













مطبعة جرينبرج ٢٠ شارع عدلى باشا - القاهرة



مَجْمُوعَةُ  
أَحْكَامِ مَحْكَمَةِ النِّقْضِ

الصَّادِرَةِ فِي الْمَوَادِّ الْجَنَائِيَّةِ

أُصْدِرَتْهَا دَارُ النُّشْرِ لِلْجَامِعَاتِ الْمِصْرِيَّةِ

بِنُكْلَيْفٍ مِنْ

حُضْرَةِ صَاحِبِ السَّعَادَةِ أَحْمَدَ حَسَنٍ بَاشَا

رَئِيسِ مَحْكَمَةِ النِّقْضِ

السَّنَةِ الْأُولَى (١)

مِنْ ١٨ أَيْتُوبْرِ سَنَةِ ١٩٤٩ لَعَايَةِ ١٤ يُولْيُوسَ سَنَةِ ١٩٥٠

١٩٥١

القَاهِرَةُ - ١٦ شَارِعِ عَدْلَى بَاشَا







## تقديم

في مستهل عهد الفاروق ظفرت البلاد بإلغاء الامتيازات الأجنبية التي رزحت تحت أعبائها أجيالا طويلا فاستردت بذلك سيادتها كاملة في الشؤون التشريعية والمالية ، كما تقرر إلغاء المحاكم المختلطة وان استبقيت مع تعديل في اختصاصها ونظام تأليفها لمدة اثنتي عشرة سنة كفترة انتقال .

ومن ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ استكملت البلاد سيادتها القضائية بانتهاء هذه المدة وزوال تلك المحاكم نهائيا ، فتحققت بذلك أهداف اسماعيل العظيم في الإصلاح القضائي ، لأنه — كما تشهد بذلك وثائق توجيهاته لوزيره نوبار — ما أنشأ المحاكم المختلطة بالصورة التي خرجت بها إلا على اعتبارها خطوة أولى في تقرير سيادة الدولة على كافة سكان البلاد من وطنيين وأجانب ، والقضاء على الفوضى الناشئة من تعدد جهات التقاضي تبعاً لاختلاف الجنسيات والملل .

وإذا كانت تبعات أداء العدل في البلاد بين قطانها أجمعين قد طادت إلى محايكها نتيجة لجهاد طويل قامت فيه هذه المحاكم بنصيبها منه على الوجه الذي أهلها لتسلم مهمتها ، فلا شك في أن يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ سيبقى في التاريخ جواً فاصلاً بين عهدين .

وقد اقترن هذا الحادث التاريخي بصدور تشريعات عدة بعضها مستحدث وبعضها معدل لتشريعات البلاد بما تقتضاه العهد ذاته أو استدعاء التطور الاقتصادي والاجتماعي الحديث . ولا شك أن هذا مضافاً إلى التبعات الناشئة عن إلغاء المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية — بما يضاعف مسؤوليات المحاكم إلى حد كبير . وطبيعي أن يكون للحكمة للنقض النصيب الأوفر من تلك المسؤوليات ، ذلك أولاً بأن إليها مرجع أحكام المحاكم في تفسير القوانين وتطبيقها ، وثانياً بأنها أصبحت — بموجب التشريعات المشار إليها — المحكمة العليا للدولة — لا بالنسبة إلى



بحاكم القانون العام فقط كما كانت من قبل — بل وبالنسبة إلى تعيين الاختصاص لمختلف جهات القضاء الادارى والأحوال الشخصية .

لهذه الاعتبارات جميعاً كان حتماً على هذه المحكمة أن تنشر أحكامها على القضاة والمتقاضين وأن يكون ذلك بأيسر السبل وأسرعها .

على أن هناك عاملاً آخر ساعد على تحقيق هذه الفكرة التي اخترت لدى بمجرد تشريفي برياسة هذه المحكمة — ذلك أن قانون نظام القضاء قد نص على إنشاء دائرة مدنية ثانية بمحكمة النقض تحقيقاً لسرعة الفصل في الطعون المدنية وخاصة بعد ما فتح قانون المرافعات الجديد باب الطعن في الأحكام لم يكن يجوز الطعن فيها من قبل . وتخشية احتمال وقوع تعارض بين أحكام الدائرتين رأيت هيئة الجمعية العمومية للمحكمة التريث في تنفيذ نص القانون في هذا الشأن إلى أن يوضع نظام لتلخيص الأحكام وتبويبها حتى يسهل الرجوع إليها في أسرع وقت . أى أن حاجة المحكمة ذاتها قد أصبحت تدعو إلى تلخيص الأحكام وتبويبها بمجرد التوقيع عليها . ولذا فقد عملت على إنشاء مكتب فنى بالمحكمة يقوم بهذا العمل وصدر قرار من وزير العدل بتخصيص قاضيين له فكان هذا مما يساعد على تيسير نشر الأحكام بالسرعة المنشودة .

ومع أنى أرى أن محكمة النقض يجب أن تقوم هى بنشر أحكامها على الكافة بأيسر الطرق وأقلها نفقة بما دام الناس مطالبين بالعلم بالقانون ومادامت هذه الأحكام هى المرجع فى تفسير القانون الذى هم مطالبون بمعرفته ، إلا أنى تنفيذ ذلك يقتضى بالضرورة بعض الوقت والجهد حتى يقوم على أساس متين . لذا فقد رأيت البدء بتشكيل إحدى دور النشر بنشر أحكام السنة الأولى (من أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلى يونيه سنة ١٩٥٠) فى مجلدين أحدهما خصص لأحكام الجمعية العمومية والدائرة المدنية والآخر لأحكام الدائرة الجنائية وقد أجابت دار النشر للجامعات كل ما طلبته إليها فى هذا الشأن من حيث اتقان الطبع مع اعتدال الثمن . وهما المجموعتان تصدران ولما تمض سنة على انتهاء الفترة التى صدرت



خلالها الأحكام المنشورة فيها . والعزم معقود على أن تصدر المجموعة بعدئذ من ثلاثة أعداد في السنة لكي تتحقق الغاية المنشودة . أما ملخصات الأحكام فع أنها من عمل المكتب الفني إلا أنني وزملائي قد حرصنا على مراجعتها لكي تعبر في إيجاز عن القواعد والأصول التي بنيت عليها، ولذا فقد راجع حضرة صاحب العزة أحمد حامى بك وكيل المحكمة ملخصات الأحكام المدنية كما راجعت وحضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك المستشار ملخصات الأحكام الجنائية .

على أنه مما ينبغي التنويه عنه بهذه المناسبة أن من مميزات هذه المجموعة نشر كافة الأحكام الصادرة من المحكمة بوجه عام ما دامت قد فصلت في مسألة قانونية ونشرها كاملة . والحكمة في ذلك واضحة ، فإن محكمة النقض إنما تفصل في طعون معينة وتطبق القانون على وقائع محددة ، وللباحث أن يقارن ويستنبط ما شاء أن يفعل .

وبعد فإننى أرجو أن يحقق هذا المشروع بعض ما قصدت إليه من معاونة رجال العدل على أداء رسالتهم وفتح أبواب البحث لكل مشتغل بالقانون .

والله الموفق

أحمد محمد حسن

٢ مايو سنة ١٩٥١







## جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٩

رئاسة حضرة صاحب تنزة أحمد محمد حسن بك وكيل المحكمة وحضور حضرات :  
أحمد نهى إبراهيم بك وأحمد حسني بك وحسن القاضي بك وفهم عوض بك المستشارين .

(١)

### القضية رقم ٦٣٨ سنة ١٩٤٩ القضائية

- ١ — انتهاك حرمة ملك الغير . دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . تعيين الجريمة التي كان الدخول بقصد ارتكابها . تحقق جريمة الدخول .
- ب — دخول منزل بقصد الزنا . عدم وقوع الزنا . لا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى بجريمة الدخول . (المادة ٣٧٠ ع)
- ج — نقض . خطأ الحكم بتطبيق مادة على واقعة الدعوى غير المادة المنطبقة عليها . دخول العقوبة التي أوقعها في حدود المادة المنطبقة . لا مصلحة للطاعن في الطعن .

- ١ — إن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه تتحقق ولو تعينت الجريمة التي كان الدخول بقصد ارتكابها .
- ٢ — إذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى بمقتضى المادة ٣٧١ من قانون العقوبات . ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد — وهو شكوى الزوج — إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

- ٣ — إذا طبق الحكم على هذه الواقعة المادة ٣٧١ من قانون العقوبات وكانت العقوبة التي أوقعها داخلية في نطاق العقاب المقرر في المادة ٣٧٠ الواجب مؤاخذة المتهم بها ، فإن هذا الخطأ لا يستوجب نقض الحكم إذ أن المصلحة فيه منتفية .

### الوقائع

أهملت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجناية رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٩ على



السيارة المشار إليها لا يؤثر في سلامة الحكم بإلزام مستأجرها المذكور بالتعويض عن الإصابة التي حصلت منها ما دام الطلب كان قبله وقبل المالك بالتضامن ولم يقض عليه هو بأكثر من المطلوب .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة عبد الرحيم نخيس محبوب «سائق سيارة» بأنه تسبب بدون قصد ولا تغمد في قتل محمود علي الغزالي وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته اللوائح بأن قاد سيارة بسرعة وكان يركب بها المجنى عليه فانقلبت به وأحدثت به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٥ عقوبات .

وقد ادعت بالحق المدني أم السعد السيد هيكل زوجة القتيل عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها . كما ادعت الست فهيمة السيد طبل زوجة القتيل أيضاً عن نفسها وبصفتها وطلبت القضاء لها على المتهم ومحمد أبو شوك وسليم السيد سالم بصفتهما مسئولين عن الحقوق المدنية متضامنين بمبلغ ثمانمائة جنيه بصفة تعويض .

نظرت محكمة جناح شين القناطر الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ وإلزام المتهم ومحمد أبو شوك بأن يدفعها متضامنين للمدعيتين بالحق المدني أم السعد على السيد هيكل عن نفسها وبصفتها وصية السيد طبل عن نفسها وبصفتها مبلغ ٨٠٠ ج ثمانمائة جنيه والمصاريف المدنية و٢٠٠ قرش أتعاب محاماة . ولم تتعرض المحكمة في حكمها للمسئول عن الحقوق المدنية الثاني (سليم السيد سالم) . . . . .

فاستأنف المسئول مدنياً ومحمد أبو شوك هذا الحكم .

بشأنه تم عرض الحكم في المحكمة الابتدائية بمحكمة جناح شين القناطر الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها



حضورياً بقبول الإبتئناف شكلاً وفي الموضوع يرفضه وتأييد الحكم  
للمستأنف .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين قضي بإلزام الطاعن  
بالتعويض للمدعيتين بالحقوق المدنية جاء مخطئاً . وفي بيان ذلك يقول إن محكمة  
النقض قضت في حكمها الذي نقض حكم الإلزام الأول بأن مالك السيارة مسئول  
عن عيوب « الماكينة » ، وإن المستأجر للسيارة لا يعتبر مخدمًا للسائق الذي يحتفظ  
المالك به للعمل عليها كما ذكرت أن الطاعن إنما هو مستأجر لها إلا أن المحكمة  
عند إعادة المحاكمة لم تتعرض لعبب السيارة وأثره في مسئوليته مع أنها اعتمدت  
أسباب الحكم الابتدائي الذي رتب المسئولية على هذا العيب ثم إنها عرضت  
علاقة الطاعن بالسيارة وخالفت ما سبق الفصل فيه من محكمة النقض وهذا غير  
جائز، كما أنها استندت في إثبات ما ذهبت إليه عن علاقة الطاعن بالسائق ومسئوليته  
عنه إلى أقوال هذا السائق بالتحقيقات دون أن تقول على أقوال مالك السيارة  
أو على عقد التأمين الخاص بها وبسائقها وقت العقد بين المالك وشركة التأمين ولم  
يتدخل فيه الطاعن مع أنه كان الأول به ، إن صح النظر الذي انتهى إليه الحكم .  
ويضيف الطاعن أن المحكمة لم تفصل في الدعوى المرفوعة من المدعيتين بالحقوق  
المدنية قبل المالك للسيارة كما لم تتعرض لدعوى اشتراك الجنى عليه معه في العمل  
الذي استؤجرت السيارة من أجله ووجوده بها وقت الحادث مما يبطل دعوى  
مطالبته من الورثة بالتعويض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد أسباب إلزام الطاعن  
بالتعويض كما تعرض لدفاعه فقال « إنه لا يأخذ بعقد الإيجار الذي قدمه المستأنف  
(الطاعن) ويستند إليه في إثبات أنه مستأجر السيارة من مالكها الذي عين



السائق ولم يتنازل عن حقه بل واجبه في مراقبته كما نص عليه في عقد الإيجار إذ لم يقدمه أمام محكمة أول درجة ولم يوقع عليه سوى المالك فلا يمكن الاحتجاج به على الورثة وإن عباراته تدل على أنه استحدث لخدمة الدعوى . وقالت المحكمة أيضاً : « إنه يفهم من أقوال السائق أنه أختبر من قبل الطاعن الذي له عليه » « سلطة الأمر والنهي إذ قرر بمحضر ضبط الواقعة وبالجلسة أن ابن الطاعن كان » « يركب معه وأنه توجه ليبلغ والده بالحادث وأن الطاعن هو صاحب السيارة » « وأن بيوني إبراهيم قد شهد بهذا ، وإنه لا شك أن هذه الأقوال وعلى الأخص » « أقوال السائق دلالتها ومعناها وهو لا يعرف إلا الشخص الذي يعطى له الأجر » « ويوجهه ويصدر الأمر والنهي ولا يتناقى ذلك مع ما ثبت من أن السيارة كان » « مؤمناً عليها وقت الحادث سالم السيد » . ولما كان هذا الذي أوردته المحكمة يؤدي إلى مسئولية الطاعن ما دام قد ثبت لديها للأسباب التي ذكرتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها أنه قد اختار السائق وكانت له عليه وقت حصول الحادث سلطة الأمر والنهي ولو لم يكن هو المالك للسيارة . هذا وغير صحيح ما يقوله الطاعن من تعارض الحكيم ، وقد أورد الحكم الأول حكم المستاجر في حالة تعيين السائق بمعرفة المالك وعدم نزول هذا الأخير عن حقه بل واجبه في مراقبته الأمر الذي لم تتبينه المحكمة عند إعادة النظر في الدعوى — أما ما يثيره الطاعن عن دعواه اشتراكه الجني عليه معه في العمل ووجوده بالسيارة وقت الحادث فلا وجه له إذ الواقعة كما أثبتنا الحكم أن السائق ذنب بسبب قيادة السيارة بسرعة وهي في حالة لا تصلح معها للعمل وأن الطاعن هو الذي وافق على اختياره وكان له عليه السلطة فهو إذن مسئول عن خطئه بغض النظر عن البحث في صحة دعوى الشركة . وأما ما يشير إليه الطاعن عن إغفال الفصل في دعوى المدعيتين قبل المالك فردود بأن ذلك لا يؤثر على سلامة الحكم بالنسبة إليه هو وقد كان الطلب قبله وقبل الآخر بالتضامن ولم يقض عليه بأكثر من المطلوب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير آسئس ويتعين رفضه موضوعاً .



(٣)

## القضية رقم ٨٢٠ سنة ١٩ القضائية

١ — دفاع . توجيه تهمة شهادة الزور إلى شهود . عدم منع المحكمة إياهم من التقدم بما يعين لهم من دفاع فيها . نعيم عليها أنها لم تتج لهم فرصة الاستعانة بمحام . لا يقبل الاستعانة بمحام في جنحة غير واجبة .

ب — دفاع . تقرير طبي شرعى وتقرير استشارى فى الدعوى . أخذ المحكمة بالتقرير الطبي الشرعى دون مواجهة الطبيب ومناقشته . من حقها . ليس عليها أن تستعين بغيرها فى الترجيح . فإذا لم يطلب التهم إليها طبيباً فى هذا الشأن فليس له النعى على الحكم لهذا السبب .

١ — إذا كانت المحكمة بعد أن وجهت إلى الشهود تهمة شهادة الزور لم تمنعهم من أن يتقدموا بما يعين لهم من دفاع فيها ، وكانوا هم لم يتقدموا إليها بشئ ، فى هذا الصدد ، فلا يقبل منهم — والتهمة الموجهة إليهم جنحة لا يوجب القانون أن يكون لهم محام يساعدهم فى المدافعة — أن ينعوا عليها أنها أخلت بمقتهم فى الدفاع بدعوى أنها لم تتج لهم فرصة الاستعانة بمحام .

٢ — للمحكمة ، بما لها من السلطة فى تقدير أدلة الدعوى ، أن توازن بين التقرير الطبي الشرعى وبين التقرير الاستشارى وأن تأخذ بما تظنن إليه منهما . فإذا هى اطمأنت إلى الأخذ بأولها دون الثانى فلا يصح أن ينعى عليها أنها لم تواجه الطبيب وتناقشهما أو تستعين فى الترجيح بغيرها ، وإذا كان الدفاع لم يطلب إليها استدعاء الطبيب أو الاستعانة بغيرها فليس له أن ينعى عليها إغفال ذلك .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هؤلاء الطاعنين بأنهم (أولاً) : بالتهمة الأولى — قتل محمود محمد إبراهيم مسعد عمداً بأن أطلق عليه حياراً ثورياً من بندقية قاصداً قتله فأحدث له الإصابات المبنية على التقرير الطبي والى أدلة الجأله (ثانياً) : بالتهمة الثانية —



شرع في قتل معوض حسين أحمد عمداً بأن أطلق عياراً نارياً من بندقية قاصداً قتله فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . (ثالثاً) : المتهم الثالث — شرع في قتل عشاوى محمد حامد عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً من بندقية قاصداً قتله فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته ، وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . وطلبت إلى حضرة قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبة الأول بالمادة ٢٣٤/١ عقوبات والثاني والثالث بالمواد ٤٥ و٤٦ و٢٣٤/١ عقوبات فقرر إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد المذكورة . ولأن الباقيين جميعاً شهدوا لصالح المتهمين الثلاثة الأول وطلبت النيابة عقابهم بالمادة ٢٩٤ عقوبات .

سمعت محكمة جنايات قنا هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بمواد الاتهام (أولاً) : بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات الخ . (ثانياً) : بمعاقبة المتهم الثاني أحمد محمديوسف بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات الخ . (ثالثاً) بمعاقبة المتهم الثالث منهدى أحمد يوسف بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات الخ . (رابعاً) : بمعاقبة كل من الباقيين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دان الطاعنين بالقتل العمد و بالشروع فيه و بشهادة الزور . وفي بيان ذلك يقولون إن المحكمة قد استندت في إدانة الثلاثة الأول إلى شهادة المجنى عليهم و باقي الشهود ثم دانت هؤلاء الشهود بأنهم شهدوا زوراً لمصلحة المتهمين ولكنها لم تبين أقوالهم التي اعتمدت عليها إن كانت هي الأقوال التي قالوها بالتحقيقات أو التي أدلوا بها بالجلسة بل جاءت عبارة الحكم عنها عامة مطلقة ومن جهة أخرى فالأصل في التحقيق هو



الاعتماد على ما تجريه المحكمة بالجلسة لذا كان من المتعين الأخذ بما جرى فيها وهو يقضى ببراءة الطاعنين الثلاثة الأول . ويضيف الطاعنون الباقون أن النيابة وجهت تهمة شهادة الزور إليهم فأدانتهم المحكمة بها مكتفية بسؤالهم عنها دون أن تطلب إليهم إبداء دفاعهم أو تتيح لهم فرصة الاستعانة بمحام يتولى الدفاع عنهم حتى يتبين وجه الحق في الدعوى . ثم إن محامى الطاعن الأول قد استند إلى تقرير طبي استشارى ثابت فيه أن القتل لم يتكلم بعد الإصابة ولكن المحكمة لم تأخذ به وأخذت بتقرير الطبيب الشرعى المقدم فى القضية والذي يقول بجواز تكلم المصاب وكان من المتعين عليها أيضاً إزاء تعارض الرايين الفنيين أن تواجه الطبيين وأن تناقشهما الراى أو تستعين فى الترجيح برأى كبير الأطباء الشرعيين دون أن تكفى بالقول بانعدام مصلحة الطبيب الشرعى فى الأمر وهذا إخلال بحق الدفاع مبطل للحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأتى بأقوال الشهود بالتحقيقات وبالجلسة وانتهى إلى ما انتهى إليه من الأخذ بأقوال الشهود الأولى دون الثانية التى تبين له كذبها وأنهم إنما شهدوا ~~بأنهم~~ بغير زوراً لمصلحة المتهمين فى الجناية . ومتى كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه فلا محل لما يثيره الطاعنون الأولون . أما ما يشير إليه الباقون من عدم إبداء دفاعهم وتمكينهم من الاستعانة بمحام فلا وجه له إذ أن المحكمة — وقد وجهت إليهم التهمة — لم تمنعهم من التقدم بما يرون من دفاع فيها كما أنهم لم يطلبوا إليها طلباً فى هذا الشأن والتهمة الموجهة إليهم جنحة لا يجب معها أن يكون لهم محام يساعدهم فى المدافعة . وأما ما يقول به الطاعن الأول عن تعارض التقريرين الطبيين أو الاستعانة برأى كبير الأطباء الشرعيين فمردود بأن المحكمة الحق فى تقدير أدلة الدعوى ومن بينها التقارير الطبية وقد وازنت بين التقريرين الطبي الشرعى والاستشارى فاطمأنت إلى الأول دون الثانى . والطاعن لم يطلب إلى المحكمة استدعاء الطبيين أو الاستعانة بغيرهما حتى ينعى عليها إغفال ذلك . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .



( ٤ )

### القضية رقم ١١٧٤ سنة ١٩ القضية

١ — دفاع . متهم بجنحة . القانون لا يستوجب حضور محام عنه . على المتهم أن يشرف على ما إذا كان دفاع المحامي متفقاً مع مصلحته . المحامي ليس مقيداً بطريقة معينة في دفاعه عن موكله .

ب — عقوبة . تقديرها موضوعي . أسباب الرأفة أو التشديد . المحكمة غير ملزمة بذكرها في الحكم .

ج — مسؤولية مدنية . متبوع ( وريث ) . تابع ( خفي ) . مساءلة المتبوع عن التعويض المحكوم به على التابع . بيان عناصرها في الحكم . مثال .

١ — إن القانون لا يستوجب حضور محام مع المتهم في جنحة ، فلهتهم أن يتولى الدفاع عن نفسه أو أن يختار محامياً يدافع عنه ، ويكون عليه ، لا على المحكمة ، أن يقدر مدى اتفاق دفاع المحامي مع مصلحته ؛ ولما كان المحامي ليس مقيداً بطريقة معينة في دفاعه عن موكله بل هو يدافع عنه حسبما يملكه عليه ضميره واجتهاده ، فإن ما ينهض الطاعنون على الحكم من سوء تصرف محاميهم في الدفاع عنهم وما يزعمون من نتائج يقولون إنها ترتبت على ذلك لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض .

٢ — إن تقدير العقوبة في حدود النقص الوارد بها من حق محكمة الموضوع ، وليس عليها أن تذكر أسباب الرأفة ولا التشديد .

٣ — بحسب الحكم بياناً في تقرير مسؤولية وزارة الداخلية عن فعل المتهم ( خفي ) قوله « إن وزير الداخلية مسؤول مع المتهم بالتضامن عن هذا التعويض طبقاً للمادتين ١٥١ ، ١٥٢ من القانون المدني لأن المتهم واحد من قوة الخفراء التابعين لوزارة الداخلية وقد ارتكب الجريمة التي نسبت إليه وثبتت عليه أثناء تأدية وظيفته وبسببها وبالبندقية الأميرية المسلحة إليه للحراسة بها ونشأ عنها المدعين ضرر شخصي محقق ومباشر » ، فإن هذا بيان واف للعناصر التي تستوجب مساءلة المتبوع عن الخفيين .



## الوقائع

أتهمت النيابة العامة كلا من ١ — محمد خليل سيد أحمد شبانة ٢ — أحمد السيد خليل ٣ — محمد عبد الحكيم شلبي ٤ — أحمد إبراهيم شلبي ٥ — أحمد عبد الحكيم شلبي ٦ — عبد العزيز عبد الرحيم بأنهم : المتهم الأول — محمد خليل سيد أحمد شبانة قتل السيد محمد شعبان عمداً بأن أطلق عليه مقنوقاً نارياً قاصداً من ذلك قتله. فأحدث به الإصابات الميئة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، والمتهم الثاني — أحمد السيد خليل ضرب محمد شلبي شعبان عمداً فأحدث به الإصابات الميئة بالكشف الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد عن العشرين يوماً ، والمتهمين الثالث والرابع محمد عبد الحكيم شلبي وأحمد إبراهيم شلبي ضربا عبد الرازق عبد المجيد السلامتي عمداً فأحدثا به الإصابات الميئة بالكشف الطبي والتي لا تحتاج لمعالج ، والمتهمين الرابع والخامس — أحمد إبراهيم شلبي وأحمد عبد الحكيم شلبي ، ضربا سيد أحمد شلبي وأحدثا به الإصابات الموصوفة بالمحضر ، والمتهم السادس عبد العزيز عبد الرحيم ضرب محمد زكي منصور بيده على وجهه . وطلبت إلى حضرة قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لحاكمة الأول بالمادة ١/٢٣٤ عقوبات والثاني بالمادة ١/٢٤١ عقوبات والباقيين بالمادة ١/٢٣٤ عقوبات فقرر حضرة إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد المذكورة .

وقد ادعى محمد السيد شعبان « والد القتل » وعائشة بدر سليمان « والد القتل » بحق مدني قبل محمد خليل سيد أحمد شبانة (الخفير) ووزارة الداخلية بصفها مسئولة عن حقوق مدنية وطلبا القضاء لها عليهما متضامنين بمبلغ خمسة آلاف جنيه بصفة تعويض .

سمعت محكمة جنايات شبين الكوم هذه الدعوى وقضت فيها حضوراً عملاً بالمادة ٢٣٨ عقوبات للأول والمادة ١/٢٤٢ عقوبات للباقيين عدا الثاني مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات بالنسبة للأول : أولاً — بمعاينة المتهم الأول محمد



خليل سيد أحمد شبانة بالحبس مع الشغل لمدة سنة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين وإلزامه هو ووزير الداخلية متضامين بأن يدفعاً للمدعين بالحق المدني محمد السيد شعبان وعائشة بدر سليمان مبلغ ألف جنيه مصرى والمصاريف المدنية ومبلغ ألف قرص مقابل أتعاب المحاماة . ثانياً — براءة التهم الثانى أحمد السيد خليل مما نسب إليه عملاً بالمادة ٥٠/٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . ثالثاً — بمعاقبة كل من محمد عبد الحكيم شلبى وأحمد عبد الحكيم شلبى وعبد العزيز عبد الرحيم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وأحمد إبراهيم شلبى بالحبس مع الشغل لمدة ثمانية أشهر عن التهمتين المنسوبتين إليه وذلك على اعتبار أن التهم الأولى فى الزمان والمكان سالتى الذكر تسبب فى قتل السيد محمد شعبان بغير قصد ولا عمد وكان ذلك ناشئاً عن عدم احتياط ومحرز وعدم انتباه وتوق بأن أطلق عليه عياراً نارياً على الأرض فى جهته إرهاباً للتجمهرين دون أن يحتاط لسلامتهم أو يتقرب إصابتهم فأصاب المقدوف الجنى عليه المذكور أحدث بساقه الجروح المبنية بالتقرير الطبى والتى سببت وفاته .

فقطن فى هذا الحكم بطريق التقضى كل من محمد عبد الحكيم شلبى وأحمد إبراهيم شلبى وأحمد عبد الحكيم شلبى وعبد العزيز عبد الرحيم الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن المقدمة من محمد عبد الحكيم شلبى وأحمد إبراهيم شلبى وأحمد عبد الحكيم شلبى وعبد العزيز عبد الرحيم يتحصل فى أن الطاعن الرابع لم يكن له محام يتولى الدفاع عنه فحملت المحكمة محامى الطاعنين الثلاثة الأولين على الحضور عنه رغمًا من أنه لم يكن مستعداً للدفاع عنه وبهذا فقد أخلت المحكمة بحقه فى الدفاع . كما كان من نتيجة تصرف المحكمة المشار إليه مضاعفة أعباء الدفاع وتوزيع جهوده .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن القضية قد



تكرر تأجيلها من جلسة لأخرى حتى نظرت بجلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٤٩ وقد أثبت في محاضر هذه الجلسات جميعاً أن الأستاذ زكي منصور المحامي كان يحضر عن الطاعنين الأربعة وعن متهم آخر قضى ببراءته وذلك بوصفه محامياً موكلًا عنهم جميعاً . وما دام الأمر كذلك فلا يكون هناك محل لما يثيره الطاعنون في هذا الوجه .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أنه يبين من مرافعة محامي الطاعنين أنه ما كان يجوز قانوناً الجمع بين الدفاع عنهم وبخاصة الطاعن الرابع وبين الدفاع عن أحد سيد خليل الذي كان متهماً معهم وقضى ببراءته ، وذلك لا خلافاً للمصلحة اختلافاً بيناً . وآية ذلك أن المحامي التمس البراءة بالنسبة إلى جميع المتهمين السالف ذكرهم عدا الطاعن الرابع فقد التمس استعمال الرأفة منه فكأنه ضحى به ليظفر بالبراءة بالنسبة للمتهم الثاني .

وحيث إن القانون لا يستوجب حضور محام مع المتهم في جنحة ، ومتى كان الأمر كذلك فإن للمتهم أن يختار محامياً يدافع عنه أو أن يتولى هو الدفاع عن نفسه بنفسه وعليه هو لا على المحكمة أن يشرف على ما إذا كان دفاع المحامي متفقاً مع مصلحته ، وهذا فضلاً عن أن المحامي ليس مقيداً بطريقة معينة في دفاعه عن موكله بل هو يدافع عنه حسبما يظن عليه ضميره واجتهاده — لما كان ذلك فإن كافة ما يثيره الطاعنون من مزاعم بمقولة سوء تصرف المحامي في الدفاع عنهم ونتائج يقولون إنها ترتبت على ذلك وأثرت على المحكمة في تقديرها للعقوبات المقضى بها لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض .

وحيث إن باقى أوجه الطعن يتحصل في أن المحكمة قضت بحبس كل من الطاعنين الأول والثالث والرابع ستة أشهر على حين أنها قضت بحبس الطاعن الثانى ثمانية أشهر ولم تبين ما يبرر هذه التفرقة في العقاب كما أنها أخذت الطاعنين بالشدة في العقوبة عن جنحة ضرب كانت الإصابات فيها غير محتاجة إلى علاج ولم توضح أسباب هذه الشدة وأخذت بأقوال سيد أحمد شلبي أن الطاعنين الثانى



والثالث ضرباه بالعصى على ساعده الأيمن قولاً منها بأن هذه الرواية قد تأيدت بآثار الاعتداء التي شاهدها المحقق به مع أن رواية هذا لم يؤيدها شاهد آخر ومن المحتمل أن يكون شخص آخر هو الذي ضرب به . وأخذت المحكمة كذلك بشهادة عبد الرازق السلاتي من أن الطاعنين الأول والثاني اعتديا عليه بالضرب بالعصى على ذراعيه ورجليه مع أن الإصابات التي به لم يتقرر لها علاج الأمر الذي يجعل أقواله منقوضة من أساسها وأخذت بشهادة سيد احمد شلبي من أن الطاعنين الثاني والثالث ضرباه مع أنه لم تكن به إلا إصابة واحدة . . . الخ وهذا كله مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن ما ذكره الطاعنون من ذلك كله ليس إلا جدلاً موضوعياً لتعلقه بتقدير الأدلة في الدعوى وتقدير العقوبة الذي هو من حق محكمة الموضوع ما دامت في حدود العقوبة المقررة قانوناً وليس عليها أن تذكر أسباب الرأفة ولا التشديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن المقدم من وزارة الداخلية يتحصل في أن الواقعة الثابتة في الحكم هي اعتداء أشخاص على عمدة البلدة بالضرب حتى أنهم ألبأوه إلى الاختباء في دكان وكان الجناة يحملون سلاحاً وعصياً وأطلقت منهم أعيرة نارية في الهواء وكان المتهم وهو خفير حارساً للعمدة وقد انطلق منه العيار على رواية أو أطلق عياراً للارهاب على رواية أخرى وفي كلتا الروايتين كان الخفير في مركز الدفاع الشرعي عن العمدة وكان تصرفه مباحاً في حدود المادة ٦٣ من قانون العقوبات . ولا يؤخذ على الخفير المتهم أن العيار قد أطلق بعد الحادث فهذه رواية قال بها الحكم ولا سند لها من أوراق الدعوى مع إجماع الحضور على أن انطلاق العيار في وقت الحادث وفي وقت كان الخطر على حياة العمدة ماثلاً . ولا يؤخذ عليه كذلك أنه لم يتبع تعليمات الخفراء بإطلاق العيار في الهواء لأن هذه اللأئحة إنما تتطلب ذلك حين يكون مجدياً في دفع الاعتداء ولا حرج في أن يطلق الخفير العيار في موضعه دفعا للخطر ويخطئ التعليمات لا يوجب بذاته الإدانة .



وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد خلاصة ما شهد به الشهود في التحقيق وبالجلسة وأقوال الخفير المتهم استخلص منها أن الخفير لم يحضر إلا بعد أن انصرف العمدة إلى داره وذكر شهادة شاهدين قالا بذلك وأن الخفير لم يكن إذن في حالة دفاع شرعى عن العمدة كما ذهب إليه الدفاع عنه ، وأنه أراد أن يهرب الحاضرين فأطلق عياراً نارياً أصاب المجنى عليه خطأ . ولما كانت المحكمة قد انتهت إلى هذه النتيجة من الأدلة السائغة التي ذكرتها فإن الجدل فيها على الصورة الواردة في الطعن لا يكون إلا جدلاً موضوعياً لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إن الوجه الآخر يتجمل في أن الخفير قرر أن خروج العيار كان بسبب اعتداء شخصين عليه بالضرب وقد ثبت من الكشف الطبي إصابته واستشهد شاهداً أيده في روايته ولكن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه الرواية ولم يرد عليها وليس في أسبابه ما يصلح رداً على هذا الدفاع . كما أنه لم يبين أسباب مسئولية الوزارة عن فعل المتهم ولا يغنى عن ذلك ذكر وقوع الحادث من الخفير وبسبب تأدية عمله بل إن مسئولية الحكومة لها مميزاتها الخاصة وعناصرها التي خلا منها الحكم وكانت يجب أن يبين خطأ الحكومة في حدود المادة ١٥٢ من القانون المدني وفي كل ما تقدم قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن فيما أورده الحكم المطعون فيه من أدلة على ثبوت الجريمة التي دين الخفير من أجلها ما يتضمن بذاته الرد على الدفاع المذكور وأن المحكمة لم تأخذ به ولم تظنن إليه . وأما القول بأن الحكم لم يبين أسباب مسئولية وزير الداخلية عن فعل المتهم ذاته فحسب الحكم بياناً أن قال « إن وزير الداخلية مسئول مع المتهم بالتضامن عن هذا التعويض طبقاً للمادتين ١٥١ و ١٥٢ من القانون المدني لأن المتهم واحد من قوة الخفراء التابعين لوزارة الداخلية وقد ارتكب الجريمة التي نسبت إليه وثبتت عليه أثماناً تأدية وظيفته وبسببها وبالتدقية الأميرية المسلمة إليه للحراسة بها ونشأ عنها للمدعين ضرر شخصي وبحق ومباشر » . فلا



قصور إذن في الحكم لأن ما قالته المحكمة من ذلك فيه جميع العناصر التي تستوجب مساءلة وزير الداخلية عن التعويض المحكوم به على تابعه .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ٥ ) .

القضية رقم ١٢٠٨ سنة ١٩ القضية

حكم . نسبه . نية القتل . يانها في الحكم . مثال .

يكفي في بيان نية القتل أن يقول الحكم إنها «متوافرة لدى المتهم من استعماله مطواة ، وهي لا شك آلة قاتلة ، وطعنه الجنى عليه بها في مقتل مما يؤكد أنه قصد إزهاق روحه وقد أحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وهي إصابة خطيرة » .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه شرع في قتل عدلى عثمان همام بأن طعنه بمطواة طعنة نافذة في مقتل فأصدأ من ذلك قتله وأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي وقد خاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادة المتهم وهو إسعاف الجنى عليه بالعلاج . وطلبت إلى حضرة قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ عقوبات فقرر إحالته إليها لمحاكمته بالمواد المذكورة .

سمعت محكمة جنايات سوهاج هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين .  
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في يوم صدوره الخ الخ .



## المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يبين الأدلة التي استخلصت المحكمة منها قيام نية القتل بياناً كافياً فقد اقتصر على القول بأنها «متوافرة لدى المتهم من استعماله مطواة وهي لاشك آلة قاتلة وطعن الحنفي عليه بها في مقتل مما يؤكد أنه قصد إزهاق روحه». وذلك دون أن يشتمل على بيان أو وصف للمطواة التي يقول إنها استعملت في الاعتداء مع أن المطواة كلمة عامة لا تحدد وصفاً معيناً لأداة تستعمل في كثير من الأغراض ، ومن المطاوي ما يمكن أن يعتبر أداة قاتلة ومنها ما يستحيل القول عنه إنه أداة قاتلة ، ولذا فإنه كان يتعين على المحكمة وصف تلك الأداة لكي يتبين من يقرأ الحكم ما إذا كانت آلة قاتلة». ثم يضيف الطاعن إلى ذلك أن المحكمة تعرضت لدفاعه الذي تمسك فيه بعدم قيام تلك النية وردت عليه بما لا يصلح رداً إذ اقتضت على القول بأنه ثبت لديها توافرها لدى الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لنية القتل قد بين الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوتها لدى الطاعن بياناً كافياً بقوله «إن نية القتل متوافرة لدى المتهم من استعماله مطواة وهي لاشك آلة قاتلة وطعن الحنفي عليه بها في مقتل مما يؤكد أنه قصد إزهاق روحه وقد أحدث به الإصابة الموضوفة بالتقرير الطبي الشرعي وهي إصابة خطيرة». ولما كانت تلك الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليه المحكمة فإن في هذا البيان ما يكفي رداً على دفاع الطاعن المشار إليه بوجه الطعن ومتى كان الأمر كذلك فإن الجدل الذي يثيره الطاعن في طعنه لا يكون سوى مناقشة في أدلة الثبوت في الدعوى مما لا يقبل أمام محكمة النقض . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .



## جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد محمد حسن بك وكيل المحكمة ، وحضور حضرات :  
أحمد فهمى إبراهيم بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(٦)

### القضية رقم ٨٥٢ سنة ١٩ القضائية

دفاع . طلب يعتبر تفويضاً للمحكمة في تعيين خير . عدم إجابته بناءً على أسباب مسوغة  
لذلك . لا يصح النعي عليها لأنها لم تعين الخير .

إذا كان كل ما قاله المدافع عن المتهم — على ما هو ثابت بمحضر الجلسة —  
هو أن قول الشاهد « إن الحادث هو الذى أثر على عينيه لا يمكن الأخذ به ،  
والطبيب الشرعى يستطيع الجزم بهذه المسألة » ، فذلك لا يعد طلباً بنذب الطبيب  
الشرعى يقتضى عند عدم الاستجابة له رداً من المحكمة عليه ، وإنما هو يعتبر  
تفويضاً لها في أن تعين خيراً متى رأت لزوماً له ، فإذا كانت المحكمة من جانبها  
لم تر لزوماً لذلك وأخذت بقول المجنى عليه وبالأدلة الأخرى التى أوردتها فلا يصح  
النعي عليها بأنها لم تجب المتهم إلى هذا الطلب ولم ترد عليه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية كلا من : ١ — فراج محمد فراج (الطاعن)  
٢ — محمود عطا خضر ٣ — سليمان سيف أبو سديره ٤ — محفوظ عيسى  
حسن بأنهم :

(أولاً) : المتهم الأول — قتل سيف أبو سديره وانشراح محمد عبد الحكيم  
عمداً مع سبق الأصرار والترصد بأن اتوى قتل الأول وأعد لذلك عدته فانتظره  
في الطريق إلى منزله حتى إذا شاهده المجنى عليه هرب محتسباً بـدكان عبد الحكيم



قناوى فأطلق المتهم عليه عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأصابه ونفذ منه إلى انشراح محمد عبد الحكيم فأحدث بهما الإصابات الميينة بتقرير التشريح والتي أودت بحياتهما .

(ثانياً) : المتهم الثانى — قتل حسن شمس الدين عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير التشريح والتي أودت بحياته .

(ثالثاً) : المتهمان الثالث والرابع قتلا حسن خضر عمداً بأن أطلق كل منهما عليه عياراً نارياً قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الميينة بتقرير التشريح والتي أودت بحياته .

وظلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لحاكمتهم: الأول بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والباقيين بالمادة ١/٢٣٤ من القانون المذكور فقرر إحالتهم إليها لحاكمتهم بالمواد سالفة الذكر .

سمعت محكمة جنايات المنيا هذه الدعوى ثم قضت فيها عملاً بمواد الاتهام والمادة ١٧ عقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) (أولاً) بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة ، (ثانياً) ببراءة باقى المتهمين مما أسند إليهم وذلك عملاً بالمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الوجه الثانى من أوجه الطعن يتحصل فى أن محكمة الموضوع لم تجب الطاعن إلى ما طلب من عرض شاهد الرؤية على الطبيب الشرعى لمعرفة ما إذا كان ضعيفاً بصره قديماً قبل الحادث فلا يستطيع رؤية الطاعن وهو يرتكبه كما زعم أم حديثاً طرأ بعد وقوع الحادث . . . . .  
وحيث إن الثابت فى محضر جلسة المرافعة هو أن المدافع عن الطاعن قال



«وعلى أساس أن عبد الحكيم لا يبصر يتضح كل شيء» أما قوله «بأن الحادث هو الذي أثر على عينيه فهذا قول سخيف ولا يمكن الأخذ به والطبيب الشرعى يستطيع الجزم بهذه المسألة». وهذا القول ليس طلباً يقتضى عند عدم الاستجابة له رداً من المحكمة عليه وإنما يعتبر تفويضاً لها فى أن تعين خبيراً متى رأت لزوماً له ، وما دامت المحكمة من جانبها لم تر له لزوماً استناداً إلى الأسباب التى أوردتها والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها فلا محل لما يثيره الطاعن فى هذا الصدد.

وحيث إن باقى أوجه الطعن تتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ دانه مع أن المجنى عليه نفسه لم يتهم الطاعن كما أن التقرير الطبى الشرعى الخاص بإصابة المجنى عليه يتناقض مع ما قرره شاهد الإثبات بالنسبة لموضع إصابته أهو من الخلف أم من الأمام وفوق ذلك فإن المحكمة لم تعول على عدول شاهد من شهود الإثبات عن اتهام الطاعن كما أنها لم تعول على ما تمسك به الطاعن من أن المعاينة تدحض ما شهد به شاهد الرؤية .

وحيث إن ما يثيره الطاعن من ذلك لا محل له لأنه لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

### جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة حضرة صاحب النزة أحمد محمد حسن بك وكيل المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حسنى بك وفهم إبراهيم عوض بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(٧)

القضية رقم ٨٧٧ سنة ١٩ القضائية .

١ — تقض . رفع الدعوى على التهم بتهمتين . لإدائه فيهما وتطبيق المادة ٣٢ ع . توقيع الحد الأدنى للعقوبة المنصوص عليها لأية التهمتين . كون إحداها لم أتمد معاقباً عليها . الطعن بذلك لا يجديه . مثال .

ب — حكم . تسببه . دفاع المتهم . تعقبه بالرد والتفديد . غير لازم مادام الرد عليه مستغداً مما أوردته من أدلة الثبوت .  
ج — حكم . تسببه . الخطأ في تحصيل شطر من دفاع المتهم . لا عبرة به ما دام غير منصب على دواعي جوهري .

١ — إذا رفعت الدعوى على المتهم بأنه باع سلعة مسعرة ( كيروسيناً ) بسعر يزيد على السعر المقرر ، وصرف كيروسيناً بدون كوبونات أو تراخيص من وزارة التموين ، فأدانتها المحكمة في التهمتين وطبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات ووقعت عليه الخد الأدنى للعقوبة المنصوص عليها لأى التهمتين ، فلا مصلحة له في الطعن على هذا الحكم بأن الجريمة الثانية لم تعد معاقبا عليها بعد أن أطلقت وزارة التموين التعامل بالكيروسين ، وذلك مادامت الجريمة الأولى ، وهى البيع بسعر يزيد على السعر المحدد جبراً ، قائمة .

٢ — لا يعيب الحكم كونه لم يتعقب دفاع المتهم في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها بالرد والتفديد في كل جزئية منه ما دام الرد عليه مستغداً من الحكم بالإدانة لما أوردته من أدلة الثبوت .

٣ — لا عبرة بما يقوله الطاعن من وجود خطأ في تحصيل شطر من دفاعه ما دام هذا الخطأ بفرض حده غير منصب على دفاع جوهري في الدعوى .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه : أولاً — باع سلعة مسعرة ( كيروسيناً ) بسعر يزيد عن السعر المقرر قانوناً . ثانياً — صرف كيروسيناً بدون كوبونات أو تراخيص من وزارة التموين .

وظنيت عقابه بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٧ و ٩ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والجدول المرافق و ٤٣ و ٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

ومحكمة هيا الجزئية بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها بحضورياً عملاً



بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢/١ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٢٠ جنيهاً لوقف التنفيذ وتغريمه ١٠٠ جنيه مائة جنيه والمصادرة .  
فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة الزقازيق الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد أن أتمت سماعه قضت فيه حضورياً بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس فقط عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .  
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تحصيل شطر من دفاع الطاعن ولم يعن بالرد على ما أثاره محاميه من وجود تناقض بين شهادتي الإثبات ولا بالرد على ما قاله شاهدان من شهود النفي في التحقيق وهذا منه قصور يعيبه . يضاف إلى ذلك أن الواقعة المبينة في التهمة الثانية والتي دين الطاعن بها أيضاً هي صرفه كبروسيناً بدون كوبونات أو تراخيص من وزارة التموين أصبحت ولا عقاب عليها بعد أن أطلقت وزارة التموين التعامل بالكبروسين منذ شهر مايو سنة ١٩٤٩ والطاعن يستفيد من ذلك عملاً بنص المادة الخامسة من قانون العقوبات حتى ولو كان الفعل معاقباً عليه وقت وقوعه .

وحيث إن النيابة العمومية رفعت الدعوى على الطاعن بأنه: (أولاً) باع سلعة مسعرة (كبروسيناً) بسعر يزيد عن السعر المقرر قانوناً: (وثانياً) صرف كبروسيناً بدون كوبونات أو تراخيص من وزارة التموين ومحكمة أول درجة داته في التهمتين وطبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات على أساس أن الفعل الواحد يكون الجزئيتين ووقعت عليه الحد الأدنى للعقاب المنصوص عليه لأي التهمتين وتأيد حكمها بالحكم المطعون فيه لأسبابه وما دام ذلك كذلك ، وما دامت الجريمة الأولى وهي البيع بسعر يزيد عن السعر المحدد جبراً قائمة فإن مصلحة الطاعن فيما يثيره في وجه الطعن بصدد الجريمة الثانية تكون متفية .

وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعن في باقى أوجه الطعن ، فالحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لجريمة بيع الكيوسين بأكثر من السعر الجبرى وذكر الأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه وهى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، ثم تعرض لدفاعه فقنده للاعتبارات التى أوردها ولا يعيبه أنه لم يتعقب دفاع الطاعن فى كل جزئية منه فيتولى الرد عليه أو أن يفند أقوال بعض شهود النفى مادام الرد على ذلك الدفاع — لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها — مستفاداً من الحكم بالإدانة لأدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، كما أنه لا عبرة بما يقوله الطاعن من وجود خطأ فى تحصيل شطر من دفاعه ما دام هذا الخطأ بفرض حدوثه غير منصب على دفاع جوهرى فى الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسن بك وكيل المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(٨)

### القضية رقم ٨٧٨ سنة ١٩ القضية

١ — حكم . تسببه . التناقض الذى يعيب الحكم . هو ما يقع بين الأدلة التى تأخذ بها المحكمة . التناقض بين أقوال شاهدين فى الدعوى . لا يعتد به .  
ب — حكم . تسببه . إيراد الأدلة على ثبوت التهمة . دليل غير منتج فى نفي التهمة . تحقيقه وإغفاله لا يؤثر فى سلامة الحكم .

٢ — التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين الأدلة التى أخفت بها المحكمة ، أما مجرد التناقض بين أقوال شاهدين فى الدعوى فلا يعتد به .



٢. — إن تحقيق المحكمة لدلائل في الدعوى وعدم إيرادها شيئاً عنه في حكمها رغم ثبوت عدم صحته لا يؤثر في سلامة الحكم مادام ذلك غير منتج في نفي التهمة عن المتهم وما دامت الأدلة التي اعتمدت عليها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي أنبئت إليها ، إذ أن ذلك مفاده أنها أطرحت ذلك الدليل من بين أدلة الثبوت .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهما : (أولاً) قتل عبد الرحمن محمد عبد الهادي عمداً ومع سبق الإصرار والترصد وذلك بأن عقدا النية على قتله وترصده في طريقه إلى السوق حتى مر عليهما وأطلقا عليه مقذوفات نارية قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (ثانياً) شرعا في قتل عبد الهادي محمد عبد الهادي مع سبق الإصرار والترصد وذلك بأن عقدا النية على قتله وترصده في طريقه إلى السوق مع أخيه المجنى عليه سالف الذكر حتى مر عليهما فأطلقا عليه مقذوفات نارية قاصدين قتله وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه وهو عدم إحكام الرماية .

وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات ، فقرر إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد المطلوبة .

وقد ادعت يامنة سليمان الجليل بحق مدني قدره مائة جنيه قبل التهمين على سبيل التعويض المؤقت بالتضامن .

ومحكمة جنايات أسيوط بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها حضورياً عملاً بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الأولى والمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بالنسبة للتهمة الثانية بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة عن تهمة القتل وبراءتهما من تهمة الشروع

في القتل و بإلزامهما بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيهات أتعاب محاماة .  
فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من وجهى الطعن يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه اعتمد فى إدانة الطاعنين على شهادة عبد الهادى محمد عبد الهادى أخى المجنى عليه وهو شاهد الإثبات الوحيد فى حين أن شهادة المذكور لم تتأيد بأى دليل آخر فضلا عن أنها تناقضت مع شهادة الخفير حماده شهاب تناقضا كليا مما يجعلها غير صالحة للاعتماد عليها فى إدانة الطاعنين .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد بينت واقعة الدعوى وأوردت الأدلة على ثبوتها وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها . ولما كان ما يثيره الطاعنان فى هذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير الدليل الذى اعتمدت عليه محكمة الموضوع فى إدانتهما فإنه لا يكون مقبولا . أما ما يقولانه عن التناقض بين الشهادتين فلا محل له لأن التناقض الذى يعيب الحكم إنما هو ما يقع بين الأدلة التى تأخذ بها المحكمة . . . . .  
وحيث إن محصل الوجه الآخر هو أن المحكمة لم تعرض لدليل حقيقته أعانها ولم ترد عليه ، ذلك الدليل هو أنه وجد بمكان الحادث خذاءان قيل إنهما للطاعنين وقد طلب الدفاع تحقيق هذه الواقعة أمام المحكمة وأجيب إلى ذلك فأسفر عن عدم انطباق الخذاءين على أقدام الطاعنين ، إلا أن المحكمة لم تعرض لذلك الدليل ولم ترد عليه .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأنه مع التسليم بأن تحقيق المحكمة أسفر عن عدم انطباق الخذاءين على أقدام الطاعنين فإن ذلك لا يؤثر على مدانة الحكم ما دامت الأدلة التى اعتمدت عليها المحكمة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى



رتبت عليها ، وقد سلم الطاعنان بأن المحكمة لم تورد في أسباب حكمها شيئاً عن هذه الواقعة الأمر الذى يدل على أنها اطرحتها من أدلة الثبوت في الدعوى فضلاً عن أن الواقعة في ذاتها ليست من الأدلة المنتجة في نفي التهمة عن الطاعنين .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٩)

### القضية رقم ٨٨٠ سنة ١٩٠٩ القضائية

١ — إثبات . جناية وجنحة قدمت لمحكمة الجنايات . فصل الجنحة عن الجناية . سماع المتهمين في الجنحة شاهدين في الجناية بعد تحليفهما اليمين . لا مخالفة في ذلك للقانون ولا إخلال بحق الدفاع . اليمين ضماناً للمتهم .  
ب — حكم . تسيبيه . الإشارة فيه صراحة إلى عدم أخذه بأقوال شهود النفي (غير لازمة)  
ج — حكم . تسيبه . بيان واقعة الدعوى وإيراد الأدلة على إدانة المتهم . النفي على الحكم بزعم استناده في اطراح قول الشاهد والأخذ بقول آخر له إلى أمور كان يجب استشارة الطبيب الشرعى فيها . لا يقبل .

١ — إذا كانت محكمة الجنايات قد فصلت الجناية عن الجنحة وقصرت النظر على قضية الجناية فلا مخالفة للقانون ولا إخلال بحق الدفاع إذا هي سمعت المتهمين في دعوى الجنحة شاهدين في الجناية ، بعد تحليفهما اليمين ، إذ اليمين إنما فرضت على الشاهد ضماناً للمتهم المشهود عليه ، وهذا فضلاً عن أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير أدلة الدعوى سواء استخلصتها من أقوال الشهود أو من أقوال المتهمين .

٢ — ليست محكمة الموضوع ملزمة أصلاً بأن تشير صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بما قرره شهود النفي ، ويكفى أن يتبين من الحكم ، ولو ضمناً ، أنها لم تطمئن إلى أقوال أولئك الشهود فاطرحتها .

٣ — مادامت المحكمة قد بينت واقعة الدعوى وأوردت الأدلة التي اعتمدت

عليها في إدانة المتهم فلا يقبل منه النعي على حكمها بأنها استندت في إهدار أحد أقوال المجنى عليه والأخذ بقول آخر له إلى أمور يرى هو أنه كان يجب استشارة الطبيب الشرعى فيها ، إذ ذلك منه يكون مجادلة موضوعية لتعلقه بتقدير أدلة الثبوت في الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه ضرب سليمان وهبه عسل عمداً فأحدث به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبى والتي تخلف لديه عن إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى فقد جزء من عظام الجبهة اليسرى مما ينشأ عنه حالات مرضية خطيرة مضاعفة لهذا فقد كالاتهابات والسحايا وبنوبات الصرع والشلل والجنون وهذا يقلل من قدرة المصاب وكفاءته على العمل بنسبة ١٢ ٪ .

وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر إحالته إليها لمعاقبته بالمادة سالفة الذكر .

وقد ادعى كل من : ١ — سيدة محمد الغربى ٢ — حميدة الشامى ٣ — حنفى وهبه عسل ٤ — على وهبه عسل ٥ — فاطمة وهبه عسل بحق مدنى قدره ١٠٠ جنيه على سبيل تعويض قبل المتهم .

وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات شبن الكوم دفع الحاضر مع المتهم بعدم قول الدعوى المدنية لأنها ليست مرفوعة من المجنى عليه شخصياً ، والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت فيها حضورياً عملاً بمادة الاتهام (أولاً) برفض الدفع وبقبول الدعوى المدنية . (وثانياً) بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامه بأن يدفع إلى المدعين بالحق المدنى مائة جنيه والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .



## المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه أثبت في مقدمة أسبابه «أن سليمان وهبه غسل الجنى عليه قرر في البوليس والنيابة أن خطاب محمد سيد أحمد (الطاعن) اعتدى عليه بالعصا على رأسه مرتين في الجهة اليسرى وأن هذا الاعتداء قد حصل على مرأى من محمدى محمد عبد العال وعامر محمد السيد». ويقول الطاعن إن الثابت من التحقيقات أن الجنى عليه لم يسأل في البوليس مطلقاً، وبهذا يكون ما أورده الحكم في هذا الصدد ليس له مرجع صحيح من الأوراق وإن ما ثبت في صدر محضر البوليس هو تلخيص للإشارة التليفونية المرسلة من نائب العمدة إلى المركز ومع ذلك فما جاء في هذه الإشارة على لسان العمدة هو أن الجنى عليه إنما قرر أن ضاربه هو منصور سيد أحمد وليس خطاباً الطاعن، وإن العبارة سالفة الذكر والتي نقلها الحكم المطعون فيه من أقوال الجنى عليه قد تضمنت أن من رأى الاعتداء هما محمد عامر عبد العال وعامر السيد محمد، وقد استند الحكم على أقوال الشاهد الأول ولم ينشر إطلاقاً إلى أقوال الشاهد الثاني على حين أن هذا الشاهد الثاني قد سئل فكذب الجنى عليه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه صريح في الفقرة الأولى منه في أن ضابط بوليس النقطة إذا انتقل إلى مكان الحادث عقب البلاغ، كانت عربة الإسعاف قد سبقته إليه ونقل المصاب إلى المستشفى من قبل وصوله وإن محضر البوليس الذي قام الضابط بتحريره إنما اقتصر على سؤال التهمين والشهود، وأن النيابة قد حضرت على الأثر فتولت هي التحقيق وتدبت الطبيب الشرعى للكشف على المصاب. وبذلك يكون ما أشار إليه الحكم بعدئذ بصدد عرض أقوال الجنى عليه من أنه قررها في البوليس والنيابة إنما تشأ عن خطأ غير مقصود. أما فيما يتعلق بأن الجنى عليه قد أشهد على رؤية الحادث شاهدين أخذت المحكمة بأقوال أحدهما ولم تشر مطلقاً إلى أقوال الثاني في حين أن هذا الثاني قد كذب الجنى عليه، فإنه لما كان المقرر في القانون أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشهود بما

تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه فإن في أخذها بأقوال الشاهد الذي أشارت إليه ما يتضمن بذاته أنها أطرحت أقوال الشاهد الآخر .

وحيث إن حصل الوجه الثاني من أوجه الطعن أن محكمة الجنايات لم تجد ما يؤيد أقوال محمد عامر عبد العال شاهد الرؤية الوحيد في الدعوى ، إذ كان باقى الشهود شهود سماع ، فرأت سماع أقوال كل من ناصر عبد الحميد سيد أحمد وعبد الله عبد الحميد سيد أحمد المتهمين في ذات الدعوى بتهمة جنحة ، وقد سمعتهما كشاهدين بعد تحليفهما اليمين ، ثم بنت حكمها على شهادتهما باعتبارهما شاهدى رؤية مؤيدين لشاهد الرؤية الوحيد سالف الذكر وإنه ما كان يجوز للمحكمة أن تفعل ذلك ولو أنها قررت فصل الجناية عن الجنحة ونظرت في الجناية وحدها .

وحيث إن هذا الوجه مدفوع بما قرره الطاعن نفسه من أن محكمة الجنايات قد فصلت الجناية من الجنحة وقصرت نظرها على قضية الجناية ، فلا مخالفة إذن في سماعها للمتهمين في دعوى الجنحة كشاهدين بعد تحليفهما اليمين . وإذا كانت اليمين قد فرضت على الشاهد كضمانة للمتهم المشهود ضده فإنه لا يكون هناك وجه لما ينعاه الطاعن من إخلالها بحق دفاعه ، ومن جهة أخرى فإن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير أدلة الدعوى سواء استخلصتها من أقوال الشهود أم من أقوال المتهمين .

وحيث إن حصل الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه قد أثبت أن كلا من حبيب قطب خليفه نائب عمدة القرية وعبد الحميد ناجى شيخ خفرائها قد شهد بأن المجنى عليه أخبره عقب الحادث بأن منصور أحمد سيد أحمد هو الذى اعتدى عليه فلم يذكر الطاعن وأن الدفاع عن الطاعن قد تمسك بشهادة هذين الشاهدين ، ولكن الحكم المطعون فيه أهدرها بقوله إن المجنى عليه عند ما قرر هذه الأقوال للشاهدين المذكورين كان في شدة التعب ، وإنه كان على المحكمة في مثل هذه المسألة الطبية الفنية أن تستعين برأى الطبيب الشرعى .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن محكمة الموضوع ليست ملزمة أصلا بأن



تشير صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بما قرره شهود النفي ، فإنه يكفي أن يتبين من الحكم ولو ضمنا أنها لم تطمئن إلى أقوال أولئك الشهود فاطرحتها . كما أن المحكمة وقد بينت واقعة الدعوى وأوردت الأدلة التي اعتمدت عليها في إدانة الطاعن من بينها أقوال المجنى عليه نفسه وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبته عليها ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن استناد المحكمة إلى أمور يرى هو أنه كان يجب استشارة الطبيب الشرعي فيها يكون مجادلة موضوعية لتعلقها بتقدير أدلة الثبوت مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ١٠ )

### القضية رقم ٨٨٨ سنة ١٩ القضائية

١ — حكم . تسببه . بناء الإدانة على أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق . معاينة أجريت في الدعوى . ورود بعض وقائع فيها تخالف ما أخذت به المحكمة من تلك الأدلة . لا يهم .

ب — وصف التهمة . إسناد المحكمة إلى المتهم أنه لم يتخذ الحذر اللازم في قيادة السيارة . استظهار ذلك من ذات الوقائع المسندة إليه ومن عبارة الاتهام . هذا ليس إسناداً لواقعة جديدة إلى المتهم .

١ — متى كان الحكم قد استظهر واقعة الدعوى وبنى إدانة المتهم على أدلة لها أصلها الثابت في أوراق الدعوى فلا يهم بعدئذ أن يكون قد ورد بالمعاينة التي أجريت في الدعوى من بعض الوقائع ما يخالف ما أخذت به المحكمة من تلك الأدلة ، إذ أن لها أن تأخذ من الأدلة ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .

٢ — إذا كانت المحكمة قد أسندت إلى المتهم أنه لم يتخذ الحيلة اللازمة في قيادته السيارة ، مستظهرة ذلك من ذات الوقائع المسندة إليه وفي ضوء ما ورد بوصف التهمة من أنه كان مخالفاً للوائح ، ومن بينها لأنحة السيارات التي تقضى بأن يتخذ السائق الحيلة اللازمة للمحافظة على حياة الجمهور ، فإنها لا تكون قد أسندت إليه واقعة جديدة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه قتل حنا جرجس خطأ بغير قصد ولا  
تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن عدم احتياظه ومخالفته اللوائح بأن قاد سيارته بحالة  
ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وبكيفية تخالف أحكام اللوائح إذ سار بها إلى  
يسار الطريق وعلى خطوط الترام فصدم المجنى عليه فأحدث به الإصابات المبينة  
بالتقرير الطبي والتي أدت إلى وفاته .

وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ..

وقد ادعى كل من أسعد حنا جرجس ونصيف حنا جرجس وهلال حنا  
جرجس ومريم حنا جرجس وحكت حنا جرجس ورققه عبد الملك سيدهم بحق  
مدنى قدره ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم .

ومحكمة الوايلي الجزئية بعد أن نظرت الدعوى قضت فيها حضورياً ببراءة  
المتهم ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعيها بالمصاريف .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفه المدعون بالحق المدنى .

ومحكمة مصر الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد أن آتت سماعه قضت فيه  
حضورياً عملاً بمادة الاتهام بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم ١٠٠ جنيه مائة  
جنيه وإلزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدنى مبلغ ٣٠٠ جنيه ثلاثمائة جنيه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من وجهى الطعن يتحصل فى أن الحكم المطعون  
فيه استند فى قضائه بإدانة الطاعن إلى أسباب تخالف الثابت بالأوراق وتخالف  
الوقائع الثابتة بوصف التهمة فضلاً عن تناقض بعض هذه الأسباب مع البعض  
الآخر ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أورد فى صدر أسبابه أن واقعة



الحادث تجعل فيما يقرره المتهم وشاهده من أن المتهم اضطر إلى الانحراف يسارا بسبب وجود عربات نقل تشغل الجانب الأيمن من الطريق إلا أن الحكم عاد فيما بعد ينقض هذا التصوير مقررًا أن المتهم انحرف إلى اليسار بدون مبرر وهذا الذي استخلصه الحكم رغم تناقضه مع ما أجمه من وقائع فانه لا سند له من الأوراق إذ الثابت في محضر المعاينة أن عربات النقل كانت واقفة وموجودة بالفعل تسد الجانب الأيمن من الطريق ولم يبين الحكم سنده في نقض هذا الدليل المستمد من المعاينة ، ويضيف الطاعن أن الحكم أسند إليه وقائع لم ترد في وصف التهمة إذ أن النيابة حصرت الوقائع التي تكون منها خطأ المتهم في أنه قاذ سيارته في وسط الطريق وفي المكان المخصص لسير الترام بغير استعمال آلة التنبيه وبسرعة فصدمة المجنى عليه في حين أن الحكم أسند إلى الطاعن أن الخطأ ثابت أيضاً من عدم اتخاذ الحيطة اللازمة للمحافظة على حياة الجمهور لأنه مر من مكان مسموح للمارة بالعبور منه ومحظور عليه المرور فيه وأنه استمر في سيره مع رؤيته للمجنى عليه ولم يوقف سيارته في الوقت المناسب أو يتأى بها عن ذلك الطريق .

وحيث إن الحكم وإن بدأ بتصوير الحادث حسب دفاع المتهم إلا أنه عاد فبين الواقعة التي أدان به حسبما استظهره من وقائع الدعوى . ومتى كان الأمر كذلك فلا تناقض بين ما أورده الحكم من أسباب ولا أهمية بعدئذ إذا كان ما ورد بالمعاينة من بعض الوقائع يخالف ما أخذت به المحكمة من أدلة لها أصل ثابت في أوراق الدعوى إذ أن المحكمة أن تأخذ من الأدلة ما تظنن إليه وتطرح ما عداه .

وحيث إنه عن قول الطاعن بأن الحكم استند إلى أسباب تخالف ما ورد بوصف التهمة إذ أسند إليه عدم اتخاذ الحيطة في قيادته للسيارة دون أن ترد هذه الواقعة بوصف النيابة فهذا القول مردود بأن المحكمة استظهرت ذلك من ذات الوقائع المسندة إليه وفي ضوء ما ورد بالوصف من أنه فعل ذلك مخالفاً للوائح ومن بينها لأنظمة السيارات التي تقضى بأن يتخذ السائق الحيطة اللازمة للمحافظة على حياة الجمهور ، فإذا ما أثبت الحكم أن الطاعن ارتكب خطأ بعلم اتخاذ الحيطة

فإنه لم يتجاوز في ذلك الحقيقة ولم يسند إليه وقائع جديدة، ولذا كان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا محل له .

وحيث إن محصل الوجه الآخر هو أن صلة السببية بين الحادث والقتل انخطأ غير متوافرة ، ذلك لأن مسير الطاعن بسيارته على خط الترام لا يمكن وحده أن يكون ركناً من أركان جريمة القتل الخطأ ، إذ لا يكفي للأدانة مجرد وقوع حادث وارتكاب خطأ بل يقتضي أن يكون الخطأ متصلاً بواقعة القتل اتصال السبب المباشر بالنتيجة التي وقعت .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة على أن الطاعن قاد سيارته وسار بها في المكان المخصص من الطريق لسير الترام ودون أن يتخذ الحيطة اللازمة للمحافظة على حياة الجمهور وأن الحادث قد وقع نتيجة لذلك . ولما كانت الأدلة التي أوردتها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فان قول الطاعن بانعدام السببية لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة أحمد محمد حسن بك وكيل المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حسني بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك وفهميم عوض بك المستشارين .

( ١١ )

القضية رقم ٨١٩ سنة ١٨ القضائية

تموين . هدف القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ . توفير ضروريات المعيشة للجمهور . تنظيم بعض نواحي الانحجار بالسلع كافة ، المعرمتها وغير السعر . الساعات والجواهر يجب إعلان أثمانها .

إن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وإن كان أكثر ما عني به أن يوفر



الضروريات للجمهور ، وهي التي أدخلها في التسعير الجبرى ، إلا أنه أورد أيضاً أحكاماً خاصة بتنظيم بعض نواحي الاتجار بالسلع كافة ، السعر منها وغير السعر ، بما ييسر للناس سبيل الحصول عليها كذلك ، فانزيم في الفقرة ٧ من المادة ٤ جميع تجار التجزئة بأن يعلنوا أسعار جميع سلعهم ، أى السعر منها وغير السعر ، وإلا حق عليهم العقاب الذى نص عليه . فالساعات والجواهر يجب إعلان ثمنها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهما لم يعلنوا عن أسعار السلع المعروضة للبيع بالتجزئة بمحل الثانى باللغة العربية بطريقة واضحة لا تقبل الشك . وطلبت عقابيهما بالمواد ٧/٤ و ١/٨ و ٩ و ١٠ و ١٣ و ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ والمواد ٥٣ و ٥٤ و ٦٦ من القرار الوزارى رقم ٢٥١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار الوزارى رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ .

سمعت محكمة الجناح المستعجلة هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم كل منهما خمسين جنيهاً .  
فاستأنف المتهمان هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد أن أتمت سماعه قضت فيه حضورياً بتأييد الحكم المستأنف .  
فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ دان الطاعنين تطبيقاً للمواد ٤ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٣ و ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، مع أن هذه المواد لا تنطبق على الواقعة المنسوبة إليهما لأن الساعات والجواهر ليست من السلع أو المواد المسعرة أو المحددة

الربح والتي يوجب القانون على تجار التجزئة إعلان أسعارها .  
وحيث إن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وإن كان أكثر ماعنى به هو توفير  
الضروريات للجمهور فإنه لم يقتصر على هذه الناحية بل عنى أيضاً بتنظيم بعض  
نواحي الاتجار بالسلع كافة أى السعر منها وغير السعر بما ييسر للناس تنييل الحصول  
عليها أيضاً ، فالزم فى الفقرة ٧ من المادة ٤ من القانون جميع تجار التجزئة بأن يعلنوا  
أسعار كافة سلعهم السعر منها وغير السعر بحيث يحق عليهم العقاب المقر فى  
القانون المذكور إن هم خالفوا ذلك .  
وتحيت إنه لما تقدم يكون ما يثيره الطاعنان لا سند له من القانون ويكون  
الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

### جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسن بك وكيل المحكمة وحضور حضرات : أحمد قهني  
إبراهيم بك وفهم عوس بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ١٢ )

### القضية رقم ٨٥٦ سنة ١٩ القضائية

حكم . تبينه . شاهد الرؤية الوحيد فى الدعوى . الأخذ بأقواله على أساس أنها مؤيدة  
بأقوال شاهد آخر لم يقلها إطلاقاً . خطأ فى الإسناد وقصور يوجب الحكم .

إذا كان الحكم قد أخذ فى الإدانة بأقوال شاهد الرؤية الوحيد فى الدعوى  
بمقولة إنها مؤيدة بأقوال نسبها إلى شاهد آخر وكان هذا الشاهد لم يقل هذه  
الأقوال لا فى التحقيقات الابتدائية ولا فى التحقيق الذى أجرى بالجلسة ، فإنه  
يكون قد أحط فى الإسناد واعتمد فى الإدانة على ما لا أصل له فى الأوراق ، وهذا  
قصور يعيبه بما يستوجب نقضه .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين مع آخر حكم عليه غيابياً بأنهم قتلوا مهران أحمد رسلان عمداً ومع سبق الإصرار والتبرص وذلك بأن انتبوا قتله وأعدوا لذلك أسلحة «بندقيتين وعصا» وكنوا له في زراعة ذرة وأطلقوا عليه النار وضر به بالعصا فأحدثوا به الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

وبطلت من قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقاً للمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقرر إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد سالفة الذكر .

ومحكمة جنايات سوهاج بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧/١ من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة .

فطن الطاعنان (المحكوم عليهما حضورياً) في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## الحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه استند في الإدانة إلى ما لا أصل له في التحقيقات ، ذلك أنه أيد أقوال شاهد الرؤية الوحيد في الدعوى بأقوال نسبها لشاهد آخر هو أحمد رسلان أحمد ، مؤداها أنه رأى شاهد الرؤية يزامل القليل ويخرجان من البلدة قاصدين بلدة أخرى لطحن غلال كانا يحملانها على ناقته هو ، في حين أن أحمد رسلان أحمد المذكور لم يقل هذه القالة لا في التحقيقات الابتدائية ولا في التحقيق الذي جرى بالجلسة .

وحيث إنه تبين من مطالعة محضر الجلسة والتحقيقات الابتدائية أن ما جاء في وجه الطعن صحيح ، وإذن فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في الاستناد

واعتمد في الإدانة على ما لا أصل له في الأوراق وهذا قصور يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة إلى التحدث عن باقى أوجه الطعن .

### جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٩

بقيادة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ١٣ ) :

### القضية رقم ١٢٤٥ سنة ١٩ القضية

١ — إثبات . الاعتماد على قول لشاهد دون قول آخر له . جوازه .  
ب — إثبات . متهمان . تبرئة أحدهما غيابياً وإدانة الآخر بناء على أدلة اطمأنت إليها المحكمة . لعنه على المحكمة أنها لم تؤجل الدعوى لسماع دفاع الغائب لاحتمال أن يعترف هو بالحادث . لا وجه له .

١ — للمحكمة أن تعتمد في قضائها على قول للشاهد دون قول آخر له متى اقتنعت بصدقه .

٢ — إذا كانت المحكمة قد برأت أحد المتهمين في غيابه وأدانت الآخر بناء على ما أوردته في حكمها من أدلة ، فلا وجه للمحكوم عليه للنعي عليها أنها لم تؤجل الدعوى لسماع دفاع الغائب لاحتمال أن يعترف هو بالحادث ويقرر أن المحكوم عليه لا شأن له به .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — عمران عبد الحافظ أحمد ٢ — عبد الحافظ .



أحمد (الطاعن)، بأنهما : الأول ، ضرب عبد التواب عبد اللاه فايد عمداً بطورية على رأسه فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نشأت عن إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد مساحة أبعادها ٤ X ٣ سم من العظم الجدارى الأيمن يعرض حياته لخطر التهاب المخ وحدوث نوبات الشلل والجنون ويقال من كفاءته على العمل ومن قوة احتماله للتقلبات الجوية . والثانى ، اشترك مع المتهم الأول بطريقى التحريض والمساعدة فى ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن أمسك له الجنى عليه وتمكن بذلك من ضربه وحرضه على الضرب فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وتلك المساعدة .

وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لحكمة الأول بالمادة ١/٢٤٠ والثانى بالمواد ١/٤٠ — ٣ ، ٤١ ، ١/٢٤١ من قانون العقوبات ، فقرر إحالتهما إليها .

وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات أسنوط تغيب المتهم الأول ووجهت المحكمة التهمة الأولى إلى المتهم الثانى (الطاعن) وهى تهمة الضرب ، وبعد أن أتمت سماعها قضت فيها حضورياً للثانى وغيباً للأول عملاً بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات للثانى والمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات للأول ، ببراءة الأول وبمعاقبة الثانى (الطاعن) بالسجن لمدة ثلاث سنين .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

فحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دان الطاعن بالضرب الذى نشأت عنه العاهة . فقد اتهمته النيابة وأخاه بهذا الضرب على أنه شريك له فيه ، وذلك استناداً إلى أقوال الجنى عليه بالتحقيق ، ولكن المحكمة دانتة هو و برأت أخاه غيباً إذ تقدم الجنى عليه بعريضة ينفي فيها التهمة عن الأخ فاستندت إليها ولم تعول على شهادة المصاب بالنسبة إليه لعدم الثقة بها ، فتكون

بذلك قد تناقضت إذ استندت إلى نفس الشهادة بالنسبة إلى الطاعن ، ثم إن المحكمة لفتت الدفاع إلى المرافعة احتياطياً على أن الطاعن هو الفاعل رغم إصرار النيابة على العكس ، فكان من الواجب أن تؤجل الدعوى حتى يحضر المتهم الغائب وتسمع دفاعه ، إذ من الجائز أن يعترف بالتهمة — أما وهي لم تفعل فيكون حكمها معيباً مستوجب النقض .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على عمران عبد الحافظ والطاعن بأن الأول ضرب والثاني أشرك معه بطريق التحريض والمساعدة ، وبالجلسة لم يحضر المتهم الأول وحضر الطاعن ، وبعد أن سمعت المحكمة شهادة من حضر من الشهود لفتت الدفاع إلى أن يترافع احتياطياً على أن الطاعن هو الفاعل فوافق وترافع على هذا الأساس ، فقضت المحكمة حضورياً للطاعن وفي غيبة الأول ، ببراءة عمران وإدانة الآخر بناء على أنه هو الضارب للمجنى عليه دون الأول وأن المجنى عليه وإن قرر أولاً بأن الأخ هو الضارب إلا أنه ما لبث أن عدل وقال إن ضاربه هو الطاعن . وإنه وإن عاد بالجلسة إلى اتهام الأخ بإحداث الإصابة إلا أنها لا تثق بهذه الأقوال المضطربة ولا ترتاح إليها ثم استندت في إدانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليه التي اتهمه فيها بالضرب وإلى ما ذكره أخوه من أن العراك حصل بين المجنى عليه وبين الطاعن وإلى ما شوهد به من إصابات — ولما كان للمحكمة أن تعتمد في قضائها على قول للشاهد دون قول آخر متى اقتنعت بصدقه ، وكان ما أوردته من أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها فلا محل لما يثيره الطاعن في طعنه إذ هو جدل موضوعي يدور حول تقدير الدليل ، أما ما يشير إليه عن تعديل التهمة فلا وجه له إذ وجهت إليه المحكمة بالجلسة هذا التعديل ونهبت الدفاع إليه فوافق وترافع على أساسه ، فلا يصح له أن ينعى على الحكم لهذا السبب . وأما ما يثيره عن ضرورة سماع دفاع الغائب لاحتمال اعترافه فمردود بأنه لا معقب على المحكمة إذا ما اطمأنت إلى الدليل في الدعوى فاستندت إليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .



## جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة حضرة أحمد حسن بك وكيل المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمي إبراهيم بك  
وأحمد حسني بك وحسن الهضيبي بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ١٤ )

### القضية رقم ٨٧٩ سنة ١٩٠٩ القضائية

١ — إثبات . الاستدلال على التهم بالقتل بوجود دماء آدمية لم يمكن معرفة فصيلتها بملابسه  
وعجزه عن تعليل وجودها بها . لا يصح .  
ب — تقض . تقض الحكم بالنسبة إلى متهم . يقتضى تقضه بالنسبة إلى شريكه الطاعن .

١ — إن عجز المتهم عن تعليل وجود دماء آدمية لم يمكن معرفة فصيلتها  
بملابسه لا يؤدي إلى القول بأن هذه الدماء هي من دماء الجنى عليه ضرورة و بلا  
شك حتى يصح الاستدلال عليه بهذا السبب ، فإن القول بعجز المتهم عن نفي  
الدليل المستفاد من ذلك لا يكون له محل إلا إذا ثبت لدى المحكمة أن الدماء التي  
وجدت على ملابسه هي من دماء القتيل نفسه . وإذن فإذا كانت المحكمة قد  
عولت في تضديق شهادة الشاهد على وجود دماء آدمية بثوب المتهم ولم تثبت في  
حكمها أن هذا الدم هو من دم القتيل فإن حكمها يكون معيباً واجباً تقضه .

٢ — إن تقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم يقتضى تقضه بالنسبة إلى  
شريكه الطاعن الآخر لوحدة الموضوع ولما يقتضيه حسن سير العدالة من إعادة  
النظر في التهمة المنسوبة إليهما معاً .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية : ١ — عباس علي أحمد و ٢ — فؤاد عباس علي  
أحمد (الطاعن الأول) و ٣ — هاشم أبو الليف عمر و ٤ — مرمي علي أحمد جادالله

(الطاعن الثاني) بأنهم قتلوا عمداً محمد أحمد حسن عثمان بأن أطلق عليه كل من المتهمين الأول والثالث والرابع ثلاثة أعيرة نارية أصابته ، وضربه المتهم الثاني عدة ضربات ببلطة قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الإصرار . وطلبت من حاضرة قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بأمراتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك .

وادعى أحمد حسن عثمان والد القتل بحق مدنى وطلب الحكم له قبل المتهمين متضامين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض .

سمعت محكمة جنايات سوهاج الدعوى وقضت حصورياً : أولاً — بمعاقبة المتهمين الثانى والرابع بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وبإلزامهما متضامين بأن يدفعوا للمدعى المدنى مائة جنيه على سبيل التعويض وذلك عملاً بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/١٧ من قانون العقوبات . وثانياً : ببراءة المتهمين الأول والثالث مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما وذلك عملاً بالمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . فطن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

## المحكمة

وحيث إن ما عابه الطاعن الثانى مرسى على أحمد على الحكم المطعون فيه أن المحكمة حصرت فيه تهمة القتل باطلاق الأعيرة النارية على الجنى عليه ، وكان دليلها الوحيد فى ذلك إنما هو وجود بقع دموية آدمية على جلبابه الذى ضبط فى بيته ، وقالت إن الطاعن لم يستطع أن يبين حقيقتها وإنما ادعى أنها من دم حيوان ، وهذا الدليل لا يؤدى إلى شىء مما انتهت إليه المحكمة فى حكمها ، وقد قرز الطاعن — على خلاف ما جاء فى الحكم — أن هذه الدماء ربما كانت من دم شخص اسمه عبد اللطيف الشمندى كان حصل له نزيف قبل الحادث بثلاثة أشهر وقد ذكر الطاعن ذلك فى التحقيق ، وأشار إليه الدفاع فى مرافعته ، ولكن المحكمة أغفلته .



وحيث إنه يظهر من الحكم المطعون فيه أن النيابة العمومية اتهمت عباس على أحمد وفؤاد عباس على أحمد وهاشم أبو الليف على عمر ومرسى على أحمد جاد الله بأنهم قتلوا عمداً محمد أحمد عثمان بأن أطلق عليه كل من المتهمين الأول والثالث والرابع ثلاثة أعيرة نارية أصابته، وضربه المتهم الثاني عدة ضربات ببلمة قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، وقد قام اتهم النيابة للمتهمين على شهادة والد المجنى عليه الذي أسند إلى كل منهم الفعل الذي شهد بأنه رآه يرتكبه، فلم تعول المحكمة على شهادته فيما يختص بكل من عباس على أحمد وهاشم أبو الليف عمر، ورأت من الكشف الطبي أنه لم يصدق فيما قاله من أن الأعيرة التي أطلقت على المجنى عليه كانت من ثلاثة أشخاص، ثم التمت تأييداً لأقواله في شأن الطاعنين من وجود دماء آدمية من فصيلة دم المجنى عليه بالنسبة إلى الطاعن الأول ووجود دماء آدمية لم يمكن معرفة فصيلتها بثوب وجد بمنزل الطاعن الثاني، وقالت في شأن الاستدلال على ثبوت التهمة على الطاعن الثاني بما وجد بملابسه من دماء، إن المتهم مرسى على أحمد لم يستطع بدوره أيضاً أن يعلل سبب وجود الدماء الآدمية بملابسه تعليلاً ينفي وقوع ارتكابه للحادث أو ينفي التصاق التهمة به الخ.

وحيث إن عجز المتهم عن تعليل وجود الدماء الآدمية بملابسه لا يؤدي إلى القول بأن هذه الدماء هي من دماء المجنى عليه ضرورة وبلا شك حتى يصح الاستدلال عليه بهذا السبب، ولا محل للقول بعجز المتهم عن نفي الدليل إلا إذا تبين أنه قد ثبت لدى المحكمة أن الدماء التي وجدت على ملابس المتهم هي من دماء القاتل نفسه، ومتى كان الأمر كذلك، وكانت المحكمة قد عولت في تصديق شهادة الشاهد على وجود دماء آدمية بثوب الطاعن، ولم تثبت في حكمها أن هذا الدم هو من دم القاتل فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن الثاني.

وحيث إنه متى قبل الطعن بالنسبة إلى الطاعن الثاني فإنه يتعين قبول الطعن بالنسبة إلى الطاعن الأول أيضاً لوحدة الموضوع ولما يقتضيه حسن سير العدالة من إعادة النظر في التهمة المنسوبة إلى الطاعنين معاً .

( ١٥ )

### القضية رقم ٩٠٥ سنة ١٩ القضية

١ — نقض . حكم بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم تقديم أسباب له . ظهور أن هذه الأسباب كانت قدمت في الميعاد . يتعين الرجوع في هذا الحكم .  
ب — إثبات . اعتراف متهم على آخر . الاستناد إليه في إدانته . جائز .  
ج — مواد مخدرة . إحرار . يضح تحققه بالنسبة إلى المتهم ولو لم يكن المخدر في حيازته المادية . مستخدم عند المتهم يوزع المخدر لحسابه . اعتبار المتهم محرراً . صحيح .

١ — إذا حكمت محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم تقديم أسباب له في الميعاد التمانوني ، ثم تبين أن هذه الأسباب كانت قد قدمت في الميعاد ولم تعرض على المحكمة ، فإنه يكون من المتعين الرجوع في الحكم الصادر بعدم قبول هذا الطعن شكلاً .

٢ — ليس في القانون ما يمنع القاضي من أن يستند في الإدانة إلى مجرد اعتراف متهم آخر متى اطمأن إليه .

٣ — يكفي لاعتبار المتهم محرراً أن يكون سلطانه مبسوطاً على المخدر ولو لم يكن في حيازته المادية . فإذا كان الثابت أن من ضبط معه المخدر إنما هو مستخدم عند المتهم ويوزع المخدر لحسابه ، فذلك يكفي في إثبات حيازة المتهم للمخدر .

### الوقائع

أتمت النيابة العمومية : ١ — مصيلحي مصطفى سليمان و ٢ — حافظ محمد رشوان و ٣ — جوده السيد فياض « الطاعن » بأنهم أحرزوا جواهر مخدرة بقصد



الاتجار فيها (حشيشا) ، وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ ا و ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

سمعت محكمة السويس الجزئية الدعوى وقضت حضورياً : (أولاً) بحبس كل من المتهمين الأول والثاني سنة مع الشغل وتغريم كل منهما مائتي جنيه والمصادرة والنفاذ ، وذلك عملاً بمواد الاتهام سالفة الذكر ، (وثانياً) ببراءة المتهم الثالث ، أسند إليه عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم ، وطلبا القضاء ببراءتهما مما أسند إليهما ، كما استأنفته النيابة بالنسبة للمتهم الثالث طالبة إلغاءه ، ومعاقبته بالمواد المذكورة آنفاً . ومحكمة السويس الاستئنافية نظرت الدعوى وقضت حضورياً بقبول هذين الاستئنافين شكلاً ، وفي الموضوع برفض أولهما وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمين الأول والثاني ، وبإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الثالث وحبسه سنة مع الشغل وتغريمه مائتي جنيه وذلك عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ ا و ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

فطن المحكوم عليه الثالث وحده في الحكم الأخير بطريق النقض في ٥ يناير سنة ١٩٤٩ ، وقيد طعنه برقم ٤٢٩ سنة ١٩ قضائية ، وقضت هذه المحكمة بجلسة الاثنين ٧ مارس سنة ١٩٤٩ بعدم قبول هذا الطعن شكلاً لعدم تقديم أسباب له ، غير أنه اتضح بعد ذلك أن الطاعن سبق أن قدم لقدم كتاب نيابة السويس في ١٦ يناير سنة ١٩٤٩ تقريراً بأسباب طعنه — لم يكن قد أرفق بملف الدعوى — مفاده أن الحكم المطعون فيه لم يحتم في الميعاد القانوني مستنداً في ذلك إلى شهادة رسمية من قلم الكتاب تثبت ذلك ، وطلب فيه أجلاً ليقدم خلاله الأسباب التفصيلية . فأعيدت محاكمة الطاعن ، وقررت المحكمة في ٦ يونيو سنة ١٩٤٩ بالرجوع في الحكم الصادر منها بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٤٩ بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم تقديم أسباب له وبتأجيل نظر الدعوى لجلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ حتى يقدم الطاعن في مدى عشرة أيام كاملة من الغد بما يرى تقديمه من أسباب للطعن على الحكم ، فقدمها الخ الخ .

## المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة .  
نحيث إنه سبق لهذه المحكمة أن حكمت بعدم قبول هذا الطعن شكلاً بجلسة ٧ مارس سنة ١٩٤٩ وذلك بناء على عدم تقديم أسباب له في الميعاد القانوني .  
وحيث إنه تبين أخيراً أن هذه الأسباب قد قدمت لقلم كتاب نيابة السويس ،  
وأنها لم تعرض على المحكمة قبل صدور الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً وذلك  
بسبب تقصير وقع من قلم الكتاب المذكور .  
وحيث إنه تبين أن التقرير بالطعن والتقرير بالأسباب مقدمان لقلم كتاب  
نيابة السويس في الميعاد القانوني ، فيكون الطعن مقبولا شكلاً ، ويتعين الرجوع  
في الحكم الصادر بعدم قبوله شكلاً بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٤٩ .  
وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ دان الطاعن ،  
مع أن التهمة مشكوك في صحتها لأن المحكمة الابتدائية وهي التي سمعت الشهود  
وناقشتهم وأصبحت بذلك أقدر من غيرها على تقدير الدليل المستند من شهادتهم  
لم تظمن إلى هذه الشهادة وحكمت ببراءة الطاعن . أما المحكمة الاستئنافية التي  
لم تسمع الشهود وأخذت بأقوالهم إنما كانت في ذلك متأثرة بما جاء في محضر  
التحقيق على لسان رئيس مكتب المخدرات من أن الطاعن مشهور عنه الاتجار  
بالمخدرات . وفوق ذلك فإن أدلة البراءة متوفرة في القضية كما قال بذلك الحكم  
الابتدائي . أما الحكم الاستئنافي فقد استند في الإدانة إلى اعتراف متهم آخر على  
الطاعن ، على الرغم من أن هذا الاعتراف لم يتأيد بأي دليل آخر . ويضاف إلى  
ما تقدم أن الطاعن لم يكن محرراً لمادة مخدرة إذ لم يوجد معه ولا بمنزله شيء منها .  
وحيث إن الحكم المطعون عليه قد أورد واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع  
العناصر القانونية للجريمة التي دانت الطاعن بها مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي  
أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فلا يكون القصد من الطعن



سوى محاولة فتح باب المناقشة حول واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به ، وليس في القانون ما يمنع القاضي من أن يستند في الإدانة إلى مجرد اعتراف بتهم على آخرتى اطمأن إليه . أما ما يقوله الطاعن من عدم إحرازه للمخدر ، فردود بأنه يكفي لاعتبار التهم محرراً أن يكون سلطانه ممتداً على المخدر ولو لم يكن في حيازته المادية ، واتمداً أثبت الحكم ذلك في حق الطاعن بما قاله من أن من ضبط المخدر معه إنما هو مستخدم عند الطاعن ويوزع المخدر لحساب مالكه وهو الطاعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(١٦)

### القضية رقم ٩٠٦ سنة ١٩ القضائية

قانون . جريمة لم يعد معاقباً عليها بموجب قرار صادر بعد الحكم الاستثنائي في الدعوى .  
(المادة ٥ من قانون العقوبات)

ما دامت الأفعال المكونة للجريمة التي أدين بها الطاعن قد أصبحت غير معاقب عليها فإنه يقيد من ذلك طبقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات ويتعين قبول الطعن والقضاء ببراءته مما نسب إليه .

### الوقائع

أهملت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه (أولاً) لم يوزع الأقمشة الشعبية المنصرفة إليه بمحله لبيعها بالتجزئة بالشروط والأوضاع المقررة . (ثانياً) لم يخضع مراقبة التموين التابع لها محله عما تخلف لديه من الأقمشة الشعبية المخصصة للتوزيع بالبطاقات . (ثالثاً) لم يخضع عن جملة ما تخلف لديه من الأقمشة الشعبية المخصصة للتوزيع عن العام السابق في الميعاد المحدد قانوناً ، وطلبت عقابه بالمواد ٣٢ و ٥٦

من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و٨ و١٢ و٢٠ من القرار رقم ٥١٠ لسنة ١٩٤٥ .  
سمحت محكمة الوايلي الجزئية الدعوى وقضت حضورياً بمعاقبة المتهم عن جميع  
التهمة المنسوبة إليه بحبس ستة شهور مع الشغل وبتغريمه مائة جنيه وأمرت  
بالمصادرة وإشهار ملخص الحكم على واجهة محله ستة شهور على نفقته كما أمرت  
بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ حيروزة  
هذا الحكم نهائياً وذلك عملاً بمواد الاتهام السابقة الذكر وبالمواد ٣٢ و ٥٥ و ٥٦  
من قانون العقوبات . فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضورياً بقبوله  
شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
فطن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون عليه أنه أخطأ إذ دانه لأن  
الواقعة كما أثبتتها لا عقاب عليها .  
وحيث إن الأفعال المسكونة للجرائم التي دين بها الطاعن أصبحت —  
بموجب قرار وزير التموين رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ الصادر بتاريخ ١٠ سبتمبر  
سنة ١٩٤٩ والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٩ — غير معاقب  
عليها ويفيد الطاعن من هذا الإلغاء طبقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات  
مما يقتضي نقض الحكم المطعون عليه والحكم ببراءته مما نسب إليه .

(١٧)

### القضية رقم ٩٠٧ لسنة ١٩ القضائية

١ — تحقيق . ضبط خبز يقل وزنه عن الوزن المحدد قانوناً . إدانة المتهم في هذه الجريمة .  
طعن في الحكم بأن عملية الضبط باطلة لأن المفتش الذي باشر الضبط هو الذي خلق الجريمة إذ  
هو لم يجد خبزاً بالخبز فانتظر حتى تم الخبز وضبط الخبز . لا محل له . المفتش لم يتدخل في الخبز .



ب — تموين . القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . السلطة التي خولها وزير التموين . القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ بخصوص الاعتماد في إثبات المخالفة على وزن عدد معين من الأربعة ليس إلا أمراً لموظفي التموين في الثبوت من وقوع المخالفة . لا يتقيد به القاضي في الإثبات .

١ — إذا أدانت المحكمة متهماً في جريمة عرضه بمخبزه خبزاً يقل وزنه عن الوزن المحدد قانوناً ، ثم طعن في هذا الحكم ببطالان عملية ضبط الخبز بمقولة إن المفتش الذي باشر الضبط هو الذي خلق الجريمة ، إذ هو قرر أنه لم يجد خبزاً عند دخوله فانتظر حتى تم الخبز وضبط الخبز ، وهذا يخالف ما تقضى به القرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن من أن التفتيش يكون على الخبز الموجود فعلاً ، فهذا الطعن لا يكون له وجه ، لأنه لو صح أن الخبز الذي ضبطه المفتش قد خبز أثناء وجوده فذلك لا يمكن اعتباره خلقاً للجريمة إذ المفتش لم يتدخل في الخبز ، بل إن حضوره عملياته مما يؤكد صحة إجراءاته فلا يصح أن يتضرر منه المتهم .

٢ — إن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يخول وزير التموين سوى أن يصدر القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف ولم يمنحه من السلطة في هذا الصدد أكثر من ذلك . وإذن فالقرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ الذي أوجب أن يكون الاعتماد في ثبوت المخالفة على وزن عدد من الأربعة لا يقل عن مائتي رغيف لا يعدو أن يكون أمراً لموظفي التموين بتنظيم العمل حتى يثبتوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة . وعلى ذلك فالقول بأن الجريمة لا تنشأ ولا يكون لها وجود إلا إذا تناول الوزن عدداً معيناً من الأربعة هو قول لا يتفق والقانون ، ثم إن الأصل في المواد الجنائية أن القاضي يكون عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى ، فمضى اطمأن إلى ثبوت المخالفة وقع عقوبتها . فالقول باستلزام وجود عدد معين من الأربعة لقيام الجريمة يؤدي إلى عدم معاقبة من لا يوجد لديه وقت التفتيش هذا العدد المعين بالقرار ولو كانت المخالفة ثابتة عليه بطريق لا يقبل الشك ، وهذا لا يمكن قبوله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية : ١ — عبد الرحمن عبد الرحمن زهو (الطاعن)  
و ٢ — عبده على عوده بأنهما (أولاً) الأول عرض بمخبزه خبزاً يقل وزنه عن  
الوزن المحدد قانوناً ، (ثانياً) الثاني صنع خبزاً بمخبز الأول يقل وزنه عن الوزن  
المحدد قانوناً ، وطلبت عقابهما بالمواد ١ من الأمر رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٤٨ و ٨  
و ٤٩ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٦١ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

سمعت محكمة الوايلي الجزئية الدعوى وقضت حضورياً بحبس كل من المتهمين  
سنة شهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وشهر ملخص الحكم بحروف كبيرة على  
واجهة المحل مدة ستة شهور على نفقة المتهمين ، وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي  
الحبس والغرامة لمدة خمس سنوات من صيرورة هذا الحكم نهائياً وذلك عملاً  
بالمواد المطلوب تطبيقها وبالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فاستأنفا ، ومحكمة  
مصر الابتدائية نظرت هذا الاستئناف ثم قضت غيائياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع  
برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، فعارض الأول ، وقضت المحكمة بقبول  
معارضته شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .  
فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دانه  
« بأنه عرض بمخبزه خبزاً يقل وزنه عن الوزن المحدد قانوناً » ، فلم تبين  
المحكمة الأدلة التي استندت إليها في ثبوت سوء القصد ، وأنه تعمد تقديم خبز  
يقل عن الوزن المقرر . ثم إن المفتش الذي باشر الضبط قرر أنه لم يجد خبزاً  
بالخبز عند دخوله فانتظر حتى تم الخبز خلافاً لما تقتضى به القرارات الوزارية  
الصادرة في هذا الشأن والتي تنص على أن التفتيش يكون على الخبز الموجود فعلاً ،



فيكون في هذا الذي وقع من المفتش خلق لجريمة لم تكن موجودة ، ونكون بذلك عملية التفتيش باطلة . وبضيف الطاعن أن القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ أوجب أن يكون الاعتماد في ثبوت المخالفة على وزن عدد من الأرصعة لا يقل عن مائتي رغيف ، وهذا ما لم يتوفر في الدعوى ، فتكون الواقعة غير معاقبة عليها ، ويكون الحكم إن قضى بالإدانة مخطئاً متعيناً نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن من أجلها ، وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها . ولما كان الأمر كذلك ، وكان ما أورده من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه ، فلا محل لما يثيره في هذا الخصوص ، وهو جدل يدور حول تقدير الدليل مما يتصل بالموضوع ولا رقابة لحكمة النقض عليه . أما ما يثيره بشأن عملية التفتيش فردود بأنه لو كان صحيحاً أن الخبز الذي ضبطه المفتش قد خبز أثناء وجوده لما كان له أن يتضرر من ذلك فضلاً عن أنه لا يمكن اعتباره خلقاً للجريمة ، فالمفتش لم يتدخل في الخبز ، وحضوره لعمليته مما يؤكد صحة إجراءاته . وأما ما بتمسك به عن القرار الوزاري رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، فلا وجه له ، إذ أن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٠٥ لم يخول وزير التموين سوى إصدار القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف ، ولم يمنحه من السلطة في هذا الصدد أكثر من هذا ، فلا يعدو القرار الذي يشير إليه الطاعن أمراً لموظفي التموين بتنظيم العمل حتى يتثبتوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة . فالتقول بأن الجريمة لا تنشأ ولا يكون لها وجود إلا إذا تناول الوزن عدداً معيناً من الأرصعة قول لا يتفق والقانون . ثم إن الأصل في المواد الجنائية أن القاضي يكون عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى ، وهو في ذلك غير مقيد بطريقة معينة ولا بدليل معين ، فمتى اطمأن إلى ثبوت المخالفة وقع عقوبتها . والتقول باستلزام وجود العدد المعين لقيام الجريمة يؤدي إلى عدم معاقبة من لا يوجد لديه وقت التفتيش هذا العدد المعين بالقرار ولو كانت المخالفة ثابتة عليه بطريق لا يقبل الشك ، وهذا لا يمكن قبوله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(١٨)

## القضية رقم ٩٠٨ سنة ١٩ القضية

١ — ضرب أفضى إلى الموت . مسؤولية المتهم عن نتيجة الإصابة التي أحدثها . التراخي في العلاج أو الإهمال فيه ، لا يؤثر في ذلك ما لم يكن متعمداً لتجسيم مسؤولية المتهم .  
ب — قضي . حكم خطأ في المادة الواجب تطبيقها على الواقعة . العقوبة التي أوقعها هي المنصوص عليها في المادة المنطبقة . لا يتقضى الحكم .

١ — في جريمة الضرب المفضى إلى الموت يكون المتهم مسؤولاً ما دامت الوفاة قد نشأت عن الإصابة التي أحدثها ولو عن طريق غير مباشر ، كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ، ما لم يثبت أن ذلك كان متعمداً لتجسيم المسؤولية .  
٢ — إذا كانت المحكمة قد قالت خطأً إن المادة ٢٤٠/١ من قانون العقوبات هي المنطبقة ، ولكنها قضت بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣٦/١ المنطبقة على الواقعة التي أثبتتها في الحكم ، فإن هذا الخطأ لا يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه ضرب أحمد محمد عبد الباقي عمداً بقطعة من الطوب على رأسه فأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكن الضرب أفضى إلى موته ، وطلبت من قاضي الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات ، فقرر إحالته إليها لما كتمه بالمادة المذكورة .

سمعت محكمة جنايات الفيوم الدعوى وقضت بحضورياً بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة سبع سنوات وذلك عملاً بالمادة ٢٤٠/١ من قانون العقوبات .  
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .



## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالضرب الذى أفضى إلى الموت جاء مشوباً بما يبطئه ، فقد انتهت المحكمة إلى أنه ضرب الجنى عليه بقطعة من الطوب على رأسه فأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، مع أنه لم يتبين وجود كسر بالعظام مما لا يستساغ معه القول بأن فعله كان من شأنه أن يؤدي إلى الوفاة ، وبخاصة وقد قرر الطبيب الذى كشف على الجنى عليه أولاً أن الإصابة من عصا ، فضلاً عما ثبت من التقرير الطبى الثانى من أن الوفاة نتجت من مضاعفات حدثت بالمستشفى خلال مدة العلاج وبسبب الإهمال فيه ، ويضيف الطاعن أن المحكمة عاقبتة طبقاً للمادة ١/٢٤٠ الخاصة بالعاهة المستديمة ، ولكنها وقعت عليه عقوبة الأشغال الشاقة التى لا تقضى بها المادة المذكورة ، ويكون الحكم بذلك خالياً من الإشارة إلى المادة التى تعاقب على الواقعة كما أسندت إليه ، فيصبح باطلاً متعيناً نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوتها ، وتعرض للتقارير الطبية ، وانتهى إلى ثبوت نسبة الضرب المفضى إلى الموت إلى الطاعن للأسباب التى قالها . ولما كان الأمر كذلك ، وكان من شأن ما أورده من أدلة أن يؤدي إلى مارتبه عليه ، فلا محل لما يثيره الطاعن فى هذا الوجه ، وهو لا يخرج عن المجادلة فى موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا معقب على المحكمة فيه . أما يشير إليه من المضاعفات وسوء العلاج ، فردود بما ورد بالحكم « من أن الإصابة سببت حصول نزيف ضاغط على سطح المخ ، ثم تضاعفت الحالة بالتهاب رئوى مزدوج نتيجة رقاد المصاب بسبب النزيف الحى واستلقائه على ظهره » . ومن جهة أخرى فالتهم يكون مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخى فى العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً بتجسيم مسئوليته ، الأمر الذى لم يقل به الطاعن . وأما عن الخطأ فى المادة الواجب

تطبيقها على الواقعة ، فإن المحكمة وإن قالت خطأ إن المادة ٢٤٠/١ من قانون العقوبات هي المنطبقة ، إلا أنها قضت بالعقوبة التي تنص عليها المادة ٢٣٦/١ المنطبقة على الواقعة التي أثبتتها في الحكم ، ولذا فإن الخطأ المشار إليه ليس مما يعيب الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## (١٩)

### القضية رقم ٩١٥ سنة ١٩ القضاية

دفاع . طالب المتهم استيضاح الطبيب الشرعي عن مبلغ إدراك الجنى عليه وتمييزه بعد إصابته . اطراحه اعتماداً على رواية مقولة عن الجنى عليه نفسه بعد إصابته . إخلال بحق الدفاع . كان يجب تحقيق ذلك الدفاع عن طريق فني .

إذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة حين اطرحت ما طلبه محامى المتهم من استيضاح الطبيب الشرعي عن حالة إدراك الجنى عليه بعد إصابته بضربة من الخلف بجسم ثقيل راض أحدثت كسراً ترتب عليه عملية تربنة ، هل كان يستطيع أن يحصر ذاكرته ويرى ضاربه ، قد اعتمدت في ذلك على رواية مقولة عن الجنى عليه نفسه بعد إصابته مع طعن المحامى في قدرته على التمييز والإدراك بعد الإصابة ، وفي حين أنه كان من الممكن لها تحقيق هذا الدفاع والوصول إلى غاية الأمر فيه عن طريق المختص فنياً به وهو الطبيب الشرعي ، فإن حكماً يكون معيباً لإخلاله بحق الدفاع ، إذ المقام مقام إدانة يجب أن تبنى على اليقين ، والدفاع الذى تمسك به المتهم دفاع جوهري قد يترتب عليه — لو صح — تأثير مركزه من التهمة المسندة إليه .

## الوقائع

أهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه ضرب عمداً فرج محمود درباله



بقأس في رأسه فأحدث به الإصابة الموضحة بالكشف الطبي والتي تخلفت لديه بسببها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من عظام الرأس يصبح معه المصاب عرضة لمضاعفات موصوفة في التقرير الطبي الشرعى تقلل من قوة جالده على العمل بما يقدر بحوالى ١٠٪ إلى ١٢٪ ، وطلبت من حضرة قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر إحالته إليها لمحاكمته بالمادة المذكورة .

سمعت محكمة جنايات شبين الكوم الدعوى ، وقضت حضورياً بمعاينة المتهم بالسجن أربع سنوات عملاً بمادة الإتهام المذكورة أنفاً .  
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

وحيث إن مما يعنيه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أدخل بحقه في الدفاع لأن محاميه طلب من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى لاستيضاحه عما إذا كان المجنى عليه ظل بعد إصابته محتفظاً بأدراكه بحيث استطاع رؤية ضاربه ، فرفضت المحكمة هذا الطلب بناء على ما ذكرته في حكمها من أنها لا ترى له محلاً لأن الاستفادة من شهادة الشهود جميعاً أن المجنى عليه كان حافظاً لقواه العقلية أثناء الحادث وبعده ، في حين أن هذا غير صحيح إذ أن إصابة المجنى عليه لا بد وأن تفقده ذاكرته وتسلمه إلى غيبوبة فلا يفيق إلا بعد زمن ، كما أن المجنى عليه مقرر في أقواله بأنه أغنى عليه عقب الإصابة ، هذا وذاك فضلاً عن أن ما طلبه محامى الطاعن إنما يتعلق بمسألة فنية لا تغنى فيها شهادة الشهود .

وحيث إنه يتضح من مراجعة الحكم المطعون فيه أن المجنى عليه في الدعوى كان هو شاهد الرؤية الوحيد فيها ، وأن إصابته قد حصلت بضربة من جسم ثقيل راض كخرزة القأس وجهها إليه الجانى من خلفه ، فأحدثت بمؤخرة رأسه جرحاً رضحياً ذا ثلاث شعب يبلغ طول كل منها ثلاثة سنتيمترات ومصحوباً بكسر

شرخى مما ترتب عليه عملية تربية ورفع عظام وتخلف عنه العاهة المستديمة المبينة بوصف الاتهام ، وأن المجنى عليه سقط في أثر الإصابة بدليل قوله إن أخاه إبراهيم حمله من مكانه إلى غرفة التليفون وتأكد الشاهد عبد الفتاح أحمد منصور بأنه إذ أبصر به مصاباً في رأسه بإصابة دامية رآه راقداً في مكان بعيد عن أقرب شجرة بقصبتين أو ثلاث ، وإذا عرض للأسباب التي استند إليها في إدانة الطاعن قال « وحيث إن المتهم أنكر التهمة كما أنكر المضاربة السابقة ونفى وجود ضغائن بينه وبين المجنى عليه وأنكر ذهابه إلى الفيض يوم الحادث بسبب وجوده في مأتم عمه عشري وتمسك الحاضر عنه بما ورد ببلاغ حكيمباشي المستشفى من أن المجنى عليه قرر أمامه أن إصابته نتيجة سقوط جسم ثقيل على رأسه . وطلب استيضاح الطبيب الشرعي فيما إذا كان المجنى عليه يستطيع بعد إصابته أن يحرص ذا كرتة ويرى ضاربه . وحيث إن ما قرره المجنى عليه لطبيب المستشفى مرده أنه كان يظن أن الإصابة قد يجوز أن تكون بسيطة تمهيداً للصلح ، ويؤيد ذلك أنه وذويه لم يبلغوا بالحادث وكان طبيب المستشفى هو أول من بلغ به . وقد سئل المجنى عليه ثاني يوم الحادث بالمستشفى وقرر أن المتهم ضربه على رأسه بالفأس كما شهد كل من عبد الفتاح أحمد منصور وعطيه إبراهيم درباله وإبراهيم محمد درباله أن المجنى عليه أخبرهم عقب الحادث مباشرة أن المتهم سعد مصطفى زوبع ضربه بالفأس على رأسه ، ولا ترى المحكمة بعد ذلك محالاً لاستيضاح الطبيب الشرعي كما طلب محامى المتهم ، فالمستفاد من شهادة الشهود جميعاً أن المجنى عليه كان حافظاً لقواه العقلية أثناء الحادث وبعده » .

وحيث إنه يؤخذ مما تقدم أن محكمة الموضوع حين اطرحت ما طلبه محامى الطاعن من استيضاح الطبيب الشرعي ، وهو دفاع جوهرى للطاعن قد يترتب عليه تأثير مركزه من التهمة المسندة إليه ، قد اعتمدت في ذلك على رواية منقولة عن المجنى عليه نفسه بعد إصابته وهو الذى طعن الدفاع عن الطاعن في قدرته على الإدراك والتمييز بعد الإصابة ، مع أنه كان من الممكن لها تحقيق هذا الدفاع والوصول إلى



غاية الأمر فيه عن طريق المختص فنياً به وهو الطبيب الشرعى . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان المقام مقام إدانة يجب أن تبنى على اليقين ، فإن حكماً يكون معيياً متعيناً نقضه لإخلاله بحق دفاع المتهم ، وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( ٢٠ )

### القضية رقم ٩٢٠ سنة ١٩ القضاية

دفاع . طلب تحقيق جوهري . رفضه . وجوب بيان علة ذلك . علة غير سائغة . بطلان الحكم . مثال فى دعوى تبديد .

من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة قانوناً — إذا لم تر إجابة المتهم إلى طلب جوهري من طلبات التحقيق — أن تبين علة ذلك ، فإذا كانت هذه العلة غير سائغة كان ذلك موجباً لبطلان الحكم . وإذن فإذا كانت المحكمة حين رفضت ما طلبه المتهم بتبديد مال الشركة من تكليف الشركة المدعية بالحقوق المدنية تقديم دفاترها المسجلة كما قدم هو دفاتره لكي تبين المحكمة منها أن علاقته بالشركة كانت علاقة بائع بمشتروا أنه أوفى بالتزاماته ، قد عللت هذا الرفض بأنه لا يخامرها أى شك فى أن الشركة لا يمكن أن تثبت فى دفاترها بيانات تغاير البيانات الثابتة بالأوراق الصادرة منها ، فهذا التعليل يعتبر تسليماً مقدماً بنتيجة دليل لم يطرح عليها وقضاء فى أمر لم يعرض لنظرها ، وقد يكون الواقع فيه غير هذا الذى سبقت إلى تقريره وتوكيده ، مما يجعل حكماً معيياً متعيناً نقضه .

### الوقائع

أتمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه بدد مبلغ ٣٩٢٥ جنيهاً و ٨٢٤ ملياً لشركة ليفى وروصانو بكفر الزيات وكان قد تسلمه منها بصفته وكيلًا بالأجرة عنها

فأختلسه لنفسه إضراراً بالجنى عليها ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة كفر الزيات الجزئية الدعوى وقضت حضورياً بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ وبإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحق المدني خمسة وعشرين جنيهاً والمصروفات المدنية وذلك عملاً بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة طنطا الابتدائية نظارت هذا الاستئناف ثم قضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات المدنية الاستئنافية .

فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن اندافع عنه طلب إلى المحكمة أن تقدم الشركة المدعية بالحق المدني دفاترها المسجلة ، كما قدم هو دفاتره لتستبين منها الدليل على ..... أن علاقته بالشركة كانت علاقة بائع بمشتري وبأنه وفى بالتزاماته ، فلم تجبه المحكمة إلى طلبه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الصدد : « وحيث إن المتهم (الطاعن) طلب أمام هذه المحكمة إيداع دفاتر الشركة المسجلة لإثبات أن علاقته بها في الصفقات سالفة الذكر لم تكن إلا علاقة بائع بمشتري ولا إثبات أن الشركة استلمت منه أقطاناً قيمتها ٣٣٢٠ جنيهاً و ٥٧٢ ملياً من حساب مبلغ الثلاثة الآلاف والمائتي جنيه الذي استلمه بموجب الإيصالين المؤرخين ٢٢ و ٣١ من يناير سنة ١٩٤٦ ، وقال إن محكمة الدرجة الأولى سبق أن قررت بضم هذه الدفاتر ولكن الشركة امتنعت عن تقديمها وقدمت دفترًا غير مسجل . وحيث إنه بالرجوع إلى محاضر جلسات محكمة الدرجة الأولى يبين أن المحكمة المذكورة لم تقرر بضم دفاتر الشركة المسجلة وإنما قررت فقط ضم دفتر الأستاذ ققدمته الشركة واعترض



الدفاع عليه بأن الدفتر المقدم غير مسجل ولا يصح التعويل عليه ووقف الأمر عند هذا الحد . وحيث إن هذه المحكمة لا ترى محلاً لإجابة الدفاع إلى ما طلب وذلك لأن المادة ١٨ من قانون التجارة إنما تجعل للمحكمة الحق في أن تأمر أو لا تأمر من تلقاء نفسها في أثناء الخصومة بتقديم الدفاتر لتستخرج منها ما يتعلق بهذه الخصومة ، وهذا الحق المتروك لاختيارها وتقديرها إنما تستخدمه طبقاً لما يتبين لها من ظروف الدعوى من ضرورة أو عدم ضرورة الأمر به ، وقد استقرت عقيدة هذه المحكمة للأسباب المبينة بالحكم المستأنف ولما تقدم من الأسباب أن المتهم حين استلم المبالغ السابق الإشارة إليها من الشركة إنما استلمها بصفته وكيلًا بالعمولة لا ثمناً لأقطان باعها إليها ، ولا يخامر المحكمة أى شك في أن الشركة لا يمكن أن تثبت في الدفاتر بيانات تغاير البيانات الثابتة بالأوراق الصادرة منها ، وأعمال التاجر ومعاملاته هي سر من الأسرار التي لا يجوز إباحتها لكل طالب ، ومهما قيل من أن المقصود بتقديم الدفاتر هو فحص الموضوع المتعلق بالخصومة فقط ، فهو إجراء لا يجوز الالتجاء إليه إلا إذا تعذر الوصول إلى معرفة الحقيقة من المستندات المقدمة في الدعوى والقرائن والظروف المحيطة بالخصومة ، أما ما زعمه المتهم من قيامه بتسليم الشركة القطن الذي اشتراه من أحمد النجار وهو الأمر الذي تنكره الشركة نكراً باتاً ولم يقدم دليلاً عليه ، فهو لا يقدم ولا يؤخر في أى من الدعويين العمومية والمدنية ، وذلك لأنه معترف بأن ذمته لا تزال مشغولة من المبالغ المسند إليه اختلاسها بمبلغ ٥٤٤ جنيهًا و ٤٢٢ ملياً ، ولأن الدعوى المدنية إنما رفعت للمطالبة بتعويض مؤقت قدره ٢٥ جنيهًا . وحيث إنه لما تقدم من الأسباب وللأسباب المبينة بالحكم المستأنف والتي تأخذ بها هذه المحكمة ، يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده .

وحيث إنه من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة قانوناً — إذا لم تر إجابة المتهم لطلب جوهرى من طلبات التحقيق — بأن تبين علة عدم موافقتها على هذا الطلب ، فإذا كانت العلة غير سائغة ، كان رفضها هذا موجباً لبطالان الحكم .

وحيث إنه يؤخذ مما تقدم من أسباب الحكم المطعون فيه أن محكمة الجناح المستأنفة حين رفضت ما طلبه الطاعن من تكليف الشركة المدعية بالحقوق المدنية بتقديم دفاترها المسجلة ، كان مما عالت به هذا الرفض أنه لا يخامرها أى شك فى أن الشركة لا يمكن أن تثبت فى دفاترها بيانات تغاير البيانات الثابتة بالأوراق الصادرة منها ، وهذا التعليل يعتبر منها تسليماً مقدماً بنتيجة دليل لم يطرح عليها ، وقضاء فى أمر لم يعرض لنظرها ، وقد يكون الواقع غير هذا الذى سبقت إلى تقريره وتوكيده ، مما يجعل حكمها معيباً متعيناً نقضه ، وذلك بغير حاجة إلى بحث ما بقى من أوجه الطعن .

## (٢١)

### القضية رقم ١٢٦٤ سنة ١٩ القضائية

إثبات . عقيدة القاضى فى صحة الواقعة المعروضة عليه أو عدم صحتها . لا يصح منه أن يدخل فى تكوينها رأياً آخر . مثال فى تهمة بلاغ كاذب .

يجب أن يكون الحكم صادراً عن عقيدة للقاضى يحصلها هو مما يجزئيه من التحقيق مستقلاً فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيه غيره ، فلا يصح فى القانون أن يدخل فى تكوين عقيدته فى صحة الواقعة التى أقام قضاءه عليها أو عدم صحتها حكماً لسواه . وإذن فإذا كانت المحكمة قد جعلت من عناصر اقتناعها بثبوت تهمة البلاغ الكاذب على التهم رأى ضابط البوليس فى أن الشكوى المقدمة منه غير صحيحة وأنها كيدية القصد منها التكاية بالجنى عليه ، فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

## الوقائع

رفع جمال الدين السيد ضالح «المدعى المدنى» هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة بكرمون الجزئية ضد محمد أحمد القاضى «الطاعن» اتهمه فيها بأنه أخير ضده بأمر



كاذب مع سوء القصد الجهات المختصة في الشكوى رقم ٢٤٨٣ سنة ١٩٤٧ وطلب معاقبته طبقاً لنص المادتين ٣٠٤ و ٣٠٥ من قانون العقوبات والحكم له قبله بمبلغ واحد وعشرين جنيهاً على سبيل التعويض .

سمعت المحكمة المذكورة الدعوى وقضت حضورياً ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام رافعها بالمصاريف وذلك عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ، فاستأنفت النيابة والمدعى بالحق المدني، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين وقضت حضورياً بقبولهما شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم شهراً مع الشغل وإلزامه بأن يدفع للمدعى المدني عشرة جنيهاً على سبيل التعويض والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك عملاً بما دعى الاتهام المطلوب محاكمته بهما .  
فطن الحكم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

## المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه استند فيما استند إليه في إدانة الطاعن إلى ما جاء بمحضر تحقيق البوليس في الشكوى رقم ١٤٦١ سنة ١٩٤٧ إدارى قسم محرم بك من أنه تبين للضابط المحقق أن تلك الشكوى كيدية ولا نصيب لها من الصحة والقصد منها النكاية بالمشكو ضده للمنافسة في العمل ، واستناد المحكمة إلى ذلك في إسناد تهمة البلاغ الكاذب إلى الطاعن هو استناد غير قانوني .

وحيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه «أنه فيما يتعلق بالواقعة الثابتة فقد ذكر حضرة المحقق في مذكرته عنها ما يأتي حرفياً : كما نسب الشاكي محمد أحمد القاضي إلى السيد صالح وولده جمال استلامهما صفيحة مسلى وردت إلى لواندى جوارجى بتاريخ ١٠/٤/١٩٤٧ وقد سئل لواندى جوارجى في التحقيق الذى أجرى في حينه فقرر أنه استلم صفيحة المسلى كاملة وأنه من عملاء مكتب السيد صالح واستلمها

بضمانته وأن شيئاً مما ذكره الشاكي في شكواه لم يحصل وحفظ التحقيق مرة ١٤٦١  
إدارى القسم سنة ١٩٤٧ وجاء فى مهاية المذكرة أن الشاكي قرر بأن شكواه  
صحيحة وأصر على ذلك ، وحضرة الضابط يقول إنه مما تقدم يتبين بأن هذه الشكوى  
كيدية ولا نصيب لها من الصحة والقصد منها النكاية بالمشكو ضده للمنافسة فى  
العمل . ويظهر من ذلك أن المحكمة اعتمدت فيما اعتمدت عليه من إدانة الطاعن  
على رأى ضابط البوليس بأن شكوى الطاعن غير صحيحة وأنها كيدية والقصد  
منها النكاية بالجنى عليه .

وحيث إنه يجب أن يكون الحكم صادراً عن عقيدة للقاضى يحصلها هو مما  
يجريه من التحقيق مستقلاً فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه غيره فيه ، فلا  
يصح فى القانون أن يدخل فى تكوين عقيدته حكماً لآخر فى صحة الواقعة التى  
أقام قضاءه عليها أو عدم صحتها ، ومتى كان ذلك وكانت المحكمة قد جعلت  
من عناصر اقتناعها بثبوت التهمة على الطاعن رأى ضابط البوليس فى الواقعة فإن  
حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من  
غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

### جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسن بك وكيل المحكمة وحضور حضرات :  
أحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حسنى بك وحسن الهضيبي بك وإبراهيم خليل بك للمستشارين .

( ٢٢ )

القضية رقم ١٢٦٧ سنة ١٩ القضية

نقض . تطبيق المادة ١/٢٤١ ع على متهمين دون تعيين من منهم الذى أحدث الإصابة التى  
تغلب علاجها أكثر من عشرين يوماً . ليراد الأدلة التى استخلصت منها المحكمة مساءلتهم



جميعاً عن الضرب . العقوبة التي أوقعتها تدخل في نطاق المادة ١/٢٤٢ . نعيم على الحكم أنه لم يبين أى الإصابات هي التي أعجزت المجنى عليه أكثر من عشرين يوماً ولا من الذي أحدثها ، غير مجد .

إذا كانت المحكمة قد طبقت على المتهمين بالضرب المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات دون أن تعين من منهم الذي أحدث الإصابة التي تطلب علاجها مدة أكثر من عشرين يوماً ولكنها أوردت الأدلة التي استخلصت منها مساءلة كل منهم عن فعل الضرب ، وكانت العقوبة التي أوقعتها داخلة في حدود العقوبة المقررة بالمادة ١/٢٤٢ لجريمة الضرب البسيط ، فلا مصلحة لهم في نعيم على الحكم أنه لم يبين أى الإصابات هي التي أعجزت المجنى عليه تلك المدة ولم يعين من منهم الذي أحدثها .

### الوقائع

أثمت النيابة العمومية هذين الطاعنين بأنهما أحدثا عمداً بمحمد محمد يوسف الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً ، وطلبت عقابهما بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات . سمعت محكمة ابشواى الجزئية الدعوى وقضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام المذكورة آنفاً بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ . فاستأنفا ، ومحكمة اليوم الابتدائية نظرت هذا الاستئناف ثم قضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليهما في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعنين بتهمة إحداثهما عمداً بالمجنى عليه الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً دون أن يبين أى

الإصابات — وهي متعددة — هي التي أعجزته هذه المدة ، كما أنه لم يعين من من الطاعنين أحدث كل إصابة مع إن كلا منهما لا يسأل إلا عما أحدثته من إصابات .  
وحيث إن الحكم المطعون فيه وإن كان قد طبق المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات دون أن يعين من من الطاعنين أحدث الإصابة التي تطلب علاجها مدة أكثر من عشرين يوماً ، إلا أن العقوبة التي وقعتها المحكمة تدخل في حدود العقوبة التي وضعها القانون بالمادة ١/٢٤٢ لجريمة الضرب البسيط . ولما كانت المحكمة قد أوردت الأدلة التي استخلصت منها مساءلة كل منهما عن فعل الضرب فإن مصلحتهما فيما أثاراه في طعنهما تكون منتفية .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### جاسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة : وحضور حضرات : أحمد حسي بك وحسن الهضيبي بك وفهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك المستشارين .

( ٢٣ )

### القضية رقم ١١٥٨ سنة ١٩ القضية

دفاع . طلب تحقيق دفاع جوهرى . رفضه . الرد عليه رداً غير مقبول . إخلاله بحق المدفع .  
مثال في دعوى قتل .

إذا كان المتهم بالقتل قد طلب إلى المحكمة الانتقال إلى مكان الحادث لمعاينته لأن المعاينة التي أجرتها النيابة كانت في غيبته ولكي يثبت للمحكمة من رؤية الموضع التي كان هو فيها وتلك التي كان فيها رجال البوليس ، وهم يتبادلون إطلاق الأعيرة النارية ، أنه كان من المستحيل إصابة رجال القوة من يده وأن الأعيرة التي أطلقها لم يكن يقصد منها إلا مجرد الإرهاب والمقاومة لكي يتمكن من الهرب ، مما ينتفى معه توافر نية القتل لديه ، فإن هذا الطلب يكون متعلقاً



بوجه من وجوه الدفاع الجوهرية ويكون على المحكمة إذا لم تجبه أن ترد عليه ردّاً مقبولاً . فإذا هي كانت في ردها عليه قد اقتضت على القول بأن معاينة النيابة وافية — مع أن محور الدفاع كله كان يدور حول فسادها — فهذا يكون إخلالاً بحق الدفاع يعيب الحكم .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه شرع في قتل الملازم أول ماهر مقار أفندي والملازم ثان أحمد فتحي أفندي ووكلي الأومباشي عبد الرحمن عبد القادر وعبد الحميد زيدان والبلوكامين زكي أحمد أبو العطا والكونستابل السيد مصطفى المغلوب أفندي عمداً ، بأن أطلق عليهم عدة أعيرة نارية قاصداً من ذلك قتلهم وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه هو عدم إحكام الرماية . وطلب إلى حضرة قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ عقوبات فقرر إحالته إليها لمعاقبته بالمواد المذكورة .

سمعت محكمة جنابات الجيزة هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بموجب الاتهام بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين .  
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المظنون فيه أن المدافع عنه طلب إلى المحكمة الانتقال لمعاينة مكان الواقعة لكي يثبت لها بالدليل المادي المستمد من رؤية المواضع التي كان فيها الطاعن وتلك التي كان فيها رجال البوليس وهم يتبادلون إطلاق الأعيرة النارية ، استحالة احتمال إصابة رجال القوة من يد الطاعن وهم على هذا الوضع ، وأن تلك الأعيرة التي أطلقها بفرض أنه كان مصدرها لم يقصد منها إلا مجرد الإرهاب والمقاومة حتى يتمكن من الهرب مما ينتفي معه توافر نية القتل .

لديه ، خصوصاً وأن النيابة قد أجرت معاينتها في غيبته وأثبتت في محضرها أقوال رجال البوليس في هذا الصدد وهم خصومه ، مع أنه كان من الواجب أن يكون هو حاضراً لدى إجراءاتها لإبداء أقواله وملاحظاته في هذا الخصوص .

وحيث إنه لما كان الثابت في محضر الجلسة أن محامى الطاعن تقدم بالطلب المشار إليه في وجه الطعن والمحكمة رفضته وردت عليه بقولها — «إنه وإن كان الحاضر مع المتهم قد دفع أيضاً ببطلان المعاينة لأنها لم تجر في مواجهة المتهم وطلب انتقال المحكمة لإجراء المعاينة إلا أنه لم يبدأ أى عيب أو نقص في المعاينة التي أجريت بل ولم يشر إلى أى خلاف فيها عن الواقع مما يستلزم إجراء معاينة جديدة ، ولذا فلا ترى المحكمة محلاً لطلبه خصوصاً وأن حصول المعاينة في غيبة المتهم لا يؤدي بذاته إلى البطلان لأن المعاينة ما هي إلا إجراء من إجراءات التسقيق فللنيابة أن تجريها في غيبة المتهم وإنما يكون له أن يتمسك بما قد يكون فيها من نقص وهذا ما لم يتوفر في هذه الدعوى» .

وحيث إنه لما كان ما طلب الطاعن تحقيقه يتعلق بوجه من وجوه دفاعه الجوهري التي يجب على المحكمة إذا لم تجبه أن ترد عليه رداً مقبولا وهو ما لم تفعله إذ اقتضت على القول بأن معاينة النيابة وافية مع أن محور الدفاع كله كان يدور حول فسادها وإن معاينة الموضع التي كان الطاعن ورجال البوليس بها وهم يتبادلون إطلاق النار تنفى احتمال إصابة رجال البوليس وبالتالي تنفى توافر نية القتل لدى الطاعن ، وهذا منها إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة إلى التحدث عن باقى أوجه الطعن .



( ٢٤ )

## القضية رقم ١١٦٠ سنة ١٩ القضائية

١ - تشرد . رفع الدعوى على المتهم بوجودها متشردة لامتهانها الدعارة السرية . إدانتها في هذه الجريمة ابتدائيا لما ثبت أيضا من أنها تدير منزلا للدعارة السرية . تأييد الإدانة استثنائياً . لا خطأ . لا عبرة بوصف النيابة للتهمة مادامت التهمة لم تعترض على تعديل الوصف أمام المحكمة الاستئنافية .

ب - تفتيش . الدفع بطلانه على أساس أن الإذن الصادر به قد استنفد مفعوله بإجراء التفتيش مرة . لا تجوز إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض ، ما دام الحكم ليس فيه ما يفيد صحته وهو دفع يستلزم تحقيقاً موضوعياً .

١ - إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على التهمة بأنها وجدت متشردة إذ اتخذت لنفسها وسيلة غير مشروعة للتفتيش بأن امتهنت الدعارة السرية ، فأدانتها المحكمة الابتدائية ، لا على أساس مجرد امتهانها الدعارة السرية بل أيضاً لما ثبت لديها من أن المتهم كانت تدير منزلا للدعارة السرية ، الأمر الذى يكون جريمة معاقبا عليها في القانون ، وأيدتها المحكمة الاستئنافية في ذلك ، فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون . ولا عبرة بوصف النيابة للتهمة مادامت المحكمة الابتدائية قد استظهرت واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لجريمة التشرد ، كما هي معرفة به في القانون ، والمتهمة لم تعترض لدى المحكمة الاستئنافية على تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة .

٢ - لا يقبل من المتهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض بطلان التفتيش الذى وقع على منزله بمقولة إن الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش قد استنفد مفعوله بتفتيشه مرة ، وبذا يكون التفتيش الذى أجرى بعد ذلك قد وقع بغير إذن . وذلك لأن هذا الدفع يستلزم تحقيقاً موضوعياً ، ولأن الحكم المطعون فيه ليس به ما يفيد صحته .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذه الطاعنة بأنها وجدت متشردة بأن اتخذت لنفسها وسيلة غير مشروعة لتعيشها ، وذلك بأن امتهنت الدعارة السرية ، وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٢ و ٤ و ٧ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

نظرت محكمة جناح مصر القديمة الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس الخاصة في الجهة التي يحددها وزير الداخلية لمدة ستة شهور تبدأ من تاريخ إمكان التنفيذ عليها مع النفاذ .

قاستأنفت المتهمه هذا الحكم . سمعت محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعنن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن يتحصلان في أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون ، إذ أدانت الطاعنة بالتشرد لإدارتها منزلا للدعارة السرية مع أن التهمة الموجهة إليها هي أنها وجدت في محالة تشرد لامتهانها الدعارة السرية ، وامتهان الدعارة في ذاته لا يعاقب عليه القانون ، كما أن الحكم أسند إلى الطاعنة واقعة جديدة لم ترد بالوصف الأصلي .

وحيث إن ما قالته الطاعنة من ذلك مردود بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يؤسس إدانة الطاعنة على مجرد امتهانها الدعارة السرية وإنما أسس ذلك على ما ثبت للمحكمة من أنها تدير منزلا للدعارة السرية، الأمر الذي يكون جريمة معاقباً عليها في القانون . ولا عبرة بما جاء بوصف النيابة للتهمة ما دامت المحكمة قد استظهرت واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع



العناصر القانونية لجريمة التشرد كما هي معرفة بالقانون ولم تعترض الطاعنة لدى المحكمة الاستئنافية على تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة .

وحيث إن محصل الوجه الأخير هو بطلان التفتيش الذي وقع على منزل الطاعنة ، ذلك لأن الإذن الصادر به من النيابة كان قد استنفذ بتفتيشه فعلا بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٨ ، وبذا يكون التفتيش الذي أجرى بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٨ قد وقع بغير إذن فهو باطل قانوناً .

وحيث إن ما تثيره الطاعنة في هذا الوجه لا يقبل أمام محكمة النقض مادامت لم تتمسك به أمام محكمة الموضوع ، لأنه يستلزم تحقيقاً موضوعياً ، ولأن الحكم المطعون فيه ليس به ما يفيد صحة هذا الدفع .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ٢٥ )

### القضية رقم ١١٦٢ سنة ١٩ القضائية

حكم . تسببه . يكفي لذلك بيانه لوقائع الدعوى حسبما شهد به الشهود في مختلف مراحل التحقيق وإيراده دفاع المتهمين وتفنيده واستخلاص ثبوت التهمة من ذلك . عدم رده صراحة على ما تمسك به المتهمون من مخالفة أقوال بعض الشهود أمام المحكمة لما روي في التحقيق وعدم بيانه الأسانيد التي جعلته يأخذ ببعض الأقوال دون بعض . لا يعيبه .

متى كان الحكم بعد أن بين وقائع الدعوى حسبما شهد به الشهود في مختلف مراحل التحقيق وأمام المحكمة وأشار إلى الكشف الطبي الذي وقع على الجنى عليهم والمعاينة التي أجريت ، ثم عرض لدفاع المتهمين فأورده مفصلاً وفنده ، قد استخلص من ذلك كله في منطق سائع ثبوت التهمة عليهم ، فإن ذلك يكفي بياناً للأسباب التي بنى عليها ، ولا يعيبه أنه لم يرد صراحة على كل ما تمسك به المتهمون في صدد أقوال الشهود من مخالفة أقوال بعضهم أمام المحكمة لما قرروه في التحقيق ولا عدم بيان الأسانيد التي جعلته يأخذ ببعض الأقوال دون بعض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هؤلاء الطاعنين بأنهم : المتهم الأول شرع في قتل السعيد عباس عمداً بأن أطلق عليه مقذوفاً نارياً قاصداً بذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه وهو إسعاف الجنى عليه بالعلاج ، وهذه الجناية تقدمتها جناية أخرى وهي أنه مع المتهم الثانى والثالث فى الزمان والمكان سالتى الذكر سرقوا المواشى الميينة بالمحضر لحسانين أحمد عبد الرحمن بطريق الإكراه الواقع على أمين حسانين وأم الخير حسانين وسميره إبراهيم ، ذلك بأن صفع المتهم الثانى سميرة إبراهيم وألقاها بالمياه وأطلق باقى المتهمين أعيرة نارية فى الهواء إرهاباً حتى عطلوا مقاومة المذكورات وتمكنوا من سرقة المواشى المذكورة ، ولم يترك الإكراه أثراً بالجنى عليهن الأمر المنطبق على المادتين ١/٣١٤ و ٣١٦ عقوبات — والمتهمين الثانى والثالث اشتركا مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بأن اتفقا معه على سرقة المواشى وكانوا يحملون أسلحة نارية ورافقاه إلى مكانها فوقعت جريمة الشروع فى القتل العمد ، وكانت نتيجة لهذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت إلى حضرة قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لحاكمتهم ، الأول بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ و ٢ عقوبات والباقيين بالمواد ٤٠/٢ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ و ٢ عقوبات فقرر حضورياً إحالتهم إليها لحاكمتهم بالمواد المذكورة . وقد ادعى حسانين أحمد عبد الرحمن بحق مدنى قبل المتهمين وطلب القضاء له عليهم متضامنين بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض .

سمعت محكمة جنايات المنصورة هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بمواد الاتهام عدا المادة ٤٣ عقوبات بالنسبة للثانى والثالث مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات بالنسبة للجميع ، بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين وإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا المدعى بالحق المدنى مبلغ عشرين جنيهاً والمصاريف المدنية و ٣٠٠ قرش أتعاب محاماة .



فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم الطعون فيه جاء قاصراً في بيان الأسباب التي اعتمد عليها في إدانة الطاعنين ، ذلك بأنه مع إسهابه في إيراد محصل شهادة الشهود ووقائع الدعوى اقتصر على ذلك باعتبار ما أورده هو أدلة الثبوت في الدعوى مما لا يصح اعتباره تسبيهاً ، بل يكون الحكم معه خلواً من الأسباب بالمعنى الذي يتطلبه القانون ، هذا فضلاً عما حوته الوقائع كما أوردها الحكم من تناقض لم تهتم المحكمة بمعالجته .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم بعد أن بين وقائع الدعوى حسبما شهد به الشهود في مختلف مراحل التحقيق وأمام المحكمة ، وأشار إلى الكشف الطبي والمعاينة ثم عرض إلى دفاع الطاعنين فأورده مفصلاً وفنده ، استخلص من ذلك كله في منطق سائع ثبوت التهمة على الطاعنين . ومتى كان الأمر كذلك فإن الجدل الذي يثيره الطاعنون لا يكون له محل .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن المحكمة أخلت بحق الطاعنين في الدفاع ، إذ تمسكوا بأن الدليل الوحيد في القضية هو شهادة المجنى عليه التي جاءت أقواله في التحقيقات الأولى مخالفة لما شهد به أمام المحكمة ، ولم تكن بالرد على هذا الدفاع وبيان الأسانيد التي جعلتها تأخذ ببعض الأقوال وتطرح البعض الآخر . كذلك قال الطاعنون إنهم دفعوا باضطراب شهادات الرؤية في القضية وما قرره من اشتراك أشخاص آخرين مع الطاعنين في ارتكاب ، الجريمة فلم ترد على بعض أوجه الدفاع رداً مقنعاً وتجاهلت البعض الآخر .

وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعنون من ذلك لأنه لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير أدلة الثبوت مما لا يقبل أمام محكمة النقض ، وما دامت المحكمة قد أوردت الأدلة التي استخلصت منها ثبوت التهمة في حق الطاعنين فإن ذلك يتضمن بذاته الرد على دفاعهم المشار إليه .

وحيث إن الوجه الأخير يتحصل في أن الحكم وقد أدان الطاعنين الثاني والثالث بصفتيها فاعلين أصليين في جريمة السرقة بإكراه وشريكين بالاتفاق والمساعدة في جريمة الشروع في القتل ، فإنه لم يبين توافر أركان الجريمتين اللتين أدينا بهما .

وحيث إن هذا القول مردود بأن الحكم قد أورد الأدلة على توافر عناصر الجريمتين من الناحيتين الموضوعية والقانونية بما يكفي لإقامة الحكم على الطاعنين ومن ثم فلا محل لما يتمسك به الطاعنان في هذا الوجه .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## ( ٢٦ )

### القضية رقم ١١٦٣ سنة ١٩ القضية

١ — حكم . تسببه . أقوال الشهود بالجلسة . لإيراد الأدلة على ثبوت التهمة من واقع التحقيقات التي أجريت في الدعوى . ذلك يدل على أنها أطرحت هذه الأقوال .  
ب — دفاع . ادعاء المتهم أنه طلب انتقال المحكمة لتحقيق واقعة معينة . عدم ثبوت ذلك بمحضر الجلسة . لا يحق للمتهم أن يدعى أنه طلب ذلك في أثناء مرافحته ، ولا أن ينعى على الحكم أنه لم يحقق ذلك الدفاع ولم يرد عليه .

١ — متى كانت المحكمة قد أوردت الأدلة على ثبوت التهمة المسندة إلى المتهم من واقع التحقيقات التي أجريت في الدعوى ، فإن ذلك يتضمن أنها لم تجد فيما قاله الشهود في الجلسة ما يغير من عقيدتها ، وأنها لذلك أطرحت شهادتهم ولم تعول عليها .

٢ — متى كان محضر الجلسة غير وارد فيه أن الدفاع طلب انتقال المحكمة لتحقيق واقعة معينة ، فلا يحق للمتهم أن يدعى في طعنه على الحكم أنه طلب ذلك في أثناء مرافحته أمام محكمة الموضوع كما يفهم منها ولو أن الكاتب أغفل إثباته ، ولا يحق له بالتبع أن ينعى على الحكم أنه لم يحقق ذلك الدفاع أو يرد عليه ، مادام



الحكم يتضمن أن المحكمة لم تر محلاً لهذا التحقيق اكتفاءً ، بما ثبت لديها من الأدلة التي أوردتها على إدانة المتهم .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه شرع في قتل موسى إبراهيم محمد حسن عمداً ومع سبق الإصرار والترصد ، بأن أعد لذلك بندقية وتر بص بالجنى عليه وأطلق عليه عياراً نارياً أصابه في رأسه قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو إسعاف الجنى عليه بالعلاج ، وطلبت إلى حضرة قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ عقوبات ، فقرر حضورياً بإحالته إليها لمعاقبته بالمواد المذكورة . سمعت محكمة جنايات المنصورة هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ عقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين مستبعدة عنه ظرف سبق الإصرار والترصد .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر البيان لأنه عرض لأقوال الشهود كما وردت في التحقيقات وأطال في إثباتها واعتبر ذلك كافياً في إقامة الدليل على التهمة المسندة إلى الطاعن دون أن يظهر منه رأى المحكمة في شهادة هؤلاء الشهود ، إذ لم تعلق على شهادتهم بكلمة من عندها ، كما أغفل أقوال الجنى عليهما في محضر الجلسة وهي تغاير ما شهدا به في التحقيق وتنفي التهمة عن الطاعن ، ولا يمكن أن يقال إن الضلع كان له أثر في عدول الجنى عليه موسى إبراهيم محمد حسن عن اتهام الطاعن بدليل أن الجنى عليه الثاني أصر على أن متهماً آخر هو الذي ضرب به كما جاء بالتحقيقات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد خلاصة ما شهد به الشهود قال «إن واقعة الجناية المسندة للمتهم الأول موسى شحاته ثابتة قبله ثبوتاً كافياً من شهادة موسى إبراهيم محمد حسن ومحمد إبراهيم محمد حسن برؤيته يطلق العيار الناري على أولهما فيصيبه فيقع في الماء وقد تعززت شهادتهما بما جاء على لسان بعض الشهود الآخرين السالفي الذكر من سماعهم منهما هذه الواقعة عقب الحادثة وبالتقرير الطبي عن وجود الإصابة السابق بيانها بالجنى عليه الأول موسى إبراهيم وما استنتجه الطبيب فيما يختص بالآلة المستعملة والمسافة وموضع الضارب بالنسبة للمضروب ومن إقرار المتهم الأول بأنه كان في السياح الساعة الواحدة بعد الظهر مدعياً أن الجنى عليه الثاني محمد إبراهيم قابله عند ذلك وشتمه وأطلق عليه عيارين من مسافة قدرها في أقواله الشفهية أمام وكيل النيابة المحقق في مبدأ التحقيق بنحو ثلاثين قصبة ثم قدرها عند استجوابه فيما بعد في ذلك التحقيق بنحو ثلاثين متراً مع قوله في كلا الموضعين إن أحداً لم يحضر تلك الواقعة التي يضورها، ومع ما جاء بتقرير الطبيب الشرعي من أن المصاب كان ثابتاً في مكانه عند حصول الإصابة من العيار الناري ولم يكن يعدو، وأن العيار أطلق من مسافة حوالى ١٧ متراً في حالة ما لو كان سلاحاً نارياً طويلاً وأنه يرجح أن العيار أطلق عليه بحرص وبقصد أن لا يصيب الرش رأسه . ويستفاد مما تقدم أن المتهم الأول موسى شحاته عبد السلام أطلق العيار الناري على موسى إبراهيم محمد حسن من بندقية قاصداً قتله، ونية القتل ثابتة من استعماله البندقية وهي سلاح ناري من شأنه إحداث الموت وإطلاقه إياها عليه». ويظهر من ذلك أن المحكمة قد بينت رأيها في شهادة الشهود التي أوردتها بما يفيد اقتناعها بها واعتمادها عليها في إثبات التهمة على الطاعن خلافاً لما يقوله في طعنه. وأما ما قاله من أن المحكمة أغفلت شهادة الشهود في الجلسة فلا وجه له لأنه متى كانت المحكمة قد أوردت الأدلة من التحقيقات على التهمة المسندة إليه فإن ذلك يتضمن أنها لم تجد فيما قاله الشهود في الجلسة ما يغير من عقيدتها وأنها لذلك اطرحت شهادتهم ولم تعول عليها، والجدل في ذلك موضوع لا شأن لمحكمة النقض به .



وحيث إن الوجه الثانى يتحصل فى أن الدفاع عن الطاعن قال أثناء مرافعته بأنه من المستحيل مادياً أن يكون المجنى عليه قد رأى المتهم عند إطلاق العيار النارى عليه «لأن السياح الذى حصلت فيه الحادثة واسع المدى وبه هيش هائل يمكن أن يختفى به من يريد أن يرتكب مثل الجريمة المنسوبة إلى الطاعن» خصوصاً أن المجنى عليه يقول إن إطلاق العيار النارى عليه حصل من مسافة بعيدة. وإنه وإن كان كاتب الجلسة لم يثبت طلب الدفاع للانتقال لتحقيق هذه الواقعة إلا أن هذا الطلب واضح مما أورده الطاعن فى مرافعته ، وعدم إجابة المحكمة هذا الطلب أو الرد عليه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه متى كان لم يثبت بمحضر الجلسة أن الدفاع طلب انتقال المحكمة للمعاينة فإن الطاعن لا يحق له أن يدعى فى طعنه أنه طلبه فى أثناء مرافعته أمام محكمة الموضوع ، ومتى كان الأمر كذلك فلاحق له فى النعى على الحكم المطعون فيه بمقولة إنه كان يجب على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه مادام حكمها يتضمن أنها لم تر محلاً لهذا التحقيق اكتفاء بما ثبت لديها من الأدلة التى أوردها على إدانة الطاعن .

وحيث إنه لما كانت هذه الواقعة قد أسندها الطاعن لآخر ولم ترفع بها الدعوى عليه فليس له أن يحتج بوقوع تناقض فى الحكم خاص بها .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٢٧)

القضية رقم ١١٦٤ سنة ١٩٠٩ القضائية

ضرب أفضى إلى الموت . إثبات الحكم أن المتهمين اتفقوا على ضرب المجنى عليه و باشر كل منهم فعل الضرب تقييداً لذلك . مساءلتهم جميعاً عن الضرب أفضى إلى الموت دون حاجة إلى تعيين من منهم الذى أحدث الإصابة المميتة . توافر ظرف سبق الإصرار فى حقهم أو عدم توافره . لا يهم .

ما دام الثابت مما أورده الحكم بزيادة المتهمين في جريمة الضرب المفضى إلى الموت أن المتهمين اتفقوا فيما بينهم على ضرب المجنى عليهم وبأشر كل منهم فعل الضرب تنفيذاً لما اتفقوا عليه، مما مقتضاه قانوناً مساءلتهم جميعاً عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت دون حاجة إلى تعيين من منهم أحدث الإصابة أو الإصابات المميتة، فإن مصلحتهم في إثارة الجدل حول توافر ظرف سبق الإصرار في حقهم أو عدم توافره تكون منتفية.

### الوقائع

أهمت النيابة العامة هؤلاء الطاعنين بأنهم : المتهم الأول السيد حسين عبد الفتاح قتل عبده السيد النحاس عمداً بأن أطلق عليه مقذوفات نارية من مسدس كان معه قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات المميتة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سألني الذكر شرع في قتل حامد حسين النحاس وعبد الرحمن عبد العزيز العقباوى عمداً بأن أطلق عليهما مقذوفات نارية من المسدس الذي كان يحمله قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بهما الإصابات المميتة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليهما بالعلاج، الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ من قانون العقوبات — والمتهمين الثانى والثالث والرابع قتلوا عبد العزيز عبد المجيد هر يدى عمداً بأن ضربوه بعصى غليظة قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات المميتة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الإصرار — وطلبت إلى حضرة قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم، الأول بالمادة ٢٣٤ (١-٢) عقوبات، والباقيين بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ عقوبات، فقرر حضورياً إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد المذكورة.

وقد ادعت كل من الست فاطمة اسماعيل زنون، والدة القتيل عبد العزيز عبد المجيد هر يدى والست عديله عبد الواحد زنون زوجته بحق مدنى قبل المتهمين



الثلاثة الآخرين وطلبتا الحكم لهما عليهم بمبلغ ٢٥٠ (مائتي وخمسين جنيهاً) بصفة تعويض ، كما ادعت الست عديله عبد الواحد زنون «الزوجة» بصفقتها وصية على ولديها القاصرين عبد الحميد وعبد العزيز بحق مدني قبل التهمين المذكورين وطلبت القضاء لهما عليهم بمبلغ خمسمائة جنية بصفة تعويض .

سمعت محكمة جنايات شبين الكوم هذه الدعوى وقصت فيها حضورياً عملاً بالمادة ٢٣٤ (١-٢) عقوبات للأول ، والمادة ٢٣٦ (١-٢) عقوبات للباقيين مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات بالنسبة للأول — بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ، وبمعاينة كل من الباقيين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين وإلزام هؤلاء الثلاثة متضامين بأن يدفعوا إلى فاطمة اسماعيل زنون وعديله عبد الواحد زنون بصفتهما الشخصية مبلغ ٢٥٠ (مائتين وخمسين جنيهاً) وإلى عديله عبد الواحد زنون بصفقتها وصية على أولادهما القاصرين مبلغ ٥٠٠ جنية (خمسمائة جنيهاً) والمصاريف المدنية للدعويين و١٠ جنيهاً (عشرة جنيهاً) مقابل أتعاب المحاماة ، وذلك على اعتبار أن المتهمين الثلاثة الآخرين ، في الزمان والمكان سالفى الذكر ضربوا عمداً ومع سبق الإصرار عبد العزيز عبد الحميد هريدى بعضى غليظة فأحدثوا به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكونوا يفصدون من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته .

فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن الأول استند في الأسباب التي قدمها إلى القول بأن الحكم المطعون فيه لم يحتم في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره قلنا منحت هذه المحكمة أجلاً للطعن على الحكم ذاته لم يقدم شيئاً . ولما كان عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام التالية لصدوره لا يترتب عليه بذاته بطلانه على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

وحيث إن أوجه الطعن المقدمة من الطاعنين الآخرين تتحصل في القول بأن المحكمة استخلصت توافر ثبوت ظرف سبق الإصرار من اعتبارات لا تؤدي عقلا وبذاتها إلى النتيجة التي انتهت إليها، وقد كان من مقتضى اقتناعها بأن الطاعنين أصروا على ضرب الجنى عليه أن تنكبت البحث فيمن منهم ضربه الضربة التي نشأت عنها وفاته . هذا وقد أغفلت الرد على ما أثاره الدفاع عن الطاعنين بصدد التشكيك في أقوال الشهود لقرابتهم بالجنى عليه ولعدم مبادرتهم بالتبليغ ، وهذا منها قصور يعيب الحكم .

وحيث إنه عن الشرط الأول من الطعن فما دام الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعنين اتفقوا فيما بينهم على ضرب الجنى عليه وباشركل منهم فعل الضرب تنفيذاً لما اتفقوا عليه مما يقتضى في القانون مساءلتهم جميعاً عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت ، وذلك من غير حاجة إلى تعيين من أحدث منهم الإصابة أو الإصابات المميتة — ما دام ذلك كذلك فإن مصلحة الطاعنين في إثارة الجدل حول توافر ظرف سبق الإصرار في حقهم من عدمه تكون منتفية . أما الشرط الآخر من الطعن فمحاولة يراد منها إثارة النقاش حول تقدير أدلة الثبوت في الدعوى مما يدخل في سلطان محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ٢٨ )

### القضية رقم ١١٦٥ سنة ١٩ القضاية

حكم . نسبيه . إدانة متهمين في جريمة ضرب أنضى إلى الموت مع سبق الإصرار . الاكتفاء في التدليل على سبق الإصرار بمحصول مشادة بين أخى الجنى عليه وبين المتهمين دون بيان أثر ذلك في واقعة ضرب الجنى عليه نفسه . الواقعة كما هي ثابتة بالحكم تفيد أن حضور الجنى عليه إنما كان لنجدة أخيه . قصور .

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهمين في جريمة الضرب المفضى إلى الموت



مع سبق الإصرار ولم تبين في حكمها الأدلة التي عولت عليها في ثبوت سبق الإصرار، مكتفية في ذلك بما أوردته خاصاً بأخي المجنى عليه والمشادة التي حصلت بينه وبين المتهمين دون أن تبين أثر ذلك فيما يتعلق بضرب المجنى عليه نفسه مع ما هو واضح — من الواقعة كما أثبتها بالحكم — من أن حضور المجنى عليه إنما كان لتجدة أخيه ، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

### الوقائع

أهمت النيابة العامة هذين الطاعنين بأنهما ضربا سيد أبو القمصان سعيد عمداً بالعصا على رأسه فأحدثا به الإصابات الميئة بالتقرير الطبي الشرعى ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن الضرب المحدث لتلك الإصابات أفضى إلى موته وكان ذلك مع سبق الإصرار، وطلبت إلى حضرة قاضى الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمادة ٢/٢٣٦ عقوبات فقرر حضورياً إحالتهما إليها لمحاكمتهما بالمادة المذكورة . سمعت محكمة جنايات بنى سويف هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بمادة الاتهام بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة مدة خمس سنين . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه حين دأبهما بالضرب المفضى إلى الموت مع سبق الإصرار جاء قاصراً ، فقد استدلت المحكمة على توفر هذا الظرف بما شهد به عبد الغفار أخو المجنى عليه من حصول مشادة بينه وبينهما في اليوم السابق على الحادث وحضورهما يوم الحادث للانتقام، ومع أن المشادة كان هو الطرف فيها وحده ، ومنع أنه ذكر أنه هرب عقب تعديهما عاياه يوم الحادث فذهبت أخته وأبلغت أخاها المجنى عليه بما وقع فحضر لمكان الحادث فضر به كل من الطاعنين على رأيه ، وهذا كله على فرض التسليم به يفيد أن الإصرار لم يكن

متجهاً إلى المجنى عليه الذي كان بعيداً عن مكان الحادث والذي لم يضرب إلا بعد أن حضر فيكون ما حصل من الطاعنين له وقع عرضاً بغير إصرار سابق ، ويكون الحكم إذ قضى بغير ذلك جاء مخطئاً في الاستدلال متعين النقض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما شهد به عبد الغفار أخو المجنى عليه بقوله « إنه في اليوم السابق لحصول الحادث مر خادم المتهمين ( الطاعنين ) في أرض المجنى عليه ونادى عليه الأخير فلم يرد ولمّا وُصل للمكان الذي به عبد الغفار قال له لماذا تمر في أرضنا فأجابه الخادم بأنه يمر على كنفه ولا يقدر أحد أن يمنعه ، فهدده عبد الغفار وحضر حامد عبد الغفار وتشامماً معاً وتماسكاً فتمنعها الناس . وفي اليوم الثاني حوالي الساعة التاسعة صباحاً بينما كان عبد الغفار يعمل بالشادوف مر أمامه المتهم الثاني واستمر في سيره حتى حضر أخوه المتهم الأول ثم هجما عليه وأمسك به الثاني وضربه الأول ولكنه تمكن من الإفلات والهرب فجريا خلفه ، وذهبت أخته خضرة وأبلغت سيد المجنى عليه بما حصل فحضر نحوهما فضربه كل بالعصا على رأسه ، ثم قالت المحكمة عن سبق الإصرار إنه ثابت من شهادة عبد الغفار بمحصل المشادة بينه وبين المتهمين قبل الحادثة بيوم ، وفي يوم الحادثة حضرا للانتقام بدعوى أنهما وجيهان وأن المجنى عليه أقل منهما جاهاً ، ولما كانت المحكمة لم تبين الأدلة التي عولت عليها في ثبوت سبق الإصرار بالنسبة لضرب المجنى عليه ، واكتفت بما أوردته خاصاً بأخيه والمشادة التي حصلت بين ذلك الأخ وبين المتهمين ودون أن تبين أثر ذلك بالنسبة لضرب المجنى عليه نفسه مع أن الواضح من الواقعة كما أثبتتها هو أن حضور المجنى عليه إنما كان لنجدة أخيه فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .



(٢٩)

## القضية رقم ١١٦٦ سنة ١٩ القضية

١ — تموين . طلب مادة من المواد المسعرة من تاجر . إنكاره وجودها . تفتيش حانوته ووجود المادة به . هو يعتبر ممتنعاً عن بيع سلعة مسعرة . القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ يفرض عليه بيع السلعة المسعرة متى توافرت له حيازتها .  
ب — حكم . تسببيه . دفاع المتهم . تفنيده بناء على اعتبارات منطقية سائغة لها أصلها في التحقيقات . كاف .

١ — متى كانت الواقعة التي أدين بها المتهم هي — كما أثبتتها الحكم — أن أشخاصاً متعددين ذهبوا إلى حانوته وطلبوا منه شراء مادة من المواد المسعرة (دقيق) فأنكر وجودها عنده ، ولما فتش حانوته اتضح أنه يحرز منه كميات تفوق بكثير ما كان يطلب هؤلاء شراءه ، فإنه يعتبر ممتنعاً عن بيع سلعة بالسعر المحدد لها جبراً ، وتكون إدانته بمقتضى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ متعينة ، إذ هذا القانون يفرض عليه بيع السلعة المسعرة متى توافرت له حيازتها ، وتحديد السعر لا يعرض بالبداهة إلا بعد استعداده للبيع .

٢ — لا حرج على المحكمة في أن تستند في سبيل تفنيده دفاع المتهم إلى اعتبارات منطقية وإلى تناقض رواياته مادام ما تستند إليه من ذلك سائغاً وله أصله في التحقيقات التي أجريت في الدعوى .

## الوقائع

أهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه امتنع عن بيع الدقيق بالسعر المحدد وطلبت عقابه بالمواد ٧ و ٨ و ٩ من الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والجدول رقم ١ الملحق به .

نظرت محكمة جناح باب الشريعة الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً ببراءة المتهم بلا مصاريف جنائية .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم .

سمعت محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بمواد الاتهام والمادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات ، بقبول الاستئناف وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه مبلغ مائة جنيه والمصادرة ونشر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة محل المتهم لمدة تعادل مدة الحبس وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم بلا مصاريف .

فطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن واقعة الدعوى على ما أثبتها الحكم للطعون فيه لا يعاقب عليها القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الذي دين الطاعن على مقتضى نصوصه ، ذلك لأن المادة السابعة منه تعاقب كل من امتنع عن بيع سلعة مسعرة بهذا السعر، ولكن الحكم اقتصر على القول بثبوت واقعه امتناع الطاعن عن بيع الدقيق ولم يذكر شيئاً عن السعر . يضاف إلى هذا أن الحكم المطعون فيه في سبيل تنفيذ دفاع الطاعن اعتمد على افتراضات لا سند لها في أوراق الدعوى واستند إلى تناقض الطاعن في دفاعه مع أنه لا يصح مؤاخذه المتهم على تناقضه وأخذه به .

وحيث إنه لما كانت الواقعة التي دين الطاعن بها كما أثبتها الحكم المطعون فيه هي أن أشخاصاً متعددين ذهبوا إلى حانوته وطلبوا منه شراء دقيق وهو من المواد المسعرة فأنكر وجوده ولما قتش حانوته اتضح أنه يحرز منه كميات تفوق بكثير ما كان يطلب هؤلاء شراءه فإنه إذن يعتبر ممتنعاً عن بيع سلعة بالسعر المحدد لها جبراً وتكون إدانته بمقتضى القانون المشار إليه متعينة ما دام القانون يفرض عليه بيع السلعة المسعرة إذا توافرت له حيازتها ما دام تحديد السعر لا يعرض بداهة إلا بعد استعداده للبيع وإلا كانت النتيجة — إذا أخذ بنظر الطاعن — أن



يفلت التجار من العقاب كلما أنكروا وجود المواد المسعرة في حوائثهم إذا طلبها بعض المشتريين الذين لا يأنسون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر وهو ما لا يتصور أن يكون الشارع قد قصد إليه . ومتى كان ذلك مقرراً وكان لا حرج على المحكمة — كما هو الحال في هذه الدعوى — إن هي استندت في سبيل تفنيد دفاع المتهم إلى اعتبارات منطقية وإلى تناقض رواياته — ما دام ما تستند إليه من ذلك سائفاً وله أصله في التحقيقات التي أجريت في الدعوى ، متى كان ذلك فإن الجدل الوارد في الطعن لا يكون له من مبرر .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة حضرة صاحب الغزة أحمد حسن بك وكيل المحكمة وحضور حضرات :  
أحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك وعبد غنيم بك المستشارين .

( ٣٠ )

### القضية رقم ١٢٦١ سنة ١٩ القضية

حكم . تسببه . دفاع شرعي . عدم تمسك المتهم بقيام هذه الحالة . الواقعة الثابتة بالحكم لا تنفي عن قيامها . النعي على الحكم بأنه لم يعن بالرد على هذا الدفاع . لا يقبل .

متى كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعي ، وكانت الواقعة كما أثبتتها الحكم لا تنفي بذاتها عن قيام هذه الحالة ، فلا يقبل منه النعي على الحكم بأنه لم يعن بالرد على أنه كان في حالة دفاع شرعي .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه (أولاً) ضرب عمداً مصطفى عبد ربه

بمعتوق فأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضربات التي أصيبت بها رأسه أودت بحياته . (ثانياً) ضرب عمداً عبده عبد الله جعيم فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً . (ثالثاً) أحدث عمداً ببطيفة محمد سالم الإصابة الموضحة بالتقرير الطبي والتي لا تحتاج لعلاج .

وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٣٦ / ١ و ٣٤١ / ١ و ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات .

قرر إحالته إليها لمحاكمته بالمواد سالفة الذكر .  
ومحكمة جنايات شين الكوم بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها حضورياً عملاً بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين عن تهمة الجناية وبالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن تهمة الجنحة .  
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض يوم صدوره الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ دان الطاعن استناداً إلى أقوال نسبها إلى بعض الشهود وهي تخالف الثابت في الأوراق ، كما أنه لم يثبت بطريقة قاطعة أن الطاعن هو الذي ضرب الضربة التي أدت إلى وفاة المجنى عليه إذ هي ضربة شائعة بين الطاعن وبين أخيه .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن من ذلك لأنه تبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لأوجه الطعن أن ما استند إليه الحكم في إدانة الطاعن من أقوال الشهود له أصل ثابت في الأوراق ولأن الأدلة التي استندت إليها المحكمة في إدانة الطاعن بالجناية التي دين بها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه .



وحيث إن الوجه الأخير يتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على دفاع الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى .  
وحيث إنه لا محل لهذا أيضاً لأن الدفاع عن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعى ، فضلاً عن ذلك فإن الواقعة كما أثبتتها الحكم لا تنبئ بذاتها عن قيام هذه الحالة .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد حنى بك وحسن الهضيبي بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك المستشارين .

( ٣١ )

### القضية رقم ١٢١٤ سنة ١٩ القضية

١ — تمون : تقرير عجيبة الخبز على ردة غير ناعمة . القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ الذى حل محل القرار ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ لم يغير من هذه الجريمة . تطبيق القرار الملغى على التهم بها . لا يؤثر في صحة الحكم .

ب — قيام هذه الجريمة . لا يؤثر فيه ما قد يكون لوزير التموين من آراء في صددها .

١ — إذا كانت المحكمة حين عاقبت التهم — بصفته صاحب مخبز قام بتقرير عجيبة الخبز على ردة غير ناعمة — قد طبقت عليه المادتين ١٢ و ١٣ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ الذى ألغى ، فهذا لا يؤثر في صحة الحكم ما دامت الواقعة التى أدانته فيها ما زالت معاقباً عليها والقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ الذى حل محل القرار الملغى لم يمسسها بما يحووها أو يخففها .

٢ — ما دامت الجريمة التى عوقب التهم من أجلها متوافرة الأركان فلا يجديهِ في دفع مسئوليته عنها ما ينسبهِ إلى وزير التموين من آراء في صددها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن المذكور بأنه، بصفته صاحب مخبز، قام بتقريص عجينة الخبز على ردة غير ناعمة .

وطلبت عقابه بالمواد ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات ٥٣٢ و ٦٣٢ سنة ١٩٤٥ و ٣٠ و ٤٥ و ٦٨ و ١٠٢ و ٣٢٤ سنة ١٩٤٦ والقرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ .

سمعت محكمة ميت غمر الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها غيائياً عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وبتغريمه مائة جنيه مع وقف تنفيذ هذا الحكم بالنسبة لعقوبة الحبس وأمرت بالمصادرة وإشهار ملخص هذا الحكم على واجهة محل المتهم لمدة ستة شهور على نفقته .

فاستأنف المتهم هذا الحكم .

ومحكمة المنصورة الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد أن أتمت سماعه قضت فيه حضورياً بتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه جين دانه بأنه «بصفته صاحب مخبز قام بتقريص عجينة الخبز على ردة غير ناعمة» قد أخطأ بتطبيقه المادتين ١٢ و ١٣ من القرار رقم ٢٥١ لسنة ١٩٤٧ مع أنهما ألغيتا وحلت محلهما المواد ١٢ و ١٣ و ١٧ من القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩، ثم إنه وهو صاحب مخبز ملزم باستيراد الردة من المطحن الذي تعينه مراقبة التموين فإذا ما كانت معيبة فلا يكون هو مسئولاً عنها بل المسئول هو صاحب المطحن الذي تسلمها منه، وقد شكّا



أصحاب الخبايز من تحميلهم المسؤولية ، فأرسل الوزير كتاباً إلى النائب العام يلتمس فيه العذر لأصحاب الخبايز لعدم إمكانهم تمييز العيب ولانعدام مصلحتهم في استعمال الردة الخشنة لما يترتب عليه من تشويه منظر الرغيف وحرقة فلا يقبل الناس على شرائه ، وانتهى إلى طلب التجاوز عما وقع من مخالفات في هذا الشأن ، وقال إنه من جهته قد أصدر القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٤٥ يوجب فيه على أصحاب المطاحن تسليم الردة غير معيبة فألقى بذلك المسؤولية على المطاحن دون الخبز . ولما كانت الأسباب التي أشار إليها الوزير ما زالت قائمة وكانت المادة ١٣ من القرار رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٤٧ صورة من المادة ٤ من القرار رقم ٥١٤ لسنة ١٩٤٤ الذي أشار إليه الوزير في كتابه والتمس فيه العذر لأصحاب الخبايز لاستحالة التحقق من العيب ، وكان الوزير هو صاحب السلطة المستمدة من القانون بتكملة التشريع — لما كان الأمر كله كذلك فإن مسؤولية صاحب الخبز تصبح منتفية إذ أقر الوزير صاحب الحق في التشريع بالاستحالة ، ولا تكليف بمستحيل . ثم يضيف الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الردة إنما تسلمها بحالتها من مطحن معين ولكن المحكمة أغفلت دفاعه كما لم تبين الدليل على علمه بعيب الردة وهذا قصور يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن من أجلها ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، وتعرض لدفاعه واطرحه للأسباب التي قالها . ولما كان الأمر كذلك وكان من شأن ما أورده من الأدلة أن يؤدي إلى ما رتبته عليه فلا محل لما يثيره الطاعن من جدل حول تقدير أدلة الثبوت في الدعوى مما لا معقب على محكمة الموضوع فيه : وأما ما يشير إليه بشأن إلغاء القرار الذي طبقته المحكمة فلا قيمة له لأن الواقعة التي دُين بها ما زالت معاقباً عليها والقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ الذي يتمسك به لم يمسخها بما يمحوها أو يخففها . وأما ما يثيره عن آراء ينسبها لوزير التكوين فلا جدوى منه لأنه بفرض صحته لا يؤثر في قيام الجريمة متى توافرت أركانها . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٩

بإدارة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمي إبراهيم بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(٣٢)

### القضية رقم ١٢٢٣ سنة ١٩ القضية

إثبات : اعتراف وليد إكراه . لا يضح التحويل عليه . ذكر المحكمة في حكمها ما يدل على وقوع إكراه وعدم بحثها مداه ومبلغ تأثيره في الاعتراف الصادر من المتهم . قصور : لا يضح التحويل على الاعتراف متى كان وليد إكراه . فإذا كانت المحكمة قد عولت في إدانة المتهمين على اعترافهما عند استعتراف الكلب البوليسي عليهما ثم في التحقيق الذي أعقب ذلك في منزل العمدة ، قائلة إن الاعتراف الذي يصدر عن المتهمين في أعقاب تعرف الكلب البوليسي عليهم يكون عادة وليد حالة نفسية مصدرها هذا التعرف ، سواء أجهج الكلب عليهم ومزق ملابسهم وسواء أحدث بهم إصابات أم لم يحدث من ذلك كله شيء ، فهذا القول لا يصلح رداً على ما دُفع به من أن اعترافهما كان وليد ما وقع عليهما من إكراه ، إذ هي مع تسليمها بما يفيد وقوع إكراه عليهما لم تبحث مدى هذا الإكراه ومبلغ تأثيره في الاعتراف الصادر عنهما سواء لدى عملية استعتراف الكلب البوليسي أو في منزل العمدة . ولا يغني في هذا المقام ما ذكرته المحكمة من حسن نية المحقق وتجرده من قصد حمل المتهمين على الاعتراف .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين المذكورين بآتيهما قتيلا إبراهيم محمد عبد الرحيم عمداً ومنع سبق الإصرار والترصد وذلك بأن كنياله في الطريق حتى إذا ظفرا به



ضرباه بآلات صلبة قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاته .

وطلبت من قاضى الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لحاكمتهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات .

فقرر إحالتها إليها لحاكمتهما بالمواد سالفة الذكر .

وقد ادعى محمد ابراهيم عبد الرحيم (ابن الجنى عليه) بحق مدنى قدره مائة جنيه على سبيل التعويض قبل التهمين بالتضامن .

ومحكمة جنايات قنا بعد أن آتت سماع هذه الدعوى قضت فيها حضورياً عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى القول بأن المدافع عن الطاعنين دفع أمام محكمة الموضوع ببطلان الاعتراف منهما أمام وكيل النيابة لأنه كان وليد الإكراه ، مستنداً فى ذلك إلى ما ثبت من أقوال الشهود الذين سمعهم المحكمة بصدد وصف عملية استعراف الكلب البوليسى، بل وما ثبت من محضر النيابة نفسه عن هذه العملية وما قرره طبيب سجن قنا بشأن إصابة الطاعن الثانى من عضه كلب دام علاجها نيفاً وستة شهور، وما قرره الطبيب الشرعى الذى ندبته المحكمة تحقيقاً لدفاع الطاعنين من أن أثره اللتئام التى وجدت بعضد الطاعن الثانى الأيمن هى لجرح من عضه كلب، ويقول الطاعنان إن مرد هذا الإكراه الذى استندا فى ثبوت وقوعه إلى ما تقدم بيانه من استدلالات، هو أن الكلب البوليسى هجم عليهما كل بدوره ومزق ملابسهما وعضهما وتكرر هذا الهجوم على كل منهما أربع مرات ولم يبعده عنهما المحقق إلى أن اعترف كل منهما : ولكن المحكمة

على الرغم من ثبوت ذلك قد اعتمدت في إدانتها على هذا الاعتراف المنتزع منها كرهاً ، وقالت إنه تأيد باعتراف آخر لها في محضر التحقيق صدر منها في منزل العمدة ، مع أن هذا الاعتراف الأخير قد صدر في أثر اعترافها الأول وما كانت قد انقضت بينهما فترة من الوقت كافية لزوال أثر الخوف من الكلب عنهما ، وقد كان لا يزال في البلدة ولم ينصرف منها . وقالت كذلك إن وكيل النيابة لم يقصد بإطلاق الكلب عليهما على النحو السابق بيانه ، الوصول إلى اعترافهما بمقارفة الجريمة مع أن هذا الذي قالته المحكمة لا يغني شيئاً عن الحقيقة الثابتة وهي أن الاعتراف معيب ما كان يصح للمحكمة أن تعتمد عليه كدليل إثبات في الدعوى .

وحيث إنه لما كان الثابت من مطالعة محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن الطاعنين أنكرا التهمة المسندة إليهما ، وأن المدافع عنهما أبدى الدفاع المشار إليه بوجه الطعن ، وتمسك بأن الاعتراف الحاصل بمنزل العمدة إنما هو مكمل للاعتراف الأول ، والمحكمة في سبيل تحقيق هذا الدفاع سألت وكيل النيابة الذي بأمر عملية الاستعراف وبعض من صاحبه أثناء إجرائها وطبيب سجن قنا وندبت الطبيب الشرعي فكشف على الطاعن الثاني وقدم تقريره ، ثم دانت الطاعنين بالقتل العمد وقالت في هذا الشأن « إنه تبين من محضر عملية استعراف الكلب البوليسي على المتهمين أن المحقق طلب من مدرب الكلب أن يجعله يشم أول أثر من آثار الأقدام الموجودة في زراعة الفول القريبة من الساقية وقد شم الكلب هذا الأثر وقد جلس المتهمان (الطاعنان) القرفصاء صفًا واحدًا بين أربعة عشر شخصاً آخرين ، فأخذ الكلب يشم كل واحد من هؤلاء المذكورين ولف حول الجميع ثم عاد ونبح واقترب من المتهم أبو زيد جبل (الطاعن الأول) ونبح نحوه كثيراً وقال المحقق إنه قطع ملابسه إرباً إرباً وكاد أن يفترسه لولا أن أشار إلى المدرب أن يبعده عن المتهم ، فلما أبعد اقترب منه الكلب مرة ثانية فتأثت فرابعة ، وبعد ذلك شم الكلب أثراً آخر من آثار الأقدام التي وجدت في زراعة البصل في الحوض

القبلى المجاور للساقية ثم عاد الكلب وشم الأشخاص المعروضين مع المتهمين بعد أن غير المحقق أمكنة جلوسهم ، وجعل الكلب يشم كلا منهم على حدة وما إن اقترب من المتهم الثانى على أبوزيد (الطاعن الثانى) حتى نبخ عليه كثيراً ومزق ملابسه وكاد أن يفترسه لولا أن أشار المحقق على المدرب بأن يبعد الكلب فأبعده عن المتهم ولم يكذب الكلب ويتعذره حتى عاد ثانية وثالثة ورابعة ولم يشأ أن يتركه أيضاً . . . وعلى أثر هذا الاستعراف أقر المتهمان بمحل العرض . . . أنهما ارتكبا الحادث . . . وبعد أن تمت عملية الاستعراف انتقل المحقق إلى مركز العمدة واستجوب المتهم الأول أبوزيد جبل ابراهيم فأجاب بقوله «أمرى لله وأنا قتلته وده مكتوب ولو ما كنش الكلب البوليسى استعرف على ما كنتش أقر» ، وقال إنه ما كان قصده قتل المجنى عليه ولكنه ضربه هو وابنه على ولم يكن غيرها وأن المجنى عليه كان ضعيفاً وميات وأن القتل حصل فى حوش الشيخ عامر بالجالية فى الحقة التى وجد بها الأسنان ، ولما مات يخشى هو على نفسه وحمله هو وابنه ورمىاه بالساقية فى شهور لينعدا . . . الحادثة عن ناحية الجالية ، وأنه مع ابنه ضرب المجنى عليه بالشوكة ولا يعرف مكانها . . . وأجاب المتهم الثانى على أبوزيد جبل بقوله أنا وأبوى قتلنا المجنى عليه ولكن ما كنا نقصد قتله وإنما ضربناه فوق منا وهو بطلان ورجل كبير فخذناه ورمىناه فى الساقية بناحية شهور وضربناه بالعصى وأنه مع أبيه رأيا المجنى عليه عندما توجه لإخضار التبن من عند الخولي ، ولما قال لأبيه ها هو عاد فضرباه ، وأن سبب القتل النزاع على حراسة الأظيان» ، ثم ردت على دفاع الطاعنين فى قولها «إن الدفاع طعن ببطاآن الاعتراف الصادر من المتهمين بدعوى أنه كان وليد الإكراه بسبب عملية الاستعراف التى اعتلبنى فيها الكلب البوليسى عليهما ومزق ملابسهما تمزيقاً شديداً وأخذت بأحدهما جرحاً عضياً كما ادعى المتهم الثانى وقال به أحد الشهود الذين حضروا عملية الاستعراف . . . وحيث إن الكلب البوليسى وإن كان غثيفاً وشرساً فى استعرافه على المتهمين لو إذا صبح أنه أحدث بأحدهما جرحاً فإن ذلك لم يكن عن سوء قصد من المحقق لحمل المتهمين على الاعتراف



ذلك لأن عملية الاستعتراف بواسطة الكلب البوليسى بطبيعتها مما يعرض المستعترف عليه لهجوم الكلب ، فإن كان قاسياً أو شرساً اشتد هجومه وقد يسفر عن ذلك إصابة الشخص المستعترف عليه من أظافر الكلب أو أنيابه ، وكثيراً ما يعترف المتهم عقب الاستعتراف عليه بواسطة الكلب البوليسى سواء تعدى عليه الكلب أو لم يتعد ، وذلك بسبب ما يعتري الشخص المستعترف عليه من حالة نفسية على أثر تعرف الكلب البوليسى عليه . هذا وإن أحداً لم يرد القول إطلاقاً في هذه الدعوى بأن عملية الاستعتراف هذه وهجوم الكلب على المتهمين يراد به استعمال القسوة مع المتهمين لمثلهم على الاعتراف ، إذ لا يمكن تصور ذلك وقد تمت عملية الاستعتراف علناً بحضور كثيرين من بينهم الطبيب الشرعى والأستاذ موريسن طوييا ومحمد بك على الحجازى عضو مجلس المديرية وأمور مصلحة الإنتاج ، هذا وإن المحقق فى وصفه بمحضر الاستعتراف قسوة الكلب وشدة نحو المتهمين عند الاستعتراف عليهما مما يبعد مظنة إرادة حمل المتهمين على الاعتراف بالإكراه . والظاهر أن المحقق أراد بقوله إن الكلب كاد أن يفترس المتهمين تأييد استعتراف الكلب على المتهمين بحالة لا تدعو إلى الشك فى صحته . وحيث إنه مما يؤيد صحة الاعتراف أن المتهمين قد اعترفا تفصيلاً فى محضر التحقيق فى وقت لم يكونا فيه تحت تأثير الخوف من الكلب البوليسى لأن المحقق بعد أن انتهت عملية الاستعتراف انتقل إلى مركز العمدة وياشر التحقيق من جديد واستجوب المتهمين فاعترفا بالحادث تفصيلاً وحددا مكانه وأنهما ضربا المجنى عليه بالعصى وذكر أحدهما أنهما تربصا للمجنى عليه فى عودته من ناحية الجمالية وأن القتل كان بسبب النزاع على حراسة الأتبان ، ولم يقتصر المتهمان على الاعتراف بالجريمة بل بدا لهما الدفاع عن نفسيهما فادعيا أنهما ما كان يقصدان قتل المجنى عليه وإنما قصدا ضربه فقط وأنه مات بسبب ضعفه وكبر سنه وفى هذا ما يبعد كل شبهة عن صحة الاعتراف ، ولا يمكن القول بعد ذلك إن هذا الاعتراف الذى أيدته الأدلة والقرائن الأخرى قد جاء وليد الإكراه فقد كان فى مقدور المتهمين وقتذاك وقد انتهت

عملية الاستعراف وابتعد الكلب عنهما أن يعدلا عن اعترافهما إن لم يكن قد أراداه من تلقاء نفسيهما بغير إكراه .

وحيث إنه يؤخذ من هذا الذي قالته المحكمة أنها عولت في إدانة الطاعنين على اعترافهما وقالت إن الاعتراف الذي يصدر من المتهمين في أعقاب تعرف الكلب البوليسى عليهم يكون عادة وليد حالة نفسية مصدرها هذا التعرف سواء أهاجم الكلب عليهم ومزق ملابسهم وسواء أحدث بهم إصابات أم لم يحدث شيء من ذلك كله .

وحيث إن ما ذكرته المحكمة على الوجه المتقدم بصدور اعتراف الطاعنين لا يصلح ردأعلى دفاعهما، ذلك لأنها مع تسليمها بما يفيد وقوع إكراه عليهما فإنها لم تبحث مدى هذا الإكراه ومبلغ تأثيره في صدور الاعتراف سواء أكان هو الذي صدر عنهما لدى عملية استعراف الكلب البوليسى أو ماتلا ذلك في منزل العمدة . ومتى كان الأمر كذلك وكان الاعتراف لا يصح التعويل عليه إذا كان وليد إكراه ، وكان ما ذكرته المحكمة من حسن نية المحقق وتجرده عن قصد حمل الطاعنين على الاعتراف لا يغنى في هذا المقام شيئاً ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً متعيناً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة إلى التحدث عن باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمى إبراهيم بك  
وأحمد حسنى بك وفهيم عوض بك وعبد أحمد غنيم بك المستشارين .

( ٣٣ )

### القضية رقم ١٢٦٣ سنة ١٩ القضية

١ — اختلاس أموال أميرية . صول بلوكات النظام . أذن صرف بدل السفر للعساكر .  
اختلاسه لإيادها . عقابه بمقتضى المادة ١١٢ ع .  
ب — تقص . تقديم شخص لمحاكمته عن تهمة ارتكاب تزوير فى أوراق رسمية وتزوير  
فى أوراق عرقية . اعتبار المحكمة الأوراق المزورة كلها رسمية . توقيع عقوبة واحدة عليه .  
نفيه على الحكم أنه شدد التهمة الموجهة إليه فى أمر الإحالة . لا يجديه .

١ — متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم ، بوصف كونه صول بلوكات  
النظام ورئيس مكتب رياسة البلوكات المذكورة ، من مقتضى عمله فتح المظاريف  
المسجلة الواردة من وزارة الداخلية والتي تحوى أذن صرف بدل السفر للعساكر  
ورصد هذه الأذن فى دفتر خاص والتأشير عليها وعرضها على القومندان ، فهو  
يكون أميناً على هذه الأوراق من وقت تسلمها حتى يعرضها على رئيسه ويتولى  
تسليمها لذويها . وما دام أنه قد أوتمن بسبب وظيفته على حفظها فهو يعتبر فى  
القانون أميناً على الودائع . فإذا هو اختلسها حق عليه العقاب بمقتضى المادة ١١٢  
من قانون العقوبات وكان عمله جنابة اختلاس لا جنحة .

٢ — إذا قدم شخص للمحاكمة لاشتراكه فى تهنتين إحداها ارتكاب  
تزوير فى أوراق رسمية والأخرى ارتكاب تزوير فى أوراق عرقية فاعتبرت المحكمة  
أن الأوراق التى زورت كلها رسمية وأوقعت عليه عقوبة واحدة بعد أن طبقت  
المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فلا مصلحة له من النعى على الحكم أنه شدد  
عليه التهمة الموجهة إليه فى أمر الإحالة .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — حافظ سيد منصور (الطاعن) و ٢ — محمد على يوسف (الغائب) بأنهما : (الأول) أولاً : بصفته موظفاً عمومياً (صول ببلوكات نظام الأقاليم) من عمله توريد أذونات بدل السفر في الدفتر المعد لها اختلس الأذونات بأن أغفل توريدها وسلمها للمتهم الثاني ليتولى صرف قيمتها .

ثانياً : اشترك مع المتهم الثاني بطريق الاتفاق على ارتكاب جرائم التزوير المنوه عنها في التهمتين الأولى والثالثة المنسوبتين للمتهم الثاني على النحو الوارد بهاتين التهمتين فوقت هذه الجرائم بناء على هذا الاتفاق . (والثاني) أولاً : ارتكب تزويراً في أوراق رسمية هي أذونات الصرف المحررة باسم حضرة محمود حسن راشد بك بصفته قومنداناً لبلوكات نظام الأقاليم ليتولى صرف قيمتها وتوزيعها على الجنود المستحقين لبدل السفر طبقاً للاستمارات التي تحررت بمقتضاها هذه الأذونات بأن اتخذ لنفسه صفة الوكيل من القومندان وحرر بخطه صيغة التوكيل على ظهر كل إذن في الخانة المعدة لذلك ووقع في نهايتها بتوقيع مزور نسب صدوره لمحمود حسن راشد بك وصرف قيمة هذه الأذونات من مكتب بريد العباسية المسحوبة عليه .

ثانياً : استعمل الأذونات الأحد عشر المزورة المشار إليها في التهمة الأولى بأن قدمها لمكتب بريد العباسية وصرف قيمتها مع علمه بتزويرها .

ثالثاً : ارتكب تزويراً عرفياً في أذونات بأسماء الجنود حمزه ابراهيم جوده وزكى ليفي ، ومحمد المنيرى الشيمى ومحمد أحمد محمود ونور الدين محمد أحمد وأحمد محمود سليمان بأن زور توقيعاتهم على ظهر هذه الأذونات وتمكن من صرف قيمتها بصفته وكيلا عنهم .

رابعاً : استعمل الأذونات المزورة المشار إليها في التهمة السابقة ، بأن صرف قيمتها من مكتب بريد العباسية مع علمه بتزويرها .

خامساً : اشترك مع الأول (حافظ سيد منصور) في اختلاس قيمة الأذونات

المشار إليها في التهم السابقة بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معه على عدم إثبات هذه الأذونات بالدفاتر الخاصة بها ، وساعده على الاتياع بقيمتها بأن ارتكب التزوير المنوه عنه بالتهم السابقة وصرفها من مكتب بريد العباسية فوقعت جريمة الاختلاس بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إجاتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ٢/٤٠ و ٣ ، ٤١ ، ١١٢ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ من قانون العقوبات ، فقرر إحالتها إليها لمحاكمتها بالمواد سالفة الذكر .

وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة جنايات مصر طلبت النيابة تعديل وصف التهمة بالنسبة للأوراق العرفية وجعلها تزويراً في أوراق رسمية .

والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت فيها عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات ، حضورياً للأول وغيباً للثاني ، بمعاقبة كل من حافظ سيد منصور ومحمد علي يوسف بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبغرامة قدرها ٧٨٨ مليماً و ٢٩٦ جنيهاً وبإلزامهما متضامنين بأن يرادا لخزانة الدولة المبلغ المختلس وقدره ٧٨٨ مليماً و ٢٩٦ جنيهاً .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول (أولاً) بأن المحكمة اعتبرت الطاعن أميناً على الودائع ودانته بجناية اختلاس أذون الصرف على هذا الأساس مع أنه ليس من المصارفة أو مأموري التحصيل أو الأمناء على الودائع بمقتضى وظيفته، ومن ثم كان يجب مؤاخذته على أساس أن ما وقع منه إن صح يدخل في عداد الجنح ولا ينطبق عليه وصف جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات (وثانياً) بأنها دانته بجريمة لم توجه له في قرار الاتهام وأمر الإحالة ولم تطرح على بساط البحث في الجلسة وهي اشتراكه مع المتهم في استعمال

أوراق رسمية مزورة (وثالثاً) بأنها شددت التهمة المبينة في أمر الإحالة بتعديل الوصف من جنحة تزوير في أوراق عرقية إلى جناية تزوير في أوراق رسمية متمشية في ذلك مع ما طلبته النيابة من تعديل الوصف بالجلسة دون أن تلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل كما يقضى بذلك نص للمادة ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات، وفي كل هذا خطأ في تطبيق القانون يعيب الحكم (ورابعاً) بأن المحكمة استندت في إدانة الطاعن كفاعل أصلي في جناية اختلاس الأذون إلى فروض من عندها دون أن يكون لهذه الفروض سند من شهادة الشهود أو أوراق الدعوى على الرغم من أن التهم الثاني مقر في التحقيقات بارتكاب الأفعال المادية المكونة لهذه الجريمة ولجرائم التزوير التي اعتبرت الطاعن شريكاً فيها مع ذلك التهم من غير سند أيضاً، على أن ما أسست عليه قضاءها بالإدانة من أدلة وقرائن لا تؤدي بذاتها إلى النتيجة التي انتهت إليها من ثبوت التهمة على الطاعن ولا من ثبوت نية الاختلاس لديه ولم ترد على دفاع الطاعن رداً سديداً يدحضه (وخامساً) بأن الحكم المطعون فيه قد تناقضت أسبابه واعتمد على أدلة لا أصل لها في التحقيقات.

وحيث إن ما جاء في الأوجه الثلاثة الأولى من الطعن مردود بأن المحكمة دانت الطاعن بجناية اختلاس أذون الصرف بصفته فاعلاً أصلياً وبالشترك مع متهم آخر حكم عليه في تزوير أوراق رسمية هي تلك الأذون ولم تدنه في استعمال تلك الأوراق المزورة خلافاً لما زعم. هذا وقد أثبت الحكم المطعون فيه فيما أورده من وقائع أن الطاعن بوصف كونه صول بلوكات النظام ورئيس مكتب رئاسة البلوكات المذكورة، كان من مقتضى عمله فتح المظاريف المسجلة الواردة من وزارة الداخلية والتي تحوى أذون صرف بدل السفر للعساكر ورصد هذه الأذون في دفتر خاص ثم يؤشر عليها ويتولى عرضها على القومندان. وإذن فهو أمين على هذه الأوراق من وقت تسلمها حتى يعرضها على رئيسه ثم يتولى تسليمها لذويها وهو بذلك يعتبر في القانون أميناً على الودائع ما دام قد أؤتمن بسبب وظيفته على حفظ هذه الأذون في الفترة السالف يانها فإذا هو اختلسها حق عليه العقاب



بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات وكان عمله جناية اختلاس لا جنحة تبديد كما ذهب إليه الطاعن في طعنه ، وأما ما قاله بصدد تشديد التهمة الموجهة إليه في أمر الإحالة فصلحته فيه منتفية . ذلك لأنه كان متهماً — كما يبين من قرار الاتهام وأمر الإحالة — بالاشتراك مع المتهم الثانى فى تهمتين إحداهما ارتكاب تزوير فى أوراق رسمية والأخرى ارتكاب تزوير فى أوراق عرفية فاعتبرت المحكمة أن الأوراق التى زورت كلها رسمية ، ووقعت على الطاعن عقوبة واحدة بعد أن طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ومتى كان كل ذلك كذلك فإن ما أثاره الطاعن فى هذه الأوجه لا يكون له محل

وحيث إنه عن باقى أوجه الطعن فإن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجناية الاختلاس والاشتراك مع آخر فى تزوير أوراق رسمية قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة بما فى ذلك القصد الجنائى وذكر فى منطق سليم الأدلة والاعتبارات التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه وهذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ولها أصلها فى التحقيقات التى أجريت فى الدعوى خلافاً لما ذهب إليه ، ثم تعرضت المحكمة لدفاعه فقندته بأدلة وقرائن سائغة . كل ذلك فى غير تناقض أو تناخل . ومتى كان الأمر كذلك فإن ما أثاره الطاعن فى هذين الوجهين لا يكون له من مبرر لأنه فى الواقع وحقيقة الأمر ليس إلا مجادلة يراد بها إثارة الجدل حول موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات :  
أحمد حسنى بك وحسن المصطفى بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك المستشارين .

( ٣٤ )

### القضية رقم ١٢٩٩ سنة ١٩ القضاية

معام . وقوع فعل منه يكون جريمة معاقباً عليها في قانون العقوبات . الجزاءات التأديبية  
للمرسومة في قانون المحاماة . لا تمنع من محاكته جنائياً .

إن الجزاءات التأديبية التي رسمها قانون المحاماة لمساءلة المحامي عن الإخلال  
بواجبات مهنته لا تحول دون محاكته جنائياً متى كانت الأعمال التي وقعت منه  
تكون جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات .

### الوقائع

أهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه : (أولاً) اختلس مبلغ ١٠٠ جنيه  
للمرحوم الجارحى بك حمزة وكان قد استلمه منه بصفة كونه وكيلًا عنه لدفعه باسمه  
للمحراسة الإيطالية فاختمه لنفسه إضراراً بالمجنى عليه . (ثانياً) بأنه اختلس مبلغ  
٧٥٠ جنيهاً للأستاذ محمد خالد وكان قد استلمه منه بصفة كونه وكيلًا عنه لإيداعه  
باسمه في خزانة المحكمة المختلطة فاختمه لنفسه إضراراً بالمجنى عليه . (ثالثاً) بأنه  
اختلس مبلغ ١٦ جنيهاً لمحمد محسن سلامه أفندى وكان قد استلمه منه بصفة كونه  
وكيلًا عنه لإيداعه البنك الزراعى باسمه فاختمه لنفسه إضراراً بالمجنى عليه .  
(رابعاً) أعطى لمحمد محسن سلامه أفندى شيكاً على بنك مصر بمبلغ ٨٥ جنيهاً  
لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . (خامساً) بأنه أعطى للأستاذ توفيق عمر أفندى  
شيكاً على بنك مصر بمبلغ ٦٠ جنيهاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب .

وطلبت عقابه بالمواد ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٤١ من قانون العقوبات .

ومحكمة عابدين الجزئية بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها غيابياً في ١٩٤٨/١٠/٢٧ عملاً بالمواد ٣٤١ و ١/٣٣٦ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات : (أولاً) بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٣ جنيهاً عن كل تهمة من التهمتين الأولى والثانية . (ثانياً) بحبسه شهرين مع الشغل وكفالة ٣ جنيهاً لوقف التنفيذ عن التهمتين الثالثة والرابعة . (ثالثاً) بحبسه شهرين مع الشغل عن التهمة الخامسة وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ .

فعارض المتهم في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٦ بتأييد الحكم المعارض فيه مع وقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات هلالية تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه هذا الحكم نهائياً وذلك عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .

فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم كما استأنفته النيابة .

ومحكمة مصر الابتدائية « بهيئة استئنافية » بعد أن آمنت سماعه قضت فيه حضورياً في ١٩٤٩/٥/١٥ بتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الطاعن دفع أمام محكمة الجنح بجلسته ١٩٤٩/٤/٣ بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى على أساس أنه محام وأن التهم التي أدين من أجلها كانت نتيجة لعلاقته بصفته محامياً مع موكله وهذه التهم تعتبر في حقيقتها إخلالاً بواجباته كمحام يحاكم من أجلها طبقاً للقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة ، ومن ثم فإن محكمة الجنح لا تكون مختصة وكان



الواجب إحالته إلى مجلس تأديب المحامين . ويقول الطاعن إنه مع تمسكه بهذا الدفاع فإن المحكمة لم تأخذ به ولم ترد عليه .

وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعن لأن الحكم المطعون فيه وقد أدانته عن جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات فإنه يكون صحيحاً وفي حدود ولاية المحكمة التي أصدرته . ذلك لأن الجزاءات التأديبية التي رسمها قانون المحاماة لمساءلة الخاضع عن الإخلال بواجبات مهنته لا تحول دون محاكمته جنائياً إذا كانت الأعمال التي وقعت منه تكون جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمي إبراهيم بك وحسن الهضيبي بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك المستشارين .

(٣٥)

### القضية رقم ١٣٠١ سنة ١٩ للقضائية

حكم . تسييه . دليل خاطيء استند إليه الحكم الابتدائي . استبعاد الحكم الاستثنائي هذا الدليل وإيراده أدلة أخرى مؤدية إلى الإدانة . لا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

إذا كان الحكم الابتدائي قد استند إلى دليل خاطيء ، ثم جاء الحكم الاستثنائي فاستبعد هذا الدليل وأورد الأدلة التي استند إليها في الإدانة ، وكان من شأنها أن تؤدي إليها فإثارة الجدل حول ذلك أمام محكمة النقض لا يكون لها محل .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — محمد عبد الفتاح عبد الحافظ (الطاعن) ،  
و ٢ — مغربي ابراهيم نافع بأنها أحرزا مادة مخدرة «حشيشاً وأفيوناً» بدون  
مسيوغ قانوني . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٢١  
لسنة ١٩٢٨ .

وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة بلبس الجزئية دفعا بطلان التفتيش وبأن  
التمهيد غير مملوك لما .

والمحكمة المذكورة بعد أن آتت سماعها قضت فيها بحضور يأعمال بمواد الاتهام  
بجس للتمهيد الأول (الطاعن) سنتين مع الشغل والتفاد وتغريمه أربع مائة جنيه ،  
وبجس للتمهيد الثاني سنة مع الشغل والتفاد وتغريمه مائتي جنيه ومصادرة  
المضبوطات . وذكرت في أسباب الحكم أن الدفين على غير أساس .  
فستأنفا هذا الحكم كما استأنفته النيابة .

ومحكمة الزقايرق الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد أن آتت سماعه قضت فيه  
حضورياً بقبوله شكلاً ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم بالنسبة للتمهيد الثاني وبراءته  
من التهمة للسندة إليه وتعديله بالنسبة للتمهيد الأول والاكتفاء بجسبه سنة واحدة  
مع الشغل وتغريمه ٢٠٠ جنيه وتأنيده فيما عدا ذلك .  
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقض الخ الخ .

## الحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن الحكم الطعون فيه قد أخطأ إذ دان  
الطاعن استناداً إلى أنه يدير المقيى التي ضبط فيها المخدر مع أنه يدير مقيى آخر  
قدم عقد استجاره من مالكه وأيده في ذلك شيخ البلد كما أيده ومخضة المقيى  
وهى باسم مالكه عياد سلامه . أما استناد الحكم في الإدانة إلى قرابة الطاعن

للمتهم الآخر فلا تؤدي بذاتها إلى إثبات تهمة إحراز المخدر عليه ، وكذلك فإن استنتاج المحكمة لإدارة الطاعن للمقهى من وجوده به بجوار البنك المعد للإدارة وكذلك استنتاجها ملكية الطاعن للمخدر من مجرد ضبطه بالمقهى إنما هو استنتاج غير سليم ، ويضاف إلى ما تقدم أن الحكم استند في الإدانة إلى أن المطواة المضبوطة ظهر من التحليل أن بها أثر مخدر وهذا يخالف للثابت بالأوراق . وأخيراً فإن القرائن التي أخذت بها المحكمة بالنسبة للطاعن وأدائته بمقتضاها هي نفس القرائن التي لم تأخذ بها بالنسبة إلى المتهم الآخر وبرأته .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن من ذلك لأن الحكم الابتدائي ولو أنه ذكر أن المطواة أظهر التحليل وجود أثر للمخدر بها إلا أن الحكم الاستثنائي قد أصلح هذا الخطأ إذ استبعد المطواة من الأدلة التي ساقها ، أما ما عدا ذلك مما يثيره الطاعن في طعنه فلا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض بعد أن أورد الحكم في منطق سليم الأدلة التي استند إليها في الإدانة وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : حسن الهضيبي بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ٣٦ )

### القضية رقم ١٣٠٥ سنة ١٩ القضائية

- ١ — اختلاس . شريكاً في مطحن . استيلاء أحدهما على كامل أجرة الطحن وعدم إدراجها كلها في دفتر الحساب . توفر جريمة الاختلاس .
- ب — اختلاس . دفاع المتهم بمحصول الحاسبة بينه وبين شريكه على الأجرة . دفع موضوعي . لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .



ج — إجراءات . أوجه البطلان التي تلحق الأحكام الابتدائية . يجب رفعها إلى المحكمة الاستئنافية . لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض .  
د — حكم . ذكر التاريخ الهجرى فيه . لا يلزم مع ذكر التاريخ الميلادى .

١ — متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم ، وهو شريك الجنى عليه فى مطحن ، كان يستولى على أجرة الطحن من بعض عملاء المطحن ويصطنع أوراقاً بالوزن والأجرة ذات أرقام مكررة ولا يثبت المكرر منها بدفتر الحساب وتوصل بهذه الوسيلة إلى اختلاس نصيب شريكه فى هذه الأجرة ، فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة الاختلاس .

٢ — إن دفاع المتهم بمحصول المحاسبة بينه وبين شريكه الجنى عليه عن مدة إدارته وتسلم هذا الأخير نصيبه فى الغلة هو دفاع موضوعى . فإذا هو سكت عن إبدائه أمام محكمة الموضوع فلا يكون له أن يبيده لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — إن أوجه البطلان التي تلحق الأحكام الابتدائية يجب رفعها إلى المحكمة الاستئنافية ، ولا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ — لا نص فى القانون يوجب ذكر التاريخ الهجرى فى الحكم ، فما دام قد ذكر به التاريخ الميلادى الذى صدر فيه فلا وجه للطعن عليه من هذه الناحية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه اختلس المبالغ المقدرة بالمحضر لمحمد اسماعيل إضراراً به وهى عبارة عن قيمة ما حصله من إيراد ما كينة وكانت هذه المبالغ قد سلمت إليه بصفة كونه وكيلًا بقصد توريده لخدمة الجنى عليه .

وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

ومحكمة قليوب الجزئية بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها غيابياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات .

فعارض في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته برفضها وتأيد الحكم للمعارض فيه .

فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة بنها الابتدائية « بدائرة استئنافية » بعد أن أتمت سماعه قضت فيه بتأييد الحكم المستأنف .  
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الواقعة المنسوبة إلى الطاعن لا تكون جريمة خيانة الأمانة فكل ما يقوله المجنى عليه في بلاغه عن الحادث أن الطاعن يتلاعب في إيصالات الوزن وأنه يريد إثبات ذلك توصلا لفسخ الشركة ، وبفرض حصول هذا التلاعب فإن جريمة التبديد لا تقوم بين الشركاء إلا بعد المحاسبة والتكليف بالوفاء والامتناع عن الرد، وقد تمت المحاسبة بين الشريكين فعلا عن مدة إدارة الطاعن واستلم المجنى عليه نصيبه فيها كما هو ثابت بدفتر الحساب .

وحيث إن الواقعة الثابتة في الحكم الغيابي الابتدائي الصادر بإدانة الطاعن والذي أخذ الحكم الصادر في المعارضة والحكم الاستئنافي المطعون فيه بأسبابه تتمحصل في أن الطاعن وهو شريك المجنى عليه كان يستولى على كامل أجرة طحن الحبوب من بعض عملاء مطحنيهما ويصطنع أوراقا بالوزن والأجرة ذات أرقام مكررة ولا يثبت المكرر منها بدفتر الحساب وأنه توصل بهذه الوسيلة إلى اختلاس نصيب شريكه في هذه الأجرة وإذن فتكون جريمة الاختلاس قد توافرت أركانها . وأما ما يدعيه من حصول المحاسبة بينه وبين شريكه المجنى عليه عن مدة إدارته واستلام هذا الأخير لنصيبه فهو دفاع موضوعي سكت المتهم عن إبدائه في المعارضة وفي الاستئناف أمام محكمة الموضوع فلا يكون له إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر البيان فلم يرد على أوجه دفاع الطاعن كما تضمن أيضاً إخلالاً بحقه في الدفاع ويقول الطاعن في بيان ذلك : (أولاً) إن المجنى عليه توصل بطريق الاتفاق مع المحقق وشيخ البلد وهو من أقاربه إلى تغيير عنوانه في محضر التحقيق وبذلك صدر الحكم الابتدائي عليه غيائياً فعارض فيه بمجرد علمه به . (ثانياً) إنه أي الطاعن قرر بمحضر جلسة المعارضة أن المحاسبة تمت بينه وبين شريكه عن مدة إدارته وإن البوليس لفق له التهمة لأن شريكه قريب لشيخ البلد وإن المحكمة لم تحقق دفاعه هذا وقضت بتأييد الحكم . (ثالثاً) إنه امتنع عن التوقيع على محضر البوليس مما يقطع بعدم صحة ما ورد به ، فحجزه المحقق إلى صباح اليوم التالي وكان شيخ البلد قريب المجنى عليه موجوداً كما طالبه المحقق بالتنازل عن حقه في الشركة وعن مبالغ له طرف المجنى عليه فلم يقبل ، فكانت النتيجة تلفيق الاتهام . (رابعاً) إن النيابة ارتابت في التحقيق فأمرت باستيفائه بواسطة أحد الضباط وحددت له وجوه الاستيفاء ، ولكن الضابط لم يقم بتنفيذ ما كلف به وقرر له المجنى عليه أقوالاً جديدة تحصلت في الواقعة التي أدين الطاعن بها ، أما الطاعن فلم يسأل حيث جهل عنوانه الصحيح بالمحضر .

وحيث إن الطاعن إنما يتقدم أمام محكمة النقض لأول مرة بهذا الدفاع إذ لم يبد منه أمام محكمة الموضوع عند نظر المعارضة غير قول مجمل بتلفيق المحضر عليه من البوليس بسبب قرابة الشاكي بشيخ الخفراء ثم سكت عنه أمام المحكمة الاستئنافية ، وإذ كان هذا كله دفاعاً موضوعياً فإنه لا يكون مقبولاً أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه أدين الطاعن عن واقعة مخالفة للواقعة الواردة بوصف التهمة ظلت أن الثابت من هذا الوصف أن الطاعن ارتكب الجريمة في يوم ١٩٤٧/١١/٢٦ على حين أن الثابت بالحكم أن الطاعن أصدر الأوراق المكررة توصلاً للاختلاس في أيام ١٧ و ١٥ و ٩ و ٢ و ١٧



من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وفضلا عن هذا التناقض ، فإن هذه الأوراق المقول بتكرارها قد حفظت لدى عامل المطحن وهو شقيق المجنى عليه فإن كان ثمة تكرار أو تزوير فهو من صنعه بتحريض أخيه بقصد إقصاء الطاعن عن الإدارة وحمله على التنازل عن حقوقه .

وحيث إن الشطر الأول من هذا الوجه مردود بأن ما أثبتته الحكم هو تواريخ صرف الطاعن للأوراق المكررة واشتغال ذمته بقيمتها أما التاريخ المبين بوصف المهمة التي قضى الحكم بالإدانة فيها فهو تاريخ امتناع الطاعن عن رد نصيب المجنى عليه في قيمة هذه الأوراق وهو الذي تمت فيه الجريمة فعلا . أما الشطر الثاني فردود لتعلقه بموضوع الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض فيه .

وحيث إن محصل الوجه الرابع أن الحكم الصادر في المعارضة قد وقع باطلا خلوه من التاريخ الذي صدر فيه ومن اسم القاضى الذى أصدره واسم عضو النيابة الذى حضر بالجلسة ، وأن الحكم الغيابى وحكم المعارضة والحكم الاستثنائى قد صدرت جميعها خلواً من التاريخ الهجرى مما يعيب الحكم المطعون فيه .

وحيث إن أوجه البطلان التى تلحق الأحكام الابتدائية يجب رفعها إلى المحكمة الاستئنافية ، ولم يدفع الطاعن بما ذكره فى هذا الوجه أمام تلك المحكمة . أما ما ينعاه الطاعن من خلل الحكم الاستثنائى المطعون فيه من التاريخ الهجرى فإنه لا نص فى القانون يوجب ذكر التاريخ الهجرى فى الحكم ما دام قد ذكر به التاريخ الميلادى الذى صدر فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٩

برياسة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات :  
أحمد حسنى بك وحسن الهضيبي بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك المستشارين .

( ٣٧ )

### القضية رقم ١٣٠٧ سنة ١٩ القضية

تفتيش . أمر بتفتيش منزل متهم لضبط أسلحة . العثور أثناء التفتيش على مخدر .  
ضبطه . واجب .

متى كان للأمر الضبطية القضائية الحق في تفتيش منزل المتهم عن أسلحة  
أو ممنوعات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة ، فهذا يبيح له أن يجرى  
تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة فيه وما يتبعها من  
ذخيرة بأية طريقة يراها موصلة لذلك . فإذا هو عثر في أثناء التفتيش على علبة  
اتضح أن بها مادة مخدرة كان حيال جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبطها  
ويبلغ عنها ، ولا يؤخذ عليه أنه تجاوز في تفتيشه الحد الذي صرح به الأمر المذكور .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه أحرز مادة مخدرة ( حشيشاً ) بقصد  
الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٤ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٥ / ١ و ٤٥ من القانون  
رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة قوص الجزئية دفع محامى المتهم بيطلان  
إذن التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات .

والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت فيها حضورياً بقبول الدفع وبطلان التفتيش وبرائة المتهم مما أسند إليه والمصادرة .  
فاستأنفت النيابة هذا الحكم . وفي أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة قنا الابتدائية دفع محامي المتهم بما سبق أن دفع به أمام محكمة أول درجة .  
والمحكمة المذكورة قضت تمهيدياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الدفع ببطلان التفتيش بإلغاء الحكم الابتدائي القاضي بقبول ورفض الدفع ببطلان التفتيش وحددت جلسة اليوم لسماع دفاع المتهم .  
وبعد أن أتمت سماعها قضت فيها حضورياً بإلغاء الحكم الابتدائي للاستئناف وبجس المتهم سنة واجبة مع الشغل وتغريمه مائتي جنيه ومصادرة المائدة المضبوطة موضوع الجريمة .  
فلمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقاضي الخ .

### المحكمة

وحيث إن الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن يتحصلان في أن الطاعن دفع أمام المحكمة ببطلان التفتيش الذي أسفر عن ضبط المادة المخدرة « الحشيش » لأن الإذن الذي استصدره الضابط من النيابة كان لضبط ما يوجد بالمنزل من أسلحة ممنوعة لا للبحث عن مخدرات إلا أن المحكمة قضت برفض هذا الدفع على أساس أن الضابط عثر على المخدر عرضاً أثناء التفتيش وأن العلبة المحتوية على المخدر كانت موضوعة في مكان ظاهر يستلفت النظر وهو بسيل البحث عن سلاح وما يتبعه من ذخيرة . ويقول الطاعن إن هذا النظر لا يتفق مع الحقائق الثابتة في الدعوى إذ قرر الضابط بمحضر الجلسة أنه علم من تحريات أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة وأن الإذن يشمل التفتيش عن سلاح وعن ممنوعات وهذه الأقوال تدل على أنه قصد إلى ضبط المخدر بالذات . يؤيد ذلك أن ضبطه كان قبل العبور على السلاح ولذا فقد وقع التفتيش عن المخدر باطلاً لأنه انصب على غير ما صرح به في الأمر .



وحيث إنه فضلا عن أن إدانة الطاعن قد أسست على أدلة أخرى غير مستمدة من التفتيش هي اعترافه أمام النيابة بضبط المادة المخدرة بمنزله فإنه متى كان لمأمور الضبطية القضائية الحق في تفتيش المنزل عن أسلحة أو ممنوعات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة وهي النيابة العمومية كما يسلم بذلك الطاعن فإن هذا الحق يبيح له أن يجرى تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة وما يتبعها من ذخيرة به بأية طريقة يراها موصلة لذلك ، فإذا عثر على علبة اتضح أن بها مادة مخدرة كان حيال جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبطها ويبلغ عنها ، ولا يمكن أن يؤخذ عليه أنه تجاوز في تفتيشه الحد الذي صرح به الأمر المذكور .

وحيث إن محصل الوجهين الثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه استند في إدانة الطاعن إلى اعترافه أمام النيابة بضبط المادة المخدرة بمنزله وما استخلصته المحكمة من شهادة رجال البوليس الذين قاموا بضبط المادة المخدرة حيث قالت إن هذا الاعتراف صحيح ودليل قائم بذاته في حين أن ما صدر من الطاعن لم يكن اعترافاً بالمعنى القانوني بل إنه عندما أقر بضبط المادة بمنزله شفع ذلك بأنها لا بد أن تكون قد دست عليه من أحد أعدائه . فضلا عن أن شهود الاثبات اختلفوا في مكان ضبط المخدر .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعد أن بينت واقعة الدعوى وأوردت الأدلة التي استخلصت منها ثبوتها في حق الطاعن ومن بينها اعترافه عند استجوابه أمام النيابة بعد حصول التفتيش بمعرفة البوليس بمدة غير قصيرة ولم يكن متأثراً بنتيجة هذا التفتيش قد عرضت إلى ما دفع به من أن المادة المخدرة لا بد أن تكون دست عليه وفندته للأسباب التي ذكرتها كما ردت على اختلاف الشهود في تحديد المكان الذي وجد به المخدر في الحكم الصادر برفض الدفع ببطلان التفتيش ، ولما كان الأمر كذلك وكانت الأدلة التي أوردتها المحكمة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها فإن ما يثيره الطاعن في

هذين الوجهين لا يكون له محل لتعلقه بتقدير الأدلة في الدعوى .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : حسن الهضيبي بك  
وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ٣٨ )

### القضية رقم ١٢٢٠ سنة ١٩ القضية

تقد أجنبي . القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد . إدانة  
متهمة في جريعة حيازة أوراق نقد أجنبي لم يعرضها للبيع بالسعر الرسمي على وزارة المالية .

إن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد قد  
أوجب في المادة الثالثة منه على كل شخص ، فرداً كان أو شخصاً معنوياً ، أن  
يعرض للبيع على وزارة المالية وبسعر الصرف الرسمي ما يحصل عليه في مصر أو في  
الخارج لحسابه أو لحساب غيره من دخل مقوم بعملة أجنبية ، وكذلك كل  
ما يدخل في ملكه أو حيازته من أوراق النقد الأجنبي ، كما نص في المادة  
السابعة على أن يعين وزير المالية بقرار منه البلاد والعملات التي تخضع لأحكام  
هذا القانون ، وله وقف تنفيذ هذه الأحكام بالنسبة إلى بلد معين أو عملة معينة  
وأن يقرر ما يراه من القواعد والتدابير التي تكفل تنظيم جميع العمليات سواء  
أكانت بالنقد المصري أم كانت بالنقد الأجنبي ، وقد صدر القرار الوزاري رقم  
٥١ لسنة ١٩٤٧ تنفيذاً لهذا القانون واستثنى من أوراق النقد الواجب عرضها للبيع  
على وزارة المالية الجنيه الاسترليني . فإذا كان الحكم الذي أدان المتهم بأنه وجد  
بمحاوزته أوراق نقد أجنبي لم يعرضها للبيع بسعر الصرف الرسمي على وزارة المالية قد

خلا من بيان أنواع الأوراق الأجنبية التي ضبطت معه ولم يبين أن لكل منها سعراً رسمياً معروفاً ، فإنه يكون قاصراً متعیناً نقضه ، إذ هذا البيان لأزم لكي تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه وجد بمخازنه أوراق نقد أجنبية موضحة القيمة بالمحضر لم يعرضها للبيع على وزارة المالية بسعر الصرف الرسمي ، وطلبت عقابه بالمواد ١/٣ و ٩ و ١٦ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وبالمواد ٨ و ٩ و ١٦ و ١٧ من القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ .

سمعت محكمة المنيا الجزئية الدعوى وقضت غايياً عملاً بمواد الاتهام للذكورة آنفاً بتفريم التهم مائة جنيه والمصادرة فعارض ، وقضت بقبول معارضته شكلاً وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما عابه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه لم يبين ما هي العملة الأجنبية التي ضبطت معه وكان يعرضها للبيع ، لأن القانون يشترط أن يكون للعملة الأجنبية سعر صرف رسمي معروف وتعتبر وسيلة من وسائل الدفع ما عدا الجنيه الاسترليني ، وبعض أوراق النقد المضبوطة مع الطاعن ليس لها سعر رسمي وهي فرنكات فرنساوية كل منها قيمته خمسة آلاف فرنك و ليرات وقروش سورية وأوراق بنكنوت مصري وورق بنكنوت انجليزي وورق جنيه فلسطيني . وأن الاستثناء الوارد في القانون على الجنيه الاسترليني ينسحب على العملة السورية والفلسطينية



لأنها تقع في نطاق التعامل بالاسترليني ولا عقاب على عدم عرضها للبيع على وزارة المالية .

وحيث إن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد أوجب في المادة الثالثة منه على كل شخص فرداً كان أو شخصاً معنوياً أن يعرض للبيع على وزارة المالية وبسعر الصرف الرسمي ما يحصل عليه في مصر أو في الخارج لحسابه أو لحساب غيره من دخل مقوم بعملة أجنبية ، وكذلك كل ما يدخل في ملكه أو حيازته من أوراق النقد الأجنبي ، كما نصت المادة السابعة على أن يعين وزير المالية بقرار منه البلاد والعملات التي تخضع لأحكام هذا القانون ، وله وقف تنفيذ هذه الأحكام بالنسبة إلى بلد معين أو عملة معينة ، وله أن يقرر ما يراه من القواعد والتدابير التي تكفل تنظيم جميع العمليات سواء أكانت بالنقد المصري أم كانت بالنقد الأجنبي ، وقد صدر القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ تنفيذاً لهذا القانون ، واستثنى من أوراق النقد الواجب عرضها للبيع على وزارة المالية الجنيه الاسترليني .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان أنواع الأوراق الأجنبية التي ضبطت مع الطاعن ، ولم يبين أن لكل منها سعراً رسمياً معروفاً ، وهو بيان لا بد منه لكي تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة وإذن فالحكم المطعون فيه جاء قاصراً متعيناً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

---

(٣٩)

## القضية رقم ١٢٣٦ سنة ١٩ القضية

١ — تقض . طعن . انتفاء المصلحة منه . متهم بالقتل . دخول العقوبة الموقعة عليه في نطاق المادة ٢٣٤/١ . طعنه على الحكم بأنه أخطأ إذ اعتبر ظرف سبق الإصرار قائماً في حقه . لا مصلحة منه .  
ب — وصف التهمة . تطبيق المواد المطلوب تطبيقها مع استبعاد مادة منها . لا موجب للفت الدفاع .

١ — متى كانت المحكمة قد أوقعت على المتهم بالقتل عقوبة تدخل في نطاق الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ ع التي تنص على عقوبة القتل العمد من غير سبق إصرار، فإن مصلحة هذا المتهم من الطعن على الحكم بأنه أخطأ في اعتباره ظرف سبق الإصرار قائماً في حقه تكون منتفية .

٢ — ما دام الحكم لم يطبق على واقعة القتل المرفوعة بها الدعوى غير المواد المطلوب تطبيقها مستبعداً منها المادة ٢٣٤ ع بفقرتيها الأولى والثانية لعدم انطباقها على الواقعة فلا محل عندئذ للفت نظر الدفاع إلى هذا الاستبعاد، وخصوصاً أن العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من تلك المادة هي الإعدام فاستبعادها في مصلحة المتهم نفسه فلا يصح أن يتأذى منها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه قتل حسين عوده العربي عمداً بأن أطلق عليه ثلاثة أعيرة نارية قاصداً قتله فأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الإصرار . وقد اقترنت بهذه الجناية جنائية أخرى هي أن المتهم في الزمان والمكان المبينين آنفاً شرع في قتل محمد عبد المنعم عمداً بأن أطلق عليه أعيرة ثلاثة قاصداً القتل فأحدث به الإصابات

الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادة المتهم هو إسعاف الجنى عليه بالعلاج وعدم إصابته في مقتل وكان ذلك مع سبق الإصرار . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/١ و ٢ من قانون العقوبات ، قرر بذلك .

و ادعى عبده عوده بحق مدني وطلب الحكم له قبل التهم بمبلغ قرش صاغ وأخذ على سبيل التعويض المؤقت .

سمعت محكمة جنايات الجيزة الدعوى وقضت حضورياً بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة وإلزامه بأن يدفع للمدعي المدني قرشاً صاغاً والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك عملاً بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/١ و ١٧ من قانون العقوبات .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول (أولاً) بأن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ اعتبر أن ظرف سبق الإصرار متوافر الثبوت في حق الطاعن في حين أنه كان محتاجاً لقتل أخيه وظل كذلك إلى أن أخذ بثأره من قاتله ، (وثانياً) بأنه لما كانت النيابة العمومية قد وجهت للطاعن تهمتين هما القتل العمد والشروع فيه ، وقرنت كلا منهما بظرف سبق الإصرار ، وقالت إن تهمة القتل اقترنت بتهمة الشروع فيه وطلبت تطبيق المواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ والفقرة الأولى والثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، والمحكمة استخاضت من وقائع الدعوى أن جريمة الشروع في القتل لم تكن مستقلة متميزة بذاتها عن جريمة القتل تأسيساً على أن المقتول الذي أصاب الجنى عليه في الشروع في القتل إنما أصابه بعد أن نفذ من جسم الجنى عليه في القتل ، وإذن فالطاعن ارتكب فعلاً



واحداً كون الجريمتين ، ورتبت على هذا النظر استبعاد المادة ٢٣٤ وطبقت المواد الأخرى . ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات تنص على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وكانت المادة ٢٣٠ منه تنص على عقوبة الإعدام ، فإن المحكمة باستبعادها المادة ٢٣٤ دون لفت نظر الطاعن تكون قد أخلت بحقوق الدفاع عنه مخالفة في ذلك نص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

وحيث إن الشطر الأول مردود بأن مصلحة الطاعن فيه متفية ما دامت العقوبة التي قضى عليه بها تدخل في نطاق الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات التي تنص على عقوبة القتل العمد من غير سبق إصرار . أما ما أثاره الطاعن في الشطر الثاني فليس له ما يبرره ما دام الثابت في الحكم المطعون فيه أنه لم يطبق على الواقعة مواد أخرى غير المطلوب تطبيقها ، وكل ما فعل أنه استبعد بحق المادة ٢٣٤ بقترتها الأولى والثانية لعدم انطباقها على واقعة الدعوى . على أن العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من تلك المادة والتي كان مطلوباً تطبيقها هي الإعدام فليس للطاعن أن يتأذى من عدم تطبيقها وعلى الضد من ذلك فقد كانت استبعادها في مصلحته ، وإذن فالقول بوجوب لفت نظر الدفاع إلى هذا الاستبعاد لا يكون له سند من القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

---

.. جلسته ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات :  
أحمد حسنى بك وفهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ٤٠ )

القضية رقم ١٢٣٧ سنة ١٩ القضية

حكم . تسببه . بيان الواقعة وأركان الجريمة . ذكر الأدلة على ثبوت وقوعها من التهم .  
يكفى لسلامة الحكم . تقدير الأدلة من شأن محكمة الموضوع .

يكفى لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى وأركان الجريمة ويذكر الأدلة  
على وقوعها من التهم ، ولا يلزم أن يتتبع الدفاع فى كل شبهة يثيرها ويرد عليها ،  
ومتى كانت الأدلة التى أوردها من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها فلا يقبل  
الجدل فى تقدير الدليل الذى أخذ به ومبلغ اطمئنان المحكمة إليه فذلك مما تختص  
هى به ولا معقب عليها فيه .

### الوقائع

أهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه قتل عبد الغنى جاد المولى متولى عمداً  
ومع سبق الاصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك بندقية وكن له فى  
طريقه إلى حقله حتى إذا مر أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأحدث  
به الاصابات المبينة بتقرير التشريح والتى أودت بحياته . وطلبت من حضرة قاضى  
الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لحما كته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون  
العقوبات ، فقرر بذلك . سمعت محكمة جنايات الجيزة الدعوى وقضت حضورياً  
عملاً بمواد الاتهام سالفة الذكر وبالمادة ١٧ عقوبات بمعاينة التهم بالأشغال  
الشاقة خمس عشرة سنة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دانه بالقتل العمد إذ قد استندت المحكمة إلى أقوال العمد مع أنها جاءت متناقضة مضطربة . ثم إنه دافع بأن التهمة ملفقة ، واستدل على ذلك بما بينه وبين العمد من خصومة قدم الدليل عليها ، وبما ظهر من أنه تأخر في التبليغ عن الحادث . وقد أشهد شاهد تقي واقعه ، ولكن المحكمة دانت دون أن تتعرض لهذا الدفاع أو ترد عليه بما يفنده ، كما اطرحت شهادة شاهده بما ذكرته عن شهادة المجنى عليه ، مع أن هذا الأخير لم يحضر بالجلسة ولم يحلف اليمين . ويضيف الطاعن أن ما أوردته المحكمة عن ثبوت نية القتل وظرفي سبق الإصرار والترصد لا يفيد توافرها ، وأن في استعمالها للرأفة وتطبيق المادة ١٧ عقوبات لما ينم على عدم اقتناعها بالأدلة المقدمة في الدعوى ، وهذا كله خطأ مبطل للحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وذكر الأدلة على ثبوتها ، وتعرض لدفاع الطاعن واطرحه للأسباب التي قالها ، كما تعرض لنية القتل وظرفي سبق الإصرار والترصد وأورد ما استخلص منه توافرها . ولما كان الأمر كذلك ، وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه ، فلا محل لما يشيره الطاعن في طعنه من الجدل في تقدير الدليل الذي أخذت به محكمة الموضوع ومبلغ الاطمئنان إليه مما تختص هي به ولا معقب عليها فيه . أما ما يشير إليه من أوجه دفاعه وعدم الرد على بعضها فردود بأنه يكفي لسلامة الحكم أن يثبت القاضي أركان الجريمة ويبين الأدلة على وقوعها من التهم دون أن يلزم بتتبع الدفاع في كل شبهة يثيرها ويرد عليها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .



## جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩

بإدارة سعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمي  
براهيم بك وأحمد حسني بك وحسن الهضيبي بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(٤١)

### القضية رقم ٨٧٤ سنة ١٩ القضائية

١ — تقض . طاعن توفي بعد تقريره بالطعن وتقديمه الأسباب . يتعين الحكم بانقضاء  
الدعوى العمومية بالنسبة إليه .

ب — قتل . المادة ٢٣٤/٣ ع . استحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها . شرطه . تطبيق  
هذه المادة مع عدم بيان أن القتل ارتكب لأحد المقاصد المبينة فيها . قصور .

١ — إذا كان الطاعن قد توفي بعد تقريره بالطعن وتقديمه الأسباب فإنه  
يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إليه .

٢ — إن المادة ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات تستوجب لاستحقاق العقوبة  
المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ، وهي التأهب لفعل  
جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على  
الهرب أو التخلص من العقوبة ، وإذن فإذا كان يبين من الحكم الذي طبق  
هذه المادة أن المحكمة استخلصت من عبارة التهديد التي صدرت من المتهم أنه  
حقد على زوج الجنى عليها وانتوى إلحاق الأذى به بالكيفية التي يراها ، وأنه  
قد نفذ وغيبه قتل زوجته وسرق مصوغاتها ، مما يفيد أن قتل الزوجة كان مقصوداً  
لذاته ، وأن سرقة المصوغات كانت مقصودة لذاتها ، وأن القتل والسرقة كليهما  
كانا من الأذى الذي انتوى المتهم إلحاقه بزوجة الجنى عليها ، فهذا الحكم يكون  
قاصراً لعدم بيان أن جريمة القتل التي أوقع من أجلها العقوبة المغلظة الواردة بتلك  
المادة قد ارتكبت لأحد المقاصد المبينة فيها . ولا يغير من هذا ما قالت المحكمة من  
أن المتهم وزميله بيتا النية على سرقة الجنى عليها ولما ذهبا لتنفيذ ما انتوياه اعترضتهما

المجنى عليها قتلها حتماً ، فإن ذلك لا يفيد حتماً أن القتل كان بينه وبين السرقة رابطة السببية إذ يحتمل أن تكون اعتراض المجنى عليها لها هو الذى هيأ لها الفرصة لتنفيذ وعيد المتهم .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذين الطاعنين بأنهما : (أولاً) قتلا عمداً ومع سبق الإصرار السيدة طاشجيان بأن يتتا النية على قتلها وتوجها سوياً إلى منزلها وختقها بالأيدى وبلف رباط ضاغط حول رقبتها وطعنوها بسكين قاصدين من ذلك قتلها فأحدثا بها الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . (ثانياً) سرقا النقود والأشياء الأخرى الموضحة وصفاً وقيمة بالحضر للمجنى عليها آنفة الذكر من مسكنها بواسطة التسلق من الخارج ، وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لحاكمتهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٣١٧/١ و ٢ و ٥ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك .

وادعى سورين طاشجيان بحق مدنى وطلب الحكم له قبل التهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت .

سمعت محكمة جنايات الاسكندرية الدعوى وقضت حضورياً بمعاقبة المتهم الأول عبد الله متولى عبد الحميد بالاعدام و بمعاقبة المتهم الثانى مهلل بدر أحمد بالأشغال الشاقة المؤبدة عما أسند إليهما و بإلزامهما متضامين بأن يدفع المدعى بالحق المدنى سورين طاشجيان قرشاً صاغاً على سبيل التعويض والمصاريف المدنية وخمسمائة قرشاً أتعاباً للمحاماة وذلك عملاً بالمادة ٢٣٤/١ و ٣ من قانون العقوبات .

فطن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض يوم صدوره الخ الخ .

### المحكمة

حيث إنه نبين أن الطاعن الثانى مهلل بدر أحمد توفى بعد تقريره بالطعن

وتتذمه الأسباب ، فيتعين الحكم باتقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إليه لوفاته .  
 وحيث إن الطعن المرفوع من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر  
 بالقانون . وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه قال وهو يتحدث  
 عن تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات : «ولما ذهب، يعنى  
 الطاعنين ، لتنفيذ ما اتوا به اعتراضهما المجنى عليها قتلها خنقاً»، وقال فى موضع  
 آخر «وكان القصد من جنابة القتل هذه سرقة الحلى والنقود والأشياء الأخرى» .  
 ولما كانت هاتان عبارتان عامتين بحيث لا يتبين المطلع عليهما أن جريمة القتل  
 قد ارتكبت لأحد المقاصد المنصوص عليها فى المادة ٢٣٤/٣ ، وقد تكون الرابطة  
 بين الجنحة والجنابة قاصرة على الرابطة الزمنية فقط مما لا يتحقق معه استحقاق  
 العقوبة المغلظة المنصوص عليها بالفقرة المذكورة لأن هذه العقوبة لا يصح الحكم  
 بها إذا وقعت جريمة القتل لغرض آخر غير المنصوص عليه ، فإن الحكم المطعون  
 فيه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قال «إن تهمة  
 القتل العمد والسرقه ثابتتان قبل التهمين ثبوتاً كافياً — أما بالنسبة للمتهم الأول  
 فمن شهادة سورين طاشجيان الذى شهد بأن المتهم كان فى خدمته وطرده دون  
 أن يعطيه أجرة الأيام الأربعة الأخيرة ، وأنه حصل بينه وبين المتهم مشادة  
 بسبب ذلك وأن خليل ابراهيم عبده أخبره أن المتهم توعد به بالأذى على أثر المشادة  
 التى حصلت بينهما ، ومما شهد به خليل ابراهيم عبده من أنه عقب هذه المشادة  
 انصرف زوج المجنى عليها وبقى المتهم يشتمه بقوله : «ابن الكلب لازم أنظف  
 له الفيل» . وفى هذه العبارة ما يدل تماماً على أن المتهم حقد على زوج المجنى  
 عليها بسبب رفضه إعطائه أجرة الأربعة أيام الأخيرة وانتوى إلحاق الأذى به  
 بالكيفية التى يراها وقد نفذ وعيده فقتل زوجته وسرق مصوغاتها، ومن اعتراف  
 المتهم الخ الخ .

وأما بالنسبة للمتهم الثانى فمن اعتراف المتهم الأول عليه وهو من بنى عمومه



وليس بينهما باعترافه أى ضغينة تحمل على الاعتراف عليه بغير الحقيقة ، وقد تأيد هذا الاعتراف قبله بتعرف الكلب البوليسى عليه بعد أن شم أثر الأقدام التى وجدت بحديقة المنزل والحفاظة التى وجدت بجوار دولاب الملابس ومقبض السراحة ومن ترك المتهم محل عمله مبكراً فى وقت يتفق وارتكاب الحادثة دون استئذان مخدمته أو مطالبتها بأجرة السبعة أيام التى اشتغلها عندها على خلاف المؤلف فى مثل هذه الأحوال ، وأن يذهب توا إلى بوابة عمه بدوى عبد المجيد حيث يقابل المتهم الأول هناك ، مما يدل على أنه كان مبيتاً النية هو والمتهم الأول على سرقة المجنى عليها ، ولما ذهباً لتنفيذ ما اتتوا به اعترضتهما المجنى عليها قتلها خنقاً الأمر الذى أيدته تقرير الصفة التشريحية ومناقشة حضرة الطبيب الشرعى بالجلسة .

ويبين من هذا أن المحكمة استخلصت من عبارة التهديد التى صدرت من الطاعن الأول أنه حقد على زوج المجنى عليها واتتوى إلحاق الأذى به بالكيفية التى يراها ، وقد نفذ وعيده قتل زوجته وسرق مصوغاتها ، ومفاد ذلك أن قتل الزوجة كان مقصوداً لذاته ، وأن سرقة المصوغات كانت مقصودة لذاتها ، وأن كليهما كان من الأذى الذى اتتوى الطاعن إلحاقه بزوجة المجنى عليها — ولا يغير من هذا ما قالته المحكمة بعد ذلك من أن الطاعنين بيتا النية على سرقة المجنى عليها ، ولما ذهباً لتنفيذ ما اتتوا به اعترضتهما المجنى عليها قتلها خنقاً ، لأن ذلك لا يفيد حتماً أن القتل كان بينه وبين السرقة رابطة السببية بل يحتمل أن يكون اعتراض المجنى عليها لها هو الذى هيا لها الفرصة لتنفيذ وعيد الطاعن الأول .

ولما كانت المادة ٢٣٤ / ٣ من قانون العقوبات تستوجب لاستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد المبينة بها وهى التأهب لفعل حشحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الشرب أو التخلص من العقوبة ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين أن جريمة القتل قد ارتكبت لأحد هذه المقاصد ، فإنه يكون قاصراً متعمداً تقضه ، وذلك من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(٤٢)

### القضية رقم ١١٩٨ سنة ١٩٠٩ القضائية

حكم . بأؤه على أمر لا سند له في التحقيقات . خطأ في الإسناد . وجوب نقضه . مثال في واقعة قتل خطأ .

يجب على المحكمة ألا تنبئ حكمها إلا على الوقائع الثابتة في الدعوى ، وليس لها أن تقيمه على أمور لا سند لها من التحقيقات ، فإذا كانت المحكمة قد أقامت حكمها بالإدانة في جريمة القتل الخطأ على ما ذكرته من أن الشهود شهدوا بأنهم وجدوا السيارة التي كان يقودها المتهم عقب الحادث في منتصف الطريق ، مع أن أحداً من هؤلاء الشهود لم يذكر ذلك لا في التحقيقات الابتدائية ولا بجلسة المحاكمة ، فهذا الحكم يكون قد أخطأ في الإسناد ويتعين نقضه .

### الوقائع

أهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه تسبب بغير قصد ولا عمد في قتل محمد عبد التواب مظهر الانصارى وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه ورغوته ومخالفته للوائح بأن كان يقود سيارة بسرعة ودون أن يستعمل آلة التنبيه أو يسير في الاتجاه الطبيعي ودون أن يتنبه لمرور المجنى عليه فصدمه وأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

وادعت الست سعاد عبد الرازق عنابت بحق مدنى وطلبت الحكم لها قبل النهم وفيه حسن مذكور « المسنون عن الحقوق المدنية » بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض .

سمعت محكمة شبرا الجزئية الدعوى وقضت بحضورياً بحبس المتهم أربعة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإتقاف التنفيذ وإلزامه مع المسئول مدنياً بأن

يدفع المدعية بالحق المدنى خمسمائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك عملاً بمادة الإهمام سائلة الذكر . فاستأنف المتهم طالباً البراءة واستأنفت المدعية طالبة الحكم لها بالتعويض الذى طلبته ، كما استأنفت النيابة طالبة التشديد ، ونحكمة مصر الابتدائية نظرت هذه الاستئنافات وقضت حضورياً بقبولها شكلاً ، وفى الموضوع برفضها ، وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم والمستول بالحقوق المدنية والمدعية بالحق المدنى كل بمصاريف استئنافه وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة .

فطن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

### الحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم الطعون فيه أن المحكمة إذ داته بالقتل الخطأ قد استندت إلى ما ذكرته من أن الشهود شهدوا بأنهم وجدوا السيارة عقب الحادث فى منتصف الطريق ، مع أن واحداً من هؤلاء الشهود لم يذكر ذلك سواء أكان بالتحقيقات أم بالجلسة ، وهذا خطأ فى الاستناد يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على المتهم بأنه تسبب فى القتل نتيجة إهماله وعدم احتياظه ورعونه ومخالفته اللوائح بأن كان يقود السيارة بسرعة ودون أن يستعمل آلة التنبيه أو يسير فى الاتجاه الطبيعى ودون أن يتنبه لمرور الجنى عليه فصدم الخ ، فقضت المحكمة بإدانة الطاعن ، وقالت عند إيرادها الأدلة التى استندت إليها فى ذلك « إنه تبين من أقوال صبحى برسوم وعبد الملاك سيدهم ... كما تبين من أقوال عسكري البوليس الذى كان يقف على مقربة من مكان الحادث أنهم سمعوا صوتاً شديداً الاحتكاك فرامل السيارة التى كان يقودها المتهم بالأرض فاتجهوا إلى مكانها وهناك وجدوها واقفة فى منتصف الطريق وجثة الجنى عليه ملقاة على الأرض وتسيل منها الدماء » . ولما كان قد تبين من مراجعة ملف



الدعوى الذى أمرت المحكمة بضمه تحقيقاً لوجه الطعن أن أحداً من الشهود المذكورين لم يشهد بأنه وجد السيارة بمنتصف الطريق كما تبين ذلك أيضاً من مراجعة محاضر الجلسات ، فإن الحكم المطعون فيه وقد أسس قضاءه على هذا الذى ذكره عن الشهود ، يكون باطلاً متعيناً نقضه ، إذ يجب على محكمة الموضوع ألا تبني حكماً إلا على الوقائع الثابتة فى الدعوى وليس لها أن تقيمه على أمور ليس لها سند من التحقيقات .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

### جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمى إبراهيم بك وفهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ٤٣ )

### القضية رقم ١٣٤٦ سنة ١٩ القضائية

أ — حكم . تسببه . حارس . إدائه فى اختلاس المحجوز على أساس عدم تقديمه المحجوزات بالسوق فى يوم البيع . عدم بيان وجه إلامه بذلك . قصور . القانون لا يلزم الحارس بنقل المحجوز من مكان الحجز إلى السوق .  
ب — حكم . تسببه . إدانة المتهم فى اختلاس محجوز . عدم بيان الأدلة على ذلك . اكتفاء المحكمة فى ذلك بقولها إن المخبر الذى قدمه لإثبات مقدار القمح المحجوز قد استطاع بخدمة الدعوى . قصور .

أ — إن القانون لا يلزم الحارس بنقل الأشياء المحجوزة من مكان حجزها إلى السوق ، فإذا كان الحكم قد أدان المتهم فى جريمة تبديده الحاصلات المحجوزة إدارياً لم يبق الإدانة إلا على أساس أنه لم يقدم هذه الحاصلات بالسوق فى اليوم المحدد للبيع ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

٢ — إذا كانت المحكمة لم تأخذ بالمحضر الذى قدمه المتهم لإثبات مقدار القمح الناتج من الجرن المحجوز عليه ، لكون هذا المقدار أقل من التقدير الوارد بمحضر الحجز الإدارى، وأدانت المتهم فى اختلاس الفرق بين المقدارين دون أن تبين الأدلة المثبتة لهذا الاختلاس اكتفاءً بقولها إن هذا المحضر قد اصطنع لخدمة الدعوى ، فإن حكمها يكون قاصراً .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه بدد القمح المبين بالمحضر وصفاً وقيمة والمملوك له والمحجوز عليه إدارياً لصالح الحكومة وأنسلم إليه على سبيل الوديعة ، وكان ذلك إضراراً بالجنى عليه ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات .

نظرت محكمة جنح سنورس الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ واعتقه من المصاريف الجنائية .

فاستأنفت النيابة الحكم فى يوم صدوره . كما استأنفه المتهم ثانياً يوم صدوره . سمعت محكمة الفيوم الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها بقبول الاستئنافين شكلاً وفى الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف ووقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل فى أن الحكم المطعون فيه لم يبين أركان الجريمة التى دين الطاعن من أجلها لا من جهة القصد الجنائى ولا من جهة وقوع التهديد بالفعل فإن الطاعن قد جهز المحصول بقصد توريده للحكومة سداداً للمطالب

الأميرية من حيازة وغيرها ولم يقصد تبديدا ، كما أن المحكمة لم تقم الدليل على أن الأرض المحجوز محصولها قد أنتجت أكثر مما ادعاه هو ودعاه بمحضر وقعه ثلاثة من مشايخ البلد .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الإدانة ، ذكر : «أن وهبه عيـد صراف المـطاطلي أوقع حـجزاً إدارياً على جـرن قمح زراعة ٢٠ فدان ملك التهم وقدر ما ينتج منه بسبعين أردباً وذلك نظير مطلوب الحكومة منه وقدره ١٨٧ جنيهاً ، وذلك في ٣١ يوليو سنة ١٩٤٧ وعين التهم حارساً وحدد للبيع يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ بسوق طامبه ، وأنه في يوم البيع المذكور لم يقدم التهم الأشياء المحجوز عليها ولم يسدد المطلوب منه ، وأنه بشهادة الصراف بـجلسة اليوم سدد المطلوب قبل الجلسة ما عدا ٢٤ جنيهاً ، وأن التهم قدم شهادة بمحضر كيل موقع عليه من مشايخ البلد بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ تفيد بأن القمح الناتج من الجرن مقداره ثلاثين أردباً فقط ويكون العجز بين التقدير الوارد بمحضر الحجز الإداري وبين هذا الكيل أربعون أردباً وأن المحكمة لا تأخذ بما زعمه مشايخ البلد ، وترى أن المحضر الذي وقعه إنما اصطنع لخدمة القضية وإنه لما تقدم تكون التهمة ثابتة قبل التهم ويتعين عقابه بمادة العقاب المطلوبة » .  
ويبين من ذلك أن إدانة الطاعن قد بنيت أولاً على أنه لم يقدم الزراعة المحجوزة للبيع بالسوق في اليوم المحدد لها . ولما كان القانون لا يلزم الطاعن بنقل الأشياء المحجوزة من مكان حجزها إلى السوق ولم تبين المحكمة وجه إزمائه بذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في إدانته على أساس عدم تقديمها بالسوق يوم البيع . وقد أضافت المحكمة أن الطاعن قدم شهادة بمحضر كيل تفيد أن القمح الناتج من الجرن مقداره ثلاثون أردباً فقط فيكون العجز بين التقدير الوارد بمحضر الحجز الإداري وبين هذا الكيل أربعين أردباً وقالت إنها لا تأخذ بهذا المحضر لأنه اصطنع لخدمة القضية من غير أن تبين الأدلة المثبتة بأن هذا العجز قد اختلسه الطاعن ، ولذا فإن مثل هذا القول لا يكفي لإقامة الحكم بإدانة الطاعن على



أنه اختلس ذلك العجز بغض النظر عن السبب الأول الذي بنيت عليه الإدانة .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المظنون فيه قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب  
نقضه .

( ٤٤ )

القضية رقم ١٣٥٠ سنة ١٩ القضائية

١ — تفتيش . عدم الدفع ببطالانه أمام محكمة الموضوع . لا يقبل الطعن فيه أمام محكمة  
النقض . صورة واقعة .  
ب — حكم . تسببه . إدانة متهم في إحراز مخدر . بيان واقعة الدعوى والأدلة المثبتة  
للجريمة على المتهم . استناد الحكم إلى أقوال ضابط البوليس في محضر التحقيقات . قوله إن  
الضابط أدلى بهذه الأقوال أمام محكمة الدرجة الأولى في حين أنها لم تسمعه . خطأ مادي  
لا يعتد به .

١ — إذا كان الثابت من واقعة الدعوى — كما أوردها الحكم — أن ضابط  
المباحث حرر محضراً ذكر فيه أنه علم من تحرياته السرية أن المتهم يتجسس في  
المواد المخدرة وطلب من النيابة إصدار الإذن في تفتيشه وتفتيش منزله ، فأذنت  
في اتخاذ هذا الإجراء ، وكان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطالان التفتيش ،  
فإن ما يثيره بعد حول صحة التفتيش من أن محضر التحريات الذي تأسس عليه  
الإذن غير صحيح إذ أن ضابط البوليس الذي كلف بإجراء التفتيش طلب إليه  
الإرشاد عن منزله — ذلك لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض ، لأنه يفرض صحته  
لا يدل على عدم جدية التحريات مما قد يتيح لها أن تقضى ببطالان التفتيش دون  
التمسك بذلك أمام محكمة الموضوع باعتباره من النظام العام .

٢ — متى كان الحكم حين أدان المتهم بإحراز مخدر قد بين واقعة الدعوى  
بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة وذكر الأدلة التي اعتمد عليها  
والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها من وقوع هذه الواقعة منه ، فإن خطأ

الحكم في قوله إن الضابط أدلى بشهادة أمام محكمة الدرجة الأولى في حين أنها لم تسمعه ، ذلك خطأ مادي لا يعتد به ما دام أن ما أسنده الحكم إلى هذا الضابط من أقوال ثابت في التحقيقات الأولية التي كانت مطروحة على بساط البحث لدى نظر الدعوى .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه أحرز وحاز جواهر مخدرة «أفيون وحشيش» في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٥/٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . نظرت محكمة جناح بندر الفيوم الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات والمادة ٣٠/٢ عقوبات براءة المتهم بما هو منسوب إليه ومصادرة المواد المضبوطة .

فاستأنفت النيابة الحكم في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ . سمعت محكمة الفيوم الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها عملاً بالمواد ١/١ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم سنة مع الشغل وتفريمه ٢٠٠ جنيه مع تأييد المصادرة .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول (أولاً) بأن الثابت من محضر ضبط الواقعة أن ضابط البوليس حين أراد تفتيش منزل الطاعن تنفيذاً للأذن الصادر به من النيابة طلب إليه الإرشاد عن منزله مما يفيد أن محضر التحريات الذي تأسس عليه الإذن المذكور غير صحيح وإلا لسكان عرف من تحرياته هذه

أين يقع منزل الطاعن دون حاجة لسؤاله عنه . وإذن فيكون الاذن الصادر بالتفتيش غير صحيح ما دام لم تسبقه تحريات جدية . (وثانياً) بأن محكمة ثاني درجة اعتمدت في إدانة الطاعن على ما أبلغ به ضابط المباحث وشهد به في التحقيقات وبالجلسة في حين أن الثابت من محضر جلسة محكمة أول درجة أن هذا الضابط لم يتقدم بالشهادة أمامها . واعتمدت كذلك على قرائن قالت إن الطاعن لم يستطع تعليلها مع أنه عللها بما يشكك في مقارفته فعل إحراز المخدر الذي دين من أجله، وهذا منها خطأ في الاستدلال إذ كان يجب أن يؤول الشك في مصلحته .

وحيث إنه لما كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطالان التفتيش وكان الثابت من واقعة الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه أن ضابط المباحث حرر محضراً ذكر فيه أنه علم من تحرياته السرية أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة وطلب من النيابة إصدار الاذن بتفتيشه وتفتيش منزله فأذنت في حدود السلطة المخولة لها بالقانون باتخاذ هذا الاجراء ، فإن ما يثيره الطاعن حول صحة التفتيش لا يكون مقبولاً أمام محكمة النقض ، ولا قيمة لما يشير إليه الطاعن من أن ضابط البوليس طلب إليه الارشاد عن منزله فإن ذلك بفرض صحته لا يدل على عدم جدية التحريات مما قد يهيب لمحكمة النقض أن تقضى ببطالان التفتيش دون التمسك بذلك أمام محكمة الموضوع باعتباره من النظام العام . وأما عن باقي ما يثيره الطاعن فإن الحكم المطعون فيه حين دانه بإحراز المخدر قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة ، وذكر الأدلة التي اعتمد عليها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها من وقوع هذه الواقعة منه فلا عبرة بالخطأ المادى فيما قاله الحكم من أن الضابط أدلى بشهادته أمام محكمة أول درجة مع أنها لم تسمعه ، ما دام أن ما استندت إليه من أقوال لذلك الضابط ثابت في التحقيقات الأوبية التي كانت مطروحة على بساط البحث لدى نظر الدعوى . كما أنه لا عبرة بما يثيره الطاعن من خطأ في الاستدلال، فهو جدل موضوعي لا تسوغ إثارته أمام محكمة النقض لتعلقه بوقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها وهو ما يدخل في صميم

(٩)



اختصاص محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ٤٥ )

### القضية رقم ١٣٥٢ سنة ١٩ سنة القضائية

حكم . تسببه . إذن تفتيش في صيغة امتداد لإذن سابق . قيامه على أساس آخر  
ومسوغات أخرى . القضاء بطلانه على أساس أنه امتداد لإذن سابق انتهى بانتهاء أجله .  
قصور . يجب على المحكمة أن تبحث الأساس الذي قام عليه وترى مدى صلاحيته لإقامة إذن  
جديد عليه .

إذا كان الإذن الصادر بالتفتيش قد وضع في صيغة امتداد لإذن سابق  
ولكن كان له مسوغات أخرى غير الإذن الأول وأساس غير أساسه ، فهذا  
يجعل منه في حقيقة الأمر إذناً جديداً ، ويكون على المحكمة أن تقدر الأساس  
الذي قام عليه وتتحدث عنه بما تراه فيه من جهة صلاحيته لصدور إذن جديد  
أو عدم صلاحيته . فإذا هي قضت بطلانه على أساس مجرد وصفه بأنه امتداد  
لإذن سابق انتهى بانتهاء أجله فإن حكمها بذلك يكون معيباً متعيناً نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة سنجاب علي عبد المال بأنه أحرز مواد مخدرة (حشيشاً  
وأفيوناً) بدون ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت عقابه بالمواد  
١ و ٢ و ٣ و ١/٣٥ و ٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جناح ملوى الجزئية دفع المتهم بطلان التفتيش  
لأن إذن النيابة لم تسبقه تحريرات جدية، كما أن الإذن الصادر في ٢١ ديسمبر  
سنة ١٩٤٩ قد استنفذ غرضه ولم يبق له وجود .

نظرت المحكمة المذكورة هذه الدعوى وقضت فيها عملاً بمواد الاتهام  
والمادة ١/٤٩ من قانون العقوبات (أولاً) برفض الدفع ببطلان التفتيش، (ثانياً)  
بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ وتغريمه ٢٠٠ جنيه والمصادرة بلا  
مصاريف جنائية .

فاستأنف المتهم الحكم واستأنفته النيابة طالبة التشديد .  
ولدى نظر الدعوى أمام محكمة النيا الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية تمسك  
المتهم بالدفع السابق ابدأه .

سمعت المحكمة المذكورة الدعوى وقضت فيها عملاً بالمادتين ١٧٢ و ١٨٨  
من قانون تحقيق الجنايات بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم  
المستأنف و بطلان التفتيش الحاصل بمنزل المتهم و براءة المتهم مما أسند إليه وتأيد  
الحكم المستأنف فيما يتعلق بالمصادرة .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن النيابة العمومية تبنى طعنها على أن المحكمة أخطأت في القانون  
إذ قضت ببطلان الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش مع أنه ليس من حقها أن  
تبطل إجراء من إجراءات التحقيق قامت به السلطة القائمة عليه وكل ما لها أن تعتمد  
على الدليل المستمد من التفتيش أو أن تطرحه بما لها من سلطة في تقدير الأدلة ،  
وأنه ما كان للمحكمة كذلك أن تناقش جدية التحريات والبوايح التي من أجلها  
أصدرت النيابة العمومية للبوليس إقرارها بالتفتيش ، لأن هذا من صميم اختصاصها  
هي دون غيرها باعتبارها سلطة التحقيق ، وأنها أخطأت فيما قالت من أن إذن النيابة  
بالتفتيش الصادر بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قد سقط بعدم تنفيذه في  
المدة المحددة فيه فلا يجوز بالتالي تجديده إذ أنه ما دام للنيابة أن تترك الإذن بغير  
تحديد لمده أو لتعدل عنه أو تجدد مدته حسبما يترأى لها من ظروف الدعوى التي

تباشر تحقيقها فلا يكون هناك ما يمنع وكيل النيابة من الأمر بامتداد إذن انتهت مدته لأن هذا الامتداد يعتبر في الواقع إذناً جديداً .

وحيث إن واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم المطعون فيه هي أن ضابط المباحث حرر محضراً أثبت فيه ورود سبع عرائض من أشخاص معينين ضد المتهم المطعون ضده بأنه يتجسس في المواد المخدرة وله في إخفائها أساليب ذكروها وبأنه تحرى فلم من تحرياته صحة ما اشتملت عليه تلك العرائض وتقدم لوكيل النيابة لإصدار أمره بتفتيش المتهم ومنزله وآخرين ذكرت أسماءهم بتلك العرائض قيل بأن المتهم يخفى المخدرات معهم أو في منازلهم فصدر إذن بالتفتيش المطلوب بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ لمدة أسبوع إلا أن الضابط لم ينفذه في الميعاد المضروب فيه لأسباب ذكرها . إلى أن تقدم في ٢٩ من يناير سنة ١٩٤٩ طالباً بامتداد إذن التفتيش فأذن وكيل النيابة بهذا الامتداد لمدة أسبوع يبدأ في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٩ وقد نفذ هذا الإذن الثاني بتفتيش المتهم دون منزله في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ ثم تقدم الضابط بطلب إذن جديد بالتفتيش بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٤٩ فأشرك وكيل النيابة على محضره في ذلك التاريخ بامتداد الإذن الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ لمدة أسبوع آخر وقد نفذ الإذن الأخير في ليلة ١٣ من ذلك الشهر أى في الميعاد المحدد فيه . وقيل بضبط كميات كبيرة من الحشيش والأفيون في منزله . والمحكمة الاستئنافية قضت بطلان الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش وقالت فيما قالت في هذا الصدد إن الوقائع التي بنى عليها إذن النيابة بالتفتيش في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ مغايرة كل المغايرة للوقائع التي حدثت من أجلها تفتيش المتهم في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ وتفتيش مسكنه في ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ وهذا الاختلاف يتناول طبيعة الوقائع وزمنها وتفصيلاتها . وحيث إن الثابت من أذون النيابة بالتفتيش أن أولها إنما انبنى كما ذكر على العرائض المرفقة بالطلب وعلى ما دون بهذا الطلب وأن الإذنين الآخرين الصادرين في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٩ و ٦ فبراير سنة ١٩٤٩ إنما



صدرا بمد الإذن الأول المؤرخ في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ فيها لم يكونا أمرين جديدين بالتفتيش وإنما أحالا على الأمر الأول .

وحيث إنه متى تقرر ذلك تعين النظر إلى الإذن الأول وتقدير ما إذا كان قد أصبح ذا قوة قانونية أم لا ... وحيث إن المحكمة ترى من مجمل مفكرة ضابط المباحث في التحقيقات أنه لم تكن هناك بواعث جدية على وقوع جريمة بالفعل تبث على استئذان النيابة في تفتيش المتهم ومسكنه في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ثم إطالة هذا الإذن امتداداً فامتداداً حتى ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ ... وحيث إنه على ضوء ذلك يكون الإذن الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قد سقط بعدم تنفيذه ويكون الأمر بتجديده غير صحيح لأن التجديد لا يكون إلا لأمر لا يزال قائماً وبقياً .

وحيث إنه يبين من ذلك الذي قاله الحكم المطعون فيه أن المحكمة اعتبرت الإذن الصادر من النيابة أخيراً في ٦ من فبراير سنة ١٩٤٩ امتداداً لإذنها الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وناقشت الأسباب التي بنى عليها ذلك الإذن الأول وقالت بأنها ما كانت لتبرر صدوره ، وإذن فيكون باطلا وما تلاه من امتداد له يكون بالتبعية باطلا كذلك .

وحيث إن الإذن الصادر من النيابة أخيراً بالتفتيش كان كما سلم الحكم بذلك له مسوغات أخرى غير الإذن الأول مما يجعل منه في حقيقة الأمر إذناً جديداً ولو أنه صيغ بأنه امتداد لإذن سابق وكان له أساس آخر غير ذلك الذي بنى عليه الإذن الأول مما كان مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذا الأساس وتتحدث عنه بما تراه فيما إذا كان يصلح لصدوره إذن جديد بالتفتيش أو لا يصلح لأن تقيم قضاءها على مجرد وصفه بأنه امتداد للإذن الأول الذي انتهى بانتهاء أجله أما وهي لم تفعل فيكون حكمها معيباً واجباً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٩

بإدارة سعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمي  
إبراهيم بك وفيهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ٤٦ )

### القضية رقم ١٣٥٨ سنة ١٩ القضية

ضرب أفضى إلى الموت . مسؤولية التهم بصفته فاعلاً أصلياً في هذه الجريمة . مناقها : أن  
يكون التهم هو الذي أحدث الضرب أو الضربات المفضية إلى الوفاة أو التي ساهمت في ذلك أو  
اتفاقه مع آخرين على ضرب الجنى عليه . مسؤولية كل ضارب عن هذه الجريمة ولو كان غيره هو  
محدث الضربات التي سببت الوفاة . إدانة متهم على أساس أنه ضرب الجنى عليه على رأسه كما  
ضربه الآخر على الرأس وأن الضربات جميعاً ساهمت في إحداث الوفاة . استناده في ذلك إلى  
تقرير طبي مع أن ما قاله عنه لا يؤدي إلى ما انتهى إليه . قصور .

الأصل ألا يسأل شخص بصفته فاعلاً أصلياً في جريمة الضرب المفضي إلى  
الموت إلا إذا كان هو الذي أحدث الضرب أو الضربات المفضية إلى الوفاة أو التي  
ساهمت في ذلك ، أو إذا كان قد اتفق مع آخرين على ضرب الجنى عليه ثم باشر  
معهم الضرب فعلاً تنفيذاً للغرض الإجرامي الذي اتفق معهم على بمقارفته ، وفي  
هذه الحالة الأخيرة يستوي أن يكون هو محدث الضربات التي سببت الوفاة أو  
أن يكون قد أحدثها غيره ممن اتفقوا معه . وعلى هذا فإنه إذا كان الحكم قد  
خلا مما يثبت أن الإضحية أو الإصابات التي وقعت من متهم كانت هي السبب في  
وفاة الجنى عليه أو أنها ساهمت فيها أو أنه اتفق مع المتهم الآخر على ضرب الجنى  
عليه ، وكان كل ما قاله هو أن هذا المتهم ضرب الجنى عليه على رأسه كما ضربه  
الآخر على الرأس أيضاً وأن ضربات الرأس جميعاً ساهمت في إحداث الوفاة ،  
مشيراً في ذلك إلى التقرير الطبي الشرعي عن الكشف على الجنى عليه مع أن  
ما أورده من هذا التقرير لا يؤدي بذاته إلى تلك النتيجة التي انتهى إليها فإنه  
يكون معيلاً بما يستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه مع متهم آخر حكم عليه ضرباً محمد حسين أحمد عمداً بعصا على رأسه فأحدثا به الإصابات الميئة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتلاً ولكن الضرب أفضى إلى موته ، وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لحاكمته بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات فقرر بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٤٩ إحالته إليها لحاكمته بالمادة المذكورة .

سمعت محكمة جنايات سوهاج هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٤٩ عملاً بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بالضرب الذى نشأت عنه وفاة المجنى عليه فى حين أنه لم يثبت أنه هو الذى أحدث به الإصابات التى انتهت بوفاة مما كان مقتضاه أن لا يؤخذ إلا على جنحة الضرب البسيط فقط . وحيث إن واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم المطعون فيه هى أن غلماناً كانوا يلعبون بالكرة فشجر خلاف بينهم تلاه تماسك وشجار ففرع نفر من أهلهم ووقعت بينهم مشاجرة ، وكان المجنى عليه يصل فى مسجد فما إن خرج منه حتى تلقفه الطاعن وآخر حكم عليه وضرباه بعصى على رأسه وعلى جسمه وأحدثا به ثلاث إصابات بالرأس تبين أنها مصخوبة بكسر مضاعف متشم منخسف بالعظم الجدارى الأيمن والأيسر وقبوة الجمجمة وممتد إلى قاعدة الجمجمة وتهتك بجوهر المنخ والآم الجافية وشلل نصفى أيمن . وقد نشأت الوفاة عن كسور الجمجمة وتهتك المنخ وسحايه والنزيف الذى على سطحه .

وحيث إنه لما كان الأصل أن لا يسأل شخص بصفته فاعلاً أصلياً فى



جريمة الضرب المفضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذى أحدث الضرب أو الضربات المفضية إلى الوفاة أو التى ساهمت فى ذلك أو أن يكون قد اتفق مع آخرين على ضرب المجنى عليه ثم باشر معهم الضرب فعلا تنفيذا للغرض الإجرامى الذى اتفق معهم على مقارفته، وفى هذه الحالة الأخيرة يستوى أن يكون هو محدث الضربات التى سببت الوفاة أو أن يكون قد أحدثها غيره ممن اتفقوا معه . ومتى كان هذا مقررأ، وكان الحكم المطعون فيه على ما يبين من الاطلاع عليه قد خلا مما يثبت أن الاصابة أو الاصابات التى وقعت من الطاعن كانت هى السبب فى الوفاة أو أنها ساهمت فيها أو أنه اتفق مع المتهم الآخر على ضرب المجنى عليه وكل ما قاله رداً على دفاع الطاعن هو أنه ضرب المجنى عليه على رأسه كما ضربه الآخر على الرأس أيضاً وأن ضربات الرأس جميعاً ساهمت فى إحداث الوفاة مشيراً إلى التقرير الطبى الشرعى فى هذا الخصوص ، مع أن ما أورده من هذا التقرير لا يودى بذاته إلى تلك النتيجة التى انتهى إليها، ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم ، وذلك من غير حاجة إلى التحدث عن باقى أوجه الطعن .

( ٤٧ )

### القضية رقم ١٣٦١ سنة ١٩ القضاية

أ — حكم . نسبيه . تقرير الطبيب الشرعى . الاستناد إليه ضمن الأدلة . إغفال جزء منه غير متعارض مع ما قلته المحكمة منه . لا يؤثر فى سلامة الحكم .  
ب — إثبات . شاهد . تجزئة أقواله . جائزة . الإثبات فى المواد الجنائية يقوم على حرية القاضى فى تكوين عقيدته .

١ — إذا كان الحكم ، مع استناده إلى التقرير الطبى الشرعى عن إصابة المجنى عليه ضمن الأدلة التى ذكرها ، قد أغفل جزءاً من هذا التقرير ، وكان هذا

الجزء غير متعارض مع ما نقلته المحكمة عن التقرير ورتبت قضاءها عليه ، فهذا الإغفال لا يؤثر في سلامة الحكم .

٢ — للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ بما اطمأنت إليه منها وتطرح ما لم ترتح إليه ، ولا معقب عليها في ذلك إذ المرجع فيه إلى اطمئنانها ، والإثبات في المواد الجنائية يقوم على حرية القاضي في تكوين عقيدته .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه قتل عبد الله اسماعيل عمار عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً قتله فأحدث به جرحاً نافذاً بقمة الرأس موصوفاً بالتقرير الطبي وقد أودى بحياته . وطلبت إلى حضرة قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات . فقرر بتاريخ ٤ أبريل ١٩٤٨ إحالته إليها لمحاكمته بالمادة المذكورة .

سمعت محكمة جنايات سوهاج هذه الدعوى وقضت فيها عملاً بمادة الإهم بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة .  
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه دانه بالقتل العمد رغماً من أن المدافع عنه جرح الشهود الذين أخذ بشهادتهم فقال إنهم لم يروا الحادث بدليل أنهم ذكروا أن الجنى عليه كان واقفاً وكان الضارب مرتكزاً على ركبتيه عند إطلاق العيار ، في حين أن الثابت بالتقرير الطبي الشرعي يخالف هذا الذي قرره ، إذ ورد فيه أنه وإن لم يمكن معرفة موقف الضارب من المضروب بالضبط إلا أنه كان في مستواه وكانت فوهة الآلة النارية مصوبة أفقياً ، ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع وفي سبيل اطراحه أغفلت من أقوال الشهود ما كان

خاصاً بارتكاز الضارب كما أغفلت من التقرير الطبي ما ذكره عن المستوى واتجاه الآلة فتكون المحكمة بذلك قد بنت قضاءها على وقائع غير صحيحة مما يجعل حكمها معيباً ومتعيناً نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها ومن بينها التقرير الطبي الذي ورد فيه أن الجنى عليه مصاب بجرح بالرأس من عيار نارى وأنه يصعب معرفة موقف الضارب من المضروب لأن الرأس متحرك من جهة ولأن فتحتى الدخول والخروج قد حصل فيهما تدخل جراحى يتعذر معه إبداء رأى قاطع بشأنهما ، قد تعرض لدفاع الطاعن المشار إليه فى الطعن فقال « إن رقبة القتيل وهى مكان الإصابة جزء متحرك فى الجسم ومن الصعب تحديد اتجاه الضارب من المضروب بالنسبة لذلك ، ومن ثم فليس بالأوراق أو الكشف الطبي ما ينفى صحة أقوال الشهود وتصويرهم للحادث » . ولما كان الأمر كذلك وكان من شأن ما أوردته المحكمة من الأدلة أن يودى إلى ما رتبته عليه فلا محل لما يثيره الطاعن من جدل موضوعى فى هذا الخصوص . أما يثيره مبرز بهما الحكم أغفل جزءاً من التقرير الطبي جاء فيه « أن شكل ثقبى الطاقية من أن فتحتا الدخول والخروج بشكل واضح وأن كل ما يمكن قوله بشأن الضارب استناداً على تقابل الفتحتين بقمة الطاقية وبالرأس أن الضارب كان فى مستوى المضروب وفوهة الآلة المستعملة مصوبة أفقياً » ، فإن ذلك الجزء لا يتعارض مع ما نقلته المحكمة عن ذلك التقرير ورتبت قضاءها عليه ، فأغفال هذا الجزء لا يؤثر على سلامة الحكم — وأما ما يثيره عن إغفال بعض أقوال الشهود فلا وجه له ، إذ مفاد ذلك أن المحكمة قد اطمأنت إلى ما شهدوا به ولم تطمئن إلى ما قالوه مما يشير إليه الطاعن فاطرحته ، وهذا من سلطتها فلها أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ ببعضها دون بعض ولا معقب عليها فى ذلك إذ المرجع فيه إلى اطمئنان محكمة الموضوع ، والاثبات فى المواد الجنائية يقوم على حرية القاضى فى تكوين عقيدته .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .



## جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٩

بإرياسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وحضور حضرات : حسن الهضيبي بك وفهيم  
عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ٤٨ )

### القضية رقم ١٢٠٢ سنة ١٩ القضية

١ — وصف التهمة . تقديم المتهم للمحاكمة لعرضه للبيع مياهاً غازية تحمل بيانات تخالف الحقيقة  
وعرضه مياهاً غازية مغموشة للبيع . إدانته ابتدائياً في التهمتين . استظهار المحكمة الاستئنافية  
من وقائع الدعوى حيازة المتهم منتجات عليها علامة موضوعة بغير حق . لا خطأ في ذلك . هي  
إنما فصلت واقعة عاقبته من أجلها محكمة أول درجة .

ب — علامة تجارية . القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . الغرض منه . استعمال زجاجات  
فارغة عليها علامة أو بيان تجارى يملؤها بمياه غازية أيا كان لونها . علم المتهم بأن العلامة مملوكة  
لغيره . مستوجب للعقاب .

ج — غش في المعاملات التجارية . حكم . تسببه . إدانة المتهم في عرضه مياهاً غازية مغموشة  
للبيع على أساس وجود رواسب بها . عدم بيان ماهية هذه الرواسب وسبب وجودها بها  
وأثرها في الشراب . قصور .

١ — إذا رفعت النيابة الدعوى على المتهم بأنه عرض للبيع مياهاً غازية  
تحمل بيانات تخالف الحقيقة ، طالبة عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٣/٢ — ٣  
و ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ، فقضت محكمة أول درجة بإدانته عملاً  
بالمواد سالفة الذكر ، فاستأنف المحكوم عليه فقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد  
واستظهرت من ذات الوقائع التى أوردها الحكم المستأنف ثوافر جريمة حيازة  
منتجات عليها علامة موضوعة بغير حق ، وطبقت عليه حكم الفقرة الثالثة من  
المادة ٣٣ ، فإنها لا تكون قد أخطأت ، إذ الوقائع التى طرحت أمام محكمة أول  
درجة هى بذاتها التى تناولها الحكم المستأنف ، وهى لم تضيف إليها شيئاً ، ولا  
تثريب عليها فيما أفصحت عنه وفصلته عن واقعة عاقبته من أجلها محكمة أول درجة .

٢ — إن مجرد استعمال المتهم زجاجات فارغة تحمل علامة أو بياناً تجارياً بتعبئتها بمياه غازية أيا كان نوعها أو لونها وعرضها للبيع أو حيازتها مع علمه بأن هذه العلامة مملوكة لآخر (شركة الكوكا كولا المسجلة) ومن حقه استعمالها يكون مستوجباً للعقاب طبقاً للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الذى قصد الشارع منه تنظيم المنافسة وحصرها فى حدودها المشروعة حماية للصالح المختلفة للمشتغلين بالتجارة وبالإنتاج ولجمهور المستهلكين من كل تضليل فى شأن ما يعرض عليه من منتجات .

٣ — إذا كان الحكم حين أدان المتهم فى جريمة عرضه للبيع مياهاً غازية مغشوشة مع علمه بذلك قد بين واقعة الدعوى فى قوله إنه ثبت أن المتهم كان يعرض المياه الغازية للبيع وإنه ثبت من التحليل أنها غير مقبولة لوجود رواسب بها ، فإنه يكون قاصراً ، إذ المحكمة لم تستظهر ماهية هذه الرواسب التى وجدت بالمياه الغازية المضبوطة ، ولم تتبين السبب فى وجودها وأثرها فى المشروب ، ولم تتحدث عن الغش الذى انتهت إلى ثبوته مع لزوم استظهار ذلك للقول بقيام الجريمة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن المذكور بأنه (أولاً) عرض للبيع مياهها غازية تحمل بيانات تخالف الحقيقة . (ثانياً) عرض للبيع مياهها غازية مغشوشة مع علمه بذلك، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨/٣٣ — ٣ و ٣٤ و ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ و ٢ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . وقد ادعت شركة الكوكا كولا بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم .

سمعت محكمة بندر بنها الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم عشرة جنيهاً عن التهمة الأولى وخمسة جنيهاً عن التهمة الثانية

بلا مصاريق ومصادرة الزجاجات المضبوطة وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى مبلغ قرش واحد تعويضاً مؤقتاً والمصاريق المدنية المناسبة .

فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة بنها « بدائرة استئنافية » بعد أن أتمت سماعه قضت فيه بقبوله شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وألزم المتهم بالمصاريق المدنية الاستئنافية .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إنه بالنسبة إلى التهمة الأولى فإن الوجه الأول من أوجه الطعن يتلخص فى أن الحكم المطعون فيه حين أدان الطاعن (بأنه عرض للبيع مياهها غازية تحمل بيانات تخالف الحقيقة) جاء باطلاً، إذ خلطت المحكمة بين هذه التهمة وتهمة أخرى لم توجه إلى الطاعن وهى حيازته لمنتجات عليها علامة موضوعة بغير حق . فضلاً عن أنها لم تستظهر أو كان الجريمة التى أدانته من أجلها .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على الطاعن وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٢٦ و ٢٧ و ٢/٣٣ — ٣ و ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٩ و ٢ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، فقضت محكمة أول درجة بالإدانة عملاً بالمواد سالفة الذكر . فاستأنف المحكوم عليه فقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد واستظهرت من ذات الوقائع التى أوردها الحكم المستأنف توافر جريمة الحيازة ، وطلبت حكم الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ . ولما كانت الوقائع التى طرحت أمام محكمة أول درجة هى بذاتها التى تناولها الحكم المستأنف ، كما أن تلك المحكمة قد طبقت المادة ٣٣ فقرة ثالثة الخاصة بالحيازة ، فلا وجه لما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص ، إذ لم تضيف المحكمة الاستئنافية شيئاً جديداً ولا تثير عليها فيما أفصحت عنه وفصلته عن واقعة عاقبته من أجلها محكمة أول درجة .

وحيث إن حاصل الوجه الآخر من الطعن هو أن المحكمة أخطأت فى تطبيق



القانون — لأن الواقعة كما أثبتها الحكم لا عقاب عليها ، ويقول الطاعن في بيان ذلك إن زجاجات الكوكا كولا تباع من الشركة إلى كثير من تجار وأصحاب مصانع المشروبات لاستعمالها واستغلالها في صناعاتهم وتجاراتهم ، وإن استعمال هذه الزجاجات يقتضى حتماً استبقاء الاسم الذى تجمله لأنه محفور في هيكلها بحيث لا يمكن التخلص منه إلا بكسر الزجاج . فإذا ما عُبئت بمياة غازية من ألوان وعناصر مختلفة وكانت مغلقة بسدادات لا تحمل اسم الكوكا كولا كما هو ثابت ، فإن هذا العمل لا جريمة فيه لا من حيث وضع علامة مقلدة ولا من حيث بيع بضاعة تحمل بيانات غير صحيحة .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد تعرض لهذا الدفاع واطرحه ، فقال لا شك أن كلمة كوكا كولا المنقوشة بالحروف العربية والفرنجية تعتبر علامة تجارية في مدلول نص المادة الأولى من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٩ لأنها تستعمل لتمييز منتج صناعى هو شراب الكوكا كولا ومن ثم فقد أصبحت هذه العلامة عنواناً على ذلك الشراب ولا تنفك عنه ، وخاصة أنه ظاهر من المذكرة الإيضاحية المصاحبة لهذا القانون أن العناصر والعلامات التى يمكن أن تتكون منها العلامة التجارية ليست واردة على سبيل الحصر بل على التمثيل ، لأن الأشكال التى يمكن أن تتخذها العلامات لا عدد لها . على أنه من الجهة الأخرى يمكن أن تعتبر هذه العلامة بياناً تجارياً في مدلول المادة ٢٦ من هذا القانون لأن هذه الكلمة توضح عن شراب الكوكا كولا على وجه التحديد والتخصيص ومن ثم فهي تعتبر علامة وبياناً في آن واحد . ومن حيث ، إنه قد ثبت أن كلمة كوكا كولا المنقوشة بالعربية والفرنجية على الزجاج تعتبر علامة وبياناً تجارياً في آن واحد ، ومتى ثبت أن هذه العلامة مملوكة لشركة الكوكا كولا ومسجلة باسمها كما هو ثابت من خطاب مصلحة التشريع التجارى ، فإن هذه العلامة تعتبر إذن مملوكة لهذه الشركة ملكية أدبية ، ومن خصائص هذه الملكية أن استعمالها قاصر على مالكيها ويجب حماية هذا الحق بتزويد الصناع والتجار

بأداة فعالة تكفل لهم الرقابة من نتائج تضليل الجمهور الذي قد يرتكبه بعض المنافسين غير المكتثرين إضراراً به كما جاء بحق في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون . . . . لما كان الأمر كذلك فإن وجه الطعن يكون غير سديد ، إذ أن مجرد استعمال الزجاجات وتعبئتها بمياه غازية أياً كان نوعها أو لونها وعرضها للبيع أو حيازتها وهي تحمل علامة أو بياناً تجارياً مع العلم بأن هذه العلامة مملوكة لآخر ومن حقه استعمالها يكون مستوجباً للعقاب طبقاً للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ، فقد قصد الشارع به تنظيم المنافسة وحصرها في حدودها المشروعة حماية للصالح المختلفة للمستغلين بالتجارة وبالاتاج ولجمهور المستهلكين من كل تضليل في شأن ما يعرض عليه من منتجات .

وحيث إنه لما تقدم يكون هذا الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .  
وحيث إن الطاعن ينعى فيما ينعه على الحكم المطعون فيه أنه حين دأبه بالتهمة الثانية «وهي عرضه للبيع مياهها غازية مع علمه بذلك» قد شابه عيب يبطله إذ لم يقم الحكم الدليل على أن المياه مغشوشة وأن الرواسب من شأنها أن تجعل المادة في ذاتها مغشوشة أو ضارة بالصحة العامة . ومن جهة أخرى فإن ما أورده المحكمة على ثبوت ركن العلم لا يؤدي إلى قيامه لديه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله «لأنه ثبت أن المتهم كان يعرض المياه الغازية للبيع وإنه ثبت من التحليل أنها غير مقبولة لوجود رواسب بها» ولما كانت المحكمة لم تستظهر ماهية هذه الرواسب التي وجدت بالمياه الغازية المضبوطة ولم تبين السبب في وجودها وأثرها في المشروب ولم تتحدث عن الغش الذي انتهت إلى ثبوته ، مع لزوم استظهار ذلك للقول بقيام الجريمة ، فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن فيما يختص بهذه التهمة ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(٤٩)

## القضية رقم ١٢١٢ سنة ١٩٣٩ القضائية

١ — علامة تجارية استعمال زجاجات الكوكاكولا في تعبئتها بمياه غازية أخرى وحيازتها بقصد البيع . انطبق المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ . رفض الدعوى المدنية المقامة من شركة الكوكاكولا على أساس انعدام الجريمة في ذلك . خطأ . كون الحكم الجنائي قد صار نهائياً بعدم الطعن فيه . لا يمنع من نقض هذا الحكم . الحكم بالبراءة لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى الدعوى المدنية .

ب — تعويض . تقديره لا يحتاج إلى عناصر موضوعية . لمحكمة النقض أن تقديره .  
ج — نقض . أسباب جديدة . طلبات لم تكن محل نظر المحكمة الاستئنافية (مصادرة) . لا تجوز إثارة الكلام فيها أمام محكمة النقض . مثال .

١ — إذا كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة هي أن المتهم استعمل زجاجات فارغة تحمل علامة شركة الكوكاكولا المسجلة ، وهي الاسم محفوراً باللغتين العربية والفرنسية في هيكل الزجاج ، في تعبئتها بمياه غازية من منتجات مصنعه الخاص وحازها بقصد البيع ، وكانت المحكمة مع تسليمها بأن ما أورده عن الاسم ونقشه على الزجاج وما إلى ذلك يعتبر علامة تجارية في حكم القانون ، وبأن المتهم استعملها مع علمه بصاحب الحق فيها ، قد قضت برفض الدعوى المدنية المقامة من هذه الشركة قولا منها بانعدام الجريمة وعدم توافر الخطأ بالتبع ، فإنها تكون قد أخطأت ، إذ أن مجرد استعمال الزجاجات وتعبئتها بمياه غازية أياً كان نوعها أو لونها أو عرض الشراب للبيع فيها أو حيازتها بقصد البيع وهي تحمل علامة تجارية يعلم المتهم أنها مملوكة لآخر ومن حقه استعمالها — ذلك يدخل في نطاق تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الذي قصد الشارع منه تنظيم المنافسة وحصرها في حدودها المشروعة حماية للصالح المختلفة للمشتغلين بالتجارة وبالاتجار ولجمهور المستهلكين .

ولا يمنع من نقض هذا الحكم صيرورة الحكم الجنائي نهائياً بعدم الطعن فيه ، إذ من المقرر أن الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية لا يجوز قوة الشيء



المحكوم فيه بالنسبة إلى الدعوى المدنية. وذلك لأن المحكمة ، وهي في صدد الفصل في طلب التعويض عن الضرر المدعى به، أن تعرض لإثبات واقعة الجريمة ولا يحول دون ذلك عدم إمكان الحكم لأى سبب من الأسباب بالعقوبة على المتهم ما دامت الدعويان الجنائية والمدنية قد رفعتا معاً أمام المحكمة الجنائية ، وما دام المدعى بالحق المدني قد استمر في السير في دعواه المدنية ، ولأن أساس التعويض عن كل فعل ضار هو المادتان ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدني ولو كان الفعل الضار يكون جريمة بمقتضى قانون العقوبات .

٢ — متى كان تقدير التعويض عن الضرر المدعى غير محتاج إلى عناصر متصلة بموضوع الدعوى مما يجب أن تمحى محكمة الموضوع كان لمحكمة النقض حق هذا التقدير .

٣ — في صورة هذه الدعوى متى كانت الشركة حين طلبت إلى محكمة أول درجة الحكم لها بغرامة تهديدية عن إساءة استعمال العلامة ولم تقض لها المحكمة بها ولم تستأنف هذا الحكم ، فلا يحق لها أن تعود إلى التحدث عن ذلك أمام محكمة النقض . كذلك إذا لم تكن الشركة قد طلبت في دعواها مصادرة الزجاجات المطلوبة ولم تدع أنها اتخذت الاجراءات المنصوص عليها بالمادة ٣٥ من القانون التى تجيز للمحكمة أن تقضى بمصادرة الأشياء المحجوزة لاستنزال ثمنها من التعويضات أو غير ذلك فلا يكون لهذه المصادرة وجه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية المطعون ضده بأنه عرض للبيع مياها غازية تحمل بيانات تخالف الحقيقة وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٣/٢ — ٣ و ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩، وقد ادعت شركة الكوكاكولا بحق مدنى قدره ١ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم .

سمعت محكمة بندر بنها الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها عملاً بمواد الاتهام

بتغريم المتهم ١٠ جنيهات بلا مصاريف ومصادرة الزجاجات المضبوطة وألزمته بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ قرش واحد بصفة تعويض مؤقت والمصاريف المدنية المناسبة .

فاستأنف المتهم في ٩/١٢/١٩٤٨، ومحكمة بنها بدائرة استئنافية بعد أن أتمت سماعه قضت فيه بقبوله شكلاً وموضوعاً وإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية الموجهة قبله وإلزام رافعتها بالمصاريف المدنية عن الدرجتين و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما .

فطعنت شركة الكوكا كولا (المدعية بالحق المدني) في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة «الشركة المدعية بالحقوق المدنية» على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ استند في قضائه ببراءة المطعون ضده ، وبالتالي برفض الدعوى المدنية ، إلى أن الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ لا تنطبق على الواقعة، ذلك لأنه قد حاز زجاجات الكوكا كولا الفارغة وعبأها بمنتجاته الخاصة بعد أن ميزها على ما هو ثابت من وقائع الدعوى بوضع بطاقات وغطاءات خاصة وبتغيير لون الشراب ومذاقه وتركيبه عن شراب الكوكا كولا . وتقول الطاعنة إن هذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه لا يتفق مع حكم القانون ولا يتسق مع وقائع الدعوى، لأن استحقاق العقاب بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ يتحقق بمجرد حيازة منتجات بقصد البيع ، عليها علامة موضوعة بغير حق (وهي علامة الطاعنة المسجلة) مع العلم بذلك . وتضيف أن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً . كذلك عن تحقيق أركان الدعوى المدنية وبحث مدى الضرر الذي وقع إن لم يكن من ناحية الجريمة فعلى الأقل من ناحية إهمال المطعون ضده في استعمال علامة تجارية غير مملوكة له مما يجعل التعويض واجباً على كل حال لمالك هذه العلامة .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المطعون ضده بأنه عرض للبيع مياه غازية تحمل بيانات تخالف الحقيقة وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٣/٢ و ٣ و ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فتدخلت الطاعنة مدعية بحقوق مدنية وطلبت الحكم لها بتعويض قدره قرش صاغ واحد . فقضت محكمة أول درجة عملاً بالمواد المذكورة بالغرامة والمصادرة والتعويض . فاستأنف المحكوم عليه فقضت المحكمة الاستئنافية بالالغاء والبراءة ورفض الدعوى المدنية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة في قوله « إن رئيس مكتب السجل التجارى كان يمر للتفتيش فشهد بمحل التهم (المطعون ضده) زجاجات تحمل علامة «كوكا كولا» ومعبأة من انتاج مصانع الغازوزة المملوكة له ... وإن المتهم لم ينكر أنه يعي بعض منتجاته في هذه الزجاجات ودافع بأنه يميزها بوضع بطاقة باسم مصنعه وقدم للمحقق تأييداً لدفاعه بعض الزجاجات المميزة كما قرر بالجلسة أن المنتجات تختلف تركيباً ومذاقاً ولوناً وأضاف أنه يضع عليها غطاء مختلفاً »، ثم أسست المحكمة حكمها بالبراءة على قولها « إن مجرد حيازة زجاجات الكوكا كولا ووضع شراب بها أمر مشروع لا يغير منه أن الشركة بعد أن غمرت زجاجاتها الأسواق سجلت علامتها ويكون المحذور هو وضع العلامة بسوء قصد تطبيقاً للفقرة ٢ من المادة ٣٣ . وإن العلامة كما عرقها المادة الأولى هي ما يتخذه صاحب المصنع شعاراً لمنتجاته مميّزاً لها عن غيرها وتمكيناً للمستهلك من تعرف حقيقة مصدرها وبذلك يحى نفسه من أن يغزو منافسوه مناطق التصريف التي اختصت بها منتجاته ويضمن عدم تضليل الجمهور ... وإنه إذا كان الثابت أن المستهلك يعلم أن الزجاجات الفارغة للشركة تملأ الأسواق وأن كثيراً من أصحاب المصانع يضعون بها منتجاتهم ويميزونها بطاقات وبنوع الغطاء والكبسول فلا يكون وضع علامة تجارية بسوء قصد أو بغير حق، وكذلك ترى المحكمة انعدام سوء قصد عند التهم من وضع بطاقات على الزجاجات ومن تغيير لون ومذاق وتركيب



شرابه عن شراب الكوكا كولا ومن اختلاف الغطاء والكبسولة في كل». وبعد أن انتهت إلى الحكم بالبراءة تعرضت للدعوى المدنية ورفضتها استناداً على أنه قد انهار أساسها.

وحيث إن الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه على الوجه السالف تتحصل في أن المطعون ضده قد استعمل زجاجات الكوكا كولا الفارغة في تعبئتها بمياه غازية من منتجات مصنعه الخاص وأنه حازها بقصد البيع وكانت هذه الزجاجات تحمل علامة الشركة «الطاعنة» المسجلة وهي الاسم محفوراً باللغتين العربية والفرنسية في هيكل الزجاجاة وأن هذه العلامة هي ملك خاص للطاعنة وأنها لا تدل على حقيقة الشراب المعروض فيها فعلاً.

وحيث إن المحكمة مع تسليمها بأن ما أوردته عن الاسم ونقشه على الزجاجاة وما إلى ذلك يعتبر علامة تجارية في حكم القانون وأن المطعون ضده قد استعملها مع علمه بصاحب الحق فيها، قد جانبت الصواب حين قضت بعدم وجود جريمة، إذ أن مجرد استعمال الزجاجات وتعبئتها بمياه غازية أياً كان نوعها أو لونها وعرض الشراب للبيع فيها أو حيازتها بقصد البيع وهي تحمل العلامة مع العلم بأنها مملوكة لآخر ومن حقه استعمالها يدخل في نطاق تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الذي قصد الشارع به تنظيم المنافسة وحصرها في حدودها المشروعة حماية للصالح المختلفة للمشتغلين بالتجارة وبالاتجار ولجمهور المستهلكين.

وحيث إنه متى تقرر ذلك كان الحكم إذ قضى برفض الدعوى المدنية تأسيساً على انعدام الجريمة وبالتالي على عدم توافر الخطأ قد جاء معيباً ويتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه. ولا يؤثر في ذلك ما تبين من صيرورة الحكم الجنائي نهائياً بعدم الطعن فيه إذ أنه من المقرر أن الحكم في الدعوى الجنائية بالبراءة لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى المدنية، ذلك لأن المحكمة أن تعرض لاثبات واقعة الجريمة وهي في صدد الفصل في طلب التعويض.

عن الضرر المدعى به ، ولا يحول دون ذلك عدم إمكان الحكم لأى سبب من الأسباب بالعقوبة على المتهم ما دامت الدعويان الجنائية والمدنية قد رفعتا معاً أمام المحكمة الجنائية ، وما دام أن المدعى بالحق المدني قد استمر في السير في دعواه المدنية ، ولأن أساس التعويض عن كل فعل ضار هو المادتان ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدني ولو كان الفعل الضار يكون جريمة بمقتضى قانون العقوبات .

وحيث إنه متى كان الأمر كذلك وكانت الطاعنة قد أصابها ضرر نتيجة هذا الخطأ الواقع من المطعون ضده ، فإنها تكون محقة في المطالبة بتعويض هذا الضرر . ولما كان تقدير هذا التعويض لا يحتاج إلى عناصر متصلة بالموضوع يجب أن تمحصها المحكمة وتفرغ منها كان لمحكمة النقض حق هذا التقدير .

وحيث إن المدعية بالحقوق المدنية تطالب بقرش واحد على سبيل التعويض المؤقت فترى المحكمة الحكم لها به .

وحيث إن المدعية تطالب إلى جانب ذلك بغرامة تهديدية عن كل مرة يساء فيها استعمال العلامة كما تطلب مصادرة الزجاجات المضبوطة .

وحيث إنه بالنسبة إلى الغرامة التهديدية فلا وجه لها ، لأنه وإن كانت الطاعنة قد طلبتها بمذكرتها الختامية المقدمة لمحكمة أول درجة إلا أنها لم تستأنف حكمها حين لم تقض لها بها ، ومن ثم فلا يحق لها البود إلى التجديث عنها . أما عن المصادرة فلا محل لها إذ لم تكن محل طلب من الطاعنة أيضاً في دعواها ولم تدع أنها اتخذت الاجراءات المنصوص عليها بالمادة ٣٥ من القانون التي تجوز للمحكمة أن تقضى بمصادرة الأشياء المحجوزة لاستئصال ثمنها من التعويضات أو غير ذلك . وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وتأيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من التعويض .

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة حضرة أحمد حسنى بك وبحضور حضرات : حسن الهضيبي بك وفهم عوض بك  
وابراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ٥٠ )

### القضية رقم ١٢٦٠ سنة ١٩ القضية

١ — ضرب عمد . تعمد إصابة شخص معين . إصابة غيره . مسؤولية الضارب عن الضرب  
العمد . الخطأ في شخص المجنى عليه لا قيمة له في توافر الجريمة .  
ب — ضرب عمد . قصد جنائي خاص . لا يلزم . التحدث في الحكم عن القصد استقلالاً .  
غير لازم .

١ — متى كان الجاني قد ارتكب فعل الضرب متعمداً إصابة شخص  
معين فهو مسؤول عن الضرب العمد سواء أصاب من انتوى ضربه أم أصاب  
غيره ، فإن الخطأ الحاصل في شخص المجنى عليه لا قيمة له في توافر أركان الجريمة .  
٢ — إن جريمة الضرب لا تتطلب توافر قصد جنائي خاص بل يكفي لتوفر  
القصد الجنائي فيها تعمد الضرب . وإذن فلا حاجة بالمحكمة إلى أن تتحدث في  
حكمها عن هذا القصد على استقلال .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن المذكور بأنه (أولاً) ضرب فرحانة عبد المنعم  
جابر عمداً فأحدث بها الإصابة الميينة بالتقرير الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة  
يستحيل برؤها هي فقد جزء من العظم الجدارى الأيمن أبعاده ٥ X ٢ سم يعرض  
حياة المجنى عليها لخطر التهابات المنخ وحدثت نوبات الشلل والجنون ويقلل من  
كفاءتها على الأعمال ومن تحملها للتقلبات الجوية لمدى لا يمكن تحديده



(وثانياً) ضرب الماظ عبدربه منصور عمداً فأحدث بها الاصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي لا تحتاج إلى علاج .

وطلبت من حضرة قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات .

فقرر حضرته إحالته إليها فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨ لمحاكمته بالمواد المذكورة .  
ومحكمة جنايات أسيوط بعد أن أتمت سماع الدعوى قضت فيها عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مؤدى وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن ركن العمد فى واقعة الضرب التى دانه بها مع وجوب توافره فيها وأنه صور الواقعة بما يتعارض مع ما جاء بالتقرير الطبى الشرعى الموقع على المجنى عليها الأولى .  
وحيث إن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجريمتى الضرب الذى نشأت عنه عاهة مستديمة بالمجنى عليها الثانية قد بين واقعة الدعوى بما محصله أنه ضرب المجنى عليها الثانية متعمداً إصابته عدة ضربات أصابت إحداها المجنى عليها الأولى وهى طفلة كانت تحملها أمها المجنى عليها الثانية على كتفها فأحدث بها الاصابة التى تخلفت عنها العاهة وذكر الأدلة التى من شأنها أن تؤدى إلى ثبوت هذه الواقعة ثم أورد محصل التقرير الطبى الشرعى الذى رجح فيه الطبيب أن الضربة التى أصابت المجنى عليها الأولى وتخلقت عنها العاهة كانت موجهة إلى المجنى عليها الثانية فأنحرفت وفقدت بعض قوتها . ولما كان الخطأ الحاصل فى شخص المجنى عليه لا قيمة له فى توافر أركان الجريمة ما دام الجانى قد ارتكب فعل الضرب متعمداً إصابة إنسان ، وسواء أصاب من اتوى ضربه أم أصاب شخصاً

غيره فهو مسؤول عن الضرب العمد ، ولما كانت جرائم الضرب لا تحتاج إلى قصد جنائي خاص وكان تعمد الضرب كافياً لتوفير القصد الجنائي فيها دون حاجة إلى التحدث عنه استقلالاً ، فإن ما يثيره الطاعن في وجهي الطعن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ٥١ )

### القضية رقم ١٢٦٢ سنة ١٩ القضائية

١ — إثبات . أقوال الشهود في التحقيقات الأولية . جواز الاعتماد عليها .  
ب — عاهة . فقد الإبصار أو معظمه . عدم تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة . لا يؤثر في اعتبار ذلك عاهة .

١ — للمحكمة أن تستند إلى ما تطمئن إليه من أقوال الشهود سواء منها ما كان مطروحاً أمامها في التحقيقات الأولية أو ما تجريه هي بنفسها في الجلسة .  
٢ — متى كان الثابت أن العين كانت تبصر ثم تناقص إبصارها فإن فقد ما كانت تبصره أو معظمه يعتبر في القانون عاهة مستديمة ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة .

### الوقائع

أتهمت النيابة العمومية الطاعن المذكور بأنه ضرب محمود إبراهيم الهو عمداً بعصا فأحدث بعينه اليسرى الإصابة الموصوفة بالتقارير الطبية والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي إنقاص إبصار العين اليسرى إلى « ٢/١ على ٦٠ » وقد ينتج عن ذلك مستقبلاً مضاعفات بالعين قد تؤدي إلى فقد الإبصار كلية .  
وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات .

... فقرر حضرته بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٤ إحالتها إليها لمعاقبته بالمادة سالفه الذكر .  
وقد ادعى محمود إبراهيم الهوبحق مدنى قدره ١٠٠ جنيه قبل التهم على سبيل  
التعويض .. ومحكمة جنایات شین الكوم بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت  
فيها عملاً بمادة الاتهام بمعاقبة المتهم السيد مصيلحى مطر بالسجن لمدة ثلاث سنوات  
وبالزامه بأن يدفع إلى المدعى المدنى مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية وخمسة  
جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن حاصل أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اقتصر على ترديد  
أقوال من سئلوا فى التحقيقات دون أن يبين الواقعة التى حصلت بها المحكمة والتى  
توجب المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنایات بيانها فى الحكم وإلا كان باطلا .  
وأن المحكمة اعتمدت فى إدانة الطاعن على شهادة المجنى عليه فى تحقيقات النيابة  
وبالجلسة، واطرحت أقواله فى محضر البوليس التى تدل على أن تهمة إحداث العاهة  
شائعة بين الطاعن وآخر، واستندت فى ترجيح رواية المجنى عليه الأخيرة على أقوال  
شهود الصلح على الرغم من أن هؤلاء الشهود لم يسمعوا بالجلسة فى مواجهة الطاعن  
حتى كان يستطيع مناقشتهم ولم تدرج أسماؤهم بقائمة شهود الإثبات ولم تتل أقوالهم  
أثناء المحاكمة فالاستناد إلى أقوالهم هو أخذ للطاعن على غيرة منه وإخلال بحقه فى  
الدفاع وهو ما يعيب الحكم . يضاف إلى هذا أن الطاعن دفع تهمة إحداث العاهة  
بعين المجنى عليه اليسرى بأن قوة ابصار هذه العين لم تكن معروفة قبل الإصابة  
وبالتالى لا يمكن الجزم بأن الإصابة كانت هى سبب العاهة المقول بها، ولكن  
الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالضرب الذى نشأت عنه  
عاهة بالمجنى عليه قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة



وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع تلك الواقعة منه، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى واستند إلى أقوال شهود الصلح المشار إليهم في وجه الطعن وهي مدونة في التحقيقات الأولية وكانت مطروحة على بساط البحث أمام المحكمة وتعرض لها الدفاع في مرافقته كما هو ثابت في محضر الجلسة، وذكر فحوى التقارير الطبية العديدة بشأن إصابة عين المجنى عليه اليسرى منذ الإصابة حتى صيرورة الحالة نهائية، وهي واضحة الدلالة على أن تلك العين كانت تبصر ثم تناقص إبصارها شيئاً فشيئاً إلى أن كاد يكف وأن هذا راجع للإصابة التي أحدثها به الطاعن . لما كان كل ذلك . وكان للمحكمة أن تستند إلى ما تظنن إليه من أقوال الشهود سواء منها ما كان مطروحاً أمامها في التحقيقات الأولية ، أو ما تجريه بنفسها في الجلسة ، وكان فقد ما كانت تبصره العين أو معظمه يعتبر في القانون عاهة مستديمة ولو لم يتيسر تحديد قوة إبصارها قبل الإصابة ، فإن الجدل الذي يثيره الطاعن لا يكون له أساس . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٥٢)

### القضية رقم ١٢٧٠ سنة ١٩٤٦ القضائية

١ — ملاريا . القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ . الغرض منه اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار هذا المرض . صدور قرار من وزير الصحة بسريانه على بلد (الاسكندرية) . القول بعدم تطبيقه في هذا البلد بحجة أنه غير موبوء . لا يؤبه به .  
ب — ملاريا . كل ما جاء بالقانون المذكور عن مسببات توالد البعوض أو عن الأعمال والاحتياطات المفروضة اتخاذها . ليس على سبيل الحصر . كل ما يرى رجال الصحة أنه من مسببات البعوض وكل إجراء يرون القيام به لمنع توالده معتبر في نظر هذا القانون .

١ — إنه لما كان المشرع قد أراد من إصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ — على ما هو ظاهر من عنوانه ونصوصه —

اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا ، ورخص في المادة الأولى منه لوزير الصحة العمومية أن يعين بقرار يصدره الأماكن والمدن والقرى التي تسرى عليها نصوص هذا القانون كلها أو بعضها ، كان لا أساس للزعم بأن هذا القانون لا ينطبق على من لم ينفذ الاشتراطات اللازمة قانوناً لمنع انتشار هذا المرض بمدينة (الاسكندرية) صدر قرار وزارى ببيان تلك النصوص عليها. قولاً بأن هذه المدينة لم تكن موبوءة ، كذلك لا يؤبه للقول باقتضاء عدة أعوام منذ صدور القرار الوزارى المشار إليه ما دام هذا القرار قائماً لم يبلغ بقرار آخر .

٢ — إن القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ قد قصد بصفة عامة اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع توالد البعوض الناقل لحمى الملاريا ، وكل ما جاء فيه عن مسببات توالد البعوض لم يرد على سبيل الحصر بل على سبيل التمثيل ، وقد ترك للجهة الصحية الأمر فى اعتبار بعض الأعمال مسببة لتوالد البعوض ، ثم هو لم يبين على سبيل الحصر الأعمال والاحتياطات التي يفرض على الأشخاص اتباعها لمنع تلك المسببات ولا الاحتياطات التي يفرضها مقتضى الصحة على المخالفين ، فكل عمل يرى رجال الصحة المتدربون لمراقبة تنفيذ أحكامه أنه مسبب لتوالد البعوض ، وكل إجراء يرون القيام به لمنع هذا التوالد ، معتبر فى نظر هذا القانون .

### الوقائع

أتهمت النيابة العمومية كلا من : ١ — ابراهيم خليل عشرينى (الطاعن) و ٢ — أحمد خليل عشرينى و ٣ — محمد خليل عشرينى بأنهم فى ٥ نوفمبر ١٩٤٧ بدائرة قسم كرموز لم ينفذوا الاشتراطات اللازمة قانوناً لمنع انتشار حمى الملاريا . وطلبت عقابهم بمواد القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ ، ومحكمة كرموز الجزئية بعد أن نظرت الدعوى قضت فيها عملاً بمواد الاتهام بالنسبة للأول والمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بالنسبة للثانى والثالث

حضورياً للأول وغيباً للثاني والثالث بتغريم المتهم الأول مائة قرش وإلزامه بإجراء الاشتراطات المطلوبة في ظرف أسبوعين من اليوم وإلا أجزتها صحة البلدية على نفقته وبراءة المتهمين الثاني والثالث مما أسند إليهما .

فاستأنف المتهم هذا الحكم . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية دفع الحاضر مع المتهم بيطلان إجراءات التفتيش وما ترتب عليها .

والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت فيها بقبول الاستئناف شكلاً ورفض الدفع بيطلان الاجراءات وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقص الخ الخ .

### المحكمة .

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول (أولاً) بأن الحكم المطعون فيه دأن الطاعن بموجب نصوص القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ الخاص بالاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا والقرار الوزاري الصادر من وزارة الداخلية في أول يناير سنة ١٩٣٤ بـسريان هذا القانون على مدينة الاسكندرية ، مع أن هذا القانون استثنائي لا يطبق إلا في الجهات الموبوءة فعلاً بحمى الملاريا أو المهددة بانتشار هذه الحمى ، ومدينة الاسكندرية ليست كذلك وإذن يكون القرار الوزاري المشار إليه قد فقد قوته لمرور عدة أعوام على صدوره . (ثانياً) بأن الحكم اعتمد على الدليل المستمد من معاينة وتفتيش باطلين لعدم مراعاة الحدود التي رسمها القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ في المادتين ١٦ و ٧ : منه (ثالثاً) بأن الاشتراطات الصحية التي طلب مفتش الصحة إجرائها لا تدخل في نطاق الأعمال التي أجاز القانون اشتراطها على سبيل الحصر ويتفرع عن ذلك أن لاعتقاب على تكول الطاعن عن تنفيذها . (رابعاً) بأن الواقعة كما صار إثباتها في الحكم لاعتقاب عليها . (خامساً) بأن الطاعن طلب من محكمة ثاني درجة الانتقال للمعاينة . ولسكنها لم تحبه إلى هذا الطلب وردت عليه رداً غير مدبد .



وحيث إنه لما كان المشرع قد أراد من إصدار القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ — على ما هو ظاهر من عنوانه ونصوصه — اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا ورخص في المادة الأولى منه لوزير الصحة العمومية أن يعين بقرار يصدره الأماكن والمدن والقرى التي تسرى عليها نصوص هذا القانون كلها أو بعضها ، وكانت مدينة الاسكندرية قد صدر بشأنها قرار وزارى بسريان تلك النصوص عليها فإن الزعم بعدم انطباق ذلك القانون على واقعة الدعوى لا يكون له أساس ولا عبرة بما يقوله الطاعن من انقضاء عدة أعوام منذ صدر القرار الوزارى المشار إليه ما دام هذا القرار قائماً لم يلغ بقرار آخر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه خين دان الطاعن بتهمة أنه لم ينفذ الاشتراطات اللازمة قانوناً لمنع انتشار حمى الملاريا قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة ، وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ولما أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى ، ثم تعرض لدفاعه ودفعه المشار إليها في طعنه ففندها في قوله « إن التهم دفع بطلان إجراءات التفتيش وما ترتب عليها من إجراءات لأن فؤاد عبد البارى أفندى ليس من مفتشى وزارة الصحة ولأنه لم يتبع الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٦ و ١٧ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ . ومن حيث إن القانون المشار إليه وإن نص على إجراءات معينة تتبع عند تفتيش المنازل في المادتين ١٦ و ١٧ منه إلا أنه لم ينص على بطلان التفتيش الذى يقع صحيحاً طبقاً للقواعد المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات ففى وقع التفتيش صحيحاً طبقاً لقانون تحقيق الجنايات فلا بطلان ولو لم تتخذ الإجراءات المنصوص عليها في قانون الملاريا . ومن حيث إن الثابت من أقوال التهم المستأنف لدى محاكمته أمام محكمة الدرجة الثانية بجلسته ٢١ / ٢ / ١٩٤٨ التى صدر فيها الحكم المنقوض أنه لا يسكن

في المنزل موضوع الدعوى فليس له قانوناً أن يتضرر من دخول الموظف في غير مسكنه وإن كان المنزل مملوكاً له . ومن حيث إن القول بأنه كان واجباً على ملاحظ الملاك أن يخطر المتهم أو سكان المنزل ببيعاد التفتيش قبل حصوله بأربع وعشرين ساعة وأن يصحب معه أحد ضباط البوليس وقت التفتيش وأن يحضر محضراً بما شاهده، مردود بأن كل هذا مشروط بأن يكون التفتيش قد حصل من تلقاء نفس المفتش، ولكن الحاصل في هذه الدعوى أن الملاحظ الصحي لم ينتقل إلا بناء على شكوى قدمت له من سكان المنزل وأجرى التفتيش بإذنهم مقدماً وإذن فلم يكن متطلباً منه اتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٦ و ١٧ من القانون .

ومن حيث إن الدفاع عن المتهم دفع التهمة من ناحية الموضوع بأن ما وقع منه وما أثبتته الملاحظ الصحي ليس مخالفاً للقانون وأن ما طلبته الجهة الصحية المختصة طلب خارج عن حكم القانون وهو على هذا الأساس غير ملزم باجراء تلك الأعمال التي طلبت منه . ومن حيث إنه يبين من مراجعة نصوص القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ ، أن هذا القانون قد قصد بصفة عامة اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع توالد البعوض الناقل لحي الملاكيا وكل ما جاء فيه من مسيات توالد البعوض لم يرد على سبيل الحصر وإنما على سبيل التمثيل وترك للجهة الصحية السلطة لاعتبار بعض الأعمال مسببة لتوالد البعوض ، وهو من جهة أخرى لم يبين على سبيل الحصر الأعمال والاحتياطات التي يفرض على الأشخاص اتباعها لمنع تلك المسيات، وهو بالتالي لم يبين تلك الاحتياطات التي يفرضها مفتشو الصحة على المخالفين ، وإذن فكل عمل يرى رجال الصحة المنتدبون لمراقبة تنفيذ أحكام قانون الملاكيا أنه مسبب لتوالد البعوض وكل إجراء يرون القيام به لمنع هذا التوالد ، كل ذلك صحيح في القانون . ورد على ما طلبه الطاعن من انتقال المحكمة بما يبرر عدم إجابته . ولما كان الأمر كذلك وكان ما قاله الحكم المطعون فيه صحيحاً في القانون فإن الجدل الذي يثيره الطاعن لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٥٣)

## القضية رقم ١٣٧٦ سنة ١٩ القضية

دفاع . النزاع أمام المحكمة الاستئنافية في مسألة فنية واردة في تقرير الخبير المهندس الذي استندت إليه المحكمة الابتدائية . قرار المحكمة استدعاء هذا الخبير لمناقشته . تعذر إعلانه . طلب المتهم استدعاء خبير آخر . رفضه . الاعتماد على ما جاء بذلك التقرير . لإخلال بحق الدفاع .

إذا كان النزاع أمام المحكمة الاستئنافية قد دار حول مسألة فنية أوردها الخبير المهندس في تقريره الذي استندت إليه المحكمة الابتدائية في قضائها دون أن تسمعه ، ورأت المحكمة الاستئنافية استدعاء هذا الخبير لمناقشته أمامها حتى تتبين وجه الحق في الدعوى ، ثم لما تعذر إعلانه ، لما تبين من أنه فصل من الخدمة ولم يتيسر الاهتداء إليه ، طلب المتهم استدعاء خبير آخر لمناقشة الموضوع ، فرفضت المحكمة هذا الطلب وعولت على تقرير ذلك المهندس ، فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

## الوقائع

أتمت النيابة العمومية الطاعن المذكور بأنه تسبب من غير قصد ولا تعدد في قتل محمد اسماعيل الرفاعي بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونته وعدم احتياظه وعدم مراعاته للوائح ، بأن قاد سيارة النقل رقم ٤٤٩ بحيرة بسرعة فائقة وغير مستوفاة فاصطدم بشجرة ثم انقلبت السيارة في التربة فسقط الجنى عليه الذي كان يركب فوق العربة في التربة وتوفي بإسفكسيا الغرق كما هو مبين بتقرير الصفة التشريحية . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

ومحكمة مركز طنطا الجزئية بعد أن سمعت الدعوى قضت فيها عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته في ٣٠ يناير ١٩٤٩ بتأييد الحكم المعارض فيه .



فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة طنطا الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد أن أتمت سماعه قضت فيه بتعديل الحكم المستأنف وبحبس المتهم سنة واحدة . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بالقتل الخطأ جاء بأطلا لإخلاله بحقه في الدفاع ، فقد طلب إلى المحكمة الاستئنافية مناقشة الخبير المهندسين في تقريره الذي قدمه وأرجع فيه الحادث إلى أنه كان يسير بسرعة زائدة فأجابته المحكمة إلى طلبه وكلفت النيابة بإعلانه ، إلا أنه لم يعلن لأنه فصل من الخدمة ولا يمكن الاستدلال عليه ، فطلب المحامي عنه استدعاء مهندس فنى آخر لسؤاله ، ولكن المحكمة رفضت الطلب وقضت بإدانة الطاعن .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على الطاعن أمام محكمة الجنح فقضت المحكمة غيابياً بإدانتها فعارض في الحكم ، وعند نظر المعارضة لم يحضر الشاهد وتلت المحكمة أقواله ، ثم قضت بتأييد الحكم الغيابي فاستأنف المحكوم عليه وبالجلسة الاستئنافية طلب محاميه إعلان مهندس فنى السيارات فصرحت المحكمة بذلك إلا أن الشاهد لم يحضر ووردت إفادة بأنه فصل من الخدمة فتأجلت القضية وتصرح للمتهم بإعلان شهود نفيه ومنهم المهندس إلا أنه لم يحضر ، فسمعت المحكمة شهود النفى وأصر الدفاع على طلبه استدعاء المهندس لمناقشته فيما بينه من مسائل فنية ، فقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد وقالت «إن المهندس الفنى الذى قدم تقريره بعد فحصه السيارة ومعاينة محل الحادثة (وقد فصل من الخدمة ولم تتمكن المحكمة من استدعائه لسؤاله ومناقشته) قد أرجع أسباب الحادث إلى أن المتهم كان يقود السيارة بسرعة لا تقل عن ٥٠ ك . م فى الساعة ، وترى المحكمة أن هذا وحده دليل إهماله ومخالفته للوائح . وأن عدم صلاحية جهاز القيادة كان له جانب من ذلك الإهمال الذى يجب أن يتحمل المتهم وزره . لقيادة السيارة وسيره

بها دون أن يعنى بإصلاح ذلك الخلل ومن ثم فلا محل لإجابة الدفاع إلى إختصار  
مفتش فنى آخر لمناقشته لوضوح ذلك فى تقرير ذلك المهندس . ولما كان النزاع  
يدور حول مسائل فنية أبداها المهندس فى تقريره الذى استندت إليه المحكمة  
الابتدائية فى قضائها دون أن تستمع ، والذى رأت المحكمة الاستئنافية استدعاءه  
لسؤاله ومناقشته أمامها حتى تبين وجه الحق فى الدعوى فتغذر إعلاؤه لما تبين من  
أنه فصل من الخدمة ولم يتيسر الاهتداء إليه ، فإن المحكمة برفضها طلب الطاعن  
استدعاء خبير آخر مع تعويلها على تقرير ذلك المهندس تكون قد أخلت بحقه  
فى الدفاع ، مما يعيب حكما ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك  
من غير حاجة لبخث باقى أوجه الطعن .

( ٥٤ )

### القضية رقم ١٣٨٢ سنة ١٩ القضية

١ — دفاع . النعى على المحكمة الاستئنافية أنها لم تحقق وجه دفاع . عدم تمسك المتهم  
أما بهذا الوجه . لا يقبل .

ب — دفاع . طالب التأجيل للاستعداد . تأجيل القضية لليوم التالى . مرافعة أحد محامى  
المتهم عنه دون تمسك بحضور المحامى الآخر معه . القضاء فى الدعوى بعد ذلك . لا إخلال فيه  
بحق الدفاع .

ج — حكم . تسمية . نية القتل . بيان توافرها فى الحكم . قول الحكم إن المحمى عليه  
تحسن حاله بعد الإصابة وخرج من المستشفى وسافر ثم توفى . بعدما أصيب بالشلل . لا يقدح  
فى توافر هذا الركن .

١ — لا يقبل من المتهم أن ينعى على المحكمة الاستئنافية أنها لم تحقق  
مادافعه به من أن محضر البوليس المحرر عن الواقعة مزور ، مادام محضر جلسة  
المحاكمة لم يثبت أنه تمسك بهذا الدفاع .

٢ — متى كانت المحكمة قد أجابت طلب محامى المتهم بالتأجيل للاستعداد

فأجلت الدعوى إلى اليوم التالى، ثم ترفع أحد المحامين فى الجلسة التالية ولم يطلب أجلاً جديداً ولم يتمسك بضرورة حضور محام آخر معه ، فإن قضاء المحكمة فى الدعوى بعد سماعه لا يكون فيه إخلال بحق المتهم فى الدفاع .

٢ — يكفى فى التدليل على توافر نية القتل قول الحكم إنه «ظهر من مطالعة تقرير الصفة التشريحية أن المصاب قد أصيب بخراج فى المخ وأنه جاء فى نتيجة هذا التقرير أن الكسر الشرخى المنخسف والجرح الطعن بالمنطقة الجدارية والصدغية اليمنى حدثتا نتيجة الطعن بالمطواة وقد استلزمت هذه الحالة إجراء عملية رفع العظام المنخسفة فى مساحة قطرها بوصة من العظم الجدارى الصدغى الأيمن وقد حصل خراج فى الفص الصدغى الأيمن مكان الإصابة وتسبب الخراج فى إحداث الوفاة التى هى نتيجة مباشرة لإصابة الرأس ، وإن نية القتل ثابتة من استعمال المتهم سلاحاً قاتلاً بطبيعته لأن نصل المطواة التى استعملها طوله سبعة سنتيمترات كما أن الطعنة كانت فى مقتل وبغنى شديد أدى إلى كسر مضاعف بقطاع الرأس كما وصف التقرير الطبى الشرعى ، وقد استبان من مطالعة التقارير الطبية الشرعية سالفة الذكر أن الوفاة كانت نتيجة للإصابة التى أحدثها المتهم بالجنى عليه» . ولا يؤثر فى سلامة الحكم من هذه الناحية ما جاء به قبل ذلك من قوله «إنه بان للمحكمة من مطالعة أوراق القضية أن الجنى عليه بعد أن تحسنت حالته بعد الإصابة خرج من المستشفى وسافر لمصر ف ضبط بمعرفة رجال الصحة لاشتباههم فى أنه مصاب بالكوليرا ونقل لمستشفى الحيات ومنه إلى مستشفى الملك ثم منه إلى المجموعة الصحية حيث توفى بعد ما أصيب بالشلل» .

### الوقائع

أتهمت النيابة العمومية الطاعن المذكور بأنه قتل عمداً بجنى عليه عبد الملك بأن طعنه بآلة حادة فى رأسه فأحدث به الإصابات والكسور المبينة بالتقارير الطبية والتى أدت إلى وفاته .



وطلبت من حضرة قاضي الإجمالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات .

قرر إحالته إليها لمحاكمته طبقاً للمادة المذكورة . ومحكمة جنابات بور سعيد بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها عملاً بمادة الاتهام بمحاكمة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقص الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فيما يعوله الطاعن من أن المحكمة لم تحقق دفاعه بأن محضر البوليس المحرر عن الواقعة مزور فقد كتبت صحيفته الأولى بخط وصحيفته الثانية بخط آخر وأثبت فيه وقائع غير صحيحة من بينها أن المطواه قد وجد بها آثار دماء في حين قرر الشاهد الثاني أمام المحكمة غير ذلك . وحيث إن هذا الوجه مردود بما تبين من محضر الجلسة من أن الطاعن لم يتسلط بهذا الدفاع الذي أورده بوجه الطعن .

وحيث إن محصل الوجه الثاني أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون ، إذ اعتبرت الواقعة قتلاً عمداً منطبقه على المادة ١/٢٣٤ عقوبات في حين أنها مجرد إحداث جرح خلفت عنه عاهة ، إذ كانت الإصابة بسيطة ، وشفي منها الجرح عليه ، وخرج من المستشفى لا يشكو مما قيل إنه كان السبب في وفاته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالقتل العمد وقد تعرض للتقرير الطبي وسبب الوفاة ، ونحدث عن نية القتل فقال « وقد تبين من مطالعة التقارير الطبية الشرعية أن الجنى عليه أصيب بجرح قطعي على الجدارية اليمنى قاطع للجلد والأنسجة الرخوة ووجد تحته كسر مضاعف فوق العظم الجداري والصدغي الأيمن وقد رفع بعض عظام الرأس ووجدت السحايا تحته الكسر ممزقة كما وجدت بعض حنط دمي به رفعت من أعلى السحايا وجاء بالتقرير الطبي الشرعي أن هذه

الإصابة نتيجة مصادمة جسم صلب حاد كضرب بسكين وما أشبه ، وأن الضارب كان أمام المضروب ومواجه له وأن هذه الإصابة سوف يتخلف عنها عاهة مستديمة وهي فقد جزء من عظام الرأس . وقد بان للمحكمة من مطالعة أوراق القضية أن المجنى عليه بعد أن تحسنت حالته خرج من مستشفى الاسماعيليه وسافر مصر فسيط بمعرفة رجال الصحة لأنهم اشتبهوا في أنه مصاب بالهيبضه (الكوليرا) ونقل لمستشفى الحيات ومنه إلى مستشفى الملك ثم صدر أمر بإخلاء مستشفى الملك فنقل للمجموعة الصحية بمصر حيث توفي بعد ما أصيب بالشلل . وقد ظهر من مطالعة الصفة التشريحية أن المصاب المذكور قد أصيب بخراج في المخ وجاء في نتيجة التقرير المذكور أن الكسر الشرجي المنخسف والجرح الطعنى بالمنطقة الجدارية والصدغية اليمنى حدثتا نتيجة الطعن بالمطواة ، وقد استلزمت هذه الحالة إجراء عملية رفع العظام المنخسفة في مساحة قطرها بوصة من العظم الجدارى الصدغى الأيمن ، وقد حصل خراج فى الفص الصدغى الأيمن مكان الإصابة وتسبب الخراج فى إحداث الوفاة التى هى نتيجة مباشرة لإصابة الرأس . ومن حيث إن نية القتل ثابتة من استعمال المتهم سلاحاً قاتلاً بطبيعته لأن نصل المطواة التى استعمالها طولها سبعة سنتيمترات كما أن الطعنة كانت فى مقتل وبعنف شديد أدى إلى كسر مضاعف بعظام الرأس كما وصف بالتقرير الطبى الشرعى . ومن حيث إنه قد استبان من مطالعة التقارير الطبية الشرعية سالفة الذكر أن الوفاة كانت نتيجة للإصابة التى أحدثها المتهم بالمجنى عليه . ولما كان الأمر كذلك ، وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته عليه فإن وجه الطعن يكون غير سندى .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن المحكمة قد أخلت بحق الدفاع إذ تغيب مخاضى الطاعن لعذر أبداه محام حضر عنه بالجلسة وطلب التأجيل ليتمكن من الحضور فلم تجب المحكمة هذا الطلب وأجلت القضية لليوم التالى وأمرت بالقبض على الطاعن فحال ذلك الأمر بينه وبين الاتصال بمحاميه .

١. وحيث إن الثابت من الاطلاع هو أنه بجلسة ٥ من يونية سنة ١٩٤٩ حضر مع الطاعن الأستاذان عوض ابراهيم وعزيرة عصفور المحاميان، الأول مبتدئاً والثانية عن نفسها وعن الأستاذ على فرغلي المحامي موكلين، وأن كليهما طلب التأجيل للاستعداد وقال الأستاذ عوض ابراهيم المحامي إن ملف القضية جاء متأخراً، فأجابت المحكمة هذا الطلب وأجلت نظر الدعوى إلى اليوم للاستعداد وأمرت بالتعريض على المتهم، وفي تلك الجلسة نظرت الدعوى وترافع محامي الطاعن. ولما كانت المحكمة قد أجابت طلب محامي الطاعن وأجلت القضية الزمن الذي قدرته كافيّاً للاستعداد، ولم يطلب المحامي بالجلسة التالية أجلاً جديداً ولم يعترض على ما تم في الدعوى كما لم يتمسك بضرورة حضور محام آخر، فإن المحكمة إذ قضت في الدعوى لا تكون قد أخلت بحق الدفاع في شيء، ويكون وجه الطعن غير مقبول.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن يحملة على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً...

(٥٥)

### القضية رقم ١٣٨٣ سنة ١٩ القضية

حكم . تسببه . إدانة المتهمين في جناية الضرب المفضي إلى الموت . تعدد الإصابات . إثبات أنها كلها ساهمت في الوفاة . بيان توافر سبق الإصرار لدى المتهمين . صحة الحكم . المناقشة فيما أورده من أدلة وفي تحصيله واقعة الدعوى من واقعتها . لا تقبل .

متى كان الحكم الذي أدان المتهمين في جناية الضرب المفضي إلى الموت وعاقبهم بالمادة ٢٣٦/١-٢ من قانون العقوبات قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها وتعرض لإصابات الجنى عليه فقال إنها أكثر من واحدة ساهمت كلها في وفاته، وعرض لسبق الإصرار فأورد الأدلة على توفره لدى المتهمين، وكان ما ذكره من ذلك من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإنه



يكون سليماً . ويكون ما يوجه إليه من طعن في صدد تحصيله واقعة الدعوى أو شهادة الشهود أو ما أسنده إلى كل منهم أو قيام ظرف سبق الإصرار لا يخرج عن كونه مجادلة في أدلة الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية كلامن : ١ — السيد السيد بقا . ٢ — السيد عبدالحى بقا (الطاعنين) . ٣ — يوسف على بقا . ٤ — عبد الخالق حسن بقا ، بأنهم : الأول والثاني والثالث قتلوا شلبي حسن حموده عمداً بأن أمسك به الثالث وضربه الأول والثاني بالعصى الغليظة على رأسه قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الميينة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد ، والرابع : (أولاً) اشترك مع الثلاثة الأول في ارتكاب الجريمة سألقة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معهم وساعدهم على ارتكابها ف وقعت بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . (ثانياً) ضرب حسن محمد حموده فأحدث به الإصابات الميينة بالتقارير الطبي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي إعاقة في حركتي ثنى كل من المفصل السلامى المشطى والسلامى الأسفل لخنصر يده اليسرى يقلل من قدرته على العمل بنحو ٣/٠ . وذلك مع سبق الإصرار والترصد .

وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواذ : ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات للثلاثة الأول وبالمواد ٢٣٠ و ٢٣٢ و ٤٠/٢ — ٣ و ٤١ و ٢/٢٤٠ من قانون العقوبات للرابع .

فقرر إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد سألقة الذكر .

ومحكمة جنايات طنطا بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها - عملاً بالمادة ٢٣٦/١ — ٢ للأول والثاني ، والمادتين ١/٢٤٠ و ١٧ من قانون العقوبات - للرابع : (أولاً) بمعاقبة كل من المتهمين السيد السيد بقا والسيد عبدالحى بقا بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين . (ثانياً) بمعاقبة المتهم عبد الخالق حسن بقا بالحبس منع

الشغل لمدة سنة واحدة . (ثالثاً) براءة التهم يوسف على بقا مما أسند إليه .  
(رابعاً) براءة التهم الرابع من تهمة الاشتراك مع المتهمين الأول والثاني .  
فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعنين يأخذان على الحكم المطعون فيه أنه (أولاً) حصل واقعة الدعوى بما يخالف الثابت من التحقيقات والتقارير الطبية وشهادة الشهود ودفاع الطاعنين ، فقد استظهر منها أن فريق الطاعنين يبت النية على المبادرة بالانتقام من فريق المجنى عليه على حين أن الثابت فيها يناقض ذلك بل ويؤكد أن فريق المجنى عليه كان هو الموتر لإصابة بعض أفراد إصاباته تحتاج لعلاج من معركة الليلة السابقة والتي حصلت بين أفراد من نفس الأسرتين ولم يشأ فريق المجنى عليه التبليغ عنها لاعتزامه على الثأر بنفسه ، وأن المجنى عليه كان من أشدهم حماساً في البطالية به ، وقد جمع هذا الفريق شمله وذهب في صباح اليوم التالي صوب منازل فريق الطاعنين واشتباك في معركة انجابت عن إصابة المجنى عليه من يد لم يتبينها أحد أثناء الشجار ، وأن والد المجنى عليه وذويه إنما توجهوا بالاتهام إلى الطاعنين لما بدا منهما من تعريض عند نقله مصاباً إلى منزله . (ثانياً) أغفل الرد على دفاع الطاعنين ولم يعن باستقصاء الآلات أو البصمات استعمالها في الجناية أو بتحقيق ما أثاره الدفاع من أجلة التلقيق الذي دره عمدة البلدة وشيخ خفرائها وهو عم المجنى عليه ، ومن تناقض أقوال الشهود وظهور كذبها . (وثالثاً) أخطأ إذ اعتبر أن كلام الطاعنين قد ضرب المجنى عليه فأحدث إصابته . ذلك أن الثابت بالكشوف الطبية التي توقعت عقيب الحادث ويتقرر الصفة التشريحية أن الكسور التي برأس المجنى عليه إنما جاءت نتيجة ضربة واحدة بيد شخص واحد ، إلا أنها كانت من الشدة بحيث أحدثت تلك الكسور المتشعبة .

(رابعاً) أخطأ في القول بتوافر ظرف سبق الإصرار إذ أقامه على أساس لا يسند له من الوقائع الثابتة في الدعوى .

وحيث إن النياية العمومية اتهمت الطاعنين بأنهما وآخر قتلوا المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار والترصد بواسطة ضربه بالعصى الغليظة على رأسه ، وفاضى الإحالة أمر بإحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات ، فقضت بحكمها المطعون فيه باعتبار الواقعة جناية ضرب أفضى إلى الموت وعاقبت الطاعنين بالمادة ٢٣٦/١ - ٢ عقوبات ، وقالت في ذلك «ومن حيث إن ظروف الحادث كما تبينتها المحكمة من التحقيقات التي تمت فيها والتقارير الطبية وأقوال شهود الإثبات ودفاع المتهمين تتحصل في أنه في الليلة السابقة على تاريخ هذه الحادثة .. حصل شجار بين محمد عبد الحميد حمودة وبين يوسف على بقا واشترك فيه بعض أفراد عائلة الأخير وأصيب أولهما منه بإصابات تقرر لعلاجها مدة أقل من عشرين يوماً وتدخل الأهالي وتمكنوا من فض النزاع ، وإذا سمع حسين محمد حمودة وولده شلبي بهذا النزاع وما انتهى إليه حتى ثارت ثائرتهم للأنخذ بالثأر . وكان حديثهما بصوت عال مسموع لفريق المتهمين لقرب منازلهم فانتبهاوا الانتقام ممن يريد منازلهم والانتقام منهم وبيتوا النية على ذلك فباتوا تلك الليلة في منزل أول المتهمين (الطاعن الأول) ، حتى إذا حضر المجنى عليه شلبي حسين حمودة ووالده لتأدية صلاة الصبح في الجامع المواجه لمنزلهم اعتدى المتهمان الأول والثاني (الطاعنان) على شلبي حسين حمودة بالعصى الغليظة فسقط على الأرض فاقد النطق ، ولما حاول والده حسين حمودة الوصول إليه ومنع الأذى عنه عاجله المتهم عبد الخالق حسن بقا بضربة على إصبعه...» وبعد أن أوردت خلاصة أقوال الشهود الذين اعتمدت على شهادتهم وبلغخص تقرير الصفة التشريعية على المجنى عليه شلبي حسين حمودة قالت «وقد دل التشريح على وجود انسكاكات جموية غزيرة بأنسجة الفروة والجبهة ووجد فقد عظمى في كل من أنسجة الجدارية اليسرى ومقدم الجدارية اليمنى للخلف وشرخان يوصلان ما بين العقدين بشروخ



عديدة أخرى و برفع القبوة وجدت الفيكونة متكلمة مقابل العقدين والمسافة بينهما على سطح فص المخ، وأما باقى أجزاء الجثة فوجدت طبيعية . وانتهى فى تقريره إلى أن الإصابة نتيجة ضربة بجسم صلب راض مستطيل أيّا كان نوعه والوفاة نتيجة هذه الإصابة وما نتج عنها من كسور العظام وتكدم بالمخ . وقد ناقشته المحكمة فيما إذا كانت الإصابتان معاً أو أن إحداها قد سبّغت فى إجداث الوفاة ، فأجاب بأن الكسر الموجود بالرأس حصل من إصابتين وأن الوفاة نتجت عنهما معاً وأن إصابة الجدارية اليمنى نتيجة ضرب وليس نتيجة سقوط الجنى عليه على الأرض لاصطحابها بكسر متخسف تسبب منه كسور شرجية ووصل أحدها لقاع الجمجمة...» . ثم تعرضت إلى التكييف القانونى للحادث فقالت «وتستتبع المحكمة من عدم تعدد الإصابات ومن الآلة المستعملة فى الضرب أن المتهمين لم يقصدا قتل الجنى عليه بل قصدا الاعتداء عليه حتى أنه لما سئل والد الجنى عليه عن قصد المتهمين قرر أنه لا يعرف قصدهما ولكن الإصابة كانت جامدة ، ومن ثم يتعين اعتبار ما وقع منهما ضرباً أفضى إلى موت الجنى عليه . ومن حيث بالنسبة لتوفر ركن سبق الإصرار والترصد فقد ثبت من التحقيق أيضاً حبس شجار ليلة الحادثة بين عائلة حمودة وعائلة بقا التى ينتسب إليها المتهمون وقد توجه الجنى عليه ووالده لميزل محمد عبد الحميد حمودة بعد انقضاء المشاجرة وأفلتت منه بعض عبارات دلت على رغبته فى الانتقام من هذه العائلة وكانت على مسمع منهم لقرب منازلهم فأصر المتهمان على الاعتداء وهما يعلنان أن القتيل ووالده يؤديان الصلاة فى المسجد المقابل لمنزلها فانهالا عليه بالضربتين اللتين نتجت عنهما وفاته . ولا أدل على ذلك من أقوال عمدة البلدة الشيخ أحمد عبدالله حسين فى التحقيق من أن المتهمين انتظرا الجنى عليه ووالده وأنهما كانا بائتين تلك الليلة فى منزل أول المتهمين مما يقطع بتوافر هذين الركنين» .

وبحيث إنه يؤخذ مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها وتعرض لإصابات الجنى عليه فقال إنها أكثر من واحدة

ساهمت في وفاته وأورد الأدلة على توفر سبق الإصرار لدى الطاعنين . ولما كان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً وتسكون أوجه الطعن لا تخرج عن محاولة الجدل في أدلة الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وأخيراً إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حسني بك وحسن المصفي بك وفهم عوض بك المستشارين .

(٥٦)

### القضية رقم ١٢٧٥ سنة ١٩ القضائية

نصب . التصرف في مال غير مملوك للمتصرف ولا له حق التصرف فيه . احتيال . تحقق به جريمة نصب .

إن مجرد التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً للمتصرف ولا له حق التصرف فيه هو ضرب من ضروب الاحتيال التي تتحقق بأي منها وحده جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية : ١ — مجلي أبسخرزون صغير . و ٢ — مرزوق قليني صغير . و ٣ — هلال حسن أحمد . و ٤ — محمد موسى عبد الهادي (الطاعن) بأنهم (الأول والثاني) : توصلا إلى الاستيلاء على مبلغ ستة وثلاثين جنيهاً لمهني أحمد التلاوي . بطريق الاحتيال بالتصرف في عقار ليس ملكاً لهما وليس لهما حق .

التصرف فيه ، (والثالث والرابع) اشتركا بطريقي التجريص والاتفاق منع المتهمين الأول والثاني على ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفقا معها وحرصاها على الاستيلاء على مبلغ ستة وثلاثين جنيهاً من مهنى أحمد التلاوى بطريق الاحتيال وذلك بالتصرف فى عقار ليس ملكا لهما وليس لهما حق التصرف فيه وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التجريص حالة كون المتهم الثالث عائداً .

وطلبت عقابهم جميعاً بالمواد ٣٣٦ و٤٠٩/١ و٢ و٤١ من قانون العقوبات وبالمادة ٣/٤٩ عقوبات أيضاً للثالث .

سمعت محكمة المنيا الجزئية الدعوى وقضت للأول والثاني وفى غيبة الباقيين بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لكل من الأول والثاني والرابع وشملت الحكم بالنفاذ بالنسبة للثالث . فاستأنفا ، ومحكمة المنيا الابتدائية نظرت استئنافهما وقضت بقبوله شكلاً وفى الموضوع يرفضه وبتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن وجهى الطعن يتحصلان فى أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالاشتراك فى جريمة النصب دون أن يبين اسم المجنى عليه ولا الطرق الاحتيالية التى استعملت ، وأن الطاعن كان حسن النية وما صدر عنه إنما كان وليد الخطأ أو الالتباس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالاشتراك فى جريمة النصب قد بين الواقعة بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة ، وذكر الأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، وذكر اسم المجنى عليه الذى حصل الاستيلاء على عقوده بطريق التصرف بالبيع فى عقار غير مملوك للبائعين خلافاً لما يزعمه الطاعن ، لما كان الأمر كذلك ، وكان مجرد التصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكاً



للتصرف ولا له حق التصرف فيه هو أجد أنواع الإحتيال التي تتحقق بأى منها  
وجده جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، فإن  
ما يشيره الطاعن لا يكون له محل .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٥٧)

### القضية رقم ١٢٧٧ سنة ١٩ القضائية

قتل خطأ . وجوب بيان الخطأ الذي ارتكبه المتهم وعلاقة انسيبية بين هذا الخطأ وبين  
الفعل الضار الذي وقع . عدم بيان هذه العلاقة . قصور في الحكم .  
إن جريمة القتل الخطأ حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات  
تقتضى لإدانة المتهم بها أن يبين الحكم الخطأ الذي ارتكبه المتهم ورابطة السببية  
بين هذا الخطأ المرتكب وبين الفعل الضار الذي وقع بحيث لا يتصور وقوع  
الضرر إلا نتيجة لذلك الخطأ . فإذا كان مؤدى ما ذكره الحكم في تقرير إدانة  
المتهم في جريمة القتل الخطأ هو أن المتهم قد انحرف بالسيارة التي كان يقودها  
فصلمت المجنى عليه الذي كان سائراً في الطريق فتسببت عن ذلك وفاته ، فهذا  
الحكم لا يكون قد غنى باستظهار الخطأ الذي ارتكبه المتهم ولا علاقة هذا الخطأ  
ب وفاة المجنى عليه فيكون لذلك معيياً متعيناً نقضه .

### الوقائع

أهمت النياية العمومية هذا الطاعن بأنه تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل  
هلال محمد على وذلك بأن قاد سيارته بسرعة ولم يستعمل آلة التنبيه ولم يراع  
القوانين واللوائح ولم يتخذ الحيطة والحذر في قيادته فصدم المجنى عليه وأحدث  
إصابته التي أودت بحياته ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة روض الفرج الجزئية الدعوى وقضت عملاً بالمادة المذكورة بحبس  
المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لوقف التنفيذ فاستأنف ، ومحكمة  
مصر الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه  
وبتأييد الحكم المستأنف .  
فطن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن نما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه لم يستظهر ركن الخطأ  
الذى وقع من الطاعن وأدى إلى قتل الجنى عليه .

وحيث إن النيابة العمومية رفعت الدعوى على الطاعن بأنه «تسبب بغير قصد  
ولا تعمد في قتل هلال محمد على وذلك بأن قاد سيارة بسرعة ولم يستعمل آلة  
التنبيه ولم يراع القوانين واللوائح ولم يتخذ الحيطة والحذر في تفاديه ، فصدم الجنى  
عليه وأحدث إصابته التي أودت بحياته» .

وحيث إن كل ما جاء بالحكم الابتدائي للتوיד لأسبابه بالحكم المطعون فيه  
هو قوله « حيث إن الواقعة حسب أقوال الشاهد حسن على حسن تتحصل في أن  
الجنى عليه كان يسير في شارع جزيرة بدران ومريت سيارة حكومية يقودها المتهم  
وأثناء دخولها نادى السكة الحديد صدمت الطفل الجنى عليه فأصابته وسقط على  
الأرض وتسبب عن ذلك وفاته» . وحيث إنه ثبت من المعاينة التي أجراها المحقق  
أن عرض الشارع في مكان الحادث ٥٦ متراً وأن المتهم عند دخوله النادى  
انحرف بالسيارة حتى يفسح لنفسه مكاناً يكفي لدخول النادى . وكان من نتيجة  
ذلك أن صدمت السيارة الطفل القليل . وحيث إن التهمة ثابتة مما تقدم ومن  
التقرير الطبي المتوقع على القليل وبذلك يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عنها  
في المادة المطبقة» . وقد أضاف الحكم الاستثنائي بعد أن تعرض لدفاع الطاعن وفنده  
«أن الثابت هو أن إصابة الجنى عليه كانت نتيجة مصادمة السيارة» يدل على

ذلك دلالة قاطعة ما جاء بمحضر معانة . . . كان الحادث من وجود آثار دماء بالطريق  
الذى وقع فيه الحادث . . . » . وبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يسن باستظهار  
الخطأ الذى ارتكبه الطاعن وعلاقة هذا الخطأ بوفاة المجنى عليه . ولما كان الأمر  
كذلك ، وكانت جريمة القتل الخطأ حسبما هي معرفة به فى المادة ٢٣٨ من قانون  
العقوبات تقتضى أن يبين خطأ الجانى ورابطة السببية بين هذا الخطأ المرتكب وبين  
الفعل الضار الذى وقع بحيث لا ينصور وقوع الضرر إلا نتيجة لذلك الخطأ ، فإذا  
ما خلا الحكم من ذلك البيان كان معيباً متعيناً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من  
غير حاجة إلى التحدث عن باقى أوجه الطعن .

### جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهدى  
إبراهيم بك وأحمد حسنى بك وحسن الهضبي بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

(٥٨)

### القضية رقم ١٣٦٠ سنة ١٩ القضية

عاهة . متهمون متعددون . نشوء العاهة من ضربة واحدة . قيام . . . بالإصرار عند  
التهمين جميعاً . مساءلتهم جميعاً عن العاهة . فى محله . كون الحكم قدسها عن ذكر سبق  
الإصرار فى تلخيصه الأخير للحادثة . خطأ نادى غير مؤثر فى سلامته .

متى كان الحكم قد أثبت توافر ظرف سبق الإصرار فى حق جميع المتهمين  
بالضرب الذى أحدث بالمجنى عليه إصابات نشأت عن إحداها عاهة ، مسنداً فى  
ذلك إلى أسباب ذكرها من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، فإنه لا يكون قد  
أخطأ بمساءلتهم جميعاً عن العاهة لأنه مع قيام ظرف سبق الإصرار عند المتهمين  
جميعاً يكون كل منهم مسؤولاً لا عما وقع منه فحسب بل أيضاً عما يقع من باقى



التهمين معه . وإذا كان الحكم في تلخيصه الأخير للحادثة قد سها عن ذكر سبق الإصرار فذلك لا يؤثر في سلامته ، إذ هذا منه لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في حقيقة مراده .

## الوقائع

أهمت النيابة العمومية : ١ — عبد الرسول حسن علي (الطاعن الأول) .  
٢ — عبد الله حسن علي . ٣ — عبد الراضي حسن علي (الطاعن الثاني)  
٤ — إبراهيم راوي . ٥ — حامد أحمد عارف ، بأنهم ضربوا عمداً أحمد هاشم حسن فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الكشف الطبي والتي تخلفت لديه من جراء إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد بعظم قبوة الرأس لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمي واق ، ويعتبر وجوده مصدر خطر مستمر على حياة المصاب إذ قد يعرضه لمضاعفات ما كان ليتأثر بها وهو سليم ، كالصددمات البسيطة والتأثيرات الجلوية فضلاً عما قد يطرأ عليه مستقبلاً من مضاعفات خطيرة كالالتهابات العظمية والسحائية والحمية والأمراض العصبية والجنون مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٢/٠ ، وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد ، وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ٢/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر حضرته بذلك في ٧ فبراير سنة ١٩٤٨ .

سمعت محكمة جنايات سوهاج الدعوى وقضت : (أولاً) بمعاقبة كل من المتهمين الأول عبد الرسول حسن علي والثاني عبد الله حسن علي والثالث عبد الراضي حسن علي والخامس أحمد عارف بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . (ثانياً) وذلك عملاً بالمادة ٢/٢٤٠ من قانون العقوبات ... (ثالثاً) ببراءة المتهم الرابع إبراهيم راوي من التهمة المسندة إليه عملاً بالمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

فطعن ... الخ الخ .

## الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ دان الطاعنين بجناية الضرب الذى نشأت عنه عاهة مستديمة ، مع أن الضربة التى أحدثت العاهة هى ضربة واحدة أصابت رأس المجنى عليه ولما كان الضاربون متعددين فإن هذه الضربة تكون شائعة بينهم .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون عليه أن الدعوى العقومية رفعت على الطاعنين مع آخرين بأنهم ضربوا المجنى عليه فأحدثوا به إصابات نشأت عن إحداها عاهة مستديمة وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد وأن الحكم اعتبر ظرف سبق الإصرار قائماً فى حقهم جميعاً وساء لهم عنه بنص المادة ٢٤٠/٢ من قانون العقوبات مستنداً فى ذلك إلى الأسباب التى أوردها والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، فلا محل لما يشبه الطاعنان لأنه بذلك يكون كل منهما مسئولاً لا عن أعماله فحسب بل عن الأعمال التى تصدر من باقى المتهمين معاً . ولا يؤثر فى هذا النظر كون الحكم فى تلخيصه الأخير للحادث سها عن ذكر سبق الإصرار ، لا ، خطأ ماذى لا يؤثر فى حقيقة ما أراده الحكم .

بـ حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٥٩)

القضية رقم ١٦٥١ سنة ١٩ القضاية

أ — دفاع شرعى . القول بأن المتهم كان فى حالة بها ظل من الدفاع الشرعى . لا يستلزم قانوناً .

ب — دفاع شرعى . قيام هذه الحالة لا يقتضى انتفاء نية القتل لدى المذنب .

١ — إن حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما يعرفها القانون إما أن تكون

قائمة فتحول دون العقاب، وإما أن يتجاوز فيها حدود الدفاع بنية سليمة فتستوجب تخفيف العقوبة، أما القول بأن المتهم كان في حالة بها ظل من الدفاع عن النفس فقير مستساغ في القانون.

٢ — إن قيام حالة الدفاع الشرعى لا يقتضى انتفاء نية القتل لدى المدافع بل هى قد تقوم مع توافر هذه النية لديه.

### الوقائع

أهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه شرع في قتل على أحمد رزق الحريرى عمداً بأن طعنه بسكين طعنات نافذة في البطن والصدر والرأس قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميئة بال تقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب بعيد عن إرادته وهو إسعاف المجنى عليه وتداركه بالعلاج . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ من قانون العقوبات قرر حضرته بذلك في ١٣ مارس سنة ١٩٤٩ .

سمعت محكمة جنايات مصر الدعوى وقضت عملاً بمواد الاتهام المذكورة ، بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة عشر سنوات .  
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ إلخ .

### المحكمة

وحيث إن وجهى الطعن يتحصلان في أن الواقعة لا تعدو أن تكون جنحة ضرب تنطبق عليها المادة ٢٤١/١ من قانون العقوبات بدليل أن الطاعن والمجنى عليه تشاجرا فتضاريا ثم وقعا وهما متماسكان وأصيب كل منهما ، فلا ينصور مع ذلك أن يكون الطاعن اتوى القتل وإنما اقتضرت بيته على مجرد الضرب . وفوق ذلك فإنه كان في حالة بها ظل من الدفاع عن النفس الذى إن لم يرق إلى مرتبة الدفاع الكامل فهو على الأقل ينفى نية التمتل . وفصلا عن ذلك فإن الحكم قد



أخطأ في إدانة الطاعن استناداً إلى شهادة شهود الإثبات الذين قالو «إن الطاعن كان يرتدى وقت الحادث ملابس عسكرية في حين أنه ضبط وهو يلبس ملابس عادية» .

وحيث إن الحكم المطعون عليه قد أورد واقعة الدعوى بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية للجناية التي دان الطاعن بها بما في ذلك انتهاؤه قتل المجنى عليه مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها فلا يكون القصد من الطعن سوى محاولة فتح باب المناقشة حول واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به . أما ما يثيره الطاعن من أنه كان في حالة بها ظل من الدفاع عن النفس بما ينفي نية القتل ، فهو قول غير مستساغ قانوناً لأن حالة الدفاع الشرعي عن النفس كما يعرفها القانون إما أن تكون قائمة فتحول دون العقاب وإما أن تتجاوز حدود الدفاع بنية سليمة فتستوجب تخفيف العقوبة . على أن حالة الدفاع الشرعي لا يقتضي قيامها انتفاء نية القتل لدى المدافع ، بل قد تقوم مع توفر هذه النية لديه . وأما ما يثيره الطاعن حول ملابسه تجريحاً لشهادة الشهود فهو لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(٦٠)

القضية رقم ١٥٦٤ سنة ١٩ القضية

نقض . حكم غيابي . الطعن فيه قبل صيرورته نهائياً بإعلانه وانقضاء ميعاد المعارضة فيه . لا يجوز .

الحكم الصادر غيابياً بعدم قبول الاستئناف المرفوع من التهم شكلاً لتقديمه بعد الميعاد لا يجوز للنياحة أن تطعن فيه بطريق النقض قبل صيرورته نهائياً بإعلانه وانقضاء ميعاد المعارضة فيه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية صابر إبراهيم عثمان بأنه أحرز سلاحاً نارياً «بندقية» بدون ترخيص ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٦ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٧ . سمعت محكمة دمنهور الجزئية الدعوى وقضت عملاً بالمواد المذكورة بحبس المتهم شهراً منع الشغل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ والمصاحرة : فاستأنف ، ومحكمة دمنهور الابتدائية نظرت استئنافه وقضت غيائياً فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٩ بعدم قبوله شكلاً لتقديمه بعد الميعاد . فطعنت النيابة فى الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

## الحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر غيائياً بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المتهم شكلاً لتقديمه بعد الميعاد ، فطعنت النيابة العمومية فيه لمصلحة المتهم قبل صيرورته نهائياً بإعلانه وانقضاء ميعاد المعارضة فيه . ولما كان القانون لا يحيز الطعن بطريق النقض إلا فى الأحكام الاتهائية المنهية للخصومة ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

(٦١)

القضية رقم ١٥٧٦ سنة ١٩ القضية

رأفة . تقدير موجباتها . موضوعى .

إن تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكل تقاضى الموضوع دون معقب . عليه فى ذلك .

## الوقائع

أهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه شرع في قتل بتخاطرها حتى الحلو  
عمداً بأن طعنها بآلة خادة «شاطور» في رقبتها ووجيها ومواضع أخرى من جسمها  
عدة طعنات باصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي  
الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مداركة المجنى عليها  
بالعلاج وشفائها ، وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات  
لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ عقوبات فقرر بذلك في ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ .  
سمعت محكمة جنايات مصر الدعوى وقضت حضورياً في ٢ يونيو سنة ١٩٤٩  
بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة خمس سنين عملاً بمواد الاتهام المذكورة آنفاً .  
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

ونحيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دأب الطاعن  
بالشروع في القتل العمد واستدل على وجود نية القتل لديه بأدلة لا تؤدي إلى  
ذلك وتتعارض مع ما جاء في التحقيقات ، وأن محاميه دافع عنه بأن المجنى عليها  
استغفرتة ففقد وعيه واعتدى عليها مما كان مقتضاه الحكم ببراءته . يضاف إلى ذلك  
أن المحكمة لم تطبق المادة ١٧ من قانون العقوبات وتستعمل الرأفة بالطاعن مع  
أن ملابسات الحادث كانت تقتضيها .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن . فالحكم المطعون فيه حين دأبه بالشروع  
في القتل العمد قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة  
وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه ، وهي  
أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت  
في الدعوى ، وتعرض لنية القتل فاستدل على ثبوتها في حق الطاعن بالأدلة الساتعة



التي أوردناها ثم تعرض إلى دفاعه المشار إليه فننده بما يدحضه . لما كان الأمر كذلك وكان تقدير وجود أو عدم وجود مقتضيات الرأفة إنما يرجع إلى قاضي الموضوع من غير معقب عليه في ذلك ، فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٦٢)

### القضية رقم ١٥٧٨ سنة ١٩ القضائية

١ — اختلاس أشياء محبوزة . الشيء المحبوز يتعين بحجزه وتسليمه إلى الحارس ولو كان من المثليات . ادعاء الحارس خلو محضر الحجز من بيان المحبوز وعدم معرفته بإياه . لا يعتد به .  
ب — اختلاس أشياء محبوزة . سوء نية المختلس . يكفي في ثبوته ذكره لمدوب الحجز أن الشيء غير موجود .

ج — إثبات . شهود . طلب التهم سماع شاهدين . استدعاء أحدهما . عدم إصراره على سماع الآخر . لا يحق له من بعد أن يشكو من عدم استدعائه .

١ — متى كان الشيء المحبوز قد سلم إلى الحارس فإنه يتعين بهذا الحجز وبهذا التسليم ولو كان من المثليات أو كانت له نظائر لدى الحارس ، فلا يحق للحارس أن يدعى بعد ذلك جهالته وعدم تمييزه . وإذن فادعاء التهم بأن محضر الحجز جاء خالياً من البيانات الدالة على المحبوز وأن عنده نظائر لهذا الشيء فلم يعرفه من غيره — ذلك لا يعتد به .

٢ — يكفي في بيان سوء نية مختلس الشيء المحبوز أن يذكر الحكم أن مندوب الحجز قد ذهب إليه وطلب منه الشيء المحبوز فقرر له أنه غير موجود .

٣ — إذا طلب التهم سماع شاهدين فاستدعت المحكمة أحدهما ولم تستدع الآخر، ولم يضر هو على سماع هذا الشاهد بعد سماع الشهود الذين سمعتهم المحكمة، فلا يحق له أن يشكو من عدم استدعائها هذا الشاهد .

## الوقائع

أتمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه بدد الموتوسكل المبين وصفاً وقيمة بالمحضر والملوك إليه والمحجوز عليه إدارياً لصالح البلدية والمعين حارساً عليه، بأن لم يقدمه في اليوم المحدد للبيع إضراراً بالبلدية . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة العطارين الجزئية الدعوى وقضت عملاً بما دعى الاتهام المذكورتين وبالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم خمسة عشر يوماً مع الشغل ووقف تنفيذ العقوبة خمس سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً . فاستأنف ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية نظرت استئنافه ثم قضت بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## الحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن الطاعن دفع بعدم علمه باليوم الذي حدد لبيع الموتوسكل المحجوز ، وبأن مندوب البلدية المكلف بالبيع لم يحضر لإجراء البيع وفقاً للقانون ولم يكلفه بتقديمه وإنما حرر محضراً بوقف البيع لعدم وجود مشتريين في يوم آخر غير الذي حدد للبيع في محضر الحجز . وقد طلب الطاعن إعلان محرر محضر البيع وإعلان محرر محضر الحجز ، فاكتمت محكمة ثانية درجة بإعلان الأخير وسمعت أقواله وهي لا تؤدي في مجموعها إلى إثبات التهمة ، وقد قال الطاعن إن محضر الحجز جاء خالياً من كل البيانات الجوهرية لأنه لم يبين على وجه الدقة الموتوسكل المحجوز ، مع أن الطاعن تاجر موتوسيكلات وعنده كثير من أمثاله ، وإنه لم يكن سيء القصد لأنه لم يعرف الموتوسكل المحجوز ، ولكن المحكمة لم ترد على دفاعه وأيدت الحكم الابتدائي القاضي بإدائته .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين أن مندوب البلدية أوقع حجزاً إدارياً بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٨ على دراجة بخارية ماركه B. S. A. بحالة جيدة وحدد للبيع يوم ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٨ وعين المهيم حارساً على الدراجة المحجوزة ، وأن البيع أجل من اليوم المذكور إلى يوم ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ . وأعلن الطاعن بهذا اليوم وقت التأجيل ثم انتقل معاون حوز البلدية في اليوم المذكور وسأله عن الدراجة المحجوزة فقال له إنها غير موجودة ، وأثبت الحكم المطعون فيه أن ذلك قد ثبت باطلاع المحكمة على محضر التأجيل الذي وقع عليه الطاعن واعترف بتوقيعه عليه وأن انتقال معاون الحيز ثابت من شهادته ، ولذا فإن ما يدعيه الطاعن من قصور الحكم في هذا الصدد غير صحيح . وأما ما ادعاه من أن محضر الحيز جاء خالياً من البيانات الدالة على المحجوز فردود بأن الحكم المطعون فيه قد بين وصف الدراجة المحجوزة فلا قيمة لما يقوله من أن عنده نظائرها ، وأنه لم يعرفها من غيرها لأنه متى كان الشيء المحجوز قد سلم إليه باعتباره حارساً عليه فإنه يتعين بهذا الحيز وبهذا التسليم ولو كان من التلييات أو له تناثر لدى الحارس . ولا يحق للحارس أن يدعى بعد ذلك جهالة وعدم تمييزه . وأما ما قاله من أن المحكمة لم تثبت سوء نيته فيكفي في بيان ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد ذكر أن معاون الحيز قد ذهب إليه وطلب منه المحجوز فقرر له أنه غير موجود . وهذا ولا حق للطاعن في الشكوى من أن المحكمة لم تستدع الشاهد الآخر الذي لم تسمعه لأنه بعد سماع شهادة الشهود الذين سمعهم المحكمة لم يصر على سماعه .

وحيث إنه من كل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .



(٦٣)

## القضية رقم ١٥٧٩ سنة ١٩٣٨ القضائية

حكم . تسببه . دفاع . اعتراف المتهم أمام النيابة بضبط المخدر معه . أخذه بهذا الاعتراف .  
إغفال الحكم الرد على ما دفع به من بطلان التفتيش . لا يؤثر في سلامة الحكم .

متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اعترف أمام النيابة بضبط المخدر  
منه وأخذه بهذا الاعتراف ، فإن إغفاله الرد على ما دفع به المتهم من بطلان  
التفتيش الواقع عليه — ذلك لا يخل بسلامة الحكم ، فإن غاية ما يطلب من  
التفتيش إنما هو إثبات أن المتهم كان محرراً للسلطة المخدرة ، وما دام هو معترفاً  
بإحرازها فلا يجدي أن يكون التفتيش قد وقع باطلاً لتحقيق دليل الإحراز باعتدافه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذين الطاعنين بأنهما أحزرا جواهر مخدرة «حشيشاً»  
بدون مسوغ قانوني ، وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٦/٣٥ ب و ٤١ و ٤٢ و  
٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٨ .

سمعت محكمة المخدرات الجزئية الدعوى وقضت بحبس كل من المتهمين أربع  
سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريم كل منهما ثمانمائة جنيه والمصادرة وبنشر ملخص  
الحكم في جرائد البصير والبلاغ والأساس على نقضهما وذلك عملاً بالمواد ١ و ٢  
و ٦/٣٥ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٨ . فاستأنفا ، ومحكمة  
الاسكندرية الابتدائية نظرت هذا الاستئناف ثم قضت بقبوله شكلاً وفي الموضوع  
برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليهما في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون بالنسبة إلى الطاعن الأول .  
وحيث إن أوجه طعنه تتحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً إذ لم  
يرد على ما دفع به من أن إذن التفتيش وقع باطلاً لأنه صدر بناء على تحريرات غير  
صحيحة إذ أن الذى استصدره كان يحفل اسمه ومحل إقامته فانصب الإذن على  
شخص يختلف عنه اسماً وسكناً مما يدل على أن التحريات لم تكن جديدة .

وحيث إنه وإن كان صحيحاً أن الطاعن دفع بيطلان التفتيش أمام المحكمة  
الاستئنافية ، وأنها أغفلت الرد على هذا الدفع ، وأيدت الحكم الابتدائى لأسبابه ،  
إلا أنه متى كان قد ثبت بذلك الحكم أن الطاعن اعترف أمام النيابة بضبط  
المخدر معه ، وأخذت المحكمة بهذا الاعتراف ، فإن إغفالها الرد على دفاعه لا يخل  
بسلامة الحكم لأن غاية ما يرجى من التفتيش إنما هو إثبات أن الطاعن كان  
محرزاً للمادة المخدرة . ومتى كان هو معترفاً باحرازها ، فلا يجديده أن يكون  
التفتيش قد وقع باطلاً لتحقيق دليل الإحراز باعتراقه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٦٤)

القضية رقم ١٥٨٠ سنة ١٩ القضائية

وقاع . جلوس المتهم إلى جانب المجنى عليها في غرفة نومها وراودتها عن نفسها وإمساك  
بها ورفع رجلها محاولاً مواقعتها . شروع في وقاع .

متى كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليها كانت تلبس قميص النوم فجلس  
بجانبيها المتهم في غرفة نومها وراودها عن نفسها وأمسك بها ورفع رجلها محاولاً  
مواقعتها فقاومتها واستغاثت فخرج يجرى ، فهذه الواقعة يصح في القانون عدها

شروعاً في وقاع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه : إذ هذه أفعال من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق ذلك القصد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه شرع في مواجهة مدام كريا كولا بريلي بغير رضاها بأن أمسك بها وطوقها بذراعه وألقاها على أريكة يجلس عليها وأمسك برجليها وحاول فتحهما ورفعها إلى أعلى وأوقف تنفيذ الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مقاومة المجنى عليها واستغاثتها . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٦٧/١ عقوبات ، فقرر حضرته بذلك في ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٨ .

سمعت محكمة جنايات بور سعيد الدعوى وقضت بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عملاً بمواد الاتهام المذكورة آنفاً والمادة ١٧ عقوبات .  
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وسيت بين الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بالشرع في المواجهة بغير الرضا جاء باطلاً لقصوره في الاستدلال ومخالفته للقانون . فقد استندت المحكمة في الإدانة إلى أقوال المجنى عليها وأنها قاومته وألقت على وجهه لفافة مشتعلة أحدثت به أثراً مع أن التقرير الطبي تقي إمكان حصول إصابة الوجه من وضع السيارة ، ومع أن ما ذكره عن سبب إصابات المجنى عليها بالقندين إنما أورده على سبيل الجواز دون الجزم وقد أرجعه إلى أسباب متعددة ، وأنه برغم تمسك المدافع عنه بجواز حصول الإصابات عند المشاجرة التي قامت بينه وبين المجنى عليها ، فإن المحكمة لم تكن بالرد على ذلك وقطعت بأن السبب يرجع إلى ما ذكرته هي عنها ، مخالفة بذلك قول الطبيب عن الأسباب المتعددة . ويصنف



الطاعن أن المحكمة لم تستظهر توفر الركن المادي للجريمة ، وأن الثابت أنه لم يحاول فك سرورها أو سرواله ، ومن جهة أخرى فلم تتحدث عن القصد الجنائي ، وأن نيته كانت منصرفة إلى الواقعة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، ومن بينها ما استظهره من تقرير الطبيب الشرعي عن إصابات الجنى عليها بالفخذين وحدوثها من محاولته إبعادها بمثل اليدين بهيئة عنيفة كما قررت . ولما كان الأمر كذلك وكان من شأن ما أوردته المحكمة أن يؤدي إلى ما رتبته عليها ، فلا محل لما يثيره الطاعن من المجادلة في تقدير دليل الثبوت في الدعوى مما تختص به محكمة الموضوع ولا رقابة عليها فيه . أما ما يشير إليه عن عدم توافر أركان الجريمة ، فردود بما أوردته المحكمة من «أنها كانت تلبس قميص النوم فجلست إليه وجلس بجانبها في غرفة نومها وهي الغرفة الوحيدة في البيت ، وأنه راودها وأمسكها ورفع رجلها يحاول مواءمتها ، ولكنها قاومته واستغاثت ... فخرج يجرى» ، إذ أن ذلك يصح في القانون عده شروعاً في وقاع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه ، لأنها أفعال من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق ذلك القصد . وأما ما يثيره بشأن التقرير الطبي فلا وجه له إذ أن إيراد أسباب متعددة للاصابة لا يؤثر على سلامة الحكم ما دام أن المحكمة قد أخذت بأحدها واطمأنت إليه لما بينته من الأدلة الأخرى القائمة في الدعوى والتي رأت معها اعتمادها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة سعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : حسن الهضيبي بك  
وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(٦٥)

### القضية رقم ١٢٣٨ سنة ١٩ القضية

١ — حكم . تبينه . اشتراك في تزوير في حوالة بريد ونصب . بيان تعدد المتهم التغير في  
الحوالة بقصد الحصول على مبلغها وتوصله إلى ذلك . كاف . التحدث صراحة عن كل ركن  
بذاته . لا يلزم .  
ب — عقوبة . تقديرها . موضوعي . وقف التنفيذ . إلغاؤه . لا معقب على المحكمة  
في ذلك .

١ — إذا كان الحكم الذي أدان المتهم في الاشتراك في تزوير ورقة رسمية  
(حوالة بريد) وفي النصب قد بين بما أثبتته من الوقائع وذكره من الأدلة أن المتهم  
تعمد النقل والتغير في هذه الورقة بقصد الحصول على مبلغ الحوالة وأنه توصل إلى  
هذا القصد فهذا يكفي . ولا يلزم بعد هذا أن يتحدث صراحة وعلى استقلال عن  
كل ركن بذاته ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

٢ — إن تقدير العقوبة بما في ذلك وقف التنفيذ من سلطة محكمة الموضوع  
وحدها ، فما دامت هي لم تخرج بالعقوبة عن الحد المقرر بنص القانون فلا رقابة  
عليها . وإذا كانت المحكمة قد ألغت وقف التنفيذ المقضي به ابتداءً لما ارتأته من  
أن عدم وجود السوابق وحده لا يصلح مبرراً له فلا معقب عليها في ذلك .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه : (أولاً) اشترك مع آخر بطريق  
الاتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير في ورقة أميرية «حوالة بريد رقم ٣١ مجموعة

٥٣٥٢ قيمتها ٢٥٩ قرشاً» بوضع إمضاء مزورة للسيد منصور شيكيو وذلك بأن اتفق مع الآخر بأن تقدم بهذه الحوالة إلى الموظف المختص لصرف قيمتها منتحلاً شخصية صاحبها السيد منصور شيكيو والتوقيع باسمه عليها فنفذ هذا الاتفاق وساعد في الأعمال المسهلة لارتكاب الجريمة بأن قرر لهذا الموظف أن يقدم الحوالة هو صاحبها ووقع عليها باعتباره ضامناً له ووقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . (ثانياً) اشترك مع الآخر بطريقي الاتفاق والمساعدة في استعمال الحوالة المزورة سالفة الذكر بأن اتفق على استعمالها بالطريقة المبينة آنفاً وساعده في ارتكاب الجريمة بأن وقع على الحوالة بصفته ضامناً له وتوصلاً بذلك إلى صرف قيمتها ووقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . (ثالثاً) اشترك مع الآخر بطريقي الاتفاق والمساعدة في الاستيلاء بالاحتيال على مبلغ ٢٥٩ قرشاً للسيد منصور شيكيو وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود واقعة مزورة وباتخاذ اسم كاذب بأن اتفق مع الآخر على أن يتقدم للموظف المختص بحوالة البريد لصرف قيمتها منتحلاً شخصية صاحبها ومتسماً باسمه فنفذ هذا الاتفاق ووقع على الحوالة بالاسم المتحل وساعده بأن وقع عليها بصفته ضامناً واستولى بذلك على المبلغ ووقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ، وطلبت عقابه بالمواد ٢/٤٠ و ٤١ و ٣ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٣٣٦ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة الاسماعيلية الجزئية الدعوى وقضت عملاً بمواد الاتهام المذكورة وبالمواد ٣٢ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل عن التهم الثلاث ووقف تنفيذ العقوبة خمس سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائياً . فاستأنف المحكوم عليه طالباً البراءة ، واستأنفت النيابة كذلك طالبة التشديد ، ومحكمة بور سعيد الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين وقضت بقبولهما شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لوقف التنفيذ وتأيينه فيما عدا ذلك .

فطعن . . . الخ الخ .



## المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بالاشتراك في تزوير أوراق رسمية واستعمالها وبالنصب جاء باطلا لقصور أسبابه . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المحكمة لم تستظهر جميع وقائع الدعوى وأخذته باعترافه بالتوقيع ، مع أنه لا يكفي بذاته لإثبات الجريمة ، كما أنها لم تبرز أركان الجريمة بما فيها القصد الجنائي ونية الإضرار . ثم إنها ألغت ما قضى به الحكم الابتدائي من وقف تنفيذ العقوبة لما ذكرته من أنه اتخذ إجراءات ملتوية ، دون أن تشير إلى هذه الإجراءات ، ومع أن تصرفاته كلها تفيد العكس ، وأنه فيما أجراه كان حسن النية ويريد إظهار حقيقة الأمر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدغوى بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن من أجلها ، وذكر الأدلة على ثبوتها . ولما كان الأمر كذلك ، وكان ما أوردته المحكمة له أصلا في التحقيقات ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه ، فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ، وهو جدل موضوعي خارج عن رقابة محكمة النقض . أما ما يشير إليه عن أركان الجريمة ، فلا وجه له ، إذ يكفي أن يكون الحكم قد بين بما أثبتته أن المتهم قد تعدد النقل والتغير في الورقة الرسمية بقصد الحصول على مبلغ الحوالة ، وأنه توصل إلى هذا القصد ، وليس من اللازم بعد هذا أن يتحدث صراحة واستقلالاً عن كل ركن ، ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . وأما ما يتمسك به عن العقوبة ، فمردود بأن تقدير العقوبة بما في ذلك وقف التنفيذ من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وما دامت لم تخرج بها عن الحد المقرر بنص القانون ، فلا رقابة عليها فيها ، هذا وقد ألغت وقف التنفيذ لما ارتأته من أن عدم وجود السوابق وحده لا يصلح مبرراً له .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٦٦)

## القضية رقم ١٢٥٥ سنة ١٩ القضية

بلاغ كاذب . القصد الجنائي في هذه الجريمة . العلم بكذب الوقائع وقصد الإضرار بالبلغ في حقه . مثال للقصور في بيان هذا الركن .

لا يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجنائي عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها بل يجب أيضاً أن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ قاصداً الإضرار بمن بلغ في حقه . فإذا كان كل ما قاله الحكم لإثبات القصد الجنائي لدى المتهم هو قوله «إن سوء القصد ونية الإضرار متوافران لدى المتهم من إقدامه على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي بلغ عنها مكذوبة ومن شأنها لو صحت أن توجب معاقبته الخ» . فإنه يكون قد قصر في إثبات القصد الجنائي بشرطيه ويتعين نقضه .

## الوقائع

أقام عبد المنعم أفندي محمود فراج هذه الدعوى مباشرة لدى محكمة جنح قليوب الجزئية على كامل أفندي نخله خليل بصحيفة أعلنت له في ١٢ يونيه سنة ١٩٤٥ يتهمة فيها بأنه أبلغ ضده كذباً ومع سوء القصد أنه أكرهه بطريق التعدي والضرب والتهديد بالقتل على التوقيع على سند بمبلغ ٢٢٥ جنيهاً ، وأنه تبين من تحقيق المحضر رقم ١٣٢ أحوال مركز قليوب صحيفة ٣٦٦ كذب البلاغ المذكور ، وطلب إلى المحكمة المذكورة عقابه بالمواد ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ عقوبات كما طلب إليها القضاء له عليه بمبلغ ٢٥ جنيهاً بصفة تعويض مع مصاريف الدعوى والأتعاب . سمعت المحكمة المذكورة الدعوى وقضت عملاً بالمواد المطلوبة بحبس المتهم أربعة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني خمسة وعشرين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت

والمصاريف . فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت استئنافه وقضت بقبوله شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة والاكتفاء بتغريم المتهم عشرين جنيناً وبتأييده فيما عدا ذلك . ويلزم المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فرفع المحكوم عليه طعناً عن الحكم الأخير وقضت فيه هذه المحكمة بقبوله شكلاً وفي موضوعه بتقضى الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية إلى محكمة مصر الابتدائية للفصل فيها مجدداً من هيئة استئنافية أخرى ويلزم المدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف المدنية .

سمعت المحكمة المذكورة الدعوى مرة ثانية وقضت بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة والاكتفاء بتغريم المتهم عشرين جنيناً وبتأييده فيما عدا ذلك وألزم المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن المحكوم عليه « للمرة الثانية » في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بالبلاغ الكاذب جاء باطلاً لقصوره قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه، إذ أن ما ذكره عن توافر ركن سوء القصد وانتواء الإضرار بالمدعى بالحقوق المدنية غير منتج في إثباته فقد اتجه فيه اتجاهاً خاطئاً ، واقتصر على إثبات كذب البلاغ وعلم الطاعن بهذا الكذب ، وترك نية الإضرار التي يجب أن يقوم عليها الدليل استقلالاً ، ولا يغنى عنه ثبوت الكذب والعلم به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ يتحدث عن القصد الجنائي لدى الطاعن قال : « إن سوء القصد ونية الإضرار موقوران لدى المتهم من إقدامه على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي بلغ عنها مكذوبة ومن شأنها لو صحت إلقاء المدعى بالحقوق المدنية في غيابات السجون ومعاقبته بالأشغال الشاقة وذلك بالتطبيق لنص المادة ٣٢٥ عقوبات التي نصت على أنه يعاقب بالأشغال الشاقة كل من أكره



أحداً بالقوة أو التهديد على إمضاء ورقة تثبت ديناً . ولا يهم بعد ذلك بحث ما إذا كان أراد بفعله هذه التخلص من الإيصال الذي وقع عليه ، فإن هذا باعث لا أثر له في توفر القصد الجنائي . « — ولما كان ما أوردته الحكم ليس كافياً في بيان إن كان يقصد سوء المبلغ في حقه والإضرار به ، إذ لا يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها بل يجب أيضاً أن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ بقصد الإضرار بمن بلغ في حقه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد قصر في إثبات القصد الجنائي بشطريه ويكون بذلك معيباً متعيناً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة أمام هذه المحكمة لنظر الموضوع إذ حصل الطعن لثاني مرة في القضية عينها.

(٦٧)

### القضية رقم ١٣٢٦ سنة ١٩٠٩ القضائية

تفتيش . إذن مطلق لم يعين فيه شخص لتنفيذه . تنفيذه لا يشترط أن يكون على يد الضابط الذي قام بالتحريات التي انبنى عليها صدوره .

ما دام الإذن بالتفتيش قد صدر مطلقاً دون أن يعين فيه شخص بالذات لتنفيذه فإن التفتيش يكون صحيحاً إذا نفذه أى واحد من مأموري الضبطية القضائية . ولا جدوى من القول بأن صدور الإذن بالتفتيش بناءً على طلب الضابط الذي قام بعمل التحريات التي انبنى عليها الإذن يجعله منصرفاً عقلاً وحتماً إلى اختصاص طالبه دون غيره بتنفيذه ، فإن الآذن بالتفتيش لو كان أراد قصر إجراءاته على مأمور بعينه من مأموري الضبطية القضائية لنص صراحة على ذلك في الإذن.

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة «حشيشاً وأفيوناً» بقصد الاتجار بدون مسوغ قانوني وفي غير الأحوال المضح بها قانوناً ، وطلبت تطبيق المواد ١ و ٢ و ٥/٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ..

سمعت محكمة كفر الزيات الجزئية الدعوى ، وأمامها دفع المتهم ببطلان التفتيش ، فقضت في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٩ برفض الدفع المذكور وبحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ وبغريمه مائتي جنيه والمصادرة وذلك عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، فاستأنف ، ومحكمة طنطا الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .

فطن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## الحكمة

وحيث إن حاصل الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اعتمد في إدانة الطاعن على الدليل المستمد من التفتيش — مع أن هذا التفتيش باطل لأن الضابط الذي استصدر الإذن به من رئيس نيابة طنطا لم يباشر إجراءه بنفسه بل وكل ذلك لغيره . ومع أن هذا الإذن قد صدر دون ندب شخص معين من رجال الضبطية القضائية لإجرائه ، إلا أن صدوره بناءً على تحريات ذلك الضابط مقتضاه أن يباشره هو بنفسه دون غيره ، وبذا فإن التفتيش يكون باطلاً ولا يصح الاستناد إلى الدليل المستمد منه .

وحيث إنه ما دام الإذن بالتفتيش قد صدر مطلقاً دون أن يعين فيه شخص بالذات لتنفيذه فإن التفتيش يكون صحيحاً متى نفذه أي واحد من مأموري

الضبطية القضائية، ولا يجدى في ذلك ما يثيره الطاعن من أن صدور الإذن بناءً على طلب الضابط الذي قام بعمل التحريات التي انبنى عليها الإذن يجعله منصرفاً عقلاً وحتماً إلى تخصيص طالبه دون غيره بالقيام بتنفيذه، لأن رئيس النيابة لو أراد قصر تنفيذ الإذن على مأمور بهينه من مأموري الضبطية القضائية لنص صراحة على ذلك .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن المحكمة الابتدائية قد أخطأت في فهم واقعة الدعوى إذ نسبت إلى الطاعن أنه اعترف أمام وكيل النيابة تمشياً مع ما أثبتته في محضر استجوابه، مع أن الواقع من الأمر هو أنه ظل منكرّاً التهمة في جميع أدوار التحقيق، ودلائل الحال وإجاباته أمام وكيل النيابة نفسه لا تؤيد صدور هذا الاعتراف منه. ثم إن المحكمة الاستئنافية أيدت الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تحقق ما دافع به من عدم صدور أى اعتراف منه .

وحيث إنه تبين من مطالعة مفردات الدعوى التي أمرت هذه المحكمة بضمها في سبيل تحقيق هذا الوجه أن الطاعن اعترف بالتهمة المسندة إليه لدى استجوابه أمام النيابة. وما دام الأمر كذلك، وما دام الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد فند إنكاره لهذا الاعتراف، فلا يكون الجدل الذي يثيره الطاعن في هذا الوجه مقبولا لتعلقه بتقدير أدلة الثبوت في الدعوى.

وحيث إن مؤدى الوجه الثالث هو أن الطاعن دفع التهمة بأن أحد المخبرين دس عليه المخدر الذي ضبط في منزله، ولكن المحكمة لم تكن بتحقيق هذا الدفاع.

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه فضلاً عن كونه جدلاً موضوعياً مما لا يقبل أمام محكمة النقض قد رد عليه الحكم المطعون فيه إذ تعرض لدفاعه المشار إليه وفنده للاعتبارات الساتفة التي أوردها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .



(٦٨)

## القضية رقم ١٥٦٥ سنة ١٩ القضائية

١ — تفتيش . جنود خفر السواحل وموظفو الجمارك . من سلطاتهم البحث عند الاشتباه عن كل ما يكون مهرباً أو ممنوعاً في نطاق الدائرة الجمركية . مركب ساج في القنال . ضبطه وتفتيشه . وجود شيء فيه مسروق من إحدى البواخر . يصح ضبطه .  
ب — إثبات . إدانة متهم بناءً على قول متهم آخر مقرر بالتهمة أو منكر لها . جائز .

١ — إنه لما كان قنال السويس يعتبر بمقتضى المادة ٣١ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ داخل في نطاق الدائرة الجمركية ، وكانت هذه المادة توجب على عمال الجمارك إيقاف المراكب الشراعية السابحة فيها وتفتيشها متى تبين أنها مشبوهة ، فإنه إذا كان الثابت بالحكم أن جنود خفر السواحل ضبطوا مركباً كانت تسبح في هذا القنال بعد أن اشتبهوا فيها فوجدوا شيئاً مخبئاً بها تبين أنه مسروق من إحدى البواخر ، كان ضبط هذا المركب وتفتيشه صحيحين لأن من سلطة جنود خفر السواحل وموظفي الجمارك البحث عند الاشتباه عن كل ما يكون مهرباً أو ممنوعاً ولو من طريق تفتيش الأمتعة والنقلات منها كان نوعها ثم ضبطه وتقديمه إلى جهة الاختصاص .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تكون اعتقادها من جميع العناصر المطروحة أمامها ، فلا جناح عليها إذا ما اعتمدت على قول متهم في إدانة متهم آخر ، يستوي في ذلك أن يكون الأول مقرر بالتهمة أو منكر لها .

## الوقائع

أهمت النيابة العمومية : ١ — حسن حامد غزي (الطاعن) . ٢ — أحمد السيد الحضري بآثهما : (أولاً) سرقاً مع آخر مجهول الآلة الكاتبة الموضحة الوصف والقيمة بالحضر من الباخرة سموكي هل المسكونة حالة كون الأول عائداً

إذ سبق الحكم عليه بخمس عقوبات مقيدة للحرية في سرقات آخرها بحسبه ستة مع الشغل بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٤٥ . (ثانياً) شرع المتهم الثاني في إعطاء رشوة لسكل من الأومباشى محمد محمد النابغة ليمتنع عن أداء عمل من أعمال وظيفته وهو ضبطه على ذمة التهمة الأولى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو عدم قبول الرشوة منه . وطلبت النيابة من حضرة قاضى الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لحماكتيها بالمواد ٤٩/٢ و ٥١ و ٣١٧/١ — ٤ — ٥ و ١١١ من قانون العقوبات ، فأصدر حضرته في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٨ قراره بإحالة القضية إلى محكمة الجناح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنيحة .

سمعت محكمة بورسعيد الجزئية الدعوى وقضت بحبس المتهم الأول سنة ونصف سنة مع الشغل والنفاذ . وبحبس المتهم الثاني شهرين مع الشغل والنفاذ عن التهمة الأولى وبتفريمه مائتى قرش عن التهمة الثانية والمصادرة وذلك عملاً بمواد الاتهام سالفة الذكر . فاستأنفا ، وأمام محكمة بورسعيد الابتدائية التي نظرت استئنافهما دفع الحاضر مع المتهم الأول بيطلان التفتيش ، فأبنت سماع الدعوى ثم قضت حضورياً برفض الدفع بيطلان التفتيش و برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه الأول وحده في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل فى القول : (أولاً) بأن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد فى إدانة الطاعن على الدليل المستمد من تفتيش باطل يكون خطأ خطأ يعيبه ، ذلك لأن من أجراه ليس من رجال الضبطة القضائية ولم تكن الجريمة متلبساً بها ، ولم تقع فى الدائرة الجزائية . (ثانياً) بأن الحكم الاستثنائى لم يأخذ بأسباب الحكم الابتدائى المستأنف . فأصبح بذلك قاصر البيان . تجلّى أنه بفرض التسليم الجدلى بأن العبارة التى ساقها الحكم يمكن تفسيرها بأنه اعتمد على أسباب

الحكم الابتدائي ، فإن الحكم الأخير قد استند في الإدانة على أقوال مجرحة للمتهم الآخر الذي حكم عليه مع الطاعن مع أن أقواله هذه لا تعتبر في القانون شهادة لأنه لم يحلف اليمين ، ولا اعتراف منهم على آخر لأنه هو نفسه ينكر التهمة ويلقيها على الطاعن .

وحيث إنه لما كان قنال السويس يعتبر بمقتضى المادة ٣١ من اللائحة الجزائية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ داخلًا في نطاق الدائرة الجزائية ، وكانت هذه المادة توجب على عمال الجمارك إيقاف المراكب الشراعية السابحة فيه وتفتيشها متى تبين أنها مشبوهة وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن جنود خفر السواحل ضبطوا مركبًا «فلوكة» كانت تسبح في هذا القنال بعد أن اشتبهوا فيها فوجدوا مخبأ فيها ما كينه كتابة تبين أنها مسروقة من إحدى البواخر — لما كان الأمر كذلك ، فإن الضبط والتفتيش يكونان صحيحين لأن من سلطة جنود خفر السواحل وموظفي الجمارك البحث عند الاشتباه عن كل ما يكون مهربًا أو ممنوعًا ولو من طريق تفتيش الأمتعة والمنقولات مهما كان نوعها ثم ضبطه وتقديمه إلى جهة الاختصاص . وإذن فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له أساس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أضاف أسبابًا جديدة قد استند إلى أسباب الحكم المستأنف بقوله «وحيث إنه لذلك وللأسباب الأخرى الواردة بحكم محكمة أول درجة يكون هذا الحكم في محله ويتعين تأييده» وهي عبارة صريحة بالباله على أن المحكمة اعتمدت أسباب الحكم للمستأنف وأخذت بها . أما القول بأنه ما كان يسوغ الاستناد إلى قول متهم في إدانة متهم آخر ، فردود بأن لمحكمة الموضوع أن تكون اعتقادها من كافة العناصر المطروحة أمامها ، فلا جناح عليها إذا هي اعتمدت على قول متهم في إدانة متهم آخر . يستوى في ذلك أن كان الأول بقرًا بالتهمة أو منكرًا لها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعًا .



(٦٩)

### القضية رقم ١٥٧٠ سنة ١٩٤٥ القضائية

تموين . القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . القرار الوزاري رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ الصادر من وزير التموين . المقصود به توجيه موظفي التموين المنوط بهم إثبات مخالفات هذا القانون . لا يقيد القاضي بطريق معين من طرق الإثبات .

إن المادة الثامنة من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد خولت وزير التموين أن يصدر القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة وتحديد النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن أنخبز لسبب الجفاف ولكنها لم تخوله الحق في خلق الدليل الذي يجب اتباعه في إثبات هذا العجز . وإذا كان قرار وزير التموين رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارين رقمي ٢١٥ لسنة ١٩٤٧ و ٤٧ لسنة ١٩٤٩ قد نص على ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة فإن ذلك ليس إلا من قبيل الأوامر المقصود بها الإرشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفات كما يكون عملهم سليماً دقيقاً ، ولا يمكن أن يترتب عليه تقييد القاضي بطريق معين من طرق الإثبات في استظهار وجود العجز من جميع الأدلة التي يرى أنها تؤدي إلى ذلك .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين المذكورين بأنهم صنعوا وحازوا خبزاً يقل وزنه عن الوزن المقرر قانوناً ، الأمر المنطبق على المواد ٨ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٧ من القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ والقرار ٢١٥ لسنة ١٩٤٧ والقرار ٥٠٧ لسنة ١٩٤٨ و ٤٧ لسنة ١٩٤٩ . سمعت محكمة بندر المنصورة الجزئية الدعوى وقضت بتفريم المتهم الأول مائة جنيه وذلك عملاً بالمادة ٥٨ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ،

وبحبس كل من باقى المتهمين ستة شهور مع الشغل وغرامة مائة جنيه والمصادرة ونشر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة المحل لمدة ستة شهور وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتى الحبس والغرامة لمدة خمس سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا وذلك عملا بمواد الاتهام سالفة الذكر وبالمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات . فاستأنفوا ، ومحكمة المنصورة الابتدائية نظرت استئنافهم وقضت بقبوله شكلا وفى الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .  
فقطن جميع المحكوم عليهم فى الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى القول بأن المحكمة أخطأت فى تطبيق القانون إذ لم تأخذ بالطريقة التى رسمها وزير التموين بشأن إثبات العجز الغير المسموح به فى وزن الخبز فى القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارين رقمى ٢١٥ لسنة ١٩٤٧ و ٤٧ لسنة ١٩٤٩ وهى أن يكون ذلك بوزن مالا يقل عن مائتى رغيف .

وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعنون فى هذا الوجه ذلك لأن المادة الثامنة من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إنما خولت وزير التموين أن يصدر القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف فى كل مديرية أو محافظة ، ويحدد فى تلك القرارات النسبة التى يجوز التسامح فيها من وزن الخبز لسبب الجفاف دون أن تعطيه الحق فى خلق الدليل الذى يجب اتباعه فى إثبات هذا العجز . فإذا كانت قرارات وزير التموين التى أشار إليها الطاعنون قد نصت على ضرورة وزن عدد معين من الأربعة ، فإن ذلك يكون من قبيل الأوامر المقصود بها الإرشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوطين بالمراقبة وإثبات المخالفات كما يكون عملهم سليماً دقيقاً ، وهذا مما لا يترتب على مخالفته تقييد القاضى بطريق معين من طرق الإثبات فى استظهار وجود العجز من كافة الأدلة التى يرى أنها تؤدى إلى ذلك . ولما كان

الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة التي أدان بها الطاعنين ، وأورد الأدلة التي عولت عليها المحكمة في الحكم بثبوتها بما يتوافق معه جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث إن الوجهين الآخرين يتحصلان في القول بأن الحكم جاء قاصراً إذ أخل بدفاع الطاعنين من أن الخبز المضبوط ليس مملوكاً لهم بل هو خبز منزلي لإحدى السيدات ، والمحكمة أطرحت هذا الدفاع دون أن تحققه .

وحيث إنه لا محل لما يقوله الطاعنون لأن الحكم قد تعرض للدفاع المشار إليه وفنده بما أورده من أدلة سائغة تدحضه . على أن ما يثيره الطاعنون لا يبدو أن يكون نقاشاً حول واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يقبل أمام هذه المحكمة . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## (٧٠)

### القضية رقم ١٧٢١ سنة ١٩ القضية

حكم . تسييه . إدانة التهم في إحراز مخدر . تأسيساً على اعترافه بأن هذه المادة التي ضبطت معه قد عثر عليها في جيبه دون أن يعلم ماهيتها . قصور . كان يجب أن تثبت عليه المحكمة أنه كان عالماً بأنها مخدر .

إذا كان الحكم قد أدان التهم في جريمة إحراز مخدر بناء على ما اعترف به من أن المادة التي ضبطت معه قد عثر عليها فوضعها في جيبه دون أن يعرف أنها حشيش ، فهذا قصور يعيبه إذا أنه كان يجب على المحكمة مع تقرير التهم عدم علمه بأن ما ضبطت معه مخدر أن تثبت عليه هذا العلم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه أحرز المواد المخدرة المبينة الكمية



والنوع بالمخسر في غير الأحوال المصرح بهما قانوناً . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٦-٢ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

سمعت محكمة البليدة الجزئية الدعوى ، وأمامها دفع المتهم بطلبات التفتيش فأنهت نماعها ، ثم قضت حضورياً في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٩ برفض الدفع بطلان التفتيش وبصحته وبحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل والنفاذ وبتغريمه مائتي جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة معه . وذلك عملاً بالمواد ١/٥ و ٢/٥ و ٣٥/٦-٢ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . فاستأنف ، ومحكمة سوهاج الابتدائية نظرت استئنافه ثم قضت بقبوله شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وغرامة ثلاثين جنياً وبتأييده فيما عدا ذلك ، وذلك عملاً بمواد الاتهام سالفة الذكر عدا المادة ١/٣٥-٢ فبدلها المادة ٣٦ من القانون المذكور .

فطن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما جابه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخذ باعترافه بضبط المخدر معه دليلاً عليه مع أن ما ذكر بالحكم لا يعتبر دليلاً لأن الطاعن وإن اعترف بضبط المادة معه إلا أنه قال إنه لا يعلم أنها مخدر فقول الحكم إنه اعترف بالجريمة لا يجوز الاستناد إليه باعتباره دليلاً صحيحاً .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعن اعترف بضبط المادة معه وقال بأنه عثر عليها فوضعها في جيبه دون أن يعرف أنها حشيش وأن المحكمة أخذت بهذا الاعتراف دليلاً عليه في ثبوت التهمة . ومتى كان الأمر كذلك وكان اعتراف الطاعن بضبط المادة معه مع إنكار علمه بأنها مخدر لا يصلح أن يقام عليه الحكم بإدانته في جريمة إحرار المواد المخدرة حتى تثبت المحكمة أنه كان يعلم بأن ما أحرزه مخدر أما وهي لم تقبل فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن ..

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٩

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد فهمى إبراهيم بك وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وحسن المصطفى بك وفهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك المستشارين .

(٧١)

القضية رقم ١٢٨٤ سنة ١٩ القضية

اعتراف مشوب بالإكراه . لا يصح التعويل عليه . تمسك المتهم بأن العبارات التى فاه بها أثناء تعرف الكلب البوليسى عليه قد صدرت منه وهو مكره دفعاً لما خشيه من أذى الكلب لو ثوبه عليه . إجابته بناء على هذا الاعتراف دون أن ترد على ما دفع به وتفتده . قصور .

الاعتراف المشوب بالإكراه لا يصح التعويل عليه كدليل إثبات فى الدعوى ؛ فإذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن العبارات التى فاه بها أثناء تعرف الكلب البوليسى عليه إنما صدرت منه وهو مكره لو ثوب الكلب عليه دفعاً لما خشيه من أذاه ، ومع ذلك فإن المحكمة قد عدتها إقراراً منه بارتكاب الجريمة وعولت عليها فى إدانته دون أن ترد على ما دفع به وتفتده ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور ..

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه شرع عمداً فى قتل عزت جمعه اسماعيل بأن أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو تلقى الجنى عليه العيار بذراعه

الإيمن بحمى رأسه منه وإسبافه بعد ذلك بالعلاج وقبل اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى وهى أنه سرق مع متهمين آخرين موقيداً مبيّن الوصف والقيمة بالحضر مملوكاً للدكتور برهان شاكر ومبلغ ٢٨ر٤ قرشاً لمحمود حسن عمر حالة كون أحدهم يحمل سلاحاً نارياً ظاهر الأبر المعاقب عليه بالمادة ٣١٦ عقوبات وطلبت إلى حضرة قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لحاكمته بالمواد ٤٥ و٤٦ و٢/٢٣٤ عقوبات فقرر حضرته بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٤٧ إحالته إليها لحاكمته بالمواد المذكورة .

سمعت محكمة جنايات الجزيرة هذه الدعوى وقضت فيها عملاً بمواد الاتهام والمادة ١٧ عقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين .  
فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما يتجاء الطاعن على الحكم المظعون فيه أن المحكمة اعتمدت فيما اعتبرت عليه في الإدانة على عبارات فاه بها أثناء تعرف الكلب البوليسى عليه استخلصت منها اعترافه بمقارفة الجريمة وذلك دون أن ترد على ما أبداه الدفاع في هذا الصدد من أن تلك العبارة إنما صدرت منه وهو مكره ولو ثوب الكلب عليه حتى كاد يقتربه وذلك دفعاً لما خشيه من أذى يلحق به .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المظعون فيه أن المحكمة عولت فيما عولت عليه في إدانة الطاعن على عبارة صدرت عنه أثناء تعرف الكلب البوليسى عليه عدتها إقراراً منه بارتكاب الجريمة ويبين من محضر الجلسة أن المدافع عنه تمسك بالدفاع المشار إليه في الطعن ولكن المحكمة لم ترد عليه ولم تفنده ولما كان الإقرار المشوب بالإكراه لا يمكن التعويل عليه كدليل إثبات في الدعوى فإن إغفال المحكمة الرد على ما أثاره الدفاع في هذا الخصوص يسبب حكماً بما يستوجب نقضه .



وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة إلى التحدث عن باقى أوجه الطعن .

( ٧٣ )

القضية رقم ١٧١٦ سنة ١٩ القضية

استئناف . التقرير به من المتأق . توقيعه منه . لا يهم .

إن المادة ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أن طلب الاستئناف يكون بتقرير فى قلم الكتاب ، وإذن فإنه يكفى أن يحضر طالب الاستئناف فى قلم الكتاب ويقرر أمام الكاتب المختص شفاها برغبته فى رفعه ، فيقوم هذا بتدوين هذه الرغبة فى تقرير يوقع عليه هو . وبمجرد تحرير هذا التقرير يعتبر الاستئناف قائماً بصرف النظر عن التوقيع عليه من المقرر أو عدم توقيعه . وإذن فمن الخطأ فى تطبيق القانون أن تعتبر المحكمة الاستئناف المرفوع من النيابة غير قائم لعدم التوقيع على تقرير الاستئناف من أحد وكلاء النائب العام .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدد الذرة المينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عنها قضائياً لصالح عوض عبد الفتاح عوض إضراراً به وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها حال كونه عائداً وطلبت عقابه بالمواد ٣٤١ و٣٤٢ و٤٩٣ و٥٠٣ عقوبات .

نظرت محكمة جناح أبو تيج الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها غيايباً عملاً بمواد الاتهام والمادتين ٥٦ و٥٥ . عقوبات بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً .

فعارض في هذا الحكم والمحكمة المذكورة قضت بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٤٩ بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم النيابي المعارض فيه . فاستأنفت النيابة الحكم في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨ و ٢١ مايو سنة ١٩٤٩ . سمعت محكمة أسبوط . الابتدائية بنهية . استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها غايياً بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩ بعدم قبول استئناف النيابة شكلاً لرفعه بعد اليعاد القانوني .

فطعت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول استئناف النيابة شكلاً لرفعه بعد اليعاد قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأنه اعتبر الاستئناف المرفوع منها بتقرير ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ غير قائم لعدم التوقيع عليه من أحد وكلاء النائب العام ، مع أن المادة ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات قد نصت على أن الاستئناف إنما يكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم فهي لم تستلزم من إجراء سوى إثبات رغبة طالب الاستئناف في رفعه أمام الموظف المختص الذي يقوم هو بإثبات هذه الرغبة في تقرير الاستئناف . وإذن فتوقيع هذا الموظف على هذا القرار كاف في إثبات هذه الرغبة وفي قيام الاستئناف قانوناً .

وحيث إن الواقعة كما أثبتها الحكم المطعون فيه تتلخص في أن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده بتهمة تبديد ذرة محجوز عليها ومحكمة أول درجة قضت عليه غايياً في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بالإدانة . فاستأنفت النيابة هذا الحكم في ١٩ منه بتقرير وقع عليه بإمضائه الموظف المختص بقلم الكتاب وعارض المحكوم عليه فقضت المحكمة في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٩ برفض المعارضة وتأيد الحكم النيابي فاستأنفت النيابة هذا الحكم الأخير أيضاً في

٢١ من مايو سنة ١٩٤٩ والمحكمة الاستئنافية قضت بحكمها المطعون فيه بعدم قبول استئناف النيابة لرفعه بعد الميعاد وقالت: «وحيث إن النيابة لم ترفع استئنافها إلا في ٢١ من مايو سنة ١٩٤٩ فيكون قد رفع بعد الميعاد القانوني ولا يغير من ذلك ما ورد بتقرير استئناف النيابة من أنه عن الحكم الصادر في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٩ أى الصادر بتأييد الحكم الغيابي إذ أن سكوت النيابة منذ وقت صدور الحكم الغيابي حتى مضى موعد استئنافه هو قبول منها للحكم المذكور فلا يحق لها معه أن تستأنف الحكم الصادر بتطبيقه كما أنه لا عبرة بتقرير الاستئناف الأخير المرفق بالأوراق والمؤرخ ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ إذ أنه لا يحمل توقيع أحد وكلاء النائب العمومي مما يجعل المحكمة تعتبره في حكم المعدوم وعلى ذلك فلا يكون أمام المحكمة إلا التقرير السالف الذكر الذي يفيد رفع الاستئناف في ٢١ مايو سنة ١٩٤٩ وهو كما سبق شرحه استئناف بعد الميعاد القانوني» .

وحيث إن المادة ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أن طلب الاستئناف يكون بتقرير في قلم الكتاب وإذن فإنه يكفي أن يحضر طالب الاستئناف في قلم الكتاب ويقرر أمام الكاتب المختص شفاهاً برغبته في رفعه، فيقوم هذا بتدوين هذه الرغبة في تقرير يوقع عليه هو، ولا لزوم بعد لتوقيع الطالب، وأنه بمجرد تحرير هذا التقرير يعتبر الاستئناف قائماً بصرف النظر عن التوقيع أو عدم التوقيع عليه من المقرر به .

وحيث إنه متى تقرر ذلك، وكانت المحكمة لم تجر في قضائها على هذا الأساس فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون ويتعين لذلك قبول الطعن وتقض الحكم والقضاء بقبول استئناف النيابة الحاصل بتقرير ١٩ من أكتوبر سالف الذكر لرفعه في الميعاد القانوني عن الحكم الغيابي الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وإحالة القضية إلى المحكمة الاستئنافية المختصة لنظر موضوع الاستئناف .



## جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٥٠

برئاسة خضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن بأشار رئيس المحكمة وحضور حضرات  
أصحاب الفزة : أحمد حننى بك وحسن المصطفى بك وفهم عومس بك وإبراهيم خليل بك المستشارين.

(٧٣)

### القضية رقم ١١٥٥ سنة ١٩ القضية

- ١ — ودیعة . إدانة التهم في تبديد مبلغ سلم إليه على سبيل الودیعة تأسيساً على ورقة وقعها بتسليمه إياه . كون الودیعة واردة على نقود . لا يؤثر .
- ب — تبديد مبلغ من النقود مسلم على سبيل الودیعة . توافر أركان الجريمة بالامتناع عن زده عند طلبه .
- ج — دفاع . الدافع بأن عقد الودیعة مزور . اطراحه لأسباب مؤدية إليه . عدم تحقيق التزوير . لا يؤثر في سلامة الحكم . القيود الخاصة بالأدلة في المواد المدنية . لا تعيد القاضى الجنائى .

١ — إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة تبديد مبلغ سلم إليه على سبيل الودیعة معتمدة في ذلك على ورقة وقعها المتهم جاء بها أنه تسلم هذا المبلغ من المجنى عليه بصفة أمانة يردها له عند طلبه ، وعلى ما قرره المجنى عليه في هذا الصدد، فإنها لا تكون قد أخطأت . ولا يؤثر في ذلك مجرد ورود الودیعة على نقود تعين بالقيمة دون العين ما دام أنه لا يبين من الحكم أن المجنى عليه قد قصد بالعقد (الورقة) إعطاء المودع لديه حق التصرف فيها .

٢ — إن عناصر جريمة تبديد نقود مسلمة على سبيل الودیعة تتحقق بالامتناع عن ردها عند طلبها .

٣ — إذا كان المتهم في هذه الدعوى قد تمسك في دفاعه بأن العقد أساس التهمة مزور ، إذ المجنى عليه يعمل معه وقد دس عليه ورقته فيما قدمه إليه من الأوراق المصلحية فوقها دون مراجعة كعادته ، وطلب تحقيق هذا التزوير ، فاطرحت المحكمة دفاعه لأسباب ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها،

فإن طلبه تحقيق التروير لا يكون له وجه ، إذ يكفي أن المحكمة قدرت دفاعه وقالت كلمتها فيه ، وهي في سبيل ذلك وفي سبيل الحكم بالإدانة أو البراءة غير مقيدة بأي قيد من القيود الخاصة بالأدلة الموضوعة في القانون للمواد المدنية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه بدد المبلغ المدين الوصف والقيمة بالحضر والمملوك لعبد القادر ياقوت إضراراً به وكان قد سلم إليه على سبيل الوديعة، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة بندر سوهاج الجزئية الدعوى وقضت عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . فاستأنف ، ومحكمة سوهاج الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .

فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن القانون لا يغاقب على الواقعة الثابتة في الحكم ، فقد اكتفت المحكمة في إدانة الطاعن بما ورد بالوصول من أنه تسلل المبلغ المدعى بتبديده بصفة أمانة ، مع أن النقود من المثليات لا تتحدد ، فيكون التسليم فيها على فرض حصوله تسيماً مطلقاً مملوكاً لا يلتزم فيه من تسلل إلا برد المثل عند الطلب . مع أنه يشترط لقيام الوديعة أن يحصل رد الشيء بعينه ، وأنه إذا لوحظ ذلك ، ولوحظ مضى سنتين كاملتين على الواقعة . وأيضاً المحكمة لم تكن باستظهار نية الغش ، كان القول بقيام الجريمة في غير محله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : «إنها قائمة فيما قاله المجنى عليه من أنه أدخر المبلغ ليرد به غائلة الدهر ... ولعلم زوجته به أرادت إرهابه فخرج من المنزل غاضباً وجلس على مقهى وتصادف مرور المتهم وهو زميله في العمل فدعاه وشرح له الظروف وطلب منه حفظ المبلغ طرفه وديعة ، فقبل المتهم ، وكتب على نفسه إيصالاً به حرره المجنى عليه وأمضى عليه المتهم ، وجاء بالإيصال أنه استلم المبلغ من المجنى عليه بصفة أمانة طرفه ويردها له عند طلبه ... ولما نقل المجنى عليه لجهة أخرى طالب المتهم بالمبلغ ، فوعده برده ولم يرده ، ولما تكرر الطلب دون إجابته ... بلغ الحادث » . وبعد أن عرضت دفاع المتهم من إنكار وادعاء باحتمال دس الورقة عليه ، واطراحها ذلك لأنها لا تصدقه فيه ، قالت «إنه أثم في حق المجنى عليه بعدم رد مبلغ الأمانة له رغم ثبوتها قبله بالإيصال الموقع عليه بامضائه ورغم مطالبته به مراراً ، وإنه لذلك فالتهمة ثابتة من أقوال المجنى عليه المؤيدة بهذا الإيصال الموقع عليه بامضاء المتهم الذي اعترف بها ... ولما كانت المحكمة فيما أوردته على هذا النحو قد اعتمدت في إثبات حقيقة الواقعة على ما شهدت به الورقة الصادرة من الطاعن نفسه من أن المبلغ تسلم إليه على سبيل الوديعة ، وعلى ما قرره المجنى عليه في هذا الشأن ، فلا تكون مخطئة إن هي دانت الطاعن . ولا يؤثر في الأمر مجرد ورود الوديعة على نقود تتعين بقيمتها دون عينها ما دام أنه لا يبين من الحكم أنه قد قصد بالعقد إعطاء المودع لديه حق التصرف فيها . أما ما يشير إليه عن نية الغش ، فردود بأن ما ذكرته المحكمة من امتناع الطاعن عن رد المبلغ عند طلبه منه تتمحقق به عناصر الجريمة التي دين من أجلها .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من الطعن أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن العقد أساس التهمة مزور لأن المجنى عليه يعمل معه وكان يقدم له الأوراق المصلحية للتوقيع عليها ، فكان يوقع دون مراجعة ، وأنه قد دس الورقة عليه ، واستدل على ذلك بمضى سنتين دون مطالبة ، وبشهادة شهوده الذين شهدوا بأن المجنى عليه كان



يعرض عليه الأوراق فعلاً ، وأنه فقير احتاج إلى معونة عند نقله ، وطلب إلى المحكمة تحقيق هذا التزوير بالطرق المدنية ، ولكنها لم تلتفت إلى طلبه ، وكان من المتعين عليها أن توقف الدعوى حتى يفصل في التزوير من المحكمة المختصة أو تباشر هي بنفسها الفصل فيه طبقاً لنصوص قانون المرافعات . أما وهي لم تفعل ، فيكون حكمها معيباً لاخلاله بحقه في الدفاع .

وحيث إن الحكم للطعون فيه تعرض لدفاع الطاعن من احتمال دس الورقة عليه ، واطرحه للأسباب التي قالها ، ولما كان الأمر كذلك وكان من شأن ما أورده أن يؤدي إلى ما رتب عليه ، فلا محل لما يثيره الطاعن ، وهو لا يخرج عن المجادلة في تقدير أدلة الدعوى مما تختص به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه . أما ما يتمسك به عن الطعن بالتزوير وتحقيقه والفصل فيه ، فلا وجه له إذ يكفي أن تكون المحكمة قدرت هذا الدفاع وقالت كلمتها فيه ، وهي في سبيل ذلك وفي سبيل الحكم بالإدانة أو البراءة غير مقيدة بأي قيد من القيود الخاصة بالأدلة الموضوعية في القانون للمواد المدنية .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العدة : حسن المضيبي بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(٧٤)

### القضية رقم ١٢١٦ سنة ١٩ القضاية

تروير . استمارة الصرف رقم ٥٠ ع . ح . تسمى متهم باسم شخص متوفى وتوقيعه بذلك الاسم في خانة إمضاء طالب الصرف . توقيع آخر كان معه بصفته شاهداً على أنه هو صاحب هذا الاسم . إدانة الآخر بالاشتراك في التزوير . صحيحة .

إذا كان الثابت أن استمارة الصرف رقم ٥٠ ع . ح . محل الدعوى قد وقع عليها

زيد بأسم شخص متوفى في خانة إمضاء طالب الصرف أو كاتب التصدير ، وقدمها للموظف المختص وأن بكرا الذي كان معه قد أيده في ذلك ووقع بامضائه على الاستمارة بصفته شاهداً على أن زيدا هذا هو صاحب الاسم الموقع به ، فإن إدانة بكر بالاشتراك في وضع إمضاء مزورة في استمارة الصرف المشار إليها بقصد التزوير تكون صحيحة .

### الوقائع

أهت النيابة العامة: ١- السيد عبداللطيف و٢- صادق ميخائيل (الطاعن) و٣- محمد عبد الحميد رواد بأنهم الأول : (أولاً) ارتكب تزويراً في ورقة رسمية (استمارة رقم ٥٠ ع.ج.ح صرف) وذلك بأن وقع عليها إمضاء مزور نسبة للمرحوم ابراهيم السيد محمد رواد . (ثانياً) استعمل هذه الورقة الرسمية المزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها لكاتب أول محكمة بيلا للصرف بموجبها . (الثاني) اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة في ارتكاب الجريمة الآفة الذكر بأن حرضه واتفق معه على التسمي باسم ابراهيم السيد رواد والتوقيع على الاستمارة بإمضاء مزور ثم تقدم وإياه للموظف المختص وأوهمه بأن للمتهم الأول صاحب الاستمارة الحقيقي وقد وقعت الجريمة بناء على ذلك التحريض والاتفاق وتلك المساعدة . والثالث اشترك كذلك مع المتهم الأول بطريق المساعدة في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن توجه معه إلى الموظف المختص بتحرير الاستمارة موضوع التهمة وأوهمه بأن المتهم الأول هو صاحبها ف وقعت الجريمة بناء على تلك المساعدة . وطلبت عقابهم بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٤٠/١-٢-٣ و ٤١٣ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة بيلا الجزئية الدعوى وقضت : (أولاً) بحبس كل من المتهمين الأول والثاني ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لكل منهما لإيقاف التنفيذ وذلك عملاً بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ١٧٢ من قانون العقوبات للأول وبها وبالمادتين ٤٠/١ و ٢ و ٤١٣ من ذات القانون للثاني . (وثانياً) ببراءة المتهم الثالث مما أسند إليه عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنف المحكوم عليهما هذا

الحكم وطلبا إلغاءه وبراءتهما مما نسب إليهما ، كما استأنفته النيابة طالبة التشديد ، ومحكمة الصورة الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين ، وقضت بحضورياً بقبولهما شكلاً وفي الموضوع برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها على المتهمين لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم عملاً بالمادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات .

فطن المحكوم عليه الثاني وحده في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه : إذ دان الطاعن بالاشتراك في تزوير ورقة رسمية ، قد أخطأ في تطبيق القانون . ويقول الطاعن بياناً لذلك إن استمارة الصرف رقم ٥٠ ع . ح موضوع الاتهام ، تنقسم أربعة أقسام : ثلاثة منها لا شأن لطالب الصرف بها أما الرابع فهو معد لإثبات واقعة استلام الشيك ، وهذه الواقعة إما أن يتولاها الكاتب المختص ، وحيث يوقع هو في الخانة المختصة لذلك في هذا القسم وإما أن يستلم الشيك طالب الصرف فيقوم هو بالتوقيع في الخانة سالفه الذكر ، وعلى كلا الحالين ، فالتوقيع منصب على واقعة استلام الشيك ، فلا علاقة له بعملية الصرف وأنه متى كان ذلك ، وكان الثابت من رقبته أنه قد وقع التوقيع المذكور إنما حصل في خاتمه من القسم الرابع ، وأن الكاتب المختص قد وقع أيضاً في الخانة المذكورة واستلم هو الشيك وأرسله إلى جهة الصرف ، وكان ليس لطالب الصرف أن يقوم بذلك بعد أن وقع الكاتب — متى كان كل ذلك ، فإن التزوير يكون غير ذي موضوع لحصول التوقيع على غير واقعة مزورة ، ومن ثم فلا جريمة ولا عقاب ، ويضيف الطاعن أن الحكم قد صدر في بين الأدلة على تمامه بتحقيق شخصية صاحب التوقيع المذكور .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأساسه بالحكم المطعون فيه بعد أن كان واقعة المدعى قد ثبتت بالإدلة على توثيق الشيك الطاعن في حرية التزوير بوجه :



«وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم الثاني مما شهد به كاتب أول المحكمة بالتحقيقات وبالجلسة من أن المتهم الثاني حضر مع للمتهم الأول وأخبره بأن طالب الصرف هو ابراهيم السيد محمد رواد وأنه يعرفه ، وأنه وقع على استمارة الصرف على هذا الأساس ومما شهد به أحمد حلمي شعبان أفندي كاتب الحسابات من أن المتهم الثاني أفهمه بأنه يعرف طالب الصرف على اعتبار أنه ابراهيم السيد محمد رواد ، وأنه وقع على الاستمارة أمامه وقد تأيدت شهادة هذين الشاهدين بمما شهد به حسين محمد النكلاوي أفندي رئيس القلم الجنائي ، فضلاً عن اعتراف المتهم الأول عليه من أنه هو الذي أدار دفعة الحديث وهو الذي قام بإجراءات الصرف على اعتبار أنه كاتب عمومي له دراية في مثل هذه المسائل تفوق دراية المتهم الأول بها ، وليس أدل على سوء نية المتهم الثاني ولكونه عالماً بحقيقة الموقف من أنه وقع على الاستمارة كشاهد على أن طالب الصرف ابراهيم السيد محمد رواد هو المتهم الأول ، مع اعترافه بأنه يعرف المتهم الأول ، ومن ثم فتكون التهمة ثابتة قبل هذا المتهم من أنه قد اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة في ارتكاب الجريمة وذلك بتحريضه المتهم الأول على التسمي باسم ابراهيم السيد رواد والتوقيع على الاستمارة بإمضاء مزورة ومن واقعة تقدمه وإياه للموظف المختص وإيهامه بأن المتهم الأول صاحب الاستمارة الحقيقي وقد وقعت الجريمة بناء على ذلك التحريض والاتفاق وتلك المساعدة ويتعين عقابه طبقاً للواد ٤٠/١ — ٢ — ٣ و٤١ و٢١١ و٢١٢ من قانون العقوبات وترى المحكمة نظراً لظروف الحادث وبخلو صحيفة المتهم من السوابق استعمال الرأفة معه وتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات»

وحيث إنه يتضح من مراجعة استمارة الصرف بملف الدعوى الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقاً لوجه الطعن ، أن هناك توقيعاً باسم ابراهيم السيد محمد رواد المتوفى في نخانة إمضاء طالب الصرف أو كاتب التصدير ، (وقد قضى بإدانة متهم آخر بتزوير هذا التوقيع كفاعل أصلي) ، وأن الطاعن وآخر قد وقعا بإمضاءهما بصفة شاعدين ، وأن هذه الخانة وكذلك الخانة الخاصة بتوقيع الكاتب المنوط ليس

ففيها نوفييع رسكاتب المحكمة خلافا لما يقوله الطاعن في وجه طعنه .  
وحيث إنه متى كان الأمر كذلك ، وكانت الواقعة التي دين الطاعن بالاشتراك  
فيها على ما هو واضح في الحكم هي وضع إمضاء مزورة في استمارة الصرف المشار  
إليها بقصد التزوير ، فإن التزوير يكون واقعاً في ورقة رسمية ، ويكون الحكم بما  
قرره من ذلك ، ومن ثبوت علم الطاعن بهذا التزوير ، للاعتبارات التي ذكرها ،  
والتي من شأنها أن تؤدي إليه — يكون الحكم لم يخطئ في شيء ، وكان ما يثيره  
الطاعن في طعنه على غير أساس .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن موضوعاً .

( ٧٥ )

### القضية رقم ١٣٢١ سنة ١٩ القضاية

١ — نقض . التقرير به في الميعاد . تقديم الأسباب في الميعاد ولو مقصورة على عدم ختم  
الحكم في خلال الثمانية الأيام التالية لصدوره . حق الطاعن في أن يمنح مهلة لتقديم أسباب  
طعنه على الحكم . ليس لحصه أن يحرمه من ذلك بإعلانه بالحكم .  
ب — حكم . تذييه . مثال للقصور .

١ — إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه متى قرر الطاعن النقض في  
الميعاد وشفع ذلك بتقرير بالأسباب مؤداه عدم ختم الحكم في خلال ثمانية الأيام  
التالية لصدوره فقد حق له أن يحصل على مهلة عشرة أيام لإعداد أسباب طعنه  
وتقديمها ، على أن تبدأ هذه المهلة من اليوم التالي للجلسة التي ينظر فيها الطعن  
أمام المحكمة بعد ختم الحكم ، وعلى أن المهلة المذكورة لا تبدأ من يوم العلم به  
بأية وسيلة يقينية ، وإما هي جزء من النظام الذي انتهت إليه محكمة النقض ،  
انكفيل للطاعنين فسحة من الوقت لإعداد طعونهم ، وتجنب المحكمة الحادل  
الذي يفتح بابه إذا ما سمح بالبحث فيما إذا كان الطاعن قد علم بصورة يقينية أو  
كان في استطاعته أن يعلم بالحكم ، أسبابه قبل الجلسة المشار إليها . وإذن فلا يمنع

من إعطاء هذه المهلة أن يكون المدعى بالحقوق المدنية قد أعلن الطاعن بصورة الحكم المشتعلة على أسبابه فلم يقدم أسباب الطعن في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلانه بهذه الصورة .

٢ — إذا كان الحكم حين أدان المتهم بالقتل المقتزن بالسرقة وطبق عليه المادة ٢٣٤/٢ غ قد حدد الأشياء التي أسند إلى المتهم سرقتها بأنها نقود المصروف الشهري ومصوغات ، وكان قد أخفى بيان هذه المصوغات بكشف مقدم من ابن المجنى عليها الذي قرر أنه هو نفسه لا يعرف شيئاً عنها وأحاله في بيانها إلى شقيقاته اللاتي لم يسمع لهن قول لا في التحقيقات ولا بالجلسة ولم يبين الحكم سبب إغفال سماعهن ، وكان ما أورده من أقوال لباقي الشهود في صدد الاستدلال على حصول السرقة ليس إلا خصاصاً بما قيل عن سرقة النقود والقليل التافه من المصوغات ، ولم يكن بالحكم ما يبين أن تلك المصوغات لم تكن توجد في الخزانة الحديدية ولا في غيرها من أماكن الحفظ التي أثبت وجودها في غرفة المجنى عليها وذكر أنها كانت تحمل مفتاحها ، وكانت شهادة ابن المجنى عليها التي اعتمد عليها في السرقة منقولة عن الغير ، ومع استمسك الدفاع بسماع من نقلت عنه هذه الشهادة فإن المحكمة لم تسمعه وكان سماعه ممكناً — إذا كان ذلك وكان الحكم قد قطع بأن المتهم لم يترك دار المجنى عليها من وقت وقوع الجريمة لحين القبض عليه وأن شخصاً آخر غيره لم يدخلها ، كما أثبت أن جميع معالم القتل قد كشف أمرها بإرشاد الخادم الآخر المرافق له والذي كان شاهد الرؤية الوحيد عليه وأن هذا الخادم لم يذكر شيئاً عن السرقة ، وأن شيئاً من المسروقات لم يضبط ، ومع ذلك لم يبين كيف كان من الميسور للمتهم أن يخفي ما سرقه ، وكان رده على دفاع المتهم في هذا الخصوص مبنياً على فروض وتقريرات لا تصلح سنداً في مقام الإدانة ، فهذا الحكم يكون فيما قرره عن السرقة ، وبما أغفله من الرد على دفاع للمتهم له صلته بالواقعة المطروحة على المحكمة قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .



## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه قتل السيدة جوليا دوس عمداً مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتلها وفاجأها أثناء نومها وكتم فاهها وضغط عنقها بيده قاصداً قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى وهي أنه في الزمان والمكان سالفي الذكر سرق مصوغات المجنى عليها المذكورة والأشياء الأخرى الموضحة الوصف والقيمة بالمحضر وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليها والذي ترك بها أثر الإصابات سالفة الذكر الأمر المنطبق على المادة ٣١٤/٢ من قانون العقوبات ، وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لحاكمته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك .

و ادعى حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا بحق مدني وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . سمعت محكمة جنايات مصر الدعوى وقضت حضورياً عملاً بالمادة ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاعدام وبإلزامه بأن يدفع للمدعي بالحقوق المدنية قرشاً صاغاً تعويضاً مؤقتاً مع المصاريف المدنية الخ الخ . وذلك على اعتبار أنه في الزمان والمكان سالفي الذكر قتل عمداً السيدة جوليا دوس بأن انتوى قتلها وفاجأها في فراشها وهي نائمة وضغط يديه على عنقها ومسالك تنفسها وتسبب عن ذلك خنقها وكتم نفسها فتوفيت باستفكسيا الخنق وكتم التنفس وكان قاصداً من ذلك سرقة نقودها ومصوغاتها المبينة في المحضر .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض يوم صدوره ، وقدم تقريراً في ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٩ مفاده أن الحكم المطعون فيه لم يختم في الميعاد القانوني أرفق به شهادة رسمية تؤيد ذلك وطلب فيه أجلاً ليقدم خلاله الأسباب التفصيلية لطعنه .

وبجلسة يوم الاثنين ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ المحددة لنظر الطعن حضر

المدعى المدنى ودفع بعدم إجابة الطاعن لطلبه مهلة ليقدم فيها الأسباب التكميلية للطعن على الحكم ذاته ، وقاى إنه وقد أعلن الطاعن بالحكم المطعون فيه بتاريخ ٦ يوليه سنة ١٩٤٩ فقد كان واجباً عليه أن يقدم هذه الأسباب فى فترة العشرة الأيام التى تبدأ من اليوم التالى لتاريخ إعلانه هذا ، أما وهو لم يقدمها فى هذه الفترة فقد سقط حقه فى ذلك ، وبما أن الأسباب الحالية المقدمة منه هى كما سار عليه قضاء النقض لا يؤوبه لها ولا تصلح مطلقاً على الحكم ذاته ، فىكون طعنه واجب الرفض ، والنيابة من جانبها عارضت هذا النظر ، وطلبت إلى المحكمة تقرير منح الطاعن لهذه المهلة لأن الأجل مثار دفع المدعى بالحقوق المدنية إنما يبدأ ميعاده من اليوم التالى لصدور قرار محكمة النقض به لا من اليوم التالى لتاريخ هذا الإجراء الذى اتخذته المدعى المدنى فى حق الطاعن . والطاعن من جهته صمم على طلب المهلة .

والمحكمة بعد سماعها لما تقدم قررت إعطاء الطاعن أجلاً مداه عشرة أيام كاملة ليقدم خلاله ما يرى تقديمه من أسباب ، فقدمها الخ الخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن قرر الطعن فى الميعاد القانونى ، وقدم فى هذا الميعاد تقريراً بأسباب طعنه بناء على أن الحكم المطعون فيه لم يختم فى ميعاد الثمانية الأيام التالية لصدوره ودعمه شهادة استند إليها فى طلب مهلة عشرة أيام يقدم فيها أسباب طعنه على الحكم بعد أن ختم .

ومن حيث إن المدعى بالحقوق المدنية دفع بعدم قبول هذا الطعن شكلاً وقال فى بيان ذلك إنه لما كان الغرض من منح المهلة هو أن يكون للطاعن عشرة أيام كاملة بعد ختم الحكم يتمكن فى خلالها من بحث أسبابه وإعداد تقرير بأسباب طعنه ، وكان هو قد سبق من مدة قبل الجلسة أن أعلن الطاعن بصورة من الحكم المطعون فيه مشتملة على أسبابه (وقدم أصل الحكم معلناً إلى الطاعن فى ١٦ من

يولية سنة ١٩٤٩ مخاطباً مع مأمور السجن) وكان الطاعن لم يقدم تقرير الأسباب في خلال عشرة الأيام التالية لتاريخ هذا الإعلان الذي تحقق به الغرض من إعطاء المهلة ، فإنه يكون بذلك قد فوت على نفسه الميعاد المقرر بالقانون لتقديم الأسباب ، مما يتعين معه قبول الدفع .

. وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه متى قرر الطاعن النقض في الميعاد وشفع ذلك بتقرير الأسباب ولو كانت مقصورة على مجرد عدم ختم الحكم في خلال ثمانية الأيام التالية لصدوره ، فقد حق له أن يحصل على مهلة عشرة أيام لإعداد أسباب طعنه وتقديمها ، على أن تبدأ هذه المهلة من اليوم التالي للجلسة التي ينظر فيها الطعن أمام المحكمة بعد ختم الحكم ، وعلى أن المهلة المذكورة ليست امتداداً لميعاد الطعن القانوني بسبب مانع حال بين الطاعن وبين العلم بصدور الحكم عليه حتى يقال إنها يجب أن تبدأ من يوم العلم به بأية وسيلة يقينية وإنما هي جزء من النظام الذي انتهت إليه محكمة النقض ، والذي يكفل للطاعنين فسحة من الوقت لإعداد طعونهم ويحجب المحكمة الجدل الذي يفتح بابه إذا ما سمح بالبحث فيما إذا كان الطاعن قد علم بصورة يقينية بالحكم وأسبابه أو كان في استطاعته أن يعلم قبل الجلسة المشار إليها .

وحيث إنه متى تقرر ذلك ، وكان الطاعن قد قدم الأسباب التكميلية لطعنه في خلال المهلة الممنوحة له ، فإن ما دفع به المدعى بالحقوق المدنية يكون في غير محله .

وحيث إن مما بني عليه هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بالفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على أساس أنه قتل المجنى عليها عمداً بقصد السرقة ، في حين أن جريمة السرقة المسندة إليه لا تقوم على أساس من وقائع الدعوى ولا أصل لها في تحقيقاتها . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن ما قطع به الحكم من أن السرقة جاءت تالية للقتل وإنها كانت الباعث عليه ، وإن الطاعن لم يترك دار المجنى عليها منذ وقوع الجريمة لوقت القبض عليه وهو



لا يزال فيها ، وإن شخصاً غريباً عن الدار لم يغشها — ما قطع به الحكم من كل ذلك وانتهى منه إلى اعتبار السرقة واقعة من الطاعن كان من شأنه أن يؤدي إلى وجود المسروقات بالدار ، وهي قد جرى تفتيشها عدة مرات متواليات كما قتشت حقيقة الطاعن وأشياؤه وقتش البدروم فلم يعثر على شيء مما قيل بسرقة وإنما أثره على اللقافة المحتوية معالم جريمة القتل مخبأة في غرفة البدروم مما اتخذ الحكم دليلاً على مقارفة الطاعن للقتل ، وكان يلزم عنه لو أنه كان مقارفاً للسرقة أيضاً أن يخفى المسروقات في نفس المسكان ، كما أن الغلام يحيى محمد حسين الذي أخذت المحكمة بأقواله في ثبوت القتل على الطاعن وتصوير الطريقة التي ارتكبه بها لم يذكر شيئاً مطلقاً عن السرقة ، ثم إن المصوغات وهي الشطر الأعظم مما أسند إلى الطاعن سرقة واقتراف القتل من أجله لم يحصل التبليغ عنها إلا بعد الحادث بثلاثة عشر يوماً وقد شارف التحقيق نهايته وهيئت الدعوى المحاكمة ، وكذلك فالنيابة بدورها لم تأخذ دعوى السرقة مأخذ الجد ، فهي لم تقيم بأي عمل من أعمال التحقيق في بلاغ سرقة المصوغات منائف الذكر من نحو سؤال الوارد ذكره فيه ولا هي عاينت المسكان الذي قيل إن المصوغات كانت به أو يحتمل أنها كانت موجودة فيه . ثم إن الحكم إذ قرر بوقوع السرقة وبأن الطاعن هو السارق قد قصر في الأسباب ، وأخل بحق الدفاع وجاء متخاذلاً مضطرباً ، ذلك أن النيابة قد حددت تهمة السرقة بالجلسة في المصوغات وانتقود ، ودافع الحاضر عن الطاعن بانتفاء واقعة السرقة مسنداً في ذلك إلى أدله مفصلة بينها وهي مثبتة بمحضر الجلسة فأغفل الحكم الرد على معظمها ، وقصر وتخاذل فيما رد عليه منها ، فقد قال الدفاع إن الأستاذ فيليب ابن الجنى عليها قال بأنه رأى الخاتمين والساعة في بدوائه قبل مغادرته المنزل يوم الحادث ، ومع ذلك فهو لم يستطع أن يصف الخاتمين أو يذكر في أي اليدين كانت الخاتمان ، كما قرره هو وزالده أن الجنى عليها تثبت هذه المصوغات منذ عشر سنين ، ومع ذلك فقد قرر الأطباء والشعبه عند سؤالهم أمام المحكمة أن ليس الخواتم مدة طويلة من شأنه أن يترك بالأصابع أثراً وإن هذا

الأثر لم يذكر شيء عن وجوده بأصابع المجنى عليها وأنه قد وجد بأذن المجنى عليها بعد الحادث قرط أصفر وباصبع يدها ديلة من الذهب ، فلو أن الطاعن سرق الخاتمين والساعة لما أغفل انتزاع القرط والديلة أيضاً ، وأن الطاعن ما كان بحاجة إلى القتل من أجل السرقة وسبيلها مهياً له بحكم وجوده في الدار كخادم مستديم ، وبخاصة وقد ثبت في التحقيقات وجاء بالحكم أن المجنى عليها كانت قبيل الحادث في أسبوط حيث أقامت أكثر من أسبوعين . فكان للطاعن لو أنه أراد السرقة أن يفعل والمنزل خلو من الرجلين الوحيدين به أثناء النهار ، وكذلك ما كان الطاعن بحاجة إلى كسر درج «البوريه» وقد ثبت وجود مفتاحه ومفتاح الخزانة فوقه فلو أنه اتوى السرقة لاستعمل المفتاح بدلا من العنف الذي كان ثقيلا يكشف أمره بل ولفتح الخزانة أيضاً ، ولاستلزم انتزاع قفل الدرج ترك أثر أو بصمة تدل عليه الأمر الذي نفاه عامل تحقيق الشخصية ، وأنه مما لا يقبل عقلا أن تودع المجنى عليها نقودا أو مصوغات في هذا الدرج الذي تبين من المعاينة امتلاؤه بأشياء غير ذات قيمة في حين توجد بنفس الغرفة خزانة من الحديد ومع المجنى عليها مفتاحها ، بل إن هذه الخزانة لم يفتحها أحد من المحققين ليتبين إن كانت النقود والمصوغات المقول بسرقتها موجودة بها أم غير ذلك فيحصل التحقق من وقوع السرقة ، وبخاصة أن زوج المجنى عليها ونجلها لم يجيبا في التحقيقات ولا أمام المحكمة بما يقطع بأنها كانت تضع في الدرج المذكور نقوداً ، ثم يضيف الطاعن أن الأستاذ فيليب بشاره نجل المجنى عليها إذ سئل في بلاغه المتأخر عن بيان المصوغات المقول بسرقتها أجاب بأنه لا يعرف شيئاً عنها وأن أخواته هن اللاتي يعرفنها ، فوجه الدفاع نظر المحكمة إلى أن هؤلاء السيدات شقيقات المبلغ لم تسمع لهن أقوال ، بل إنه لم يجر أي تحقيق في موضوع السرقة ، ولم يعرف كنه هذه المسروقات ، ولكن المحكمة أخذت بواقعة السرقة وأغفلت تحقيقها التحقيق الذي تستأهله فتسد النقص الذي تركته النيابة وتركه البوليس في شأنها ، فجاء لذلك حكمها مشوباً بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه «قتل السيدة جوليا دوس عمداً مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى وهي أنه في الزمان والمكان ذاتهما سرق مصوغات المجنى عليها المذكورة والأشياء الأخرى الموضحة الوصف والقيمة بالحضر وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على المجنى عليها والذي ترك بها أثر الإصابات سالفه الذكر الأمر المنطبق على المادة ٢/٣١٤ من قانون العقوبات «وقدمته النيابة للإحالة بالمواد ٢٣٠ و٢٣١ و٢/٢٣٤ من قانون العقوبات ، فأحاله قاضي الإحالة بالمواد المذكورة إلى محكمة الجنايات ، فقضت بحكمها المطعون فيه بمعاقبته عملاً بالمادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات بالإعدام وبالتعويض المدني ، ولم تأخذ بظرف سبق الإصرار واعتبرت الفعل الواقع من الطاعن فعلاً عمداً مقصوداً منه ارتكاب جنحة سرقة مال المجنى عليها ومصوغاتها ، وهو ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ المذكورة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله «ومن حيث إن وقائع الدعوى التي ثبتت للمحكمة من أوراق القضية والتحقيقات التي أجريت فيها ومن المعاينة والتقارير الطبية تتحصل في أنه في يوم ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ الموافق ١٣ من محرم سنة ١٣٦٨ حضر سعادة توفيق دوس باشا إلى مكتب سعادة النائب العام وأبلغه بأن شقيقته السيدة جوليا دوس حرم حضرة بشارة جنابك المقيمة بشارع الظاهر رقم ٥١ التابع لقسم الوايلي وجدت مقتولة على سريرها صباح اليوم المذكور ووجد بعض مصوغاتها مسروقة ، كما وجد بعض الأذراج بفرقتها والغرف الأخرى مكسوراً ، وطلب تحقيق ذلك ، فأحال سعادة النائب العام هذا البلاغ إلى نيابة شمال القاهرة لتحقيقه ، فانتقل أحد وكلائها إلى منزل المجنى عليها ولحق به بعض الأطباء الشرعيين للكشف على الجثة لمعرفة سبب الوفاة ، فتبين من المعاينة التي تولاه حضرة وكيل النيابة المحقق بأن المنزل رقم ٥١ المذكور مكون



من طابقين وتحوطه حديقة من جميع الجهات ويسكن الطابق الأول جفيرة .  
بشارة حنا بك وأسرته ويسكن الأستاذ بركات بركات الموظف بوزارة الداخلية  
في الطابق الثاني ، ويرتفع الدور الأول عن أرض الحديقة بعشر درجات ، ويقع  
سلم هذا الطابق في مواجهة الباب العمومي للحديقة ، ويبعد عنه بحوالى اثني عشر  
متراً ، ويصل هذا السلم إلى فرندة تفتح على حجرة الصالون ويلى غرفة الصالون  
صاله يفتح بابها في مواجهة الفرنده ويوجد على يسار الداخل لهذه الصالة باب  
حجرة المجنى عليها المخصصة لنومها ، وتبلغ مساحة هذه الحجرة حوالى الخمسة أمتار  
طولا ومثلها عرضاً ، وفيها سريران الأول على بعد مترين من باب الحجرة والثاني  
بجواره ، وبينهما دولاب صغير ( كومودينو ) ووجد أثاث الغرفة مرتباً ، وقال  
بشارة بك إنه كان على كل سرير غطاء ( كوفرتة ) ولحاف وإنه لم يجد على سرير  
زوجته غطاءه ولحافه ، كما لم يجد غطاء السرير الآخر ، ووجد بالغرفة من الأثاث  
عدا ما ذكر دولابان كبيران ( ولافومانو ) وخزانة حديد وشماعة للملابس وأخرى  
للفوط ، ووجد قفل الدرج الأعلى للبوريه منزوعاً من مكانه ولسانه بارزاً مما يدل  
على أن هذا الدرج قد فتح بالضغط ، وتبين أن لهذه الغرفة نافذتين تطلان على  
الحديقة إحداهما في الحائط البحرى والأخرى في الحائط الشرقى وترتفعان عن  
أرض الحديقة بحوالى المتر ولم يظهر أى أثر يدل على أن أحداً تسلق من الحديقة  
إلى داخل الحجرة عن طريق هاتين النافذتين ووجدت أوانى الفطور وأباريق  
الشاي في حوض المطبخ بدون غسل ووجدت المجنى عليها مسجاة على ظهرها على  
السرير الداخلى ورأسها فوق وسادتين للجهة الغربية من الحجرة وقدمها للجهة  
الشرقية وتبدو في مظهرها كما لو كانت نائمة نوماً طبيعياً ، وشاهد المحقق بظهير يدها  
اليمنى إصابة عضوية طولها حوالى أربعة سنتيمترات وخوافيها مجلوبة ، وقد سالت  
منها بعض الدماء كما شاهد بالجزء الأيسر من الرقبة تسليخات طولها حوالى عشرة  
سنتيمترات وأثر دماء في فتحتى الأنف يدل على حصول نزيف منهما وندب حضرة  
الطبيب الشرعى لتوقيع الكشف الطبى على الجثة وتشريحها لبيان ما تبها من

إصابات وسبب الوفاة وكشف على حادم المنزل عبد المحسن اسماعيل حسين بمعرفة حصرة الطبيب الشرعى فوجد بجسمه ووجهه إصابات وأسفر تفتيش البوليس فى مكان الحادث عن العثور على بعض خرق بالية ملوثة بالدماء فى غرفة البواب أثبت المحقق أنها دماء جافة ، وقال البواب عنها إن هذه التلوثات الدموية هى من طمث زوجته ، وتبين فى التحقيق أن بشارة بك حنا وأسرتها يقطنون هذا المنزل من سنين عدة ، ويقوم على خدمتهم عبد المحسن اسماعيل حسين (المتهم) ويعاونه ابن أخته الغلام يحيى محمد حسين وأنه فى يوم الحادث اجتمعت الأسرة على مائدة الافطار وبعد أن فرغوا من طعامهم بارح المنزل الأستاذ فيليب بشارة لعمله ثم خرج والده بشارة بك قاصداً الكنيسة وبقيت السيدة الجنى عليها بمفردها مع الخادمين ، وقد طلبت إليهما أن يبدأ بتنظيف غرفتها لتستريح ، ففعلا ، أمرتهما به وأوت السيدة إلى مخدعها ورقدت على سريرها وتركتهما يقومان على غسيل أواني الإفطار ثم الاستعداد لطهى طعام الغذاء وحوالى الساعة ١٠ ونصف صباحاً حضر إلى المنزل من بدعى سيد عبد الرحمن عبد العزيز الذى كان مكافئاً من قبل حضرة بشارة بك بشراء قفص من البلح وشحنه ليخبر بشارة بك بما فعله وليعطيه ما تبقى من النقود ، وكذلك بوليصة الشحن ، ولما قرع جرس الباب خرج له الغلام يحيى فسأله عن سيده فأجابيه بأنه خرج ، ثم سأله عن سيدته فدخل الغلام واستدعى خاله المتهم الذى حضر بعد فترة طويلة وكان مضطرباً ولقى سيد المذكور على باب المنزل وأخبره بأن سيدته خرجت هى الأخرى ، فأعطاه باقى النقود وبوليصة الشحن ليسلمها لسيده عند عودته وانصرف ، وأغلق المتهم الباب خلفه ، وبعد قليل فتح المتهم إحدى نوافذ حجرة الصالون ونادى بواب المنزل والجنائنى وأخبرهما بأنه دخل على سيدته فى حجرتها ليعطيها النقود والبوليصة ، ولما أن نادى عليها مراراً فلم ترد عليه ، وطلب إليهما أن يدخلا المنزل ليريا ما بها ، فدخل الجنائنى الحجرة إلى مقربة من السرير، فوجد الجنى عليها متوفاة ، فخرج وامتنع البواب عن الدخول،

ثم أرسل المتهم الغلام يحيى ليدعو بعض أقارب سيدته ، وبعد ذلك حضر عزيز فلتس أفندى ابن عمه بشارة بك ليقدم العزاء للمجنى عليها في وفاة قريبة لها ودق جرس الباب ففتح له الخادم ، وعقب دخوله أخبره بأن سيدته نائمة في غرفتها ولا ترد جواباً ، ولاحظ عليه الارتباك ، وعلى أثر ذلك حضرت الست ماتيلادة نحلة ودخلت على المجنى عليها فوجدتها راقدة في فراشها ومتوفاة ، ولاحظت بوجها إصابات ويدها اليمنى أثر العض ، وتفقدت خاتمين وساعة يد كانت تلبسها فلم تجدها ، فخرجت إلى عزيز أفندى فلتس وأسرت إليه بما رأت فعلت على استدعاء بشارة بك ، ولما حضر وعلم بوفاة زوجته استدعى طبيب العائلة وهو الدكتور فرنسيس الياس وكشف على الجثة فاشتبه في وفاتها مقررأ أنها جنائية ، ووصل نبأ الحادث إلى ابن المجنى عليها الأستاذ فيليب بشارة وشقيقها سعادة توفيق دوس باشا فحضر إلى المنزل ولما تحققت لدهما الجريمة من استحالة وصول أجنبي للمنزل لاقتراف الجريمة ومن الإصابات التي وجدت بالجثة ومن فقد الخاتمين والساعة ومن مشاهدة درج البوريه مكسوراً عنوة ومن سرقة النقود التي كانت المجنى عليها تضعها فيه للمصروف، الشهري بادر سعادة توفيق دوس باشا بإبلاغ الحادث إلى النيابة وانحصرت الشبهة في الخادمين حيث ثبت بالدليل القاطع أن أحداً لم يدخل المنزل من وقت خروج بشارة بك ونجده واستدعاء الخادم للجاني والبواب وأن جميع نوافذ المسكن وأبوابه كانت مغلقة إغلاقاً تاماً ولأنهما أهملتا غسل أواني الفطور وتركها بمكانها الأمر الذي يدل على أنهما كانا مشغولين بعمل آخر ألهاهما عن غسلها ولأنه وجدت إصابات بالخادم الكبير (المتهم) قرر حضرة الطبيب الشرعي أنها تحدث من المقاومة ، وبعد انتهاء التحقيق في صباح اليوم الأول من أيامه أمرت النيابة بحبس الخادم عبد المحسن اسماعيل حسين احتياطياً والتحفظ على ابن أخته وآخرين ريثما يستكمل التحقيق في اليوم التالي ، فسيق المتهم إلى السجن وأخذ الضابطان أحمد سليمان أفندى ومحمد سيف اليزل أفندى الغلام يحيى إلى دار المحافظة ، وفي طريقهما إليها أخذوا يسديان إليه النصيح بأن



يفضى إليهما بحقيقة الحادث ولما وصلنا به إلى دار المحافظة أخبرهما بأن حقيقة الواقعة هي أن نخاله المتهم دخل على سيدته وهي نائمة في فراشها وقتلها بأن خنقها وكم نفسها حتى أزهق روحها وأن الدماء نزفت منها ولوثت ملأء الفرش وغطاء السرير (الكوفرتة) فاستبدلها بغيرها وأخفاها في إحدى غرف البدروم وأظهر استعدادا للارشاد عن مكانهما فانتقل الضابطان يصحبهما الغلام إلى المنزل للارشاد وهناك أيقظا مخدومه الأستاذ فيليب بشارة من نومه ، وبحضوره أرشدهم الغلام عن المكان الذي أخفى فيه خاله هذه الأشياء وإذا به إحدى غرف البدروم ولها باب من حديد مقفل بقفل ولها باب آخر يصلها بغرفة أخرى مثبت عليه ألواح خشبية كسرهما الضابطان ودخلا الغرفة فعثرا على لفافة كبيرة عبارة عن ملفحة قد لف فيها غطاء السرير وملأية الفرش الملوثنان بالدماء وجلباب للغلام وقطعة من قماش مبلة بالماء وسروال للمجنى عليه وكانت موضوعة بين أشياء مهمة ، فألقيا هذه اللفافة في مكانها واتصلا برئيسهما مفتش المباحث وأبلغاه الأمر ، فاتصل حضرة المفتش بدوره بوكيل النيابة المحقق وأبلغه ما علمه من الضابطين فحضر النائب إلى دار المحافظة ، وسأل الغلام ، فقرر ما سبق أن ذكره للضابطين ثم انتقل إلى بدروم المنزل وعان البدروم والغرفة التي فيها اللفافة وأثبت حالتها وسأل الخادم عما اعترف به ابن أخته فأصر على الإنكار ، كما أنكر ملكيته للملفحة ، وجيء بأحد الكلاب البوليسية وشم الملفحة وعرض عليه الخادم بين آخرين فتعرف عليه غير مرة ، ودلت معاينة النيابة لغرفة البدروم على أن لها شباكين يطلان على الحديقة مثبتا على فتحتيهما قضبان من الحديد على كل منهما إطار من السلك الشبكي ، وأنه يستحيل أن تلقى اللفافة إلى داخل الغرفة من إحدى هاتين النافذتين ، وعثر في خفية ملابس المتهم على مفتاح صغير اعترف المتهم بملكيته له وصار تجربته على القفل المركب على باب الغرفة بمعرفة وكيل النيابة ففتحه بصعوبة . وفي يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ قدم الأستاذ فيليب بشاره بلاغا للنياية يذكر فيه أنه قد سرق من المنزل مصوغات للسيدة والدته بينها تفصيلا كانت

موضوعة في درج البوريه الذي وجد مكسوراً ومسدس له كان يضعه في غرفة نومه وأنه لم يتبين سرقة هذه الأشياء إلا بعد أن حضرت شقيقاته وبحثن عنها ولم يجدنها واتهم الخادم بسرقتها أيضاً». وذكر الأدلة التي استند إليها في ثبوتها ، ثم تعرض لدفاع الطاعن المبين بوجه الطعن فقال : «وحيث إن دفاع المتهم انحصر في التذليل على عدم وجود باعث يدعو إلى ارتكاب هذه الجريمة ، وتفي حصول السرقة ... ، وحيث إن الباعث على الجريمة هو السرقة ، ولا شك في ذلك سواء كان القاتل هو خادم المنزل أو شخص غريب عنه لأن المجنى عليها وهي سيدة طاعنة في السن عرف عنها البر بالفقراء ، والعطف على الكافة فلا يقتلها إلا طامع في مالها ... والدليل على حصول السرقة مستمد من كسر درج البوريه وفقدان نقود المصروف الشهري التي كانت فيه ، وفقدان خاتمي وساعة المجنى عليها التي كانت تلبسها دائماً ، كما شهد بذلك ابنها وزوجها في التحقيق وبالجلسة ، وكما شهد به الدكتور فرنسيس الياس والسيدة ماتيلدة في الجلسة ، وفقدان باقي المصوغات التي أبلغ عنها الأستاذ فيليب بشارة . وحيث إنه عن سرقة النقود والمصوغات فإن الدفاع دال على نفي حصولها مما تلسمه من التحقيق في أقوال الشهود حسب ما عن له من تخرج هذه الأقوال كما هو مدون في محضر الجلسة ... وعلى أن المفاتيح وجدت فوق البوريه أي أنها كانت في متناول يد الجاني ، وكان من السهل عليه أن يفتح بها ما يشاء من أخرج الخزانة الحديدية ، وعلى أن التأخير في التبليغ عن سرقة باقي المصوغات مدعاة إلى الشك في صحة القول بسرقتها ، وعلى عدم معقولة وضع هذه المصوغات في درج البوريه مع وجود خزانة حديدية في الغرفة ، وعلى أنه لم يضبط مع المتهم وقت تفتيشه شيء من هذه المسروقات ، وعلى أنه لم يرد في تقرير الصفة التشريحية ما يفيد أنه وجد بيدي المجنى عليها أثر لبسها الخاتمين والساعة على وجه الاستمرار . وحيث إن ما تلسمه الدفاع من ثنايا أقوال أقارب المجنى عليها في التحقيق أو الجلسة وما عن له من تخرج لا يمس جوهر شهادتهم بالنسبة لحصول السرقة ولا يضعف من الدليل

المادى المستمد من كسر درج البوريه ونزع قفله عنوة ذلك الكسر الذى شاهده كل من دخل غرفة المجنى عليها قبل معاينة النيابة والذى ورد ذكره صراحة فى تبليغ سعادة توفيق دوس. باشا لسعادة النائب العام مع سرقة المصاغ ، وأن من ينظر إلى مركز عائلة المجنى عليها نظرة الاعتبار والتقدير كما استبان ذلك من ثنايا الدفاع نفسه لا يساوره شك فى صحة ما قرره أفرادها عن السرقة ، والقول بغير ذلك جنابة على الواقع ، ومن يقدر فظاظة الجريمة وشدة وقعها فى نفوس أفراد هذه العائلة ، وأنهم كانوا يدلون بمعلوماتهم فى التحقيق وهم مأخوذون بهول خبيعتهم فى سيدة من أعز الناس لديهم لا يؤاخذهم بما أخطأوا فيه سهواً عن ذكره ثم ذكره فيما بعد ، أما القول بأن المفاتيح كانت فوق البوريه فى متناول الجانى ، فإن ظروف وضعها فى هذا المكان لم تعرف ، وكذلك الظروف التى أحاطت بالجانى عند كسره درج البوريه ، أما تأخير بلاغ الأستاذ فيايب بشارة عن سرقة باقى المصوغات ، فذلك لا يؤثر على صحة ما ورد فى هذا البلاغ ما دامت أسباب هذا التأخير قد توضحت وهى أسباب مقبولة ، وهى أن المسروقات من صميم ما يعرفه السيدات ، والطبىعى ألا يعرف أمرها إلا شقيقاته ، وأما وضع المصوغات فى درج البوريه وعدم معقولية ذلك ، فإن مرجعه تصرف صاحبة هذا المصاغ ، ولا ضير عليها إن هى حفظته فى هذا الدرج مادامت تحتفظ بمفتاحه . أما القول بأنه لم يضبط مع المتهم شئ من المسروقات ، فذلك لا ينهض دليلاً على نفى السرقة لأنه كان منفرداً بالمنزل وقتاً طويلاً ، ومن الميسور له أن يخفى ما سرقة ولا يحمل معه دليل إجرامه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة الموضوع وعلى أوراق القضية التى ضمت تحقيقاً لوجه الطعن أن مجامى الطاعن قد دفع تهمة السرقة بما ورد فى وجه الطعن وبما له أصل فى التحقيقات .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بالقتل العمد المقصود به السرقة ، قد حدد المسروقات بأنها ثقود المصروف الشهرى والمصوغات ، وكان



ما أورده من أقوال للشهود ، واستدل به على حصول سرقة ، إنما جاء خاصاً بما قيل عن سرقة النقود والخامين والساعة وهي البعض القليل من المسروقات ، فلم يتناول شيئاً عن سرقة الجزء الأكبر منها وهو المصوغات الميينة بالكشف المقدم من ابن الجنى عليها أخيراً والذي قرر هو نفسه أنه لا يعرف شيئاً عنها ، بل أحال الأمر كله إلى شقيقاته ، وهؤلاء لم يسمع لمن قول لا في التحقيقات ولا بالجلسة ، ولم يبين الحكم سبب إغفال سماعهن ، كما لم يبين أن الخزانة الحديدية وباقي أماكن الحفظ التي أثبت وجودها في غرفة الجنى عليها وذكر أنها كانت تحمل مفاتيحها — لم يبين أن هذه المصوغات لم توجد فيها ، وكانت المحكمة قد استندت في إثبات سرقتها إلى شهادة ابن الجنى عليها السالف ذكرها ، وكانت هذه الشهادة بمحالتها التي أوردتها غير منتجة في هذا الشأن ، لأنها شهادة منقولة عن الغير ، وقد أثار الدفاع في شأنها ما يفيد استمساكه بسماع أقواله ، وكان سماع هذا الأصل ممكناً لتبين وجه الحق في الدعوى ، وكان من جهة أخرى جائزاً أن يكون لهذا الذي أخذت به المحكمة واطمأنت إليه من شهادة هذا الناقل أثره في تكوين عقيدتها بسرقة باقي المنقولات ، وكان محتملاً أن يختلف النظر الذي انتهت إليه في شأن السرقة بأمرها إذا ما استبان لها عدم حصول سرقة في المصوغات — لما كان ذلك ، وكان الحكم ، إذ قطع بأن الطاعن لم يترك دار الجنى عليها من وقت وقوع الجريمة لوقت القبض عليه وأن شخصاً غريباً عن الدار لم يدخلها ، وكان ثابتاً به أن ما أخفاه الطاعن من معالم جريمة القتل قد كشف أمره بإرشاد الخادم الآخر المرافق له والذي كان شاهد الرؤية الوحيد عليه وأن الخادم المذكور لم يقل إن سرقة وقعت ، أو إن الطاعن قد أخفى شيئاً مما قيل بسرقة ، وكان الثابت أن شيئاً من المسروقات لم يضبط — إذ قرر الحكم ما تقدم — لم يبين كيف كان من الميسور على الطاعن أن يخفي ما سرقة ، وكان رده على أوجه دفاع الطاعن في هذا الخصوص قد قام على فروض وتقريرات لا تصلح سنداً في مقام الإدانة . لما كان كل ذلك فإن الحكم المطعون فيه بما قرره من ثبوت السرقة استناداً إلى ما أورده من أدلة ،

وبما أغفله من الرد على دفاع للطاعن له صلته بالواقعة المطروحة ، يكون قاصراً  
قصوراً يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه من أجل ما تقدم ، يتعين قبول الطعن موضوعاً ونقض الحكم  
المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

### جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٥٠

برئاسة سعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : أحمد فهمى إبراهيم بك  
وحسن الهضيبي بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(٧٦)

### القضية رقم ١٣٥٤ سنة ١٩ القضية

دفاع . تقرير تحليل دماء . المنازعة فى دلالة على أن الدماء التى وجدت بملابس المتهم من  
فصيلة دم المجنى عليه . سؤال الطبيب الشرعى فى هذا الصدد وإيضاحه موضع النزاع بما اطمأنت  
إليه المحكمة . طلب الدفاع استدعاء الطبيب المحلل . عدم إجابته . لا إخلال فى ذلك بحق  
الدفاع .

إذا كان الدفاع عن المتهم بالقتل العمد نازع فى دلالة تقرير تحليل الدماء  
الذى وجدت بملابس المتهم على أن فصيلتها تتفق مع فصيلة دم المجنى عليه إذا أن  
فصيلة أوب التى وجدت بالملابس تختلف عن فصيلة أ ب التى هى فصيلة دم  
القتيل ، فسئل الطبيب الشرعى فى ذلك بالجلسة فقرر أن معنى ما ذكره الطبيب  
المحلل بتقريره هو أن الدماء التى وجدت بملابس المتهم هى من فصيلة دم المجنى  
عليه ، فطلب الدفاع سؤال الطبيب المحلل فى ذلك ، فلم تر المحكمة محلاً لهذا  
وأخذت فى إيضاح ما نازع فيه الدفاع ، برأى الطبيب الشرعى الذى اقتنعت به ،  
فاجدل فى ذلك يكون جدلاً موضوعياً . إذ فضلاً عن أن فيما ذكرته المحكمة

بحكمها في هذا الصدد ما يفيد أنها لم تر حاجة إلى مناقشة طبيب آخر ، فإنه ليس عليها أن تسير الدفاع في طلب استدعاء الطبيب المحلل ما دامت هي قد وجدت فيما أدلى به الطبيب الشرعى ما أوضح لها الأمر بما اطمانت إليه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — أبو زيد مصطفى سعد و ٢ — محمد محمد أبو عيسى و ٣ — عبد السلام محمود عابد (الطاعنين الثلاثة) و ٤ — أبو اليزيد محمد التلاوى بأنهم قتلوا السيد السيد قاسم عمداً مع سبق الاصرار بأن انتروا قتله وأعدوا لذلك آلات صلبة راضة مدببة وضربه بعضهم بها في رأسه ووجهه فأصدين قتله فحدثت به الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لحاكمتهم بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، قرر بذلك في ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٨ .

سمعت محكمة جنايات طنطا الدعوى وقضت (أولاً) بمعاينة كل من المتهمين الثلاثة الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة عملاً بمادتي الاتهام وبالمادة ١٧ من قانون العقوبات . (ثانياً) ببراءة المتهم الرابع مما أسند إليه عملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

فطن المحكوم عليهم الثلاثة في هذا الحكم الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن الوجهين الأولين من أوجه الطعن يتحصلان في أن الحكم للطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر البقع الدموية التي وجدت بملابس الطاعن من فصيلة دم الجنى عليه واعتبرها دليلاً عليه ، ذلك لأن الذى أثبتته التحليل أن هذه الدماء التي وجدت على ملابسه إنما هي من فصيلتي ا و ب لا من فصيلة ا ب التي هي فصيلة دم القتيل . ولا يحدى في دفع هذا الخطأ أن الطبيب الشرعى قرر



بالجلسة أنهما فصيلة واحدة لأن ذلك يتنافى مع تقسيم فصائل الدم البشرى إلى أربع فصائل ، وأن فصيلة ا ب هي فصيلة قائمة بذاتها ، وأن التحليل لم يسفر عن وجود هذه الفصيلة بملابس الطاعن — وقد طلب الطاعن سؤال الطبيب المحلل لكي يبين الخطأ الذي وقع فيه الطبيب الشرعى بما قاله ، فلم تجبه المحكمة إلى طلبه ولم ترد عليه .

وحيث إنه يظهر من الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن نازع في أن تقرير تحليل الدماء التي وجدت على ملابسه يدل على أن فصيلة دمها تتفق مع فصيلة دم الجنى عليه قولاً منه بأن فصيلة ا و ب التي وجدت على الملابس تختلف عن فصيلة ا ب التي هي فصيلة دم القتيل ، وطلب نذب الطبيب الشرعى لمناقشته ، وقد سئل الطبيب الشرعى بالجلسة فقرر أن معنى ما ذكره الطبيب المحلل بتقريره هو أن الدماء التي وجدت بملابس الطاعن من فصيلة ا ب كفصيلة دماء الجنى عليه ، وقد أخذت المحكمة في حكمها بذلك — ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت المحكمة على ما هو واضح في الحكم — قد اعتمدت في إيضاح ما نازع فيه الدفاع على رأى الطبيب الشرعى الذى اقتنعت به ، فإن الجدل في ذلك إنما هو جدل موضوعى لا شأن للمحكمة بالنقض به . أما قول الطاعن إن المحكمة لم تتجه إلى طلب مناقشة الطبيب المحلل ، ولم ترد عليه ، فإنه متى كانت المحكمة قد استوضحت الطبيب الشرعى الأمر ، فأوضحه بما اطمانت هي إليه ، فليس عليها بعد ذلك أن تسير الدفاع في طلب طبيب آخر لإيضاح ما وضع لها ، وفيما ذكرته بحكمها في هذا الصدد ما يفيد أنها لم تر حاجة إلى مناقشة طبيب آخر وهو ما يتضمن الرد على الطلب الجديد .

وحيث إن الوجهين الثالث والأخير يتحصلان في القول بأن الحكم المطعون فيه تناقض في أسبابه واستند إلى ما لا يؤدي إلى ما انتهى إليه إذ حمل رواية زوجة القتيل على غير محلها ، واعتمد عليها في تصوير الدور الذى قام به الطاعن في الجريمة فألبس عبارتها ثوب التهديد ، وهي لا تعدو أن تكون نصحاً ، ثم تناقض

فسجل في موطن آخر أن الدافع على القتل لم يكن الانتقام والتخلص من وفاء الدين فقط ، وإنما كان سرقة نفود الجنى عليه . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه بنى على غير أساس إذ استمد الدليل على الطاعن من القرينة المستفادة من أقوال المتهم الأول عليه ، وهى أقوال ليس فيها ما يدينه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بنى إدانة الطاعن على أدلة استخلصها من التحقيقات ، ولها أصلها وما يبررها فيها ، وليس في هذه الأسباب التى بنى عليها تناقض مما يدعيه الطاعن ، وهى من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهت إليه المحكمة ، فالجدل على الصورة الواردة فى الطعن ليس إلا جدلا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

### جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد فهمى إبراهيم بك وحضور حضرات أصحاب العزة : حسن اسماعيل المضيبي بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك .

( ٧٧ )

### القضية رقم ١٨١٨ سنة ١٩ القضائية

إجراءات . لإجراء التكليف بالحضور . بطلانه . حضور المتهم ومرافقته فى موضوع التهمة . سقوط حقه فى إبداء الدفع بطلانه . متهم بمنعته . حضوره الجلسة ومرافقته وعدم دفعه بطلان إجراءات حضوره . لا يقدح فى صحة الحكم صدوره فى غير الجلسة التى كانت محددة لذلك . من المقرر قانوناً أن المتهم إذا حضر جلسة المحاكمة وترافع فى موضوع التهمة . ولم يدفع بطلان إجراءات حضوره فلا يجوز له أن يعرض هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإذا كان ذلك كذلك ، وكانت التهمة الموجهة إلى المتهم هى جنحة مما لا يحتم القانون حضور محام معه فيها ، فليس يقدح فى صحة الحكم أن

تكون الدعوى قد نظرت في جلسة غير الجلسة التي كانت محددة ما دام التهم قد حضر الجلسة ودافع عن نفسه ولم يدفع ببطالان إجراء حضوره .

## الوقائع

أتهمت النيابة العمومية ١ — إبراهيم خليل عبد العال و ٢ — اسماعيل إبراهيم خليل «الطاعن» بأنهما . (أولاً) أحرزا جواهر مخدرة «حشيشا» في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وذلك بقصد الاتجار . (وثانياً) زرعاً «الحشيش» اللين بالمخضر مع عليهما بذلك ، وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ أوب و ١٠ و ١١ و ١٤ و ١٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ و ١ و ٢ و ٤ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

سمعت محكمة ملوى الجزئية الدعوى وقضت حضورياً . (أولاً) ببراءة التهم الأول مما أسند إليه عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . (وثانياً) بحبس التهم الثاني سنة مع الشغل وتفريمه مائتي جنيه والمصادرة بالنسبة إلى التهمة الأولى . (وثالثاً) بحبسه ستة شهور مع الشغل وغرامة مائة جنيه عن التهمة الثانية . (ورابعاً) شملت الحكم بالنفاذ ، وذلك عملاً بمواد الاتهام سالفة الذكر . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة النيا الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .

فطن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## الحكمة

وجيث إن محصل وجهي الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابه بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن قد استأنف الحكم الصادر بإدائته في جنحة إحراز مخدر ، فتحدد لنظر هذا الاستئناف جلسة ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، وأعلن هو إليها ، إلا أنه فوجيء بطلبه من السجن لجلسة ٢٧ من



الشهر المذكور من غير إعلان سابق لهذا الموعد الجديد ، وقد نظرت المحكمة الدعوى في تلك الجلسة ، وقضت بتأييد الحكم للمستأنف دون حضور مدافع عنه .  
وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع أن المحكمة الاستئنافية نظرت استئناف الطاعن بجلسة ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، وأنه حضر بتلك الجلسة ودافع عن نفسه ، ولم يدفع ببطلان حضوره أو يشر إلى شيء مما يثيره في طعنه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانوناً أن المتهم إذا حضر جلسة المحاكمة وترافع في موضوع التهمة ولم يدفع ببطلان إجراء حضوره ، لم يجز له أن يعرض هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولم يكن من جهة أخرى حضور محام في قضايا الجنيح عن المتهم أمراً يحتمه القانون ، إذ يكفي أن يدافع هو فيها عن نفسه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً ، ويكون الطعن بوجهيه في غير محله متعيناً رفضه موضوعاً .

### جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٥٠

برئاسة سعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ٧٨ )

### القضية رقم ١٣١٧ سنة ١٩ القضائية

١ — سب . ركن العلانية . الجهر بألفاظ السب من شرقية مطللة على طريق عام على مسمع من كثيرين . توفر هذا الركن .  
ب — سب . القصد الجنائي . عبارات السب ذاتها تهيد ما دامت مما يחדش الشرف .

١ — متى كانت التهمة قد جهرت بألفاظ السب في شرقية مسكنتها المطللة على طريق عام وعلى مسمع من كثيرين ، فإن العلانية تكون متوافرة .  
٢ — القصد الجنائي في جريمة السب يستفاد من ذات عبارات السب ، فما

دامت العبارات الثابتة بالحكم هي مما يחדش الشرف ويمس العرض فذلك يكفي في التدليل على توفر القصد الجنائي .

## الوقائع

أقام المدعيان بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة لدى محكمة جناح باب الشرية علي «الطاعنة» بعريضة مؤرخة في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وجها إليها فيها أنها اعتادت على سبهما بالفاظ مخدشة للشرف والناموس ، وطلبا إلى المحكمة المذكورة معاقبتها بالمادتين ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات كما طلبا الحكم عليها بقرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت .

سمعت تلك المحكمة هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وغرامة ٢٠ جنيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبدأ من صيرورة الحكم نهائياً وثانياً بالنسبة إلى الدعوى المدنية بإلزامها بأن تدفع للمدعين بالحق المدني قرشاً واحداً مع المصاريف الخ الخ .

فاستأنفت اتهمه هذا الحكم وبعد أن سمعت محكمة مصر الابتدائية «بهيئة استئنافية» هذا الاستئناف قضت فيه حضوريا بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٤٩ عملا بالمواد ٢٠٦ و ٢٠٨ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بقبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وتغريمها ٢٠٠ قرش مع وقف التنفيذ لمدة خمس سنين تبتدىء من اليوم بالنسبة للعقوبتين وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية .

فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنة بالسب

العلني جاء باطلا لمخالفته للقانون إذ أن الألفاظ التي دانتها من أجلها لا تفيد السب بل هي مما يجري على السنة العامة في حديثهم ولا يمكن أن يستفاد منها نية السب كما أن العلانية غير متوفرة إذ قال الحكم إن السب حصل في شرفة تطل على «حارة» ليس بها سوى منزلين اثنين . وتضيف الطاعنة أن المحكمة قد استندت في إدانتها إلى أقوال الشهود مع أنهم اختلفوا في زمان الحادث ولم يتفق واحد منهم مع الآخر فيه مما يقطع بكذبهم جميعاً ويدل على أن الواقعة ملفقة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وعرض اختلاف الشهود في الزمان وأرجعه إلى ما تبينه من إقرار الجريمة في أوقات متباينة كما أورد ألفاظ السب وتحدث عن العلانية وأثبت قيامها . ولما كان الأمر كذلك وكان من شأن ما أورده من الأدلة أن يؤدي إلى ما رتب عليه وكانت ألفاظ السب تتضمن بذاتها خدشاً للشرف وطعنًا في العرض وقد جهرت بها الطاعنة في شرفة مسكنها المطلة على طريق عام على مسمع من كثيرين مما تتوفر معه العلانية كما هي معرفة به في القانون فإن ما تذهب إليه الطاعنة من مخالفة القانون لا يكون له أساس — أما ما تشير إليه عن عدم توفر نية السب لديها فمردود بأن القصد الجنائي في هذه الجريمة يستفاد من ذات عبارات السب ، فما دامت العبارات الثابتة في الحكم تخدش الشرف وتمس العرض فإن ذلك يدل على توفر القصد الجنائي لديها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .



## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٥٠

برئاسة سعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد  
لهي إبراهيم بك وحسن المصطفى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ٧٩ )

### القضية رقم ١٨٦٦ سنة ١٩ القضائية

دفاع شرعى . فعل يتخوف منه الموت أو جراح بالغة . لا يلزم فيه أن يكون خطراً حقيقياً  
فى ذاته . يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم بناء على أسباب معقولة . تفى قيام هذه الحالة  
على أساس انتهاء نية القتل لدى المجنى عليه وأن المتهم لم يبدأ بإطلاقه النار فى الهواء ثم فى  
الأقدام دون بحث الظروف التى أوجدها فريق المجنى عليهم بفعلهم هل كان من شأنها أن تجعله  
يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة . هذا مخالف للقانون لإيجابه على المتهم ما لم يوجبه  
القانون .

إن الشارع إذ نص فى المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات على إباحة القتل العمد  
لدفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا الخوف أسباب  
معقولة، قد دل بذلك على أنه لا يلزم فى الفعل للتخوف منه المسوغ للدفاع الشرعى  
بصفة عامة أن يكون خطراً حقيقياً فى ذاته ، بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد  
المتهم بشرط أن يكون هذا الاعتقاد مبنياً على أسباب معقولة . ومتى كان الأمر  
كذلك وكان الحكم قد بنى على تقرير أن المجنى عليها ومن معها لم يكونوا  
يقصدون القتل ، وأن سلاحهم كان أضعف من سلاح المتهم ، واستوجب فوق  
ذلك ما لم يوجبه القانون من البدء بإطلاق الأعيرة النارية فى الهواء ثم على الأقدام  
فإنه يكون قد جاء مخالفاً للقانون مما يقتضى نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — شعبان عبد العزيز (الطاعن) و ٢ — رشاد عبد العزيز و ٣ — عبد الحميد قولى . بأنهم ، (أولاً) قتلوا عمداً إبراهيم عثمان ونبوية على إبراهيم بأن أطلقوا عليهما عدة أعيرة نارية قاصدين قتلها فأحدثوا بهما الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما . (ثانياً) ضربوا عمداً عبد الحميد عثمان فأحدثوا به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى والتي تقرر علاجه من أجلها مدة أقل من عشرين يوماً .

وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادتين ١/٢٣٤ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات .

فقرر إحالتهم إليها لمعاقبتهم بالمادتين المذكورتين .

ومحكمة جنايات المنيا بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها حضورياً بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٤٩ عملاً بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للأول والمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات للثانى والثالث بمعاقبة المتهم شعبان عبد العزيز بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وإلزامه الخ الخ . فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما عابه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دفع بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس والمال لأن الجنى عليهم وآخرين معهم هجموا عليه ليلاً وأطلق بعضهم نحوه أعيرة نارية فرد عليهم هو بإطلاق غيارين ناريتين من بندقيته ولم يقصد من ذلك قتلاً وإنما فعل ما فعل ليدفعهم عن نفسه لما استولى عليه من خوف أن تصيبه الأعيرة التى يطلقونها من بنادقهم ولكن المحكمة لم تقبل هذا الدفع وردت عليه رداً مخالفاً للقانون إذ تحدثت عن السلاح الذى كان يحمله المعتدون

والسلاح الذى كان يحمله هو وقارنت بين قوة هذه الأسلحة وقالت إن فريق المجنى عليهم كانوا يقصدون مجرد الإرهاب ولم تتحدث عن حالة الخوف التى قامت بنفسه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أشار إلى دفاع الطاعن ورد عليه بقوله : «وحيث إن المتهم اعترف بتهمة القتل فى جميع أدوار التحقيق وظل محتفظاً ببندقته الإيطالية حتى حضر رجال الحفظ وتسلموها منه واعترف بالطرفين اللذين وجدا بجوار كوم السباخ أنهما له ومنها ووجد معه ظروف مماثلة لم تستعمل بعد وأنكر اعتدائه على عبد الحميد عثمان وقد ادعى بلسان محاميه أنه كان فى حالة دفاع شرعى وذكر أنه أحس بعبد الحميد عثمان ومعه آخرون فى غيط البصل حراسته ورأى عبد الحميد وحده مائلاً على البصل يقلع فيه والباقون حوله وأنه عندما تقدم إليه وضبطه أطلق الآخرون عيارات نارية عليه فتخوف وأطلق عيارين ناريتين على إبراهيم ونبوية فقتلتهما لأنه كان مهدداً بالقتل ولم يذكر قط أو ثبت أنه أطلق قبل ذلك أى عيار للإرهاب . وحيث إنه يؤخذ من ظروف الحادث أنه لا بد قد أطلق عياران أو أكثر من البندقية الخرطوش التى رجحنا أنها ملك خصوم المتهم وكان يحملها أحدهم ولكن لم يظهر إن كان إطلاقها قبل أو بعد أن اعتدى المتهم بالقتل ، وعلى كل فالثابت أن إطلاق الأعيرة من تلك البندقية إنما كان لمجرد الإرهاب ولم تحدث أى إصابة ولم يثبت أنه أطلق أكثر من عيارين منها فلم يكن المتهم وهو حامل بندقية إيطالية بعيدة المدى فى الرماية وسريعة الطلقات مع تعددها وفاتكة ومرهبة أن يكون أمام خطر محقق على حياته أو مال مخدومه بل الذى يؤخذ من ظروف الحادث أن كل ما ابتغاه المجنى عليهما إنما كان تخليص عبد الحميد عثمان من أسره دون انتواء أى اعتداء فتعجل المتهم بلا مقتض وأطلق المقتدوفين بمنارة فى التصويب إلى مقتل من المجنى عليهما دون أن يلتجئ أول الأمر إلى الإرهاب بالاطلاق فى الهواء الأمر الذى لم يحدث بالرغم مما زعمه عبد الحميد عثمان من أن المتهم أطلق طلقات فى الهواء ليعبد عن



نفسه وأهله شبهة إطلاق أعيرة بالمرّة وما كان جديراً بالتمهم أن يطلق في الهواء أولاً ثم في الأقدام على الأكثر لا في الصدر والرأس إلا لتعمده القتل لأي من كان حتى قال إنه ظن أن المرأة رجل فهو لم يعبأ وكان جريئاً بحكم تدريبيه في الجيش المصري الذي أدى فيه الخدمة فلا يكون من بعد ذلك أي عذره في التصويب بنية القتل بغير إنذار أو إرهاب أو محاولة تعطيل أو تعجيز ولو كان قد تجوز فأصاب بحسن نية لكان موقفه غير ذلك إلا أن أقواله نفسها تقطع بأنه لم يعبأ بالتأنيج وقتل متعمداً دون أن يعتريه خوف أو دعر من الموقف ودون أن يبدو ما يلجئه لهذا الاعتداء وبذا يكون الدفع في غير محله والدفاع في هذا الصدد متخاذلاً لا يستند إلى حقيقة ويبدو من ذلك أن المحكمة قد أدخلت في تقديرها خين نكت قيام حالة الدفاع الشرعي لدى الطاعن نية فريق المجنى عليهم وضعف السلاح الذي أطلقوه بالنسبة إلى السلاح الذي كان يحمله الطاعن . وأخذت عليه أنه لم يبدأ بإطلاق الأعيرة في الهواء ثم في الأقدام ولم تكن يبحث ما إذا كانت الحالة التي أوجده فيها فريق المجنى عليهم بفعلهم من شأنها أن تجعله يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة .

وحيث إن الشارع إذ نص في المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات على إباحة القتل العمد لدفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا الخوف أسباب معقولة قد دل بذلك على أنه لا يلزم في الفعل المتخوف منه المسوغ للدفاع الشرعي بصفة عامة أن يكون خطراً حقيقياً في ذاته بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم بشرط أن يكون هذا الاعتقاد مبنياً على أسباب معقولة ومتى كان الأمر كذلك وكان الحكم للطعون فيه — على ما هو واضح مما سبق — قد بني على تقدير أن المجنى عليهما ومن معهما لم يكونوا يقصدون القتل وأن سلاحهم كان أضعف من سلاح الطاعن واستوجب فوق ذلك عليه ما لم يوجبه القانون من البدء بإطلاق الأعيرة النارية في الهواء ثم على الأقدام فإنه يكون قد جاء مخالفاً للقانون مما يستوجب نقضه وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٥٠

بإدارة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(٨٠)

### القضية رقم ١٨٦٧ سنة ١٩ القضية

قتل مع سبق الإصرار . تعدد المتهمين . إدانة متهم بعينه في هذه الجريمة مع نفي سبق الإصرار عنه أو الاتفاق مع الآخرين على القتل . عدم إقامة الدليل على أنه هو الذي أحدث كل إصابات الرأس التي ساهمت في الوفاة . استنادها في توفر نية القتل لديه إلى تعدد الإصابات بالرأس وتعدد الكسور فيها . تصور .

إذا رفعت الدعوى على عدة متهمين بقتلهم الجنى عليه مع سبق الإصرار بأن فاجأه أحدهم بضربة سيف أصابت رأسه فوقع على الأرض وانهاه عليه الباقيون بالضرب ، فأدانت المحكمة هذا المتهم في جريمة القتل العمد وبراءت الباقيين ، ونفت عنه سبق الإصرار أو الاتفاق مع الآخرين على القتل ولم تقم الدليل على أنه هو الذي أحدث باقي إصابات الرأس التي ساهمت في الوفاة ، فإن استنادها بعد ذلك في توفر نية القتل لديه إلى تعدد الإصابات بالرأس وتعدد الكسور بها ، يجعل حكمها قاصراً متعيناً نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — محمد محمود علام و ٢ — حلمي محمود علام (الطاعن) و ٣ — عبد القادر علام محمد و ٤ — محمود علام محمد بأنهم (أولاً) قتلوا عمداً عدلى عبد الحكيم محمد بأن ضربه كل منهم بآلة حادة (نمشة) على رأسه قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات المبيينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت

بحياته وكان ذلك مع سبق الإصرار : (ثانياً) الأول أيضاً شرع في قتل عزيز عبد الحكيم محمد عمداً بأن ضربه بآلة حادة (نمشة) على رأسه قاصداً قتله فأحدث به الإصابة المبينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو تدارك المجنى عليه بالعلاج وكان ذلك مع سبق الإصرار . وباقي المتهمين (الثاني والثالث والرابع) اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن رافقوه إلى محل الحادث يحملون آلات حادة (نمش) موافقين على التعدي فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و٢٣١ و٢٣٢ و٢٣٣ و٢٣٤ و٢٣٥ و٢٣٦ و٢٣٧ و٢٣٨ و٢٣٩ و٢٤٠ من قانون العقوبات كل فيما يخصه .

فقرر إحالتهم إليها لمعاقبتهم بالمواد المذكورة .

ومحكمة جنايات المنيا بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها حضوريا عملاً بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الثاني عن التهمة الأولى فقط وذلك بعد أن استبعدت ظرف سبق الإصرار والمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بالنسبة لباقي المتهمين بمعاقبة حلمي محمود علام بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عن التهمة الأولى وببراءته من تهمة الاشتراك والشروع في قتل عزيز عبد الحكيم وببراءة باقي المتهمين مما أسند إليهم .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بالقتل العمد جاء باطلاً لتناقض أسبابه وفي بيان ذلك يقول إنه اتهم وآخرون بالقتل مع سبق الإصرار فاستبعدت المحكمة هذا الظرف المشدد واستخلصت أنه هو الذي أوقع الضربة الأولى ولم تقطع بما إذا كانت الضربات الأخرى التي وجدت برأس المجنى عليه أيضاً جاءت منه أو من المتهمين معه أو منه ومن المتهمين معه وإذا



برأت الآخرين ودانته هو لا باعتباره يحدث ضربات جميعها بل باعتباره صاحب الأولى منها وبالرغم من هذا فقد أوردت ما يناقض ذلك عندما تعرضت للتقرير الطبي وأوردت ما فيه من تعدد الإصابات وتعدد المحدثين لها وأن الوفاة نشأت من كسور بالرأس وما صحبها مما يفيد أنها اعتبرت الطاعن مسئولاً عنها جميعاً مع أنها لم تقطع إلا بصدور ضربة واحدة منه كما تناقضت على هذا النحو عند التحدث عن ثبوت نية القتل لدى الطاعن إذ استخلصتها من تعدد الإصابات وتعدد الكسور وذكرت أن ذلك يدل على أنه أراد بإحداثها قتل المجنى عليه .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن وثلاثة آخرين بأنهم قتلوا المجنى عليه وكان ذلك مع سبق الإصرار فخكت المحكمة بإدانة الأول وبراءة الآخرين وقد بينت الواقعة في قولها «إن وقائع الدعوى تتحصل في أن عدلى عبد الحكيم محمد ذهب يوم ١٠/٧/١٩٤٨ الموافق ١٢ رمضان سنة ١٣٦٧ بناحية الأشمونين مركز ملوى مديرية النيا ذهب إلى حفرة يملكها لينقل منها سماداً وكان يرافقه على عطا الله وعبد الحميد عوض عبد الله وعلى بدوى على الذين استأجرهم لهذا الغرض وأثناء قيامهم بهذا العمل وصل عبد القادر علام محمد (المتهم الثالث) وادعى أن السماد له فأصر عدلى عبد الحكيم على أنه هو المالك دون غيره لهذا السماد فأعلن عبد القادر علام أنه ذاهب للعمدة للشكوى وبعد قليل عاد يتبعه محمد محمود علام (المتهم الأول) وحلى محمود علام (الطاعن) ومحمود علام محمد (المتهم الرابع) وتساءل المتهم الثالث عن مالك السماد فأصر عدلى عبد الحكيم على أنه هو المالك ففاجأه المتهم الثانى بضربة من سيف أصابت رأسه فوق على الأرض وانهاى باقى المتهمين عليه يوسعونه ضرباً بسيوفهم فخاف على عطا وعبد الحميد عوض وعلى بدوى وهرعوا إلى خارج الحفرة وإذا بعزير أخى عدلى يأتى ويتساءل عن سبب ضرب أخيه فعاجله المتهم الأول بضربة من سيفه أصابته فى رأسه فسقط على الأرض مغشياً عليه وفى الطريق قابل على عطا ومن معه محمد عبد الرحيم راشد (العمدة) ويوسف مهران شافعى وشيخ الخفراء إلى محل الحادث لم يجدوا إلا المجنى عليهما

مصايين ولما سألاهما لم ينطقا ، ثم تعرضت لأقوال الشهود عن المتهمين الآخرين ولم تأخذ بها بناء على أنها استنتاجية وقالت «إنهم لم يروا من عدا الثاني (الطاعن) إذ الطبيعي وهم أجراء لا علاقة لهم بالطرفين أن يهربوا خوفاً من الاعتداء وأنهم لم يروا سوى ما قرروه من أن الطاعن فاجأ المجنى عليه بضربة على رأسه فسقط ، ثم تعرضت المحكمة لركن سبق الإصرار فقالت إنه غير متوفر ... وإنه لا يمكن القول بأنه اتفق مع الآخرين ... ، ثم أوردت ما ظهر من الكشف الطبي عن الإصابات وأنها كثيرة بالرأس والساعد ، وأن بعضها من أجسام صلبة راضية ثقيلة ذات حافة حادة نوعاً وأن إحداها من عصا أو ما أشبه مما يفيد أنها من أكثر من شخص ، ثم قالت ، إن الوفاة نشأت عن كسور الرأس ونزيف وتهتك المخ . ما صاحب ذلك من صدمة عصبية من إصابات الرأس وإن إصابة العصب لا دخل لها في الوفاة ، وحين تعرضت المحكمة لنية القتل قالت ، إنها متوفرة لدى المتهم من أنه ذهب يحمل سيفاً ثقيلاً هوى به على جزء قاتل من الجسم هو رأس المجنى عليه وتعدد الإصابات بالرأس وتعدد الكسور بها يدل على أن المتهم أراد بإحداثها قتل المجنى عليه ويجوز أن يكون المجنى عليه قد سب هذا المتهم وخدش ناموسه كما ذهب الدفاع ، ولما كانت المحكمة قد برأت المتهمين الآخرين ولم تقم الدليل على أن الطاعن هو الذي أحدث باقي إصابات الرأس التي ساهمت في إحداث الوفاة وكانت قد نفت عنه سبق الإصرار أو الاتفاق مع الآخرين فإن استنادها بعد ذلك فيما استندت إليه في توفرية القتل لديه إلى تعدد الإصابات بالرأس وتعدد الكسور بها مما يجعل حكمها قاصراً متعيناً تقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه .

## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٥٠

برئاسة سعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمي  
إبراهيم بك وحسن الهضيبي بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(٨١)

### القضية رقم ١٨٧١ سنة ١٩ القضاية

استئناف . حكم بعدم قبول المعارضة المرفوعة من المتهم . استئناف المتهم إياه في يوم صدوره .  
عدم قبوله شكلاً . خطأ .

إذا كان المتهم قد استأنف الحكم القاضي بعدم قبول المعارضة المرفوعة منه في يوم صدوره فتنقض بعدم قبول هذا الاستئناف شكلاً بمقولة إن الحكم المعارض فيه أعلن للمتهم فلم يعارض فيه إلا بعد فوات ميعاد الثلاثة الأيام المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات ، واستئناف الحكم الغيابي يبدأ بالنسبة إلى المتهم من اليوم الذي تعتبر فيه المعارضة غير جائزة القبول طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات فكان لازماً على المتهم لكي يكون استئنافه مقبولاً أن يستأنف الحكم الغيابي الصادر ضده في ظرف عشرة أيام تبدأ من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة ، فذلك يكون خطأ إذ أن ما قالته المحكمة من ذلك يبين منه أنها اعتبرت الاستئناف وارداً على الحكم الغيابي مع أن الواقع أن المتهم إنما استأنف الحكم الحضورى الصادر في المعارضة ، وإذا كان استئنافه إياه في يوم صدوره فإنه يكون مقبولاً شكلاً .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده المذكور بأنه بدد المحصولات «أذرة»



مدينة الوصف والقيمة بالمحضر الملوكة حسين سالم والمحموز عليها إداريا لصالح الحكومة وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة بصفته حارساً عليها فبدها إضراراً بالحكومة . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

ومحكمة أبو المطامير الجزئية بعد أن آتت سماع هذه الدعوى قضت فيها غيايا عملاً بالمادة ٣٤٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض في هذا الحكم النيابة وقضى في معارضته بعدم قبولها شكلاً لرفعها بعد الميعاد .

فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة دمنهور الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد أن آتت سماعه قضت فيه حضورياً بعدم قبوله شكلاً لرفعه بعد الميعاد . . فطعنّت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله حين قضى بعدم قبول استئناف المتهم عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ١٧٧ من قانون تحقّق الجنايات لأن هذه الفقرة لا يصح تطبيقها إلا في حالة ترك المحكوم عليه غيايا طريق المعارضة وطعنه على الحكم عن طريق الاستئناف مباشرة — أما إذا عارض في الحكم فإن ميعاد الاستئناف يكون عشرة أيام من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً قد قال في ذلك «من حيث إن محكمة أول درجة قضت غيايا بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢ بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ . وحيث إن الحكم النيابة أعلن للمتهم في ١٩٤٩/٣/٧ ولم يعارض فيه إلا بتاريخ ١٩٤٩/٣/١٢ أى بعد فوات ميعاد الثلاثة الأيام المنصوص عنها في المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات الأمر الذي جعل محكمة أول درجة تحكم بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفعها

بعد الميعاد . وحيث إن المتهم استأنف الحكم القاضي بعدم قبول المعارضة في ١٣/١٠/١٩٤٩ . وحيث إن استئناف الأحكام الغيابية بالنسبة للمتهم تبدأ من اليوم الذي تعتبر فيه المعارضة غير جائزة القبول طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الخنايات فكان لازماً على المتهم لكي يكون استئنافه مقبولا من ناحية الشكل أن يستأنف الحكم الغيابي الصادر ضده في ظرف عشرة أيام تبدأ من يوم ١١/٣/١٩٤٩ أما وأنه لم يستأنف إلا في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٩ فإن استئنافه يكون في هذه الحالة بعد الميعاد ويتعين عدم قبوله شكلاً .

وحيث إنه يبين من هذا الذي قاله الحكم أن المحكمة اعتبرت الاستئناف وارداً على الحكم الغيابي مع أن الواقع غير ذلك والمتهم إنما استأنف الحكم الحضورى الصادر في المعارضة . لما كان ذلك وكان ميعاد الاستئناف في الأحكام الحضورية هو عشرة أيام من تاريخ صدورها وكان الثابت في الحكم المطعون فيه أن الحكم الابتدائي صدر بتاريخ ١٣/١٠/١٩٤٩ واستأنفه المتهم في يوم صدوره فيكون استئنافه في الميعاد القانوني ومقبولا شكلاً ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتطبيق القانون على الوجه الصحيح .

(٨٢)

### القضية رقم ١٨٧٨ سنة ١٩ القضائية

استعمال أوراق مزورة . العلم بتزويرها . ركن من أركان جريمة الاستعمال . يجب في الحكم بالإدانة إقامة الدليل على توفر هذا العلم . مجرد التمسك بالورقة المزورة . لا يكتفى في ثبوته ما دام المتهم ليس هو الذى قام بتزويرها أو اشترك فيه . إبانة امرأة في هذه الجريمة على أساس مجرد تمسكها بالورقة المقدمة من زوجها في قضية مدنية . قصور .

العلم بالتزوير ركن من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم هذه الجريمة إلا بثبوته ، فالحكم

بالإدانة فيها يجب أن يقيم الدليل على توفر هذا العلم لدى المتهم ، ولما كان مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم ما دام المتهم ليس هو الذى قام بتزويرها أو اشترك في التزوير ، فإن الحكم الذى يقضى بإدانة امرأة في هذه الجريمة على أساس مجرد تمسكها بالورقة المزورة التى قدمها زوجها في قضية مدنية — يكون قاصر البيان .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — أحمد عبد الوهاب الساكت و ٢ — هانم محمد سعد (الطاعنة) بأنهما استعملا خطابين مزورين وإقرار تنازل مشارا إليها في المحضر نسباً صدورهما إلى فاضل منصور شبيه بأن قدماها للمحكمة في القضية المدنية رقم ١١٣١ سنة ١٩٣٧ كوم حمادة .

وطلبت عقابهما بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات .

وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة كوم حمادة دفع المتهم الأول بسقوط الدعوى بمضى أكثر من ثلاث سنوات ، وقد رفض هذا الدفع وبعد نظرها قضت فيها حضوريا للأول وغيايبا للثانية بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل الخ الخ .

فاستأنف المتهم الأول حكم ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٦ كما استأنفته أيضاً المهمة الثانية الخ الخ .

وبتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٤٩ قضت تلك المحكمة تمهيدا بقبول هذا الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بنذب الخير المختص بمصلحة الطب الشرعى قسم أبحاث التزييف لأداء المأمورية الميمنة بأسباب هذا الحكم .

وفي أثناء نظر هذا الاستئناف دفع المتهم الأول بما دفع به أمام محكمة الدرجة الأولى من سقوط الدعوى العمومية بمضى أكثر من ثلاث سنين .



وبعد نظره قضت المحكمة المذكورة بتعديل الحكم المستأنف وحبس كل من  
المتهمين ثلاثة شهور مع الشغل الخ الخ .  
فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أدانها بجريمة استعمال  
أوراق مزورة مع أن تلك الأوراق لم تقدم منها بل قدمها زوجها الذي أتهم معها  
في هذه القضية — في قضية مدنية دون أن يقيم الدليل على علم الطاعنة بتزوير  
هذه الأوراق مكتفياً بالقول بأنها مع زوجها تمسكاً بها في القضية المدنية وهذا  
لا يكفي لثبوت هذا الركن من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه اقتصر على استظهار أدلة تزوير الأوراق المشار  
إليها ثم اقتصر على علم الطاعنة بهذا التزوير من مجرد تمسكها بهذه الأوراق التي قدمها  
زوجها في القضية المدنية — ولما كان العلم بالتزوير هو ركن من أركان جريمة  
استعمال الأوراق المزورة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات  
لا تقوم تلك الجريمة إلا بثبوته وكان الواجب تبعاً لذلك أن يقيم الحكم الصادر  
بالإدانة فيها الدليل على توفره لدى المتهم وكان مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي  
في ثبوت هذا العلم ما دام المتهم ليس هو الذي قام بتزويرها أو اشترك في هذا  
التزوير . لما كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البیان  
متعيناً تقضه .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه وذلك من  
غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات  
أصحاب العزة : أحمد حسني بك وحسن المصطفى بك وفهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك المستشارين .

(٨٣)

### القضية رقم ١١٦٨ سنة ١٩ القضية

- ١ — قذف . حق محكمة النقض في استظهار مراعى العبارات .
- ب — إسناد التهم إلى المجنى عليها أنها تشغل بالجاسوسية لما رُب خاصة وتتصل بخائن يستغل زوجته وأن لها اتصالا غير شريف بآخرين . هو إسناد وقائع مهينة إليها . كون المقال المتضمن لهذا القذف منقولاً عن جريدة أجنبية وترك الأمر للمجنى عليها في تكذيب أو تصحيح هذه الوقائع . لا يؤثر . القذف يتحقق بالصيغة التشكيكية .
- ج — مجلة . مالكتها . لا يرفع المسؤولية المدنية عنها بعدما عن أعمالها . اختيارها الناشر يجعلها مسؤولة عن خطئه .

- ١ — إنه لما كان لمحكمة النقض تصحيح الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم ، كان لها في جرائم النشر أن تستظهر مراعى العبارات — كما هي ثابتة بالحكم — لتعرف ما إذا كانت هذه العبارات تكون جريمة أم لا .
- ٢ — متى كانت العبارات المشورة — كما يكشف عنوانها وألفاظها وما أحاط بها من علامات وصور — دالة على أن الناشر إنما رعى بها إلى إسناد وقائع مهينة إلى المدعية بالحقوق المدنية هي أنها تشغل بالجاسوسية لما رُب خاصة وتتصل بخائن يستغل زوجته الحسنة وأنه كان لها اتصال غير شريف بآخرين فإن إيراد تلك العبارات بما اشتملت عليه من وقائع مقذعة يتضمن بذاته الدليل على توافر القصد الجنائي . ولا يغني المتهم أن تكون هذه العبارات منقولة عن جريدة أجنبية وأنه ترك للمجنى عليها أن تكذب ما ورد فيها من وقائع أو تصححها ، فإن الإسناد في القذف يتحقق ولو كان بصيغة تشكيكية متى كان من شأنها أن

تلقى في الأذهان عقيدة ولو وقتية أو ظناً أو احتمالاً ولو وقتيين في صحة الأمور المدعاة .

٣ — لا يرفع المسؤولية المدنية عن مالكة المجلة ادعاؤها بعدها عن أعمالها التي يقوم بها ابنها الناشر وحده ما دامت هي التي اختارته لهذا العمل إذ هو يعتبر تابعاً لها تسأل عن خطئه ما بقيت ملكية المجلة لها .

### الوقائع

أقامت السيدة أمينة هانم البارودي هذه الدعوى مباشرة على كل من ١ — السيدة فاطمة اليوسف و٢ — الأستاذ إحسان عبد القدوس تتهمة فيها بأنهما نشرا في مجلة روز اليوسف في العدد رقم ١٠٤٣ الصادر بتاريخ ٩ يونية سنة ١٩٤٨ مقالا تحت عنوان «سر السيدة أمينة البارودي» يتضمن عبارات أسند فيها إليها أموراً لو صحت لأوجبت احتقارها عند أهل وطنها إذ نسب إليها فيه أنها كانت تشتغل جاسوسة لحساب الانجليز وأنها حتى في هذه المهمة الدنيئة قد استغلت موقفها فذهبت إلى فندق شبرد وقابلت جوزفين بيكر الجاسوسة الموفدة من قبل الجنرال ديجول وهددتها بالألا تقشى سرها إذا تعهدت السلطات الفرنسية بأن تمنحها (أي السيدة أمينة البارودي) العطاء الذي أعلن عنه خاصا بتوريد الخوذ الفولاذية لقوات فرنسا الحرة وذلك بالعبارات الواردة في المقال والمبينة بالعريضة وكذلك نسب إليها أنها كانت تشتغل بمساعدة للبروفسور بوجومولتز بعد أن قدماء لقراء المجلة بأنه الخائن الأكبر وبأنه يتجر في عرض زوجته وذلك بالعبارات الواردة في المقال والمبينة بالعريضة ، وكذلك نسب إليها علاقة غير شريفة مع كل من الموسيقيين الثمانية الذين كانوا يرافقون جوزفين بيكر إذ ذكر المتهمان في مقالهما أن السيدة أمينة البارودي قد التقطت التفاصيل عن مهمة جوزفين بيكر في الجاسوسية من الموسيقيين الذين كانوا يرافقونها فقد كان لكل منهم مع السيدة أمينة قصة ... ثم علامة تعجب وقد نشر المعلن إليهما هذا المقال في العدد المذكور من مجلة روز اليوسف وباعاه في كافة أنحاء



المملكة المصرية وغيرها من البلاد ، وقد طلبت إلى محكمة جناح السيد زينب الجزئية معاقبتها بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ١/٣٠٧ و ٣٠٨ و ١/٣٠٣ — ١٧١ و ٥/١٩٥ و ١٩٧ و ١٩٨ و ٢٠٠/١ — ٢ من قانون العقوبات كما طلبت القضاء لها عليهما متضامنين بمبلغ خمسة آلاف جنيه بصفة تعويض .

نظرت محكمة جناح السيدة زينب الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها عملاً بالمواد ١/٣٠٢ و ١/٣٠٣ و ١/٣٠٨ و ١/٣٠٣ — ٢ و ٥/١٧١ و ٥/١٩٥ و ١٩٧ و ٢٠٠ من قانون العقوبات ، مع تطبيق المادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات للمتهم الثانى والمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات للمتهم الأولى . (أولاً) بحبس المتهم الثانى ستة شهور مع الشغل وتغريمه مائة جنيه مع وقف تنفيذ عقوبتى الحبس والغرامة لمدة خمس سنوات تبدأ من وقت صيرورة هذا الحكم نهائياً . (ثانياً) براءة المتهم الأولى مما أسند إليها . (ثالثاً) تعطيل مجلة روز اليوسف الأسبوعية لمدة ثلاثة أشهر تبدأ عند إمكان تنفيذ هذا الحكم . (رابعاً) إلزام المتهمين متضامنين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدنى مبلغ ٢٠٠ جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية المناسبة و ٢ قرش مقابل أتعاب المحاماة وأعفتهما من المصاريف الجنائية .

فاستأنفت المتهم الأولى هذا الحكم ، كما استأنفته المتهم الثانى .

سمعت محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها عملاً بالمادتين ١٧٢ و ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات بالنسبة للمتهم (الأستاذ إحسان عبد القدوس) بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بجميع أجزائه وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المستأنفة الثانية وإلزام رافعتها بمصروفاتها عن الدرجتين مع الإعفاء من المصروفات الجنائية . فطعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعنة تعيب على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق القانون

وتأويله وفي بيان ذلك تقول . إن المطعون ضدها قد نشر مقالاً بالمجلة التي تملكها الأولى ويرأس الثاني تحريرها . ورد تحت عنوان كتب بحروف كبيرة وقد تضمن المذدوف والسب في حقها بأن نسب إليها فيه أنها تشتغل بالجلسوسية وأنها كانت مساعدة لآخر وصف بأنه خائن أكبر وأنه يتجر بعرض زوجته كما نسب إليها أن لها علاقة غير شريفة بآخرين ولكن المحكمة الاستثنائية قضت بالبراءة ورفض دعواها المدنية وبتت هذا القضاء على أن المقال مترجم عن جريدة أجنبية وأن المجلة قد تركت للمدعية حرية التكذيب أو تصحيح الوقائع مما لا يتوفر معه ثبوت القصد الجنائي كما بنته على أن عبارات المقال لا تفيد المذدوف أو السب ولم يترتب عليها ضرر بالمدعية مع أن المقال بعنوانه وعباراته والصور الواردة فيه يفيد غير ذلك ويتحقق معه توفر القصد الجنائي ثم إن المحكمة مع قضائها بالبراءة قد سلست في الأسباب بأن العبارات فيها مساس بها ولكنها أسقطت حقها في التعويض بناء على ما ذكرته من أن شأن الطاعة ورد عرضاً بالمقال وأنه لم يمسها فيه إلا القليل وقد اختفت فيه دلائل العوامل الشخصية مع أن هذا الذي ذكرته تبريراً لرفض الطلب لا يتفق وحكم القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : « وحيث إنه بالرجوع إلى المقال الذي أسست عليه المدعية بالحق المدني دعواها — يتبين أنه نشر في مجلة روز اليوسف في العدد نمرة ١٠٤٣ تحت عنوان « سر السيدة أمينة البارودي » وقد مهدت له المجلة بهذا التمهيد « هذه صفحة من صفحات الجاسوسية التي لعبت دوراً كبيراً في القاهرة أثناء الحرب العالمية الثانية وكانت بطلتها اللفتنانت جوزفين بيكر التي يطلق عليها الفرنسيون اسم ماتهري السمراء والسيدة أمينة البارودي التي يلقبها الأنجليز الجاسوسية السمراء » وفي هذه الصفحة التي كتبها القومندان إيتاي رئيس قسم المخابرات الفرنسية — يزاح الستار لأول مرة عن الطريقة التي فقد بها الفرنسيون سوريا ولبنان . ونحن ننشرها عملاً بحرية الترجمة ونترك للسيدة أمينة البارودي حرية تكذيب أو تصحيح الوقائع التي ذكرها

القومندان إيتاي». ثم أورد الوقائع التي تناولها الحكم الابتدائي وهي كما وردت فيه «وبما أنه يبين من مطالعة المقال موضوع التهمة والذي نشر بالصحيفتين ٢٣ و ٢٢ من مجلة روز اليوسف بالعدد رقم ١٠٤٣ الصادر في ٩ يونيه سنة ١٩٤٨ أنه عنون بعبارة «سر السيدة أمينة البارودي» وجاء في مقدمته أن هذه صفحة من صفحات الجاسوسية التي لعبت دوراً كبيراً في القاهرة أثناء الحرب العالمية الثانية وكانت بطلتها اللفتنان جوزفين بيكر التي يطلق عليها الفرنسيون اسم ماتاهاري السوداء والسيدة أمينة البارودي التي يلقبها الانجليز «الجاسوسية السمراء» وجاء بالمقال بعد ذلك أن الراقصة جوزفين بيكر سافرت من القاهرة إلى الجزائر سنة ١٩٤٢ حيث قابلت الجنرال دي جول الذي كلفها بالعودة إلى القاهرة للتجسس لصالح الفرنسيين الأحرار فاصطحبت معها ثمانية موسيقيين من المقرين إليها وقد حرصت الراقصة على أن يكونوا جميعاً من الشباب المغامرين الذين تثق بهم. كما عاد معها إلى القاهرة القومندان إيتاي الذي وصف بمقدمة المقال بأنه كابئن وكان يعمل رئيساً لقلم المخابرات الفرنسية ونزلت جوزفين ومراقبوها في فندق شبرد «مركز الجاسوسية في الشرق الأوسط» وبعد ذلك بثلاثة أيام نزل في نفس الفندق الخائن الأكبر البروفسور بوجومولنز وكان يحمل بيده دائماً الكتاب المقدس وكانت تراقبه زوجته الحسنة «الحسنة جداً» والتي كانت تقوم بإدارة أعماله الخاصة !!! وتناول المقال بعد ذلك كيف عرفت جوزفين أن البروفسور المذكور يراقبها وأن قلم المخابرات البريطانية يشتبه فيها ولكنها لم تصل إلى مصدر علم السلطات البريطانية إلى أن حضرت إليها السيدة أمينة البارودي بالفندق وقالت لها «إنها — أي السيدة أمينة — تعلم المهمة التي حضرت من أجلها لمصر وأنها تعد بأن لا تفشي سرها إذا تعهدت السلطات الفرنسية بأن تمنحها العطاء الذي أعلنت عنه خاصاً بتوريد الخوذ الفولاذية لقوات فرنسا الحرة. وصعقت جوزفين من جرأة السيدة أمينة وطلبت منها مهلة للتفكير ومراجعة السلطات المختصة بالأمر وابتسمت السيدة أمينة ابتسامة المتصر الواثق من نفسه



وقالت وهي تستأذن بالخروج أنا لست مستعجلة أبداً . . وطلبت جوزفين إلى القومندان إيتاي أن يبحث في الحال عن الطريقة التي عرفت بها السيدة أمينة البارودي تفصيلات مهنتها في مصر وفي اليوم التالي عرف إيتاي أن السيدة أمينة تعمل مساعدة للبروفسور بوجومولنز . أما التفاصيل فقد التقطها من الموسيقيين الذين يراقبون جوزفين في رحلتها فقد كان لكل من الموسيقيين مع السيدة أمينة قصة ثم تناول المقال بعدئذ ما فعله القومندان إيتاي واتصالاته المختلفة . . وقد انتهت المحكمة إلى أن العبارات قد تجردت عن معاني القذف كما تجردت الدعوى من قيام القصد الجنائي مما يتعين معه براءة المتهم وأن هذه البراءة تستتبع أن تكون الدعوى المدنية في غير محلها .

وحيث إنه لا كان لمحكمة النقض تصحيح الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة بحسب ما هي مثبتة في الحكم وكانت العبارات المنشورة والمقامة من أجلها الدعوى هي بذاتها الواقعة الثابتة في الحكم للطعون فيه فإنه يتعين البحث في تبيين مناحي تلك العبارات واستظهار مراميها من ناحية وجود جريمة فيها أو عدم وجودها ومن حيث توفر ما يستوجب التعويض من علمه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال إن ما ورد بهذا المقال لا يتضمن على صورة ما قذفاً في حق المدعية إذ ليس في عباراته ما يوجب الاحتقار أو الطعن في العرض وذكر «وليس في القول بأنها تعمل مساعدة للبروفسور بوجومولنز الموصوف في المقال بأنه الخائن الأكبر ما يثير أي احتقار لها عند أهل وطنها، إذا ما روعي أن وصف الخائن الأكبر إنما أطلقه فرنسي يعمل في قلم الخبارات الفرنسية على شخص يحارب النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط لحساب الانجليز ومن الجلي أن المدعية بالحق المذني وهي تعمل مع هذا البروفسور في محاربة هذا النفوذ (في نظر منشئ المقال) ينالها شيء من هذا الوصف ولكنه أمر اعتباري محض — ومن وجهة نظره هو ومن يتفقون معه في هذا الرأي — أما من وجهة نظرها هي وما يرد في بيئتها ووسطها ووطنها فإنهم لا ينكرون من هذه الخيانة شيئاً

لأنها في اعتبارهم إنما تعمل في وصف الساعين للقضاء على ذلك النفوذ وليس في المقال إشارة ما إلى أنها وهي تعمل في هذا السبيل تسعى لتمكين النفوذ الانجليزي وإحلاله محل النفوذ الفرنسي . فإن المقال خال من هذا المعنى وإنما هو يدور حول المعنى الذي أوضحه كاتب المقال على لسان دي جول حيث ذكر لجوزفين (أن الانجليز يعتقدون أن الفرنسيين قد احترقوا وانتهوا إلى الأبد وهم يحاولون القضاء على نفوذنا في الشرق فيجب أن تعودى في الحال ، وتفعلى اللازم لإصلاح الموقف) ولا ريب في أن هذه العبارة ، تنطوى على تكليف لجوزفين بالعمل على محاربة هذه الفكرة والسعى لإعادة النفوذ الفرنسي إلى ما كان عليه . فليس للمدعية بالحق المدني أن تلمس من وصفها بأنها مساعدة البروفسور بوجومولنز (الخائن الأكبر) واقعة قذف في حقها وليس لها كذلك أن تعتبر عملها في هذا السبيل موجباً لاحتقارها عند أهل وطنها وهذا الاعتبار نفسه هو ما ينطبق أيضاً على عملها كجاسوسة . وحيث إنه لا محل لاستمداد هذا القذف أيضاً من الوصف الذي أسبغه كاتب المقال على بوجومولنز من أنه استأجر جناحاً خاصاً بالفندق الذي كانت تنزل به جوزفين — وأن زوجته الحسنة — الحسنة — جدا — كانت تراقبه — وأنها هي التي تتولى إدارة أعماله الخاصة إذ مهما يكن المعنى الذي ينتهى إليه التأويل من هذه العبارات فإنه لا يلزم منه أن تكون مساعدة بوجومولنز لها من الصفات أو المؤهلات ما لزوجته إن صح أن تلك الصفات والمؤهلات لا بد حتماً أن تنصرف في الذهن إلى معان غير كريمة أو سلوك مشوب . فلا محل إذن لما ذهب إليه الحكم المستأنف من القول بأن المقال المنشور ينسب للمدعية بالحق المدني أمراً مشيناً بعملها في الجاسوسية لحساب الانجليز مساعدة للخائن الأكبر — ذى الزوجة الحسنة . وحيث إن الحكم المستأنف أخذ المتهم الأول بما ورد في المقال ، من أنه أسند للمدعية بالحق المدني واقعة تتضمن طعناً في عرضها حين نشر في ذلك المقال ، أنه كان لكل من الموسيقيين معها قصة — بما يوحى في الذهن — أن تلك القصة هي اتصالها

بهؤلاء الموسيقيين. اتصالاً غير شريف والحق أن يخرج القصة — على هذه الصورة فيه تقديم لسوء الظن . إذ العبارة على ظاهرها تحمل معاني شتى . فلا وجه لأفراد (القصة) بهذا المعنى الذي لا يدل عليه السياق . ولا يصح الاتجاه إلى هذا التفسير إلا عند ما يكون الجزم به ميسوراً من وقائع الحال ودلالته — وهو ما لا يتوفر في العبارة المذكورة» .

وحيث إن مناحى العبارات كما تكشف عنها ألفاظها وما أحاط بها من عنوان وعلامات وصور تدل في غير لبس بل تكاد تتراءى للمطلع في مصارحة على أن الناشر إنما يرمى بها إلى إسناد وقائع مهيبة إلى المدعية بالحقوق المدنية وهي أنها تشتغل بالجناسوسية لما رب خاصة وتتصل بخائن يستغل زوجته الحسنة وأنه كان لها اتصال غير شريف بآخرين ولا شك أن إسناد هذه الوقائع يحط من كرامة المدعية في أعين الناس ويوجب الاحتقار عند أهل الوطن ولا يرد على ذلك بما حاول الحكم المطعون فيه أن يلفظ به أثر الرمي بالتجسس وما انتهى إليه عنها إذ يكفي أن توصف المدعية بها في مثل ظروفها والبيئة التي توجد فيها ليبين أنها موجبة للاحتقار ثم إن في الوقائع الأخرى المسندة للطاعة ما يفصح عن هذا المعنى وأنه بعيد عما أريد تأويلها به من معان لا تحملها العبارات الواردة بالمقال ولا نزاع في أن إيراد تلك العبارات بما اشتملت عليه من وقائع مقذعة يتضمن بذاته الدليل على توفر القصد الجنائي وتكون المحكمة إذ قالت بغير ذلك قد جانبت الصواب . أما ما أشير إليه عن النقل والترجمة وما ورد بالمقال عن حق المدعية في التكذيب أو التصحيح وغير ذلك من التحفظات فإنه لا يغني المتهم شيئاً إذ يبقى الإسناد قائماً بما دام القصد ظاهراً فالإسناد في القذف يتحقق بكل صيغة ولو تشكيكية متى كان من شأنها أن تبقى في الأذهان عقيدة ولو وقتية أو ظناً أو احتمالاً ولو وقتياً في محبة الأمور المدعاة .

وحيث إنه لما كان الأمر كذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بانعدام الخطأ على انعدام الجريمة وكانت المدعية قد أصابها ضرر حتم بهذا النشر



على صورته كان الحكم برفض الدعوى عن التعويض في غير محله ويتعين لذلك  
تقضى الحكم والقضاء لها بتعويض الضرر قبل الناصر وهو ما تقدره هذه المحكمة  
بالحد الذى ارتأته بحكمة أول درجة .

وحيث إن الطاعنة تطلب إلزام صاحبة المجلة بالتضامن مع المطعون ضده الثانى  
بهذا التعويض وهذا الطلب فى محله . — وقد تبين قيام الخطأ وصلة التبعية ووقوع  
الخطأ أثناء العمل وذلك على مقتضى حكم المادة ١٥٢ من القانون المدنى القديم  
ولا يكفى فى دفع مسئولية المالك ما ادعت به من بعدها عن أعمال الجريدة التى  
يقوم بها ابنها الناصر وحده ما دام أنها هى التى اختارته لهذا العمل فيعتبر تابعا لها  
تسأل عن خطئه ما بقيت ملكية الصحيفة لها .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يتعين قبول الطعن وتقضى الحكم المطعون فيه  
والقضاء بتأييد الحكم الابتدائى فيما جرى به عن التعويض .

### جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضرة حضرات :  
أصحاب العزة أحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حسنى بك وحسن المصطفى بك ومحمد غنيم بك  
المستشارين .

(٨٤)

### القضية رقم ١٢٥٦ سنة ١٩ القضائية

قتل عمد . نية القتل . وجوب التحدث عنها استغلا . أدلة . وجوب بيانها ببيان يوضحها  
ويرجعها إلى أصولها من أوراق الدعوى .

إنه لما كانت جريمة القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدى على  
النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح  
المجنى عليه ، ولما كان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام

الذى يتطلبه القانون في سائر الجرائم وكان هو بطبيعته أمرا ينطه انجاني ويضمونه في نفسه ، فان الحكم الذى يقضى بإدانة متهم في هذه الجناية يجب أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه . وبدهى أنه لىكى تصلح تلك الأدلة أساساً تبنى عليه النتيجة التى يتطلب القانون تحققها يجب أن تبين بياناً يوضحها ويرجعها إلى أصولها من أوراق الدعوى وألا يكتفى بسرد أمور دون إسنادها إلى أصولها ، إلا أن يكون ذلك بالإحالة على ما سبق بيانه عنها في الحكم .

فاذا كان يبين من الحكم أن مما استندت إليه المحكمة في التدليان على توفر نية القتل لدى المتهم أنه صوب مسدسه نحو الجنى عليه وفي مقتل منه ، من غير أن تبين الأصل الذى يرجع إليه هذا الدليل ، مع أنه لم يسبق لها ذكر شيء عن واقعة التصويب فيما ساقته قبل ذلك من بيان واقعة الدعوى فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه شرع في قتل أحمد عبد العزيز الشافعى افندى عمداً ومع سبق الاصرار والترصد بأن عقد النية على قتله وأعد لذلك مسدساً محشواً بالرصاص وترصد له في طريقه بشارع ألفى بك حتى إذا ما ظفر به أطلق في ظهره طلقة نارياً قاصداً قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادة المتهم فيه وهو إسعاف الجنى عليه بالعلاج وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لحاكمته بمقتضى المواد ٢٣٠ و٢٣١ و٢٣٢ و٤٥ و٤٦ من قانون العقوبات . فقرر بتاريخ ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ إحالته إليها لحاكمته بالمواد المذكورة .

سمعت محكمة جنايات مصر هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بمواد الاتهام بمعاينة المتهم محمود فهمى السيد بالأشغال الشاقة المؤبدة وبإلزامه الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بمجرمة الشروع في القتل العمد، مع أن تصوير الحادث حسب رواية المجنى عليه في التحقيق وبالجلسة يدل على أنه لم يكن يقصد القضاء على المجنى عليه ولو قصد ذلك حقيقة لأعاد الكرة بتكرار إطلاق الرصاص عليه من المسدس الذي ثبت وجود رصاص به بعد الرصاصة الأولى التي أصابت المجنى عليه والرصاصة الثانية التي أطلقها في الهواء ولذا فإن استخلاص المحكمة لتوافر نية القتل لدى الطاعن يتجافى مع وقائع الدعوى ولا يقبله العقل .

وحيث إنه لما كانت جناية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ولما كان هذا العنصر ذاتياً خاصاً يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم، وكان هو بطبيعته أمراً يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه فإن الحكم الذي يقضى بادانة متهم في هذه الجناية أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه وبديهي أنه لكي تصلح تلك الأدلة أساساً تبني عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحققها يجب أن تبين بياناً يوضحها ويرجعها إلى أصولها من أوراق الدعوى وأن لا يكتفى بسرد أمور دون إسنادها إلى أصولها إلا أن يكون ذلك بالأحالة على ما سبق بيانه عنها في الحكم .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه إذا تحدث عن ثبوت نية القتل لدى الطاعن حين أصاب المجنى عليه برصاصة من مسدس كان يحمله . قال «إن نية القتل قد توافرت لدى المتهم الأول من استعماله آلة قاتلة هي المسدس المضبوط والذي ثبت أنه صالح للاستعمال وتصويبه نحو المجنى عليه وفي مقتل منه وإطلاقه عليه من الخلف وعلى مسافة تقرب من المتر فأصابه بظهره محدثاً به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي ولولا انحراف القذوف لمصادمته بالضلع العاشر ومدار كته



بالعلاج لقضت على حياته في الحال ، ثم أشار لدفاع الطاعن من أنه لو كان ينبغي القتل لكرر إطلاق النار على المجنى عليه ورد على هذا الدفاع بقوله « لا محل لمجaraة الدفاع في تصويره للحادث من الوجهة القانونية فالواقعة شروع في قتل مع سبق الإصرار والترصد لا مجرد هزر وهذيان كما يصفها الدفاع » . ويبين من ذلك أن مما استندت إليه المحكمة في التدليل على توفر نية القتل لدى الطاعن أنه صوب مسدسه نحو المجنى عليه وفي مقتل منه وذلك من غير أن تبين الأصل الذي يرجع إليه هذا الدليل ولما كان لم يسبق لها ذكر أى شيء عن واقعة التصويب فيما ساقته قبل ذلك من بيان واقعة الدعوى فإن حكمها يكون قاصراً مما يعيبه ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

### جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(٨٥)

### القضية رقم ١٨٩٤ سنة ١٩ سنة القضائية

١ — إجراءات . الدفع بطلان إعلان التهم بوصف التهمة . وجوب إبدائه قبل سماع أول شاهد وإلا سقط الحق فيه .  
ب — إجراءات . محاكمة بعض المتهمين وتأجيل محاكمة بعض لتعذر محاكمته معهم . لا يصح أن يكون محلاً للطعن . مثال .

١ — إنه لما كان القانون يوجب إبداء أوجه البطلان الخاصة بالإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود وإلا سقط حق الدعوى بها (المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات) ، كان إبداء المتهم دفاعه في موضوع التهمة قبل إبداء دفعه بطلان الإجراءات التى بنى

عليها الحكم الذي يطعن فيه من جهة إعلائته بالهمة مستقطاً لحقه في التمسك بهذا الدفع .

٢ — إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهمين بأنهم مع آخرين ضربوا المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار فأحدثوا به عاهة مستديمة ، فإنه يكون لهم أن يسيطروا للمحكمة دفاعهم في أية صورة يرونها محققة لدعوه . ولا يحول دون ذلك أن يكون أحد المتهمين متعذرة محاكمته معهم . وإذن فإذا كانت المحكمة قد أجلت الدعوى بالنسبة إلى أحد المتهمين وقصرت المحاكمة عليهم ففعلهم ذلك عليها لا يكون له من وجه ، وخصوصاً إذا كانوا لم يضاروا من ذلك ثبوت سبق الإصرار في حقهم مما يجعل الجانين جميعاً مسؤولين معا عن الفعل المرتكب .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هؤلاء الطاعنين بأنهم مع آخرين حكم على أحدها وأجلت الدعوى بالنسبة للثاني لأجل غير مسمى ضربوا إبراهيم حجاج حامداً عمداً مع سبق الإصرار فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالحضر و بالتقرير الطبي والتي تختلف عن إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي إعاقة بسيطة في حركة ثني وبسط المرفق الأيسر ليده اليسرى مع ضمور خفيف في عضلاته وعضلات العضد وهي تقلل من قدرته على العمل بنحو ٧ إلى ٨٪ وطلبت عقابهم بالملادين ٢/٢٤٠ و ٢/٢٤١ من قانون العقوبات .

وقد ادعى إبراهيم حجاج حامداً بحق مدني قبل التهمين وطلب القضاء له عليهم متضامين بقرش صاغ واحد بصفة تعويض .

نظرت محكمة جناح حلوان الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها غايياً عملاً بالمادة ٢٤٠/٢٤١ و ١٧ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لكل منهم لإيقاف التنفيذ وألزمهم متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف

المدنية وخمسين قرشاً مقابل أتعاب المحاماة وأعفتهم من المصروفات الجنائية .  
فعارض المتهمون في هذا الحكم ولدى نظر المعارضة أمام المحكمة المذكورة  
دفع المتهمون ببطالان الحكم الغيابي لأنه صدر بدون إعلان . مستنديين إلى أن  
صورة الاعلان غير مرفقة بملف الدعوى . وحكت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً  
وفي الموضوع بتأييد الحكم المعارض فيه بالنسبة للمتهمين الخمسة قائلة إن المتهمين  
قد أعلنوا إعلاناً صحيحاً .  
فاستأنف المتهمون هذا الحكم .

سمعت محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها بقبول  
الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بكامل أجزائه  
وألزمت المتهمين بالمصاريف المدنية الاستئنافية بلا مصروفات جنائية .  
فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في القول ببطلان  
الإجراءات التي بنى عليها الحكم المطعون فيه لأن الحكم الابتدائي صدر على  
الطاعنين غيابياً دون أن يعلنوا بالتهمة المسندة إليهم وإذ عارضوا فيه تمسكوا أمام  
جلسة المعارضة بذلك الدفع واتخذت المحكمة قراراً لتحقيقه . وبعد أن اطلعت  
على دفتر قلم المحضرين الخاص بإعلانهم قضت بتأييد الحكم المعارض فيه بمقولة  
إنهم أعلنوا إعلاناً قانونياً مع أن الثابت بالدفتر لا يدل دلالة قاطعة على حصول  
الإعلان — وقد استأنف الطاعنون هذا الحكم وأمام محكمة ثاني درجة تمسكوا  
بالدفع السالف ذكره إلا أن هذه المحكمة قضت بتأييد الحكم المستأنف وردت  
على الدفع بأن الطاعنين قد استنفدوا كل ما لهم من جق الدفاع عند نظر المعارضة .  
وحيث إن الثابت في مخاضر جلسات المعارضة أن الطاعنين حضروا جميعاً  
بالجلسة الأولى ولم يبدوا هذا الدفع بل طلبوا التأجيل للاطلاع والاستعداد وبالجلسة



التالية أبدى المدافع عن الثلاثة الأولين منهم دفاعه في الموضوع وطلب ضم قضية دون أن يبدى هذا المدافع ثم أجلت القضية بعد ذلك مراراً لضم القضية سالفة الذكر وإعلان شهود نقي دون أن يبدى أحدهم هذا الدفع أيضاً . وبجلسة ١٣ يناير سنة ١٩٤٨ لخص المدافع عن جميع الطاعنين وقائع الدعوى وأبدى دفاعه عنهم في موضوع التهمة وطلب ضم صور محاضر أحوال ولم يذكر شيئاً عن الدفع المشار إليه . ثم تداولت القضية بعد ذلك عدة جلسات وفي إحداها طعن الدفاع عن الطاعنين ببطلان الحكم النيابي لعدم إعلانهم التهمة — وظاهر من هذا البيان أن المدافع قد ترفع في موضوع التهمة قبل أن يبدى الدفع .

وحيث إنه لما كان القانون يوجب إبداء أوجه البطلان الخاصة بالاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة فإن لم يكن هناك شهود وإلا سقط حق الدعوى بها « المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات » لما كان ذلك وكان الواضح مما سبق بيانه أن الطاعنين قد أبدوا دفاعهم في موضوع التهمة قبل إبداء الدفع المشار إليه بوجه الطعن فقد سقط حقهم في التمسك به ولا يقبل ما يثيرونه في هذا الصدد .

وحيث إن الوجه الآخر يتحصل في القول بمخالفة الحكم المطعون فيه للاجراءات القانونية إذ تبين أن متهماً آخر في القضية لم يعلن وكان محبوباً فكلفت النيابة باستحضاره من السجن إلا أنها لم تنفذ هذا القرار . وجاءت بجلسته المحاكمة وطلبت تأجيل الدعوى بالنسبة إليه إلى أجل غير مسمى فأجابتها المحكمة إلى هذا الطلب وقصرت المحاكمة على الطاعنين وفي هذا إخلال بدفاعهم لأنه قد اعترف بالتحقيقات بضرب المجنى عليه وحده مما كان يحتمل معه أن تؤدي محاكمته معهم إلى الحكم ببراءتهم .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الطاعنين وقد رفعت عليهم الدعوى العمومية بأنهم مع آخرين ضربوا المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار فأحدثوا به عاهة مستديمة كان لهم أن يبسطوا لمحكمة الموضوع دفاعهم في أية صورة يرونها بحققة

لدى غم ذلك الدفاع ولا يحد من ذلك تعذر محاكمة أحد المتهمين الآخرين معهم وليس من حقهم قانوناً أن يطلبوا إجراء تلك المحاكمة . يضاف إلى هذا أن الطاعنين لم يضاروا بهذه المحاكمة لا تنفاء مصلحتهم في ذلك مادام أن الحكم قد بين الواقعة بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دانهم بها بما فيها سبق الاصرار وهو ما يجعل جميع المتهمين مسئولين معاً عن الفعل المرتكب .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## (٨٦)

### القضية رقم ١٨٩٨ سنة ١٩ القضية

حكم لم ينص على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى : تطبيق المادة ١٧ عليه . المستفاد من الحكم أنه إنما عامله بالرأفة باعتباره متجاوزاً حدود الدفاع لذات الأسباب التي استند إليها في دفعه . العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق المادة ٢٥١ ع . لا مصلحة من الطعن .

إذا كان الحكم لم ينص على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى إلا أنه عامله بالرأفة تطبيقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات وكان المستفاد من عبارة الحكم أن المحكمة في الواقع إنما عاملته بالرأفة باعتباره متجاوزاً حدود الدفاع الشرعى لذات الأسباب التي استند إليها في دفاعه وطعنه وأوقعت عليه عقوبة تدخل في حدود المادة ٢٥١ من قانون العقوبات فلا تكون للطاعن مصلحة في طعنه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه شرع في قتل محمود عبد المجيد سليم عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً بذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو إسعاف الجنى عليه بالعلاج ، وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات

لحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٧/١ من قانون العقوبات تقرر بذلك في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨ .

سمعت محكمة جنايات الجيزة هذه الدعوى وقضت فيها عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالخيس مع الشغل لمدة سنة .  
فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ دان الطاعن بالشروع في قتل المجنى عليه عمداً مع أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس والمال كما أنه ارتكب الفعل بحسن نية أثناء أدائه لعمله كخفير مكلف من رؤسائه بحراسة العزبة وتنفيذاً لأمرهم معتقداً أنه كان يقوم بالواجب الذي تفرضه وظيفته فهو على أي الحالين معفى من العقاب . ويضيف الطاعن أن الوقائع التي أثبتها الحكم تنبئ بتوافر هاتين الحالتين معاً . ويتحصل الوجه الآخر في القول بأن الحكم جاء قاصراً في استخلاص نية القتل لأن الأدلة التي ساقها على ذلك لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . ذلك لأن الحادث وقع ليلاً وكان الطاعن في حالة دفاع شرعي عن النفس والمال وأطلق النار على المجنى عليه بعد أن ناداه مراراً ولم يرد وقد رآه سائراً يحمل شيئاً في مكان ممنوع المرور فيه بإقرار المجنى عليه وهذا فضلاً عن انتفاء الباعث على القتل وعدم اتهام المجنى عليه له .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من الطاعن بما يتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دأته بها ومن بينها نية القتل ثم غند دفاعه في قوله « وحيث إن ما يسوقه المتهم تبريراً لجريمته لا يمكن أن يعفيه من مسؤوليتها وإنما تراعيه المحكمة في تقدير العقوبة فقد اكتفى المتهم بالنداء على المجنى عليه فلما لم يسمع



جواباً بادر بإطلاق النار في مقتل منه دون أن يبدأ بإرهابه بإطلاق عيار في الهواء أو يحاول شل حركته بإطلاق النار لأسفل نحو قدميه» ثم طبقت المحكمة المادة ١٧ من قانون العقوبات وقضيت بعقوبة الحبس ومقاد هذا الذي أوردته الحكم أن محكمة الموضوع وإن لم تعامل الطاعن باعتباره متجاوزاً حدود الدفاع الشرعي وتطبق في حقه المادة ٢٥١ من قانون العقوبات إلا أنها في الواقع على ما يؤخذ من عباراتها في الحكم — قد عاملته بالرأفة وطبقت المادة ١٧ من ذلك القانون لذات الظروف التي يستند إليها في القول بأنه إنما تجاوز حدود الدفاع الشرعي ولما كانت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق المسادة ٢٥١ من قانون العقوبات فلا يكون للطاعن مصلحة في الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٨٧)

### القضية رقم ١٩٩٦ سنة ١٩٩٦ القضائية

الدفاع : طلب ضم قضية لارتباطها بالدعوى المظورة . تقرير المحكمة ضم هذه القضية . حكمها في الدعوى قبل تنفيذ قرار الضم . عرضها في حكمها الواقعة كان لها أثر في رأيها . هذا خطأ . كان يجب طرح هذه الواقعة على بساط البحث بالجلسة .

إذا كان التهم قد طلب ضم قضية إلى الدعوى المقامة عليه لارتباطها بها فقررت المحكمة ضمها وأجلت الدعوى مراراً لتنفيذ قرار الضم ثم حكمت فيها بإدائته دون أن ينفذ هذا القرار وتعرضت في حكمها الواقعة في القضية المطلوب ضمها كأنها أثرها في النظر الذي انتهت إليه فإتها تكون قد أخطأت إذ كان يتعين عليها وقد رأت أن تعرض لدليل مستمد من هذه القضية أن تنتظر ورودها لي طرح هذا الدليل على بساط البحث أمامها قبل أن تفصل فيه .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه عرض للبيع «مسلي» بلدى مغشوش بإضافة ٢٠٪ زيت جوز هند و ٢٠٪ زيت بذرة قطن إليه مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤٧ من قانون العقوبات .

نظرت محكمة جناح الوايلي هذه الدعوى وقضت فيها غيايبا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش .  
فعارض وقضى بتأريخ ٩ يناير سنة ١٩٤٩ بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه وتغريم المتهم ٢٠٠ قرش . فاستأنف المتهم هذا الحكم ...  
سمعت محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها غيايبا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . المعارض وقضى بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .  
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه «بأن عرض للبيع مسليا بلديا مغشوشا مع علمه بذلك» جاء باطلا لإخلاله بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول إنه اشترى المسلي من تاجر بفرشوط أرسله إليه بطريق السكة الحديد وكان قد تسلم بغضه فضبط عند تسلمه هذا البعض وحضه بمخزنته ولما لم يكن قد عرض للبيع بمحله فدافع بذلك عند التحقيق وطالب بأخذ عينة من باقى الصفائح التى لم يتسلمها وكانت موجودة بمخازن السكة الحديد فأجابت النيابة الطلب ولكنها بادرت بتقديمها للمحاكمة قبل أن ترد نتيجة التحليل التى ظهر منها أن العينة الثانية مغشوشة وبنفس الطريقة فاضطر لرفع دغواه مباشرة ضدّ البائع ونظرت القضيتان معاً بمحكمة مصر الجديدة ثم حصل بعدها تعديل في

اختصاص المحكمة فاستمر نظر دعواه بالمحكمة وأصبحت الدعوى المباشرة من اختصاص محكمة الزيتون ولما أن نظرت القضية الأولى لم يحضر فقضت المحكمة بإدائته ولم ترد على ما تمسك به . فاستأنف وكرر دفاعه فتأجلت القضية لضم قضية اللجنة المباشرة ولكنها لم تضم وقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد دون أن تورث أسباباً لدعوتها عن الضم أو تتعرض لدفاعه أو ترد عليه .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على الطاعن فقضت محكمة أول درجة غيابياً بالإدانة . فعارض وقرر المحامي عنه بأن القضية مرتبطة بقضية أخرى منظورة بجلسة أخرى فأجلتها لذات الجلسة لتنفيذ قرار ضمها ثم توالت التأجيلات لتنفيذ القرار، ثم لإعلان محضر المحضر وضم نتيجة تحايل العينة المأخوذة من السكة الحديد . وقد تأجلت القضية مرات لينفذ هذا القرار . وأخيراً حجزت القضية للحكم ثم تقرر بإعادتها للمرافعة لنظرها مع قضية أخرى مرتبطة بها وكلمت المحكمة النيابة بإعلان التهم ومقتش الأغذية وتكررت التأجيلات وأخيراً قضى برفض المعارضة وتأييد الحكم الغيابي وذكرت المحكمة أن دفاعه بأنه اشترى لا ينفي ثبوت ما جاء بالحكم من أنه يعلم بأمر هذا النش فاستأنف المحكوم عليه وقضت المحكمة غيابياً بالتأييد فعارض وطلب المحامي عنه ضم القضية المرتبطة والمنظورة أمام محكمة الزيتون فأجابت المحكمة الطلب وأجلت القضية ثم تأجلت مرة أخرى لتنفيذ القرار وفي الجلسة الأخيرة لم يحضر المعارض فقضت المحكمة بالتأييد» وقالت «إن التهم سبق أن ادعى أن المسلى اشتراه من آخر رفع عليه دعوى مباشرة وطلب ضمها لهذه الدعوى ولم تضم ولم يحضر بالجلسة لإبداء أى دفاع وأن التهمة ثابتة من التحقيقات الحاصلة أمام البوليس ومحكمة أول درجة ومن ضبط المسلى الذى تبين من التحليل غشه كما أن وجود النش في الصفيحتين اللتين وجدتا بالمحطة لا يقطع بأن البائع له هو الذى غش ... خصوصاً وأن البائع لم يسأل لمعرفة دفاعه في هذا الصدد ...» ولما كان الطلب الذى تمسك به الدفاع أمام محكمة أول درجة ثم أمام المحكمة الاستئنافية ، والخاص بضم قضية اللجنة المباشرة هاما لتعلقه بواقعة كان لها أثر في



النظر الذي انتهت إليه المحكمة إذ تعرضت إليها في حكمها وناقشت أمرها. بالنسبة إلى مسئولية الطاعن وذلك دون أن يتم هذا الضم الذي طلبه وأمرت هي به من قبلها . لما كان الأمر كذلك فإنه كان يتعين على المحكمة إذا ما رأت ضرورة مناقشة الدليل المستمد من هذه الدعوى أن تنتظر ورودها لتطلع عليها أن تعرض له فتحكم عليه قبل أن يطرح عليها وبخاصة وأنه لم يكن للطاعن دخل في عدم تنفيذ القرار، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مخطئاً متعيناً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

### جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٥٠

برئاسة سعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : أحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حسنى بك وفهيم عوض بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ٨٨ )

### القضية رقم ١٩٠٩ سنة ١٩٠٩ القضائية

. إثبات . شاهد . الاعتماد على قول له دون قول . جاز . خير . الأخذ برأى خير دون آخر . جوازه . عدم طلب التهم استدعاء الحيرين الذين يقول بتعارض رأييهما . لا يقبل منه الجدل فيما أخذت به المحكمة من الرأيين .

لمحكمة الموضوع — بما لها من سلطة تقدير الأدلة — أن تعتمد على قول للشاهد وأن تطرح قولاً آخر له ، ولها كذلك أن تأخذ برأى خير دون رأى خير آخر ، ولا يكون عليها أن تستدعيهما وتناقشهما ما دامت قد ارتاحت إلى رأى أحدهما ولم ترح إلى رأى الآخر . وإذن فإذا كان التهم لم يطلب إليها استدعاء الطيبين الذين يقول بتعارض رأييهما ، فإنه لا يقبل منه الجدل فيما اعتمدت عليه المحكمة من ذلك .

## الوقائع

أهت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه قتل عمداً عبده حسين أبو زيد بأن أطلق عليه مقذوفاً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات فقرر بذلك في أول مارس سنة ١٩٤٨ . . .

نظرت محكمة جنايات أسبوط هذه الدعوى وقضت فيها عملاً بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين وإلزامه الخ .  
فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض إلى الخ .

## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول (أولاً) بأن المحكمة اعتمدت في إدانة الطاعن على ما قاله شاهد الرؤية أمامها بالجلسة بصدد تصوير وقوع الحادث وموقف المجنى عليه لدى إطلاق النار عليه ولم تلتفت لما سبق أن قرره هذا الشاهد في التحقيقات الأولية في هذا الشأن وهو ما يتعارض تماماً مع ما شهد به بالجلسة .  
وقضلا عن ذلك فإنها أسندت لهذا الشاهد ما لم يقله لا في محضر الجلسة ولا في التحقيقات وهذا منها قصور يعيب الحكم المطعون فيه . (وثانياً) بأن المحكمة رجحت رأى كبير الأطباء الشرعيين الذي بان بأنه ليس هناك فنياً ما ينفي إمكان حصول إصابة المجنى عليه على الصورة التي قال بها شاهد الرؤية ، رجحت هذا على رأى نائب الطبيب الشرعى الذى قام بإجراء الصفة التشريحية والذي يتعارض مع هذا التصوير مع أنه كان الواجب أن تستدعى الطبيين لمناقشتها في أوجه الخلاف ثم أنها بنت هذا الترجيح على فروض من عندها ليس لها أصل في أوراق الدعوى وكذلك لم تفتن إلى أن الثقوب التي وصفها نائب الطبيب الشرعى في

تقريره بملابس المجنى عليه لا تنطبق على مواضع إصاباته على الرغم مما قاله هذا الطبيب من انطباقها عليها وكان واجباً أن تستدعيه لمناقشته في ذلك أيضاً وهذا كله منها إخلال بحق الدفاع . (وثالثاً) بأن المحكمة إذ لم تكن بتحقيق ما تمسك به الدفاع عن الطاعن من اتهام أخوى القتيل لشخصين آخرين غير الطاعن وإذا أهدرت أقوال شاهدي النفي من غير تمحيص تكون قد أخلت أيضاً بحقوق الطاعن في الدفاع .

وحيث إن كل ما يثيره الطاعن في طعنه مردود بأن لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تعتمد على قول للشاهد وأن تطرح قولاً آخر له ، ولها كذلك أن تأخذ برأى خير دون رأى خير آخر ما دامت قد اطمأنت إلى رأى الأول ولم ترتح إلى رأى الآخر . ومتى كان ذلك مقرراً وكان ما استندت إليه المحكمة في الحكم المطعون فيه له أصله في أوراق الدعوى كما يبين من الاطلاع على الحكم ومحضر الجلسة خلافاً لما يزعمه الطاعن وقد فندت دفاعه وأقوال شاهدي نفيه في منطق سليم بما أوردته من الأدلة والاعتبارات ولم يطلب الطاعن استدعاء الطبيين لمناقشتها ولم يثر ما قاله بصدد ثقب الملابس التي قال نائب الطبيب الشرعي بانطباقها على إصابات المجنى عليه . متى كان كل ذلك ، فإن الجدل الذي يثيره الطاعن على الصورة الواردة بالطعن لا يعدو أن يكون محاولة لإثارة النقاش حول وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .



## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٠

برئاسة حمزة صاحب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد  
حسني بك وإبراهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(٨٩)

### القضية رقم ١٩٢٩ سنة ١٩ القضاية

دفاع شرعي . تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء . النظر فيه لا يكون إلا بعد ثبوت قيام  
حالة الدفاع الشرعي . القول بنفي حق الدفاع على أساس عدم التناسب بين اعتداء المجني عليه  
وفعل المتهم . تصور في الحكم .

إن حق الدفاع الشرعي قد قرر بالقانون لدفع كل اعتداء مهما كانت جسامته،  
فالنظر في تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا يكون إلا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع  
الشرعي ، فإذا ثبت قيامها وتحقق التناسب بين فعل الدفاع والاعتداء حقت البراءة  
للمدافع ، وإن زاد الفعل على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة لعدم وجود هذا  
التناسب عد المتهم متجاوزاً حدود الدفاع وخففت العقوبة بالشروط الواردة في  
القانون . وإذن فإذا كانت المحكمة قد اعتمدت في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي  
على مجرد انعدام التناسب بين اعتداء المجني عليه لضآلته وبين فعل المتهم بجسامته  
فإن حكمها يكون قاصراً إذ أن ذلك ليس فيه ما ينفي قيام حالة الدفاع الشرعي كما  
هو معروف به في القانون .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن المذكور بأنه ضرب أحمد محمد سعد فأحدث به  
الإصابة الميينة بالتقرير الطبي ولم يقصد من ذلك قتله ولكنه أفضى إلى موته وذلك  
مع سبق الاصرار .

وطلبت إلى حضرة قاضي الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢/٢٣٦ من قانون العقوبات فقرر حضرته بذلك .  
ومحكمة جنايات طنطا نظرت هذه الدعوى ثم قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة التهم بالسجن لمدة خمس سنين مستبعدة بذلك ظرف سبق الاصرار .  
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن الدفاع عنه قد تمسك أمام المحكمة بأنه حين ضرب المجنى عليه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ، ولكن المحكمة لم تعتبره كذلك وردت على دفاعه رداً غير سديد .  
وحيث إنه لما كان الثابت من محضر الجلسة أن محامى الطاعن تمسك بأنه حين ضرب المجنى عليه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه أو أنه كان على الأقل متجاوزاً حدود هذا الدفاع مرتكباً في ذلك على الإصابات التى وجدت به والموضحة بالكشف الطبى الموقع عليه . ولكن المحكمة لم تعتبره في إحدى هاتين الحالتين وردت على دفاعه في قولها . «إن المتهم ولو أنه أقر بالتهمة على النحو الذى فصلته المحكمة إلا أن الحاضر عنه بجلسة اليوم قال إن التعدى متبادل بينه وبين عمه المجنى عليه وأنه أصيب بخمس إصابات قبل أن يضرب خصمه الضربة القاتلة وأنه في هذه الحالة يعد متجاوزاً حد الدفاع الشرعى . وبالرجوع إلى التقرير الطبى الخاص بالتهمة تبين أن به سحبات رضية ييسر الشفة العليا وأسفل الساعد الأيسر مقابل الزند وبأعلى وحشية الثلث الأسفل من الوجه الأمامى للساعد الأيسر وأسفل الساعد كما شوهد بالمصاب ورم رضى بمنتصف الساعد الأيسر وكدم رضى بوحشية الألية اليمنى مزرق اللون وانتهى الطبيب إلى القول بأن هذه الإصابات تحدث من المصادمة والاحتكاك بأجسام صلبة راضة أيا كان نوعها وأنها تشفى من

نفسها بدون علاج . وحيث إن التحقيق دل على حصول مشادة بين المتهم وعمه سبقت هذه الجناية بنحو ساعة ونصف ساعة وقد تكون هذه الإصابات نتيجة لها إذ لم يثبت أن المجنى عليه تضارب مع المتهم في وقت معاصر لوقت ارتكاب الأخير جنايته على أنه على فرض صحة دفاع المتهم جملة وتفصيلا فإن ما به من إصابات طفيفة لا تحتاج لعلاج لا يبرر على أية صورة القول بأنه كان في حالة دفاع شرعى يحيزله أن يرتكب ما ارتكب من تعدد جسم انتهى بإزهاق روح المجنى عليه ولا تبرر القول أيضاً بأنه كان متجاوزاً حد الدفاع الشرعى .

وحيث إن حق الدفاع الشرعى وقد قرر بالقانون لدفع كل اعتداء مهما كانت جسامة فإن تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر فيه إلا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى فإذا ثبت وتحقق التناسب حقت البراءة للمدافع ، وإن زاد فعل الدفاع على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة لعدم وجود هذا التناسب عد المتهم متجاوزاً حق الدفاع وخفف عليه العقاب بالشروط الواردة في القانون ومتى كان هذا مقررأ وكان مما قالته المحكمة لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى هو عدم التناسب بين اعتداء المجنى عليه لضأته وبين فعل الطاعن لجسامته وليس في ذلك الذى قالته المحكمة ما ينفى قيام حالة الدفاع الشرعى كما هو معروف به في القانون فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان في الرد على دفاع الطاعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقى أوجه الطعن .



## جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات  
أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وفهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(٩٠)

### القضية رقم ١٣١٧ سنة ١٩ القضية

١ — إثبات . شهود . الأخذ بأقوال شهود قبل متهم وعدم الأخذ بها قبل متهم آخر .  
من حق المحكمة .

ب — سرقة . ظرف الليل . تقدير توافره . موضوعى .

ج — نقض . ادعاء المتهم وجود عاهة في يده تمنعه من حمل بندقية . عدم وجود أية إشارة  
بمحضر الجلسة إلى طلبه تحقيق ذلك . إثارة الجدل حوله أمام محكمة النقض . لا تجوز .

١ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشهود قبل متهم وألا تأخذ بها  
قبل متهم آخر لتعلق ذلك بتقدير الشهادة الذى هو من شأنها .

٢ — إن توافر ظرف الليل في جريمة السرقة مسألة موضوعية .

٣ — متى كان محضر الجلسة خالياً مما يفيد تمسك محامى المتهم بطلب أى  
تحقيق في شأن العاهة التى يقول بوجودها في يده ولا يمكن معها أن يحمل بندقية،  
فلا تجوز إثارة الجدل في هذا الموضوع أمام محكمة النقض .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين وآخر حكم ببراءته بأنهم سرقوا  
الماشيتين الموضحتين بالمحضر والمملوكتين لأحمد عبد الهادى خضر وآخرين حالة  
كون أحدهم حاملاً سلاحاً نارياً ظاهراً «بندقية» .

وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقاً للمادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

قرر إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمادة المذكورة .

ومحكمة جنايات المنصورة بعد أن آمنت سماع هذه الدعوى قضت فيها حضورياً عملاً بمادة الاتهام بمعاينة محمود مصطفى نور الدين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين . (ثانياً) بمعاينة كل من عبده اسماعيل عريشة وجاد شريف الجوهري وأحمد مرسى سليم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين .

فطن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن الرابع ينعى على الحكم المطعون فيه أنه استند فى إدانته إلى اعترافات المتهمين الثلاثة الآخرين بالرغم من تناقضها وصدورها بإيحاء رجال الإدارة وإلى مجرد وجود المتهم الثانى نائماً بمنزل الطاعن وأنه على الرغم من تمسك الدفاع بتناقض الاعترافات السالفة الذكر فقد اكتفى الحكم بسردها دون أن يبين بآيها أخذ . وأن الحكم حين قضى ببراءة المتهم الخامس قد تناقض إذ كانت الأدلة القائمة قبله هى بذاتها الأدلة القائمة قبل الطاعن ، ثم إن الحكم لم يستظهر أركان الجريمة المسندة إلى الطاعن مع أنه قد تمسك بعدم توافرها ، كما أن محاميه قد دافع أمام المحكمة بوجود عاهة فى يده لا يمكنه معها أن يحمل البندقية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تحيل الطاعن إلى الطبيب الشرعى أو تتولى هى الكشف على يده تحقيقاً لهذا الدفاع ولكنها لم تلتفت إليه ولم تعن فى حكمها بالرد عليه . وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وذكر الأدلة على ثبوتها بظروفها المشددة من حيث توافر ظرفى الليل وحمل السلاح ، وكان من شأن هذه الأدلة أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ

بأقوال الشهود قبل متهم وأن لا تأخذ بها قبل متهم آخر لتعلق ذلك بتقدير الشهادة موضوعاً ، وكان توافر ظرف الليل في جريمة السرقة مسألة موضوعية وكان محضر الجلسة خلواً مما يفيد تمسك محامي الطاعن بطلب أى تحقيق في شأن العاهة التي قال بوجودها في يد الطاعن — فإن ما يثيره بأوجه طعنه لا يكون له محل ولا يبدو كونه جدلاً في موضوع الدعوى ومحض مناقشة في أدلتها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٩١)

### القضية رقم ١٣٩٥ سنة ١٩ القضائية

١ — استئناف . حكم ببراءة التهم ورفض الدعوى المدنية . حق المدعى في استئناف هذا الحكم حق مستقل عن حق النيابة العامة والتهم . لا يرد عليه من القيود إلا ما جاء بالمادة ١٧٦ تحقيقاً خاصاً بالنصاب . على المحكمة الاستئنافية أن تحول كلفتها في الدعوى المدنية ولو كانت جزئية . كون الحكم الصادر بالبراءة حارثاً . لا تأثير له إذ هو لا يلزم المحكمة باختلاف الموضوع في الدعويين .

ب — إثبات . تقدير قيام المانع من الاستحصال على كتابة . موضوعي .  
ج — استئناف . قصر المحكمة الابتدائية بحثها قيام المانع على القرابة . للمحكمة الاستئنافية أن تضيف إلى هذا المانع مانعاً آخر . المحكمة الاستئنافية غير مقيدة إلا بالوقائع السابق عرضها على محكمة أول درجة ولا تنقيد بشيء في الدفوع وطرق الدفاع .

د — إجراءات . استئناف . محكمة ابتدائية . فصلها في الدفع المقدم بعدم جواز الإثبات بالبينة . إلغاء هذا الحكم استئنافاً وقضاؤها بقيام المانع من الاستحصال على كتابة . قضاؤها في موضوع الدعوى . لا خطأ منها في ذلك . المحكمة الابتدائية قد استنفدت ولايتها بالحكم الذي أصدرته .

١ — للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر بالبراءة فيما يتعلق بحقوقه المدنية ، وحقه في هذا مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق التهم في الاستئناف ، لا يقيد فيه إلا القيد الوارد بالمادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنايات



خاصا بالنصاب ، ومن ثم فإن له أن يستأنف الحكم الصادر برفض دعواه المدنية ولو كان قد قضى ببراءة المتهم ولم تستأنف النيابة ، ومتى رفع هذا الاستئناف كان مقبولا وكان على المحكمة بمقتضى القانون أن تقول كلمتها فى دعواه ويكون قولها صحيحا ولو كونت جريمة . ولا يؤثر فى هذا كون الحكم الصادر فى الدعوى الغنومية قد أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ، لأن هذا الحكم لا يكون ملزما للمحكمة وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها إذ الدعويان وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع فى إحداها يختلف عنه فى الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائى .

٢ — إن تقدير قيام المانع من الاستحصال على كتابة مثبتة لاحق من شأن قاضى الموضوع ، فتى أقام قضاءه بذلك على أسباب مؤدية إليه فلا تجوز المجادلة فى ذلك لدى محكمة النقض .

٣ — المحكمة الاستئنافية وإن كانت مقيدة بالوقائع التى سبق طرحها على القاضى الابتدائى غير مقيدة بالنسبة إلى الدفوع وطرق الدفاع ، فلها أن تعرض لجميع ما يعرضه الخصوم تأييدا للتهمة أو دفعا لها ولو كان جديدا فإذا كانت محكمة أول درجة قد قصرت بحثها على القرابة كمانع من الاستحصال على كتابة ثم جاءت المحكمة الاستئنافية وأضافت إلى ذلك حالة الاضطراب من جانب المدعى بسبب القيود المفروضة على تداول السلعة المدعى تبديدها والظروف التى تمت فيها الوديعه لقيام الأحكام العرفية والتخوف منها من جانب المتهم بالتبديد وهو عمدة فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

٤ — إذا دفع المتهم بعدم جواز إثبات واقعة التبديد بالبينة لزيادة قيمة الشيء المدعى تبديده على الحد الجائز لإثباته بهذا الطريق ، وتمسك المدعى بالحقوق المدنية بجواز الإثبات لوجود مانع من الاستحصال على كتابة مثبتة لحقه ، فقضت محكمة أول درجة ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية ، فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائى وقالت بوجود المانع

ويعجز سماع الشهود وبعد أن سمعهم قضت في الدعوى فلا خطأ منها في ذلك ،  
فإن محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالحكم الذي أصدرته فلا سبيل  
لإعادة القضية إليها مرة ثانية .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه بدو كمية السماد المينة القدر والقيمة  
بالمحضر محمود فهمى لبنة إضراراً به وكأن قد تسلمها على سبيل الوديعة لحفظها  
وردها إليه .

وطالبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

وقد ادعى محمود فهمى لبنة بحق مدنى قدره ٢٥ جنيهاً على سبيل التعويض  
قبل المتهم وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة العياط الجزئية دفع محامى المتهم بعدم  
جواز سماع شهادة الشهود فيما زاد عن نطاق الشهادة .

والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت فيها بقبول الدفع وبعدم جواز  
سماع شهادة الشهود وبرائة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وإلزام  
رافعها بالمصروفات المدنية الخ .

فاستأنف المدعى بالحق المدنى هذا الحكم .

ومحكمة الجيزة الابتدائية «بهيئة استئنافية» قضت تمهيداً بقبول الاستئناف  
شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية بعدم  
جواز سماع الشهود ورفض الدفع ويعجز سماع الشهود .

وفي أثناء نظرها طلب أحد الحاضرين عن المتهم (في صورة دفع) أن تعدل  
المحكمة عن الحكم التمهيدى لوجود مانع أدبى وهو صلة القرابة .

والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت فيها عملاً بمادة الاتهام بإلغاء  
الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وبقبولها وإلزام المتهم بأن  
يدفع للمدعى بالحق المدنى ٢٥ جنيهاً مع المصاريف المدنية عن الدرجتين وقد

ذكرت في أسباب الحكم أن الطلب أو الدفع في غير محله ويتعين رفضه .  
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن المحكمة حين قضت بقبول الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية مع عدم قيام الدعوى الجنائية بسبب الحكم فيها بالبراءة وعدم استئنافه من النيابة قد خالفت القانون إذ يترتب على ذلك وجود حالة شاذة يتوصل المدعى منها إلى إثبات التهمة قبل المدعى عليه عن طريق دعواه المدنية وما دام أن الأصل في اختيار الطريق الجنائي .الفصل في الدعوى المدنية ما هو إلا استثناء فيجب عدم التوسع فيه وذلك بالوقوف بالمدعى عند حد الحكم النهائي في الدعوى العمومية .

وحيث إن هذا الوجه في غير محله إذ أن للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر بالبراءة فيما يتعلق بحقوقه المدنية وهذا الحق مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم في الاستئناف ولا يمنعه عنه سوى القيد الوارد بالمادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنايات خاصا بالنصاب ومن ثم فله أن يستأنف الحكم الصادر برفض دعواه المدنية وإن كان قد قضى ببراءة المتهم ولم تستأنفه النيابة ومتى رفع هذا الاستئناف كان مقبولا وكان على المحكمة بمقتضى القانون عند النظر في دعوى المدعى أن تقول كلمتها فيها ويكون قولها صحيحا في خصوصية هذه الدعوى ولو كانت جريمة، ولا يؤثر في هذا الأمر كون الحكم الصادر في الدعوى العمومية قد أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم فيه إذ أنه لا يكون ملزما للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعويين وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع يختلف في كل منهما عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي .

وحيث إن حاصل الوجهين الثاني والثالث أن المحكمة أخطأت في تطبيق



القانون إذ أنه يجب اتباع القواعد المدنية في إثبات العقد الذي حصل التسليم بمقتضاه فلا يجوز الاثبات فيما زاد عن عشرة جنهات إلا بالكتابة ولا يجوز الاثبات بالبينة إلا إذا كان هناك مانع من الحصول عليها أو وجد مبدأ ثبوت بها ولكن المحكمة أجازت الاثبات بالبينة بناء على وجود مانع مع أن ما قالت عنه لا يعتبر كذلك ثم إنها لم تلتزم فيه حدود الدعوى كما ناقشتها محكمة أول درجة إذ حصرت المانع في القرابة وعامل المجاملة بل تعدت ذلك إلى مانع جديد هو تحريم حيازة السباد المدعى بتبديده مع أنه ما كان يجوز لها ذلك قانوناً لأن المحكمة مقيدة بما طرح أمام محكمة أول درجة دون سواء ومع أن المدعى نفسه أقر بالجلسة بأنه كان حاصلًا على تصريح بنقل السباد .

وحيث إن هذين الوجهين مردودان بما أوردته المحكمة عن الظروف التي قالت بقيامها والتي قدرت أنها منعت المدعى من الاستحصال على كتابة « مثبتة لحقه » والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبته عليها من اعتبارها من الموانع القانونية إذ لا نزاع في أن قاضي الموضوع هو المرجع في هذا التقدير . أما ما يشير إليه الطاعن عن الموانع الجديدة التي أضافتها المحكمة الاستثنائية فلا وجه له إذ أنه ولو أن محكمة أول درجة قصرت البحث على القرابة كمانع ثم جاءت المحكمة الاستثنائية وأضافت إليها حالة الاضطراب من جانب المدعى بسبب القيود المفروضة على تداول السباد والظروف التي تمت فيها الوديعة لقيام حالة الأحكام العرفية والتخوف منها من جانب الطاعن وهو عمدة إلا أن هذه الاضافة لا تخالف فيها للقانون إذ أن المحكمة الاستثنائية وإن كانت مقيدة بالوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للدفع وطرح الدفاع فلها أن تعرض لجميع ما يعرضه الخصوم تأييداً للتهمة أو دفعاً لها ولو كانت جديدة .

وحيث إن الوجه الأخير من أوجه الطعن يتحصل في أن المحكمة الاستثنائية حين تصدت لموضوع الدعوى وقضت فيه قد خالفت القانون إذ كان حكم محكمة أول درجة مقتصرًا على مسألة فرعية فكان الواجب إذا ما ألغته أن تعيد الدعوى

إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر الموضوع وإلا فتكون قد حرمت الخصم من ضمان خوله له القانون وهو حقه في نظر دعواه أمام درجتين وأنه لا يصح الاعتماد في هذا الشأن على قانون المرافعات لأن ما ورد فيه إنما جاء استثناء من القاعدة العامة ومن جهة أخرى فلم يرد بقانون تحقيق الجنايات ، وهو الواجب الاتباع ، نص يبيح هذا التصدي .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن بأنه بدد سماداً كان قد تسلمه على سبيل الوديعة واستندت في الإثبات على شهادة الشهود فدفع الطاعن بعدم جواز إثبات الواقعة بالبينة بسبب زيادة القيمة عن حدها وتمسك المطعون ضده بالجواز بناء على وجود مانع من الاستحصال على الكتابة المثبتة لدينه فقضت المحكمة بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بناء على عدم تحقق قيام المانع وعدم تقديم المدعى كتابة ثبت الدين . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية وقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وقالت بوجود المانع وبجواز سماع الشهود وبعد أن سمعهم قضت في الدعوى بالحكم المطعون فيه ولما كان الأمر كذلك وكانت محكمة أول درجة قد فصلت في موضوع الدعوى بالبراءة فإن وجه الطعن يكون غير مقبول لأن ولاية هذه المحكمة قد استنفدت بهذا الحكم فلا سبيل لإعادة القضية إليها مرة ثانية . ولا محل بعد هذا للخوض في قواعد المرافعات ومدى تطبيقها على الحالة إذ لم تقتصر محكمة أول درجة على الفصل في مسألة فرعية كما يدعى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

---

## جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات  
أصحاب العزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حسني بك وفهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك  
المستشارين .

(٩٢)

### القضية رقم ٤ سنة ٢٠ القضائية

حكم . تسببه . إدانة متهم في جريمة انتهاك حرمة الآداب علناً بعرضه للبيع كتباً تتضمن  
قصصاً وعبارات فاحشة . إقامتها على أسباب مؤدية إلى ذلك . المناقشة في هذا لا تقبل .

إذا كان المتهم بانتهاك حرمة الآداب علناً بعرضه للبيع كتباً تتضمن قصصاً  
وعبارات فاحشة قد دفع التهمة عن نفسه بأنه لا يعرف القراءة والكتابة وأنه إنما  
يشتري الكتب من بائعها دون أن يعرف محتوياتها ، فأدانت المحكمة بناءً على  
أن الكتب التي يتجر فيها هي بمختلف اللغات الأجنبية والمفروض أنه قبل أن  
يقتنى شيئاً منها يطلع عليها إما بنفسه وإما بواسطة غيره ليعرف إن كانت مما تروج  
سوقه ، كما أنه لا يستطيع تقدير ثمنها إلا بعد إلمامه بقيمتها ، وأن علمه بمحتويات  
الكتب التي بمحله من مقتضى عمله ليتيسر له إرشاد عملائه إلى موضع نوع  
ما يريدون اقتناؤه ، ثم هو لا شك يعرف حكم القانون في عرض كتب مخلة  
بالآداب للبيع ولذلك لا بد أن يلم بموضوعات الكتب التي تعرض عليه لشرائها ،  
وأن من الكتب المضبوطة عنده ما هو بخط اليد وعلى الآلة الكاتبة مما من شأنه  
أن يسترعى النظر ويدعو إلى التشكيك فيها ويقتضى فحصها للاطمئنان إلى  
محتوياتها ، هذا فضلاً عن أن جميع الكتب المضبوطة بها صور خليعة ثم عن  
موضوعاتها ولا شك في أنه كان يقلب هذه الكتب ليتأكد على الأقل من  
سلامتها وعدم تمزقها ، فهذا الذي ساقته المحكمة في حكمها من أدلة كاف لإثبات



علم المتهم بمحتويات الكتب التي عرضها للبيع ولقيام الركن الأدبي للجريمة التي أدين بها .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه انتهك علناً حرمة الآداب وحسن الأخلاق بأن عرض للبيع كتباً تتضمن قصصاً وعبارات فاحشة .

وطلبت عقابه بالمادتين ١٧١ و ١٧٨ من قانون العقوبات .

ومحكمة عابدين الجزئية بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وغرامة عشرين جنيهاً مصرياً وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف .

فاستأنف المتهم هذا الحكم .

ومحكمة مصر الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها غيائياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف ومصادرة الكتب المضبوطة عملاً بالمادتين ٣٠/٢ و ١٩٨/٢ من قانون العقوبات . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم الغيائى وقضى في معارضته بتأييد الحكم للمعارض فيه .

فطعن الطاعن في هذا الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

### الحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه استخلص قيام الركن الأدبي للجريمة مما لا ينتجه عقلاً لأن الطاعن لا يعرف القراءة والكتابة ويشترى الكتب بالجملة من بائعيها دون أن يعرف محتوياتها ولا يرد على هذه الحقيقة تلك الفروض التي افترضها الحكم وهي لا تؤدي إلى ثبوت العلم الحقيقي بمحتويات الكتب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تعرض للدفاع الطاعن من أنه ما كان يعرف محتويات الكتب ورد عليه بقوله «إن هذا الدفاع مردود بما يأتي» : (أولاً) المتهم كُتبي يتجر في كتب بمختلف اللغات الأجنبية والمفروض أنه قبل أن يقتنى شيئاً منها يطلع عليه إما بنفسه أو بواسطة آخر يجيد لغة الكتب المعروضة على المحل ليرى إن كانت مما تروج سوقه فيقبل على اقتنائها أم لا فضلاً عن عدم إمكان تقدير ثمنها شراءً وبيعاً إلا بالإلمام بقيمتها العلمية والأدبية مما يستلزم الاطلاع عليها اطلاعاً فعلياً . (ثانياً) المفروض أن المتهم يعلم بمحتويات الكتب التي بمحله ليتيسر عليه إرشاد عملائه إلى موضع النوع الذي يريدون اقتناؤه . (ثالثاً) المتهم لا شك يعرف حكم القانون بشأن عرض كتب مخلة بالآداب للبيع فهو من ثم للتحرز في وقوفه موقف الاتهام وخشية وقوعه تحت طائلة العقاب لا بد وأن يلم بموضوعات الكتب المعروضة عليه ليشتريها أو يمتنع عن شرائها . (رابعاً) لو أن المتهم يهمل الاطلاع على موضوعات الكتب فلا بد وأن المكتوب منها بخط اليد وعلى الآلة الكاتبة استوقف نظره — لو أنه لم يستكتبها لآخر ، وذلك لأنه ليس من العادى في هذه الأيام عرض مخطوطات حديثة للبيع بل أن عرضها يدعو للشك والريبة ويستدعى فحصها للاطمئنان إليها وبالتالي فهو على الأقل لم بموضوع هذا النوع من الكتب المضبوطة . (خامساً) جميع الكتب المطبوعة المضبوطة تحتوى على صور خلية تتم عن موضوعاتها لكل ذى عينين مهما كان جهله باللغات الأجنبية فادحاً ثابتاً ، وهى صور جنسية وعارية وما من شك في أن المتهم على الأقل يقلب صفحات ما يشتري من كتب إن لم يكن للقراءة فالتأكد من سلامتها وعدم تمرقها أو فقد بعض أوراقها مما يفقد الكتاب قيمته وهو بالتالى مطلع على هذه الصور لم بموضوع الكتب» ولما كانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من غم الطاعن بمحتويات الكتب التى عرضها للبيع قيام الركن الأدبى للجريمة التى دانه بها فلا محل لما يشيره في طعنه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٩٣)

### القضية رقم ٩ سنة ٢٠ القضائية

تموين . تسعيرة . البيع بالمراد العلني أو بطريق الجراف . يخضع لأحكام التسعيرة .

إن المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ قد جاء نصها عاماً في وجوب العقاب كلما كان السعر المبيع به يزيد على السعر المقرر بالقانون . ولم تستثن هذه المواد من حكمها حالة البيع بالمراد العلني أو بطريق الجراف .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — أحمد إبراهيم البطشان (الطاعن) و ٢ — جاد عوض أحمد و ٣ — حامد محمد العطار و ٤ — حسين سالم محمد أبو العلا و ٥ — عبد اللطيف قاسم أحمد و ٦ — عبد الكريم محمد أمين بأنهم . (أولاً) الأول — باع سلعتين مسعرتين (موز وطماطم) بسعر يزيد على السعر المقرر لباقي المتهمين . (وثانياً) الثاني والثالث اشتريا سلعة مسعرة (موزاً) بسعر يزيد على السعر المقرر من المتهم الأول بقصد الاتجار فيها . (وثالثاً) الرابع والخامس والسادس — اشتروا سلعة مسعرة (طماطم) بسعر يزيد على السعر المقرر من المتهم الأول وبقصد الاتجار فيها .

وطلبت عقابهم بالمواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل ١٣٢ سنة ١٩٤٨ الجدول رقم ١ وقرار التجارة رقم ٣٥ و ١٨١ سنة ١٩٤٧ . سمعت محكمة السويس الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضوراً عاماً



بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهمين مما نسب إليهم ،

فاستأنفت النيابة هذا الحكم يوم صدوره .

ومحكمة السويس الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات حضورياً للأول والثالث والسادس وغيايباً للباقيين بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين ستة أشهر بالشغل وتغريم كل منهم ١٠٠ جنيه والمصادرة ونشر ملخص الحكم على نفقتهم وأمرت بوقف تنفيذ حكم الحبس بالنسبة للمتهم الأول ووقف تنفيذ الحكم بالحبس والغرامة بالنسبة لباقي المتهمين مدة خمس سنوات .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن لأنه (باع فاكهة مسكرة — موزاً وخضاراً — بسعر يزيد عن الحد الأقصى المقرر بالقانون) وطبق عليه المواد ١٣ و ١٢ و ٩ و ١٣ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ والجدول رقم ١ وقرار وزير التجارة رقم ٨١/٣ لسنة ١٩٤٧ في حين أن البيع في سوق الجملة بالمزاد العلني وبطريق الجزاف الذي لا تراعى فيه وحدات محتويات الأقفاس المبيعة ولا سعر كل وحدة أو نوع البضاعة وأن مثل هذا البيع لا يمكن أن ينطبق عليه مواد الاتهام .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن الوارد في وجه الطعن وانتهى إلى اطراحه بناء على انطباق القانون على الواقعة وكانت المواد التي دين الطاعن بثبوتها قد نجاها نصها عاماً في وجوب العقاب كلما كان السعر المبيع به يزيد عن السعر المقرر بالقانون ، لما كان ذلك وكانت هذه المواد لم تستثن من حكمها حالة البيع بالمزاد العلني

أو بطريق الجزاف فإن الحكم إذ دان الطاعن يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولم يخالفه في شيء ويكون الطعن بذلك على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(٩٤)

### القضية رقم ١٣ سنة ٢٠ القضائية

حكم . البيانات الواجب ذكرها فيه . إغفال اسم المجنى عليه في صيغة التهمة المبينة بصدر الحكم . بيانه بأسباب الحكم . ذاك لا يقدح في سلامته . الحكم يكمل بعضه بعضاً .

الحكم يكون مجموعاً واحداً يكمل بعضه بعضاً ، فإذا أغفل اسم المجنى عليه في صيغة التهمة المبينة بصدر الحكم وكان قد ورد في أسبابه بيان عنه فذلك لا يقدح في سلامته .

### الوقائع

أتمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في خلال سنتي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ بيندر المنيا اعتاد على إقراض نقود بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانوناً .

وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٩ من قانون العقوبات .

ومحكمة المنيا الجزئية بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرون جنيهاً لوقف التنفيذ .

فاستأنف المتهم هذا الحكم يوم صدوره ومحكمة المنيا الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد أن أتمت سماعه قضت فيه حضورياً بتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق القرض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه إذ دانه بالاعتقاد على إقراض تقود بفائدة تزيد عن الحد الأقصى المقرر جاء معيياً لقصوره وخطئه في تطبيق القانون . فلم يرد بوصف التهمة اسماء المجنى عليهم كما أنه قد استند في براءته إلى قضية مدنية معينة أمرت المحكمة الاستئنافية ضمها وضم باقي القضايا التي كانت مضمومة للملف ولكنها أيدت الحكم دون أن تتعرض لهذه القضايا أو تشير إليها . ويضيف الطاعن أن المحكمة استندت في الإدانة إلى أقوال الشهود مع أنهم مدينون له استصدر ضدهم أحكاماً بالدين ومع أن المجنى عليه لم يتقدم بشكواه إلا بعد أن رفع هو عليه دعواه اندنية ثم إن المحكمة لم تكن « يبرام مستندات الدين وتوارى عنها واستحقاقها على وجه التفصيل كما لم تتعرض لما ادعاه المجنى عليه عن السداد ومبلغه والدلائل عليه مع أنه أشار إلى ذلك وقال إن أصل الدين ما زال باقياً في ذمة الشاكي » .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر معه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن من أجلها وذكر الأدلة على ثبوتها وتعرض لدفاعه وأطرحه للأسباب التي قلها . ولما كان الأمر كذلك وكان من شأن ما أورده المحكمة أن يؤدي إلى ما رتبته عليه فلا محل لما يثيره في طعنه وهو جدال موضوعي خارج عن رقابة محكمة النقض . أما ما يشير إليه من إغفال اسم المجنى عليه في صيغة التهمة المبينة بصدر الحكم فمردود بما ورد بالأسباب من بيان عنه إذ أن الحكم يكون مجموعاً واحداً يكمل مضمه البعض . وأما ما بقره عن القضايا المنضمة فلا وجه له إذ أنه كما يبين من محضر الجلسة لم يشير إليها في مرافعته ولم يبين وجه الاستدلال بها حتى ينحى على المحكمة سكونها عنها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .



(٩٥)

## القضية رقم ١٩ سنة ٢٠ القضائية

١ — إجراءات . ادعاء المتهم أن محاميه حضر فامتنع كاتب الجلسة عن إثبات مرافقته لعدم تقديمه تمغة المحاماة . عدم ثبوت شيء من ذلك في المحضر . لا يقبل الطعن بهذا .  
ب — دفاع . متهم بجنحة . حضور محام معه . لا يلزم . المادة ١٩٨ تحقيق التي كانت تنص على أن يكون للمتهم من يساعده . ألغيت بالمادة ٥٦ تشكيل .

١ — الأصل في الأحكام اعتبار أن الإجراءات المتعلقة بالشكل قد روعيت أثناء المحاكمة ، فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم سئل عن التهمة المسندة إليه فأنكرها ، ولم يرد في هذا المحضر أن محامياً حضر معه ، فإن ما يثيره المتهم في طعنه من أنه قد حضر للدفاع عنه محام وأن كاتب الجلسة امتنع عن إثبات مرافقة المحامي بحجة أنه لم يقدم تمغة المحاماة — ذلك لا يقبل منه .

٢ — إن القانون لا يستلزم حضور محام مع المتهم في مواد الجرح . والمادة ١٩٨ من قانون تحقيق الجنايات التي كانت تنص على أنه يجب أن يكون للمتهم من يساعده في المدافعة عنه فضلاً عن أنها كانت واردة في الباب الثالث من ذلك القانون الخاص بمحاكم الجنايات فإنها قد ألغيت بالمادة ٥٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — السيد محمد إبراهيم و ٢ — إبراهيم محمد بيومي (الطاعن) بأنهما أخفيا القمح المبين الوصف والقيمة بالمحضر المسروق والمملوك للجهول وذلك مع علمهما بأنه مسروق . وطلبت عقابهما بالمادة ٣٤٢ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة اللبان الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها عملاً بمادة الاتهام

نحضوريا للأول وغياياا للثاني بحبس كل منهما ثلاثة شهور مع الشغل والنفاذ .  
فعارض المحكوم عليه غيايا في هذا الحكم وقضى في معارضته يقبونها شكلا وفي  
الموضوع برفضها وبإلغاء وقف النفاذ وقدرت كفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ .  
فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة اسكندرية الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد  
أن أتمت سماع هدم الدعوى قضت فيها غيايا بتأييد الحكم المستأنف . فعارض  
المحكوم عليه غيايا في هذا الحكم وقضى في معارضته برفضها وتأييد الحكم  
للعارض فيه .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### الحكمة

وحيث إن محصل الطعن هو أن محامى الطاعن حضر للدفاع عنه أمام  
المحكمة الاستئنافية وأبدى دفاعه إلا أن كاتب الجلسة لم يثبت هذه المرافعة بحجة  
أن المحامى الحاضر لم يقدم تمغة الحماية والواقع أن هذه التمغة كانت مقدمة في جلسة  
سابقة وعلى كل فهذا لا يبرر امتناع المحكمة عن إثبات مرافعة محامى الطاعن لأن  
الامتناع ينطوى على إخلال بحقه في الدفاع وكل ما يصح أن يترتب على عدم  
تقديم التمغة هو جواز مواخذة المحامى تأديبيا عملاً بالمادة ٦٩ من قانون الحماية  
لسنة ١٩٤٦ . وفضلا عن ذلك فإن امتناع المحكمة عن إثبات دفاع محامى الطاعن  
فيه مخالفة للقانون إذ تنص المادة ١٩٨ من قانون تحقيق الجنايات على أنه يجب أن  
يكون للمتهم من يساعده في المدافعة عنه وإلا كان العمل باطلا . وهذا النص  
يسرى على المحاكم الابتدائية ومحاكم الجنايات بلا تفرقة أو تخصيص هذا النص  
بمحاكم الجنايات دون الأخرى ، ويضيف الطاعن إلى ذلك أنه تمسك أمام  
المحكمة الاستئنافية بطلب سماع شاهد وكان قد أبدى هذا الطلب بالذكرة  
المقدمة منه لمحكمة أول درجة إلا أنها لم تجبه إلى ذلك مما يعد إخلالا آخر بحقه  
في الدفاع .

وحيث إنه بالرجوع إلى محضر جلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ التي نظرت فيها الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية يتضح أن الطاعن جدير وسئل عن التهمة فانكرها ولم تثبت بهمة المحضر أن محاميه حضر معه كما لم يرد عليه شيء من حديث التهمة الذي أفاض فيه الطاعن ولا ذكر فيه أنه تقدم للمحكمة بأي طلب خاص بسماع شهود . ولما كان الأصل في الأحكام اعتبار أن الإجراءات المتعاقبة بالشكل قد روعيت أثناء المحاكمة وكان الثابت في محضر الجلسة أن الطاعن قد سئل عن التهمة فانكرها ولم يذكر في الحكم ما يدل على غير ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يقبل منه . أما المادة ١٩٨ من قانون تحقيق الجنايات التي يشير إليها الطاعن فمع أنها كانت واردة في الباب الثالث من قانون تحقيق الجنايات الخاص بمحاكم الجنايات فإنها قد ألغيت بالمادة ٥٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . ولما كان القانون لا يستلزم حضور محام مع المتهم في مواد الجنح فإن ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

### جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة إبراهيم أحمد حنفي بك وفهم غفران بك وإبراهيم خليل بك وعبد غنيم بك والميشانين .

(٩٦)

### القضية رقم ١٥٨١ سنة ١٩٠٩ القضائية

حكم . تسميه . الاستناد إلى دليل في الإدانة . يجب ذكر مؤداه . الاستناد إلى الكشف الثاني الموقع على الجنى عليه دون ذكر شيء مما جاء فيه . قصور . يمكن . على المحكمة إذا ما استندت في الإدانة إلى دليل أن تذكر مؤداه لكي تتمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما هي ثابتة .



بالحكم ، فإذا ما استندت المحكمة في إدانة متهم إلى الكشف الطبي الموقع على الجنى عليه دون أن تذكر شيئاً مما جاء فيه كان حكمها قاصر البيان . متعينا نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين المذكورين بأنهما الأول ، ضرب أحمد حسان يوسف عمدا بعضا على فخذه الأيسر فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى التحام كسر بعظمة الفخذ فى وضع معيب مما تسبب عنه تقوس الطرف السفلى الأيسر للأمام وقصره بحوالى ٤ سم عن مثيله الأيمن مع الإعاقة فى حركة ثنى الركبة اليسرى مما يقلل من قدرته على العمل بحوالى ١٥ ٪ . والثانية ، ضربت فتحية أحمد حسان فأحدثت بها الإصابة الموصوفة بالكشف الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابهما بالمادتين ١/٢٤٠ من قانون العقوبات للأول و١/٢٤٢ — ٢ عقوبات الثانية .

ولذى نظر الدعوى أمام محكمة مصر القديمة الجزئية ادعى ورثة الجنى عليه «أحمد حسان يوسف» بحق مدنى وهم زوجته سيدة عبد الجيد محمود وأولادها فاطمة وفتحية وشوق وسلطان ويوسف أحمد حسان . وطلبوا الحكم لهم قبل التهمين بمبلغ ثلاثمائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، كما دفع الحاضر مع التهمين بعدم قبول هذه الدعوى المدنية لسببين بينهما فى مرافعته ، وبعد أن انتهت المحكمة المذكورة من سماع أقوال طرفى الخصومة قضت بحكمها الصادر حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٤٠ و١٧ من قانون العقوبات الأول و١/٢٤٢ من ذلك القانون الثانية . (أولا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها . و (ثانيا) بحبس المتهم الأول ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ ، وبتغريم التهمة الثانية مائتى قرش و (ثالثا) بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدنى مائة جنيه مصرى والمصاريف المدنية ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف

المحكوم عليها ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت استئنافها وقضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف مع إلزامها بالمصروفات المدنية الاستئنافية .

فطن المحكوم عليها في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا اعتمد في إدانة الطاعنة الثانية على الكشف الطبي الموقع عليها لم يذكر فحوى ما جاء فيه ، وهذا منه قصور يعيبه .  
وحيث إنه لما كان مقررا أن المحكمة إذا استندت إلى دليل يجب عليها أن تذكر مؤداه لكي تمكن لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعنة الثانية قد اعتمد فيما اعتمد عليه في إدانتها على التقرير الطبي دون أن يذكر شيئا مما جاء فيه ، فإن الحكم يكون قاصر البيان مما يستوجب نقضه .  
وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين كليهما لوحدة الواقعة ، وللارتباط الوثيق بينهما ، ولأن الحكم المطعون فيه قضى بإلزامهما متضامين بالتعويض مما يقتضي حسن سير العدالة أن تطرح الدعوى برمتها على محكمة الموضوع .

(٩٧)

## القضية رقم ١٨٦٥ سنة ١٩ القضاية

صاحب محل ترزى . رفع الدعوى عليه لعدم إمساكه سجلا يدون فيه البيانات المطلوبة قانوناً . إمساكه دفترًا غير شامل لجميع البيانات التي يتطلبها القانون . إدانته بقتضى المواد ٦/٤ و ١٧ و ١٨ من الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ صحيحة .

إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم لأنه بصفته صاحب محل

ترزى لم يمسك سجلا يدون فيه البيانات المطلوبة قانوناً ، ولم تكن قد رفعت عليه بشأن بيانات بذاتها دون أخرى مما أمر القانون باستيفائها جميعاً ، وكان الدفتر الذى قدمه غير شامل لجميع البيانات التى يتطلبها القانون ، فإن إداته بمقتضى المواد ٩٧ و ٩٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ وبالمادتين ٤٨ و ٦٦ من القرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ تكون صحيحة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه بصفته صاحب محل ترزى لم يمسك سجلا يدون فيه البيانات المطلوبة قانوناً ، وطلبت عقابه بالمواد ٩٧ و ٩٨ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ وبالمادتين ٤٨ و ٦٦ من القرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ . وأمام محكمة الجناح المستعجلة التى سمعت الدعوى دفع المتهم بعدم اختصاص القضاء الوطنى بنظرها لرعيته الأجنبية ، فأنت سماعها ثم قضت حضورياً برفض هذا الدفع وببراءة المتهم مما أسند إليه عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاء ومعاقبة المتهم بمواد الاتهام ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام وبالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بقبوله شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتعريمه مائة جنيه وشهر ملغص الحكم بحروف كبيرة على واجهة محله مدة تعادل مدة الحبس وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبتى الحبس والغرامة لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن قدم لمحكمة أول درجة



دفترًا يشمل البيانات التي يتطلبها القانون، فقضت محكمة أول درجة ببراءته ، ولكن محكمة ثاني درجة دانت به بمقولة إن هذا الدفتر بفرض وجوده لديه لا يحوى كل البيانات المطلوبة قانونًا ، وذلك دون أن تطلع على هذا الدفتر ، وعلى الرغم من أن البيانات التي قدم الطاعن للمحاكمة على أساس عدم إثباتها في سجل خاص كلها مبيّنة في الدفتر الذى يستعمله والذى قال المحقق باطلاعه عليه في محله . وإذن فقد دين الطاعن على غير ما قدم للمحاكمة من أجله .

يضاف إلى هذا أن الحكم المطعون فيه قصر في ذكر البيانات الأخرى التي قال بأن القانون يوجب إثباتها في دفاتره علاوة على تلك التي وجدت في الدفتر المقدم منه .

وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعن في طعنه فالدعوى العمومية قد رفعت عليه لأنه « بصفته صاحب محل ترزى لم يمسك سجلا يدون فيه البيانات المطلوبة قانونًا . والحكم المطعون فيه دانه بهذه الجريمة وقل : إن الواقعة تتحصل قيا أثبتته مفتشا الاسعار سعد فريد أفندى ومحمد النادى أفندى بمحضرها من أنهما قاما بالتفتيش على محل المتهم الذى يشتغل ترزيا ويستورد بعض الأقمشة الصوفية لعملائه فاتضح أنه لا يمسك سجلا لتدوين البيانات الواردة بالمادة ٤٨ من القرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ وقرر المتهم بالمحضر أن لديه دفترًا مثبتًا به اسم لزبون وثمن البدة بقماشها ومعروف لعملائه بأن أجرة التفصيل هي أربعة جنيهات فيكون الباقي هو ثمن القماش وشهد المفتش سعد فريد أفندى بالجلسة بأن المتهم يعلن عن سعر التفصيل بالحل وأن لديه دفترًا ولكنه لا يقوم مقام السجل المطلوب . وحيث إن المتهم دفع التهمة بالجلسة وبالمذكرة المقدمة منه بأنه يشتغل ترزيا ويستورد بعض الأقمشة الصوفية لعملائه خاصة وأن لديه دفترًا مثبتًا به اسم العميل ومقاساته وثمن القماش إذا كان قد أخذه من الحل وأجرة التفصيل وقدم هذا الدفتر للمحكمة أول درجة وقد اتضح من الاطلاع عليه أنه يحوى البيانات التي ذكرها المتهم .

وحيث إن المادة ٤٨ من القرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ١١٦

لسنة ١٩٤٨ نصت على أنه يجب على تجار التجزئة وأصحاب محال التزوية أن يكون لديهم سجل خاص تدون فيه البيانات الآتية ( أ ) مقادير الأقمشة الصوفية للرجال المصنوعة محليا والمستوردة من الخارج الموجودة لديهم في تاريخ العمل بهذا القرار وما يرد إليهم منها والجهة الواردة منها ، موضحا عليه سعر المبيع للتسهيل .

( ب ) المقادير المبعة منها وتاريخ بيعها وانتم المشتري وصناعته وعنوانه وسعر البيع وفيما يختص بالتزوية يوضح ثمن القماش وأجرة التفصيل لكل على حدة .

ويبين من هذا النص بجلاء أن الدفتر الذي قدمه المتهم بفرض وجوده لديه وقت تحرير المحضر لا يقوم مقام هذا السجل الخاص حيث لا يحتوي على كل البيانات المطلوبة ، ولم يدون به سوى اسم العميل و ثمن القماش المبيع له وسعر التفصيل .

وحيث يتضح مما تقدم أن الحكم المستأنف قد جانب الصواب عندما قضى ببراءة المتهم بحجة أن الدفتر الذي قدمه يحتوي على البيانات التي يتطلبها القانون ومن ثم يتعين إلغاء هذا الحكم ومعاقبة المتهم بالمواد ٦/٤ و ٧ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ وبالمادتين ٦٦ و ٤٨ من القرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ .

ويبين من ذلك أن الحكم قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه وهي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى وتعرض لدفاع الطاعن ففنده في منطق سليم .

وما دام الأمر كذلك وكان الدفتر المقدم من الطاعن كاذبا كإثبات من أقواله هو غير شامل لكافة البيانات التي يتطلبها القانون وكانت الدعوى العمومية شرفوعة عليه لأنه لم يحسب سجلا يدون فيه البيانات المطلوبة قانونا بصفة عامة ولم ترقع عليه بشأن بيانات بذاتها دون الأخرى بما أمر القانون باستيفائها جميعا .

وما دام ذلك كله فإن الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٩٨)

### القضية رقم ١٩٠١ سنة ١٩٠١ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة . علم المتهم بسرقتها . التدليل عليه بشرائه إياها من شخصين غير متلومين له وعدم ردها فور علمه بأنها مسروقة . قصور : نقض هذا الحكم بالنسبة إليه يقتضي نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين .

إذا كانت المحكمة لم تدلل على علم المتهم بأن الأشياء التي أداثته بإخفائها مسروقة إلا بما ذكرته من إقدامه على شرائها من شخصين غير متلومين له ومن عدم مبادرته إلى ردها بمجرد علمه بأنها مسروقة ، فإن حكماً يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه إذ أن ما ذكرته من ذلك لا يؤدي إلى ما انتهت إليه من ثبوت علم المتهم بأن الأشياء مسروقة .

ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين المتهمين معه لوحدة الواقعة مما يستوجب لحسن سير العدالة أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إليهم جميعاً .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة : ١ — عبده محمد عمر . ٢ — حسن أحمد الأقصرى . ٣ — أحمد عبد القادر عبد المعطى . ٤ — على حسن السكرى . ٥ — زكى صقر أحمد (الطاعن الأول) . ٦ — السيد محمد مصطفى (الطاعن الثانى) . ٧ — محمد عبد العظيم السيد (الطاعن الثالث) . ٨ — عفيفى محمد عبد الخالق بأنهم : الأول والثانى سرقا الجملالا كا المينة الوصف والقيمة بالحضر من مخزن سلفاتورى كارولا بواسطة الكسر من الخارج حالة كون الثانى عائداً . والثالث والرابع اشتركا مع الأول والثانى فى سرقة الأشياء مبالغة الذكر بالاتفاق والتحرىض والمساعدة بأن اتفقا معها وقدسما لها المفاتيح الخاصة بفتح الحبل وحرصاها على ذلك وشجعاهما



عليه فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض وتلك المساعدة .  
والخامس والسادس والسابع والثامن ، أخفوا الأشياء المسروقة السالفة الذكر  
والمالوكة لسلفاتوري كارولا مع علمهم بسرقتها ، وطلبت عقابهم بالمواد ٤٠ و ٤١ و  
٣/٣١٧ و ٥ و ٣٢٢ و ٤٩/٣ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة المنشئة الجزئية الدعوى وقضت حضوريا بالنسبة للمتهمين  
الخامس والسادس والسابع والثامن وغيايا للباقيين بحبس كل من المتهمين عدا  
السابع ستة شهور مع الشغل وبحبس السابع ثلاثة شهور مع الشغل وأمرت بوقف  
تنفيذ العقوبة بالنسبة لجميع المتهمين لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة  
الحكم نهائيا وذلك عملا بالمواد ٣/٣١٧ و ٤ و ٧ و ٤٤ و ٤٩/٢ و ٥٥ و ٥٦ من قانون  
العقوبات . فاستأنف المحكوم عليهم الخامس والسادس والسابع والثامن هذا الحكم  
وظلبوا إلغاء وبراءتهم مما نسب إليهم ، كما استأنفته النيابة طالبة التشديد ،  
ومحكمة الاسكندرية الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين وقضت حضوريا بقبولهما  
شكلا وفي الموضوع برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف مع إلغاء وقف تنفيذ العقوبة  
بالنسبة لركي صقر أحمد والسيد محمد مصطفى وعفيفي محمد عبد الخالق .  
فطعن الطاعنون الثلاثة في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن الثالث على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصراً  
في بيان الأسباب التي اعتمد عليها في إدانة الطاعن . وفي ذلك يقول إن الوقائع  
البنابة بالحكم المطعون فيه لا تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها ، إذ تحدث  
الحكم عن أن الجلاّ كما المنسوب إلى الطاعن إخفاؤها مع علمه بسرقتها وجدت  
داخل جوالين أمام باب متجره من الخارج ، وأن الطاعن قدم للمحقق فاتورة  
بشراء هذه الجلاّ كما من المتهم السادس ، وأن حديثا تليفونيا دار بين الاثنين في  
حضور المحقق وعلى مسمع منه بأنه تراجى إليه ما يشكك في مصدر هذه البضاعة ،

وأنه يريد ردها إليه لهذا السبب ، ولم يمانع المتهم السادس في ذلك ، كما أنه لم ينكر إتمام الصفقة بالكيفية التي زواها الطاعن ، وأقر المتهم المذكور بأنه رفض رد الثمن إليه . ويضيف الطاعن أن الحكم استدل على علمه بأن البضاعة مسروقة بما قاله من أنه اشتراها من شخصين لا يعرفهما وأنه لم يبادر إلى رد البضاعة عندما علم بأنها مسروقة ، وهذا الذي سبقه الحكم لا يتسق مع الوقائع الثابتة بالتحقيق ، إذ أن الطاعن قرر أنه اشترى البضاعة من المتهم السادس باعتباره سمسارا ، ولم يكن في استطاعته أن يردّها إليه قبل أن يستولى على ما دفعه من الثمن ، وقد أبى البائع عليه ذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد سرد الوقائع على أساس أن المتهم السادس هو وآخر من المتهمين قد عرضا البضاعة على الطاعن ، وأنه اشتراها بموجب فاتورة حررها المذكور وأن الطاعن حين علم بأنها مسروقة طلب إلى البائع استلامها مقابل رد الثمن ، إلا أنه لم يقبل ذلك ، ثم قال الحكم : « إن هؤلاء المتهمين الثلاثة الخامس والسادس والسابع (وهو الطاعن) يعلمون بأن هذه الجمالا كما متحصلة من السرقة ، أما قول المتهم السابع بأنه لا يعلم أن هذه الجمالا كما مسروقة وأنه حسن النية ، فيرد عليه بأن إقدامه على شرائها من شخصين غير معلومين له ومن عدم مبادرته إلى ردها بمجرد علمه بأنها مسروقة ، ومن ثم يكون ركن العلم متوافرا وحقت عليهم العقوبة » .

وحيث إن الأدلة التي ساقها المحكمة — على ما سبق بيانه — لا تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من ثبوت علم الطاعن بأن البضاعة مسروقة ، وهذا تصور يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن الثالث .

وحيث إن نقض الحكم بالنسبة إلى هذا الطاعن يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثاني لوحدة الواقعة المتهمين بها مما يستوجب لحسن سير العدالة أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى الطاعنين جميعا .

(٩٩)

## القضية رقم ١٥٨٥ سنة ١٩ القضاية

حكم . تسببه . دفاع شرعى . رفع ادعوى على المتهم بثلاث تهم ضرب . تمسك فى احداها بأنه كان فى حالة دفاع شرعى . اعتبار المحكمة التهم الثلاث وقعه واحدة و دأنه فيها دون رد على ما عسك به . قصور .

إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بثلاث تهم ضرب ، وكان الدفاع عنه قد تمسك فى مرافقته فى إحدى التهم بأنه كان فى حالة دنع شرعى عن نفسه أو على الأقل متجاوزاً حد هذا الدفاع ، وكان الواضح من بيان الواقعة حسبما أثبتتها المحكمة أنها مشاجرة قامت بين فريقين وأن المحكمة اعبرت ما وقع من المتهم جريمة واحدة ثم أدانته دون أن تشير إلى دفاعه ، فإن حكمها يكون قاصراً ، إذ أن اعتبارها بما وقع منه جريمة واحدة مما يحتمل معه أن يتأثر به مركزه فى الإدانة إذا صح أنه كان فى حالة دنع شرعى ولو أنه فى تمسكه بهذا الدفع قد قصره على تهمة واحدة من التهم الثلاث التى كانت مسندة إليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطعن بأنه ضرب فاطمة محمود أبوزيد فأحدث بها إصابة الرأس الموصوفة بالتقارير العمية الشرعية والتى نشأ عنها فقد فى عظام الجمجمة فى مساحة قطرها ١٥ سنتيمتراً مما يعرض المخ للمؤثرات الخارجية والصدمات الخفيفة التى كانت لا تؤثر فيه وهو محمى بأعظام ويعرض حياة الجنى عليها للخطر بتعرضها للإلتهابات السحائية والنخية والصرع وغير ذلك من مضاعفات مما يقلل من كفاءتها على العمل بنحو ٨٠٪ تقريباً . وبأنه أيضاً ضرب محمود إبراهيم أبوزيد فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تحتاج لعلاج مدته لا تزيد على عشرين يوماً . ولأنه كذلك ضرب عرفة محمد حرزى عمداً فأحدث به



الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي . وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢٤٠/١ و ٢٤٢/١ و ٢٤١/١ من قانون العقوبات ، قرر بذلك .

سمعت محكمة جنايات شين الكوم الدعوى وقضت حضوريا بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل سنة واحدة وذلك عملا بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات لأنه في الزمان والمكان سألني الذكر ضرب عمدا فاطمة محمود أبوزيد ومحمود إبراهيم أبوزيد وعرفه محمد حرزو أحدث بهم الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي لم تعجزهم عن أعمالهم الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما .  
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ثاني يوم صدوره الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم الطعون فيه أنه تمسك أمام المحكمة بقيام حالة الدفاع الشرعي لديه ، ولكن المحكمة قضت بإدائته دون أن ترد على هذا الدفاع أو تشير إليه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه ضرب فاطمة محمود أبوزيد ضربا نشأت عنه عاهة مستديمة ، وبأنه أيضا ضرب محمود إبراهيم أبوزيد فأحدث به إصابات تحتاج لعلاج لا يزيد على عشرين يوما ، وبأنه أيضا ضرب عرفه محمد حرزو فأحدث به الإصابات الموصوفة بالكشف الطبي ، فقضت المحكمة بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة عملا بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات على أساس أنه ضرب عمدا فاطمة محمود أبوزيد ومحمود إبراهيم أبوزيد وعرفه محمد حرزو أحدث بهم الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي لم تعجزهم عن أعمالهم الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما . ولما كان يبين من محضر الجلسة أن المدافع عن الطاعن تمسك في مرافقته عنه في التهمة الثالثة المسندة إليه بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه أو على الأقل قد تجاوز حد هذا الدفاع ، وكان الواضح

من بيان الواقعة حسبما أثبتتها المحكمة أنها مشاجرة واحدة قامت بين فريقين وقد اعتبرت ما وقع من الطاعن جريمة واحدة مما يحتمل معه تأثير مركزه من تلك الجريمة التي دأته فيها لوصح أنه كان في حالة دفاع شرعى ، وهذا رغما من أن الطاعن لم يتمسك بقيام حالة الدفاع إلا بالنسبة لتهمة واحدة من التهم الثلاث التي كانت مسندة إليه — لما كان ذلك وكانت المحكمة قد قضت بإدانة الطاعن على الصورة المتقدمة دون أن تشير إلى دفاعه ، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

### جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات  
أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وفهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك وعمد غنيم بك  
المستشارين .

( ١٠٠ )

### القضية رقم ١٨٨٣ سنة ١٩ القضائية

دفاع . طلب معاينة . رفضه بناءً على اعتبارات منطقية مستندة إلى وقائع الدعوى . لا تبرر  
على المحكمة فيه .

إذا كانت المحكمة حين رفضت ما طلبه الدفاع من معاينة الدولاب الذى قيل بأن المخدر ضبط به لم تبين هذا الرفض على مجرد افتراضات أو ردها وإنما أرجعته إلى اعتبارات منطقية مقبولة ومستندة إلى ما ثبت لها من وقائع الدعوى فلا يقبل من المتهم أن ينعى عليها شيئاً فى هذا الصدد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة (أفيونا) بدون  
منوع قانوني ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون  
رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

سمعت محكمة المخدرات الجزئية الدعوى وقضت حضوريا عملا بمواد الاتهام  
المذكورة وبالمادتين ٣/٤٩ من قانون العقوبات و ٣٩ من القانون رقم ٣١ لسنة  
١٩٢٨ بخمس التهم ثلاث سنوات مع الشغل وتغريمه ستمائة جنيه والنفاز وأمرت  
بمصادرة المخدرات المضبوطة ونشر ملخص الحكم على نفقته في جريدتي البصير  
والأهرام . فاستأنف ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية نظرت استئنافه وقضت  
حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
فطن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة أخلت بحق الطاعن في الدفاع إذ  
طلب إليها معاينة الدولار الذي قيل إن المخدر ضبط به لتحقيق ما إذا كان  
الرف الذي انتزع منه واتضح من التحليل عدم وجود أثر للمخدر به هو بذاته  
الرف الأصلي للدولاب أم أنه أبديل بآخر ، وهذا الدفاع هام كان يجب تحقيقه  
لأنه إذا ثبت أن الرف المضبوط هو الرف الأصلي للدولاب فإن هذا يكون مصدقا  
لدفاعه ، ولا محل للافتراضات التي أوردتها الحكم ردا على رفض هذا الطلب ،  
لأن رأى المحكمة يجب أن يبنى على الحقائق لا على مجرد فروض قد تتعارض مع  
الحقائق المادية للأشياء ..

وحيث إن الطعن مردود بأن الحكم بعد أن بين الواقعة وأورد الأدلة التي  
استخلص منها ثبوت التهمة في حق الطاعن فقد دافعه ورد على طلب إجراء



المعينة ، فقالت محكمة أول درجة في هذا الصدد ما يأتي : « ومن حيث إن الاستناد إلى أن رف الدولار الذي ضبط في يوم ١٣/٤/١٩٤٩ قد ظهر أنه خال من التلوث بمادة الأفيون لا يفيد شيئاً في نفي التهمة عن المتهم لأن هذا الرف كان بعد ضبط المخدرات وإلى حين أخذه بمعرفة اليوزباشي محمد خميس على حسن كان بعيداً عن مراقبة سلطات التحقيق ومن الميسور لأهل المتهم وأعوامه أن يبدلوا الرف الحقيقي بآخر كما أن الضابط السباعي أفندي الشوي قرر في الحضر المحرر بمعرفة اليوزباشي سالف الذكر أن ذلك الرف المضبوط ليس هو الرف الأصلي للدولاب . وفضلاً عن هذا فليس يلزم أصلاً أن يترتب على وضع المخدرات بالدولاب أن يتلوث الرف بها سيما إذا لوحظ أن المخدرات كانت موضوعة داخل ورق السلوفان ومحفوظة بكيس من القماش الأمر الذي يستبعد معه تلوث الرف بتلك المخدرات الموضوعة عليه بتلك الحالة » . ثم أضافت محكمة ثاني درجة في الرد على هذا الطلب ما يأتي « طلب الدفاع أمام هذه المحكمة معارضة رف الدولار الذي وضع فيه المخدر وليكن المحكمة لا ترى داعياً لذلك للأسباب الواردة بالتحكم المستأنف بالنسبة للرف وعلى الأخص أنه لا ينتظر أن يكون به أثر مخدر لأن المخدرات التي كانت في الدولار كانت ملفوفة بورق وداخل كيس . ولأن هذا الرف والدولاب كانا في يد أهل المتهم بعد الضبط ومن السهل التلاعب في الرف بإبداله بغيره . وأما ما يطلبه الدفاع من أن المعينة قد ثبت أنه قديم ومن نوع خشبة الأرفف الأخرى فلا يؤثر على دليل الاتهام كما تقدم ، ولأنه يمكن أن يتم الإبدال بخشب قديم حتى لا ينكشف أمره » . وبين من ذلك أن المحكمة حين رفضت ما طلبه الدفاع من المعينة لم تبين هذا الرفض على مجرد افتراضات ، ولكنها أرجعته إلى اعتبارات منطقية تتفق مع العقول وتستند إلى ما ثبت لها من وقائع الدعوى ، وإذن فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديداً .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(١٠١)

### القضية رقم ١٨٨٤ سنة ١٩ القضائية

دفاع . طلب ضم قضية في إحدى الجلسات . عدم الإصرار عليه في الجلسات التالية . تنازل  
ضموا عنه . عدم إجابته إليه . لا إخلال بحق الدفاع .

إذا كان المتهم قد طلب في إحدى جلسات المحاكمة أمام محكمة الدرجة  
الثانية ضم قضية إلى القضية المتهم هو فيها ثم لم يتمسك بهذا الطلب في الجلسات  
التالية فإن ذلك يؤخذ منه ضمنا تنازله عنه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه اختلس مبلغ خمسة جنيهات لمحمود  
أحمد الشافعي إضراراً به وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوكالة لدفعها رسوماً في  
قضية رافعها هو المجنى عليه ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة السيدة الحزنية الدعوى وقضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام  
بجس للمتهم شهرين مع الشغل وكفاله ٣٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . فاستأنف ،  
ومحكمة مصر الابتدائية نظرت استئنافه وقضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي  
الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف مع وقف تنفيذ العقوبة خمس سنوات  
عملاً بالمادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات .

فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض في ٥ مايو سنة ١٩٤٩ .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول : (أولاً) بأن المحكمة أخلت بحق  
الطاعن في الدفاع إذ طلب أمام محكمة ثاني درجة ضم قضية كان محدداً لنظرها

جلسة مقبلة ، ومع أن المحكمة أجلت نظر القضية موضوع الطعن إلى تلك الجلسة ، فإنها لم تقرر بضم القضيتين لنظرهما معا ، وكانت محكمة أول درجة قد أصدرت قراراً بضم القضيتين لارتباطهما والحكم فيهما معا ، ولكنها لم تنفذ هذا القرار ، وقد كان للطاعن مصلحة في ذلك الضم لقيام هذا الارتباط . (وثانياً) أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ الاستدلال حين اعتمد في إدانة الطاعن على القول بأنه أشرب بخطه بتاريخ الجلسة وأسماء الخصوم على ملف القضية الذي اتهم بتبديد رسومها ، في حين أنه أنكر أمام المحكمة أن هذه التأشيرات بخطه ، كما أن الحكم استند إلى مخالصة صادرة بين المجنى عليه وأخى الطاعن بمقولة أنها تتضمن دليل صدق الاتهام ، مع أن هذه المخالصة لم تصدر من الطاعن ولم يعترف بصحتها ، ويضيف الطاعن أن التهمة ملفقة عليه ، وأنه قصد بها التهديد والانتقام منه لسبب آخر يبدو جلياً من الشكوى رقم ٢٨ سنة ١٩٤٩ محاماة التي طلب ضمها أمام محكمة ثاني درجة ، ولكنه لم يجب أيضاً إلى هذا الطلب .

وحيث إنه وإن كان يتضح من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن طلب في إحدى تلك الجلسات ضم قضية أخرى غير التي ذكرها بطعنه من غير أن يبين علاقتها بدفاعه ، إلا أنه لم يتمسك بهذا الطلب في الجلسات التالية مما يؤخذ منه ضمناً التنازل عنه ، ولم يثبت في محضر جلسة المحكمة الاستثنائية أنه طلب ضم الشكوى التي يشير إليها ومتى كان الأمر كذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . أما ما يثيره عدا ذلك فإنه لا يبدو أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك ما دام الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوتها قبل الطاعن ، وهي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتب عليها ولها أصلها في التحقيقات . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .



(١٠٢)

## القضية رقم ٤٠ سنة ٢٠ القضائية

هذه إدانة متهم في تزوير ورقة رسمية . العقوبة المقررة عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة للتزوير في محرر عرقي . نعيه على الحكم بالخطأ في اعتبار الورقة رسمية حالة كونها عرقية . لا مصلحة له من ذلك .

فما دامت العقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه تدخل في نطاق العقوبة المقررة بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات للتزوير في المحررات العرقية فلا مصلحة للطاعن من نعيه على الحكم أنه اعتبر الورقة المزورة ورقة رسمية حالة كونها عرقية .

## الوقائع

أهملت النيابة العامة هذه الطاعنة بأنها : (أولاً) اشتركت بطريق المساعدة مع موظفين عموميين حسني النية هما أمين حبيب أفندي ويوسف نصار أفندي من موظفي مراقبة المعاشات بوزارة المالية في ارتكاب تزوير في ورقة أميرية هي شهادة مقدمة لإدارة صرف المعاشات على الاستمارة رقم «٩٣» سايرة تفيد أن المذكورة على قيد الحياة ولم يعقد عليها بعد وفاة مورثها الذي تستحق معاشه وذلك حال تحريرها المختص بوظيفتهما يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة إذ قررت أمامهما كذباً بأنها لم تزوج بعد وفاة مورثها والحال أنها تزوجت بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٤٤ فوكت الجريمة بناء على هذه المساعدة . (ثانياً) استعملت هذه الورقة الأميرية المزورة مع علمها بتزويرها بأن قدمتها إلى الموظف المختص بمراقبة المعاشات . (ثالثاً) توصلت بالاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ ٧٧ جنيهاً و٥٠ مليماً من خزانة وزارة المالية وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة بأن ارتكبت التزوير المبين في التهمة الأولى في الشهادة آنفة الذكر وقدمتها إلى الموظف المختص بصرف المعاش لصرف ما ادعته من معاش

قبله إياها بناءً على هذا الاحتيال ، وطلبت من قاضي الإحالة أن يحيلها إلى محكمة الجنايات لحاكماتها بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٢١٣ و ٢١٤ والجنحة المنصوص عنها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، قرر بذلك .

تمت بحكم جنایات مصر الدعوى وقضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام وبالمادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمقابلة التهمة بالحس مع الشغل ستة شهور .

قطعت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن حاصل وجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في اعتبار الورقة التي دان الطاعنة بالاشتراك في تزويرها ورقة رسمية ، وذلك لأن تلك الورقة لا تعدو كونها محرراً عرفياً اعتمده موظفان ليس من وظائفهما تحريره ، وأنه كان ممكناً تحرير الشهادة الواردة بهذا المحرر على أية ورقة عرفية بدلاً من الاستمارة رقم « ٩٣ » سائرة التي إنما أنشأتها وزارة المالية لجرد التيسير على أرباب المعاشات . وحيث إن النيابة العمومية قد اتهمت الطاعنة بأنها . (أولاً) اشتركت بطريق المساعدة مع موظفين عموميين حسنى النية هما أمين حبيب أفندى ويوسف نصار أفندى من موظفي مراقبة المعاشات بوزارة المالية في ارتكاب تزوير في ورقة أميرية هي شهادة مقدمة لإدارة صرف المعاشات على الاستمارة رقم « ٩٣ » سائرة تفيد أن المذكورة على قيد الحياة ولم يعقد عليها بعد وفاة مورثها الذي تستحق معاشه وذلك حال تحريرها المختص بوظيفتهما بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة إذ قررت أمامهما كذباً بأنها لم تتزوج بعد وفاة مورثها والحال أنها تزوجت بتاريخ ١٩٤٤/٨/٣ ، فوقعت الجريمة بناءً على هذه المساعدة . (ثانياً) استعملت هذه الورقة الأميرية المزورة مع علمها بتزويرها بأن قدمتها إلى الموظف المختص بمراقبة المعاشات . (ثالثاً) توصلت بالاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ

٧٧ جنيها و ٥٥٠ مليا من خزانة وزارة المالية وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة بأن ارتكبت التزوير المبين في التهمة الأولى في الشهادة آتفة الذكر وقدمتها إلى الموظف المختص بصرف المعاش لصرف ما ادعته من معاش فسله إياها بناء على هذا الإحتيال ، وقد أحالها قاضي الأحالة على محكمة جنايات مصر لمحاكمتها بالمواد ٤٠ و ٤١/٣ و ٤٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٣٣٦ من قانون العقوبات فقضت بحكمها المطعون فيه تطبيقا للمواد المشار إليها وللمادتين ١٧ و ٣٢ عقوبات بمعاقبة الطاعنة بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر .

وحيث إنه لما كانت العقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه تدخل في نطاق العقوبة المقررة للتزوير في المحررات العرفية بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات، فإنه لا تكون هناك مصلحة للطاعنة في الطعن ، ويتمين لذلك رفضه موضوعا .

(١٠٣)

### القضية رقم ٤٤ سنة ٢٠ القضائية

تزوير . القصد الخاص في هذه الجريمة . لا يمتد بالباعث .

القصد الخاص في جريمة التزوير هو نية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ، ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث الأخرى . فإذا كان الحكم قد استخلص عدم توافر القصد الخاص لدى المتهم بتزوير محرر عرفي من أنه لم يقصد الإضرار بصاحب الاسم الذي اتعله لنفسه وبني على ذلك براءة المتهم فإنه يكون قد أخطأ في تفسير القانون ويتمين نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة مصطفى كمال خالد (المطعون ضده) بأنه: (أولا) اشترك بطريق المساعدة مع موظف قلم تحقيق الشخصية البريطاني السري الحسن النية في



تزوير عرفي هو تصريح دخوله معسكر جنيفة رقم ١٨٥٨ في ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٩ وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن تسمى باسم محمود عباس عبد الحميد وقدم إيصال تحقيق الشخصية الخاص به فأثبت هذا الاسم في المحرر المذكور فوقعت الجريمة بناء على هذه المساعدة. (ثانياً) استعمل هذا التصريح المزور مع علمه بتزويره في دخوله معسكر جنيفة والعمل به ، وطلبت عقابه بالمواد ٤٠/٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٥ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة السويس الجزئية الدعوى وقضت بحضور يا عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهراً مع الشغل والنفاذ . فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة التشديد للتهمة الأولى والحكم في الثانية ومحكمة السويس الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت غايياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهم مما نسب إليه عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .

فطعنت النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن محصل الطعن المقدم من النيابة العمومية أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تعريف القصد الجنائي الخاص بالجريمة التزوير ، فقضى ببراءة المتهم بمقولة عدم توافر هذا القصد لديه لأنه لم يقصد الإضرار بصاحب الاسم المنتحل ، وإنما قصد تسهيل إلحاق نفسه بالعمل في الجيش البريطاني . كما أخطأ في القول بعدم توافر ركن الضرر بناء على أنه لم ينشأ عن انتحال المتهم لاسم ذلك الشخص أى ضرر .

وحيث إن واقعة الدعوى تخلص ، كما أثبتتها الحكم المطعون فيه ، في أن المتهم تقدم إلى الموظف المختص بمعسكر جنيفة البريطاني يطلب إلحاقه بعمل في هذا المعسكر وأبدى أنه يدعى «محمود عباس عبد الحميد» وقدم إيصالاً يدفع رسوم

استخراج شهادة تحقيق شخصية مؤرخا ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بالاسم المذكور ،  
فجرز له الموظف المختص بناء على ذلك ترخيصا يخول له العمل بالجيش البريطاني ،  
ثم أرسل الإيصال مصحوبا بصورتين للمتهم لاستلام شهادة تحقيق الشخصية  
بموجبه ، فتبين أن المستخرج لشخص آخر غير المتهم ، هو صاحب الاسم المتعلق ،  
ولما سئل المتهم في ذلك قرر أن اسمه الحقيقي «مصطفى كمال خالد» وأنه اشترى  
الإيصال من شخص لا يعرفه ، ليسهل الحصول على عمل بالجيش . وقد رفعت  
الدعوى العمومية عليه بالمواد ٤٠/٣ و٤١ و٢١١ و٢١٣ و٢١٥ بتهمة الاشتراك بطريق  
المساعدة مع موظف قلم تحقيق الشخصية البريطاني الحسن النية في تزوير محرر  
عرفي هو تصريح دخوله مسكرا جنينة ... وذلك بجملة واقعة مزورة في صورة  
واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن تسمى باسم محمود عباس عبد الحميد وقدم إيصال  
تحقيق الشخصية الخاص به فأثبت هذا الاسم في المحرر المذكور ، وبتهمة استعمال  
هذا التصريح المزور مع علمه بتزويره في دخوله المسكر والعمل به ... وقد قضت  
محكمة أول درجة طبقا للمواد سالفة الذكر والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبسه  
شهرًا مع الشغل ، فاستأنفت النيابة ، ومحكمة الجناح المستأنفة قضت بحكمها  
المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ، وقالت في ذلك «وحيث إنه  
يشترب في جريمة التزوير توفر القصد الجنائي الخاص وهو أن يكون المزور قد  
قصد إيقاع الضرر بالغير ... كما أنه يشترط في جريمة التزوير في أوراق عرقية  
وقوع الضرر بالغير فعلا أو احتمال وقوعه ... وحيث إنه تبين من استعراض  
وقائع الدعوى — على النحو السالف الذكر — أن المتهم لم يقصد الإضرار  
بالشخص الذي انتحل اسمه ، بل قصد تسهيل التحاقه بالعمل في الجيش البريطاني ،  
كما أنه لم ينشأ عن انتحال المتهم لاسم هذا الشخص أى ضرر ، ومن ثم تكون  
الجريمة غير متوفرة الأركان ...»

وحيث إنه لما كان القصد الخاص في جريمة التزوير هو نية استعمال المحرر  
المزور فيما زور من أجله ، وأنه لا عبرة بعد ذلك بالبواعث الأخرى ، فإن الحكم

المطعون فيه : إذا امتنع عن عدم توافر القصد الخاص من أن المتهم لم يقصد الإضرار بصاحب الاسم المتحل ، وبني على ذلك براءة المتهم ، . يكون قد أخطأ في تفسير القانون وتطبيقه ووجب لذلك نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن موضوعا ونقض الحكم وإحالة القضية إلى دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً .

( ١٠٤ )

### القضية رقم ٤٧ سنة ٢٠ القضائية

١ — حكم . تبينه : متهم بإحداث إصابة تشأت عنها عاهة برأس الجنى عليه . إدانته مع وجود إصابتين بالرأس دون بيان مساهمة كل من الإصابتين في إحداث العاهة . قصور .  
ب — تقض . حكم قضى بإدانة متهمين . وحدة الواقعة . تقضه بالنسبة إلى أحدهما يقتضى تقضه بالنسبة للآخر .

١ — إذا أدانت المحكمة المتهم في إحداث عاهة برأس الجنى عليه مستندة في ذلك إلى قول الجنى عليه وإلى الكشف الطبي ، وكان الثابت بالكشف الطبي أنه وجد بالجنى عليه إصابتان إحداها كدم رضى بقمة فروة الرأس والأخرى كدم رضى بأيمن الجبهة مع أكيوز شديد يحفنى العين اليسرى والملتحمة وأن الطبيب يرجح أن المصاب قد ضرب على رأسه مرتين ، وكان الجنى عليه — على ما أورده الحكم من أقواله — لم يحدد موضع ضربة المتهم من رأسه ، والتقرير الطبي لم يبين أثر كل ضربة أصابت الجنى عليه ومبلغ اتصالها بالعاهة ، ولم تتم المحسكة الدليل على مساهمة كل من الإصابتين في إحداث العاهة ، تلك المساهمة التي قالت هي بها وأقامت عليها مسؤولية المتهم عن العاهة ، فحكمها هذا يكون قابراً متعيناً نقضه .

٢ — إن تقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم يقتضى تقضه بالنسبة إلى الطاعن الثانى الذى أدين بضرب مجنى عليه آخر إذ أن وحدة الواقعة التى اتهمتا



بها توجب لحسن سير العدالة أن تعاد المحاكمة بالنسبة إلى كليهما وأن تحال القضية إلى محكمة الجنايات لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين بأنهما في ليلة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ الموافق ١٥ صفر سنة ١٣٦٧ بدائرة مركز منفلوط مديرية أسيوط . الأول ضرب عليه محفوط حسنين عمدا فأحدث به الإصابة الميينة بالتقرير الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظمي الجداريتين مساحته ٥ X ٦ سنتيمترات ويعرض حياته لخطر الالتهابات الحمية و حدوث نوبات الشلل والجنون ويقلل من كفاءته وقدرته على العمل لدرجة لا يمكن تحديدها نظرا لجسامة المضاعفات . والثاني ضرب عبد العاطي عبد العزيز إبراهيم فأحدث به الإصابة الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت من قاضي الإحالة أن يحيلهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها الأول بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات والثاني بالمادة ١/٢٤٢ من ذات القانون ، قرر بذلك في ٢٤ مايو سنة ١٩٤٨ .

وادعى عليه محفوط بحق مدني وطلب الحكم له قبل التهم الأول بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض .

سمعت محكمة جنايات أسيوط الدعوى وقضت حضوريا في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ : (أولا) بمغاقبة طلبه عبد المجيد ليفه بالسجن ثلاث سنوات وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مائة جنيه مصري على سبيل التعويض والمصروفات المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . (وثانياً) بمغاقبة عبد المجيد طلبه عبد المجيد بالحبس مع الشغل ستة شهور عملا بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات .

فطن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق التمس في ٢٠ ديسمبر

سنة ١٩٤٩ ، وقدم أولها وخده تقريراً بأسباب طعنه في ٢ يناير سنة ١٩٥٠ ، كما قدم الاثنان تقريراً آخر بأسباب طعنهما في ٤ من الشهر المذكور .  
وبجلسة الاثنين ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ المحددة لنظر الطعن سمعت هذه المحكمة المرافعة على الوجه المبين بمحضر الجلسة وأجلت النطق بالحكم إلى اليوم .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة .  
من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .  
وحيث إن مما يأخذه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصر البتة إذ استند في إدانة الطاعن الأول بتهمة إحداث العاهة إلى قول المجنى عليه والكشف الطبي ، مع أن هذا المجنى عليه قد قطع في التحقيقات وأمام المحكمة بأن هذا الطاعن ضربه ضربة واحدة ، وفي حين يذكر الطبيب في تقريره أنه وجد بالمجنى عليه إصابتان إحداهما كدم رضى بقمة فروة الرأس والأخرى كدم رضى بأيمن الجبهة مع إكيموز شديد يجلنى العين اليسرى والملتحمة ، ثم يزجج أن المصاب قد ضرب على رأسه مرتين . ويقول الطاعنان إنه إذ كان المجنى عليه لم يحدد أى الإصابتين هى التى أحدثتها ضربة الطاعن الأول ، وكان تقرير الطبيب لم يبين ما إذا كانت ضربة واحدة كافية في إحداث هذه العاهة أو المساهمة في إحداثها ، فإن ما قرره الحكم من أن كلتا الإصابتين قد ساهمت في تخلف العاهة من غير مناقشة الطبيب واستجلاء رأيه في هذه المسألة الفنية يكون لا سند له في الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التى استند إليها في ثبوتها على الطاعن الأول قال : « إن المجنى عليه ذكر بأقواله في التحقيقات وشهد أمام المحكمة بأن المتهم الأول ضربه بالعصا على رأسه فخر مغشياً عليه ولم يدر ما حصل بعد ذلك ، وأن الكشف المتوقع على المجنى عليه المذكور

بمعرفة طبيب ثانی بمستشفى مفلولط الأميری أثبت أن الجحني عليه الأول عليه  
محفوظ كدما رضيا بقمة فروة الرأس وكدما رضيا آخر بأيمن الجبهة من إكتمورة  
شديد بجفني العين اليسرى واللتحمة وأنه باستكشاف الفروة وجد كسر شرخی  
بسيط بالجدارية اليسرى وكسر آخر بعيد عن السابق بمسافة خمسة سنتيمترات  
بالجبهة اليمنى ، وأنه قد عملت له عملية تربنة رفعت فيها من العظام مساحة قدرها  
٧ × ٥ سنتيمترات من الجداريتين ووجدت الأم الجافية تحت العظام ممزقة ....  
وبذلك يكون قد ترتب على الإصابة عاهة مستديمة ، وأن الطبيب المذكور رجح  
أن المصاب قد ضرب على رأسه مرتين بعصا غليظة أو شومة وأن الضارب كان  
أمام الجحني عليه وفي مستواه ومتناول يده ، وأن الكشف الآخر المتوقع على الجحني  
عليه نفسه من نائب الطبيب الشرعی أثبت بدوره أن المذكور شفى من إصابته  
وتخلف عنده نسيها عاهة مستديمة وهي فقد جزء من عظمتي الجداريتين بمساحة  
٥ × ٦ سنتيمترات... وأنه لما تقدم تكون البهمة المسندة إلى المthem الأول ثابتة  
قبله من شهادة الجحني عليه الأول عليه حسنين محفوظ المتضمنة أن المthem المذكور  
ضربه بالعصا الغليظة على رأسه فأحدث بها إحدى الإصابتين الميتين بالكشف  
الطبي ، ومن الكشف الطبي المذكور الذي أثبت وجود كسر شرخی بالجدارية  
اليسرى وكسر شرخی آخر بالجدارية اليمنى وأن عملية التربنة قد شملت الجداريتين  
اليمنى واليسرى معاً. وعليه تكون كل من الإصابتين قد ساهمت في إحداث العاهة  
المستديمة السابق بيانها» — لما كان ذلك ، وكان الجحني عليه — على ما أورده  
الحكم — لم يحدد في أقواله موضع ضربة المthem من رأسه ، وكان التقرير الطبي  
الذي استندت المحكمة إليه لم يبين أثر كل ضربة أصابت الجحني عليه ومبلغ  
اتصالها بالعاهة ، وكانت المحكمة بدورها لم تقم الدليل على المساهمة التي قالت بها  
والتي أقامت عليها مسؤولية الطاعن الأول عن العاهة ، فإن الحكم يكون قاصراً  
بما يعيبه ويوجب نقضه .

وخيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن موضوعاً ونقض الحكم بالنسبة إلى



الطاعين إذ أن وحدة الواقعة التي اتهم فيها توجب لحسن سير العدالة أن تعاد المحاكمة بالنسبة إلى كليهما وأن تحال القضية إلى محكمة الجنايات لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى .

(١٠٥)

### القضية رقم ٥٠ سنة ٢٠ القضائية

١ - نقض . إدانة متهم في جرمي شروع في سرقة كيروسين وفك أختام مصلحة السكة الحديد . تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليه بعقوبة الشروع في السرقة باعتبارها العقوبة الأشد . الطعن في الحكم من جهة اعتباره الأختام لمصلحة حكومية في حين أنها لشركة الغاز وهي ليست حكومية . لا مصلحة له فيه .  
ب - إثبات . شهود . قرار المحكمة سماع جميع شهود الإثبات وإعلانهم جلسة تالية . سماعها من حضر منهم . مرافعة الدفاع ومناقشة كل أقوال الشهود من حضر ومن لم يحضر . (التمنى على المحكمة بأنها لم تسمع غير من حضر . لا يقبل .)

١ - إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جرمي الشروع في سرقة كيروسين وفك أختام مصلحة السكة الحديد للموضوع على الصهريج وطبقت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات لما بين الجريمتين من الارتباط وقضت عليه بالعقوبة الأشد وهي عقوبة الشروع في السرقة فلا مصلحة للمتهم فيما يثيره في الطعن على هذا الحكم من جهة . كون الأختام ليست لمصلحة السكة الحديد بل هي لشركة الغاز المضرية وهي ليست مصلحة حكومية .

٢ - إذا كانت المحكمة قد قررت سماع شهود الإثبات جميعاً وأمرت بإعلانهم جلسة تالية ثم في جلسة المرافعة سمعت من حضر منهم ، ولم يتمسك المتهم ولا محاميه بسماع من تخلف ، بل ترفع المحامي ونقاش أقوال الشهود جميعاً ، من حضر ومن لم يحضر ، فلا يكون للمتهم أن ينعي على المحكمة أنها لم تسمع غير من حضر من الشهود .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين بأنهما : (أولاً) شرعا مع آخر مجهول في سرقة كيروسين شركة الغاز المصرية وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه وهو ضبطهم متلبسين وقرارهم قبل تمام فعلتهم . (ثانياً) بأنهما في الزمان والمكان سألني الذكر فضا أختام مصلحة السكة الحديد الموضوعة على الصهريج . وطلبت عقابهما بالمواد ٣١٧/٥ و ٣٢١ و ١٤٧ و ١٥٠ من قانون العقوبات . سمعت محكمة الزقازيق الجزئية الدعوى وقضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام و بالمواد ٣٢/٣ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين شهراً مع الشغل وإيقاف التنفيذ خمس سوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً وذلك عن التهمتين . فاستأنفا هذا الحكم وطلبا إلغاءه والحكم ببراءتهما مما هو منسوب إليهما كما استأنفته النيابة طالبة التشديد ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين وقضت حضورياً بقبولهما شكلاً وفي الموضوع برفضهما وبأييد الحكم المستأنف وإلغاء إيقاف التنفيذ .

فطن المحكوم عليهما في الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

## المحكمة

وحيث إن وجهي الطعن يتحصلان في القول : (أولاً) بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ دان الطاعنين بالتهمة الثانية وهي «فض أختام مصلحة السكك الحديدية الموضوعة على الصهريج» ذلك لأن تلك الأختام هي لشركة الغاز المصرية ، وهي ليست مصلحة حكومية ، فقضها لا يعتبر جريمة معاقباً عليها بمقتضى المادة ١٤٧ من قانون العقوبات التي طبقها الحكم . (ثانياً) بأن المحكمة لم تسمع غير شاهدين من شهود الإثبات ، وكان يهم الطاعنين مناقشة الشهود الآخرين الذين تخلفوا عن الحضور .

وحيث إنه لما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أنه دان الطاعنين بجرمتين :  
هما الشروع في السرقة وفك الأختام ، وللارباط بينهما طبق الفقرة الثانية من  
المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بالعقوبة الأشد وهي عقوبة الشروع في  
السرقة ، فإن مصلحة الطاعنين فيما يثيرانه في الوجه الأول من وجهي الطعن  
تكون منتفية . أما عن الوجه الثاني فإن الثابت في محضر الجلسة أن محكمة ثاني  
درجة قد قررت سماع شهود الاثبات جميعا وأمرت بإعلانهم لجلسة ثانية . وفي  
جلسة المرافعة سمعت من حضر منهم ، ولم يتمسك الطاعنان ولا محامييهما بسماع  
من تخلفوا ، بل ترفع المحامي عنهما وناقش أقوالهم جميعا من حضر منهم ومن لم  
يحضر . ومتى كان الأمر كذلك ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يقبل  
منهما أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

### جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٠

برئاسة سعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمي  
إبراهيم بك وفهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(١٠٦)

### القضية رقم ١٥٨٨ سنة ١٩ القضية

- أ — تعويض . الحكم به على المستأجر الجديد للمستأجر القديم . جوازه . مثال .  
ب — عقوبة . تقديرها موضوعي .

١ — من المقرر في القانون أنه ليس المستأجر الجديد أن يطرد المستأجر  
القديم بالقوة من العقار المؤجر ، وليس له أن يضع اليد على العين المؤجرة إلا  
بالتراضي أو تنفيذ حكم قضائي ، وإذن فإذا قضى الحكم على المستأجر الجديد



بالتعويض للمستأجر القديم باعتباره صاحب اليد على الأرض التي كانت لاتزال مشغولة بزراعة الذي كان قائما بمحصاده على أساس الضرر الناشئ عن مخالفة القانون باعتداء المستأجر الجديد ، فإنه لا يكون قد أخطأ في شيء .

٢. — إن تقدير العقوبة في حدود النص القانوني من المسائل التي تدخل في سلطة محكمة الموضوع بلا معقب عليها في ذلك من محكمة النقض .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هؤلاء الطاعنين بأنهم : المتهمان الأول والثاني أحدثا بعلى حسنين السلكاوى الاصابات الموصوفة بالكشف الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة تزيد عن عشرين يوما . والمتهم الثالث وآخر حكم عليه أحدثا بعلى محمد مهيب الاصابات الموصوفة بالكشف الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة تزيد عن عشرين يوما . والمتهم الأول أيضا مع آخرين حكم عليهما أحدثوا بعبد حسنين السلكاوى الاصابات الموصوفة بالكشف الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . وطلبت عقابهم بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات .

وقد ادعى كل من على حسنين السلكاوى وحسين حسنين السلكاوى وعبد حسنين السلكاوى بحق مدني قبل المتهمين وطلبوا القضاء لهم عليهم متضامنين بمبلغ مائة جنية بصفة تعويض .

سمعت محكمة مركز المنصورة الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضورا بعملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين الثلاثة شهرا مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لكل ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعيها بمصاريفها ورفض ماعدا ذلك من الطلبات .

فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم .

سمعت محكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها حضورا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف

بالنسبة لتتويات وإلزام المتهمين الأول والثاني بأن يدفعوا متضامين مع ابراهيم أبوكلة والشريني السيد شبيب إلى على حسنين السلكاوى مبلغ ٢٥ جنيها والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين وإلزام المتهمين الأول مع آخرين أن يدفعوا متضامين مع ابراهيم أبوكلة والشريني السيد شبيب إلى عبده حسنين السلكاوى مبلغ ١٠ جنيهات والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين وإلزام المتهم الثالث متضامنا مع ابراهيم السيد أبوكلة والشريني السيد شبيب بأن يدفعوا إلى حسنين حسنين السلكاوى مبلغ ٢٠ جنيها والمصاريف المدنية عن الدرجتين وأعفت المتهمين جميعا من المصاريف الجنائية والمقاصة في أتعاب المحاماة .  
فطن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مؤدى وجهى الطعن هو أن محكمة أول درجة رفضت الدعوى المدنية التي رفعها كل فريق في الخصومة على الفريق الآخر بمقولة إن الاعتداء قد وقع متبادلا بين الفريقين وعلى الرغم من هذا الذى قاله الحكم فإنه فرق في العقوبة قضى بالحبس على الطاعنين وأفراد فريقهم واكتفى بتوقيع عقوبة الغرامة بالنسبة لأفراد الفريق الآخر . وقد أيد الحكم الطعون فيه الحكم الابتدائي فيما يتعلق بالعقوبة على الرغم من التناقض السابق بيانه ثم إنه قضى بالتعويض المدني على الطاعنين لمصلحة الفريق الآخر قولا منه إنهم واضعو اليد على الأرض للتنازع على حيازتها وإن أفراد فريق الطاعنين قد اعتدوا على تلك اليد مع أن الثابت في الأوراق هو أن أحد أفراد فريق الطاعنين استأجر تلك الأرض من مالكها فكان يتعين على الفريق الآخر إخلاؤها وتمكينهم من وضع يدهم وفي هذا ما يشير إلى أن محكمة ثانية درجة قد أخطأت فهم حقيقة الواقع في الدعوى وبالتالي أخطأت في تطبيق القانون فضلا عما اعتور الحكم من قصور في أسبابه في هذا الخصوص .

وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعنون في طعنهم فالتناقض المشار إليه في الطعن لا وجود له ما دام الثابت في الحكم المطعون فيه أن المحكمة آخذت الطاعنين وفريقهم بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات على أساس أنهم ضربوا أفراداً من الفريق الآخر ضرباً أعجزهم عن أعمالهم الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً أما أفراد الفريق الآخر فقد عوقبوا بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات لأن ما أحدثوه بفريق الطاعنين من إصابات كان لا يحتاج لعلاج أكثر من عشرين يوماً . وإذن فإذا فرق الحكم في العقوبة بين الحالتين فلا يكون قد اخطأ بل هو قد راعى نصوص القانون من حيث تغليظ العقوبة في الحالة الأولى عنها في الحالة الثانية ، على أن تقدير العقوبة من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة محكمة الموضوع بلا معقب عليها من محكمة النقض في ذلك ما دامت العقوبة الواقعة تدخل في نطاق ما نص عليه القانون . أما ما يثيره الطاعنون بصدد الأساس الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه بالتعويض فلا محل له متى كان ما أثبتته بأدلة سائغة ذكرها من أن من قضى لهم بالتعويض كانوا أصحاب اليد على الأرض بطريق الإيجار وكانت لا تزال مشغولة بزراعهم الذي كانوا مشغولين بمصاده وأن فريق الطاعنين كانوا هم المعتدين ، ومتى كان الأمر كذلك وكان من المقرر بالقانون أنه ليس للمستأجر الجديد أن يطرد المستأجر القديم من العقار المؤجر بالقوة وليس له أن يضع اليد على العين المؤجرة إلا بالتراضي أو تنفيذاً لحكم قضائي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض على أساس الضرر الناشئ من مخالفة القانون بهذا الاعتداء الذي صحبه ضرب المجنى عليهم لا يكون قد أخطأ في شيء . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

---



## جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٠

بإدارة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب  
الغزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(١٠٧)

### القضية رقم ١٥٨٩ سنة ١٩ القضاية

١ — إثبات . الأخذ بأقوال شاهد لاطمئنان المحكمة إلى قوله . عدم أخذها بدليل مشابه  
في تهمة أخرى أو بالنسبة إلى متهم آخر . لا يؤثر في سلامة الحكم .  
ب — ضرب أو جرح . القصد الجنائي في هذه الجريمة . لا يلزم التحدث عنه صراحة في  
الحكم . إثبات المحكمة أن التهم ضرب المجنى عليه . مفاد ذلك حتماً أن الضرب حصل عن عمد .

١ — الأمر في الأخذ بأقوال الشاهد يرجع إلى اقتناع القاضي بصدقه ، فمتى  
اطمأن إلى أقواله وأخذ بها فلا معقب عليه ، ولا يؤثر في سلامة حكمه أنه لم يأخذ  
بدليل مشابه بالنسبة إلى تهمة أخرى أو متهم آخر .

٢ — القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح يتوافر قانوناً متى ارتكب  
الجاني الفعل عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم  
المجنى عليه أو صحته ، ولا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم بل يكفي أن يكون  
مفهوماً من عباراته ، فإذا كانت المحكمة قد أثبتت أن التهم ضرب المجنى عليه  
فذلك يفيد حتماً أن الفعل الإيجابي الذي وقع منه قد صدر عن عمد .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن : (أولاً) بأنه مع آخر حكم عليه ضرباً  
عمداً عبد العاطي حسن الكلاوي بالعصى فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير  
الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من عظام

الجمجمة مما يعرض المصاب لمضاعفات خطيرة كالتهابات السحائية والحمية والأمراض العصبية والجنون الخ مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٨/١٠ إلى ١٠/١٠. وذلك مع سبق الاصرار . (ثانياً) ضرب عمداً على حمد الكلاوى بعصا فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من عظام الجمجمة مما يعرض المصاب لمضاعفات خطيرة كالتهابات السحائية والحمية والأمراض العصبية والجنون وغير ذلك مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٢٥/١٠. وذلك مع سبق الأصرار . (ثالثاً) مع آخرين حكم عليهم ، ضربوا عمداً عبد المعطى حسن الكلاوى فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوماً وذلك مع سبق الاصرار . وطلبت إلى قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢٤٠/١ — ٢٤٢/١ — ٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . سمعت محكمة جنايات دمنهور هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بمعاينة المتهم عبيد حميدة سالم بالسجن لمدة ثلاث سنين عن تهمة ضرب على حمد الكلاوى وعبد المعطى حسن الكلاوى وبراءته من تهمة الاعتداء على عبد العاطى حسن الكلاوى عملاً بالمادة ٥٠/٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

### المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتلخص في أن الحكم المطعون فيه معيب لتناقض أسبابه إذ أن المحكمة وقد استبعدت سبق الاصرار تناولت ما وجه إلى الطاعن من تهمة على حدة وحصرتها في ثلاث براءته في إخطاها ودانته في الآخرين ولكنها حين أوردت الأدلة التي اعتمدت عليها استندت إلى أقوال الجنى عليه وحده مع أنها لم تأخذ بأقواله عندما برأته هو من التهمة الأولى أو

عندما برأت آخرين ممن كانوا متهمين في الحادث ومن جهة أخرى فقد اضطرب المجنى عليه في أقواله واتهم آخرين أحدهما يسمى باسم عبود وكان قبل اتهام هذا الأخير وهو شقيقه من مبدأ الأمر كما ذكره أيضاً بالجلسة . وهذا يفيد أنه يقصد أخاه لا هو ، مما كان مقتضاه تبرئته كما برأت المحكمة آخر كان متهما في الحادث بناء على أن المجنى عليه قد عدل عن اتهامه بالجلسة ثم إنها ذكرت عن التهمة الثالثة أن المجنى عليه فيها قد اتهمه في جميع أدوار التحقيق مع أنه عند سؤاله بالجلسة اتهم آخرين معه مما يفيد عدوله عن الاتهام الأول كما أنها باستنادها إلى أقوال الشاهد عبد المجيد حسن فيها قد أخطأت إذ لم تعلنه النيابة شاهداً ولم يسمع بالجلسة ومن المقرر أن المحكمة يجب أن تعول على ما تجريه بنفسها من تحقيق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، ومتى كان الأمر كذلك وكان من شأن ما أوردته المحكمة أن يؤدي إلى ما رتبته عليه فلا محل لما يشيره الطاعن في هذا الوجه وهو لا يخرج عن المجادلة في تقدير الدليل مما يتصل بالموضوع ويخرج عن رقابة محكمة النقض إذ أن الأمر كله يرجع إلى اقتناع القاضي بصدق الشاهد ، فمتى اطمأن إلى الشهادة أخذ بها ولا معقب عليه في ذلك ولا يؤثر في سلامة حكمه أنه لم يأخذ بدليل مشابه في شأن تهمة أخرى أو متهم آخر . أما ما يشيره عن أقوال المجنى عليه بالجلسة واتهام أخيه وما ذكره عن مراحل التحقيق فلا وجه له إذ قد اطمأنت المحكمة إلى الدليل المطروح وأشارت إلى التحقيق كما أن أقوال المجنى عليه بالجلسة وإن ورد بها اسم الأخ إلا أنه قد أشير فيها إلى الطاعن أيضاً . وأما ما يشيره عن خطأ الاستناد إلى شهادته الشاهد الذي لم يسمع فردود بما تبين من محضر الجلسة من أن أقواله بالتحقيقات كانت مطروحة للبحث وقد تناولها المدافع عنه بالناقشة مما لا يصح معه النعي على الحكم بهذا السبب .

وحيث إن حاصل الوجه الآخر أن المحكمة وقد دانت الطاعن بالضرب لم تتخذت عن توفر القصد الجنائي وأن الضرب وقع عمداً وذلك مما يعيب الحكم بالقصور ويوجب بطلانه .



وحيث إن هذا الوجه مردود بأن المحكمة قد ذكرت أدلة الثبوت بما يتوافر معه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دانت الطاعن من أجلها ثم إن القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح يتوافر قانوناً متى ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته وأنه لا يلزم التحدث عنه صراحة بل يكفي أن يكون هذا القصد مفهوماً من عبارات الحكم فإدما ما اعتبرت المحكمة كما هو الحاصل في الدعوى أن المتهم ضرب المجنى عليه فإن ذلك يفيد حتماً أن الفعل الإيجابي الذي وقع قد صدر عن عمد منه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة :  
أحمد فهمي إبراهيم بك وفهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ١٠٨ )

### القضية رقم ١٧٣٧ سنة ١٩ القضائية

- ١ — تفتيش . إذن النيابة . تقدير مبلغ جدية البلاغ . مذكور لها تحت رقابة المحكمة .
  - ب — تفتيش . صدور إذن به . تنفيذه على المتهم يكون في أي مكان وجد به .
  - ج — إثبات . تحريز المادة المضبوطة . اطمئنان المحكمة إلى عدم وصول عبث إليها .
- مؤيداً .

- ١ — للنيابة حين تصدر إذنها في تفتيش متهم أن تقدر مبلغ جدية البلاغ عن وقوع جريمة والدلائل على اتصال المتهم المراد تفتيشه بهذه الجريمة . ومتى ما أقرت المحكمة النيابة على ما رأت من جدية البلاغ فلا معقب عليها في ذلك .
- ٢ — ما دام قد صدر إذن النيابة في تفتيش متهم فلا بوليس أن ينفذ هذا

الأمر عليه أيما وجده ، ولا يكون للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت إجراء التفتيش في منزل شخص آخر ، فإن الدفع بجرمة المسكن إنما شرع لمصلحة صاحبه .  
٣ — ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى أن المادة المضبوطة لم يصل إليها عبث فكل ما يثيره المتهم في صدد تحريز المادة لا يكون له وجه إذ هذه مسألة لا معقب على رأى المحكمة فيها لتعلقها بتقدير أدلة الدعوى .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه مع آخر حكم عليه أحرزا مواد مخدرة «حشيشا وأفبونا» بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .  
نظرت محكمة جناح كوم حمادة الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وبتغريمه ٥٠٠ جنيه خمسمائة جنيه والمصادرة والنفاد .  
فاستأنف المتهم هذا الحكم .

ولدى نظر الدعوى أمام محكمة دمنهور الابتدائية بهيئة استئنافية دفع المتهم ببطالان التفتيش لعدم سبقه بالتحريات الجديدة كما دفع ببطالان تحريز المواد المخدرة المضبوطة .

والمحكمة المذكورة قضت بقبول الاستئناف شكلا وبرفض الدفع ببطالان تحريز المواد المخدرة وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم وحبسه سنتين مع الشغل وتغريمه ٤٠٠ جنيه .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ

### المحكمة

وحيث إن الطعن يتحصل في القول : (أولا) بأن الحكم المطعون فيه قد بنى على خطأ في تفسير القانون حين اعتمد في إدانة الطاعن على الدليل المستمد من

تفتيش قضت المحكمة بطلانه لوقوعه في منزل شخص مقطوع الصلة بالجريمة مما كان يجب معه أن لا تعول على نتيجته بالنسبة للطاعن . ولا يغير من ذلك أن النيابة كانت قد أذنت بتفتيش الطاعن وتفتيش منزله وأن المخدر قد عثر عليه في جيبه ما دام أنه كان وقت حصول ذلك التفتيش في منزل الشخص الآخر الذي دخله البوليس بغير وجه قانوني مما يترتب عليه بطلان جميع الإجراءات التالية له والمترتبة عليه . (وثانياً) بأن الإذن الصادر من النيابة بتفتيش الطاعن باطل كذلك لعدم تأسيسه على تحريات جديّة تبرر صدوره مما كان يقتضي أن لا تعول المحكمة على الدليل المستمد منه . (وثالثاً) بأن إجراءات تحريز المخدر وقعت مخالفة للقانون إذ حصل ذلك بمكتب المخدرات وفي غيبة الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بإحراز المخدر قد بين واقعة الدعوى وتعرض لدفعه الواردة في الطعن وفندها على أساس أن إذن النيابة بتفتيشه وتفتيش مسكنه قد صدر صحيحاً بناء على تحريات جديّة وعلى أن ضبط المخدر الذي وجد بحجبه كان نتيجة تفتيش وقع عليه تنفيذاً لهذا الإذن الصحيح وأن ما اتخذ من إجراء بصدور الإحراز وقع سليماً لا شائبة فيه . ولما كان الأمر كذلك ، وكان للنيابة أن تقدر حين تصدر إذنها بالتفتيش مبلغ جديّة البلاغ عن وقوع جريمة والدلائل على انصال المتهم بهذه الجريمة وكانت محكمة الموضوع قد أقرت النيابة على ما رآته من جديّة البلاغ فلا معقب عليها فيما ارتأته من ذلك وما دام الإذن صادراً بتفتيش الطاعن فالبوليس أن ينفذ هذا الأمر عليه أينما وجده وليس له أن يحتج بأنه كان وقت تنفيذ الأمر الصادر ضده في منزل شخص آخر لأن الدفع بجريمة المسكن إنما شرع لمصلحة صاحب المنزل الذي انتهكت حرمة . أما ما يثيره الطاعن بصدور تحريز المادة المضبوطة معه فتلك مسألة موضوعية قد فصلت فيها المحكمة بما اطمأنت إليه من أن عبثاً لم يحدث بالمادة المضبوطة أثناء هذا الإجراء ولا معقب عليها في ذلك لتعلقه بتقدير أدلة الدعوى مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .



( ١٠٩ )

### القضية رقم ١٧٣٨ سنة ١٩ القضائية

أ — دفاع المتهم بإخفاء أشياء مسروقة . إدانته غاييا استنادا إلى أقوال متهمين معه بالسرقة . معارضة المتهم . عدم طلبه سماعهم في جلسة المعارضة . سماع شاهدين من شهود الإثبات واستغناؤه عن سماع باقي الشهود . لا إخلال بحق الدفاع .  
ب — إثبات . دفاع . استخلاص المحكمة من الأدلة القائمة في الدعوى أن المتهم اشترى الشيء المسروق بثمن يقل عن قيمته الحقيقية . استنادها إلى ذلك أيضا في إثبات علمه بالسرقة . عدم طلبه من المحكمة أى تحقيق في تقدير قيمة هذا الشيء . نفيه على الحكم أن المحكمة لم تطلب منه أن يثبت أنه اشترى الشيء بقيمته الحقيقية . لا يقبل .

١ — إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم بأنه أخفى أشياء مسروقة مع علمه بسرقتها قضت المحكمة بإدانته غاييا واستندت في إثبات علمه بالسرقة إلى أقوال متهمين آخرين بالجلسة كانت قد رفعت الدعوى عليهم معه لارتكابهم جريمة السرقة وأدينوا حضوريا فيها وكان المتهم لم يطلب في جلسة المعارضة سماع هؤلاء المتهمين بل إنه تنازل عن سماع بعض شهود الإثبات ثم ترفع عنه محاميه وناقش الأدلة القائمة قبل الطاعن ومنها أقوال المتهمين المشار إليهم فلا محل لما يثيره الطاعن من أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع بعدم سماعها أقوال المتهمين الآخرين في مواجهته .

٢ — متى كانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة التي بينتها في حكمها أن المتهم اشترى الشيء المسروق الذي أدانته في إخفائه بثمن يقل عن قيمته الحقيقية ، واستندت إلى ذلك — ضمن ما استندت إليه — في إثبات علمه بالسرقة ، وكان المتهم لم يتقدم إلى المحكمة بطلب التحقيق في تقدير قيمة هذا الشيء ، فلا محل لما يثيره الطاعن من أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع إذ لم تطلب منه أن يثبت أنه اشترى الشيء المسروق بقيمته الحقيقية .

## الوقائع

أتمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه أخفى الدولار المبين الوصف والقيمة بالمحضر والمسروق من حبيب حكيم تادرس مع علمه بسرقة وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لحاكمته بالمادتين ٣١٧/٢ و ٥ و ٧ و ٤٤ مكررة من قانون العقوبات . فقرر بتاريخ ٥ يولية سنة ١٩٤٨ إحالته إليها لحاكمته بالمادتين المذكورتين .

سمعت محكمة جنايات مصر هذه الدعوى وقضت فيها غيايا عملا بمادتي الاتهام بمعاينة التهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة .  
فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم والمحكمة المذكورة قضت بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس التهم ستة شهور مع الشغل .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٢١ مايو سنة ١٩٤٩ الخ الخ ؛

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة استندت في إثبات علم الطاعن بالسرقة إلى أقوال متهمين آخرين سبق أن أدلوا بها أمامها في غيبة الطاعن وكان يجب إعادة سماعهم في مواجهته بجلسة المعارضة أما وهي لم تفعل فإن ذلك منها يعتبر إخلالا بحق الدفاع . يضاف إلى هذا أن الطاعن دفع التهمة بأن الدولار المسروق قدرت قيمته بأقل من ١٥ جنيتها ولكن المحكمة لم تطلب إليه إثبات هذه الواقعة وفي هذا إخلال آخر بحق الدفاع .

وحيث إن الدعوى العمومية أقيمت على سبعة متهمين بتهمة سرقة وعلى الطاعن بتهمة اخفاء دولار مما اتهم السبعة الآخرون بسرقة وقد قضى حضوريا بالنسبة للسبعة وغيايا للطاعن بإدانتهم جميعا . فعارض الطاعن وعند نظر المعارضة

لم يتمسك بطلب سماع المتهمين المحكوم عليهم حضوريا بل إنه بعد أن سمعت المحكمة شاهدين من شهود الإثبات استغنى عن سماع باقي الشهود اكتفاءً بأقوالهم في التحقيقات ثم ترفع عنه محاميه وناقش الأدلة القائمة ضده ومنها أقوال المتهمين المشار إليهم — لما كان الأمر كذلك وكان باقي ما يثيره في الطعن لا يعدو المجادلة في تقدير أدلة الثبوت التي عولت عليها المحكمة في الدعوى وكان هو لم يتقدم للمحكمة بطلب من طلبات التحقيق بشأن تقدير قيمة الدولار المسروق الذي استخلصت المحكمة من الأدلة التي بينتها في الحكم أنه اشتراه بثمن يقل عن قيمته الحقيقية — لما كان ذلك كله فإن ما يثيره الطاعن حول قيمة الأدلة التي عولت عليها المحكمة أو من القول بالإخلال بدفاعه لا يكون له محل .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## ( ١١٠ )

### القضية رقم ١٧٤٠ سنة ١٩ القضائية

دفاع . إقامته على استحالة ارتكاب التهم للحادث بسبب عجز في يده ، وطلب نذب أطباء تحقيقاً لذلك . عدم إجابة هذا الطلب اعتماداً على التحقيق الذي أجرته المحكمة بنفسها وعلى ما قرره الطبيب الشرعى في صده . عدم تقديم التهم وجه اعتراضه على الطبيب الشرعى بما يبرر نذب غيره . لا تثريب على المحكمة .

إذا كان الدفاع قد طلب إلى المحكمة عرض التهم على أطباء لبيان العجز الذي بيده والذي يستحيل عليه مع وجوده ارتكابه الحادثة ، فلم يجب المحكمة هذا الطلب على أساس أن الطبيب الشرعى قد قرر أنه ولو أن التهم فقد بعض سلاميات أصابع الخنصر والبنصر والسبابة فإنه ، مع حركات باقي السلاميات وصلاحيه إصبعيه الإبهام والوسطى من اليد اليمنى ، يمكنه القبض على السكين بقوة تكفيه لتوجيه الطعنة ، وكانت المحكمة أيضاً قد فحصت يد المتهم في الجلسة وتحقق لها صحة الرأي الذي أبداه الطبيب الشرعى ، وكان المدافع عن المتهم فضلاً عن ذلك



لم يقدم سببا للاعتراض على رأى الطبيب الشرعى ويرد تلعب طبيب غيره فإن  
ما أوردته المحكمة فى حكمها من ذلك يكفى للرد على الطلب الذى تقدم به ..

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه (أولا) قتل عمدا محمد محمود المنشاوى  
بأن طعنه بسكين فى جنبه الأيسر فأصدا قتله فأحدثت به الإصابة الميئنة بتقرير  
الصفة التشريحية والتي سببت وفاته . (ثانيا) مع آخر حكم عليه ضربا سيلة سيد  
محمد فأحدثا بها الاصابات الميئنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لمعالجها مدة لا تزيد  
على العشرين يوما . وطلبت إلى قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لحاكمته  
بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، فقرر إحالته إليها لحاكمته بالمادة المذكورة .  
وقد ادعى محمد محمد المنشاوى والد القتيل بحق مدنى قبل التهم وآخر وطلب  
القضاء له عليها متضامتين بمبلغ ألف جنيه بصفة تعريض .

سمعت محكمة جنايات مصر هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بمادة  
الالتزام بمراقبة بركات عثمان محمد بالأشغال الشاقة عشر سنوات وإلزامه بأن يدفع  
للمدعى اللذى مبلغ ثلاثمائة جنيه والمصاريف اللدنية .  
فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التقص الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن وجهى الطعن يتحصلان فى القول : (أولا) بأن المحكمة قد  
أخلت بحق الطاعن فى الدفاع . ذلك لأن المحامى عنه دفع بالجلسة بأن بذراعه  
اليمنى وبأصابع يده اليمنى عجزا يتعذر معه أن يقبض على السكين ويطعن بها  
المجتى عليه وطب تحقيق هذا الدفاع ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب  
وزدت عليه بما ورد فى تقرير الطبيب الشرعى فى هذا الخصوص مع أنه كان  
يمترض على هذا التقرير ويشكو منه وكان الواجب إما تدب طبيب آخر أو استدعاء

الطبيب الذى قدم هذا التقرير لمناقشته بالجلسة . و(ثانيا) بأن الطاعن دفع التهمة بأن المجنى عليه كان قد أمسك به وأخذ أخوه يطعنه بسكين فأقلت من المجنى عليه لكي يتفادى هذه الضربات فأصاب طعنة كانت مصوبة إليه جسم المجنى عليه ولكن المحكمة ردت على هذا الدفاع ردا غير سديد لا يدحضه وهذا منها قصور يعيب الحكم .

وحيث إنه لما كان الثابت من مطالعة محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن كل ما قاله الدفاع بصدد العجز المشار إليه في الوجه الأول هو «أنه فيما يختص بحالة العجز واستحالة ارتكابه (أى الطاعن) الحادث ، فطلبنا عرض المتهم على عدة أطباء لبيان ذلك» فرد عليه الحكم فى قوله «إن الدفاع عن المتهم الأول قال فى الجلسة إن المتهم الأول (الطاعن) لا يستطيع أن يقبض يده على السكين لعسر فى حركة أصابعه وطلب فحص يده بواسطة أطباء . ومن حيث إنه لا محل لإجابة هذا الطلب لأنه كان محل تحقيق وقد قرر الطبيب الشرعى أنه مع فقد المتهم الأول بعض سلاميات أصابع الخنصر والبنصر والسبابة إلا أن حركات باقى السلاميات مع سلامة الأصبعين الإبهام والوسطى من اليد اليمنى فانه يمكنه القبض على السكين بقوة تكفى لتوجيه الطعنة ضد آخر وفوق ذلك فقد فحصت المحكمة فى الجلسة يد المتهم وتحقق لها صحة رأى الذى أبداه الطبيب الشرعى» ولما كان المدافع عن الطاعن لم يقدم سببا للاعتراض على رأى الطبيب الشرعى يبرر نذب طبيب غيره فان فيما أورده الحكم الرد الكافى على الطلب المشار إليه — لما كان الأمر كذلك ، وكان الحكم قد تعرض للدفاع الموضوعى المشار إليه فى الوجه الثانى ففقدته فى منطق سديد فان الجدل على الصورة الواردة بوجه الطعن لا يكون له محل . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١١١).

## القضية رقم ٦٧ سنة ٢٠ القضائية

دفاع . تفويض المحكمة في إجراء عمل معين . لا تلزم بالرد عليه .

إذا كان المتهم في سبيل تنفيذ تقرير الطبيب الشرعي قد قدم للمحكمة تقريراً قال إنه من خير معتمد أمام الحاكم يقطع فيه بعدم صحة رأى الطبيب الشرعي وإنه مستعد للمناقشة أمام الطبيب الشرعي والأمر يرجع للمحكمة ، فإن هذا لا يصح اعتباره طلباً بل هو مجرد تفويض للمحكمة إن رأت لزوماً له ، فلا تكون ملزمة بالرد عليه .

## الوقائع

اتهمت النياية العمومية هذا الطاعن بأنه : (أولاً) ارتكب تزويراً في محرز أحد الناس «عقد إيجار عرفي» يتضمن إيجاراً فو ٦ ط لمدة سنتين ابتداء من أول يونيو سنة ١٩٤٨ إلى آخر مايو سنة ١٩٥٠ صادر إليه من حجازي محمد حسن غانم بشهادة حسن متولى وذلك بأن وقع على العقد بامضاءين مزورين نسب صدورهما كذبا إليهما . (ثانياً) استعمل المحرر العرفي سالف الذكر بأن قدمه في تحقيقات الشكوى رقم ٢٧٩ سنة ١٩٤٨ إداري مركز النيا طالبا منع تعرض محمد محمد ابراهيم حمزه له مع علمه بالتزوير وطلبت عقابه بالمادتين ٢/٢١١ و ٢١٥ عقوبات .

نظرت محكمة جناح مركز النيا الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات للارتباط بحبس المتهم شهراً مع الشغل وقدرت له كفالة قدرها ألف قرش لوقف تنفيذ العقوبة عليه بلا مصاريق .

استأنف المتهم هذا الحكم .



سمعت محكمة المنيا الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها غايبا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلامصاريف . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم والمحكمة المذكورة قضت بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بلامصاريف . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن الوجهين الأول والثالث من أوجه الطعن يتحصلان في أن ما قاله الحكم المطعون فيه من أن التزوير ظاهر للعين المجردة أمر ينقضه الواقع بدليل أن النيابة استعانت في ذلك بخبير وبدليل أن الخبير الاستشاري تفاه كما أن الأدلة التي أوردها الحكم على تزوير الورقة وعلى استعمالها لا تؤدي إلى ما انتهى إليه .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين لا محل له إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن الدفاع عن الطاعن طلب إلى المحكمة الاستئنافية بجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٩ استدعاء الخبيرين الاستشاري والمعين من المحكمة لمناقشتها في تقريريهما المتناقضين كما طلب تعيين خير ليرجح بينهما فلم تجبه إلى ما طلب ولم تكن بالرد عليه .

وحيث إن محضر جلسة المرافعة أمام المحكمة الاستئنافية المؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٩ يدل على عدم صحة ما يثيره الطاعن فهو لم يطلب نذب خير مرجح ولم يطلب استدعاء الطبيين الاستشاري أو المعين بل كل ما قاله في هذا الصدد هو «وقد أحضرت تقريرا من شخص معتمد أمام المحاكم فقطع بعدم صحة الطب الشرعي وهو مستعد للمناقشة أمام الطبيب الشرعي الذي يخالفه في الرأي والأمر يرجع للمحكمة في هذا الرأي» ولا يصح اعتبار هذا القول طلبا إذ هو مجرد تفويض للمحكمة بإجراء عمل معين إن رأت لزوما له ولذلك فالمحكمة غير ملزمة بالرد عليه . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١١٢)

## القضية رقم ٦٨ سنة ٢٠ القضائية

عود . المواد ٤٩ و ٥١ و ٥٢ ع . القضاء بالعقوبة المغلظة . جوازي للمحكمة .

إن المواد ٤٩ و ٥١ و ٥٢ من قانون العقوبات لا توجب على محكمة الموضوع القضاء بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها فيها ، بل هي تجعل ذلك جوازيا لها إن شاءت حكمت بها وإن شاءت حكمت بعقوبة الجنحة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا المتهم مع أخرى حكم عليها أخفيا الأواني النحاسية والأشياء الأخرى المبينة الوصف والقيمة بالحضر والملوكة لعبد الصمد علي محمد من مسكنه مع علمها بسرقتها وذلك حالة كون التهمة الثانية عائدة . وطلبت إلى حضرة قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لحاكمته بالمادتين ١/٤٤ مكررة و ٣١٧/١، ٤٤١ من قانون العقوبات فقرر حضرته إحالته إليها لحاكمته بالمادتين سالفتي الذكر . سمعت محكمة جنايات المنيا هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بمادتي الاتهام بمعاينة المتهم محمد شحاته أبو الحسن بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩ الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في القول بأن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ لم توقع على المتهم محمد شحاته أبو الحسن العقوبة المغلظة المقررة في المواد ٤٩ و ٥١ و ٥٢ من قانون العقوبات مكثفية بحبسه ستة أشهر مع الشغل مع

أنه سبق الحكم عليه بتسع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات الأخيرة منها بحبسه سنة مع الشغل بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٥ .

وحيث إنه لا محل لما تثيره الطاعنة من ذلك لأن المواد التي تستند إليها في طعنها لا توجب على محكمة الموضوع القضاء بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها فيها بل تجعل ذلك جوازيا لها إن شاءت حكمت بها وإلا شاعت حكمت بعقوبة الجنبنة .

وحيث إنه لا تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### ( ١١٣ )

#### القضية رقم ٧٤ سنة ٢٠ القضائية

دفاع . طلب إجراء معاينة لتكذيب الشهود فيما قرروه من أنهم رأوا المتهمين مع وقوع الحادث في الظلام الخالك . عدم إجابته بناء على أسباب مبررة لذلك . المجادلة في هذا لا هيل .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة إجراء معاينة لتكذيب الشهود فيما قرروه من أنهم رأوا المتهمين وتمكنوا من تمييزهما ، في الظلام الخالك ، على ضوء منبعث من مدرسة قريبة من محل الحادث حالة أن ضوء المدرسة لا يصل مطلقاً إلى مكان الحادث لبعده للمسافة ووجود مبان وأشجار تحجبها فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب بناءً على ما استبانت وأخذت به وأثبتته في حكمها من أقوال الجني عليهما من أنهما عرفا المتهمين بسبب تماسكهما وإياهما ووجود كل منهما إزاء الآخر وجها لوجه مما سهل عليهما هذه العرقة ، فإن ما يثيره المتهم في طعنه في هذا الصدد لا يكون إلا محض مجادلة في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى مما تختص به محكمة الموضوع دون معقب عليها فيه .



## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذين الطاعنين بأنهما بالطريق العام سرقا حافظة نقود بها مبلغ أربعائة وثلاثة وعشرون قرشا لعباس محمد جمعه بطريق الأكرام الواقع عليه بأن انهالا عليه ضربا بالعصى فسقط للأرض فجما فوقه وشلا مقاومته وأمسك به المتهم الأول ، وتمكن المتهم الثانى من الحصول على الحافظة من جيب الجنى عليه ، وطلبت إلى حضرة قاضى الاحالة إحالتهما إلى محكمة جنائيات شين الكوم لمحاكمتها بالمادة ٣١٥/٢ من قانون العقوبات . فقرر حضرته إحالتهما إليها لمحاكمتها بالمادة سالفة الذكر .

سمعت محكمة جنائيات شين الكوم هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بمادة الاتهام والمادة ١٧ عقوبات بمعاينة حسن شور بجى عبد المقصود وعدلان شور بجى عبد المقصود بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة .  
فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطعن يتحصل فى قول الطاعنين إن الحكم للمطعون فيه إذ دان الطاعنين بتهمة السرقة بطريق الأكرام قد أخل بحقوقهما فى الدفاع وقصر فى بيان الأسباب . ذلك لأن الحادث قد وقع فى الليلة التاسعة والعشرين من ذى الحجة بعد العشاء حيث كان الظلام حالكا باقرار الجنى عليه والشهود ومع ذلك فقد شهد هؤلاء بأنهم رأوا الطاعنين وتمكنوا من تمييزهما على ضوء منبعث من مدرسة قريبة من محل الحادث وإن محامى الطاعنين قد تمسك باستحالة الرؤية وبأن ضوء المدرسة لا يصل مطلقا إلى مكان الحادث لبعد المسافة ووجود مبان وأشجار من شأنها أن تحجبه ، كما تمسك بطلب إجراء معاينة تحقيقا لهذا الدفاع ولكن المحكمة على الرغم من أهمية هذا الطلب قد رفضته وردت عليه برد غير سائغ ، ويضيف الطاعنان أنهما دفعا كذلك بأن التهمة ملفقة عليهما من العمدة

وشيوخ الخفراء بسبب صفات ذكرها مفصلة في محضر الجلسة وناقشت المحكمة فيها  
شيخ الخفراء فاعترف بها كما أقر المجنى عليه نفسه بأن العدة هو الذي حرره  
بلاغ الحادث ولكن المحكمة اكتفت في الرد على هذا الدفاع بأنه لم يقم عليه أى  
دليل وذلك على الرغم من الأدلة المتعددة السالف الإشارة إليها .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة  
التي اطمأنت إليها المحكمة في ثبوت التهمة على الطاعنين ثم تعرض لدفاعهما المبين  
بأسباب الطعن وفنده ، وقال عن طلب المعاينة إنه لا محل له لما استبانت المحكمة  
وأخذت به من أقوال المجنى عليهما وأثبتته من أنهما عرفا الطاعنين بسبب تماسكهما  
وإياهما ووجود كل فريق إزاء الآخر وجها لوجه مما سهل على المجنى عليهما هذه  
المعرفة — لما كان ذلك ، وكانت الأدلة التي أوردها الحكم ورد بها على دفاع  
الطاعنين وطلبتهما من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت الواقعة وتقنيد الدفاع فإن  
الحكم المطعون فيه يكون سليما ويكون ما يثيره الطاعنان في طعنهما محض مجادلة  
في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما تختص به محكمة الموضوع من  
غير معقب عليها فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

### جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٠ :

برئاسة حصرة صاحب العزة أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة وحضور حضرات أصحاب  
العزة : أحمد حسنى بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

( ١١٤ )

### القضية رقم ١٣١٩ سنة ١٩ القضية

تحقيق . سلطة مأبوري الضبطية القضائية في التحرى عن ثبوت الوقائع الجنائية . تفتيش  
مأذون فيه . سلطتهم في إجراءاته بالطريقة التي تحقق الغرض منه دون التزام طريقة معينة .

للمأبوزى الضبطية القضائية — ومنهم رجال مكتب الخدشات بـ بن من

واجبتهم أن يخرجوا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ إليهم أو يعلمون هم بها بأية كيفية كانت وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوتها ويحرروا بجميع ذلك محضرا يرسل إلى النيابة مع الأوراق الدالة على الثبوت ، ولهم إذا ما صدر إليهم إذن النيابة في إجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة بعينها ، ما داموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين بأنهما أحرزا جواهر مخدرة (أفيونا وتحشيشا) بدون مسوغ قانوني وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

سمعت محكمة جنح المخدرات الجزئية هذه الدعوى وأمامها دفع الحاضر عن التهم الأول بيطان محضر التفتيش لصورية الاجراءات التي اتخذت إذ لم تكن جدية بحيث تبرر صحة هذا التفتيش و بعد أن انتهت المحكمة المذكورة سماعها قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين سنتين مع الشغل والنفاذ وتغريم كل منهما ٣٠٠ جنيه ومصادرة جميع المواد المضبوطة بلا مصاريف . فاستأنف المتهمان هذا الحكم في يوم صدوره .

نظرت محكمة اسكندرية الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعنين يأخذان على الحكم المطعون فيه وقد دانهما بتهمة إحراز مواد مخدرة للاتجار أنه خالف القانون وأخل بحق الدفاع وقصر في الأسباب وفي



بيان ذلك يقولون إن محامى الطاعن الثانى دفع أمام المحكمة بىطلان عملية البيع والشراء التى زعم . جال مكتب المخدرات بأنها تمت بينهم وبين هذا الطاعن ، كما دفع بىطلان المحضر 'نخاص بتدوين أرقام الأوراق المالية التى ذكروا أنها دفعت إليه ثمنًا للمخدر المبيع بمقررة إنه ليس لرجل الضبطية القضائية أن يجاوز الحد الذى رسمه له إذن النيابة الصادر بانهنثيش والذى اقتصر على مجرد إخراج الضبط والتفتيش وإلا وقع إجراؤه باطلا ، وبطل تبعاً له ما تلاه وقام عليه من إجراءات أخرى . وإن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع بل إن محكمة الدرجة الثانية قد أغفلت الرد عليه ، أما محكمة الدرجة الأولى فقد ردت عليه بكلام موضوعى دون أن تفنده من ناحية القانون . كما تقدم المدافع إلى محكمة الدرجة الثانية بطلبات ابتغى منها نفي وقائع معينة أوردها تحقيق البوليس ، ورغم أهمية هذه الطلبات وبالغ أثرها فى عناصر الثبوت فإن المحكمة لم تجب الدفاع إليها واكتفت بالرد على طلبين منها بما لا يفندهما ولم تشر إلى الطلب الثالث : فقد تمسك الدفاع بطلب تحقيق أن محمد الطيبلى الذى ورد اسمه فى ورقة ضبطت مع الطاعن الثانى ليس هو الطاعن الأول وإنما هو شخص آخر يدعى محمد على الطيبلى ، وأن محمد عبد العال المذكور معه بالورقة مقرونا ببيان عن حساب قيل إنه يستر حساب مخدرات إنما هو رجل «تربى» بمقابر العامود ويتجر فى المخدرات . وتمسك الدفاع أيضاً بأن الخطاب الذى حصل عليه مكتب المخدرات من مصلحة خفر السواحل تقول فيه إن الطاعن الأول من تجار المخدرات ، هذا الخطاب لا أصل له فى أوراق المصلحة المذكورة ، وطلب الدفاع إلى المحكمة أن تكلف هذه المصلحة بتقديم دفاتر أوراق نحرياتها ومباحثها السرية الدالة على صحة هذا الخطاب ، ثم تمسك الدفاع كذلك بتلفيق صفقة البيع موضوع الدعوى . ويضيف الطاعنان أنها تمسكا فى المذكرتين المقدمتين منها إلى المحكمة الاستئنافية بأن واقعة البيع ملفقة عليهما ، وأن رواية القبض على الطاعن الأول أمام باب منزله رواية فاسدة وأنها قدما حكما يسجل الكذب على أحد شهود الإثبات فأطرحت المحكمة هذا الدفاع وردت على

ما ردت عليه منه بما لا يفنده كما أنها لم تبين في الحكم الواقعة المستوجبة لعقاب الطاعن الثاني .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها ، كما عرض لدفاعهما وفنده ، مستندا في كل ذلك إلى الأدلة التي أوردوها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، ولما كان ذلك وكان من المقرر بالقانون أن لأمورى الضبطية القضائية — ومن بينهم رجال مكتب المخدرات — بل إن من واجبهم أن يحجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ إليهم أو يعلمون بها بأية كيفية كانت وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت الوقائع الجنائية ويحجروا بجميع ذلك محضراً يرسل إلى النيابة مع الأوراق الدالة على الثبوت ، وكان لهم إذا ما صدر إليهم إذن النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذه ما يرونه كفيلاً بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك، طريقة بعينها ، ما داموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون . لما كان كل ذلك فلا محل لما يشيره الطاعنان في طعنهما الذي لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول تقدير أدلة الدعوى بما تختص به محكمة الموضوع ولا رقابة عليها فيه من محكمة النقض . . . . .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً . . . . .

(١١٥)

### القضية رقم ١٥٦٨ سنة ١٩٢٣ القضائية

نقض . حكم صادر من محكمة عسكرية . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز لا من جهة قضائه في الاختصاص ولا من جهة قضائه في الموضوع . . . . .

إن المادتين ٨ و ٨٠ مكررة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ تنصان في خضراة على أن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما السلطة

المختصة قانوناً بالقيام بوظيفة محكمة النقض في القضاء العادي من مراقبة صحة إجراءات المحاكمة وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الهممة. وإذن فلا يجوز بأية حالة ولا لأي سبب من الأسباب الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة عسكرية سواء من جهة قضائه في الاختصاص أو في الموضوع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العسكرية العليا هذا الطاعن في قضية الجناية العسكرية رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩ عليا ورقم ١٣٠٣ سنة ١٩٤٨ الدرب الأحمر بأنه :

١- (أولاً) انضم إلى جمعية بمصر ترمى إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية للهيئة الاجتماعية، وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظاً في ذلك ، بآث انضم إلى مؤسسة سرية يطلق عليها اسم « ج » تعتنق وتطبق مذهب كارل ماركس ومذاهب لينين وستالين الثورية وترى إلى إقامة حكم الطبقة العاملة وسيطرتها على غيرها من الطبقات ومحو طبقة الرأسماليين وإلغاء الملكية الخاصة بوسائل الإنتاج متوسلة إلى ذلك بالوسائل الثورية غير المشروعة المبينة في تعاليم لينين وستالين .

(ثانياً) روج بالملكية المصرية لتغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ولتسيود طبقة اجتماعية على غيرها وللقضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظاً في ذلك بأن وزع نشرات وألقى محاضرات تهدف كلها إلى نشر مذاهب لينين وستالين الثورية التي تدعو إلى سيطرة طبقة العمال وسيادتها على غيرها من الطبقات ومحو الطبقة الرأسمالية وإلغاء الملكية الخاصة بوسائل الإنتاج بالطرق الثورية غير المشروعة .

(ثالثاً) حبذ وروج علناً المذاهب التي ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية



والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة وذلك بأن وزع نشرات ونظم محاضرات دعا فيها إلى تعاليم لينين وستالين وأسلوبهما الثورى القائم على التوصل بالقوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة لإقامة دكتاتورية الطبقة العاملة ومحو طبقة الرأسماليين وإلغاء الملكية الخاصة بوسائل الانتاج .

وطلبت النيابة عقاب المتهم بالمواد ٩٨/١ و ٩٨/ب و ١٧١ و ١٧٤ من قانون العقوبات .

سمعت المحكمة العسكرية العليا هذه الدعوى وأمامها دفع المتهم بعدم اختصاصها بنظرها ، كما دفع بدفعين آخرين أولهما عدم دستورية المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ لمخالفته مخالفة صريحة لنص المادة ٤١ من الدستور . وثانيهما بيطلان تفتيش المتهم وضبط الأوراق والمنشورات التى وجدت معه وهى المكونة لجسم الجريمة فى الدعوى . وبعد أن ردت المحكمة المذكورة على الدفع بعدم الاختصاص قضت برفضه وباختصاصها بنظر الدعوى ثم سمعت المرافعة فيها وقضت حضوريا بعد اطلاعها على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بإعلان الأحكام العرفية والقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ والمرسوم الصادر فى ٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية والأمر العسكرى رقم ٧٩ الصادر فى ٢٧ مارس سنة ١٩٤٩ وعلى المواد ٩٨/١ و ٩٨/ب و ٩٨/٢ و ٣٢ من قانون العقوبات : (أولا) برفض الدفيعين المقدمين من المتهم وبدستورية المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ وبسجة التفتيش . (ثانيا) بمعاقبة المتهم بالسجن خمس سنين وبتغريمه مائة جنيه مصرى ومصادرة الأشياء المضبوطة على ذمة هذه القضية وقد أقر رفعة الحاكم العسكرى هذا الحكم فى ٣ من أغسطس سنة ١٩٤٩ .

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة .

حيث إن الطاعن ينعى على المحكمة العسكرية العليا خطأها في تأويل للمادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٧٩ الصادر بتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٩ وفي تطبيقه على واقعة الدعوى . وفي بيان ذلك يقول : إن النيابة العامة سبق أن قدمته بالتهمة التي دين بها إلى قاضى الإحالة الذى أحاله على محكمة الجنايات وقد نظرت هذه المحكمة في طلب إفراج قدم منه وقضت بالإفراج عنه ثم قررت في جلستين تأجيل نظر الدعوى وأخيراً فوجيء الطاعن بتقديمه للمحكمة العسكرية العليا فدفع أمامها بعدم الاختصاص مستنداً إلى المادة الثانية المذكورة التي تقضى ببقاء الاختصاص لمحكمة الجنايات في القضايا التي بدأت في نظرها قبل صدور ذلك الأمر ولكن المحكمة المذكورة رفضت هذا الدفع ولم ترد عليه رداً سديداً وقضت في الدعوى .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن من ذلك لأن المادتين ٨ و ٨ مكررة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ تنصان في صراحة على أن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما السلطة المختصة قانوناً بالقيام بوظيفة محكمة النقض في القضاء العادى من مراقبة صحة إجراءات المحكمة وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة التهمة . ومتى كان هذا مقرراً وكان الحكم للطعن فيه صادراً من محكمة عسكرية فإن الطعن فيه أمام محكمة النقض لا يكون جائزاً بأية حال من الأحوال ولا لأى سبب من الأسباب سواء في ذلك قضاؤه بالاختصاص وقضاؤه في الموضوع لصدورها من المحكمة العسكرية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٠

بإدارة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات  
أصحاب العزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وفهم عوض بك ومحمد  
أحمد غنيم بك المستشارين .

(١١٦)

### القضية رقم ١٨٨٨ سنة ١٩ القضاية

نقض . طعن في الأعراس . توفر العلانية . العقاب عليه بالحبس والغرامة . تطبيق المواد  
٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٨ ع . العقوبة الموقعة تقع في حدود المادة ٣٠٦ النطقة . الطعن فيه من  
جهة تطبيق المادتين ٣٠٢ و ٣٠٨ . لا جدوى منه .

إذا كان الظاهر من أسباب الحكم المطعون فيه أن الجريمة التي أدان المتهم  
فيها هي سب توفرت فيه العلانية وأن الألفاظ التي بدرت منه في حق المدعية  
بالحقوق المدنية تعتبر طعنًا في عرضها وخدشًا لسمعة أسرتها ، وكان الحكم قد  
طبق على المتهم المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٨ من قانون العقوبات وعاقبه بالحبس  
شهرًا وغرامة عشرين جنيهًا فلا جدوى للمتهم من الطعن عليه من جهة تطبيق  
المادتين ٣٠٢ و ٣٠٨ ما دامت العقوبة التي أوقعها عليه تتدخل في نطاق العقوبة  
المقررة في المادة ٣٠٦ ع ، إذ المادة ٣٠٨ تنص فيما نصت عليه على أنه إذا تضمن  
السب الذي ارتكب بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعنًا في عرض الأفراد  
أو خدشًا لسمعة العائلات فيعاقب عليه بالحبس والغرامة معًا في الحدود المبينة  
بالمادة ٣٠٦ .

### الوقائع

رفعت المدعية بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة ضد المتهم «الطاعن»  
نسبت إليه فيها أنه بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٩ بدائرة قسم شبراخيت بالألفاظ الواردة



بمريضه الدعوى والتي تتضمن طعناً في عرضها وخدشاً لسمعة أسرتها .  
وطلبت معاقبته بالمسواد ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٨ من قانون العقوبات . مع  
الحكم لها بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت .  
سمعت محكمة شبرا الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً بتاريخ  
١٥/١٢/١٩٤٨ عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وكفالة  
٣٠٠ قرش وغرامة عشرين جنيهها وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى  
قرشاً صاغاً واحداً على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية بلا مصاريف جنائية .  
فاستأنف المتهم هذا الحكم يوم صدوره وقيد استئنافه برقم ١٢٩ سنة ١٩٤٩ .  
ومحكمة مصر الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى  
قضت فيها حضورياً بتاريخ ٣١/٥/١٩٤٩ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع  
برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية وألزمت المتهم بالمصاريف  
المدنية الاستئنافية و٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للمدعى بالحق المدنى .  
فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٧/٦/١٩٤٩ وقدم الأستاذ  
ابراهيم رياض المحامى عنه تقريراً بالأسباب فى الميعاد القانونى .  
وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

## الحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة .  
من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .  
وحيث إن وجه الطعن يتحصل فى قول الطاعن إن الألفاظ للسندة إليه فى  
واقعة الدعوى تعتبر سباً تنطبق عليه المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات ، إلا أن  
الحكم المطعون فيه قد عاقبه عليها بالمواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٨ الخاصة بجريمة القذف  
فى حين أن العقوبة التى تتضمنها هذه المواد أشد من عقوبة جريمة السب  
المنصوص عليها بالمادة ٣٠٦ سالفه الذكر حيث بمقتضاها يجوز للقاضى تطبيق

إحدى عقوبات الحبس أو الغرامة بينما تحتم المواد التي طبقها الحكم القضاء بهما معاً .  
وحيث إن دعوى اللجنة رفعت مباشرة من المدعية بالحقوق المدنية على الطاعن بأنه سبها علناً بالألفاظ الميينة بالحكم قبضت محكمة الجحج بالحكم المطعون فيه ، بحبسه شهراً واحداً مع الشغل وغرامة ٢٠ جتيا وإلزامه بالتعويض المدني المطلوب وذلك على أساس أن الواقعة تقع تحت طائلة المواد ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٨ من قانون العقوبات ولما كان يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن الجريمة التي دان الطاعن بها هي سب توفرت فيه العلانية وأن الألفاظ التي بدرت من الطاعن في حق المدعية بالحقوق المدنية تعتبر طعنًا في عرضها وخدشًا لسمعة أسرتها ، وكانت المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات التي طبقها الحكم تنص فيما نصت عليه على أنه إذا تضمن السب الذي ارتكب بإحدى الطرق الميينة في المادة ١٧١ طعنًا في عرض الأفراد أو خدشًا لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معاً في الحدود الميينة في المادة ٣٠٦ ، وكانت العقوبة التي قضى بها على الطاعن تقع في نطاق العقوبة المقررة في المادة ٣٠٦ سالفة الذكر ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً في قضائه لم يخطئ القانون في شيء ويكون لا جدوى للطاعن فيما يثيره في شأن المادتين ٣٠٢، ٣٠٣ المشار إليهما بالحكم .  
وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( ١١٧ )

### القضية رقم ١٨٩٢ سنة ١٩ القضية

دفاع شرعى . بساطة الاعتداء الواقع على المتهم . لا تكفى لنفى حالة الدفاع الشرعى .  
المرجع في ذلك لتقدير المدافع نفسه في الظروف التي كان فيها . الاحتماء برجال السلطة . القول به يقتضى أن يكون لدى المتهم من الوقت ما يسمح له باتخاذ هذا الإجراء دون تعطيل لحقه في الدفاع .

إذا نفت المحكمة قيام حالة الدفاع الشرعى لبساطة الاعتداء الواقع على المتهم

وأنه كان في استطاعته الالتجاء إلى رجال السلطة العمومية الذين كانوا على مقربة منه فإن حكمها يكون قاصرا ، إذ أن بساطة الاعتداء لا تصلح على إطلاقها سببا لانتفاء تلك الحالة ، بل يجب الرجوع في ذلك إلى تقدير المدافع نفسه في الظروف التي كان فيها ، فإذا ما تبين أنه وقت العدوان قد قدر أن الفعل يستوجب الدفاع وكان تقديره مبنيا على أسباب جائزة ومقبولة قامت حالة الدفاع الشرعي . وكذلك لا يصلح سببا لانتفاء القول بإمكان احتفاء المتهم برجال السلطة فإن ذلك يقتضي أن يكون لدى المتهم من الوقت ما يكفي لاتخاذ هذا الإجراء دون أن يترتب على ذلك تعطيل للحق ذاته المقرر في القانون ، وما دامت المحكمة لم تستظهر كنه هذا الإمكان وكيفيته مع ما ذكرته عن ظروف الحادث فهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها .

### الوقائع

أهمت النيابة العامة كلا من : ١ — سيد محمد قنير (الطاعن) و ٢ — عبد المطلب محمد جلال قنير بأتهما : (الأول) قتل عبد الله حسن محمد عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (والثاني) اشترك بطريق التحريض مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سألقة الذكر بأن طلب منه أن يطلق النار على الجنى عليه فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض .

وطلبت من قاضي الاحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها الأول بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والثاني بالمواد ١/٤٠ ، ٤١ ، ١/٢٣٤ من قانون العقوبات .

فقرر إحالتها إليها لمحاكمتها بالمواد سألقة الذكر .

وقد ادعى محمد حسن محمد موسى بصفتيه ووهيبة عبد المنعم بحق مدني قدره ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين بالتضامن .

ومحكمة جنايات أسيوط بعد أن آمنت سماع هذه الدعوى قضت فيها بحضورها



عملاً بمادة الاتهام بالنسبة للأول والمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بالنسبة للثاني . (أولاً) . بمعاينة التهم الأول سيد محمد قنير بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة بلا مصاري فوجدت جناية وبإلزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدني . وهم محمد حسن محمد موسى بصفته الشخصية وبصفته وصياً على أخويه القاصرين سيد وقرنقلة والست وهيبة عبد المنعم مبلغ ٥٠٠ جنيه مع المصروفات المدنية المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . (وثانياً) ببراءة التهم الثاني عبد المطلب محمد جلال ورفض الدعوى المدنية قبله وألزم المدعين بالحق المدني بباقي المصروفات المدنية .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم فيما يعيبه أنه حين دانه بالقتل العمد قد خالف القانون وجاء قاصراً إذ قد تمسك المدافع عنه بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفس ابن عمه عندما اعتدى عليه الجاني عليه بالضرب على رأسه بآلة راضية وأنه قد ترك للمحكمة تقدير ما إذا كان قد تجاوز حد هذا الدفاع ولكن المحكمة اطرحت دفاعه ودانته رغم تسليمها بحصول الاعتداء الذي وقع من الجاني عليه مستندة إلى ما قالت عن بساطته واستطاعته الالتجاء لرجال السلطة العمومية الذين كانوا على مقربة منه مع أن هذا الذي استندت إليه لا يؤدي إلى انتفاء قيام حالة الدفاع الشرعي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها تعرض لدفاع الطاعن فقال «إذ قد دفع التهمة بلسان الدفاع عنه بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن (التهم الثاني) الذي كان معه واعتدى عليه الجاني عليه وأنه وإن كان الذي ثبت من أقوال شاهدي الإثبات تعبان حسنين وعلى أحمد أن الجاني عليه قد اعتدى على التهم الثاني على أثر المشادة الكلامية البسيطة التي قامت بينهما فضر به بعضاً على رأسه وأن الكشف الطبي قد أثبت بالتهم الثاني

جرحا رضيا بفروة الرأس مستعرض الاتجاه طوله ٥ سم وعرضه ١/٢ سم قاطعا للجلد والأنسجة الرخوة والمضلات السطحية ويصح حصوله من جسم راض كشومة بصامولة ، وأثبت الطبيب الكشف أنه يحتاج لعلاج أقل من عشرين يوما . إلا أن المحكمة ترى من ظروف الحادث أن المتهم الأول (الطاعن) لا يصح اعتباره في حالة دفاع شرعي عن نفس زميله المتهم الثاني إذا أنه رغم كون الاعتداء الذي وقع من المجنى عليه كان بسيطا ولم يكن من شأنه رده بالقتل فإنه كان من المستطاع أن يبلغا المعتدى عليه والمتهم الأول لرجال السلطة العمومية لدرء هذا الاعتداء وقد كانوا على مقربة من محل الحادث بما لا يزيد على الثلاثين مترا كما ثبت ذلك من المعاينة ومن ثم فإن المتهم لم يكن في حالة دفاع ضروري لرد اعتداء المجنى عليه مهما بلغت جسامته ما دام كان في مقدوره ومقدور زميله أن يبلغا لرجال البوليس الذين كانوا على مقربة منهم . ولما كان ما أورده المحكمة من انتفاء قيام حالة الدفاع الشرعي لبساطة الإصابة لا يتفق وحكم القانون لأنه لا يصلح على إطلاقه سببا لانتفاء تلك الحالة بل يجب الرجوع في ذلك إلى تقدير المدافع نفسه في الظروف التي كان فيها ، فإذا ما تبين أنه قدر وقت العدوان أن الفعل يستوجب الدفاع وكان تقديره مبنيا على أسباب جائزة ومقبولة قامت حالة الدفاع الشرعي -- لما كان ذلك وكان ما أورده المحكمة أيضا عن انتفاء وجود هذا الحق بسبب إمكان الاحتماء برجال السلطة لا يؤدي إلى ما انتهت إليه عنه إذا أن ذلك كان يقتضي أن يكون لدى المتهم من الوقت ما يكفي لاتخاذ هذا الاجراء دون أن يترتب على ذلك تعطيل للحق ذاته المقرر في القانون ، وكانت المحكمة لم تستظهر كنه هذا الامكان وكيفيته مع ما ذكرته عن ظروف الحادث واعتداء المجنى عليه ووصف الآلة ومبلغ الإصابة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قال بانتفاء حالة الدفاع الشرعي عن النفس للاعتبارات التي ذكرها يكون قاصرا متعينا النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

( ١١٨ )

## القضية رقم ١٩٢٣ سنة ١٩٤١ القضائية

نقض : حكم من محكمة المخالفات الاستثنائية بعدم اختصاص محكمة المخالفات بنظر الدعوى .  
لا يقبل الطعن فيه بطريق النقض .

الحكم الصادر من محكمة المخالفات الاستثنائية بعدم اختصاص محكمة المخالفات بنظر الدعوى وإحالة الأوراق على مكتب النائب العمومي لإجراء شتونه فيها هو حكم غير منه للخصومة ، إذ أن التهم سيقدم بناء عليه بالطريق القانوني للمحاكمة من جديد أمام محكمة غير التي أصدرت أصدرت الحكم المطعون فيه ، فلا يجوز إذن الطعن فيه بطريق النقض ما دامت المحاكمة لم تنته بعد ، فإذا ما انتهت بحكم جديد فعندئذ يكون ذلك الحكم هو وحده الذي يجوز الطعن فيه ، أما قبل ذلك فجميع الأحكام التي تصدر في الدعوى لا تكون قابلة للطعن لاحتمال زوال أوجه التظلم من الأخطاء التي تقع فيها بما يجرى أو يتم بعدها من إجراءات أو أحكام

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه : (أولاً) غش الدواء الذي قام بتركيبه بموجب التذكرة الطبية رقم ٩٤٣٩ بأن استبدل مادة الفيتوساليل بمادة أخرى مما نجم عنه إعتبار ذلك الدواء سلبياً . (ثانياً) لم يختم بالجمع الأحمر زجاجتي الدواء المحضرتين بمعرفته تحت رقم ٩٤٣٨ ، ٩٤٣٩ . (ثالثاً) لم يختم التذكريتين الطبيتين ٩٤٣٨ ، ٩٤٣٩ بخاتم الصيدلية ولم يثبت عليهما تاريخ القيد وثمان الدواء ولم يوقع عليهما بما يفيد التحضير بمعرفته وطلبت عقابه بالمواد ٣٢، ٣٤ و ١٠٨/٣ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ .

سمعت محكمة جناح ديروط هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بمواد



الاتهام بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة والمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بالنسبة للتهمة الثالثة :

(أولاً) ببراءة المتهم من التهمة الأولى . (ثانياً) بتغريم المتهم ٢٠ قرشاً صاغاً عن التهمة الثانية . (ثالثاً) بتغريم المتهم ٣٠ قرشاً صاغاً عن التهمة الثالثة . : فاستأنفت النيابة هذا الحكم .

ومحكمة أسيوط الابتدائية بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة المخالفات بنظر الدعوى وإحالة الأوراق على مكتب النائب العمومي لإجراء شؤونه فيها بلا مصاريف .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

حيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في يوم ١٦/١٢/١٩٤٨ بدائرة مركز ديروط (أولاً) : غش الدواء الذي قام بتركيبه بموجب التذكرة الطبية رقم ٩٤٣٩ بأن استبدل مادة الفيتوساليل بمادة أخرى مما نجم عنه اعتبار ذلك الدواء سلبياً . (ثانياً) : لم يحتم بالجمع الأحمر زجاجتي الدواء المحضرتين بمعرفته تحت رقم ٩٤٣٨، ٩٤٣٩ . (ثالثاً) : لم يحتم التذكرتين الطبيتين ٩٤٣٨، ٩٤٣٩ بخاتم الصيدلية ولم يثبت عليهما تاريخ القيد وثن الدواء ولم يوقع عليهما بما يفيد التحضير بمعرفته ، وطلبت عقابه بالمواد ٣، ٣٤، ١٠٨/٣ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة ديروط الجزئية قضت في ١٣/٦/١٩٤٩ (أولاً) : ببراءة المتهم من التهمة الأولى . (ثانياً) : بتغريمه ٢٠ قرشاً عن التهمة الثانية . (ثالثاً) : بتغريمه ٣٠ قرشاً عن التهمة الثالثة . فاستأنفت النيابة وقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة المخالفات بنظر الدعوى وإحالة الأوراق على مكتب النائب العام لإجراء شؤونه فيها . فقرر المتهم الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٧/٩/١٩٤٩ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه لم تنته به الخصومة في الدعوى إذ أن المتهم سيقدم بناءً عليه بالطريق القانوني للمحاكمة من جديد أمام محكمة غير التي أصدرت الحكم المطعون فيه فلا يجوز إذن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ما دامت المحاكمة لم تنته بعد فإذا ما انتهت بحكم جديد فعندئذ يكون ذلك الحكم هو وحده الذي يجوز الطعن فيه أما قبل ذلك فجميع الأحكام التي تصدر في الدعوى لا تكون قابلة للطعن لاحتمال زوال أوجه التظلم من الأخطاء التي تقع فيها بما يجري أو يتم بعدها من إجراءات أو أحكام .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن سابقاً لأوانه ويتعين القضاء بعدم جوازه .

## (١١٩)

### القضية رقم ١٨٨ سنة ٢٠ القضائية

١ — إثبات . اعتراف . الأخذ باعتراف المتهم أمام البوليس ثم أمام النيابة رغم عدوله عنه بالجلسة . لا مانع .

ب — تفتيش باطل . اعتراف المتهم بملكيته للمخدر . إثبات الحكم ما يفيد أن هذا الاعتراف لم يكن وليد التفتيش الباطل . كاف للرد على دفاع المتهم المؤسس على بطلان التفتيش .

ج — مواد مخدرة . حيازتها . لا يشترط أن يكون المتهم محزاً مادياً لها . يكفي أن يكون قد وضع يده على الجوهر على سبيل التملك والاختصاص ولو كان المحرز شخصاً آخر نائباً عنه .

١ — إن تقدير قيمة الاعتراف كدليل إثبات في الدعوى من شأن محكمة الموضوع فلا حرج على المحكمة إذا هي آخذت الطاعن باعترافه أمام البوليس ثم أمام النيابة رغم عدوله عنه بعد ذلك بجلسات المحاكمة ما دامت قد اطمأنت إلى صدوره عنه .

٢ — ما دام الحكم قد أثبت أن المتهم لم يعترف فقط أمام ضابط البوليس عقب ضبط المخدر بل اعترف أيضاً أمام وكيل النيابة عند استجوابه مما يفيد أنه لم يكن متأثراً وقتئذ بذلك التفتيش فذلك يكفي في الرد على ما يثيره المتهم من أن هذا الاعتراف كان وليد تفتيش قضى بطلانه .

٣ — لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المضبوطة بل يكفي لا اعتباره كذلك أن يكون قد وضع يده على الجوهر المخدر على سبيل التملك والاختصاص ولو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نائبا عنه وذلك تطبيقا للمعنى المقصود قانونا في المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — علي محمد علي الصباغ (الطاعن)  
٢ — نبوية السيد عثمان بأنهما أحرزتا جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) بقصد الاتجار وبدون مسوغ قانوني .

وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة بليس الجزئية دفعت المتهمة الثانية بيطلان التفتيش .

والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت فيها حضوريا عم الاتهام بالنسبة للأول والمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بالنسبة للثاني المتهم الأول سنتين مع الشغل والنفاذ وتغريمه ٤٠٠ جنيه وبراءة الثانية و المصادرة وقد ذكرت في أسباب الحكم أن التفتيش باطل .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفته المتهمة .

وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الزقازيق الابتدائية «بهيئة ا دفعت المتهمة الثانية بما سبق أن دفعت به أمام محكمة أول درجة .

والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت فيها بقبول الاستئناف وفي الموضوع بقبول الدفع بيطلان التفتيش ويطلانه وبتأييد الحكم بلامصروفات جنائية .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .



## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر الطاعن محرراً للمخدر المضبوط مع أنه لم يضبط معه ولا بمنزله وإنما ضبط مع زوجته وأنه تمسك بذلك أمام محكمة الموضوع فكان ردها على ذلك غير سديد . أما أخذها باعترافه فلا يصح لأنه إنما اعترف ليفلت زوجته من العقاب فقد ضبط المخدر معها نتيجة تفتيش قضى بطلانه ثم إنه عدل عن هذا الاعتراف أمام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية وهذا فضلاً عن أن هذا الاعتراف كان وليد التفتيش الباطل فهو باطل أيضاً .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن من ذلك فقد رد الحكم المطعون فيه على دفاعه المشار إليه بالطعن رداً سديداً بقوله « ولا عبرة بما ذهب إليه الدفاع عن التهم المذكور من أنه لم يضبط معه شيء من المخدرات إذ أنه اعترف في تحقيقات البوليس وفي استجوابه أمام النيابة بملكيته للمخدرات التي ضبطت مع زوجته التهمة الثانية ولا يشترط لاعتبار الشخص حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً مادياً للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون قد وضع يده على الجوهر المخدر على سبيل التملك والاختصاص ولو كان المحرز للجوهر شخصاً آخر نائباً عنه وذلك تطبيقاً للمعنى المقصود قانوناً في المادة ٣٥ من قانون الواد المخدرة » ولما كان تقدير قيمة الاعتراف كدليل لإثبات في الدعوى من شأن محكمة الموضوع فإنه لا حرج على المحكمة إذ أخذت باعتراف الطاعن أمام البوليس ثم أمام النيابة رغم عدوله عنه بعد ذلك ما دامت قد اطمأنت إليه وفي هذا ما يفيد اطراحها لدفاعه القائم على أنه إنما اعترف لكي يفلت زوجته من المسؤولية ، وأما ما يثيره من أن هذا الاعتراف كان وليد تفتيش باطل فردود بما أثبتته المحكمة من أنه لم يعترف فقط أمام ضابط البوليس عقب ضبط المخدر وإنما اعترف أيضاً أمام وكيل النيابة عند استجوابه مما يفيد أنه لم يكن متأثراً وقتئذ بذلك التفتيش .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(١٢٠)

## التمضية رقم ١٩٢ سنة ٢٠ القضائية

أ — دفاع . حضور غلام عن التهم وترافعه في الدعوى . . عدم طلبه التأجيل للاستعداد وعدم تمسكه بسماع شهود . النعي على الحكم بأنه أخل بحق التهم في الدفاع . لا عمل له .  
ب — استئناف . تحرير التلخيص . تلاوته . الادعاء بأن هذا التقرير كان من عمل هيئة غير التي أصدرت الحكم . لا يؤثر في صحة هذا الإجراء .  
ج — حكم . تسييه . دفاع موضوعي . لا يستلزم ردا صريحا . يكفي أن يكون الرد مستفادا من الحكم .

١ — ما دام الثابت أن محاميا حضر عن التهم وترافع في الدعوى دون أن يطلب التأجيل للاستعداد ودون أن يتمسك بطلب سماع شهود فلا محل بعد ذلك للنعي على الحكم بأنه أخل بحق التهم في الدفاع ، لأن المحامي الذي ترافع كان نائبا عن محاميه الأصلي ولم يكن لديه الوقت الكافي للاستعداد .

٢ — ما دام الثابت بالحكم أن رئيس الجلسة تلا تقرير التلخيص فلا يقدح في صحة هذا الإجراء ما يدعيه التهم من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التي أصدرت الحكم ، بل إن ما يدعيه من ذلك على فرض صحته لا يدل على أن القاضي الذي تلا التقرير لم يدرس القضية بنفسه ولا يمنع أن القاضي بعد أن درس القضية رأى أن التقرير المشار إليه يكفي في التعبير عما استخلصه هو من دراسته .

٣ — الدفاع المتعلق بموضوع الدعوى لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من أخذ المحكمة بأدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

## الوقائع

أهت النيابة العامة الطاعن بالذكور بأنه تسبب بغير قصد ولا تعمد في إصابة

كل من يوسف ابراهيم يوسف ومحمد ابراهيم يوسف ومختار يوسف ابراهيم وحسين فهمى أحمد وروحية حسن أحمد وعلى ابراهيم المغربى ونادية أبوزيد داود وحليمة محمد خليفة بالاصابات الموضحة بالكشوف الطبية وكان ذلك بسبب إهماله وعدم احتياظه ورعوتته بأن قاد سيارة بسرعة وانحرف بها يسارا حتى صعد بها على الرصيف فصدم المجنى عليهم وأحدث بهم إصاباتهم . (ثانياً) قاد سيارة بحالة ينتج عنها الخطر أى لم تكن آلاتها صالحة للعمل وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة الدرب الأحمر الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بمادة الاتهام بالنسبة للتهمة الأولى بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ١٠ عشرة جنيهات لوقف التنفيذ عن التهمة الأولى وببراءته من التهمة الثانية الخاصة بقيادته السيارة بحالة ينجم عنها الخطر بأن لم تكن آلاتها فى حالة صالحة للعمل وأعفت المتهم من المصاريف الجنائية .

فاستأنف المتهم هذا الحكم يوم صدوره .

ومحكمة مصر الابتدائية «بهئية استئنافية» بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها حضورياً بتأييد الحكم المستأنف .  
فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من وجهى الطعن يتحصل فى أن الاجراءات التى بنيت عليها المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة وقعت باطلة لأن المحكمة أولاً أخلت بحق الطاعن فى الدفاع لأنه كان مجنذا بالجيش وإذا مثل أمام المحكمة كان موضوعاً تحت الحراسة فلم يستطع الاستعداد فى القضية ولم تكن لديه فرصة لتوكيل مدافع عنه وترتب على ذلك أن حضر أحد المحامين نائباً عن محاميه الأصلي دون أن يتهيأ له الوقت الكافى للاستعداد . (ثانياً) لأن تقرير التلخيص المدون



على ملف القضية كان من عمل هيئة سابقة غير التي أصدرت الحكم وهذا مخالف للقانون . يضاق إلى ذلك أن محكمة أول درجة بعد أن قررت إعلان أحد الشهود الغائبين أغفلت ذلك وقضت في الدعوى أخذاً بأقوال شهود بالتحقيقات لم تسمعهم ولم تأمر بتلاوة أقوالهم بالجلسة .

وحيث إنه لما كان الثابت في محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن محامياً حضر عن الطاعن وأبدى دفاعه بأن ترفع في الدعوى دون أن يطلب التأجيل للاستعداد ودون أن يتمسك بطلب سماع شهود فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا . أما ما يقوله الطاعن بصدد تلخيص التقرير فلا يقبل منه كذلك ما دام الثابت في الحكم أن رئيس الجلسة تلا التقرير ولأنه بفرض صحة ما يقول فإن ذلك لا يدل على أن القاضي الذي تلا التقرير لم يدرس القضية بنفسه كما يزعم الطاعن بل قد يفيد أنه بعد أن درسها رأى أن التقرير المشار إليه يكفي في التعبير عما استخلصه هو من دراسته .

وحيث إن الوجه الآخر يتحصل في أن الحكم جاء قاصر الأسباب في الرد على دفاع الطاعن وفي بيان رابطة السببية بين الخطأ الذي نسبته للطاعن وبين إصابته المجنى عليهم .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها واستظهر رابطة السببية بين الخطأ المرتكب وبين الحادث مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . أما دفاعه المشار إليه فإنه يتعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يستلزم رداً صريحاً إذ الرد عليه يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التي ذكرها الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢٨ من فبراير ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب  
الغزة : أحمد فهمى إبراهيم بك وأحمد حسنى بك وفهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك المستشارين :

( ١٢١ )

### القضية رقم ١٤٠٠ سنة ١٩ القضائية

قذف . استغلامى العلانية من أن المتهم أرسل البرقية المتضمنة القذف إلى وزارة التموين  
التابع لها الموظف المقذوف وإلى النائب العام . لا يسوغ . يجب أن يثبت أن المتهم قد قصد إلى  
إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه .

إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم فى جريمة القذف قد أقامت ثبوت  
توفر ركن العلانية على أن البرقية المحتوية للقذف لم ترسل إلى وزارة التموين التابع  
لها الموظف المقذوف فحسب بل أرسلت صورة منها إلى النائب العام وأن تداولها  
بين أيدي الرؤوسين بحكم عملهم من شأنه إذاعة ما تحتويه من عبارات القذف الخ  
فهذا منها قصور إذ يجب لتوفر العلانية فى جريمة القذف أن يكون الجانى قد  
قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه ، وما ذكرته المحكمة ليس فيه ما يدل  
على أن المحكمة قد استظهرت توفر ذلك القصد .

### الوقائع

أهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه بدائرة مركز إمبابة قذف فى حق موظف  
عام هو الأستاذ محمود إبراهيم شعبان مراقب تموين مديرية الجيزة بأن نسب إليه  
أمورا معينة بالحضر لو كانت صادقة لأوجبت عقابه بالعقوبات المقررة بالمادة ١٠٨  
من قانون العقوبات . .

وطلبت عقابه بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ من قانون العقوبات .

سمت محكمة إمبابة الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بمواد  
الانهاام بتغريم المتهم ٥٠ جنيها مصريا بلا مصاري ف .

فاستأنف المتهم هذا الحكم .

ومحكمة الجيزة الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد أن آتت سماع هذه الدعوى  
قضت فيها حضوريا بتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### الحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين داته بالقذف  
في حق موظف عام جاء باطلا لعدم توافر أركان الجريمة إذ أنه لم يقصد بإرسال  
البرقية إلى وزارة التموين والنائب العام التشهير بالجنى عليه بل كان قصده الشكوى  
واستعادة ما سبق أن عهدت به الوزارة إليه من أقمشة بدليل أنه بدأ برقيته  
بالاستغاثة والشكوى كما أنه يتبين من ظروف الواقعة أن الشكاوى السابقة التي  
تقدمت ضده من منافسه انتهت بالحفظ وبقائه هو مختصا بتوزيع أقمشة التموين  
ولكن مراقبة التموين تدخلت بعدئذ وطلبت منه التنازل عن بعض حقه في  
الأقمشة ، ثم فرضت إجراء استفتاء بين أهالى البلدة ولما خشى نتيجة ذلك رأى  
التظلم بإرسال البرقية موضوع الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض دفاع  
الطاعن وعبارات البرقية انتهى «إلى أنها تنطوى على قذف لا ريب فيه وأن  
العلانية متوفرة إذ أن البرقية لم ترسل إلى وزارة التموين فحسب بل أرسل صورة  
منها إلى النائب العام وأن تداولها بين أيدي الرؤوسين بحكم عملهم من شأنه إذاعة  
ما تحويه من عبارات القذف والألفاظ لا شك ماسة بكرامة الجنى عليه وبمركزه  
وبنزاهته ... قد يكون المتهم معذورا في إرساله تلك البرقية ولكن هذا لا يغير  
من الوضع ويعدم الجريمة أصلا كما أن هذا العذر ليس بمغنيه شيئا بشأن قيام



الجريمة وكان يهدف من وراء إرسال التلغراف الشوشرة على مراقب التموين وتوجيه سياسة الوزارة بما فيه الخير والنفع لنفسه وحده دون غيره» ولما كان يجب لتوفر العلانية في جريمة القذف أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسند إلى المجنى عليه وكانت المحكمة لم تستظهر توفر ذلك القصد، لما كان الأمر كذلك فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(١٢٢)

### القضية رقم ١٨٢٤ سنة ١٩ القضائية

دعوى مدنية . تبرئة المتهم على أساس أن النزاع مدنى بحت . تخلى المحكمة الجنائية عن الفصل في الدعوى المدنية . يتعين معه الحكم بعدم قبولها أو بعدم اختصاصها بنظرها . القضاء برفض الدعوى المدنية . خطأ .

متى كانت المحكمة قد أسست حكماً ببراءة المتهم على عدم وجود جريمة في الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، وأن النزاع بين المتهم والمدعى بالحقوق المدنية هو نزاع مدنى بحت يدور حول قيمة ما تسلمه المتهم من المدعى من نقود وما ورده له من أدوية تنفيذا للاتفاق الحاصل بينهما وأن هذا النزاع لم يصف بعد ، فهذا كان يقتضى منها حتماً أن يكون فصلها بالنسبة إلى الدعوى المدنية إما بعدم قبولها أمام المحكمة الجنائية وإما بعدم اختصاصها بنظرها وذلك ما دامت هى قد فصلت في الدعوى العمومية بالبراءة ولم ترتصية النزاع المدنى بنفسها . فإذا هى كانت مع ذلك قد قضت برفض الدعوى المدنية فانها تكون قد أخطأت .

## الوقائع

أقام لبيب مقار أفندى المدعى بالحق المدني (الطاعن) هذه الدعوى مباشرة ضد محمد سويقي أفندى المطعون ضده أمام محكمة أسيوط الجزئية متهما إياه بأنه استولى منه على مبلغ ١٥٧ جنيها موها إياه بأنه سيحضر بها أدوية من وزارة الصحة وذلك في نظير أجر ولم يفعل شيئا وبدد هذا المبلغ ولم يرده للطالب ولا رد بقيته أدوية .

وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٤١ من قانون العقوبات مع الحكم له عليه بمبلغ ١٥٧ جنيها على سبيل التعويض .

ومحكمة جناح بندر أسيوط بعد أن آتت سماع هذه الدعوى قضت فيها حضوريا عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة التهم ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام المدعى بالمصاريف و ٢٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المدعى بالحق المدني هذا الحكم كما استأنفته النيابة الخ .

ومحكمة أسيوط الابتدائية «بهية استئنافية» بعد أن آتت سماعها قضت فيها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المستأنف وإلزام المدعى بالحق المدني بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

قطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

## الحكمة

وحيث إن الطاعن يعيب في طعنه على الحكم المطعون فيه أنه حين قضى برفض دعواه المدنية جاء باطلا لتناقض أسبابه وخطئه في تطبيق القانون وإخلاله بحقه في الدفاع . وذلك لأن المحكمة قررت أن النزاع مدني بحث بين الطاعن والمطعون ضده على حقيقة ما تسلمه الأخير من ثبوت وما قام بتوريده من أدوية وأن الحساب بينهما لم تتم تسويته فكان مقتضى هذا الذي قرره أن تقضى بعدم

قبول الدعوى المدنية أو عدم اختصاصها بنظرها ولكنها لم تفعل وقضت برفض دعواه وبذلك فقد حالت بينه وبين التقاضى إلى المحكمة المدنية ثم أنها حاولت إثبات التخالص عن مبلغ تزيد قيمته عن الألف قرش ثابت بمستند كتابى بمجرد القرائن كما لم تجب طلبه ضم أصل الأوراق المقدمة صورها من المدعى عليه والتي اعتبرتها دليلاً على صحة ما دافع به من توريد الأدوية إليه .

وحيث إن الطاعن رفع دعواه مباشرة أمام محكمة الجناح وقال فى عريضتها إن المطعون ضده قد أوهمه أن فى استطاعته استحضار أدوية له من وزارة الصحة وأنه سكرتير لوكيلها ويستطيع بحكم هذه الصلة تنفيذ الأمر فاستجاب له وسلمه مبلغ ١٣٧ جنيها بإيصال ومبلغ عشرين جنيها أخرى بدون إيصال ولكنه لم يقم بتوريد الأدوية . لذا فإن الطاعن طلب الحكم له عليه بما تسلمه مع معاقبته بالمادتين ٣٣٦ و٣٤١ من قانون العقوبات وقد استند إلى الإيصال الذى قدمه وإلى تحقيقات الشكوى المقدمة منه عن الموضوع وقد عرضت محكمة أول درجة واقعة الدعوى والأدلة المطروحة فيها وانتهت إلى القول بعدم توفر أركان جريمة النصب ثم قالت «إنه عن اعتبار ما وقع من المتهم اختلاسا منطبقاً على المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فصحيح أن المدعى قدم سنداً اعترف المتهم باستلامه المبلغ المبين به وقدره ١٣٧ جنيها على سبيل دفعه ثمناً لأدوية بصفته وكيل المدعى وأنه لم يقدم سنداً يثبت تخالسه منه إلا أنه أبدى دفاعاً يؤخذ منه أنه سلم المدعى هذه الأدوية وقد اعترف المدعى باستلامه إياها والكشوف المقدمة تؤيد ذلك ... وأنه يؤخذ من ذلك أن النزاع مدنى بحث بين المدعى والمتهم على حقيقة ما استلم المتهم وما ورد من أدوية للمدعى وأن هذا الحساب لم يصف بعد فيكون القصد الجنائى وركن الاختلاس غير متوفر ...» وقضت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله . فاستأنفه الطاعن كما استأنفته النيابة فقضت المحكمة الاستئنافية — أخذاً بأسباب الحكم الابتدائى — بالتأييد وأضافت عن طلب ضم أصل الأوراق الخاصة بضرف الأدوية «أنه لا جدوى منه ما دام قد اعترف المدعى بتوريد بعض الأدوية إليه



على دفعات» .. ولما كان الواضح مما سبق بيانه أن المحكمة قد أسست بحكمها بالبراءة على عدم وجود جريمة في الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية وأن النزاع بين المدعى بالحقوق المدنية وبين المتهم هو نزاع مدنى يحتمل دور حول قينة ما تسلمه اتهم من المدعى من نقود وما ورده له من أدوية تنفيذاً للاتفاق الحاصل بينهما وأن هذا النزاع لم يصف بعد فإن مقتضى هذا الأمر، قاله كان يتعين حتماً أن يكون فصلها بالنسبة للدعوى المدنية بعدم قبولها أمام المحكمة الجنائية أو بعدم اختصاصها بنظرها ما دامت هذه المحكمة قد فصلت في الدعوى العمومية بالبراءة ولم تر تصفية النزاع المدنى بنفسها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم اختصاص محكمة الجناح بالحكم في الدعوى المدنية .

(١٢٣)

### القضية رقم ٢ سنة ٢٠ القضائية

كحول . المرسوم الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩٤٧ . مدى تطبيقه .

إن المادة ٨ من المرسوم الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩٤٧ الخاص برسم الانتاج والاستهلاك على الكحول إنما تتحدث عن رخصة استحداثها هذا القانون وأوجب استصدارها من وزير المالية علاوة على الرخصة التي تصدر من وزارة الداخلية وفقاً للأمر العالى الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٠٤ ، وذلك بالنسبة إلى الحال التي يرخص لها في تقطير الكحول بعد صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٧ .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه قام بتعبئة سواكل كحولية بدون ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٦ و ٨ و ١٢ و ١٦ و ١٧ من المرسوم الصادر في يولية

سنة ١٩٤٧ ومحكمة الأذربيجية بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها غيايبا بتاريخ ١٩٤٨/٩/١٣ عملا بالمادة الأولى من القانون الصادر في يناير سنة ١٩٣٩ والمادتين ٦/ب ، ٥/١٦ من الرسوم الصادر في يولييه سنة ١٩٤٧ بتغريم المتهم ٣٠٠ قرش والغلق على مصاريفه والمصادرة وأعفته من المصاريف الجنائية .

فعارض المتهم في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٧ باعتبارها كأن لم تكن .

فاستأنف المتهم هذا الحكم وفي أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة مضر الابتدائية دفع المتهم بعدم اختصاص القضاء الوطني بنظر الدعوى .

والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعه قضت فيه غيايبا . (أولا) بقبوله شكلا . (ثانيا) برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء الوطني بنظر الدعوى وباختصاصه بنظرها . (ثالثا) برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩٤٩/١١/١٩ الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول إن الحكم دانه بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٧ حالة أن هذا القانون لا ينطبق إلا على الكحول الذي يصنع محليا وهو يستورد الخمر من الخارج ويقوم بتعبئتها بعد دفع الرسوم الجمركية عليها ثم يصدرها إلى عملائه بالأرياف بعد الحصول على ترخيص بالنقل من مصلحة الإنتاج ، كما أخطأت المحكمة في القضاء بالغلق والمصادرة لأن الجريمة إن صحت لا تعدو مخالفة لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ وهي لا تستوجب القضاء بهذه العقوبة . وفضلا عن ذلك فإن لديه رخصة للتعبئة قدمها للمحكمة والمادة الثامنة من القانون المطبق تستثنى

من أحكامه المحال القديمة التي لديها ترخيص سابق على صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٧<sup>(١)</sup> ومع تمسكه بهذا الدفاع فإن المحكمة لم ترد عليه وهذا قصور يعيب الحكم.

وحيث إن الحكم الطعن فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي أدانته بها مستندا في ذلك إلى الأدلة التي أوردها وقد تولى الرد على دفاع الطاعن وفنده بما يدحضه مطبقا نصوص القانون على وجه الصحيح. أما ما يثيره الطاعن من أن المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٧<sup>(٢)</sup> قد استثنت المحال التي صدر لها ترخيص سابق فغير صحيح، إذ أن المادة المذكورة إنما تتحدث عن رخصة استحدثها هذا القانون وأوجب استصدارها من وزير المالية علاوة على الرخصة التي تصدر من وزارة الداخلية وفقا للأمر العالي الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤. وذلك بالنسبة للمحال التي يرخص لها بتقطير الكحول بعد صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٧<sup>(٣)</sup> وهذه الرخصة خارجة عن نطاق الدعوى الحالية إذ لم يؤخذ الطاعن على مخالفة نصوص المادة المذكورة. وإذن فالجدل الذي يثيره في هذا الخصوص لا يكون له محل.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

(١) (٦) و (٧) و (٣) هذا المرسوم الصادر في ١٩ يولية سنة ١٩٤٧.



(١٢٤)

## القضية رقم ٧ سنة ٢٠ القضائية

أمر الإحالة . متهم بجنحة مرتبطة بجناية . إحالته حضوريا إلى محكمة الجنايات . تلى هذه المحكمة إذا اتضح لها أن الواقعة المنسوبة إليه جناية أن تمضي في نظر الدعوى ، ولا تقرر بإعادتها إلى النيابة . تقريرها إعادة الأوراق إلى النيابة . إحالة المتهم بعد ذلك إليها غيايبا . هذا لا يؤثر في سلامة الإجراءات التي ترتبت على قرار الإحالة الأول .

متى كان المتهم قد أحيل حضوريا إلى محكمة الجنايات بتهمة جنحة مرتبطة بجناية فإن هذه المحكمة تكون قد اتصلت فعلا بالدعوى ، ولا يكون هناك محل إذا ما اتضح أن الواقعة المنسوبة إليه هي جناية أن تقرر بإعادة الأوراق إلى النيابة ، بل يكون عليها أن تمضي في نظر الدعوى بما لها من السلطة المخولة بالقانون . فإذا هي أخطأت فقررت إعادة الأوراق إلى النيابة وأحيل المتهم بعد ذلك إليها من قاضي الإحالة غيايبا بقرار لاحق ، فإن هذا لا يؤثر في سلامة الإجراءات المترتبة على قرار قاضي الإحالة الأول الذي صدر حضوريا في حقه ، لأن كل ما يتطلبه القانون في المادتين ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات و٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات أنه إذا حضر المتهم أمام محكمة الجنايات ولم يكن قد حضر أمام قاضي الإحالة فيعتبر الإجراء كما لو كانت القضية لم تقدم إليه ، أما إذا كان قد حضر أمامه وأبدى دفاعه عن الواقعة موضوع المحاكمة بذاتها فإن الإجراءات تكون سليمة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — مصطفى حسن سالم الصغير و٢ — خلف حسن سالم و٣ — مصطفى حسن سالم الكبير (المطعون ضده) بأنهم : الأول — ضرب محمد حسن سالم عمداً بعصا على رأسه فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير

الطبي الشرعي والتي تخلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من عظام الرأس مما يعرض حياة المصاب للخطر ويجعله عرضة للتأثر بالاصابات البسيطة والمضاعفات الخطيرة مما يقلل من قدرته وكفاءته على العمل . (ثانياً) ضرب مصطفى حسن سالم الكبير عمداً فأحدث به الإصابة الميئة بالكشف الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوماً . والثاني — ضرب حسن سالم حمد فأحدث به الإصابة الميئة بالكشف الطبي والتي لا تحتاج لعلاج . والثالث — (أولاً) ضرب مصطفى حسن سالم الصغير المتهم الأول عمداً بعصا على خراعه الأيسر فأحدث به الإصابة الموضحة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي انحراف النصف الأسفل من عظمة الزند اليسرى للأمام وضمور بعضلات الساعد وإعاقة بحركة كب الساعد الأيسر لنصف مداها الطبيعي وضعف واضح بقوة قبض اليد اليسرى وتقدر هذه العاهة بنحو عشرة في المائة ١٠. / (ثانياً) ضرب كلا من زينب أحمد سليمان وخلف حسن سليمان (المتهم الثاني) فأحدث بهما الاصابات الميئة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على العشرين يوماً بالنسبة للأولى ولا تحتاج لعلاج بالنسبة للثاني .

وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لحاكمتهم الأول والثالث بالمادتين ١/٢٤٠ ، ٢/٢٤٢ من قانون العقوبات والثاني بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات .

قرر إحالتهم إليها لحاكمتهم بالمادتين المذكورتين .

ومحكمة جنايات أسيوط بعد أن أتمت بسماع هذه الدعوى قضت فيها حضورياً بحملات المواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للأول والثالث بمعاقبة المتهم مصطفى حسن سالم الصغير بالسجن مدة ثلاث سنوات عن التهمتين المسندتين له وبمعاقبة المتهم خلف حسن سالم بتغريمه مائة قرش وبمعاقبة المتهم مصطفى حسن سالم الكبير بالسجن لمدة ثلاث سنوات عن التهم المسندة إليه .

فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه بني على إجراءات باطلة مما يستوجب نقضه . ذلك لأن المتهم أحيل غيابيا من قاضي الإحالة إلى محكمة الجنايات وقد نظرت الدعوى دون أن تقدمها المحكمة للنيابة لتقدمه لقاضي الإحالة إذ لم يكن قد سبق حضوره أمامه عملا بالمادتين ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات و٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها أن المتهم كان قد قدم إلى قاضي الإحالة بتهمة جنحة مرتبطة بجناية وأحيل حضوريا من قاضي الإحالة إلى محكمة الجنايات . وإذا تكشف للمحكمة عند نظر الدعوى أن النجني عليه المنسوب للمتهم ضربه تخلفت لديه عاهة وجهت إليه النيابة تهمة جناية الضرب الذي نشأت عنه العاهة وعندئذ أصدرت محكمة الجنايات قرارها بإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات بالنسبة للمتهم عن تهمة الجناية هذه فأعادت تقديمه إلى قاضي الإحالة الذي أمر بإحالة المتهم غيابيا إلى محكمة الجنايات ثم كانت المحكمة التي انتهت بإدانتته عن تهمة الجناية المسندة إليه .

ونحيث إنه لما كان المتهم — على ما سلف القول — قد أحيل حضوريا إلى محكمة الجنايات فأنضلت المحكمة بذلك فعلا بالدعوى فلم يكن هناك محل وقد اتضح أن حقيقة الواقعة المنسوبة إليه أنها جناية أن تقرر بإعادة الأوراق إلى النيابة بل كان يجب أن تمضي في نظر الدعوى بما لها من السلطة المخولة بالقانون . فإذا كانت محكمة الجنايات قد أخطأت في قرارها المشار إليه وأحيل المتهم بعد ذلك من قاضي الإحالة غيابيا بقرار لاحق فإن هذا لا يؤثر في سلامة الإجراءات المترتبة على قرار قاضي الإحالة الأول الذي صدر حضوريا في حقه . بوتكون المحكمة قد أصابت حين قضت في الدعوى بناء على حقها الثابت قانونا في نظرها تأسيسا على قرار الإحالة المذكور . ذلك لأن كل ما يتطلبه القانون في المادتين المشار إليهما في وجه الطعن أنه إذا حضر المتهم أمام محكمة الجنايات ولم يتمكن قد حضر أمام قاضي



الاحالة فيعتبر الاجراء كما لو كانت القضية لم تقدم إليه ، أما وقد حضر أمامه وأبدى دفاعه عن الواقعة موضوع المحاكمة بذاتها فإن الاجراءات تكون سليمة غير مشوبة بالبطلان . .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أسباب ويتعين رفضه موضوعا .

(١٢٥)

القضية رقم ١٨ سنة ٢٠ القضائية

إثبات . الأخذ بقول لشاهد دون قول آخر له . لا حرج على المحكمة في ذلك . ليس عليها أن تعرض كلام من القولين أو تبين العلة فيما ارتأته .

لا حرج على المحكمة إذا هي أخذت بقول لشاهد دون قول آخر له بغير أن تعرض كلام من القولين أو تذكر العلة فيما ارتأته إذ أن ذلك منها معناه أنها اطمأنت إلى القول الذي أخذت به واطرحت الآخر لعدم اطمئنانها إليه . .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلام من : ١ — بكر عثمان الشيخ على : ٢ — محي الدين محمد الامير الشيخ على (الطاعن) بأنها ضربا عمدا ومع سبق الاصرار اسماعيل عفيفي بربر على رأسه فأحدثا به الإصابات الميئتين بالتقرير الطبي وقد تجلف عن إجداهما عاهتان مستديمتان يستحيل برؤهما الأولى قد جزء من عظام الرأس بمقدمها من اليسار وهذا القعد من المرجح ملؤه بنسيج ليفي ليس له القدرة على حماية المخ من التغيرات الجوية والضربات البسيطة وقد تنشأ عنه حالات مرضية خطيرة مضاعفة لهذا البقيد كالاتهابات الموضعية أو المنتشرة بجوهر المخ والسحايا ونوبات الصرع والشلل والجنون وغير ذلك مما يقلل من كفاءة المصاب على العمل بما يقدر بنبجته ١٨ : / . والباقة الثانية هي نقص توصيلي بقوة سمع الأذن اليمنى للمجنى عليه

يقدر بنحو نصف الطبيعى تخلف عنه ثقب بغشاء طبلة هذه الأذن وعن تزيف بالأذن الوسطى .

وطلبت من قاضى الاحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لحماكتها بالمادة ٢٤٠/١—٢ من قانون العقوبات .

فقرر إحالتها إليها لحماكتها بالمادة المذكورة وقد ادعى اسماعيل هففى بر بر بحق مدنى قدره ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل التهمين بالتضامن .

ومحكمة جنايات شبين الكوم بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها حضوريا عملا بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات للأول والمادة ٢٤٠/١ الثانى . (أولا) بمعاقبة بكر عثمان الشيخ على بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر . (ثانيا) بمعاقبة محيى الدين محمد الأمير الشيخ على بالسجن لمدة خمس سنوات . (ثالثا) بإلزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه مصرى والمصاريف المدنية ومبلغ خمسمائة قرش صاغ أتعابا للمحاماة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض يوم صدوره الخ الخ .

## الحكمة

وحيث إن حاصل الوجهين الأولين من الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ استند فى إدانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليه وشهادة الشهود جاء قاصرا ، إذ أن للشاهد الأول روايات عدة متناقرة ومتناقضة فكان من المتعين على المحكمة أن تعرضها كلها ثم تستخلص منها ما تعتمد عليه بعد تعليله تعليلا مقبولا . كما أن شهادة الشهود إنما انصبت على واقعة الضرب ولم يحدد أيهم أحدث الإصابة التى نشأت عنها الباهتان فكان مقتضى هذا وما تبين من تناقض المجنى عليه أن يعامل الطاعن بالقدر المتيقن فى حقه وهو الضرب البسيط دون أن يسأل عن العاهة . وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوتها وكان ما أورده له أصلا فى التحقيقات ومن شأنه أن يودى إلى ما رتب عليه فإن المجادلة على النحو الوارد بهذين الوجهين لا تكون

مقبولة إذ هي لا تخرج عن محاولة الخوض في تقدير أدلة الدعوى مما تختص به  
محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه ، كما أنه لا حرج عليها إذ هي أخذت بقول  
الشاهد دون قول آخر له دون أن تلزم بعرض كل من القولين أو أن تذكر العلة  
فما أوتأتته ، إذ أن ذلك معناه أنها اطمأنت إلى القول الذي أخذت به واطرحت  
الآخر .

وحيث إن الوجه الثالث من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم قد ناقش  
إصابات الجنى عليه على أنها واحدة بجوار العين آخذ بها المتهم الأول الذي كان  
معه ثم إصابة أخرى بالرأس نتجت عنها العاهتان هي التي دين هو من أجلها في  
حين أن الثابت من التقرير الطبي أن إصابة العين اليسرى إنما هي فرع من  
إصابة الرأس المشار إليها وأنه إذا كان المتهم الأول هو الذي ضرب الجنى عليه  
الضربة الأولى بمقدم الرأس فتكون هذه الإصابة هي التي أحدثت العاهة ، ويكون  
الحكم قد أخطأ فهم التقارير الطبية وانبنى على هذا الخطأ مساءلته هو عن العاهة

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم إنما دان الطاعن من أجل إصابة  
الرأس التي نتجت عنها العاهتان (فقد بعض عظم الرأس ونقص قوة سمع الأذن  
اليمينى) وأنه وإن كانت ثانيتهما نتيجة غير مباشرة للأولى إلا أن المحكمة آخذته  
بها على هذا الاعتبار ، ومن جهة أخرى فهي لم تؤاخذ المتهم الآخر بأى من هاتين  
العاهتين بل دانت من أجل إصابات أخرى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

---



(١٣٦)

### القضية رقم ١٩٤ سنة ٢٠ القضائية

إثبات . اعتراف . الأخذ باعتراف المتهم في التحقيق مع إنكاره لدى المحكمة . جائز .  
على المحكمة أن تبين سبب اطراحها لإنكاره وتحويلها على الاعتراف .

إنه وإن كان للمحكمة كامل السلطة في أن تأخذ بأعتراف المتهم في التحقيق متى اقتضت بصحته ، إلا أنه إذا ما أنكر المتهم صدور الاعتراف منه فإنه يكون عليها أن تبين سبب اطراحها لإنكاره وتحويلها على الاعتراف المسند إليه ، فإذا هي لم تفعل كان حكمها قاصراً متعيباً قضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه أحرز مواد مخدرة (حشيشاً وأفيوناً) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

وطلبت عقابه بالمواد ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ ب، ٤٠، ٤١، ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

سمت محكمة المخدرات هذه الدعوى وقضت فيها غيائياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل والنفاذ وتعريمه ٤٠٠ قرش والمصادرة بلا مصاريف جنائية .

فعارض المتهم في هذا الحكم الغيائي وقضى في معارضته برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فاستأنف المتهم هذا الحكم .

ومحكمة مصر الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف .

فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بإحراز المخدر جاء باطلا لقصوره، إذ قد دافع المحامي عنه بأن الاعتراف المنسوب إليه بمحضر البوليس لم يصدر عنه بدليل عدم توقيعه على ذلك المحضر و بدليل إنكاره التهمة أمام النيابة وبالجلسة، ولكن المحكمة دانت واستندت فيما استندت إليه إلى هذا الاعتراف دون أن تتعرض لهذا الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض أقوال الشهود وقال « إن التهم اعترف بتحقيق البوليس بضبط المخدر معه وأقر بأنه يتعاطاه إلا أنه عاد أمام النيابة وأنكر ما أسند إليه ... وأن التهمة ثابتة قبله ثبوتاً كافياً من اعترافه ومن أقوال رجال البوليس ومن نتيجة التخليل » . ولما كان المحامي عني الطاعن ، كما يبين من محضر الجلسة ، قد طلب إلى المحكمة الاستثنائية استبعاد الاعتراف للأسباب التي قالها وكانت المحكمة لم تتعرض لهذا الدفاع ولكنها مع ذلك أخذته بهذا الاعتراف فان حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه . إذ أنه وإن كان للمحكمة كامل السلطة في أن تأخذ باعتراف التهم في التحقيق متى اقتضت بصحته إلا أنه إذا أنكر صدوره منه فإنه يجب عليها أن تبين سبب اطراحها لإنكاره وتعويلها على الاعتراف المسند إليه، فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة :  
أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة وفهم إبراهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد  
غنىم بك المستشارين .

(١٢٧)

### القضية رقم ١٣٨١ سنة ١٩ القضية

بلاغ كاذب . القصد الجنائى . عناصره : من المتهم بكذب الوقائع التى بلغ عنها وانتواؤه  
الإضرار بالمبلغ فى حقه . دفع المتهم بأن الواقعة التى أبلغ بها قد ذكرت منه على أنها منقولة إليه ،  
ومطلبه تحقيق ذلك بسؤال من نقلوها إليه . إدانته دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه . قصور .  
يشترط لقيام ركن القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المتهم  
عالماً بكذب الوقائع التى بلغ عنها وأن يكون منتوياً للإضرار بمن بلغ فى حقه . فإذا  
كان المتهم قد دفع أمام المحكمة بأنه لم يذكر الواقعة التى أبلغ بها على أنه يشاهدها  
بنفسه ، بل على أنها منقولة إليه من أولاده الصغار ، ومطلب إلى المحكمة تحقيق  
ذلك باستدعاء أولاده وسؤالهم ، فأدانت المحكمة دون أن تحقق هذا الدفاع أو  
ترد عليه مع أن من شأنه لو صح أن يؤثر فى قيام الجريمة التى دانت به ، فإن  
حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

### الوقائع

أقام الصاغ محمد حلاوة ضد محمود سليمان «الطاعن» هذه الدعوى مباشرة  
أمام محكمة عابدين الجزئية اتهمه فيها بأنه أبلغ كذباً مع سوء القصد فى حقه بأن  
أرسل إلى معالى رئيس الديوان برقيتين يبلغه فيهما كذباً باعتداء الجنى عليه وعلى  
أولاده ويطلب حمايته منه قاصداً بذلك الإضرار به ، وطلب عقابه بالمادتين  
٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات والحكم له قبله بمبلغ قرش صاغ على سبيل  
التعويض المؤقت .



سمت المحكمة المذكورة الدعوى وقضت حضوريا عملا بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات بتغريم المتهم خمسمائة قرش و بالزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني قرشا صاغيا على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية ومائة قرش أتعابا للمحاماة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم طالبا إلغاءه وبراءته مما نسب إليه ، كما استأنفته النيابة طالبة التشديد ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بقبول هذين الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل الغرامة إلى ألفي قرش والتأييد فيما عدا ذلك وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، وقد دانه بجنحة البلاغ الكاذب ، أنه دفع أمام المحكمة بأنه لم يذكر الواقعة التي أبلغ بها على أنه شاهدها بنفسه ، وإنما على أنها منقولة إليه من أولاده الصغار وأنه طلب من المحكمة تحقيق ذلك باستدعاء أولاده وسؤالهم حتى إذا ما استبان لها أنهم أبلغوه فعلا بما تضمنته عريضه البلاغ ، فإنه لا يكون قد أبلغ بواقعة كاذبة ، ويكون ركن سوء القصد منتفيا . ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب ولم ترد عليه .

وحيث إنه لما كان يبين من مراجعة محاضر الجلسات أن الطاعن قد تقدم بدفاعه المبين بوجه الطعن وبالطلب المشار إليه فيه ، وكان من شأن هذا الدفاع لو صح ، أن يؤثر في أركان الجريمة التي دين بها الطاعن ، إذ يشترط لقيام ركن سوء القصد في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المتهم عالما بكذب الوقائع التي بلغ عنها ، وأن يكون متويا بالاضرار بمن بلغ في حقه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن ، ولم يستجب إلى ما طلبه من تحقيق دفاعه ، ولم يرد عليه ، فإنه بذلك يكون قاصرا متعينا تقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٥٠

بإدارة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات  
أصحاب العزة: أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وفهم عوض بك  
وابراهيم خليل بك المستشارين .

( ١٢٨ )

### القضية رقم ١٩٣٤ سنة ١٩٣٤ القضائية

دفاع شرعي :

- ١ — قيام هذه الحالة . لا يشترط له وقوع اعتداء على النفس أو على المال بالفعل . يكفي وقوع فعل يخشى منه حصول هذا الاعتداء . العبرة في تقدير ذلك هي بتقدير التهم المبنى على أسباب مقبولة تبرره . هي قيام هذه الحالة على أساس تقدير المحكمة . لا يصح .
- ب — توفر نية القتل لدى التهم . لا ينفي قيام هذه الحالة .

١ — إن القانون لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يقع بالفعل اعتداء على النفس أو على المال ، بل يكفي قيامها أن يقع فعل يخشى منه حصول هذا الاعتداء . والعبرة في هذا هي بتقدير المدافع في الظروف التي كان فيها بشرط أن يكون تقديره مبنيا على أسباب مقبولة من شأنها أن تبرره . فإذا كانت المحكمة قد نفت قيام هذه الحالة بناء على حكمها هي على موقف الجاني نتيجة تفكيرها الهادئ المطمئن فإن حكمها يكون معيبا .

٢ — إن إثبات توفر نية القتل لدى التهم لا ينفي قيام حالة الدفاع الشرعي . فإذا كانت المحكمة قد اكتفت في تنفيذ ما دفع به التهم من قيام هذه الحالة بإثبات توفر نية القتل لديه فهذا يعيب حكمها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — كمال سالم صالح (الطاعن) ٢ — محمود أحمد حسين

بأنهما : الأول . قتل محمود عبد المطلب عبد الله عبدان أطلق عليه عيارا بتاريخا قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الميئة بتقرير الصفة التشريعية . والتي أودت بحياته وكان القصد من ارتكاب هذه الجريمة أن يتمكن المتهم من الهرب عند ما أراد المجنى عليه القبض عليه هو وزميله المتهم الثاني وهما يشركان في سرقة جاموسة ، الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧ و ٣٥١ من قانون العقوبات . والثاني اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع الأول في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق معه على سرقة جاموسة المجنى عليه وهو يعلم أنه يحمل بندقية ورافقه إلى محل السرقة واشترك معه في ارتكابها ، ف وقعت جريمة القتل نتيجة محتملة لجريمة الشروع في السرقة وتمت بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ، وطلبت من قاضي الاحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها بالمواد ٢٣٤ و ١ و ٢ و ٤٠ و ٢ و ٣ و ٤١ و ٤٣ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك .

سمعت محكمة جنايات النيا الدعوى وقضت حضوريا بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة سبع سنوات عملا بالمادة ٢٣٤ / ١ من قانون العقوبات وببراءته من تهمة الشروع في السرقة وببراءة المتهم الثاني مما أسند إليه وذلك عملا بالمادة ٢ / ٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض تاني يوم صدوره الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بالقتل العمد جاء مشوبا بما يبطله ، فقد دافع بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه وماله ، ولستكن المحكمة لم تأخذ بذلك ، وذكر أسبابا لا تؤدي إلى ما انتهت إليه .

وحيث إن الخصم المطعون فيه بعد إن بين الواقعة ، وأورد الأدلة ، تعرض للدفاع المعار إليه فقال : « إن النيابة تقول إن المتهم الأول (الطاعن) حين أطلق العيار على المجنى عليه فأصابه كان يتولى قتله وإزهاق روحه ويقول المتهم في



في إجابته أنه كان يهرب المجنى عليه دفاعاً عن نفسه وعن ماله ... وإنه ثابت من تقرير طبيب المستشفى أنه وجد بالمصاب جرح ناري فوق الحرقفة اليمنى وجرح آخر فوق الأول . وقال الطبيب الشرعى إن الإصابة من عيار معمر برصاصة واحدة من سلاح غير مخشخخ ومن مسافة تزيد عن المتر... وكان الضارب أمامه وعلى يمينه قليلاً وأصابه العيار من الأمام إلى الخلف مع ميل بسيط إلى أسفل ... وأن المتهم الأول يؤيده المتهم الثانى بصورة الواقعة على أنه كان يسير حاملاً للبندقية المضبوطة يرافقه الثانى فقابلته المجنى عليه يرافقه ثلاثة وسألوه عن كبريت فقال لهم إنه لا يشرب سجائر، فتقدم لهم المتهم الثانى ليفهمهم أنه قريبه، ولكنهم لم يقتنعوا وجزوا ورأته يحمل بعضهم عصياً، فالتفت إليهم وأطلق عياراً أصاب المجنى عليه، وأن هذا التصوير يدل على أن المجنى عليه ومن معه ما كانوا يحملون أسلحة ولم يضربوا المتهم ولم يحيطوا به ولم يحاولوا بالفعل سرقة بندقية ولم يقتربوا منه بدليل عدم وجود آثار حول إصابة المجنى عليه تدل على قرب مطلق العيار من جسم المصاب ومتى تقرر ذلك كان من اليسور ومن الطبيعى أن يطلق المتهم عياراً في الهواء للارهاب فإذا استمر الحال على ما هو عليه كان من الطبيعى أيضاً أن يطلق عياراً على من يقتفون أثره حيث يعطل سيرهم ، وكانت النتيجة الحتمية لهذا أن يقف هؤلاء خوفاً على حياتهم ، ويلوذ المتهم إذ ذاك بالفرار ، ولكن المتهم باعترافه أطلق عياراً نارياً واحداً من بندقية انجليزية محشوة بالرصاص أصاب المجنى عليه في بطنه ، وهذا يدل حتماً على أن المتهم الأول حين أطلق العيار على المجنى عليه كان ينوى قتله وإزهاق روحه ، ولا عبرة بالميل البسيط لأسفل في اتجاه المقذوف لأن هذا يرجع إلى رعدة خفيفة في يد المتهم حين أطلق العيار . ولما كان القانون لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع اعتداء على النفس أو المال بالفعل ، بل يكفي أن يكون قد وقع فعل يخشى منه وقوع هذا الاعتداء ، وكانت العبرة فيه هى بتقدير المدافع متى كان مبنياً على أسباب جائزة ومقبولة من شأنها أن تبرز تقديره ، - في الظروف

التي كان هو فيها ، وكان الواضح مما قالته المحكمة فيما تقدم أنها لم تجز في حكمها على هذا الأساس ، بل حكمت على موقف الجاني نتيجة تفكيرها هي الهاديء المطمئن . ثم إننا مع ذلك قد اقتصرنا في تنفيذ دفاع الطاعن على إثبات توفر نية القتل لديه ، مع أن ذلك لا ينفي قيام حالة الدفاع الشرعي — لما كان الأمر كذلك ، فإن الحكم يكون معيياً متعيناً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

### جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٥٠

بمباشرة محضر صاحب السعادة أحمد محمد حسن بإشراف رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب الغزة :  
أحمد حسني بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(١٢٩)

### القضية رقم ٣ سنة ٢٠ القضائية

نصب . اتخاذ صفة غير صحيحة . يكفي لقيام ركن الاحتيال . اتخاذ التهم صفة تاجر ووسيط . توصله بذلك للاستيلاء على مبلغ من الجني عليه . نصب (المادة ٣٣٦ ع) .

إن مجرد اتخاذ صفة غير صحيحة يكفي وحده لقيام ركن الاحتيال المنصوص عليه في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات دون حاجة لأن تستعمل معه أساليب النش والخداع المعبر عنها بالطرق الاحتيالية ، فإذا كان التهم قد اتخذ لنفسه صفة تاجر ووسيط وتوصل بذلك إلى الاستيلاء من الجني عليه على مبلغ كعربون عن حقيقة فإنه يحق عقابه بالمادة ٣٣٦ ع .

### الوقائع

تهبت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه : (أولاً) اتخذ صفة غير صحيحة بأن

ادعى أنه تاجر وقومسيونجى وجمع قوائد باسمه كذلك واتضح بعد ذلك كذبه وأنه ليس تاجرا وقومسيونجيا . (وثانيا) استعمل طرقا احتيالية من شأنها إيهام الطالب بوجود البضاعة معه وأنه سيسلمها له فى ميعاد أو بعين بيومها من تاريخ التوقيع على العقد بامضائه وتمكن بذلك من الاستيلاء على ١٥٠٠ جنيه من الطالب ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ،  
 وأدعى فيكتور كوهين بحق مدنى وطلب الحكم له قبل التهم بمبلغ ٢٥٠ جنيه على سبيل التعويض .

سمعت محكمة عابدين الجزئية الدعوى وقضت عملا بمادة الاتهام (أولا) بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش ويزامه بأن يدفع إلى المدعى المدنى مائة وثمانين جنيها مصريا والمصاريف المناسبة ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة ويرفض ما خالف ذلك من الطلبات . قاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم طالبا إلغائه وبراءته مما نسب إليه ، كما استأنفته النيابة طالبة التشديد ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين وقضت غاييا بقبولهما شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم للاستئناف وبحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك مع إلزامه بمصاريف الدعوى المدنية الاستئنافية . فعارض ، وقضت المحكمة بقبول مغاضته شكلا وفى الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه .

قطعن الأستاذ إبراهيم رياض المحامى الوكيل عن المحكوم عليه الخ الخ

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة النصب ، فى حين أن واقعة الدعوى كما أثبتتها لا عقاب عليها لعدم توافر أركان هذه الجريمة ، ذلك أن مجرد الكذب شقويا كان أو مكتوبا وتأيد المتهم لمزاعمه بنفسه دون تدخل شخص آخر أو الاستعانة بمخبرات صادرة من الغير لا يتوفر



به ركن الاختيال ، كما أن عدم قيام المتهم بتنفيذ العقود ولو كان بسوء نية لا يعد نصبا إلا إذا أثبتت ضوزية العقد ، وأنه اتخذ ستارا لسلب ثروة المجنى عليه . أما عن الواقعة للزورة فهي لم تثبت أصلا لأن عدم قيد التاجر بالسجل التجاري لا ينفي أنه تاجر فعلا ، وهذا فضلا عن عدم ثبوت سوء القصد لدى الطاعن الذي حاول عند عجزه عن الوفاء بتسوية النزاع برد ما دفعه المجنى عليه . ثم إن الحكم المطعون فيه قد جاء خلوا من بيان الواقعة المستوجبة للعقاب وهو الأمر الذي يتطلبه القانون ، وإلا كان باطلا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله « إن المتهم نحضر للمدعى بالحق المدني بمحلده وهو المسمى «الملبكة الصغيرة» وعرض عليه عينة شرايات حريمي وأفهمه أنه وسيط وله مكتب وسجل تجاري ويكون لديه من هذه العينة ثلاثمائة دسنة ، وأنه مستعد لبيعها له بسعر الدسنة ٦٥٠ قرشا ، وأوجهه أن هذه البضاعة في عرض البحر ووعده بتسليمها إليه بمجرد وصولها بعد الاتفاق على البيع ، وعلى ذلك تحرر بينهما في نفس اليوم عقد اتفاق على أن يسلم المتهم إليه مائة دسنة بالسعر المذكور في ظرف أربعين يوما من تاريخه ، واستلم المتهم منه وقتذاك مبلغ مائة وخمسين جنيها بصفة عربون والباقي يسلم إليه عند تسليمه البضاعة إليه في اليعاد المتفق عليه ، ولكن المتهم لم يسلم إليه شيئا ، ولما تبني حقيقة المتهم تبين له أن هذه العملية لا أساس لها من الصحة ، وأن العمل الذي قام به المتهم ما هو إلا نصب واختيال وأنه ليس بتاجر ولا وسيط وأنه لا مكتب ولا سجل تجاري له . كما كان يدعى » .

وحيث إنه لما كان مجرد اتخاذ صفة غير صحيحة كافيا وحده لقيام ركن الاختيال المنصوص عليه في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، وذلك من غير حاجة لأن تستعمل معه أساليب الغش والخداع المعبر عنها بالطرق الاحتيالية ، وكان الطاعن في واقعة الدعوى ، كما بين مما تقدم ، قد اتخذ لنفسه صفة تاجر ووسيط وتوصل بذلك إلى الاستيلاء من المجنى عليه على مبلغ العربون ،

وكان الحكم قد ذكر الأدلة على ثبوت هذه الواقعة ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى هذا الثبوت ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً لم يخطئ القانون في شيء ، ويكون الطعن في غير محله متعيناً رفضه موضوعاً .

### جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٥٠ .

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ١٣٠ )

### القضية رقم ٢٢ سنة ٢٠ القضائية

١ — دفاع . دفاع وجدته المحكمة غير منتج في الدعوى . عدولها عن تحقيقه . جائز لما دامت قد بنيت الأسباب التي ارتكبت إليها مثل في حادثة سرقة من قطار .  
ب — ثبوت إثبات . أقوال متهم . جواز الاستدلال بها على متهم آخر .

١ — إنه وإن كان القانون يوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا ما وضحت لها الواقعة أو كان الأمر المطلوب إليها تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تفرض عن ذلك بشرط أن تبين في حكمها أسباب رفضها بالطلب الذي يقدم إليها . فإذا كانت إدانة المتهم قد بنيت على أنه وهو وقاد للقطار الذي حصلت فيه السرقة قد اتفق مع شائقة وتساثر المتهمين على إيقاف سيره ثم أوقفه حتى يتمكن للتهمون من إنزال الأشياء التي سرقوها منه مما أدى إلى أن قطع القطار المسافة بين المحطتين اللتين حصلت السرقة في مكان واقع بينهما في مدة تزيد كثيراً على المدة المقررة ، الأمر الذي يؤيد ما قرره بعض الشهود من أن وقف القطار كان متعمداً لتسهيل إتمام السرقة ، وكان المتهم قد عزا تأخير القطار إلى خلل بالقاطرة وطلب ضم ملف القاطرة المذكورة لتحقيق هذا

الدفاع فاستجابت المحكمة لهذا الطلب ولكنها عادت وعدلت عن تنفيذ قرار  
الضم ، بانية ذلك على ما تبين لها من أقوال من سألتهم من موظفي مصلحة  
السكة الحديدية من أن القاطرة في ليلة الحادث لم يكن بها خلل ، فإنها لا تسكون  
قد أخلت بحق المتهم في الدفاع ، إذ ما دام قد ثبت أن القاطرة لم يكن بها الخلل  
المدعى في ليلة الحادث فإن تحرى حالتها السابقة لا يكون له محل لا تقطاع الصلة  
بين تلك الحالة السابقة وبين واقعة الدعوى .

٢ — الاستدلال على متهم بأقوال متهم آخر جائز ، فإن المرجع في تقدير  
عناصر الاثبات هو لتقدير المحكمة تأخذ بما تظنن إليه منها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه مع آخرين حكم عليهم سرقوا بالاث  
البطاطين المينة الوصف والقيمة بالمحضر من متعلقات الجيش البريطاني حالة كون  
اثنين من المتهمين الآخرين يحملان أسلحة نارية «بنادق» وطلبت من قاضي  
الاتحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات،  
فقرر بذلك .

سمعت محكمة جنايات مصر الدعوى وقضت حضوريا بمعاقبة المتهم بالأشغال  
الشاقة أربع سنوات .

نظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن حاصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية  
السرقه قد أخل بحقه في الدفاع ، وجاء قاصر البيان ، لأن الواقعة كما أوردها تفيد  
أن الطاعن وهو وقاد للقطار الذي حصلت فيه السرقه قد اتفق مع سائقه وسائر  
المتهمين على إيقاف سيره ما بين محطتي أبي حلب والشلوفة حتى تمكن المتهمون



الآخرون من إنزال البطاطين المسروقة من إحدى عرباته . وقد استند الحكم في ذلك إلى القول بأن القطار قطع المسافة بين المحطتين المذكورتين في ٤٧ دقيقة ، مع أن المدة المقررة لقطعها هي ١٨ فقط مما يؤيد ما قرره بعض الشهود من أن القطار قد وقف عمدا تسهيلا لاتمام السرقة المتفق عليها ، في حين أن الطاعن أنكر ذلك ، وعزا تأخير القطار إلى خلل بالقاطرة بسبب وقوفها أثناء السير ، وهو ما سبق أن شكاه منه هو وآخرون غيره ، وفي حين أن الحاضر معه قد طلب إلى النيابة كما تمسك أمام المحكمة بطلب ضم ملف القاطرة المذكورة تحقيقا لهذا الدفاع ، فاستجابت المحكمة لهذا الطلب ، وقررت ضم هذا الملف ، وأجلت القضية لتنفيذ قرارها هذا أكثر من مرة إلا أنها بالرغم من قرارها هذا ، ومن تمسك الدفاع في جلسة المرافعة بطلب تنفيذه ، عدلت آخر الأمر عن ذلك ولم تجيب الدفاع إلى ما تمسك به ، وردت في حكمها عليه بردا غير سديد مكتفية بأقوال الشهود مما لا يعني عن ضم الملف تحقيقا لدفاع الطاعن . ويضيف الطاعن أن ما جاء بالحكم على لسان المتهم السادس في الدعوى من أنه رأى المتهم السابع يعطى من كانوا بالقطار نقودا ومن بينهم الطاعن مردود بأنه قول لمتهم يدفع التهمة عن نفسه ولم يتأيد بدليل آخر ، فضلا عن أنه عدل عنه فيما بعد . . . . .

وحيث إنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج ، أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين لماذا هي ترفض الطلب . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى ، وذكر الأدلة التي اطمأنت إليها المحكمة في ثبوتها ، وعرض لدفاع الطاعن المبين بوجه الطعن فقال : «ومن حيث إن عبد المقصود محمد ملاحظ القزانات وعلي عبد الرحمن إبراهيم القزنجي قررا في التحقيقات وشهدا في الجلسة أنهما كشفا على القاطرة عند وصولها إلى محطة فرز السويش فوجداهما بحالة جيدة . . . ومن حيث إن الدفاع عن المتهمين أصر على نفي التهمة قائلا إن . . . وإن القاطرة بها خلل مما يؤدي إلى

تأخيرها ، وطلب ضم الملف الذى يؤيد ذلك . . . ومن حيث إنه ثبت من أقوال الذين سئلوا من موظفى مصلحة السكة الحديدية أن القاطرة لم يكن بها خلل مما لا محل معه لطلب الملف الخاص بها ، وكان يبين من هذا الذى ذكره الحكم أن المحكمة إذ عدلت عن قرارها بضم ملف القاطرة ، واطرحت طلب الطاعن فى هذا الخصوص ، قد بنت ذلك على ما تبين لها من أن القاطرة ليلة الحادث لم يكن بها خلل المدعى مما يجعل طلب الاستدلال عن حالتها السابقة قد أصبح ولا محل له لانتقطاع الصلة بينه وبين واقعة الدعوى — لما كان ذلك ، وكان من شأن الأدلة التى اعتمدت عليها المحكمة فى قضائها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً ولا يصح النعى عليه بالاخلال بحق الدفاع أو بالتقصير . أما ما يثيره حول الاستدلال بأقوال متهم على متهم ، فردود بما للمحكمة من الحق فى ذلك لرجوع الأمر فيه إلى تقدير المحكمة واطمئنانها إلى عناصر الاثبات المطروحة فى الدعوى .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٥٠ .

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسنى بك وفهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك المستشارين .

(١٣١)

القضية رقم ٢٦ سنة ٢٠ القضائية

قتل . نية القتل . القصور فى بيانها موجب لنقض الحكم . صورة القصور فى استظهار هذه النية .

إنه لما كانت جريمة القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو ابتواء الجانى ، وهو يرتكب الفعل الجنائى ، قتل

الجنى عليه وإزهاق روحه ، ولما كان لهذا العنصر طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم ، لما كان ذلك كان من الواجب أن يعنى الحكم بالإدانة فى هذه الجريمة عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التى تثبت توافره . فإذا كان الحكم قد اقتصر فى الاستدلال على قيام نية القتل على قوله فى موضع « إنه ثبت أن المتهم هو الذى أطلق العيار النارى على الجنى عليه عامداً قتلته » ، وقوله فى موضع آخر « إن المتهم لم يكن مبيتاً النية على قتل الجنى عليه بل كان يقصد إتلاف زراعة شخص آخر فلما طلب من الجنى عليه الإرشاد عن الحقل وتباطأ ولدت نية القتل فى هذه اللحظة تغيطاً منه ومن تباطئه قتلته » ، فهذا الحكم يكون قاصر البيان متعيناً تقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ — على عبد الفتاح طلبية (الطاعن) و٢ — متولى جمعة على بأنهما قتلا محمد بن عبد قنديل عمداً ومع سبق الإصرار بأن اتويا قتله وتوجها إلى حقله الذى كان به وكان المتهم الأول يحمل بندقيته والثانى يحمل بلطة وأطلق عليه الأول عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لحاكمتهما بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقرر بذلك .

وادعت بحق مدنى مكينة محمد ابراهيم زوجة الجنى عليه عن نفسها ويصفها وصية على أولادها القصر محمود وشعبان وعيد أولاد الجنى عليه ، وطلبت الحكم لها قبل التهمين متضامنين بمبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب .

.. سمعت محكمة جنايات الفيوم الدعوى وقضت حضورياً : (أولاً) بمغاقبة على عبد الفتاح طلبية بالأشغال الشاقة المؤبدة وغيازامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى



سكينة محمد عن نفسها وبصفتها وصية على القصر محمود وشعيان وعيد أولاد  
المرحوم محمد منجد قنديل مبلغ خمسمائة جنيه والمصاريف المدنية وألف قرش مقابل  
أتعاب المحاماة وذلك عملاً بالمادة ١/٢٣ من قانون العقوبات لأنه في الزمان  
والمكان سألني الذكر مع آخر مجهول قتلأ عمداً محمد منجد قنديل بإطلاق عيار  
ناري من بندقية عليه . (وثانياً) ببراءة متولى جمعة مما أسند إليه ورفض الدعوى  
المدنية قبله عملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .  
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض يوم صدوره الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قصر في استظهار نية  
القتل العمد وتوافرها لديه إذ اقتصر في التحدث عنها على أن الطاعن استعمل  
سلاحاً نارياً ، وهذا وحده لا يكفي لثبوت نية القتل .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه حين تعرض لنية  
القتل قال « إنه ثبت لدى المحكمة أن التهم الأول (الطاعن) هو الذي أطلق العيار  
الناري (على المجنى عليه عامداً قتلته) » وفي موضع آخر وهو يتحدث عن نفى  
سبق الإصرار قال « إن التهم (الطاعن) لم يكن ميّناً النية على قتل المجنى عليه ،  
بل كان يقصد إثلاف زراعة شخص آخر فلما طلب من المجنى عليه الإرشاد عن  
الحقل وتباطأ المجنى عليه في ذلك ، ولدت نية القتل في هذه اللحظة تغيظاً منه  
ومن تباطئه قتلته » .

وحيث إنه لما كانت جريمة القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم  
التغدي على النفس بعنصر خاص هو انتواء الجاني ، وهو يرتكب الفعل الجنائي ،  
قتل المجنى عليه وإزهاق روحه . ولما كان لهذا العنصر طابع خاص يختلف عن  
القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم — لما كان ذلك ، وجب  
أن يعنى عناية خاصة في الحكم القاضي بالإدانة من أجل هذه الجناية باستظهار

هذا المنبصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في الاستدلال على قيام نية القتل على العبارات السابق إيرادها ، وكانت هذه العبارات قاصرة في التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعن فإن الحكم يكون قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

( ١٣٢ )

### القضية رقم ٢٨٠ سنة ٢٠ القضائية

أ — نقض . وجوب التقرير به في قلم الكتاب أو في السجن . لا تتصل محكمة النقض بالطعن إلا من طريق هذا التقرير . التدخل في الطعن من محكوم عليه غير الطاعن . لا يقبل الاحتجاج بقواعد المرافعات في هذا الصدد .

ب — نقض . حكم من المحكمة العسكرية العليا . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز . السلطة القائمة على الأحكام العرفية ووزير العدل هما القائمان بوظيفة محكمة النقض في القضاء العسكري .

أ — إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات توجب بصريح النص لقبول الطعن بطريق النقض أن يكتب به تقرير في قلم الكتاب أو في السجن ، وموجب ذلك أنه لا تقوم للطعن قائمة ولا تتصل محكمة النقض به إلا من طريق هذا التقرير ، ولا يغني عنه أي إجراء آخر مهما قيل من وحدة الواقعة أو وجود المصلحة ، ومن ثم فالتدخل الذي يقول به محكوم عليه آخر غير الطاعن لا يكون مقبولا . ولا يصح في هذا المقام الاحتجاج بقواعد المرافعات المقررة للطعن في المواد المدنية لأن الأصل ألا يرجع إلى قواعد المرافعات إلا إذا كان قانون تحقيق الجنايات خلوا من الإشارة أو كان ذلك لسد نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . أما وقد رسم هذا القانون شكلا خاصا لهذا الإجراء فإنه يكون هو وحده الذي ينبنى عليه اتصال المحكمة بالدعوى ، فيكون الواجب على ذي الشأن استيفاؤه إذا أراد أن يكون له أثره بالنسبة إليه .

٢. — الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض . فإن المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية صريحة في أن أى حكم صادر من المحاكم العسكرية لا يكون قابلاً للطعن بأية طريقة من الطرق المعروفة في القانون عادية كانت أو غير عادية . وقد جعل هذا القانون السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما المختصين في القضاء العسكري بالقيام بوظيفة محكمة النقض في القضاء العادي من مراقبة صحة إجراءات المحاكم وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً .

### الوقائع

اتهمت النيابة العسكرية هذا الطاعن بأنه (أولاً) قتل حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن اتوى قتله وأعد عدته لذلك وتسليح بمسدس وارتدى ملابس ضابط بوليس وذهب إلى وزارة الداخلية وترصد للمغفور له المجنى عليه في سراى الوزارة فلما حضر أطلق عليه ثلاث رصاصات يقصد قتله ، أصابته جميعاً بالجروح النارية الميئنة بالتقرير الطبى والى أودت بحياته على الأثر . (ثانياً) أحرز سلاحاً نارياً «مسدساً» بدون ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات وبالمادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٢ الخاص بإحراز وحمل السلاح وبالمادتين الأولى والثانية من الأمرسكرى رقم ٣٥ بشأن الأسلحة النارية . والذخائر المعدل بالأمر العسكري رقم ٤٩ .

سمعت المحكمة العسكرية العليا الدعوى وقضت حضورياً بعد اطلاعها على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية والمادة الأولى من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ الخاص بإضافة حالة جديدة إلى الحالتين اللتين يجوز فيهما إعلان الأحكام العرفية والرسوم الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن استمرار العمل بالقانون



رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ والأمريين العسكريين ٦٧ و ٧٢ بشأن جواز إحالة بعض جرائم القانون العام إلى المحاكم العسكرية والمادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بإحراز وحمل السلاح والمادتين الأولى والثانية من الأمر العسكري رقم ٣٥ بشأن الأسلحة النارية والذخائر المعدل بالأمر العسكري رقم ٩٤٩ وبالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٣٢ من قانون العقوبات — بمعاينة المتهم بالاعدام . وفي يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٩ أقر حضرة صاحب المقام الرفيع الحاكم العسكري هذا الحكم .

فطن المحكوم عليه في الحكم المذكور بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن قرر الطعن أمام هذه المحكمة في الحكم الصادر عليه من المحكمة العسكرية العليا ، وقال في الأسباب إنه دين بالقتل العمد وإحراق السلاح ، وقضت المحكمة عليه بالاعدام ، وإن هذا الحكم جاء باطلا لقصوره إذ دافع بأن به من الحالات المرضية ما يستوجب النزول بالعقوبة إلى أدنى درجاتها إن لم يرفع عنه العقاب ، وإنه فيما أقدم عليه كان مسلوب الإرادة وتحت تأثير يستحيل معه إجازة القول بتوافر شرائط العقوبة المقررة لقتل العمد ، ولكن المحكمة لم تكن بتحقيق هذا الدفاع على خلاف الأصول المقررة في القانون . . . . .

وحيث إن عاطف عطية حلى مثل أمام المحكمة بمحام يطلب قبوله مت دخلا في الطعن وقال إنه كان متهما مع الطاعن وقضى عليه أيضا ، وإنه وإن لم يقرر الطعن أو يقدم له أسبابا إلا أنه يستفيد من طعن زميله إذا ما قضى بقبوله وبنقض الحكم إذ يتعدى الأثر حتما إليه . . . . .

وحيث إن النيابة دفعت بعدم قبول التدخل كما طلبت الحكم بعدم جواز طعن الطاعن بناء على أنه حاصل عن حكم صادر من المحاكم العسكرية . . . . .

وحيث إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات توجب بصريح النص

لقبول الطعن بطريق النقض أن يكتب به تقرير في قلم الكتاب أو في السجل ، ولذا فإنه لا تقوم للطعن قائمة ، ولا تتصل محكمة النقض به إلا من طريق هذا التقرير ، ولا يغنى عنه أى إجراء آخر مهما قيل من وحدة الواقعة أو وجود المصلحة . ومن ثم فالتدخل الذى يقول به الحاضر عن المحكوم عليه الآخر يكون غير مقبول . ولا يصح فى هذا المقام الاحتجاج بقواعد المرافعات المقررة للطعن فى المواد المدنية لأن الأصل أن لا يرجع إلى قواعد المرافعات إلا إذا كان قانون تحقيق الجنايات خلواً من الإشارة أو كان ذلك لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . أما وقد رسم هذا القانون شكلاً خاصاً لهذا الإجراء ، فإنه يكون هو وحده الذى يبنى عليه اتصال المحكمة بالدعوى ، فيكون الواجب على ذى الشأن استيفاءه إذا أراد أن يكون له أثره بالنسبة إليه ، فإذا أضيف إلى ذلك أن الحكم صادر من محكمة عسكرية وغير جائز الطعن أصلاً فيه كان ما يطلبه من تدخل عديم الجدوى إذ لا يصادف محلاً .

وحيث إنه بالنسبة إلى الطاعن عبد المجيد أحمد حسن فإنه وقد تبين أن الحكم صادر من المحكمة العسكرية العليا ، فإن الطعن فيه بطريق النقض غير جائز إذ أن أى حكم يصدر من المحاكم العسكرية لا يكون بصريح المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية قابلاً للطعن . بأية طريقة من الطرق المعروفة فى القانون عادية كانت أو غير عادية . وذلك لأن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وخذها — بمقتضى النص المذكور — الاختصاص فى القضاء العسكرية بالقيام بوظيفة محكمة النقض فى القضاء العادى من مراقبة صحة إجراءات المحاكم وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يتعين الحكم بعدم جواز هذا الطعن مع القضاء بعدم قبول طلب التدخل المرفوع من محامى المحكوم عليه الآخر .

## جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٥٠

بإرياسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة: أحمد حسني بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ١٣٣ )

### القضية رقم ١٥٨٣ سنة ١٩ القضية

تفتيش . دخول الضابط مقهى لشاهدته أشخاصا فيه يلعبون الورق . رؤيته عرضا زجاجة خمر في مكان البيع من هذا المحل الممنوع بيع الخمر فيه . تلبس بغض النظر عن أن الضابط لم يشاهد خرا تباع . لا يشترط في التلبس ثبوت أن الواقعة التي اتخذت الإجراءات بالنسبة إليها تتوافر فيها عناصر الجريمة . تفتيش الضابط المقهى . صحيح . عشوره أثناء ذلك على مخدر . الاعتماد على ذلك في إدانة المتهم بإحراز مخدر . صحيح .

إذا كان ما أورده الحكم عن واقعة الدعوى مفيدا أن دخول ضابط المباحث المقهى إنما كان بسبب ما شاهده من وجود أشخاص يلعبون الورق به وأنه لما دىخل رأى عرضا ومصادفة زجاجة بها بعض الخمر في مكان البيع من هذا المحل الممنوع بيع الخمر فيه بمقتضى القانون ، فإن هذه الجريمة الأخيرة تكون في حالة تلبس بغض النظر عن أن الضابط لم يشاهد بيعا ، إذ لا يشترط في التلبس أن يثبت أن الواقعة التي اتخذت الإجراءات بالنسبة إليها متوافرة فيها عناصر الجريمة ، وإذن يكون للضابط أن يجرى التفتيش وأن يضع يده على ما يجده في طريقه أثناء عملية التفتيش سواء في ذلك ما يكون متعلقا بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة أمرها أو بأية جريمة أخرى لم تكن محل بحث وقتئذ ، فإذا هو عثر في هذه الأثناء على مخدر كان للمحكمة أن تعتمد على ذلك في إدانة المتهم بإحرازه .

### الوقائع

أهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه : (أولا) أحرز جواهر مخدرة «حشيشا



وأفيونا» بدون مسوغ قانوني بقصد الاتجار . (ثانيا) باع مشروبات روحية بمحله العمومي «مقهى» . (ثالثا) ترك آخرين يلعبون القمار بمحله ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ ب و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . سمعت محكمة جناح بندر الفيوم الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها بحضورها عملا بمواد الإتهام عن التهمة الأولى بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفياذ وتغريمه ٢٠٠ جنيه والمصادرة وبراءته من باقى التهم بلا مصاريف جنائية عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .

فاستأنف المتهم هذا الحكم .

سمعت محكمة الفيوم الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن باحراز المخدرات جاء باطلا لخطئه فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن النيابة رفعت الدعوى عليه من أجل ثلاث تهم : (الأولى) أنه ترك آخرين يلعبون القمار بقهوته . (والثانية) أنه باع مشروبات روحية بمحله العمومي . (والثالثة) إحراز مخدر بقصد الاتجار . فدفع بيطلان التفتيش قضت محكمة أول درجة ببراءته من التهمتين الأولى والثانية ودانته بالثالثة بناء على أن المقيى محل عمومي يجوز لرجال الضبطية القضائية دخوله وعلى أن الجريمة الأولى كان متلبسا بها فكان من حق الضابط تفتيش المقيى . فاستأنف هذا الحكم فقضت المحكمة الاستئنافية بتأييده لأسبابه وأضاف إليها أنه كان للضابط حق الدخول عندما شاهد لعب الورق أثناء مروره على المقيى وأنه لما كان يعرف عن الطاعن أنه يبيع الخمر وقد شاهد

زجاجة بها سائل مشابه للخمر فكان من حقه ضبطها فيكون عمله وليد إجراء صحيح . فالتلبس بجريمة لعب اليسر إلى قيام قرائن وأدلة قوية على السماح بتعاطي الخمر ثم التحقق من الخمر بعد شمه يجعل المتهم في حالة تلبس . ويقول الطاعن إنه لما كانت جريمة بيع الخمر لم تكن في حالة تلبس لأن الزجاجة كانت في دولاب (فترينة) ولم يقين ما بها إلا بعد أن فتحها الضابط وشمها وكان القانون لا يعاقب إلا على البيع نفسه ، وكان حق دخول المحال العمومية لا يباح إلا لضبط مخالفات ظاهرة في حالة تلبس فان الحكم إذ جرى على غير ذلك واعتبر التفتيش صحيحا يكون قد خالف القانون .

• حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : « إنها تحصل قيا شهد به الضابط محمد سمير أفندي ضابط مباحث بندر القيوم من أنه أثناء مروره حوالي الساعة ٨ مساء في الشارع أمام مقهى المتهم لاحظ جملة أشخاص في داخلها ون القمار قد دخل حيث وجدهم يجلسون أمام منضدة عليها ورق اللعب ، ومبلغ رشا وعلى مقربة منهم المتهم ثم قام بضبط الورق والنقود واستبقى في القهوة الأشخاص الذين كانوا يلعبون الورق ثم أرسل في استدعاء قوة من البندر حيث حضر له على الأثر العسكريان محمد عبد الجواد وحسن عطا وأنه أثناء وجوده في المقهى لاحظ وجود زجاجة بها كمية من الخمر موضوعة على رف وبمجرد حضور رجال القوة ارتأى البحث عن زجاجات خمر أخرى وقد وجد تحت بنك المحل ثلاث زجاجات بلائى بالخمر ثم لاحظ وجود صندوق فوق البنك فسكف المتهم بفتحه للبحث عن زجاجات أخرى وقد قام المتهم بفتحه وبتفتيش ما بداخله عثر على علبة صغيرة بداخلها قطعة من الأفيون وبجوارها وجد لفافة داخلها قطعة كبيرة من الحشيش وبعد ذلك قبض على المتهم واقتاده إلى البندر ومعه المضبوطات سالفة الذكر . وقد شهد الضابط شاهد الإثبات في التحقيقات بأنه يعلم فوق ذلك أن المتهم يوزع الخمر على رواده بدون ترخيص ، فاذا شاهد على الرف زجاجة بها بعض السائل المشابه للخمر فكان محققا مرة أخرى في التقدم لضبطها ، وقد تأيد

ظنه بأن ما بها كان خمرًا وزادت شبهاته أنه وجد الزجاجة من الخارج تحمل من الورق الملصق بها ما يؤمّن أن فيها (شربات) ، فتقدم للبحث عن نظائرها فوجد زجاجات بآرغة أسفل البنك ووجد صندوقاً أعلى وجد بداخله زجاجات بها خمر ولا حظ بجوارها علبة من الصفيح ملفوفة بقماش فبهته رائحة الأفيون المنبعث منها إلى ما تحويه من مخدر ممنوع حيازته كذلك . ولما كان هذا الذي أوردته المحكمة عن واقعة الدعوى يفيد أن دخول الضابط إلى المقهى ، إنما كان بسبب ما شاهده من وجود آخرين يلعبون الورق به وأنه رأى عرضاً ومصادفة بعد هذا الدخول زجاجة بها بعض الخمر في مكان البيع من هذا المحل العمومي الممنوع بيعها فيه بمقتضى القانون فتكون هذه الجريمة الأخيرة في حالة تلبس بغض النظر عن أنه لم يشاهد بيعاً ، إذ لا يشترط في التلبس أن يثبت أن الواقعة التي اتخذت الاجراءات بالنسبة إليها متوافرة فيها عناصر الجريمة ويكون للضابط أن يجرى التفتيش وأن يضع يده على ما يجده في طريقه أثناء عملية التفتيش سواء في ذلك ما يكون متعلقاً بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة أمرها أو بأية جريمة أخرى لم تكن محل بحث وقتئذ . لما كان ذلك وكان الضابط قد عثر في هذه الأثناء على المخدر كان التفتيش الواقع صحيحاً مشروعاً وتكون المحكمة إذا اعتبرته كذلك ودأبت الطابعين استناداً إلى الدليل المستمد منه لم تخالف القانون في شيء . . . . .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً :



## جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٥٠

بإرياسة حضرة صاحب العزة أحمد قهسى إبراهيم بك وكيل المحكمة وحضور حضرات  
أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(١٣٤)

### القضية رقم ١٩٩٤ سنة ١٩ القضاية

جريمة وقتية . جريمة مستمرة . التمييز بينهما . وجهه . إقامة بناء خارج عن خط التنظيم  
بدون ترخيص . جريمة وقتية . سقوط حق رفع الدعوى بها بمضى ثلاث سنوات على تاريخ  
وقوعها .

الفيصل فى التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذى  
يعاقب عليه القانون ، فإذا كان الفعل حائزاً وتنتهى الجريمة بمجرد ارتكابه  
كانت وقتية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة  
مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبارة فى الاستمرار هنا هى بتدخل إرادة الجاني فى  
الفعل المعاقب عليه تدخلاً متتابعاً متجدداً . فإذا كانت الواقعة هى أن المتهم قد أقام  
بدون ترخيص بناء خارجاً عن خط التنظيم ، فإن الفعل المشند إليه يكون قد تم  
وانتهى من جهة إقامة هذا البناء ، مما لا يمكن معه تصور حصول تدخل جديد  
من جانبه فى هذا الفعل ذاته فتكون الجريمة التى تكونها هذه الواقعة وقتية ،  
ولا يؤثر فى هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر إذ لا يعتد  
بأثر الفعل فى تكييفه قانوناً . وإذن فإذا كان انقضى على تاريخ وقوع تلك  
الواقعة قبل رفع الدعوى بها ثلاث سنوات فيكون الحق فى إقامة الدعوى قد سقط .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه (أولاً) أقام بناء بدون ترخيص

من الجهات المختصة (ثانياً) أقام بناء خارج خط التنظيم ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و٢ و٣ و٤ و٦ و٧ و١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ .

ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جناح امبابه الجزئية دفع المتهم بسقوط الدعوى لمضى أكثر من ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ آخر إجراء من إجراءات التحقيق واستند في دفعه إلى أن الحادث حصل بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وتحرز المحضر في ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ وتأثر بإحالة الدعوى إلى المحكمة بتاريخ أول مارس سنة ١٩٤٧ واعتبر بدء التقادم تاريخ حصول الحادث الحاصل في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

سمعت محكمة جناح امبابه الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بمواد الاتهام : (أولاً) برفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بمضى أكثر من ثلاث سنوات . (ثانياً) بتغريم المتهم ١٠٠ قرش عن كل تهمة مع إزالة أسباب المخالفة على مصاريفه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم .

سمعت محكمة الجيزة الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلامصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه : (أولاً) « بأنه أقام بناء بدون ترخيص من الجهات المختصة (ثانياً) أقام بناء خارج خط التنظيم » قد أخطأ في تطبيق القانون فقد دفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى بمضى مدة تزيد على الثلاث سنوات على ارتكاب الجريمة ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع ودانته بمقولة إن الجريمة مستمرة لا يسقط الحق فيها إلا من

تاريخ انقضاء الحالة الثابتة المكونة لها مع أن هذا النظر غير صحيح لأن التهمة المنسوبة للطاعن هي إقامة بناء وهي لهذا تعتبر جريمة وقتية تتم بمجرد ارتكاب الفعل ويكون الحكم إذ قضي بغير ذلك معيباً متعيناً نقضه والقضاء له بالبراءة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض لدفاع الطاعن المشار إليه فاطرحه بمقولة إن الفقه لم يستقر على رأى بالنسبة لهذه الجريمة وإن المحاكم والشرح قد اختلفوا في تعيين ماهيتها وهل هي جريمة مستمرة أم وقتية . ويرى الحكم اعتبارها جريمة مستمرة لأن الحالة المكونة للجريمة تستمر قائمة ولذلك فلا يجوز القول بسقوط الجريمة ويكون الدفع في غير محله . ولما كان الفصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذي يعاقب عليه القانون فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد ارتكاب الفعل كانت وقتية ، أما إن استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل للعقاب عليه تدخلا متتابعاً متجدداً ، وما دامت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن المتهم قد أقام البناء بدون ترخيص وخارجاً عن بخط التنظيم فإن الفعل المسند إليه يكون قد تم وانتهى من جهته بإجراء هذا البناء مما لا يمكن معه تصور حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته، ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر إذ لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانوناً — لما كان الأمر كذلك ، وكانت المحكمة قد اعتبرت الجريمة مستمرة فإن الحكم يكون قد أخطأ القانون ويتعين لذلك نقضه .

وحيث إن الجريمة على ما أثبتته الحكم المطعون فيه قد وقعت بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ولم ترفع الدعوى بها إلا في أول مارس سنة ١٩٤٩ . فيكون قد مضى بين ارتكاب الجريمة ورفع الدعوى مدة تزيد عن ثلاث سنين وهي المدة المقررة بسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنومية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء للطاعن بالبراءة .



## جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات  
أصحاب الغزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وفهم عوض بك  
وابراهيم خليل بك المستشارين .

(١٣٥)

### القضية رقم ١٩٥١ سنة ١٩٥٠ القضائية

١ — نقض . أسباب موضوعية . استخلاص المحكمة أن عدول المجني عليه عن أقواله كان  
سببه الصلح بينه وبين التهم . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لا تقبل .  
ب — إثبات . الأخذ بدليل وإطراح ما عداه . سيطرة المحكمة في ذلك .

١ — إذا كانت المحكمة حين استخلصت أن عدول المجني عليه عن أقواله  
التي أبدأها بالتحقيقات كان سببه حصول صلح بينه وبين التهم قد بررت هذا  
الاستخلاص باعتبارات سائغة من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة فلا تقبل  
المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

٢ — للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تظنن إليه وتطرح ما عداه  
ما دام له أصل ثابت بالتحقيقات .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية كلا من ١ — محمد عبد الحميد المليجي (الطاعن)  
و ٢ — كمال عبد الحميد المليجي و ٣ — فريد عبد الجواد يسر بأنهم في يوم  
٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ الموافق ٢٨ جاد أول سنة ١٣٦٨ بناحية الزرقاء  
مركز فارسكور مديرية الدقهلية ، سرقوا حافظة نقود بها مبلغ عشرة جنيهات لـ محمد  
طه خلف بطريق الإكراه الواقع عليه بأن فاجأه ثلاثتهم وضربه الثاني بعصا على  
ظهر يده اليسرى وأمسك الثالث بيديه معطلا بذلك مقاومته حتى تمكن الأول  
من سرقة الحافظة من جيبه والفرار بها وقد ترك به الإكراه أثر الجروح الموصوفة

بالتقرير الطبي ، وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة جنائيات المنصورة لمعاقبتهم بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات . فقرر حضوريا إحالتهم إليها لمعاقبتهم بالمادة المذكورة .

سمعت محكمة جنائيات المنصورة هذه الدعوى وقضت فيها عملا بالمادتين ٣١٨ و ٤٩/٣ من قانون العقوبات : (أولا) بمعاقبة محمد عبد الحميد المليجي بأحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنين . (ثانيا) ببراءة كمال عبد الحميد المليجي وفريد عبد الجواد يس من التهمة المسندة إليهما عملا بالمادة ٥٠/٢ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات . وذلك على اعتبار أن المتهم الأول (الطاعن) في الزمان والمكان سالف الذكر سرق حافظة نقود بها مبلغ عشرة جنيهات لمحمد طه خلف حالة كونه عائدا إذ تبين أن للمتهم سابقى سرقة أحدهما في سنة ١٩٤٤ والثانية في سنة ١٩٤٥ . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في يوم صدوره الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن هو وجود خطأ في الاجراءات ينطوى على إخلال بحق الطاعن في الدفاع . ذلك لأن المحكمة اكتفت بمدافع واحد عن الطاعن ومتهم آخر معه مع تعارض مصلحتهما إذ قرر المجني عليه باديء الأمر أن الطاعن هو الذي ارتكب السرقة والثاني هو الذي وقع منه الاكراه ثم عاد عند عرض المتهمين عليه فنعكس هذا الوضع مما يجعل موقف أحدهما مختلفا عن الآخر وكان مقتضى ذلك أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام مستقل .

وحيث إن الثابت على مايبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن كلا الطاعن والمتهم الثاني الذي قضى ببراءته أنكرا ارتكابهما للجريمة رغم اقرار الطاعن بوجوده في مكان الحادث ومحاولته وقتذاك فض شجار نشب بين المجني عليه وآخر وقال إن التهمة ملفقة قبله من ضابط البوليس . لا اعتقاده بسوء سيرته . أما المتهم الثاني فقد أنكر وجوده بمكان الحادث أصلا

ولما كان دفاع الطاعن والمتهم الثانى لا يتعارض كل منهما مع الآخر وكانت أقوال الجنى عليه فى كل مراحل التحقيق لا تخلى الاثنين من مساهمتيهما فى ارتكاب عمل من أعمال التنفيذ فى الجريمة التى دين بها الطاعن كان القول بأن هناك تعارضا بين مصلحتيهما لاسند له من وقائع الدعوى ، وإذن فلا محل لما يزعمه الطاعن فى هذا الوجه .

وحيث إن الوجه الآخر يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا فى بيان الأسباب التى بنى عليها إدانة الطاعن : (أولا) لأنه نسب إلى الجنى عليه عدوله عن أقواله الأولى لحصول صلح بينه وبين الطاعن وهى واقعة لاسند لها من الأوراق . (وثانيا) لأن المحكمة لم تفسر التناقض البادى فى أقوال الجنى عليه فى صدد تصوير الحادث وتعيين من الذى ارتكب فعل السرقة والذى ارتكب فعل الاكراه لاختلاف روايته فى هذا الخصوص . (وثالثا) أن المحكمة اطرحت أقوال أحد الشهود التى أدلى بها فى الجلسة آخذة بأقواله فى التحقيقات مع أن المحكمة يجب أن تقيم قضاءها على ما تجريه من التحقيقات بنفسها .

وحيث إن المحكمة حين استخلصت أن عدول الجنى عليه عن أقواله التى أبداه بالتحقيقات كان سببه حصول صلح بينه وبين الطاعن قد بررت هذا الاستنباط من اعتبارات سائغة من شأنها أن تؤدى إلى هذه النتيجة . ولما كان ذلك وكان للمحكمة أن تأخذ من الأدلة بما تظنن إليه وتطرح ما عداه مادام له أصل ثابت بالتحقيقات وكان الحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة التى أقام عليها قضاءه فى منطق سليم وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه لا يكون له محل لأنه فى الواقع لا يعدو أن يكون جدلا حول وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يخضع لسلطة قاضى محكمة الموضوع دون معقب عليه فى ذلك .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



(١٣٦)

## القضية رقم ١٢ سنة ٢٠ القضائية

أ — ودیعة . تسليمها . لا يلزم أن يكون حقیقياً . التسليم الاعتباری يكفي إذا كان المودع لديه حائزاً للشيء من قبل . بيع منقولات . بقاؤها في حيازة البائع لإتمام بعض أعمال فيها . تصرفه فيها بطريق الغش . استحقاقه العقاب .  
ب — قصد جنائي . النص عليه في الحكم بعبارة صريحة . لا يلزم . يكفي أن يكون مستفاداً من ظروف الواقعة المينة به .

١ — لا يشترط في الوديعة أن يكون التسليم حقيقياً بل يكفي التسليم الاعتباري إذا كان المودع لديه حائزاً للشيء من قبل . فإذا كان الظاهر مما أثبتته الحكم أن بيع المنقولات محل الدعوى قد تم وتعين المبيع وانتقلت ملكيته إلى المشتري ولكنه بقي في حيازة البائع على سبيل الوديعة لإتمام بعض الأعمال فيه ، فإنه إذا ما تصرف البائع فيه بطريق الغش كان مستحقاً للعقاب .  
٢ — لا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن ينص عليه في الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفي أن يكون مستفاداً من ظروف الواقعة المينة به أن الجاني ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان الجني عليه من الشيء المسلم إضراراً به .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه بدد دولاً بائنين . الوصف والقيمة بالمحضر مملوكاً لمحمد محمود زين الدين ولم يكن قد سلم إليه إلا على وجه الوديعة ، بأن أبقاه الجني عليه عنده بعد شرائه ليجهزه للاستلام وذلك إضراراً بالجني عليه ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

وقد ادعى محمد محمود زين الدين بحق مدني قبل المتهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ ٢١ جنيهاً بصفة تعويض .

ولدى نظر الدعوى أمام محكمة المنزلة الجزئية دفع المتهم بأن النزاع بينه وبين الجنى عليه نزاع مدنى بحت حول عقد مدنى أيضا هو عقد البيع الحاصل بينهما وأن الخلاف بينهما حصل حول تنفيذ هذا العقد ومن ثم يتعين أن يلجأ الجنى عليه إذا أراد إلى القضاء المدنى ليطالب بتنفيذ هذا الاتفاق .

سمعت محكمة جناح المنزلة الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ١٥ جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية المناسبة لذلك وأعفت المتهم من المصاريف الجنائية . وقد رفضت المحكمة الدفع المثار إليه قائلة إنه لا يطابق الواقع ولا ينطبق على مقتضيات القانون .

فاستأنف كما استأنفه المدعى .

سمعت محكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافه هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية بلا مصاريف جنائية .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالتبديد جاء باطلا لخطئه فى تطبيق القانون وقصوره . إذ أن الواقعة تلخص فى أن الجنى عليه اشترى المنقولات منه واتفقا على إرجاء التسليم حتى يتم بعض العمل بها فتكون الحيابة قد بقيت له كبائع ولا يمكن اعتباره مودعا لديه فإذا ما امتنع بعد ذلك عن التسليم فلا جريمة بل مرد الأمر إلى القانونى المدنى على اعتبار أنه بائع لم يتم بتنفيذ ما تعهد به من تسليم المبيع . ويضيف الطاعن أن المحكمة لم تستظهر توفر القصد الجنائى خصوصا وقد ثبت أن الجنى عليه كان قد قبل استبدال الدولاب فى مرة سابقة وأن الطاعن عرض عليه دولابا ثالثا فى المرة الأخيرة مما

كان يتعين معه التحدث عن هذا القصد وإقامة الدليل على توفره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : « إنها تتلخص فيما أبلغ به محمد محمود زين الدين من أنه توجه إلى محل المتهم لشراء بعض الأثاثات المنزلية وبعد أن عاين هذه الأثاثات بمحله اتفق معه على شراء دولاب للملابس و(تواليت) ودولاب لحفظ الأدوات الفضية (وبوفيه) بمبلغ ٤٧ جنيها دفع له منها ١١ جنيها كعربون ثم عاد إليه بعد فترة وجيزة لاستلام هذه الأثاثات فلم يجد الدولاب المتفق على شرائه بل وجد بدلا منه دولابا آخر فاتفق مع المتهم على شرائه بدلا من الدولاب الأول ودفع له كامل القيمة ووقع بإمضائه على أخشاب الدولاب من الداخل حتى لا يعمل المنهم على تغييره واتفق مع هذا الأخير على استلام جميع الأثاثات عند الانتهاء من تسليمها . ثم حضر إليه في اليوم المحدد للاستلام أيضا فوجد جميع الأثاثات موجودة عدا الدولاب إذ كان المتهم قد استبدله بآخر أصغر منه حجما وأقل منه اتقانا في الصناعة وسأل المتهم عن الدولاب الذي اشتراه فأخبره بأنه قد باعه لآخر وأحضر له هذا الدولاب الأخير بدلا عنه . وبسؤال الشاهدين الآخرين محمد عبدالسلام زين الدين وعبد السلام مصطفى الشريف قررا هذه الوقائع جميعها وأضافا إليها أن المجنى عليه تسلم من المتهم جميع الأثاثات التي اشتراها منه عدا الدولاب إذ رفض استلامه منه وقد أنكر المتهم ما نسب إليه ثم تعرض لدفاع الطاعن المشار إليه فقال : « إنه دفع بأن النزاع بين المجنى عليه والمتهم هو نزاع مدني بحث حول عقد مدني أيضا هو عقد البيع الحاصل بينهما وأن الخلاف بينهما حاصل حول تنفيذ هذا العقد ومن ثم يتعين أن يلجأ المجنى عليه إذا أراد إلى القضاء المدني ليطالب المتهم بتنفيذ ما اتفق عليه به إلا أن هذا الكلام من جانب وكيل المتهم غير مطابق للواقع ولا ينطبق على مقتضيات القانون إذ أن عقد البيع قد تم فعلا بين المتهم والمجنى عليه بعد أن استكمل جميع أركانه من رضا متبادل ودفع للثمن وأصبحت الأشياء المشتراة في عهدة المتهم للمحافظة عليها حتى يحين وقت استلامها وأن ما وقع من المتهم لم



يكن خلافا حول تنفيذ ما التزم به بل كان تصرفا بالبيع في الأشياء التي سبق أن باعها للمجنى عليه والتي لا يملك فيها تصرفا ما فلا يكون هذا العمل مدنيا كما يصوره وكيل اتهم بل هو عمل جنائي يدخل في حدود المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومن ثم يتعين معاقبة اتهم تطبيقا لها . ويتبين من هذا الذي أثبتته الحكم أن البيع قد تم وتعين المبيع وانتقلت ملكيته إلى المشتري وإن بقي في حيازة البائع على سبيل الوديعة لاتمام بعض الأعمال فيه ولذا فإنه إذا ما تصرف فيه بطريق الغش يكون مستحقا للعقاب إذ لا يشترط في الوديعة أن يكون التسليم حقيقيا بل يكفي التسليم الاعتباري إذا كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل . لما كان الأمر كذلك فلا تكون المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون على الواقعة كما أثبتتها بالحكم ، ويكون وجه الطعن في هذا الخصوص على غير أساس . أما ما يشير إليه الطاعن عن القصد الجنائي فردود بأنه لا يشترط أن ينص عليه في الحكم بعبارة صريحة مستقلة بل يكفي أن يستنتج من ظروف الواقعة المبينة به وهي كما أوردتها المحكمة في الحكم المطعون فيه تفيد أن الطاعن ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد و بنية حرمان المجنى عليه من الدولاب وذلك إضرارا به . وفي هذا ما يكفي لتوفر القصد الجنائي الذي تقوم عليه هذه الجريمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( ١٣٧ )

القضية رقم ١٧ سنة ٢٠ القضائية .

- ١ — تموين . مخالفات أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ . لا تخضع لقواعد إثبات خاصة . اطمئنان القاضي إلى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات . أخذه به . لا تثريب عليه .
- ب — قرار تحضيري بالتخاذ إجراءات . عدول المحكمة عنه . لا تثريب عليها فيه .

١ — لم يكن من غرض الشارع أن يخضع مخالفات أحكام القانون رقم ٨٧

لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون إلى قواعد إثبات خاصة ، بأن هي تخضع للقواعد العامة ، فإذا اطمأن القاضي إلى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات ولم يتساوره ريب في أية ناحية من نواحيه سواء من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها أوقع حكمه على هذا الأساس بغض النظر عما قد يكون هناك من نقص في بعض الاجراءات التي وردت في ذلك القانون .

٢ — إذا كانت المحكمة قد رأت من تلقاء نفسها اتخاذ إجراء ما ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على تنفيذ هذا الاجراء فاستغنت عنه فإنها لا تكون قد أخطأت ، إذ ذلك منها لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً في تحقيق الدعوى فلا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، وإذن فلا يقبل من المتهم أن ينعى عليها ذلك وخصوصا إذا كان هو لم يبد منه تمسك بتنفيذ هذا القرار .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية كلا من ١ — عبد الحميد محمد المصري، ٢ — كوستا استاورو ، لأنهما باعا الصابون المبين بالمحضر لخرالمبو الحاجيوس برتبة أقل من التي حددها المرسوم الصادر في ٢٢ يونية سنة ١٩٤٢ وذلك بأن باعا له صابون رقم ٣ يحتوى على أحماض دهنية وراتنجية أقل من ٤٠٪ . وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

سمعت محكمة جناح المنشية الجزئية الدعوى وقضت فيها حضوريا ببراءة المتهم الأول وبتغريم المتهم الثانى ١٠٠ قرش والمصادرة وذلك عملا بالمادتين ٧ و ١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم بالنسبة للطاعن .

نظرت محكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها عملا بالمادتين ١ و ٧ من المرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الصادر في ٢٢ يونية

سنة ١٩٤٢ والمادتين ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم عشرين جنيها ومصادرة الصابون المضبوط ونشر الحكم بجريدة الأهرام على نفقة المتهم وأعفته من المصاريف الجنائية .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٩ الخالخ

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دانه بأنه « باع الصابون حالة كونه محتوى على أقل من ٤٠٪ من الأحماض الدهنية والراتنجية جاء باطلا لا بئنائه على إجراءات باطلة ولقصوره وإخلاله بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول إن الاجراءات التى اتبعت فى أخذ العينة وإرسالها للتحليل تخالف ما نص عليه القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ فلم ينفذ للوظف المختص ما يقضى به وجوب وزن العينة وإثبات هذا الوزن عليها مع بيان نوعها على أن يختتمها بختم التاجر ويختمه هو أيضا أما وهو لم يفعل فتكون الاجراءات باطلة ويبطل الحكم تبعالها . ثم إنه دافع بأنه لم يقم دليل على أن الصابون الذى أخذت منه العينة هو من الصابون الذى بيع إلى استاورو الذى باعه إلى آخر كما ناقش تقرير التحليل وبين عدم جواز الأخذ بما ورد فيه عن الأحماض ما دام لم يبين أن باقى العناصر الثلاثة الأخرى تخالف القانون ولكن المحكمة دانت دون أن ترد على هذا الدفاع . ويضيف الطاعن أن المحكمة الاستئنافية قررت إعلان محرر المحضر وإحضار الحرز وتأجلت الدعوى أكثر من مرة لهذا السبب إلا أنها قضت فيها بعدئذ دون أن ينفذ هذا القرار كما أن المحامى الذى حضر معه بالجلسة أراد أن يترافع فلم تمكنه المحكمة من ذلك بناء على ما واجهته به من أنها تعرف ما يريد أن يدلى به . وهذا كله مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التى استخلص



منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن من أن الصابون المضبوط غير المباع منه فاطرحه للاعتبارات التي قالها. ولما كان الأمر كذلك وكان من شأن ما أوردته المحكمة أن يؤدي إلى ما رتبته عليه فلا يقبل ما يثيره في هذا الخصوص لأنه جدل موضوعي خارج عن رقابة محكمة النقض . أما ما يتمسك به من عدم استيفاء اجراءات أخذ العينة و بطلان الدليل المستمد من نتيجة التحليل فردود بأنه لم يكن من غرض الشارع أن يخضع مخالفات أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها بل هي خاضعة للقواعد العامة بحيث إذا اطمأن القاضي إلى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات ولم يساوره ريب في أية ناحية من نواحيه سواء من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها أوقع حكمه على هذا الأساس بغض النظر عما قد يكون هناك من نقص في بعض الاجراءات . وأما ما يشير إليه عن قرار المحكمة إعلان الشاهد وإحضار الحرز فلا وجه له إذ لم يطلب الدفاع إلى المحكمة هذا الاجراء بل كانت هي من نفسها التي ارتأته فإذا ما استغنت عنه وفصلت في الدعوى فهذا جائز ولا خطأ فيه ما دامت هي التي رأتها أولا ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على تنفيذه وبخاصة ولم يبد الطاعن تمسكا بهذا التنفيذ فالقرار لا يعدو والحال كذلك قرارا تحضيريا في تحقيق الدعوى لتتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . هذا وغير صحيح ما يدعيه الطاعن من الاخلال بحق دفاعه إذ حضر المحامي وأدلى بمرافعته ولم يرد بالمحضر ما يثبت دعواه عنه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات  
أصحاب العزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك  
ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ١٣٨ )

### القضية رقم ٢٨ سنة ٢٠ القضائية

١ — تموين . محل تجارة . مسؤولية صاحب المحل ومسؤولية المدير له . كل منهما قائمة بذاتها .  
ب — تموين . صاحب المحل . المخالفات التي تقع بمحله . متى يصح عقابه بالغرامة فقط ؟ إذا  
أثبت أنه بسبب غيابه أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة . لا مصلحة له عند  
الحكم عليه بالغرامة من التمسك بأنه لم يشترك في إدارة المحل .

١ — إن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى  
لا يزاوج بين مسؤولية صاحب المحل وبين مسؤولية المدير له بل تجرى نصوصه  
على أن مسؤولية كل منهما قائمة بذاتها لا تستند إحداها إلى الأخرى ، فالقول  
بانعدام مسؤولية صاحب المحل عن المخالفة إذا انعدمت مسؤولية المدير غير صحيح  
في القانون .

٢ — إن القانون المذكور يحمل صاحب المحل مسؤولية كل ما يقع فيه من  
مخالفات ويعاقبه بالحبس والغرامة معاً ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة  
المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ، ففي هذه الحالة الوحيدة تقتصر العقوبة  
على الغرامة دون الحبس .

فإذا كانت المحكمة قد حكمت على صاحب المحل بالغرامة فقط فلا مصلحة  
له من الطعن على الحكم بفرض صحة ما تمسك به في دفاعه من أنه لم يشترك  
بالفعل في إدارة المحل .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ — رياض نجيب (الطاعن) ٢ — شفيق رزق الله ٣ — عرب السيد أحمد بأنهم لم يعلنوا عن أسعار السلع الموضحة بالحضر والمعرضة للبيع بالمحل بوصف الأول صاحب المحل والثاني والثالث مديريه المسئولين. وطلبت عقابهم بالمواد ٤ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ من القرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ . سمعت محكمة القاهرة المستعجلة هذه الدعوى وقضت فيها عملاً بمواد الاتهام حضورياً للأول والثالث وغيباً للثاني بتغريم كل من المتهمين خمسين جنياً وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم الثالث لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائياً بلا مضروقات عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .

فاستأنف المتهم (الطاعن) :

سمعت محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مضاريف .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن على أساس أنه صاحب المحل وليس المدير الفعلي له مما كان مقتضاه أن يطبق في حقه المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ويوقع عليه العقوبة في حدودها وإذا طبق مواد أخرى هي بمنأى عن واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم فيكون قد أخطأ في تطبيق القانون . هذا وقد طلب الطاعن من المحكمة الاستئنافية



تأجيل نظر الدعوى حتى يفصل ابتدائياً في المعارضة المرفوعة من مدير المحل المحكوم عليه غيابياً ذلك لأن مسؤولية الطاعن مستمدة من مسؤولية المدير ومتفرعة عنها ولكن المحكمة رفضت إجابة هذا الطلب مع وجاهته . يضاف إلى هذا أن المحكمة لم تمحص دفاعه من أنه بفرض كونه صاحب المحل فإنه لم يشترك في إدارته فعلاً لأن أعماله الأخرى هي من الكثرة بحيث يتعذر معها مساهمته في إدارته وتستحيل معها المراقبة المجدية في منع وقوع مخالفة القانون ولو أنها فعلت لطبقت في حقه الفقرة الثانية من المادة العاشرة السالفة الذكر .

وحيث إنه لما كانت العقوبة التي حكم على الطاعن بها تدخل في نطاق الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ التي ينص على الحكم عدم تطبيقها عليه فإن مصلحته فيما يثيره في هذا الخصوص تكون منتفية ، لما كان الأمر كذلك ، وكان القانون المذكور لا يزوج بين مسؤولية صاحب المحل وبين مسؤولية المدير له بل تجرى نصوصه على أن مسؤولية كل منهما قائمة بذاتها لا يستند إحداها على الأخرى فإن القول بانعدام مسؤولية صاحب المحل عن المخالفة إذا انعدمت مسؤولية المدير غير صحيح في القانون ، وما دام الحكم قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها بوصف كونه صاحب المحل وهي عدم إعلانه عن أسعار السلع المعروضة للبيع في محله ، وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ولما أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى ، وكان القانون يحمل صاحب المحل مسؤولية بكل ما يقع فيه من مخالفات ويعاقبه بالحبس والغرامة معاً ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ففي هذه الحالة الفريدة تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس ، ومع هذا فقد قضى على الطاعن بالغرامة فقط بما ينفي مصلحته في الطعن مع افتراض صحة دفاعه . متى كان ذلك كله فإن ما يثيره في طعنه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(١٣٩)

## القضية رقم ٣٢ سنة ٢٠ القضائية

١ — حكم . تسييه . متهم باختفاء أشياء مسروقة . علمه بأن الأشياء مسروقة . إقامته على أسباب مؤدية إلى ذلك . مثال .  
ب — حكم . مادة القانون التي عاقب بها . ذكرها في صدر الحكم الابتدائي وقول هذا الحكم إنه يعاقب المتهم بالمادة المطلوبة . قول الحكم المطعون فيه في أسبابه إن هذا الحكم سليم . يفيد أخذه بالمادة المشار إليها .

١ — إذا كانت المحكمة قد بنت قولها بعلم المتهم في الإخفاء بأن الأقمشة التي ضبطت عنده مسروقة على ما اعترف به من شرائه هذه الأقمشة بأثمان تقل كثيرا عن قيمتها الحقيقية من شخص له اتصال به وليس ممن يتجرون في مثل هذه الأقمشة ، فذلك يكفي ، ولا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

٢ — متى كان الحكم الابتدائي قد جاء به أنه عاقب المتهم بالمادة المطلوبة ، وكانت هذه المادة مثبتة بصدر الحكم وكان الحكم المطعون فيه قد قال في أسبابه إن هذا الحكم سليم ، فذلك يفيد أخذه بالمادة المشار إليها ، وفي هذا ما يكفي لسلامته من هذه الناحية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه مع آخرين حكم عليهما أخفوا الأقمشة المسروقة المبينة بالمحضر لمحمد حسن الموجي من محله بواسطة الكسر من الخارج مع علمهم بسرقتها ، وطلبت عقابهم بالمادتين ٣١٧/٢ — ٤ — ٧ و ٤٤ مكررة من قانون العقوبات .

وقد ادعى كل من محمد حسن الموجي والدكتور إبراهيم الموجي ، بحق مدني قبل المتهم وآخرين وطلبا القضاء لما عليه متضامنين بمبلغ ٢٥ جنيها بصفة تعويض . نظرت محكمة جنح الموسكى الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا

بمصادق الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ وإلزامه وآخرين حكم عليهم بأن يدفعوا للمدعين مدنيا مبلغ ٢٥ جنيها والمصاريف المدنية مع اعفائهم من المصاريف الجنائية .

فاستأنف المتهم هذا الحكم .

سمعت محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى ، وقضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزامه بالمصاريف المدنية الاستئنافية المناسبة .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩ الخ الخ .

### الحكمة

وحيث إن محصل هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بإخفاء أقمشة مسروقة مع علمه بسرقتها قد استند إلى مجرد ضبط بعض أقمشة في منزله مفصلة ثيابا ، وأغفل ما ثبت بالتحقيقات وأقوال الشهود وأمام المحكمة من أن الجزء الأكبر من المسروقات وجد أثوابا في منزل المتهم الرابع الذي أدين معه بالإخفاء ، وما أقر به هذا الأخير من أنه اشترى الأقمشة المسروقة من المتهمين الأول والثاني وبأنه يستطيع الارشاد عن المنزل الذي استحضرت الأقمشة منه ، وأن الطاعن قد أقر لفوره بأنه اشترى ما ضبط عنده من هذا المتهم ، مما يقطع صلته بالواقعة الجنائية وينتفي مع ركن العلم بأن القماش مسروق ، ثم إن المحكمة لم تحقق واقعة الثمن واكتفت فيها بما قرره شاهدا الاثبات من أن ثمن المتر ١٨٠ قرشا وأن الطاعن قد اشتراه بسعر يتراوح بين ٦٠ و ٧٥ قرشا ، ولو أنها تحرت حقيقة الثمن لوجدته أقل مما ذكر بكثير، هذا فوق أن الطاعن موظف ولا المأم له بأثمان الأقمشة . ويضيف الطاعن أن الحكم قد خلا من الإشارة إلى المواد التي عاقبه بمقتضاها ، وأنه إذ كان الحكم الابتدائي قد استند في إدانته إلى أقوال المتهم الرابع ، وكان الحكم الاستئنافي المطعون فيه قد قرر بعدم ثقته بهذه الأقوال واطرحها ، فإن ما اتخذ



من أسباب لإدانة الطاعن فضلا عن عدم صحته فانه لا يؤدي إلى إثبات علم الطاعن بالسرقة .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، مستندا في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي لها أصلها في التحقيقات ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان قد تعرض لجوهر ما جاء في الطعن بقوله : « وحيث إنه بالنسبة للمتهم الثالث فان الحكم سليم إذ مع استبعاد ما ورد على لسان المتهم الرابع عن اشتراكه معه في شراء الأقمشة المسروقة من المتهمين الأولين فان في أقوال المتهم الثالث نفسه في التحقيق ما يكفي لتأييد تهمة ، فهو معترف بأنه حصل من المتهم الرابع على كميات وافرة من الأقمشة المسروقة بأثمان تقل بكثير عن قيمتها الحقيقية التي قدرها المجنى عليه ووكيله حنفى محمد حسن في شهادتهما أمام محكمة أول درجة ، وإذا ما لوحظ على هذا أن المتهم موظف وليس تاجرا وأن حصوله على الأقمشة كان من شخص له اتصال به وليس ممن يتجرون بمثل هذه الأقمشة الصوفية فان علمه بسرقة تلك الأقمشة يكون واضحا لا شك فيه » — فان ما يثيره الطاعن لا يكون إلا مجادلة في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة التي أخذت بها محكمة الموضوع ، مما لا شأن لمحكمة النقض به . أما عن قول الطاعن إن الحكم لم يشر إلى نص القانون الذي عامله بموجبه فان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد جاء به أنه عاقب الطاعن بالمادة المطلوبة (وهي مبينة بصدر الحكم) كما أن الحكم المطعون فيه قال في أسبابه إن هذا الحكم سليم مما يفيد أخذه بالمادة المشار إليها ، وفي هذا ما يكفي لسلامة الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٤٠)

## القضية رقم ٤١ سنة ٢٠ القضائية

حكم . تسببه . علامات تجارية . متهم بتقليد علامة تجارية . تمسكه بأن هذه العلامة له وأنه لم يقلدها . عدم تحقيق هذا الدفاع . قصور في الحكم .

إذا كان الدفاع عن المتهم بتقليد علامة تجارية مسجلة قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يقلد هذه العلامة وإنما هو أنشأ لنفسه علامة من سنة ١٩٣٩ واستمر على استعمالها من وقت إنشائها ، ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم الصادر بإدائته دون أن ترد على هذا الدفاع الجوهري فحكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت التيابة العمومية كلا من ١ — سوريال فانوس ٢ — مصطفى حسن فانوس — بأنهما في ٢٣ يناير سنة ١٩٤٦ بروض القرج قلدا علامة تجارية مسجلة لجان ماروشيان بكيفية تدعو لتضليل الجمهور وطلبت عقابهما بالمواد ٣٥١ و ٣٥٣ و ٣٤٠/٢ و ٣٦٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

وقد ادعى جان ماروشيان بحق مدني قبل التهمين وطلب القضاء له عليهما بمبلغ واحد وعشرين جنيا بصفة تعويض .

سمعت محكمة جنح روض القرج الجزئية الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين ألف قرش وإلزامهما بأن يدفعوا للمدعي المدني مبلغ ٢١ جنيا والمصاريف المدنية ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للمدعي المدني واعفتهم من المصاريف الجنائية .

فاستأنف المتهم الأول الحكم كما استأنف المتهم الثاني .

سمعت محكمة مصر الابتدائية هذه الدعوى بهيئة استئنافية وقضت فيها حضوريا بقبول استئناف المتهم الأول شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة له والزمت بالمصاريف المدنية الاستئنافية وعدم قبول استئناف المتهم الثاني شكلا لرفعه بعد اليعاد والزمت بالمصاريف المدنية الاستئنافية واعفتها من المصاريف الجنائية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه أنشأ علامته واستعملها قبل أن توجد علامة المدعى بالحقوق المدنية وعلى الرغم من أهمية هذا الدفاع فإن محكمة الموضوع لم تكن بالرد عليه .

وحيث إن هذا الذي ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه صحيح ، لأن المدافع عن الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يقلد علامة المدعى ولكنه أنشأ لنفسه علامته من سنة ١٩٣٩ واستمر يستعملها من وقت انشائها . . ولما كان هذا الدفاع مهما من شأنه لو صح أن يؤثر في كيان الجريمة التي دين بها الطاعن وكانت المحكمة قد قضت بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإدائته دون أن ترد على هذا الدفاع فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن .



(١٤١)

### القضية رقم ٥٤ سنة ٢٠ القضائية

دفاع . طلب نذب الطبيب الشرعى لمناقشته في الإصابة التي نشأت عنها العاهة . رفضه لأسباب أوردها المحكمة ببرة لذلك . قول التهم إن المطلوب استدعاؤه خير ، فحضوره واجب قانوناً . لا يقبل ما دام رأى الطبيب الذى التفت به المحكمة كان معروضاً على البحث .

إذا كان المدافع عن التهم في إحداث العاهة قد طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في الإصابة وهل حدثت من ضربة أو من أكثر ، وخصوصاً لاشتراك آخرين معه في الضرب ، فرفضت المحكمة هذا الطلب على أساس أنه بالرجوع إلى التقارير الطبية المقدمة في الدعوى تبين أن ما ذكر بها من الوضوح بحيث لا يحتمل أى لبس ولا يعتوره غموض ، فصلا عن أنه مذكور في التقرير الطبى الابتدائى عن إصابة رأس المجنى عليه أنها إصابة نشأت عن المصادمة بجسم صلب راض كالعصا الغليظة ، مما يتفق مع تصوير المجنى عليه ، فإن المحكمة تكون قد بينت السبب الذى من أجله رفضت ذلك الطلب ، وهو سبب من شأنه أن يبرر ما رآته من عدم لزومه للفصل في الدعوى . ولا يكون ثمة وجه لما يثيره هذا التهم في هذا الخصوص الذى فصلت المحكمة فيه بما لها من سلطة التقدير فيما يتعلق بالمعلومات الفنية أو الوقائع التى ترى الوقوف عليها . ولا يقبل الاحتجاج بما يقول به هذا التهم من أن المطلوب استدعاؤه خير يوجب القانون حضوره بوصف أنه خير ما دام رأى الذى اتهمى إليه الخير واكتفت به المحكمة كانت معروضاً للبحث كعنصر من عناصر الإثبات ، للتهم أن تعرض له ويناقشه وللمحكمة أن تقدره ، مثله في ذلك مثل شهادة الشهود وعناصر الاستدلال الأخرى التى تطرح أمامها على بساط البحث .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه ضرب سالم عبدالله خضر عمداً بعصاه على رأسه فأحدث به جرحاً رصياً بمقدم الجدارية اليمنى نشأ عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة في مساحة قطرها ١٣/٤ سنتيمتراً يجعل المصاب عرضة للمؤثرات الجوية والصدمات الخفيفة التي قد تقع على هذا الجزء من المخ والتي ما كانت تؤثر على المصاب لو أن المخ ظل حافطاً لوقيته الطبيعية، وتعرض حياة المصاب للخطر بتعريضه للالتهابات السحائية والصرع . وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقرر بجلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٤٩ بإحالته إلى هذه المحكمة لمحاكمته طبقاً للمادة سالفة الذكر .

سمعت محكمة جنايات الجيزة هذه الدعوى وقضت فيها عملاً بمادة الاتهام بتعاقبة عبد المطلب عبد السلام غوينم بالسجن لمدة ثلاث سنين .  
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالضرب الذي نشأت عنه العاهة جاء باطلاً لإخلاله بحق الدفاع ، فقد طلب المدافع عنه استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في الإصابة وهل حدثت من ضربة أو من أكثر إذ يتغير النظر إذا ما تبين التعدد ولو حظ اشتراك آخرين في الضرب دون الاكتفاء بأقوال الجنى عليه وشاهده التي لا يمكن التعويل عليها ، ولكن المحكمة لم تجب الطلب وردت عليه رداً غير سديد مع أن الواقعة منتجة في الدعوى والمطلوب حضوره خير يوجب القانون استدعاءه للمناقشة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص

منها ثبوتها تعرض للطلب المشار إليه فقال «لا محل لما طلبه الدفاع عن المتهم من مناقشة الطبيب الكاشف بدعوى أنه لم يبين ما إذا كانت الإصابة من ضربة أو أكثر. لأنه بالرجوع إلى التقارير الطبية يبين أن ما ذكر بها من الوضوح بحيث لا يحتمل أى لبس أو فرض، يضاف إلى ذلك أنه مذكور في التقرير الطبي الابتدائي عن إصابة رأس المجنى عليه أنها إصابة نشأت عن المصادمة بجسم صلب راض كالعصا الغليظة، وهذا يتفق مع تصوير المجنى عليه». ولما كانت المحكمة قد بينت السبب الذي من أجله رفضت الطلب وكان هذا السبب من شأنه أن يبرر ما رآته من عدم لزومه للفصل في الدعوى، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص وقد فصلت المحكمة فيه بما لها من سلطة التقدير فيما يتعلق بالمعلومات الفنية أو الوقائع التي ترى الوقوف عليها. كما عالت الرفض تعليلا مقبولا لا يخالف مقتضى المنطق والقانون. ولا يقبل الاحتجاج بما يقول به الطاعن من وجوب حضوره دائماً بوصف أنه خير ما دام الرأي الذي انتهى إليه الخبير الذي اكتفت به المحكمة كان معروضا للبحث كعنصر من عناصر الإثبات، للمتهم أن يعرض له ويناقشه والمحكمة أن تقدره، مثله في ذلك مثل شهادة الشهود وعناصر الاستدلال الأخرى التي تطرح أمامها على بساط البحث.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً.

---



## جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد فهد إبراهيم بك وكيل المحكمة وحضور حضرات  
أصحاب العزة: أحمد حسني بك وفهد عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(١٤٢)

### القضية رقم ١٣٦٦ سنة ١٩ القضاية

اختلاس أموال أميرية . كاتب بحسابات الحكمارية . تدخله في عمل الصيارف واختلاسه  
مبالغ من الخزائنة . عقابه يكون بمقتضى المادة ١١٨ ع لا بالمادة ١١٢ ع . القضاء عليه  
بعقوبتي الغرامة والرد . لا يصح .

متى كان الثابت مما أورده الحكم عن وظيفة المتهم والطريقة التي تمكن  
بواسطة من اختلاس المبالغ التي أدخلها في ذمته أنه لم يكن إلا موظفا كتابيا  
بحسابات الحكمارية ، ولم يكن بمقتضى عمله صرافا أو مساعدا للصراف أو منتدبا  
للصرف مستندا هذه الصفة من القوانين أو اللوائح أو منوطا بها رسميا من رئيس  
أو أية جهة حكومية مختصة ، بل كان الثابت أنه تدخل في عمل صيارف الخزائنة  
وأقحم نفسه فيما هو خارج عن نطاق أعمال وظيفته تهاونا من هؤلاء الصيارف  
أو تعااضيا منهم عنه ، فإنه لا يمكن أن تضفي عليه صفة الصراف أو مساعده مهما  
استطال به الزمن وهو موغل في هذه الفوضى . وإذن فالمادة المنطبقة على فعلته هي  
المادة ١١٨ من قانون العقوبات التي تعاقب كل موظف أدخل في ذمته بأية  
كيفية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل ، لا  
المادة ١١٢ التي يتطلب القانون لتطبيقها أن تكون الأشياء المختلسة قد أودعت في  
عهد الموظف المختلس أو سلمت إليه بسبب وظيفته ، والتي روعي في تغليظ  
العقاب فيها إخلال الموظف الأميري بواجب الأمانة في حفظ الأشياء التي وضعت  
في عهده ، وهو غير الحاصل في هذه الصورة . وإذن فلا يصح القضاء على هذا  
المتهم بعقوبتي الغرامة وردد المبالغ المختلسة .

## الوقائع

أتممت النيابة العامة الطاعن بأنه في المدة من ٦ ابريل سنة ١٩٣٢ إلى ٢٩ يناير سنة ١٩٣٥ الموافق ٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٥٠ إلى ٢٤ شوال سنة ١٣٥٣ بدائرة قسم الدرب الأحمر محافظة مصر (أولاً) بصفته كاتباً بمكندارية بوليس مصر وأميناً على الودائع مختصاً باستلام النقود التي ترد من وحدات البوليس المختلفة على ذمة مكافآت رجال البوليس لحفظ النظام في الحفلات لتوريدها بخزانة محافظة مصر لإضافتها لحساب إيرادات الدولة اختلس مبلغ ٤١١ جنيهاً و ٤٠٠ مليم من الأموال المسلمة له بسبب وظيفته هذه والمبينة مفرداتها بالحفاضة رقم ١ من التقرير الثاني المقدم من لجنة الفحص المرافق لأوراق التحقيق بأن تعمد عدم توريد بعض هذه المبالغ المسلمة إليه بهذه الصفة واختلسها لنفسه ثم حرر استمارات صرف المبالغ المستحق صرفها وأرفق بها إيصالات توريد (علم خبز أورنيك ٣٧ مكررع . ح) مسدداً بها مبالغ أخرى أو إيصالات توريد مزورة موهاً بذلك أنه ورد المبالغ التي سلمت له . (ثانياً) بأنه في المدة من ٨ مايو سنة ١٩٣٣ الموافق ١٣ المحرم سنة ١٣٥٢ إلى ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥ الموافق ٧ شعبان سنة ١٣٥٤ وفي ١٨ يناير سنة ١٩٤٤ الموافق ٢٢ المحرم سنة ١٣٦٣ اختلس مبلغ ٢٣٢ جنيهاً و ٦٨٢ مليم من الأموال الأميرية المسلمة إليه بسبب وظيفته السابقة الذكر والمبينة مفرداتها بالحفاضة رقم ٢ من التقرير الثاني المقدم من لجنة الفحص والمرق بأوراق التحقيق بعد ردها من وحدات البوليس المختلفة بسبب عدم صرفها لأربابها وذلك لتوريدها للخزانة وتعليقها لحساب الأمانات أو لإضافتها لأنواعها بأن تسلم هذه المبالغ على السراكي ورصد بعضها بدفتر الأمانات الخاص به ولم يوردها للخزانة واختلسها لنفسه ثم حرر المستحقين لها استمارات صرف «استمارة ٥٠٠ ع . ح» بالتخصم على المصروفات . (ثالثاً) بأنه في المدة من ٣ سبتمبر ١٩٣٢ الموافق ٢ جماد أول سنة ١٣٥١ إلى ١١ فبراير سنة ١٩٣٥ الموافق ٧ ذى القعدة سنة ١٣٥٣ اختلس مبلغ ١٠٩ جنيهاً و ٣٦٠ مليم من الأموال الأميرية المسلمة إليه بصفته المذكورة آنفاً من

تمن السبلة المبيعة من بلوكات السوارى والميينة مفرداتها تفصيلا بالحافطة رقم ٣ من التقرير الثانى المقدم من لجنة الفحص المرافق لأوراق التحقيق وذلك لتوريدها للخزانة إيرادات بأن تسلم هذه المبالغ من بلوكات السوارى على السراكى ولم يوردها للخزانة واختلسها لنفسه . (رابعاً) بأنه فى المدة من ١٧ يوليه سنة ١٩٣٤ الموافق ٥ ربيع الثانى سنة ١٣٥٣ إلى أول يونيه سنة ١٩٤٤ الموافق ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣ بصفته موظفاً عمومياً (كاتباً بحسابات حكمدارية بوليس مصر) أدخل فى ذمته نقوداً للحكومة قدرها ١٠٥٠٩٦ جنيهاً و ٥٢١ ملياً بأن كان يزور استمارات صرف بماهيات بعض وحدات البوليس بحكمدارية بوليس مصر ويحصل بموجبها على أذونات صرف على الخزانة بقيمتها ثم يستولى على هذه المبالغ . (خامساً) بأنه فى المدة من ١١ يناير سنة ١٩٣٤ الموافق ٢٥ رمضان سنة ١٣٥٢ إلى أول يونيه سنة ١٩٤٤ الموافق ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣ : (أ) بصفته موظفاً عمومياً (كاتباً بحسابات حكمدارية بوليس مصر) ارتكب أثناء تأدية وظيفته تزويراً فى أوراق رسمية هى كشوف صرف ماهيات رجال البوليس وإجمالياتها (استمارة ١٠٨ ع . ح واستمارة ١٣٢ ع . ح) فى حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بطريق الاصطناع ووضع إمضاءات وأختام مزورة وبطريق الشطب والحو والتغيير وزيادة كلمات وأرقام وذلك فى الأوراق الميينة تفصيلاً بكشف الأوراق المزورة الملحق بهذا الوصف والذى يعتبر جزءاً متما له وعلى النحو الوارد فيه بالتر المسلسلة الآتية ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤.



١٤٦، ١٥٠، ١٥١، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧،  
 ١٦٩، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٩، ١٨١، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٩١، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٧،  
 ٢٢١، ٢٣٥ . (ب) : ارتكب تزويراً في أوراق رسمية هي إيصالات توريد النقود  
 (علم خبر — أورنيك ٣٧ مكرر ع . ح) وأذونات الصرف على الخزانة (أورنيك  
 ع ٩ . ح) ودفاتر حسابات الحوالات (استمارة ٥٤ ع . ح) وذلك بطريق الاصطناع  
 وبوضع إمضاءات وأختام مزورة وبطريق الشطب والحو والتغيير وزيادة كلمات  
 وأرقام في الأوراق الميينة تفصيلاً بكشف الأوراق المزورة الملحق بهذا الوصف  
 والذي يعتبر جزءاً متما له وعلى النحو الوارد فيه بالمر المسلسلة الآتية ١، ١٥، ١٨،  
 ٣٠، ٣٣، ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٨٨، ٩١، ٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ١٢٨، ١٤٥،  
 ١٧٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١،  
 ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥،  
 ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤ . (ج) : اشترك مع آخر  
 مجهول في ارتكاب تزوير في أوراق رسمية هي إيصالات توريد النقود (علم خبر  
 — استمارة ٣٧ مكرر ع . ح) وذلك بأن اتفق معه وحرّضه على اصطناع هذه  
 الإيصالات على أنها صادرة من إبراهيم أفندي صلاح الدين الموظف المختص أصلاً  
 بتحريرها قبل المجهول ذلك وحرّرها وقلد إمضاء المذكور عليها فوقعت الجريمة  
 بناء على ذلك في الأوراق الآتية الميينة تفصيلاً في كشف الأوراق المزورة الملحق  
 بهذا الوصف والذي يعتبر جزءاً متما له وعلى النحو الوارد فيه بالمر المسلسلة الآتية  
 ٢، ٣، ٤، ٥، ٤٣ . (د) : اشترك بطريق المساعدة مع موظفين عموميين حسنى النية  
 هم موظفو حسابات محافظة مصر المختصون بتحرير أذونات الصرف (استمارة ٩  
 ع . ح) على الخزانة وإيصالات توريد النقود (علم خبر — استمارة ٣٧ مكرر  
 ع . ح) في ارتكاب تزوير في أوراق رسمية هي بعض أذونات الصرف على  
 الخزانة وإيصالات توريد النقود في حال تحريرها المختص بوظيفتهم وذلك يجعل  
 وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة مع علمه بتزويرها بأن قدم لهؤلاء الموظفين

كشوفاً مزورة عن الماهيات (استمارة رقم ١٠٨ ع . ح . واستمارة ١٣٢ ع . ح) وجوافظ توريد نقود (استمارة ٣٧ ع . ح) مزورة فحروا من واقع هذه الأوراق المزورة أذونات الصرف وإيصالات توريد النقود المذكورة وتمت الجريمة بناء على هذه المساعدة وذلك في الأوراق المبينة تفصيلاً بكشف الأوراق المزورة الملحق بهذا الوصف والذي يعتبر جزءاً متما له وعلى النحو الوارد فيه بالتمرر المسلسلة الآتية ١٤، ١٥، ١٨، ٢٢، ٥٧، ٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٧، ٧٩، ٨٣، ٨٥، ٩٧، ٩٩، ١٠١، ١٠٣، ١٢٠، ١٢٢، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٧، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٤. (سادساً) : استعمل الأوراق المزورة السالفة الذكر بأن قدمها بعد تزويرها لاستكمال الاجراءات اللازمة لجعلها صالحة للصرف بموجبها وذلك مع علمه بتزويرها. (سابعاً) : بأنه في المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٣٤ الموافق ٢٣ رجب سنة ١٣٥٣ اغاية أول يونيه سنة ١٩٤٤ الموافق ١٠ جماد آخر سنة ١٣٦٣ بصفته كاتباً بحسابات حكمدارية بوليس مصر ومأموراً بحفظ كشوف الماهيات وصورها (استمارة ١٠٨ ع . ح . واستمارة ١٣٢ ع . ح) لحين إرسالها للجهات المختصة أتلف كشوف الماهيات التي اختلس مبالغها وهي الخاصة بقوة الحكمدارية وبعض الفرق الأخرى بأن مزقها بدلاً من إرسالها للجهات المختصة للتصرف فيها.

وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لحاكمته طبقاً للمواد ١/٤٠ — ٢ — ٣ — ٤١، ١١٢، ١١٨، ١٥١، ١٥٢، ٢٠١، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤ من قانون العقوبات.

فقرر إحالته إليها لحاكمته بالمواد سالفة الذكر .  
وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات مصر طلبت النيابة تعديل وصف

التهمة وتطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات .  
والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها حضوريا  
عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات والعقوبتين التكميليتين  
المنصوص عليهما في المادة ١١٢ من القانون المذكور بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة  
لمدة خمس عشرة سنة وبرد مبلغ ١٠٥٨٤٩ جنيها و٤٦٣ مليا مائة وخمسة آلاف  
وثمانماية وتسعة وأربعين جنيها وأربعمائة ثلاثة وستين مليا لخزينة الدولة وتغريمه  
مبلغا مساويا لقيمة ذلك .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

. وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون  
بالنسبة للتهمة الرابعة وهي «أنه في المدة من ١٧ يولية سنة ١٩٣٤ الموافق ٥ ربيع  
الثاني سنة ١٣٥٣ الى أول يونيو سنة ١٩٤٤ الموافق ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣  
بصفته موظفا عموميا كاتباً بمحكمة دارية بوليس مصر وصرافاً خزينة تجارى على  
اختلاس مبلغ ١٠٥٠٩٩٠٢١ جنيها من النقود التي سلمت اليه بهذه الصفة الفعلية  
بأن كان يزور استمارات صرف بماهيات وحدات البوليس بمحكمة دارية بوليس مصر  
ويحصل بموجبها على أذونات صرف على الخزانة بقيمتها ثم يستولى على هذه المبالغ»  
إذ دانه الحكم المطعون فيه بهذه التهمة تطبيقاً للمادة ١١٢ من قانون العقوبات على  
أساس أن الطاعن قد استولى على هذه المبالغ بصفته صرافاً فعلياً مستنداً في ذلك  
على أن القضاء قد استقر في فرنسا ومصر على اعتبار الصراف الفعلي  
«Comptable de fait» كالصراف الرسمي سواء بسواء في المسئولية عما يكون  
في عهده من مبالغ أو ثمن عليها بسبب وظيفته ولو أنه لم يصدر له أمر كتابي  
بذلك واستشهد الحكم المطعون فيه على صحة هذا النظر بما جاء بحكم محكمة النقض في  
القضية رقم ١٢٨٤ سنة ٦ قضائية إذ قضت أن حكم المادة ١١٢ من قانون



العقوبات كما يسرى على الصيارف، يسرى أيضا على مساعدتهم وإذن فلا يصح الاحتجاج لمصلحة مساعد الصراف المختلس بأنه لم يصدر له أمر كتابي من المدير أو من المالية بندبه لتأدية عمل الصراف بل هو مستول جنائيا بمقتضى هذه المادة عما يكون تحت يده من الأموال إذا هو ارتكب أية جريمة من الجرائم المشار إليها في تلك المادة . ويقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب فيما ذهب إليه فلا القضاء الفرنسي قد استقر على شيء مما ذكره ولا القضاء المصري يؤيده . إذ أن الحكم المستشهد به يختلف حالته كلية عن الحالة المطروحة لأن المحكوم عليه في تلك القضية كان معيناً في وظيفة مساعد صراف وندب فعلا في أوقات مختلفة ليحل محل الصراف لأداء أعماله فلم يكن والحالة هذه صرافاً فعلياً بل صرافاً رسمياً بكل معنى الكلمة . أما الطاعن فإن وظيفته المعين بها هي كاتب بحسابات حكمدارية العاصمة وليس معهوداً إليه بحكم وظيفته هذه القيام بأعمال صراف أو مساعداً . فإف، بخزينة المحافظة بل إن الوقائع التي أثبتها الحكم المطعون فيه تدل دلالة واضحة على أن الطاعن قام ببعض أعمال صراف، الخزينة مجاملة أو من باب التهاون، من قبل الصراف إذ كان الأمر موعلاً في الفوضى والاهمال كما أشار الحكم إلى ذلك في أكثر من موضع ولذا فإن الحكم حين دانه على أساس أنه صراف فعلى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على هذه الواقعة . ويضيف الطاعن أنه لما كانت المحكمة قد قصرت بحثها في صفة الطاعن التي استولى بها على المبلغ موضوع التهمة الرابعة على أنه صراف فعلى وأخذته بالعقوبات التي تنص عليها المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، وكان هذا النظر خاطئاً فإنه لا يكفي تصحيح الحكم من ناحية التكييف القانوني بتطبيق المادة ١١٨ من قانون العقوبات والغاء العقوبتين التكميليتين بل يجب أن ينقض الحكم برمته وإحالة القضية على محكمة الموضوع لإعادة بحث مدى علاقة الطاعن بالخزينة وتكييف اتصاله بها وبعمليات الصرف على أساس أوسع من ذلك النطاق الضيق الذي دار فيه البحث . كما ينبغي نقض الحكم بالنسبة لجميع التهم الأخرى لقيام

الارتباط ولأن نظرية العقوبة المبررة لا يصح الأخذ بها إلا حيث تكون العقوبتان اللتان تحصل الموازنة بينهما متماثلتين .

وحيث إن الثابت على ما يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد بين واقعة الدعوى فيما يختص بوظيفة الطاعن في قوله «إن وقائع هذا الحادث تخلص في أن المتهم محمد نجف عبد العال الوكيل التحق بإدارة المستخدمين بحكمدرارية بوليس مصر في ٢٩/١٠/١٩٢٩ كاتباً في الدرجة الثامنة بماهية شهرية سبعة جنيهات ونصف ثم نقل من هذه الإدارة في ٢٤/١١/١٩٣٠ على أثر استعماله بدون مبرر قانوني أو أمر من رؤسائه اشتراكاً في التزام من الاشتراكات التي في عهده بحكم وظيفته ثم ثبت في وظيفته من أول فبراير سنة ١٩٤٢ واحتسبت مدة خدمته في المعاش ودفع عنها الاحتياطي دفعة واحدة بشيك على البنك بمبلغ ٨٧ جنيهاً و٥٤ ملياً واستمر في العمل بحسابات الحكمدرارية إلى تاريخ ارتكاب هذا الحادث وكان عمله من تاريخ نقله إلى الحسابات في ٢٠/٥/١٩٣٥ قاصراً على مساعدة أحمد أفندي كامل الموظف بالحسابات أي مراجعة كشوف ماهيات رجال البوليس وتفرغها في الكشوف الاجالية وتحرير كشوف الماهيات المحول صرفها على البنوك مع قيامه بأعمال أحمد أفندي كامل أثناء إجازاته وبالأخص في المدة من ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٤ إلى ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ومدة إجازة الثلاثة الشهور التي حصل عليها المذكور وهي المدة التي سبقت إحالته على المعاش أي من ٢٠/٢/١٩٣٥ إلى ١٩/٥/١٩٣٥ وبعد ذلك أصبح هو المراجع الأصلي لكشوف وحدات البوليس والفرق والأقسام المحول صرفها على خزينة المحافظة وما يتبع ذلك من نفقات وأقساط مستحقة لشركات التأمين وتحرير كشوف الماهيات الاجالية لجميع القوات أي أنه يدرج في كشف واحد ماهيات وحدات البوليس جميعها وتحرير هذا الكشف ليرسل لحسابات المحافظة لاستخراج فن صرف بماهيات الوحدات جميعها وهذا الاذن يرسل للخزينة لصرفه لمندوبي تلك الوحدات الذين لديهم توكيلات بصرف هذه المرتبات في أول كل شهر ،

كذلك من عمله تحرير كشوف العلاوات وعلاوة غلاء المعيشة تلك الوحدات ثم ماهيات رجال الجيش المرابط الملحق بأقسام البوليس المختلفة ووحدات محافظة مصر ، وكان منوطا بالمتهم كذلك بمقتضى وظيفته تسلم المبالغ التى ترد من أقسام البوليس ووحداته وقلم المرور المحصلة لحساب مكافآت رجال البوليس الذين يقومون بالمحافظة على النظام فى الحفلات الخاصة بالأفراد والنوادر ودور الملاهى «السينمات والتياترات وغير ذلك» وهذه المبالغ تحصل من الجمهور وترسل بسراكى من الوحدات المختلفة لتسليمها للمتهم لتوريدها للخزينة لحساب الإيرادات ثم يعاد صرفها بعد خصم عشرها لحساب الحكومة لرجال البوليس الذين قاموا بالخدمة فى هذه الحفلات ، وكذلك منوط به أن يتسلم مرتبات رجال البوليس المرتدة من الأقسام بعد أول كل شهر لعدم تسليمها لأصحابها لأعذار طرأت وقتها كالغياب للمرض أو للوجود بالاجازات وغير ذلك بهذه المبالغ كانت ترد فى سراكى ويتسلمها المتهم بالتأشير على السراكى بورردها ويثبت أغلبها فى دفتر خاص لديه يسمى دفتر أمانات الحكمدارية وهذه المبالغ يجب أن تورد مخزانه وتثبت بدفاتر المحافظة على أنها معلاة بالأمانات حتى يطلب أصحابها صرفها إليهم، ومن عمله أيضا أن يتسلم ثمن السبلة الذى كان يرد من وحدات السوارى التابعة لمحافظة مصر وهى ثمن لما يبيع منها الأفراد وهذه المبالغ أيضا كان يؤشر من المتهم بالسراكى بتسليمها كى يقوم بتوريدها للخزينة لحساب الإيرادات وبعد أن أجه المحكمة المبالغ المختلصة تحدثت عن صفة الطاعن التى اختلس بها هذه المبالغ فقالت «بلغ كل ذلك ١٠٥٨٤٩ جنيهًا ٦٣ مليًا وهو قيمة ما اختلسه المتهم بصفته من مأمورى التحصيل والأمناء على الودائع لأنه قد اتضح للمحكمة من اعتراف المتهم ومن أقوال شهود الاثبات الذين سمعهم كاسكندر بك يعقوب والبدياشى عبد العزيز على والحصان أحمد محمود أن المتهم كان هو الذى يتولى الصرف لهم فى أول كل شهر ، وذكر حسين محمد شبانة أفندى كبير الصيارف فى مواضع كثيرة بمحضر الجلسة أن المتهم تواجد بالخزينة منذ سنة ١٩٣٢ ليسهل لهم صرف الماهيات لندوبى ووحدات



البوليس لأنه يعرف معظمهم لاتصاله بهم في العمل وبعد ذلك أصبح مندوبا لوحدة الحكمدارية فكان يصرف المبلغ المقرر لها وهو قائم بعملية الصرف للمندوبين وغيرهم لأنه — أي محمد حسين شبانة — كان يستعين به في الصرف خصوصا في أوائل الشهر لكثرة الضغط عليه وعلى باقي الصيارف ، فكان يسلمه مبالغ جسيمة قد تصل على خد روايته في اليوم إلى خمسين ألف جنيه فيتولى المهتم صرف الأذون الفردية لمستحق الصرف وكذلك لبعض المندوبين وكان عمله في الخزينة كعمل الصراف الأول وزملائه من الصيارف إذ كان له مكان خاص وشباك خاص في الخزينة يتولى منه الصرف للطالين وقد صادق المهتم الصراف الأول على أقواله واعترف في كثير من المواقف أنه كان يقوم بهذه العملية فعلا وأنه تولى صرف غالبية المستندات الموقوع عليها منه كشاهد بوصفه صرافا للخزينة وكان يتسلم من الصراف الأول مبالغ طائلة وفي آخر النهار يكتفى منه هذا الشخص الذي هو سبب هذا الفساد وضياع مال الدولة بأن يتسلم منه أذون الصرف بدون مراجعتها وقطع يجمع مفرداتها ويسترد منه ما قد يكون قد تبقى مما سلمه إليه للصرف منه ، واعترف المهتم في تحقيقات النيابة بصفحة ٣٠٩ بما نصه : كان في بعض الأحيان الصيارف يتركون لي الخزينة بما فيها وما عليها لأتولى الصرف للمندوبين نيابة عنهم وكنت أوقع على الأذون التي أتولى صرفها لأربابها. ثم قال في موضع آخر في صفحة ٣٢٩ عندما سأله المحقق أن يبين له ظروف تحريره بيانات خانة الإيصال وشهادته على إذن الصرف (مستند ١٦٥ من الحافظة الأولى) المقول بصرفه لاسماعيل حافظ فأجاب (سبق أن قلت إن الخزينة كانت تترك لي وأنا أصرف الأذون وأمضي على الأذونات التي أصرفها) وقد استمر المهتم على هذه الحال فترة طويلة تزيد على العشر سنين كان متربعا فيها على خزينة المحافظة يتصرف فيها كما يشاء وهو الصراف الفعلي المهيمن على مال الخزينة ولم يستأمنه زميله الصراف الأول حسين شبانة إلا لما وضعه فيه من ثقة ولأنه موظف عمومي مسئول مثله على هذه الأمانة الثقيلة التي كان يجب أن يحافظ عليها لو كان لديه

ذرة من الضمير والاحساس . وعلى هذا الاعتبار يكون حكم هذا المتهم في المسؤولية حكم باقى الصيارف الذين كانوا معه والذين هم أقل منه سطوة وسلطانا ، ولولا هذا السلطان لما أمكنه أن يخرج من خزينة المحافظة فى يوم واحد بمبلغ سبعة آلاف جنيه وكسور السابق الإشارة إليه ، لذلك تمكن المتهم من اختلاس هذه المبالغ الضخمة جميعها سواء المبالغ التى سلمت له من الأقسام للمكافأة والمأهيات وضمن السبلة التى تسلمها بمقتضى وظيفته بصفته من مأمورى التحصيل وأميننا على الودائع ، أو المبالغ التى صرفت باسم الوحدة الوهمية بأذن الصرف الفردية أو الاجمالية لأنه كان يتمكن من صرفها لنفسه وهو داخل الخزينة قائم بعمل الصراف الفعلى ، إذ ثابت من أقوال القائم مقام اسكندر بك يعقوب حكمدار فرقة الخدمات العامة أن المتهم كان يقوم بعملية صرف الأذن الاجمالية إذ هو الذى يصرف للمندوبين بالكشف الاجمالى فمن باب أولى يصرف لنفسه المقرر باسم الوحدة الوهمية وهذا هو السر فى وجوده بالخزينة لذلك تمكن من اختلاس هذه المبالغ ومبالغ الأذن الفردية المزورة باسم الوحدات الأخرى المختلس قيمتها أثناء قيامه بعمل الصراف الفعلى . وظاهر من هذا الذى أوردته المحكمة عن وظيفة الطاعن التى كان يشغلها بمحافظه مصر والطريقة التى تمكن بواسطتها من اختلاس المبالغ المبينة بالتهمة الرابعة أنه لم يكن إلا موظفا كتابيا بحسابات الحكمدارية ولم يكن بمقتضى عمله صرافا أو مساعدا للصراف بخزانة المحافظة أو منتدبا لهذه العملية مستمدا هذه الصفة من القوانين أو اللوائح أو منوطا بها رسميا من رئيس أو أى جهة حكومية مختصة بل الثابت من الحكم أنه تدخل فى عمل صيارف الخزينة وأقم نفسه فيما هو خارج عن نطاق أعمال وظيفته تهاونا من هؤلاء الصيارف وممالة له . ولا يؤثر فى ذلك أن استطال به الزمن وهو موغل فى هذه الفوضى حتى تمكن من اختلاس تلك المبالغ الطائلة فى مدى سنوات عدة فإن طول المدة أو تعدد العمليات لا يمكن أن تضى عليه صفة الصراف أو مساعده .

وحيث إنه لما كان القانون يتطلب لتطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات

أن تكون الأشياء المختلصة قد أودعت في عهدة الموظف المختلس أو سلمت إليه بسبب وظيفته ، وتغليظ العقاب في هذه الحالة مراعى فيه إخلال الموظف الأميرى بواجب الأمانة في حفظ الأشياء التى وضعت في عهده ، وهو غير متوفر في الواقعة المبينة بالتهمة الرابعة . كما أثبتها الحكم — لما كان ذلك وكان الطاعن لم يعهد إليه بمقتضى وظيفته بحفظ النقود التى استولى عليها في تلك التهمة ولا هى سلمت إليه بهذه الصفة كما سبق البيان . فإن المحكمة تكون قد أخطأت في تطبيق القانون حين دأته عن هذه التهمة تطبيقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات ، بل كان الواجب تطبيق المادة ١١٨ من ذلك القانون التى تعاقب كل موظف أدخل في ذمته بأية كيفية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل .

وحيث إنه لما كانت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبت الطاعن بالعقوبة الأشد وهى جريمة التزوير في أوراق رسمية فلا معدى والحالة هذه عن قبول الطعن عن التهمة الرابعة فقط وتطبيق القانون بالنسبة لها على الوجه الصحيح ، وذلك باعتبار الواقعة منطبقة على المادة ١١٨ من قانون العقوبات . وهذا يستتبع القضاء بإلغاء العقوباتين التكميليتين المقضى بهما فيما يختص بهذه التهمة .

(١٤٣)

القضية رقم ٥٨ سنة ٢٠ القضائية

إثبات . شاهد تمسك التهم بوجوب سماعه . تأجيل القضية لإعلانه . اعتذاره من عدم الحضور بمرضه . طلب المحامى تأجيل الدعوى حتى يحضر . عدم إجابته إلى هذا الطلب . استناد المحكمة في الإدانة إلى أقواله . لا يصح .

يجب في الأصل لصحة الحكم أن تسمع المحكمة بالجلسة وفي مواجهة





فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٣١/١٠/١٩٤٩ الج.

### المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المظنون فيه أنه أخطأ حين دأبه باختلاس أموال أميرية إذ أخل بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام المحكمة بوجوب حضور أحد الشهود لسؤاله ومناقشته في أقواله لما لها من أهمية في الدعوى ولما شابها من اضطراب في التحقيقات فأجابته المحكمة إلى الطلب وأجلت القضية لإعلانه ولما لم يحضر واعتذر بمرض تقرر لعلاجه سبعة أيام طلب إلى المحكمة تأجيل الدعوى حتى يحضر ولكن المحكمة لم تستجب إليه وسارت في الدعوى وحكمت فيها مستندة إلى أقوال هذا الشاهد في إدانته .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على الطاعن بأنه بصفته من الصيارفة اختلس بعض الأموال الأميرية التي حصلها وتسلمها بسبب الوظيفة ، وقد تأجلت الدعوى مرات لإعلان من لم يحضر من الشهود وبالجلسة الأخيرة حضر البعض واعتذر أحد الغائبين بمرض ألم به وقدم شهادة طبية تفيد أنه في حاجة إلى راحة لمدة سبعة أيام فطلب المدافع عن الطاعن التأجيل لسماع أقواله وذلك لما لها من أهمية في الدعوى ، فاستمهلته المحكمة حين المرافعة وأمرت بتلاوة أقوال الشاهد بموافقة النيابة وتليت ثم سارت في نظر الدعوى . وبعد أن انتهت من سماع من حضر من الشهود وترافعت النيابة كبر المحامي الطلب وكشف عن وجه الضرورة فيه فاستمهلته المحكمة مرة أخرى فترافع في الدعوى وأصر ثانية على طلب حضور الشاهد فلم تأمر المحكمة باستدعائه وقضت بالإدانة ثم تعرضت في حكمها لطلب حضور الشاهد فقالت « إن الدفاع أصر على استدعائه لسؤاله عما إذا كان المبلغ دفع برمته للصراف يوم ٥ نوفمبر أم لا وعن مكان تحرير سند الثلاثين جنبها ولم ترا المحكمة محلاً لإجابة الطلب لمرض الشاهد ولأن أقواله في التحقيقات الإدارية والقضائية صريحة في أن المبلغ دفع جميعه للصراف مرة واحدة

يوم ٥ نوفمبر في مجلس نائب المأمور ومن معه . . . وقد صرح الشاهد في تحقيق النيابة أن سند الثلاثين جنيتها كتب بعد شهر مارس في منزل حسن بك خليل أبو شنب وبحضوره وكان متفقاً على أن يضمن الصراف إلا أنه رفض فأخذ الشاهد السند الى مكتب رئيس المباحث حيث كان في انتظاره مخدومه فلم اليه . . . وقد ذكر أن السند سلم اليه في غيبة الصراف في مكتب رئيس المباحث الذي واقفه فلا أهمية بعدئذ لمكان تحرير السند وهي الواقعة التي انفرد الشاهد بالشهادة عليها، أما باقي الوقائع التي وردت على لسانه فقد ردها شهود آخرون كثيرون لارتباب المحكمة في صدقهم ، فغياب الشاهد لا يؤثر في إثباتها» ولما كان الرد على الطلب غير سديد وكان على المحكمة انتظار حضور الشاهد وسماعه في جلسة أخرى مادام أن ذلك لا يضر بسير العدالة فانها إذ لم تفعل وقضت بالإدانة مستندة الى أقوال هذا الشاهد فان حكمها يكون معيباً مستوجب النقض . إذ أنه يجب في الأصل لصحة الحكم أن تسمع المحكمة بالجلسة وفي مواجهة الخصم شهادة الشهود الذين تعتمد على أقوالهم في القضاء بالعقوبة بعد أن تناقشهم هي والدفاع فيها ، ولا يغني عن ذلك أن آخرين قد شهدوا بذات الوقائع مادام حضور الشاهد مستطاعاً وما دامت هي لم تطرح أقواله بل استندت اليها في ثبوت الواقعة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(١٤٤)

### القضية رقم ٣٠٣ سنة ٢٠ القضائية

- ١ — وصف التهمة . متهم بإحداث عاهة . لإدائته في ضرب بسيط . لا تريب على المحكمة .
- ب — دفاع متعلق بموضوع الدعوى . لا يلزم الرد عليه صراحة في الحكم . يكفي أن يكون الرد مستفاداً من الحكم بالإدانة اعتماداً على أدلة الثبوت .

١ — إذا قدم المتهم للمحاكمة بتهمة الضرب الذي نشأت عنه عاهة بالأذن



فأدانت المحكمة في حكمها بالضرب البسيط فلا تثريب عليها في ذلك . إذ الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه تتضمن في وضوح الواقعة التي أدين فيها بعد استبعاد أحد عناصرها وهو تخلف عاهة عن الإصابة التي أحدثها ، فهي لم تسند إليه واقعة جديدة . وهذا هو ما أشارت إليه المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات من عدم الحاجة فيه إلى لفت نظر الدفاع ، وما ذلك إلا لأن لفته في هذه الحالة يكون من قبيل تحصيل الحاصل ، إذ الدفاع في الواقعة المرفوعة بها الدعوى يتناول بطبيعة الحال الدفاع في الواقعة التي ثبتت لدى المحكمة .

٢ — ما دام الدفاع الذي تقدم به المتهم متعلقاً بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها فلا تكون المحكمة ملزمة بأن ترد عليه رداً صريحاً خاصاً ، بل يكفي أن يكون ردها عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة اعتماداً على أدلة الثبوت التي أوردتها فيه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه بناحية العاقولة مركز كفر الشيخ مديرية الغربية أحدث بعطية محمد أحمد الإصابة المينة بالتقرير الطبي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي نقص في قوة سمع أذنه اليمنى بمقدار الثلث . وطلبت معاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات .

وقد ادعى عطية محمد أحمد بحق مدنى قدره ٥٠ جنيهاً على سبيل التعويض قبل المتهم . سمعت محكمة كفر الشيخ الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ مع إلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ خمسين جنيهاً والمصاريف المدنية ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .

فاستأنف المتهم .

ومحكمة طنطا الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت

فيها حضورياً عملاً بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكراً  
وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل  
والإقامة بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ١٠ جنيهاً والمصاريف المدنية المناسبة  
عن الدرجتين بلا مصاريف جنائية . وذلك على اعتبار أن الإصابة لم تعجزه عن  
أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً .

فقطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

## المحكمة

وحيث إن محصل وجهي الطعن هو أن الطاعن كان متهماً بجناية إحداث  
جرح غصبي بأذن المجنى عليه تخلفت عنه عاهة مستديمة وقد دانه الحكم الابتدائي  
بهذه الجريمة ومحكمة ثاني درجة استوضحت الطبيب الشرعي فقال في تقريره بأن  
العاهة وهي نقص في قوة سمع أذن المجنى عليه اليمنى لم تتخلف عن الجرح الغصبي  
بالأذن وأرجعها إلى ضرب المجنى عليه براحة اليد فاعتبر الحكم المطعون فيه ما وقع  
من الطاعن جنحة ضرب بسيط ودانه بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات ، وذلك  
دون أن تلت المحكمة ، نظر محامي الطاعن إلى ما اتتوته من تغيير وصف التهمة  
ليترافع على أساسه وهذا منها إخلال بحق الدفاع ، يضاف إلى هذا أن الحكم  
المطعون فيه لم يتعرض لدفاع الطاعن ولم يفنده وهذا منه قصور يعيبه .

وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعن في طعنه ، فالحكم المطعون فيه حين دانه  
بالضرب البسيط وهو إحداث جرح بأذن المجنى عليه بعد أن كان متهماً بالضرب  
الذي نشأت عنه العاهة المستديمة لم يدنه بواقعة جديدة . ذلك لأن الواقعة المرفوعة  
بها الدعوى عليه وهي تكون جناية الضرب الذي تخلفت عنه العاهة تتضمن في  
وضوح الواقعة التي دين بها وهي جنحة الضرب البسيط بعد استبعاد أحد عناصرها  
وهو أن العاهة تخلفت عن الإصابة التي أحدثها بالمجنى عليه لا بناء على إضافة  
عنصر جديد إليها ، وهذا هو ما أشارت إليه المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم

الجنايات من عدم الحاجة فيه إلى لفت نظر الدفاع ، وما ذلك إلا لأن اللفت يكون في هذه الحالة من قبيل تحصيل الحاصل إذ أنت الدفاع في الواقعة المرفوعة بها الدعوى يتناول بطبيعة الحال الدفاع في الواقعة التي ثبتت لدى المحكمة ، أما ما يثيره الطاعن بصدور عدم الرد على دفاعه فردود بأنه ما دام الدفاع المشار إليه متعلقاً بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها فلا يلزم له رد صريح خاص ، إذ يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة اعتماداً على أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٥٠

بإدارة حضرة صاحب النيابة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وخشوز حضرات أصحاب  
الغزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد  
غنيم بك المستشارين .

( ١٤٥ )

### القضية رقم ١٣١٦ سنة ١٩ القضاية

١ — سب على . يكفي فيه أن تتضمن ألفاظه خدش الشرف بأي وجه . القصد الجنائي .  
لا يلزم التحدث عنه صراحة واستقلالاً . يكفي أن يكون مستفاداً من عبارات السب .  
ب — العلانية . الجهر بألفاظ السب بحيث يسمعها سكان عمارة مكونة من تسعة مساكن .  
توفر العلانية .

١ — ما دامت المحكمة قد أوردت في حكمها ألفاظ السب ، وما دامت  
هذه الألفاظ تتضمن بذاتها خدشاً للشرف ومساساً بالعرض فإنه لا يكون ثمة  
ضرورة لأن تتحدث صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي ، إذ يكفي في السب  
أن تتضمن ألفاظه خدش الشرف بأي وجه من الوجوه ، كما يكفي أن يكون القصد  
مستفاداً من ذات عبارات السب .



٢ — ما دام الحكم قد أثبت أن المتهمة جهرت بألفاظ السب وهي على سلم العمارة التي وصفها بأنها تتكون من تسعة مساكن بصوت يسمعه سكانها فذلك كاف لإثبات توفر العلانية طبقا للمادة ١٧١ من قانون العقوبات .

### الوقائع

أقام على إبراهيم زهو بصفته وليا طبيعيا على ابنته (أم السيد على إبراهيم) هذه الدعوى مباشرة على الطاعنة أمام محكمة جناح باب الشرعية متهمتا إياها بأنها سبت ابنته المذكورة سبا علنيا بأن وجهت إليها الألفاظ الموضحة بعريضة الدعوى وكان ذلك في مكان مطروق هو سلم منزلها ويتضمن السب طعنا في عرضها .

وطلب عقابها بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات مع الحكم له بمبلغ قرش صاع وأخذ على شبل التعويض المؤقت قبل المتهمة . والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام (أولا) بحبس المتهمة شهرا مع الشغل و ٢٠ جنيها غرامة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا وأعفتها من المصاريف الجنائية . (ثانيا) بالنسبة للدعوى المدنية بإلزامها بأن تدفع للمدعى المدني على إبراهيم زهو بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصر أم السيد على إبراهيم زهو مبلغ ١ قرش مع المصاريف و ١٠٠ قرش أتعاب المحاماة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات .

فاستأنفت المتهمة هذا الحكم ثاني يوم صدوره .

ومحكمة مصر الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهمة أسبوعين مع الشغل وتغريمها ٢٠٠ قرش مع وقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم بالنسبة للعقوبتين وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك مع إلزام المتهمة بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنة بالسب العلني جاء مخالفا للقانون إذ أخطأت المحكمة في اعتبار العبارات الموجهة تفيد السب في حين أنها مما اعتاد العامة استعماله ولا يمكن القول معه بتوفر القصد الجنائي الذي يجب إقامة الدليل عليه دون أن يؤخذ فيه بالاستنتاج . كما أن ركن العلانية لم يتوفر في الدعوى لأن الشهود وإن اختلفوا في تحديد وقت الحادث ومكانه مما يقطع بتلفيق التهمة إلا أن ما أمكن استنتاجه من أقوالهم يفيد أن السب وقع ليلا وعلى السلم داخل المنزل مما لا يتحقق معه العلانية ، فتكون الواقعة على فرض صحتها مخالفة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتحدث عن العلانية فقال «أنها ثابتة لما تبين من أقوال المجنى عليها من أن التهمة نسبتها وهي تقف على سلم العمارة التي تسكنها وهي مكونة من تسع شقق وكان ذلك بصوت يسمعه السكان ومن يتواجد منهم على السلم» ولما كانت المحكمة قد أوردت ألفاظ السب وكانت هذه الألفاظ تتضمن بذاتها خدشا للشرف ومساسا بالعرض فإن ما تثيره الطاعنة في شأن القصد الجنائي يكون غير مقبول ، إذ يكفي في السب أن تتضمن ألفاظه خدش الشرف بأي وجه من الوجوه ، كما يكفي فيه أن يكون القصد استفاد من نفس عباراته دون ما ضرورة للتحدث عنه صراحة واستقلالاً ، أما ما تشير إليه الطاعنة عن العلانية فمردود بما أورده الحكم عن وقائع الدعوى وما انتهى إليه من توفر العلانية فيها ، إذ الاستفادة من هذا الثابت بالحكم أن التهمة قد جهرت بألفاظ السب بصوت يسمعه سكان العمارة التي وصفها بأنها مكونة من مساكن بلغ عددها تسعا وهو ما يتحقق به العلانية في جريمة السب طبقا للمادة ١٧١ من قانون العقوبات ، أما ما تثيره الطاعنة عن الشهود وتلفيق التهمة فلا وجه له ما دامت المحكمة قد

اطمأنت إلى شهادة هؤلاء الشهود إذ الأمر فيه يرجع إلى اقتناعها ، فالمجادلة في ذلك غير مقبولة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الظن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٤٦)

القضية رقم ١٥٦٩ سنة ١٩ القضية

إخفاء أشياء مسروقة . علم المتهم بسرقتها . باؤه على كون تلك الأشياء مما لا يباع في الأسواق . قصور . حكم . تسببه .

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة (مضخات حريق) بانية قولها بعلم المتهم بأن هذه الأشياء مسروقة على أنها مما لا يباع في الأسواق ، فهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها ، إذ أن ما قالته من ذلك لا يدل على أن المتهم كان يعلم أن تلك الأشياء متحصلة من سرقة .

### الوقائع

أتمت النيابة العامة كلا من : ١ — حسن اسماعيل الرمال ٢ — عبد الرحمن سيد ابراهيم ٣ — عبد الحليم محمد الأيراني (الطاعن) بأنهم — الأول والثاني سرقا الآلات الحديدية المينة الوصف والقيمة بالمحضر لمصلحة التليفونات من الجيش البريطاني . والثالث أخفى المسروقات سالفة الذكر مع علمه بسرقتها .

وطلبت عقابهم بالمواد ٣١٧/٥ و ٢٤ مكررة من قانون العقوبات .

سمعت محكمة بور سعيد الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام (أولا) بجبس كل من المتهمين حسن اسماعيل الرمال وعبد الرحمن سيد ابراهيم شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ (ثانيا) بجبس المتهم عبد الحليم محمد





( ١٤٧ )

## القضية رقم ١٧١٤ سنة ١٩ القضائية

١. — تقض . طعن . القضاء بعدم قبوله شكلا بناء على أن التقرير به حصل بعد الميعاد .  
تبين المحكمة أن التقرير كان في الميعاد . عليها أن ترجع في حكمها وتحكم بقبول الطعن شكلا .  
ب. — تضامن . تقي سبق الاصرار عن المتهمين . لإثبات أن كلا منهما طعن المجنى عليه  
بسكين . الحكم عليهما بالتعويض متضامنين . لا خطأ فيه .  
ج. — حكم . تسببه . دفاع شرعى . عدم تمسك المتهم بقيام هذا الظرف . الواقعة كما  
أثبتها الحكم لا تدل على قيامه . ليس على المحكمة أن تتحدث في حكمها عنه .  
د. — حكم . تسببه . دفاع يقوم على مناقشة أدلة الثبوت في الدعوى . يكفى للرد عليه أن  
يكون ذلك مستفادا من إدائته استنادا إلى أدلة الثبوت في الدعوى .

١. — إذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الطعن شكلا بناء على أن  
تقرير الطعن حصل بعد انقضاء الميعاد القانوني ثم تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد  
قرر الطعن في الميعاد ، كان من المتعين عليها أن ترجع في حكمها السابق وتحكم  
بقبول الطعن شكلا .

٢. — إذا كانت المحكمة قد نفت عن المتهمين سبق الاصرار ولكنها  
أثبتت أن كلا منهما قد اعتدى على المجنى عليه بأن طعنه بسكين جثة طعنات ،  
ثم حكمت عليهما بالتعويض المدني متضامنين فإنها لا تكون قد أخطأت ، إذ أن  
ما أثبتته في حكمها من تعدى المتهمين معا على المجنى عليه — ذلك يفيد اتحاد  
إرادتهما وتوافقهما على الاعتداء عليه ، الأمر الذى يستوجب مساءلة كل منهما  
عن تعويض الضرر الذى نشأ عن فعله وعن فعل زميله .

٣. — إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع  
الشرعى ، وكانت الواقعة ، كما أثبتها الحكم ، لا تفيد قيام هذه الحالة ، فلا يكون  
له أن ينعى على المحكمة أنها لم تتحدث في حكمها عن هذا الظرف .

٤. — متى كان دفاع المتهم مقصورا على مناقشة أدلة الثبوت في الدعوى

فإنه يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من إداتته استنادا إلى الأدلة التي أوردتها الحكم.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) حنفى حماد حسنين (٢) عبد المنعم محمد عبد الوهاب (الطاعن) بأنهما شرعا في قتل موسى عبد الرحمن موسى عمدا بأن طعنانه بسكين في ظهره وساعده الأيسر ويده اليسرى قاصدين من ذلك قتله وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهما فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج، وذلك مع سبق الاصرار والترصد.

وطلبت من قاضي الاحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢ من قانون العقوبات.

فقررت بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٤٨، ١٣ أبريل سنة ١٩٤٩ إحالتها إليها لمحاكمتها بالمواد سالفة الذكر.

وقد ادعى موسى عبد الرحمن موسى بحق مدنى قدره ١٠٠ جنيه قبل التهمين بالتضامن على سبيل التعويض.

ومحكمة جنايات مصر بعد أن أثبتت سماع هذه الدعوى قضت فيها حضوريا عملا بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات للأول والمواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٤/١ من القانون المذكور للثاني وذلك بعد أن استبعدت سبق الاصرار بمعاقبة المتهم الأول حنفى حماد حسنين بالحبس مع الشغل لمدة سنة ومعاقبة المتهم الثانى عبد المنعم محمد عبد الوهاب بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين وإلزامهما بأن يدفعتا متضامنين للبدعى بالحق المدنى مبلغ خمسين جنيها والمصاريف المدنية، ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة.

فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التقض فى ١٩٤٩/٨/٣١ (أى بعد الميعاد) وقدم الأستاذ فيليب بشارة الحامى عنه تقريرا بالأسباب فى ١٩٤٩/٦/٢٣



وقد قضت هذه المحكمة بجلسة ١٩٤٩/١٢/٢٦ بعدم قبول هذا الطعن شكلا لعدم التقرير به في الميعاد القانوني .

وبتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٨ قدم وكيل الطاعن طلبا إلى المحكمة يقول فيه إن الطاعن سبق أن قرر الطعن في الحكم بليمان أبي زعبل في ١٩٤٩/٦/٢١ (أى فى الميعاد) وأرسل التقرير إلى نيابة مصر الكلية فى نفس هذا التاريخ وطلب تحديد جلسة لنظر الطعن .

وبتاريخ ١٩٥٠/١/١٨ تأشّر على الطلب المذكور بتحديد جلسة ١٩٥٠/١/٣٠ لإعادة النظر فى هذا الطعن ، وفيها سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة ثم أجل أخيرا جلسة اليوم .

### المحكمة

حيث إنه سبق لهذه المحكمة أن حكمت بعدم قبول هذا الطعن شكلا بجلسة ١٩٤٩/١٢/٢٦ وذلك بناء على أن تقرير الطعن حصل بعد انقضاء الميعاد القانوني، غير أنه قد تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد قرر الطعن بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢١ أى فى الميعاد المحدد قانونا، وذلك كما يبين من كتاب ليمان أبى زعبل المؤرخ فى ١٩٥٠/١/٩ المرسلة معه صورة أصل تقرير الطعن المشار اليه .

وحيث إنه لذلك يتعين العدول عن الحكم السابق صدوره والحكم بقبول الطعن شكلا .

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى أن محكمة الموضوع بعد أن نفت سبق الاصرار عن المتهمين (الطاعن وآخر) وبعد أن دانت كلا منهما عن الفعل الذى صدر منه فأنها حكمت عليهما بالتعويض المدنى متضامنين من غير أن تبين المقتضى لهذا التضامن .

وحيث إن الواضح فى الحكم المطعون فيه أن الطاعن وزميله قد أحيلا الى محكمة الجنايات بتهمة الشروع فى قتل الجنى عليه مع سبق الاصرار ولكن

المحكمة رأت انتفاء سبق الاصرار وأثبتت في ذات الوقت أن الطاعن وزميله قد اعتديا معاً على المجنى عليه بأن طعنه كل منهما بشكين جملة طعنات ، وهذا ما يفيد إجماد إرادتهما وتوافقهما على الاعتداء عليه ويستوجب مساءلة كل منهما عن تعويض الضرر الذي نشأ عن فعله وعن فعل زميله ، .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى بما يفيد قيام حالة الدفاع الشرعى مما كان يقتضى منه عند إدانة الطاعن أن يبين أنه تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى .

وحيث إن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعى كما أن الواقعة كما أثبتها الحكم لا تدل على قيام هذه الحالة ، فلا محل لما يشيره الطاعن في هذا الوجه .

وحيث إن الوجه الأخير يتحصل في أن الحكم لم يعن بالرد على دفاع الطاعن من أن الزحام كان شديداً لدرجة أنه يتعذر معه معرفة الجاني خصوصاً وأن السلاح لم يضبط .

وحيث إن الدفاع المشار اليه مقصور على مناقشة أدلة الثبوت في الدعوى مما يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من إدانته استناداً الى الأدلة التي أوردها الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب  
الغزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد  
غني بك المستشارين .

( ١٤٨ )

### القضية رقم ١٨٩٦ سنة ١٩ القضاية

نقض . خيانة الأمانة . إدانة التهم في الاختلاس على أساس ما استظهرته المحكمة من قيام  
علاقة الوكالة بينه وبين المجنى عليه من الاتفاق المبرم بينهما . إيراد الأدلة على ثبوت الاختلاس .  
المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل .

إذا كانت المحكمة قد أدانت التهم في الاختلاس على أساس أن العلاقة بينه  
وبين المجنى عليه هي علاقة وكيل بموكل ، مستظهرة هذه العلاقة من الاتفاق المبرم  
بينهما بما أحاطه من ملابسات وموردة أدلة سائغة على حصول الاختلاس لها  
أصلها في الأوراق ، فإن المجادلة في ذلك لا تكون سوى مناقشة في موضوع  
الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه بدد مبلغ ١٠٩ جنيهات و ٩٥ مليا مملوك  
لإبراهيم حجازي مروان وكان لم يسلم إليه إلا بصفته وكيلا عن المجنى عليه فاختلس  
هذا المبلغ لنفسه إضرارا به .

وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

وقد ادعى إبراهيم حجازي مروان بحق مدني قدره ١ قرش على سبيل التعويض  
المؤقت قبل التهم .



سمعت محكمة دمياط الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها غيايا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٤٠٠ قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ١ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع إلزامه بالمصاريف المدنية و ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة .

فعارض فى هذا الحكم الغيايى وقضى فى معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه مع إلزامه بالمصاريف .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفه المتهم . .

وفى أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة المنصورة الابتدائية تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن دعواه .

وبعد أن أتمت سماعها « بهيئة استئنافية » قضت فيها حضوراً بقبول الاستئنافين شكلاً وفى الموضوع : (أولاً) فى الدعوى المدنية بإثبات تنازل المدعى المدنى عن دعواه المدنية مع إلزامه بمصاريفها . (ثانياً) فى الدعوى العمومية بتأييد الحكم المستأنف ، وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف جنائية .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

## المحكمة

وحيث إن محصل الطعن هو أن المحكمة أخطأت فى تطبيق القانون إذ دانت الطاعن بجرمة الاختلاس على أساس أن العلاقة بينه وبين المجنى عليه قائمة على عقد الوكالة، فى حين أنها فى الواقع لم تكن كذلك إذ تعهد الطاعن بمقتضى الاتفاق المبرم بينهما بأن يقوم بتصرف بضائع مملوكة للمجنى عليه على تجار التجزئة بمقتضى عقود تحرر باسم المجنى عليه شخصياً وعلى الطاعن ضمان المبيعات التى تعقد بمعرفته وتجهيل الذمات الناتجة عنها مقابل نسبة مئوية معينة من ثمن هذه المبيعات ، فهو إذن ليس وكيلًا بالمعنى الذى قصده القانون . ويضيف الطاعن

أن المحكمة إذ قد أسست قضاءها بالإدانة على أنه كان يعمل وكيلًا عن المجنى عليه بمقتضى عقد الاتفاق المقدم في الدعوى ، وأن هذه الصفة قد تأيدت بما جاء بكشف الحساب الذي تم بعد ذلك ، فإنها قد جازت الصواب . ذلك لأن العبرة في العقود بما قصد إليه المتعاقدان لا بحرفية الألفاظ التي وردت بها ، ويستدل الطاعن على ذلك بما جاء بكشف الحساب من أن مبلغا رصد به على أنه حصل من أحد العملاء ثم تقاضاه المجنى عليه بعد ذلك من نفس العميل وأقر أولها بصحة هذه الواقعة . كذلك ورد بكشف الحساب المشار إليه ما يدل على أن المبالغ التي وصفت بأنها متحصلات إنما هي في الواقع طرف العملاء وإن تعهد الطاعن شخصيا بتحصيلها . ولذا كان استدلال المحكمة على توافر الاختلاس بعقد الاتفاق وكشف الحساب هو استدلالا خاطئا يعيب الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد استظهر العلاقة التي يشير إليها الطاعن في طعنه وهي الناشئة عن الاتفاق المبرم بينه وبين المجنى عليه وخلص في منطق سليم إلى أن الطاعن إنما كان وكيلًا عن المجنى عليه وأنه اختلس المبالغ التي دانه بها مستندا في ذلك إلى عقد الاتفاق المشار إليه وما يحوطه من ملابسات ، ثم أورد الأدلة السائغة والتي لها أصلها في الأوراق على حصول هذا الاختلاس . ومتى كان الأمر كذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يكون سوى مناقشة في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( ١٤٩ )

القضية رقم ١٩٠٨ سنة ١٩٠٨ القضائية

نصب . قوام هذه الجريمة الاحتيال . يشترط في الطرق الاحتمالية أن تكون موجهة لخدع المجنى عليه . اضطراب الحكم في بيان هذا الركن . قصور يعيبه . مثال .

إنه لما كانت جريمة النصب لا تقوم إلا على الاحتيال ، وكان يشترط أن

تكون طرق الاحتيال التي بينها القانون في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات موجهة لخدع المجنى عليه وغشه بقصد سلب ماله ، فإن اضطراب الحكم في بيان هذا الركن يكون قصوراً مستوجباً تقضيه . وإذن فإذا كانت المحكمة قد أسست إدانة المتهم في النصب على أنه استعمل طرقاً احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أخرج من جيبه خطاباً يخبره فيه مرسله بأن يرسل إليه مبلغاً معيناً من المال ليرسل إليه سمناً وكلف شخصاً بقراءته في حضور المجنى عليه وعلى مسمع منه ، ثم طلب إلى المجنى عليه أن يقدم له المبلغ المذكور ليرسله إلى مرسل الخطاب على أن يقاسمه الربح ، ثم ذكرت المحكمة في حكمها أن المتهم يتجر حقيقة في السمن وأن المجنى عليه يعرف ذلك ، ومع هذا لم تعرض للخطاب المشار إليه والذي قالت إنه ترتب عليه الحصول على مال المجنى عليه هل كان صحيحاً أو مزوراً وهل رمى المتهم من تلاوته إلى سلب مال المجنى عليه أولاً ، فهذا منها قصور في بيان الواقعة يعيب حكمها .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ مائة وعشرين جنيهاً ، وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام صالح إبراهيم بوجود واقعة مزورة بأن أخرج من جيبه خطاباً يخبره فيه مرسله أن يرسل له مبلغ مائة وعشرين جنيهاً ليرسل له خمسة وعشرين وعاء من أوعية المسلى وكلف حسن محمد عبد المجيد بقراءته في حضور المجنى عليه وعلى مسمع منه ثم طلب منه المبلغ المذكور ليرسله لبائع المسلى ويقاسمه في الربح وتمكن بذلك وبهذه الوسيلة من الحصول على المبلغ المذكور .

وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

وقد ادعى صالح إبراهيم خليل بحق مدني قدره عشرة مليات على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم .



سمعت محكمة كرموز الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية وإلزام رافعها بمصاريفها ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة مع الإغفاء من المصاريف الجنائية . . فاستأنفت النيابة هذا الحكم .

ومحكمة اسكندرية الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها حضوريا عملا بمادة الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم شهرين مع الشغل بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بجريمة النصب جاء باطلا لقصوره ، فقد تمسك بأنه يتجر بالمسلي فعلا وأن الجنى عليه يعلم بحقيقة هذا الاتجار وأنه قد قام الدليل على صحة ذلك، فلم تكن الواقعة مزورة بل كانت صحيحة مما لا يمكن معه القول بحصول احتيال، أما عن المبلغ الذي تسلمه فأمره لا يعدو كونه ديناً مدنيا تنظمه طبيعته .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن «بأنه في يوم ١٩٤٨/٦/٣ بدائرة قسم الحمودية توصل بطريق الاحتتيال الى الاستيلاء على مبلغ مائة وعشرين جنياً وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام صالح إبراهيم بوجود واقعة مزورة بأن أخرج من جيبه خطاباً يخبره فيه مرسله أن يرسل له مبلغ مائة وعشرين جنياً ليرسل له خمسة وعشرين وعاء من أوعية المسلي وكلف حسن محمد عبد المجيد بقراءته في حضور الجنى عليه وعلى مسمع منه، ثم طلب منه المبلغ المذكور ليرسله لبائع المسلي ويقاسمه في الربح وتمكن بذلك وبهذه الوسيلة من الحصول على المبلغ المذكور» . فقضت محكمة أول درجة ببراءته

استناداً الى أن «المتهم يتجرف في المسلي وأن للمجنى عليه معرفة به وبتجارته ومن ثم ينهار ركن الاحتيال وتكون الواقعة على فرض صحتها لا تعدو المعاملة المدنية». فاستأنفت النيابة، والمحكمة الاستئنافية أصدرت الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعن، وقالت في بيان الواقعة التي عاقبته من أجلها «وحيث إن وقائع الدعوى تحمل فيما أبلغ وشهد به صالح ابراهيم خليل من أنه في يوم الحادث كان جالساً على مقهى المتهم مع حسين محمد عبد الحميد ومحمد ربيع عبد العال حين حضر اليهم صاحب المقهى المتهم وأخرج خطاباً كان معه وطلب من حسين محمد عبد الحميد قراءته فتلاه على مسمع منهم جميعاً وفهموا منه أن مرسله يطلب من المتهم مبلغ مائة وعشرين جنياً بقيمة ثمن بضع صفائح من المسلي فعرض المتهم على المجنى عليه أن يدفع له ذلك لقاء أن يشاركه في الأرباح وفعلاً سلمه المبلغ المطلوب بدون إيصال بعد أن اقترض عشرة جنيهات من حسين محمد عبد الحميد وظل يطلب المتهم بعد ذلك بالمبلغ دون جدوى إذ ظل يماطله ويسوفه حتى علم أنه سافر الى بور سعيد فتقدم من ثم ببلاغه الى البوليس . وزاد المبلغ على ذلك أن المتهم كان يعلم نظراً لصلة القرابة البعيدة التي تربطهما بأنه كان يملك في ذلك الوقت نقوداً إذ لم تكن قد مضت سوى بضعة أيام قليلة على بيع مخبزه واقتضائه ثمنه . وحيث إنه من ناحية التكييف القانوني فليس ثمة شك في أن الواقعة التي نحن بصددتها تقع تحت طائلة المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات بحسبان أن المتهم قد استعمل طرقاً احتيالية من شأنها ايهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة ذلك ان المتفق عليه فقها وقضاء أن أول شرط لقيام الطرق الاحتيالية هو أن تدعم ادعاءات الجاني بأشياء خارجية سواء كانت أفعالا صادرة منه أو ظروفاً أجنبية عنه . ولقد أيد المتهم أقواله بتدخل شخص آخر تدل الظواهر على أنه لا صالح له في الأمر مما جعل زعمه أدنى الى التصديق وأبعث على الثقة . وليس من الضروري أن تكون هذه الرسالة صادرة من شخص موجود فعلاً ، فيكفى أن تنسب إليه الرسالة بأن يزور الجاني خطاباً ينسبه الى شخص مزعوم لا وجود له (شرح قانون

العقوبات في جرائم الأموال للدكتور محمد مصطفى القللى بك ص ١٦٢ وما بعدها) ومن ثم يبدو أن ما بدر من المتهم إنما هو نصب قد استوفى جميع أركانه ، وليس بعذر للمتهم أن المجنى عليه يعرف أنه يتجر في المسلى ، ذلك أنه ثابت أن العمل الأصلي للمتهم هو فتح مقهى وأنه يزاول مهنة الاتجار بالمسلى علاوة على عمله . وفي فترات متقطعة . وخيث إنه من ناحية الموضوع فإن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال الشاهدين حسين محمد عبد الحميد ومحمد ربيع عبد العال ولم يستطع المتهم تبريح شهادتهما وسبب تأييدهما للمجنى عليه في تفاصيل بلاغه . يؤيد ذلك ما جاء في شهادة حسين محمد عبد الحميد في الجلسة أمام محكمة أول درجة من أنه استرد مبلغ الجنيئات العشرة التي دفعها من المتهم على الرغم من أنه كان قد دفعها إلى المجنى عليه وبضمانته مما يوحى إلى الذهن أن المتهم قد دفعها له ليثنيه عن شهادته . أما ما جاء على لسان المتهم في الجلسة من اتخاذ من عدم استئناف المدعى المدنى قرينة وحجة له ففضلاً من أن هذا الأمر لا صلة له بالدعوى الجنائية فإن محكمة أول درجة قد حكمت بعدم اختصاصها ، فثابت من الأوراق أن المجنى عليه قد سار في الاجراءات المدنية التي توصله إلى نيل حقه . ولما كانت جريمة النصب لا تقوم إلا على الاحتيال ، وكان يجب أن تكون طرق الاحتيال التي بينها القانون في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات موجهة لخدع المجنى عليه وغشه بقصد سلب كل ثروته أو بعضها ، وكان الحكم المطعون فيه على ما يتضح مما تقدم ، قد أسس إدانة الطاعن على أنه استعمل طرقاً احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ... ولكنه اضطرب في بيان هذه الواقعة فذكر أن الطاعن يتجر حقيقة في المسلى وأن المجنى عليه يعرف ذلك ولم يعرض لما إذا كان الخطاب المشار إليه والذي قيل إنه ترتب عليه الحصول على مال المجنى عليه صحيحاً أو مزوراً وما إذا كان الطاعن قد رعى من تلاوته إلى سلب مال المجنى عليه فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .



## جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وخضور حضرات أصحاب  
الغزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسن بك وفهم عوض بك وإبراهيم  
خليل بك المستشارين .

( ١٥٠ )

### القضية رقم ١٠ سنة ٢٠ القضائية

حكم . تسببه . تناقض . حكم غيابي بإدانة متهم . استئناف النيابة هذا الحكم . معارضة  
شخص غير المحكوم عليه فيه . عدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة . معارضة هذا  
الشخص نفسه في الحكم ذاته مرة أخرى . القضاء برفض هذه المعارضة وتأيد الحكم . استئناف  
المعارض . قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف وإيقاف الفصل في استئناف النيابة  
حتى يعلن المتهم الحقيقي . حكم متناقض . الطعن فيه من النيابة . محكمة النقض أن تقضى بقبول  
الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة لرفعها من غير صفة .

إذا صدر حكم غيابي على متهم بإدانة في تبديد ، فاستأنفت النيابة هذا  
الحكم . وعارض فيه شخص غير المحكوم عليه فقضت المحكمة بعدم قبول  
المعارضة لرفعها من غير ذي صفة ، ثم عارض هذا الشخص نفسه مرة أخرى في  
الحكم ذاته فقضى في هذه المعارضة بقبولها شكلا وبرفضها وتأيد الحكم الغيابي ،  
فاستأنف المعارض هذا الحكم ، فقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم  
المستأنف وإيقاف الفصل في استئناف النيابة حتى يعلن المتهم الحقيقي بالحكم  
الغيابي المستأنف منها ، وأسست المحكمة قضاءها بذلك على أن المستأنف ليس  
هو المحكوم عليه الحقيقي في القضية التي لا يزال الحكم فيها غاييا بالنسبة إليه ،  
فإن حكمها يكون مخالفا للواقع متناقضا ، إذ كان يتعين عليها وقد اعتبرت المستأنف  
المائل أمامها ليس هو المتهم الحقيقي أن تقضى تبعا لذلك بإلغاء الحكم المستأنف  
وعدم قبول المعارضة منه لرفعها من غير ذي صفة كما فعلت في المعارضة الأولى حتى  
يكون قضاؤها متسقا ومتمشيا مع ما قضت به من وقف الفصل في استئناف النيابة

حتى يعلن الحكم الغيابي للمتهم الحقيقي . أما وقد قضت بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالإدانة فإنها تكون قد تناقضت ويتعين نقض حكمها . ويكون لمحكمة النقض — على أساس أن الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه قاطعة بأن المعارض ليس هو المتهم الحقيقي — أن تقضى بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة ، وذلك بما لها من سلطة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما هي ثابتة بالحكم .

### الوقائع

أهمت النيابة المطعون ضده المذكور بأنه بدد تسعمائة وعشرة قروش لعبد الحميد عبد الله وكانت قد سلمت إليه بصنمته وكيلا لشراء بضاعة بها فبدها إضرارا بالمالك .

وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة المنشئة الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها غيايا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وقدرت كفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مضاريف .

فعارض (أحمد عثمان) في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها من غير ذي صفة وقد ذكرت المحكمة في حكمها أن الشخص الذي قرر بالمعارضة ليس هو المتهم الحقيقي المحكوم عليه غيايا .

ثم عارض (أحمد عثمان محمد شبيب) في هذا الحكم الغيابي أيضا وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وبتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنفت النيابة الحكم الغيابي الأول واستأنف المتهم الحكم الأخير .

ومحكمة الاسكندرية الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها حضوريا بقبول استئناف المتهم الحاضر شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف الصادر في ١٩٤٩/٥/١٩ وإيقاف الفصل في استئناف

النيابة فيها حتى يعلن المتهم الحقيقي بالحكم الغيابي المستأنف فيها وأعفت المستأنف الحاضر من المصاريف الجنائية .

فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بتأييد الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٩ على أسباب تتناقض مع منطوقه .

وحيث إن الثابت من مطالعة أوراق القضية أنه بتاريخ ١٩٤٥/٧/١٨ اتهم أحمد عثمان بأنه بدد مبلغا آخر فحكم غايبا بجلسة ١٩٤٥/١١/٨ بإدائته فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم وبتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٧ عارض فيه شخص اسمه أ

عثمان محمد شعيب . وبجلسة ١٩٤٦/٥/٢ قضى في هذه المعارضة بعدم قبولها لرسم من غير ذي صفة إذ تبين للمحكمة أن المعارض ليس هو المتهم المحكوم عليه . وبتاريخ ١٩٤٩/٣/١٦ عارض هذا الشخص نفسه مرة أخرى في الحكم الغيابي ذاته فقضى في المعارضة الثانية بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٩ بقبولها شكلا وفي موضوعها بالرفض وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف هذا المعارض السالف الذكر هذا الحكم . وبجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة الاستئنافية

بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه برفضه وتأييد الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٩ وإيقاف الفصل في استئناف النيابة حتى يعلن المتهم الحقيقي بالحكم الغيابي المستأنف فيها ، وهذا الحكم الأخير هو الذي طعنت النيابة فيه بطريق النقض . وبالرجوع إلى الأسباب التي بني عليها الحكم يتضح أن المحكمة أسست قضاءها على أن المستأنف ليس هو المحكوم عليه الحقيقي في هذه القضية التي لا يزال الحكم فيها غايبا بالنسبة له . ومع ذلك فقد جاء منطوق الحكم قاضيا بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بتأييد حكم الادانة الصادر غايبا في حق



المتهم الحقيقي وقضت في ذات الوقت. بإيقاف الفصل في استئناف النيابة حتى يعلن الحكم الغيابي لذلك المتهم .

وحيث إنه لما كانت الأسباب الواردة بالحكم المطعون فيه ظاهرة الدلالة على أن المحكمة اعتبرت المستأنف المائل أمامها ليس هو المتهم الحقيقي فقد كان لزاما عليها أن تقضى تبعا لذلك بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة منه لرفعها من غير ذي صفة على غرار ما قضت به المحكمة في المعارضة الأولى بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢ حتى يكون قضاؤها متسقا ومتمشيا مع ما قضت به من وقف الفصل في استئناف النيابة حتى يعلن الحكم الغيابي للمتهم الحقيقي. أما وقد قضت المحكمة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالادانة فقد جاء قضاؤها مخالفا للواقع وللأسباب التي بنت عليها الحكم ، كما جاء متناقضا مع الشرط الثاني من المنطوق الخاص بإيقاف الفصل في استئناف النيابة . ولذا فانه يتعين نقض الحكم فيما قضى به من تأييد الحكم المعارض فيه الصادر بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٩ .

وحيث إنه لما كانت الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه قد قطعت بأن المطعون ضده ليس هو المتهم الحقيقي وكان من وظيفة محكمة النقض أن تطبق القانون تطبيقا صحيحا على تلك الواقعة ، كان من المتعين القضاء بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة من المطعون ضده لرفعها من غير ذي صفة .

---

## جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات  
أصحاب الغزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك  
ومحمد غنيم بك المستشارين .

(١٥١)

### القضية رقم ٨٩ سنة ٢٠ القضائية

تزوير معنوي . تقدم امرأة مجهولة باتفاقها مع أخرى متعلقة شخصيتها لتوقيع الكشف  
الطبي عليها . الكشف عليها باعتبار أنها هي المرأة الأخرى وإثبات نتيجة الكشف في تقرير  
الطبيب . إدانة المرأة الأخرى في التزوير صحيحة سواء أكانت المرأة المجهولة وقعت يدها  
أم لم توقع .

متى كانت المحكمة قد اعتبرت واقعة الدعوى اشتراكا في تزوير معنوي تم  
بتقدم امرأة مجهولة باتفاقها مع أخرى إلى الطبيب الشرعي متعلقة شخصية هذه  
الأخرى لتوقيع الكشف الطبي عليها فكشف عليها هذا الطبيب باعتبار أنها  
هي المرأة الأخرى وأثبت نتيجة الكشف في تقريره ، فإن إدانته المرأة الأخرى  
في هذه الجريمة تكون صحيحة سواء أكانت المرأة المجهولة قد وقعت يدها  
أم لم توقع .

### الوقائع

انتهت النيابة العامة هذه الطاعنة بأنها اشتركت بطريق الاتفاق والمساعدة  
مع مجهولة وموظفين عموميين حسني النية هما الدكتور محمد عبد العزيز سيف النصر  
وعبد الغنى سليم البشرى أطباء مصلحة الطب الشرعي في ارتكاب تزوير في  
أوراق رسمية هي تقارير طبية شرعية في اللجنة رقم ٢٧٩ سنة ١٩٤٢ مصر القديمة  
حال تحريرها المختص بوظيفتهما ، وذلك يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة  
مع علم المتهم بتزويرها بأن اتفقت المتهمات مع المجهولة على أن تتقدم إلى حضرتي

الطبيين آنفى الذكر منتحلة شخصيتها لتوقيع الكشف الطبى عليها ففعلت وأثبت  
الطبيان نتيجة الكشف الطبى عليها باعتبار أنها المتهمة فوقعت الجريمة بناء على  
ذلك . وطلبت من قاضى الإحالة أن يحيلها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد  
٢١٣ و٤٠ و٢ و٣ و٤١ و٤٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك فى ٢٨ مارس سنة ١٩٤٨ .  
سمعت محكمة جنايات مضر الدعوى وقضت حضوريا بمعاينة المتهمة بالحبس  
مع الشغل سنة عملا بالمواد ٤٠ و٢ و٣ و٤١ و٢١٣ و١٧ من قانون العقوبات .  
فطعنت المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن واقعة التزوير — كما أوردها الحكم المطعون  
فيه — قد تمت بطريق البصمة المنسوبة إلى المرأه المجهولة والمقول باشتراك الطاعنة  
معا فى فعل التزوير ، وأنه إذ كان المقرر فى هذا الشأن أن من يوقع ببصمة  
إصبعه على محرر بدلا من الشخص المطلوب توقيعه ليوهم بأن التوقيع هو لهذا  
الأخير ، فإن هذا التوقيع لا يعتبر منه تزويرا لاستحالة تزوير البصمة عقلا  
— لا فى ذاتها ولا فى نسبتها لغير الباصم بإصبعه — ذلك أنه لو كان لبصمة الاصبع  
أن تنطق لما فاهت إلا باسم صاحبها لا باسم المراد نسبتها إليه — إذ كان ذلك ،  
فإنه لا تكون جريمة فى الموضوع بالنسبة للمرأة المقول بأنها تقدمت للكشف  
الطبى باعتبارها شخص الطاعنة ، والتي مازالت مجهولة ، ولا يكون محل للقول  
باشتراك الطاعنة فى هذه الجريمة ، ويكون الحكم إذ دان الطاعنة قد أخطأ  
بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت واقعة الدعوى التى أثبتتها الحكم المطعون فيه على الطاعنة  
ودانها بها هى أنها اشتركت بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهولة وموظفين عموميين  
حسنى النية هما الدكتور محمد عبد العزيز سيف النصر وعبد الغنى سليم البشرى  
من أطباء مصلحة الطب الشرعى فى ارتكاب تزوير فى أوراق رسمية هى تقارير



طبية شرعية في الجنبحة ٤٧٦ سنة ١٩٤٢ مصر القديمة حال تحريرها المختص  
بوظيفتهما وذلك بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علم المهمة بتزويرها  
بأن اتفقت مع المجهولة على أن تتقدم إلى حضرتي الطبيين آنفى الذكر متحلة  
شخصيتها لتوقيع الكشف الطبى عليها ففعلت وأثبت الطبيبان نتيجة الكشف  
الطبي عليها باعتبار أنها هى المهمة فوقعت الجريمة بناء على ذلك ، وكان يبين من  
ذلك أن المحكمة قد اعتبرت الواقعة اشتراكا فى تزوير معنوى ، وأن هذا التزوير  
قد تم بتقدم المرأة المجهولة إلى الطبيين الشرعيين متحلة شخصية الطاعنة لتوقيع  
الكشف الطبى عليها وإثبات هذين الطبيين نتيجة هذا الكشف فى تقاريرهما  
باعتبارها شخص الطاعنة ، وذلك سواء أكانت هذه المجهولة قد وقعت أم لم توقع  
— لما كان ذلك ، فإن ما تثيره الطاعنة فى طعنها لا يكون له محل فى خصوص  
واقعة الدعوى ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ بين هذه الواقعة بما تتوافر فيه  
جميع العناصر القانونية لجناية الاشتراك فى تزوير محرر رسمى ، ودان الطاعنة بها ،  
مستندا فى ذلك إلى الأدلة التى أوردها والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته  
عليها ، يكون الحكم المطعون فيه سليما لم يخطئ القانون فى شيء ويتعين لذلك  
رفض الطعن موضوعا .

( ١٥٢ )

### القضية رقم ٩٠ سنة ٢٠ القضائية

تقليد مسكوكات فضية . إيراد الأدلة على شروع التهم فى التقليد . تفنيد ما أثاره التهم  
من قصور أدوات التزييف ورداعة التزييف . عدم عدول التهم بمحض اختياره . الجدل فى  
ذلك أمام محكمة النقض . لا يجوز .

متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية  
للجريمة التى أدان التهم فيها وهى الشروع فى تقليد مسكوكات فضية (قطع من

ذات القرشين) مستندا في ذلك إلى أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ومفندا ما أثاره المتهم من قصور أدوات التزييف ورداءة التزييف بناء على اعتبارات مشوغة — متى كان ذلك وكان الثابت بالحكم أن المتهم لم يعدل عن ارتكاب الجريمة بمحض اختياره ، فلا تجوز إعادة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

### الوقائع .

أُتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين بأنهما شرعا في تقليد مسكوكات فضية من فئة القرشين المتداولة قانونا في بلاد الحكومة المصرية بأن أعدا الأدوات والمواد اللازمة لهذا التقليد وبدءا بالفعل في تقليد قطعة من فئة القرشين وأوقفت الجريمة بسبب لا دخل لارادتهما فيه وهو ضبطهما وضبط أدوات ومواد التقليد والقطعة سالفة الذكر قبل إتمام الجريمة ، وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لحماكتهما بمقتضى المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٠٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك في ١٣ مارس سنة ١٩٤٩ .

سمعت محكمة جنايات مصر الدعوى وقضت بحضور باعمال بالمواد المذكورة بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات .  
فطن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .  
وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن المقدم من هذا الطاعن يتحصل في القول بأن الحكم استند إلى أقوال شاهد تؤدي في ذاتها إلى وقوع الجريمة تامة من الطاعن ، وهذا يتناقض مع الوصف الذي انتهى من اعتباره أن ما وقع منه شروع فقط في تلك الجريمة .

وحيث إنه لا جدوى مما يثيره الطاعن من ذلك ، فالحكم على ما يبين من

مطالعة قد أخذ من أقوال الشاهد ما يدعم ثبوت التهمة التي أقيمت عليه الدعوى العمومية من أجلها ، وهي شروعه في ارتكاب جريمة تقليد المسكوكات ، وإذن فإن التناقض المدعى لا وجود له .

وحيث إن الوجه الآخر يتحصل في القول بأن الخسكة أخطأت في تطبيق القانون ، إذ أن الواقعة كما أثبتها الحكم ينقصها أحد الأركان الأساسية لجريمة الشروع وهو وجوب أن يكون عدم إتمام تنفيذ الجريمة راجعا إلى سبب خارج عن إرادة المتهم . ولما كان ما ضبط بحيازة الطاعن وزميله هو قطعة من نقود مقلدة غير متقنة التزييف بها من الشوائب ما يتعذر معه ترويجها ، ولم يكن الطاعن عند الضبط قائما بفعل من أفعال التنفيذ ، كان واضحا أنه وزميله قد عدلا بمحض إرادتهما عن المضي في ارتكاب الجريمة . يضاف إلى هذا أن الحكم المطعون فيه ذكر ما ورد بالتقرير الفني في مصلحة الطاعن بشأن أن الأدوات المضبوطة والتي قيل بأن الطاعن يستعملها في التزييف توجد عادة عند كثير من النشع ، وأن قطعة القرشين المضبوطة مزيفة تزييفا رديئا .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها مستندا في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . ولما كان ذلك ، وكان الثابت بالحكم أن الطاعن لم يعدل عن ارتكاب الجريمة بمحض اختياره كما يزعم ، كما أن الحكم قد تعرض لما يثيره الطاعن بشأن قصور الأدوات ورداءة التزييف ، فقنده مستدلا بالاعتبارات السائغة التي أوردتها — متى كان الأمر كذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعن الثاني على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



(١٥٣)

### القضية رقم ٣١٥ سنة ٢٠ القضائية

دفاع . حكم . تسببه . اختلاس أشياء محجوزة . إدانة المتهم المالك بالاشتراك مع الحارس في اختلاسها ، دفاع هذا المتهم بأنه كان غائبا عن مكان الحجز وأنه لما علم به قام بوفاء الدين المحجوز من أجله ، وأن السوق المحددة للبيع تبعد عن مكان الحجز . شهادة الصراف بما يؤيد . عدم تحقيق هذا الدفاع المهم . إقامة الادانة على استنتاجات وفروض . اخلال بحق الدفاع .

متى كان دفاع المالك المتهم بالاشتراك مع حارس الأشياء المحجوزة في تبديدها قد قام على أنه كان غائبا عن مكان الحجز وحين عاد إليه وعلم بالحجز قام مباشرة بوفاء الدين المحجوز من أجله ، وأن السوق المحددة للبيع تبعد عن مكان الحجز بعدة كيلومترات ، وكان الصراف قد شهد أمام محكمة الدرجة الأولى بأنه لم يكن موجودا وقت الحجز ، وأن البيع كان محظورا له سوق في بلدة أخرى غير التي وقع فيها الحجز ، فإن المحكمة إذا قضت بادانته تأسيسا على الاستنتاجات والفروض دون أن تحقق هذا الدفاع تحقيقا واقعا مع أنه لو صح لترتب عليه سقوط أركان الجريمة تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة (١) بكامل محمد محمد و (٢) عبد العزيز عبد الرحيم قطب (الطاعن) : (أولا) المتهم الأول ببدن الذرة المبينة بالحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها فاختلسها ولم يقدمها في يوم البيع . (ثانيا) المتهم الثاني اشترك مع الأول بطريقى الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر فتمت بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت عقابهما بالمواد ٤٠/٢ و ٤١ و ٣٤١ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة ملوى الجزئية الدعوى وقضت عملا بالمواد ٣١٨ و ٣٢٣ و ٤٠/١ ،

١٥٤ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات غايبا للأول وحضوريا للثاني بحسب مكان  
منهما شهرا واحدا مع الشغل ووقت التنفيذ خمس سنوات تبدأ من جبرورة هذا  
الحكم نهائيا . فاستأنف المحكوم عليه الثاني هذا الحكم طالبا إلغاء وبراءته مما  
نسب إليه ، كما استأنفته النيابة طالبة التشديد ، ومحكمة النيا الابتدائية نظرت  
هذين الاستئنافين وقضت حضوريا بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفضهما وبأييد  
الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن بما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بالاشتراك في  
تبيد حاصلات محجوزة إداريا دون أن يعنى بتحقيق دفاعه الذي تمسك فيه بأنه  
لم يعلن بالحجز ولا بيوم البيع وأن الحارس لم يكن مكلفا بنقل الحاصلات إلى  
السوق المحددة لبيعها فيه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى  
بإدانة الطاعن في الاشتراك مع الحارس في تبيد حاصلات محجوزة إداريا قد  
أسس ذلك على أن الحارس لم يقدم تلك الحاصلات يوم البيع وأن الصراف بحث  
عنها في مكان الحجز فلم يجدها فيه . ثم تعرض لمسئولية الطاعن في الجريمة فقال  
« وحيث إنه فيما يتعلق بالتهم الثاني فإنه قد أقر بالجلسة بأن التهم الأول كان  
يعمل عنده خفيرا للزراعة أو كما شهد الصراف خوى بالزراعة ولا يتصور ألا يعلم  
بأمر هذا الحجز ، فوق أنه من المعوم أن أمر مثل هذا الحجز لا يكون خافيا  
عند أهل الريف فما البال بصاحب الزراعة ، كما أنه لا يتصور أن يأخذ التهم  
الأول من المحصول المحجوز عليه شيئا لنفسه أو ينقله من الأرض دون موافقة بل  
أمر التهم الثاني دون أن يحرك التهم الثاني ساكنا فلا يبلغ أو يفعل أى شيء من هذا  
القبيل ، بل لقد اعترف التهم الثاني بمحض جمع استدالات البوليس بأن محصول

النرة عنده مما يستبين منه ركنا الاتفاق والتحريض الأمر المنطبق على المادتين ٤٠/١ و ٤١ من قانون العقوبات ، ولا ترى المحكمة دليلا على قيام ركن المساعدة الذي ورد بوصف النيابة . وحيث إن المتهم الثاني وهو صاحب الكلمة الأولى في الموقف قد قام بالسداد ... (بعد التبديد) مما يحمل على الاعتقاد بأنه قد راجع نفسه ولن يعود لمخالفة القانون مرة أخرى مما ترى المحكمة معه إيقاف التنفيذ بالنسبة له . ولما كان دفاع الطاعن أمام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية قد قام على أنه كان غائبا في حلوان وحين عاد منها علم بالحجز فقام مباشرة بالوفاء بالدين ، وأن السوق المحددة للبيع تبعد عن مكان الحجز بعدة كيلومترات ، وكان الصراف قد شهد أمام محكمة أول درجة بأن الطاعن لم يكن موجودا وقت الحجز ، وأن البيع كان محددًا له سوق الاشمونين ، فان المحكمة إذ قضت بإدانة الطاعن على الصورة الواضحة بالحكم تأسيساً على الاستنتاجات والفروض دون العناية بتحقيق دفاعه تحقيقا واقعيا مع أنه لو صح لترتب عليه سقوط أركان الجريمة التي دين بها - تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه . وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

### جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة احمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة واحمد حسنى بك وفهيم عوض بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(١٥٤)

### القضية رقم ٣١٩ سنة ٢٠ القضائية

تفتيش . الدفع ببطالته . إقامة الادانة على اعتراف المتهم بمحاضرة ظرفي الخرطوش اللذين وجد بهما المخدر . ذلك الدفع لا يجدي .

متى كان الحكم قد اعتمد في إدانة المتهم في إحراز مخدر على اعترافه أمام



النيابة ثم أمام المحكمة بأنه كان يحرز ظرفي الخرطوش اللذين وجد بهما المخدر ،  
فلا يجدي ما يثيره من جهة بطلان تفتيشه .

## الوقائع

أهمت النيابة العامة : ١ — ييوض ميخائيل عبد القدوس (الطاعن)  
٢ — فهمى بشارة حنا بأنهما أحرزا جواهر مخدرة (أفيونا وحشيشا) بقصد  
الاتجار وبغير مسوغ قانوني ، وطلبت عقابهما بالمواد ١/١ و ٢/١ و ٣/١ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥  
من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

سمعت محكمة منقاوط الجزئية الدعوى ، وأمامها دفع الحاضر مع التهم الأول  
ببطلان التفتيش ، فقضت برفض هذا الدفع ، ثم حكمت حضورياً : (أولاً) بحبس  
التهم الأول سنة مع الشغل وغرامة مائتي جنيه والمصادرة والتفاد ، وذلك عملاً بمواد  
الالتزام (ثانياً) ببراءة التهم الثاني مما أسند اليه عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق  
الجنايات . فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة أسيوط الابتدائية نظرت هذا  
الاستئناف وقضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم  
للاستئناف .

فطن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول بأن الطاعن ومهنته إصلاح  
الأسلحة «توفشكي» لا يستبر إذا شوهد وهو يحمل بندقية عهد إليه إصلاحها  
متلبساً بجريمة حمل سلاح ناري من غير رخصة ، خصوصاً والضابط الذي ضبطه  
معه تلك البندقية كان يقراره يعرفه ويعرف مهنته ، وإذن فالتفتيش الذي أجراه  
على جيوبه وكان من نتيجته ضبط ظرفين من الخرطوش تبين أن بكل منهما  
مادة مخدرة يكون تفتيشاً باطلاً ما كان يصح اعتماد الحكم المطعون فيه على الدليل

المستمد منه ، ولو فرض جدلا وكانت مشاهدة الضابط للطاعن وهو يحمل بندقية تعتبر جريمة حمل سلاح بغير رخصة متلبسا بها ، فكان يجب أن يكون اجراء الضابط مقصورا على ضبطها ، وما كان له أن يتعدى هذا الاجراء إلى تفتيش جيوب الطاعن إذ لا علاقة بين ضبط البندقية وبين تفتيش الجيوب ، وجريمة حمل السلاح لا تقتضيه . أما ما قاله الضابط وأخذ به الحكم المطعون فيه من رؤيته للطرفين في يد الطاعن ، فينقضه ما شهد به باقي الشهود من أن الطرفين كانا في جيبه ، فضلا عن هذا فإن الطاعن ما كان يعلم بتحتويات الطرفين . وما ذكره الحكم من أدلة على هذا العلم غير مؤد للنتيجة التي انتهى إليها في هذا الصدد .

وحيث إنه لما كان الثابت في الحكم المطعون فيه أنه اعتمد فيما اعتمد عليه في إدانة الطاعن على اعترافه أمام النيابة وأمام المحكمة بأنه كان يحرز ظرفي الخرطوش اللذين وجدتهما المخدر ، فإن ما يشير به الطاعن بصدد بطلان التفتيش لا يجديده لانتفاء مصلحته فيه . ومنى كان الأمر كذلك ، وكان الحكم قد تعرض لدفاع الطاعن بانتفاء علمه بوجود المخدر في ظرفي الخرطوش المشار إليهما وفنده في منطق سليم الأدلة والاعتبارات التي أوردتها ، وهي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٠

بإدارة حضرة صاحب النعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات  
أصحاب العزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك  
ومحمد غنيم بك المستشارين .

(١٥٥)

### القضية رقم ٣٢٦ سنة ٢٠ القضائية

دفاع شرعي . لا وجود له إذا كان التهم قد حضر بعد انتهاء الاعتداء .

... إن حق الدفاع الشرعي لم يشرع للإنتقام وإنما يشرع لمنع المعتدى من إيقاع  
فعل الاعتداء أو من الاستمرار فيه . فإذا كان الثابت أن التهم إنما حضر بعد انتهاء  
الاعتداء على والدته فوجدتها ملقاة على الأرض فعندئذ لا يكون لحق الدفاع  
الشرعي وجود .

### الوقائع

أهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه : (أولا) ضرب حفيظة عبد الباسط  
عبد عدا بعصا على رأسها فأحدث بها الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي  
والتي تخلفت لديها من جراحاتها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام  
قبضة الجمجمة بقطر حوالي ١٥ سنتيمترا ولا ينتظر ملاءة هذا القصد مستقبلا بتسيج  
عظمي مما يجعل المجنى عليها أكثر تعرضا للتغيرات الجوية والمؤثرات الخارجية  
والإصابات البشيمة التي قد تقع على هذا الجزء غير المجنى من المخ ولمضاعفاتها  
كالتهابات السحائية والحمية والاصابات الصرعية مما يقلل من قوة احتمائها على  
العمل بحوالي ٨٠٪ . (وثانيا) ضرب عبد الباسط عبد السيد عدا فأحدث به



الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . (وثالثاً) ضرب أحمد عبد الباسط عبده عمدا فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي لا تحتاج لعلاج . وطلبت من قاضي الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ٢٤٠/١ و ٢٤٢/١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك .

وادعت حفيظة عبد الباسط عبده بحق مدني وطلبت الحكم لها قبل اتهم بمبلغ مائة وخمسين جنيها على سبيل التعويض .

سمعت محكمة جنايات أسوان الدعوى وقضت فيها حضوريا عملاً بمادتي الاتهام وبالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن ثلاث سنين وبإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مائة جنيه مصري والمصاريف المدنية وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ثانی يوم صدوره الخالخ .

## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتلخص في أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالضرب الذي نشأت عنه العاهة وبالضرب البسيط قد أغفل بيان بعض وقائع الدعوى ، إذ لم تشر المحكمة إلى ما وقع عليه من اعتداء ، مع ما قد يكون لذلك من أثر في مسئوليته فقد وقع الحادث بسبب تعرض الجني عليهم له في الأرض التي زرعها بقبول من مالكتها ، وبعد أن تعهدوا بعدم التعرض فيها . ثم إن المحكمة لم تستقر على صورة للواقعة فيما يختص بإصابة والدته ، بل إنها عرضت ما قالته هذه عن اتهام واحدة كما عرضت ما قاله أحد الشهود عن حصول الاعتداء من الجني عليها حفيظة دون أن تنتهي إلى رأى فيما عرضته عن الصورتين ، مع أن هذا الاعتداء كان الدافع في نظرها لحصول الحادث . ويضيف الطاعن أن المحكمة عادت وأوردت ما يفيد اقتناعها بصحة شهادة الشاهد الذي قال بحصول التعدي على والدته الطاعن من الجني عليها : (أولاً) أنه إنما ضرب هذه عند ما

رأى والدته ملقاة على الأرض ، ولكنها لم تعمل حكم القانون على هذه الواقعة فتعتبره في حالة دفاع شرعي ، إذ قد بدأت المجنى عليها الاعتداء بآلة ثقيلة ضربت بها والدته على رأسها ، فلا مسئولية عليه إذا ما أراد بفعله أن يحول دون الاستمرار في الاعتداء على أمه ، وتكون المحكمة حين التفتت عن ذلك ودانته قد أخطأت في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن ، واطرحه للاعتبارات التي قالها . وإذا كان الأمر كذلك ، وكان من شأن ما أورده أن يؤدي إلى ما رتبته عليه ، فلا محل لما يشير الطاعن في هذا الخصوص ، لأنه لا يخرج في حقيقته عن محاولة المجادلة في تقدير أدلة الدعوى بما تختص به محكمة الموضوع ، ولا معقب عليها فيه . أما ما يشير إليه عن الواقعة وعدم استقرار الحكم على صورتها ، فلا وجه له ، إذ أن المحكمة قد انتهت إلى الأخذ بشهادة الشاهد ، ولم يكن ما أورده عن أقوال المجنى عليها إلا في صدد عرض ما تم في الدعوى من تحقيقات . وأما ما يشير عن قيام حالة الدفاع الشرعي ، فردود بأن المحكمة وإن تعرضت لسبب الحادث على الوجه الوارد بالحكم إلا أنه ليس في الوقائع التي ذكرتها عن ذلك ما يدل على قيام هذه الحالة لدى الطاعن ، لأنه حسب ما يؤخذ من الحكم إنما حضر بعد انتهاء الاعتداء على والدته فوجدها ملقاة على الأرض ، وما دام الاعتداء قد انتهى فلا يكون لحق الدفاع الشرعي وجود ، لأن هذا الحق لم يشرع للانتقام ، وإنما شرع لمنع المعتدى من إيقاع فعل الاعتداء أو من الاستمرار فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وجضور حضرات أمستاب  
الغزة : أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسنى بك وفهم عوض بك ومحمد غنيم  
بك المستشارين :

(١٥٦)

القضية رقم ١٣٠٤ سنة ١٩٠٤ القضائية

دفاع . طلب اجراء معانة . عدم ثبوته بمحضر الجلسة . إيراد الحكم ما يفيد أن هذا  
الطلب قدم إلى المحكمة . اكتفاء المحكمة في الرد عليه بأنه غير منتج . قصور في الحكم .  
إذا كان الدفاع عن المتهم بأخفاء ساعة مسروقة قد طلب إلى المحكمة اجراء  
معانة الدولاب المقول . بأن الساعة وجدت فيه لكي تتبين المحكمة أنه ليس  
«نملي» كما قيل وإنما هو دولاب توضع فيه الكتب و وضع الساعة فيه ليس بما  
يريب . وكان بمحضر الجلسة قد خلا من ذكر هذا الطلب ولكن كان الحكم  
قد أورد ما يفيد أن هذا الطلب قدم إلى المحكمة الاستئنافية وأنها اقتضت في  
الرد عليه بقولها إنه غير منتج ، فحكمها يكون قاصرا ، إذ هذا الرد خال من أى  
بيان يؤدي إلى رأى الذي انتهت إليه في جدد هذا الدفاع الجوهرى الذى  
تمسك به المتهم ، وبخصوصا إذا كان الحكم قد استند في الإدانة إلى ما قاله من  
ضبط الساعة مخبأة في نملية بالمنزل وأن هذا ليس شأن الساعة التى تشتري في  
ظروف غير مربية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذه الطاعنة بأنها أخفت مع آخرين حكم عليهم  
الساعات المسروقة المينة الوصف والقيمة بالحضر والملوكة لأمين يوسف مع علمها



بالسرقة ، وطلبت عقاب المتهمين بالمواد ٣/٤٩ ، ٣١٧ و ٥٠ / ٤ و ٤٤٠ . مسكرة من قانون العقوبات .

وقد ادعى أمين يوسف أفندي بحق مدني قبل المتهمه وآخرين وطلبت القضاء له عليهم متضامين بمبلغ قرش صاغ بصفة تعويض مؤقت . نظرت محكمة جناح روض الفرج الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بحبس المتهمه شهرين مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ والزامها مع آخرين متضامين بأن يدفعوا إلى المدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ بصفة تعويض مؤقت .

فاستأنفت المتهمه هذا الحكم .

سمعت محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة عليها لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم وألزمها بالمصروفات المدنية عملا بالمادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات .

قطعت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض في ١٨ / ٤ / ١٩٤٩ الج ١٨ .

## المحكمة

وحيث إن ممثلي الطاعة على الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعة طلب إلى المحكمة الاستئنافية أجزاء معاينة الدولاب الذي وجدت به الساعة المسروقة لكي تبين المحكمة أنه ليس «عملية» كما يقال وإنما هو دولاب توضع فيه الكتب فوضع الساعة فيه ليس مما يزيب ومع ذلك فإن المحكمة لم تجب هذا الطلب وكان ردّها عليه غير مفيد .

وحيث إن محضر الجلسة وإن خلا من الطلب المشار إليه في وجه الطعن إلا أن الحكم المطعون فيه أورد ما يفيد أن هذا الطلب قدم إلى المحكمة الاستئنافية وأنها اقتضت في الرد عليه على القول بأنه غير منتج، ولما كان هذا الرد قاصرا

خلوه من أى بيان يودى الى رأى الذى اتهمت اليه المحكمة بشأن دفاع جوهرى  
تمسكت به الطاعنة فانه يعيب الحكم بما يوجب نقضه . خصوصا وان الحكم قد  
استند فى إدانة الطاعنة الى قوله «فان التهمة المنسوبة للمتهم الثالثة ثابتة ضدها  
وعلمها بسرقة هذه الساعة ثابت لاشك فيه وضبطت هذه الساعة مخفأة فى ثلمية  
بالتزل وليس هذا شأن الساعة التى تشتريها صاحبها فى ظروف غير مريبة» .  
وحيث انه لما تقدم يعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من  
غير حاجة الى البحث فى باقى أوجه الطعن .

(١٥٧)

### القضية رقم ١٧٤ سنة ٢٠ القضائية

أ — نقض . التقرير بالطعن وتقديم الأسباب . ميعاده . الاحتجاج بقواعد المرافعات المدنية  
الجديد . فى غير محله .

ب — إصابت خطأ . بيان رابطة الدببية بين خطأ المتهم وبين الإصابة . الإشارة فى الحكم  
الى مساهمة المجنى عليه فى الخطأ . لا تسقط مسؤولية المتهم .

١ — إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد حددت ميعاد التقرير  
بالطعن وتقديم أسبابه ثمانية عشر يوما كاملة وأوجبت فى الوقت نفسه على قلم  
الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم فى ظرف ثمانية  
أيام من تاريخ صدوره . ومفاد ذلك أن الثمانية الأيام المذكورة إنما أعطيت للقاضى  
لمراجعة الحكم والتوقيع عليه على أن تكون العشرة الأيام الباقية لصاحب الشأن  
ليعد فيها أسباب طعنه إن أراد الطعن . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم  
ختم الحكم فى الثمانية الأيام المذكورة لا يستوجب وحده نقض الحكم وأن صاحب  
الشأن إذا لم يجد مودعا ملف الدعوى كان من حقه الحصول على شهادة مثبتة  
لذلك ، وكان له — استنادا إلى هذه الشهادة — أن يحصل من محكمة النقض  
على ميعاد جديد لإعداد طعنه وتقديم أسبابه . ولما كان القانون — على ما فسرته

به هذه المحكمة — قد حدد حق كل من القاضى والمتقاضى على هذا النحو فلا محل إذن للاحتجاج بقواعد قانون المرافعات المدنية والمطالبة باتباعها فى المواد الجنائية . ذلك أن الأصل أنه لا يرجع إلى تلك الأحكام إلا لاسد نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فى قانون تحقيق الجنايات . أما وقد نص هذا القانون على ما يتبع فى هذا الشأن فإنه هو وحده الذى يجرى حكمه ولا يرجع إلى غيره .

٢ — ما دامت المحكمة قد أوردت فى حكمها بإدانة المتهم فى الإصابة خطأ الأدلة على ثبوت الواقعة واستظهرت رابطة السببية بين ما وقع منه من الخطأ وبين إصابة الجنى عليه ، فإن إشارتها فى حكمها إلى مساهمة الجنى عليه فى الخطأ لا تسقط مسؤولية المتهم .

### الوقائع

أهملت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه بدائرة قسم الوايلى تسبب فى جرح فاطمة عيد حسان من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة ولم يحتط فصدم الجنى عليها وحدثت بها الإصابات المبينة بالكشف الطبى ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات .

وقد ادعت السيدة فاطمة عيد حسان بحق مدنى قبل المتهم وطلبت القضاء لها عليه بمبلغ ٢٥ جنيها بصفة تعويض مؤقت .

نظرت محكمة جناح الوايلى الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بمادة الاتهام بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش وإلزامه بأن يدفع للمدعية مدنياً مبلغ ٢٥ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المتهم .

سمعت محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية بلا مصاريف جنائية .

فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩ الخ الخ .



## المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ  
البطلان بسبب عدم إيداع مسودته بالملف عقب النطق به . وفي بيان ذلك يقول  
الطاعن إن المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا نطق بالحكم عقب  
المرافعة وجب أن تودع مسودته المشتملة على أسبابه موقفاً عليها الرئيس والقضاة  
ومثبتاً بها تاريخ إيداعها وذلك في ظرف ثلاثة أيام في القضايا المستعجلة وسبعة أيام  
في القضايا التي يحكم فيها على وجه السرعة وخمسة عشر يوماً في القضايا الأخرى  
وإلا كان الحكم باطلاً . فإن كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة  
المرافعة وجب أن تودع مسودته عقب النطق به وإلا كان الحكم باطلاً كذلك .  
وفي الحالات التي ينص القانون فيها على أن ميعاد الطعن في الحكم يبدأ من وقت  
صدوره يتعين إيداع المسودة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلاً كذلك .  
وأنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يتخذ في شأنه ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة  
السابقة وكان قانون تحقيق الجنايات قد جاء خالياً من نص خاص يتعلق بها فوجب  
الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات والقضاء ببطلان الحكم ، ويقول الطاعن إن  
هذا التطبيق يتمشى مع روح المشرع الذي وضع هذه القواعد وأراد بها أن  
تتاح للقاضي أسباب قضائه واضحة قبل أن ينطق به وأنه إذا كان قد رأى ذلك  
لازماً في القضايا المدنية فإنه يكون ألزم من باب أولى في القضايا الجنائية وهي تتصل  
بأشخاص المتقاضين وحرمتهم .

وحيث إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد حددت ميعاد التقرير  
بالطعن وتقديم أسبابه ثمانية عشر يوماً كاملة وأوجبت في الوقت نفسه على قلم  
الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية  
أيام من تاريخ صدوره ، ومنقاد ذلك أن الثمانية الأيام المذكورة إنما أعطيت للقاضي  
لمراجعة الحكم والتوقيع عليه على أن تكون العشرة الأيام الباقية لصاحب الشأن

ليعد فيها أسباباً، لئلا ينزع إن أراد الطعن، . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن يتم ختم الحكم في الأيام المذكورة لا يستوجب وحده نقض الحكم وأن صاحب الشأن إذا لم يجد مودعا ملف الدعوى كان من حقه الاستئصال على شهادة مثبتة لتلك وكان له استنادا إليها أن يحصل من محكمة النقض على ميناد جديد لاعداد طعنه وتقديم أسبابه . ولما كان القانون على ما فسرت به هذه المحكمة قد حدد حق كل من القاضى والمتقاضى على هذا النحو فلا يحل للاحتجاج بقواعد قانون المرافعات المدنية والمطالبة باتباعها في المواد الجنائية، ذلك أن الأصل أن لا يرجع إلى تلك الأحكام إلا إذا كان لسد نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات . أما وقد نص هذا القانون على ما يتبع في هذا الشأن فإنه هو وحده الذى يجرى حكمه ومن ثم يكون وجه الطعن غير سديد .

وحيث إن حاصل الوجهين الثانى والثالث أن المحكمة لم ترد على ما تمسك به الطاعن من أنه لم يقع منه خطأ ولم تتعرض لما شهد به أحد الشهود بالجلسة مما يؤيد هذا الدفاع ثم إن المجنى عليها هى التى اندفعت فجأة في الطريق فتسببت هى في وقوع الحادث أما هو فكان يسير ببطء، وشهد شهود الحادث بعدم مسئوليته كما أوردت المحكمة ما يفيد خطأ المجنى عليها نفسها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها واستظهر رابطة السببية بين ما وقع منه من الخطأ وبين إصابة المجنى عليها وتعرض لدفاع الطاعن ثم قال «وبما أنه مما سبق يتبين أن التهمة ثابتة على المتهم إذ بدأت المجنى عليها العبور وكانت عليه عند انفتاح إشارة المرور أن يتنبه لها ويعمل على مفاداة الحادث فلم يفعل فتسبب عن ذلك وقوع الحادث وإصابة المجنى عليها، وبما أثبتته الكشف الطبى وهو كسر مضاعف بمفصل الساعد الأيمن . وبما أنه ظاهر أيضاً أن المجنى عليها ساهمت بقسط يسير من الخطأ لأنها وهى سيدة مسنة كان عليها أن تترث فلا تبدأ العبور إلا بعد استيثاقها من سلامة الطريق وعدم اقتراب سيارات منها خصوصا وأنها بطيئة الحركة كما يفهم ذلك من ظروف الحادث

وأقوال الشهود الذين قرروا أنها بدأت فعلا عبور الطريق في أوله إلا أن ابتهاج السيدة إكرام المرافقة لها فطنت إلى انفتاح إشارة المرور فحاولت منعها من الاستمرار في العبور فلم يتم لها ذلك وهو خطأ من جانبها يدخل في الحساب ~~محمدا~~ توقيع العقوبة ، ولذا يتعين عقاب المتهم بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات « وذا كان الأمر كذلك وكان من شأن ما قالته المحكمة أن يؤدي إلى ما رتبته عليه وكانت مساهمة الجنى عليها في الخطأ الذي أشارت إليه المحكمة لا تسقط مسئولية الطاعن عن الحادث الذي تسبب فيه بخطئه ، فإن ما يثيره في هذين الوجهين لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٥٨)

### القضية رقم ٣٣٦ سنة ٢٠ القضائية

ارتباط . رفع ثلاث قضايا على متهم بأنه باع خلا مغشوشا إلى متهم في كل قضية . دفعه بأنه لم يبيع لهؤلاء المتهمين وإنما باع لواحد باع لهم وطلبه الحكم في القضايا الثلاث على أساس أنها واقعة واحدة . إدانته في كل قضية دون رد على دفعه . قصور .

إذا رفعت ثلاث قضايا في وقت واحد على متهم واحد بأنه في كل قضية باع خلا مغشوشا لمتهم آخر عرضه بدوره للبيع مع علمه بغشه ، فدفع المتهم بأنه لم يبيع لهؤلاء الآخرين بل كان يبيعه لزيد وزيد هو الذي باع إلى كل منهم وطلب الحكم في القضايا جميعها على أساس أنها واقعة واحدة ، فلم تعرض المحكمة لهذا الدفاع وأوقعت عليه عقوبة في كل قضية فإن حكمها يكون معيبا بالقصور متعينا نقضه .



## الوقائع

اتهمت النياية العامة هذا الطاعن بأنه — مع آخر حكم عليه — باع خلا مغشوشا لمتهم الآخر الذى عرضه للبيع مع علمه بذلك حالة كونه عائدا . وعلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢/٢ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

نظرت محكمة جناح بندر بنها الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٩ عملا بالمواد ١/٢ و ٨ و ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع الغش والتدليس والمادة ٤٩/٣ من قانون العقوبات بجس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والتفاد ونشر الحكم فى إحدى الصحف اليومية على نفقته .

فاستأنف المتهم هذا الحكم .

سمعت محكمة بنها الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف .

فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١ فبراير سنة ١٩٥٠ الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما بنى عليه الطعن هو أن هذه القضية كانت إحدى قضايا ثلاث نظرتها المحكمة الاستئنافية بجلسة واحدة وقد رفعت كل منها على الطاعن ومتهم آخر بأن الطاعن باع هذا الآخر خلا مغشوشا مع علمه بذلك ، ولما كان الطاعن قد دفع فى كل قضية من هذه القضايا بأنه لم يبع لمتهم الآخر فيها بل إن كل متهم من هؤلاء إنما تلقى الخل المضبوط ممن يدعى عبد الحميد هيكل التاجر بينها ، وكان هذا الأخير قد تلقى الخل من الطاعن مباشرة أو من آخر تلقاه من الطاعن ، وكانت هذه القضايا لما يقض فيها نهائيا — فقد تمسك الطاعن بقيام

الارتباط بين وقائعها وبوجوب اعتبارها جريمة واحدة والقضاء فيها بعقوبة واحدة عملا بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، إلا أن المحكمة اطرحت هذا الدفاع ولم ترد عليه وقضت بتأييد الحكم الصادر على الطاعن بالعقوبة في كل منها .

وحيث إنه لما كان الطاعن قد قرر الطعن في كل من الأحكام الثلاثة الصادرة عليه بعقوبة مستقلة في كل واحدة من القضايا الثلاث المشار إليها بوجه الطعن ، وكان يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن محاميه قد تمسك بما يثيره في وجه الطعن وأن المتهم الآخر قد قرر أنه تلقى الخل من المدعو هيكल الذي تلقى زجاجات الخل المضبوطة من محل الطاعن ، وكان الحكم لم يعرض لهذا الدفاع ولم يرد عليه بما يفنده ويسوغ اطراحه ، وكان هذا الدفاع جوهريا لما كان يحتمل أن يؤدي إليه إن صح من توقيع عقوبة واحدة على الطاعن في الدعاوى الثلاث التي كانت مازالت منظورة أمام المحكمة بالجلسة ، وذلك عملا بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون لذلك قد جاء قاصرا مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

( ١٥٩ )

### القضية رقم ٣٤٦ سنة ٢٠ القضائية

حكم . نسبيه . متهم بإحداث عاهة بالجنى عليه هي فقد طحاله . استناده في ذلك إلى ما نقله عن تقرير الكشف الطبي على الجنى عليه . عدم استظهار هذا التقرير الصلة بين استئصال الطحال وبين الضرب الذي أوقعه التهم . قصور في بيان رابطة السببية بين الفعل والنتيجة المقول بنشوتها عنه .

إذا كان الحكم بإدانة المتهم في العاهة التي حدثت بالجنى عليه ، وهي فقد الطحال ، لم يورد للتدليل على إسناد العاهة إليه إلا ما نقله عن التقرير الطبي عن

الكشف على المجنى عليه ، وكان هذا التقرير ، وإن أثبت استئصال طحال  
المجنى عليه وما ترتب على ذلك من العاهة ، لم يستظهر الصلة بين تمزق الطحال  
الذى أدى إلى استئصاله وبين الضرب الذى أثبت الحكم وقوعه ، فإنه يكون  
حكماً قاصراً فى بيان رابطة السببية بين الفعل الذى أدان المتهم به وبين النتيجة  
التي رتب القانون العقاب على نشوئها عن ذلك الفعل .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هؤلاء الطاعنين بأنهم ضربوا عبد المنصف أحمد العزب  
عمداً بعضى فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالكشف الطبى والتي نشأ عنها كما  
جاء بالتقرير الطبى الشرعى عاهة مستديمة هي فقد الطحال مما يجعل المجنى عليه  
أقل احتمالاً للأعمال التي تتطلب مجهوداً جسمى وأقل مقاومة للأمراض الميكروبية  
كالحميات المعوية والدورات الصدرية وأيضاً الأمراض والإصابات المصحوبة  
بنزيف داخلى أو خارجى مما يعرض حياة المصاب للخطر وكان ذلك مع سبق  
الإصرار ، وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لحاكمتهم بالمادة  
٢٤٠/١-٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك فى ٨ فبراير سنة ١٩٤٨ .

سمعت محكمة جنايات طنطا هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بالمواد  
٢٤٠/١ و٢ و٤٣ و٤٤٠/٢٤١ و٢٤٢ من قانون العقوبات ، بمعاقبة كل من مخيمر محمد  
عبد ربه والسيد محمد عبد ربه وعبد محمد عبد ربه بالسجن لمدة ثلاث سنين .  
وذلك على اعتبار أن المتهمين فى الزمان والمكان سالتى الذكر أحدثوا بعبد المنصف  
أحمد العزب عمداً الإصابات المبينة بالتقرير الطبى والتي نشأ عن إحداها عاهة  
مستديمة هي فقد الطحال مما يجعل المجنى عليه أقل احتمالاً للأعمال التي تتطلب  
مجهوداً جسمى وأقل مقاومة للأمراض الميكروبية كالحميات النوعية والدورات  
الصدرية وأيضاً للأمراض والإصابات المصحوبة بنزيف داخلى أو خارجى  
يعرض حياة المصاب للخطر وكانت هذه العاهة نتيجة محتملة لاتفاقهم فيما بينهم  
على الاعتداء على المجنى عليه بالضرب .



فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض في ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ الخ الخ.

## المحكمة

وحيث إن مما ينهيه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه لم يبين رابطة السببية بين فعل الضرب المسند إليهم وبين العاهة التي حدثت بالجنى عليه وهي فقد الطحال خصوصاً وأن الإصابات عبارة عن كدمات سطحية خارجية بعيدة الاتصال بالطحال وأن تمزق الطحال قد يحدث من أسباب أخرى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعنين بأنهم « في ليلة ٣٠ يولية سنة ١٩٤٧ الموافق ١٢ رمضان سنة ١٣٦٦ بناحية بطينة مركز المحلة الكبرى مديرية الغربية أحدثوا بعبد المنصف أحمد العزب عمدا الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي نشأ عن إحداها عاهة مستديمة هي فقد الطحال مما يجعل الجنى عليه أقل احتمالاً للأعمال التي تتطلب مجهوداً جسمى وأقل مقاومة للأمراض الميكروبية كالحميات المعوية والدورات الصدرية وأيضاً للأمراض والإصابات المصحوبة بنزيف داخلي أو خارجي يعرض حياة المصاب للخطر ، وكانت هذه العاهة نتيجة محتملة لاتفاقهم فيما بينهم على الاعتداء على الجنى عليه بالضرب » وعقابهم ينطبق على المواد ٢٠/٢ و ٤١ و ٤٣ و ٤٤٠ و ٢٤٠/١ و ٢٤٢ من قانون العقوبات ، — قد أورد الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع فعل الضرب من الطاعنين ثم أشار إلى ما ثبت من الكشف الطبي على الجنى عليه فقال « وثبت من التقرير الطبي أن الجنى عليه كدمات دموية بالذراع الأيسر والظهر ووضع تحت الملاحظة الطبية كما وجد عنده نزيف داخلي نتيجة تمزق بالطحال والقولون وشریان بجوار الأعور وقد استؤصل الطحال وربطت الشرايين النازفة وانتهى التقرير إلى القول بأن فقد الطحال يعتبر عاهة مستديمة تجعل الجنى عليه أقل احتمالاً للأعمال التي تتطلب مجهوداً جسمى وأقل مقاومة للأمراض الميكروبية كالحميات المتنوعة والدورات الصدرية كما تجعله أيضاً عرضة للإصابات بالأمراض

المصحوبة بنزيف داخلي أو خارجي ولم يقرر الطبيب مدى العاهة» ولما كان هذا الذي نقله الحكم عن التقرير الطبي هو كل ما أورده الحكم للتدليل على إسناد العاهة للطاعنين وكانت ذلك التقرير وإن أثبت استئصال طحال المجنى عليه وما ترتب على ذلك من العاهة المستديمة إلا أنه لم يستظهر الصلة بين تمزق الطحال الذي أدى إلى استئصاله وبين الضرب الذي أثبت الحكم وقوعه من الطاعنين بالمجنى عليه ، ولذا فإن الحكم يكون قاصرا عن بيان رابطة السببية بين الفعل الذي دان الطاعنين به وبين النتيجة التي رتب القانون العقاب على نشوئها عن ذلك الفعل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقى أوجه الطعن .

### جلسة ٤ من ابريل سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة :  
أحمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة وفهم ابراهيم عوض بك و ابراهيم خليل بك ومحمد  
غنيم بك المستشارين .

(١٦٠)

### القضية رقم ٣٩ سنة ٢٠ القضائية

دفاع . وجوب تحقيقه . متهم بشهادة الزور . طلبه سماع عماد كشاهد . رفض سماعه بناء  
على افتراضات افترضتها المحكمة . لا يصح . قول المحكمة إن هذا الحامي قد روى الواقعة  
المراد الاستشهاد عليها بإفادته وبيان أثناء مراقبته عن أحد المتهمين . لا يؤثر . سؤال الحامي  
كشاهد قد يجعل لأقواله بهذه الصفة شأنًا غير ما يكون لها باعتبارها دفاعا . تقض الحكم بالنسبة  
إلى هذا التهم . يقتضى قضه بالنسبة إلى جميع الطاعنين .

إذا كانت النيابة قد أقامت دعوى شهادة الزور بالجلسة على شاهدين شهدا  
لصالح المتهمين في الدعوى ، فإنه يكون لهذين الشاهدين كتهمين بشهادة الزور ،

حق الدفاع المقرر في القانون ، وتكون مصلحة المتهمين المشهود لصالحهما مرتبطة بهذا الدفاع على حسب ما يؤدي إليه ثبوت صدق شهادة شاهدي النفي أو كذبها من التأثير في موقفهما من الاتهام . وإذا كان من حق المتهم أن يحقق دفاعه ، فإن مصادرة المحكمة لهذا الحق بمقولة إنها اقتنعت بكذب شاهد النفي وإن الوقائع التي تراد الشهادة عليها هي من تلقيق بعض أقارب المتهم المشهود لصالحه — ذلك : يكون إخلالا بحق الدفاع لما تضمنه من الحكم مقدما على دليل لم يطرح أمام المحكمة بناء على افتراضات افترضتها . ولا يؤثر في ذلك قول المحكمة إن المحامي الذي طلب سماع شهادته في سبيل تحقيق ذلك الدفاع قد روى الواقعة التي حصلت بمكتبه بإفاضة أثناء مرافقته عن أحد المتهمين ، فإن سؤال المحامي كشاهد أمام المحكمة قد يجعل لأقواله بهذه الصفة شأنا غير الشأن الذي يكون لها وهو يرويها كحام يترافع مدافعا عن أحد الخصوم ، مما قد يكون من أثره أن تغير المحكمة وجهة نظرها التي انتهت إليها بشأن الوقائع التي قررها باعتباره مدافعا .

ونقض هذا الحكم لذلك العيب الذي لحقه يستفيد منه حتما جميع الطاعنين ، وذلك للارتباط الوثيق بين الجرائم المسندة إليهم مما يستوجب لاحقاق الحق فيها جميعا أن تكون إعادة المحاكمة شاملة لجميع الطاعنين .

## الوقائع

أهمت النيابة العامة هؤلاء الطاعنين بأنهم (أولا) : المتهم الأول قتل إبراهيم أحمد غياض وشرع في قتل السيد خلف القليوبي عمدا بأن أطلق على ثانيهما عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأصابه في ساعده الأيسر واخترقه واستقر في صدر أولهما وأحدث بكل منهما الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي وتقرير الصفة التشريحية وأدى إلى وفاة الأول ولم تتم الجريمة بالنسبة للثاني لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو إسعافه بالعلاج وذلك مع سبق الإصرار (ثانيا) : الثاني بصفته شريكا اتفق معه وساعده على ارتكاب الجريمةين سالفتي الذكر بأن



رافقه إلى محل الخسار وهو مسلح ببنادقته لشد أزره فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وهذه المساعدة ، وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات الأول و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ و ٤٩ و ٢٣ و ٢٣١ من قانون العقوبات الثاني ، فصدر قرار بذلك (ثالثاً) علم محمد الدسوقي بوجود هذه الجريمة وإعان الجاني على الفرار عن وجه القضاء بتقديمه معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها وطلبت إلى المحكمة عقابه بالمادة ١/١٤٥ من قانون العقوبات : (رابعاً) اتهمت النيابة المتهمين الرابع والخامس بأنهما شهدا زوراً ، وطلبت إلى المحكمة عقابهما بالمادة ٤٦ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة جنايات طنطا هذه الدعوى وقضت فيها بحضورها عملاء عمود الإتهام والمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات (أولاً) بمعاقبة كل من محمد محمود أبو غياض ومحمود فرج القاضي بالأشغال الشاقة المؤبدة : (ثانياً) بمعاقبة كل من محمد الدسوقي وموسى سالم الحلوى الشهير بالقزاز وبنداري الحاج على بالحبس مع الأشغال لمدة ستة شهور .

قطعت الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩٤٩/١١/٢٨ الخ الخ .

### المحكمة

وحيث أن مما بني عليه هذا الطعن أن الدفاع عن الطاعنين الأول والثاني إذ تمسك بأن الواقعة لم تكن قتلاً عمداً وإنما هي قتل خطأ وأشهد على ذلك شاهدي نفى هما الطاعنان الرابع والخامس ، وأقامت النيابة دعوى شهادة الزور على هذين الأخيرين ، طلبت الدفاع تحقيق صحة هذه الشهادة بسماع محامي الطاعن الأول بعد حلف اليمين عن معلومات انتهت إليه من شهود الإثبات أنفسهم ، كما طلب استدعاء الشيدتين اللتين ورد اسمهما في شهادة شاهدي النفي . ولكن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب وردت عليه برد خاطيء . ثم إن الحكم إذاً الطاعن

الثالث بتهمة اعانة الطاعنين الأول والثاني على الفرار من وجه القضاء قد جاء قاصرا في بيان الواقعة بما تتوافر فيه عناصر هذه الجريمة .

وحيث انه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعد أن أثبتت الواقعة الجنائية قبل الطاعنين الأول والثاني على النحو الوارد بأمر الاحالة قد تعرضت لشهادة شاهدي النفي وقالت بكذبها كما تعرضت للاقرار الذي حرره الطاعن الثالث ووقعه بعض ذوى قرابة الفريقين وقالت إنه يكون جريمة اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء . تعرضت المحكمة لكل ذلك كما تعرضت لدفاع الطاعنين المبين بوجه الطعن وردت عليه بقولها « وحيث إن ما قام به محمد دسوقي من تحريره ورقة الاقرار المنوه عنها وشهادته عليها وتقديمها بعد ذلك للدفاع عن المتهم الأول ليقدّمها المحكمة، هذا الذي قام به يكون الجنحة المنصوص عليها في المادة ١٤٥/١ من قانون العقوبات . . . وحيث ان ما طلبه الحاضر عن المتهم الثاني من التحقيق في رواية الشاهد موسى القزاز وذلك بسؤال بهية وزميلتها اللتين ورد اسمهما في أقوال الشاهد المذكور هذا الذي طلبه الدفاع لاتراه المحكمة مجديا في نفي التهمة عن المتهم المذكور بعد ان اقتنعت اقتناعا كافيا بكذب مارواه الشاهد للأسباب التي بينتها . كما أن ما طلبه المدافع المذكور خاصا بسماع أقوال الأستاذ عبد العزيز الشوريجي فان هذا الطلب قد رفضته المحكمة لسببين أولهما المحافظة على مركز المحامي المشار إليه وصيانة لحقوق موكله ، وثانيهما أن الواقعة التي حصلت بمكتبه رواها بافاضة اثناء مناقشة شاهدي النفي بل واثناء مرافقته عن المتهم الأول بما ترى المحكمة معه ما يدعو لايقافه موقف الشاهد عن وقائع لفقها بعض ذوى قرابة المتهمين لتخليصهما من العقاب » . لما كان ذلك ، وكانت النياية العمومية قد أقامت دعوى شهادة الزور بالجلسة على شاهدي النفي (الطاعنين الرابع والخامس) بعد أن شهدا لصالح المتهمين الأصليين في الدعوى (الطاعنين الأول والثاني) فقد صار لهذين الشاهدين كتهمين بشهادة الزور بحق الدفاع المقرر في القانون ، كما ارتبط صالح المتهمين المشهود لصالحهما بهذا الدفاع بسبب

ما يؤدي إليه ثبوت صدق شهادة شاهدي النفي أو كذبها من التأثير في موقفهما من الاتهام . ولما كان من حق المتهم أن يحقق دفاعه ، وكانت مصادرة المحكمة لهذا الحق بمقولة إنها اقتنعت بكذب شاهد النفي وأن الوقائع التي سيشهد عليها هي في الواقع غير صحيحة . لفقها بعض أقارب المتهم المشهود لصالحه فإن هذا من المحكمة يكون إخلالا بحق الدفاع ، لما تضمنته من الحكم مقدما على دليل لم يطرح أمامها بناء على افتراضات تفترضها وقد يكون الواقع غير هذا الذي افترضته ، ولا يؤثر في ذلك ما قالته من أن المحامي الذي طلب سماع شهادته قد روى الواقعة التي حصلت بمكتبه بإفادته أثناء مرافقته عن المتهم الأول ، فإن مشول المحامي كشاهد أمام المحكمة قد يجعل لأقواله بهذه الصفة شأنًا غير الشأن الذي يكون لها وهو يرويها كمحام يترافع مدافعاً عن أحد الخصوم ، مما قد يكون من أثره أن تغير المحكمة وجهة النظر التي انتهت إليها بشأن الوقائع التي قررها باعتبارها مدافعاً عن المتهم الأول .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه معيباً بما يوجب نقضه لإخلال المحكمة بحق الدفاع .

وحيث إن نقض الحكم للأسباب المتقدمة يستفيد منه جميع الطاعنين وذلك للارتباط الوثيق بين الجرائم المسندة إليهم بحيث يستوجب لإحقاق الحق فيها جميعاً أن تكون إعادة المحاكمة فيها شاملة للطاعنين جميعاً .



## جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٥٠

بقيادة خيرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن يشار رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب  
الغرفة : محمد فهمي إبراهيم بك وبيير المحكمة وأحمد حسني بك وفهم عوض بك ومحمد  
غني بك المستشارين .

(١٦١)

### القضية رقم ١٧٧ لسنة ٢٠ القضائية

صيدلي . صدور أمر إليه من وزير الصحة بتكليفه الاشتغال بمستشفى معين . امتناعه عن  
تنفيذ هذا الأمر بدعوى أنه سبق له أن نفذ أمرا لمدة سنتين . إدانته صحيحة .

إن المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٥١٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل للأمر رقم  
٢٩٦ لسنة ١٩٤٢ قد نصت على وجوب تنفيذ أمر التكليف أو قرار الإحالة فورا ،  
وأن ذلك لا يمنع من تقديم طلب المعافاة إلى رئيس مجلس الوزراء طبقا للقانون  
رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ . فإذا كان انهم قد صدر إليهم بصفته صيدليا أمر من  
وزير الصحة بتكليفه بالاشتغال بمستشفى معين فامتنع عن تنفيذ هذا الأمر بدعوى  
أنه سبق له أن نفذ أمرا لمدة سنتين وأن الوزير لا يملك التكليف بأكثر من  
ذلك وأنه قد عارض في الأمر الجديد طبقا للقانون ، فإن إدانته في عدم تنفيذه  
ذلك الأمر تكون صحيحة إذ كان عليه أن يقوم بتنفيذه من فوره .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه لم ينفذ أمر التكليف بإحالة مدته  
تسليمه بالخدمة كصيدلي قانوني بالوزارة سنتين آخرين اعتبارا من ١١ يونيو  
سنة ١٩٤٨ وطلبت عقابه بالمواد ٣/١ من الرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ .

١١٠٤٠٥ من الأمر العسكري رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٤٢ و١٠٢/٢٠٤ من الأمر العسكري رقم ٥١٢ لسنة ١٩٤٤ .

نظرت محكمة جناح قوص الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ١٢ يونية سنة ١٩٤٩ عملا بمواد الاتهام والمادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات بتغريم المتهم ٢٠ جنيها مصريا وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا وأعفته من المصاريف الجنائية .

فاستأنف المتهم الحكم .

سمعت محكمة قنا الابتدائية بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩ الخالخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن « بأنه بصفته صيدليا لم ينفذ أمر التكليف الصادر إليه من وزير الصحة » قد أخطأ في تطبيق القانون . إذ مضى على تخرجه في كلية الصيدلة أكثر من سنتين فلا ينطبق عليه حكم المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٤٢ التي لا تجيز إصدار أمر التكليف إلا لمن حصل على إجازته العلمية خلال السنتين السابقتين على صدوره ، ثم إنه وقد قضى سنتين بخدمة الحكومة تنفيذا لأمر تكليف سابق صادر إليه من وزير الصحة في سنة ١٩٤٦ لا يجوز أن يصدر إليه أمر آخر به . إذ كل ما للوزير طبقا للمادة الثانية من الأمر العسكري أن يطيل مدة التكليف إذا كانت المدة الأولى أقل من سنتين بحيث لا يزيد مجموع المديتين على سنتين . أما إذا كانت المدة الأولى لسنتين كاملتين كما هو الشأن بالنسبة إلى الطاعن فإن الوزير يكون قد استنفذ سلطته الخولة له ويكون أمر التكليف الصادر منه من

جديد ولمدة أخرى مخالفا لنصوص الأوامر العسكرية ولأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ وهي نصوص وأحكام استثنائية يجب التزام حدودها وعدم التوسع في تفسيرها .

وحيث إن الواقعة كما هي ثابتة في الحكم المطعون فيه تتحصل في أن الطاعن وقد صدر إليه أمر من وزير الصحة بتكليفه بالاشتغال بمستشفى قوص قد امتنع عن تنفيذ هذا الأمر بدعوى أنه سبق ونفذ أمرا سابقا لمدة سنتين وأن الوزير لا يملك التكليف بأكثر من ذلك وأنه قد عارض في الأمر الجديد طبقا للقانون . لما كان الأمر كذلك وكانت المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٥١٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل للأمر رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٤٣ قد نصت على وجوب تنفيذ أمر التكليف أو قرار الإطالة فورا وأن ذلك لا يمنع من تقديم طلب المعارضة إلى رئيس مجلس الوزراء طبقا للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٨ — لما كان ذلك فإن كل ما يثيره الطاعن في طعنه لا يجدي ، إذ كان عليه أن يقوم بتنفيذ الأمر من فوره ، ويكون الحكم حين دانه لم يخالف القانون في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( ١٦٢ )

### القضية رقم ١٧٨ سنة ٢٠ القضائية

١ — تفض . متهم برشوة وتزوير . توقيع عقوبة واحدة عليه داخله في حدود عقوبة التزوير . طعنه في الحكم من جهة عدم توافر أركان جريمة الرشوة في حقه . لا يقبل . ارتباطا . تقديره موضوعي .

بند — تفض . ثبوت وقائع التزوير التي عوقب المتهم عليها ، استبعاد بعض الوقائع الواردة في وصف التهمة . لا ينفي الجريمة عن المتهم .

١ — إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم بالرشوة والتزوير معا ولم توقع عليه عن التهم التي ثبتت عليه من وقائع كل حنة من السنتين اللتين ارتكب



فيهما تلك الوقائع إلا عقوبة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات باعتبارها مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، وكانت هذه العقوبة داخلة في الحدود المقررة لجريمة التزوير المنسوبة إلى المتهم ، فإنه لا تكون له مصلحة فيما يثيره من عدم توافر أركان جريمة الرشوة في حقه . كما لا يقبل منه ما يثيره عن ارتباط وقائع السنتين بعضها ببعض ارتباطاً يكون وحدة يربطها غرض واحد ويتقضى توقيع عقوبة واحدة — لا عقوبتين — عن وقائع السنتين جميعاً ، فإن تقدير ارتباط الجرائم ارتباطاً لا يقبل التجزئة هو من شأن محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما تستخلصه من الظروف والوقائع المعروضة عليها .

٢ — متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم وقائع التزوير التي عاقبته عليها ، فإن استبعادها لبعض الأوراق المزورة الواردة بوصف الاتهام لا ينفي عنه الجريمة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه : أولاً بصفته موظفاً عمومياً ( كاتباً بكلية الطب ) بجامعة فاروق الأول قبل من إبراهيم إبراهيم البربري مبلغ خمسة وأربعين جنيهاً على سبيل الرشوة لأداء عمل من أعمال وظيفته هو إلحاق ابنه محمد إبراهيم إبراهيم البربري كطالب بكلية الطب وإعفاؤه من رسوم الدراسة فيها . (ثانياً) بصفته السابقة قبل من محمد عبد الرحيم إبراهيم إبراهيم طه مبلغ خمسين جنيهاً على سبيل الرشوة لأداء عمل من أعمال وظيفته هو إلحاقه بكلية الطب كطالب فيها . (ثالثاً) بصفته السابقة أيضاً قبل من أبو الفتوح قطب سلامة مبلغ عشرين جنيهاً على سبيل الرشوة لأداء عمل من أعمال وظيفته هو إلحاقه بكلية الطب كطالب فيها . (رابعاً) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في المحررات الرسمية هي استمارات الدخول في امتحان شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) لكل من محمد إبراهيم إبراهيم البربري ومحمد عبد الرحيم إبراهيم إبراهيم طه وأبو الفتوح قطب سلامة وطلبا الالتحاق بالجامعة المقدمان من الآخرين

منهم إلى كلية الطب بجامعة فاروق الأول، وكان ذلك بطريق التغير في تلك المحررات بأن اتفق مع ذلك الشخص المجهول على تعديل الأرقام الثابتة بها الدالة على مجموع الدرجات الحاصل عليها كل منهم في امتحان شهادة الدراسة الثانوية وساعد على ذلك بأن قدم إليه هذه المحررات معذرا مجموع الدرجات المدون في استمارة محمد إبراهيم إبراهيم البربري من (١٦٥) إلى (١٩٥) وغير مجموع الدرجات المدون في استمارة محمد عبد الرحيم إبراهيم إبراهيم طه وفي طلب التحاقه بالجامعة من (١٥٧) إلى (١٩٧) درجة وأبدل مجموع الدرجات الثابت في استمارة أبو الفتوح قطب سلامة وفي طلب التحاقه بالجامعة من (١٦٨) إلى (١٩٨) درجة قاصدا من ذلك الإيهام بأنهم حاصلون على مجموع الدرجات التي تؤهلهم للقبول بكلية الطب، فوُقت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . (خامساً) بصفته موظفاً عمومياً ارتكب تزويراً في محررات رسمية هي طلب الالتحاق بالجامعة المقدم من محمد إبراهيم إبراهيم البربري بتاريخ ٤ يولية سنة ١٩٤٦ والمذكرة المؤرخة ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ المرفقة بطلب إعفائه من دفع رسم القيد والكشفة المحرران بأسماء الطلاب المرشحين للقبول بكلية الطب للسنة الإعدادية للطب البشري في العامين الجامعيين ١٩٤٦ و١٩٤٧—١٩٤٧ و١٩٤٨ في حال تحريرها المختص بوظيفته بعمله وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت في طلب الالتحاق المقدم من محمد إبراهيم إبراهيم البربري ما يفيد حصوله على مجموع قدره (١٩٥) درجة في امتحان شهادة الدراسة الثانوية رغم أن مجموعه الحقيقي لا يزيد على (١٦٥) درجة كما أثبت في المذكرة المرفقة بطلب إعفائه من رسوم القيد التي أعدها لعرضها على عميد الكلية مما يفيد أنه حاصل على نسبة قدرها ٦٩,٧٪ من مجموع الدرجات النهائية محسوبة على أساس (١٩٥) درجة لا على أساس الدرجات الحقيقية التي حصل عليها فعلاً، وأثبت في الكشفين المحررين بأسماء الطلاب المرشحين للقبول بالسنة الإعدادية بالكلية والذين أعدها لعرضها على عميد الكلية، حصول محمد إبراهيم إبراهيم البربري في الامتحان بشهادة الدراسة الثانوية

على مجموع قدره (١٩٥) درجة ومحمد عبد الرحيم ابراهيم طه على مجموع قدره (١٩٧) درجة وأبو الفتوح قطب سلامة على مجموع قدره (١٩٨) درجة خلافاً للمجموع الحقيقي للدرجات الحاصل عليها كل منهم ليوم بأنهم حاصلون على نسبة من الدرجات تؤهلهم للقبول بكلية الطب وتسمح لأولهم بإعفائه من دفع رسوم القيد بها . (سادساً) استعمل المذكرة والكشفين سالفى الذكر بأن عرضهما على عميد كلية الطب مع علمه بتزويرهما ، وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات ، فقرر بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ إحالته إليها لمعاقبته بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٨ و ٤٠/٢ — ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة جنايات اسكندرية هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٨ و ٤٠/٢ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٤٠/٢ — ٣ و ٤١ و ٣٢ من قانون العقوبات وذلك عن التهم الخاصة بمحمد ابراهيم البربرى بمعاينة سعد جرجين عوض الله بالسجن ثلاث سنوات عن تهم الرشوة والتزوير والاشتراك فيه واستعمال مذكرة المجانية المزورة وهى التهم الخاصة بأوراق الطالب محمد ابراهيم البربرى ، و بالسجن أربع سنوات عن تهم الرشوة والاشتراك فى التزوير الخاصة بأوراق الطالبين محمد عبد الرحيم ابراهيم طه وأبى الفتوح قطب سلامة .  
فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى قول الطاعن إنه تمسك أمام المحكمة بأن وقائع الرشوة المسندة إليه غير صحيحة وأنها بفرض صحتها لا جريمة فيها لأن قبول الطلبة بكلية الطب لم يكن من أعمال وظيفة الطاعن وأن عمله ينحصر فى مجرد تحرير كشوف بأسماء طالبى الالتحاق مرتبة على أساس مجموع درجاتهم وعرضها على العميد ، وأنه لما كان مؤدى الحكم أن الطاعن قد ارتشى لتزوير هذه الكشوف وكان لا يتصور أن يكون التزوير من أعمال وظيفته ، فإن



الحكم بإثباته واقعتى الرشوة والتزوير عليه يكون قد أخطأ لأن قيام إحدى الواقعتين يؤدي بطبيعته إلى انتفاء الأخرى ، هذا إلى أن المحكمة قد أخطأت في تجزئة التهم الواقعة في عامى ١٩٤٦، ١٩٤٧ إلى اثنتين وعاقبت الطاعن بعقوبتين في حين أن هذه التهم مع افتراض ثبوتها تكون وحدة ير بطها غرض واحد مما كان يلزم عنه اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم فيها بعقوبة واحدة عملاً بنصر المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

وحيث ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بالرشوة والتزوير . لم يوقع عليه عن وقائع كل سنة من سنتى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ الا عقوبة واحدة طبقاً مادة ٣٢ من قانون العقوبات وذلك على اعتبارها مرتبطة ارتباطاً لا يقبل تجزئة ، ولما كانت هذه العقوبة المحكوم بها ندخل في حدود العقوبة المقررة لجرائم التزوير المسندة الى الطاعن ، فانه لا تكون له مصلحة فيما يثيره من عدم تراكب جرائم الرشوة في حقه ، أما ما يقوله عن ارتباط وقائع العامين وتكون الوحدة مترابطة مما كان يلزم عنه توقيع عقوبة واحدة عن وقائع السنتين جميعاً - لا - بتين - فانه مردود بأن تقدير ارتباط الجرائم ارتباطاً لا يقبل التجزئة كما تنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات انما هو من شئون محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما يتخلصه من الظروف والوقائع المعروضة عليها .

وحيث ان الطاعن يقول في باقى الأوجه إنه تمسك كذلك به : وجود الكشف سالف الذكر بملف الدعوى وإنه لم يحرر كشف سنة ١٩٤٦ و ان حركه وعرضه على العميد موظف آخر غيره كما قام بتحرير كشف سنة ١٩٤٧ ر ضه موظفون آخرون سواء فأخذت المحكمة بهذا الدفاع واستبعدت الكشف بين الأوزاق المقول بتزويرها الا انها لم ترتب على هذا الاستبعاد ما كان يستوجبه من الحكم ببراءته من تزوير الاستمارات وطلبات الالتحاق الذى لم يقصد به غير تأييد هذه الكشف المستبعدة ، هذا فضلاً عن أنها أغفلت الرد على بعض أوجه الدفاع الأخرى وردت على باقىها برد غير سديد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين وقائع دعوى التزوير المسندة الى الطاعن بما تتوفر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها في حقه وعرض لأوجه دفاع الطاعن واطرحها ، ولما كانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها ، وكان استبعاد المحكمة لبعض الأوامر المزورة الواردة بوصف الاتهام من بين الأوراق المزورة ليس من شأنه أن ينفى ما أثبتته من تزوير الأوراق الأخرى ، فإن ما يثيره الطاعن في هذه الأوجه من لعنه لا يكون الا محاولة لاثارة الجدل في موضوع الدعوى وتقدير أدلة التبرير فيها مما لا شأن للمحكمة بالنقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٥٠

ياسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات  
أصحاب العزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وفهيم عوض بك ومحمد  
غني بك المستشارين .

(١٦٣)

### الضحية رقم ٣٣٤ سنة ٢٠ القضائية

تزوير . عسكري منتدب للعمل بمباحث السكك الحديدية . تكليفه من قبل الضابط القضائي  
بتحري أمر شخص اشتبه فيه . المحضر الذي يحضره في هذا الصدد . محرر رسمي . تغيير  
الحقيقة فيه . تزوير في ورقة أميرية .

العسكري المنتدب للعمل في مباحث مصلحة السكك الحديدية المكلف من  
قبل الضابط القضائي بتحري أمر شخص اشتبه فيه هو من مرؤوسني الضبطية  
القضائية ، فله بهذه الصفة إجراء التحريات وجمع الاستدلالات الموصلة لكشف  
الجرائم وتحرير محضر بما يجزئ في هذا الشأن كما هو صريح نص المادة العاشرة

من قانون تحقيق الجنايات . فالمحضر الذي يحرره في هذا النطاق يعتبر في القانون محررا رسميا يجريه موظف مختص بتحريره . وتغيير الحقيقة الذي يقع أثناء تحرير هذا المحضر يعتبر تزويرا في ورقة رسمية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا المطعون ضده بأنه اشترك مع موظف عمومي حسن النية هو العسكري أحمد عبد السلام شعلان بقسم قضائي منصر بطريق المساعدة في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو محضر ضبط الواقعة رقم ١٥٨٠ سنة ١٩٤٩ إداري الأزبكية حال تحريره المختص بوظيفته ، وذلك بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة وبجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن ضبط للتحري عن طرق تعيشه فانتحل شخصية آخر موجود هو محمد أحمد عمر وأقر بذلك أمام المحقق فأثبتته بمحضره ووقع على أقواله بإمضاء نسبها زورا إلى محمد أحمد عمر المذكور وتمت الجريمة بناء على ذلك ، وطلبت عقابه بالمواد ٤٠/١٥٣ و ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٥٠ قرر قاضي الإحالة بمحكمة مصر الابتدائية غايا بأن لاوجه لإقامة الدعوى .

فطمنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

## المحكمة

وحيث إن النيابة العمومية طمنت على قرار قاضي الإحالة الصادر بأن لاوجه لإقامة الدعوى وقالت إن هذا القرار بني على القول بأنه لما كان محرر المحضر الذي اشترك المتهم في تزويره هو عسكري بوليس منتدب لمباحث السكة الحديدية وهو ليس من رجال الضبطية القضائية فلا يحق له تحرير المحاضر ، وإذن فإن



المحضر الذى يحمره لا يمكن اعتباره ورقة رسمية . وفى هذا الذى قاله قاضى الإحالة خطأ فى تطبيق القانون وتأويله . ذلك لأن عسكري البوليس هو من مساعدى رجال الضبطية القضائية الذين يخولهم القانون القيام بجمع الاستدلالات وتحرير محاضر عنها ومن ثم تكون المحاضر التى يحمرونها فى هذا الخصوص محررات رسمية ، التزوير فيها هو جنابة تزوير فى أوراق رسمية بالوصف المبين فى تقرير الاتهام .

ونحيث إن واقعة الدعوى — على ما يبين من القرار المطعون فيه — هى أن المتهم وجد فى محطة السكة الحديدية بحالة مريبة حملت الموقوفين بالمحافظة على الأمن العام بها على الاشتباه فى أمره واقتياده إلى مكتب ضابط قضائى السكة الحديدية لتحرى أمره ، فكلف ذلك الضابط جنديا من رؤوسيه من المنتدبين للعمل بمباحث السكة الحديدية بالتحرى عنه ، فسأله فى محضر عن سبب دخوله المحطة وعن اسمه وصناعته إلى آخر ما اقتضاه الموقف من تحقيق شخصيته وطرق تعيشه فانتحل المتهم شخصية شخص آخر معلوم له وتسمى باسمه ووقع بإمضاء مزورة نسبها له ، فلما كشف الأمر تولت النيابة التحقيق واعتبرت أن ما وقع من المتهم يكون جريمة اشتراك فى تزوير بطريق المساعدة مع موظف حسن النية فى محرر رسمى مختص بتحريره هو محضر ضبط الواقعة رقم ١٥٨٠ لسنة ١٩٤٩ إدارى الأزبكية وذلك بوضع اسم مزور وبجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علم المتهم بتزويرها ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بمقتضى المواد ٣/٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات ، فقرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى استنادا إلى أن العسكري وهو ليس من رجال الضبطية القضائية الذين نصت عليهم المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات بطريق الخصر لا يحق له تحرير محاضر أصلا وبالتالى لا يخوز المحضر الذى يحمره صفة الأوراق الرسمية ما دام هذا التحرير خارجا عن اختصاصه وأن التزوير الذى يقع فيه لا يكون جريمة .

وحيث إنه لما كان محرر المحضر هو عسكري منتدب للعمل في مباحث مصلحة السكك الحديدية الأميرية وقد كلف من قبل الضابط المختص بالتحري عن المتهم فهو من مرفوسى مأمورى الضبطية القضائية ، وله بهذه الصفة الحق في اجراء التحريات وجمع الاستدلالات الموصلة لكشف الجرائم وتحرير محضر بما يجريه في هذا الشأن ، كما هو صريح نص المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات ، وإذن فإن المحضر الذى يحضره في هذا النطاق يعتبر فى القانون محررا رسميا يجريه موظف مختص بتحريره ، وتغيير الحقيقة الذى يقع أثناء تحرير هذا المحضر يعتبر تزويرا فى أوراق رسمية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض القرار المطعون فيه .

### جلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ١٦٤ )

### القضية رقم ١٧٣٤ سنة ١٩ القضائية

- أ — نية القتل . القول بثبوتها بناء على أدلة مؤدية إليه . مثال .
- ب — دفاع . تعديل وصف التهمة بالجلسة . ترافع الدفاع على أساسه . عدم طلب مهلة لتحضير دفاع جديد . النعى على الحكم بإخلاله بحق الدفاع . لا يقبل .
- ج — إثبات . تميزت أقوال الشاهد . سلطة المحكمة فى ذلك .

١ — إذا كانت المحكمة قد أثبتت توافر نية القتل لدى المتهمين من إعدادهما وحملهما سلاحا قاتلا بطبيعته (بنادق.ماوزر) وإطلاق هذه الأعيرة على الجنى عليهما وإصابة أحدهما عدة إصابات فى مقاتل (فى الظهر وفى أسفل يسار

مؤخر العنق وفي أعلى يمين العنق وفي الجانب الأيمن للوجه وفي الرأس) وإصابة الآخر في مقدم وحشية الركبة ، فذلك يكفي .

٢ - متى كانت المحكمة قد أشارت في حكمها إلى تعديل وصف الاتهام بالجلسة وإلى أن الدفاع عن المتهمين قد ترفع على أساسه ولم يتمسك بطلب المهلة أو بالتأجيل لتحضير دفاع جديد ، فلا تجوز المجادلة في الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع .

٣ - للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه ، تطرح ما عداه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - محمد مبارك عيسى (الطاعن الأول) .  
٢ - محمد مرسى محمد . ٣ - عبد الحميد مبارك عيسى (الطاعن الثاني) بأنهم :  
المتهمان (الأول والثاني) قتلا عبد الحافظ محمد فراج عمدا بأن أطلقا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الإصرار .  
والمتهم (الثالث) شرع في قتل حافظ محمد فراج عمدا بأن أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لظرف خارج عن إرادته وهو إسعاف الجنى عليه بالعلاج وكان ذلك مع سبق الإصرار .

وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات للأول والثاني والمواد ٤٥ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ منه للثالث ، فقرر بذلك في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ .

وقد ادعى بحق مدنى كل من ١ - محمد فراج (والد القتيل) . ٢ - عالية أبو الحسن فراج (زوجته) وطلبا القضاء لها قبل المتهمين متضامين بمبلغ ١٠٠٠ جنيه



على سبيل التعويض ، كما ادعى حافظ محمد فراج بحق مدنى وطلب القضاء له قبل المتهمين متضامين بمبلغ ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض .

وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنديات مصر طلبت النيابة تعديل وصف التهمة بأن المتهمين الثلاثة (أولاً) قتلوا الجنى عليه عبد الحافظ محمد فراج عمداً بأن أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الإصرار . (ثانياً) شرعوا فى قتل حافظ محمد فراج عمداً بأن أطلقوا عليه أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لظرف خارج عن إرادتهم وهو إسعاف الجنى عليه بالعلاج وكان ذلك مع سبق الإصرار . وبعد أن أنهت المحكمة المذكورة نظرها قضت بحضور ياعملاً بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٤٥ و ٤٦ / ١ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١/١٧ منه بالنسبة إلى المتهمين الأول والثالث (الطاعنين) (أولاً) بمعاقبة كل منهما بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامهما متضامين بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدنى محمد فراج وعالية حسن فراج مبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة . (ثانياً) بإلزامهما متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى ، حافظ محمد فراج مبلغ ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية وإلزامهما متضامين بمبلغ ١٥ جنيه مقابل أتعاب المحاماة . (ثالثاً) ببراءة المتهم الثانى من التهمة المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وذلك عملاً بالمادة ٥٠ / ٢ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات .

فطن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض فى يوم صدوره الخالخ.

## المحكمة

وحيث إن الطعن يتحصل فى قول الطاعنين بأن الحكم المطعون فيه قد قصر فى بيان نية القتل لديهما وأنه بعد إن عدلت النيابة وصف الاتهام بالجلسة فاتهمت

الطاعنين جميعا بكلتا واقعتي القتل والشروع فيه لم تعط المحكمة محاميها مهلة لتحضير دفاعهما من جديد . هذا الى أن الحكم قد تناقض في اسبابه إذ اخذ باقوال شاهدي الرؤية في ادانة الطاعنين ثم عاد فلم يأخذ بها بالنسبة الى متهم آخر وقضى ببراءته ، كما اخطأ في الرد على ما دفع به الطاعنان من استحالة الرؤية لحصول الحادث في الظلام وبخاصة وأن شاهد الرؤية الأول قد اصيب من خلفه فلم يكن في استطاعته أن يرى المعتدين وان الشاهد الثاني لم يكن موجودا بدليل عدم اصابته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان كلا من الطاعنين بها وذكر ان المجنى عليه «القتيل» سبق ان اتهم من عشر سنين في قتل والد الطاعنين وعند العشاء من ليلة الحادث كان المجنى عليها ومعهما اخوها «شاهد الرؤية الثاني» يعملون في رى زراعتهم وبعد ان انتهوا ... حضر لهم «الطاعنان» من زراعة احدهما المجاورة وكل منهما يحمل بندقية «ماوزر» ، فاطلقا على المجنى عليها عدة أعيرة نارية اصاب خمسة منها المجنى عليه الأول اصابه أحدها في ظهره وآخر في أسفل يسار مؤخر العنق وثالث في أعلى يمين العنق والرابع في الجانب الأيمن للوجه والاخير في الرأس فاخترق الجمجمة من الأمام للخلف وقد ادت هذه الاصابات الخمس الى وفاته ... وأصاب المجنى عليه الثاني عيار في ركبته اليسرى ، ثم ولى الطاعنان هاربين ، ثم أورد الحكم الأدلة التي استند اليها في ثبوت هذه الواقعة على الطاعنين والتي من شأنها ان تؤدي الى مارتبه عليها ، واستظهرت ثبة القتل فقال إنها «متوافرة لدى الطاعنين من اعدادها وحملها سلاحا قاتلا بطبيعته ، بندق ماوزر ، واطلاق هذه الأعيرة على المجنى عليها فاصاب الأول في مقتل اصابات أودت بحياته واصاب الثاني في مقدم وحشية الركبة ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل لارادة المتهمين فيه وهو اسعاف المجنى عليه المذكور بالعلاج» . ولما كان ذلك وكان الحكم قد اشار الى تعديل وصف الاتهام بالجلسة ، والى ان الدفاع عن الطاعنين قد توافر على اساسه

وكان هذا الدفاع لم يتمسك امام المحكمة بطالب مهلة أو تأجيل لتحضير دفاع جديد ، وكان لمحكمة الموضوع ان تجزىء اقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطعن اليه وتطرح ما عداه — ولما كان كل ذلك ، وكان الحكم قد عرض لوجه دفاع الطاعنين ، ورد عليها بما يفندھا ويسوغ اطراحها ، فان ما يثيره الطاعنان في اوجه طعنهما لا يكون له محل ، ولا يعدو كونه جدلا موضوعيا ومناقشة في تقدير ادلة الثبوت في الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به ، ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

( ١٦٥ )

القضية رقم ٢٠١ سنة ٢٠ القضاية

حكم . تسببه . بيات واقعة القتل العمد التي ادين المتهم بها . ذكر الأدلة على ثبوتها في حقه . نفى ما دفع به المتهم من قيام حالة الدفاع الشرعى بأدلة مؤدية اليه ولها أصلها في التحقيقات . المناقشة في ذلك . لا تقبل .

متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجناية القتل العمد التي ادين المتهم بها ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها في حقه ثم تعرض لما دفع به المتهم من قيام حالة الدفاع الشرعى ففنده بما أثبتته من أن الحادث الذي ادين من أجله إنما وقع بعد أن انتهى الحادث الأول الذي لم يكن سوى تماسك بالأيدى وأنه بعد أن انتهى هذا التماسك لحق المتهم بالجنى عليه وبأدره بالاعتداء عليه بسكين طعنه بها عدة طعنات قاتلة ، وكان ما أورده المحكمة من ذلك له أصله في التحقيقات ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه — فإن المجادلة في ذلك لا يكون لها من معنى سوى المناقشة في تقدير الأدلة التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع مما لا يقبل أمام محكمة النقض .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه قتل شنودة حنا شنودة عمدا بأن طعنه بآلة حادة «سكين» فى بطنه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الجرحين النافذين للتجويف البريتونى وتجويف البطن الموصوفين بتقرير الصفة التشريحية والذين نشأت عنهما وفاته .

وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمادة ٢٣٤ فقرة أولى من قانون العقوبات . فقرر بذلك .

نظرت محكمة جنايات مصر هذه الدعوى ثم قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام ، بمعاينة المتهم فهم أرنستو صاركيان بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ثانى يوم صدوره الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول فى طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بالقتل العمد جاء باطلا لتناقض أسبابه لاستناده الى ما يخالف الثابت بالأوراق واستخلاصه الأدلة استخلاصا غير سليم ، ثم لخطئه فى تطبيق القانون على الواقعة كما هى ثابتة فيه . وفى بيان ذلك يقول إن المحكمة وقد نفت قيام حالة الدفاع الشرعى لديه عادت فأوردت ما يفيد أنه تجاوز حدود الدفاع إذ ذكرت أن ما أحدثه بالجنى عليه من إصابات لم يكن يقتضيها المقام لبساطة ما وقع عليه . وقالت عن إصاباته القطعية إنها إنما حدثت من يده هو مع أن أحدا من الشهود لم يذكر أنه كان يحمل سكيناً كما أنها عندما أثبتت عليه توفر نية القتل ذكرت أنه ضرب الجنى عليه أولا بمقدم عود من قصب مما لا يمكن معه القول بأنه كان ينتوى القتل فعلا . ثم إن القتل هو الذى بادأه بالعدوان فضربه بآلة حادة أكثر من مرة كما ضربه بجسم صلب راض ولما كان هو أكبر منه سنا وأقوى جسما فقد اعتقد لهذه الأسباب أن حياته

في خطر فأخرج مطواة ليرد الاعتداء . فكان بذلك في حالة دفاع شرعى عن نفسه، وعلى أسوأ الفروض فقد تجاوز حدود هذا الدفاع ، وتكون المحكمة حين دأته بالقتل عمدا قد جانبت الصواب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجناية القتل العمد التي دأته بها وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها في حقه ثم تعرض لما دفع به من قيام حالة الدفاع الشرعى لديه تفنيذا سائعا بما أثبتته من أن الحادث الذي أدين من أجله إنما وقع منه بعد أن انفض الحادث الأول الذي لم يكن سوى تماسك بالأيدى ، وأنه بعد أن انتهى هذا التماسك لحق الطاعن بالجنى عليه وبأدره بالاعتداء عليه بسكين طعنه بها عدة طعنات قاتلة . ومتى كان الامر كذلك وكان ما أوردته المحكمة له أصله في التحقيقات ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه فإن ما يثيره في طعنه لا يكون له معنى سوى محاولة المجادلة في تقدير الأدلة التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع مما لا تقبل المناقشة فيه أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( ١٦٦ )

### القضية رقم ٢٠٥ سنة ٢٠ القضية

حكم . تحريره . ليس في القانون حدود شكلية تتعين مراعاتها في تحرير الأحكام الجنائية . كل ما يوجب القانون هو ما نص عليه في المادة ١٤٩ تحقيق من بيان الواقعة والاشارة إلى نص القانون الذي حكم بموجبه . النعى على الحكم بأنه اعتمد في الادانة بصفة أصلية على تفنيده دفاع المتهم ثم أيد ما انتهى إليه بما شهد به الشهود . لا يقبل .

إن القانون لم يرسم حدودا شكلية تتعين مراعاتها في تحرير الأحكام الجنائية بل كل ما يتطلبه هو أن يبين الحكم بالإدانة واقعة الدعوى بيانا كافيا وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو ما يجرى به نص المادة ١٤٩ من قانون

تحقيق الجنايات . فمتى كان الحكم قد استوفى هذا البيان فلا يقبل الطعن عليه بمقولة إنه قد قلب أوضاع الاثبات إذ اعتمد في الادانة بصفة أصلية على تفنيد دفاع المتهم ثم أيد ما انتهى إليه في هذا الخصوص بما شهد به الشهود .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه تسبب بغير قصد ولا عمد في قتل عبده ابراهيم أحمد وإصابة كل من مصطفى أحمد بخيت ومحمود محمد رضوان وحامى أمين أبو طالب وسيد متولى يوسف وفتحى يس محمد وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة غير تارك فراغاً كافياً بينها وبين الترام مما أدى إلى احتكاك جانبها الأيسر به وإحداث إصابات الجنى عليهم الميينة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياة الأول منهم .

وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات .

وقد ادعى ابراهيم أحمد محمد والد الجنى عليه المتوفى بحق مدنى قبل المتهم وطلب الحكم له عليه بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وذلك بالتضامن مع شركة أوتوبيس القاهرة بصفتها مسئولة مدنياً حيث يعمل المتهم لديها .

سمعت محكمة جناح بولاق الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً عملاً بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ١٠٠٠ ألف قرش لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ ١٠٠ قرش أتعاب محاماة بدون مصاريف جنائية .

فاستأنف المتهم الحكم .

سمعت محكمة مصر الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف



وألزمت المستأنف بالمصاريف المدنية و ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه بجدول المحكمة برقم ١٦٥٦ سنة ١٨ القضائية ، وقضى فيه بتاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة مصر الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة استئنافية أخرى وإلزام المطعون ضده « المدعى بالحقوق المدنية » بالمصاريف المدنية .

أعيدت الدعوى ثانية إلى المحكمة المشار إليها آنفا وأمامها تنازل الحاضر مع المدعى بالحق المدني عن دعواه المدنية وبعد أن أتمت نظرها قضت حضوريا بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) : باثبات تنازل المدعى المدني عن دعواه المدنية وألزمته بالمصاريف المدنية الاستئنافية . (ثانيا) : في موضوع الدعوى العمومية برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعن للمرة الثانية في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ وقدم الاستاذ محمد حسن الحامى عنه تقريرا في نفس التاريخ بناء على عدم ختم الحكم المطعون فيه في اليعاد القانوني أرفق به شهادة رسمية تثبت ذلك الخ الخ .

## المحكمة

وحيث ان مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد خالف قواعد الاثبات المقررة بالقانون ، ذلك لأنه اعتمد في الادانة بصفة أصلية على تنفيذ دفاع الطاعن ثم أيد رأيه فيما انتهى اليه في هذا الخصوص بما شهدت به الشهود وهذا قلب للأوضاع ، اذ كان لزاما عليه أن يبدأ أولا ببيان واقعة الدعوى ويذكر ادلة ثبوتها ، ثم وفي المرحلة الأخيرة ، يتعرض لدفاع الطاعن ويفنده ان كان ثمة حاجة الى هذه الخطوة ، هذا الى أن المحكمة حين ذكرت أقوال الشهود لم تبين المصدر

الذى رجعت اليه ، أهو التحقيقات الابتدائية ، أو محاضر الجلسات السابقة ، على أنها لم تتوخ الدقة في تفهم هذه الشهادات وقد ترتب على ذلك أن أخطأت في الاستدلال ، وفضلا عن ذلك فإن الواقعة كما هي ثابتة في الحكم تدل على أن ما وقع من قتل واصابة الجنى عليهم كان وليد قوة قاهرة لا سبيل للطاعن في دفعها ، ولكن المحكمة دأته مستندة الى أدلة لا تؤدي عقلا الى ما انتهت اليه .

وحيث انه لا وجه لما يثيره الطاعن في طعنه . فالحكم المطعون فيه حين دأته بالقتل والاصابة الخطأ قد بين الواقعة بما تتوفر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه وهي أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى سواء اكانت التحقيقات الأولية أو ما أجزته المحكمة بنفسها أثناء المحاكمة ، ثم تعرض لدفاع الطاعن ففنده للأدلة والاعتبارات السديدة التي أوردها . ومتى كان الأمر كذلك وكان القانون لم يرسم حدودا شكلية يتعين مراعاتها لدى تحرير الأحكام الجنائية بل كل ما يتطلبه أن يبين الحكم بالادانة واقعة الدعوى بيانا كافيا وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو ما يجري به نص للمادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات — فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له معنى سوى محاولة إثارة المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٦٧)

القضية رقم ٢٠٦ سنة ٢٠٠٢ القضائية

- ١ — سبق الإصرار . إثباته بأدلة مؤدية اليه . مثال .  
ب — دفاع . تولى محام واحد الدفاع عن متهمين . ظروف الواقعة ومركز المتهمين من

الاتهام على ما هو واضح من الحكم لا تؤدي إلى تعارض بين المصالحتين . النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع . لا يصح .

١ - يكفي في إثبات توافر ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين أن تثبت المحكمة في حكمها أن المتهمين قد أثار حفيظتهما الاعتداء على قريبهما في الليلة السابقة فاتفقا معا على تدمير اعتداء مماثل على المجنى عليه الذي كان معروفا أنه لا بد أن يتوجه إلى حقله لإرشاد النيابة عند إجراء معايينة ، فأعدا السكين التي جعلها المتهم الأول والبلطة التي كانت مع الثاني وتمخيرا مدخل منزل واقع في الطريق الضيق الذي لا بد أن يسلكه المجنى عليه عند عودته من الحقل في طريقه إلى منزله ، وكنا في هذا المكان ، وعند مرور المجنى عليه خرجا عليه فجأة وارتكبا اعتداءهما بضربه بالآلتين اللتين أعتداهما وفرا هاربين .

٢ - متى كانت ظروف الواقعة ومركز المتهمين من الاتهام - على ما يتضح من الحكم - لا تؤدي إلى تعارض بين مصلحة المتهمين فلا يقبل النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لتولى محام واحد المدافعة عن هذين المتهمين .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهما شرعا في قتل أحمد السيد عامر عمدا مع سبق الإصرار بأن بيئا النية على قتله وأعدا لذلك سلاحيهما (سكينا وبالطة) حتى إذا ما ظفرا به ضرباه بهما في رأسه عدة ضربات قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات المبنية بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهما فيه هو اسعاف المجنى عليه بالعلاج .

وطلبت من قاضي الاحالة أحالتهما الى محكمة الجنايات لمحاكمتيهما بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات .

قرر بذلك في ٢١ فبراير سنة ١٩٤٩ . وقد ادعى أحمد السيد عامر بحق مدنى



نظرت محكمة جنايات دمنهور هذه الدعوى ثم قضت حضوريا ، عملا بالمادة ٢٤٠ فقرة ثانية من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين السيد محمد سليم دراز وبيومي ناجي دراز بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات واعفائهما من المصاريف الجنائية مع الزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني احمد السيد عامر مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وذلك على اعتبار أن المتهمين في الزمان والمكان سالتى الذكر ضربا عمدا احمد السيد عامر ومع سبق الاصرار والترصد فأحدثا به الاصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، وهى فقد جزء من عظام الجمجمة الواقع للمخ في مكانين من رأسه مما يجعل الجنى عليه عرضة لمضاعفات خطيرة على حياته كالاتهايات السحائية والصرع وغيره وما ينقص فى قوة احتماله للعمل والمؤثرات الخارجية بتسعة فى المائة .

### المحكمة

وحيث إن الطعن يتحصل فى قول الطاعنين إن الحكم المطعون فيه إذ دانهما بتهمة إحداث عاهة برأس الجنى عليه عمدا ومع سبق الإصرار قد استند فى إثبات سبق الإصرار إلى مجرد الظن والافتراض دون أن يورد عليه دليلا من واقعة الدعوى ، كما أنه لم يحدد ما أحدثه كل من الطاعنين من الاصابات الثلاث التى وجدت برأس الجنى عليه ولا هو تحدث عن الاصابة الثالثة التى لم تنشأ عنها عاهة أو يبين محدثها . ثم إن المحكمة قد سمحت لحام واحد بالدفاع عن كلا الطاعنين رغم تعارض مصلحتهما فى الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجناية التى دان الطاعنين بها ، وذكر الأدلة على ثبوتها وتعرض لظرف سبق الاصرار بقوله « من حيث إنه يبين أنه قد ثبت للمحكمة أن المتهمين وقد أثار حفيظتهما حادث الاعتداء على قريبيهما اسماعيل دراز فى الليلة السابقة فقد اتفقا معا على أن يدبرا اعتداء مماثلا على أحمد السيد عامر الجنى عليه وكان من

المعروف أنه لا بد وأن يتوجه إلى حقله لارشاد النيابة عند إجراء المعاينة فأعدا  
السكين الذي حمله المتهم الأول والبلطة التي كانت مع المتهم الثاني وتخيرا مدخل  
منزل بسيوني زيدان وهو واقع في الطريق الضيق الذي لا بد وأن يسلكه المجنى  
عليه لدى عودته من الحقل في طريقه إلى منزله وهو الطريق الموصل بين الحقول  
والمساكن كما قرر العدة في المعاينة وكنا في هذا المكان وعند مرور المجنى عليه  
خرجا عليه مفاجأة وارتكبا اعتداءهما حيث ضرباه بالآلتين اللتين أعداهما وفرا  
هار بين . ومن حيث إن التهدين وقد اتفقا على ارتكاب هذه الجريمة وأعدا لها  
العدة في هدوء وطمأنينة وأصرا عليها وترصدا للمجنى عليه في طريق عودته من  
الحقل ونفذا ما اعترماه واعتديا عليه وساهم كل منهما بنصيبه في الأفعال المكونة  
للجريمة وقارفاها معا ولذلك يكونان مسئولين عما ينتج عن هذا الاعتداء وهو نشوء  
العامة المستديمة . ولما كانت الأدلة التي أوردها الحكم وهذا الذي قاله عن سبق  
الاصرار من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه وله أصله في التحقيقات — لما كان  
ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنان بشأن سبق الاصرار وقصور الحكم في البيان  
لا يكون له دلل . أما ما يثيرانه بشأن تعارض مصالحهما فإنه مردود بأن ظروف  
الواقعة ومركز الطاعنين من الاهتمام — على ما يتضح من الحكم — لا يؤدي  
إلى التعارض ، إذ ليس فيها ما يقتضى أن يكون لأحدهما دفاع يلزم عنه عدم صحة  
دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يدافع عنهما معا .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(١٦٨)

## القضية رقم ٣٥٠ سنة ٢٠ القضائية

هتك عرض : جثوم المتهم على المجنى عليها وإدخال إصبعه في دبرها . هتك عرض . عدم وجود أثر بها . لا يثبت .

متى كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم هي أن المتهم جثم على المجنى عليها عنوة . وأدخل إصبعه في دبرها فهذه الواقعة تكون جريمة هتك العرض بغض النظر عما جاء بالكشف الطبي المتوقع على المجنى عليها من عدم وجود أثر بها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — سيد أحمد علي (الطاعن) و ٢ — حسين أحمد علي .:

(أولاً) المتهم الأول سيد أحمد علي هتك بالقوة عرض الفتاة زينب جامد علي التي لم تبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بأن توجه إليها هو وأخوه المتهم الثاني إلى حظيرة المواشي وألقاها بالعنف على ظهرها فوق الأرض ثم نام فوقها عنوة ووضع إصبعه في فتحة شرجها رغما عنها .

(ثانياً) المتهم الثاني حسين أحمد علي اشترك مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة هتك العرض المشار إليها في التهمة الأولى بطريق الاتفاق والتحرّض والمساعدة بأن توجه معه إلى حيث وجد المجنى عليها لشد أزره واتفق معه وحرّضه وساعده على ارتكاب هذه الجريمة فأمسك بشقيق المجنى عليها الذي كان معها بالحوش من رقبته وضغط على خنجرته لمنع من الاستغاثة والحيلولة بينه وبين اتقاذ المجنى عليها من مخالب المتهم الأول ، وقد تمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة .



وطلبت من قاضى الاحالة احوالهما الى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادة ١/٢٦٨ ، ٢ لاول ، والثانى بالمواد ١/٤٠ ، ٣ ، ٤ و ٣١ و ٤١ و ١/٢٦٨ : ٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك .

سمعت محكمة جنايات قنا هذه الدعوى ثم قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بالنسبة للمتهم الاول والمواد ٢/٤٠ ، ٣ و ٤١ و ١/٢٦٨ ، ٢ و ٣١ و ٤١ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الثانى بمعاقبة سيد احمد على (الطاغن) بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنين ومعاقبة «حسين احمد على» بالحبس مع الشغل لمدة سنة .  
فطن الطاغن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل فى القول بأن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون على واقعة الدعوى، ذلك لان الثابت من التحقيقات ان ما ارتكبه الطاغن لا يعدو أنه أوقع المجنى عليها أرضاء، وهذا الفعل بذاته لا يكون جريمة هتك العرض ، يؤيد ذلك أن الكشف الطبي اثبت عدم وجود أى إضرار بها . أما وجود سبج ظفرى بمخد المجنى عليها فانه لا يدل على شىء خصوصيا وان المجنى عليها قررت بجلسة المحاكمة ان الطاغن لم يمسه بسوء ولم يكشف عن ملابسها وأنها امسكت بيده قبل أن يتمكن منها ، كما ان البلاغ المقدم عن الحادث نسب الى الطاغن ارتكاب جريمة سرقة ولم يذكر شيئا عن هتك العرض ، وقد ورد هذا الادعاء متأخرا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التى دان بها الطاغن مستندا فى ذلك الى الادلة التى أوردها والتي من شأنها أن تؤدى الى مارتب عليها . أما مايقوله الطاغن من أن المجنى عليها لم تذكر بجلسة المحاكمة شيئا عن اقترافه للجريمة فغير صحيح . اذ الثابت من محضر الجلسة انها قررت بأن الطاغن جثم عليها عنوة وادخل اصبعه فى دبرها ، وهذا الفعل

وحده يكون الجريمة التي دين بها بغض النظر عما جاء بالكشف الطبي من عدم وجود اثر بالجنى عليها مادامت المحكمة قد اعتمدت على هذا القول واستندت اليه في الحكم بالادانة . اما باقى ماثيره في وجه الطعن فجدل موضوعي حول الادلة في الدعوى مما تختص به محكمة الموضوع بغير معقب عليها في ذلك .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( ١٦٩ )

### القضية رقم ٣٥٦ سنة ٢٠ القضائية

تلبس . ضابط بوليس . مشاهدته جريمة إحراز مخدر متلبساً بها في مقهى . حقه في القبض على كل من يرى له اتصالاً بالجريمة . كونستابل كان يرافقه قبض على متهم بالمقهى شاهده يحاول وضع مادة في فمه وتفتيشه . لإجراء صحيح .

إن حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها بغض النظر عن شخص مرتكبها . فإذا كان ضابط البوليس قد شاهد جريمة إحراز مخدر متلبساً بها عند ما اشم رائحة الحشيش تتصاعد من الجوزة التي يمسك بها أحد المتهمين وضبط مع آخر مخدراً يحمله في يده ويريد التخلص منه ، فإنه يكون من حقه أن يقبض على كل متهم يرى أن له اتصالاً بهذه الجريمة . وإذن فإذا كان الكونستابل المرافق للضابط وهو من رجال الضبطية القضائية قد قبض على متهم ثالث جالس بالمقهى الذي كان الحشيش يحرق فيه ويتعاطاه آخرون غيره في حالة تلبس وقتشه بناء على ما رآه من اتصاله بجريمة إحراز المخدر وعلى مشاهدته إياه وهو يحاول وضع مادة في فمه — فإن إجراءه يكون صحيحاً ويصح الاعتماد على الدليل المستمد من ذلك التفتيش في إدانته .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — ابراهيم محمد عوض و ٢ — السيد أحمد محبوب (الطاعن) و ٣ — علي أحمد محمد عوض و ٤ — محمد ابراهيم محمد عوض و ٥ — أحمد ابراهيم محمد عوض بأنهم أحرزوا جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) ميني الوصف بالحضر دون مسوغ قانوني ، وكان ذلك بقصد الاتجار ، والمتهم الرابع سمح بتدخين حشيش بمقهاه .

وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ١٠ و ١١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ محلات عمومية .  
وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جناح فاقوس الجزئية دفع الحاضر مع المتهمين الثاني والثالث ببطلان القبض والتفتيش لعدم صدور إذن من النيابة بهما ، وبعد أن أنهت المحكمة نظرها قضت فيها حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ١٠ و ١١ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بالنسبة للمتهمين عدا الأول ، وبالمواد المذكورة عدا المادة ٣٦ وبدلا منها المادة ٣٥/٦ ب بالنسبة للمتهم الأول والمواد ١٨ و ٣٥ و ٤٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحلات العمومية مع تطبيق المادة ٣٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الرابع : (أولا) برفض الدفع المقدم من المتهمين الثاني والثالث ببطلان القبض والتفتيش . (ثانيا) بحبس كل من المتهمين الأول والثاني والثالث والخامس سنة واحدة مع الشغل وتعريم كل منهم ٢٠٠ جنيه والنفاذ والمصادرة . (ثالثا) بحبس المتهم الرابع سنة واحدة مع الشغل وتعريمه ٢٠٠ جنيه والنفاذ والمصادرة و بإغلاق مقهاه لمدة شهر .

فاستأنف المتهمون هذا الحكم .

نظرت محكمة الزقازيق الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .



## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذا اعتمد على الدليل المستمد من تفتيش وقع باطلا . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه لم يكن في حالة تلبس بالجريمة تسويع القبض عليه وتفتيشه ولم يصدر إذن النيابة بهذا التفتيش ، وإذن فما كان يجوز في القانون الاستناد في إدانته إلى نتيجة هذا التفتيش الباطل .

وحيث إنه لما كانت واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم المطعون فيه هي أن ضابط البوليس علم من تحرياتة السرية بأن المتهم الأول وولديه (وقد كانوا متهمين مع الطاعن وحكم عليهم بالعقوبة) يتجرون في المواد المخدرة فاستصدر إذنًا من النيابة بتفتيشهم وتفتيش منازلهم ومن يتواجد معهم ثم ، انتقل إلى مقهى أحدهم فوجده ممسكا بجوزة تنبعث منها رائحة الحشيش فلما رأى الضابط ألقى بها على الأرض وبادر المتهم الأول بإخراج علبة صغيرة من الصفيح من جيبه محاولا إلقاءها للتخلص منها ، ولكن الضابط استخلصها من يده وفتحها فوجدها تحوى أفيونا ، وعندئذ حاول الطاعن وضع شيء في فمه فمنعه الكونستابل المرافق للضابط وعثر في يده على قطعة من الأفيون .

وحيث إنه لما كانت حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها بغض النظر عن شخص مرتكبها ، وكان الضابط في واقعة هذه الدعوى قد شاهد جريمة إحراز المخدر متلبسا بها عند ما اشم رائحة الحشيش تتصاعد من الجوزة التي يمسك بها أحد المتهمين ، وضبط مع الآخر مخدرا يحمله في يده ويريد التخلص منه ، كان من حقه — وقد رأى هذين المتهمين يقارقان الفعل المكون لها — أن يقبض على كل متهم يرى أن له اتصالا بها ، ولما كان رجل الضبطية القضائية وهو الكونستابل لم يقبض على الطاعن ويفتشه إلا بناء على ما رآه من اتصاله بجريمة إحراز المخدر لجلوسه بالمقهى التي كان الحشيش يحرق فيها ويتعاطاه متهمون آخرون في حالة تلبس والتي ضبط المتهم الأول فيها وهو يحمل الأفيون وبناء على مشاهدته الطاعن وهو يحاول وضع مادة في فمه — فإن إجراءه يكون صحيحا وتكون المحكمة إذ رفضت

الدفع ببطالان التفتيش واعتمدت على الدليل المستمد منه في إدانة الطاعن على حق في قضائها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### جلسة ٢٤ من ابريل سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وحسن الهضيبي بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ١٧٠ )

### القضية رقم ١٥٦٣ سنة ١٩ القضية

دعوى . دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النيابة بقيدتها ضد مجهول وحفظها مؤقتاً لعدم معرفة الفاعل . الواقع في الدعوى أنه بعد ذلك أمر رئيس النيابة بإعادة تحقيق الدعوى . مباشرة التحقيق ورفع الدعوى على المتهم . لا يحق له أن يتمسك بأمر الحفظ الأول لأنه لم يصدر في شأنه إذ هو لم يكن وقتئذ متهماً .

إذا كان المتهم قد تمسك بعدم جواز نظر الدعوى المرفوعة عليه لسبق الفصل فيها من النيابة إذ هي قيدتها ضد مجهول وحفظتها مؤقتاً لعدم معرفة الفاعل ، وكان الحكم الصادر في هذه الدعوى بإدانة المتهم المذكور لم يرد على ما دفع به من ذلك ، ولكن كان يبين من الطعن الذي قدمه المتهم في ذلك الحكم إلى محكمة النقض ومن مفردات الدعوى أن النيابة كانت قيدت الدعوى ضد مجهول وحفظتها مؤقتاً لعدم معرفة الفاعل فأمر رئيس النيابة بإعادة تحقيقها ، وبوشر التحقيق ورفعت الدعوى بعدئذ على المتهم ، ففي ذلك ما يدل على أنه لم يكن في مبدأ الأمر متهماً ، وإذن فلا يحق له أن يتمسك بأمر حفظ لم يصدر في شأنه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - شحاتة عساف ٢ - محمود رفعت .  
٣ - سيد رمضان ٤ - محمد علي يومي (الطاعن) بأنهم سرقوا بالات الخيش  
المبينة قدرا ووصفا وقيمة بالمحضر لبنك التسليف الزراعى ، وطلبت عقابهم بالمادة  
٣١٧/٥ ، ٧ من قانون العقوبات .

وقد ادعى بنك التسليف الزراعى بحق مدنى قدره ٢٧٦ جنيها على سبيل  
التعويض قبل التهمين .

سمعت محكمة الجيزة الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بالمادة  
١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات للثلاثة الأول والمادة ٣١٧ من قانون العقوبات  
بالنسبة للرايع بحبس المتهم الرابع سنة واحدة مع الشغل والنفاد وبراءة باقى المتهمين  
مع إلزام المتهم الرابع بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٢٧٦ جنيها والمصاريف  
و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفض الدعوى المدنية بالنسبة لباقى المتهمين .

فاستأنف كل من النيابة والمتهم الرابع والمدعى بالحق المدنى هذا الحكم .  
ومحكمة مصر الابتدائية بعد أن أتمت نظر هذه الدعوى قضت فيها حضوريا للأخير  
وفى غيبة الباقيين بقبول الاستئنافات شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم  
المستأنف وألزمت المدعى بالحق المدنى بالمصاريف المدنية الاستئنافية وأعفت المتهمين  
من المصروفات .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ دان  
الطاعن ولم يعن بالرد على ما تمسك به من عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل  
فيها من النيابة إذ أن النيابة قيدتها ضد مجهول وحفظتها مؤقتاً لعدم معرفة الفاعل



وأن رئيس النيابة هو الذى أمر بالحفظ ولم توجد أدلة تستوجب العدول عن هذا الأمر .

وحيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه لم يرد على ما دفع به الطاعن من ذلك إلا أنه يبين من الطعن ذاته كما يبين من الاطلاع على المفردات أن النيابة كانت قيدت الدعوى ضد مجهول وحفظتها مؤقتاً لعدم معرفة الفاعل فأمر رئيس النيابة بإعادة تحقيقها ورفع الدعوى على الطاعن ، وقد بوشر التحقيق ورفعت الدعوى بعدئذ عليه . وفى ذلك ما يدل على أنه لم يكن فى مبدأ الأمر متهما فلا حق له فى التمسك بأمر حفظ لم يصدر فى شأنه . ويكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وفهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ١٧١ )

### القضية رقم ٢٨١ سنة ٢٠ القضائية

١ — توقيع الأحكام الجنائية . تنظيمه . لا يلجأ فيه إلى قانون المرافعات . المرجع فى ذلك إلى المادتين ٢٣١ تحقيق و ١٠ تشكيل وما استقر عليه قضاء محكمة النقض فى هذا الخصوص .  
ب — قتل . الإصرار عليه لتسهيل السرقة . لا مانع . اعتبار التهم شريكاً مع مجهول فى قتل مقترن بسبق الإصرار وتطبيق المادة ٢٣٤/٣ عليه فى ذات الوقت . لا مانع .  
ج — إخفاء أشياء مسروقة متحصلة عن قتل مع سبق الإصرار . عقاب التهم بالأشغال الشاقة عشر سنوات مع تطبيق المادة ١٧ ع عليه . الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض . لا يقبل .

١ — إن تنظيم التوقيع على الأحكام الصادرة فى المواد الجنائية وبيان واجبات القضاة وحقوق المتقاضين فى هذا الخصوص مبين فى المادتين ٢٣١ من

قانون تحقيق الجنايات و٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وفي غيرها من المواد ، وهذا التنظيم مفصل فيما استقر عليه قضاء محكمة النقض في هذا الشأن مما لا محل معه للرجوع إلى قانون المرافعات الذي لا يرجع إليه إلا لسد نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانوني تحقيق الجنايات وتشكيل محاكم الجنايات .

٢ — ليس في القانون ما ينفي أن يكون القتل المرتكب قد حصل الإصرار عليه لتسهيل السرقة ، وإذن فلا مانع من اعتبار المتهم شريكا مع مجهول في ارتكاب جريمة القتل المقترب بسبق الإصرار وتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات عليه في ذات الوقت على أساس أنه وباقي من أداتهم المحكمة قارفوا جريمة القتل مع سبق الإصرار لتسهيل السرقة . وإذا كانت المحكمة قد قدرت أن عقوبة الإعدام هي الواجبة التطبيق في واقعة الدعوى على هذا المتهم أيضا فلا معقب عليها في ذلك ، إذ أن عقوبة الإعدام جائزة توقيعها على الشريك سواء في جريمة القتل العمد المقترب بسبق الإصرار أو في جريمة القتل المرتكب لتسهيل السرقة .

٣ — إن نص المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات يجرى بأن « كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جناية أو جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين ، وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة » وإذن فإذا كان الحكم قد أدان المتهم بإخفاء أشياء مسروقة متحصلة من جناية قتل بالظروف التي أورد بياناتها استنادا إلى أدلة واعتبارات من شأنها أن تؤدي إليها ثم أخذه بالرأفة وطبق لمصلحته المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزل بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات — فإنه لا يقبل من هذا المتهم الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة كلا من ١ — حسان محمد أحمد عمارة الشهير بحامد .  
٢ — حسن إبراهيم مذكور ٣ — حسين علي إمام ٤ — محمود محمد مرسى  
الشهير بالريس ٥ — أحمد محمد فرج بأنهم : الأول والثاني والثالث قتلوا ستية  
يوسف عمدا بأن أمسكوا بها وشدوا قطعة قماش حول عنقها قاصدين قتلها فأحدثوا  
بها الإصابات الميئة بالتقرير الطبي الشرعى وقد أدت إلى وفاتها ، وكان ذلك مع  
سبق الإصرار ، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى وهى أنهم فى الزمان والمكان  
السالفى الذكر سرقوا بطريق الإكراه المصوغات الميئة الوصف والقيمة بالحضر  
والمملوكة للمجنى عليها سالفه الذكر بأن خنقوها على النحو سالف الذكر لتعطيل  
مقاومتها ، وقد ترك بها هذا الإكراه أثر الإصابات التى أودت بحياتها ، الأمر المنطبق  
على المادة ٢/٣١٤ من قانون العقوبات . والرابع والخامس أخفيا نقودا متحصلة  
من ثمن المصوغات المسروقة سالفه الذكر مع علمهما بذلك وبظروف الجريمة  
المشددة .

وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد  
٢/٢٣٤ و٢٣٠ و٢٣١ من قانون العقوبات للثلاثة الأول و٢/٣١٤ و٤٤ مكررة  
لرابع والخامس .

قرر بتاريخ ١٩٤٨/٢/٢٩ إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد المذكورة .  
ومحكمة جنايات مصر بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها بحضور يا عملا  
بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و٤١ و٢٣٠ و٢٣١ و٢٣٥ و٣/٢٣٤ من قانون العقوبات بالنسبة  
لثلاثة الأول وبالمواد ١/٤٤ — ٢ و٣/٢٣٤ من قانون العقوبات لـ ١ . ، وبالمواد  
١/٤٤ و٣/١٧ و١٧ من قانون العقوبات للخامس : (أولا) بمعاينة كل من  
حسان محمد أحمد عمارة الشهير بحامد وحسن إبراهيم مذكور بالإعدام .  
(ثانيا) بمعاينة حسين علي إمام بالأشغال الشاقة المؤبدة . (ثالثا) بمعاينة محمود محمد



مرسى الشهير بالريس بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . (زابعا) بمعاينة أحمد محمد فرج بالحبس مع الشغل لمدة سنة .

.. فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن المقدم من الطاعن الأول تتحصل في القول بأنه لما كان يتبين من الحكم المطعون فيه أن المتهمين الأربعة المحكوم عليهم كانوا قد اتفقوا معا على سرقة مصوغ المجنى عليها بالاكراه عن طريق تخديرها ، وظلوا على هذا التصميم السابق إلى أن وصلوا قرب منزل المجنى عليها حيث حاولوا شراء المادة المخدرة ولكنهم أخفقوا ، ويقول الحكم أنهم وقتئذ فقط صمموا على مقارفة جريمة السرقة بطريق قتل المجنى عليها ، ولما كانت الفترة التي انقضت بين اخفاقهم في الحصول على المخدر وبين وقت مقارفة القتل ليس من شأنها أن تكفي للقول بتصميم الطاعن وزملائه على القتل والاصرار عليه ، خصوصا وقد يكون فعل القتل قد طرأ أثناء وجودهم في بيت المجنى عليها دون أن يتفقوا جميعا عليه ، فإن الحكم يكون قاصرا لعدم ايراد الدليل الذي استنبط منه قيام هذا التصميم أو سبق الاصرار بين المتهمين جميعا على القتل قبل وقوعه . هذا إلى أن المحكمة بعد أن ذكرت مايدل على أن الطاعنين الثلاثة الأول قد ساهموا في فعل القتل عادت في تناذل إلى القول بأنه ازاء دفاع كل منهم من أنه لم يباشر بنفسه فعل القتل الذي ارتكب على غير علم منه فانها اعتبرت أن كلا منهم قد اشترك مع مجهول من بينهم في القتل ، ثم استدلت على ثبوت نية القتل بالفعل المادى الذى وقع على جسم المجنى عليها في حين أنه لا يصح الاستدلال بذلك الا على من باشر فعل القتل بنفسه ، ولما كان مجهولا فإن الاستدلال على النحو السابق ايراده لا يصح قبلهم جميعا الا اذا أقيم الدليل على اتفاقهم السابق على القتل وهو ما لم تذكر المحكمة الدليل عليه .

ويبين من ذلك أن الحكم لاسيما من ناحية بيان قصد القتل قاصر البيان واجب النقص .

وحيث إنه لا وجه لما يثيره هذا الطعن في طعنه . فالحكم المطعون فيه حين دانه بالجريمة التي آخذة عليها قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة بما في ذلك ظرف سبق الاصرار ، وتعرض لاتفاق الطاعن مع زميله على قتل المجنى عليها بعد أن أخفقوا في الحصول على المادة المخدرة ، فأورد الأدلة والاعتبارات التي استخلصت المحكمة منها في منطق سليم ثبوت قيام هذا الاتفاق بينهم ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدي الى مارثب عليها ولها أصلها فيما جرى من تحقيقات في الدعوى ، فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له من مبرر خصوصاً وأن المحكمة أن تقضى بعقوبة الاعدام على الفاعل الأصلي ، كما لها أن تقضى بها على الشريك أيضا في خصوص هذه الجريمة .

وحيث إن الوجه الأول من الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو أن الحكم المطعون فيه قد لحقه البطلان بسبب عدم إيداع مسودته بالملف عقب النطق به ، وذلك على خلاف ما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات وهي التي يجب تطبيقها لخلق قانون تحقيق الجنايات من نص في هذا الخصوص .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن من ذلك لأن تنظيم التوقيع على الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وبيان واجب القضاة وحقوق المتقاضين في هذا الخصوص مبين في المادتين ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات و٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، وفي غيرها من المواد وهو (أى ذلك التنظيم) مفصل فيما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في هذا الشأن مما لا محل معه للرجوع الى قانون المرافعات الذي لا يرجع اليه الا لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانوني تحقيق الجنايات وتشكيل محاكم الجنايات .

وحيث إن مؤدى باقى أوجه الطعن المقدم من هذا الطاعن هو أن المحكمة

حين دأته بالجريمة التي آخذته بها قد اعتمدت على أدلة لا تؤدي عقلا الى النتيجة التي وصلت اليها ، ولم ترد على دفاع الطاعن بصدد عدم كفاية الأدلة المقدمة في الدعوى قبله ، هذا الى خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون . ذلك لأن المحكمة قد انتهت الى اعتبار الطاعن شريكا مع مجهول في ارتكاب جريمة القتل المقترن بسبق الاصرار ثم طبقت في الوقت نفسه الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على أساس أن الطاعن وباقي من دأتههم قارفوا جريمة القتل لتسهيل السرقة مع أن الوصفين يتعارضان ، ثم إنها لم تبين الأدلة على سبق الاصرار ونية القتل لدى الطاعن بالذات حتى تبرر الحكم عليه بالاعدام ، مع أن القانون كان يخول لها الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة وفق المادتين ٢٣٤/٣ ، ٢٣٥ من قانون العقوبات التي طبقتهما في حقه .

وحيث إن ما يثيره الطاعن مردود بأن الحكم المطعون فيه حين دأته بالجريمة التي عاقبه عليها قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة ، وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت هذه الواقعة منه ، وهي من شأنها أن تؤدي الى مارتب عليها ، ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان دفاع الطاعن المشار إليه لتعلقه بوقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها لا يلزم له رد صريح خاص ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من إدانته للأدلة التي أوردها الحكم ، أما ما يثيره بصدد التطبيق القانوني فليس له من مبرر . إذ ليس في القانون ما ينفي أن يكون القتل المرتكب قد حصل الاصرار عليه لتسهيل السرقة ، وإذن فإن ما طبقته المحكمة من مواد على واقعة الدعوى صحيح في القانون . ولما كانت المحكمة قد قدرت أن عقوبة الاعدام هي الواجبة التطبيق في واقعة الدعوى على الطاعن وكانت عقوبة الاعدام جائزا توقيعها على الشريك سواء في جريمة القتل العمد المقترن بسبق الاصرار أو في جريمة القتل المرتكب لتسهيل السرقة — فلا معقب على المحكمة فيما قضت به من عقوبة في حدود سلطتها التقديرية .



وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن المقدم من الطاعن الرابع هو أن الحكم المطعون فيه لم يحتم في الثمانية الأيام التالية على صدوره ولم تحرر أسبابه قبل النطق به .

وحيث إنه سبق الرد على ما جاء في هذين الوجهين بصدد التحدث عن الطعن المقدم من الطاعن الثاني فلا حاجة الى تكراره .

وحيث إن حاصل باقى أوجه الطعن المقدم من هذا الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه وقد اعتبر السرقة التى وقعت ممن قارفها من باقى المتهمين جنحة فما كان يجب تغليظ العقاب على الطاعن بمقولة إنه عالم بظرف الإكراه الذى وقع، لأن هذا الظرف إن هو إلا جريمة القتل التى لا يجب اعتبارها ركن إكراه فى مثل هذه الجريمة، ذلك لأنه يكون بذاته الجريمة الأساسية التى عوقب عليها المتهمون، ومن ثم كان يجب اعتبار ما وقع من الطاعن جنحة إخفاء أشياء مسروقة غير مقترنة بظروف مشددة، خصوصاً وأن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة هى جريمة قائمة بذاتها مستقلة عن الجريمة الأصلية ولا يعتبر مرتكبها مشتركاً مع الفاعل الأصلي فى جريمته حتى كان يسوغ القضاء على الطاعن بعقوبة الأشغال الشاقة. هذا إلى أن جريمة الإخفاء ليست ثابتة قبل الطاعن ما دام قد عدل عن اعترافه الذى أدلى به فى التحقيقات وأمام قاضى الإحالة، إذ أن الاعتراف الممول عليه هو ذلك الذى يدلى به المتهم أمام قاضيه الذى يحاكمه دون غيره من السلطات. وفضلاً عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يدل على علم الطاعن بأن المال الذى استولى عليه كان من متحصلات السرقة أو أنه كان يعلم بالظروف المشددة التى ارتكبت فيها حتى يساءل بالفقرة الثانية من المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات ولم تطبق المحكمة لمصلحة الطاعن المادة ١٧ من قانون العقوبات مع أن فى ظروف الدعوى وصغر سن الطاعن ما يقتضى تطبيقها .

وحيث إنه لما كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن بأنه أخفى نقوداً متحصلة من ثمن المصوغات المسروقة مع علمه بذلك وبظروف الجريمة

المشدة وكان الحكم المطعون فيه إذ دانه بهذه الجريمة قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها منه وهي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ، وتعرض لعلم الطاعن بالسرقة وبالظروف المشددة التي اقترنت بها في قوله « إن المتهم الرابع محمود محمد مرسى الشهير بالرئيس (الطاعن) لا ينزع طبقاً لأقواله في التحقيقات في أنه كان يعلم أن المصوغات المباعة والتي خصه من ثمنها كانت مسروقة ويعلم أنها مسروقة من الجنى عليها خالة المتهم الأول ولا أدل على علمه هذا من تصرفه في المبلغ الذي اختص به إذ كان يشتري ملابس ونظارة بقم مرتفعة شأن من يتصرف في مال يعلم أنه لن يردده، غير أن هذا المتهم دفع بأنه لم يكن يعلم الظروف التي ارتكبت فيها السرقة وهذا الدفع مردود عليه بأنه كما قال أحمد محمد فرج المتهم الخامس كان مع المتهمين الثاني والثالث يسمعون أن المتهم الأول كان سيسرق بطريق القتل، هذا إلى ما ثبت من أقوال هذا المتهم نفسه من أنه كان يعلم علم اليقين أن المتهمين كانوا يبحثون على المخدر في طريقهم إلى منزل الجنى عليها للاستعانة به في إتمام السرقة، يدل على ذلك ما قاله رداً على سؤال وجه إليه بشأن ما يعلمه عن سبب البحث عن البنج (اللي قاهمه أنه عايز الحاجات دي علشان السرقة والفلوس واحنا امبارح قلنا خلاص أهه رايح يسرق عايز الدواء ليه) . وحيث إنه يستخلص حتماً من هذا أن المتهم الرابع قد أخفى متحصلات الجريمة وهو يعلم بظروف ارتكابها إذ أن الوسيلة الباقية بعد الفشل في الحصول على المخدر هي إعدام حساسية الجنى عليها بقتلها ثم طبق في حقه المادة ١/٤٤ - ٢ مكررة من قانون العقوبات الصادر بها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ والمادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات . وكل هذا صحيح في القانون ولم يطبق الفقرة الثانية من المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات كما يقول الطاعن حيث قد نص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ على إلغائها .

وحيث إنه لما كان نص المادة ٤٤ مكررة المذكورة يجرى بأن « كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جناية أو جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس

مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين . وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة» وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بإخفاء أشياء متحصلة من جنابة القتل بالظروف الوارد بياتها فيه مستندا إلى الأدلة والاعتبارات السائفة التي أوردها ، ثم أخذه بالرافة وطبق لمصلحته المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزل بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ، وكان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تعتمد في الإدانة على إقرار المتهم في التحقيقات الأولية ما دامت قد اطمأنت إليه — ما دام ذلك كله ، فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( ١٧٢ )

### القضية رقم ٢٨٢ سنة ٢٠ القضية

أ — تموين . صنع خبز أقل وزنا عما هو مقرر . القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ . الفرض منه . لا يمكن أن يقصد به تقييد القاضي بدليل معين في ثبوت هذه المخالفة .

ب — تموين . صاحب مخبز . عدم تمسكه أمام المحكمة بوجوب معاملته بالمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . لا يجوز له أن يتمسك بذلك أمام محكمة النقض .

ج — دفاع . صاحب مخبز ومتهم آخر معه . بما كتبهما عن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر . محام واحد عنهما . قصر المحامي دفاعه عن صاحب المخبز . ذلك ينفي التعارض بين مصلحتيهما .

١ — إن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إذ خول وزير التموين إصدار القرارات اللازمة لوزن الرغيف لم يمنحه سلطة قصر الدليل على إجراء بعينه . فالقول بأن جريمة صنع خبز أقل وزنا عما هو مقرر لا تثبت إلا إذا تناول الوزن عددا . معينا من الأرغفة قول لا يتفق والقانون . والقرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ إنما أريد به تنظيم العمل الإداري لمن يتولون تفتيش الخباز ، ولا يمكن أن يكون مقصودا به تقييد القاضي بدليل معين ، فإن الأصل في المواد الجنائية أن القاضي يكون عقيدته من



جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى ، فتمت اطمأن إلى ثبوت المخالفة وقع العقوبة .

٢ — إذا كان المتهم وهو صاحب الخبز لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بوجوب معاملته بالمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فلا يكون له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

٣ — إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن محاميا واحدا حضر عن صاحب الخبز ومتهم آخر معه ولكن كان الظاهر من هذا المحضر أيضاً أن هذا المحامي قصر دفاعه على صاحب الخبز دون المتهم الآخر ، فذلك ينتفى معه قيام التعارض بين مصلحتيهما .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) أحمد عزت سلامة (الطاعن) و (٢) أحمد متولى أحمد و (٣) محمود العمراوى حسين بأنهم استخرجوا خبزا يقل وزنه عن الوزن المقرر قانونا .

وطلبت عقابهم بالمواد ١، ٢، ٤، ٧/٢ من القرار رقم ٥١٦ لسنة ٤٤. المعدل بالقرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٤٧ و ٢، ٤، ٤٧، ٤٩، ٥٦، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة الجنح المستعجلة بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات حضوريا للمتهمين الأول والثاني وغيايبا للثالث ببراءة المتهمين بلا مصروفات جنائية .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها عملا بمواد الاتهام حضوريا للمتهمين الأول والثاني وغيايبا للمتهم الثالث بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة المحل لمدة تعادل مدة الحبس ، وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم بلا

مصاريف عملا بالمادتين ٥٦،٥٤ من قانون العقوبات ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩٤٩/١٢/٢٩ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون : ذلك (أولاً) لأنه لم يبين عناصر الجريمة التي دان بها الطاعن ، وثانياً لأن الواقعة كما اثبتها الحكم لا عقاب عليها، وفوق ذلك فإن الطاعن وهو صاحب الخبز وكل ادارته آخر ولم يكن في وسعه أن يراقب كل ما يدور به ، وبالتالي لم يكن في مكنه أن يمنع ما يظهر في الخبز من عجز في الوزن ، الأمر الذي كان يقتضي معاملته بالمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . (ثالثاً) ان القانون يحتم أن يكون اثبات العجز في وزن الخبز بواسطة وزن مائتي رغيف ، فإذا استبعد ٣٥ رغيفا وهي التي قدمها المتهم الثالث عند التبليغ عن الواقعة كان الباقي يقل عن مائتي رغيف وهو لا يكفي في اقامة الدليل القانوني لاثبات العجز .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن . اذ أثبت أن الخبز وجد ينقص عن الوزن المقرر قانوناً في حالتي وزنه بالرغيف الواحد وبالجملة ، كما تحدث الحكم بعد بيان الواقعة عن الأدلة التي استخلص منها ثبوت التهمة في حق الطاعن وهي أدلة من شأنها أن تؤدي الى مارتب عليها ، ومنها اقرار أحد المتهمين بأن الطاعن، هو الذي أمر العامل بإنقاص الوزن . أما ما يثيره الطاعن بشأن العدد الذي يجب أن يوزن من الأرغفة لإثبات العجز فإن القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ إنما اريد به تنظيم العمل الإداري لمن يتولون تفتيش الخباز ولم يخول القانون لوزير التموين سوى اصدار القرارات اللازمة لوزن الرغيف ولم يمنحه سلطة قصر الدليل على اجراء بعينه، فالقول بان الجريمة لا تنشأ ولا يكون لها وجود الا اذا تناول الوزن عدداً معيناً من الأرغفة

قول لا يتفق والقانون ، اذ الأصل في المواد الجنائية ان القاضي يكون عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى ، فتي اطمأن الى ثبوت المخالفة وقع العقوبة . واما ما يثيره بشأن تطبيق المادة ٥٨ من القانون المذكور فلا محل له ، اذ لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع فليس له ان يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض . هذا فضلا عن ان الواقعة كما اثبتها الحكم استنادا الى الأدلة التي أوردها هي أن الطاعن هو الذي يقوم بإدارة المخبز .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في القول بان المحكمة وقد قبلت مدافعين عن الطاعن وآخر كان متبها معه قد أخلت بحقه في الدفاع لقيام التعارض بين مصلحتيها .

وحيث إن هذا الوجه مردود بانه وإن كان الثابت من محضر الجلسة ان محاميا واحدا حضر عن الطاعن وآخر الا انه ظاهر من هذا المحضر أيضا أن هذا المحامي قصر دفاعه على الطاعن دون الآخر مما ينتفي معه قيام التعارض في المصلحة .

وحيث إن الوجه الأخير يتحصل في القول بوجود تناقض بين أسباب الحكم إذ قال الحكم عندما تعرض لدفاع الطاعن انه انكر التهمة ودفعها بان المتهم الثالث قد لفق له هذا الاتهام بمعونة المتهم الثاني . ومفاد هذه العبارة ان الطاعن يقول بوجود تواطؤ بين المتهمين الثاني والثالث ، إلا ان الحكم قال في موضع آخر إن أحدا لم يقل ولا المتهم الأول نفسه (الطاعن) إن الخراط (المتهم الثاني) يضم له شرا لسبب من الأسباب مما يحمله على الإيقاع به ، وهذا تناقض يعيب الحكم .

وحيث إن هذا الوجه مردود بالا تناقض مما أشار إليه الطاعن . ذلك لأن معاونته المتهم الثاني للاثالث في تلفيق الاتهام على فرض صحتها لا تستلزم حتما قيام الضغينة الحافزة على ذلك التلفيق .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



( ١٧٣ )

القضية رقم ٢٨٤ سنة ٢٠ القضائية

إثبات :

- ١ — إدانة متهم بناء على أقوال متهم آخر ولو لم يكن في الدعوى من دليل سواها .  
جائز . عدول المتهم عن أقوال صدرت عنه . الأخذ بهذه الأقوال جائز .
- ب — دليل . لا يلزم أن يكون مباشرا : للمحكمة أن تكمله بالمنطق وتستخلص منه ما هو مؤد إليه حتما .

١ — للمحكمة أن تعول في إدانة متهم على أقوال متهم آخر معه متى اطمأنت إليها ولو لم يكن عليه في الدعوى من دليل سواها . كما لها أن تلتفت عن عدوله عن أقوال صدرت منه وتعتمد على هذه الأقوال على أساس أنها صحيحة وصادقة في رأيها .

٢ — لا يلزم في القانون أن يكون الدليل الذي بنى عليه الحكم مباشرا ، بل للمحكمة — وهذا من أخص خصائص وظيفتها — أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — أحمد محمد أحمد سالم . ٢ — زكي عبد البعال طابع (الطاعنين) . ٣ — إبراهيم دسوقي بيصار (توفى) . ٤ — صديق عبد البعال طابع بأنهم : الأول والثاني والثالث قتلوا عمدا إبراهيم محمد نصر الشهير بإبراهيم العادلي وكان ذلك مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتله واستدرجوه إلى حقل قمح يقوم بحراسته المتهم الثالث وتركوه حتى استغرق في النوم وأطلق عليه المتهم الأول عيارا ناريا ثم انقضوا عليه وذبحوه بآلات حادة وبتروا رأسه ، فحدثت به الإصابات الموضحة بتقريرى الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

والرابع ، اشترك مع المتهمين الأول والثاني في ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بطريق الاتفاق بأن قصد برفقتهما إلى بلدة الجنى عليه وذهب هو والمتهم الثانى لمنزله حين بقى الأول فى انتظارها خارج البلدة ، وقد تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق .

وطلبت من قاضى الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لحاكتهم بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الثلاثة الأول ، وبهما والمادتين ٤٠/٣ و ٤١ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الرابع . فقرر إحالتهم إليها لحاكتهم بالمواد سالفه الذكر .

ومحكمة جنايات الجيزة بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٤٩ عملاً بمواد الاتهام بالنسبة للأول والثانى مع تطبيق المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات للأخير حضورياً للمتهمين الأول والثانى وغيباً للمتهم الرابع بمعاقة المتهم الأول أحمد محمد أحمد سالم بالإعدام شنقاً ، وبمعاقة المتهم الثانى زكى عبد العال طابع بالانتحال الشاقة المؤبدة ، وببراءة المتهم الرابع صديق عبد العال طابع مما أسند إليه عملاً بالمادة ٥٠/٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

فطن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ثانى يوم صدوره الخالخ

## المحكمة

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل الذى بالتقانون .

وحيث إن الطعن يتحصل فى قول الطاعن بأن المحكمة — إذ دأته — العمد مع سبق الإصرار — قد اعتمدت على الاستنتاج المجرد كما استندت . أقوال المتهم الشريك برغم عدوله عنها فى الإحالة وأمامها بالجلسة ، وبرر عدله تأييدها بدليل آخر ، هذا إلى أن تصوير المحكمة لما ارتكبه هذا المتهم منه يجعل منه فاعلاً أصلياً لا مجرد شريك إذ يستحيل طبقاً لهذا التصوير أن يقوم

الطاعن وحده بالجريمة على النحو الذى ذكرته المحكمة مما يعتبر أيضا قصورا فى بيان الحكم لواقعة الدعوى .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجناية التى دان الطاعن بها ، وتعرض لدفاعه المبين بوجه الطعن وفنده ، مستندا فى كل ذلك إلى الأسباب التى قام عليها وانتهى لها أصلها فى التحقيقات ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها — لما كان ذلك وكان للمحكمة أن تعول فى إدانة متهم على أقوال متهم آخر متى اطمأنت إليها ولو لم يكن عليه فى الدعوى من دليل سواها ، وأن لها كذلك أن تلتفت عن عدوله عن أقوال صدرت منه وتعتمد على أقواله الأولى على أساس أنها صحيحة وصادقة فى رأيها ، وكان لا يلزم كذلك فى القانون أن يكون الدليل الذى يبنى عليه الحكم مباشرا بل ان للمحكمة — وهذا من أخص خصائص وظيفتها التى أنشئت من أجلها — أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه . متى تقرر كل ذلك فإن ما يثيره الطاعن فى طعنه يكون لا محل له، وهو لا يخرج فى حقيقته عن معاودة الجدل فى موضوع الدعوى والمناقشة حول تقدير أدلتها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( ١٧٤ )

القضية رقم ٢٨٩ سنة ٢٠ القضائية

هتك عرض . ركن القوة . ارتكاب الفعل ضد إرادة المجنى عليه أو بغير رضائه . كلاهما يتحقق بإتيان الفعل أثناء نوم المجنى عليه .

يكفى لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض أن يكون المتهم قد ارتكب الفعل المكون للجريمة ضد إرادة المجنى عليه أو بغير رضائه ، وكلا الحالين يتحقق



بإتيان الفعل أثناء نوم المجنى عليه . فتى كان الحكم الذى أدان المتهم بهذه الجريمة قد أثبت عليه أنه جثم على المجنى عليها وهى نائمة ورفع جلبابها وأدخل قضيبه من فتحة لباسها وأخذ يحكه فى فرجها من الخارج حتى أمنى ، فاستغاثت بوالدتها التى كانت تنام بجوارها — فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التى دانه فيها .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه هتك عرض نجاة عبد المجيد السعدنى التى لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة بالقوة ، بأن ركب فوقها أثناء نومها ورفع جلبابها وأدخل قضيبه من فتحة لباسها وأخذ يحكه فى فرجها من الخارج حتى أمنى .  
وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢/٢٦٨ من قانون العقوبات .

قرر فى ١٩٤٨/١٢/٨ إحالته إليها لمحاكمته بالمادة سالفة الذكر .  
سمعت محكمة جنايات طنطا هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين .  
فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ثانى يوم صدوره الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجناية هتك عرض بالقوة فى حين أن واقعة الدعوى لا يبين منها توفر عنصر الإكراه ، ويقول الطاعن إن محاميه قد تمسك أمام المحكمة بهذا الدفاع مستندا فيه إلى ما يؤيده من التحقيقات وظروف الحادثة ، وطلب بصفة احتياطية تطبيق المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات ، فلم تعول المحكمة على هذا الدفاع ولم ترد عليه بما يفنده .  
وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله « كانت

البت نجات عمرها من ١٠ — ١١ سنة ، تنام مع ذويها بدهليز المنزل الذى يسكنون فى غرفة منه ويسكن المتهم فى غرفة أخرى واستيقظت من نومها فى الخامسة صباحا فوجدت المتهم جاثما فوق فخذيها وقد رفع جلبابها وأدخل قضيبه من رجل لباسها وأخذ يحكه بفرجها حتى أمنى عليها فاستغاثت بوالدتها التى كانت تنام بجوارها ، فهرب المتهم إلى غرفته المجاورة فذهبت إليه والدتها وأنبته على فعلته ، وعندئذ هم بالخروج من المنزل فاستغاثت بجيرانها فى المنزل ومنعته من الخروج ، ثم ذهبت هى للبوليس وأبلغته الحادثة » ، وكان هذا البيان تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التى دين الطاعن بها ، وكان يكفى لتوافر ركن القوة فيها أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه أو بغير رضائه وكلاهما يتحقق بإتيان الفعل أثناء نومه ، وكان الحكم قد تعرض لدفاع الطاعن وفنده ، واستند فى ثبوت التهمة وتفنيد الدفاع إلى الأسباب التى أوردها والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها — لما كان كل ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن فى طعنه يكون على غير أساس ولا يخرج فى الواقع عن محاولة الجدل فى موضوع الدعوى مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن موضوعا .

### جلسة ٢٤ من ابريل سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسنى بك وفهم عوض بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ١٧٥ )

القضية رقم ٣٤٥ سنة ٢٠ القضائية

إثبات . شهود نقي . للمحكمة ما دامت ترى لزوما لسماعهم ومناقشتهم فى أقوالهم بالتحقيقات

أن تستدعيهم بقطع النظر عن إعلان التهم بإيادهم أو تمسك بحضورهم . قضاؤها في الدعوى دون سماعهم . خطأ .

إذا كانت المحكمة قد أوردت في أسباب الحكم من أقوال شهود النفي الذين استشهد بهم في التحقيقات ما يفيد أنها لم تكن قد أثبتت تكوين عقيدتها في الدعوى ، وأن الواقعة لم تكن قد وضحت لديها وضوحاً كافياً ، بل كانت في حاجة إلى أن تستزيد من الأدلة حتى تقول كلمتها فيها ، وأنه لم يمنعها من ذلك سوى أن التهم لم يقم بإعلان شهود النفي حتى تتمكن من المناقشة التي تطمئن إليها ، ومع ذلك أدانت التهم فإنها تكون قد خالفت القانون ، إذ للقاضي الجنائي بمقتضى المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن يستدعى ويسمع قول أى شخص يرى لزوماً لسماع أقواله ليكشف وجه الحق في الدعوى ، بقطع النظر عن إعلانه بعرفة من يرى المصلحة في حضوره أو عدم إعلانه ، وبقطع النظر عن التمسك بطلبه أو عدم التمسك به . ولا يؤثر في ذلك النظر بما يكون قد استطردت إليه المحكمة من الحكم على الشهادة كما هي واردة بالتحقيقات ما دامت هي قد أوردت في حكمها عن مناقشة شهود النفي ما ذكرته عن تبين الحقيقة والاطمئنان إليها مما قد يفيد احتمال تغيير رأيها في حالة سماعها إيادهم .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهم شرعوا في قتل عبد الحميد اسماعيل ناصر ومحمود ابراهيم أحمد مع سبق الاصرار والترصد بأن أجمعوا أمرهم وعقدوا للعزم على قتلها وأعدوا عدتهم فحملوا بنادق محشوة بالرصاص وتربصوا للمجنى عليهما ولما مرا بهم أطلق المتهمون النار عليهما قاصدين قتلها فأصاب المتهم الأول المجنى عليه الأول بالاصابات الميينة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه وهو إسعاف المجنى عليه الأول بالعلاج وعدم إحكام الرماية بالنسبة للمجنى عليه الثاني .



وطلبت من قاضى الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات .

فقرر بتاريخ ١٣/١/١٩٤٨ إحالتهم إليها لمعاقبتهم طبقا للمواد سالفه الذكر .  
وقد ادعى عبد الحميد اسماعيل ناصر بحق مدنى قدره ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين .

سمعت محكمة جنايات أسيوط هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بالنسبة لتهمة الشروع فى قتل عبد الحميد اسماعيل ناصر والمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بالنسبة لتهمة الشروع فى قتل محمود ابراهيم أحمد (أولا) بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين عن تهمة الشروع فى قتل عبد الحميد اسماعيل ناصر عمدا مع سبق الاصرار والترصد (ثانيا) بتبرئة المتهمين من تهمة الشروع فى قتل محمود ابراهيم أحمد عمدا (ثالثا) بإلزام المتهمين المذكورين متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى عبد الحميد اسماعيل ناصر على سبيل التعويض مبلغ مائة جنيه مصرى والمصروفات المدنية و ٥٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .

فطن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض فى أول فبراير سنة ١٩٥٠ الخ .

### المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتلخص فى أن المحكمة حين التفتت عن شهود النفى بمقولة إن الطاعنين لم يقوموا بإعلانهم حتى كانت تتولى مناقشتهم المناقشة التى تطمئن إليها فى ظهور الحقيقة تكون قد أفسدت منطق الاستدلال فى قضائها ، لأن ما ذكرته لا يستند إلى أساس من القانون ، كما انه لا يصححه ما استطردت إليه عن تكذيب هؤلاء الشهود ، لأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة متكاثفة تسقط كلها إذا ما سقط أحدها ، ولا يرد على هذا الأمر أن الشهود شهود نفى ، إذ ان للقاضى

الهيمنة على أدلة الدعوى كافة وكل ما يفيد في كشف حقيقتها ، فله أن يستدعى أى شخص يرى لزوما لسماع أقواله بغض النظر عما إذا كان هذا الشخص من شهود الإثبات أو شهود النفي مادامت أقواله تتصل بكشف الحقيقة سواء من ناحية الإدانة أو من ناحية البراءة ، وبغض النظر أيضا عن مسلك المتهم نفسه في دفاعه ، سواء أقام بإعلان هذا الشاهد أم لم يتم . وإنه وإن أوجب القانون على المتهم إعلان شهوده إن رأى له مصلحة في سماعهم إلا أن ذلك ليس معناه أن المحكمة في حل من صرف النظر عن سماعهم إذا شاطرت الدفاع رأيه في فائدة ذلك لكشف الحقيقة في الدعوى ، أما إذا كانت لم تشاطره الرأي فأنها تكون على حق إذا هي أغفلته والتفتت عنه ، ويقول الطاعنون إن المحكمة إذ التفتت عن سماع شهود النفي وداتهم للأسباب السالفة الإشارة إليها قد جاء حكمها معيبا متعينا نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لدفاع الطاعنين قد قال في ذلك : «إن المتهمين أنكروا التهمة وادعى كل منهم أنه كان متغيبا عن البلدة في وقت الحادثة وأشهد شهود نفي صادقوه في التحقيقات عدا احمد مرعى الشاهد الثالث ...» وأنه بما أن المحكمة لاتعول على أقوال من صادق المتهمين من شهود النفي لأن المتهمين لم يعلنوهم كشهود نفي حتى تتمكن المحكمة من مناقشتهم المناقشة التي تطمئن إليها من استظهار الحقيقة ولأن معظمهم يمت إلى المتهمين بصلة قرى أو مصلحة وكان من الميسور للمتهمين في فترة اختفائهم بعد الحادث أن يدبر كل منهم لنفسه دفاعا مهد له الشهود اللازمين سيما وإن أقوال الجنى عليه وشاهد الرؤية قد أيدها الطبيب الكشاف والطبيب الشرعى ...» ولما كان ما أوردته المحكمة في مطلع الأسباب عن شهود النفي يفيد أنها لم تكن قد أتمت تكوين عقيدتها في الدعوى ولم تكن الواقعة قد وضحت لديها وضوحا كافيا بل كانت في حاجة إلى أن تستزيد من الأدلة حتى تقول كلمتها فيها ، وأنه لم يمنعها منه سوى أن الطاعنين لم يقوموا بإعلانهم كشهود نفي حتى تتمكن عندها من المناقشة التي تطمئن إليها — لما كان الأمر كذلك وكان للقاضي الجنائي بمقتضى المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم

الجنایات أن يستدعى ويسمع قول أى شخص يرى لزوماً اسماع أقواله ليكشف وجه الحق فى الدعوى، وذلك بقطع النظر عن اعلانه بمعرفة من يرى المصلحة فى حضوره أو عدم اعلانه، وبقطع النظر عن التمسك بطلبه أو عدم التمسك به، فإن المحكمة إذا تركت ذلك وقضت بالإدانة تكون قد خالفت القانون، ولا يؤثر فى هذا النظر ما استطردت إليه بعدها من الحكم على الشهادة كما وردت بالتحقيقات ما دامت هى قد أوردت فى حكمها عن مناقشة شهود النفى ما ذكرته عن تبين الحقيقة والاطمئنان إليها مما قد يفيد احتمال تغيير رأيها فى حالة سماعها إياهم .  
وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

### جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(١٧٦)

#### القضية رقم ٣٨٦ سنة ٢٠ القضائية

أ — الإضرار بحيوان . وقوع الضرر الكبير بالفعل من أركان هذه الجريمة . انشروع فى ارتكابها . لا يتصور .  
ب — حكم . تسببيه . إشارته إلى احتمال قيام عذر قانونى لدى المتهم فى فعلته . عدم تحدته عنه بما ينشئ قيامه . قصور . مثال .

١ — إنه لما كانت جريمة الإضرار بالحيوان ضرراً كبيراً لا يتصور الشروع فى ارتكابها لأن من أركانها المادية تحقق نتيجة الفعل وهى وقوع هذا الضرر الكبير، فإن الحكم إذا اعتبر الواقعة الثابتة به، وهى ضرب المتهم حماراً بفأس على ظهره من الخلف، شروعا فى تلك الجريمة يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وفى تطبيقه .



٢ — إذا كان الحكم قد ذكر ما يشير إلى احتمال قيام عذر قانوني عند التهم دون أن يعنى بالتحدث عنه بما ينفي قيامه فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه . مثال ذلك قول المحكمة في حكمها في هذه القضية إن التهم كان ينوى الإضرار بالحمار لولا ابتعاده عن حمارته دون أن يبين الظروف التي استتبط منها ذلك مما قد يفيد أن ضرب التهم للحمار بما كان له مقتض ، والقانون يقضى لإمكان مساءلة التهم أن يكون قتل الحيوان أو الإضرار به ضررا كبيرا من غير مقتض .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده المذكور بأنه أضر بالحمار المملوك لعبد العليم أحمد قطقط ضررا كبيرا بأن ضربه بالفأس على ظهره فأحدث به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي البيطري .

وطلبت عقابه بالمادة ١/٣٥٥ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة طوخ الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس التهم شهرين مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية .

فاستأنف التهم هذا الحكم يوم صدوره . ومحكمة بنها الابتدائية بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم التهم ٣٠٠ قرش بلا مصاريف .  
فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن النيابة طعنت على الحكم المطعون فيه وقالت إن الواقعة كما صار إثباتها في الحكم تكون جريمة الإضرار بالحيوان ضررا بليغا ولا تعتبر في القانون

شروعا في هذه الجريمة كما ذهب الحكم ، وإذن فإن قضاءه بالغرامة على أساس أن ما وقع من المتهم شروع في تلك الجريمة خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، وكان يجب أن توقع عقوبة الحبس مع الشغل المنصوص عليها في المادة ٣٥٥ من قانون العقوبات على اعتبار أن ما قارنه المتهم يكون الجريمة تامة .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على المتهم بأنه «أضر بالحمار المملوك للمجنى عليه ضررا كبيرا بأن ضربه بالفأس على ظهره فأحدث به الإصابات المبينة بالكشف الطبي البيطري» وطلبت عقابه بالفقرة الأولى من المادة ٣٥٥ من قانون العقوبات فقضت محكمة أول درجة بحبسه شهرين مع الشغل تطبيقاً لهذه المادة وقالت ما مؤداه إن التهمة ثابتة قبل المتهم من بلاغ المجنى عليه من أن المتهم ضرب حماره بفأس على ظهرها من الخلف وما شهد به في التحقيقات بهذا المعنى ، وبأن عدوله عن قوله هذا في الجلسة مرده الصلح الذي تلا الواقعة ، واستشهدت بالكشف الطبي البيطري من وجود جرح قطعي بجراحة المجنى عليه طوله عشرة سنتيمترات وعرضه سنتيمتر واحد بمنطقة الفخذ وهو يحدث من التصادم بجسم حاد كالشاطور أو الفأس بعنف ، والحكم المطعون فيه استند في الإدانة إلى أسباب الحكم المستأنف وزاد عليها قوله «إنه يؤخذ من ظروف الحادث أن المتهم كان ينوى الإضرار بالحمار المصاب ضررا بليغا لولا ابتعاده عن حماره نتيجة ضرب المتهم له . ومن حيث إن الواقعة على هذه الصورة تعتبر شروعا في إحداث ضرر بليغ بحمار المجنى عليه ، الأمر المنطبق على الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥٥ من قانون العقوبات . ومن حيث إنه بالنسبة للعقوبة ترى المحكمة تعديلها والاكتفاء بتوقيع عقوبة الغرامة» .

وحيث إنه لما كانت جريمة الإضرار بالحيوان ضررا كبيرا لا يتصور الشروع في ارتكابها لأن من أركانها المادية تحقق نتيجة الفعل وهو وقوع هذا الضرر الكبير . ولما كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر ما وقع

من المتهم شروعا في تلك الجريمة واقتصر على توقيع عقوبة الغرامة يكون قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه .

وحيث إنه لما كان يجب في الحكم الصادر بالعقوبة أن تبين الواقعة بيانا كافيا يتيسر معه لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة الثابتة فيه ، وكانت محكمة الموضوع لم تبين الظروف التي استنبطت منها أن المتهم كان ينوى الإضرار بالحمار لولا ابتعاده عن حمارته ، ومفاد ذلك أن ضرب المتهم للحمار قد يكون له مقتض ، ولما كان القانون يقضى — لا يمكن مساءلة المتهم — أن يكون قتل الحيوان أو الإضرار به ضررا كبيرا من غير مقتض ، فإذا ذكر في الحكم ما يشير إلى احتمال قيام هذا العذر القانوني دون أن يعنى بالتحدث عنه بما ينفي قيامه فإنه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

### جلسة أول مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ١٧٧ )

### القضية رقم ٢٩٠ سنة ٢٠ القضائية

دفاع شرعى . عدم التمسك به . الوقائع كما أثبتتها المحكمة لا تفيد قيامه . الطعن على الحكم بمقولة إنه أغفل البحث في قيامها . لا يصح .

إذا كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى ،



وكان لا يوجد في الوقائع الثابتة بالحكم ما يفيد قيام هذه الحالة فلا يكون له أن يطعن على الحكم بمقولة إنه قد أغفل البحث في قيامها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١. — صادق محمد الواصلي (الطاعن) . ٢. — عبد المعطي محمد الواصلي . ٣. — توفيق محمد الواصلي . ٤. — محمد الواصلي بأنهم الأول (أولاً) قتل عمداً ومع سبق الإصرار والترصد محمود شعيب موسى وعبد الغفار الواصلي موسى بأن بيت النية على قتلها وراقب وجودهما بمحل الحادث وخل بندقية وتوجه بها إلى هذا المحل وبمجرد وصوله إليه أطلق عليهما عياراً نارياً قاصداً قتلها فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما . (ثانياً) شرع في قتل على أحمد فوده ومحمد أحمد فوده عمداً ومع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتلها وطعنهما بآلة حادة (سكين) قاصداً قتلها فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي ، وقد خاب أثر الجريمة بسبب خارج عن إرادة المتهم وهو إسعاف الشجنى عليهما بالعلاج . والثاني والثالث والرابع اشتركوا مع الأول في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة بأن حرضه الرابع على ارتكابها واتفق معه الثاني والثالث عليها وساعده بالتوجه معه إلى محل الحادثة لشدأ زره وقت ارتكابها ، وقد وقعت الجريمة بناء على هذا الاشتراك السابق . وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك في أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

واذعى بحق مدني ١ — شعيب موسى (والد القتيل) . ٢. — فاطمة على أحمد عيد (زوجة القتيل) وطلبا الحكم لهما قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض .

ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الجيزة عدلت النيابة وصف التهمة

بأن المتهم الأول في الزمان والمكان سالفى الذكر قتل عمداً ومع سبق الإصرار محمود شعيب موسى وعبد الغفار الواصلى موسى بأن بيت النية على قتلها وتوجه محل وجودهما حاملاً بندقية وبمجرد وصوله إليهما أطلق عليهما عياراً نارياً قاصداً بذلك قتلها فأحدث بهما الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما . وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين أخريين وهى أن المتهم المذكور شرع فى قتل على أحمد فوده ومحمد أحمد فوده عمداً بأن طعنهما بآلة حادة «سكين» قاصداً بذلك قتلها فأحدث بهما الإصابات الموضحة بالتقرير الطبى وقد خاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو إسعاف الجنى عليهما بالعلاج ، الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ من قانون العقوبات ، وبأن المتهمين الثانى والثالث اشتركا مع الأول بطريق الاتفاق والمساعدة فى جريمة القتل العمد بظروفها سالفة الذكر بأن اتفقا معه على تنفيذها ورافقاه محل الحادث لشد أزره لارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . والمتهم الرابع اشترك مع الأول أيضاً فى جريمة القتل العمد بظروفها سالفة الذكر بطريق التحريض والاتفاق بأن حرض الأول والثانى والثالث على ارتكابها واتفق معهم على ذلك فوقعت بناء على هذا الاتفاق والتحريض . وطلبت النيابة محاکمتهم طبقاً للمواد ٢٣٠ و ٢٣٤/٢ و ٤٠ و ٤١/١ و ٢ و ٣ من قانون العقوبات . وبعد أن أنهت المحكمة المذكورة سماع الدعوى قضت بسقوط الدعوى العمومية بالنسبة للمتهم الرابع محمد الواصلى بوفاته ، وحضورياً لباقي المتهمين (أولاً) بمعاقبة الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وبالإلزامه بأن يدفع للمدعين بالحقوق المدنية قرشاً صاعداً واحداً على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وذلك عملاً بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٤٢/١ و ٢٣٢/٢ و ١٧ من قانون العقوبات ، لأنه فى الزمان والمكان سالفى الذكر (أولاً) قتل عمداً ومع سبق الإصرار محمود شعيب موسى وعبد الغفار الواصلى موسى بأن بيت النية على قتلها وراقب وجودهما بمحل الحادثة وحمل بندقية وتوجه بها إلى هذا المحل وبمجرد وصوله إليه أطلق عليهما عياراً نارياً

قاصداً قتلها فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما. (ثانياً) أحدث جرحاً بكل من على أحمد فوده ومحمد أحمد فوده تقرر علاجه مدة لا تزيد على عشرين يوماً (ثالثاً) براءة المتهمين الثاني والثالث مما أسند إليهما وبرفض الدعوى المدنية قبلهما ، وذلك عملاً بالمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطعن يتحصل في قول الطاعن إن الحكم المطعون فيه إذ دانه بالقتل العمد مع سبق الإصرار قد اطرح ما تمسك به محاميه من أن حقيقة الواقعة هي قتل خطأ إذ انطلق العيار من بندقيته بسبب تماسك الجنى عليهما الأخيرين به وتجاذبهما وإياه للبندقية ، واستدل على توفر نية القتل وسبق الإصرار بما لا يؤدي إليهما ، كما رفضت المحكمة إجابة طلب الانتقال إلى مكان الحادث ومعاينة باب الحجرة التي كان بها القتيلان للتحقق من أنه كان مغلقاً وأن المقذوف الذي انطلق من البندقية أثناء التجاذب قد أحدث به ثقباً ظاهراً ، لم تستجب المحكمة لهذا الطلب وردت عليه برد غير سائغ ، وأنها إذ دانت كذلك بإحداث جرح عمداً بالجنى عليهما الأخيرين قد أغفلت أنه كان في حالة دفاع شرعى عن ماله (بندقيته) .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها بما فيها نية القتل وسبق الإصرار ، وذكر الأدلة التي اطمأنت إليها المحكمة في ثبوتها ، والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، ثم تعرض لدفاع الطاعن المبين بأوجه الطعن وعلى طلب إجراء المعاينة ، ورد عليهما بأدلة من شأنها أن تؤدي إلى تنفيذهما ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى لديه ، ولا يوجد في الوقائع الثابتة في الحكم ما يفيد قيامها — لما كان كل ذلك ، فإن



الحكم المطعون فيه يكون سليماً ، ويكون ما يثيره الطاعن لا يعدو الجدل في موضوع الدعوى وتقدير أدلتها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## (١٧٨)

### القضية رقم ٢٩٣ سنة ٢٠ القضية

١ — زنا . المكاتب التي تقبل دليلاً في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا . هي الصادرة من المتهم الدالة على حصول الفعل . (للمادة ٢٧٦ ع) .

ب — حكم . نسبيه . حكم بالبراءة . الرد على أدلة المتهم . يكفي أن يكون مستفاداً من الحكم بالبراءة للأدلة التي أوردتها .

١ — إن المكاتب التي أوردتها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات من الأدلة والتي يجوز الاستدلال بها على شريك الزوجة المتهمة بالزنا هي التي تكون مع صدورها من المتهم دالة على حصول الفعل .

٢ — إذا كان الحكم الابتدائي قد تعرض لأدلة الثبوت وفندتها فإن عدم تعرض المحكمة الاستئنافية للرد على الأوراق المقدمة لها لا يعيب الحكم مادامت هذه الأوراق غير مؤدية بذاتها إلى ثبوت التهمة . إذ أن في إغفال المحكمة التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنها اطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى إدانة المتهمين ، وليس على المحكمة في حالة القضاء بالبراءة أن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام ، بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفاداً من حكمها بالبراءة استناداً إلى ما اطمأنت إليه من أدلة .

## الوقائع

أقام خليل إبراهيم أحمد (الطاعن) هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة باب الشرية الجزئية ضد ١ — دولت محمد محمد و ٢ — نصر الدين إبراهيم أحمد «المطعون

ضدهما» طلب فيها محاكمتهم طبقا للمواد ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون العقوبات والحكم له قبلهما بمبلغ ٢١ جنيتها على سبيل التعويض لأنهما الأولى زنت مع الثاني وهي زوجة للمدعى والثاني زنا بالأولى وهو يعلم بأنها زوجة للمدعى .

سمعت المحكمة المذكورة الدعوى وقضت بحضور يا عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهمين مما أسند اليهما وبرفض الدعوى المدنية قبلهما مع إلزام رافعها بالمصاريف وخمسمائة قرش مقابل اتعاب المحاماة .

فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم طالبا إلغائه والحكم له بطلباته المبينة بعريضة دعواه والمذكورة آنفا ، كما استأنفته النيابة كذلك طالبة ادانة المتهمين بمواد الاتهام ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين وقضت حضوريا بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

فطن المدعى في الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى أوجه الطعن هو ان الطاعن قدم لمحكمة ثانى درجة مستندات لم تكن قدمت لمحكمة أول درجة وهي عبارة عن مكاتيب محررة من المطعون ضده الثانى للمطعون ضدها الأولى لها وزنها فى اثبات جريمة الزنا ضدهما، ولكن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يعنى بالرد على تلك المستندات أو بالتحدث عنها وهذا منه قصور يعيبه . ويضيف الطاعن ان المحكمة أخطأت فى تكييف واقعة الدعوى التكييف القانونى الصحيح ، إذ انه على الرغم من ضبط خطابات حررتها المطعون ضدها الأولى للثانى لاتدع مجالا للشك فى مقارقتها جريمة الزنا معا فإن المحكمة أهدرت هذا الدليل بمقولة إن المتهمة كانت متأثرة بمرض عصبي ، وذلك دون أن تستند فى هذا الذى ذهبت إليه إلى رأى فنى فى الأمراض النفسية أو العصبية .

وحيث إنه لا وجه لكل ماثيره الطاعن في طعنه ، فالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد تعرض لأدلة الثبوت المقدمة من الطاعن بما فيها المكاتيب المحررة من المطعون ضدها الأولى ، وانتهى إلى أنها لا تؤدي إلى ثبوت وقوع جريمة الزنا ، ولما كان الأمر كذلك ، وكانت المكاتيب التي أوردتها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات والتي يجوز الاستدلال بها على شريك الزوجة المتهمة بالزنا هي التي تكون مع صدورها من المتهم ، دالة على حصول الفعل ، ولما كانت المكاتيب الثلاثة التي قدمت أمام محكمة ثاني درجة لا تؤدي بذاتها إلى ان الجريمة قد ارتكبت في الواقع ، فإن إغفال محكمة ثاني درجة الأخذ بها والرد عليها لا يعيب الحكم المطعون فيه . ذلك لأن في إغفال المحكمة التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها اطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى إدانة المتهمين . وإذا كان مقرراً ان محكمة الموضوع ليست ملزمة ، في حالة القضاء بالبراءة ، بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام ، بل يكفي أن يكون الرد عليها مستقاراً من حكمها بالبراءة استناداً إلى ما اطأنت إليه من أدلة ، فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ١٧٩ )

### القضية رقم ٣٩٨ سنة ٢٠ القضائية

حكم . تسيبه . حكم ابتدائي تعرض لدفاع الطاعن ورد عليه بما يبرر عدم الأخذ به . خلو محضر الجلسة الاستئنافية مما يثبت أن الطاعن قد طلب الترخيس له في إعلان شهود نقي . تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . النعي على الحكم الاستثنائي بالقصور . لا يقبل .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها ، وكان الحكم الابتدائي قد تعرض لما أبداه الطاعن من دفع ورد عليها بما يبرر عدم الأخذ بها ، وكان محضر الجلسة الاستئنافية حلواً مما يثبت أن الطاعن



— كما يدعى — قد تقدم بطلب صريح بإعلان شهود نفي ، فإنه لا يكون ثمة وجه لما ينعاه على هذا الحكم من القصور .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه أحرز مادة مخدرة ( حشيشا وأفيونا ) بقصد الاتجار وبدون مسوغ قانوني ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

وأمام محكمة إيتاي البارود الجزئية التي سمعت الدعوى دفع الحاضر مع المتهم بالدفع الآتية : (أولا) ببطلان إذن التفتيش ، (وثانيا) ببطلان هذا الإذن على أساس أن النيابة جاوزت مفهوم التحريات عند إصداره ، (وثالثا) ببطلان تميز المخدرات ، وبعد أن أنهت المحكمة المذكورة نظر الدعوى ، قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام أولا ، برفض جميع الدفع المنصبة على إذن التفتيش واجراءات تميز المضبوطات وثانيا ، بحبس المتهم سنتين مع الشغل والنفاذ وتغريمه أربعمائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة والأدوات التي استعملت في ارتكاب الجريمة .

فاستأنف ، ومحكمة دمنهور الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ثانيا يوم صدوره الخ

## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول (أولا) بأن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان لأنه لم يبين على أسباب ، و (ثانيا) بأن الطاعن دفع بمحضر جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٠ ببطلان التفتيش وبصورية عملية التفتيش للأسباب التي ذكرها بلسان المدافعين عنه ، كذلك طلب التصريح بإعلان شهود نفي ، ولكن

المحكمة أيدت الحكم المستأنف دون أن تعنى بإجابة طلبه أو الرد على دفعه ، وهذا منها قصور يعيب الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها والتي أخذت بها محكمة ثاني درجة يكون قد أقام قضاءه على تلك الأسباب ويكون القول بخلوه من الأسباب غير سديد . ولما كان الأمر كذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد تعرض لدفع الطاعن ورد عليها بما من شأنه أن يبرر رفضها ، وكان محضر الجلسة الاستئنافية خلواً عما يثبت أن الطاعن قد تقدم بطلب صريح لإعلان شهود النفي المشار إليهم في الطعن فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ١٨٠ )

### القضية رقم ٤٠٠ سنة ٢٠ القضائية

تموين . صاحب العمل . غيابه وقت ضبط المخالفة . متى يعفى من عقوبة الحبس على ما يقع بمصنعه من مخالفة ؟ إذا أثبت أن غيابه كان يتعذر معه المراقبة ومنع وقوع المخالفة . استغلال المحكمة بما ذكرته في حكمها أن غيابه لم يكن لينعه من الإشراف على المصنع وعقابه . حكمها بذلك سليم . (القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٩ والرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥) .

من المقرر وفقاً للمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن مجرد غياب صاحب العمل وقت ضبط المخالفة لا يكون بذاته سبباً للاعفاء من عقوبة الحبس إلا إذا أثبت أن ذلك الغياب كان سبباً في تعذر المراقبة ومنع المخالفة . فإذا كان الحكم الذي أدان المتهم (صاحب مصنع نشأ) في حياة ذرة لاستخدامه في مصنعه بغير ترخيص من الوزارة لم يعتد بما دفع به من أنه كان غائباً عن المحل وقت وقوع المخالفة إذ كان وقتئذ بوزارة التموين وذلك لما استنتجته المحكمة من وجود مصنعه ومكتب الإدارة في مدينة القاهرة من أنه كان على اطلاع دائم على

ما يجرى بمصنعه وأنه لم يكن غائباً عن المصنع غيبة تقطع صلته به أو تجعل إشرافه عليه متعذراً ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في الرد على ذلك الدفاع .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه بوصفه صاحب مصنع نشا حاز ذرة موضحة بالمحضر لاستخدامها في المصنع بغير ترخيص خاص من الوزارة ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٤ / ١ من القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٩ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

سمعت محكمة القاهرة المستعجلة الدعوى وقضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام وبالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتفريعه مائة جنيه مصرى وأمرت بوقف تنفيذ العقوبتين لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائياً ومصادرة النشا المضبوطة ونشر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة المصنع لمدة ستة شهور . فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضورياً في ١١ يناير سنة ١٩٥٠ بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .

فطن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك لأن الواقعة المنسوبة إلى الطاعن لا عقاب عليها . وفي بيان ذلك يقول إن كمية الذرة موضع المخالفة وردت للمصنع في غيبته من مزارع اعتاد توريد الذرة للمصنع من عدة سنوات قبل صدور القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٤٩ ، وقد ضبطت الذرة موضوع المخالفة في يوم



ورودها ، وكان الطاعن وقتئذ بوزارة التموين يسعى في الحصول على ترخيص باستيراد الذرة اللازمة لمصنعه ، وما ان علم بورودها حتى أمر بعدم استعمالها وظلت كذلك حتى حصل على ترخيص من الوزارة باستخدامها ... ويقول الطاعن إنه استدلى على صحة دفاعه بمستندات قدمها ، ومع ثبوت صحة هذا الدفاع وهو يؤدي إلى عدم مساءلته عن الجريمة التي دين بها ، فإن المحكمة لم تكن بالرد عليه . ويضيف أنه وقد ثبت من محضر ضبط الواقعة أن الطاعن لم يكن موجوداً بالمصنع وقت وقوع المخالفة وضبط الذرة ، فإنه طلب احتياطياً معاملته بالمادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ التي تنص على أن الغياب مانع من تطبيق عقوبة الحبس ، إلا أن المحكمة وقعت عليه تلك العقوبة بالمخالفة لنص تلك المادة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها كما هي معرفة به في القانون ، وأورد الأدلة في منطق سليم على ثبوتها في حقه ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، ثم تعرض لدفاعه المشار إليه ففنده في قوله « وتستنجد المحكمة من وجود المصنع ومكتب الإدارة في مدينة القاهرة أن المتهم كان على اطلاع دائم على ما يجري بمصنعه ، وبمعنى آخر أنه لم يكن غائباً عن المصنع غيبة تقطع صلته به أو تجعل إشرافه عليه متعذراً » . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد طبق القانون على الوجه الصحيح ، فلا محل لما يقوله الطاعن من خطأ في تطبيق القانون ، أو قصور في الرد على دفاعه ، ذلك لأنه من المقرر أن مجرد الغياب وقت ضبط المخالفة لا يكون بذاته سبباً للاعفاء من عقوبة الحبس وفق ما نصت عليه المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إلا إذا أثبت صاحب العمل أن ذلك الغياب كان سبباً في تعذر المراقبة ومنع المخالفة وهو ما لم يقم عليه الطاعن الدليل في هذه الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ١٨١ )

### القضية رقم ٤٠٣ سنة ٢٠ القضائية

- ١ — دفاع . متهم بجنة . حضور محام عنه . غير واجب . متهم حضر الجلسة بنفسه ولم يصر إلى أن له محاميا . نعيه على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع لعدم تأخيرها القضية حتى يحضر محاميه . طعن لا أساس له .
- ب — تقض . الطعن من التهم لعدم فصل المحكمة في الدعوى المدنية المقامة ضده : لا مصلحة منه .

١ — إن حضور محام عن المتهم بجنة ليس مما يوجب القانون، بل يكفي أن يدافع المتهم فيها بنفسه عن نفسه ، وإذن فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم كان حاضرا بنفسه ولم يصر إلى أن له محاميا أو يطلب شيئا في هذا الشأن فإن نعيه على المحكمة أنها أخالت بحقه في الدفاع بمقبولة إنها لم تستجب إلى ما طلبه من تأخير نظر القضية حتى يحضر محاميه ، ذلك لا يكون له أساس .

٢ — لا مصلحة للتهم من الطعن في الحكم لعدم فصله في الدعوى المدنية المقامة ضده من المدعى بالحقوق المدنية .

### الوقائع

أهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه أحدث عمدا بجورج اسكندر شامى الإصابات المبينة بالتقرير الطبى والى أعجزته عن اشغاله الشخصية مدة أزيد من عشرين يوما ، وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات .

وادعى جورج اسكندر بحق مدنى وطلب الحكم له قبل التهم بمبلغ ٢٥ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت .

سمعت محكمة الجنايات الجزئية الدعوى وقضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ألف قرش . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم

طالباً الغاءه وبراءته مما نسب إليه ، واستأنفه المدعى بالحقوق المدنية كذلك طالباً الحكم له بالتعويض الذى طلبه ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين وقضت حضورياً بقبولها شكلاً وفى الموضوع باعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فى الدعوى المدنية وإرجاء الفصل فى الاستئنافين عن الدعويين الجنائية والمدنية إلى ما بعد الفصل ابتدائياً فى الدعوى المدنية . بعد ذلك اعيدت الدعوى لمحكمة الجالية الجزئية فنظرتها ثانية وقضت بحكمها الصادر فى ٤ يناير سنة ١٩٤٩ بالزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى خمسة عشر جنيهاً على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة . ثم أعيدت الدعوى ، للمرة الثانية ، للمحكمة الاستئنافية ، فقضت غيائياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المستأنف مع الزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فعارض المحكوم عليه ، والمحكمة المذكورة نظرت معارضته وقضت بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض الخاطئ .

## المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى قول الطاعن إن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجنة أحداث جرح عمداً قد أدخل بحقه فى الدفاع ، لأنه طلب إلى المحكمة تأخير نظر القضية حتى يحضر محاميه ، فلم تستجب المحكمة لهذا الطلب ، فى حين أنه قد حضر عنه محام فى جميع الجلسات السابقة .

وحيث إنه لما كان حضور محام عن متهم بجنة ليس مما يوجب القانون ، بل يكفى أن يدافع المتهم فيها عن نفسه ، وكان الثابت بمحضر الجلسة ان الطاعن كان حاضراً بنفسه ، ولم يشر إلى ان له محامياً أو يطلب شيئاً بهذا الشأن فإن هذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثانى هو انه إذ أعادت محكمة الدرجة الثانية القضية



لمحكمة أول درجة للفصل في الدعوى المدنية التي كانت قد أغفلتها عند الفصل في الدعوى الجنائية ، لم يعلن الطاعن لابتداء دفاعه ، فصدر الحكم حضوريا فيها رغم عدم حضوره ورغم تنبيه محكمة الدرجة الثانية إلى اعلانه ، وأنه اذ حركت الدعوى أمام محكمة الدرجة الثانية بعد ذلك ، لم يعلن هو بالجلسة أمامها فقضت غيابيا عليه في الدعوى العمومية دون أن تفصل في الدعوى المدنية التي كان قد قضى فيها ابتدائيا من محكمة أول درجة .

وحيث إنه لما كان الثابت في محاضر جلسات محكمة أول درجة بعد إحالة القضية إليها من محكمة الدرجة الثانية ان الطاعن قد حضر ، وكان الطاعن لم يدفع لدى نظر المعارضة في الحكم الاستثنائي الغيابي بعدم إعلانه أمام المحكمة الاستثنائية للجلسة التي صدر فيها ذلك الحكم الغيابي ، لما كان ذلك ، وكان لامصلحة للطاعن فيما ينمى من عدم فصل هذه المحكمة في الدعوى المدنية ، فإن ما يثيره في هذا الوجه لا يكون مقبولا منه .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما تمسك به الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى من أن إصابة الجنى عليه قد وقعت عندما أراد أحد الشهود أن يضرب الطاعن بالسكين ، فلما أمسك الطاعن بها أصابت الجنى عليه ، كما ان الاعتراف المنسوب إليه في محضر البوليس قد صدر منه وهو في غير وعيه .

وحيث إنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعه الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها ، وتعرض لدفاع الطاعن المبين بوجه الطعن وفنده مستندا في ذلك إلى الأسباب التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، فإن هذا الوجه لا يكون له معنى سوى محاوله الجدل في موضوع الدعوى مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة أول مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ١٨٢ )

### القضية رقم ٤٠٥ سنة ٢٠ القضائية

حكم . تسببيه . غش لبن . دفع المتهم بأن خص اللبن لم يجر بمصنعه بل أخذت العينات عند وصولها إلى الزبائن مما يخليه هو من تهمة الغش . إدانته تأسيساً على أن هذا الدفاع غير جدي إذ كان يجب عليه أن يتخذ الإجراءات لمنع مثل هذه المخالفة . قصور . هذا القول لا يغني عن بيان علم المتهم بالغش وهو ركن يجب ثبوت توافره لإمكان العقاب .

إذا كان المتهم في جريمة بيع لبن مغشوش بنزع نسبة من المواد الدهنية منه وإضافة ماء إليه قد دفع التهمة عن نفسه بأن الألبان المغشوشة لم تفحص بمصنعه بل أخذت العينات منها عند وصولها إلى الزبائن مما مفاده أن الغش يكون قد وقع من عمال التوزيع ، فأدانته المحكمة واكتفت في ردها على هذا الدفاع بقولها إنه غير جدي وإنه كان عليه أن يتخذ الإجراءات لمنع مثل هذه المخالفات ، فهذا منها قصور في الحكم . إذ كل ما قالته في صدد تنفيذ هذا الدفاع إنما يقوم على مجرد عدم اتخاذ المتهم لإجراءات لمنع المخالفة وهذا لا يغني عن بيان العلم بالغش وهو أمر واجب لإمكان العقاب طبقاً للقانون .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه : (أولاً) عرض للبيع لبنا معقما غير صالح للاستهلاك الآدمي . (ثانياً) مع علمه بما فيه من عيب باع إلى مستشفى الحمية

العسكري لبنًا مغشوشًا وذلك بأن نزع المواد الدهنية بنسبة ١٦٪ (ثالثًا) مع علمه بما فيه من عيب باع إلى مستشفى الحمية العسكرية لبنًا مغشوشًا وذلك بأن أضاف إليه ماء بنسبة ٤٪ (رابعًا) مع علمه بما فيه من عيب باع إلى مستشفى الحمية العسكرية لبنًا مغشوشًا وذلك بأن أضاف إليه ماء بنسبة ٤٪ وطلبت عقابه بالمواد ٢ ققرة أولى و٨ و٩ و١٠ و١٢ من القانون رقم ٤٨ الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ و بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة جناح مصر المختلطة الدعوى وقضت حضورياً ببراءة المتهم بالنسبة للتهمة الأولى وقررت بأنه متهم بالنسبة للثلاث تهم الأخرى و بتطبيق المواد المتعلقة بها وبتغريمه ١٥ جنيهًا لكل منها و بالمصاريف . وقد أعلن هذا الحكم إلى المحكوم عليه بمكتب الأستاذ رويير بورج المحامي عنه ، فرفع الأستاذ بورج طعنا عنه بتقرير قدمه لقلم كتاب المحكمة المذكورة الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه « بأنه باع لبنًا مغشوشًا بنزع المواد الدهنية ... و بإضافة الماء إليه ... » جاء مشوبًا بما يبطله . إذ لا يمكن أن يسأل عن خطأ غيره ، فلم تفحص الألبان بمعمل الشركة ، بل أخذت العينات منها عند وصولها إلى الزبائن مما يفيد إدانة عمال التوزيع دونه . وقد تمسك بأن هؤلاء قد قاموا بغش اللبن في بعض الحالات ، ولكن المحكمة اطرحت دفاعه بمقولة إنه كان عليه هو أن يتخذ الإجراءات لمنع مثل هذه المخالفات وإنه عند انتفاء الدليل يجب إدانته ، مع أن هذه الأسباب تفترض أن المتهم مدان وتحمله إثبات براءته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين تعرض لدفاع الطاعن قال : « إن التهمة ثابتة من التحاليل التي عملت ، وإن المتهم يستند في دفاعه إلى أن الأوعية يمكن أن تكون فتحت بمعرفة الموزعين الذين قاموا بغش اللبن قبل التوزيع ... وإن



هذا الدفاع ليس له صفة جدية وعلى المتهم اتخاذ الاجراءات لمنع مثل هذه المخالفات خصوصاً وأن الأمر متعلق بإنتاج يهيم الصحة العامة ، وإنه مع عدم وجود دليل نفي يتعين إذن استبقاء التهمة وتطبيق القانون عليه . ولما كان الحكم لم يقر الدليل على علم الطاعن بغش اللبن ، وكان ما أوردته المحكمة عن تفنيد دفاعه يقوم على مجرد عدم اتخاذ الاجراءات لمنع المخالفة ، وهو مالا يؤدي إلى ما انتهت إليه عنه ، ولا يغنى عن وجوب بيان العلم بالغش ، الأمر الواجب توفره لإمكان العقاب طبقاً للقانون ، لما كان الأمر كذلك فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن

### جلسة أول مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة . وبحضور حضرات  
أصحاب العزة أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك  
ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ١٨٣ )

### القضية رقم ٤٠٦ سنة ٢٠ القضائية

سب . ركن العلانية . مكتب المحامى . محل خاص . اعتبار السب الواقع فيه علنياً . عدم  
ذكر أسباب مؤدية إلى ذلك . قصور .

إن مكتب المحامى هو بمحكم الأصل محل خاص ، فإذا كان الحكم فى صدد  
بيانه توافر ركن العلانية فى جريمة السب لم يقل إلا أن المتهم توجه حوالى الساعة  
١١ صباحاً إلى مكتب المحامى (الجنى عليه) وبينما كانت كل الأبواب والنوافذ  
مفتوحة اتهم بصوت عال بالسرقة بحضور فلان زميله ، وأنه يتعين اعتبار مكتب

الحامى فى أوقات العمل محلاً عمومياً حيث يمكن لكل العملاء الدخول وحيث يمكن للمساعدين سماع المناقشة ، فهذا الذى ذكره لا يجعل مكتب الحامى محلاً عمومياً بالصدفة ولا تتحقق به العلانية التى يتطلبها القانون للسب الذى يجهر به فى المحل الخاص المثل على طريق عام . وهذا قصور يعيبه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه سب علناً ليون آزولاى وذلك بأن تفوه بالجل المينة بالشكوى المقدمة من هذا الأخير ، وطلبت عقابه بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة جناح الاسكندرية المختلطة الدعوى وقضت حضورياً فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٩ عملاً بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٦ من قانون العقوبات بتغريم المتهم خمسة جنيهات مصرية والمصاريف . فرغ الأستاذ فيلكس بنزاين الحامى عن المحكوم عليه نقضاً عن هذا الحكم بتقرير قدمه لقلم كتاب محكمة الاسكندرية المختلطة الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه ، وقد دانه بجنحة السب العلنى ، أنه اعتبر مكتب الحامى محلاً عمومياً ، فى حين أن هذا المكتب ولا سيما غرفة الحامى الخاصة به التى وقع فيها الفعل كلاهما محل خاص ، ولو كانت الأبواب والنوافذ مفتوحة ، وكان مساعد الحامى موجوداً ، وفوق هذا فإنه لا يبين مما أثبتته الحكم أن أحداً من العملاء كان موجوداً فى وقت الحادث ، أو أن أحداً من الجيران أو المارة قد سمع ألفاظ السب ، بل إن الاستفادة منه أن مساعد الحامى وحده هو الذى سمع هذه الألفاظ ، وبهذا فإن ما وقع لا يعدو كونه مخالفة سب غير علنى مما تنطبق عليه المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات متى ثبت ابتداء الجنى عليه بهذا السب .

وحيث إنه لما كان مكتب المحامى بحكم الأصل محلاً خاصاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله «إنه ثبت ... أن المتهم توجه في يوم ١٨ من أغسطس سنة ١٩٤٩ ، حوالى الساعة ١١ صباحاً إلى مكتب الأستاذ ليون آزولاي المحامى وبينما كانت كل الأبواب والنوافذ مفتوحة وبحضور الأستاذ كاستيلي زميل المحامى المذكور اتهمه بالسرقة بصوت عال ... وإنه يتعين اعتبار مكتب المحامى فى أوقات العمل محلاً عمومياً حيث يمكن لكل العملاء الدخول ، وحيث يمكن للمساعدين سماع المناقشة . وفى الواقع فى هذه القضية أن مساعد الأستاذ آزولاي كان حاضراً أثناء تفوه المتهم بكلمات السب ، وأبواب ونوافذ المكتب مفتوحة» ، وكان ما ذكره الحكم على الصورة السالف بيانها لا يجعل مكتب المحامى محلاً عمومياً بالصدفة ، ولا تتحقق به العلانية التى يتطلبها القانون للسب الذى يجر به فى المحل الخاص المثل على طريق عام ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٨٤)

القضية رقم ٤١٨ سنة ٢٠ القضائية

هتك عرض بالقوة . عناصر هذه الجريمة . ياتى فى الحكم .

بمضى كان الحكم قد أثبت واقعة الدعوى فى قوله إنه بينما كانت المجنى عليها تسير فى صحبة زوجها وكان المتهم يسير مع ليف من الشبان ، وتقابل الفريقان وكان المتهم فى محاذة المجنى عليها وعلى مسافة خمسين سنتيمتراً منها مد يده حتى لامس موضع العفة منها وضغط عليه بين أصابعه ، فإنه يكون بين توافر العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقوة التى أدان المتهم فيها من وقوع الفعل المادى المكون للجريمة مع العلم بماهيتها ، ومن عنصر المفاجأة المكون لركن الإكراه .



## الوقائع

لتمهنت النياية العامة هذا الطاعن بأنه هتك عرض السيدة زينية فريد إميل بالقوة بأن أمسك بموضع العقدة منها مفاجأة ، وطلبت من قاضي الإحالة إخراجته إلى محكمة الجنايات لحاكمته بالمادة ٢٦٨/١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك في ١١ أبريل سنة ١٩٤٨ ، نزلت به المحكمة بقرارها الصادر في ١١ أبريل سنة ١٩٤٨ . سمعت محكمة جنايات الاسكندرية الدعوى وقضت بحضورها عملاً بالمادتين ٢٦٨/١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالجلس سنة مع الشغل . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون لأن الفعل المنسوب إلى الطاعن على فرض صحته لا يعدو أن يكون فعلاً فاضحاً ، هذا فضلاً عن عدم توافر القصد الجنائي لأن الحادث وقع عرضاً بسبب شدة الزحام لمناسبة عطلة عيد الفطر . ويضيف الطاعن أنه مع تمسكه بهذا الدفاع أمام المحكمة فإنها لم تكن بتمحيصه أو الرد عليه ، وهذا قصور يعيب الحكم . وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعاً الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي ذان الطاعن بها ، مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ومن بينها وقوع الفعل المادي المكون للجريمة ، مع العلم بماهية الفعل للتركيب ، وعنصر المفاجأة المكون لركن الإكراه ، وذلك في قوله « إنه بينما كانت الجنى عليها تسير بمدينة الملاهي في صحبة زوجها وكان المتهم يسير مع ليف من الشبان وعندما تقابل الفريقان وكان المتهم في جذاء الجنى عليها وعلى مسافة خمسين سنتيمتراً منها مدي يده لجسدها حتى لا يمس موضع العقدة منها وضغط عليه بين أصابعه » أما دفاعه المشار إليه فقد

تعرض له الحكم المطعون فيه ورد عليه بما يقتضيه للاعتبارات السليمة التي أوردها.  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

### جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٥٠

بإدارة حضرة صاحب البعثة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ومحضون حضرات  
أصحاب العزة أحمد حسني بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك  
الستة عشر .

(١٨٥)

### القضية رقم ١٣٠٢ سنة ١٩٥٠ القضائية

حكم بتسليمه . حكم بعدم جواز المعارضة لسبق المعارضة . دفع رافعة المعارضة بأن التوكيل  
الذي بناء عليه رفعت المعارضة الأولى مزور . عدم تحقيقه . حكم بتعيب .

إذا كانت المحكمة قد قضت بعدم جواز المعارضة في الحكم لسبق المعارضة  
فيه ، وكان الثابت أن الطاعنة كانت قد قالت في دفاعها إن التوكيل للنسوب  
إليها والذي بناء عليه قدمت المعارضة الأولى إنما هو توكيل مزور عليها ، وأوردت  
أدلتها على هذا التزوير ، ولكن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع ولم تتعرض له  
لمعنا قد يكون له من أثر واضح في النظر الذي انتهت إليه ، فإن حكمها يتكون  
متعيناً نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - ورثة بجلي جوهر (الطاعنة) : ٢ - محمود علي  
الاسناوي بأنهما أحرزا «حشيشاً» يقصد الاتجار بغير مسوغ قانوني . وطلبت  
عقابهما بالنواد ١ و ٢ و ٣ / ١ و ١ و ١ و ٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

وأمام محكمة مركز الزقازيق الجزئية التي سمعت الدعوى دفع المتهم الثانى ببطلان التفتيش . فأنهت سماعها ، ثم قضت حضورياً ببراءة المتهمين مما أسند إليهما عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاء ومعاقبة المتهمين بمواد الاتهام ، وأمام محكمة الزقازيق الابتدائية التي نظرت هذا الاستئناف تمسك المتهم الثانى بما سبق أن دفع به من بطلان التفتيش فحكمت المحكمة برفض هذا الدفع ، ثم قضت بحكمها الصادر حضورياً للثانى وغياًياً للأولى بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمستأنف عليه الثانى وبإلغائه بالنسبة للمستأنف عليها الأولى وبحبسها سنة مع الشغل وتغريمها مائتى جنيه والمصادرة ، وذلك عملاً بالمواد ٢١ و ٢٥ و ٣٥ و ٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٥٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . فعارضت المحكوم عليها غياًياً ، ولكنها لم تحضر الجلسة المحددة لنظر معارضتها رغم التنبيه عليها بالحضور قانوناً ، فقضت المحكمة المذكورة باعتبار هذه المعارضة كأنها لم تكن مع إلزامها بمصاريفها ، ثم عادت المحكمة فأصدرت حكماً آخر بعدم جواز هذه المعارضة لسابق رفعها . فطعنت المحكوم عليها فى الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

بـ . وحيث إن الطاعنة تقول فى طعنها إن الحكم المطعون فيه حين قضى بعدم جواز المعارضة بـ جاء باطلاً بقصوره . وفى بيان ذلك تقول إن النيابة رفعت عليها الدعوى بأنها وآخر أحرزاً مخدراً ، فقضت محكمة أول درجة بالبراءة ، فاستأنفت النيابة ، فقضت المحكمة الاستئنافية فى غيتها بإلغاء الحكم والإدانة ، فقرر أحد المحامين بالمعارضة فى الحكم ، وتأجلت القضية مراراً لإعلانها ، فلم تعلن ، وأخيراً قضت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . وحصل أن قبض عليها بالإنكندرية ، فتقدم وكيلها بطلب إلى النيابة شرح فيه حقيقة الأمر ، فقبلت النيابة عمل المعارضة ثانية منها ، وتقدمت القضية ثانية للجلسة فتقدمت بمذكرة



بدفاعها قالت فيها إنها لم تقرر بالمعارضة الأولى ، ولم تعلن بالحكم ، ولم تعلم به ، وإن هذه المعارضة إنما عملت بتوكيل لم يصدر منها ، بل كان توكيلاً مزوراً عليها بواسطة زوجها لحصول نزاع بينهما استدلت عليه بوثيقة الطلاق التي قدمتها ، كما أشارت إلى أن التوكيل موقع عليه بحتم منسوب إليها مع أنها تعرف القراءة والكتابة ، وقد وقعت بإمضائها على محضر ضبط الواقعة وتقرير المعارضة الثانية ، وطلبت إلى المحكمة تحقيق هذا الدفاع ، ولكن المحكمة قضت بعدم جواز المعارضة لسابقة رفعها دون أن تتعرض لما دافعت به من تزوير التوكيل بما يعيب الحكم ويجعله باطلاً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين قضى بعدم جواز المعارضة اكتفى بالقول «إن وكيل المعارضة قدم عريضة للنيابة طلب فيها قبول المعارضة فيها على أساس أن الحكم الصادر ضدها هو حكم غيابي قابل للمعارضة للأسباب الواردة بتلك العريضة ... وإن هذه الأسباب لا تصلح أساساً لرفع معارضة أخرى في حكم سبق أن عورض فيه وقضى في المعارضة ... وإنه متى صدر هذا الحكم فلا يجوز قانوناً لهذه المحكمة أن تعيد النظر فيه ، وإن قبول المعارضة الثانية من المتهمه وتحديد جلسة لنظرها خطأ وقعت فيه النيابة ولا يقيد المحكمة بحال ...» ولما كانت الطاعنة ، على ما يبين من ملف الدعوى الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقاً لوجه الطعن ، قد تقدمت بمذكرة بدفاعها قالت فيها إن التوكيل المنسوب إليها والذي انبنت عليه المعارضة الأولى إنما هو توكيل مزور عليها ، وأوردت أدلتها على هذا الزور ، فإن المحكمة حين التفتت عن هذا الدفاع ، ولم تتعرض له مع ما قد يكون له من أثر — لو صح — في النظر الذي انتهت إليه ، يكون حكمها معيباً متعيناً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٥٠

بإدارة حضرة صاحب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسني بك وحسن اسماعيل المصيني بك وفهم غوغس بك وإبراهيم خليل بك المستشارين.

(١٨٦)

القضية رقم ١٣٦٥ سنة ١٩ القضائية

تزوير في تحقيق وفاة أو وراثة :

أ. — مناط العقاب بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ ع . لإدلاء الشاهد بمعلومات يعلم أنها غير صحيحة أمام جهة القضاء المختصة بضبط الإشهاد . المعلومات التي يدلي بها في تحقيق إداري تمهيدى : لا عقاب عليها :

ب. — هذه الجريمة عمدية . تبرئة المتهم على أساس أن الأوراق المقدمة من المدعى بالحق المدنى لا تصلح لإثبات عكس الوارد بإعلام الوراثة الذى يعتبر حجة بما فيه حتى يصدر حكم شرعى على خلافه . صحيحة قانونا .

١ — إن مناط العقاب بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات هو أن يكون الشاهد قد أدلى بمعلومات يعلم أنها غير صحيحة أمام جهة القضاء المختصة بضبط الإشهاد . هذا هو الواضح من نص المادة المذكورة ، ويزيد فى إيضاحه ما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون من أن هذه المادة إنما أثمت الشهود الذين يؤدون الشهادة أمام القاضى الشرعى أو أمام إحدى جهات القضاء الملى عند ما يراذ تحقيق الوفاة أو الوراثة . أمّا الأشخاص الذين يطلبون فى تحقيق إداري تمهيدى بقصد الإدلاء بمعلومات فلا عقاب عليهم بموجب هذا القانون ، مادامت هذه التحريات التمهيدية لا بد أن يعقبها سماع شاهدين على الأقل أمام القضاء الشرعى أو القضاء الملى ، وإفزازات هؤلاء الشهود الأخيرة هى التى تعتبر على وجه ما أساسا فى الموضوع ، وهى التى أراد القانون المعاقبة عليها إذا كانت غير صادقة .

٢ — إنه لما كان القانون قد نص فى المادة ٢٢٦ عقوبات على معاقبة من يقرر

في إجراءات تحقيق الوفاة أو الوراثة أقوالاً غير صحيحة عن الوقائع المطلوب إثباتها وهو يجهل بحقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة متى ضبط الإشهاد على أسنانها، فقد دل بوضوح على أن هذه الجريمة عمدية في جميع الصور المذكورة فيها، فهي لا تتحقق إلا إذا كان الجاني قد قرأ أقوالاً غير صحيحة أو وهو عالم بأنه لا يدرى بحقيقة الأمر فيها. وإذا كان المفروض قانوناً أن هذه المعلومات تعتبر صحيحة حتى يصدر حكم من المحكمة الشرعية دال على عدم صحتها، وهو الدليل الوحيد القبول في إثبات ذلك، فلا خطأ إذا قضى بالحكم ببراءة المتهم في هذه الجريمة. تأسبينا على أن الأوراق المقدمة من المدعى بالحق المدني أيا كانت البيانات الواردة بها لا تصلح لإثبات عكس الثابت في إعلام الوراثة بحل الدعوى الذي يعتبر ما ورد فيه حجة لا يصح إثبات عكسه إلا بحكم شرعي يصدر في دعوى ترفع بالطريق الشرعي أمام محكمة الأحوال الشخصية عملاً بنص المادة ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية.

### الوقائع

١- رفع نادى أحمد على (الطاعن) هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة ادفو الجزئية ضد ١- على حسن حسين و ٢- إبراهيم حمدان إبراهيم و ٣- خالد أبو الحسن و ٤- حسن حمدان إبراهيم «المطعون ضدهم» و ٥- أحمد سليمان غيد الله أمهم فيها. بأنهم ارتكبوا تزويراً في الإشهاد الشرعي رقم ١٠٧٠ سنة ١٣٤٣/١٩٢٤ ادفو الشرعية، كما أن أولهم الشتم لهذا الإشهاد الشرعي المزور مع عليه بتزويره في القضية المدنية رقم ١٨٧ سنة ١٣٤٥ ادفو، وطلب محاكمتهم بمقتضى المادة ٢٢٦/٢٠١ من قانون العقوبات والحكم له قبلهم بمبلغ واحد وعشرين جنيهاً على مثيل التعويض مع المصاريف وأتت بالحاماة ...

٢- سمعت المحكمة المذكورة الدعوى وقضت عملاً بالمادة ٢٢٦/١ من قانون العقوبات حضوراً لجميع المتهمين أعداً الأخير بخمس كل منهم شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ثلاثة جنيهات لإيقاف التنفيذ لكل منهم وبالزامهم متضامين بأن يدفعوا



للمدعى بالحق المدنى عشرة جنيهاً والمصروفات المناسبة وجنيهين مقابل اتعاب المحاماة . فاستأنف جميع المحكوم عليهم ، ومحكمة اسوان الابتدائية نظرت هذا الاستئناف ثم قضت حضورياً فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٩ بقبوله شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهمين مما اسند اليهم وبرفض الدعوى المدنية والزام المدعى المدنى بمصاريفها عن الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل اتعاب المحاماة للمتهمين . وذلك عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية فى الحكم الأخير بطريق النقض الخالخ .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل فى القول (أولاً) بأن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون حين أسس قضاءه ببراءة المتهمين الأول والرابع على أنهما لم يدلّيا بأقوال ما أمام القاضى الشرعى المنوط بضبط الإشهاد ، وعلى عدم توافر العلم بأن البيانات التى اشتمل عليها الطلب غير صحيحة ، وبذا يكون الركناان المادى والأدبى لجريمى تزوير الإشهاد واستعماله غير متوافرين . ويقول الطاعن إن هذا النظر غير صحيح لأن العقاب واجب بمقتضى المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات سواء أكان تقرير البيانات الغير صحيحة صادراً أمام القاضى أم ورد أثناء الإجراءات التى تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثه . (ثانياً) بأن المحكمة وقد أسست براءة المتهمين الثانى والثالث على أنه لم يقم الدليل القانونى على عدم صحة البيانات التى أدلىا بها أمام المحكمة الشرعية قد أخطأت فى تأويل القانون وتفسيره ، ذلك لأنهما قد شهدا فى الواقع ببيانات غير صحيحة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض وقائع الدعوى قال فى صدد التطبيق القانونى للمادة ٢٢٦ من قانون العقوبات إن مناط العقاب بمقتضى الفقرة الأولى من تلك المادة هو أن يكون الشاهد قد أدلى بمعلومات يعلم أنها غير صحيحة أمام جهة القضاء المختصة بضبط الإشهاد . وهذا الذى قاله الحكم صحيح فى القانون ،

ذلك لوضوح النص الذي زاد في إيضاحه ما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون من أن المادة المذكورة إنما أثبتت الشهود الذين يؤدون الشهادة أمام القاضي الشرعي أو أمام إحدى جهات القضاء الملى عندما يراد تحقيق الوفاة والوراثة . أما الأشخاص الذين يطلبون في تحقيق إداري تمهيدى بقصد الإدلاء بمعلومات ، فلا عقاب عليهم بموجب هذا القانون ، وما دامت هذه التحريات التمهيدية لا بد أن يعقبها سماع شاهدين على الأقل أمام القاضي الشرعي أو القضاء الملى ، وإقرارات هؤلاء الشهود الأخيرة هي التي تعتبر على وجه ما أساساً في الموضوع ، وهي التي أراد القانون المعاقبة عليها إذا كانت غير صادقة . أما والواقعة كما أثبتتها الحكم تدل على أن المتهمين الأول والرابع لم يدليا بمعلومات أمام القاضي الشرعي ، فلا محل لتطبيق المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات في حقهما .

وحيث إن الحكم قد أسس براءة المتهمين الثاني والثالث على أن هذه الأوراق جميعها (وهي التي قدمها الطاعن) أيا كانت البيانات الواردة بها لا تصلح لإثبات عكس الثابت في إعلام الوراثة موضوع الدعوى ، ذلك لأن هذا الإعلام ضبط وفقاً للأوضاع والإجراءات المنصوص عليها في المواد من ٣٥٥ إلى ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية ، ومن ثم يعتبر ما ورد فيه حجة لا يمكن إثبات عكسه إلا بحكم شرعي يصدر في دعوى ترفع بالطريق الشرعي أمام محكمة الأحوال الشخصية المختصة عملاً بنص المادة ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية ونصها «يكون تحقيق الوفاة والوراثة على وجه ما ذكر حجة في خصوص الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم شرعي بإخراج بعض الورثة وإدخال آخرين» ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك قوله إنه لم يقم الدليل المقبول قانوناً على عدم صحة الأقوال التي شهد بها المتهمان الثاني والثالث أمام المحكمة الشرعية وبالتالي عن عدم صحة البيانات الواردة بالإعلام الذي استعمله المتهم الأول وهو أسس دعواه .

وحيث إنه لما كان القانون قد نص في المادة ٢٢٦ على معاقبة من يقرر في إجراءات تحقيق الوفاة والوراثة أقوالاً غير صحيحة عن الوقائع المطلوب إثباتها «وهو

يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة» متى ضبط الإشهاد على أساسها، فإنه قد دل بوضوح على أن هذه الجريمة عمدية في جميع الصور المذكورة فيها، فهي لا تتحقق إلا إذا كان الجاني قد قرر أقوالاً غير صحيحة أو وهو عالم بأنه لا يدري حقيقة الأمر فيها، أما والمفروض قانوناً أن هذه المعلومات تعتبر صحيحة حتى يضدر حكم من المحكمة الشرعية حال على عذم صحته، وهو الدليل الوحيد الذي يقبل في إثبات ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهمين الثاني والثالث لا يكون قد أخطأ في تفسير القانون.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً.

## جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٥٠ -

بإدارة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب القصة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حنفي بك وحسن اسماعيل الهلبي بك ومحمد غنيم بك المستشارين.

(١٨٧)

## القضية رقم ٢٥٨٢ سنة ١٩ القضاية

دفاع : الاعتماد على أقوال شهود سئلوا في محضر بعد أتمام التحقيق وتقديم القضية للإحالة دون لفت الدفاع إليه : اختلال بحق الدفاع.

إنه وإن كان لمحكمة الموضوع — في سبيل تأييد الأدلة المستمدة من التحقيق الذي تجريه هي بالجلسة — أن تزود بحكمها بأي عنصر من عناصر الإثبات المستمدة من أوراق الدفوع، ولو كان ذلك أقوال شهود سئلوا في محاضر تحريات أجراها البوليس، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون تلك العناصر كما كان مطروحة للبحث أمامها بالجلسة أثناء المحاكمة. فإذا كانت المحكمة قد استندت — فيما استندت إليه في حكمها — إلى أقوال شهود في محضر أجراه ضابط البوليس بناء



على أمر صادر إليه من المديرية بتقوية الأدلة ، وقالت المحكمة عنهم إنهم ذكروا تلك الأقوال التي استندت إليها في تحقيقات البوليس مع أنهم لم يسألوا إلا في محضر عمل بعد أن أتمت النياية التحقيق وقدمت القضية للإحالة ، وذلك مع أنهم بنا سكتت عن ذلك المحضر ولم تشر إليه بالجلسة ولم توجه نظر مجامى التهم إليه ، مما لا يمكن معه القول بأن هذا المحضر كان مطروحاً للبحث أثناء المحاكمة ، فإنها تكون قد أخلت بحق التهم في الدفاع ويكون حكمها معيباً واجب نقضه .

### الوقائع

تهمت النياية العامة : ١- مصطفى بسينوفى أسيف (الطاعن) : ٢- عبد الفتاح طلحه سيف : ٣- إبراهيم عفيفى سيف : ٤- مصطفى على الهنداوى بأنهم : الأول أحدث بمحمد محمود شرباس الأصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى بأن ضربه بقطعة حجر في عتبة اليسرى وقد تختلف لديه من ثخائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى فقدت قوة إبصار هذه العين ، وبأنه أيضاً ضرب محمد إبراهيم خليل فأحدث به الاصابات الموصوفة بالكشف الطبى والتي تحتاج لعلاج مده لا تزيد على عشرين يوماً ، وبأن الأول والثانى والثالث ضربوا حسن إبراهيم خليل فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بالكشف الطبى والتي تحتاج لعلاج مده لا تزيد على عشرين يوماً ، والرابع ضرب إبراهيم عفيفى سيف فأحدث به الاصابات المبينة بالتقرير الطبى والتي تحتاج لعلاج مده لا تزيد على عشرين يوماً ، وطلبت من قاضى الاخالة إحالتهم إلى محكمة الجنائيات لمحاكمتهم بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك فى ٨ فبراير سنة ١٩٤٨ .  
وأدعى محمد محمود شرباس بحق ممدتى وطلب الحكم له قتل المتهم الأول وخصه بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض .

سمعت محكمة جنائيات طنطا الدعوى وقضت حضورياً (أولاً) : بمعاقبة المتهم الأول بالسجن ثلاث سنوات وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالخقوق المدنية مائة جنيه

والمضاريف المدنية وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وذلك عملاً بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات. (وثانياً) : بمعاينة كل من المتهمين الباقين بالحبس مع الشغل لمدة شهر واحد عملاً بالمادة ١/٢٤٢ من القانون المذكور .  
فطن المحكوم عليه الأول وحده في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما يتبعه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدائته قد أسس ذلك على أقوال ثلاثة أشخاص سئلوا بناء على إشارة من المديرية بالعمل على تقوية الأدلة قبل المتهم بعد أن أمرت النيابة بتقديم القضية إلى قاضي الإحالة وبدون تكليف منها ودون أن تستند إلى أقوالهم في قائمة الشهود أو تسمعهم المحكمة كشهود في الدعوى ، وهذا مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه لبنائه على الخطأ في الإجراءات والإخلال بحق الدفاع والعيب في التسيب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قال « إن هذه الوقائع ثبتت مما قرره محمد محمود شرباس (الجنى عليه) في كفاة أدوار التحقيق وأمام المحكمة من أن المتهم الأول رماه بحجر فأصابه في عينه اليسرى ، وقد تأيدت أقواله بما ذكره كل من عبد الفتاح محمد عبده ومحمد سعيد الهيطل ومحمد عبد الحميد غنام في تحقيقات البوليس من أنهم نظروا المتهم الأول (الطاعن) يقذف الجنى عليه بحجر فيصيبه في عينه ... » ويبين من الاطلاع على أوراق الدعوى ومفرداتها التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقاً لأوجه الطعن أنه على أثر وقوع الحادث في ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٧ ، افتتح رئيس نقطة الشين محضراً سأل فيه الجنى عليه ، ثم ظل يستوفي محضره إلى أن أتمه في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧ ، وبعدئذ باشرت النيابة التحقيق الذي بدأ في أول يولييه وانتهى بقرار من رئيس النيابة في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقديم القضية لقاضي الإحالة ، ولم يسأل في محضر رئيس نقطة الشين ولا في تحقيقات النيابة واحد من الشهود الثلاثة المشار إليهم والذين عولت المحكمة على أقوالهم في

تأييد شهادة المجنى عليه وقالت إنهم ذكروها في «تحقيقات البوليس» ، وأن هؤلاء الشهود الثلاثة إنما كان سؤالهم في محضر أجراه ضابط نقطة الشين في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بناء على أمر صادر من المديرية «بتقوية الأدلة» وقد قال الضابط في صدر محضره هذا إنه شرع بناء على ذلك الأمر ، في جمع التحريات السرية عن الحادث ، فلم أن أشخاصا شاهدوه ، فسألهم وهم : عبد الفتاح محمد عبده ومحمد سعيد الهيطل ، ومحمد عبد الحميد غنام ، وبعدئذ أرسل هذا المحضر للنيابة الجزئية ، فأحالته هذه إلى رئاسة نيابة طنطا في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، وليس في هذا المحضر ما يدل على أن رئيس النيابة قد اطلع عليه أو أمر بتقديمه لقاضي الإحالة ، كما يبين أن أسماء هؤلاء الشهود الثلاثة لم يرد لها ذكر في قائمة الشهود ولا أمر قاضي الإحالة بإعلانهم كشهود إثبات .

وحيث إنه وإن كان لمحكمة الموضوع ، في سبيل تأييد الأدلة المستمدة من التحقيق الذي تجزيه هي بالجلسة ، أن تنزود لحكمها بأي عنصر من عناصر الإثبات المستمدة من أوراق الدعوى ، ولو كان ذلك هو أقوال شهود سئلوا في محاضر تحريات أجراها البوليس ، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون تلك العناصر مما كان مطروحا للبحث أمامها بالجلسة أثناء المحاكمة ، ولما كان الواضح مما سلف بيانه أن الحكم المطعون فيه قد استند فيما استند إليه إلى أقوال الشهود الثلاثة المشار إليهم ، وقال عنها إنهم ذكروها في تحقيقات البوليس ، مع أنهم لم يسألوا إلا في محضر عمل بعد أن أتمت النيابة التحقيق ، وقدمت القضية للإحالة . ثم إنها قد سكت عنه ولم تشر إليه بالجلسة ، كما أن المحكمة لم توجه نظر الطاعن إليه ، فإنه لا يمكن القول بأن هذا المحضر كان مطروحا للبحث أثناء المحاكمة ، ولذا فإن المحكمة إذا قامت قضاءها بإدانة الطاعن على الدليل المستمد منه ، تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .



١٩٥٠ من طبع سنة ١٩٥٠

بإشراف حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب  
الغزة: أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وفهم عوض بك وإبراهيم  
خليل بك المستشارين

(١٨٨)

### القضية رقم ٦ سنة ٢٠ القضائية

- ١ — دفاع شرعي . إيراد الواقعة على صورة ترشيح لقيام هذا الظرف . يجب على  
المحكمة أن تبحث في قيامه فتبته أو تنفيه ولو لم يدفع به .
- ب — حكم . تسببه . نية القتل . الدليل عليها بأن المتهم كان مدفوعاً للقتل بعامل  
الانتقام لما وقع من الاعتداء على أخيه دون ذكر ما يستند إليه في هذا القول لم لا يكفي .
- ١ — إذا كان ما أورده المحكمة عن واقعة الدعوى مفيداً أن المتهمين لم  
يطعنا المحنى عليه بالسككين إلا عقب إصابة أخيها بإصابة خطيرة بالرأس ،  
فذلك كان يقتضيها أن تبحث في قيام حالة الدفاع الشرعي التي ترشح لها واقعة  
الدعوى على هذه الصورة ، فتثبت قيامها أو تنفيه . ولو كان المتهمان لم يدفعوا  
بذلك .
- ٢ — إذا كان كل ما ذكرته المحكمة في صدد إثبات نية القتل قبل التهمين  
هو أنهما كانا مدفوعين بعامل الانتقام لما وقع من الاعتداء على أخيها ،  
فهذا القول المرسل بغير دليل يستند إليه لا يكفي ، ويكون الحكم قاصراً  
قصوراً يعيبه .

عليه السلام

أهتت النيابة العامة : ١ — حسين مراد اسماعيل . ٢ — محمد مراد اسماعيل  
(الطاعنين) : ٣ — عثمان مراد اسماعيل بأنهم (أولاً) الأول والثاني قتلا على محمود  
عوف عمداً بأن طعنناه بآلة حادة (سكين) قاصدين قتله فأحدثنا به الإصابات المبينة

بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته، وكان ذلك لمنع سبق الإصرار؛  
(ثانياً) المتهم الثالث مشترك مع الأولين بطريق الاتفاق والمساعدة على ارتكاب  
الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق معهما على ارتكابها وصاحبهما إلى مكان الحادث  
حاملًا عصا فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من  
قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمقابلتهم الأول والثاني بالمادتين ٢٣٠  
و ٢٣١ من قانون العقوبات والثالث بها وبالمادتين ٤٠/٢ و ٣ و ١٤ من ذات  
القانون ، فقرر بذلك في أول مارس سنة ١٩٤٩ .

و ادعى محمود هوف بحق مدني وطلب الحكم له قبل المتهمين متضامين بمبلغ  
مائة جنيه على سبيل التعويض .

سمعت محكمة جنايات المنيا الدعوى وقضت حضورياً (أولاً) بمعاينة كل من  
المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة وبإلزامهما متضامين بأن  
يدفعا للمدعى بالحقوق المدنية مائة جنيه مع المصروفات وثلاثمائة قرش بمقابل أتعاب  
الجماعة ، وذلك عملاً بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات ، وثانياً ببراءة المتهم الثالث  
بما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله عملاً بالمادة ٢/٥ من قانون تشكيل  
محاكم الجنايات .

فقطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### الحكمة

ونحيث إن مما ينعمه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه دانهما بالقتل العمد  
مع أن الحادث تحسباً بينه وقع فوز وقتله وأنه كان مشاجرة بين فريقين تتافسا على  
رى الأرض ، فتبادلا الاعتداء ولم يكن ما حصل سوى دفع أذى واقع من كليهما ،  
وينقول الطاعنان إن ما أوردته المحكمة يفيد أن القتل إنما كانت نتيجة لازمة  
للاعتداء الذي وقع على أخيها ، فارتبط القتل بهذا الاعتداء مما كان يتضمن أمعه  
عليها أن تبحث فيما إذا كانا في حالة دفاع شرعي عن النفس ، وهذا ينقض النظر عن

إنكارها الواقعة أصلاً أو عدم تمسكها بقيام هذه الحالة لديهما، لأن المحكمة لا ترتبط بأقوال المتهم، ولا بمسلكه في الدفاع، بل تجري في حكمها على ما تبينه هي من واقعة الدغوى وظروفها.

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين بين واقعة الدغوى قد قال في ذلك «إنها تتحصل في أنه في الصباح المبكر ذهب القاتل وأخوه الصغير محمد لرى زراعتهم من ما كينة رى لأخيها فائز مستعملين ماسورة على التربة وذهب كل من الطاعنين لرى زراعتهم من مياه التربة باستعمال شادوف قائم على الضفة الشرقية وتوصل المياه منه إلى زراعتهم بمرورها في الماسورة المشار إليها، وهناك تقابل الفريقان، وكل منهما يرغب في استعمال الماسورة المذكورة في مرور المياه التي يريدونها لتصل إلى زراعتهم، فتنازعا على ذلك وانطلق أفراد كل من الفريقين إلى تهيئة السبيل إلى وصول المياه لزراعتهم حسب رغبته، وتطور هذا النزاع إلى تبادل الاعتداء بينهما، وكان أن أصيب طه مراد بإصابة في رأسه أحدثت به عاهة مستديمة من أحد الفريق الأول... وما أن أصيب طه مراد هذا حتى انقضت التهمان على القاتل في المكان الذي كان يعمل فيه في تهيئة وصول المياه لزراعتهم وأنه لا عليه طعنا كل منهما بسكين» ثم تحدث عن توفر نية القتل فقال «إن ظروف الحادث وملاساته أن المتهمين عندما وثجا أخاهما طه محمود قد أصيب إصابة خطيرة في رأسه انقضاء على الجنى عليه للانتقام لأخيها منه مدفوعين في ذلك بما يحقدان به على الجنى عليه وإخوته من جراء قطع المياه عن رى زراعتهم» ولما كان ما أورده المحكمة عن واقعة الدغوى على هذا النحو يفيد أن المتهمين لم يوقعا الفعل الذي دانتهما به على الجنى عليه إلا عقب إصابة أخيها بإصابة خطيرة بالرأس مما كان يستوجب البحث في قيام حالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها واقعة الدغوى بما يثبتها أو ينفيها وذلك لو لم يدفع الطاعنان بقيام هذه الحالة لديهما، وكان ما ذكرته بعدئذ في صدد إثبات نية القتل من أن الطاعنين كانا مدفوعين بعامل الانتقام لما وقع من الاعتداء على أخيها قد جاء قولاً مرسلًا بغير دليل يستند إليه - لما كان الأمر كذلك، فإن الحكم المطعون



فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .  
وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من  
غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

### جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات  
أصحاب العزة : أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك  
ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ١٨٩ )

### القضية رقم ٨٠ سنة ٢٠ القضائية

تموين . نقل شخص سكرأ مهدى إليه من آخر من جهة إلى جهة دون ترخيص . نصح  
معاقبته على هذه المخالفة .

إن المباح بمقتضى القرار الوزارى رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ للمستهلك هو أن  
ينقل من مقرراته المدونة ببطاقة التموين وما يصرف له بإذن من الوزارة أو من  
مراقبة التموين ما يتبقى لديه من الأصناف لاستعماله الشخصى فى جهة انتقل إليها ،  
وإذن فإذا ضبط شخص ينقل سكرأ من جهة إلى جهة دون ترخيص فى ذلك ،  
وكان دفاعه أن هذا السكر مهدى إليه من آخر فنقله ، فلم تعتد المحكمة بهذا الدفاع  
وأداته فحكمها صحيح ، وإذا كان هذا المتهم لم يتمسك بأن المهدى كان قد  
استصدر بالفعل ترخيصاً فى نقل هذا السكر فإنه لا يكون له أن ينعى على المحكمة  
أنها قصرت إذ لم تتحقق هى من استصدار هذا الترخيص .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه نقل كمية السكر المبينة بالحضر من

ذاترة محافظة دمياط إلى مدينة القاهرة بغير ترخيص من الجهات المختصة ؛ وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٤ و ٥٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والجدول المرافق له .

سمعت محكمة دمياط الجزئية الدعوى وقضت غيايأعمالا بمواد الاتهام وبالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه مائة جنيه مصري والمصادرة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة خمس سنوات بتبدئي من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا ؛ فعارض ولكنه لم يحضر جلسة المعارضة رغم علمه بها، فقضت المحكمة باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف، ومحكمة المنصورة الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت غيايأ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضت المحكمة بقبول معارضته شكلا وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بأنه «نقل كمية من السكر من محافظة دمياط إلى مدينة القاهرة بغير ترخيص» جاء باطلا لقصوره . فقد أثار الدفاع أن السكر قد أهدى إليه من آخر فنقله ، وفات المحكمة أن تتحقق مما إذا كان هذا الآخر قد استصدر أمرا بنقل مخصصاته التموينية ، حتى إذا كان الأمر كذلك ، يكون هو قد استمد حق النقل من الأمر الصادر للهدى ، ويكون الحكم حين أغفل ذلك ودانه جاء مخطئا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه يعد أن بين واقعة الدعوى تعرض لدفاع الطاعن فقال : «إنه تمسك بالجلسة بأنه كان يصطاف برأس البر ولما انتهى الصيف غاد إلى القاهرة وبمه لاستعماله الشخصي كمية من سكر أخيه الزائدة عن

حاجته ثم عاد وقال إن المتهم نقل السكر الخاص بأخيه وإن ذلك أبيض في كلتا الحالتين بالقرار الوزاري رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي عدل المادتين ٤٠ و ١٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، وأنه لما كان القرار الأول قد عدل المادتين ٤٠ و ١٤ بالآتي : ( لا يسرى حظر النقل المنصوص عليه فيهما ... على ما ينقله المستهلكون من مقرراتهم المدونة بالبطاقات وما يصرف لهم بمقتضى أذونات من الوزارة أو مراقبات التموين ) وأنه يبين مما تقدم أنه أبيض للمستهلك أن ينقل من مقرراته المدونة بالبطاقة وما يصرف له بمقتضى إذن ما يتبقى لديه من الأصناف ... وأن الثابت من التحقيقات أن كمية السكر المضبوطة مع المتهم قد أهداها إليه مصطفى عباس ليستعملها المتهم في عيد ميلاد نجله ، وقد شهد بهذا مصطفى عمارة وعبد الغنى حسن ... وأنه لذلك فلا يحق للمتهم أن ينتفع بالإباحة المنصوص عليها بالقرار فلا هو نقل سكرًا مما في بطاقته أو تحصل عليه بإذن من التموين لأن السكر المضبوط معه جاء له من آخر ... » ولما كان الحكم على هذا الوجه صحيحًا ، ولم يخالف القانون في شيء ، فلا محل لما يثيره الطاعن في طعنه . أما ما يشير إليه عن المهدى وحقه فلا وجه له إذ لم يدع أن هذا كان قد استصدر تصريحًا بالفعل ولم يتمسك هو أمام المحكمة بطلب من قبيل ما يقوله حتى يصح له التعي على الحكم لهذا السبب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعًا .



## جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب  
الغزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد  
غنيم بك المستشارين .

( ١٩٠ )

### القضية رقم ٣٩٩ سنة ٢٠ القضائية

١ — وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بالقتل الخطأ . إدانة محكمة الدرجة الأولى إياه بهذه  
الجريمة بوصفها المرفوعة به الدعوى . ذكرها في أسباب حكمها أن إهماله وعدم مراعاته اللوائح  
كان أيضاً بقيادته السيارة بسرعة وهو ما لم يذكر بالوصف اعتماداً على المعاينة التي أجريت في  
الدعوى . مرافعة المتهم على هذا الأساس دون أن يعترض على هذه الإضافة . لا يجوز له أن يشير  
ذلك أمام محكمة النقض .

ب — حكم . تسببيه . النعى عليه بأنه لم يذكر النص الذي اعتمد عليه في قوله إن السير في  
المدن لا يصح أن يزيد على كذا كيلومترا ومع صدور قرار من المديرية بتحديد السرعة في البندر  
الذي وقعت فيه الحادثة نشر بالجريدة الرسمية . لا يصح .

ج — حكم . تسببيه . أقوال اعتمد عليها الحكم لها أصلها في التحقيقات . عدم تحديد  
المحاضر التي أدلى فيها بهذه الأقوال . لا يلزم .

د — حكم . تسببيه . دفع موضوعي . يكفي للرد عليه أن يكون مستفاداً من الحكم بإدانته  
اعتماداً على الأدلة التي أوردها .

١ — إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أدانت المتهم في جريمة القتل الخطأ  
بوصفها المرفوعة به الدعوى وذكرت في أسباب حكمها أن خطأه عن طريق  
الإهمال وعدم مراعاته اللوائح لم يكن فقط بعدم التنبيه بالزمارة وبقيادته سيارة  
تالفا جهاز فراملها ، كما ذكر بالوصف ، بل إنه كذلك قاد تلك السيارة بسرعة  
تزيد على الحد المقرر في اللوائح مستندة في ذلك إلى المعاينة وإلى تجربة أجرتها في  
مواجهة المتهم والخصوم ، وكان المتهم قد تناول هذا الدليل في مرافعته أمام محكمة  
الدرجة الثانية دون أن يعترض على هذه الإضافة فلا يكون له أن يشير ذلك لأول  
مرة أمام محكمة النقض .

٢ — ما دام الثابت أن قرار المديرية في شأن قيادة السيارات ومواقفها وأجورها بالبندر الذي وقع فيه حادث القتل الخطأ بصدم المجنى عليه بسيارة يقضى بوجوب قيادة السيارات في هذا البندر بسرعة لا تزيد على ثمانية كيلومترات في الساعة ، وما دام هذا القرار قد حصل نشره بالجريدة الرسمية ، فإن قول الحكم «إن المعاينة التي أجرتها المحكمة تؤكد إسراع السيارة مع ملاحظة أن السير في المدن لا يصح أن يزيد بحال من الأحوال على عشرين كيلومتراً في الساعة» ذلك لا خطأ فيه ولا يصح النعي عليه أنه لم يذكر اللائحة أو النص القانوني الذي استند إليه في ذلك .

٣ — ما دامت أقوال الشهود التي اعتمد عليها الحكم لها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى ، فلا يطلب من المحكمة أن تحدد المحاضر التي أدلوا فيها بتلك الأقوال . .

٤ — القول بأن المحكمة لم تكن بالرد على دفاع المتهم بصدد خطأ المجنى عليها ومستولية ذويها في تركهم إيها بالطريق مع صغر سنها ، وبصدد التجربة التي أجرتها المحكمة لتحديد سرعة السيارة ، ذلك ليس بما يستوجب رداً صريحاً ، بل يكفي لتعلقه بوقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بإدائه للأدلة التي أوردها الحكم .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه : (أولاً) تسبب بإهماله وعدم مراعاته اللوائح في قتل رجاء مينا تاحرس وذلك بأن قاد سيارة بذون مراعاته اللوائح بأن سار في الطريق ولم يطلق آلة التنبيه وقاد السيارة وفرملتها غير صالحة للاستعمال فصدم المجنى عليها وأحدث بها الإصابات الميئنة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأ عنها وفاتها . (ثانياً) : خالف شروط الأمن والمتانة للسيارات بأن قاد سيارته وفرملتها غير صالحة للاستعمال . وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٨ من قانون العقوبات و٥٣/٤ من لائحة السيارات .

و ادعى بحق مدني والدا المجنى عليها : ١ — مينا تاحرس أفندي . ٢ — الست بياتريس يعقوب ، و طلبا الحكم لهما بمبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم و ١ — ممدوح بك مرسى مدير شركة الشرق للتأمين . ٢ — حسنين أحمد الأطمس صاحب السيارة « بصفتها مسئولين عن الحقوق المدنية » .

سمعت محكمة بندرد منهور الجزئية الدعوى . وأمامها دفع الحاضر عن المسئولة مدنيا الأولى ( الشركة ) بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها ، و بعد أن أتمت سماعها قضت عملا بمواد الاتهام حضوريا للمتهم والمسئول عن الحقوق المدنية الأول وغيايبا للمسئول عن الحقوق المدنية الثاني . ( أولا ) : بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ و بإلزامه مع المسئول الثاني بالتضامن بينهما بأن يدفع للمدعين بالحق المدني مائتي جنيه والمصاريف المدنية المناسبة وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المجاماة ورفض الدعوى المدنية فيما زاد على ذلك . ( ثانيا ) : بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المسئولة الأولى . فاستأنف المدعى بالحق المدني الأول هذا الحكم وطلب القضاء له قبل المتهم والشركة وحسين الأطمس بمبلغ الخمسمائة جنيه على سبيل التعويض ، كما استأنفه المحكوم عليه وطلب إلغاءه والحكم ببراءته مما أسند إليه و برفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئولين مدنيا ، ومحكمة دمنهور الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين وقضت بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المتهم والمدعى مدنيا كل منهما بالمصاريف المدنية الاستئنافية الخاصة به .

فقطن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## الحكمة

وحيث إن حاصل أوجه الطعن هو القول : ( أولا ) : بأن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً في بيان واقعة الدعوى بياناً كافياً يتسنى معه لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة الثابتة فيه . ( ثانياً ) : بأن المحكمة أضافت



عنصراً من عناصر الخطأ وهو قيادة الطاعن السيارة بسرعة ، مع أن النيابة العمومية لم تضمن الوصف الذي رفعت به الدعوى هذا العنصر ، وهذا يشوب الحكم بالبطلان ؛ (ثالثاً) : بأن الحكم ذكر أن السرعة في المبدئ لا يسوغ أن تزيد عن عشرين كيلومتراً في الساعة ولم يذكر اللائحة أو النص القانوني الذي استند إليه في ذلك . (رابعاً) : بأن أسباب الحكم قد تناقضت إذ أنه ينمى ينمى الادانة على فساد الفرائم قبل وقوع الحادث ، فإنه يقول في موضع آخر منه إن الطاعن هو الذى قطع جرح طوم القرملة لكي يدبر لنفسه دفاعاً عما يقتضاه أن يكون هذا الفساد لاحقاً لوقوع الحادث . (خامساً) بأن المحكمة لم تكن بالرد على دفاع الطاعن بضدد خطأ المجنى عليها ومسئولية ذويها في تركها في الطريق مع صفو مشهها ، وبضدد التجربة التي أجرتها المحكمة لتحديد السرعة : (سادساً) : بأن الحكم لم يبين رابطة السببية بين خطأ الطاعن وبين قتل المجنى عليها بياناً كافياً . (سابعاً) : بأن المحكمة اطرحت أقوال الشهود بالجلسة واعتمدت على ما سمعته «أقوالهم الأولى» دون أن تبين في أى تحقيق قالوها هو محاضر البوليس أو تحقيق النيابة أو بجلسة سابقة من جلسات المحاكمة .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دأبت بها الطاعن وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها منه ، وهي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فإن ما يثيره في الوجه الأول لا يكون له أساس . أما ما جاء في الوجه الثانى فردود بأنه وإن كانت النيابة العمومية رفعت الدعوى على الطاعن بأنه «تسبب بإهماله وعدم مراعاته اللوائح في قتل المجنى عليها وذلك بأن قاد سيارة بدون مراعاته اللوائح بأن سار في الطريق ولم يطلق آلة التنبيه وقاد السيارة وفرملتها غير صالحة للاستعمال فصدم المجنى عليها وأحدث بها الإصابات الميئة بالتهريب الطبي والتي نشأ عنها وفاتها» ، ومحكمة أول درجة دأته بهذه الجريمة بوصفها المرفوع به الدعوى ، وذكرت في أسباب حكمها أن خطأه عن طريق الإهمال وعدم مراعاته

اللوائح لم يكونا فقط بعدم التنبيه بالزمارة وبقيادته سيارة تالفا جهاز فراملها ، بل إنه كذلك قاد تلك السيارة بسرعة تزيد عن الحد المقرر في اللوائح مستندة في ذلك إلى المعاينة وإلى تجربة أجرتها في مواجهة الطاعن والخصوم في الدعوى إلا أنه لما كان الطاعن قد تناول في مرافقته هذا الدليل أمام محكمة ثانى درجة دون أن يعترض على هذه الاضافة ، فلا يكون له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . وأما ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في الوجه الثالث فلا جدوى له منه لأن قرار مديرية البحيرة بشأن قيادة السيارات ومواقعها وأجورها ببندر دمنهور وخارجة المنشور بالوقائع المصرية في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٢٥ يقضى بوجوب قيادة السيارات في هذا البندر بسرعة لا تزيد عن ثمانية كيلومترات في الساعة ، فإذا قال الحكم «إن المعاينة التي أجرتها المحكمة تؤكد إسرار السيارة مع ملاحظة أن السير في المدن لا يصح أن يزيد بحال من الأحوال عن عشرين كيلومترا في الساعة» فإنه لا يكون مخطئا . أما التناقض المشار إليه في الوجه الرابع فلا وجود له إذ استند الحكم في فساد الترميلتين كليهما إلى تقرير المهندس الفنى ، ثم ناقش واقعة قطع الخرطوم المؤثر على فرملة الرجل فقط مستدلا على ذلك بالأدلة التي أوردها .

وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعن في باقى أوجه الطعن ، فالحكم المطعون فيه قد بين الصلة بين الخطأ المرتكب وبين الضرر الحاصل وهو قتل الجنى عليها بما يقيم رابطة السببية بينهما بحيث لا يتصور وقوع هذا الضرر لولا وجود ذلك الخطأ . ثم إنه إذا اعتمد على أقوال شهود لها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى ، فلا يطلب من المحكمة أن تحدد المحاضر التي أدلوا فيها بتلك الأقوال . والطاعن لا يدعى أنها أخطأت في الإسناد . كما أن دفاعه المشار إليه في الوجه الخامس ليس مما يستوجب من المحكمة ردأ صريحا ، بل يكفي لتعلقه بوقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بإدائته للأدلة التي أوردها الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٩١)

## القضية رقم ٤٠٢ سنة ٢٠ القضائية

اشتباه . العود إلى الاشتباه . الحكم الصادر بناء على قانون التشردين والمشتبه فيهم رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . له أثره في حق الشبهة فيه .

إن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقضي بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلغاء لم يستبق النص على عقاب الفعل ، أما إذا كان قد استبقى صفة الجريمة للفعل كما هي الحال في الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبقى له أثره . فإذا كان الثابت أن المتهم سبق الحكم عليه في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ بوضعه تحت مراقبة البوليس للاشتباه ثم حكم عليه في ٧ مارس سنة ١٩٤٩ بحبسه ستة أشهر مع الشغل لارتكابه جريمة سرقة فإنه بذلك يكون قد عاد إلى حالة الاشتباه بأن ارتكب عملا من شأنه تأييد حالة الاشتباه الثابتة في حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس .

## الوقائع

أهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه عاد لحالة الاشتباه بأن حكم عليه في قضية اللجنة رقم ١٩٣٦ سنة ١٩٤٩ مصر بالحبس لسرقة رغم سابقة الحكم عليه في قضية اللجنة رقم ٥٤٢ سنة ١٩٤٥ الخليفة بوضعه تحت المراقبة لمدة ستة شهور لاشتباه ، وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . سمعت محكمة الجبالية الجزئية الدعوى وقضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور في المكان الذي يعينه وزير الداخلية من أمكان التنفيذ عليه مع النفاذ . فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة توقيع عقوبة الحبس والمراقبة على المتهم طبقا لمواد الاتهام ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذا



الاستئناف وقضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .

قطعت النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض في ٢ مارس سنة ١٩٥٠ الخ.

### المحكمة .

وحيث إن النيابة العامة أسست طعنها على أنه لما كان المتهم قد سبق الحكم عليه في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ بوضعه تحت المراقبة لمدة ستة شهور لأنه من ذوي الشبهة ، ثم صدر عليه حكم بعد ذلك في ١٧ من مارس سنة ١٩٤٩ بالحبس لسرقة وقعت في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، فإنه يكون بذلك قد عاد إلى حالة الاشتباه ويكون الحكم المطعون فيه إذ لم يعتبره عائداً واقتصر على تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في حقه وقضى عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر فقط يكون قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه ، إذ كان الواجب تطبيق الفقرة الثانية من المادة السادسة المذكورة وتوقيع عقوبيتي الحبس والمراقبة المبيتين بها .

وحيث إن النيابة العمومية رفعت الدعوى على المتهم بأنه «عاد لحالة الاشتباه بأن حكم عليه في قضية الجنحة رقم ١٩٣٦ لسنة ١٩٤٩ مصر بالحبس لسرقة رغم سبق الحكم عليه في قضية الجنحة رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٤٥ الخليفة» بوضعه تحت المراقبة لمدة ستة شهور لاشتباهه . وطلبت معاقبته بالمواد ٦٥ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة أول درجة قضت بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور وطبقت الفقرة الأولى من المادة السادسة من ذلك القانون ولم تعتبره عائداً في حكم الفقرة الثانية من تلك المادة بمقولة إن الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ كان قبل صدور الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فلا يعامل به . والحكم المطعون فيه أيذاً حكم أول درجة وقال «إنه بالأطلاع على حجة النيابة بأن الحكم الذي صدر عليه في القضية رقم ٥٤٢

لسنة ١٩٤٥ ، إنما صدر في ظل القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ طبقاً لإتذار اشتباه تسلم إلى المتهم في ظل هذا القانون . وحيث إن المادة ١٣/٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ نصت على إلغاء جميع إنذارات التشديد والاشتباه التي تحت ظل هذا القانون (أي قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣) . وحيث إنه لكي يعتبر المتهم عائداً لحالة الاشتباه يجب أن يكون قد سبق اعتباره مشبوهاً طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لأن العود إلى الاشتباه المقصود في هذا المرسوم بقانون هو وجود المتهم في حالة اشتباه تامة الأركان طبقاً لما تقتضيه المادة ٥ من المرسوم بعد أن يكون قد صدر حكم بوضعه تحت المراقبة الخاصة طبقاً للمادة ٦ منه . وحيث إن الحكم على المتهم بعوده للاشتباه في ظل القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لا اعتبار له في ظل المرسوم بالقانون الجديد الذي وضع لحالة الاشتباه تعريفاً خاصاً ووضع له عقوبة خاصة جعل من سلطة المحاكم تطبيقها بعد أن كان ذلك متروكاً لرجال البوليس ، وقد رأى القانون أن تلغى جميع الإنذارات التي أعطيت في ظل القانون القديم فلم تعد لها قيمة ، وأما الأحكام التي صدرت تبعاً لها فلا تعتبر سوابق في ظل القانون الجديد .

وحيث إن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من عدم توفر حالة العود بسبب أن الحكم الذي استندت إليه النيابة سابق على المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ غير سديد ، لأن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقضي بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلغاء لم يستبق النص على عقاب الفعل ، أما إذا كان قد استبق صفة الجريمة للفعل كما هي الحال في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبقى له أثره . ونص المادة ٧٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على إلغاء إنذارات الاشتباه وسكوتها عن الأحكام الصادرة بناء على القانون القديم بما هو إلا تطبيق لهذه القاعدة . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان الثابت أن المتهم سبق الحكم عليه في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ بوضعه تحت مراقبة البوليس للاشتباه ثم حكم عليه في ٧ مارس سنة ١٩٤٥

بحبسه ستة أشهر مع الشغل لأنه ارتكب جريمة سرقة ، فإنه يكون بذلك قد عاد إلى حالة الاشتباه بأن ارتكب عملا من شأنه تأييد حالة الاشتباه الثابتة في حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت المراقبة ، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى بمعاقبة المتهم بعقوبة الحبس و بوضعه تحت المراقبة لمدة لا تقل عن سنة تطبيقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

(١٩٢)

### القضية رقم ٤٠٨ سنة ٢٠ القضائية

نقض . انتفاء المصلحة من الطعن . رفضه . مثال في واقعة حيازة ميزان غير مضبوط .

إذا كان الحكم قد أدان المتهم في تهمة أنه وجد بحيازته سنجة غير مضبوطة بها يحجز يزيد على المسموح به قانونا مع علمه بذلك وبغير مبرر مشروع ، وعاقبه على ذلك بالغرامة جنيتها ومصادرة السنجة ، وكان مآذله في صدد إثبات ركني علم المتهم بأن السنجة التي وجدت عنده غير مضبوطة وأن إحرازه إياها بغير مبرر مشروع لا يؤدي بذاته إلى ذلك ، ولكن كان هذا المتهم يسلم في طعنه بأنه كثر محرزا للسنجة الغير المضبوطة والغير المدموغة وأنه كان يستعملها في وزن عينات القطن الواردة ، فإنه لا تكون له مصلحة من الطعن على هذا الحكم بذلك القصور ، إذ أن الواقعة كما سلم بها في طعنه تنطبق على المادة ٤ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ التي تنهى عن حيازة أو استعمال موازين للتعامل بها إلا إذا كانت قانونية ومضبوطة ومدموغة ، واستعمال المتهم هذه السنجة في وزن عينات القطن مما يدخل في مدلول كلمة التعامل الواردة في هذه المادة ، وذلك معاقب عليه ، فضلا عن المصادرة ، بالغرامة التي لا تتجاوز جنيتها وبالحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام طبقا للمادة ١٤ من القانون المذكور .



## الوقائع

أهتم النيابة العامة هذا الطاعن بأنه وجد بحيازته سنبجة غير مضبوطة بها عجز يزيد على الحد المسموح به قانونا مع علمه بذلك وبغير مبرر مشروع ، وطلبت عقابه بالمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ ..

سمعت محكمة جناح الاسكندرية المختلطة الدعوى وقضت علنا وحضوريا على المتهم ، بعد اطلاعها على مادة الاتهام ، بغرامة قدرها جنيه مصرى واحد والمصاريف ومصادرة السنبجة المضبوطة .

فرفع الاستاذ صوصه الحامى عن المحكوم عليه تقضا عن هذا الحكم بتقرير قدمه لقلم كتاب محكمة الاسكندرية المختلطة الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون حين دان الطاعن بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ ، وذلك لأنه لم يثبت بأدلة سائغة فى حق الطاعن توفر ركنين أساسيين من أركان الجريمة التى تقع تحت طائلة هذه المادة وهما علمه بعدم ضبط أو تزوير السنبجة المضبوطة عنده ، وأنه أحرزها بغير مبرر مشروع ، خصوصا وأن هذه السنبجة لا تستعمل للبيع أو الشراء ، وإنما يقتصر العمل بها فى وزن عينات القطن .

وحيث إن الحكم المطعون عليه حين طبق المادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ على الواقعة المنسوبة إلى الطاعن قال اثباتا لركنى علم الطاعن بتزوير أو عدم ضبط السنبجة التى وجدت فى حيازته بغير مبرر شرعى ..

«وحيث إن حيازة سنبجة غير مدموغة من شأنه أن يثير شكاً فى نفس المتهم، من ناحية كون السنبجة موضوع القضية غير مضبوطة ، وأن مجرد استعمال هذه السنبجة غير المضبوطة فى عمل داخلى بالمكتب لا يعد مبررا مشروعا لحيازتها» .

وحيث إن هذا الذي قاله الحكم وإن كان لا يؤدي بذاته إلى النتيجة التي انتهى إليها من توفر هذين الركنين في حق الطاعن ، غير أنه لا مصلحة للطاعن في التمسك بذلك ، لأنه على فرض عدم توفرهما ، وعدم انطباق المادة ١٣ من القانون المذكور على الواقعة ، فإنها تقع تحت طائلة المادة الرابعة من القانون ذاته التي تنص على أنه (لا تجوز حيازة أو استعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو آلات للوزن أو للقياس أو للكيل للتعامل بها إلا إذا كانت قانونية ومضبوطة ومدموغة) وذلك لأن الطاعن يسلم في طعنه بأنه كان مخزناً للسنجة الغير المضبوطة والغير المدموغة ، وأنه كان يستعملها في وزن عينات القطن الواردة ، وهذا مما يدخل في مدلول كلمة التعامل الواردة في نص المادة الرابعة السالف ذكرها والمعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز جنيها وبالحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام ، وذلك طبقاً للمادة ١٤ من القانون المذكور .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

## ٢ ، جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب الغزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(١٩٣)

## القضية رقم ٣١٦ سنة ٢٠ القضائية

حكم . تسببه . إذانة متهم في إحراز مخدر استناداً إلى نتيجة التفتيش الذي أجرى بمنزله وإلى اعتراف المتهم عند استجوابه أمام النيابة بوجود المخدر في منزله . تبرئته استئنافاً على أساس بطلان التفتيش دون تعرض للاعتراف . قصور .

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أدانت المتهم في إحراز مخدر استناداً إلى

نتيجة التفتيش الذي أجرى بمنزله وكشف عن وجود المخدر تحت الفراش الذي كان ينام عليه ، وإلى شهادة الكونستابل الذي أجرى ذلك التفتيش ، وإلى اعتراف المتهم عند استجوابه أمام النيابة بوجود المخدر على القرن الموجود بوسط منزله ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فبرأت هذا المتهم بناء على ما رآته من بطلان التفتيش ولكنها أغفلت التحدث عن الاعتراف الذي كان من الأدلة التي استندت إليها محكمة الدرجة الأولى في إدانته ، وذلك دون أن تبين الأسباب التي دعته إلى الإغراض عنه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان متعينا نقضه . . .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده المذكور بأنه حاز جواهر مخدرة «حشيشا وأفيونا» بقصد الاتجار بدون مسوغ قانوني وفي غير الحالات المصرح بها قانونا ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة كفر الزيات الجزئية دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إذن التفتيش لحصول كشط فيه . وبعد أن أنهت سماعها قضت فيها بحضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ برفض الدفع ببطلان إذن التفتيش وبحبس المتهم سنتين ونصف سنة مع الشغل والنفاد وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المواد المضبوطة على مصاريفه .

استأنف المتهم هذا الحكم يوم صدوره .

ولدى نظر الاستئناف أمام محكمة طنطا الابتدائية دفع الحاضر مع المتهم بما سبق أن دفع به أمام محكمة الدرجة الأولى ، وبعد نظره قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بقبول الدفع وبطلان التفتيش وبراءة المتهم مع تأييد المصادرة ، وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .

فطعن حضرة صاحب العزة محمد توفيق بيومي بك رئيس نيابة طنطا الابتدائية في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .



## المحكمة

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة المتهم تأسيساً على ما رآه من بطلان التفتيش وأغفل التحدث عن دليل آخر غير مستمد من ذلك التفتيش وهو اعتراف المتهم أمام النيابة .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم «المطعون ضده» بتهمة إحراز مخدر فقضت محكمة أول درجة بإدائته استناداً إلى نتيجة التفتيش الذي أجرى بمنزله وتبين منه وجود ذلك المخدر تحت الفراش الذي كان ينام عليه ، وإلى شهادة الكونسابل الذي أجرى ذلك التفتيش ، وإلى اعتراف المتهم عند استجوابه بمعرفة النيابة بأن رجل البوليس وجد المخدر على الفرن الموجود بوسط منزله ، فلما استأنف المتهم الحكم قضت المحكمة الاستئنافية ببراءته مؤسسه ذلك على ما رآته من بطلان التفتيش وأغفلت التحدث عن الاعتراف المشار إليه ، مع أنه كان من بين الأدلة التي استندت إليها محكمة أول درجة في إدائته مما كان يقتضي منها — إذا هي لم تأخذ به — بيانا للأسباب الداعية للاعراض عنه . أما وهي لم تتحدث عنه إطلاقاً فإن حكمها المطعون فيه يكون قاصر البيان قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

---

## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب  
الغزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وفهيم عوض بك ومحمد  
غثيم بك المستشارين .

(١٩٤)

### القضية رقم ٣٢٧ سنة ٢٠ القضائية

حكم . تسببه . إدانة التهم في تبديد . . دفعه بأن عقد التسليم صوري . دفع موضوعي  
لا يلزم أن يرد عليه رداً صريحاً .

إن الدفع بصورية عقد التسليم الذي اعتمدت عليه المحكمة في إدانة التهم  
بالتبديد هو من الأمور المتعلقة بالموضوع فلا يلزم له رد صريح خاص ، بل يكفي  
أن يكون الرد عليه مستفاداً من اعتماد الحكم على هذا العقد كدليل إثبات في  
الدعوى ، الأمر الذي يدل على أن محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير قد  
اطرحت هذا الدفع ولم تقول عليه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — إبراهيم شامخ بكر (الطاعن) ،  
٢ — حميدة عثمان حميدة ، بأنهما بددا عجلة السيارة الاحتياطية المينة بالحضر  
والمملوكة لإبراهيم كساب وأحمد شريف باشا اضراراً بهما وذلك بأن اختلساها  
وكانت قد سلمت إليهما بصفة كونهما يشتغلان عليها بالأجرة ، وطلبت عقابهما  
بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

نظرت محكمة إمبابة الجزئية هذه الدعوى ثم قضت غايياً للأول (الطاعن)  
وحضورياً للثاني عملاً بمادة الاتهام بحبس كل منهما شهرين مع الشغل وكفالة  
١٠٠ قرش لوقف التنفيذ .

فعارض في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً  
وتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف جنائية .

فاستأنف التهم الأول هذا الحكم .

سمعت محكمة الجيزة الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت فيه حضورياً بقبوله  
شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٠ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مؤدى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم  
الابتدائي لأسبابه الذي دان الطاعن بتبديد عجلة السيارة بمقولة إنه تسلمها بمقتضى وصول  
مكتوب موقع عليه منه مع أن طبيعة الأشياء تتجافى مع هذا النظر . ذلك لأنه  
(أى الطاعن) بصفة كونه سائقاً لسيارة النقل لا يعمل عليها إلا نهائياً فإذا انقضى  
العمل اليومي أودعها مخزناً معدياً لها ولسواها من سيارات المطحن . وإذن فإن هذا  
الوصول لا يمكن أن يعتبر في القانون قرينة قاطعة على الاختلاس ويكون الحكم  
— إذ عده كذلك — قد أخطأ . هذا إلى أن المجنى عليهما قررا بأنهما لا يعرفان شيئاً في  
موضوع التهمة والذي تولى البلاغ هو ابن أحدهما وبذلك تصبح القضية وليس  
فيها مجنى عليه . ويضيف الطاعن أنه تمسك بأن العجلة المفقودة كانت قد تسلمت  
لمن أصلحها ثم أعيدت للمبلغ وواقفه على ذلك شهود ولكن الحكم الابتدائي لم  
يأخذ بشهادتهم ودان الطاعن وآخر هو جمال السيارة ولكن هذا الأخير استأنف  
هذا الحكم فقضى ببراءته وكان يجب أن تضم محكمة ثانية درجة حكم البراءة المذكور  
وتطلع عليه خشية تناقض الأحكام ولكنها لم تفعل وقضت بتأييد الحكم الابتدائي .  
وفضلاً عن ذلك فقد تمسك الطاعن أمام محكمة ثانية درجة بأن مقياس العجلة  
موضوع الدعوى يدل على أنها عجلة احتياطية مما مفاده صورية وصول التسليم



الموقع عليه من الطاعن . ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع فجاء لذلك ولما تقدم من أسباب قاصر البيان .

وحيث إنه لا وجه لكل ما يثيره الطاعن في طعنه . فالحكم المطعون فيه حين دانه بالتبديد قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه وهي أدلة مستمدة من شهادة الشهود والورقة الموقع عليها من الطاعن باعترافه بتسليمه السيارة وجميع جهازيها بما فيه العجلة المختلصة ومستمدة كذلك من اضطراب أقوال الطاعن وتعدد رواياته . ولما كان الأمر كذلك وكانت هذه الأدلة والاعتبارات التي أوردها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها من إدانة الطاعن وكان ابن أحد صاحبي المطحن هو الذي قام بالتبليغ وهو الذي قدم الوصول المشار إليه وهو دال على ملكية المجنى عليهما للعجلة المختلصة ، وكان القضاء ببراءة الحمال لا يتناقض في شيء مع القضاء بإدانة الطاعن ، ذلك لأنه على ما يبين من واقعة الدعوى الثابتة في الحكم هو الذي استلم السيارة ومعداتها وهو الموقع على عقد التسليم وهو قائدها فمسئولية الحمال لا تأتي إلا بالتبعية لمسئوليته . لما كان ذلك كله فإن الجدل الوارد في الطعن لا يكون مقبولا ، أما دفاعه المشار إليه بصدد صورية عقد التسليم فهو لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، لا يلزم له رد صريح خاص . إذ أن الرد عليه مستفاد ضمنا من اعتماد الحكم على هذا العقد كدليل إثبات في الدعوى مما مفاده أن محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير قد اطرحت هذا الدفاع ولم تعول عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٩٥)

القضية رقم ٣٢٩ لسنة ٢٠ القضائية

حكم . نسيبه . أدلة الثبوت . وجوب إيداع مضمون كل منها .

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت حتى يتضح وجه استدلاله به وإلا كان باطلا . فإذا أدان الحكم المتهم في جريمة القتل الخطأ دون أن يورد مضمون ما قاله شاهد الإثبات في الدعوى ولا حاصل ما جاء في المعاينة وفي تقرير المهندس الفني وتقرير الصفة التشريحية مع تعويله في الإدانة على الأدلة المستمدة من ذلك ، فإنه يكون قاصر البيان واجبا تقضه .

### الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه تسبب بغير قصد ولا عمد في وفاة زكية عبد السلام جمعة وكان ذلك بإهماله وغدوم احتياطة بأن قاد سيارة نقل بسرعة كبيرة رغم اقترابه من جهة بها مساكن وبنذون أن يستعمل آلة التنبيه رغم علمه بعدم صلاحية فرملتي اليد والقدم والذركسيون دون أن يقوم بإصلاحهما مباشرة قبل سيره فصدم بسيارته المجنى عليها التي كانت تسير بالطريق وأحدثت بها الإصابة الميينة بالتقرير الطبي والتي أدت لوفاها ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

نظرت محكمة السطة الجزئية هذه الدعوى ثم قضت فيها غيايبا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ١٠٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .

فاستأنفت النيابة الحكم الأخير في ٢ يونيو سنة ١٩٤٩ .  
سمعت محكمة طنطا الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت فيه حضوريا عملا  
بمادة الإسهام بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم سنة  
واحدة مع الشغل .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينصاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين ألغى الحكم  
الابتدائي القاضي ببراءته ودانته بالقتل الخطأ قد اعتمد في إدانته على أقوال الشهود  
والمعاينة وتقرير الخبير الفني والتقرير الطبي دون أن يعنى بذكر فحوى شهادة محمد  
أحمد يونس وهو شاهد إثبات في الدعوى ولم يذكر ما ورد في المعاينة مؤيدا لبقضائه  
ولا ما ورد في تقرير الخبير الفني والتقرير الطبي .

وحيث إنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى في تأويل القانون على أن  
الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت حتى يتضح وجه  
استدلالة به وإلا كان باطلا ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بذكر مضمون  
ما قاله شاهد الإثبات المشار إليه ولم يورد حاصل ما جاء في المعاينة وتقرير المهندس  
الفني وتقرير الضفة التشريحية مع أنه عول في إدانة الطاعن على الأدلة المستمدة  
من ذلك كله ، فإنه يكون قاصر البيان مما يعنيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من  
غير حاجة إلى التحدث عن باقي أوجه الطعن .



## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السفاعة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب  
الغزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك  
المستشارين .

(١٩٦)

### القضية رقم ٣٣١ سنة ٢٠ القضائية

دفاع . طلب المتهم معاينة مكان الحادث . عدم تمسكه بهذا الطلب بعد سماع شهود الإثبات  
عند المرافعة . عدم تعرض المحكمة له . لا تثريب عليها فيه .

إذا كان المتهم قد أشار في إحدى جلسات المحاكمة إلى طلب معاينة مكان  
الحادث ، ولكنه لم يعد إلى هذا الطلب بالجلسة الأخيرة التي حصلت فيها  
المرافعة عقب إعادة المحكمة الاستئنافية سماع شهود الإثبات ، فإنه لا يكون  
قد تمسك بطلب المعاينة ولا تكوز المحكمة ملزمة بالتعرض له ولا تثريب عليها  
إذا هي لم ترد عليه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة  
محمد محروس جاد وكان ذلك ناشئاً عن رعونة وعدم احتياط بأن أشار إلى سائق  
الترام باستئناف السير أثناء ركوب الجني عليه فسقط وأصيب بالإصابات الميينة  
بالتقرير الطبي ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات .

وقد ادعى محمد موسى جاد الجني عليه بحق مدني وطلب القضاء له قبل المتهم  
ومصلحة النقل المشترك متضامين بقرش صاغ تعريضاً مؤقتاً .

نظرت محكمة العطارين الجزئية هذه الدعوى ثم قضت فيها حضورياً عملاً  
بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وقدرت كفالة ألف قرش لوقف

التنفيذ مع إزامه متضامنا مع المسئولة عن الحقوق المدنية بأن يدفع المدعى بالحق المدني قرشاً صاغاً واحداً والمصاريف المدنية .

فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم في يوم صدوره .

نظرت محكمة اسكندرية الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت فيه حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن بنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه حين داته بالاصابة الخطأ جاء باطلا لاخلاله بحقه في الدفاع وخطئه في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إنه طلب إلى المحكمة اثباتا لبراءته وتقنيدا لأقوال شهود الاثبات أن تجري معاينة محل الحادث ولكنها داته دون أن تجيب الطلب أو ترد عليه ، كما لم تعرض لما أثاره في شأن بعض الشهود الذين استندت اليهم في إداتته ولا لما استخلصه من أقوال عسكري المرور الذي شهد الحادث مع ما لذلك من أثر في النظر الذي انتهت إليه ، ويضيف الطاعن انه دافع بأن الجنى عليه انما أصيب عند محاولته ركوب الترام بعد سيره واستدل بما تبين من أقوال شهود الاثبات انفسهم عن مكان وجود حذائه مقابل منزله البلدية ، فأخذته المحكمة بأقوال هؤلاء الشهود فيما قالته عن مسئوليته ولكنها مع عدم قضيها لباقي ما ذكره لم تقل كلمة مما كان يترتب عليه براءته فانطوى الحكم بذلك على عيب يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، ومتى كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه فلا محل لما يشير الطاعن في طعنه وهو جدل موضوعي في تقدير الأدلة التي عولت عليها محكمة الموضوع مما لا معقب عليها فيه . أما ما يشير إليه عن الاخلال بحقه في الدفاع فردود بأنه وإن أشار في إحدى الجلسات الأولى

إلى طلب المعاينة إلا أنه لم يعد إلى هذا الطلب بالجلسة الأخيرة التي حصلت فيها المرافعة عقب إعادة المحكمة الاستثنائية ممانع شهود الاثبات وقد قرر الطاعن فيها بتنازله عن شهود النفي ، فما دام هو لم يتمسك في مرافعته بطلب المعاينة فلا تكون المحكمة ملزمة بالتعرض له ولا تثريب عليها إذا هي لم تبرد على ما يعتبر أنه قد التفت عنه ولم يتمسك به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب الغزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وفهم عوض بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(١٩٧)

### القضية رقم ٤٢٣ سنة ٢٠ القضائية

تلبس . مشاهدة ضابط البوليس المتهم يحمل في يده مادة الأفيون ظاهرة . حالة تلبس تبيح القبض عليه وتفتيشه .

إذا كان الثابت بالحكم أن ضابط البوليس قد رأى المتهم وهو يحمل مادة الأفيون ظاهرة في يده وحوله أشخاص انفضوا من حوله لما رأوا الضابط ومن معه من رجال القوة ، فهذه حالة تلبس تبيح القبض عليه وتفتيشه ، والحكم بإدائته اعتماداً على الدليل المستمد من هذا الإجراء صحيح .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه احرز جواهر مخدرة «أفيونا» بدون مسوغ قانوني ، وطلبت النيابة عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥/٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .



نظرت محكمة جنح المخدرات الجزئية هذه الدعوى ثم قضت فيها خضوريا بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٦/ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ وتغريمه ٢٠٠ جنيه والمصادرة .

فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة طالبة التشديد . نظرت محكمة اسكندرية الابتدائية الاستئناف ثم قضت فيها بخضوريا بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف ، وقد استبعدت المحكمة المادة ٤٣ من المواد المطبقة .

قطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن باحراز المخدر قد اكتفى بالاعتماد على نتيجة التحليل الكيماوي من أن المادة المضبوطة هي أفيون دون أن يتقصى ما إذا كانت تحتوي على المادة الصغمية التي بدونها لا تعتبر مخدرا ذلك لأنه لا يكفي في الأفيون أن تكون رؤوسه المجففة المزهرة أو الثمرة من السيقان لاثني النبات المعروف بنبات الكنايس ساتيفا بل لابد من احتوائه على المادة الصغمية حتى يمكن تطبيق نصوص القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ على من يحرزه من غير ترخيص وقد يكون القانون الأولي بالتطبيق في حالة عدم وجود المادة الصغمية المذكورة هو القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، ويضيف الطاعن بأن هذا النظر هو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة مستدلا بحكمها الصادر في القضية رقم ١٤٦٩ سنة ١١ القضائية .

وحيث إن هذا الذي يقوله الطاعن إن صح التمسك به بصدد إحراز الحشيش فإنه لا يصدق على الأفيون . ذلك لأنه واضح من نصوص القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الذي يشير إليه أنه خاص بحظر زراعة نبات الحشيش ولأن التعريف الذي

ذكره في وجه الطعن هو تعريف القنب الهندي أى الحشيش كما هو معروف به في الاتفاق الدولي بمؤتمر جنيف في ١٩ من فبراير سنة ١٩٢٥ ولا صلة له بالأفيون الذى دين بإحرازه الذى يستخلص من نبات آخر هو الحشيش . ثم ان حكم هذه المحكمة المشار إليه كان موضوعه إحراز مادة الحشيش وزراعة شجيراته ، ومتى كان الأمر كذلك ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث ان مؤدى باقى أوجه الطعن هو أن القبض والتفتيش الواقعين على الطاعن باطلان . ذلك لأن ضابط البوليس هو الذى خلق حالة التلبس وان الدفاع عن الطاعن طلب من محكمة ثانى درجة سماع شاهد ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ، ويضيف الطاعن أن الحكم المطعون فيه استخلص في خصوص واقعة الاعتداء عليه أن إصاباته نشأت عن سقوطه على الأرض ، وهذا ما يتعارض مع ما ورد في التقرير الطبى الشرعى عنها من أنها نشأت عن ضرب آخر له ، وفي كل هذا قصور يعيب الحكم .

وحيث إنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الضابط قد رأى الطاعن وهو يحمل مادة الأفيون ظاهرة في يده وحوله أشخاص لما رأوا الضابط ومن معه من رجال القوة انفضوا من حوله فإنه بذلك يكون في حالة مشاهدته متلبسا بالجريمة مما يبيح القبض عليه وتفتيشه ، ويكون الحكم إذ اعتمد في إدانته على الدليل المستمد من هذا الإجراء الذى وقع صحيحا في القانون لم يخطئ في شئ . ولما كان الثابت في محضر جلسة محكمة ثانى درجة أن الطاعن أو محاميه لم يتقدما بطلب سماع شاهد أمام تلك المحكمة كما يزعم وكان الحكم المطعون فيه قد تعرض لما أثاره بصدد إصابته في قوله «أما احتجاج الدفاع بأن الطبيب الشرعى أثبت أن الإصابات التى بالتمهم لا تنتج من المصادمة بالأرض وإما هى نتيجة ضرب فلا تأثير لذلك على أدلة الإدانة لأنه ثابت من أقوال شهود الإثبات أن الكونستابل موسى عطا الله أمسك بالتمهم (الطاعن) ووقعا على الأرض عندما حاول التهم الهرب وهذا التماسك من شأنه أن يتبادل فيه الاعتداء» ويبين من ذلك أن التعارض المدعى

بين ما استخلصته المحكمة وبين ما ورد في التقرير الطبي الشرعى بصدد إصابات الطاعن لا وجود له .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( ١٩٨ )

### القضية رقم ٤٢٤ سنة ٢٠ القضائية

غش الأشربة . عرض مياه غازية للبيع مع عدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمى . الطابق الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على هذه الواقعة . مصادرة المياه واجبة . ما دامت الواقعة كما هي ثابتة بالحكم هي أن المتهم عرض للبيع مياه غازية غير صالحة للاستهلاك الآدمى نظرا لأن بها رواسب معدنية غريبة مما مفاده أنها ضارة بصحة الإنسان فإنه يكون من الواجب لتطبيق الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على المتهم بها ، ويكون أدنى الغرامة الواجب الحكم بها هو عشرة جنيهات وتجب مصادرة هذه المياه عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده المذكور بأنه عرض للبيع مياه غازية مغشوشة مع علمه بذلك ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

نظرت محكمة بنها الجزئية هذه الدعوى ثم قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ عملا بالمادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بتغريم المتهم مائة قرش والمصادرة مع اعتبار الواقعة مخالفة . فاستأنفت النيابة هذا الحكم .



سمعت محكمة بنها الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت فيه حضوريا عملاً بمواد الاتهام ، بقبوله شكلاً وفي الموضوع باعتبار الواقعة جنحة وتغريم المتهم خمسمائة قرش . .

فطعن حضرة صاحب العزة كامل لطف الله بك رئيس نيابة بنها في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ . . .

### المحكمة .

وحيث إن محصل طعن النيابة العامة على الحكم المطعون فيه هو الخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن محكمة ثاني درجة وقد دانت المتهم بجريمة عرضه للبيع مياه غازية غير صالحة للاستهلاك الآدمي لوجود رواسب معدنية غريبة بها منع علمه بذلك فإن هذا النظر كان يقتضي أن تطبق الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأن توقع على المتهم العقوبة المنصوص عليها فيها . ولما كان الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المنصوص عليها في حالة ما إذا كانت المواد المغشوشة ضارة بصحة الانسان هو عشرة جنيهات فإن الحكم إذ قضى بتغريم المتهم خمسة جنيهات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، هذا إلى أنه أغفل الحكم بالمصادرة مع وجوب ذلك .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على المتهم بأنه «عرض للبيع مياه غازية مغشوشة مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢/٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١» والحكم الابتدائي دانه على أساس أن ما وقع منه يعتبر مخالفة وقضى عليه بالغرامة والمصادرة ، والحكم المطعون فيه اعتبر أن ما وقع يعتبر جنحة وقضى بتغريمه ٥٠٠ قرش وذكر الواقعة التي دانه بها في قوله «إن واقعة الدعوى تتمحصل في أن مفتش الأغذية بينها أخذ عينة من كازوزة مضموعة ومحضرة بالحل الذي يملكه المتهم لصناعة الكازوزة وأرسلها إلى التحليل وقد وردت نتيجة التحليل وهي تفيد بأن العينة غير صالحة للاستهلاك الآدمي نظراً لأن بها رواسب

معدنية غريبة . ومن حيث إنه يستفاد من كتاب وزارة الصحة المؤرخ ١٩٤٩/١١/٢١ أن الرواسب المعدنية التي وجدت بالعينة هي نتيجة لسوء طرق التحضير كاستعمال مياه غير نظيفة وغير صحية . ومن حيث إن المتهم هو صاحب معمل الكازوزة وهو الذى يصنعها فى معمله هذا فهو بحكم صناعته ومراحه يعلم المواد الصحية النظيفة التى تحضر بها الكازوزة من المواد غير الصحية ومن ثم يتعين بمقابلة بقوبة اللجنة طبقا للمواد المطلوبة وتعديل الحكم المستأنف على هذا الأساس .

وحيث إنه لما كان نص الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٨ يجرى « بأن تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين إذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات المغشوشة أو الفاسدة .. المشار إليها فى الفقرتين السابقتين ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان » ، وكان واضحا مما أورده الحكم أن المياه الغازية موضوع التهمة غير صالحة للاستهلاك الادعى نظراً لأن بها رواسب معدنية غريبة مما مفاده أنها ضارة بصحة الإنسان فكان يجب تطبيق هذه الفقرة من المادة الثانية ، وإذ كان الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المنصوص عليها فى هذه الحالة هو عشرة جنيهات فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فيه فيتعين نقضه وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً .

وحيث إنه لما كانت المياه الغازية بوصفها السابق تدخل فى نطاق ما يوجب القانون القضاء بمصادرته بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات فإنه يتعين الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة .

## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات  
أصحاب العزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك  
ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ١٩٩ )

### القضية رقم ٤٢٨ سنة ٢٠ القضائية

قبض . استيقاف الدورية الليلية أشخاصاً يسرون على الأقدام في الليل في مكان غير معهود  
فيه ذلك . لا يمد قبضاً . فرار هؤلاء الأشخاص ومشاهدة رجال الدورية إياهم يلقون شيئاً  
تبين أنه مخدر . التظا . إدانتهم في إحرازه . تصح .

إن مجرد استيقاف الدورية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام في الليل  
في مكان غير معهود فيه ذلك لا يمد قبضاً ، وفرار هؤلاء الأشخاص ومتابعة  
رجال الدورية لم ومشاهدتهم إياهم يلقون شيئاً على الأرض تبين أنه أفيون ،  
ذلك يسوغ إدانتهم في إحراز هذه المادة ، إذ أن عبور رجال الدورية على هذه  
المادة لم يكن نتيجة قبض أو تفتيش بل كان بعد أن ألقاها المتهمون وهم يحاولون  
الفرار .

### الوقائع

اتهمت النيابة الطاعنين المذكورين بأنهم أحرزوا جواهر مخدرة (حشيشاً  
وأفيوناً) بدون مسوغ قانوني وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٥ - ٦ و ٤٠ و ٤٥  
من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

سمعت محكمة جناح ميناء بورسعيد الجزئية هذه الدعوى ثم قضت فيها حضورياً  
عملاً بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين سنتين مع الشغل والنفاذ وتغريم كل من



التهمين ٣٠٠ جنيه والمصادرة .

فاستأنف المتهمون هذا الحكم في يوم صدوره .

نظرت محكمة بورسعيد الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت فيه حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع أولاً بتعديل عقوبة الحبس بالنسبة للمتهمين الرابعة والخامسة والاكتفاء بحبس كل منهما سنة . (ثانياً) : بتأييد الحكم فيما عدا ذلك . فطعن الطاعنون في الحكم بطريق النقض ثانياً يوم صدوره الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن باحراز جواهر مخدرة ، قد قام على دليل مستمد من نتيجة قبض وتفتيش باطلين ، وذلك على الرغم من تمسك محامي الطاعن بهذا البطلان . ويقول الطاعن في بيان ذلك إنه وباقي المتهمين لم يكونوا في حالة من حالات التلبس التي تبيح القبض ، هذا فضلاً عن أن رجال خفر السواحل الذين قاموا به لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية المخول لهم حق القبض وأن الشبهات وحدها ما كانت لتجيز القبض في مثل واقعة الدعوى .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله « إن خميس أفندي سعيد الصول بقسم السواحل قام بدورية ليلية في سيارة نقل وكان معه السائق حامد محمد السيد والدليل محمود حسن عبد العزيز ولما اقتربوا من ناحية أم الريش قابلهم المتهمون الخمسة قادمين من تلك الناحية متجهين إلى ناحية بورسعيد فأوقفوا السيارة وسألوا المتهمين عن سبب سيرهم على الأقدام أثناء الليل ولم تجر بذلك عادة فأجابهم واحد من المتهمين بأنهم يبحثون عن طفل ضائع ثم أعطى المتهم الثاني إشارة للمتهمين الرابعة والخامسة فهربتا إلى الناحية الغربية من الطريق فتبعهما الدليل محمود حسن عبد العزيز وشاهد كلا منهما على ضوء مصباح كان معه تلقى بشيء إلى الأرض وجده أفيونا وظل يتابعهما حتى قبض عليهما

وفي الوقت نفسه جرى المتهمون الثلاثة الأول إلى الجهة الشرقية وجرى خلفهم الصول والسائق ونظرا على ضوء البطارية كلامتهم يلقي بما معه فأسرعا في الجرى خلفهم حتى تمكنوا من ضبطهم وظهر أن ما ألقوه بحشيش وأفيون» ولما كان مجرد استيقاف الدورية الإيلية للطاعن وباقي المتهمين معه في الظروف الميمنة في الحكم لا يعد قبضا ولم يكن العثور على الجواهر المخدرة نتيجة أي تفتيش بل التقطه رجال الدورية من الأرض بعد أن ألقاه المتهمون وحاولوا الفرار ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه تأسيسا على بطلان القبض والتفتيش والأدلة المستمدة منهما لا يكون له محل .

وحيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم قد أغفل الرد على ما دافع به الطاعن من أنه لم يكن مع المتهمين الأربعة الآخرين لأنه قد قبض عليه وهو عائد من غيطه بعد الغروب ووضع في سيارة رجال السواحل الذين قبضوا بعد ذلك بوقت قصير على المتهمين الأربعة المشار إليهم وأودعوا السيارة أيضا ، ثم زج به وإياهم في الاتهام دون أن تكون له علاقة بهم أو شأن معهم .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد تعرض كذلك لدفاع الطاعن المبين بهذا الوجه ورد عليه بما يفنده واستند في ذلك إلى الأسباب التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى تنفيذ هذا الدفاع فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من طعنه لا يكون في واقعه إلا جدلا موضوعيا ومناقشة في تقدير الأدلة مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

( ٢٠٠ )

### القضية رقم ٤٣٠ سنة ٢٠ القضائية

- ١ — حكم . تسببه . تتبع الدفاع فيما يشبه من شبهة أو يستنتج من ظروف الواقعة والرد عليه . لا يلزم .
- ب — إثبات . إدانة المتهم في تزوير محرر وتبرئته من تزوير آخر أخذاً في الأولى بدليل لم تأخذ به المحكمة الثانية . لا تثريب عليها في ذلك .

١ — يكفي لسلامة الحكم أن يثبت أركان الجريمة ويبين الأدلة على وقوعها من المتهم ، وليس من الواجب على المحكمة وهي تتحرى الواقع في الدعوى أن تتبع الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستنتج من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليها شبهة شبهة واستنتاجاً استنتاجاً .

٢ — لا تثريب على المحكمة إذا هي برأت المتهم من تزوير محرر وأداته في تزوير آخر ، ولا عليها إذا هي لم تأخذ بدليل في التهمة الأولى وأخذت به في الأخرى ، فإن الأمر في ذلك مرجعه إلى اطمئناتها إليه أو عدم اطمئناتها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه : (أولاً) ارتكب تزويراً مادياً في ورقة عرفية هي كميالة بمبلغ خمسة جنيهات مأخوذة على فاطمة خليل يوسف عبارة عن قيمة دين عليها له ، وذلك بأن قام بتغيير قيمة المبلغ الثابت في الكميالة بالحروف والأرقام بجعله خمسين جنيهاً بدلاً من خمسة جنيهات مع علمه بذلك . (ثانياً) اشترك مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محرر عرفي هو سند دين منسوب صدوره إلى محمد محمود إبراهيم بمبلغ مائتين وخمسين جنيهاً بأن اتفق مع المتهم المجهول على كتابة هذا السند وقام هو بالتوقيع عليه بختم المدين بدون علمه فتمت الجريمة بناء



على ذلك ، وطلبت عقابه بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من قانون العقوبات .

وقد ادعى بحق مدنى كل من فاطمة خليل وأحمد عبد الرازق وطلبا الحكم لهما قبل المتهم بقرش صاغ تعويضاً مؤقتاً .

سمعت محكمة جناح الدرب الأحمر الجزئية هذه الدعوى ثم قضت فيها حضورياً عملاً بمواد الاتهام بالنسبة إلى التهمة الأولى بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش عن التهمة الأولى ، وبراءته من التهمة الثانية مع إلزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدنى أحمد عبد الرازق وفاطمة خليل قرشا صاغاً واحداً على سبيل التعويض بصفة مؤقتة والمصاريف المدنية .

فاستأنف المتهم هذا الحكم فى يوم مسدوره .

نظرت محكمة مصر الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت فيه حضورياً بقبوله شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم شهراً ونصف شهر مع الشغل وتأيبده فيما عدا ذلك مع إلزامه بالمصاريف المدنية الاستئنافية .  
فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دانه (الطاعن) بالتزوير جاء باطلاً لقصوره وتناقض أسبابه . فقد تمسك بأن التهمة ملفقة بسبب مسائل عائلية وزواج لم يتم ، وأقام الدليل عليه من واقع أقوال الشهود بالحضر ومما تم بالجلسة من تحقيقات ، إلا أن المحكمة لم تتعرض لهذا الدفاع كما لم ترد على ما أثاره من أنه اتهم بتزوير محررين كان الدليل عليهما متحداً فدانت في أحدهما دون الآخر مما يجعل الحكم متناقضاً ، وكذلك لم ترد على ما دافع به من أن المحرر الذى يقول المدعيان بتزويره قد مزق الاسم منه ولو كان قد وقع تزوير فعلاً لكان فى إمكانه تمزيق المحرر بأكمله ، فضلاً عن أنه قد بقى لدى اللجنة عليها مدة لا يمكن أن يسأل

هو عنها وعن التغيير الذى قد يحصل فيها وبخاصة وقد وقع التغيير بشكل ظاهر  
بمجرد مختلف وثبت أنه قد تداولت المحرر أيد كثيرة . ويضيف الطاعن أنه تمسك  
بأن التغيير الحاصل فى كلمة خمسة يجعلها خمسين يناقضه باقى عبارة المحرر ، إذ  
كان ذلك يستلزم تغيير كلمة جنيهاً التالية لها أيضاً يجعلها هى الأخرى متفقة مع  
الكلمة الجديدة لتصير خمسين جنيهاً ، ثم إن القيمة قد ذكرت أكثر من مرة ،  
ولكن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع ولم تتعرض له مع أهميته وأثره فى تبين وجه  
الحق فى الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التى استخلص  
منها ثبوتها ، وتعرض لدفاع الطاعن وإطرحة للاعتبارات التى قالها ، ومتى كان  
الأمر كذلك وكان ما أورده من شأنه أن يورث إلى مارتبه عليه فلا محل لما يثيره  
فى طعنه وهو جدل موضوعى لاشأن لمحكمة النقض به ، ويكفى لسلامة الحكم  
أن يثبت أركان الجريمة ويبين الأدلة على وقوعها من المتهم ، فليس من الواجب  
على المحكمة وهى تتحرى الواقع فى الدعوى أن تتبع الدفاع فى كل شبهة يقيمها أو  
استنتاج يستنتجه من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليها واحداً واحداً .  
هذا ولا تريب على المحكمة إن هى برأتته من التهمة الأخرى ، إذ الأمر مرجعه إلى  
اطمئنانها إلى الأدلة المطروحة أو عدم اطمئنانها إليها ، فلا يصح النعى على الحكم  
وتعيبه بالتناقض إذا لم يطمئن القاضى إلى دليل فى التهمة الأخرى وإن كان قد  
أخذ به فى التهمة الأولى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٢٠١)

### القضية رقم ٤٣٨ سنة ٢٠ القضية

حكم . تسببه . استناد المحكمة في تقيها حالة الدفاع الشرعى التى أثارها المتهم لدى أقوال واردة فى أوراق الدعوى . لعى المتهم عليها هذا الاستناد دون تلاوة هذه الأقوال بالجلسة أو سماع من أدلوا بها . لا يقبل . كان عليه هو أن يفند كل ما يحتمل أن يرد على دفاعه من اعتراضات مستمدة من الأوراق .

إذا كانت المحكمة فى صدد نفي حالة الدفاع الشرعى التى أثارها المتهم قد استدلت بأقوال شاهدين واردة فى أوراق الدعوى فلا يجوز للمتهم أن ينعى عليها استنادها إلى هذه الأقوال مع عدم تلاوتها بالجلسة أو سماع الشاهدين ، إذ ما دامت أوراق الدعوى الواردة فيها هذه الأقوال قد كانت تحت نظر المتهم فإنه كان عليه وهو الذى أثار حالة الدفاع الشرعى أن يفند كل ما يحتمل أن يرد عليها من اعتراضات استمداداً من تلك الأوراق ، وإذ هو لم يفعل فلا يكون له أن ينعى على المحكمة تفنيدها دفاعه بما هو ثابت فى الأوراق .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه ضرب عمداً رمضان حواش محمد بفأس على رأسه فأحدث به الإصابة الميينة بالكشف الطبى والتى تخلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد عظمى بالمنطقة المستقبلية للخطر ويجعله عرضة للتأثر بالتغيرات الجوية والإصابات البسيطة التى قد تقع على هذا الجزء الغير المحمى بالعظام والمضاعفات الدماغية كالصرع والجنون وخراجات المخ والتهابات سحاياها . وتقدر العاهة بحالتها الراهنة بما يقلل من كفاءته عن العمل بنحو ١٥ ٪ . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ .



وقد ادعى رمضان حواش محمد بحق مدنى قبل التهم وطلب القضاء له بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض .

نظرت محكمة جنايات دمنهور هذه الدعوى ثم قضت فيها بحضور يا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة التهم عبد الحميد عبد المجيد سالم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين بلا مصاريف جنائية وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى رمضان حواش محمد مبلغ مائة جنيه مصرى والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة .

فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه حين اعتدى على المجنى عليه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس ، وأن رد الحكم المطعون فيه على ذلك لم يكن سديدا اذ قال ان الطاعن هو البادىء بالاعتداء ، ثم تهافت وقال إنه لم يثبت أن اعتداء الطاعن على المجنى عليه كان وقت اعتدائه عليه أو قبله ، كما أن قول الحكم إن الطاعن هو الذى عبر المروى واعتدى على المجنى عليه لا سند له فى التحقيق وقد يكون عبر المروى وهو مضطر خوفا من خصومه ، كما أن الحكم استند إلى شهادة الشاهدين خليل هميسه وإبراهيم عقل مع أنهما لم يسمعا بالجلسة ولم تتل أقوالهما فيها لكى تتاح للطاعن فرصة مناقشتها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها مستندا فى ذلك إلى الأدلة التى أوردها والتى من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ورد على ما تمسك به الطاعن من أنه كان وهو يعتدى على المجنى عليه فى حالة دفاع شرعى عن النفس ، ردا سائغا مستندا إلى الأدلة التى أوردها ، ومتى كان الأمر كذلك فإن ما يناوئله الطاعن بصدد تقدير تلك الأدلة وقيام حالة الدفاع الشرعى لا يكون مقبولا أمام محكمة

النقض . وأما ما يثيره بشأن الاستناد إلى شهادة الشاهدين المشار اليهما ، فمردود بأن المحكمة انما استدلت بشهادة هذين الشاهدين على نفى حالة الدفاع الشرعى التى ادعى الطاعن قيامها لديه، ولما كانت شهادتهما ثابتة فى أوراق الدعوى المظروحة للبحث أمامها والتى كانت تحت نظر الطاعن والدفاع عنه ، وكان له وهو الذى أثار حالة الدفاع الشرعى أن يفند كل ما يحتمل أن يرد عليها من اعتراضات مستمدة من أوراق الدعوى فليس له أن ينعى على المحكمة تفنيد دفاعه بما هو ثابت فى تلك الأوراق .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

### جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسنى بك وفهم عوض بك ومحمد فهم بك المستشارين .

( ٢٠٢ )

### القضية رقم ٤٤٧ سنة ٢٠ القضائية

نقض . طلب وقف تنفيذ حكم بتعويض نورثة المحقق عليه حتى يقضى فى النقض المرفوع منه . لا يصح .  
إنه لما كانت نصوص قانون تحقيق الجنايات هى الواجبة التطبيق على الإجراءات فى المواد الجنائية ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية إلا لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فى قانون تحقيق الجنايات ، وكان هذا القانون قد نص فى المادة ٢٣١ منه على أنه لا يترتب على الطعن فى الحكم إيقاف تنفيذه إلا إذا كان صادراً بالإعدام ، وفى المادة ٢٣٣ منه على إيقاف التنفيذ فى حالة تناقض الأحكام على الوجه المبين بها مما مفاده أن الأصل فى الأحكام الصادرة فى المواد الجنائية وجوب تنفيذها إلا ما استثنى منها .

بنص صريح في القانون ، ثم لما كانت الدعاوى المدنية التي ترفع بالتبعية للدعاوى الجنائية تخضع في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الاجراءات الجنائية ، لما كان ذلك كله كذلك كان لا يصح طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر بإلزام المسؤول عن الحقوق المدنية بتعويض لورثة المجنى عليه حتى تفصل محكمة النقض في الطعن المرفوع عنه ، إذ هو طلب لا أساس له من القانون .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — مصطفى محمد تميم و ٢ — أحمد خليل أحمد و ٣ — عبد السميع السيد بدوى و ٤ — عبد الوهاب عبد العال و ٥ — محمد راشد جعفر و ٦ — عبد المعطى خلف عيد بأنهم المتهم الأول : قتل أحمد عبد العزيز أحمد عمداً مع سبق الإصرار بأن وطد العزم على قتله وأعد لذلك عدته وأتجه إلى مكان المجنى عليه وضربه على رأسه بعصا غليظة فاصداً قتله فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . والمتهم الثانى : اشترك مع المتهم الأول فى ارتكاب هذه الجريمة بطريق التحريض والاتفاق بأن حرصه واتفق معه على قتله فوقعت الجريمة بناء على ذلك التحريض وهذا الاتفاق . والمتهمون الثالث والرابع والخامس والسادس اشتركوا مع المتهم الأول فى ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفقوا معه عليها ورافقوه إلى محل الحادث وقت ارتكابها لشد أزره وقد وقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وهذه المساعدة .

وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لحاكمتهم الأول بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ والثانى بالمواد ١/٤٠ — ٢ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ والباقيين بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات .

وقد ادعى عبد العزيز أحمد والد المجنى عليه عن نفسه وبصفته وصياً على القاصر وحيد عبد العزيز أحمد يحق مدنى قبل التهمين بالتضامن وطلب القضاء له



شخصيا بمبلغ ألف جنيه والثاني بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، كما ادعى مدنياً قبلهم أيضا كل من فاطمة زغلول «والدة المجنى عليه» وكريمة على عويس «أرملته» وطلبتا القضاء لكل منهما عليهم بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض .

وفي أثناء نظر الدعوى توفي عبد العزيز أحمد والد المجنى عليه ودخل ورثته في الدعوى وهم محمود فهمى وعبد العزيز أحمد إخوة المجنى عليه وطلبوا الحكم لهم بنفس المبلغ الذى سبق أن طلبه والدهم كما طلب محمد عبد العزيز أحمد بصفته وصيا على القاصر أحمد الشهير بوحيد الدين بنفس المبلغ السابق طلبه وهو ٢٠٠٠ جنيه . نظرت محكمة جنايات مصر هذه الدعوى ثم قضت فيها غيايا للمتهمين الخامس والسادس وحضوريا لباقي المتهمين : (أولا) باعتبار ما وقع من مصطفى محمد تميم المتهم الأول جناية ضرب أفضى إلى موت مع سبق الإصرار ومعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين وذلك عملا بالمادة ٢/٢٣٦ من قانون العقوبات . (وثانياً) إلزام مصطفى محمد تميم وعبد السميع السيد بدوى وعبد الوهاب عبد العال محمد بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين ، وذلك عملا بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٢/٢٣٦ من قانون العقوبات (وثالثاً) إلزام مصطفى محمد تميم وعبد السميع السيد بدوى وعبد الوهاب عبد العال محمد متضامنين مع أحمد خليل محمد بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدنى مبلغ ألف وستمائة جنيه على أن يكون لابن المجنى عليه وحيد أحمد عبد العزيز مبلغ ألف جنيه وللأرملة كريمة على عويس مبلغ ثلاثمائة جنيه ولفاطمة زغلول والدته مبلغ مائتى جنيه وابساق المدعين بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه مع المصروفات المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . (ورابعاً) ببراءة كل من أحمد خليل محمد ومحمد راشد جعفر وعبد العال خلف عيد مما أسند ، إليه وذلك عملا بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وإخراج محمد راشد جعفر وعبد العال خلف عيد من الدعوى المدنية .

فطعن مصطفى محمد تميم وعبد السميع السيد بدوى وعبد الوهاب عبد العال المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ، كما طعن أحمد خليل محمد فى الحكم

المذكور فيما يختص بإلزامه هو وآخرين متضامنين بمبلغ ١٦٠٠ جنيه بصفة تعويض الخ الخ .

## المحكمة

حيث إن أحمد خليل محمد قرر الطعن في الحكم الصادر في قضية الجناية رقم ٨٩٨ سنة ١٩٤٥ كلى مصر الذى قضى بإلزامه كمستول بالحقوق المدنية متضامنا مع المتهم المحكوم عليه وآخرين بأن يدفعوا لورثة الجنى عليه مبلغ ١٦٠٠ جنيه والمصروفات المدنية وخمسمائة قرش أتعابا للمحاماة ، وقدم طلبا بوقف تنفيذ ذلك الحكم بالنسبة له حتى تفصل هذه المحكمة في طعنه استنادا إلى ما خوله قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية في الفقرة الثانية من المادة ٤٢٧ منه من حق للطاعن في طلب وقف التنفيذ حين يقرر الطعن في الحكم والتي على مقتضاها يجوز لمحكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذه مؤقتا إذا كان يخشى من تنفيذه وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه .

وحيث إنه لما كانت نصوص قانون تحقيق الجنايات هي الواجبة التطبيق على الاجراءات في المواد الجنائية بحيث لا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية إلا لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات ، وكان هذا القانون قد نص في المادة ٢٣١ منه على أن لا يترتب على الطعن في الحكم إيقاف تنفيذه إلا إذا كان صادرا بالاعدام ، ثم إنه نص في المادة ٢٣٣ منه على إيقاف التنفيذ في حالة تناقض الأحكام على الوجه المبين بها مما مفاده أن الأصل في الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وجوب تنفيذها إلا ما استثنى منها بنص صريح في القانون . ولما كانت الدعاوى المدنية التى ترفع بالتبعية للدعاوى الجنائية تخضع في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الاجراءات الجنائية — ما دام ذلك كله ، فإن طلب وقف تنفيذ الحكم لا يكون له أساس من القانون ويتعين رفضه .

## جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات  
أصحاب العزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك  
ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ٢٠٣ )

### القضية رقم ١٨٧٦ سنة ١٩ القضية

١ — تفتيش . الدفع بطلانه . الاعتماد في الإدانة على أدلة أخرى مستقلة عنه مؤدية إلى  
ذات النتيجة التي أسفر عنها . دفع غير مجد .

ب — حكم . تسببه . إثبات أركان الجريمة وبيان الأدلة على وقوعها من المتهم . تسبب  
كاف . لا يلزم بعد ذلك الرد على الأدلة التي ساقها المتهم في سبيل إثبات براءته .

١ — إذا كانت المحكمة في بيانها واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها قبل  
المتهم قد أوردت ذلك على نحو يدل على أنها قد عولت على أقوال المتهم لدى  
رجال الحفظ في الأوقات المختلفة التي حرصت على بيانها مما مفاده أنها عدت هذه  
الأقوال مستقلة عن القبض وأن قائلها لم يقلها متأثراً بما وقع عليه منه وأنه حين  
اعترف إنما أراد الاعتراف ، فإن ما يثيره هذا المتهم في صدد بطلان التفتيش الواقع  
عليه يكون غير مجد ، لأنه على فرض التسليم به ليس ما يمنع المحكمة من الأخذ في  
إدائته بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والمؤدية إلى ذات النتيجة  
التي أسفر عنها .

٢ — يكفي لسلامة الحكم أن يثبت أركان الجريمة ويبين الأدلة على  
وقوعها من المتهم ، وليس عليه أن يتحدث عن الأدلة التي ساقها في سبيل التدليل  
على براءته وهي مجرد أقوال شهود يريد المتهم لها معنى لم تراها المحكمة مسايرته فيه  
فاطرحتها أخذاً بالأدلة القائمة في الدعوى .



## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه أحرز جواهر مخدرة «حشيشا» بدون تصريح وبقصد الاتجار ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنح بليس الجزئية دفع الحاضر مع المتهم بطلان القبض والتفتيش لانعدام حالة التلبس ولأن التفتيش حصل بدون إذن . وبعد أن أنهت نظرها قضت فيها حضورياً بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٤٩ عملاً بمواد الالهام برفض الدفع وبحبس المتهم سنة ونصف مع الشغل والنفاد وتعريمه ٣٠٠ جنيه والمصادرة ، فاستأنف المتهم هذا الحكم .

نظرت محكمة الزقازيق الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت فيه حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بإحراز المخدر جاء باطلاً لمخالفته للقانون ولقصوره . وفي بيان ذلك يقول إنه دفع ببطلان القبض والتفتيش بناء على أن المخدر وجد بعربات القطار بمعرفة مخبرين ليسا من رجال الضبطية القضائية زعما أنهما وجداه معه وأنه اعترف بحيازته . كما أن التفتيش الحاصل بعدها بمعرفة الضابط وقع باطلاً كذلك لعدم حصوله على إذن به من النيابة ولأنه لم يكن في حالة تلبس تميز هذا الإجراء ولكن المحكمة ردت عليه بأن التفتيش حصل برضائه مع أنه أنكر ذلك أمام النيابة . ويضيف الطاعن أن المحكمة الاستئنافية سمعت أقوال كسارى القطار ومساعدته فيما أدلى به الخبران من أن الضبط يرجع إلى وجوده مخالفاً لعدم حصوله على تذكرة سفر . فتفى الشاهدان

إبلاغهما بأمر المخالفة أو علمهما بها أو بضبط المخدر ، ومع هذا فقد أيدت الحكم لأسبابه دون أن تتعرض لهذه الأقوال الجديدة أو لما أثاره ثانية في شأن بطلان التفتيش .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين الواقعة فقال : « إنها تتحصل فيما قرره المحبران ورئيس مكتب مكافحة المخدرات في أنه عند مرور الأولين بالقطار ... لضبط المخالفين وجدا المتهم بعد قيام القطار في محطة بلبس واقفا بمدخل إحدى العربات فسألاه عن سبب وقوفه وعلمنا منه أنه لا يحمل تذكرة فأمسكا به لتحصيل الأجرة بمعرفة محصل القطار وفي ذلك الوقت أقر لها أنه يحمل حشيشا فتحفظا عليه حتى سلما للضابط القضائي بمحطة الزقازيق وقد سأله هذا فأقر له المتهم أيضا أنه يحمل تربتين من الحشيش فاتصل برئيس قسم مكافحة الذي انتقل فورا إلى المحطة وقتش المتهم بعد أن سمع اعترافه وعثر معه على تربتين من الحشيش وقد أقر المتهم في محضر البوليس بعثوره على المواد المخدرة بجبانة بلبس وحمله لها وضبطه بها ثم أنكر المتهم أمام النيابة قائلا إنه سبق أن تشاجر مع رجلى البوليس » . ثم تعرضت المحكمة لدفاع المتهم فاطرحته وانتهت إلى ذاته وأشارت إلى اعترافه المتكرر وإقراره بالجريمة ، ولما كان ما أوردته المحكمة على هذا النحو يدل على أنها قد عولت على أقوال المتهم لدى رجال الحفظ في الأوقات المختلفة التي حرصت على بيانها مما مفاده أنها عدت هذه الأقوال مسببا عن القبض بمعنى أن قائلها لم يقلها متأثرا بما وقع عليه منه وأنه حين اعترف إنما أراد الاعتراف . لما كان الأمر كذلك فإن ما يثيره الطاعن في شأن بطلان التفتيش يكون غير مجد لأنه على فرض التسليم به لا يمنع المحكمة من الأخذ في إدانته بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والمؤدية إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها . وقد أفصحت هي عن هذا العنصر واعتبرته في قضائها برفض الدفع والإدانة . أما ما يشير إليه الطاعن عن إغفال التعرض لما كشفت عنه شهادة الشهود الآخرين بالجلسة الاستئنافية فلا محل له إذ يكفي سلامة الحكم في التسبيب

أن يثبت أركان الجريمة ويبين الأدلة على وقوعها من المتهم دون أن يكون ملزماً بالتحدث عن أدلة البراءة وهي مجرد أقوال شهود يريد الطاعن لها معنى لم تسايره فيه المحكمة فاطرحتها ، ويكفى في هذا الاعتبار إيراد الأدلة القائمة في الدعوى مما يفيد أنها لم تر الأخذ بها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه .

( ٢٠٤ )

القضية رقم ٣١٣ سنة ٢٠ القضائية

حكم . تسيبه . استناد المحكمة في نفي الخطأ المسند إلى المتهم إلى ما ورد بالمعينة التي عملت عن الحادث . الثابت بالمعينة لا يفيد ما حصلته المحكمة منها . حكم معيب .

إذا كانت المحكمة قد استندت فيما قضت به من نفي الخطأ للسند إلى المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله إلى المعينة التي أجريت عن الحادث وكان الثابت في المعينة لا يتضمن ولا يفيد ما أوردته المحكمة في الحكم عن هذه المعينة فإن حكمها يكون معيباً متعيناً نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — أحمد حسن الخولي . ٢ — مصطفى موسى مسعود بأنهما (الأول) : تسبب بغير قصد ولا عمد في إصابة آدم محمود آدم بالإصابات الموصوفة بالحضر وعبد الجواد عفيفي بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه وذلك بأن قاد سيارة نقل وبها حمولة يزيد وزنها عن المقرر للسيارة ولم يلزم الجانب الأيمن للطريق وكان الجنى عليه الأول يركب فوق سطح الحمولة فاصطدمت الحمولة بسيارة يقودها آخر بها الجنى عليه الثاني فنشأ عن الصدمة سقوط الجنى عليه الأول وإصابته وكذا إصابة



المجنى عليه الثانى . (الثانى) : تسبب بغير قصد ولا تعمد فى إصابة آدم محمود آدم بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة النقل قيادته دون اتخاذ الحيطة الكافية حيث كان يسير فى وسط الطريق ويضىء نور السيارة الكشف زيادة عن الواجب قانوناً مما أدى إلى إصابة المجنى عليه ، وطلبت عقابهما بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات .

وقد ادعى بحق مدنى كل من عبد اللطيف ابراهيم عبد القادر وعبد الجواد عفيفى وطلباً القضاء لهما قبل المتهم وشركة سكة حديد الدلتا للنقل بالسيارات متضامين بمبلغ ١٩٢ جنيهاً و ٢١٠ مليات ، كما ادعى آدم محمود آدم بحق مدنى وطلب القضاء له قبل المتهم الثانى «مطفى موسى مسعود» وعبد اللطيف ابراهيم عبد القادر (الطاعن) بمبلغ ٢١ جنيهاً على سبيل التعويض .

نظرت محكمة قويسنا الجزئية هذه الدعوى ثم قضت فيها حضورياً عملاً بمادة الاتهام بالنسبة إلى المتهم الأول «أحمد حسن الخولى» (أولاً) : بتغريمه خمسمائة قرش وبراءة المتهم الثانى مصطفى موسى مسعود من التهمة المسندة إليه . (ثانياً) : بإلزام المتهم أحمد حسن الخولى وشركة سكك حديد الدلتا بأن يدفعاً متضامين إلى عبد اللطيف ابراهيم عبد القادر مبلغ ١٢٠ جنيهاً والمصاريف المدنية المناسبة ورفض الدعوى المدنية المرفوعة من عبد الجواد عفيفى وكذلك رفض الدعوى المدنية المرفوعة من آدم محمود آدم وألزمتها بمصاريف هاتين الدعويتين . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفه المدعى بالحق المدنى وآدم محمود آدم فى نفس التاريخ .

سمعت محكمة شبين الكوم الابتدائية هذين الاستئنافين ثم قضت فيهما حضورياً بقبولهما شكلاً وفى الموضوع (أولاً) : بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم أحمد حسن الخولى مما أسند إليه مع رفض الدعوى المدنية الموجهة قبله وقبل شركة سكة حديد الدلتا باعتبارها مسئولة عن الحقوق المدنية وألزمت رافعها عبد اللطيف ابراهيم عبد القادر بمصروفاتها عن الدرجتين . (ثانياً) : بتأييد الحكم

المستأنف فيما عدا ذلك مع إلزام المدعى المدني «آدم محمود آدم» بمصروفات دعواه الاستثنائية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين قضي برفض دعواه المدنية جاء باطلا لا بثنائه على واقعة غير صحيحة إذ أورد أن المعاينة دلت على أن سيارته لم تكن واقفة بمحل الحادث بل انتقل سائقها بها بعيدا مع أن الثابت بالمعاينة يدل على العكس وإن سيارته هي التي بقيت في المكان وأنه كان لهذا الفهم الخاطئ أثره في النظر الذي انتهت إليه المحكمة في نفي الخطأ عن سائق السيارة الأخرى ورفض دعواه .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على أحمد حسن الخولي بأنه تسبب بغير قصد ولا تعمد في إصابة آدم محمد وعبد الجواد عفيفي نتيجة إهماله وعدم احتياظه في قيادة سيارة نقل فصادمت سيارة نقل أخرى فأصيب الجني عليهما وتدخل الطاعن صاحب السيارة الثانية مطالبا بتعويض من المتهم الأول وشركة سكة حديد الدلتا للنقل بصفته مسئولة عن الحقوق المدنية ، كما رفع آدم محمد دعواه مباشرة قبل مصطفى مسعود سائق السيارة الثانية وطالبه وصاحب السيارة (الطاعن) بتعويض بناء على أنه تسبب بإهماله وعدم احتياظه في قيادة السيارة في إصابته ، كما طلب الحكم على المتهمين بالعقوبة ، فقررت محكمة أول درجة بضم الدعويين وقضت بإدانة المتهم الأول وبراءة الثاني مع إلزام الأول والشركة بمبلغ ١٢٠ جنيها على سبيل التعويض للطاعن المدعى . فاستأنف بالتمهم فقضت المحكمة الاستثنائية بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم أحمد حسن الخولي ورفض الدعوى المدنية الموجهة قبله وقبل شركة سكة حديد الدلتا ، وقد ناقشت المحكمة الأدلة القائمة ضد السائق وقالت «انه إزاء تدافع أقوال الشاهدين لم يبق مناص — استظهارا للحقيقة وتحديد

للاتهام — من الرجوع إلى معاينة محقق البوليس الكونستابل « وعندما أبرزت ما جاء بهذه المعاينة قالت « انه شاهد عربية المتهم وبها بعض التهميش واقفة على الحافة اليمنى للطريق المرصوف ... أما عن السيارة الأخرى التي كانت محملة ببراميل الزيت ويقودها محمد مصطفى مسعود (سائق الطاعن) فقد دلت المعاينة على أنها لم تكن موجودة بمكان الحادث بل لقد انتقل بها سائقها بعيدا بأقراره ولم يقف بها الا قريبا من نقطة المرور البعيدة عن محل الحادث بحوالى كيلومتر ونصف تقريبا ... وإن وجود عربية المتهم على حافة الجانب الأيمن دليل على أنها كانت تلزم هذا الجانب في سيرها أو على الأقل يكون سائقها قد انحرف إليه وقت الحادث ... بعكس السيارة رقم ٢٨٩٠ التي سارع قائدها محمد مسعود فابتعد بها عن المكان المذكور ... وإن المعاينة وقد أسفرت على هذا النحو أن المتهم كان ملتزما يمين بق وقت الحادث فان الاستدلال المخالف الذى انشاق إليه الحكم المستأنف فى هذا الشأن لا يكون له ما يبرره ... » ثم ناقشت المحكمة الخطأ الآخر المنسوب إلى المتهم ونفته عنه بمقولة إنه لم يكن السبب المباشر بل كان السبب تنكبه إحدى السيارتين الجانب الأيمن للطريق ثم اندفاعها بعيدا عن هذا الجانب نحو السيارة الأخرى فصلمه بها ولقد دلت المعاينة كما سلف البيان على أن سيارة المتهم كانت فى الجانب الأيمن مما يستبعد معه أن يكون الخطأ واقعا من جانبه » وانتهت الى الحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، ولما كان الثابت بمحضر المعاينة كما تبينته هذه المحكمة فى ملف الدعوى الذى أمرت بضمه تحقيقا لوجه الطعن ، أن المحقق أثبت أنه « انتقل إلى مكان الحادث فوجد السيارة رقم ٢٨٩٥ (الملوكة للطاعن) فى الناحية البحرية من كشك مرور ابنهوى بحوالى ١٥٠ مترا تقريبا ... وإنه لاحظ أن السيارة الأخرى وهى رقم ٢٥٢٣٧ (التي كان يقودها المتهم) تبعد عن هذه السيارة بحوالى كيلومتر ونصف تقريبا من الناحية البحرية لهذه السيارة ... وكان هذا الثابت لا يتضمن ولا يفيد ما أورده المحكمة فى حكمها فى هذه المعاينة عن مكان العربتين . لما كان الأمر كذلك ، وكانت المحكمة قد استندت إلى هذه



المعينة في نفي الخطأ المسند إلى المتهم وبالتالي في رفض الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن ، فإن الحكم يكون معيبا متعينا تقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٢٠٥)

### القضية رقم ٣١٨ سنة ٢٠ القضائية

استئناف . إقامة الدعوى على المتهم بأنه في حالة اشتباه . الحكم عليه ابتدائيا على هذا الأساس . حقيقة وصف التهمة أنها عود للاشتباه . استئناف النيابة وطلبها تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٦ على أساس أنه عائد . قضاء المحكمة الاستئنافية ببرئته على أساس أن استئناف النيابة قد انطوى على توجيه تهمة جديدة لم تعرض على المحكمة الابتدائية وأن التهمة المعلن بها قد سبق الحكم فيها . خطأ ، كان على المحكمة أن تلتفت إلى الوصف الجديد وتفصل في الدعوى على أساسه ، بل كان عليها أن تصحح الوصف من تلقاء نفسها وتلتفت إليه وتفصل فيه . على محكمة النقض أن تحيل القضية إلى دائرة استئنافية أخرى للفصل فيها .

إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه بأنه في حالة اشتباه ثم حكم عليه بعد ذلك بالحبس في سرقة فإنه يكون في حالة عود للاشتباه . فإذا كانت النيابة قد قدمت هذا المتهم إلى المحكمة الابتدائية ووصفت هذه الحالة خطأ بأنها حالة اشتباه فأصدرت المحكمة حكما غاييا بوضعه تحت المراقبة لمدة شهرين فلم يعارض ولم يستأنف ، واستأنفت النيابة طالبة تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٦ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بناء على أن المتهم عائد للاشتباه ، فقضت المحكمة الاستئنافية ببراءته قولا منها بأن استئناف النيابة قد انطوى على توجيه تهمة جديدة لم تعرض على المحكمة الابتدائية ، ولذلك فهي لا تستطيع الفصل فيها كيلا يحرم المتهم من درجة من درجات التقاضي وأن التهمة المعلن بها وهي تهمة الاشتباه قد سبق الفصل فيها بحكم سابق في قضية أخرى ، فإنها تكون قد أخطأت ؛ إذ الموضوع المطروح

(٤٠)

أمام المحكمة الاستئنافية بمقتضى استئناف النيابة لا ينطوى على واقعة جديدة بل هو مقدم لمحاكمته على حالة عالقة به تدل عليها صحيفة سوابقه المقدمة للمحكمتين الابتدائية والاستئنافية وصفتها النيابة خطأ بأنها حالة اشتباه مع أنها فى صحيح القانون حالة عود للاشتباه ، بل لقد كان من واجب المحكمة الاستئنافية أن تصحح الوصف القانونى لهذه الحالة حتى ولو لم تلفتها إليه النيابة فى أسباب استئنافها بشرط أن تلفت نظر المتهم إلى الوصف الجديد ، وهذا الشرط هو الذى يحول دون قيام محكمة النقض بتطبيق القانون على الوجه الصحيح والحكم على مقتضاه ، ويضطرها إلى إحالة القضية إلى المحكمة الاستئنافية بهيئة أخرى للفصل فيها مجدداً بعد سماع دفاع المتهم .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده المذكور بأنه عد مشتبهاً فيه إذ سبق الحكم عليه بعدة عقوبات فى جرائم الاعتداء على المال آخرها بالحبس لسرقة واشتهر عنه لأسباب مقبولة اعتياده على ارتكاب جرائم الاعتداء على المال والنفس ، وطلبت عقابه بالمواد ٥ و٦ و٨ و٩ و١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

نظرت محكمة سنورس الجزئية هذه الدعوى ثم قضت فيها غيابيا بتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٩ عملاً بمواد الاتهام بوضع المتهم لمدة شهرين تحت مراقبة البوليس فى الجهة التى يعينها وزير الداخلية تبدأ من تاريخ إمكان التنفيذ والنفاذ . وقد أعلن المتهم بالحكم الغيابى فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٩ ولم يعارض فيه ولم يستأنفه . فاستأنفت النيابة هذا الحكم فى ٢ يونيه سنة ١٩٤٩ .

نظرت محكمة الفيوم الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت فيه غيابيا بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٥٠ بقبوله شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمة المسندة إليه .

فطعن الأستاذ أحمد عبد الله وكيل أول نيابة الفيوم فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه يتحصل في أنه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله حين قضى ببراءة المتهم استناداً إلى الأسباب الواردة به ،  
وحيث إن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه صحيح ، وذلك لأنه يبين من مراجعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجهي الطعن أن النيابة العامة رفعت الدعوى على المتهم بأنه في يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٤٩ عد مشتبهاً فيه إذ سبق الحكم عليه بمشروع عقوبات في جرائم الاعتداء على المال آخرها بالحبس لسرقة ، واشتهر عنه لأسباب مقبولة اعتياده على ارتكاب جرائم الاعتداء على المال والنفس ، وطلبت عقابه بالمواد ١/٥ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فحكمت المحكمة الابتدائية تطبيقاً لتلك المواد غيائياً بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة شهرين ، وأنه أعلن بالحكم ولم يطعن فيه لا بالمعارضة ولا بالاستئناف ، وأن النيابة العامة وحدها هي التي استأنفت هذا الحكم وذلك بناء على أنه يجب تطبيق الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لأن المتهم عائد للاشتباه ، فأصدرت المحكمة الاستئنافية حكماً المطعون فيه وهو يقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم .

وحيث إن هذا الحكم قد بنى على أن استئناف النيابة قد انطوى على توجيه تهمة جديدة للمتهم لم توجه إليه أمام المحكمة الابتدائية ولم تعرض لها المحكمة المذكورة ، وأن المتهم لم يعلن أمام المحكمة الاستئنافية بالتهمة الجديدة ، وأنها على كل حال لا تستطيع الفصل فيها لكيلا يحرم المتهم من درجة من درجتي التقاضي ، وأن التهمة المعلن بها المتهم وهي تهمة الاشتباه لا العود إليه قد سبق الفصل فيها بالحكم الصادر في القضية رقم ٢٢٥٨ سنة ١٩٤٦ جنح سنورس .

وحيث إن هذا الذي قالته المحكمة الاستئنافية في حكمها المطعون فيه ينطوي على خطأ في تطبيق القانون وتفسيره ، وذلك لأن الموضوع للطروح أمام المحكمة



الاستثنائية بمقتضى استئناف النيابة العامة لا ينطوى على ترحيه أية واقعة جديدة للمتهم لم تكن موجهة له أمام المحكمة الابتدائية فهو مقدم لها لحا كته على حالة عالقة به تدل عليها صحيفة سوابقه المقدمة للمحكمتين الابتدائية والاستئنافية ، وقد وصفتها النيابة خطأ بأنها حالة اشتباه مع أنها فى صحيح القانون حالة عود للاشتباه ؛ إذ أنه ثابت من صحيفة سوابق المتهم وفى الحكم المطعون فيه أنه سبق الحكم عليه فى القضية رقم ٢٢٥٨ سنة ١٩٤٦ بأنه فى حالة اشتباه ثم حكم عليه بعد ذلك بالحبس فى سرقة ، فإذا ما استأنفت النيابة الحكم الابتدائى لتصحيح هذا الوصف الخاص بهذه الحالة بعينها التى كانت معروضة على محكمة أول درجة ، فإنها لا تكون قد أضافت أية واقعة جديدة إلى تلك الحالة ، ولقد كان من واجب المحكمة الاستئنافية تصحيح وصفها القانونى حتى ولو لم تلتفت إليه النيابة فى أسباب استئنافها ، ويزداد هذا الواجب وضوحاً متى تضمنت أسباب استئناف النيابة طلب ذلك التصحيح ، وهذا بطبيعة الحال مشروط بلفت نظر المتهم إلى الوصف الجديد ، وهذا الشرط هو الذى يحول دون قيام محكمة النقض بتطبيق القانون على الوجه الصحيح والحكم على مقتضاه ، ويضطرها إلى إحالة القضية إلى المحكمة الاستئنافية بهيئة أخرى للفصل فيها مجدداً بعد سماع دفاع المتهم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

---

## جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وفهم عوض بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(٢٠٦)

### القضية رقم ٣٢٠ سنة ٢٠ القضائية

إجراءات الغيبة . الاجراءات الواجب اتباعها أمام محكمة الجنايات في حالة الحكم في غيبة المتهم . متهم بجناية أحيل الى محكمة الجنايات . حكمها غيابياً باعتبارها وقع منه جنحة . حضوره . اعتبارها الحكم الغيابي قائماً . خطأ . هذا الحكم يسقط حتماً بحضوره وتتمين إعادة محاكمته أمامها .

الاصل في الاجراءات الواجب اتباعها أمام محاكم الجنايات في حالة الحكم في غيبة المتهم أنها يحكمها الفصل الثالث من الباب الثالث من قانون تحقيق الجنايات بما في ذلك المادة ٢٢٤ منه إلا ما استثنته الفقرة الثانية من المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات المستحدثة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٤ بشأن المتهمين في الجرح التي تقدم لمحاكم الجنايات لارتباطها بالجناية . والعبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضعها القانون لإجراءات المحاكمة وحق الطعن في الأحكام هي طبقاً للقواعد العامة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة في موضوعها . وإذن فإذا كانت الدعوى قد رفعت بجناية سرقة ياكراه ققضت محكمة الجنايات غيابياً باعتبار ما وقع من المتهم جنحة ضرب ثم ضبط المتهم فأعيد تقديمه لقاضي الإحالة فأحاله إلى محكمة الجنايات ققضت باعتبار الحكم الغيابي قائماً فإنها تكون قد أخطأت ؛ إذ هذا الحكم قد سقط حتماً بحضور المتهم أمامها وكان من المتعين أن تعاد محاكمته .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — نصيف يواقيم قناوى . ٢ — فتحي محمد أبو زيد (الطاعن) بأنهما سرقا حافظة نقود بداخلها مبلغ خمسة وثلاثين قرشا لزينهم عبد الحليم حسن بطريق الإكراه بأن ضرباه ليعطالا مقاومته فتمكنا بذلك من السرقة وقد ترك الإكراه بالجنى عليه أثر جروح مبينة بالكشف الطبي ، وطلبت من قاضى الاحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقا للمادة ١/٣١٤ — ٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .

سمعت محكمة جنايات مصر هذه الدعوى ثم قضت فيها عملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات حضوريا للأول وغيابيا للثانى (الطاعن) بمعاينة كل من نصيف يواقيم قناوى وفتحي محمد أبو زيد بتغريم كل منهما ٣٠٠ قرش وذلك على اعتبار أن ما وقع من التهمين واقعة ضرب ، وبعد أن أعيد التهم المحكوم عليه غيابيا (فتحي محمد أبو زيد) لقاضى الإحالة الذى أحاله إلى محكمة الجنايات قضت هذه المحكمة فيها حضوريا باعتبار الحكم الغيابى لا زال قائما .

فطن حضرة صاحب العزة محمد عطية اسماعيل بك رئيس نيابة جنوب القاهرة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تقول فى أسباب طعنها إن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار الحكم الغيابى لا زال قائما يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه . ذلك لأن المطعون ضده كان متهما بجناية هى سرقة بالإكراه وأحيل إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بوصف كونه مرتكباً لهذه الجناية ، فصدر الحكم عليه غيابيا ثم أعيدت الاجراءات ضده إلى أن حضر أمام المحكمة . وإذن فإن الحكم الغيابى يكون قد سقط بمجرد مثوله أمامها وأصبح لا وجود له قانونا ، وهو ما كان يقتضى .



أن تعيد محاكمته ، أما وهي لم تفعل بل اعتبرت الحكم الغيابي لا زال قائماً فتكون قد أخطأت .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده وآخر بأنهما سرقا حافظة نقود بداخلها مبلغ ٣٥ قرشاً للمجنى عليه بطريق الإكراه بأن ضرباه ليعطلا مقاومته فتمكنا بذلك من السرقة وقد ترك الإكراه بالمجنى عليه أثر جروح مينة بالكشف الطبي ، وطلبت من قاضي الاحالة إحالة المتهمين على محكمة جنایات مصر لحاكمتهما بالمادة ٣١٤/٢١١ من قانون العقوبات ، فقرر إحالتهما لمعاقبتهما طبقاً للمادة المذكورة وقد كان قراره غيائياً بالنسبة للمطعون ضده ، فنظرت محكمة الجنایات القضية وقضت بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٤٨ حضورياً بالنسبة للمتهم الآخر وغيايياً بالنسبة للمطعون ضده باعتبار أن ما وقع من المتهمين جنحة ضرب وبمعاقبة كل منهما بغرامة مقدارها ٣٠٠ قرش ، ثم ضبط بعدئذ المطعون ضده فأعيدت الاجراءات بالنسبة إليه بأن أعيد تقديمه لقاضي الاحالة الذي قرر في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٨ حضورياً بإحالته إلى محكمة جنایات مصر لحاكمته طبقاً لقرار الاتهام السابق تقديمه من النيابة ، وحدد لنظر الدعوى أمام المحكمة جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٤٩ وفيها لم يحضر المتهم المطعون ضده ، فقضى باعتبار الحكم الغيابي لا زال قائماً . ثم ضبط ذلك المتهم مرة أخرى وحددت لنظر القضية جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وبهذه الجلسة حضر المطعون ضده أمام محكمة الجنایات التي قضت في هذا التاريخ باعتبار الحكم الغيابي لا زال قائماً ، وهذا هو الحكم المطعون فيه من النيابة والذي قال تبريراً لقضائه : « إن محكمة الجنایات أصدرت حكماً على المتهم المذكور بتاريخ ١٧/٢/١٩٤٨ بمعاقبته بغرامة ثلاثمائة قرش باعتبار أن ما وقع منه جنحة ضرب منطبقة على المادة ٢٤٢/١ عقوبات وأعيد المتهم لحضرة قاضي الاحالة الذي أحاله على هذه المحكمة بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٨ . وبتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٤٩ أصدرت محكمة جنایات مصر حكماً غيائياً يقضى باعتبار الحكم الغيابي السابق ما زال قائماً . وحيث إنه بجلاسة اليوم حضر المتهم وقرر بقبوله الحكم الغيابي الصادر

ضده . وحيث إن محكمة جنايات مصر نظرت القضية بالنسبة للمتهمين نصيف يواقيم يباوى وفتحي محمد أبو زيد ، فأصدرت حكما الرقم ١٧ فبراير سنة ١٩٤٨ باعتبار ما وقع من المتهمين جنحة ضرب منطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وقد صدر هذا الحكم حضوريا بالنسبة (لنصيف يواقيم يباوى) وغيايبا بالنسبة (لفتحي محمد أبو زيد) المطعون ضده بتغريم كل من المتهمين ثلاثمائة قرش . وبجلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٨ قدم هذا المتهم لحضرة قاضي الاحالة ، وفي هذا التاريخ بالذات صدر قرار بإحالة (فتحي محمد أبو زيد) على هذه المحكمة لمحاكمته بالمادة ٢/٣١٤ من قانون العقوبات على أساس أن ما نسب إلى المذكور جنسية سرقة بالاكره ، وبعد أن أخذت القضية دورها حكمت المحكمة باعتبار الحكم الغيابي الصادر ضد المتهم — وهو صادر في جنحة ضرب — حكما غيايبا لا زال قائما . وقد يبدو عجيبا بعد هذا أن تظل النيابة العامة على رأيها في هذا الشأن فتقدم المتهم مرة أخرى لحضرة قاضي الاحالة حيث يحيل حضرته المتهم على هذه المحكمة باعتبار أن ما وقع منه جنسية منطبقة على المادة ٢/٣١٤ عقوبات . والواقع أن هذا إضاعة لجهود غير مجدية فالحادثة قضى فيها على المتهم باعتبار أنها جنحة ضرب منطبقة على المادة ١/٢٤٢ عقوبات . وليس للنيابة بعد هذا ومع قيام الحكم الغيابي الصادر في القضية باعتبارها جنحة ، ليس لها بعد هذا أن تلجأ إلى قاضي الاحالة لأن هذا قلب للأوضاع القانونية . على أن المحكمة لم يفهم أن تسأل المتهم عما إذا كان قد عارض في الحكم فكان رده أنه لم يفعل وأنه قبل الحكم . ومع هذا وتطبيقا لما تقدم ترى المحكمة الحكم في الدعوى باعتبار أن الحكم الغيابي لا زال قائما .

وحيث إن المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه : « إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره ، فإذا لم يسبق حضور المتهم أمام قاضي الاحالة يكون الاجراء كما لو كانت القضية لم تقدم إليه الخ » قد أفادت صراحة أنه يترتب على حضور المتهم سقوط الحكم الغيابي حتما بقوة القانون . ولكن في ذلك يختلف

الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات عن الحكم الغيابي الصادر من محاكم الجench والمخالفات . فالحكم الأخير لا يسقط بحضور المتهم بل للمتهم ، كما يشاء ، أن يعارض فيه أو أن يقبله ويترك ميعاد المعارضة ينقضي دون أن يرفضها . أما الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات في قضية قدمت إليها بوصف كونها جنائية فلا يتوقف أمره على إرادة المتهم ، إن شاء قبله وإن شاء طعن فيه ، إذ هو يسقط حتماً بحضوره . ومتى كان المقرر أن الحكم الغيابي في مواد الجنايات يسقط حتماً بقوة القانون ، فإن المتهم لا يجوز له عند إعادة محاكمته أن يتمسك بالعقوبة المقررة بها فيها ، بل إن المحكمة تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم المذكور ، لأن إعادة الاجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه فقط بل لمصلحة عامة . ومن الخطأ قياس سقوط الأحكام الغيابية في مواد الجنايات على حالة المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجench والمخالفات . ولما كان هذا مقررأ بشأن ما تنظره محاكم الجنايات من قضايا تمحال عليها من قاضي الاحالة بوصف كونها جنائيات ، خلافاً لتلك التي تمحال اليها بوصف كونها جنحة مرتبطة بالجناية ، فإن المشرع قد أورد بشأنها نصاً خاصاً بالقانون رقم ٣٩ الصادر في ٢٨ من يونية سنة ١٩٣٤ بإضافة فقرة ثانية للمادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات فأصبح نصها يجري « بأن المتهم الغائب تحكم في غيبته محكمة الجنايات حسب أحكام قانون تحقيق الجنايات . ومع ذلك فالشخص الغائب الذي يكون متهماً في جنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات ، يقضى في غيبته طبقاً للاجراءات المعمول بها أمام محاكم الجench » . ولما كان مفهوم هذه المادة بشقيها هو أن الأصل في الاجراءات أمام محاكم الجنايات التي يجب اتباعها في غيبة المتهم يحكمها الفصل الثالث من الباب الثالث من قانون تحقيق الجنايات بما في ذلك المادة ٢٢٤ السابقة الذكر إلا ما استثنته الفقرة الثانية من المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات المستحدثة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٤ بشأن المتهمين في الجench التي تقدم لمحاكم الجنايات لارتباطها بالجناية . ولما كانت العبرة فيما يتعلق



بتطبيق الضوابط التي يضعها القانون لاجراءات المحاكمة وحق الطعن في الأحكام هي، طبقاً للقواعد العامة، بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى وليست كما تقضى به المحكمة في موضوعها، وكان لا يسوغ بداهة أن تستند محكمة الجنايات في خصوص هذه الدعوى إلى أسباب الحكم الغيابي بصددها ما انتهى إليه من وصف للواقعة ما دام أن ذلك الحكم قد سقط بقوة القانون بمثل المتهم أمام المحكمة كما سلف القول وسقطت معه بالبدهة الأسباب التي أقام عليها قضاءه . ولما كانت الدعوى كما رفعت هي جناية سرقة بإكراه، فانه كان يتعين إعادة المحاكمة على أساس هذا الوصف، أما وقد تنكبت المحكمة هذا الطريق وقضت باعتبار الحكم الغيابي قائماً على الرغم من سقوطه قانوناً فانها تكون قد أخطأت في تأويل القانون وفي تطبيقه بما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية لإعادة محاكمة المتهم فيها بعد أن سقط الحكم الغيابي الصادر فيها ولم يبق قائماً من الاجراءات غير قرار قاضي الاحالة الصادر بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٨ .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

### جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد حسني بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ٢٠٧ )

### القضية رقم ٣٩٢ سنة ٢٠ القضائية

حكم . تسبيبه . بيع جبن مغشوش لوجود باسيلس كولي . القول بعلم المتهم بالغش لكونه يزاول عملية الجبن وذا مصلحة فيه . لا يكفي .

إذا كان الدفاع عن المتهم يبيع جبن مغشوش به ميكروب باسيلس كولي بكثرة يجعله غير صالح للأكل، قد أشار في مرافقته إلى أن هذا الميكروب موجود

في معدة الانسان وفي كل كائن حي وأنه يتوالد في اللبن ، ومع ذلك أداته المحكمة في هذه التهمة قائمة في صدد توافر ركن العلم لديه إن ذلك مستفاد من مزاولته لعملية الجبن في معمله ، الأمر الذي يجعله ذا مران كاف في معرفة الخبيث من الطيب فضلا عن أن مصلحته من الغش ظاهرة — فذلك منها قصور؛ إذ أن القول بالعلم بالغش بناءً على مجرد المزاولة والمران لا يكفي في ثبوته ، والقول بأن للمتهم مصلحة من الغش لا يصح ما لم يقم الدليل على قيام تلك المصلحة بالفعل .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة كلا من ١: — ابراهيم محمد شاروني و ٢: — عبد الفتاح علي فرحات و ٣: — عبد الهادي السيد بأنهم باعوا جبنا مغشوشا به باسيلس كولي بكثرة مما يجعلها غير صالحة للأكل مع علمهم بذلك . وطلبت عقابهم بالمواد ٢ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ومحكمة بندر المنصورة الجزئية بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها حضورياً عملاً بمواد الاتهام بالنسبة للثاني والثالث والمادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، للأول بتغريم المتهم الأول ١٠٠ قرش وتغريم كل من المتهمين الثاني والثالث ٥٠٠ قرش مع مصادرة الجبن المضبوطة و بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهمان (الطاعنان) هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٢٥٥٠ سنة ١٩٤٩ .

ومحكمة المنصورة الابتدائية بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلامصاريف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### الحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه حين دانها « بأنهما باعا جبنا مغشوشا به » باسيلس كولي « بكثرة مما يجعله غير صالح للأكل مع علمهما

بذلك» جاء باطلاً بعبوره ولاستناده إلى أسباب لا تؤدي إلى النظر الذي انتهى إليه عن ثبوت العلم . وفي بيان ذلك يقولان إنها تمسكا في دفاعهما بأن الميكروب (باسيلس كولي) يوجد في المعدة وفي كل كائن حتى الإنسان والحيوان وأنه يتوالد في اللبن وأن لامصلحة لها في الأمر ، إذ أن انعدام الميكروب لا يضرها ماديا وأن هذا الميكروب لا يمكن رؤيته بالعين المجردة ولا يمكن التحقق منه إلا بطرق فنية ، ولكن محكمة أول درجة أغفلت هذا الدفاع ودانتهما ، ولما استأنفا هذا الحكم قررا التمسك بهذا الدفاع وطلبا من باب الاحتياط اعتبار الواقعة مخالفة أو استدعاء المحلل البكتريولوجي لمناقشته لمعرفة ما إذا كان في إمكانهما أن يعلما دون ما تحليل ما إذا كان بالجبن ميكروب (باسيلس كولي) من عدمه ، ولكن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم وتعرضت لركن العلم وقالت بتوفره وأوردت أسبابا لا تفيد ثبوته لديهما .

وحيث إن الحكم الابتدائي بعد أن بين الواقعة وذكر ما تبين من التحقيق من أن بالجبن (باسيلس كولي) بكثرة ، عرض أقوال مفتش الأغذية بالجلسة وقال : «إنه قرر أن الصفيحة التي أخذت منها العينة كانت مغلقة وأنه لم يكن في مقدور المتهم الأول (المشتري من الطاعنين) أن يعلم بتلف الجبن أو فسادده ولهذا يتعين اعتبار الواقعة مخالفة بالنسبة له طبقاً للمادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١» . ثم تعرضت المحكمة الاستئنافية لركن العلم لدى الطاعنين فقالت «إنه مستفاد من مزاوله المتهمين لعملية الجبن في معملهما ، الأمر الذي يجعلهما ذوى مران كاف لمعرفة الخبيث من الطيب فضلا عن أن مصلحتهما ظاهرة من هذا النش» . ولما كان المدافع عن الطاعنين قد أشار في مرافقته بالجلسة إلى أن الميكروب موجود في معدة الإنسان وفي كل كائن حي وأنه يتوالد في اللبن ، وكان النش على ما يبين في الدعوى موضوعه وجود (باسيلس كولي) بالجبن بكثرة يجعله غير صالح للأكل . لما كان الأمر كذلك فإن ما أوردته المحكمة من أسباب لثبوت العلم بناء على مجرد المزاوله والمران وما قالت عن ظهور مصلحتهما فيه لا يكفي لأن تحمل عليه الإدانة ، لأن ذلك ليس من شأنه في واقع الدعوى أن يؤدي إلى ثبوت تلك الحقيقة القانونية ،



كما أنه لا يجوز القول بأن للمتهم مصلحة من وراء هذا الغش وأنه يفيد بها في ثبوت علمه ما دام لم يتم الدليل على قيام تلك المصلحة بالفعل .  
وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٢٠٨)

### القضية رقم ٤٥٠ سنة ٢٠ القضية

تموين . المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين . وقوع مخالفة لأحكامه . لا يمنع من ثبوت المخالفة ما ورد في القرار الوزاري رقم ٢٥٩ المعدل بقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ من بطلان إجراءات التحليل لعدم إخطار صاحب الخبز بنتيجة التحليل في ظرف خمسة وأربعين يوماً من تاريخ أخذ العينة من مخبزه .

إن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين لم يرد فيه أى نص على إجراءات معينة في إثبات مخالفات ما جاء به من أحكام خاصة باستخراج الدقيق وصناعة الخبز ، ولكنه خول وزير التموين أن يحدد بقرار منه الطريقة التى يجب على أصحاب الخبز أو المسؤولين عن إدارتها اتباعها في رفع العجين (تقريصه) . ومقتضى هذا التحويل ألا يتجاوز وزير التموين فيما يصدره من قرارات في هذا الصدد حدود تفويضه ، وإذن فالقرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ فيما نص عليه من بطلان إجراءات التحليل لعدم إخطار صاحب الخبز بنتيجة التحليل في مدى خمسة وأربعين يوماً من تاريخ أخذ عينة الردة من مخبزه ، يكون قد تجاوز حدود التفويض الصادر للوزير ويبقى الأمر في ثبوت الجريمة التى أظهرها هذا التحليل خاضعاً للقواعد العامة من حيث الثبوت والإقناع ، أى أن مرده يكون إلى عقيدة المحكمة المستمدة من جملة وقائع الدعوى .

## الوقائع

أهتمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه رغب عجين الخبز المصنوع بمخبزه على ردة خشنة غير ناعمة أو خالية من المواد الغريبة إذ تخلقت منها مواد على المنخل .  
وطلبت عقابه بالمواد ١٢ و ١٣ و ١٩ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧  
والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .  
وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة زفتى الجزئية دفع محامى المتهم بيطان  
إجراءات التحليل .

والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت فيها حضوريا عملا بالمادة  
١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بقبول دفع المتهم باعتبار إجراءات التحليل كأن  
لم تكن وبراءته مما نسب إليه بلا مصاريف جنائية .  
فاستأنف، النيابة هذا الحكم .

ومحكمة الاستئناف بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها حضورياً  
بتاريخ أول مارس سنة ١٩٥٠ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٦ و ٥٥ من  
قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف  
وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتعريمه ١٠٠ جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي  
الحبس والغرامة لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم وأمرت بالمصادرة وشهر ملخص  
الحكم على واجهة محل المتهم بحروف كبيرة لمدة ستة شهور على مصاريفه بلا  
مصاريف جنائية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه دانه ولم يأخذ بدفعه  
باعتبار إجراءات التحليل كأن لم تكن لعدم إخطاره في مدى ٤٥ يوماً من  
تاريخ أخذ عينة الردة من مخبزه بنتيجة تحليلها ، وبذلك يكون قد خالف نص

المادة ١٧ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ وهذا منه خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تعرض للدفع المشار إليه وقضى برفضه لما قاله من «أن القرارين ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ و ٤٠ سنة ١٩٤٩ صدرا تنفيذاً لما نص عليه في المادة ٥ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ إذ جاء بالفقرة ثانياً منها (...). يحدد وزير التموين بقرار منه الطريقة التي يجب على أصحاب المخازن أو المسؤولين عن إدارتها اتباعها في دفع المعجن — تقريصه —) فهو صادر بتفويض من المشرع ويجب أن لا يتجاوز حدود هذا التفويض إلى ما فيه تعديل أو تعطيل أو إلغاء طبقاً للقاعدة المنصوص عليها بشأن اللوائح التي يضعها الملك لتنفيذ القوانين في المادة ٣٧ من الدستور وما دام أن المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يرد فيه أى نص على إجراءات معينة وبطلان إجراءات أخذ العينة في حالات خاصة ، فإن القرار الوزاري إذ ينص على شيء من ذلك يكون متجاوزاً حدود التفويض الصادر إليه من المشرع بحيث يعطل تنفيذ القانون وهو واجب الاحترام ، وفي حالة التعارض بينه وبين القرار الوزاري يجب إهدار هذا الأخير لعدم دستوريته (راجع حكم محكمة النقض في ١٥/١/١٩٤٥ المجموعة الرسمية ص ١٥ الأعداد الأول والثاني والثالث السنة السادسة والأربعين) وحيث إنه متى ثبت هذا فإن الأمر كما تقول محكمة النقض في حكمها سالف الذكر ، يكون خاضعاً للقواعد العامة من حيث الثبوت والافتناع، أى أن مرده يكون إلى عقيدة المحكمة المستمدة من جملة وقائع الدعوى . وحيث إن الثابت أن تقرير التحليل مؤرخ ٢٦/٤/١٩٤٩ أى بعد أخذ العينة بخمسين يوماً لا ترى المحكمة ثمة ما يدعوها إلى التشكيك في صحة النتيجة التي أظهرها تقرير التحليل ومن ثم فهي تأخذ بها وترى أن التهم (الطاعن) مسئول عنها» ولما كان ما قاله الحكم في ذلك صحيحاً في القانون فإن ما يثيره الطاعن في طعنه يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .



(٢٠٩)

## القضية رقم ٤٥٢ سنة ٢٠ القضائية

حكم . تسببه . اختلاس أشياء محجوزة . يشترط للعقاب في هذه الجريمة علم المتهم علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع وتعده عدم تقديم المحجوزات للبيع . الاعتماد في إثبات هذا العلم على الاعلان الذي تسلمه شيخ البلد في غياب المتهم . قصور .

يشترط للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يكون المتهم عالماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم ، فإذا كانت المحكمة قد اعتمدت في ثبوت هذا العلم على الاعلان الذي تسلمه شيخ البلدة في غياب المتهم واكتفت به باعتباره إجراء قانونياً كافياً للتنفيذ دون أن تبحث فيما إذا كان المتهم قد علم باليوم المحدد للبيع علماً حقيقياً ، مع أن مثل هذا الاعلان لا يفيد بذاته ثبوت هذا العلم ، فإن حكمها بإدائته تأسيساً على ذلك يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — يس عبد الحافظ مصطفى (الطاعن)  
٢ — عبد الحافظ مصطفى بأنهما : (الأول) بدد المواشى البينة بالحضر والمحجوز عليها قضائياً لصالح شركة مصر لحلج الأقطان إضراراً بها والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها حالة كونه مالكا . (والثاني) اشترك مع الأول بطريقى الاتفاق والمساعدة في التبيد حالة كونه مالكا فتمت الجريمة بناء على ذلك .

وطلبت عقابهما بالمواد ٤٠/٢-٤١ و٤١ و٤١ و٤٢ و٣٤٢ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة الواسطى الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و٥٦ من قانون العقوبات حضورياً للأول وغيباً للثاني بحبس كل من المتهمين شهراً واحداً مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ بلا مصاريف .

فاستأنف المتهم الأول (الطاعن) هذا الحكم كما استأنفته النيابة . وتحكمت  
بني سويف الابتدائية بعد أن أتمت بمخامعة هذه الدعوى قضيت فيها حضورياً بقبول  
الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم الابتدائي بالاستئناف بلا  
مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطاعن ينفي على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بتبديد  
المحتوز جاء باطلاً لخطئه في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك بعدم  
علمه باليوم المحدد للبيع وقال إن البيع لم يتم في اليوم الذي كان قد حدد له في  
الأصل فتأجل ليوم آخر لم يعلم به ، فقررت المحكمة استدعاء وكيل الحاجز فحضر  
وقدم أوراق التنفيذ التي تبين منها أن الدائن حدد أخيراً يوم ٤ سبتمبر للبيع ، وأن  
المدين لم يعلن به شخصياً بل أعلن مخاطباً مع شيخ البلدة لغيابه وعدم وجود من  
يتسلم الاعلان قانوناً . وذكر الطاعن أن هذا الاعلان لم يصل إليه ولم يعلم به ،  
ولكن المحكمة اطرحت هذا الدفاع ودانته بمقولة إن الاعلان لشيخ البلدة إعلان  
صحيح مع أنه إعلان باطل لم تتوافر شروط صحته ومع أنها لم تحقق دفاعه عن عدم  
العلم باليوم المحدد فيه لسؤال من تسلمه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين تعرض لدفاع الطاعن المشار إليه قال  
« إن المتهم ادعى لأول مرة بجملة ٢٨ مايو سنة ١٩٤٩ أمام محكمة أول درجة عدم  
علمه بيوم البيع ، وفضلاً عن وضوح عدم جدية هذا الادعاء الذي لم يبدعه في جميع  
مراحل التحقيق مكتفياً بدعوى السداد التي ظهر كذبها فقد كلفت هذه المحكمة  
الدائن الحاجز بتقديم أوراق التنفيذ و بان من الاطلاع عليها أن المتهم أعلن في ٢٨  
يوليو سنة ١٩٤٨ بيوم البيع مخاطباً مع شيخ البلدة لغيابه وعدم وجود من يصح  
تسليمه الاعلان ، وهو إجراء مطابق للقانون لا يمكن تكليفه أزيد منه وإلا  
استحال التنفيذ إذا تصد المدين الغياب والتهرب من استلام الإعلانات . وفوق ذلك

فقد انتقل المحضر إلى منزل الحجز وخاطب أخاه المقيم معه وطلب منه تقديم المحجوزات فقرر بعدم وجودها، ودخل المحضر منزله وبحث عن المواشى فلم يجدها حيث نجزها، وبذلك ثبت إخفاء المتهم لها وتعبد الحيلولة بينها وبين السلطة المعهود إليها التنفيذ، وهذا التعمد يكون بلا ريب جريمة التبديد إذ نية التبديد ظاهرة من الإقدام على الاختفاء، وأخيراً فقد بانت نية هذا المتهم في عرقلة التنفيذ وتعمد تعطيل حصول الحاجز على دينه من ادعاء السداد في التحقيق وثبوت كذب هذا الادعاء مراراً». ولما كان يشترط للعقاب على جريمة تبديد الأشياء المحجوزة أن يكون المتهم عالماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات فيه، وكانت المحكمة قد اعتمدت في ثبوت هذا العلم على الاعلان الذي تسلمه شيخ البلدة في غياب المتهم واكتفت به باعتباره إجراء قانونياً كافياً للتنفيذ دون أن تبحث فيما إذا كان يعلم بيوم البيع عالماً حقيقياً. لما كان الأمر كذلك، وكان الاعلان على ما وصفته لا يفيد وحده ثبوت هذا وكانت الأدلة الأخرى التي ساقها المحكمة لا تؤدي إليه، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه.

(٢١٠)

القضية رقم ٤٥٧ سنة ٢٠ القضائية

نقض. دفع المتهم في اختلاس عجوز بعدم علمه بيوم البيع. دفع موضوعي. لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

دفع المتهم في اختلاس أشياء محجوزة بعدم علمه باليوم المحدد للبيع هو من الدفع المتعلقة بموضوع الدعوى. فإذا كان لم ينده أمام المحكمة فلا يجوز له أن يثيره أمام محكمة النقض.



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه بدد الأشياء الموصوفة بالخضبر والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة. وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها فاختلسها لنفسه إضرارا بالخزانة العامة حالة كونه مالكا .

وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١، ٣٤٢ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة طهطا الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا مع الشغل. ووقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من صدور هذا الحكم نهائيا بلا مصاريف .

فاستأنف المتهم هذا الحكم .

ومحكمة سوهاج الابتدائية بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بتبديد الأشياء المحجوزة جاء مخالفا للقانون ، فقد استندت المحكمة في الإدانة إلى ما رآته من أنه مكلف بنقل المحجوز إلى السوق وأنه لم ينقله إليه مع أنه غير مكلف بهذا النقل ، ثم إنه دافع أمام المحكمة الاستئنافية بعدم علمه بيوم البيع ولكن المحكمة لم تأخذ بدفاعه وأخذت بأقوال الصراف ، مع أن الدعوى خلو مما يفيد حصول الإعلان إليه أو ثبوت العلم به لديه . ويضيف الطاعن أنه وإن لم يثبت بمحضر الجلسة ما يشير إلى تمسكه بعدم العلم إلا أن ذلك لا يمنع بطلان الإجراءات .  
ونحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة وذكر الأدلة على ثبوتها فقال

«إن التهمة ثابتة في محضر الحجز الإداري الموقع ضد المتهم على الأشياء المملوكة له وفاء للأموال المستحقة عليه ، وقد عين المتهم حارسا على المحجوزات وحدد للبيع يوم ١٩٤٩/٧/٧ ثم أجل إلى ١٩٤٩/٨/١٨ وفي هذا التاريخ الأخير لم يسدد ولم يقدم المحجوزات كما هو ثابت من محضر التبديد ... وأنه بسؤال الصراف عما إذا كان قد وجد الأشياء المحجوزة في المكان الذي توقع فيه الحجز في اليوم المحدد للبيع فأجاب أنه لم يجدها وأن المتهم سدد المبلغ المطلوب بعد التبديد» ولما كانت المحكمة قد بنت قضاءها بالأدانة على ما تبين لها من عدم تقديم المتهم الأشياء المحجوزة لمكان حجزها في اليوم المحدد للبيع وكان هذا المتهم لم يكن قد أبدى أمام المحكمة دفعه بعدم علمه بيوم البيع وكان هذا الدفع من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى ، فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( ٢١١ )

### القضية رقم ٤٥٨ سنة ٢٠ القضائية .

- أ — رفع الدعوى الجنائية . النيابة صاحبة الحق في ذلك على وفق مرسومه القانون من أوضاع . المحكمة الجنائية لا تنفذ في الفصل في الدعوى المرفوعة إليها بما صدر من أحكام مدنية ولا تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام .
- ب — نقض . استعمال محرر مزور . عدم مجادلة المتهم في قيام هذه الجريمة . إدانته في التزوير والاستعمال وتوقيع عقوبة داخلية في نطاق العقوبة المقررة للاستعمال عليه . طعنه بسقوط دعوى التزوير . لا جدوى له منه .
- ج — حكم . تسببه . حكم بإدانة المتهم في تزوير واستعمال . اتفاق أسبابه منع أسباب حكم المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة المزورة . لا يضيره .

١ — إن القانون لم يضع قيوداً على حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية ، فهي صاحبة الحق في رفعها وفقاً للأوضاع التي رسمها القانون . ومتى رفعت الدعوى على هذه الصورة فإن المحكمة تختص وقد اتصلت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء

ما تستظهر من توافق أن كان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تبطله في تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والعناصر دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام بشأن الأوراق المطعون عليها بالتزوير . . .

٢ — إن جريمة استعمال محرر الزور جريمة قائمة بذاتها مستقلة عن جريمة التزوير، أفرد لها القانون نصا خاصا وقرر لها عقوبة خاصة . فإذا كان المتهم بتزوير محرر واستعماله لا يجادل في قيام تهمة الاستعمال ولا يدعى سقوطها بالتقادم، وكانت المحكمة قد طبقت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة التي نص عليها القانون لجريمة الاستعمال، فلا يجدي ما يقوله من سقوط جريمة التزوير .

٣ — متى كان الحكم ليس فيه ما يبيح من نافية الأسباب التي بني عليها وانتهى منها إلى إدانة المتهم فلا يضيره أن تكون الأسباب التي اعتمد عليها في إدانة المتهم في التزوير متفقة مع تلك التي اعتمد عليها القاضي المدني في رد الورقة المزورة وبطلانها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه بدائرة بندر طنطا (أولا) : ارتكب تزويرا في مخززين عرفين ٥٨ سند مديونية بمبلغ ٦٥٤ جنيه مؤرخ ١٩٣٦/٢/١٢ وخطابته مؤرخ ١٩٣٩/٣/٢ نسب ضدورها إلى مئري صليب جرجس أفندي بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن اصطنع إمضاءات وكلمات مزورة لمئري صليب أفندي ووقع بها على السند والخطاب . (ثانيا) : استعمل السند والخطاب المزورين مع علمه بتزويرها بأن قدمهما إلى محكمة طنطا وتمسك بهما . . . وطلبت عقابة بالمادتين ٢١٣، ٢١٥ من قانون العقوبات . . .

بتمت محكمة بندر طنطا الجزئية بهذه الدعوى وقضت فيها خضوريا عملا



بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط، بحبس المتهم أربعة شهور مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريق، فاستأنفت النيابة هذا الحكم، وبجلسة ١٩٤٥/٤/٥ أمام محكمة طنطا الابتدائية طلب وكيل المتهم تصحيح وصف الحكم واعتباره غيابيا لأن المتهم لم يحضر بجلسة المرافعة ولا يزال باب المعارضة مفتوحا وقد صدر الحكم باعتباره غيابيا بالجلسة المذكورة.

فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٣١ بتأييد الحكم المعارض فيه.

فاستأنف المتهم هذا الحكم وكان قد استأنفته النيابة :  
ومحكمة طنطا المشار اليها بعد أن أتمت سماعها قضت فيهما غيابيا بتاريخ ١٩٤٦/١/٣ بتأييد الحكم المستأنف.

فعارض في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٥٠/٢/١٦ برفضه وتأييد الحكم المعارض فيه.

فطن الطاعن في هذا الحكم الأخير بطريق النقض الخ.

## المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون (أولا) لأن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن قبل أن يصبح الحكم المدني الصادر برد وبطلان السند والخطاب المطعون عليهما بالتزوير نهائيا، فضلا عن أن الطاعن رفع نقضا عن الحكم المدني الذي تأيد استئنافا، وطلب إلى المحكمة الاستئنافية إرجاء البت في الدعوى الجنائية حتى يفصل في النقض المرفوع عن الحكم المدني وحتى لا يتأثر القضاء المدني بما يحكم به جنائيا، ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب. (ثانيا) إن جريمة التزوير قد سقطت بمضى ثلاث سنوات على وقوعه إذ أن التاريخ العرفي للسند المطعون فيه هو ١٩٣٦/٣/١٢ والتاريخ الثابت هو ١٩٣٧/٢/١٧. وما دام أن المحكمة

قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات لارتباط جريمة الاستعمال بالتزوير وقضت بعقوبة واحدة عن الجريمتين وقد أنهارت إحداهما فإن الثانية تسقط تبعاً لها وكان واجباً القضاء بالبراءة . (ثالثاً) أن تهمة التزوير المنسوبة إلى الطاعن ليست صحيحة ، ذلك لأنه قدم للمحكمة خطاباً مؤيداً للسند المقول بتزويره وقد عرض على الخبراء الذين عينوا للمضاهاة فأيدوا صحة صدوره من المجنى عليه مما جعل النيابة العامة تغفل رفع الدعوى عنه ، ومتى كان الثابت أن هذا الخطاب صدر صحيحاً من المجنى عليه فإن السند يكون صحيحاً تبعاً له ولا يكون في الأمر جريمة .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن من ذلك ؛ لأن القانون لم يضع قيوداً على حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية فهي صاحبة الحق في رفعها وفقاً للأوضاع التي رسمها القانون . ومتى رفعت الدعوى على هذه الصورة فإن المحكمة تصبح — وقد اتصلت بها — ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان أو انعدامها ، وعلى هدى ما تستلزمه في تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والعناصر الجريمية دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضاءها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن الأوراق المطعون عليها بالتزوير . أما ما يقوله الطاعن من سقوط جريمة التزوير وما يزعمه من سقوط جريمة الاستعمال تبعاً لها فلا جدوى له من ذلك ؛ إذ أنه لا يجادل في سقوط تهمة الاستعمال بالتقادم وقد طبقت المحكمة في حق المادة ٣٢ من قانون العقوبات والعقوبة المقررة بها تدخل في حدود العقاب الذي نص عليه القانون لجريمة الاستعمال وهي جريمة قائمة بذاتها مستقلة عن جريمة التزوير أفرد لها القانون مادة وعقوبة خاصة . كما أنه لا محل أيضاً لما يذهب إليه من القول بصحة السند استناداً إلى الخطاب المشار إليه بوجه الطعن لأنه لم يكن مطروحاً أمام المحكمة ولا أثّر له على ما استظهرته من تزوير الأوراق موضوع الدعوى .

وحيث إن الوجه الآخر يتحصل في القول ببطلان الحكم المطعون فيه . فخلوه من الأسباب بمقولة إنه نقل صورة من الحكم المدني دون أن يعنى استقلالاً

بإستظهار الأذلة التي آخذت بها الطاعن أو يرد على ما تمسك به من دفاع . . .  
 . . . وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى  
 التي بدان بها الطاعن وأورد الأذلة على ثبوت وقوعها منه ، وهي أدلة من شأنها  
 أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، ثم تعرض لدفعه وإطرحة للأسباب السائغة التي  
 أوردها . لما كان ذلك وكان الحكم ليس فيه ما يبيح من ناحية بيان الأسباب  
 التي يتطلبها القانون والتي خلص منها إلى ما انتهى إليه من إدانة الطاعن — فلا  
 يضيره أن تكون الأسباب التي اعتمد عليها القاضي الجنائي في الادانة متفقة مع  
 تلك التي اعتمد عليها القاضي المدني في رد الورقتين المزورتين وبطلانها مادام أن  
 المحكمة الجنائية قد اقتضت بالادانة بناء على تلك الأسباب التي أوردها في حكمها ،  
 وإذن فإن الطعن على هذه الصورة لا يكون مقبولا .  
 . . . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( ٢١٢ ) .

### القضية رقم ٤٦١ سنة ١٩٤٥ القضائية

تموين . مقهى . غنم لمسك ضاحيه ومديره دفتر المتصور عليه في الفقرة الثانية من  
 المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . عقابه . . .

إن نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة  
 ١٩٤٥ يجرى بأنه « على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية كما يجب على  
 أصحاب المصانع والمحال العمومية أن يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير  
 الأصناف التي تزد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستخدمونه منها مع بيان  
 اسم المشتري وتوقيعه ومقدار البيع وتاريخ البيع » . وإذن فإذا كان الحكم قد أدان  
 المتهم ، بصفة كونه صاحب مقهى ومديره ، لم يمسك هذا الدفتر ليثبت فيه مقادير  
 الأصناف التموينية التي ترد له وكيفية استخدامها لها ، فإنه لا يكون قد أخطأ؛ إذ



المقضى يدخل بداهة في غداد الحال العمومية المنشوخ عليها في الفقرة المذكورة.

### الواقع

تمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه : (أولاً) لم يكن لديه دفتر خاص ثبت فيه مقادير الأصناف التي ترد له . (وثانياً) لم يخطر مراقبة التموين المختصة عن الوفورات المتبقية لديه من مواد التموين (سكر) في الميعاد المقرر .

وطلبت عقابه بالمواد ٢/٥ و ٥٤٥ من القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ وبالمادتين ٥٦١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

سمعت محكمة السويس الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها غيابياً عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بتغريم المتهم بمائة جنيه عن كل تهمة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من ضرورة هذا الحكم نهائياً وأعفت المتهم من المصاريف الجنائية .

فعارض المتهم في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه .

فاستأنف المتهم هذا الحكم .

ومحكمة السويس الابتدائية بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه بالنسبة للتهمة الأولى وإلغائه بالنسبة للتهمة الثانية وبراءة المتهم منها عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى وجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ عاقب الطاعن بمقتضى ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية والمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الذي صدر تنفيذاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله على الواقعة الثابتة في الحكم، ذلك لأن

طبيعة عمل الطاعن بصفة كونه صاحب مقهى ومديره لا تستلزم مسك الدفتر الخاص المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية المذكورة، إذ أنه من غير المستساغ أن يطلب من كل زبون من رواد المقهى التوقيع على هذا الدفتر كلما تناول شيئاً من المشروبات التي تقدم فيه، ولأن المادة الخامسة لا تتطلب الاخطار عن الوفورات المتبقية لدى الطاعن من مواد التموين إلا إذا تحقق وجودها عنده.

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن بأنه (أولاً) : لم يكن لديه دفتر خاص يثبت فيه مقادير الأصناف التي ترد له، (وثانياً) لم يخضع لمراقبة التموين المختصة عن الوفورات المتبقية لديه من مواد التموين (السكر) في الميعاد المقرر: وطلبت عقابه بمقتضى المواد ٢/٢ و ٥٤ و ٥٤ من القرار الوزاري رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ وبالمادتين ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والحكم الابتدائي دانه بالتهمتين وطبق في حقه المواد ٢/٢ و ٥٤ و ٥٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ والمادتين ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والحكم المطعون فيه دانه بالتهمة الأولى وقضى ببراءته من التهمة الثانية. وإن فليس له ما يشكو منه في خصوصها.

وحيث إنه لما كان نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي طبقها الحكم يجرى بأنه «على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية كما يجب على أصحاب المصانع والمحال العمومية أن يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير الأصناف التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستخدمونه منها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع» وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن لأنه بصفة كونه صاحب مقهى ومديره — والمقهى يدخل بداهة في عداد المحال العمومية المنصوص عليها في الفقرة المذكورة — لم يمسك هذا الدفتر ليثبت فيه مقادير الأصناف التموينية التي ترد له وكيفية استخدامها لها، فإن الحكم يكون قد نظّم القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى. وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً.

(٢١٣)

### القضية رقم ٤٦٣ سنة ٢٠ القضائية

سب . ركن العلانية . مندررة العملة . محل خاص . لا بد من بيان تحقق العلانية في السب  
الحاصل بها .

إن مندررة العملة هي بحكم الأصل محل خاص ، فالحكم الذي يعتبر السب  
الحاصل فيها غلباً يجب أن يبين منه كيف تحققت العلانية وإلا كانت قصراً  
قصوراً يستوجب تقضه .

### الوقائع

رفعت نفيسة حسن خليل هذه الدعوى مباشرة ضد (الطاعن) أمام محكمة  
أسوان الجزئية ، نسبت إليه فيها أنه قذف في حقها بأن ذكر في مكان علني هو  
مقر عمدة قرشة أنه عاشرها معاشرة الأزواج ويخشى أن يكون في بطنها جنين منه ،  
وهي عبارة خادشة للشرف .

وطلبت عقابه بالمواد ١/٣٠٢ و ١/٣٠٣ و ١/٣٠٨ و ١٧١ من قانون العقوبات  
مع الحكم لها بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل التهم .  
والمحكمة المذكورة بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها حضورياً عملاً  
بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهراً  
واحداً مع الشغل وتغريمه ٥٠٠ قرش وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة  
خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً بلا مصاريف جنائية . وقد  
ذكرت في أسباب الحكم : وبما أنه قد فُتحت المحكمة القضاء في الدعوى المدنية عند  
تحرير منطوق الحكم تبعاً للدعوى الجنائية فلا يسعها إلا الإشارة إلى ذلك في  
الأسباب وعلى صاحب الشأن اتخاذ الاجراءات القانونية إذا شاء .  
فاستأنف المتهم هذا الحكم .



ومحكمة أسوان الابتدائية بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها حضورياً بقبول الاشتئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلامصاريف. فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ إلخ .

### المحكمة .

وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بمنحة القذف العلني قد أقام ركن العلانية على صدور الفاظ القذف في «مندرة» العملة بأن اعتبرها محلاً عاماً في حين أن المندرة المذكورة لم تكن محلاً عاماً بطبيعته أو بالتخصيص، كما أقامه على اعتبار المندرة مكاناً يطل على الطريق العام في حين أنه لم يورد أسباباً لما استخلصه من توافر العلانية على هذا الاعتبار .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما يفيد حصول القذف من الطاعن بمندرة العملة بتلاوته عبارة ورقة على مسمع من العملة وشخصين كانا منعه فيها وقد تعرض لركن العلانية بقوله (فتكون التهمة ثابتة ضده مما ذكر لصدور قوله هذا في مكان تتوافر فيه صفة العلانية وهو فضلاً عن ذلك مكان موصوف بأنه مطل على الطريق العام) . ولما كانت مندرة العملة بحكم الأصل محلاً خاصاً وكان هذا الذي قاله الحكم لا يبين منه كيف تحقق ركن العلانية في واقعة الدعوى بحصول القذف في هذا المكان . فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(٢١٤)

## القضية رقم ٤٦٦ سنة ٢٠ القضائية

حكم . تسببه . حكم ابتدائي ببراءة متهم في إحداث إصابة خطأ . إذاته استثنافيا بناء على ما أثبتته عليه المحكمة من خطأ وما استظهرته من أنه لولا هذا الخطأ لما وقع الضرر الذي أصاب المجنى عليه . ذلك يتضمن بذاته الرد على أسباب البراءة التي أخذت بها محكمة الدرجة الأولى .

متى كان الحكم الذي أدان المتهم في الإصابة الخطأ قد ذكر فيما ذكره عن واقعة الدعوى أن المتهم أخطأ في عدم إطلاق آلة التنبيه في حين أن الضباب كان منتشراً مما كان يتعين معه أن يتحرز ويتخذ الحيطة وخصوصاً أنه رأى المجنى عليه على بعد عشرة أمتار منه فكان لزاماً عليه أن ينبه ويهديء من سيره ، فإنه يكون قد بين ركن الخطأ بيانا كافيا . أما رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذي أصاب المجنى عليه فيكفي لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، ومتى كان ما أوردته المحكمة من أدلة على ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليها ، فذلك يتضمن بذاته الرد على أسباب البراءة التي أخذت بها محكمة الدرجة الأولى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة حسن أبو طالب الجاكم وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم مراعاته اللوائح بأن قاذ سيارة بسرعة كبيرة ولم يلزم الجانب الأيمن من الطريق ولم يستعمل آلة التنبيه فصدى المجنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي .

وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات .

بمحكمة العياط الجزئية بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها غيايا عملا

بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم . . . . .  
ومحكمة الجيزة الابتدائية بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها حضوريا  
عملا بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء  
الحكم المستأنف وحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل بلا مصاريف .  
فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ١٢/٢/١٩٥٠ الخ .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً في بيان  
الخطأ الذي أسنده إلى الطاعن ، بل إن ما أورده يدل بذاته على أن خطأ ما لم يقع  
منه وأن المجنى عليه هو الذي تسبب في وقوع الحادث باتجاهه إلى اليسار وكان  
واجباً أن يتجه إلى اليمين . كذلك قصر الحكم في بيان علاقة السببية بين الخطأ  
الذي وقع من الطاعن والضرر الذي وقع على المجنى عليه . وأخيراً يقول الطاعن  
إن الحكم لم يرد على أسباب البراءة التي أخذ بها حكم محكمة أول درجة . وهذا كله  
قصور يعيبه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد ثبت واقع الدعوى بما تتوافر فيه العناصر  
القانونية للجريمة التي دانه بها ومن بينها الخطأ الذي لحقه في قوله إن الطاعن  
أخطأ في عدم إطلاق آلة التنبيه في حين أن الضباب كان منتشرًا مما كان يتعين  
منه أن يتحرز ويتخذ الحيطة خصوصاً وأنه رأى المجنى عليه على بعد عشرة أمتار  
وكان لزاماً عليه أن ينبهه وأن يهديء من سيره . أما ما ينعاه الطاعن من انعدام  
رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذي أصاب المجنى عليه فإنه يكفي في القانون  
لتوافره أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع  
الضرر . لما كان ذلك ، وكانت الأدلة التي أوردتها المحكمة من شأنها أن تؤدي إلى  
ما رتب عليها من ثبوت خطأ الطاعن وأن ذلك الخطأ كان هو السبب في وقوع  
الحادث وكان إيراد المحكمة لهذه الأدلة يتضمن بذاته الرد على أسباب البراءة التي



أخذت بها محكمة أول درجة فإن الطعن لا يكون له محل .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ٢١٥ )

### القضية رقم ٥٦٠ سنة ٢٠ القضائية

١ — دفاع . دفع التهم بأنه أعشى البصر ولم يكن في مكتته ارتكاب الحادث الذي وقع ليلاً وطلبه ندب إخصائي لفحص قوة إبصاره . تحقيق المحكمة هذا الدفع عن طريق استيضاح الشهود عن قوة إبصاره . ترافع المحامي عنه دون أن يتمسك بشيء في هذا الصدد . لا يقبل منه بعد أن ينمى على الحكم أنه أدخل بحقه في الدفاع .  
ب — إثبات . سلطة المحكمة في تكوين عقيدتها بما في الدعوى من أدلة وعناصر .

١ — إذا كان التهم قد دفع التهمة بأنه أعشى البصر ولم يكن في مكتته أن يرتكب الحادث الذي وقع ليلاً وطلب ندب إخصائي لفحص قوة إبصاره ، وكانت المحكمة قد حققت هذا الدفع عن طريق استيضاح الشهود عن قوة إبصاره ثم ترافع المحامي دون أن يتمسك بشيء في صدد ذلك مما يفيد تنازله عن هذا الطلب ، فلا يقبل منه بعد ذلك أن ينمى على الحكم أنه أدخل بحقه في الدفاع .  
٢ — لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها في الدعوى مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر مادام أن لها أصلاً في التحقيقات التي أجريت فيها .

### الوقائع

أهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه (أولاً) ضرب المتولى سعد سعد عمدا فأحدث به الإصابات الموصوفة . بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكن الضرب أفضى إلى موته . (ثانياً) شرع في سرقة مواش موضحة بالحضر مملوكة لكل من المتولى سعد سعد المجنى عليه السابق وذهران سعد و إبراهيم

سعد سعد من حظيرة ملحقة بمنزلهم المنبكون ولم تتم الجريمة لسبب لادخل لاراذته فيه هو مفاجأة الجنى عليه الأول له وضبطه متلبساً . . . . .  
وطلبت من قاضى الاحالة احالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/٢٣٦ و ٤٥ و ٤٧ و ١/٣١٧ — ٤ و ٣٢١ من قانون العقوبات .

قرر بتاريخ ١٣/١٢/١٩٤٩ احالته إليها لمحاكمته بالمواد سائفة الذكر .  
ومحكمة جنايات المنصورة بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها حضورياً عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وأعفته من المصاريف .  
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن وجهى الطعن يتحصلان في القول (أولاً) أن المحكمة أخلت بحق الطاعن في الدفاع، ذلك لأنه دفع التهمة بأنه أعشى البصر ممن لا يبصرون ليلاً وقد وقع الحادث حوالى الثامنة مساءً، فلم يكن في مكنه أن يرتكب الحادث بشطريه سواء الشروع في السرقة أو الضرب، وقد طلب الدفاع عنه نذب طبيب إخصائى لفحص قوة ابصاره ليلاً، ومع أهمية هذا الطلب فإن المحكمة لم تجبه إليه أو ترد عليه . (ثانياً) جاء الحكم قاصراً حيث استند في إدانة الطاعن إلى أقوال شاهدين تناقضا في تحديد موقفه من الجنى عليه وقت حصول الاعتداء، ومع قيام هذا التناقض وما يجب أن يكون له من أثر في تقدير شهادة الشهود فإن المحكمة لم تكن بتمحيصه أو الرد عليه .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن من ذلك؛ إذ الثابت من محضر الجلسة أن الحامى عنه أبدى قبل سماع شهادة الشهود الدفاع المشار إليه فعينت المحكمة بتحقيقه عن طريق استيضاح الشهود عن قوة ابصار الطاعن ليلاً ثم ترفع الحامى دون أن يتمسك بهذا الطلب مما يفيد تنازله عنه . أما عن القول باستناد الحكم

المطعون فيه إلى شهادة شاهدين تضاربت أقوالهما فانه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ في تكوين عقيدتها بما تظمن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى مادام أن لها أصلاً بالتحقيقات . والثابت من الاطلاع على الحكم ومحضر الجلسة أن شهادة الشاهدين اللذين أشار إليهما الطاعن خالية من ذلك التناقض المزعوم ، ولما كان ذلك وكانت الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة في ادانة الطاعن من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها فان الطعن على الصورة السالف وصفها لا يكون في الواقع إلا جدلاً موضوعياً حول تقدير الأدلة في الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات  
أصحاب العزة : حسن اسماعيل المصطفى بك وفهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك  
المستشارين .

(٢١٦)

### القضية رقم ١٢٤١ سنة ١٩ القضائية

قذف وسب :

- ١ — اختصاص . قذف في حق المجنى عليه (وكيل مجلس النواب) لا يتعلق بصفته نائباً أو  
وكيلاً للمجلس . اختصاص محكمة الجنح بالنظر فيه .
- ب — قذف . حكم لم يعتبر المجنى عليه موظفاً عمومياً أو ذا صفة نيابية عامة . أخذ التهم  
بالمادة ٣٠٣ ع دون ذكر الفقرة الأولى منها . لا يضيره .
- ج — قذف . مقال اعتبرته المحكمة قذفاً في حين أنه سب . لفت الدفاع إلى المرافعة على  
أساس السب وتوقيع عقوبة لا تتجاوز المقرر لجريمة السب العلني . لا وجه للتضرر من هذا .

- ١ — ما دامت الوقائع الواردة في المقال الذي يساءل عنه المتهم بالقذف في  
حق المجنى عليه لا تتعلق أي منها بصفته نائباً أو وكيلاً للمجلس النواب بل هي



موجبة إليه بصفته فرداً من أفراد الناس فيكون الاختصاص بالنظر في الدعوى المرفوعة بها لمحكمة الجنح لا لمحكمة الجنايات .

٢ — ما دام الحكم لم يعتبر الجنى عليه في جريمة القذف موظفاً عمومياً أو ذا صفة نيابية عامة وأخذ للتهمة بالمادة ٣٠٣ من قانون العقوبات فإنه يكون قد طبق الفقرة الأولى من تلك المادة ، ولا يضيره أنه لم يصرح بذلك .

٣ — ليس للتهمة أن يتضرر من اعتبار المحكمة المقال محل الاتهام قذفاً في حين أنه سب ما دامت المحكمة قد لفتت نظره إلى الدفاع على أساس تهمة السب، والعقوبة التي قضت بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة السب العلني .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — عبدالوهاب محمد غنایم أفندی (الطاعن)  
٢ — محمد عبد الحمید مندور أفندی بأنهما : (أولاً) التهم الأول بصفته رئيساً لتحرير جريدة صوت الأمة قذف علناً في حق الأستاذ علي أيوب بأن أسند إليه واقعة لو كانت صادقة لأوجب احتقاره عند أهل وطنه ، وذلك بأن ذكر أن لوفاة نجله الدكتور محمد علي أيوب أفندی تفسيراً يشين حضرته ولا يجسد بين نفسه الشجاعة لذكره بأن نشر بالعدد ٤٢٤ من جريدة صوت الأمة الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ والذي تم بيعه وتوزيعه على الجمهور مقالا تحت عنوان (رحم الله ابن علي أيوب) ورد به أنه بعد فراغ الجنى عليه من الدفاع في إحدى القضايا أخذت الجوع المحتشدة بدار المحكمة تهتف هتافاً عجيباً هو (رحم الله ابن علي أيوب) وإلى الآن لا يزال الكثيرون يتساءلون عن معنى هذا الهتاف ودلالته حتى لقد صمم ذوو العناد منهم على أن يسألوا الأستاذ علي أيوب نفسه تفسير ما عجزوا عن فهمه ولكن هل أوتي الأستاذ علي أيوب الشجاعة الكافية للدلاء بهذا التفسير؟ وذلك ما ستكشف عنه الأيام ، أما نحن فإننا نعرف في تواضع بأننا كنا ولا نزال من بين من يجهلون هذا السر العويص . (ثانياً) : التهمان الأول والثاني سبا الأستاذ علي

أيوب علنا بأن أسندا إليه أمورا تخدش الشرف والاعتبار ، منها أن نزعته المتأصلة في نفسه هي الدفاع عن تدخل الانجليز في أخص الشئون المصرية وأنه يتعالى بوظيفة غير صادقة ، وذلك بأن ألف المتهم الثاني مقالا نشره المتهم الأول بصفته رئيس تحرير صوت الأمة في العدين ٤٢٤ ، ٤٢٥ في يوم ١٩٤٧/١٢/٥  
الذين تم بيعهما وتوزيعهما على الجمهور. ومما جاء في هذين المقالين : لقد عرفت إذن الأستاذ على أيوب مدافعا عن تدخل الانجليز في أخص شئوننا وفي أخطر سلطة من سلطاتنا العامة وهي السلطة التشريعية وأن مما يدمي القواد أن يقف رجل مثل الأستاذ على أيوب ويحاول أن يتعالى بوظيفة غير صادقة ، إلى آخر ما أورده في مقالیه السالفي الذكر اللذين ضمنتهما تلك المعاني التي تخدش الشرف والاعتبار .

وطلبت عقابهما بالمواد ١٩٥ و ١٩٦ و ٢٠٠ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ من قانون العقوبات .

وقد أدمى الأستاذ على أيوب بك بحق مدني قدره ١٥٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل التهمين بالتضامن على أن يخصص ثلثه لمعهد الصحافة بجامعة قواد الأول والثلاثان لنقابة الصحفيين . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة السيدة الجزئية دفع محامي التهمين بعدم اختصاص المحكمة بنظر دعوى التعويض .

والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بالنسبة للمتهم الأول عن التهمة الأولى والمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بالنسبة للمتهم الثاني عن التهمتين المسندتين اليه والتهمة الثانية المسندة إلى المتهم الأول : في الدعوى العمومية بحبس المتهم الأول في التهمة الأولى شهرين مع الشغل والنفاذ واعدام أعداد جريدة صوت الأمة الصادرة في يوم ١٩٤٧/١٢/٥ التي ضبطت أو تضبط في المستقبل ونشر منطوق الحكم بصدر صحيفة صوت الأمة في ظرف أسبوع من اليوم وبراءة المتهمين مما أسند إليهما في التهمة الثانية بلا مصاريف جنائية . (ثانيا) : في الدعوى المدنية برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وجواز نظرها وبالزام المتهم الأول بأن يدفع المدعى المدني مبلغ خمسمائة

جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة لهذا المبلغ ورفض ما عدا ذلك من الطلبات .

فاستأنف كل من المتهم الأول والمدعى بالحقوق المدنية والنيابة هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية «بهيئة استئنافية» بعد أن أتمت سماعها قضت فيها حضوريا للمتهم الثانى والمدعى بالحق المدنى وفى غيبة المتهم الأول بقبول الاستئنافات الثلاثة شكلا وفى الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم الأول بالمصروفات المدنية الاستئنافية وأعفت المتهمين من المصروفات الجنائية .

فعارض المحكوم عليه غايبيا (الطاعن) فى هذا الحكم ، وفى أثناء نظر المعارضة دفع محامى المتهم بما سبق أن دفع به أمام محكمة أول درجة من عدم اختصاص المحكمة بنظر دعوى التعويض ، والمحكمة المشار إليها بعد أن أتمت سماعها قضت فيها حضوريا بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع (أولا) برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى وباختصاصها (ثانيا) برفض المعارضة وتأييد الحكم المعارض فيه وألزمت المعارض بالمصروفات المدنية بلا مصروفات جنائية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم الأخير بطريق الانتفخ الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل فى القول (أولا) : بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى قد أخطأ فى تأويل القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ المعدل بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ذلك لأن الجنى عليه له صفة عامة بصفة كونه وكيلا لمجلس النواب . (ثانيا) : بأن الحكم لم يعن ببيان أى من فقرتى المادة ٣٠٣ من قانون العقوبات طبقت فى حق الطاعن . مع اختلاف أحكام كل منهما . (ثالثا) : بأن الواقعة الثابتة فى الحكم لا تعتبر فى القانون جريمة قذف . ذلك لأن الطاعن لم ينسب للمجنى عليه أو إلى ابنه أمراً معيناً يوجب احتقارهما عند أهل وطنهما ، ولما كان القانون يقضى بأن يكون الأمر المسند



إلى المجنى عليه محدداً في غير إبهام أو غموض وكان الحكم لم يستظهر ذلك في أسبابه فإنه يكون قاصراً . هذا إلى حيرة الحكم في استخلاص قصد الطاعن بصدد إسناد الأمر الذي اعتبره مشيناً إذ تارة يقول إن هدفه هو المدعى بالحقوق المدنية وتارة إن الهدف ابنه المتوفى مما يتفرع عنه عدم تعيينه للمجنى عليه بالذات وهو أمر جوهري في جريمة القذف ، يضاف إلى هذا أن المحكمة قد لفتت نظر الدفاع عن الطاعن للرافعة في الدعوى على أساس جريمة السب ولكنها لم تشر في الحكم المطعون فيه إلى هذه الجريمة أية إشارة .

وحيث إنه عن الوجه الأول فالحكم المطعون فيه قد تعرض للدفع بعدم الاختصاص ورفضه في قوله «وحيث إن التهم (الطاعن) دفع بجلسة اليوم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر هذه الدعوى قولاً منه بأن المادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ (المعدل بالقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥) جعل الجنح التي تقع بواسطة الصحف من طريق النشر (عدا الجنح المضرة بأفراد الناس) تحكم فيها محاكم الجنايات وذكر أن المقذوف في حقه — ليس من أفراد الناس — إذ هو بحكم كونه نائباً ووكيلاً لمجلس النواب ذو صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة . وحيث إن الوقائع الواردة في المقال الذي يسأل عنه التهم لا ينطبق منها شيء بهاتين الصفتين ولا تمت بصلة ما لا إلى صفته كنائب أو وكيل لمجلس النواب وهي موجهة إليه بصفته فرداً من أفراد الناس ولهذا لا يكون لهذا الدفع سند من القانون ويتعين لذلك رفضه» وهذا منه صحيح في القانون .

وحيث إنه عن الوجه الثاني فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتبر المجنى عليه بالنسبة إلى هذه الجريمة موظفاً عمومياً أو ذا صفة نيابية عامة وأخذ بالمادة ٣٠٣ من قانون العقوبات فإنه يكون قد طبق الفقرة الأولى من تلك المادة، ولا يضيره أنه لم يصرح بها ما دامت تدخل في عموم نص المادة التي طبقت .

وحيث إنه عن الوجه الثالث فإنه لما كانت الجريمة قد وقعت بطريق النشر وكان لمحكمة النقض مراجعة المقال لمعرفة مناحيه ومرامي عباراته، وكانت العبارة التي

أوردها الحكم لاتفيد واقعة معينة تكون جريمة قذف بل مفادها إسناد عيب  
يخدش اعتبار المدعى بالحقوق المدنية مما يكون جريمة سب لا قذف ، إلا أنه ليس  
لطاقن أن يتضرر من ذلك ما دامت المحكمة قد لفتت نظره للدفاع على أساس  
تهمة السب ، والعقوبة المقررة بها عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة في القانون  
لجريمة السب العلني .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات  
أصحاب العزة أحمد حسنى بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(٢١٧)

### القضية رقم ٣٥١ سنة ٢٠ القضائية

نقض . اختصاص . اختصاص المحكمة الجنائية من جهة المكان من مسائل النظام العام .  
الدفع بعدم الاختصاص المكانى . متى يصح عرضه لأول مرة أمام محكمة النقض ؟

إنه وإن كان اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة المكان من  
مسائل النظام العام التى يجوز التمسك بها فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، إلا أن  
الدفع بعدم الاختصاص المكانى لأول مرة أمام محكمة النقض يقتضى لقبوله أن  
يكون مستنداً إلى الوقائع الثابتة بالحكم وألا يكون مستلزماً تحقيقاً موضوعياً .  
فاذا كان ما أورده الحكم فى بيان أسبابه لا يستفاد منه ما تنفى معه موجبات  
اختصاص المحكمة بنظر الدعوى مكاناً فإثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض  
لا تكون مقبولة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه أخفى ما كينة الحساب المبينة بالمحضر والمسروقة مع علمه بسرقتها .

وطالبت عقابه بالمادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات .

ومحكمة الدرب الأحمر الجزئية بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٩٤٩/٥/٣٠ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وأعفت المتهم من المصاريف الجنائية .

فاستأنف المتهم هذا الحكم .

ومحكمة مصر الابتدائية بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها غيايبا بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .

فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ صدر من محكمة مصر للجنح المستأنفة تأييدا لحكم محكمة جناح الدرب الأحمر يكون قد صدر من محكمة غير مختصة ؛ ذلك أن التابت من وقائع الحكم أن جريمة السرقة ولو وقعت في دائرة الدرب الأحمر إلا أن جريمة إخفاء الماكينة المسروقة التي دين الطاعن بها قد وقعت في طنطا وأن الطاعن لا يقيم ولا هو ضبط بدائرة اختصاص محكمة الدرب الأحمر .

وحيث إنه وإن كان اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة المكان من مسائل النظام العام التي يجوز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن الدفع بعدم الاختصاص للمكان لأول مرة أمام محكمة النقض



يقتضى لقبوله أن يستند إلى الوقائع الثابتة في الحكم وأن لا يستلزم من هذه المحكمة تحقيقاً موضوعياً .

ولما كان ذلك وكانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن أمام محكمة الدرب الأحمر بأنه في دائرة قسم الدرب الأحمر أخفى الماكينة المسروقة مع علمه بسرقتها ، فحضر المتهم أمام المحكمة في درجتي التقاضي وترافع في موضوع الدعوى وطلب البراءة وقضت المحكمة بادانته على أساس وصف الاتهام ، وكان ما أورده الحكم في بيان أسبابه لا يستفاد منه ما تنتفي معه موجبات اختصاص المحكمة بنظر الدعوى مكاناً ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولاً .

وحيث إن محصل الوجهين الثاني والثالث هو قول الطاعن إن الحكم المطعون فيه إذ دانه باخفاء الماكينة المسروقة مع علمه بالسرقة لم يورد الأدلة على أن الماكينة المذكورة قد تحصلت فعلاً عن سرقة ولا على أنها بذاتها هي المقول بسرقتها ، وذلك على الرغم من تمسك محاميه بعدم قيام الدليل على حصول سرقة أو على أن الماكينة التي سرقت كانت تحمل الرقم الذي ذكرته المحكمة ، كما رد برده غير سديد على ما دفع به الطاعن من حسن نيته مستنداً فيه إلى الخطاب الصادر إليه من شريك من استودعه الماكينة واغفل تحقيق ما جاء في هذا الخطاب . ثم إن الحكم قد استند — فيما استند إليه — في ادانة الطاعن على تضارب أقواله مع أقوال عامله محمد توفيق رجب في حين أن مقرر هذا العامل أمام المحكمة لا يفيد هذا التضارب ولا يؤدي إليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وتعرض لدفاعه المبين بوجهي الطعن وفنده مستنداً في كل ذلك إلى الأسباب التي قام عليها ولها أصلها في التحقيقات والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، لما كان ذلك فلا يكون محل لما ينعاه الطاعن على الحكم في هذين الوجهين مما لا يخرج في الواقع عن محاولة الجدل في موضوع الدعوى ومناقشة أدلتها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(٢١٨)

### القضية رقم ٣٥٥ سنة ٢٠ القضائية

- ١ — إثبات . الاستناد إلى أقوال شهود تخالفت في صدد تحديد الوقت الذي أصيب فيه بعض المتهمين . لا يقدح في سلامة الحكم .
- ب — وصف التهمة . رفع الدعوى على متهمين بتهمة القتل العمد . تعديل الوصف إلى شروع في قتل دون خروج عن الوقائع . يصح دون لفت الدفاع .
- ج — حكم . تسببه . نية القتل . التحدث عنها استقلالاً في حق المتهمين واستظهار أن كلا منهما حين أطلق العيار كان يقصد إزهاق روح المجنى عليه . يكفي . أخذ المتهمين بالقدر المتيقن في حقهما وهو الشروع في القتل لعدم معرفة صاحب العيار الذي أصاب مع ثبوت أن كلا منهما أطلق عياراً . يصح .
- د — عقوبة . تقدير العقوبة موضوعي . التفريق في العقوبة بين متهمين في جناية . لا يصح النفي عليه .

١ — إن الاستناد إلى أقوال شهود تخالفت في صدد تحديد الوقت الذي أصيب فيه بعض المجنى عليهم لا يقدح في سلامة الحكم ما دام أن المحكمة للوضوح أن تعتمد على ما تطمئن إليه من قول للشاهد وتطرح ما لا تطمئن إليه من قول آخر له .

٢ — إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهمين بأنهما قتلا عمداً المجنى عليه ثم استخلصت المحكمة من الأدلة التي طرحت أمامها أن هذين المتهمين قد أطلق كل منهما عياراً نارياً على المجنى عليه أصابه أحدهما قضي عليه ولم يعرف من منهما الذي أصابه عياره ، فعدلت وصف هذه الوقائع ذاتها من القتل العمد إلى الشروع فيه فإنها إنما تكون قد استعملت الحق الذي خولها إياه القانون ، ولا يكون عليها أن تلتفت الدفاع في هذه الحالة إذ هي لم تخرج عن الوقائع التي اشتمل عليها التحقيق وخصوصاً أنها نزلت بالتعديل إلى الأخفض .

٣ — ما دامت المحكمة قد تحدثت عن نية القتل استقلالاً في حق كل من المتهمين مستظهرة أن كلا منهما حين أطلق العيار على المجنى عليه كان يقصد من ذلك إزهاق روحه فهذا يكفي لسلامة الحكم في هذا الخصوص . ثم إذا هي قد

أقامت الدليل على أن المجنى عليه لم يسقط إلا على أثر العيار الثانى الذى أطلق عليه من أحد المتهمين ، وأخذت المتهمين بالتقدير المتيقن فعاقبتهم على الشروع فى القتل دون اعتبار للاصابة التى وقعت وسبب القتل ، فإنها لا تكون قد أخطأت .  
٤ — من المقرر أن تقدير العقوبة هو من إطلاقات قاضى الموضوع فى الحدود المقررة فى القانون ، فلا يصح النعى على الحكم بأنه قد فرق بين المتهمين فى جريمة العقوبة التى أوقعها على كل منهم .

### الوقائع

أهت النيابة العامة كلاً من : ١ — عبد الستار شحات برعى ٢ — عبدالغفار شحات برعى ٣ — كيلانى شحات برعى ٤ — فهمى شحات برعى ٥ — أحمد شحات برعى ٦ — على عبد الستار شحات ٧ — عبد الدايم موسى برعى ٨ — عبد المجيد سيف برعى ٩ — محمد شحات برعى بأنهم : (الأول والثانى) قتلا عمداً راوى فايق مهنى بأن أطلق كل منهما عياراً نارياً عليه قاصدين بذلك قتله فأصابه أحدهما وأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . (الثالث) شرع فى قتل عزتلى فايق مهنى عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . (الرابع) شرع فى قتل عمار منصور فولى عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً قتله فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . (الخامس والسادس) شرعاً فى قتل سيد طارف محمد عمداً بأن أطلق كل منهما عياراً نارياً قاصدين بذلك قتله فأصابه أحدهما وأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . (السابع والثامن) شرعاً فى قتل عارف محمد منجات عمداً بأن ضربه كل منهما ببلطة قاصدين بذلك قتله فأحدثا به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى



وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهما فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج.  
(التاسع) شرع في قتل محرم عارف محمد عمداً بأن ضربه بيلطة على رأسه قاصداً  
بذلك قتله فأحدث به الاصابات الميينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب  
لا دخل لارادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج .

وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد  
٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات .

قرر بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٩ إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد المذكورة .  
وفى أثناء نظر الدعوى عدلت النيابة وصف التهمة بالنسبة للمتهم الثالث من  
شروع في قتل عمد إلى قتل عمد منطبق على المادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات  
على النحو الآتى : والمتهم الثالث قتل عمداً عزتلى فايق مهنى بأن أطلق عليه عياراً نارياً  
قاصداً قتله فأحدث به الاصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت  
بحياته .

وقد ادعت خديجة محمد مرزوق بحق مدنى قدره ٤٠٠ جنيه قبل المتهمين  
الثلاثة الأول بالتضامن ، كما ادعت جود عثمان بحق مدنى قدره ٤٠٠ جنيه قبل  
المتهم الثالث .

ومحكمة جنايات أسيوط بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها حضورياً  
عملاً بالمواد ١/٢٣٤، ٣/٤٦، ٤٥، ١/٢٣٤ للأول والثانى والرابع والخامس والمادة ١/٢٣٤ من  
قانون العقوبات للثالث والمادة ٣/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات للسادس  
والمادة ١/٢٤١ للسابع والمادة ١/٢٤٢ للثامن والمادة ١/٢٤٠ للتاسع . (أولاً) : بمعاقبة  
كل من عبد الستار شحات برعى وعبد الغفار شحات برعى بالأشغال الشاقة لمدة  
خمس عشرة سنة . (ثانياً) : بمعاقبة كيلانى شحات برعى بالأشغال الشاقة المؤبدة  
(ثالثاً) : بمعاقبة كل من فهمى شحات برعى وأحمد شحات برعى بالأشغال الشاقة  
لمدة عشر سنين . (رابعاً) : بتبرئة على عبد الستار شحات من التهمة المسندة إليه .  
(خامساً) : بمعاقبة عبد الدايم موسى برعى بالحبس مع الشغل لمدة سنين . (سادساً) :

بمعاقة عبد الحميد سيف برعى بالحبس مع الشغل لمدة سنة . (سابعاً) : بمعاقة محمد شحات برعى بالسجن لمدة خمس سنين . (ثامناً) : بإلزام عبد الستار شحات برعى وعبد الغفار شحات برعى وكيلاضى شحات برعى متضامنين بأن يدفعوا إلى خديجة محمد مرزوق مبلغ أربعمائة جنيه مصرى على سبيل التعويض والمصروفات المدنية الخاصة بذلك ومبلغ أربعمائة قرش مقابل أتعاب محاماة ، وإلزام كيلاضى شحات برعى بأن يدفع إلى جود عثمان شحات مبلغ مائتى جنيه مصرى على سبيل التعويض والمصروفات المدنية الخاصة بذلك ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة .

قطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض يوم صدوره الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن هؤلاء الطاعنين ينعمون على الحكم المطعون فيه : (أولاً) أنه استند إلى شهود تناقضت أقوالهم بصدد رؤيتهم بعض مرتكبى الحادث دون البعض الآخر كما وقع هذا التناقض فى تحديد الوقت الذى أصيب فيه بعض المجنى عليهم . (ثانياً) جاء الحكم قاصراً فى الأسباب التى اعتمد عليها فى إدانة الطاعنين إذ قال إن شهادة الشهود جاءت مطابقة لما ظهر من المعايينة فى حين أن مدلولها لا يودى إلى هذه النتيجة .

وحيث إن الحكم قد بين واقعة الدعوى فى قوله «إن الحادث بدأ فى صورة نقاش بين الطاعنين الثلاثة الأول الذين شايعوا تاجر المسلى وكان يطالب أحد المجنى عليهم بنقود له طرفه ولم يلبث الأمر أن تطور إلى شجار تدخل بسببه أحد أفراد هذا الفريق لمنع الاعتداء ، ثم تتابعت الحوادث فكان أن اعتدى على المجنى عليه فى لحظات متقاربة» فإذا قال الحكم إن المجنى عليه المذكور تدخل فى بادىء الأمر ثم اعتدى عليه فى غمرة المعركة فلا يكون قد تناقض . أما التناقض المشار إليه بصدد الوقت الذى أصيب فيه بعض المجنى عليهم فهذا جدل موضوعى لا شأن للحكمة

النقض به مادام أن المحكمة الموضوع أن تعتمد على ما تطمئن إليه من قول للشاهد وأن تطرح ما لا تطمئن إليه من قول آخر له .

وحيث إن الطاعنين ينمون على الحكم في الوجهين الثالث والرابع أن المحكمة عدلت وصف التهمة بالنسبة للطاعنين الأولين دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل وهذا منها إخلال بحقهما في الدفاع ، ثم إن تطبيق نظرية القدر المتيقن في حقهما غير سديد ، ذلك لأن المجنى عليه لم يصب إلا بعيار واحد . ويعيب الطاعنون أيضاً على الحكم أنه جاء قاصراً في إقامة الدليل على توافر نية القتل إذ لم يستظهر أن بعض إصابات المجنى عليهم لم تكن في مقاتل من أجسامهم ، وقال الدفاع بالجلسة شرحاً لهذا الوجه أن المحكمة وقد آخذت الطاعنين الأولين بالقدر المتيقن ودانتهما على أساس أنهما شرعا في قتل المجنى عليه لم تبين ما إذا كان المجنى عليه حيا وقت أن أطلق عليه العيار الذي لم يصبه ، وأخيراً يقول الطاعنون إن المحكمة تناقضت في تقدير العقوبة ففرقت بين الطاعنين فيها من غير ما مبرر لهذه التفرقة .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعنين الأولين بأنهما قتلا عمداً المجنى عليه الأول فاستخلصت المحكمة من الأدلة التي طرحت أمامها أن هذين الطاعنين أطلق كل منهما عياراً نارياً على المجنى عليه المذكور أصابه أحدهما فقتل عليه ولم يعرف عيار من منهما الذي أصابه ولذا عدلت الوصف عن ذات الوقائع التي أقيمت بها الدعوى عن تهمة القتل العمد إلى الشروع فيه ، وهي في ذلك إنما تستعمل الحق الذي خوله لها القانون طالما أن التهمة للعدلة لم تخرج عن الوقائع التي اشتمل عليها التحقيق ولا يقضى القانون بلفت الدفاع في هذه الحالة خصوصاً وأن المحكمة قد نزلت بالتعديل إلى الأخف من قتل إلى شروع فيه .

وحيث إنه عما ينعاه الطاعنون بصدد نية القتل فإن المحكمة قد تحدثت استقلالاً عن ثبوت تلك النية بشأن كل من الطاعنين مستظهرة أن كلا منهم حين أطلق العيار الناري على جسم المجنى عليه كان يقصد من ذلك ازهاق روحه ، وهذا يكفي لسلامة الحكم في هذا الخصوص . وقد أقامت الدليل أيضاً على أن



المجنى عليه الأول لم يسقط إلا على أثر العيار الثاني الذى أطلق عليه من أحد الطاعنين الأولين ، فهى قد أخذت بنظرية القدر المتيقن إذ عاقبتها على جريمة الشروع فى قتل المجنى عليه المذكور دون اعتبار للاصابة التى وقعت وسببت قتل المجنى عليه وبذلك لا تكون قد أخطأت بل طبخت فى حقها حكم القانون عن الجريمة التى دينا بها . ولا محل أيضاً لما يثيره الطاعنون من تناقض الحكم فى تقدير العقوبة ، ذلك لأن المحكمة قد وقعت عليهم العقوبة فى الحدود التى رسمها القانون لمعاقبة الجرائم التى آخضتهم بها ، ومن المقرر أن تقدير العقوبة هو من إطلاقات قاضى الموضوع التى لارقابة عليه فيها من محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون انطمن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ٢١٩ )

### القضية رقم ٥٥٢ سنة ٢٠ القضائية

١ — دفع . دفع بطلان التفتيش . دفع موضوعى . لا يسوغ للمحاكم الفصل فيه بصحة القبض أو التفتيش استقلالاً . كل ما لها أن تأخذ بالدليل المستمد منه أو أن تطرح هذا الدليل . دفع التهم أمام محكمة الدرجة الأولى بطلان التفتيش . قبوله وتبرئة التهم . استئناف النيابة . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع وفى موضوع الدعوى . لا خطأ . استئناف النيابة ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة الدرجة الثانية .

ب — استئناف . محكمة الدرجة الثانية . تقضى فى الدعوى بناء على ما هو ثابت بالأوراق . عدم طلب التهم سماع شهود أمامها . لا يقبل منه التمس عليها أنها أغفلت سماع الشهود .

ج — تفتيش . جندي من حرس الجمارك . تفتيشه التهم وهو نازل من باخرة فى حدود الدائرة الجمركية . العثور على مخدر معه . ضبط صحيح . موظفو الجمارك وعمالها هم بحكم السادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ من رجال الضبطية القضائية . لافرق بين الموظفين فى الإدارة العامة أو فى حرس الجمارك .

١ — إذا كان التهم قد دفع بطلان التفتيش أمام محكمة الدرجة الأولى فقبلت هذا الدفع وبرأته فاستأنفت النيابة فقضت المحكمة الاستئنافية برفض الدفع وفى موضوع الدعوى بالادانة فإنها لا تكون قد أخطأت ، إذ الاستئناف المرفوع من

النيابة ينقل الدعوى برمتها بالحالة التي كانت عليها إلى محكمة الدرجة الثانية كي تعيد النظر فيها بجميع عناصرها ، والدفع ببطلان القبض والتفتيش ليس من الدفوع الفرعية التي تقتضى من المحكمة الفصل فيها قبل نظر الموضوع ، بل هو — لتعلقه بإجراء من إجراءات التحقيق فى الدعوى — دفع موضوعى لا يسوغ للمحاكم القضاء فيه بصحة القبض والتفتيش أو بطلانها استقلالاً ، بل كل ما لها أن تأخذ بالدليل المستمد منهما فى حالة صدورهما فى الحدود التى رسمها القانون أو أن تلتفت عن هذا الدليل فى حالة بطلانها لصدورهما بالمخالفة لتلك الحدود .

٢ — من المقرر أن المحكمة الاستئنافية تقيم قضاها على ما هو ثابت بالأوراق ومرافعة الخصوم أمامها بدون سماع شهود إلا إذا رأت هى استجلاء للدعوى استدعاء من ترى لزوما لسماعه أمامها . وإذا كان المتهم لم يطلب إليها سماع شهود فلا يكون له أن ينعى عليها أنها أغفلت سماعهم .

٣ — إن لأئحة الجمارك صريحة فى تخويل موظفى الجمارك تفتيش الأمتعة والأشخاص فى حدود الدائرة الجمركية فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذى يجرونه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها فى القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة ، والمادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ بخصوص منع تهريب البضائع قد ورد نصها عاما باعتبار موظفى الجمارك وعملها من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ، لا تفرق بين الموظفين منهم فى الإدارة العامة أو فى قوة حرس الجمارك ، والمرسوم الصادر فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ لم يزد شيئاً على سلطة ضبط حرس الجمارك فى خصوص الأعمال التى تدخل فى نطاق وظائفهم ، بل هو يضيف عليهم صفة مأمورى الضبطية القضائية الذين لم اختصاص عام فيما يتعلق بالجرائم العادية التى ترتكب فى الدائرة الجمركية ، فهو لا يتعارض فى شىء مع القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ السابق الذكر . وإذن فإذا كان الثابت أن جندياً من حرس الجمارك قُتِلَ المتهم وهو ينزل

من الباخرة في حدود الدائرة الجركية فعثر معه على مخدر، ف ضبط هذا المخدر يكون صحيحاً ويصح الاستناد إليه في إدانة المتهم .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) بدون بسوغ قانوني .

وطلبت عقابه بالمواد ٣٥، ٢، ١، ٦/ب، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة المخدرات دفع محامى المتهم بىطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات .

واللحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت فيها حضورياً عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم ومصادرة المخدر المضبوط بلا مصاريف عملاً بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وقد ذكرت في أسباب الحكم أن التفتيش والقبض باطلان .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم .

ومحكمة اسكندرية الابتدائية بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت فيها حضورياً عملاً بالمواد ٣٦، ٢، ١، ٤٠، ٤١، ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه ثلاثين جنيهاً وتأيد المصادرة بلا مصاريف جنائية وذلك على اعتبار أن المخدر كان للتعاطي .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٠/٣/١٩٥٠ الخ الخ .



## المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن محامي الطاعن كان قد دفع أمام محكمة أول درجة ببطلان القبض والتفتيش فأخذت تلك المحكمة بهذا الدفع وقضت ببطلان هذا الاجراء وببراءة الطاعن ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة ثانية درجة اقتصر المحامي على التمسك بهذا الدفع ، ولكن المحكمة قضت برفضه وفي موضوع الدعوى دون أن تهيب بالدفاع فرصة التحدث في موضوع الدعوى ، مع أنه كان يجب أن تفصل في الدفع على حدة ثم تقرر باعادة الدعوى إلى المرافعة لسماع الدفاع الموضوعي ، وإذ هي لم تفعل تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع .

وحيث إنه لا محل لما يذهب إليه الطاعن بهذا الوجه ، فالاستئناف المرفوع من النيابة قد نقل الدعوى برمتها بالحالة التي كانت عليها إلى محكمة ثانية درجة كي تعيد النظر فيها بجميع عناصرها ، ويبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يقصر دفاعه على الدفع بل ترفع في موضوع الدعوى طالبا الحكم بالبراءة — لما كان ذلك وكان الدفع ببطلان القبض والتفتيش ليس من الدفوع الفرعية التي تقتضي من المحكمة الفصل فيها قبل نظر الموضوع ، بل هو — لتعلقه باجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى — دفع موضوعي لا يسوغ للمحاكم القضاء فيه بصحة القبض والتفتيش أو بطلانها استقلالاً ، بل كل ما لها أن تأخذ بالدليل المستمد منهما في حالة صدورهما في الحدود التي رسمها القانون أو أن تلتفت عن هذا الدليل في حال بطلانها لصدورهما بالخالف لتلك الحدود ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون مقبولا .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن محكمة ثانية درجة وقد رأت القضاء برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش كان يجب عليها أن تأمر باستدعاء شهود الاثبات لسماعهم أمامها خصوصا لأنهم لم يسمعوا أمام محكمة أول درجة ، وإذ هي

لم تفعل يكون الحكم المطعون فيه قد شابه خطأ في الاجراءات .  
وحيث إنه لما كان الثابت في محضر الجلسة أمام محكمة أول درجة أن محامي  
الطاعن قال إنه في غير حاجة إلى سماع الشهود واكتفى هو والنيابة بتلاوتها كما  
وردت بمحضر التحقيق ، وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية تقيم قضاءها  
على الأوراق ومرافعة الخصوم أمامها بدون سماع شهود إلا إذا رأت هي استجلاء  
للدعوى استدعاء من ترى لزوما لسماعه أمامها ، وكان الدفاع عن الطاعن — على  
ما يبين من محضر الجلسة أمام المحكمة الاستئنافية — لم يطلب إليها سماع هؤلاء  
الشهود ، فليس له أن ينعى عليها أمام محكمة النقض اغفال ذلك .

وحيث إن مؤدى الوجه الثالث هو أن المحكمة الاستئنافية إذ قضت برفض  
الدفع ببطالان التفتيش الواقع على الطاعن من جندي من رجال حرس الجمارك على  
أساس أن هذا الجندي هو من رجال الضبطية القضائية استناداً إلى ماورد في المادة  
السابعة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٠٥ باعتبار أنه من موظفي وعمال الجمارك الذين  
يضاف عليهم نص تلك المادة صفة الضبطية القضائية تكون قد أخطأت في تطبيق  
القانون ، ذلك لأن تلك المادة إنما تعنى موظفي وعمال الجمارك بخلاف رجال بوليس  
حرس الجمارك لأنهم هيئة أخرى ، ويستدل الطاعن على ما يذهب إليه من هذا  
التأويل بأن المرسوم الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٨ قد خول ضباط حرس  
الجمارك دون جنوده صفة الضبطية القضائية فلو أن هؤلاء الضباط كانوا يدخلون  
في نطاق المادة السابعة من قانون الجمارك لما كانت هناك حاجة إلى صدور هذا  
المرسوم ، ولا يمكن أن يعتبر صدوره توكيداً لحق سابق كما ذهبت إلى ذلك  
المحكمة الاستئنافية ، لأنه ما كان هناك من حاجة إلى هذا التوكيد إذا صح تفسير  
المحكمة للمادة السابعة المذكورة .

وحيث إنه لا وجه لما يتمسك به الطاعن في هذا الوجه . فلائحة الجمارك صريحة  
في تخويل موظفيها تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية ، فإذا هم  
عثروا أثناء التفتيش الذي يحرونه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب

عليها بمقتضى القانون العام فانه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة . ولما كان هذا مقررأ وكانت المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ بخصوص منع تهريب البضائع قد ورد نصها عاما « باعتبار موظفى وعمال الجمارك من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم » لاتفريق بين من كانوا منهم من الموظفين في الادارة العامة أو من كانوا من قوة حرس الجمارك ، وكان المرسوم الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ - الذى يتمسك به الطاعن - لم يزد شيئاً من سلطة ضباط حرس الجمارك في خصوص الأعمال التى تدخل في نطاق وظيفتهم بل هو يضمنى عليهم صفة مأمورى الضبطية القضائية الذين لهم اختصاص عام فيما يتعلق بالجرائم العادية التى ترتكب في الدائرة الجمركية ، مما يتبين منه أن هذا القانون لا يتعارض في شيء مع القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الذى يعتبر موظفى وعمال الجمارك من مأمورى الضبطية القضائية الذين لهم اختصاص خاص بالنسبة للجرائم التى تتعلق بالوظائف التى يؤدونها ، وهى تهريب البضائع من الرسوم الجمركية . ولما كان الأمر كذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن جندى حرس الجمارك قد قتش الطاعن وهو ينزل من الباخرة في حدود الدائرة الجمركية فعثر معه على مخدر فان الحكم إذ استند على الدليل المستمد من ذلك التفتيش الذى وقع صحيحاً في القانون لا يكون قد أخطأ في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .



## جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ٢٢٠ )

### القضية رقم ٣٣٨ سنة ٢٠ القضائية

١ — وصف التهمة . دعوى مباشرة على المتهم بالقذف . تطبيق المادة المنطبقة قانوناً على الواقعة لا المادة التى طلب المدعى المدنى تطبيقها . واجب . لا تلزم المحكمة بلفت الدفاع .  
ب — قذف . إنكار المتهم صدور القذف منه . نفيه على المحكمة أنها لم تتمكن من إثبات وقائع القذف مع كونها متعلقة بعمل المقذوف فى حقه . لا يصح .  
ج — قذف . العلانية . طرقها المبينة بالمادة ١٧١ ليست على سبيل الحصر . ترديد عبارات القذف أمام عدة شهود وفى مجالس مختلفة . توافر العلانية . لا يهم ذكر المكان الذى حصل فيه ترديد القذف .

١ — متى كانت الدعوى المباشرة قد رفعت على المتهم بالقذف فى حق المدعى ، بالحقوق المدنية علناً فإنه يكون على المحكمة أن تطبق مواد القانون التى تنص على العقاب على الواقعة بغض النظر عن المادة التى طلب المدعى بالحقوق المدنية تطبيقها ، ولا يكون للمتهم أن ينعى على المحكمة أنها لم تلفته إلى هذا التصحيح ما دام أن وصف التهمة التى أدين فيها هو بذاته الوصف الذى رفعت به الدعوى عليه ، ولم تسند إليه المحكمة وقائع جديدة .

٢ — ما دام المتهم لم يدفع بأن القذف الذى صدر منه كان بحسن نية متعلقاً بوظيفة الجنى عليه ويطلب إثباته ، بل كان على الضد من ذلك ينكر صدوره منه ، فلا يجوز له أن ينعى على المحكمة أنها لم تتح له فرصة لإثبات وقائعه .

٣ — إن طرق العلانية قد وردت فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات على سبيل البيان لا على سبيل الحصر ، فإذا أثبت الحكم على المتهم أنه ردد عبارات القذف أمام عدة شهود فى مجالس مختلفة بقصد التشهير بالجنى عليه وتم له ما أراد

من استفاضة الخبر وذيوعه فإنه يكون قد استظهرتوافر ركن العلانية كما هي معرفة به في القانون ، وذلك بغض النظر عن مكان هذا التردد .

## الوقائع

أقام مصطفى أحمد خليل هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة منفلوط الجزئية ، ضد سعد محمد عبد الحق (الطاعن) اتهمه فيها بأنه في ١٥ مايو سنة ١٩٤٦ بدائرة مركز منفلوط ، قد ذف في حقه بأن نسب إليه أنه يستعمل على فراخ ، وطلب عقابه بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات والحكم له قبله بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

سمعت المحكمة المذكورة الدعوى وقضت غايياً عملاً بالمواد ٣٠٣/١ و ٣٠٨ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهراً مع الشغل وتغريمه عشرين جنيتها وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم نهائياً وبإلزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية قرشاً صاغاً على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ، فعارض المحكوم عليه ، والمحكمة قضت في معارضة بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف ، ومحكمة أسبوط الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف مع إلزامه بالمصاريف المدنية عن الدرجتين وذلك عملاً بالمواد سالفة الذكر مع المادة ١٧١ من قانون العقوبات .  
فطن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول (أولاً) : بأن الحكم المطعون فيه لم يبين أن كان قد غاب الطاعن على الشكوى المقدمة من مجهول ، أو على

الشكوى المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية ، وبأنه طبق على الطاعن المواد ٣٠٣ و ٣٠٨ و ١٧١ من قانون العقوبات ، مع أن المدعى بالحقوق المدنية رفع دعواه مباشرة وطلب عقابه بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ، وكان يجب على المحكمة أن تلتفت نظر الدفاع إلى تغيير الوصف لكي يدافع على أساس الوصف المعدل ، ولما كان قد ثبت أن الطاعن لم يقدم الشكوى الغفل من الامضاء ، وأنه دافع عن نفسه لدى سؤاله في التحقيق ، فلا يمكن أن يعتبر في القانون قاذفا في حق المدعى بالحقوق المدنية وهو يدلي بأقواله في سبيل الدفاع عن نفسه . (ثانياً) : بأنه لما كان المدعى بالحقوق المدنية موظفا عموميا بصفة كونه مدرسا بمدرسة إلزامية وكان المسند إليه في الشكوى ، انه على علاقة غير شريفة مع تلميذ له ، فإنه كان يسوغ للطاعن أن يقيم الدليل على صحة الشكوى لوجود الارتباط بين الواقعة المسندة وبين أعمال وظيفته ، ومادام أن المحكمة لم تبحث هذا الأمر بنفسها ، ولم تتح للطاعن فرصة هذا الاثبات ، فإن الحكم يكون قاصراً . (ثالثاً) : بأن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر أن طرق العلانية الواردة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات قد وردت على سبيل المثال ، مع أنها واردة على سبيل الحصر ، وقد استخلص الحكم وجود العلانية من ترديد الطاعن لل عبارات موضوع القذف أمام شهود إلا أنه لم يحدد مكان هذا التردد ، وهل كان محلا عاما أو محلا خاصا حتى يمكن تحقق وجود العلانية في الحالة الأولى أو انعدامها في الأخرى . (رابعا) : بأن الحكم قد استدل على ثبوت القصد الجنائي في حق الطاعن بأدلة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالقذف علنا قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة ، وتعرض لركن العلانية فأثبت قيامه ، وللقصد الجنائي فأقام الدليل عليه كما هو معرف به في القانون ، وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها . ومتى كان الأمر



كذلك ، وكانت الدعوى قد رفعت بالقذف علناً ، فكان الواجب تطبيق مواد القانون الصحيحة التي تنص على عقاب هذه الواقعة بغض النظر عن المادة التي طلب المدعى بالحقوق المدنية تطبيقها . وإذا فليس للطاعن أن ينعى على المحكمة أنها لم تلفته إلى هذا التصحيح مادام أن وصف التهمة التي دين بها هو بذاته الوصف الذي رفعت به الدعوى عليه ، وما دام أن المحكمة لم تسند إليه وقائع جديدة . ولما كان الطاعن لم يدفع — على ما هو ثابت في محضر الجلسة — بأن القذف الذي صدر منه كان بحسن نية متعلقاً بوظيفة الجنى عليه ، ولم يطلب إثباته ، بل كان على الضد من ذلك ينكر صدوره منه فلا وجه لما يثيره في هذا الخصوص . ولما كانت طرق العلانية قد وردت في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على سبيل البيان لا على سبيل الجسر ، كما يبين بوضوح من المذكرة الإيضاحية على المادة ١٤٨ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ التي نقلت بنصها ورقمت ١٧١ في قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، فإن الحكم إذا ثبت في حق الطاعن أنه ردد عبارات القذف أمام عدة شهود ، وفي مجالس مختلفة بقصد التشهير ، فتم له ما أراد من استفاضة الخبر وشيوعه ، فانه بذلك يكون قد استظهر توافر ركن العلانية ، كما هي مرفقة به في القانون ، وذلك بغض النظر عن مكان هذا التردد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

---

( ٢٢١ )

## القضية رقم ٣٤٣ سنة ٢٠ القضائية

شهادة الزور . القصد الجنائي فيها . يكفي لتوفره أن يعتمد الشاهد تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء . عدم تحدث الحكم عن هذا القصد استقلالاً . لا يضير الحكم .

إن القانون لا يتطلب في جريمة شهادة الزور قصداً جنائياً خاصاً ، بل يكفي لتوفر القصد الجنائي فيها أن يكون الشاهد قد تعدد تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء ، وليس يضير الحكم عدم تحدثه عن هذا القصد استقلالاً مادام توافره مستفاداً مما أورده الحكم .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة رمضان علي حامد (الطاعن الأول) بأنه سرق حافظة ثغود بها مبلغ ١٦ جنيهاً و ٨٠٠ مليم وأوراق خاصة لصليب حنين جرجس حالة كونه عائداً إذ سبق الحكم عليه بسب عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها الأخيرة منها بحبسه لمدة ثلاث سنوات لسرقة في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٦ . وطلبت من قاضي الإحالة إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٩/٥١٢ و ٥٢ و ٣١٨ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات مصر وجهت النيابة إلى عبد العزيز مصطفى مذكور (الطاعن الثاني) تهمة أنه شهد زوراً لمصلحة الطاعن الأول في قضية الجنائية المنسوبة إليه آنفاً ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٤ من قانون العقوبات . وبعد أن أنهت سماعها قضت حضورياً (أولاً) : بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة أربع سنوات عملاً بالمواد ٣١٨ و ٤٩/٥١٢ من قانون العقوبات . (وثانياً) : بمعاينة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة أربعة شهور عملاً بالمادة المطلوب محاكمته بمقتضاها . فطن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق التقض ثانی يوم صدوره الخالخ .

## المحكمة

وحيث إن الطعن للمقدم من الطاعن الثانى قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .  
وحيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الأسباب التى استندت المحكمة إليها فى إدانة الطاعن بالشهادة زورا لا تؤدى عقلا إلى النتيجة التى اتهمت إليها ، هذا إلى أن الفارق بين شهادته أمام المحكمة وما قرره بالتحقيقات ليس من الواضح بحيث يستخلص منه أنه قصد متعمدا أن يشهد زورا لمصلحة المتهم ، يضاف إلى هذا أن المحكمة لم تبين القصد الجنائى فى الجريمة التى دانت به ، ولم تذكر الأدلة على ثبوت هذا القصد فى حقه ، بل افترضته افتراضا ، وهذا مما يستوجب نقض الحكم .  
وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالشهادة زورا لمصلحة المتهم فى جناية سرقة حالة كونه عائدا قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التى دانه بها ، وذكر الأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه ، وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها ، واستظهر فى منطق سليم أن الطاعن تعمد أن يشهد زورا لمصلحة المتهم لإفلاته من العقاب للاعتبارات التى ذكرها . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان القانون لا يتطلب فى جريمة شهادة الزور قصدا جنائيا خاصا بل يكفى لتوافر ركن القصد الجنائى فيها أن يكون الشاهد قد تعمد تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء ، ومادام الحكم المطعون فيه قد عنى باستظهار هذه الحقيقة ، فإنه يكون سليما فى القانون ، ولا يضيره أنه لم يتحدث عن القصد الجنائى استقلالاً ، بل يكفى أن يكون مستفادا مما أورده الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



( ٢٢٢ ) .

### القضية رقم ٣٦٢ سنة ٢٠ القضائية

أ — هتك عرض بالقوة . بيان واقعه .  
ب — إثبات . سلطة المحكمة في التعويل على أقوال شاهد أمامها مع مخالفتها لما قرره  
بالتحقيقات وفي اطراح شهود النفي دون بيان مؤدى أقوالهم .

١ — إذا كانت الواقعة التي أثبتها الحكم هي أن المجنى عليها استيقظت من  
نومها على صوت رجل يقف بجانب رأسها يهرزها بيد ويمسك ثديها بيد أخرى ،  
فأخذ يراودها عن نفسها فلما أبت واستغاثت وضع يده على فمها ومزق قميصها من  
أعلى ولمس يده الأخرى ثديها ، فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية  
لجريمة هتك العرض بالقوة .

٢ — لمحكمة الموضوع كامل السلطة في التعويل على ما يقرره الشاهد أمامها  
ولو جاء مخالفا لما قرره بالتحقيقات ، وفي الاعتماد على أقوال شهود الإثبات واطراح  
ما يقرره شهود النفي دون أن تكون ملازمة بإيراد مؤدى ما تطرحه من أقوالهم ، إذ  
العبرة في كل ذلك إلى ما تطمئن هي إليه من هذه الأقوال .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه هتك عرض عوضة أبو الروس بالقوة  
أن تسلل إلى مخدعها ليلا وهي مستغرقة في نومها وأيقظها ثم راودها عن نفسها  
فلما أنكرت منه ذلك واستغاثت وضع يده على فمها ليحول دون الاسترسال في  
السياح وأمسك ثديها بيده الأخرى ، وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة  
الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٦٨ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك في ١٩ أبريل  
سنة ١٩٤٩ .

سمعت محكمة جنايات المنصورة الدعوى وقضت بحضورها بحبس المتهم ستة

شهور مع الشغل عملا بالمادتين ٢٦٨/١ و ١٧١ من قانون العقوبات .  
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن الطعن يتحصل في قول الطاعن بأن الحكم المطعون فيه إذ دانه  
بتهمة هتك عرض بالقوة قد استند إلى أقوال المجنى عليها ، مع أن أقوالها بالتحقيقات  
لا تؤيد ذلك ، كما تضارب في بيان واقعة الدعوى بأن ذكر أولا أن المجنى عليها  
قد « استيقظت على صوت رجل يهزها بيد ويمسك ثديها بالأخرى وهو يناديها  
باسمها » ثم عاد يقول « فلما انكرت عليه ذلك واستغاثت وضع يده على فخها ومزق  
قميصها من أعلاه ولمس بيده الأخرى ثديها » ، مما لا يتفق وروايته الأولى ، ولا يبين  
منه إن كانت واقعة اللمس قد تكررت أو هي كانت واقعة واحدة . وأنه رد على  
دفاع الطاعن بتلفيق التهمة عليه بما لا يؤي إلى اطراحه ، وقبل ما عالت به المجنى  
عليها ترك الباب مفتوحا عليها أثناء نومها ، مع عدم قبول هذه العلة عقلا ، ثم إن  
الحكم إذ أخذ بشهادة شهود الإثبات ولم يعول على شهادة شهود النفي فقد أورد  
لهذه الشهادات كما أورد لما استند إليه من التحقيقات مؤدى قاصرا ، مما من شأنه  
جميعه أن يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في قوله « إن  
المجنى عليها كانت مستغرقة في النوم بمخدعها وكانت الغرفة يضيئها مصباح صغير  
ولما كانت حمتها . . . التي اعتادت النوم معها في حجرة واحدة قد خرجت إلى  
منزل ابنتها . . . لأنها كانت على وشك الوضع فقد تركت الباب مفتوحا حتى  
لا تضطر إلى القيام لفتحه عندما تعود حمتها من منزل ابنتها ثم ما لبثت أن استيقظت  
حوالي الساعة العاشرة والنصف على صوت رجل يقف بجانب رأسها يهزها بيد  
ويمسك ثديها بيد أخرى مناديا إياها باسمها وكانت لا ترتدى سوى قميص نوم ،  
فلما استعادت بعض وعيها وهي بين النوم واليقظة أبصرت الذي يكلمها فإذا به المتهم

نجل عمدة الرحمانية ويشغل عامل تليفون بها فاضطربت وحملها شعورها الباطني في أول الأمر على أن تتقى شره فسأله عما إذا كان يحمل لها رسالة تليفون تتعلق بزواجها . . . وقد كان جنديا متغيبا في ذلك الوقت بفلسطين فأجابها بالنفي وأفهمها أنه يطلب منها الفحشاء فجلست على مخدعها واستغاثت ولكن المتهم أراد مع ذلك أن ينفذ مشروعه فراودها عن نفسها فلما أنكرت عليه ذلك واستغاثت وضع يده على فمها ومزق قميصها من أعلاه ولمس يده الأخرى ثديها ، وكان هذا البيان تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وكان الحكم قد تعرض لما دفع به الطاعن من تلقيق التهمة ، وفنده مستندا في ثبوتها وتقنيده الدفاع إلى الاعتبارات التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ولها أصلها في التحقيقات ، وكان لمحكمة الموضوع كامل السلطة في التعويل على ما يقرره الشاهد أمامها ولو جاء مخالفا لما قرره بالتحقيقات ، وفي الاعتماد على أقوال شهود الإثبات واطراح ما يقرره شهود النفي ، إذ العبرة في كل ذلك إلى ما تطمئن هي إليه من هذه الأقوال ، وكان الحكم قد أورد مؤدى ما أخذ به واستند إليه من الأدلة على ثبوت الدعوى ، وكان القانون لا يوجب إيراد مؤدى ما يطرحه الحكم ولا يطمئن إليه من أقوال شهود النفي — لما كان كل ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن بأوجه طعنه يكون على غير أساس ولا يعدو في واقعه أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وعودا إلى مناقشة أدلتها مما لا يقبل اثره أمام محكمة النقض .

---



(٢٢٣)

## القضية رقم ٤٨٠ سنة ٢٠ القضائية

١ — حكم . تسببه . بيان واقعة الدعوى والأدلة عليها . قتل خطأ . قول المحكمة بوقوع الخطأ من كل من المتهمين . معناه مساهمة كل منهما بخطئه في وقوع الحادث . الطعن في الحكم بمقولة إنه لم يبين خطأ أيهما كان سبب الحادث . لا يقبل .  
ب — عقوبة . تقديرها موضوعي . لا تلزم المحكمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة على كل متهم بالقدر الذي ارتأته .

١ — إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهمين (سائقى سيارتين) في قتل المجنى عليه خطأ ، قائلة في حكمها — بناء على ما أورده من أدلة — بوقوع الخطأ من كل منهما ، فذلك منها معناه بالبدهاة أن الخطأ المسند إلى كل واحد منهما قد ساهم مباشرة في حصول الحادث ، ولا يقبل الطعن في هذا الحكم بمقولة إنه لم يبين أى الخطأين كان السبب في وقوع الحادث .

٢ — إن تقدير العقوبة التي يستحقها كل متهم من سلطة محكمة الموضوع في حدود ما هو مقرر بالقانون للجريمة التي ثبتت عليه ، وليست المحكمة ملزمة بأن تبين الأسباب التي من أجلها أوقعت عليه العقوبة بالقدر الذي ارتأته .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — هاشم محمد جاد الله و٢ — القونس سدره (الطاعن) بأنهما تسببا بغير قصد ولا عمد في قتل موديس فهم وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهما وعدم احتياطهما وعدم مراعاتهما اللوائح إذ سمح له الأول بالركوب على الزفرف الأيسر للسيارة ولم يلزم الثانى الجانب الأيمن للطريق بالنسبة إليه بل انحرف بعد سيره نحو سيارة المتهم الأول فاحتكت بها سيارة النقل التي كان يقودها فصدمت المجنى عليه المذكور فسقط على الأرض ومرت عجلاتها عليه فأحدث به ذلك

الاصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي أدت إلى وفاته ، وطلبت عقابهما بالمادتين ٢٣٨ و ٢٩٦ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة نجع حمادى الجزئية الدعوى وقضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات (أولا) بحبس المتهم الأول شهرين مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . (وثانيا) بحبس المتهم الثانى ستة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . فاستأنقا ، ومحكمة قنا الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا بقبوله شكلا وفى الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .  
فطن الأستاذ نجيب سليمان المحامى الوكيل عن المحكوم عليه الثانى وحده فى الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

### الحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل فى قول الطاعن بأن الحكم المطعون فيه إذ دانه وسائق السيارة الأخرى بالقتل الخطأ قد قصر فى بيان أسبابه . فلقد كانت الخطأ الذى أسنده إليه هو أحد الأخطاء التى أسندها إلى المتهم الآخر ، ومع ذلك فهو لم يبين خطأ أيهما كان السبب فى الحادث . وقد افترض أن كلا من المتهمين لم براع المسافة بين سيارته وسيارة الآخر عند التقابل ، وأغفل الرد على ما تمسك به محامى الطاعن من أن هذه المسافة قد روعيت بدليل أنه لم يحدث بجسم إحدى السيارتين أى أثر ، وأن ما تلى من جسم المجنى عليه وهو راكب فوق الرفرف فانه مما لا يمكن أن يدخل فى تقدير قائد السيارة الأخرى أى الطاعن ، كما لم يرد على ما دافع به من أن الخطأ المسند إليه لم يكن سبب الحادث المباشر . ويضيف الطاعن أن الحكم إذ قضى عليه بعقوبة أشد مما قضى به على المتهم الآخر قد اعتمد فى ذلك على القول بتفاوت اهمال كل منهما فى الجسامة ، مع أنه أسند إلى الطاعن خطأ عدم مراعاة المسافة ، وأسند إلى المتهم الآخر هذا الخطأ عينه وخطأ السماح للمجنى عليه بالركوب على الرفرف .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وذكر الأدلة التي اطمأنت إليها المحكمة في ثبوتها بظروفها قبله والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وإلى اطراح دفاع الطاعن ، وكان قول المحكمة بوقوع الخطأ من كل من المتهمين معناه بدهاة أن الخطأ المسند إلى كل واحد منهما قد ساهم مباشرة في حصول الحادث ، وكان تقدير العقوبة التي يستحقها المتهم في الحدود المقررة بالقانون للجريمة التي ثبتت عليه من سلطة محكمة الموضوع من غير أن تكون ملزمة بأن تبين مطلقا الأسباب التي من أجلها أوقعت عليه العقوبة بالتقدير الذي رآته ، وكانت الأسباب التي بنت عليها المحكمة تفاوت العقوبة بين الطاعن والمتهم الآخر ، فضلا عما تقدم ، من شأنها أن تسوغ هذا التفاوت — لما كان كل ذلك ، فان ما يشير به الطاعن في طعنه يكون على غير أساس ، وليس في واقعه إلا جدلا في موضوع الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

### جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة حسن اسماعيل المضيبي بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك وعبد غنيم بك المستشارين .

( ٢٢٤ )

### القضية رقم ١٣٢٧ سنة ١٩ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . طلب تسوية ديون من بينها دين الحاجز . قبول الطلب من جهة الشكل ونشر القرار بالوقائع الرسمية . لا تجوز إدانة المتهم في الاختلاس إلا على أساس التبييد الفعلي .

إن المادة ١٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الذي حل محل القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ بتسوية الديون العقارية قد نصت على أن «اللجنة في أية حالة كانت



عليها الاجراءات أن تقرر أن الطلب (طلب التسوية) جائز القبول وتنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويترتب على هذا النشر إيقاف بيع عقارات المدين وأمواله الأخرى حتى تفصل اللجنة نهائياً في موضوع الطلب . ومؤدى هذا النص أن الدائن ، ولو أن له أن يوقع الحجز على أموال مدينه الذي قبل طلب تسوية ديونه شكلاً وفاء لدينه ، ممنوع من إجراء بيع الأموال المحجوزة . وإذا كان الثابت بالحكم أن لجنة تسوية الديون العقارية قد قررت قبول طلب التسوية المقدم من المحجوز عليه من جهة الشكل وأن هذا القرار قد نشر بالوقائع الرسمية قبل الحجز ، فإنه لا تصح إدانة المتهم في جريمة اختلاس هذا المحجوز إلا على أساس ثبوت التبديد الفعلي بتصرفه في المحجوز مع قيام الحجز .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين الثلاثة بأنهم : الأول بدد الأشياء المبينة بمحضر الحجز والمحجوز عليها قضائياً لصالح شاكر ملطى ميخائيل وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة فاختلسها لنفسه إضراراً بالحاجز حالة كونه حارساً عليها . والثاني بدد ما كينة الحرث والأشياء الأخرى المبينة بمحضر الحجز والمحجوز عليها قضائياً لصالح ذات الحاجز السابق وكانت قد سلمت إليه أيضاً على سبيل الوديعة فاختلسها لنفسه إضراراً بالحاجز حالة كونه مالكا لها وحارساً عليها . والثاني والثالث اشتراكاً في التحريض والاتفاق مع الأول في ارتكاب تبديد الأشياء المحجوزة ، وذلك بأن حرصاه على عدم تقديمها يوم البيع واتفقا معه على ذلك فوقعت الجريمة الأولى بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق ، وطلبت عقابهم بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة أبو قرقاص الجزئية الدعوى وقضت فيها غيائياً عملاً بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين الثلاثة ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ألف قرش لإيقاف التنفيذ . فعارضوا ، ولكنهم لم يحضروا الجلسة المحددة لنظر معارضتهم فقضت

المحكمة باعتبارها كأن لم تكن مع إلزامهم بمصاريفها فاستأنفوا جميعهم وطلبوا إلغاء هذا الحكم والقضاء ببراءتهم مما هو منسوب إليهم ، واستأنفت النيابة كذلك طالبة التشديد لوجود السوابق ، ومحكمة النيا الابتدائية نظرت الدعوى وقضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضها وبأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات من اليوم .

فطن المحكوم عليهم الثلاثة في الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

## المحكمة

من حيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الثاني والثالث قد استوفى الشكل المقرر بالقانون . وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه دأبها بتبديد أشياء محجوز عليها قضائيا بالرغم من عدم توفر القصد الجنائي لديهما ، ومما تمسك به الحاضر عنهما أمام المحكمة من قبول لجنة تسوية الديون العقارية للطلب المقدم من الطاعن الثاني بتسوية ديونه ومن بينها دين الحاجز وذلك من قبل توقيع الحجز ، ثم صدور قرار تلك اللجنة بتخفيض هذا الدين فعلا وبراءة ذمة المدين من القدر المحجوز بموجبه وإقرار الحاجز نفسه بذلك وتنازله عن دعواه المدنية لهذا السبب ولو أنه ذكر أن قبول التسوية من اللجنة إنما كان لاحقا لحصول الحجز والتبديد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في أن الطاعنين الثاني والثالث كانا مدينين للحاجز بموجب حكم في مبلغ ٨٠٠ جنيه و ٦٠ مليا ، سددا منه مبلغ ٣٠٠ جنيه ، وأن المحنى عليه أوقع الحجز بتاريخ ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ وفاء لباقي دينه على سيارة وزراعة قطن ، وعين الطاعنان الأول والثالث حارسين وتحدد للبيع يوم ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، وفي هذا اليوم قدم المخاطب معه إلى المحضر ورقة صادرة من الحاجز بطلب وقف بيع السيارة وورقة أخرى تفيد توريد القطن المحجوز شونة بنك التسليف الزراعي ، وقد أوقف المحضر بيع السيارة كطلب الحاجز كما أوقف بيع القطن لعدم حضور مشتريين ، وأنه في ذات اليوم

توقع حجز آخر وفاء لنفس المبلغ بما زاد عليه من ملحقات على ما كينة حرت  
وزراعة ذرة وفرس ، وعين الطاعنان الأول والثاني حارسين ، وتحدد يوم ١٥ من  
ديسمبر سنة ١٩٤٧ لبيع الأشياء المحجوزة في كلا الحجزين سالف الذكر ، وأنه في  
هذا اليوم لم يقدم الطاعنون شيئاً من المحجوزات وأن المحضر بحث عنها فلم يجدها ،  
وقال له المحاطب معه إن القطن قد بيع بمعرفة الصراف ، ولم يقدم ما يؤيد ذلك  
كما أجاب بعدم وجود باقي الأشياء — حصل الحكم واقعة الدعوى فيما تقدم بعد أن  
أثبت اقرار الحاجز باستلامه دينه وتنازله عن دعواه المدنية ، ثم أورد دفاع الطاعنين  
المبين بوجه الطعن من أن الدين دخل التسوية العقارية ، وأنه قد نشر عن ذلك  
بعدد الوقائع المصرية رقم ١٥٢ غير الاعتيادي والصادر بتاريخ ٢١ من ديسمبر  
سنة ١٩٣٩ والمشار إليه بمحافضة مستنداتها . أورد الحكم هذا الدفاع ، و انتهى إلى  
القول بأن سوء نية المتهمين (الطاعنين) واضحة من تهرّبهم وعدم ابدائهم لأى دفاع ،  
ثم تمسكهم بدفوع لا دليل عليها ، وبأن هذا الدفاع (المبين بوجه الطعن) قد جاء  
متأخراً ، وبعد تنازل الدائن عن دينه باقراره استلامه وبأن التسوية لم تتم إلا بعد  
مقارنة الجريمة مما لا يعفيهم من نتيجة التبيد وعرقلة اجراءات البيع بقصد كسب  
الوقت ليس غير ، وقضى من أجل ذلك بإدانتهم .

وحيث إنه لما كان ثابتاً مما أوردته الحكم ، على ما تقدم ، أن لجنة تسوية  
الديون العقارية قد قررت قبول طلب التسوية المقدم من الطاعن الثاني من جهة  
الشكل ، وأن هذا القرار قد صار نشره بعدد الوقائع الرسمية رقم ١٥٢ الصادر بتاريخ  
٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، أى قبل الحجز واليوم المحدد للبيع ، وكانت المادة ١٧  
من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الذى حل محل القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ بتسوية  
الديون العقارية ، قد نصت على أن «اللجنة في أية حالة كانت عليها الاجراءات  
أن تقرر أن الطلب حائز القبول» وتنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويترتب  
على هذا النشر إيقاف بيع عقارات المدين وأمواله الأخرى حتى تفصل اللجنة نهائياً  
في موضوع الطلب» وكان مؤدى هذا النص أن الدائن ، ولو كان له أن يوقع الحجز



على أموال مدينه الذى قبل طلب تسوية ديونه شكلا ، وفاء لدينه ، إلا أن هذا الدائن ممنوع من إجراء بيع هذه الأموال المحجوزة ، وكانت يلزم عن ذلك أنه لم يكن للمدعى بالحقوق المدنية فى خصوص هذه الدعوى أن يحدد يوما لبيع المحجوزات وأن لا يقال بتبديدها ، إذ أن إجراءات البيع والتبديد الحاصلة بعد قبول التسوية شكلا قد وقعت باطلة لصدورها على خلاف مقتضى النص سالف الذكر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يثبت فى حق المتهمين أنهم قد تصرفوا فعلا فى شيء مما حجز عليه ، فإن الأسباب التى أقام عليها توفر سوء القصد لديهم لا تكون مؤدية إلى ذلك ، ويكون الحكم بذلك قد جاء قاصراً بما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن نقض الحكم بالنسبة للطاعنين الثانى والثالث يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعن الأول أيضاً الذى وإن قرر الطعن فى الميعاد لم يقدم أسباباً لضعفه وذلك نظراً لوحدة الواقعة وتحقيقاً لحسن سير العدالة .

### جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة وفهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد فهد بك المستشارين .

( ٢٢٥ )

### القضية رقم ٤٠١ سنة ٢٠ القضائية

- أ — استئناف . حكم غيابي . معارضة التهم فيه . استئناف النيابة إياه . تعديل العقوبة عند نظر المعارضة بوقف تنفيذها . عدم استئناف النيابة الحكم الصادر فى المعارضة . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تشدد العقوبة على المتهم بناء على استئناف النيابة للحكم الغيابي .
- ب — تموين . عرض أغذية محفوظة ليس عليها بطاقة بيان سعرها ووزنها الصافي وجهة استيرادها . العقاب عليه بمقتضى القرار الوزاري رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ . هنا القرار مطلق النص شامل لجميع صور الاتجار بالتجزئة وبالجملة .

١ — من المقرر قانوناً أن استئناف النيابة للحكم الغيابي يسقط إذا عدل هذا الحكم في المعارضة ما لم تستأنف النيابة هذا الحكم من جديد ، وأن اتصال المحكمة بالاستئناف الأول وانسحاب استئناف النيابة للحكم الغيابي على الحكم الصادر في المعارضة بطريق التبعية وال لزوم لا يكون إلا إذا كان الحكم في المعارضة صادراً بالتأييد أو باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، فإذا كان الحكم الصادر في المعارضة قد قضى بوقف تنفيذ العقوبة فإنه يكون قد عدلها بالتخفيف ، إذ أن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة له أثره في كيانها ، وكانت النيابة لم تستأنف هذا الحكم ، فإنه لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تشدد العقوبة على اللتهم على أساس أن استئناف النيابة للحكم الغيابي قائم .

٢ — إن القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ الصادر من وزير التموين تنفيذاً للرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التسعير الجبرى قد أوجب على مستوردي أصناف معينة ومنتجاتها والتجدين فيها بيان اسم المنتج والصنف والمقدار وسعر البيع للمستهلك قبل بيعها أو عرضها للبيع ، وإذا كان هذا النص مطلقاً وشاملاً لجميع صور الاتجار سواء أكان بالتجزئة أم بالجملة فإنه يصح بمقتضاه عقاب صاحب المحل الذى يعرض للبيع أغذية محفوظة ليس عليها بطاقة ببيان سعرها ووزنها الصافى وجهة استيرادها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه بوصفه صاحب محل عرض للبيع أغذية محفوظة مبينة بالحضر دون أن يضع عليها بطاقة ببيان سعرها ووزنها الصافى وجهة استيرادها ، وطلبت عقابه بالمواد ٤/١٠ و ٨/٩ و ١٠ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ و ١٥ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٦٦ من القانون رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ .

سمعت محكمة الجناح المستعجلة الدعوى وقضت غايباً عملاً بمواد الاتهام

بتغريم المتهم خمسين جنيهاً . فعارض ، وقضت المحكمة بقبول معارضته شكلاً وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم للمعارض فيه وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائياً عملاً بالمادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم طالباً الغاء وبراءته مما نسب إليه ، وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي طالبة التشديد ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين وقضت غيائياً بقبولها شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه مبلغ مائة جنية والمصادرة وشهر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة محله لمدة تعادل مدة الحبس وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة خمس سنين تبدأ من وقت صيرورة هذا الحكم نهائياً ، وذلك عملاً بالمواد ٦/٤ و ٧ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ وبالمادتين ١٣ و ١٥ من القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٣٨ وبالمواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ من القرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ . وقد أعلن المحكوم عليه بهذا الحكم فعارض فيه ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذه المعارضة وقضت حضورياً بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه .

فطن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون (أولاً) لأن المحكمة اعتبرت استئناف النيابة للحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة قائماً ، في حين أن هذا الحكم قد عدل في المعارضة إلى وقف التنفيذ ، وقضت المحكمة الاستئنافية بناء على ذلك بتشديد العقوبة عند نظرها الاستئناف المرفوع من الطاعن عن الحكم الصادر في المعارضة ، في حين أن استئناف النيابة كان قد سقط بتعديل العقوبة بوقف تنفيذها ، وكان يجب على



النيابة لكي يكون الاستئناف منها مقبولا أن تقرر من جديد باستئناف الحكم الصادر في المعارضة . (ثانيا) : لأن المحكمة قد جاوزت في العقوبة الحد الأقصى المقرر بالقانون إذ قصت بحبس الطاعن ستة شهور ، في حين أن الحد الأقصى للبين في المادة الثامنة من القانون الذي طبقته المحكمة لا يزيد على ثلاثة شهور . (ثالثا) : لأن الواقعة كما أثبتها الحكم لا عقاب عليها في القانون ، إذ لا إلزام على تاجر التجزئة إلا في بيان السعر المحدد للبيع ، وقد كانت علبة المربي المضبوطة ملصقا عليها بطاقة ببيان الثمن ، وهو أقل من السعر المحدد ، أما البيانات الأخرى وهي اسم المنتج والصف والورق ، فاللزم بوضعها على السلعة هو المستورد أو المنتج أو تاجر الجملة .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن بأنه في ١٩٤٩/٥/٢٢ بوصفه صاحب متجر عرض للبيع أغذية محفوظة مبينة بالمحضر دون أن يضع عليها بطاقة ببيان سعرها ووزنها الصافي وجهة استيرادها ، وحكم غيايبا بتغريمه ٥٠ جنيتها فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما عارض الطاعن فيه . فقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي مع وقف تنفيذ العقوبة . استؤنف هذا الحكم من الطاعن فقضى بقبول الاستئنافين المرفوعين من الطاعن والنيابة وبحبس الطاعن ستة شهور مع الشغل وتغريمه ١٠٠ جنية مع وقف التنفيذ . ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين قال إن وقف تنفيذ العقوبة لا يعتبر تعديلا في الحكم ، ذلك لأنه من المقرر قانونا أن استئناف النيابة للحكم الغيابي يسقط إذا عدل هذا الحكم في المعارضة ما لم تستأنف النيابة هذا الحكم من جديد ، وأن اتصال المحكمة بالاستئناف الأول ، وانسحاب استئناف النيابة للحكم الغيابي على الحكم الصادر في المعارضة بطريق التبعية وال لزوم لا يكون إلا إذا كان الحكم في المعارضة صادرا بالتأييد أو باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، والحكم الصادر في المعارضة قد عدل العقوبة إلى وقف تنفيذها . وما من ريب أن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة له أثره وخطره في كيانها ، فالقضاء به يعتبر تعديلا لها بالتخفيف . لما كان ذلك وكانت النيابة لم تستأنف الحكم الصادر في المعارضة ،

وكان استثنائها المرفوع عن الحكم الغيابي قد سقط بتعديله في المعارضة ، وكان من المقرر أيضا أن المستأنف لا يصح أن يضار بالاستئناف المرفوع منه وحده — فإن المحكمة تكون قد أخطأت في اعتبارها استئناف النيابة قائما ، وابتنائها تشديد العقوبة على هذا الأساس . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون على الوجه الصحيح .

وحيث إن القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ الصادر من وزير التموين تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبري قد أوجب على مستوردي الأصناف (ومن بينها السلعة موضوع الدعوى) ومنتجها والتجربين فيها بيان اسم المنتج والصنف والمقدار وسعر البيع للمستهلك قبل بيعها أو عرضها للبيع . ولما كانت النص المشار إليه جاء مطلقا وشاملا لكافة صور الاتجار سواء أكان بالتجزئة أم بالجملة وكان الطاعن مقراً بأن بعض هذه البيانات لم يكن معلناً على السلعة موضوع الجريمة ، فإن الحكم الابتدائي وهو الصادر في المعارضة وقد دانه عن عدم وضع هذه البيانات يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، ويتعين من أجل ذلك تأييده ، ولا وجه إذن لما يثيره الطاعن بصدور عقوبة الحبس ما دام أن الحكم الابتدائي قد قضى بالغرامة فقط في حدود العقوبة المقررة بالقانون .

( ٢٢٦ )

### القضية رقم ٤٠٧ مهنة ٢٠ القضائية

كحول . تخفيف لون الكحول المحول بالترشيح . هذا الفعل يقع تحت طائلة الشرط الأول من الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ .

إنه يبين من نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ أن الشرط الأول منها يحظر بصفة عامة مطلقة نزع المواد المحولة

من الكحول المحول ، والشرط الثانى إنما يتعلق بحظر التأثير على الكحول فى الرائحة والطعم دون اللون عن طريق إضافة مواد إليه . فإذا كان الفعل المسند إلى المتهم هو أنه خفف لون الكحول المحول بالترشيح فهذا يقع تحت طائلة الشرط الأول لتلك الفقرة دون شرطها الثانى . وإذن فإذا كان الحكم قد أسس قضاءه ببراءة المتهم على أن الفقرة الثانية بشرطها من الرسوم لم تنص على اللون وأنه لو كان المشرع عند وضعه الرسوم المذكور قصد حظر التأثير على اللون لأضافه إلى النص كما فعل فى مرسوم ٧ يولييه سنة ١٩٤٧ عند ما لاحظ هذا النقص وأن مرسوم سنة ١٩٣٤ إنما يحظر التقطير والمتهمان إنما رشحا الكحول بارداً بواسطة الفحم ، فضلا عن أن تحليلا كيميائياً لم يحصل لمعرفة ما إذا كان الكحول قد حول لتغيير لونه — فإنه يكون قد أخطأ لاعتماده على ذلك النظر دون إجراء التحليل الذى أشار إلى لزومه تحقيقاً لوجه الدعوى .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — نسيم بنتريمولى ٢ — ألكسندر بيرونا (المطعون ضدهما) بأنهما استعملتا وسائل كيميائية فى نزع المواد المحولة من كمية كحول استعملت بالورش المذكورة لتسليع الأثاث ، وسائل كان من نتيجتها إنتاج كحول لم يدفع عنه رسوم الإنتاج ، وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٣ و ٩ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من الرسوم المؤرخ فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ والقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٣٤ الخاص برسوم الإنتاج على الكحول والقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتحديد العقوبات فى جرائم الإنتاج .

وادعت مصلحة الإنتاج بحق مدنى وطلبت الحكم لها بالرسوم والتضمينات المستحقة لمصلحة الجمارك .

سمعت محكمة المخالفات المختلطة بالاسكندرية الدعوى وقضت فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، بعد اطلاعها على مواد الاتهام سألقة الذكر ، علنا وحضورياً ضد



المتهمين أولاً بإحالة مصلحة الانتاج المدعية بالحقوق المدنية لرفع دعواها أمام المحكمة المدنية المختصة . (ثانياً) بإلزام المتهمين بأن يدفع كل منهما غرامة قدرها خمسة جنيهات مع إلزامهما أيضاً بالتضامن بالمصاريف ، وأمرت بمصادرة المواد المنتجة والأدوات المضبوطة وأمرت أيضاً بغلق المحل لمدة شهر واحد . فاستأنف كل من المحكوم عليهما والمدعى بالحقوق المدنية ، ومحكمة جنح الاسكندرية المختلطة نظرت هذين الاستئنافين وقضت في ٥ مايو سنة ١٩٤٩ بقبولهما شكلاً وفي الموضوع قررت أن الاستئناف الأول مقدم على أساس والثاني على غير أساس ورفضته كما قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين مما هو منسوب إليهما .

فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض الأستاذ فوده المحامى بقلم قضايا الحكومة نائباً عن مصلحة الانتاج الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة به ، فقد قضى بقبول استئناف المطعون ضدهما وإلغاء الحكم الابتدائي الصادر « بادانتهما في تهمة تزعمهما المواد المحولة من الكحول المحول والمستعمل في مصنعهما لتلميع الأثاث وابتاجهما بذلك كحولاً لم يدفع عنه رسوم انتاج ، وبراءتهما من هذه التهمة ، وبرفض الاستئناف المرفوع من الطاعنة عن هذا الحكم بالنسبة لما قضى من عدم قبول دعواها المدنية بالرسوم والتضمينات المستحقة وإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة » .

قضى الحكم المطعون فيه بذلك في حين أن الواقعة التي أثبتتها عليهما تكون اللجنة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من مرسوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ، تلك التي تنص على أنه « يحظر أيضاً نزع كل أو بعض المواد المحولة من الكحول المحول » ولم تحدد طريقة خاصة لهذا النزاع المحظور ، مما يلزم عنه قيام

هذا الحظر ، مهما كانت طريقة نزاع المواد المحولة ، ومهما كان الأثر الذي ينتج عنها ، ووجوب العقاب تبعاً لذلك مع استحقاق الطالبة لرسم الإنتاج المستحقة والتضمينات دون أن يؤثر في قبول الدعوى المدنية بهذا الاستحقاق أمام المحكمة الجنائية القول بعدم توافر عناصر تحديد هذه الرسوم على وجه الدقة إذ نصت الفقرة الثانية من المادة ١٤ من المرسوم سالف الذكر على تحديد التعويضات بمعرفة القاضى فى حالة عدم توافر العناصر اللازمة لتحديد قيمة الرسوم المستحقة على ألا يتجاوز بتقديره مبلغ خمسمائة جنيه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فى أن المطعون ضدهما قد خفقا لون الكحول المحول بالترشيح ثم أسس قضاءه المشار إليه بوجه الطعن على ما نصت عليه المادة الثالثة من مرسوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ فى فقرتها الثانية بشطريهما معاً من أنه «يحظر أيضاً نزع كل أو بعض المواد المحولة من الكحول المحول أو أن يضاف إلى هذا الكحول مواد من شأنها أن تخفف من تأثير ذلك التحويل فى الرائحة والطعم» ولم تنص على اللون ، وعلى أن المشرع عند وضعه للمرسوم المذكور لو أنه قصد حظر التأثير على اللون لأضافه إلى النص كما فعل فى مرسوم ٧ يوليه سنة ١٩٤٧ عندما لوحظ هذا النقص ، وعلى أن مرسوم سنة ١٩٣٤ إنما يحظر التقطير والتهمان إنما رشحا الكحول بارداً بواسطة الفحم ، وهذا وذاك فضلاً عن أن تحليلاً كيميائياً لم يحصل لمعرفة ما إذا كان الكحول قد حول لتغيير لونه . لما كان ذلك ، وكان يبين من نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المرسوم الصادر فى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ أن القانون فى الشرط الأول من الفقرة المذكورة قد حظر بصفة عامة مطلقة نزع المواد المحولة من الكحول المحول ، وأن نص الشرط الثانى إنما يتعلق بحظر التأثير على الكحول فى الرائحة والطعم «دون اللون» عن طريق إضافة مواد عليه ... وكان الفعل المسند إلى المطعون ضدهما إنما يقع تحت طائلة الشرط الأول لتلك الفقرة دون شطرها الثانى . لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٤ من مرسوم ٩ سبتمبر سالف الذكر تنص على أنه فى

في حالة تعذر معرفة مقدار الرسوم يقدر التعويض بمعرفة القاضي على أن لا يزيد على ٥٠٠ جنيه ، فإن الحكم المطعون فيه بتأسيسه قضاءه برفض استئناف الطاعنة على النظر الذي اعتمد عليه ودون إجراء التحليل الذي أشار إلى لزومه تحقيقاً لوجه الدعوى — يكون قد أخطأ بما يعيبه ويتعين معه نقضه .

### جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسني بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك المستشارين .

( ٢٢٧ )

### القضية رقم ١٧١١ سنة ١٩ القضية

تفتيش . مسجون . تفتيشه عند إخراجه من غرفته لتناول الغذاء . وجود مخدر معه . تفتيش صحيح بمقتضى المادة ٤٥١ من النظام الداخلي للسجون الصادر في سنة ١٩٢٥ .

إن المادة ٤٥١ من النظام الداخلي للسجون الصادر في سنة ١٩٢٥ توجب على « جاويز السجن أن يفتش جميع أجزاء السجن التي في عهده وأن يتحقق من أن جميع الأقفال والترايبس في نظام تام وأن المسجونين غير موجود معهم أشياء ممنوعة ولتنفيذ ذلك يجب عليه أن يفتش المسجون شخصياً » . وإذن فإذا كانت واقعة الدعوى هي أن جاويز السجن أخرج مساجين إحدى الغرف لتناول الغذاء ، وعندئذ قام بتفتيشهم فعثر مع أحدهم على قطعة من القماش لها حول خصيتيه ووجد بها قطعة من الأفيون ، فهذا التفتيش صحيح تترتب عليه نتائج ؛ إذ هذا المسجون الذي وقع عليه التفتيش والموجود فعلاً بالسجن تجرى عليه أحكام لوائحه ونظمه .



## الوقائع

أهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه أحرز مواد مخدرة (أفيونا) بقصد الاتجار بدون مسوغ ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

سمعت محكمة بندر الزقازيق الجزئية الدعوى ، وأمامها دفع المتهم بيطان التفتيش ، فأنت سماعها ثم قضت (أولاً) : برفض الدفع وبصحة التفتيش ، (ثانياً) : بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وبتغريمه ثلاثين جنيهاً وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة وشملت الحكم بالنفاذ . وذلك عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . فاستأنف ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية نظرت هذا الاستئناف ثم قضت بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .

فطن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

## الحكمة

حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دانه بإحراز المخدر ، إذ تمسك بيطان التفتيش بناء على أنه كان بالسجن من مدة ، فلا تنطبق عليه المادة ٤٥ من الأمر العالى الصادر في ١٩٠١/٢/٩ التي لا توجب التفتيش إلا عند دخول السجن ، كما أنه لم يكن في حالة تلبس . ثم إن اللائحة تحتم على السجناء عند الاشتباه أن يقود المسجون إلى المكتب ليقوم بتفتيشه من له الحق فيه طبقاً للقانون ، ولكن المحكمة قضت برفض الدفع وبصحة التفتيش . ويضيف الطاعن أنه دافع بأن التهمة ملفقة بمعرفة السجناء لتحامله عليه لعدم استجابته إلى طلب له ، وأنه أشهد على ذلك شهوداً واقفوه ، وذكر أنه قضى بالسجن ٤٥ يوماً ، وأنه كان يفتش وتفتش حجرته يومياً ، مما لا يمكن معه أن

يكون محرزاً للمخدر ، ولكن المحكمة دانت دون أن ترد على دفاعه رداً سائفاً .  
وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : « إنها تتحصل في أن جاويش السجن أخرج ظهر يوم الحادث مساجين الغرفة رقم ٧ لتناول الغداء ، وعندئذ قام بتفتيشهم ، وإذا كان المتهم (الطاعن) يقف أول الصف قام بتفتيشه فعثر على قطعة من القماش لفها حول خصيته ووجد بها قطعة من الأفيون فبلغ وكيل السجن بالحادث » ولما كان الطاعن موجوداً بالسجن فعلا تجري عليه أحكام لوائح ونظمه ، وكانت المادة ٤٥١ من النظام الداخلي للسجون الصادر في سنة ١٩٢٥ توجب على جاويش السجن أن يفتش جميع أجزاء السجن التي في عهده ، وأن يتحقق من أن جميع الأقفال والترايبس في نظام تام وأن المسجونين غير موجود معهم أشياء ممنوعة ولتنفيذ ذلك يجب عليه أن يفتش المسجون شخصياً — لما كان الأمر كذلك ، فإن التفتيش الحاصل في واقعة الدعوى كما هي مثبتة بالحكم يتفق وهذا الحق الخول لرجل الحفظ بالسجن ، ويكون بذلك صحيحاً تترتب عليه نتائج ، ولا يقبل القول فيه بالبطلان وقد وقع في حدود ما يجري به نظام السجن الذي التحقق به الطاعن تنفيذاً لحكم القانون فيه . أما ما يشير إليه عن القصور في الرد على دفاعه ، فردود بأن المحكمة قد تعرضت للدفاع واطرحته للاعتبارات التي قالتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبته عليها ، فالجدل فيها على الوجه الوارد بالطعن لا يخرج عن كونه جدلاً يتصل بتقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

---

## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة وم حضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك و فهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(٢٢٨)

### القضية رقم ٣٦٥ سنة ٢٠ القضائية

١ — قاض . زوال ولايته بالاستقالة . لا يتم إلا بقبولها وإخطاره بذلك .  
ب — دفاع . طلب ضم شكوى وتقرير المحكمة ضدها . مضى بعد ذلك فى نظر الدعوى .  
ترافع المحامى فى موضوع الدعوى وعدم تمسكه فى جلسة المرافعة بضم الشكوى . هذا تنازل ضمنى عن طلب التضم .

ج — تفتيش . مسوغات التفتيش . المحكمة هى الرقبة على مآثر النيابة مسوفا له .

١ — إن زوال ولاية القاضى بالاستقالة لا يتم إلا بقبولها وإخطاره بذلك .  
٢ — إذا كان التهم قد دفع التهمة عن نفسه بأنها ملفقة لقيام ضغينة بينه وبين الضابط الذى تولى ضبط الواقعة واستشهد على ذلك بشكوى طلب ضدها وصدر قرار من المحكمة بذلك ولم تنفذ المحكمة القرار ومضت فى نظر الدعوى وقضت بالإدانة ، وكان الظاهر من محاضر جلسات المحكمة الاستثنائية أن الدفاع لم يتمسك بذلك الطلب فى جلسة المرافعة بل اقتصر فيها على الدفاع فى موضوع الدعوى ، فهذا يعتبر تنازلا ضميا منه عنه ، ولا يقبل منه بعد ذلك أن يعنى على المحكمة أنها لم تضم هذه الشكوى .

٣ — محكمة الموضوع هى الرقبة على قيام المسوغات التى تراها النيابة العمومية مبررة لإصدار إفتها فى التفتيش ، فإذا ما هى أيدت النيابة فيما ارتأت من ذلك للأسباب التى أوردتها والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة التقص .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه أحرز مادة مخدرة (حشيشا) بقصد الاتجار . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة ذسوق الجزئية دفع الحاضر مع المتهم بيطلان الإذن بالتفتيش لعدم استناده الى تحريرات رسمية . وبعد أن أنهت نظرها قضت فيها حضوريا عملا بالمواد ١ و ٣٥/٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ برفض الدفع بيطلان الإذن بالتفتيش وبحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ وتغريمه ٢٠٠ جنيه والمصادرة .

فاستأنفت المتهم هذا الحكم في يوم صدوره .

نظرت محكمة دمنهور الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٢ يناير سنة ١٩٥٠ الخالخ .

## الحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كان قد اعتزل العمل وزالت ولايته القضائية منذ ١/٢٣/١٩٥٠ ثم وقع على مسودة الحكم في ٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ وظل معتزلا إلى أن قدم استقالته وقبلت فعلا ، ولما كان حضرة القاضي قد باشر هذا الاجراء وهو لا يملكه فإن الحكم يكون باطلا متعينا نقضه .

وحيث إن زوال ولاية القاضي في حالة الاستقالة لا يتم إلا بقبولها وإخطاره بها ، ولما كان الطاعن لم يدع ذلك في طعنه بل إن مفهومه يدل على أن القاضي

حين وقع على مسودة الحكم لم تكن قد زالت ولايته عنه ، ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الشأن .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو إخلال المحكمة بحق الدفاع . ذلك أن الطاعن دفع التهمة بأنها ملفقة لقيام ضعيقة بينه وبين الضابط الذي تولى ضبط الواقعة واستشهد على ذلك بشكوى طلب ضمها وصدر قرار من المحكمة بذلك إلا أن هذا القرار لم ينفذ ومضت المحكمة في نظر الدعوى ثم قضت بالإدانة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن طلب إلى المحكمة ضم الشكوى التي أشار إليها ، ولكنه لم يتمسك بذلك الطلب في جلسة المرافعة التي اقتصر فيها على الدفاع في موضوع الدعوى ، وهذا يعتبر نزولاً ضمنيّاً عنه .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون (أولاً) لعدم استناد إذن التفتيش إلى تحريرات جدية لوجود خصومة بين الطاعن وبين الضابط الذي قام بإجراء هذه التحريات . (ثانياً) أن المحكمة وقد دانت الطاعن بتهمة الإحراز بقصد الاتجار لم تقم الدليل على ذلك .

وحيث إن محكمة الموضوع وهي الرقيبة على قيام المسوغات التي تراها النيابة العمومية مبررة لإصدار إذنها بالتفتيش قد أيدت النيابة فيما ارتأته للأسباب التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص . أما ما ينهض على الحكم من إدانته بالاتجار فلا محل له لأن الأصل في القانون هو أن مجرد حيازة المخدر مبرر لتوقيع العقوبة المبينة بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

وحيث إن باقى ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول أدلة الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(٢٢٩)

## القضية رقم ٥٦٣ سنة ٢٠ القضائية

- ١ — نقض . دفع المتهم بعدم جواز الاستدلال عليه بشاهد استرق السمع أو بورقة مسروقة . لا يتعلق بالنظام العام . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
  - ب — حكم . مجرد خطأ في ذكر الاسم الصحيح لشاهد أو مكان وقوع الحادث . خطأ مادي لا يؤثر في سلامته .
  - ج — شهادة إدارية بوفاة شخص منسوبة للعمدة أو شيخ البلد . ورقة رسمية .
  - د — تزوير . اتخاذ الصورة الشمسية أساساً للمضاهاة . لامانع .
  - هـ — تزوير . مجرد تغيير الحقيقة في ورقة رسمية . بتحقيق جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث أو عن توفر الضرر .
  - و — تزوير . استعمال ورقة مزورة . يتحقق بتقديم الورقة والتمسك بها . هذه جريمة مستمرة لا تسقط تباً لجريمة التزوير .
- ١ — إن دفاع المتهم بأنه لا يجوز الاستدلال عليه بشاهد استرق السمع أو بورقة مسروقة ذلك من الدفاع الذي فضلاً عن كونه لا يتعلق بالنظام العام يستلزم تحقيقاً موضوعياً ، فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
- ٢ — إن مجرد خطأ الحكم في ذكر الاسم الصحيح لشاهد ومكان وقوع الحادث لا يعدو أن يكون من الأخطاء المادية التي لا تؤثر في سلامته .
- ٣ — الشهادة الإدارية بإثبات وفاة شخص المنسوب إلى العمدة أو شيخ البلد التوقيع عليها هي ورقة رسمية .
- ٤ — ليس في القانون ما يمنع من اتخاذ الصور الشمسية أساساً للمضاهاة .
- ٥ — إن مجرد تغيير الحقيقة في الأوراق الرسمية بالطرق التي نص عليها القانون يكفي لتحقيق جريمة التزوير فيها بصرف النظر عن الباعث على ذلك وعمّا إذا كان لحق من تزويرها ضرر بأحد . وذلك لما يجب أن يتوافر لهذه الأوراق من الثقة والتعويل عليها .
- ٦ — إن جريمة استعمال الورقة المزورة تتحقق بتقديم الورقة لأية جهة من



جهات التعامل والتمسك بها ، وهي بطبيعتها جريمة مستمرة لا تسقط تبعاً لجريمة التزوير .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين في قضية الجناية بأنهما ، الأول ارتكب تزويراً في ورقة أميرية وهي شهادة إدارية مثبتة لتاريخ وفاة سعد السيد إبراهيم بوضع امضاءات مزورة بأن اصطنع شهادة نسب صدورهما كذباً إلى سلامة سليم جمعة عمدة ميت العز ومحمد عبد الهادي الديب شيخ البلد بها تفيد أنهما يشهدان بأن سعد الدين إبراهيم توفي قبل سنة ١٩٢٤ حالة كونه توفي بتاريخ ١٩٣٥/٧/٢ ووقع بإمضائهما حتى يتوصل بذلك إلى جعل هذه الشهادة مقبولة في قلم التسجيل بمصلحة المساحة تمكيناً للمتهم الثاني من تسجيل حكم بصحة تعاقد من بيع صادرة من بغدادى سعد السيد بأربعة قراريط في ما كينة طحين وضرب أرز واشترك مع عزيز فرنسيس أفندى الموظف بقلم الرهون بمحكمة المنصورة المختلطة بطريق الاتفاق والتحريض في سرقة هذه الشهادة الإدارية المزورة بأن اتفق معه وحرضه عليها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وهذا التحريض . والثاني اشترك مع الأول في ارتكاب جريمة التزوير سالفة الذكر بأن اتفق معه على اصطناع الشهادة المزورة والتوقيع عليها بإمضاءى العمدة والشيخ فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . واستعمل هذه الشهادة الإدارية المزورة بأن قدمها لقم الرهونات بمحكمة المنصورة المختلطة لتسجيل الحكم الصادر بصحة التعاقد وهو يعلم بتزويرها . وطلبت من قاضى الاحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها الأول بالمواد ٢١١، ٢١٢، ٤٠، ٢/٤—٣ و ١٥١، ١٥٢/١ والثاني بالمواد ٢/٤—٣، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤ من قانون العقوبات. فقرر حضرته بذلك في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٤ .

سمعت محكمة جنايات الزقازيق هذه الدعوى ثم قضت فيها حضورياً بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٥٠ ، عملاً بالمواد ٤٠ و ٤١/١—٢ و ١٥١ و ١٥٢/١ من قانون

العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٤٠ و ٤١ / ١ - ٢ و ٢١٤ مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من نفس القانون بالنسبة للمتهم الثاني ، (أولاً) : بحبس المتهم عبد الرحمن السباعي على مع الشغل لمدة سنتين عن تهمة الاشتراك في السرقة وبراءته من تهمة التزوير . (ثانياً) : بمعاينة المتهم عبد الحميد سالم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين .

فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن وجهي الطعن المقدم من الطاعن الأول يتحصلان في القول : (أولاً) : ببطالان الحكم المطعون فيه لإقامته على أساس فاسد هو استراق السمع بمعرفة شاهد ، وسرقة ورقة بمعرفة شاهد آخر . (ثانياً) : بقصور الحكم لعدم بيانه توافر أركان جريمة الاشتراك في السرقة في حق الطاعن ولأن الأدلة التي أقام عليها قضاءه بالإدانة لا تؤدي إلى ما انتهى إليه . وفوق ذلك فقد أخطأ الحكم في ذكر اسم أحد الشهود ، كما تناقض في بيان مكان وقوع الحادث فتارة يقول إنه بالمنصورة وأخرى يقول إنه بالقازيق .

وحيث إنه لما كان الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بما يثيره الطاعن وكان هذا الدفاع بطبيعته يستلزم تحقيقاً موضوعياً وهو غير متعلق بالنظام العام فليس له أن يتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . أما القول بأن الحكم قاصر البيان فردود بأن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن ومنها طرق الاشتراك التي ساهم بها في اقتواف السرقة مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك وكان ما يقوله الطاعن عن خطأ الحكم في ذكر الاسم الصحيح لأحد الشهود ومكان وقوع الحادث لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في سلامة الحكم فإن الطعن على هذه الصورة لا يكون له محل .

وحيث إن أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثاني تتحصل في القول (أولاً) :  
 بانعدام القصد الجنائي في جريمة التزوير المنسوبة إليه . ذلك لأن الطاعن لم يكن  
 يهدف إلا إلى تسجيل حكم صدر صحيحاً عن عقد بيع ابتدائي معترف به وأن ضرراً  
 ما لم يترتب على تلك الجريمة : (ثانياً) : بأن الحكم أخطأ حين اعتمد في إثبات  
 التزوير على صورة شمسية للشهادة المزورة ذلك لأن هذه الصور لا تصلح في القانون  
 أساساً للمضاهاة لعدم وضوح الاهتزازات «واللازمات» للامضاء الأصلية في  
 الصورة . (ثالثاً) : أخطأ الحكم أيضاً في تطبيق القانون لاعتباره الشهادة الإدارية  
 ورقة رسمية مع أنها في الواقع صادرة من شخص غير مختص بإثبات تواريخ الوفاة  
 فإذا أخطأ فيها فإنه لا يكون مستحقاً للعقاب . (رابعاً) : بأن المحكمة وقد قضت  
 ببراءة الفاعل الأصلي في جريمة التزوير وعدلت التهمة المنسوبة للطاعن من فاعل  
 أصلي لتلك الجريمة إلى شريك فيها فإنها لم توضح أوجه الاشتراك أو الأدلة التي  
 استخلصت منها ذلك . (خامساً) : بأن الحكم أخذ الطاعن بجريمة الاستعمال مع  
 أنه دفع بعدم علمه بالتزوير وبأن الشهادة قدمت إلى جهة إدارية ولا عقاب في  
 القانون على ذلك إلا أن تكون الورقة المزورة قد قدمت إلى هيئة قضائية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بالنسبة لهذا الطاعن بما  
 يتوافر فيه العناصر القانونية للجريمتين اللتين دانه بهما مستنداً في ذلك إلى الأدلة  
 التي أوردها في منطلق سليم وهي أدلة تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك وكان  
 صحيحاً في القانون اعتبار الشهادة الإدارية المنسوبة إلى العمدة وشيخ البلد التوقيع  
 عليها ، من الأوراق الرسمية ، وكذلك ليس في القانون ما يمنع من اعتبار الصورة  
 الشمسية أساساً يصلح للمضاهاة عليها كما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، وكان مجرد  
 تغيير الحقيقة بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة  
 التزوير فيها بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها وبدون أن يتحقق ضرر  
 خاص يلحق شخصاً بعينه من وقوعها ، وذلك لما يجب أن يتوافر لهذه الأوراق من  
 الثقة والتعويل عليها ، وكانت جريمة الاستعمال تتحقق أيضاً بتقديم الورقة المزورة



لأى جهة من جهات التعامل والتمسك بها وهي بطبيعتها جريمة مستمرة لا تسقط تبعاً  
لجريمة التزوير

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً

### جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ومحضوري حضرات  
أصحاب العزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وفهم عوض بك  
وابراهيم خليل بك المستشارين .

( ٢٣٠ )

### القضية رقم ٢٠ سنة ٢٠ القضائية

- ١ — قبض وتهديد . لا يشترط أن يكون التهديد بالقتل أو التعذيب تالياً للقبض .
- ٢ — قبض وتهديد . الجروع في هذه الجريمة معاقب عليه . ( المادة ٢٨٢ ع ) .
- ٣ — اشتراك . الاشتراك يتم بالاتفاق أو المساعدة . ( المادة ٤٠ ع ) .
- ٤ — تقص . حكم اعتورته أخطاء قانونية . ذكره وقائع الدعوى اجمالاً بحيث لا تستطيع محكمة  
النقض تطبيق القانون عليها . يتعين تقص الحكم وإعادة المحاكمة .

١ — إن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨٢ من قانون  
العقوبات تتحقق سواء أكان التهديد بالقتل حصل في وقت القبض أو أثناء  
الحبس أو الحجز ، فلا يشترط أن يكون التهديد بالقتل أو التعذيب تالياً للقبض .

٢ — من الجرائم مالا يتصور الشروع فيها لأنها لا يمكن أن تقع إلا تامة ،  
وليس من هذا القبيل جناية القبض المقترن بالتهديد بالقتل ، إذ هي تتكون من عدة  
أعمال تنتهي باتمامها ، فإذا ما وقع عمل من الأعمال التي تعتبر بدءاً في تنفيذها  
ثم أوقف تمامها أو خاب أثرها لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها وقعت جريمة  
الشروع في هذه الجناية .

٣ — إن المادة ٤٦ من قانون العقوبات إذ نصت في فقرتها الثانية على أن الاشتراك يكون بواسطة الاتفاق قد نصت كذلك في فقرتها الثالثة على أن الاشتراك يكون أيضاً بالمساعدة إذا «أعطي شخص للفاعل أو الفاعلين سلاحاً أو آلات أو أى شيء آخر مما يستعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأى طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها». فكل ما اشترطه القانون في هذه الفقرة لتحقيق الاشتراك بالمساعدة أن يكون الشريك عالماً بارتكاب الفاعل للجريمة وأن يساعده بقصد المعاونة على إتمام ارتكابها في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها ولا يشترط قيام الاتفاق بين الفاعل والشريك في هذه الحالة؛ إذ لو كان ذلك لازماً لما كان هناك معنى لأن يفرد القانون فقرة خاصة يعنى فيها بيان طرق المساعدة وشروط تحقيق الاشتراك بهامع سبق النص في الفقرة الثانية على تحققه بمجرد الاتفاق مع الفاعل على ارتكاب الجريمة.

٤ — إذا كانت الأخطاء القانونية التي وقعت فيها محكمة الموضوع قد طغت على حكمها فجاء مجرماً فيما أثبتته أو نفاه من بعض الوقائع التي لا محيص من الوقوف على حقيقتها لتطبيق القانون على الوجه الصحيح، فإنه لا يكون لمحكمة النقض معدى عن أن تحيل الدعوى إلى محكمة الموضوع لاعادة المحاكمة من جديد.

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — عطية كامل زايد ٢ — محمد مصطفى الشريف (المطعون ضدهما) بأنهما شرعا في القبض على سميحة عباس القرشي بدون وجه حق وكان ذلك مقترنا بالتهديد بالقتل بأن حاولا إدخالها سيارة أعداها لذلك ولما رفضت أطلق أولهما مقذوفات نارية من مسدس كان يحمله مهدداً إياها بالقتل كما أمسك بها الثاني محاولاً منعها من القرار وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادتهما وهو مقاومة المجنى عليها وحضور بعض رجال البوليس وتجمع المارة، وطلبت من قاضي الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لحاكمتهما بالمواد ٤٥ و ٤٦

و ٢٨٢ و ٢٨٣ فقرة ثانية من قانون العقوبات ، تقرر بذلك في أول أغسطس سنة ١٩٤٨ وادعت سميحة عباس القرشي (الجنيت عليها) بحق مدني وطلبت الحكم لها قبل التهمين متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

سمعت محكمة جنابات طنطا الدعوى وقضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام المذكورة وبالمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبإلزامهما متضامنين بأن يدفع المدعية بالحقوق المدنية قرشاً صاغاً على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وخمسة قرش مقابل أتعاب الجحامة .

فرغ المحكوم عليهما طعنًا عن هذا الحكم قضى فيه بقبوله شكلاً وفي موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنابات لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى وبإلزام المدعية بالحقوق المدنية بالمصاريف المدنية . وقد قيد بمجدول المحكمة برقم ١١٧٣ سنة ١٩ القضائية .

بعد ذلك أحيلت الدعوى إلى محكمة جنابات طنطا فقضت ببراءة المتهمين بما أسند إليهما وبرفض الدعوى المدنية قبلهما وإلزام رافعتها بالمصاريف وذلك عملاً بنص المادة ٥٠ فقرة ثانية وثالثة من قانون تشكيل محاكم الجنابات .

فطعن التباية في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى ببراءة المتهمين بمقولة إن واقعة الدعوى لا تعدو أن تكون شروعاً في جنحة لم ينص القانون على عقابها ، ذلك لأن الواقعة إنما هي شروع في جنابة معاقب عليه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات . وكذلك أخطأ الحكم إذ قضى ببراءة التهم الثاني بمقولة إن مساءلة شخص عن المساهمة في جريمة مع غيره تستلزم اتفاقاً بينه وبين ذلك الغير على ارتكابها سابقاً على وقوعها ، وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهمين قد قال في ذلك



«ومعنى هذا النص (أى نص الفقرة الثانية من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات) صريح في أن المقصود بعبارة (جميع الأحوال) هو أن يكون القبض قد وقع طبقاً لنص المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات أو تم طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات التى سلف ذكرها . ومدلول صياغة النص على الظرف المشدد في هذه الفقرة واضح فى اشتراطه أن يتلو فعل القبض تهديد بالقتل أو تعذيب بدنى يقع على شخص المقبوض عليه...» وأن القول بجواز توافر أركان هذه الجريمة إذا ما اقترن فعل القبض بالتهديد بالقتل دون اشتراطه تمام حصول القبض — كما جاء بوصف التهمة — هذا القول معناه أن الجانى إذا اتخذ من التهديد بالقتل وسيلة لأجراء القبض حق عليه العقاب تطبيقاً لنص المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات وفى هذا خروج على نص المادة المذكورة التى حددت فى فقرتها الأولى الوسائل التى إذا تم بواسطتها القبض ارتفعت الجريمة إلى مصاف الجنايات وهى التزى بزي مستخدمى الحكومة أو الاتصاف بصفة كاذبة أو إبراز أمر مزور يزعم أنه صادر من جهة الحكومة ولاشك فى أن هذه الوسائل قد ذكرت على سبيل الحصر ولو أن الشارع أراد أن يكون (التوسل بالتهديد بالقتل لأجراء القبض) ظرفاً مشدداً لضمه تلك الوسائل... وأنه متى تقرر هذا ، فإن القبض الذى يتم بطريق التهديد بالقتل لا يغير من طبيعة الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات ، ويكون الفعل محل هذه الدعوى والموصوف بتقرير الاتهام بأنه شروع فى القبض اقترن بالتهديد بالقتل هو شروعاً فى جريمة لا نص على العقاب عليها... ولعل الصيغة الواردة فى هذا الوصف تحت عبارة (وكان ذلك مقترناً بالتهديد بالقتل) وضعت اعتماداً على ما قال به بعض شراح القانون الفرنسى من أن التهديد بالقتل يجوز أن يبدأ من لحظة القبض ، إلا أن هذا القول لا يغير ما استظهرته المحكمة فيما تقدم من وجوب تمام القبض حتى يمكن اعتبار التهديد بالقتل ظرفاً مشدداً ، وأنه وقد تقدم أن المادة ٢٨٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات المطلوب تطبيقها تشترط لقيام الجريمة المنصوص عليها فيها تمام

فعل القبض وحصوله طبقاً للمادة ٢٨٠ من قانون العقوبات كما جاء بصدر تلك المادة وأنه لذلك لا يتصور حالة الشروع في الجناية المذكورة، إلا أن هذه المحكمة لا يفوتها أن تشير إلى ما أثير من أن في ذلك تعطيلاً لنص إحدى مواد القانون وهي المادة ٤٦ من قانون العقوبات التي قيل إن مؤدي نصها أن كل مجناية معاقب على الشروع فيها، هذا الذي أثير لا سند له من القانون؛ إذ أن هذه المادة ما وضع نصها في القانون إلا لتجديد العقوبات التي يحكم بها في الشروع في الجنايات متى توفرت فيها أركان الشروع المعروف في المادة ٤٥ من قانون العقوبات ولا يمكن أن ينصرف نصها إلى القول بأن كل الجنايات يتصور وقوع الشروع فيها. ولعل هذا اللبس مثاره ما جاء بصدر المادة ٤٦ من قانون العقوبات المذكورة من أنه (يعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية إلا إذا نص قانوناً على خلاف ذلك) وليس في هذا النص الصريح ما يحتمل تأويله على خلاف مؤداه فإن عبارته وإن جاءت مقررّة للعقاب على الشروع في الجناية على إطلاقها إلا أن هذا الإطلاق وما أعقبه من قيد في ذلك النص إنما ينصان على ما قررته تلك المادة من عقوبات» ثم قال الحكم بعد ذلك «إنه وقد خلت الدعوى من دليل على وجود اتفاق سابق بين المتهمين على ارتكاب هذه الجريمة ولم يقل الاتهام بقيام ذلك الاتفاق فيتعين لذلك بحث مسئولية كل متهم منهما على حدة عن الوقائع المنسوبة إليه مقارقتها ومناقشة الدليل القائم قبله فيما قرره كل شاهد من شهود الاثبات».

وحيث إن نص الفقرة الثانية من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات ليس فيه ما يفيد ذلك التعقيب الزمّي الذي قال به الحكم وهذه المادة منقولة عن المادة ٣٤٤ من قانون العقوبات الفرنسي. ولم يذهب أحد من القهاء الفرنسيين مذهب الحكم المطعون فيه في تفسيرها بل إنهم أجمعوا كما أجمعت المحاكم الفرنسية على أن الجناية المنصوص عليها فيها تتحقق سواء أكان التهديد بالقتل في وقت القبض أو أثناء الحبس أو الحجز.

«Il est indifférent que ces menaces aient eu lieu au moment de l'arrestation ou pendant le cours de la détention»



وأما بالنسبة إلى كون جناية الشروع في القبض المقترن بالتهديد بالقتل لا يتصور وقوعها فقول مردود أيضاً ، لأن هذه الجناية تتكون من أعمال عدة تنتهي بإتمامها ، فإذا ما وقع عمل من الأعمال التي تعتبر بدءاً في تنفيذها ثم أوقف إتمامها أو خاب أثرها لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها وقعت جريمة الشروع في هذه الجناية ، وقد قال الحكم المطعون فيه بأن القبض غير المقتن بالتهديد يتصور الشروع فيه ولكنه لا عقاب عليه ، فتصور الشروع في ذات الجريمة إذا اقترنت بالتهديد يكون أيسر من ذلك بالبذاهة ، وإذا كانت هناك بعض الجرائم لا يتصور الشروع فيها لأنها لا يمكن أن تقع إلا تامة ، إلا أن جناية القبض المقرون بالتهديد بالقتل ليست منها ، وقد أجهد الفقهاء الفرنسيون أنفسهم في حصر تلك الجرائم ، ولكنهم لم يذكروا من بينها جناية القبض المقرون بالتهديد بالقتل . . .

ونحيث إن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن اشتراك شخصين أو أكثر في جريمة واحدة لا يكون إلا إذا ثبت سبق اتفاقهم على ارتكابها بحيث إذا لم يحصل هذا الاتفاق فلا يسأل كل منهم إلا على ما وقع منه هو دون غيره ، فقول مردود أيضاً ، وذلك لأن المادة ٤٠ من قانون العقوبات إذ نصت في فقرتها الثانية على أن الاشتراك يكون بواسطة الاتفاق ، فإنها نصت كذلك في فقرتها الثالثة على أن الاشتراك يكون أيضاً بالمساعدة «إذا أعطى شخص للفاعل سلاحاً أو آلات أو أى شيء آخر مما يستعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعده بها بأى طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتعمة لارتكابها» فكل ما اشترطه القانون في هذه الفقرة لتحقيق الاشتراك بالمساعدة أن يكون الشريك عالماً بارتكاب الفاعل للجريمة وأن يساعده بقصد المعاونة على اتمام ارتكابها في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتعمة لارتكابها ، ولو كان الاتفاق بين الفاعل والشريك شرطاً لازماً في هذه الحالة أيضاً لما كان هناك معنى لأن يفرد القانون فقرة خاصة يعنى فيها ببيان طرق المساعدة وشروط تحقيق الاشتراك بها مع سبق النص في الفقرة الثانية على تحققه بمجرد الاتفاق مع الفاعل على ارتكاب الجريمة .



وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه لابتنائه على الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن محكمة النقض لا تستطيع القيام بوظيفتها في تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما أثبتتها الحكم لأن تلك الأخطاء القانونية التي وقعت فيها محكمة الموضوع قد طغت على حكمها فحملته على إجمال إثبات أو نفي بعض الوقائع التي لا يحيص من الوقوف على حقيقتها لتطبيق القانون على الوجه الصحيح مما يستوجب مع نقض الحكم إعادة المحاكمة من جديد .

وحيث إنه لما تقدم ولأن الطعن مرفوع للمرة الثانية يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع .

### جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ومحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسني بك وفهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك وعبد غنيم بك المستشارين :

( ٢٣١ )

### القضية رقم ٥٠٩ سنة ٢٠ القضائية

الإجراءات . إجراءات المحاكمة في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة التهم ومحاكمة ما دام قد مثل أمام المحكمة . دفتر الأحوال المقول بارتكاب التزوير فيه . اطلاع المحكمة عليه في غرفة المداولة بعد انتهاء المرافعة . إجراء باطل . اكتفاء الدفاع بما ورد عن هذا الدفتر في تحقيق النيابة . لا يؤثر في ذلك .

من القواعد الأساسية في القانون أن إجراءات المحاكمة في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة التهم ومحاكمة ما دام قد مثل أمام المحكمة . فإذا كان الثابت أن دفتر الأحوال المقول بارتكاب التزوير فيه قد حصل الاطلاع عليه بعد انتهاء المرافعة في الدعوى بغرفة المداولة وفي غيبة التهم ومحاكمة فهذا إجراء باطل يعيب

المحاكمة ويستوجب نقض الحكم . ولا عبرة بما قاله الحكم من اكتفاء الدفاع بما ورد عن هذا الدفتر بمحضر تحقيق النيابة ما دامت المحكمة لم تبرا الاكتفاء بذلك التحقيق وقد برت لزوم الاطلاع عليه بمعرفة استجلاء لوجه الحق في الدعوى .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - محمد رفعت أحمد (الطاعن) ٢ - محمد عبدالله عساكر بأنهما في ليلة ويوم أول مارس سنة ١٩٤٩ الموافق أول جمادى الأولى سنة ١٣٦٨ بدائرة مركز أبي كبير مديرية الشرقية المتهم الأول وهو موظف عمومي ضابط مباحث مركز أبي كبير أخذ عطية هي مبلغ ثلاثين جنيهاً مصرياً من محمد علي ابراهيم لاشين وعلى محمد ديب للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته وهو القبض على عزيزة دسوقي المتهم في قضية اللجنة رقم ١٥٥ سنة ١٩٤٩ مركز أبي كبير . (ثانياً) : وهو موظف عمومي أمين على ضبط ماله من الأموال الأميرية والخصوصية التي في عهده اختلس مبلغ تسعة جنيهاً المينة بالمحضر من مجموع المبلغ المضبوط على ذمة قضية اللجنة رقم ١٥٥ سنة ١٩٤٩ مركز أبي كبير والمسلة إليه بسبب وظيفته . (ثالثاً) : ارتكب تزويراً في محررين رسميين وهما المحضر المحرر بمعرفته بشأن ضبط واقعة اللجنة رقم ١٥٥ سنة ١٩٤٩ أبي كبير ودفتر يومية أحوال مباحث مركز أبي كبير (أورنيك رقم ١٤) وذلك بأن غير في هذين المحررين قيمة المبلغ المضبوط على ذمة تلك اللجنة من عشرة جنيهاً وسبعة وتسعين ملياً إلى مبلغ جنيه وسبعة وتسعين ملياً على الوجه المبين بمحضر التحقيق . والمتهم الثاني توسط بين الراشدين السابقين وبين المرتشي (المتهم الأول) بأن تسلم منهما مبلغ الرشوة وسلمه للمتهم الأول وهو موظف عمومي للامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته على النحو السالف . وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١٠٣ و ١٠٨ و ١١٢ و ٢١١ من قانون العقوبات . قرر بذلك في ٢ يناير سنة ١٩٤٩ .

نظرت محكمة جنایات الزقازيق هذه الدعوى ثم قضت فيها بحضورها عملاً  
بالمواد ١٠٣ و ١٠٨ و ١١٢ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢٦ و ٢٧ و ١٧ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون  
العقوبات بالنسبة للمتهم الأول . (أولاً) : بمحاكمته بالحبس مع الشغل لمدة سنتين  
وتغريمه مبلغ تسعة وثلاثين جنيتها وإلزامه برد مبلغ تسعة جنيات وبعزله من  
وظيفته مدة أربع سنين . (ثانياً) : ببراءة المتهم الثانى بما نسب إليه وذلك عملاً  
بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنایات .

فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن محصل وجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أقيم على إجراءات  
باطلة . ذلك لأن المحكمة اتخذت إجراء من إجراءات التحقيق فى غيبة الطاعن  
والمدافع عنه ، وهو الاطلاع على دفتر الأحوال المقول بارتكاب التزوير فيه ، ثم  
هى اعتمدت على ماتبين لها من هذا الاطلاع كدليل ثبوت فى الدعوى ضد الطاعن ؛  
وحيث إن الحكم المطعون فيه وهو بسبيل استظهار الأدلة التى أخذت بها  
المحكمة فى ثبوت جريمة التزوير قال « وحيث بالنسبة لتهمة التزوير فإنه ثابت  
من الاطلاع على دفتر يومية أحوال المباحث أن المتهم الأول أثبت فيه ما يأتى :  
وقد غثرنا على حافظة جلدية اللون مكونة من خمسة جيوب على مبلغ عشرة جنيات  
وسبعة وتسعين ملياً وقد لوحظ أنه ألقى كلمة عشرة بأن وضعها بين قوسين وكتب  
بعدها كلمة «صح» اظهاراً بأنها ملغاة كما أنه شطب حرف «ت» فى كلمة جنيات  
بحيث أصبحت جنيتها وأصبحت العبارة بعد هذا التغيير تبدو كأنه غثر على جنية  
واحد و ٩٧ ملياً ، وحيث إنه بالنسبة لمحضر اللجنة رقم ١٥٥ سنة ١٩٤٩ أبو كبير  
فقد تدون فيه أنه غثر فى حافظة الجلد على مبلغ ١ جنية و ٩٧ ملياً وحيث إن ما دونه  
فى دفتر يومية الأحوال والمحضر من غثوره على مبلغ ١ جنية و ٩٧ ملياً مخالف  
للحقيقة إذ أن حقيقة المبلغ ١٠ جنيات و ٩٧ ملياً فهو يعتبر تزويراً ، وقد ارتكب



التزوير في دفتر يومية الأحوال بأن غير في كلمة عشرة بأن ألغاه كما أنه شطب على حرف «ت» في كلمة جنيهات بحيث تبدو لمن يطلع على الدفتر أن المبلغ ١ جنيه و ٩٧ ملياً لا ١٠ جنيهات و ٩٧ ملياً عشرة جنيهات وسبعة وتسعون ملياً ، كما أنه ثبت في محضر اللجنة سالف الذكر والمحضر بواسطته باعتباره ضابطاً للمباحث واقعة غير صحيحة بقصد التزوير وهو أنه عشر على ١٠ جنيه و ٩٧ ملياً في حين أن حقيقة المبلغ ١٠ و ٩٧ ملياً عشرة جنيهات وسبعة وتسعون ملياً» وقال في موضع آخر «وحيث إن محضر اللجنة قد اطلعت عليه المحكمة والدفاع أما دفتر الأحوال فلم يكن موجوداً بالجلسة واستحضر عند المداولة واطلعت عليه هيئة المحكمة وقد اكتفى الدفاع بما أثبتته المحقق في محضر التحقيق بالنسبة للعبارة المثبتة في الدفتر ولم يوافق الدفاع على التأجيل إلى أن يستحضر الدفتر مكتفياً بما تدون في التحقيق» ويتضح من هذا الذي أورده الحكم أن الاطلاع على دفتر يومية الأحوال المزور حصل من المحكمة بعد انتهاء المرافعة في الدعوى بغرفة المداولة وفي غيبة الطاعن ومحاميه . ولما كان من القواعد الأساسية في القانون أن اجراءات المحاكمة في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل أمام المحكمة فإن ما وقع على الدفتر الحاصل فيه التزوير على النحو السالف بيانه يكون اجراء باطلا يعيب الحكم بما يستوجب نقضه . ولا عبرة بما قاله الحكم المطعون فيه من اكتفاء الدفاع بما ورد عن هذا الدفتر بمحضر تحقيق النيابة ما دامت المحكمة لم تر الاكتفاء بذلك التحقيق وقدرت لزوم الاطلاع بمعرفتها هي لاستجلاء وجه الحق في الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

## جلسة ٦ من يونية سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب  
الغزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم  
بك المستشارين .

( ٢٣٢ )

### القضية رقم ٨٤ سنة ٢٠ القضائية

اثبات . شهود . عدم تقديم المتهم قائمة بأسمائهم لقاضي الاحالة وعدم اعلائته ايام بالخضر  
أمام المحكمة . تمسك بما ورد في عريضة مودعة ملف الدعوى بقول فيها أخو القاتل إن  
القاتل شخص غيره . نعية على المحكمة اخلافاً بحقه في الدفاع إذ لم تلتفت لهذه العريضة ولم تسع  
الشهود الواردة أسماؤهم بها . لا يقبل . (المادتان ١٧ و ١٨ تشكيل) .

ما دام المتهم لم يقدم لقاضي الاحالة قائمة بأسماء الشهود الذين يريد سماعهم  
ولم يعلنهم بالحضور أمام المحكمة فلا يجوز له أن ينعي على المحكمة أنها أخلت  
بحقه في الدفاع بمقولة إنها لم تلتفت إلى ما تمسك به المدافع عنه بما ورد في عريضة  
مودعة ملف الدعوى قدمت من أخى القاتل يقول فيها إن القاتل شخص غيره  
لم يستطع تمييزه بسبب وجود أشخاص كثيرين في المشاجرة وأن هذا التمسك من  
جانبه مفاده إصرار الدفاع على سماع من وردت أسماؤهم بهذه العريضة من الشهود.

### الوقائع

- ١ - اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - فرغلي سليم عبد الله (الطاعن) .
- ٢ - محمد سليم عبد الله . بأنهما في يوم ٢٢ يونية سنة ١٩٤٩ الموافق ٢٥ شعبان  
سنة ١٣٦٨ هجرية بزماد بنى شقير مركز منفلوط مديرية أسيوط . (أولاً) التهم  
الأول قتل مغربي حسن رشوان عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً من بندقية  
قاصداً قتله فأحدث به الإصابة الميئة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته

(ثانياً) المتهم الثانى ضرب وهيدى على حسن عبدأى بعضاً فأحدث به الإصابة الميمنة بالتقرير الطبى والتي احتاجت لعلاج مئة لا تزيد على العشرين يوماً . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهم الأول بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ومعاقبة المتهم الثانى بالمادة ٢/٢٤٢ من نفس القانون .  
فقرر بذلك فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

وقد ادعت الست بديعة سليمان رشوان زوجة المجنى عليه بحق مدنى وطلبت القضاء لها بمبلغ مائة جنيه مصرى قبل المتهم الأول .  
نظرت محكمة جنايات أسيوط هذه الدعوى ثم قضت فيها حضوراً بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩ عملاً بمادى الاتهام . (أولاً) بمعاقبة فرغلى سليم عبد الله بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى بديعة سليمان رشوان مبلغ مائة جنيه مصرى والمصروفات المدنية . (ثانياً) بمعاقبة محمد سليم عبد الله بالحبس مع الشغل لمدة شهرين .  
فطن الظاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول فى طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بالقتل العمد جاء قاصراً وأخل بنقته فى الدفاع . فقد تمسك المدافع عنه بما ورد بعريضة مودعة بملف الدعوى تقدمت من أخى القتيل يقول فيها إن القاتل شخص غيره لم يميزه الشاهد بسبب وجود أشخاص كثيرين فى المشاجرة وأن هذا التمسك منه مفاده إصراره على سماع من وردت أسماؤهم بهذه العريضة من الشهود ولكن المحكمة أغفلت هذا التحقيق كما أغفلت ما أشار إليه من أنه توجه إلى نقطة البوليس وأبلغ الضابط بالحادث قبل تبليغ العمدة عنه مما كان يترتب عليه ثبوت أنه لم يرتكب الحادث ، وأن بلاقاله أخو القتيل هو الصحيح .  
وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التى استخلص



منها ثبوتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبها عليها . ومتى كان الأمر كذلك فلا محل لما يثيره الطاعن حول تقدير الأدلة التي عولت عليها محكمة الموضوع ومبلغ الاطمئنان إليها مما لا معقب عليها فيه ، أما ما يشير إليه عن الشهود المشار إليهم في العريضة فردود بأنه لم يتخذ في شأنهم ما نصت عليه المادتان ١٧ و ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، إذ لم يقدم لقاضي الإحالة قائمة بهم ولم يعلنهم بالحضور أمام المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### جلسة ٦ من يونية سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وفهم عوض بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ٢٣٣ )

### القضية رقم ١٩٧ سنة ٢٠ للقضائية

قوة الأمر المقتضى . صدور حكم بالبراءة في تبديد بناء على ترجيح دفاع التهمة . رفع هذه التهمة دعوى مباشرة ضد المبلغ بالتبديد . تصدى المحكمة للفصل في كذب البلاغ . لا خطأ في ذلك . سوء قصد المبلغ . القول بعدم ثبوته أخذاً بظاهر العقد المهر بين المبلغ والمبلغ في حقه . لا خطأ في ذلك .

إذا صدر حكم ببراءة التهمة في تبديد قرط بناء على ترجيح المحكمة بما دافعت به من أن تسلمها القرط كان تنفيذاً لعقد بيع انعقد بينها وبين المبلغ ضدها ، وأنها دفعت بعض ثمنه معجلاً وبقيت ذمتها مشغولة بباقي الثمن ، ثم رفعت هذه التهمة دعوى مباشرة على المبلغ تهمه فيها بالتبليغ كذبا في حقه ، فقضت المحكمة ببراءته لعدم قيام الدليل لديها على ثبوت ركن كذب البلاغ ولا على ثبوت سوء القصد ،

فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها المقررة لها بالقانون من حيث البحث في قيام أركان الجريمة وثبوت سوء القصد.

### الوقائع

أقامت منيرة السيد أبو الغلا (الطاعنة) هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة جناح الجمالية الجزئية وقالت في عريضتها إن المتهم (فتحي فتح الله) المطعون ضده في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ بناحية الجمالية أبلغ كذبا مع سوء القصد ضد الطالبة بأن اتهمها بتبديد حلق تسلمته على سبيل الأمانة وطلبت معاقبته بالمواد ٣٠٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ من قانون العقوبات كما طلبت القضاء لها عليه بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، وقيدت هذه الدعوى بمجدول تلك المحكمة برقم ٢٨٣٤ سنة ١٩٤٨ الجمالية .

نظرت المحكمة المشار إليها آنفا هذه الدعوى ثم قضت فيها حضوريا عملا بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات بتغريم المتهم ثلاثين جنيها و بإلزامه بأن يدفع للدعوى بالحق المدني مبلغ ٢٥ جنيها على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة .

فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته المدعية بالحق المدني .  
نظرت محكمة مصر الابتدائية هذين الاستئنافين ثم قضت فيها حضوريا بقبولهما شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف و براءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وإلزام المدعية بمصاريفها في الدرجتين والمقاصة في أتعاب المحاماة .

فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### الحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتمحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه حين قضى للمتهم (المطعون ضده) بالبراءة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأنه أهدر حجية

الأسباب التي بنى عليها الحكم النهائي في تهمة التبديد التي أسندها المتهم للطاعة في بلاغه والذي قضى ببراءتها من تلك التهمة على أساس كذب هذا البلاغ . كما أخطأ الحكم في تأويل القانون حين أقام قضاءه على ظاهر العقد بين الطاعة والمتهم من أنه عقد ودیعة دون أن يتقصى نية المتعاقدين قولاً منه بأن الطاعة هي التي ارتضت هذا الوضع ووقعت على عقد الودیعة في حين أن العبرة في تفسير العقود هي بحقيقة ما أراده المتعاقدان وليست بالصيغة التي صاغها فيها العقد في الظاهر . يضاف إلى هذا أن الحكم أخطأ في الاستدلال حين قال بعدم ثبوت القصد الجنائي ونية الاضرار لدى المتهم .

وحيث إن واقعة الدعوى ، على ما يبين من مطالعة أوراقها والمفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها في سبيل تحقيق ما ورد في الطعن ، تتحصل في أن المطعون ضده تقدم لقسم الجالية بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ مقررأ بأن الطاعة تسلمت منه قرطاً من ذهب على سبيل الفرجة ووقعت بما يدل على ذلك في دفتر قدمه ولكنها لم تعد ذلك القرط ولم تدفع قيمته المبينة في العبارة المكتوبة التي وقعت عليها . فرفعت النيابة العمومية الدعوى على الطاعة متهمة إياها بتبديد القرط وقضت محكمة أول درجة عليها بالعقوبة فاستأنفت قضى لها استئنافاً بالبراءة ، فرفعت هذه الدعوى مباشرة تهم فيها المطعون ضده بالبلاغ الكاذب في حقها مع سوء القصد ، فقضى ابتدائياً عليه بالعقوبة وبالتعويض وقضت محكمة ثانية درجة بالحكم المطعون فيه ببراءته ورفض دعوى الطاعة المدنية .

وحيث إنه يبين من الحكم الصادر في القضية رقم ٥٥٩٧ استئناف شمال القاهرة سنة ١٩٤٧ الذي قضى للطاعة بالبراءة في دعوى التبديد والذي تستند إليه في طعنها أنه لم يقطع في كذب البلاغ المقدم ضدها من المطعون ضده بل كل ما قاله في سبيل إلغاء حكم محكمة أول درجة أنه رجح دفاع الطاعة من أن استلامها القرط كان تنفيذاً لعقد بيع انعقد بينها وبين المطعون ضده وبأنها دفعت بعض ثمنه معجلاً وبقيت ذمتها مشغولة بما لم يدفع منه . وما دام الأمر كذلك فإن تمسك



الطاعنة بمحجية الشيء المقضى فيه لا يكون له سند . وتكون المحكمة حين تصدت في الحكم المطعون فيه للفصل في كذب البلاغ لم تتجاوز سلطتها المقررة لها بالقانون من حيث البحث في قيام ركن من أركان الجريمة المسندة للمتهم وهو كذب البلاغ . وإذا قالت إنه لم يقم لديها الدليل على توافر هذا الركن للأدلة التي أوردتها وإذا تعرضت بعد ذلك لركن آخر من أركان جريمة البلاغ الكاذب وهو سوء القصد فقالت : إنه غير ثابت في حق المتهم أخذاً بظاهر العقد المحرر بين الطرفين والذي لم تقدم المدعية بالحقوق المدنية (الطاعنة) من الأدلة ما يقنعها بأنه كان يستر في حقيقة الأمر عقداً آخر — إذ قالت كل ذلك ثم قضت للمتهم بالبراءة ورفض دعوى الطاعنة المدنية لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ولا في تأويله .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ٢٣٤ )

### القضية رقم ٣٩٠ سنة ٢٠ القضائية

إثبات . شهود . تبرئة المتهم ابتدئاً دون سماع شهود . إدانته استثنائياً دون سماع شهود أيضاً مع طلبه سماعهم . اخلال بحق الدفاع .

الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تسمع شهوداً في الدعوى وقضت ببراءة المتهم ، وجاءت المحكمة الاستئنافية فادانته دون أن تسمع شهوداً أيضاً مع طلبه سماعهم فإنها تكون قد أخلت بمحقه في الدفاع ؛ إذ كان يتعين عليها أن تجيبه إلى ما طلبه من سماع الشهود ما دام أنهم لم يسمعوا أمام محكمة أول درجة .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه منذ أسبوع سابق على يوم

٢ مارس سنة ١٩٤٨ بدائرة قسم الموسيقى بدد مبلغ ستة جنيهات لـ إبراهيم حافظ الجداوى إضراراً به وكانت سلمت إليه على سبيل الوكالة لتوصيلها إلى أحمد حافظ ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

نظرت محكمة جناح الموسيقى الجزئية هذه الدعوى ثم قضت فيه غيابياً بتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٤٩ ببراءة التهم .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم في ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٩ .

سمعت محكمة مصر الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت فيه غيابياً بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٤٩ عملاً بمادة الاتهام بقبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس التهم شهرين مع الشغل .

فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥٠ بقبولها شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه مع إيقاف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم، وذلك عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أن محاكمته قد تمت دون سماع شهود لا في أول درجة حين قضت المحكمة ببراءته ولا في ثانی درجة حيث أصدرت المحكمة الحكم المطعون فيه وذلك على الرغم من تمسك محاميه بسماعهم .

وحيث إن الثابت في محاضر الجلسات أن المحكمة لم تسمع شهوداً في درجتى التقاضى وأن محامى الطاعن قد تمسك بسماعهم أمام المحكمة الاستئنافية ولكنها أصدرت الحكم المطعون فيه بإدائته من غير أن تجيبه إلى هذا الطلب . ولما كان الأصل في الأحكام الجنائية أنها لا تبنى إلا على التحقيقات التى تجريها المحكمة

بنفسها فإنه كان يتعين على المحكمة الاستثنائية أن تجيب الطاعن إلى ما طلبه من سماع الشهود ما دام أنهم لم يسمعوا أمام محكمة أول درجة . أما وقد قضت بإدائته دون سماعهم فإنها تكون قد أخطأت خطأ جوهرياً في الاجراءات وأخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .  
وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى التحدث عن باقى أوجه الطعن .

### جلسة ٦ من يونية سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ٢٣٥ )

### القضية رقم ٣٩٥ سنة ٢٠ القضائية

أ — اثبات . شهود . الأخذ بشهادة الشاهد في جلسة المحاكمة أو أمام النيابة ولو كانت مخالفة لأقواله الأولى في تحقيق البوليس . سلطة المحكمة في ذلك .  
ب — عقوبة . متهم تقل سنه عن سبع عشرة سنة . توقيع عقوبة السجن عليه . لفيه على المحكمة أنها لم تطبق في حقه المادة ٧٢ ع . لا يجبل .

١ — لمحكمة الموضوع الحرية في أن تأخذ بشهادة الشاهد في جلسة المحاكمة أو أمام النيابة ولو كانت مخالفة لأقواله الأولى في تحقيقات البوليس ، إذ المرجع في كل ذلك هو لاطمئنانها إلى صدق الرواية التي تأخذ بها .

٢ — ان نص المادة ٧٢ من قانون العقوبات صريح في أن القانون إنما يوجب معاملة المتهم الذى زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة على مقتضاها إذا كانت العقوبة الواجب تطبيقها — مع ملاحظة موجبات الرأفة



إن وجدت — هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة . وإذن فإذا كانت العقوبة الموقعة على المتهم الذي تقل سنه عن سبع عشرة سنة هي السجن فلا يجوز له أن يتمسك بوجوب معاملته بتلك المادة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ الموافق ٨ محرم سنة ١٣٦٧ بناحية دائرة مركز دسوق مديرية الغربية ضرب عبد الغنى محمد أبو العطا منصور عمداً فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته ، وطلبت من قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .

سمعت محكمة جنايات دمنهور هذه الدعوى ثم قضت فيها حضوريا عملاً بمادة الاتهام بمعاينة المتهم مهدى على محمد سعد بالسجن لمدة خمس سنوات .  
فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

## المحكمة

وحيث ان محصل الوجهين الأول والثانى من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن بالضرب المفضى إلى الموت ، قد استند — ضمن ما استند إليه — في ذلك إلى أقوال لآخى الجنى عليه ، قال الحكم إنه قررها بالتحقيق وأمام المحكمة بالجلسة في حين أن لهذا الشاهد رواية أخرى عن الحادث بدأ يذكرها في محضر البوليس ثم عاد فعدل عنها إلى الأقوال التي قررها أمام النيابة ثم أمام المحكمة بالجلسة ، مما كان يتعين معه على المحكمة ، وقد أخذت بأحدى الروايتين دون الأخرى ، أن تشير إلى الرواية الأولى وأن تبين سبب اطراحها وأخذها بالرواية الأخرى ، ويقول الطاعن انه كان من شأن اغفال الحكم لرواية

الشاهد المشار إليها ان أحد الشهود الذين شهدوا في التحقيقات بما يؤيد الاتهام إذ عدل أمام المحكمة عن هذه الشهادة وقرر أقوالا تتفق ورواية أخى المجنى عليه أمام البوليس ، لم تأخذ المحكمة بهذا العدول ، ولو أنها لم تغفل رواية أخى المجنى عليه سالفة الذكر ، لما انتهت إلى القول « بأن ما شهد به الشاهد المذكور فتح الله على محمد أمام المحكمة كانت محاولة منه لتخليص المتهم » هذا إلى أن ما اعتمد عليه الحكم في اطراح أقوال هذا الشاهد أمام المحكمة من أن الحادث قد وقع في وقت كان ضوء القمر فيه كافيا لامكان الرؤية ، وفي مكان يغمره هذا الضوء ، هذا الذى اعتمد عليه الحكم لا يقوم على أساس من تحقيق المحكمة أو من الأوراق وإنما هو يقوم على تحديد جزاف للوقت الذى حصل فيه الحادث بما من شأنه أن يخل بحق الدفاع .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى ، وذكر الأدلة على ثبوتها قبل الطاعن ، وكان من شأن الأدلة التى أوردها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ، وكان لمحكمة الموضوع الحرية فى أن تأخذ بشهادة الشاهد فى جلسة المحاكمة أو أمام النيابة ولو كانت مخالفة لأقواله الأولى فى تحقيقات البوليس ، إذ المرجع فى كل ذلك هو لاطمئنانها إلى صدق الرواية التى تأخذ بها . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذين الوجهين من طعنه لا يمدو فى واقعه أن يكون جدلا فى موضوع الدعوى وعودا إلى مناقشة ادلتها مما لا شأن لمحكمة النقض به . .

وحيث إن محصل الوجه الثالث هو أن سنة وقت ارتكاب الحادث كانت أقل من سبع عشرة سنة ، وقد قضت المحكمة بمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنوات عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت التى تعاقب عليها المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع ، ولذا فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أغفل معاملته على مقتضى نص المادة ٧٢ من قانون العقوبات .

وحيث إن نص المادة ٧٢ صريح فى أن القانون إنما يوجب معاملة المتهم

— الذى زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة — على مقتضاها إذا كانت العقوبة الواجب تطبيقها مع ملاحظات موجبات الرأفة إن وجدت هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة ، ولما كانت العقوبة الموقعة على الطاعن هي السجن فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له أساس .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( ٢٣٦ )

### القضية رقم ٤١٩ سنة ٢٠ القضائية

- ١ — محكمة الموضوع . سلطتها في استخلاص واقعة الدعوى .
- ب — حكم . تسببه . دفاع مقصور على مناقشة أدلة الثبوت . الرد عليه يكون مستفاداً من الإدانة استناداً إلى الأدلة التي أوردتها الحكم .
- ج — إثبات . تعرف المجنى عليه على التهم . سلطة المحكمة في الأخذ به ولو كان المجنى عليه يعرف التهم من قبل كالتأن في أدلة الإثبات كافة .
- د — إجراءات . الدفع بطلان معانة أجريت في غيبة التهم . يجب ابداءه قبل سماع أول شاهد .

- ١ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدعوى من أقوال الشهود ولا معقب عليها في ذلك ما دام هذا الاستخلاص حاصلًا مما يؤدي إليه .
- ٢ — ما دام الدفاع مقصوراً على مناقشة أدلة الثبوت فإن الرد عليه يكون مستفاداً ضمناً من إدانة التهم استناداً إلى الأدلة التي أوردتها الحكم .
- ٣ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف المجنى عليه على التهم ولو كان يعرفه من قبل متى اطمأنت إليه ، كما هو الشأن في أدلة الإثبات كافة .
- ٤ — الدفع بطلان معانة أجرتها النيابة في غير حضور التهم هو دفع بطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة ، فطبقاً لنص المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات يجب لقبوله أن يتمسك به التهم أمام محكمة الموضوع قبل سماع شهادة الشهود وإلا سقط حقه فيه .



## الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٨ الموافق ١٨ من ذى القعدة سنة ١٣٦٧ بقسم محرم بك محافظة اسكندرية : هتك عرض شارل ادوار فلانسيا الذى لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة بغير قوة ولا تهديد بأن خلع سرواله وتحسس دبره وحك قضيبه فيه . وطلبت من حضرة قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٦٩/١ — ٢ من قانون العقوبات. فقرر بذلك بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٤٩ ونظرت محكمة جنايات اسكندرية هذه الدعوى ثم قضت فيها خضورياً عملاً بالمادة ٢٦٩/٢ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة محمود عزت أمين بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن الوجهين الأول والثانى من أوجه الطعن يتحصلان فى أن الواقعة كما أثبتتها المحكمة على لسان أخت الجنى عليه تتجافى مع ما يستخلص من أقوالها فى التحقيقات كما أن الحكم لم يعن بالرد على دفاع الطاعن .  
وحيث إن هذا القول مردود بأن لمحكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أقوال الشهود متى كان من شأنها أن تؤدي إلى ذلك الاستخلاص وقد ذكر الطاعن نفسه فى هذا الوجه نقلاً عن أقوال الشاهدة أنها قالت إنها رأت أخاها قبل إغلاق باب الكابينة مرتدياً ملابسهم ثم خلعها بعد أن نام قليلاً بجانب الطاعن، فإذا كانت محكمة الموضوع قد رأت فى ذلك القول ما يؤيد الأدلة الأخرى التى أوردتها على أنه هتك عرض أخيها الجنى عليه فإن هذا الاستخلاص لا يكون متجافياً مع أقوال الشاهدة ، أما عدم رد المحكمة على دفاع الطاعن فى هذا الشأن فلا يعيب الحكم مادام هذا الدفاع مقصوراً على مناقشة أدلة الثبوت إذ أن الرد عليه مستفاد

ضمنا من إدانة الطاعن استناداً إلى الأدلة التي أوردتها المحكمة .

وحيث إن الوجهين الثالث والرابع من أوجه الطعن يتحصلان في بطلان عملية الاستعراف التي استند إليها الحكم في الادانة لأن المجنى عليه اعترف في التحقيقات بأنه كان يعرف الطاعن من قبل كما ان الحكم لم يأخذ بشهادة شاهدي النفي ولم يعن بالرد عليها .

وحيث إن ما يثيره الطاعن من ذلك مردود بان لمحكمة الموضوع أن تأخذ باستعراف المجنى عليه على التهم — كما هو الشأن في أدلة الاثبات كافة — متى اطمأنت إليه ولو كان يعرفه من قبل ، كما أنها ليست ملزمة بالأخذ بشهادة شهود النفي ولا بالرد عليها .

وحيث إن الوجه الأخير من أوجه الطعن يتحصل في بطلان المعاينة التي أجرتها النيابة في غير حضور الطاعن .

وحيث إن هذا الذي يثيره الطاعن إنما هو دفع يبطلان إجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة فكان يجب لقبوله طبقاً لنص المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات أن يبادر الطاعن إلى التمسك به أمام محكمة الموضوع قبل سماع شهادة الشهود وإلا سقط حقه فيه ، وبما أنه لم يفعل فلا يكون له التمسك به أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ٢٣٧ )

القضية رقم ٤٣١ سنة ٢٠ القضائية

إثبات . شهود . تبرئة المتهم ابتدائياً دون سماع شهود . تمسكه أمام المحكمة الاستئنافية بسمع المتهود . تقرير المحكمة بسمع الشهود . عدولها عن سماعهم وادانة للمتهم دون بيان أسباب عدولها وارتكابها مع ذلك على أقوال هؤلاء الشهود . إخلال بحق الدفاع . نقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم يقتضي نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر لوحدة الموضوع .

الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد برأت المتهم دون سماع الشهود الذين تمسك بسماعهم ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فأدانت المتهم وارتككت — فيما ارتككت إليه — إلى أقوال هؤلاء الشهود بالتحقيقات دون سماعهم مع تمسك المتهم أمامها بوجوب سماعهم وإصدارها قراراً بإعلانهم ، وذلك من غير أن تورد في حكمها أسباب عدولها عما سبق أن قررت من سماعهم ، فإنها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع .

ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا الطاعن يقتضي نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر لو حدة الموضوع تحقيقاً لحسن سير العدالة .

### الوقائع

أهملت النيابة العامة كلا من أحمد البلاس إبراهيم (الطاعن) واسماعيل المرجاوى أبو طالب بأنهما في يوم ١٠ يولية سنة ١٩٤٦ بدائرة قسم الدرب الأحمر: بددا ٦٨٠ فردة كاوتش مينة الوصف والقيمة بالمحضر لحسن عمر مكمل افتدى كانت قد تسلمت اليهما على سبيل الوكالة فاختلساها لإضراراً بالمجنى عليه ، وطلبت معاقبتهما بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

نظرت محكمة جناح الدرب الأحمر الجزئية هذه الدعوى ثم قضت فيها حضورياً ببراءة المتهمين من التهمة المسندة إليهما ، وذلك عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم .

سمعت محكمة مصر الابتدائية هذا الاستئناف ثم قضت فيه غيابياً بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٤٧ عملاً بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات بقبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل .

فعارض المحكوم عليها في هذا الحكم وقضى في معارضتهما بتاريخ ٩ من



فبراير سنة ١٩٥٠ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .  
فطمئن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن ما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه ، ان المحكمة قد استندت ، ضمن ما استندت إليه في إدانته ، إلى أقوال شهود الاثبات ، في حين أن هؤلاء الشهود لم يسمعوا ، لا أمام محكمة الدرجة الأولى ولا أمام المحكمة الاستئنافية ، وقد تمسك أمام هذه المحكمة الأخيرة بطلب سماعهم ، فقررت بإجابة هذا الطلب ولكنها عدلت عن تنفيذ هذا القرار وقضت بإدانته دون سماع الشهود ودون أن تتحدث في حكمها عن سبب هذا العدول .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعنين بأنهما بددا ٦٨٠ «فردة كاو تش» لحسين عمر مكحل كانت قد تسلمت إليهما على سبيل الوكالة بأجر فاختلساها إضراراً به وطلبت عقابهما بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فقضت محكمة أول درجة غيابياً بعد أن سمعت أقوال المجنى عليه ، ببراءتهما قولاً منها بأن المعاملات بين المجنى عليه وبينهما مدنية بحجة فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، والمحكمة الاستئنافية قضت غيابياً بقبول الاستئناف وبإلغاء الحكم المستأنف وإدانة الطاعنين واستندت في ذلك — ضمن ما استندت إليه — إلى أقوال شهود سمعوا في التحقيقات ولم يسمعوا أمامها بالجلسة وقد عارض التهمان وطلب الدفاع عنهما سماع هؤلاء الشهود فاستجابت المحكمة لهذا الطلب وقررت بإعلانهم ، إلا أنها عادت بجلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ فقررت بالعدول عن هذا القرار وحجزت القضية للحكم وصرحت للدفاع بتقديم مذكرات ، وقد ظل الدفاع عن الطاعنين مستمسكاً في مذكرته بطلب سماع الشهود ولكن المحكمة قضت برفض المعارضة وتأيد الحكم الغيابي لأسبابه ولم تبين في حكمها سبب صدور قرارها بالعدول عما سبق أن قرره من سماع أولئك الشهود كما لم ترد على ما تمسك به الدفاع في مذكرته من

طلب سماعهم . لما كان ذلك ، وكان الاصل في الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة ، وكانت محكمة أول درجة قد أصدرت حكمها بالبراءة دون سماع الشهود الذين تمسك الطاعنان بسماعهم ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد ارتكن — فيما ارتكن إليه — إلى ما قرره هؤلاء الشهود بالتحقيقات دون أن تورد المحكمة في حكمها أسباب عدولها عما سبق أن قررته من سماعهم . لما كان كل ذلك ، فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث إن نقض الحكم بالنسبة للطاعن الأول يقتضي نقضه بالنسبة للطاعن الثاني أيضا لوحدة الموضوع وتحقيقا لحسن سير العدالة ، فإنه يتعين لذلك قبول النسخ بالنسبة للطاعنين معا — وبغير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول أو في أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثاني .

### جلسة ١٢ من يونية سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ٢٣٨ )

### القضية رقم ١٩٠٢ سنة ١٩٠٢ القضائية

دفاع . ادانة المتهم في جريمة نصب بتحرير فواتير مزورة تحمل بيانات غير صحيحة عن البضاعة الواردة إلى المحل الذي يديره . دفاعه بأن التغير في هذه الفواتير هو بخط صاحب المحل وطلبه ندم خبير لتحقيق ذلك . عدم تعرض المحكمة لهذا الدفاع . اخلال بحق الدفاع .

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة النصب على أساس أنه بوصف كونه مديرا لمحل الجني عليه ومختصا بتحرير فواتير بما يرد المحل من بضائع قد

حرر فواتير مزورة تحمل بيانات غير صحيحة عن بضاعة وردت المحل ، وكان المتهم قد دفع عن نفسه بأن التغييرات الموجودة بالفواتير قد حصلت بخط صاحب المحل ، وطلب تحقيقا لهذا الدفاع ندب خبير لمعرفة ما إذا كانت هذه الفواتير قد حررت بخطه أم لا ، ولم تتعرض المحكمة لهذا الدفاع أو ترد عليه بما يفنده مع أنه دفاع لو صح لكان من شأنه أن يؤثر في مركز المتهم من الاتهام ، فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق الدفاع ويتعين نقض حكمها .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة - ١ - ذكرى جاد بحيث و ٢ - ليفيتري كوتيسيس (الطاعن) بأنهما في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٨ توصلا إلى الاستيلاء على المبلغ المعلن بالمحضر لجبرا سيمون استغانوس وكان ذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام المحنى عليه بوجود واقعة مزورة صيغت في قالب واقعة صحيحة بأن اتفاقا على تحرير فواتير مزورة تحمل بيانات غير صحيحة عن توريد ألبان له تزيد عن الكميات الموردة فعلا وقد وقعت الجريمة بناء على ذلك ، وطلبت عقابهما بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات ، وادعى بحق مدنى جبرا سيمون استغانوس المحنى عليه وطلب الحكم له قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ٢١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة .

سمعت محكمة المنشئة الجزئية الدعوى وقضت أولا - وفي الدعوى العمومية غاييا للتهمة الأول وحضوريا للثاني ببراءة المتهمين بما أسند إليهما عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ، وثانيا - وفي الدعوى المدنية بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإلزام المدعى بالحق المدني بمصاريفها ، فاستأنف المدعى هذا الحكم طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته ، كما استأنفته النيابة كذلك طالبة معاقبة المتهمين بمسادة الاتهام ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين وقضت في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ حضوريا للتهمة الثاني وغاييا للتهمة



الأول بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبمعاقة كل منهما بالحبس مع الشغل ستة شهور وبالزامهما بالتضامن بأن يدفع المدعى بالحق المدنى عشرة جنيهات مصرية والمصاريف المناسبة وبأثني قرش مقابل اتعاب المحاماة وذلك عملاً بمادة الإتهام .  
فطن المحكوم عليه الثانى وحده فى الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه — وقد دانه بالنصب الذى كانت طريقة الاحتيال فيه تحرير فواتير مزورة وتقديمها إلى المدعى المدنى مؤسسا ذلك على أن التغييرات الحاصلة بالفواتير إنما هى من فعل الطاعن بوصفه مديراً لحل هذا المدعى ومعتاداً على تحرير الفواتير — أن الحكم قد أغفل الرد على دفاع الطاعن من أن هذه التغييرات قد حصلت بخط المدعى المشار إليه وأنه فصل ذلك إضراراً به للأسباب التى أوردها بمذكرته ولم تستجب إلى ماطلبه تحقيقاً لهذا الدفاع من تدب خير لمعرفة ما إذا كانت هذه الفواتير قد حررت بخطه .

وحيث إنه يتضح من الاطلاع على مفردات الدعوى التى أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ، أن الطاعن فى المذكرة المقدمة منه إلى محكمة أول درجة ، قد تمسك بدفاعه المبين بهذا الوجه ، كما تمسك بطلب تدب خير لبيان ما إذا كانت الفواتير قد حررت بخطه أم بغير خطه ، كما تمسك بذلك أمام المحكمة الاستئنافية — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه استند — ضمن ما استند إليه فى ادانة الطاعن — إلى القول بأن التغيير الحاصل فى الفواتير إنما هو من فعل الطاعن بوصف كونه مديراً لحل الجنى عليه ومختصاً بتحريرها ، ولم يتعرض لطلب تعيين الخبير أو لدفاع الطاعن سالف الذكر أو يرد عليه بما يفنده ، مع أنه دفاع جوهرى من شأنه لو صبح أن يؤثر فى مركز الطاعن من

الاتهام — لما كان كل ذلك فان المحكمة تكون بذلك قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب حكمها ويوجب نقضه ، وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( ٢٣٩ )

### القضية رقم ٧٩ سنة ٢٠ القضائية

ضرب . هذه الجريمة لا تتطلب قصداً جنائياً خاصاً . الطعن فى الحكم بأنه لم يذكر أن الضرب حصل عمداً . لا وجه له .

إن جريمة الضرب لا تقتضى قصداً جنائياً خاصاً يتعين على المحكمة التحدث عنه ، إذ أن فعل الضرب يتضمن بذاته العمد . وإذن فالطعن على الحكم الذى أدان المتهم فى جريمة الضرب بأنه لم يذكر أن الضرب حصل عمداً هو طعن لا وجه له .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه ضرب وداعه صالح موسى على عينه اليمنى وبعض أجزاء أخرى من جسمه فأحدث به الاصابات الميينة بالتقريرين الطبيين المراقبين والتي نشأت عن الاصابة الأولى عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى فقد جميع ما كانت تتمتع به تلك العين من الابصار ، وطلبت من قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ١/٢٤٠ و ٢/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ .

سمعت محكمة جنايات الاسكندرية الدغوى وقضت حضورياً بمعاقبة المتهم بالسجن ثلاث سنوات عملاً بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات .  
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

ونحيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً من ناحيتين أولاً أنه أغفل إثبات حصول الضرب عن سبق إصرار أو عمد أو نية إجرام بل اقتصر على الإشارة إلى أن التهمة ثابتة وهي أن الطاعن ضرب المجنى عليه على عينه اليمنى وبعض أجزاء أخرى من جسمه ... دون أن يذكر أن الضرب حصل عمداً . والثانية أن الحكم مع اعتماده على أقوال المجنى عليه فإنه أغفل الإشارة إلى تناقض أقواله في مراحل التحقيق ، مع أنه كان يجب التعرض لها وبيان السبب في تعويل المحكمة على إحدى رواياته دون غيرها . ثم إن الحكم فوق هذا قد أغفل الرد على دفاع الطاعن المستند إلى الكشف الطبي إذ قال إن الرواية الأخيرة التي رواها المجنى عليه تتعارض مع ما تبين من ذلك الكشف الذي يتفق ودفاع الطاعن من أن إصابات المجنى عليه إنما حدثت من عثرة له أوقعته على «تكنة» فأصيبت أضلاعه بما وجد بها من الكسور نتيجة هذا الوقوع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أن الطاعن كان يبنى داخل مقهى يستأجره من المجنى عليه ، فحضر له هذا الأخير معترضاً عليه ، فعضب الطاعن من هذا الاعتراض وضرب المجنى عليه على عينه اليمنى أفقده ابصارها ، ودفعه على الأرض بقوة دفعة أحدثت كسرا بأضلاعه وباقي الإصابات الموضحة بالكشف الطبي . ثم أورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، كما أورد ملخص الكشف الطبي ، وأشار إلى أقوال الطاعن إذ قرر عند أول استجواب له في التحقيق الأول الذي أجراه البوليس أنه دفع المجنى عليه ، فسقط على الأرض وتبخت عن ذلك إصاباته ، كما أشار إلى عدوله عن هذا القول فيما بعد وإلى دفاع محاميه في الجلسة ، إذ سلم بأنه دفع المجنى عليه فوقع على الأحجار ، ولكنه فعل ذلك اضطراراً لأن المجنى عليه أمسك (بالسقالة) الخشب التي كان يشتغل بالبناء وهو واقف عليها ، ولذا فقد طلب الحكم ببراءته تطبيقاً للمادة ٦١ من قانون



العقوبات . لما كان ذلك ، وكان فعل الضرب الذي أثبتته الحكم على الطاعن ودانته من أجله يتضمن بذاته العمد ، وكانت جريمة الضرب التي دين بها لا تقتضي قصداً جنائياً خاصاً يتعين على المحكمة بحثه والتحدث عنه ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون سوى جدل في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا معقب على محكمة الموضوع فيه ولا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .  
وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ٢٤٠ )

### القضية رقم ٨٨ سنة ٢٠ القضائية

غش اللبن . انتزاع دسم من اللبن . تحقق جريمة الغش . لا يجدى التهم في هذه الحالة ما يثيره عن الحد الأدنى للدسم أو تغير نسبته حتى في لبن الحيوان الواحد أو بسبب الغلي .

إن انتزاع دسم من اللبن تتحقق به جريمة غش اللبن بغض النظر عن نسبة الدسم فيه . فتمت أثبتت المحكمة على التهم أنه انتزع دسماً من اللبن الذي باعه فلا يجديه في دفع التهمة عنه ما يثيره عن الحد الأدنى للدسم أو تغير نسبته حتى في لبن الحيوان الواحد أو تغيرها بسبب الغلي .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه عرض للبيع لبناً مغشوشاً بنزع ٥٠٪ من الحد الأدنى للدسم مع علمه بذلك وظلّت عقابه بالمواد ٣ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

سمعت محكمة المنشئة الجزئية الدعوى وقضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بتفريم التهم عشرة جنحيات . فاستأنف ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية نظرت

استثناؤه وقضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

### الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن « بأنه عرض للبيع لبناً مغشوشاً بنزع ٥٠٪ من الحد الأدنى للدسم مع علمه بذلك » — جاء قاصراً ومخالفاً للقانون إذ لم يصدر تشريع يعين الحد الأدنى للدسم ، كما أن نسبة الدسم غير ثابتة بل تختلف حتى في نفس الحيوان الواحد وتتغير طبقاً لعوامل كثيرة ، فلا تعد قلة مقدار الدسم في اللبن وحدها دليلاً على الغش ، ولكن المحكمة دانت دون أن تبين هذا الحد الأدنى الذي قالت عنه ، ولا سنداً فيه ، أو تذكر نوع اللبن وما إذا كان ما به من نقص كان نتيجة النزاع أو الإضافة ، أو كان نتيجة طبيعية . ثم إن المحكمة قد آخذته بعبارة ذكرها بالتحقيقات مع أنه لم يقصد معنى ما ورد بعبارته من ألفاظ لأنه لا يعرف من اللغة العربية إلا القليل ، كما أن ما استدلت به على علمه بالغش لا يؤدي إليه ، كما لم يقيم الدليل على أن العينة التي أخذت من محله هي بذاتها التي ورد عنها تقرير التحليل ، مع أنه دافع بالجلسة بأن العينات التي تضبط كثيرة . ويضيف الطاعن أن العينات ترسل بأرقام سرية إلى المعمل وأن الرقم للبين بمحضر الفحص يخالف الرقم الموجود بمحضر أخذ العينة الموقع عليه منه ، ولم ترد المحكمة على دفاعه من أنه يبيع اللبن مغلياً ، فيطفو الدسم على سطحه فينزل مع اللبن عند البيع دون ضبط أو تحديد ، وأنه قد يكون الدسم كثيراً في بعض الأحيان ، ويقل في البعض الآخر ، مما لا يمكن معه القول بنسبة معينة يؤاخذ بها ، كما أن المحكمة استندت في ثبوت علمه بالغش إلى ما ذكرته من أنه قال إن اللبن كان مغلياً ، وأن الدسم زال نتيجة

الغلى ، مع أنه لم يذكر ذلك لا بالتحقيق ولا بالجلسة ، كما أنها أخلت بشفوية المرافعة ، فلم تسمع شهوداً ودانته في حين أن الواقعة لا عقاب عليها ، لأن اللبن المغلى لا يخضع للقانون الذى حكمت بمقتضاه ، إذ أنه خاص باللبن الذى يباع بحالته الطبيعية أما المغلى الذى يباع بمحلات الألبان محلى بالسكر ، فلا ينطبق عليه القانون المذكور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها ، واستظهر علم الطاعن بالنقض ، ولما كان الأمر كذلك ، وكان ما أورده المحكمة له أصله بالتحقيقات ومن شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه ، فلا محل لما يثيره الطاعن من الجدل فى موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها ، أما ما يثيره عن الحد الأدنى للدسم ، وتغير نسبته فى الحيوان ، أو تغيرها بسبب الغلى ، أو عدم سريان القانون على هذه الحالة الأخيرة ، فلا وجه له إذ أثبتت المحكمة أنه هو الذى انتزع الدسم من اللبن مما يكفى وحده لتوفر أركان الجريمة بغض النظر عن نسبة الدسم فيه . وأما ما يثيره عن عدم شفوية المرافعة ، فلا يقبل منه ، إذ لم يطلب إلى المحكمة الاستئنافية سماع شهود حتى يصح له النعى على الحكم لهذا السبب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ٢٤١ )

القضية رقم ٤٣٣ سنة ٢٠ القضائية

حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الطعن فيه بالقصور لعدم رده على ما زعمه من حضور محام عنه وتقديم شهادة بمرضه . خلو محضر الجلسة من أى إشارة إلى شىء من ذلك . شهادة بملف الدعوى ليس عليها أية إشارة دالة على أنها قدمت للمحكمة . طعن لادليل عليه .

إذا كان محضر الجلسة ليس فيه ما يشير إلى حضور محام عن المتهم أو رأى



شهادة بمرض المتهم قد قدمت ولم يكن بملف الدعوى إلا شهادة مرضية خالية من أية إشارة دالة على أنها قدمت لهيئة المحكمة أو لسكاتب الجلسة فإنه لا يكون ثمة دليل على ما يزعمه هذا المتهم في طعنه على الحكم الصادر باعتبار المعارضة المرفوعة منه كأنها لم تكن من أن أحداً حضر عنه بالجلسة وقدم تلك الشهادة للمحكمة أو أنها اطلعت عليها وما رتبته على ذلك من قصور الحكم عن الرد على قيام هذا العذر القهرى ، ويكون من المتعين رفض هذا الطعن<sup>(١)</sup> .

### الوقائع

أتمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في يوم ١٣ يونية سنة ١٩٤٩ بدائرة البندر سرق آلات سيارات مبينة بالحضر للسيد أحمد منصور من مخزنه ، وطلبت عقابه بالمادة ١/٣١٧ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة بندر الزقازيق الجزئية الدعوى وقضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل والنفاذ .

فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة .

ومحكمة الزقازيق الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين وقضت غيايبا في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفض استئناف المتهم وبقبول استئناف النيابة وبتعديل الحكم المستأنف وبحبس المتهم سنة مع الشغل ، وذلك عملا بمادة الاتهام وبالمادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات لأنه عائد . فعارض ولكنه لم يحضر الجلسة المحددة لنظر معارضته ، فقضت المحكمة في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٠ باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

---

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الصادر بهذه الجلسة في القضية رقم ٤٣٤ سنة ٢٠ القضائية .

## المحكمة

وحيث إن وجهى الطعن يتحصلان فى القول بأن الطاعن أناب عنه وكيله حضر بجلسته المعارضة وقدم للمحكمة شهادة طيبة تثبت عجزه عن الحضور بسبب المرض ولكن المحكمة اكتفت بإرفاقها بالمحضر دون أن تسمع دفاعه ثم قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن تتمكن من إبداء دفاعه أو ترد على قيام هذا العذر القهرى ولا أنت تشير إلى تلك الشهادة ، كما ان المحكمة قد شددت العقوبة اعتماداً على صحيفة سوابقه دون أن تسأله عنها ، وهذا منها إخلال بمحقه فى الدفاع وقصور فى الحكم .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة وعلى ملف الدعوى الذى أمرت المحكمة بضمه تحقيقاً لوجه الطعن ان هذا المحضر ليس فيه ما يشير إلى حضور محام عن الطاعن أو أن شهادة مرضية قدمت ، ولكن بالملف شهادة خالية من أى إشارة دالة على أنها قدمت لهيئة المحكمة أو لكاتب الجلسة ، وإذن فلا دليل على ما يزعمه الطاعن من أن أحداً حضر عنه بالجلسة وقدم تلك الشهادة للمحكمة ، أو أنها اطلعت عليها . لما كان ذلك ، وكان عدم حضور الطاعن بجلسته المعارضة وعدم إبداء العذر الذى يقول إنه منعه من الحضور إلى المحكمة لا يدع بطبيعة الحال محلاً لردّها على ذلك العذر ، أو مجالا لسؤاله عما جاء بصحيفة سوابقه ، فإن ما ينعاه على الحكم المطعون فيه من إخلال بمحق الدفاع أو قصور فى البيان لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٢٤٢)

القضية رقم ٤٣٤ سنة ٢٠ القضائية

معارضة . حكم باعتبارها كأنها لم تكن . ادعاء المعارض أنه أناب عنه عامياً حضر الجلسة وقدم شهادة بمرضه . صدم وجود أية إشارة بمحضر الجلسة دالة على ذلك . وجود شهادة بمرضه في ملف الدعوى خالية من أية إشارة تفيد تقديمها لهيئة المحكمة أو لسكتب الجلسة . لا تثريب على المحكمة فيما قضت به .

إذا كان الطاعن يطعن على الحكم بمقولة إنه أناب عنه وكيلاً حضر بجلسته المعارضة وقدم للمحكمة شهادة طبية بمرضه لإثبات عجزه عن الحضور ولكن المحكمة اكتفت بإرفاق هذه الشهادة بالمحضر دون أن تسمع دفاعه وقضت باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، وكان محضر جلسة المحاكمة ليس فيه ما يشير إلى حضور محام عن المعارض أو إلى أن شهادة مرضية قدمت وإنما وجد بملف الدعوى شهادة خالية من أية إشارة تدل على أنها قدمت لهيئة المحكمة أو لسكتب الجلسة فهذا الطعن لا يكون له محل .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٤٩ بيندر الزقازيق سرق الأدوات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر لأحمد عبد الهادي أحمد حالة كونه عاملاً لديه بالأجرة ، وطلبت عقابه بالمادة ٣١٧/٧ من قانون العقوبات . سمعت محكمة بندر الزقازيق الجزئية الدعوى وقضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل والنفاذ .

فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة . ومحكمة الزقازيق الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين وقضت غيائياً في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفض استئناف المتهم وبقبول استئناف النيابة وتعديل



الحكم المستأنف وبجس التهم سنة مع الشغل وذلك عملاً بمادة الاتهام وبالمادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات لأنه عائد . فعارض ، ولكنه لم يحضر الجلسة المحددة لنظر معارضته ، فقضت المحكمة باعتبارها كأن لم تكن عملاً بالمادتين ١٣٣ و ١٨٧ من قانون تحقيق الجنايات .

فطن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن وجهي الطعن يتحصلان في القول بأن الطاعن أناب عنه وكيلاً حضر بجلسته المعارضة وقدم للمحكمة شهادة طبية تثبت عجزه عن الحضور بسبب المرض ، ولكن المحكمة اكتفت بإرفاقها بالمحضر دون أن تسمع دفاعه ثم قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن تتمكن من إبداء دفاعه أو ترد على قيام هذا العذر القهرى ، ولا أن تشير إلى تلك الشهادة . كما أن المحكمة قد شددت العقوبة اعتماداً على صحيفة سوابقه دون أن تسأله عنها ، وهذا منها إخلال بحقه في الدفاع وقصور في الحكم .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة وعلى ملف الدعوى الذى أمرت المحكمة بوضعه تحقيقاً لوجه الطعن أن هذا المحضر ليس فيه ما يشير إلى حضور محام عن الطاعن أو أن شهادة مرضية قدمت ، ولكن بالملف شهادة خالية من أى إشارة دالة على أنها قدمت لهيئة المحكمة أو لكتاب الجلسة ، وإذن فلا دليل على ما يزعمه الطاعن من أن أحداً حضر عنه بالجلسة وقدم تلك الشهادة للمحكمة أو أنها اطلعت عليها — لما كان ذلك ، وكان عدم حضور الطاعن بجلسته المعارضة وعدم إبداء العذر الذى يقول إنه منعه من الحضور إلى المحكمة لا يدع بطبيعة الحال محلاً لردّها على ذلك العذر ، أو مجالاً لسؤاله عما جاء بصحيفة سوابقه ، فإن ما ينعاه على الحكم المطعون فيه من إخلال بحق الدفاع أو قصور في البيان لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٠

بإدارة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات  
أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين.

(٢٤٣)

### القضية رقم ٤٥٤ سنة ٢٠ القضائية

تموين . تسعير جبرى . نشر جدول التسعير الجبرى بالجريدة الرسمية . لا يمنع من عقاب من  
يخالف فيما يبيعه . الأسعار المقررة . القانون قد وكل طريقة اذاعة قرارات لجنة التسعير إلى  
المحافظ أو المدير . المادتان ٢٦، ٢٧ من الدستور وإن كانتا توجبان نشر القوانين والقرارات  
الوزارية التى تصدر تنفيذاً لها، إلا أن الأمر ليس كذلك فيما يتعلق بقرارات لجنة التسعير .

إن مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والفقرة الثالثة من المادة  
الثانية منه أن هذا القانون قد وكل إلى المحافظ أو المدير طريقة إذاعة الأسعار التى  
أوجب تحديدها فى يوم الجمعة من كل أسبوع . ولئن كانت المادتان ٢٦ و ٢٧  
من الدستور لا تحتمان النشر فى الجريدة الرسمية إلا بالنسبة إلى القوانين التى تصدر  
من السلطة التشريعية ، وكانت القرارات الوزارية التى تصدر تنفيذاً لتلك القوانين  
تعتبر مكملة لها ولذلك يجب نشرها بالجريدة الرسمية أسوة بها إلا أن الأمر ليس  
كذلك بالنسبة إلى قرارات لجنة التسعير التى نص القانون على إصدارها فى يوم  
بعينه من أيام كل أسبوع لكي يتربص صدورها فى ذلك اليوم كل ذى شأن .  
فهى ذات صبغة موقوتة فوق كونها ذات صبغة محلية تسرى فى دائرة المحافظة أو  
المديرية ، مما حدا الشارع فى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ سابق الذكر إلى أن  
ينص على تخويل المدير أو المحافظ إصدار ما يراه كفيلاً بتحقيق إذاعة تلك  
الجداول على سناكى مديريته أو محافظته متوخياً فى ذلك ظروف الاقليم . وإذن  
فإن عدم نشر قرار المدير أو المحافظ فى صدد كيفية إذاعة الأسعار الأسبوعية

والجدول الأسبوعي بهذه الأسعار بالجريدة الرسمية لا يمنع عن عقاب من يبيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه وآخر عرضا للبيع سلعة مسعرة بسعر أكثر من المقرر حالة كون التهم الآخر مدير المحل المسئول . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ .

سمعت محكمة مصر الجديدة الجزئية الدعوى وقضت حضورياً عملاً بالمواد المطلوبة والقرار الوزاري رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٤٦ بحبس التهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وأمرت بوقف التنفيذ طبقاً للمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات والمصادرة وبإلزامه مع الآخر بإشهار صورة من هذا الحكم على واجهة محلها بأحرف كبيرة لمدة ستة شهور . فاستأنف ومحكمة مصر الابتدائية نظرت استئنافه وقضت غيائياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .

فعارض ، وقضت المحكمة بقبول معارضته شكلاً وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه .

فطن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق التقص الخ الخ .

### الحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانوني : (أولاً) لأنه وقد دان الطاعن بأنه مع آخر عرضا للبيع سلعة مسعرة بأكثر من المقرر بالخالفه للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، فإنه كان يجب تطبيقاً لنصوص هذا القانون أن يثبت أن قرار المدير أو المحافظ بطريقة التشريع عن الأسعار وكذلك الجدول الأسبوعي للأسعار قد نشر بالجريدة الرسمية حتى يمكن مساءلته لخالفه أحكام ذلك القانون ، أما ولم يثبت الحكم أن القرار أو



الجدول نشرها بالجريدة الرسمية ، فإنه يكون قد أخطأ في الحكم بإداته .  
(ثانياً) قصر الحكم في بيان الواقعة ومواد القانون المنطبقة عليها وفي بيان أن  
الملح داخل في جدول السلع الخاضعة للتسعير الجبرى ، كما أنه لم يبين سعره في  
يوم وقوع المخالفة (ثالثاً) أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن باعتباره فاعلاً ،  
مع أنه في الواقع شريك لآخر هو الذى تولى البيع ولم يكن هو موجوداً بالحل  
وقت وقوع المخالفة ، وقد عارض ذلك الآخر في الحكم الغيابى ولم يكن قد فصل  
في المعارضة بعد مما كان يتعين معه إرجاء الفصل في استئناف الطاعن حتى يفصل  
في المعارضة المرفوعة من الفاعل .

وحيث إن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الذى لم ينزع الطاعن في نشره  
يقضى في المادة الأولى منه بأن تنشأ في كل محافظة وفي كل عاصمة مديرية لجنة  
برئاسة المحافظ أو المدير تدعى «لجنة التسعير» كما يقضى في الفقرة الثالثة من المادة  
الثانية منه بأن «يعلن المحافظ أو المدير جدول الأسعار التى تحددها اللجنة في مساء  
يوم الجمعة من كل أسبوع ويكون الاعلان بالكيفية التى يصدر بها قرار من  
«المحافظ أو المدير» ومفاد هذين النصين أن التاؤن المذكور قد وكل طريقة  
إذاعة الأسعار التى أوجب تحديدها في يوم الجمعة من كل أسبوع إلى المحافظ أو  
المدير ، ولما كانت المادتان ٢٦ و ٢٧ من الدستور لا تخمان النشر في الجريدة  
الرسمية إلا بالنسبة للقوانين التى تصدر من السلطة التشريعية ، وإذا كانت  
القرارات الوزارية التى تصدر تنفيذاً لتلك القوانين تعتبر مكملة لها ويجب لذلك  
نشرها بالجريدة الرسمية أسوة بها ، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى قرارات  
لجنة التسعير التى نص القانون على إصدارها في يوم بعينه من أيام كل أسبوع  
لكى يتربص صدورها كل ذى شأن في ذلك اليوم ، فهى ذات صبغة موقوتة فوق  
كونها ذات صبغة محلية تسرى في دائرة المحافظة أو المديرية ، ولهذا الاعتبار  
فإن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ سالف الذكر قد نص على تخويل المدير أو المحافظ  
إصدار ما يراه كفيلاً بتحقيق إذاعة تلك الجداول على ساكنى مديريته أو محافظته

متوخياً في ذلك ظروف كل إقليم . ولما كان الأمر كذلك ، وكان الثابت في الأوراق أن محافظ القاهرة قد حقق حكم القانون بالنشر الذي ارتآه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له أساس من القانون ، أما ما يثيره بصدد عدم إدراج الملح بالجدول المرافق للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، فإن الثابت في ذلك الجدول عكس ذلك ، إذ أن الملح وارد به ضمن السلع الخاضعة للتسعير الجبري . هذا وقد طبق الحكم المطعون فيه مواد القانون على الواقعة الثابتة به تطبيقاً صحيحاً . وأما ما ينهه الطاعن على الحكم من القصور في بيان الواقعة وأنه باعتباره شريكاً كان يجب إرجاء محاكمته حتى يفصل في التهمة بالنسبة إلى الفاعل ، فمردود بأن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها باعتباره فاعلاً لا شريكاً مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ٢٤٤ )

القضية رقم ٤٦٧ سنة ٢٠ القضائية

حكم . تسببه . إقامة الحكم على دليل لاسنده . نقضه .

إذا أقيم الحكم على دليل لاسنده من أوراق الدعوى تعين نقضه .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة ١ — عبد الرؤوف شفيق أبو الخير ( الطاعن ) و ٢ — محمد عفيفي بأنهما تسبيا بغير قصد ولا عمد في قتل غريب هلال وزقي ومحمود عبيد سعودي وفي إصابة يوسف سيد عبد المجيد الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي

وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة عمومية ركب فيها المجنى عليهم دون اتخاذ الحيطة الواجبة فاصطدم بسيارة عمومية أخرى يقودها محمد عفيفي حسنين وسقط بها في التربة فقتل المجنى عليهما الأولان بإسفكسيا الترق وأصيب المجنى عليه الأخير ، وطلبت عقابهما بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات .  
وادمي بحق مدني ١ — عيد اسماعيل سعودي عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على ابن ابنه القاصريس محمود عيد و ٢ — فاطمة محمد سعودي ، وطلبا الحكم لهما قبل التهمين متضامنين مع حكيم أفندي مرجان مدير اتحاد شركة المحاسن بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية بمبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض .

سمعت محكمة الصف الجزئية الدعوى وقضت حضوريا وفي غيبة حكيم أفندي مرجان بصفته بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل و ٤٠٠ قرش كفالة لإيقاف التنفيذ ، وبحبس المتهم الثاني ثلاثة شهور مع الشغل و ٢٠٠ قرش كفالة لإيقاف التنفيذ ، ويلزم المتهمين وحكيم أفندي ، مرجان بصفته مدير شركة اتحاد أوتوبيس المحاسن والمنيا والبحيرة بأن يدفعوا متضامنين فيما بينهم للمدعين بالحق المدني مبلغ خمسمائة جنيه والمصاريف المدنية ومائتي قرش أتعاب محاماة لهما ، وذلك عملا بمادتي الاتهام ، فاستأنف المحكوم عليهما ، ومحكمة الجيزة الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المتهمين والمسئول عن الحقوق المدنية بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

فطعن المحكوم عليه الأول في الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما بني عليه الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالقتل الخطأ قد استند — فيما استند إليه في ذلك — إلى القول بأنه ثبت من أقوال الشهود جميعاً أن المتهم الأول (الطاعن) لم يكن يضيء نور السيارة ، على حين أن هذا



الاجماع الذى قال به الحكم لاسند له فى الأوراق ، مما من شأنه أن يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن مما استندت إليه المحكمة ، أنه « ثبت من شهادة شهود الحادث جميعاً أن المتهم الأول ( الطاعن ) لم يكن يضىء النور كما تقضى بذلك الأصول » ولما . كان هذا الذى استند إليه الحكم لا يتفق مع ما هو ثابت بمحضر جلسة المحكمة ومفردات الدعوى — التى أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن — فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أقيم على دليل لاسند له من أوراق الدعوى مما يعيبه بما يوجب نقضه . . .  
وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن موضوعاً ونقض الحكم المطعون فيه .

### جلسة ١٢ من يونية سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسنى بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك المستشارين .

( ٢٤٥ )

### القضية رقم ٥٦٢ سنة ٢٠ القضائية

حكم . تسببه . نية القتل . إنباتها بما يؤدى إلى ذلك . لا قصور .

إذا كان الحكم قد تعرض لنية القتل فقال إنها مستفادة من استعمال المتهم فى عدوانه على المجنى عليه آلة حادة وطعنه إياه بها عدة طعنات فى مواضع عدة من جسمه وإحداها وهى إصابة البطن تعتبر فى مقتل وخطيرة ، فهذا القول من شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه ، ولا يكون بالحكم قصور فى بيان توافر هذه النية . .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — فتحي يوسف البنا (الطاعن) و ٢ — عزت يوسف البنا بأنهما شرعا في قتل صلاح الدين محمد علي طعيمة عمداً بأن أوثق المتهم الثاني كتفيه وطعنه. المتهم الأول بسكين عدة طعنات في جسمه قاصدين قتله فحدثت به الاصابات الميينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادة المتهمين فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج ، وذلك مع سبق الاصرار ، وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ .

و ادعى بحق مدني محمد علي اسماعيل بصفته وليا طبعيا على ولده القاصر صلاح الدين محمد علي وطلب الحكم له قبل المتهمين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب .

سمعت محكمة جنايات الزقازيق الدعوى وقضت حضوريا (أولا) ببراءة المتهم الثاني 'أسند إليه و برفض الدعوى المدنية قبله ، وذلك عملا بالمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . (ثانيا) بمعاقبة المتهم الأول بالسجن خمس سنوات و بإلزامه بأن يدفع مائة جنيه على سبيل التعويض لمحمد علي اسماعيل بصفته ولياً طبعياً على ولده القاصر صلاح الدين اسماعيل والمصاريف المدنية وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٢٣٤ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بالشروع في القتل العمد جاء باطلا لا بثنائه على ما لا سند له من التحقيقات ولتصوره في التسبيب . وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة قالت إن الطعنة الأولى التي ضرب بها

المجنى عليه هي التي أصابته في البطن ، واستندت في ثبوت نية القتل إلى ذلك وإلى تعدد الاصابات وخطورة بعضها ، وأرجعت سبب الحادث إلى سبق اتهام المجنى عليه بقتل أخ للمتهمين وحقدهما عليه لهذا السبب ، مع أنه لم يرد في الكشف الطبي ولا في أقوال الشهود أن المجنى عليه ضرب أولاً في البطن ، كما أن إصابة واحدة وهي تلك الإصابة هي التي تعتبر في مقتل وخطيرة ، كما أن المجنى عليه لم يقل إن سبب الحادث هو ما أوردته المحكمة ، بل قال انه لا يعرف سبب الاعتداء عليه . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن الطعنات حدثت بمطواة صغيرة في سرعة متلاحقة وكانت غير بعيدة الغور وفي مواضع غير خطيرة مما لا يمكن معه أن تستخلص منها نية القتل ، وبخاصة إذا لوحظ أن المجنى عليه والتهم كانا وقت الحادث غير ثابتين على حال مما لا يمكن معه القول بتعمد الطاعن إحداث الإصابة في مكان بعينه من جسم المجنى عليه . فكان من الواجب على المحكمة إن أرادت استخلاص نية القتل من موضع الإصابة أن تقيم الدليل على انه أراد فعلاً أن يحدثها في هذا المكان ، وقد تمسك المدافع عنه بهذا الدفاع ونفى عنه نية القتل ، واستدل بأن باقى الاصابات سطحية ، ولكن المحكمة لم تتعرض لهذا الدفاع واكتفت بالقول بتعدد الاصابات وخطورة بعضها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوتها ، ثم تعرض لنية القتل ، فقال إنها مستفادة من استعمال الطاعن في عدوانه على المجنى عليه آلة حادة وطعنه إياه بها عدة طعنات في مواضع عدة من جسمه وإحداها وهي إصابة البطن تعتبر في مقتل وخطيرة ... ولما كان ما قالته المحكمة من ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه ، وكان الباعث على ارتكاب الجريمة ليس من أركانها التي يتعين أن يشتمل الحكم على بيانها ، وكان الحكم لم يذكر ترتيباً معيناً لحدوث الجروح بالمجنى عليه — فان ما يثيره الطاعن لا يكون سوى مجادلة في تقدير الأدلة التي عولت عليها محكمة الموضوع في حكمها ومبلغ الاطمئنان إليها مما تستقل هي به من غير معقب عليها فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .



(٢٤٦)

## القضية رقم ٥٧٦ سنة ٢٠ القضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . الغيوبة المانعة من المسؤولية . تعاطي المخدر اختياراً وعن علم بالحقيقة . مسؤولية التهم . الجرائم التي يتطلب لها القانون قصداً جنائياً خاصاً . لا يكتفى فيها في ثبوت القصد بافتراضات قانونية بل يجب التحقق من قيام القصد من أدلة مستمدة من الواقع . ( المادة ٦٢ ع ) .

إنه لما كانت الغيوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ، كان مفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة مختاراً وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسؤولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها . فالقانون في هذه الحالة يجري عليه حكم المدرك التام الإدراك ، مما يبنى عليه توافر القصد الجنائي لديه ، إلا أنه لما كانت هناك بعض جرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص فإنه لا يمكن القول باكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد بافتراضات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع . فإذا كان الحكم قد استبعد نية القتل لدى المتهم فيما وقع منه من إطلاقه عياراً نارياً على المجنى عليه أدى إلى وفاته واعتبر الحادثة ضرباً أفضى إلى الموت فإنه لا يكون قد أخطأ .

### الوقائع

أهملت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه : (أولاً) قتل محمد غازي درويش عمداً بأن أطلق عليه مقدوماً نارياً من بندقيته أحدث به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي والتي أدت إلى وفاته .

و(ثانياً) ضرب بكر بكر عمر فأحدث به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج لا يزيد على عشرين يوماً . وطلبت من قاضي الأحالة إحالته إلى

محكمة الجنايات لحاكمته بالمادتين ٢٣٤/١ و ٢٤٢/١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

سمعت محكمة جنسايات دمنهور الدعوى وقضت حضوريا بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة سبع سنوات ، وذلك عملا بالمواد ٢٣٦/١ و ٢٤٢/١ و ٣٢ من قانون العقوبات لأنه في الزمان والمكان سالفى الذكر : (أولا) ضرب محمد غازى عمداً بأن أطلق عليه مقدوفا ناريا من بندقيته فأحدث به الاصابة الموضحة بالتقرير الطبى الشرعى ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته .  
(ثانيا) ضرب بكر بكر عمر عمداً بآلة صلبة راضة فأحدث به الاصابات المبينة بالتقرير الطبى والتي تحتاج إلى علاج لا يزيد على عشرين يوما .  
فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن مؤدى وجهى الطعن هو أن المحكمة على الرغم مما قالته فى الحكم المطعون فيه من أن الطاعن حين أطلق العيار النارى على المجنى عليه كان فاقد الشعور والاختيار بفعل مخدر تعاطاه ، وعلى الرغم من استبعادها نية القتل فى حقه لهذا السبب ، فإنها قد آخذته عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت ، وهذا منها خطأ فى تطبيق القانون ، إذ كان مقتضى انعدام إرادته بفعل الخدر أن لا يؤاخذ إلا على القتل الخطأ فقط . هذا إلى أنها قد أخطأت فى الاستدلال من حيث تصوير الواقعة ، فقد دفع الطاعن بأن العساكر لما أن رأوه مهتاجا بفعل الحشيش الذى تعاطاه تألبوا عليه وضربوه بقصد انتزاع البندقية التى كان يحملها فأحدثوا به إصابات مبينة بالتقرير الطبى ، ولكنه تشبث بها وهم يجذبونها منه ، وعندئذ انطلق منها العيار النارى الذى أودى بحياة المجنى عليه ، ، ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع مع وجاهته وتدعيمه بالتقرير الطبى الذى أثبت تعدد الاصابات به .  
وحيث إن واقعة الدعوى — على ما أثبتتها الحكم المطعون فيه — هى أن

الطاعن وهو خفير نظامي قد تناول باختياره مادة مخدرة هي الحشيش ففقد شعوره ثم جرى إلى المركز وهو يحمل البندقية الأميرية عهده ، وهناك أطلق منها مقذوفاً نارياً أصاب الجنى عليه فقتله ، وفيما هو يحاول الهرب اعتدى على أحد من حاولوا القبض عليه بمأسورتها على رأسه فأحدث به جرحاً ، وقد عاقبته المحكمة بالحكم المطعون فيه على ما وقع منه باعتباره ضرباً مفضياً إلى الموت وضرباً بسيطاً ، وتطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وقعت عليه عقوبة واحدة في نطاق المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، وذلك على أساس انتفاء نية القتل مما لا تتوافر معه أركان جريمة القتل العمد التي كان متبهما بها .

وحيث إنه لما كانت الغيبوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاير مخدرة تناولها الجاني قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ، فإن مفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة مختاراً وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون في هذه الحالة يجري عليه حكم المدرك التام الإدراك مما يبنى عليه توفر القصد الجنائي لديه ، إلا أنه لما كانت هناك بعض جرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص ، فإنه لا يمكن القول باكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد بافتراضات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، وهذا ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في تفسيرها للمادة ٦٢ من قانون العقوبات ..

وحيث إنه لذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استبعد نية القتل لدى الطاعن واعتبر الواقعة ضرباً تسبب عنه موت الجنى عليه ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

وحيث إن ما يثيره الطاعن بشأن الدفاع المشار إليه في وجه الطعن ، فلا محل له ما دام الحكم المطعون فيه قد تعرض له وفنده للأدلة والاعتبارات السائغة التي



أوردها ، وهو جدل متعلق بأدلة الدعوى مما تنصل فيه محكمة الموضوع من غير معقب عليها في ذلك .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### جلسة ١٢ من يونية سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب الغزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

( ٢٤٧ )

### القضية رقم ٧١٣ سنة ٢٠ القضائية

استئناف - استئناف النيابة . يطرح الدعوى برمتها على المحكمة الاستئنافية . - اقتصار النيابة في تقرير الاستئناف على طلب القضاء بإشهار الحكم الذي أغفلته محكمة الدرجة الأولى . - قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء وقف التنفيذ المحكوم به ابتدائياً . لا تثير عليها فيه .

المحكمة غير مقيدة بما تستند إليه النيابة في تقرير الاستئناف أو تبديه في جلسة المرافعة من الطلبات ، بل إنه يترتب على رفع الاستئناف من النيابة نقل موضوع الدعوى برمته إلى المحكمة الاستئنافية ، واتصال هذه المحكمة به اتصالاً يخولها النظر فيه من جميع نواحيه والحكم فيه طبقاً لما تراه في حدود القانون . وإذن فلا تثير عليها إذا هي رأت إلغاء وقف تنفيذ العقوبة المحكوم به ابتدائياً ولو كانت النيابة لم تطلب إليها ذلك في تقريرها بل اقتصرت على طلب القضاء بإشهار الحكم الذي أغفلته محكمة الدرجة الأولى .

### الوقائع

أهتت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه باع سلعة مسعرة (سكرا) بأزيد من

السعر الرسمي ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٤ و ٧ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٤٦ .

سمعت محكمة بندر دمنهور الجزئية الدعوى وقضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام وبالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتربيته مائة جنيه والمصادرة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات .

فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة طالبة شموله بالنفاذ ، ومحكمة دمنهور الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين وقضت غيباً في ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ بقبولهما شكلاً وفي الموضوع بتأييد العقوبة المقضى بها مع إلغاء الأمر بوقف تنفيذها وإشهار الحكم بحروف كبيرة على واجهة المحل لمدة ستة شهور .

فعارض المحكوم عليه ، ولكنه لم يحضر الجلسة المحددة لنظر معارضته ، فقضت المحكمة في ٣ أبريل سنة ١٩٥٠ باعتبار معارضته كأن لم تكن .

فطن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن « بأنه باع سلعة مسعرة بأزيد من السعر الرسمي » قد جاء قاصر الأسباب وأخل بحق الطاعن في الدفاع ، وأخطأ في تطبيق القانون ؛ ذلك بأن المحكمة قضت بإلغاء وقف التنفيذ مع أن الاستئناف كان مرفوعاً من النيابة بسبب إغفال محكمة أول درجة القضاء بإشهار الحكم على واجهة المحل مما كان مقتضاه أن تقصر المحكمة الاستئنافية نظرها على هذا الأمر وتفصل في الدعوى في حدوده . ثم إنه قد اعتذر بمرضه عن حضور الجلسة ، واستند إلى شهادة طبية ، ولكن المحكمة رفضت عذره وشوهدت الوارد بالشهادة عن المرض ، فجعلته التهايباً باللوزتين ، في حين أنه كان التهايباً رثوياً حاداً يحول دون تركه الفراش . ويضيف الطاعن أن المحكمة لم تبين الواقعة بياناً كافياً ، وأغفلت بيان السعر الرسمي الذي تجاوزته وسندها عليه إلى غير

ذلك من البيانات الجوهرية في الدعوى ، كما أنها وقد أغت وقف التنفيذ لم تكن بتنفيذ الأسباب التي أوردتها محكمة أول درجة مسوغة للحكم به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بياناً كافياً ، وعننى بيان السعر الذى تم البيع به ، وذكر أنه أزيد من السعر الرسمى ، كما تعرض لوقف التنفيذ المقضى به فألغاه بناء على عدم وجود ما يبرره من ظروف الدعوى — لما كان الأمر كذلك ، وكانت محكمة أول درجة إذ قضت بوقف تنفيذ العقوبة لم تبين لذلك سبباً غير «ظروف الدعوى ونحو صحيفة الطاعن من السوابق» فإن ما يثيره الطاعن بشأن ذلك كله لا يكون له محل . أما ما يقوله عن أثر الاستئناف المرفوع من النيابة ومدى سلطة المحكمة الاستئنافية ، فمردود بأن هذه المحكمة غير مقيدة بما تستند إليه النيابة في تقرير الاستئناف أو تبديه في الجلسة من الطلبات ، بل إنه يترتب على رفع الاستئناف منها نقل الموضوع برمته إلى المحكمة الاستئنافية ، واتصال هذه المحكمة به اتصالاً يخولها النظر فيه من جميع نواحيه والحكم فيه طبقاً لما تراه هي في حدود القانون ، ولذا فلا تثريب عليها إذا هي رأت إلغاء وقف تنفيذ العقوبة المحكوم به ابتدائياً ولو كانت النيابة لم تطلب إليها ذلك في تقريرها بل اقتصرت على طلب القضاء باشهار الحكم الذى أغفلته محكمة أول درجة . هذا وغير صحيح ما يقوله الطاعن عن نوع المرض المذكور في الشهادة الطيبة ، بل إن ما ذكرته المحكمة عنه هو الصحيح، وقد ناقشت عذره ولم تأخذ به للاعتبارات التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .



(٢٤٨)

## القضية رقم ٧٢٣ سنة ٢٠ القضائية

١ — دفاع . متهم بجنحة . حضور محام عنه غير واجب . تأجيل القضية عدة مرات لغياب محامي المتهم . حضور محام معه في آخر جلسة وترافعه عنه . نعيه على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع . لا وجه له .

ب — حكم . تسببه . حكم من محكمة الدرجة الأولى في معارضة قضى برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه لأسبابه . حكم محكمة الدرجة الثانية بتأييد هذا الحكم للأسباب الواردة به والتي أخذت بها المحكمة . لا تصور .

١ — إن القانون لا يوجب حضور محام عن المتهم في جنحة ، بل يكفي أن يدافع هو عن نفسه فيها . فإذا كان الظاهر من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن القضية أجلت أكثر من مرة بسبب غياب المحامي عن المتهم ، ثم حضر معه في الجلسة الأخيرة محام ترافع في موضوع الجنحة المسندة إليه وطلب براءته منها ، فلا يكون لهذا المتهم من وجه لأن ينعي على المحكمة أنها أخلت بمته في الدفاع بعدم موافقتها على تأجيل القضية حتى يحضر محاميه الأصلي .

٢ — متى كان حكم محكمة الدرجة الأولى الصادر في المعارضة والذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه قد قضى برفض هذه المعارضة وبتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه قائلًا في ذلك «إن الحكم المعارض فيه قد جاء صحيحاً لأسبابه في قضائه بإدانة المتهم ويتعين القضاء بتأييده» — فهذا معناه أن الحكم المذكور قد اعتمد في قضائه على أسباب الحكم الغيابي ، ويكون الحكم الاستئنافي المطعون فيه إذ قال «إن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة» قد اعتمد بدوره على أسباب الحكم الغيابي المشار إليه .

## الوقائع

أهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه سب علناً هيئة نظامية هي الحكومة

المصرية بأن تفوه بالألفاظ المبينة بالمحضر ، وطلبت عقابه بالمادتين ١٧١، ١٨٤ من قانون العقوبات .

سمعت محكمة السويس الجزئية الدعوى وقضت غيايبا عملا بالمادتين المذكورتين بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ ، فعارض وقضى بقبول معارضته شكلا وفى الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة السويس الابتدائية نظرت استئنافه وقضت حضوريا بقبوله شكلا وفى الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى القول بأن الحكم المطعون فيه — إزدان الطاعن بسبب الحكومة علنا — قد أدخل بحقه فى الدفاع ؛ ذلك أنه قد حضر معه أمام المحكمة الاستئنافية محام غير محاميه ، وطلب التأجيل لاشتغال محاميه أمام محكمة الجنايات ، وقدم ما يدل على ذلك ، ولكن المحكمة رفضت هذا التأجيل ، كما رفضت طلب حجز القضية للحكم مع تقديم مذكرات ، وقضت بتأييد الحكم الابتدائى الصادر بالادانة ، ولم تشر فى حكمها إلى أسباب رفضها للتأجيل المطلوب ، وأنه لا يقلل من أثر هذا الاخلال أن الحاضر عن محامى الطاعن قد ترفع عنه فى الموضوع ، ذلك أن هذا الحاضر كان موكلا عن الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى ، ثم وكل المحامى الآخر فى الاستئناف ، مما مؤداه أن الطاعن كان يعول فى الدفاع عن نفسه على حضور هذا المحامى معه ومرافقته عنه أمام المحكمة الاستئنافية .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن القضية أجلت أكثر من مرة بسبب غياب محامى الطاعن ، ثم حضر معه فى الجلسة الأخيرة محام ، وترافع فى موضوع الجنبعة المسندة إليه ، وطلب براءته

منها ، وكان القانون لا يوجب حضور محام عن المتهم في جنحة إذ يكفي أن يدافع هو عن نفسه فيها — فإن دعوى الاخلال بحق الدفاع التي يثيرها الطاعن في هذا الوجه لا يكون لها أساس . وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه قد جاء قاصر الأسباب . ذلك بأنه إذ قضى عليه غيائياً من محكمة أول درجة ، وعارض في الحكم قضت المحكمة في المعارضة بالتأييد ، وقالت في الأسباب إن الحكم الغيابي صحيح لأسبابه ، ولكنها لم تقل في حكمها إنها تأخذ بهذه الأسباب مما يجعل هذا الحكم قاصر التسيب ، فلما استأنفه قضت المحكمة الاستئنافية بتأييده لأسبابه التي قالت إنها تأخذ بها ، وأنه إذ كان هذا الحكم المشار إليه قد جاء على ما سبق القول خالياً في واقعه من الأسباب فإن الحكم الاستئنافي المطعون فيه يكون بدوره خلواً من الأسباب .

وحيث إنه لما كان حكم محكمة أول درجة الصادر في المعارضة والذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه قد قضى برفض هذه المعارضة وبتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه ، وقال في ذلك « إن الحكم المعارض فيه قد جاء صحيحاً لأسبابه في قضائه بإدانة المتهم ويتعين القضاء بتأييده » ، فإن هذا معناه أن الحكم المذكور قد اعتمد في قضائه على أسباب الحكم الغيابي . ويكون الحكم الاستئنافي المطعون فيه إذ قال : « إن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة » — يكون هذا الحكم قد اعتمد بدوره على أسباب الحكم الغيابي المشار إليها ، وبذا فلا يكون به قصور .

وحيث إن محصل الوجهين الثالث والرابع هو أن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بقيام خصومة بينه وبين رجال البوليس مستدلاً على ذلك بما يؤيده ، ولكن المحكمة قالت في حكمها بعدم وجود هذه الخصومة ، وأغفلت الرد على هذا الدفاع ، وأنه مع التسليم جدلاً بصدور العبارة المنسوبة إلى الطاعن ، فإن هذه العبارة لا تتضمن إهانة لهيئة الحكومة مما ينطبق عليه نص المادة ١٨٤ من قانون العقوبات .



وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين من طعنه لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعا .

### جلسة ١٤ من يونية سنة ١٩٥٠

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسني بك وفهم عوض بك ومحمد غنيم بك ومصطفى قاضل بك المستشارين .

( ٢٤٩ )

### القضية رقم ١٤٠١ سنة ١٩ القضية

- أ — تقض . المصلحة من الطعن . مناطها . ما يدعيه رافع الطعن من حق يريد من القضاء حمايته . محكوم ببراءته من تهمة بيع قطن مغشوش قرر أنه غير مالك لهذا القطن . عدم طعن النيابة في الحكم . طعنه في الحكم الصادر بمصادرة القطن . لا يقبل .
- ب — قانون . المفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام . محلها وحدة الفعل المنصوص عليه في كل منهما .
- ج — غش . التزيف أو النش المنصوص عليهما في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . تحققه . خلط قطن من رتب واطئة بقطن من رتب أعلى ووضعه في بالات مكبوسة . خليط غير متجانس . طرح هذا القطن في السوق . يعتبر غشاً .
- د — غش . الخدع في رتبة القطن المتفق عليها بين المتعاقدين . هو خدع في حقيقة . الخلط برتب أعلى وعدم التناسق والتعبئة الخادعة . خدع في طبيعة وصفات القطن الجوهرية .
- ه — غش . توفر النش . استحقاق العقاب بغض النظر عما قد يترتب من التزامات بموجب العقد بين البائع والمشتري في حالة خديعة المشتري أو ما يكون لأحد الطرفين من حقوق مترتبة بمقتضى القانون المدني أو التجاري .

و — غش . يكفى لقيام جريمة الخديعة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يكون الغلط أحد الأسباب الدافعة إلى إبرام الصفقة . لا يلزم أن يكون هذا الغلط هو السبب الأساسي في التعاقد .

ز — غش . الخدع في القيمة التجارية أو الثمن . متى لا يكون غير معاقب عليه ؟ إذا كان الكذب فيما يتعلق بالثمن وحده مجرداً عن الخدع فيما يتعلق بمقومات الشيء .

ح — غش . مصادرة . إدانة التهم بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على اعتبار أنه باع قطعاً مغشوشاً . المصادرة واجبة . كون الأقطان قد بيعت وأودع ثمنها الخزائنة . لا يمنع من المصادرة . الحكم بها ينسحب على الثمن المتحصل من بيعها .

١ — يشترط لقبول الطعن وجود مصلحة للطاعن تضي عليه الصفة في رفعه . ومناطق توافر هذه المصلحة هو ما يدعيه رافع الطعن من حق ينسبه لنفسه ويريد من القضاء حمايته . فإذا كان الطاعن قد قضى له انتهائياً ببراءته من التهمة التي كانت تسند لها إليه النيابة العمومية ، وكان هو يقرر أنه غير مالك للقطن المحكوم بمصادرتها لبيعته إياه لشخص غير ممثل في الدعوى ولم تطعن النيابة في الحكم القاضي ببراءته ، فالطعن من جانبه في الحكم بصدد مصادرة القطن لا يكون مقبولاً ، لانتفاء صفته في طلب عدم مصادرة هذا القطن وانتفاء مصلحته في الطعن .

٢ — إن المفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام إنما تكون عند وحدة الفعل المنصوص عليه في كل منهما وحدة تشمل كل عناصر هذا الفعل وأركانها . أما إذا كان الفعل المنصوص عليه في أحدهما يختلف عن الفعل الذي ينص عليه الآخر فإن المزاوجة بينهما تمتنع ، ويمتنع بالتبع الإشكال في تطبيقهما لانطباق كل من القانونين على الواقعة المنصوص عليها فيه . ولما كان كل من القانونين رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعالج واقعة مستقلة عن الأخرى ، إذ الأول يعاقب على مجرد خلط القطن ولو كان في حيازة مالكه ، أو كان لم يصدر بشأنه أية معاملة ، أو كان قد حصل الخلط قبل أن يباع أو يعرض للبيع ، أمى أنه يعاقب على عمل تحضيرى بالنسبة لجريمة الخديعة أو بالنسبة لجريمة الغش المنصوص عليهما في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وذلك مبالغة من الشارع في حماية محصول القطن بصفة كونه المحصول الرئيسى في البلاد ، وتوخياً منه لمنع الغش في ذلك المحصول قبل وقوعه ، والثانى (القانون رقم ٤٨

لسنة ١٩٤١) — كما يبين من نصوصه — يعاقب على خدع المشتري أو الشروع في خدعه ، وعلى غش البضاعة والمحاصيل على الوجه المبين به — كان لا يوجد بين القانونين وحدة في الواقعة التي يعالجها كل منهما . وذلك لا يمنع بالبداية أن يكون الفعل الواحد مكوناً أحياناً للجريمة المنصوص عليها في كل منهما كأن تم جريمة الخديعة أو غش البضاعة بواسطة خلط أصناف القطن ، وفي هذه الحالة يوجد التعدد المعنوي المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وعندئذ يجب توقيع العقوبة الأشد وهي المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . وإذن فإذا كانت الواقعة — كما أثبتنا الحكم — تتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمتين المنصوص عليهما في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق هذا القانون عليها .

٣ — إن تزيف البضاعة أو غشها المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ كما يتحقق بإضافة مادة غريبة إليها أو بانتزاع شيء من عناصرها النافعة يتحقق أيضاً بإخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك بالخلط أو بالاضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة ، أو من نفس طبيعتها ولكنها من صنف أقل جودة ، بقصد الإيهام بأن هذا الخليط خالص لا شائبة فيه ، أو بقصد إخفاء رداءة البضاعة وإظهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة . والغش أو التزيف بالخلط لا يتطلب أيهما حتماً أن يكون الشيء المدخل في البضاعة من طبيعة أخرى تغاير طبيعتها ، بل قد يكون من ذات الطبيعة ولكنه يختلف عنها في مجرد الجودة . على أنه لا يشترط في القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة ، بل يكفي أن تكون قد زيفت ، والتزيف يستفاد من كل خلط ينطوي على الغش بقصد الإضرار بالمشتري ، كما ينشأ عن إدخال محصول من صنف أقل جودة بنية الغش في محصول جيد من ذات الجنس أو الطبيعة إذا كان هذا الخلط من شأنه أن يجعل الشيء بعد خلطه أقل صلاحية للاستعمال الذي أعد له بصورة ملموسة أو يقلل من قيمته قلة ملحوظة



أو يجعله ذا ثمن أقل من ثمنه المعروف . وإذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعن لكي يتخلص من قطن من رتب واطئة خلطه بقطن من رتب أعلى حتى يصل إلى تصريف القطن الرديء الذي لا يوجد إقبال على شرائه ، وأن البالات التي حوت هذا الخليط أصبح القطن فيها غير متجانس لا يمكن إعطاؤه رتبة معينة من الرتب المعروفة في سوق القطن ، فاستخلصت المحكمة من أدلة سائغة أوردتها أن طرح هذا القطن في السوق يعتبر غشاً لأنه يتعذر على المشتري اكتشاف عيوبه ، وأن مثل هذا القطن لا يجوز تصديره أو إعادة تداوله في السوق بدون أن يوضح بجلاء أنه «أقطن غير متناسقة جهزت بطريقة لا تتفق مع عرف ميناء البصل» ثم طبقت على هذه الواقعة المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

٤ — إن الخدع في رتبة القطن المتفق عليها بين المتعاقدين تكون في القانون خدعاً في حقيقته ، أما الخلط برتب أوطى وعدم التناسق والتعبئة الخادعة ، فإنها تعتبر خدعاً في طبيعة وصفات القطن الأساسية والجوهرية وما يحتويه من عناصر نافعة ، وخدعاً كذلك في العناصر الداخلة في تركيبه ، كما هي معرفة به في القانون ، فتمتى كان الحكم قد أثبت أن البيع انعقد بين المتهم وبين المشتري على رتبة معينة وهي رتبة جود إلى فولى جود ، وأن القطن المباع قد حصل التماسخ في بيعه ودفع البائع تعويضاً للمشتري ، وأن هذا القطن قد بيع لوات (أي مجاميع) بعد كبسه كبساً بخارياً ، ومن الصفات الجوهرية للمجاميع المكبوسة على هذا النحو أن تكون متناسقة الطبقات وأن تكون كل بالة من بالات المجموعة متماثلة مع باقي بالات تلك المجموعة خالية من عيب التركيب — كما هو منصوص عليه في لائحة بورصة ميناء البصل وكما يقره العرف التجاري ، وأن عدم التناسق في القطن المباع قد بلغ حداً كبيراً حتى أصبح من المتعذر تحديد رتبة له ، وأن المتهم ارتكب التعبئة الخادعة وأن القطن المباع لا يتفق مع العينات التي بيع على أساسها ، وأن هذا كله وقع عمداً من المتهم لكي يتخلص من قطن رديء لا يستطيع بيعه في السوق ، ولكي

يحصل على فرق الثمن بين الرتبة التي باع على أساسها وبين رتبة القطن الذي باعه فعلا — متى كان ذلك فإن هذا الحكم يكون قد أثبت على التهمة ارتكابه جريمة خدع المشتري في حقيقة طبيعة البضاعة وصفاتها الجوهرية وما تحتويه من عناصر نافعة ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون هذا الحكم قد وصف الواقعة بأنها خدع في طاقة البضاعة وحقيقتها وذاتيتها .

٥ — يكفي أن تتوافر عناصر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ حتى يكون الجاني مستحقا للعقاب بغض النظر عما قد يترتب عليها من التزامات بين المتعاقدين في حالة خديعة المتعاقد ، أو ما يكون لأحد الطرفين من حقوق مترتبة بمقتضى القانون المدني أو التجاري . إذ العقاب على تلك الجرائم يهدف به الشارع لا إلى تحقيق مصلحة خاصة يحققها القانون المدني وغيره من القوانين الخاصة وإنما يهدف إلى ما هو أسمى وهو تحقيق مصلحة عامة هي التي شرع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لحمايتها ، وهي منع الغش فيما يتعامل فيه الناس . يدل على صحة هذا النظر أن المادة تنص على عقاب الشروع في تلك الجرائم ولو بعرض البضاعة للبيع دون أن يكون هناك عقد قد أبرم .

٦ — إن تأويل القانون على الوجه الصحيح هو أنه يكفي لقيام جريمة الخديعة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يكون الغلط الذي دفع البائع المشتري إليه متعلقا بطبيعة البضاعة أو صفاتها الجوهرية أو العناصر الداخلة في تركيبها أحد الأسباب الدافعة إلى إبرام الصفقة ، ولا يلزم أن يكون هذا الغلط هو السبب الأساسي في التعاقد . وبما يدعم هذا النظر أن الشارع عني بالنص في الفقرة الرابعة من المادة الأولى منه على وجوب أن يكون « النوع أو الأصل أو المصدر » — إذا حصلت الخديعة في واحد منها — سببا أساسيا في التعاقد ، في حين أنه لم يقيد ما ورد في الفقرات الثلاث الأولى بهذا القيد .

٧ — إنه وإن كان لا عقاب بمقتضى نصوص قانون قمع الغش والتدليس على

الخديعة في القيمة التجارية أو الثمن ، إلا أن ذلك لا يكون إلا حيث يكون كذب  
البائع فيما يتعلق بالثمن وحده مجرداً عن الخدع فيما يتعلق بمقومات الشيء المبيع التي  
عنى المشرع بذكرها في المادة الأولى من قانون قمع الغش . أما إذا وقعت الخديعة  
في شيء من ذلك فإن الخداع في الثمن أو في القيمة التجارية لا يكون إلا مجرد أثر  
للخديعة المعاقب عليها .

٨ — إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يقضى في المادة السابعة منه بأن  
« تعتبر الجرائم التي ترتكب ضد أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة مخالفات إذا  
كان المتهم حسن النية ، على أنه يجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد أو العقاقير أو  
الحاصلات التي تكون جسم الجريمة » . ومفاد هذا أن الشارع قد افترض أنه  
كلما قضى على متهم بعقوبة لجريمة من الجرائم الداخلة في نطاق المواد المشار إليها  
— ومن بينها المادة الثانية التي تنص على عقاب من « غش أو شرع في أن يغش شيئاً  
من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو  
الطبيعية معداً للبيع ، أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو  
العقاقير أو الحاصلات مع علمه بغشها أو بفسادها » — تكون مصادرة الأشياء المضبوطة  
والمتحصلة من هذه الجرائم وجوبية تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون  
العقوبات التي تنطبق على الجناسيات والجنح دون المخالفات . ولما كان الشارع  
يعاقب المتهم حسن النية الذي تقع منه مخالفة في حدود المواد ٢ و ٣ و ٥ من ذلك  
القانون بعقوبة المخالفة ، فقد عني بالنص على وجوب المصادرة في هذه الحالة أيضاً  
لعدم جواز إعمال نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات . يدعم هذا  
النظر أنه من غير المستساغ أن يقصر الشارع وجوب المصادرة بالنسبة للجرائم التي  
ترتكب بحسن نية ، والتي تعتبر مجرد مخالفة ، ولا يوجبها بصدد نفس تلك الجرائم  
إذا ارتكبها المتهم بسوء نية مما يدخل فعلة في عداد الجنح . على أن قصد الشارع  
واضح في هذا المعنى من مذكرته الإيضاحية عن المادة السابعة من القانون التي  
تنص على « تتطلب أحكام المواد الثانية والثالثة والرابعة من المشروع إثبات سوء



نية المتهم وقد لا يتوفر إثبات هذا الركن ، فبفلت المتهم من العقاب بالرغم مما يسببه إهماله من الضرر على صحة الأفراد ... وعلى الحالين يجب اعتبار مجرد وجود الأشياء المغشوشة أو الفاسدة بين يديه مخالفة ولا يمكن اعتباره أكثر من ذلك . غير أن اعتبار تلك الحالة مخالفة لا يرفع الأذى عن تلك المواد المغشوشة أو الفاسدة ، فإن أحكام المصادرة التي وردت في القسم العام من قانون العقوبات لا تتناولها إذا كانت قاصرة على الجنايات أو الجنح ، لذلك نص على المصادرة استثناء من القواعد العامة . وإذن فتى كان الحكم قد أدان المتهم بمقتضى المادة الثانية من قانون قمع الغش على اعتبار أنه باع قطناً مغشوشاً ، وقضى بالمصادرة الوجوبية فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولا يقدر في ذلك أن تكون الأقطان قد بيعت وأودع ثمنها خزانة المحكمة مادام الحكم بالمصادرة هو في الواقع وحقيقة الأمر إقراراً للضبط الذي أمرت به النيابة بصفتها سلطة التحقيق وحكما من القاضي بأن استيلاء الدولة بواسطة ممثليها على القطن موضوع الدعوى تم صحيحاً في الحدود التي رسمها القانون ، فهو ينعطف إلى يوم الضبط . هذا فضلاً عن أن قانون تحقيق الجنايات يجيز للنياية العمومية في المادة ٢٢ منه بيع الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستنزف حنطه نفقات تستغرق قيمته وإيداع ثمنه ، مما مقتضاه بداهة أنه إذا قضى بالمصادرة فالحكم بها ينصب على الثمن المتحصل من بيعها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — ادوارد نسيم كورى و ٢ — هنرى اسحاق بيهار و ٣ — لوسيان اسحاق بيهار (الطاعنين) و ٤ — جاك موسى ثارينزو و ٥ — اسحق إيلي فانشتين و ٦ — إيلي حزان بأنهم في المدة بين ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٤ و ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٤ بدائرة قسم اللبان محافظة الاسكندرية : (أولاً) الثلاثة الأول ادوارد نسيم كورى وهنرى اسحاق بيهار ولوسيان اسحاق بيهار بوصفهم بائعين خدعوا لجنة التنسيق البريطانية في حقيقة أقسام القطن العشرة المبينة بالحضر

(٤٩)

المكونة من ٤٥١٣ بالة مكبوسة كبسا بخاريا ، وذلك بأن باعوا هذه الأقسام لمحلى بيل وشركاه وكيل تلك اللجنة بشروط بورصة ميناء البصل طبقا للأوضاع التى نصت عليها لوائح تلك البورصة وعرف التجار بها أى على أساس أنها بضاعة مما جرى العرف على تداوله فى محيط البورصة ، وأن كل قسم منها يمثل وحدة متجانسة من حيث الصنف والرتبة والمميزات التجارية والصناعية الأخرى ، والحال أنها بضاعة لم يجر العرف بالتعامل فى مثلها ، فقد أعدت إلا عددا قليلا من بالاتها على نحو جعل كل بالة منها تحوى خليطا غير متناسق من عدة رتب تتراوح بين أعلى الرتب وأدناها وجميعها أقسام مركبة Lots composés يتكون كل قسم منها من بالات يختلف بعضها عن بعض فى الرتبة وبذلك أصبح مستحيلا على المشتري الذى لم يفحص من هذه البضاعة — استنادا الى الثقة المشروعة التى يفرضها العرف التجارى فى البائع — إلا نسبة لا تتجاوز الاثنين فى المائة لتعرف حقيقتها فتمت بذلك خديعته فيها ، و (ثانيا) الثلاثة الأول أيضا توصلوا بطريق الاحتيال إلى الحصول من لجنة التنسيق البريطانية عن طريق محلى بيل وشركاه على الفرق بين السعر الذى اشترت به لجنة الأقطان الساففة المذكور وبين قيمتها الحقيقية ويبلغ نحو ستة ريالات فى القنطار الواحد ، وكان ذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة بأن عرضوا القطن للبيع وهو بحالته المينة بوصف التهمة الأولى ، وأعدوا أيضا بعض البالات إعدادا خاصا من قطن متناسق فى حدود رتبة الفولى جود ووضعوها بين بالات تلك الأقطان المينة ، كما أعدوا بعض البالات الأخرى بصورة تخدع المشتري عن حقيقة البضاعة التى تحويها فجعلوا (فرشها وظهرها) — وهى الأجزاء التى يأخذ منها الشارى العينة — من رتبة أعلى من رتبة القطن الموجود بداخلها... Face Packed ونتج عن ذلك أن محلى بيل وشركاه وقد عرضت عليه بعض تلك العينات المزورة التى لا تمثل حقيقة البضاعة ، اشترى القطن على أساس أنه بضاعة متناسقة من رتبة (فولى جود) والحال أنه قطن غير متناسق ولا رتبة له . (ثالثا) الرابع والخامس والسادس جاك موسى واسحق إيلي فانشتين وإيلي حزان

اشتركوا مع المتهمين الثلاثة الأول في ارتكاب الجريمتين السالفتي الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة ، وذلك بأن اتفقوا معهم على ارتكابهما وساعدوهم في ذلك لاعداد البضاعة على النحو السالف الذكر ، فتمت الجريمتان بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . (رابعاً) لأنهم جميعاً غشوا محصولاً من المحاصيل الزراعية وهو القطن بأن خلطوا رتباً عالية منه برتب أوطى على نحو يخالف عرف التجارة ويقلل من قيمته الأخرى . وطلبت عقابهم بالمواد ٣/١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ و٣٣٦ و٤٠ و٢/٤١ و٣٠ و٤١ من قانون العقوبات ، و٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . سمعت محكمة اللبان الجزئية الدعوى وقضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم الأول سنة واحدة مع الشغل وكفالة مائة جنيه وغرامة خمسين جنيهاً والمصادرة ، وبراءة باقى المتهمين مما أسند إليهم عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنفت النيابة طالبة تشديد العقوبة للأول وإلغاء حكم البراءة للباقيين ومعاقبتهم بمواد الاتهام ، كما استأنفه المتهم الأول والمتهمان الثانى والثالث وذلك بالنسبة للمصادرة ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية نظرت الدعوى وقضت حضورياً بقبول الاستئنافات شكلاً وفى الموضوع : (أولاً) بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول وبراءته من التهمة الثانية وتغريمه مائة جنيه مصرى عن التهمتين الأولى والثالثة مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . (ثانياً) برفض استئناف المتهمين الثانى والثالث . (ثالثاً) بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمين من الثانى للأخير . (رابعاً) بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمصادرة . فطعن المتهمون الثلاثة الأول فى الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

### المحكمة

حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الثانى والثالث لعدم وجود مصلحة لهما فيه .  
وحيث إنه لما كان هذان الطاعنان يقولان فى طعنهما بأنهما تصرفا فى الأقطان



التي كانت مملوكة لهما بالبيع قبل تقديم الشكوى في هذه الدعوى ، و بالتالى قبل أن تجرى النيابة فيها تحقيقاً ، وقبل رفع الدعوى العمومية عليهما ، وهما يصران على حصول هذا التصرف منهما حتى بعد أن تقدمت النيابة العامة بهذا الدفع على ما يبين في المذكرة المقدمة من الدفاع عنهما ، ولكنهما يزعمان فيها أن الحكم المطعون فيه قضى بملكيتهما لهذه الأقطان ، فالعبرة ليست بأقوالهما ، وإنما بحقيقة الواقع وفق ما استخلصته المحكمة الموضوعية وقضت به .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لهذه الملكية ، ولم يفصل فيها على ما يبين من الاطلاع على أسبابه ، وإنما هو قضى بمصادرة الأقطان جميعاً على اعتبار أنها مغشوشة ، مما يعتبر بيعه أو عرضه للبيع جريمة في ذاته عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما كان يشترط لقبول الطعن وجود مصلحة للطاعن تضى عليه الصفة في رفعه ، وكان مناط توافر هذه المصلحة هو ما يدعيه رافع الطعن من حق ينسبه لنفسه ويريد من القضاء حمايته ، وكان الطاعنان الثانى والثالث قد قضى انتهائياً لهما بالبراءة من التهمة التي كانت تسندها إليهما النيابة العمومية ، وكانا يقرران في جميع أدوار الدعوى بأنهما غير مالكين للقطن المحكوم بمصادرته لبيعهما إياه لشخص آخر غير ممثل في الدعوى ، وكانت النيابة العامة لم تطعن في الحكم القاضى ببراءتهما — متى كان ذلك كله ، فإن الطعن من جانبهما في الحكم بصدد مصادرة الأقطان لا يكون مقبولا لانتفاء صفتيهما في طلب عدم مصادرة هذا القطن ولانتفاء مصلحتيهما في ذلك الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعنين الثانى هنرى اسحاق بيهار والثالث لوسيان اسحاق بيهار غير مقبول .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول أدوارد نسيم كورى قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن واقعة خلط الرتب التي

اعتبرها الحكم الطعون فيه مكونة لجريمة غش البضاعة وتزييفها المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا عقاب عليها قانوناً . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الواقعة التي أتمها الحكم واعتبرها مكونة لجريمة تزييف البضاعة هي أن الطاعن قد خلط أقطاناً عالية الرتبة بأخرى واطية الرتبة من نفس الصنف ، وهذا الفعل لا يكون جريمة لسببين أولهما أن المشرع قد أفرد قانوناً خاصاً مستقلاً لتنظيم وحماية محصول القطن هو القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ « بمنع خلط أصناف القطن » ، وأحكام هذا القانون وحده هي الواجبة التطبيق ، وذلك لأنه قانون خاص قصد به أن يكون واجب التطبيق وحده على ما وضع من أجله وهو حماية وتنظيم محصول القطن ، فهو إذن أولى بالتطبيق من القانون العام وهو قانون قمع الغش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وقد قصر هذا القانون (٥١ لسنة ١٩٣٤) الحظر على خلط أصناف القطن ، أما خلط الرتب فقد أباحه فيما فوق رتبة الفير ، وإذن فإن خلط الرتب فيما فوق هذه الرتبة إنما هو أمر مباح بمقتضى أحكام هذا القانون . ويضاف إلى هذا أن الحكم اعتبر ما وقع من الطاعن جنحة في حين أن خلط الأصناف بمقتضى هذا القانون لا يعاقب عليه إلا بعقوبة المخالفة ، مع وضوح أن خلط الأصناف أمعن في مخالفة القانون من خلط الرتب ، والسبب الآخر هو أن تزييف البضاعة بالمعنى القانوني الوارد في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا يتحقق إلا بإضافة عنصر غريب إليها ، أو انتزاع عنصر من عناصرها الأصلية ، يترتب عليه دائماً إخراج المادة عن طبيعتها الأصلية ، أو إفقادها لخواصها الطبيعية كلها أو بعضها ، وهو أمر لا يتحقق في حالة خلط الرتب ، وفضلاً عن ذلك فإن جريمة التزييف أو الغش في البضاعة تتطلب لتوافر أركانها قصداً جنائياً خاصاً ، هو قصد الغش والتزييف . أما الخطأ فإنه مهما كان جسيميا فلا تترتب عليه أية مسئولية جنائية . وفضلاً عن ذلك فقد تمسك الطاعن بانعدام الركن المادي ، فضلاً عن الركن المعنوي للجريمة إذ لا يعتبر خلط رتب القطن تزييفاً له ، وبأنه لم يحدث بقصد غشه ، وإنما بقصد الوصول إلى رتبة

صناعية متوسطة في حدود رتبة جود نوفولى جود ، وكل ما شاب القطن إنما هو عدم التناسق الناشئ عن خطأ العمال في عملية الفرقة ، وعلى الرغم من الأدلة التي قدمها الطاعن تأييداً لدفاعه ، فإن الحكم المطعون فيه اعتبر خلط الرتب تزيفاً للبضاعة ، واعتبر أن ذلك الخلط عن علم يكفي لتوفر ركن العمد ، دون أن يتحدث عن القصد الجنائي الخاص ، وهذا منه خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

وحيث إن هذا الوجه مردود : (أولاً) بأن المفاضلة بين تطبيق القانون الخاص أو القانون العام إنما تكون عند وحدة الفعل المنصوص عليه في كل منهما وحدة تشمل كل عناصره وأركانه . أما إذا كان الفعل المنصوص عليه في أحدهما يختلف عن الفعل الذى ينص عليه الآخر ، استحال المزاوجة بينهما ، وامتنع الاشكال في تطبيقهما لانطباق كل منهما على الواقعة المنصوص عليها فيه . ومتى كان ذلك مقررأ ، وكان كل من القانونين رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعالج واقعة مستقلة عن الأخرى ، ذلك لأن الأول يعاقب على مجرد خلط القطن ولو كان في حيازة مالكه ، ولو لم يصدر بشأنه أية معاملة ، ولو حصل ذلك قبل أن يباع أو يعرض للبيع ، فهو يعاقب بعقوبة المخالفة على عمل تحضيرى بالنسبة لجريمة الخديعة أو بالنسبة لجريمة الغش المنصوص عليهما في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وذلك مبالغة من الشارع في حماية محصول القطن بصفة كونه المحصول الرئيسى في البلاد ، وتوخياً منه في منع الغش في ذلك المحصول قبل وقوعه . أما القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فهو — كما يبين من نصوصه — يعاقب على خديعة المشتري أو الشروع في خدعه ، وعلى غش البضاعة والمحاصيل على الوجه المبين به ، فلا توجد إذن بين قانون منع خلط القطن وقانون قمع التدليس والغش وحدة في الواقعة التي يعالجها كل منهما . على أن ذلك لا يمنع من أن يكون الفعل الواحد مكوناً أحياناً للجريمة المنصوص عليها في كل منهما كأن تتم جريمة الخديعة أو غش البضاعة بواسطة خلط أصناف القطن ، وفي هذه الحالة يوجد التعدد المعنوى المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وعندئذ يجب توقيع العقوبة



الأشد وهي المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لما كان ذلك ،  
فان الحكم المطعون فيه إذ طبق على واقعة الدعوى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١  
لا يكون قد أخطأ في القانون ما دامت الواقعة كما أثبتتها تتوافر فيها جميع العناصر  
القانونية للجريمة المنصوص عليهما في المادتين الأولى والثانية منه مما سيرد تفصيله  
فيما يلي . (وثانياً) بأن تزيف البضاعة أو غشها المنصوص عليه في المادة الثانية  
من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، كما يتحقق بإضافة مادة غريبة عليها أو بانتزاع  
شيء من عناصرها النافعة يتحقق أيضاً بإخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه  
غش المشتري ، ويتحقق كذلك بالخلط أو بالإضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو  
من نفس طبيعتها ، ولكنها من صنف أقل جودة بقصد الإيهام أن هذا الخليط  
خالص لا شائبة فيه ، أو بقصد إخفاء رداءة البضاعة وإظهارها في صورة أجود مما  
هي عليه في الحقيقة . وأن الغش أو التزيف بالخلط لا يتطلب حتماً أن يكون الشيء  
المدخل في البضاعة من طبيعة أخرى تعابر طبيعتها ، بل قد يكون من ذات الطبيعة ،  
ولكنه يختلف عنها في مجرد الجودة . على أنه لا يشترط في القانون أن تتغير طبيعة  
البضاعة بعد الحذف أو الإضافة ، بل يكفي أن تكون قد زيفت ، وأن التزيف  
يستفاد من كل خلط ينطوي على الغش بقصد الإضرار بالمشتري ، كما ينشأ عن  
ادخال محصول من صنف أقل جودة بنية الغش في محصول جيد من ذات الجنس  
أو الطبيعة ، إذا كان هذا الخلط من شأنه أن يجعل الشيء المخلوط أقل صلاحية  
للاستعمال الذي أعد له بصورة ملموسة أو يقلل من قيمته قلة ملحوظة أو يجعله ذا  
ثمن أقل من ثمنه المعروف . ومتى كان ذلك ، وكانت الواقعة الثابتة بالحكم  
المطعون فيه هي أن الطاعن لكي يتخلص من قطن من رتب واطية خلطه بتطن  
من رتب أعلى حتى يصل إلى تصريف القطن الرديء الذي لا يوجد أقبال على  
شرائه ، وأن البالات التي حوت هذا الخليط أصبح القطن فيها غير متجانس  
لا يمكن اعطاؤه رتبة معينة من الرتب المعروفة في سوق القطن . واستخلصت  
المحكمة من الأدلة السائغة التي أوردتها أن طرح هذا القطن في السوق يعتبر غشاً

لأنه يتعذر على المشتري اكتشاف عيوب هذه البضاعة ، وأن هذه الأقطان لا يجوز تصديرها أو إعادة تداولها في السوق بدون أن يوضح عليها بجلاء أنها «أقطان غير متناسقة جهزت بطريقة لا تتفق مع عرف مينا البصل» ، فإن الحكم إذ طبق على هذه الواقعة المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً . و (ثالثاً) بأن الحكم المطعون فيه قد تحدث عن القصد الجنائي في هذه الجريمة وهو نية الغش بما يؤدي إلى توافره ، أما الجدل الذي يثيره الطاعن بصدده فهو جدل موضوعي مما تفصل فيه محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية من غير معقب .

وحيث إن الوجه الثاني من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه قد أخطأ أيضاً في تطبيق أحكام المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاصة بخديعة المتعاقد ، وهذا الخطأ يندرج تحت صور أربع (١) أنه لما كانت جريمة خديعة المتعاقد هي جريمة شخصية ، وأن معيار الخديعة معيار شخصي نسبي وكان المتعاقد مع الطاعن وهو المسيو ادوارد بيل قرر أنه لم يخدع ، ولم يغش ، وأنه عاين الأقطان بنفسه وأدرك ما يشوبها من عدم التناسق ، وأدخل هذا في اعتباره عند تحديد السعر ، وأن البيع لم يتم على أساس رتبة معينة ، وأن الطاعن بصفة كونه بائعاً للقطن لم يضمن له أي ضمان — إذ قرر المشتري كل ذلك ، فقد انعدمت الجريمة وأصبح تطبيق المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ غير ذي موضوع . (ب) أن جريمة خديعة المتعاقد جريمة عقدية تفترض وقوع إخلال متعمد من البائع في تنفيذ التزامه بتسليم ما انعقد عليه العقد . والمرجع في تحديد هذا الالتزام هو نصوص القانون الذي يحكم العقد ، أي القانون المدني أو التجاري ولائحة البورصة ، وما دام الثابت أن الأقطان موضوع الدعوى بيعت بضاعة حاضرة ، ووضعت بحالتها تحت تصرف المشتري ، فعاينها بنفسه ، وحدد لها سعراً ، وتسلمها ، فلا خديعة ولا غش حتى لو تبين أنها غير مطابقة لتقديرات المشتري أو أنه غبن أو تهاون في عملية الفحص ، أو وقع في غلط ، ذلك لأن العقد يتم على أساس معاينة

البضاعة وتحديد سعرها بمعرفة المشتري ، فلا يجيز القانون المدني للمشتري إبطال العقد ، ومن غير المستساغ أن يلزم القانون المدني أو التجاري المشتري بإمسك البضاعة ، ومع ذلك يقضى القانون الجنائي بمعاقبة البائع . على أن الحكم وقد استظهر أن البيع كان على رتبة معينة ، فإنه في ذلك قد استند إلى أدلة لا أصل لها في الأوراق . (ج) أنه يجب لتوافر جريمة الخديعة أن ترتكب بإحدى الصور التي حددها القانون ، ولقد حددت النيابة هذه الصورة بأنها خديعة في « حقيقة البضاعة » وقال الحكم الابتدائي إنها خديعة في « حقيقة البضاعة وصفاتها الجوهرية » وقال الحكم المطعون فيه إن ما وقع من الطاعن هو « خديعة في طاقة وحقيقة وذاتية البضاعة » ، في حين أن واقعة الدعوى لا تدخل في نطاق أى من هذه الصور كما هي معرفة بالقانون ، ذلك لأن الأمر محصور كما يؤخذ من أقوال السير ادوارد بيل في أن البضاعة المباعة تنقص في قيمتها التجارية أو في سعرها عما قدره لها ، وبأنها ليست مجردة من صفة جوهرية أو أنها معينة عينا جوهريا بحيث لو كان علم به المشتري لاحجم عن الشراء . ومن المقرر قانونا أن الخديعة في السعر أو في القيمة التجارية لا يعتبر غشقا يقع تحت نص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . (د) أن الواقعة لا تحتل قانونا إفراغها في قالب جنائي ، ولا عقاب عليها ، ولا تتجاوز في أسوأ فروضها دعوى مدنية . ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى — خطأ أو صوابا — إلى أن البيع قد انعقد على رتبة معينة محددة هي رتبة القولى جود ، فقد كان يتعين عليه في ضوء تحصيله لواقعة الدعوى أن يبين ما هي رتبة وحقيقة الاقطان التي تسلمت فعلا إلى المشتري ، ومع أن الطاعن قد تمسك بأن الاقطان تدور فعلا في حدود هذه الرتبة ، وعلى ذلك فحتى إذا نوقشت الدعوى على أساس أن العقد قد تم في حدود رتبة معينة ، فإن الاقطان المسلمة كانت في حدود هذه الرتبة فعلا . ولما كانت جريمة خديعة التعاقد تنهض على أساس عام هو أن ما سلم يغير ما تم التعاقد عليه ، وهو ما لم يقع في هذه الدعوى ، فإن الأمر يكون مجردا عن الصبغة الجنائية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجريمة خدع المشتري



المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد اعتمد في الادانة على ما يأتي : (أولاً) أن البيع انعقد بين الطاعن والمشتري على رتبة معينة وهي رتبة جود إلى فولى جود مستنداً في ذلك إلى أن بيت بيل موكل من قبل لجنة التنسيق لشراء قطن كرنك من النموذجين ١٥٥ و ١٥٨ المطابقين لرتبتي الفولى جود وجودنو فولى جود وإلى أقوال السمسار الذى قام بالوساطة بين الطاعن وبين السير بيل من أن الطاعن كلفه بيع أقطانه بضاعة حاضرة ، وأن بيل عرض في الوقت نفسه رغبته في شراء قطن من رتبة جود إلى فولى جود ، وأن الطاعن أخبر السمسار المذكور بأن قطنه من هذه الرتبة ، فقام الأخير بعرض عينة من القطن على بيل ، وإلى ما قرره السير بيل نفسه في التحقيقات من أنه وجد بعد استلام البضاعة أن رتبة القطن أقل من الرتبة التي اتفق عليها وحدد السعر على أساسها ، وما قاله المستر بوريث مندوب لجنة التنسيق البريطانية من أن اللواتي التي اشترت كانت على أساس النموذجين ١٥٥ ، ١٥٨ وأن الرتبة التي كانت اللجنة ترغب في شرائها معروفة في السوق ، وما ظهر من الاطلاع على دفاتر بيل من أنه اشترى القطن على أساس الرتبتين المذكورتين ، وما قاله السير بيل من أنه أعلن على واجهة محله قبل الشراء الرتبة التي يريد شراءها ، وأن السمسار ريكس تقدم عارضا ببيع الأقطان على أساس هذا الاعلان ، وما قرره الطاعن نفسه من أنه خلط الأقطان عمداً خلطاً صناعياً ليصل إلى الرتبة التي يريد ها بيل ، وما قاله بيل بأن القطن خلط برتب من أصناف واطية لا يوجد اقبال على شرائها ، وكذلك استند الحكم إلى أن الطاعن أعد باللات متناسقة مرقمة ترقياً خاصاً لتؤخذ منها العينات ، وكانت رتبة هذه البالات هي الرتبة المطلوبة التي تشتريها لجنة التنسيق . (ثانياً) أن القطن المبيع من الصانع وهو العشر لونات موضوع الدعوى قد حصل التفاسخ في بيعها ، ودفع الطاعن نحو عشرة آلاف من الجنيهات تعويضاً للمشتريين . (ثالثاً) أن القطن وقد بيع بعد كبسه كبساً بخارياً قد بيع لونات (أى مجاميع) ، وأن من الصفات الجوهرية لهذه المجاميع المكبوسة على هذا النحو أن تكون متناسقة الطبقات ،

أى أن كل بالة تحوى قطعاً متجانساً من رتبة بعينها ، وأن تكون كل بالة من بالات المجموعة (اللوت) متماثلة مع باقى بالات تلك المجموعة ، خالية من عيب التركيب ، وأن هذا التطابق تنص عليه لأئحة بورصة مينا البصل ، ويقره العرف التجارى منعاً لحرج المشتري الذى لا يستطيع أن يفحص كل بالة من بالات المجموعة ، وهى تقدر بالئات ، ودفعاً لحرج البائع كذلك الذى لا يرضى بداهة بحصول المعاينة على هذا النحو لما تقتضيه من مصاريف باهظة إذا ما أعيد كبس البالات بخارياً فى حالة امتناع المشتري عن الشراء ، ولهذا قضى العرف التجارى على قصر المعاينة على بالة أو اثنتين من مجموع اللوت لتقدير ثمنها . وفوق ما تقدم فقد استظهر الحكم أن عدم التناسق فى القطن بلغ حداً كبيراً حتى أصبح من المتعذر تحديد رتبة له (رابعا) أن الطاعن قد ارتكب «التعبئة الخادعة» . وقد استند الحكم فى ثبوت ذلك إلى ماقرره الخبراء الذين ندبتهم النيابة لفحص القطن موضوع هذه الدعوى ، وإلى ما تبين من انتقال محكمة أول درجة للكبس الذى كبست فيه الأقطان ، كما استفاد حصول هذه التعبئة الخادعة مما قضى به مجلس تأديب قوميون مينا البصل ابتدائياً واستئنافياً على الطاعن بتغريمه ٥٠٠ جنيه وهى أقصى العقوبة التى يملك المجلس توقيعها ، لأنه ارتكب التعبئة الخادعة والتعبئة المركبة فى القطن موضوع الدعوى . (خامساً) أن القطن موضوع الدعوى لا يتفق مع العينات التى بيع على أساسها ، وأنه جاء خليطاً غير متجانس من رتب متفاوتة ودس بينه قطن من طبقة واطية منطف على الماكينة . (سادساً) أن هذا كله وقع عمداً من الطاعن لكى يتخلص من قطن ردىء لا يستطيع بيعه فى السوق ، ولكى يحصل على فرق الثمن بين الرتبة التى باع على مقتضاها وبين رتبة القطن الذى باعه فعلاً ومقدار ذلك ستة ريالات ونصف عن كل قنطار ، مع ملاحظة أن ما بيع يبلغ عدة آلاف من القناطير ، ولقد أورد الحكم الأدلة على كل ما استخلصته المحكمة ومن بينها أقوال للسير بيل نفسه وأقوال شهود آخرين ذكرتهم ، وكلها لها أصلها فى التحقيقات التى أجريت فى الدعوى ، ومن شأنها أن تؤدى إلى النتائج التى انتهى إليها ،

وعول عليها في الادانة ، فلا عبرة إذن بما يستند إليه الطاعن لقول للسير بيل  
اطرحته المحكمة ولم تأخذ به في حدود سلطتها التقديرية إذ لا معقب عليها في ذلك .  
ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت الواقعة على ما ثبتت في الحكم المطعون فيه تكون  
جريمة خدع المشتري في حقيقة وطبيعة البضاعة وصفاتها الجوهرية وما تحتويه من  
عناصر نافعة ، وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها ، وهو ما نصت عليه الفقرة  
الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ذلك لأن الخدع في رتبة  
القطن المتفق عليها بين المتعاقدين تكون في القانون خدعا في حقيقته ، أما الخلط  
برتب أوطى ، وكذلك عدم التناسق والتعبئة الخادعة ، فإنها تعتبر خدعا في طبيعة  
وصفات القطن الأساسية والجوهرية وما يحتويه من عناصر نافعة ، وخدعا كذلك  
في العناصر الداخلة في تركيبه ، كما هي معرفة به في القانون ، ولا أهمية بعد ذلك  
لما أضفى عليها الحكم المطعون فيه من وصف ما دامت الواقعة التي دين الطاعن  
بها تتوافر فيها العناصر القانونية لجريمة خدع المشتري على الوجه السابق بيانه ،  
وهو منصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٤٨  
لسنة ١٩٤١ .

وحيث إنه لا محل بعد ذلك لما يتحدى به الطاعن من التمسك بقواعد القانون  
المدني : (أولا) لان القطن موضوع الدعوى حصل التماسخ في عقد بيعه والتزم  
الطاعن بإعادته للملكيته بعد أن كان المشتري قد تسلمه ، وبعد أن عوضه بالقدر  
الذي رأى المشتري أنه يكفي لتعويض ما لحق به من خسارة . ومن ثم لم ترفع  
بشأنه دعوى مدنية ، وبالتالي لم يصدر في النزاع حكم يحدد مركز الطرفين من  
الناحية المدنية . (ثانياً) لان ما قيل عن اشتراط بطلان العقد من الناحية المدنية  
حتى يكون البائع مستحقاً للعقاب لا مندرجه ، إذ يكفي أن تتوافر عناصر الجرائم  
المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ حتى يكون الجاني مستحقاً للعقاب ،  
بغض النظر عما قد يترتب عليها من التزامات بين المتعاقدين في حالة خديعة المتعاقد ،  
أو ما يكون لاحد الطرفين من حقوق مترتبة بمقتضى القانون المدني أو التجاري .



ويدل على صحة هذا النظر أن المادة تنص على عقاب الشروع في تلك الجرائم ولو بعرض البضاعة للبيع دون أن يكون هناك عقد قد أبرم ، وقبل أن تتلاقى إرادة طرفيه مما لا يتصور معه ما يقول به الطاعن من ضرورة وجود تدليس دافع للمشتري على التعاقد حتى تقوم هذه الجريمة قانوناً ، ولأن العقاب على تلك الجرائم يهدف به الشارع لا إلى تحقيق مصلحة خاصة يحققها القانون المدني وغيره من القوانين الخاصة ، وإنما يهدف إلى ما هو أسمى وهو تحقيق مصلحة عامة هي التي شرع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لحمايتها ، وهي منع الغش فيما يتعامل فيه الناس على ما هو ظاهر من مذكرته الإيضاحية التي تبين الغرض من إصدار هذا القانون .

وحيث إن تأويل القانون على الوجه الصحيح هو أنه يكفي لقيام جريمة الخديعة أن يكون الغلط الذي دفع البائع المشتري إليه متعلقاً بطبيعة البضاعة أو صفاتها الجوهرية أو العناصر الداخلة في تركيبها أحد الأسباب الدافعة إلى إبرام الصفقة ، وليس كما يقول الطاعن أن هذا الغلط يجب أن يكون هو السبب الأساسي في التعاقد . وما يدعم هذا النظر أن الشارع غنى بالنص في الفقرة الرابعة من المادة الأولى منه على وجوب أن يكون «النوع أو الأصل أو المصدر» — إذا حصلت الخديعة في إحداها — سبباً أساسياً في التعاقد ، وذلك دون أن يقيد ما ورد في الفقرات الثلاث الأولى بهذا القيد .

وحيث إن ما يثيره الطاعن من أن ما وقع لا يعدو أن يكون خديعة في القيمة التجارية أو ثمن القطن المبيع ، وهو ما لا يعاقب عليه قانون قمع الغش والتدليس ، ما يثيره في هذا الصدد لا يجديده ؛ ذلك لأنه ولو أن الخديعة في القيمة التجارية أو الثمن لا يعاقب عليها بمقتضى نصوص هذا القانون ، ولكن شرط ذلك أن يكون كذب البائع فيما يتعلق بالثمن وحده مجرداً عن خداعه فيما يتعلق بمقومات الشيء المبيع التي عني المشرع بذكرها في المادة الأولى من قانون قمع الغش . أما إذا وقعت الخديعة في شيء من ذلك — كما هو الحاصل في واقعة هذه الدعوى على ما هو ثابت بالحكم — فإن الخداع في الثمن أو في القيمة

التجارية لا يكون إلا مجرد نتيجة للخديعة المعاقب عليها .

وحيث إنه لما تقدم يكون ما تمسك به الطاعن في هذا الوجه غير سديد .  
وحيث إن مؤدى الوجه الثالث من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بمصادرة الأقطان . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم استند في قضائه بالمصادرة إلى الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، ومفاد ذلك أنه اعتبر الأقطان من الأشياء التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته ، مع أن النيابة العمومية وافقت على بيعها وإيداع ثمنها بالخزانة وقد نفذ هذا الأمر فعلا ، ومع أن الأقطان موضوع الدعوى ليست - ولم تكن في يوم ما - من الأشياء التي يعد بيعها أو عرضها للبيع ... الخ جريمة في ذاته ، ولأنه بمقتضى نصوص القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ في حالة ثبوت حصول خلط أصناف القطن لا يقضى إلا بمصادرة ربع ثمن الأقطان المخلوطة ، فمن غير المستساغ عقلا أن يكون هذا هو حكم القانون في خلط الأصناف ، ويأتى الحكم ليقضى بالمصادرة الكلية في حالة خلط الرتب ، مع أن القطن من صنف واحد . هذا ولما كانت المصادرة المنصوص عنها في الفقرة الثانية المذكورة لا تجوز أن تنصب إلا على الأشياء الخارجة عن التداول ، وكان القطن قد بيع فعلا لمن قام بغزله ، وجاء بنتائج مرضية ، ثم إنه وقد استحال القطن بعد بيعه إلى الثمن المتحصل من هذا البيع ، فإن المصادرة لا يصح أن تنصب على هذا الثمن ، وأن يستبدل الشيء بثمنه إلا أن يكون ذلك قلباً لعقوبة المصادرة إلى ما يشبه الغرامة المالية .

وحيث إنه لما كان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يقضى في المادة السابعة منه بأن «تعتبر الجرائم التي ترتكب ضد أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة مخالفات إذا كان المتهم حسن النية . على أنه يجب أن يقضى بالحكم بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة» وكان مفاد هذا النص أن الشارع افترض أنه كلما قضى على متهم بعقوبة لجريمة من الجرائم الداخلة في

نطاق المواد المشار إليها ، ومن بينها المادة الثانية التي تنص على عقاب من « غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع ، أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه بغشها أو بفسادها » افترض أن تكون مصادرة الأشياء المضبوطة والمتحصلة من هذه الجرائم وجوبية تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تنطبق على الجنائيات والجنح دون المخالفات . ولما كان الشارع يعاقب المتهم حسن النية الذي تقع منه مخالفة في حدود المواد ٢ و ٣ و ٥ من ذلك القانون بعقوبة المخالفة ، فقد عني بالنص على وجوب المصادرة في هذه الحالة أيضاً لعدم جواز إعمال نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات . يدعم هذا النظر أنه من غير المستساغ أن يقصر الشارع وجوب المصادرة بالنسبة للجرائم التي ترتكب بحسن نية ، والتي تعتبر مجرد مخالفة ، ولا يحتملها بصدد نفس تلك الجرائم إذا ارتكبتها المتهم بسوء نية مما يدخل فعله في عداد الجنح . على أن قصد الشارع واضح في هذا المعنى من مذكرته الإيضاحية عن المادة السابعة من القانون التي تنص على « تتطلب أحكام المواد الثانية والثالثة والرابعة من المشروع إثبات سوء نية المتهم . وقد لا يتوفر إثبات هذا الركن ، فيفلت المتهم من العقاب بالرغم مما يسببه إهماله من الضرر على صحة الأفراد ... وعلى الحاليين يجب اعتبار مجرد وجود الأشياء المغشوشة أو الفاسدة بين يديه مخالفة ولا يمكن اعتباره أكثر من ذلك . غير أن اعتبار تلك الحالة مخالفة لا يرفع الأذى من تلك المواد المغشوشة أو الفاسدة ، فإن أحكام المصادرة التي وردت في القسم العام من قانون العقوبات لا تتناولها إذا كانت قاصرة على الجنائيات أو الجنح ، لذلك نص على المصادرة استثناء من القواعد العامة » هذا هو صريح قصد الشارع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بمقتضى المادة الثانية من قانون قمع الغش على اعتبار أنه باع قطعاً مغشوشاً ، فإن نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات يقتضيه الحكم بالمصادرة .



وجوباً على اعتبار أن فعل البيع يعتبر جريمة ، وهذا النظر هو الذى قصد الشارع توكيده فى مذكرته الايضاحية على المادة السابعة كما سلف القول . ويخلص من كل ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالمصادرة الوجوبية يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فيه ، ولا يقدر فى ذلك ما أثاره الطاعن من أن الأقطان بيعت وأودع ثمنها خزانة المحكمة ، ما دام الحكم بالمصادرة هو فى الواقع وحقيقة الأمر إقراراً للضبط الذى أمرت به النيابة بصفتها سلطة التحقيق وحكما من القاضى بأن استيلاء الدولة بواسطة ممثلها على القطن موضوع الدعوى تم صحيحاً فى الحدود التى رسمها القانون ، ولذلك ينعطف حكم المصادرة إلى يوم الضبط . هذا فضلاً عن أن قانون تحقيق الجنايات يجيز للنيابة العمومية فى المادة ٢٢ منه بيع الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته وإيداع ثمنه ، مما مقتضاه بدهة أنه إذا قضى بالمصادرة أن ينصب الحكم بها على الثمن المتحصل من بيعها . على أنه ليس للطاعن أن يشكو من أن القضاء بالمصادرة سينصرف إلى ثمن الأقطان بعد بيعها إذ أنه هو الذى تقدم للنيابة العمومية يطلب التصرف فى هذه الأقطان خشية تحمله ما لا قبل له به من مصاريف تخزينها وغير ذلك من المصاريف على أن يودع ثمنها انخزانه العامة حتى يفصل فى الدعوى ، فليس له ما يشكو منه فى هذا الخصوص ، وليس له كذلك أن يسعى لنقض ما تم من جهته . ومتى كان الأمر كذلك ، فإن الجدل الذى يثيره الطاعن فى هذا الوجه لا يكون له ما يبرره .

وحيث إن حاصل الوجه الرابع من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه وقع باطلاً لعيوب جوهرية فى التسبيب تتمثل فى خطئه فى الإسناد وتخريفه فى أقوال الشهود وتجاهله لمستندات رسمية متضمنة لحقائق لو وضعت موضع الاعتبار لتغير مصير الدعوى ، وإغفاله الرد على النقطة الجوهرية فى دفاع الطاعن إلى قصور فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، ثم إنه جاء مقطوع الصلة بالتحقيقات التى أجرتها المحكمة بالجلسة ، فلم يشر إليها أو يفصح عن سبب استبعادها .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما ، وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه ، وتعرض لدفاعه ففنده للاعتبارات التي أوردتها . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت الأدلة والاعتبارات المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى سواء منها ما أجرته المحكمة بنفسها في الجلسة أو ما طرح عليها من التحقيقات الأولية ، فلا محل لما يثيره الطاعن في طعنه في هذا الخصوص ، إذ أنه في حقيقته جدل موضوعي يتصل بتقدير الدليل ومبلغ الاطمئنان إليه مما تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب عليها فيه . هذا ويكفي لسلامة الحكم أن تورد المحكمة الأدلة على ثبوت الجريمة في حق المتهم دون أن تكون ملزمة بتعقب الدفاع في كل شبهة يثيرها أو استنتاج يستنتجه وترد عليه . ومن المقرر أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول للشاهد متى اطمأنت إليه ، وأن تطرح قولاً آخر له ، كما أن لها أن تأخذ بأقواله في التحقيقات الأولية دون أقواله الأخرى التي أبدأها بالجلسة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٤ من يونية سنة ١٩٥٠

بإدارة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب الغزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين .

(٢٥٠)

### القضية رقم ٣٢٢ سنة ٢٠ القضائية

١ — التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج . لها خصائص العقوبات . يصح الحكم بها بلا ضرورة لدخول الخزنة في الدعوى .  
ب — اجراءات . متهم . عدم حضوره أمام محكمة الدرجة الأولى . الحكم عليه في غيبته . عدم تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بسماع شاهد الاثبات في الدعوى . لا يقبل منه النعي على المحكمة أنها لم تسمع هذا الشاهد .  
ج — اختصاص . الدفع بعدم الاختصاص . الفرض منه . دفع عدم الاختصاص . المحكمة صاحبة الاختصاص لم تعد موجودة لانتهاء ولايتها . محكمة الدرجة الأولى التي يطلب الطاعن إحالة الدعوى إليها قد استنفدت سلطتها لسبق فصلها في الدعوى . إثارة الكلام في هذا الصدد . لا وجه لها .

١ — التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج الصادر به مرسوم ٧ من يولية سنة ١٩٤٧ ليست تضمينات مدنية فحسب بل هي أيضا جزاءات تأديبية رأى الشارع أن يكمل بها الغرامة المنصوص عليها في الجرائم الخاصة بهذا القانون ، فلها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق الجاني مع الغرامة ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزنة في الدعوى .

٢ — إذا كان التهم لم يحضر أمام محكمة الدرجة الأولى ققضت في الدعوى في غيبته عملاً بالمادة ١٦٢ من قانون تحقيق الجنايات ، ثم أمام المحكمة الاستئنافية لم يتمسك بسماع شاهد الاثبات في الدعوى وهو مفتش مصلحة الانتاج ، فأدانت هذه المحكمة استناداً إلى المحضر الذي حرره هذا الموظف ، فلا يكون له أن ينعي عليها أنها لم تسمع هذا الشاهد .



٣ — الغرض من الدفع بعدم الاختصاص هو رد الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظرها . فإذا كانت المحكمة صاحبة الاختصاص قد باتت — عندما ثبتت صحة الدفع — غير موجودة لانتهاؤها ولايتها ، وكانت محكمة الدرجة الأولى التى يطلب الطاعن فى طعنه إحالة الدعوى إليها قد سبق أن نظرتها وفصلت فيها فاستنفدت بذلك ولايتها عليها — فكل ما يثيره الطاعن فى صدد ذلك لا يكون له وجه .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه : (أولاً) صنع سائلا كحوليا «فرموث» دون أن يبلغ مكتب الإنتاج بذلك فى الميعاد المقرر . (ثانياً) لم يدفع رسم الإنتاج المقرر على الفرموث سالف الذكر ، وطلبت عقابه بالمواد ١/د و ٣/٦ و ٥/١٥ من المرسوم الصادر فى ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ وبالمادة ٥ من القرار الوزارى رقم ٦٩ سنة ١٩٤٧ والقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ .

سمعت محكمة العطارين الجزئية الدعوى وقضت غيايبا عملا بالمواد المذكورة ، بتغريم المتهم عشرة جنيهات وأمرت بخلق الحبل ومصادرة السائل موضوع الجريمة وإلزامه بأن يدفع الرسوم المستحقة . فعارض ولكنه لم يحضر الجلسة المحددة لنظر معارضته فقضت المحكمة باعتبارها كأن لم تكن ، فاستأنف ، وأمام محكمة الاسكندرية الابتدائية التى نظرت استئنافه دفع المتهم بعدم اختصاص القضاء الوطنى بنظر دعواه استناداً إلى أنه أجنبى ومن رعايا دولة اليونان ، فردت المحكمة على هذا الدفع بقولها إنه أصبح غير ذى موضوع بانهاء أجل الحاكم المختلطة ، ثم قضت حضوريا بقبول استئنافه شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق التقض الخ الخ .

### المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى القول بأن الحكم

المطعون فيه إذ دان الطاعن بأنه صنع كحولا — فرموث — دون أن يبلغ مكتب الانتاج بذلك في الميعاد المقرر ، ولم يدفع رسم الانتاج المستحق عليه — قضى أيضا بإلزام الطاعن بأن يدفع الرسوم المستحقة لمصلحة الانتاج ، في حين أن هذه المصلحة لم تتدخل في الدعوى مطالبة بحقوق مدنية ، وبذلك يكون الحكم قد قضى في دعوى لم تعرض على المحكمة ، هذا فضلا عن أنه لم يحدد مقدار هذه الرسوم .

وحيث إنه لما كانت التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج الصادر به مرسوم ٧ يولية لسنة ١٩٤٧ ليست تضمينات مدنية فحسب ، بل هي أيضا جزاءات تأديبية رأى الشارع أن يكمل بها الغرامة المنصوص عنها في الجرائم الخاصة بهذا القانون ، فلها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق الجاني مع الغرامة ، ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يثر نزاعا في مقدار الرسوم المستحقة أمام محكمة الموضوع فإنه لا يكون هناك محل لما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الوجه من طعنه .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أن المحكمة قد قضت بإدانة الطاعن دون أن تسمع شاهد الاثبات في الدعوى ، وهو مفتش مصلحة الانتاج ، مع أنها استندت في حكمها إلى المحضر الذي حرره هذا الموظف .

وحيث إنه يبين من مراجعة أوراق الدعوى أن الطاعن لم يحضر أمام محكمة الدرجة الأولى ، فقضت في الدعوى في غيبته بمقتضى المادة ١٦٢ من قانون تحقيق الجنايات ، وأنه لم يتمسك أمام المحكمة الاستئنافية بسماع شاهد الاثبات — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره في هذا الوجه لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في قول الطاعن إنه كان قد دفع أمام محكمة الدرجة الثانية بعدم اختصاص القضاء الوطني بنظر الدعوى لأنه من رعايا دولة اليونان ، واستند في ذلك إلى بطاقة تحقيق الشخصية ، فأجلت المحكمة نظر الدعوى ، وكلفت النيابة بالاستعلام عن حقيقة هذه الرعوية ، وأجابت إدارة

الجنسية في ١٥ يونيه سنة ١٩٤٩ بما يفيد أن الطاعن يوناني ، ولكن المحكمة قضت بجلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩ في موضوع الدعوى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإدائته ، وقالت عن الدفع بأنه أصبح غير ذي موضوع بانتهاء أجل المحاكم المختلطة ، وهذا في حين أن الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن وصدر الحكم الابتدائي بإدائته في وقت لم تكن للمحاكم الوطنية فيه ولاية على الطاعن ، بل إن محكمة الدرجة الثانية لم تبدأ لها هذه الولاية إلا من تاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ مما كان يتعين معه على هذه المحكمة الأخيرة ، وقد تبين لها أن الطاعن أجنبي أن تقضى بطلان الحكم المستأنف لصدوره من جهة قضائية لم تكن لها ولاية على الطاعن في وقت صدوره ، وبإحالة الأوراق على النيابة الوطنية لرفع الدعوى عليه من جديد أمام محكمة أول درجة وطنية .

وحيث إنه لما كان الغرض من الدفع بعدم الاختصاص هو رد الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظرها ، وكانت هذه المحكمة قد باتت عندما ثبتت صحة دفعه غير موجودة لانتهاء ولايتها — لما كان ذلك ، وكانت محكمة الدرجة الأولى التي يطلب الطاعن في طعنه إحالة الدعوى إليها قد سبق أن نظرتها ، وفصلت فيها ، فاستنفدت بذلك ولايتها عليها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث إن محصل الوجه الرابع هو أن المحل الذي حصلت فيه الواقعة هو مركز الشركة العمومية بشركة « فيك » وأن الطاعن إنما هو مدير هذه الشركة فما كان يجوز أن يقضى بالحكم المطعون فيه بالاغلاق دون إدخال الشركاء أو أعضاء مجلس الإدارة في الدعوى ، وذلك عملاقاعدة شخصية العقوبات ، ولكي يكون الحكم حجة عليهم .

وحيث إن هذا الوجه مردود بعدم جدواه في نفي مسئولية الطاعن و بعدم وجود صفة له في التمسك به .

وحيث إن محصل باقي الأوجه هو أنه لا يقع من السوائل الكحولية تحت



طائلة القانون — بمقتضى المادتين الأولى والخامسة من مرسوم ٧ يوايه لسنة ١٩٤٧ —  
إلا ما زادت درجة الكحول فيه عن ١٣ درجة ، وأن الطاعن قد تمسك أمام  
المحقق في محضر ضبط الواقعة بأن «الفرموث» المضبوط لا تزيد درجة كحوله  
عن هذه الدرجة ، وأن مصلحة الانتاج — تحقيقاً لهذا الدفاع — قد أخذت  
عينة من السائل لتحليلها ، وتحرر بذلك محضر ، ولكن المحكمة قد فصلت في  
الدعوى قبل أن ترد نتيجة التحليل ، ولم تتعرض في حكمها لهذه النقطة الحاسمة  
في الدعوى . ثم إنه لما كانت كل أقوال الطاعن قاطعة بأنه كان حسن النية ،  
فقد كان يتعين إعفاؤه من العقاب ، وذلك عملاً بنص المادة ١٢ من المرسوم  
سالف الذكر ، تلك التي تعفى من العقاب إذا قام المتهم الدليل على حسن نيته ،  
هذا إلى أن الحكم قد قضى باغلاق المؤسسة بأكملها ، وكان الواجب قصر الاغلاق  
على المخزن الذي ضبط فيه «الفرموث» كما أنه حصل واقعة الدعوى خطأ وعلى  
خلاف الواقع في أن الطاعن هو مالك المتجر ، وأنه هو الذي أجرى عملية الخلط  
موضوع الجريمة .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قديراً واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع  
العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي  
أوردها ولها أصلها في التحقيقات ، والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ،  
وكان الطاعن لم يدفع أمام المحكمة بشأن «الفرموث» بأن المضبوط تقل درجة كحوله  
عن ١٣ درجة — لما كان ذلك — فإن ما يثيره الطاعن في هذه الأوجه من  
طعنه لا يكون في واقعه إلا جدلاً موضوعياً وعوداً إلى مناقشة أدلة الدعوى مما  
لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعاً .

(٢٥١)

## القضية رقم ٤٣٥ سنة ٢٠ القضائية

- ١ — تحقيق . اسنيقاف متهم في وضع مشتبه فيه مريب . لا شية فيه .
- ب — تفتيش . استظهار الرضا به من أدلة تنتجه . سلطة محكمة الموضوع في ذلك .
- ج — حكم . تسببيه . خطأ الحكم في ذكر واقعة في معرض سرد وقائع الدعوى لم يكن له تأثير في منطلق الحكم . حكم سليم .

١ — متى كان المتهم قد وضع نفسه موضعاً محوطاً بالشبهات والريب ، فهذا يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهده في هذا الوضع أن يستوقفه ليعرف أمره ويكشف عن الوضع الذي وضع هو نفسه فيه طواعية واختياراً .

٢ — يكفي أن تستظهر المحكمة الرضا بالتفتيش من وقائع الدعوى وظروفها ، ومتى بينت في حكمها الأدلة التي استخلصت منها وكانت هذه الأدلة مؤدية إلى ذلك فلا معقب عليها في رأيها .

٣ — إذا كانت المحكمة في معرض سرد وقائع الدعوى قد أخطأت في إيراد واقعة ذكرتها ولم يكن لهذا من أثر في منطلق الحكم فذلك لا يضره .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — رزق رياض ميلاد (الطاعن) و ٢ — زكي بشاي بشارة بأنهما أحرزا محدرات (أفيوناً) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . سمعت محكمة أبو حماد الجزئية الدعوى ، وأمامها دفع المتهمان بيطان القبض والتفتيش ، وبعد أن أنهت سماعها قضت بحضورياً برفض الدفع بيطان القبض والتفتيش وبصحتهما وبحبس كل من المتهمين ثلاث سنين مع الشغل والنفاذ

وبتفريم كل منهما ستمائة جنيه ومصادرة المخدرات والسيارات والنقود المضبوطة ، وذلك عملاً بمواد الاتهام وبالمادة ٣٠ من قانون العقوبات . فاستأنفا ، وأمام محكمة الزقازيق الابتدائية التي نظرت دعواهما تمسكاً بما سبق أن دفعا به من بطلان القبض والتفتيش ، فقضت المحكمة بقول استئنافهما شكلاً وفي موضوعه برفض الدفع وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة المتهم الثانى وببراءته مما نسب إليه وفيما قضى به من مصادرة النقود والقرط المضبوطين مع المتهم الأول ، وذلك عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ، وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك .

فطن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض الخ الخ .

## المحكمة

وحيث إن محصل أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بإحراز المخدر جاء قاصراً وأخطأ فى تطبيق القانون ، واستند إلى ما يخالف الثابت بالتحقيقات . وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع ببطلان القبض والتفتيش ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع وعللت رفضها بأن الاعتراض فى الطريق والأمر بالوقوف وطلب إثبات الشخصية والأمر بفتح الصندوق الخلفى للسيارة تمهيداً لتفتيشه ، كل ذلك يعتبر مجرد استيقاف ، مع أن الواضح أنها قبض ما دام أنه حصل التعرض لحرية الطاعن ومنع من الاستمرار فى الطريق ومن حرية الذهاب والإياب ، كما أخذت المحكمة من واقعة فتحه للصندوق رضاء بالتفتيش ، مع أن وقائع الدعوى تتجافى مع القول بحصول الرضا الذى بنى عليه الحكم والذى يجب أن يثبت بشكل واضح لا لبس فيه . ثم إن ما أوردته المحكمة من جواز تفتيش السيارة بناء على أن حرية الساكن التى كفلها الدستور لا ينسحب إليها أمر يخالف روح التشريع وحكمته ، لأن السيارة وهى خاصة بصاحبها يستعملها لشخصه ولوضع أمتعته وأوراقه الخاصة به يجب أن يكون حكمها حكم المنزل الخاص ، إذ



الحكمة في الحالين واحدة وهي عدم المساس بالحرية الشخصية ، وانهى الطاعن إلى أن المحكمة قد أخطأت في الإسناد ، فذكرت وقائع غير صحيحة عن فتح السيارة ، كما ذكرت أن الطاعن قتش بعد تفتيش السيارة فوجد في جيبه جواز السفر ، مع أن هذا الجواز إنما وجدته الضابط واطلع عليه قبل تفتيش السيارة ، وأنه كان لهذا الخطأ أثره في الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال :

«إنها تتحصل كما أثبتتها الملازم أول عبد الكريم دزويش رئيس نقطة التل الكبير في محضره وكما شهد بها أمام محكمة أول درجة هو والباشجويش أحمد محمد غوض في أنه قام يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٩ الساعة ١٠ صباحاً ومعه الباشجويش أحمد محمد عوض والجاويش باركر من مباحث البوليس الحربى البريطانى للبحث عن سيارة لورى بريطانية سرق من طريق المعاهدة في صباح اليوم نفسه فقصدوا إلى مدينة فاقوس فبحثوا فيها وفي القرى والعزب المحيطة بها فلم يعثروا عليها وفي عودتهم الساعة الثانية والدقيقة ١٥ مساء اخترقوا بسيارة «الجيب» التى كانوا يركبونها الصحراء الممتدة شرق معسكرات التل الكبير فأبصروا سيارة واقفة في مكان منعزل غير مطروق فاتجهوا نحوها لمعرفة سبب وقوفها إلا أنهم ما كادوا يقتربون منها حتى بدأت السيارة في السير فأسرعوا نحوها وطلبوا إلى سائقها الوقوف وكان بها شخصان أحدهما يتولى قيادتها وهو المتهم الأول والثانى يجلس بجواره وهو المتهم الثانى ثم سألوا المتهم الأول عن سبب وقوفه في هذه المنطقة ، فقال إنه كان قادماً من القاهرة لبور سعيد وضل الطريق ، ولما نوقش في أن الطريق من القاهرة لبور سعيد هو طريق المعاهدة وهو محمد مرصوف أرجح عليه فطلبوا منه فتح شنطة السيارة الخلفية فقال بصوت منخفض إنه يحمل مخدرات ثم فتح الشنطة فوجدت بداخلها حقيبة من الجلد تحوى المخدرات ولما فتحها الضابط وجد بها خمس عشرة لفافة بها أفيون داخل أكياس من الجلد المشمع ثم قتشت أجزاء السيارة الأخرى فلم يعثر بها على شيء

وقام الضابط بتفتيش المتهم الأول فوجد معه خمسمائة جنيه وستة وقرطاً من الذهب وجواز سفر باسمه للسفر لفلسطين وسوريا ولبنان كما عثر معه على رخصة السيارة ورخصة لقيادة السيارة ولم يعثر مع المتهم الثانى على شيء سوى رخصة قيادة السيارة ، وقد وزنت المخدرات المضبوطة فوجدت خمس عشرة أقة ، وثبت من تحليلها فيما بعد أنها أفيون ... وأن المتهم (الطاعن) رفض أن يدلى بأقواله أمام الضابط ... ولا أعيد التحقيق بمعرفة معاون البوليس قرر أنه لم يكن يحوز المخدرات وأنه وهو في طريقه للاسماعيلية مرت بسيارته سيارة أخرى كان يطاردها الضابط بسيارته ولما مر به سأله عن علاقته بالسيارة التي كان يطاردها فلما أجابه بأن لا علاقة له بها قتشه فضبط معه النقود والقرط ... ثم قال إن المخدرات كانت بسيارة «الجيب» التي كان يطاردها الضابط . ثم تعرضت المحكمة للدفع ببطلان القبض والتفتيش فقالت «إن الاجراء الذي اتخذته الضابط نحو المتهمين قبل اعتراف المتهم الأول ليس قبضاً بل مجرد «استيقاف» فلا ينصب عليه الدفع ، وغير ممنوع على رجال الضبطية القضائية أن يقوموا به . وقد قضت محكمة النقض بأن الاستيقاف غير القبض «نقض ١٤٦٥ سنة ١٠ قضائية ١٣٢ مجموعة محمود عمر الجزء الخامس صحيفة ٢٦٥» ، ومن ثم يكون الدفع غير مقبول بالنسبة لبطلان ما أسمى قبضاً ، أما عن الدفع ببطلان التفتيش فالثابت أن المتهم الأول هو الذي فتح شنطة السيارة بعد أن اعترف باحراز المخدرات . هذا إلى أن قضاء محكمة النقض مطرد على أن حرمة المساكن التي كفلها الدستور وقيدها قانون تحقيق الجنايات لا تنسحب على السيارة ، ولذا يكون الدفع الثانى غير مقبول أيضاً ويتعين رفضه . أما أدلة الثبوت بالنسبة للمتهم الأول فتتضمن أقوال الملازم عبد الكريم والباشجاويش أحمد محمد عوض في التحقيقات وشهادتهما بالجلسة بعد حلف اليمين وتأبيدهما لضبط المخدرات بشنطة سيارة المتهم التي كان يحتفظ بمفتاحها معه ، ودفاعه الذي أبداه أمام معاون البوليس الخاص بالسيارة التي كان يطاردها الضابط لم يرق عليه دليل ، لذلك يكون الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول في محله» ولما كان

ما أوردته المحكمة عن الاستيقاف وصحة التفتيش في محله ، ولا مخالفة فيه للقانون ، لأن الواضح مما أثبتته الحكم أن الطاعن قد وضع نفسه موضعاً محوطاً بالشبهات والريب ، فخلق بعمله الحالة التي انبنى عليها استلزام الاتصال به عند الوقوف على أمره والتي تبيح لرجل الضبطية القضائية أن يستوقفه ليقف على أمره ويكشف عن الوضع الذي وضع نفسه فيه عن طواعية واختيار ، أما الرضا بالتفتيش فيكفي فيه أن تكون المحكمة قد استبانت من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية إليه . ومتى كان الأمر كذلك ، فلا يكون ثمة وجه لما يثيره الطاعن من الجدل في شأنه . وأما ما يثيره من القول بخطأ الاسناد في واقعة ضبط جواز السفر ، فردود بأن المحكمة إنما ذكرت ما ذكرت في معرض سرد الوقائع وليس فيه ما يدل على أنها كانت تقصد إلى التقييد فيها بترتيب معين مرسوم يصح القول معه بالخطأ . فضلاً عن أن هذا الوجه لا جدوى منه للطاعن ما دام قد تبين أن الاجراءات صحيحة في القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ٢٥٢ )

### القضية رقم ٥٧٧ سنة ٢٠ القضائية

وصف التهمة . تغيير الوصف من فاعل إلى شريك اسناداً إلى الوقائع التي شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى ، دون لفت الدفاع . من حق المحكمة . الواقعة كما أثبتتها الحكم تتحقق فيها أركان الاشتراك بطريق المساعدة . ذكر الحكم تزييداً أن الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة . لا يؤثر في صحته .

للمحكمة أن تغير وصف الأفعال المسندة إلى المتهم والمطروحة أمامها دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع ما دامت لا تستند في ذلك إلا إلى الوقائع التي شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى . فإذا قدم ثلاثة متهمين إلى المحكمة على أساس



أن كلا من الأول والثاني منهم أطلق عياراً على الجنى عليه فأصابه وأن الثالث اشترك معهما بطريق المساعدة في ذلك ، فرأت المحكمة أن عياراً واحداً هو الذى أصاب الجنى عليه ، وأنه إذ كان مطلق هذا العيار من بين هذين المتهمين مجهولاً فقد اعتبرت كلا منهما شريكاً بالاتفاق والمساعدة لمطلق العيار الذى أصاب ، وكان ما أوردته في حكمها عن واقعة الدعوى وظروفها يبين منه أن كلا من ذينك المتهمين كان عالماً بقصد الآخر ومنتوياً بالعيار الذى أطلقه مساعدته في إتمام جريمة القتل التى وقعت ، فإن ما أثبتته من ذلك تتحقق فيه أركان الاشتراك بطريق المساعدة ويكون الحكم سليماً ، ولا يضيره ما جاء به من ذكر الاتفاق إذ الواضح أنه تزيد لم يكن له أثر فيه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين الثلاثة بأنهم : (أولاً) الأول والثاني قتلا عمداً أبو الفتوح المهدي عيسى بأن أطلق عليه نيراناً ، وهما عياراً داريماً قاصداً قتله فأحدث به الاصابات الميينة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته . (ثانياً) الثالث اشترك مع الأول والثاني بطريق المساعدة في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن رافقهما إلى مكان الحادث لشد أزرها فوقعت الجريمة بناء على هذه المساعدة . (ثالثاً) الأول والثالث أيضاً ضربا عبد اللطيف عبد الله فأحدثا به الاصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي لم تحتاج لعلاج . وطلبت من قاضى الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لحاكمتهم الثلاثة بالمواد ٣/٣٠ و ٤١ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، والأول والثالث بالمادة ١/٢٤٢ من القانون المذكور ، قرر بذلك .

وادعت زينب محمود قراج بحق مدنى وطلبت الحكم لها قبل المتهمين الثلاثة متضامين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض .

سمعت محكمة جنايات سوهاج الدعوى وقضت حضورياً بمعاقبة كل من المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة والثالث بالأشغال الشاقة عشر سنين ، وبإلزام الثلاثة متضامين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدنى مائة جنيه

والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وذلك عملاً بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢٣٤/١ من قانون العقوبات لأنهم جميعاً قد اشتركوا مع مجهول من بين الأول والثاني منهم بطريق الاتفاق والمساعدة وذلك بأن قام كل من الأولين بمساعدة الآخر وشد أزره فأطلق كل منهما عياراً نارياً أصاب أحدهما الجنى عليه أبو الفتوح المهدي عيسى وأحدث به الجروح النارية التي أبانها تقرير الطبيب الشرعي والتي أودت بحياته ، وبأن قام الثالث بمساعدة الأولين بملاحقته الجنى عليه معهما ورافقهما إلى مكان الحادث لشد أزرهما فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة ، وكذلك عملاً بالمادتين ٢٤٢/١ و ٣٢١ من القانون المذكور بالنسبة للمتهمين الأول والثالث عن تهمة الضرب المنسوبة إليهما .

فطعن المحكوم عليهم الثلاثة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

### المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول بأن الطاعنين قدموا للمحاكمة على أساس أن كلا من الأول والثاني أطلق عياراً على الجنى عليه فأصابه ، وأن الثالث اشترك معهما بطريق المساعدة في ذلك ، ولكن المحكمة رأت في حكمها للطعون فيه أن عياراً واحداً هو الذي أصاب الجنى عليه ، وأنه إذ كان مطلق هذا العيار من بين الطاعنين الأولين مجهولاً ، فقد اعتبرت كلا منهما شريكاً بالاتفاق والمساعدة لمطلق العيار الذي أصاب بعد أن كانت مقدماً إليها بوصفه فاعلاً ، وذلك دون أن تنبه الدفاع في الجلسة إلى هذا التعديل ، وبذا فقد أسندت إلى الطاعنين المذكورين واقعة اتفاقهما على القتل وهي واقعة جديدة لم تبينها المحكمة ولا هي ذكرت العناصر التي استخلصتها منها . وهذا في حين أن محامي الطاعنين قد دافع أمام المحكمة بأن لا اتفاق ولا إصرار بين الطاعنين على القتل يبرر مسامحة كل منهم عن فعل الآخر . ثم إن ما أورده الحكم المطعون فيه بصدد نية القتل لا يكفي لإثبات توافره في واقعة الدعوى كما حصلت المحكمة ، اللهم

إلا إذا كان هناك اتفاق بين الطاعنين على القتل ، وهذا الاتفاق على ما سبق القول لم يبينه الحكم ، ولا هو ذكر الدليل عليه ، وبخاصة وقد تمسك الدفاع بعدم وجوده ، بل ويجوز أن يكون أحد العيارين لم يطلق بقصد القتل وإنما أطلق للارهاب ، مما كان يلزم عنه هذا البيان ، ويتعين معه الرد على الدفاع ، هذا إلى أن المحكمة قد أخذت بما جاء في تقرير الصفة التشريحية من أن إصابة الجنى عليه قد حصلت وهو منكفيء على وجهه وفخذه الأيمن مثني على جسمه وركبته اليمنى مثنية بحيث تقترب قدمه من أليته ، ومن أن الضارب كان يقف في اتجاه قدمي المصاب ، أخذت المحكمة بما تقدم في حين مخالفته لأقوال جميع شهود الإثبات ، مما يترتب عليه قيام التعارض بين تقرير الصفة التشريحية وبين ما شهد به هؤلاء الشهود وكان يتعين معه على المحكمة أن تأمر باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في تقريره دفعا لهذا التعارض . كما أن المحكمة قد أغفلت ما دافع به محامي الطاعنين من أنه لما كان المستفاد من الصفة التشريحية أن الضارب لم يكن في مكان مرتفع ، وكان هذا يدل حتما على أن الضارب كان يقف في نفس الطريق الذي كان الجنى عليه يسير فيه كما يدل على أنه كان وراءه وعلى مسافة بعيدة منه ، وكان الثابت من المعاينة أن المكان الذي أصيب فيه القتل أوطأ بمقدار نصف متر من مكان وقوف التهمين ، فإن ما جاء بتقرير التشريح يكون معناه أن ما قاله الشهود في المعاينة غير صحيح وأنهم لم يكونوا في وضع يستطيعون منه رؤية الجاني .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في : «أن عبد اللاه أحمد عيسى كان قد دعى في ليلة ٣٠ مايو سنة ١٩٤٧ لحضور حفل عند محمد شلبي ببنى وشاح وذهب إليه هو والجنى عليه أبو الفتوح المهدي عيسى وكل من عبد الرؤوف طلبه السيد وسيد عبد المولى السيد وعبد الحفيظ السيد عيسى ، وقرب القجر أراد الجنى عليه هو وعبد الرؤوف طلبه السيد وسيد عبد المولى وعبد الحفيظ السيد عيسى أن يأخذوا نصيبهم من الرقص فاعترضهم المتهمون الثلاثة عبد العزيز



مصطفى عثمان وعز العرب شحاته فراج وعبد العال أحمد عثمان ومنعهم من الرقص وتدخل شيخ الخفراء في الموضوع لئلا يشتبك الطرفان ، وقام المجنى عليه ومن معه عائدين إلى بلدهم نجح أبو عوض وخرج معهم عبد اللطيف عبد الله اسماعيل لتوديعهم إلى خارج البلد ، وقابل المتهمين يلاحقون المجنى عليهم فاعترضهم فضر به عبد العال أحمد عثمان بدبشك البندقية في ظهره ولما خرج المجنى عليه ومن معه خارج البلد سمعوا ضوضاء ورأوا المتهمين يلاحقونهم ومع كل من الأول والثاني بندقية ، ومع الثالث زقلة وأمروهم بالوقوف ثم أطلق المتهم الأول عياراً وأعقبه المتهم الثاني بأن أطلق عياراً آخر فأصيب المجنى عليه أبو الفتوح وحمله زملاؤه وبادروا إلى الذهاب به إلى دار العمدة وأبلغوه» ثم أشار إلى الكشف الطبي وما تبين منه من أن المجنى عليه إنما أصيب بمقذوف واحد أودى بحياته وقال «إنه لذلك فإن كلام المتهمين الأول والثاني يعتبر شريكاً للآخر بالاتفاق والمساعدة...» ولما كان ما أورده الحكم عن واقعة الدعوى وظروفها يبين منه أن كلام الطاعنين الأولين كان علماً بقصد الآخر ومنتوياً بالعيار الذي أطلقته مساعدته في اتمام الجريمة التي وقعت ، وكان للمحكمة أن تغير وصف الأفعال المسندة إلى المتهم والمطروحة أمامها دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع فتغير في اعتباره فاعلا أو شريكاً ما دامت لا تستند في ذلك إلا إلى الوقائع التي شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ غير وصف التهمة المسندة إلى الطاعنين الأول والثاني لم يسند إليهما أفعالا غير ما أحيلوا به إلى المحكمة ، أما الاتفاق الذي جاء ذكره في الحكم ، فالواضح أنه تزيد لم يكن له أثر فيه ما دام قد أثبت أن الواقعة تتحقق فيها أركان الاشتراك بطريق المساعدة — لما كان ذلك ، وكانت الأدلة التي أوردها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وكان الدفاع لم يتمسك بطلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما يقول به من تعارض مؤدى الصفة التشريحية مع أقوال الشهود — لما كان كل ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً ويكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعاً .



## فهرس هجائى

ح	ص	
		إثبات (ر . أيضاً : حكم «تسبيه» . غش فى المعاملات التجارية . محكمة النقص . ) :
		الاثبات بوجه عام :
١٣٦	٤٧	الإثبات فى المواد الجنائية يقوم على حرية القاضي فى تكوين عقيدته . استخلاص المحكمة من الأدلة القائمة فى الدعوى أن التهم اشترى الشيء السروق بشئ يقل عن قيمته الحقيقية . استنادها إلى ذلك فى إثبات علمه بالسرقة . عدم طلبه من المحكمة أى تحقيق فى تقدير قيمة هذا الشيء . نفيه على الحكم أن المحكمة لم تطلب منه أن يثبت أنه اشترى الشيء بقيمته الحقيقية . لا يقبل ... .. ٣٣١
	١٠٩	الاستدلال على التهم بالقتل بوجود دماء آدمية لم يمكن معرفة فصيلتها بملابسه وعجزه عن تحليل وجودها به . لا يصح ... .. ٤٦
	١٤	عقيدة القاضي فى صحة الواقعة المروضة عليه أو عدم صحتها . لا يصح منه أن يدخل فى تكوينها رأياً لآخر . مثال فى تهمة بلاغ كاذب ... .. ٥٩
	٢١	تحرير المادة المضبوطة . اطمئنان المحكمة إلى عدم وصول عبث إليها . موضوعى ... .. ٣٢٨
	١٠٨	أدلة . القيود الخاصة بالأدلة فى المواد المدنية . لا تعيد القاضي الجنائى ... .. ٢٠٨
	٧٣	أدلة . وجوب بيانها بياناً يوضحها ويرجعها إلى أصولها من أوراق الدعوى ... .. ٢٥٩
	٨٤	الأخذ بدليل وطراح ما عداه . سلطة المحكمة فى ذلك ... .. ٤٠٣
	١٣٥	دليل . لا يلزم أن يكون مباشراً . للمحكمة أن تكمله بالمنطق وتستخلص منه ما هو مؤد إليه حتماً ... .. ٥٣٢
	١٧٣	دليل . إدانة التهم فى تزوير محرر وتبرئته من تزوير آخر أخذاً فى الأولى بدليل لم تأخذ به المحكمة فى الثانية . لا تثريب عليها فى ذلك ... .. ٦٠٩
	٢٠٠	إدانة متهم بناء على قول متهم آخر مقرر بالتهمة أو منكر لها . جائز ... .. ١٩٦
	٦٨	أقوال متهم . جواز الاستدلال بها على متهم آخر ... .. ٣٨٦
	١٣٠	



إثبات (تابع)

الاثبات بوجه عام (تابع)

٥٣٢	١٧٣	إدانة متهم بنسائه على أقوال متهم آخر ولو لم يكن في الدعوى من دليل سواها . جائز . عدوله التهم عن أقوال صدرت عنه . الأخذ بهذه الأقوال جائز ... ..
٣٥٦	١١٩	اعتراف . الأخذ باعتراف التهم أمام البوليس ثم أمام النيابة رغم عدوله عنه بالجلسة . لا مانع ... ..
٣٧٦	١٢٦	الأخذ باعتراف التهم في التحقيق مع إنكاره لدى المحكمة . جائز . على المحكمة أن تبين سبب اطراحها لإنكاره وتعويلها على الاعتراف
٢٠٣	٧١	اعتراف مشوب بإكراه . لا يصح التعويل عليه . تمسك التهم بأن العبارات التي فاه بها أثناء تعرف الكلب البوليسى عليه قد صدرت منه وهو مكره دفعا لما خشيه من أذى الكلب لو ثوبه عليه . إدانته بناء على هذا الاعتراف دون أن ترد على ما دفع به وتفتنده . قصور ...
٤٣	١٥	اعتراف متهم على آخر . الاستناد إليه في إدانته . جائز ... ..
٨٧	٣٢	اعتراف وليد إكراه . لا يصح التعويل عليه . ذكر المحكمة في حكمها ما يدل على وقوع إكراه وعلى بحثها مداه ومبلغ تأثيره في الاعتراف الصادر من التهم . قصور ... ..
٧٢٩	٢٣٦	تعرف المجنى عليه على التهم . سلطة المحكمة في الأخذ به ولو كان المجنى عليه يعرف التهم من قبل كالشأن في أدلة الإثبات كافة ... ..
٦٨٢	٢٢٢	سلطة المحكمة في التعويل على أقوال شاهد أمامها مع مخالفتها لما قرره بالتحقيقات ، وفي اطراح شهود النفي دون بيان مؤدى أقوالهم
٦٥٥	٢١٥	سلطة المحكمة في تكوين عقيدتها مما في الدعوى من أدلة وعناصر

إثبات بالكتابة :

٢٧٩	٩١	تقدير قيام الناع من الاستحصال على كتابة . موضوعي ... ..
		الشهود والبيينة (ر . أيضاً : حكم «تسبيه» . دفاع) :
١٥٢	٥١	أقوال الشهود في التحقيقات الأولية . جواز الاعتماد عليها ... ..
١٣٦	٤٧	شاهد : تميزت أقواله . جائزة ... ..
٥٠٠	١٦٤ و	جناية وجنعة قدمت لمحكمة الجنايات . فصل الجنحة عن الجناية . سماع المتهمين في الجنحة شاهدين في الجناية بعد تحميلهما اليقين . لا مخالفة في ذلك القانون ولا إخلال بحق الدفاع . اليقين ضمان للمتهم ... ..
٢٦	٩	متهمان . تدرئة أحدهما غيايبا وإدانة الآخر بناء على أدلة الطمأننت

ح ص

## إثبات (تابع)

### الشهود والبيئة :

٣٧	١٣	إليها المحكمة . نعيه على المحكمة أنها لم تؤجل الدعوى لسماع دفاع الغائب لاحتمال أن يعترف هو بالحادث . لا وجه له ... ..
١٨١	٦٢	شهود . طلب التهم سماع شاهدين . استدعاء أحدهما . عدم إصراره على سماع الآخر . لا يحل له من بعد أن يعكف من عدم استدعائه ...
٣١٩	١٠٥	شهود . قرار المحكمة سماع جميع شهود الإثبات وإعلانهم جلسة تالية . سماعها من حضر منهم . مراقبة الدفاع ومناقشة كل أقوال الشهود من حضر ومن لم يحضر . النعى على المحكمة بأنها لم تسمع غير من حضر . لا يقبل ... ..
٤٣٥	١٢٣	شاهد تمسك التهم بوجوب سماعه . تأجيل القضية لإعلانه . اعتذاره من عدم الحضور بمرضه . طلب المحامي تأجيل الدعوى حتى يحضر . عدم إجابته إلى هذا الطلب . استناد المحكمة في الإدانة إلى أقواله . لا يصح ... ..
٥٣٦	١٧٥	شهود تقي . للمحكمة ما دامت ترى لزوما لسماعهم ومناقشتهم في أقوالهم بالتحقيقات أن تستدعيهم بقطع النظر عن إعلان التهم إياهم أو تمسكه بمحضورهم . قضاؤها في الدعوى دون سماعهم . خطأ ... ..
٣٩	١٣	الاعتماد على قول لشاهد دون قول آخر له . جوازه ... ..
٢٧١	٨٨	شاهد . الاعتماد على قول له دون قول . جائز . خير ... ..
٢٧٧	٩٠	شهود . الأخذ بأقوال شهود قبل متهم وعدم الأخذ بها قبل متهم آخر . من حق المحكمة ... ..
٣٢٥	١٠٧	الأخذ بأقوال شاهد لاطمئنان المحكمة إلى قوله . عدم أخذها بدليل مشابه في تهمة أخرى أو بالنسبة إلى متهم آخر . لا يؤثر في سلامة الحكم ... ..
٣٧٣	١٢٥	الأخذ بقول لشاهد دون قول آخر له . لا حرج على المحكمة في ذلك . ليس عليها أن تعرض كلاما من القولين أو تبين العلة فيما ارتأته الاستناد إلى أقوال شهود تخالفت في صدد تحديد الوقت الذي أصيب فيه بعض التهمين . لا يقدح في سلامة الحكم ... ..
٦٦٥	٢١٨	شهود . عدم تقديم التهم قائمة بأسمائهم لقاضي الإحالة وعدم إعلانه إياهم بالحضور أمام المحكمة . تمسكه بما ورد في عريضة مودعة ملف الدعوى يقول فيها أخو القاتل إن القاتل شخص غيره . نعيه على المحكمة لإخلالها بحقه في الدفاع إذ لم تلفت لهذه العريضة ولم تسمع الشهود الواردة أسمائهم بها . لا يقبل (المادتان ١٧ و ١٨ تشكيل) ... ..
٧١٩	٢٣٢	

ح ص

## إثبات (تابع)

### الشهود والبيئة (تابع)

٢٢٤	٢٣٤	شهود . تبرئة المتهم ابتدائياً دون سماع شهود . إدانته استئنافاً دون سماع شهود أيضاً مع طلب سماعهم . إخلال بحق الدفاع ... ..
٢٢٦	٢٣٥	شهود . الأخذ بشهادة الشاهد في جلسة المحاكمة أو أمام النيابة ولو كانت مخالفة لأقواله الأولى في تحقيق البوليس . سلطة المحكمة في ذلك
٢٣١	٢٣٧	شهود . تبرئة المتهم ابتدائياً دون سماع شهود . تمسكه أمام المحكمة الاستئنافية بسماع الشهود . تقرير المحكمة بسماع الشهود . عدولها عن سماعهم وإدانة المتهم دون بيان أسباب عدولها وارتسكانها مع ذلك على أقوال هؤلاء الشهود . إخلال بحق الدفاع . تقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم يقتضى تقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر لوحدة الموضوع
		الخبرة ( ر . أيضاً : حكم «تسبيه» ) :
٢٧١	٨٨	الأخذ برأى خير دون آخر . جوازه . عدم طلب المتهم استدعاء الخبيرين الذين يقول بتعارض رأييهما . لا يقبل منه اجدل فيما أخذت به المحكمة من الرأيين ... ..
		إجراءات ( ر . أيضاً : استئناف . دفاع ) :
٢٣٣	٧٧	إجراء التكليف بالحضور . بطلانه . حضور المتهم ومرافقته في موضوع التهمة . سقوط حقه في إبداء الدفع ببطلانه . متهم بمجنحة . حضوره الجلسة ومرافقته وعدم دفعه ببطلان إجراء حضوره . لا يقدم في صحة الحكم صدوره في غير الجلسة التي كانت عمدة لذلك ... ..
٢٦٢	٨٥	إعلان المتهم بوصف التهمة . الدفع ببطلانه . وجوب إبدائه قبل سماع أول شاهد وإلا سقط الحق فيه ... ..
٢٦٢	٨٥	محاكمة بعض المتهمين وتأجيل محاكمة بعض لتعذر محاكمته معهم . لا يصح أن يكون محلاً للطعن . مثال ... ..
٢٩٢	٩٥	ادعاء المتهم أن محاميه حضر فامتنع كاتب الجلسة عن إثبات مرافقته لعدم تقديمه تمغة المحاماة . عدم ثبوت شيء من ذلك في المحضر . لا يقبل الطعن بهذا ... ..
٢٧٩	٩١	استئناف . محكمة ابتدائية . فصلها في الدفع المقدم بعدم جواز الإثبات بالبيئة . إلغاء هذا الحكم استئنافاً وقضاؤها بقيام المانع من الاستعصال على كتابة . قضاؤها في موضوع الدعوى . لا خطأ منها في ذلك . المحكمة الابتدائية قد استنفدت ولايتها بالحكم الذي أصدرته



ح ص

## إجراءات (تابع)

٣٥٩	١٢٠	تقرير التلخيص : تلاوته . الادعاء بأن هذا التقرير كان من عمل هيئة غير التي أصدرت الحكم . لا يؤثر في صحة هذا الإجراء ...
٧١٥	٢٣١	إجراءات المحاكمة في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة المتهم وعاميه ما دام قد مثل أمام المحكمة . دفتر الأحوال المقول بارتكاب التزوير فيه . اطلاع المحكمة عليه في غرفة المداولة بعد انتهاء المرافعة . إجراء باطل . اكتفاء الدفاع بما ورد عن هذا الدفتر في تحقيق النيابة . لا يؤثر في ذلك ...
٧٢٩	٢٣٦	الدفع بطلان معانة أجريت في غيبة المتهم . يجب إبداءه قبل سماع أول شاهد ...

## إجراءات الغيبة :

٦٢٩	٢٠٦	الإجراءات الواجب اتباعها أمام محكمة الجنايات في حالة الحكم في غيبة المتهم . بجناية أحيل إلى محكمة الجنايات . حكمها غايياً باعتبار ما وقع منه جنحة . حضوره . اعتبارها الحكم الغيابي قائماً . خطأ . هذا الحكم يسقط حتماً بحضوره وتتمين إعادة محاكمته أمامها إجراءات . متهم . عدم حضوره أمام محكمة الدرجة الأولى . الحكم عليه في غيبته . عدم تمسكه أمام المحكمة الاستئنافية بسماع شاهد الإثبات في الدعوى . لا يقبل منه النعى على المحكمة أنها لم تسمع هذا الشاهد ...
-----	-----	---

## اختصاص (ر . أيضاً : دعوى مدنية) :

٦٥٧	٢١٦	قذف وسب . قذف في حق المجنى عليه (وكيل مجلس النواب) لا يتعلق بصفته نائباً أو وكيلاً للمجلس . اختصاص محكمة الموضوع بالنظر فيه ...
٦٦٢	٢١٧	اختصاص المحكمة الجنائية من جهة المكان من مسائل النظام العام . اختصاص . الدفع بعدم الاختصاص . الغرض منه . دفع بعدم الاختصاص . المحكمة صاحبة الاختصاص لم تعد موجودة لانتهاء ولايتها . محكمة الدرجة الأولى التي يطلب الطاعن إحالة الدعوى إليها قد استنفدت سلطاتها لسبق فصلها في الدعوى . إثارة الكلام في هذا الصدد . لا وجه له ...

٧٨٦ ٢٥٠

اختلاس أشياء محجوز عليها (ر . حكم «تسبيه» . خيانة الأمانة) .

اختلاس أشياء مودعة أو مؤجرة أو معارة الخ (ر . خيانة الأمانة) .

ح ص

## اختلاس أموال أميرية :

٩٣	٣٣	... ..	صول بلوكات النظام . أذون صرف بدل السفر للمساكر . اختلاسه إياها . عقابه بمقتضى المادة ١١٢ ع
		...	كاتب بحسابات الحكمدارية . تدخله في عمل الصيارف واختلاسه مبالغ من الخزانة . عقابه يكون بمقتضى المادة ١١٨ ع لا بالمادة ١١٢ .
٤٢٤	١٤٢	... ..	القضاء عليه بعقوبتي الغرامة والرد . لا يصح ... ..

## إخفاء أشياء مسروقة ( ر . أيضاً : حكم « البيانات الواجب ذكرها فيه » ) :

٣٠٠	٩٨	... ..	علم المتهم بالسرقة . التدليل عليه بشرائه إياها من شخصين غير معلومين له وعدم ردها فور علمه بأنها مسروقة . قصور . تقض هذا الحكم بالنسبة إليه يقتضى قصصه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين ... ..
٤٤٤	١٤٦	... ..	علم المتهم بسرقتها . بناء الحكم على كون تلك الأشياء مما لا يباع في الأسواق . قصور . حكم . تسببه ... ..

## ارتباط :

٤٩٢	١٦٢	... ..	تقديره موضوعي ... ..
		...	رفع ثلاث قضايا على متهم بأنه باع خلا مفشوشاً إلى متهم في كل قضية . دفعه بأنه لم يبيع لهؤلاء المتهمين وإنما باع لواحد باع لهم وطلبه الحكم في القضايا الثلاث على أساس أنها واقعة واحدة . إداتته في كل قضية دون رد على دفعه . قصور ... ..

## أسباب الإباحة وموانع العقاب :

## دفاع شرعي :

٣٨٠	١٢٨	... ..	قيام هذه الحالة . لا يشترط له وقوع اعتداء على النفس أو على المال بالفعل . يكفي وقوع فعل يخشى منه حصول هذا الاعتداء . العبرة في تقدير ذلك هي بتقدير المتهم البنى على أسباب مقبولة مبررة . نفى قيام هذه الحالة على أساس تقدير المحكمة . لا يصح . توفر نية القتل لدى المتهم . لا ينفي قيام هذه الحالة ... ..
١٧٦	٥٩	... ..	قيام هذه الحالة لا يقتضى انتفاء نية القتل لدى المدافع ... ..
٤٧١	١٥٥	...	لا وجود للدفاع الشرعي إذا كان المتهم قد حضر بعد انتهاء الاعتداء . بساطة الاعتداء الواقع على المتهم . لا تكفى لنفي حالة الدفاع الشرعي . المرجح في ذلك لتقدير المدافع نفسه في الظروف التي كان فيها . الاحتماء برجال السلطة . القول به يقتضى أن يكون لدى المتهم من الوقت ما يسمح له باتخاذ هذا الإجراء دون تعطيل لحقه في الدفاع ... ..

٣٥٠ ١١٧

ح ص

## أسباب الإباحة وموانع العقاب (تابع)

### دفاع شرعي (تابع)

		تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء . النظر فيه لا يكون إلا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعي . القول بنفي حق الدفاع على أساس عدم التناسب بين اعتداء المجنى عليه وفعل التهم . قصور في الحكم ...
٢٧٤	٨٩	فعل يتخوف منه الموت أو جراح بالغة . لا يلزم فيه أن يكون خطراً حقيقياً في ذاته . يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد التهم بناء على أسباب معقولة . نفي قيام هذه الحالة على أساس انتفاء نية القتل لدى المجنى عليه وأن التهم لم يبدأ بإطلاقه النار في الهواء ثم في الأقدام دون بحث الظروف التي أوجدها فريق المجنى عليهم بفعلهم هل كان من شأنها أن تجعله يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة . هذا مخالف للقانون لإيجابه على التهم ما لم يوجب القانون ...
٢٣٨	٧٩	القول بأن التهم كان في حالة بها ظل من الدفاع الشرعي . لا يستلزم قانوناً ...
١٧٦	٥٩	عدم التمسك به . الوقائع كما أثبتتها المحكمة لا تفيد قيامه . الطعن على الحكم بمقولة إنه أغفل البحث في قيامها . لا يصح ...
٥٤٣	١٧٧	لم يراد الواقعة على صورة ترشيح لقيام هذا الظرف . يجب على المحكمة أن تبحث في قيامه فتثبته أو تنفيه ولو لم يدفع به ...
٥٧٤	١٨٨	الغيبوبة المانعة من المسؤولية :
		تعاطى المخدر اختياراً وعن علم بالحقيقة . مسئولية التهم . الجرائم التي يتطلب لها القانون قصداً جنائياً خاصاً . لا يكتفي فيها في ثبوت القصد بافتراضات قانونية بل يجب التحقق من قيام القصد من أدلة مستمدة من الواقع (المادة ٦٢ ع) ...
٧٥٤	٢٤٦	استئناف ( ر . أيضاً إجراءات . اختصاص . حكم . «تسييه» ) :
٢٠٥	٧٢	التقرير به من المستأنف . توقيعه منه . لا يهم ...
		حكم ببراءة التهم ورفض الدعوى المدنية . حق المدعى في استئناف هذا الحكم حق مستقل عن حق النيابة العامة والتهم . لا يرد عليه من القيود إلا ما جاء بالمادة ١٧٦ تحقيقاً خاصاً بالنصاب . على المحكمة الاستئنافية أن تقول كلمتها في الدعوى المدنية ولو كانت جريمة . كون الحكم الصادر بالبراءة صار نهائياً . لا تأثير له إذ هو لا يلزم المحكمة باختلاف الموضوع في الدعويين ...
٢٧٩	٩١	حكم بعدم قبول المعارضة المرفوعة من التهم . استئناف التهم لإياه يوم



س ح

## استئناف (تابع) .

- ٢٤٦ ٨١ ... .. خطأ . عدم قبوله شكلاً . صدور .  
استئناف . قصر المحكمة الابتدائية بحثها قيام المانع على القرابة .  
للمحكمة الاستئنافية أن تضيف إلى هذا المانع ما لم يأت آخر . المحكمة  
الاستئنافية غير مقيدة إلا بالوقائع السابق عرضها على محكمة أول درجة ،  
ولا تقيد بشيء في الدفوع وطرق الدفاع ... ..  
٢٧٩ ٩١ ... ..  
استئناف . تقرير التلخيص . تلاوته . الادعاء بأن هذا التقرير كان  
من عمل هيئة غير التي أصدرت الحكم . لا يؤثر في صحة هذا الإجراء  
٣٥٩ ١٢٠ محكمة استئنافية . إقامة الدعوى على المتهم بأنه في حالة اشتباه . الحكم  
عليه ابتدائياً على هذا الأساس . حقيقة وصف التهمة أنها عود للاشتباه .  
استئناف النيابة وطلبها تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٦ على أساس أنه  
عائد . قرار المحكمة الاستئنافية ببرئته على أساس أن استئناف النيابة  
قد الطوى على توجيه تهمة جديدة لم تعرض على المحكمة الابتدائية وأن  
التهمة المعلن بها قد سبق الحكم فيها . خطأ . كان على المحكمة أن  
تلفته إلى الوصف الجديد وتفصل في الدعوى على أساسه ، بل كان عليها  
أن تصحح الوصف من تلقاء نفسها وتلفته إليه وتفصل فيه . على محكمة  
النقض أن تحيل القضية إلى دائرة استئنافية أخرى للفصل فيها ... ..  
٦٢٥ ٢٠٥ ... ..  
٦٧٠ ٢١٩ استئناف النيابة ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة الدرجة الثانية ...  
محكمة استئنافية . استئناف النيابة . يطرح الدعوى برمتها على  
المحكمة الاستئنافية . اقتصار النيابة في تقرير الاستئناف على طلب  
القضاء بإشهار الحكم النفي أغفلته محكمة الدرجة الأولى . قضاء المحكمة  
الاستئنافية بإلغاء وقف التنفيذ المحكوم به ابتدائياً . لا تثريب عليها فيه  
٧٥٧ ٢٤٧ محكمة استئنافية . حكم غيابي . معارضة التهم فيه . استئناف النيابة  
إياه . تعديل العقوبة عند نظر المعارضة بوقف تنفيذها . عدم استئناف  
النيابة الحكم الصادر في المعارضة . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن  
تشدد العقوبة على المتهم بناء على استئناف النيابة للحكم الغيابي ... ..  
٦٩١ ٢٢٥ ... ..  
محكمة استئنافية . محكمة الدرجة الثانية . تقضي في الدعوى بناء على  
ما هو ثابت بالأوراق . عدم طلب التهم سماع شهود أمامها . لا يقبل منه  
النعي عليها أنها أغفلت سماع الشهود ... ..  
٦٧٠ ٢١٩ ... ..

اشتراك (ر . أيضاً : تضامن) :

- الاشتراك يتم بالاتفاق أو المساعدة . (المادة ٤٠ ع) ... ..  
٧٠٩ ٢٣٠ ... ..  
إعفاء من العقوبة (ر . أسباب الإباحة وموانع العقاب)

ح م

اغتنصاب (ر . أسباب الإباحة وموانع العقاب)

إفساد الأخلاق (ر . هتك العرض)

إقرار (ر . إثبات) .

أمر الإحالة :

أمر الإحالة . متهم مجتعة مرتبطة بجناية . إحالته حضورياً إلى محكمة الجنايات . على هذه المحكمة إذا اتضح لها أن الواقعة المنسوبة إليه جناية أن تمضي في نظر الدعوى ، ولا تقرر بإعادتها إلى النيابة . إحالة التهم بعد ذلك إليها غيائياً . هذا لا يؤثر في سلامة الإجراءات التي رتبته على قرار الإحالة الأول ... .. ١٢٤ ٣٧٠

انتهاك حرمة ملك الغير (ر . أيضاً : حكم «تسييه» ) :

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . تعيين الجريمة التي كانت الدخول بقصد ارتكابها . تحقق جريمة الدخول ... .. ١ ١  
دخول منزل بقصد الزنا . عدم وقوع الزنا . لا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى بجريمة الدخول ... .. ١ ١

(ب)

بلاغ كاذب (ر . أيضاً : حكم «تسييه» ) :

القصد الجنائي في هذه الجريمة . العلم بكذب الوقائع وقصد الإضرار بالمبلغ في حقه . مثال للقصور في بيان هذا الركن ... .. ٦٦ ١٩١  
القصد الجنائي . عناصره . علم التهم بكذب الوقائع التي بلغ عنها وانتواؤه الإضرار بالمبلغ في حقه . دفع التهم بأن الواقعة التي أبلغ بها قد ذكرت منه على أنها متقولة إليه ، وطلبه تحقيق ذلك بسؤال من نقلها إليه . إدانته دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه . قصور ... .. ١٢٧ ٣٧٨  
بناء (ر . تنظيم) .

بيان الواقعة (ر . حكم) .

(ت)

تأجيل (ر . دفاع) .

تبيد (ر . خيانة الأمانة) .

ح ص

تبليغ (ر . بلاغ كاذب) .

تحرّض على الفسق والفجور (ر . هتك العرض وإفساد الأخلاق) .

تحقيق (ر . أيضاً : حكم «تسبيه» . دفاع) :

ضبط خبز يقل وزنه عن الوزن المحدد قانوناً . إدانة المتهم في هذه الجريمة . طعنه في الحكم بأن عملية الضبط باطلة لأن المفتش الذي باشر الضبط هو الذي خلق الجريمة إذ هو لم يجد خبزاً بالخبز فانتظر حتى تم الخبز وضبط الخبز . لا حق له . المفتش لم يتدخل في الخبز ... .. ١٧ ٤٧

تحقيق . استيقاف متهم في وضع مشتب فيه مريب . لا سبة فيه ... ٢٤١ ٧٩١

تفتيش (ر . أيضاً : حكم «تسبيه») :

تفتيش مأذون فيه . مأموري الضبطية القضائية . سلطاتهم في إجراءات الطريقة التي تحقق الغرض منه دون التزام طريقة بعينها ... .. ١١٤ ٣٤١

استظهار الرضا به من أدلة تنتجها . سلطة محكمة الموضوع في ذلك . ٢٥١ ٧٩١

مسوغات التفتيش . المحكمة هي الرقابة على ما تراه النيابة مسوغاً له . ٢٢٨ ٧٠٢

إذن تفتيش في صيغة امتداد لإذن سابق . قيامه على أساس آخر ومسوغات أخرى . القضاء بطلانه على أساس أنه امتداد لإذن سابق انتهى بانتهاء أجله . قصور . يجب على المحكمة أن تبحث الأساس الذي قام عليه وترى مدى صلاحيته لإقامة إذن جديد عليه ... .. ٤٥ ١٣٠

إذن مطلق لم يعين فيه شخص لتنفيذه . تنفيذه لا يشترط أن يكون على يد الضابط الذي قام بالتحريات التي انبثى عليها صدوره ... .. ٦٧ ١٩٣

إذن النيابة . تقدير مبلغ جدية البلاغ . متروك لها تحت رقابة المحكمة ... .. ١٠٨ ٣٢٨

صدور إذن به . تنفيذه على المتهم يكون في أي مكان وجد به ... ١٠٨ ٣٢٨

أمر بتفتيش منزل متهم لضبط أسلحة . الشور أثناء التفتيش على مخدر . ضبطه . واجب ... .. ٣٧ ١٠٧

الدفع بطلانه على أساس أن الإذن الصادر به قد استنفد مفعوله بإجراء التفتيش مرة . لا تجوز إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض ، ما دام الحكم ليس فيه ما يفيد صحته وهو دفع يستلزم تحقيقاً موضوعياً . ٢٤ ٦٦

عدم الدفع بطلانه أمام محكمة الموضوع . لا يقبل الطعن فيه أمام محكمة النقض . صورة واقعة ... .. ٤٤ ١٢٧



ح م

تحقيق (تابع)

تفتيش (تابع)

٣٥٦	١١٩	... دفع بطلان التفتيش . اعتراف المتهم بملكته للمخدر . إثبات الحكم ما يفيد أن هذا الاعتراف لم يكن وليد التفتيش الباطل . كاف للرد على دفاع المتهم المؤسس على بطلان التفتيش ...
٤٦٨	١٥٤	الدفع ببطلانه . إقامة الإدانة على اعتراف المتهم بمحاربة ظرفي الخراطوش الذين وجد بهما المخدر . ذلك الدفع لا يجدي ...
٦١٨	٢٠٣	الدفع ببطلانه . الاعتماد في الادانة على أدلة أخرى مستقلة عنه مؤدية إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها . دفع غير مجد ...
٣٩٦	١٣٣	تلبس . دخول الضابط مقهى لمشاهدته أشخاصا فيه يلعبون الورق . رؤيته عرضا زجاجة خمر في مكان البيع من هذا المحل الممنوع بيع الخمر فيه . تلبس بغض النظر عن أن الضابط لم يشاهد خرا تباع . لا يشترط في التلبس ثبوت أن الواقعة التي اتخذت الاجراءات بالنسبة إليها تتوافر فيها عناصر الجريمة . تفتيش الضابط المقهى . عثوره أثناء ذلك على مخدر . الاعتماد على ذلك في إدانة المتهم بإحراز مخدر . صحيح ...
٥١٥	١٦٩	تلبس . ضابط بوليس . مشاهدته جريمة إحراز مخدر متلبساً بها في مقهى . حقه في القبض على كل من يرى له اتصالاً بالجريمة . كونستابل كان يرافقه قبض على المتهم بالمقهى شاهده يحاول وضع مادة في فمه . تفتيشه . إجراء صحيح ...
٦٠٠	١٩٧	تلبس . مشاهدة ضابط البوليس المتهم يحمل في يده مادة الأفيون ظاهرة . حالة تلبس ببيع القبض عليه وتفتيشه ...
١٩٦	٦٨	جنود حفر السواحل وموظفو الجمارك . من سلطاتهم البحث عند الاشتباه عن كل ما يكون مهرباً أو ممنوعاً في نطاق الدائرة الجمركية . مركب سابح في القنال . ضبطه وتفتيشه . وجود شيء فيه مسروق من إحدى البواخر . يصح ضبطه ...
٦٧٠	٢١٩	جندى من حرس الجمارك . تفتيشه المتهم وهو قازل من باخرة في حدود الدائرة الجمركية . العثور على مخدر معه . ضبط صحيح . موظفى الجمارك وعمالها هم بحكم المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ من رجال الضبطية القضائية . لا فرق بين الموظفين في الادارة العامة أو في حرس الجمارك ...
٦٩٩	٢٢٧	مسجون . تفتيشه عند إخراجه من غرفته لتساؤل الغداء . وجود مخدر معه . تفتيش صحيح بمقتضى المادة ٤٥١ من النظام الداخلى للمسجون الصادر في سنة ١٩٢٥ ...

ح ص

تحقيق (تابع)

تلبس ( ر . تفتيش )

تزوير :

تزوير المحررات (ر.أ.أ. : حكم «تسبيه» . دفاع) :

أركانه وطرقه :

٧٠٥	٢٢٩	... .. اتخاذ الصور الشمسية أساساً للمضاهاة . لا مانع ... ..
		استمارة الصرف رقم ٥٠ . ع . ح . تسمى متهم باسم شخص متوفى
		وتوقيعه بذلك الاسم في خاتمة إمضاء طالب الصرف . توقيع آخر كان
		معه بصفته شاهداً على أنه هو صاحب هذا الاسم . إدانة الآخر بالاشتراك
٢١١	٧٤	... .. في التزوير . صحيحة ... ..
		اشتراك في تزوير في حوالة بريد ونصب . حكم . تسبيه . بسان
		تعمد المتهم التغير في الحوالة بقصد الحصول على مبلغها وتوصله إلى ذلك .
١٨٨	٦٥	... .. كاف . التحدث صراحة عن كل ركن بناته . لا يلزم ... ..
		تزوير معنوي . تقديم امرأة مجهولة بانثاقها مع أخرى متعلقة شخصيتها
		لتوقيع الكشف الطبي عليها . الكشف عليها باعتبار أنها هي المرأة
		الأخرى وإثبات نتيجة الكشف في تقرير الطبيب . إدانة المرأة الأخرى
		في التزوير صحيحة سواء أكانت المرأة المجهولة وقعت بعصتها أم لم
٤٦١	١٥١	... .. توقع ... ..
٣١٢	١٠٣	... .. القصد الخاص في هذه الجريمة . لا يعتد بالبائع ... ..
		بجرد تفسير الحقيقة في ورقة رسمية . تحقق جريمة التزوير بصرف
٧٠٥	٢٢٩	... .. النظر عن الباعث أو عن توفر الضرر ... ..

تزوير في أوراق رسمية :

٧٠٥	٢٢٩	شهادة إدارية بوفاة شخص منسوبة للعمدة أو شيخ البلد . ورقة رسمية
		عسكري منتدب للعمل بمباحث السكك الحديدية . تكليفه من قبل
		الضابط القضائي بتحرى أمر شخص اشتبه فيه . المحضر الذي يحرره في
٤٩٧	١٦٣	هذا الصدد . محرر رسمي . تغيير الحقيقة فيه . تزوير في ورقة أميرية

تزوير في تحقيق وفاة أو وراثة :

		مناطق العقاب بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ ع . إدلاء الشاهد
		بمعلومات يعلم أنها غير صحيحة أمام جهة القضاء المختصة بضبط الاثبات .
٥٦٦	١٨٦	... .. المعلومات التي يدلى بها في تحقيق إداري تمهيدى . لاعتقاد عليها ... ..

## تزوير (تابع)

ح . ص

### استعمال المحررات المزورة :

٥٦٦	١٨٦	هذه الجريمة عمدية . تبرئة المتهم على أساس أن الأوراق المقدمة من المدعى بالحق المدني لا تصلح لإثبات عكس الوارد بإعلام الوراثة الذي يعتبر حجة بما فيه حتى يصدر حكم شرعى على خلافه . صحيحة قانوناً
٧٠٥	٢٢٩	الاستعمال يتحقق بتقديم الورقة والتمسك بها . هذه جريمة مستمرة لا تسقط تبعاً لجريمة التزوير ... ..
		العلم بالتزوير . ركن من أركان جريمة الاستعمال . يجب في الحكم بالإدانة إقامة الدليل على توفر هذا العلم . مجرد التمسك بالورقة للزورة . لا يكفي في ثبوته ما دام المتهم ليس هو الذى قام بتزويرها أو اشترك فيه . إدانة امرأة في هذه الجريمة على أساس مجرد تمسكها بالورقة المقدمة من زوجها في قضية مدنية . قصور ... ..

### تزوير المسكوكات :

٤٦٣	١٥٢	تقليد مسكوكات فضية . إيراد الأدلة على شروع المتهم في التقليد . تنفيذ ما أثاره التهم من قصور أدوات التزييف ورداءة التزييف . عدم عدول المتهم بمحض اختياره . الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لا يجوز تزييف النقود (ر. تزوير المسكوكات)
-----	-----	---

تشرد (ر. متشردون ومشتبه فيهم) .

تضامن (ر. أيضاً : تعويض . دعوى مدنية) :

٤٤٦	١٤٧	تضامن . نفي سبق الاصرار عن التهمين . لإثبات أن كلا منهم طعن المجنى عليه بسكين . الحكم عليهما بالتعويض متضامين . لا خطأ فيه ...
-----	-----	--

تعدد الجرائم (ر. ارتباط)

تعويض (ر. أيضاً : تضامن . حكم «تسبيه» . دعوى مدنية . مسئولية مدنية) :

١٤٤	٤٩	تعويض . تقديره لا يحتاج إلى عناصر موضوعية . لحكمة النقض أن تقديره ... ..
٣٢١	١٠٦	تعويض . الحكم به على المستأجر الجديد للمستأجر القديم . جوازه . مثال ... ..
٧٨٦	٢٥٠	التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج . لها خصائص العقوبات . يصح الحكم بها بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى ...

تغيير وصف التهمة (ر. وصف التهمة)



ح ص

تفتيش (ر. تحقيق . دفع)

تقادم (ر. سقوط الحق)

تقرير التلخيص (ر. استئناف)

تقطير :

٣٦٧	١٢٣	... ...	الرسوم الصادر في ٧ يولية سنة ١٩٤٧ . مدى تطبيقه ...
			تخفيف لون الكحول المحول بالترشيح . هذا الفعل يقع تحت طائلة
			الشرط الأول من الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الرسوم الصادر في
٦٩٥	٢٢٦	... ...	٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ...

تلبس (ر. تحقيق)

تموين :

			القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ السلطة التي خولها وزير التموين .
			القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ . بخصوص الاعتماد في إثبات المخالفة على
			وزن عدد معين من الأرغفة ليس إلا أمراً لموظفي التموين في التثبت من
٤٧	١٧	... ...	وقوع المخالفة . لا يتقيد به القاضي في الإثبات ...
			القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . القرار الوزاري رقم ٥١٦ لسنة
			١٩٤٥ الصادر من وزير التموين . المقصود به توجيه موظفي التموين
			المطوب بهم إثبات مخالفات هذا القانون . لا يقيد القاضي بطريق معين
١٩٩	٦٩	... ...	من طرق الإثبات ...
			القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ . هدفه توفير ضروريات المعيشة
			للجمهور . تنظيم بعض نواحي الاتجار بالسلع كافة ، السعر منها وغير
٣٣	١١	... ...	السعر . الساعات والجواهر يجب إعلان أثمانها ...
			مخالفات أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ . لا تخضع لقواعد
			إثبات خاصة . اطمئنان القاضي إلى صحة الدليل المستمد من تحليل
٤٠٩	١٣٧	... ...	العينات . أخذه به . لا تثريب عليه ...
			الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . وقوع
			مخالفة لأحكامه . لا يمنع من ثبوت المخالفة ما ورد في القرار الوزاري
			رقم ٢٥٩ المعدل بقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٩ من بطلان إجراءات
			التحليل لعدم إخطار صاحب المخبز بنتيجة التحليل في ظرف خمسة وأربعين
٦٣٧	٢٠٨	... ...	يوماً من تاريخ أخذ العينة من مخبزه ...
			تسميرة . البيع بالمزاد العلني أو بطريق الجراف . يخضع لأحكام
٢٨٨	٩٣	... ...	التسميرة ...
			تسمير جبرى . عدم نشر جدول التسمير الجبرى بالجريدة الرسمية .

ص	ح	تموين : (تابع)
		لا يمنع من عقاب من يخالف فيما يبيعه الأسعار المقررة . القانون قد وكل طريقة إذاعة قرارات لجنة التسمير إلى المحافظ أو المدير . اللادتان ٢٦ و ٢٧ من الدستور وإت كاتتا توجيان نشر القوانين والقرارات الوزارية التي تصدر تنفيذاً لها ، إلا أن الأمر ليس كذلك فيما يتعلق بقرارات لجنة التسمير ... .. ٢٤٣ ٧٤٦
		طلب مادة من المواد المسعرة من تاجر . إنكاره وجودها . تفتيش حانوته ووجود المادة به . هو يعتبر ممتنعاً عن بيع سلعة مسعرة . القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ يفرض عليه بيع السلعة المسعرة متى توافرت له حيازتها ... .. ٢٩ ٨٠
		خبز . تقرير عجيبة الخبز على ردة غير ناعمة . القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ الذي حل محل القرار ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ لم يغير من هذه الجريمة . تطبيق القرار الملغى على التهم بها . لا يؤثر في صحة الحكم . قيام هذه الجريمة . لا يؤثر فيه ما قد يكون لوزير التموين من آراء في سدها ... .. ٣١ ٨٤
		صنع خبز أقل وزناً مما هو مقرر . القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ . الفرض منه . لا يمكن أن يقصد به تقييد القاضي بدليل معين في ثبوت هذه المخالفة . صاحب مخبز . عدم تمسكه أمام المحكمة بوجوب معاملته بالمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . لا يجوز له أن يتمسك بذلك أمام محكمة النقض ... .. ١٧٢ ٥٢٨
		عرض أغذية محفوظة ليس عليها بطاقة بيان سعرها ووزنها الصافي وجهة استيرادها . العقاب عليه بمقتضى القرار الوزاري رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ . هذا القرار مطلق النص شامل لجميع صور الاتجار بالتجزئة وبالجملة ... .. ٢٢٥ ٦٩١
		نقل شخص سكرأ مهدي إليه من آخر من جهة إلى جهة دون ترخيص . تصح معاقبته على هذه المخالفة ... .. ١٨٩ ٥٧٧
		محل تجارة . مسئولية صاحب المحل ومسئولية المدير له . كل منهما قائمة بذاتها صاحب المحل . المخالفات التي تقع بمحله . متى يصح عقابه بالغرامة فقط ؟ إذا أثبت أنه بسبب غيابه أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة . لا مصنعة له عند الحكم عليه بالغرامة من التمسك بأنه لم يشترك في إدارة المحل ... .. ١٣٨ ٤١٣
		صاحب المحل . غيابه وقت ضبط المخالفة . متى يعنى من عقوبة الحبس على ما يقع بمصنعه من مخالفة ؟ إذا أثبت أن غيابه كان يتعذر معه المراقبة ومنع وقوع المخالفة . استخلاص المحكمة مما ذكرته في حكمها أن

ح ص

تموين (تابع)

غيابه لم يكن لينتعه من الاشراف على المصنع وعقابه . حكمها بذلك  
سليم . (القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٩ والمرسوم بقانون  
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥) ... .. ١٨٠ ٥٥١

مقبى . عدم إمساك صاحبه ومديره الدفتر المنصوص عليه في الفقرة  
الثانية من المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .  
عقابه ... .. ٢١٢ ٦٤٨

تنظيم :

إقامة بناء خارج عن خط التنظيم بدون ترخيص . جريمة وقتية .  
سقوط حق رفع الدعوى بها بمضى ثلاث سنوات على تاريخ وقوعها .  
تهديد (ر . قبض) . ١٣٤ ٤٠٠

(ج)

جرح (ر . ضرب أو جرح) .

جريمة :

جريمة وقتية . جريمة مستمرة . التمييز بينهما . وجبه . إقامة بناء  
خارج عن خط التنظيم بدون ترخيص . جريمة وقتية . سقوط حق  
رفع الدعوى بها بمضى ثلاث سنوات على تاريخ وقوعها ... .. ١٣٤ ٤٠٠

(ح)

حجز (ر . خيانة الأمانة)

حشيش (ر . مواد مخدرة)

حكم :

البيانات الواجب ذكرها فيه :

إغفال اسم المبنى عليه في صيغة التهمة المبينة بصدر الحكم . بيانه  
بأسباب الحكم . ذلك لا يهدح في سلامته . الحكم يكمل بعضه بعضاً . ٩٤ ٢٩٠  
مجرد خطأ في ذكر الاسم الصحيح لشاهد أو مكان وقوع الحادث .  
خطأ مادي لا يؤثر في سلامته ... .. ٢٢٩ ٧٠٥

بيان واقعة الدعوى وإيراد الأدلة على إدانة المتهم . التمس على الحكم  
بزعم استناده في اطراح قول للشاهد والأخذ بقول آخر له إلى أمور  
كان يجب استشارة الطبيب الشرعي فيها . لا يقبل ... .. ٩ ٢٦



س ح

## حكم (تابع)

### تسليمه (تابع)

		يكفى في تسليمه بيانه لوقائع الدعوى حسبما شهد به الشهود في مختلف
		مراحل التحقيق وإيراده دافع التهمين وتفنيد واستخلاص ثبوت التهمة
		من ذلك . عدم رده صراحة على ما تمسك به التهمون من مخالفته أقوال
		بعض الشهود أمام المحكمة لما روه في التحقيق وعدم بيان الأسانيد
٦٨	٢٥	التي جماعته يأخذ ببعض الأقوال دون بعض . لا يعينه ... ..
٥٩٦	١٩٥	أدلة الثبوت . وجوب إبداء مضمون كل منها ... ..
		حكم بإدانة المتهم في تزوير واستعمال . اثبات أسبابه مع أسباب
٦٤٤	٢١١	حكم المحكمة المدنية برد وبطلان الوثيقة المزورة . لا يضيره ... ..
		حكم من محكمة الدرجة الأولى في معارضة قضي برفضها وتأيد الحكم
		المعارض فيه لأسبابه . حكم من محكمة الدرجة الثانية بتأييد هذا الحكم
٧٦٠	٢٤٨	للأسباب الواردة به والتي أخذت بها المحكمة . لا تصور ... ..
		بيان واقعة الدعوى والأدلة عليها . قتل خطأ . قول المحكمة بوقوع
		الخطأ من كل من التهمين . معناه مساهمة كل منهما بخصته في وقوع
		الحادث . الطعن في الحكم بمقولة لأنه لم يبين خطأ أيهما كان سبب
٦٨٥	٢٢٣	الحادث . لا يقبل ... ..
		بناء الإدانة على أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق . معاينة أجريت
		في الدعوى . ورود بعض وقائع فيها تخالف ما أخذت به المحكمة من
٣٠	١٠	تلك الأدلة . لا يهم ... ..
		إيراد الأدلة على ثبوت التهمة . دليل غير متج في قضي التهمة .
٢٣	٨	تحقيقه وإغفاله لا يؤثر في سلامة الحكم ... ..
		الإشارة في الحكم صراحة إلى عدم أخذه بأقوال شهود النفي
٢٦	٩	غير لازمة ... ..
		تقدير الدليل . بيان الواقعة وأركان الجريمة . ذكر الأدلة على
		ثبوت وقوعها من التهم . يكفى لسلامة الحكم . تقدير الأدلة من شأن
١١٦	٤٠	محكمة الموضوع ... ..
		إدانة متهم في جريمة انتهاك حرمة الآداب علنا بعرضه للبيع كتباً
		تتضمن قصصاً وعبارات فاحشة . إقامتها على أسباب مؤدية إلى ذلك .
٢٨٥	٩٢	الناقشة في هذا لا تقبل ... ..
		حكم ابتدائي تعرض لدفاع الطاعن ورد عليه بما يبرر عدم الأخذ به :

ح ص

## حكم (تابع)

### تسبيبه (تابع)

٥٤٩	١٧٩	... لا يقبل ...	خلو محضر الجلسة الاستثنائية مما يثبت أن الطاعن قد طلب الترخيص له في إعلان شهود قضي . تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . النعي على الحكم الاستثنائي بالقصور .
٧٩١	٢٥١	... حكم سليم ...	خطأ الحكم في ذكر واقعة في معرض سرد وقائع الدعوى لم يكن له تأثير في منطق الحكم .
١٠٠	٣٥	... ..	دليل خاطيء استند إليه الحكم الابتدائي . استبعاد الحكم الاستثنائي هذا الدليل وإيراده أدلة أخرى مؤدية إلى الإدانة . لا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .
١٢٧	٤٤	... ..	إدانة متهم في إحراز مخدر . بيان واقعة الدعوى والأدلة المثبتة للجريمة على التهم . استناد الحكم إلى أقوال ضابط البوليس في محضر التحقيقات . قوله إن الضابط أدلى بهذه الأقوال أمام محكمة الدرجة الأولى في حين أنها لم تسمعه . خطأ مادي لا يمتد به .
١٣٦	٤٧	... ..	تقرير الطبيب الشرعي . الاستناد إليه ضمن الأدلة . إغفال جزء منه غير متعارض مع ما نقلته المحكمة منه . لا يؤثر في سلامة الحكم دفاع . الخطأ في تحصيل شطر من دفاع التهم . لا عبرة به ما دام غير منصب على دفاع جوهرى .
٢١	٧	... ..	دفاع التهم . تعقبه بالرد والتفنيد . غير لازم ما دام الرد عليه مستفاداً مما أورده من أدلة الثبوت .
٧١	٢٦	... ..	الرد على الدفاع . أقوال الشهود بالجلسة . إيراد الأدلة على ثبوت التهمة من واقع التحقيقات التي أجريت في الدعوى . ذلك يدل على أنها اطرحت هذه الأقوال .
٨٠	٢٩	... ..	دفاع التهم . تفنيده بناء على اعتبارات منطقية سائغة لها أصلها في التحقيقات . كاف .
١٨٤	٦٣	... ..	دفاع . اعتراف التهم أمام النيابة بضبط المخدر معه . أخذه بهذا الاعتراف . إغفال الحكم الرد على مادفع به من بطلان التفتيش . لا يؤثر في سلامة الحكم .
٣٥٩	١٢٠	... ..	دفاع موضوعي . لا يستلزم رداً صريحاً . يكفي أن يكون الرد مستفاداً من الحكم .
٤٤٦	١٤٧	... ..	دفاع يقوم على مناقشة أدلة الثبوت في الدعوى . يكفي للرد عليه أن يكون مستفاداً من إدانته استناداً إلى أدلة الثبوت في الدعوى .

ح ص

## حكم (تابع)

### تسبيبه (تابع)

٥٤٧	١٧٨	حكم بالبراءة . الرد على أدلة الاتهام . يكفي أن يكون مستفاداً من الحكم بالبراءة للأدلة التي أوردتها ... ..
٥٨٠	١٩٠	التمس عليه بأنه لم يذكر النص الذي اعتمد عليه في قوله إن السير في المدن لا يصح أن يزيد على كذا كيلومتر ومع صدور قرار من المديرية بتحديد الممرعة في البندر الذي وقعت فيه الحادثة نشر بالجريدة الرسمية. لا يصح ... ..
٥٨٠	١٩٠	أقوال اعتمد عليها الحكم لها أصلها في التحقيقات . عدم تحديد المخاض التي أدلى فيها بهذه الأقوال . لا يلزم ... ..
٥٨٠	١٩٠	دفع موضوعي . يكفي للرد عليه أن يكون مستفاداً من الحكم بإدائه اعتماداً على الأدلة التي أوردتها ... ..
٥٩٣	١٩٤	إدانة المتهم في تبديد . دفعه بأن عقد التسليم صوري . دفع موضوعي لا يلزم أن يرد عليه رداً صريحاً ... ..
٦٠٩	٢٠٠	تنبع الدفاع فيما يشبه من شبهة أو يستتبعه من ظروف الواقعة والرد عليه . لا يلزم ... ..
٦١٨	٢٠٣	إثبات أركان الجريمة وبيان الأدلة على وقوعها من المتهم . تسبيب كاف . لا يلزم بعد ذلك الرد على الأدلة التي ساقها المتهم في سبيل إثبات براءته ... ..
٦٥٣	٢١٤	حكم ابتدائي ببراءة متهم في إحداث إصابة خطأ . إدائه استئنافياً بناء على ما أثبتته عليه المحكمة من خطأ وما استظهرته من أنه لولا هذا الخطأ لما وقع الضرر الذي أصاب المجني عليه . ذلك يتضمن بذاته الرد على أسباب البراءة التي أخذت بها محكمة الدرجة الأولى ... ..
٧٢٩	٢٣٦	رد . دفاع مقصور على مناقشة أدلة الثبوت . الرد عليه يكون مستفاداً من الإدانة استناداً إلى الأدلة التي أوردتها الحكم ... ..
٨٢	٣٠	دفاع شرعي . عدم تمسك المتهم بقيام هذه الحالة . الواقعة الثابتة بالحكم لا تنفي عن قيامها . التمس على الحكم بأنه لم يعن بالرد على هذا الدفاع . لا يقبل ... ..
٣٠٣	٩٩	دفاع شرعي . رفع الدعوى على المتهم بثلاث تهم ضرب . تمسك في إحداها بأنه كان في حالة دفاع شرعي . اعتبار المحكمة التهم الثلاث واقعة واحدة وإدائه فيها دون رد على ما تمسك به . قصور ... ..
٤٤٦	١٤٧	دفاع شرعي . عدم تمسك المتهم بقيام هذا الظرف الواقعة كما أثبتتها الحكم لا تدل على قيامه . ليس على المحكمة أن تتحدث في حكمها عنه ... ..



## حكم (تابع)

تسبيبه (تابع)

٦١٢	٢٠١	...	استناد المحكمة في نفيها حالة الدفاع الشرعى التي أثارها المتهم إلى أقوال واردة في أوراق الدعوى . نعى لمتهم عليها هذا الاستناد دون تلاوة هذه الأقوال بالجلسة أو سماع من أدلوا بها . لا يقبل . كان عليه هو أن يفند كل ما يحتمل أن يرد على دفاعه من اعتراضات مستمدة من الأوراق ...
		...	تناقض . حكم غيابي بإدانة متهم . استئناف النيابة هذا الحكم . معارضة شخص غير المحكوم عليه فيه . عدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة . معارضة هذا الشخص نفسه في الحكم ذاته مرة أخرى . القضاء برفض هذه المعارضة وتأييد الحكم . استئناف المعارض . قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف وإيقاف الفصل في استئناف النيابة حتى يعلن المتهم الحقيقي . حكم متناقض . الطعن فيه من النيابة . لمحة التمس أن تقضى بقبول الاستئناف شكلاً وإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة ...
٤٥٧	١٥٠	...	شاهد الرؤية الوحيد في الدعوى . الأخذ بأقواله على أساس أنها مؤيدة بأقوال شاهد آخر لم يقلها إطلاقاً . خطأ في الاستناد وقصور يعيب الحكم ...
٣٥	١٢	...	بناءؤه على أمر لا سند له في التحقيقات . خطأ في الاستناد . وجوب نقضه . مثال في واقعة قتل خطأ ...
١٢٢	٤٢	...	استناد المحكمة في نفي الخطأ المسند إلى المتهم إلى ما ورد بالمعينة التي عملت عن الحادث . الثابت بالمعينة لا يفيد ما حصلته المحكمة منها . حكم معيب . خطأ في الاستناد ...
٦٢١	٢٠٤	...	إقامة الحكم على دليل لا سند له . نقضه ...
٧٤٩	٢٤٤	...	مثال للقصور ...
٢١٥	٧٥	...	إدانة متهمين في جريمة ضرب أفضى إلى الموت مع سبق الإصرار . الاكتفاء في التدليل على سبق الإضرار بمحصول مشادة بين أخى المحنى عليه وبين المتهمين دون بيان أثر ذلك في واقعة ضرب المحنى عليه نفسه . الواقعة كما هي ثابتة بالحكم تفيد أن حضور المحنى عليه إنما كان لنجدة أخيه . قصور ...
٧٧	٢٨	...	حارس . إدانته في اختلاس المحجوز على أساس عدم تقديمه المحجوزات بالسوق في يوم البيع . عدم بيان وجه إلزامه بذلك . قصور . القانون لا يلزم الحارس بنقل المحجوز من مكان الحجز إلى السوق ...
١٢٤	٤٣	...	إدانة المتهم في اختلاس محجوز . عدم بيان الأدلة على ذلك . اكتفاء

ح	ص	حكم (تابع) .
		تسبيبه (تابع) .
١٢٤	٤٣	الحكمة في ذلك بقولها : إن المحضر الذي قدمه لإثبات مقدار القمح المحجوز قد اصطنع الخدمة الدعوى . قصور ...
		إذن تختبئ في صيغة امتداد لإذن سابق قبله على أساس آخر ومسوغات أخرى . القضاء يستلزمه على أساس أنه امتداد لإذن سابق انتهى بانتهاء أجله . قصور . يجب على المحكمة أن تبحث الأساس الذي قام عليه وترى مدى صلاحيته لإقامة إذن جديد عليه ...
١٣٠	٤٥	ضرب أقصى إلى الموت . إدانة متهم على أساس أنه ضرب المحنى عليه على رأسه كما ضربه الآخر على الرأس وأن الضربات جميعاً ساهمت في إحداث الوفاة . استناده في ذلك إلى تقرير طبي مع أن ما نقله عنه لا يؤدي إلى ما انتهى إليه . قصور ...
١٣٤	٤٦	غش في المعاملات التجارية . إدانة المتهم في عرضه مباحاً غشاً متشوشة لبيع على أساس وجود رولسب بها . عدم بيان ماهية هذه الرواسب وسبب وجودها بها وأثرها في الشراب . قصور ...
١٣٩	٤٨	غش لبن . دفع المتهم بأن غش اللبن لم يجر بمصنعه بل أخفت العينات عند وصولها إلى الزبائن مما يخليه هو من تهمة الغش . إدانته تأسيساً على أن هذا الدفاع غير جدي إذ كان يجب عليه أن يتخذ الإجراءات لمنع مثل هذه المخالفة . قصور . هذا القول لا يفي عن بيان علم المتهم بالغش وهو ركن يجب ثبوت توافره لإمكان العقاب . قصور .
٥٥٧	١٨٢	بيع جبن متشوش لوجود باسيلس كولي . القول بعلم المتهم بالغش لسكوته يزاول عملية الجبن وذا مصلحة فيه . لا يكفى . قصور ...
٦٣٤	٢٠٧	إدانة المتهم في إحراز مخمر . تأسيسها على اعترافه بأن هذه المادة التي ضبطت معه قد عثر عليها في جيبه دون أن يعلم ماهيتها . قصور .
٢٠٩	٧٠	كان يجب أن تثبت عليه المحكمة أنه كان عالماً بأنها مخمر ...
		الاستناد إلى دليل في الإدانة . يجب ذكر مؤداه . الاستناد إلى الكشف الطبي الواقع على المحنى عليه دون ذكر شيء عما جاء فيه .
٢٩٤	٩٦	قصور ...
		متهم بإحداث إصابة تشأت عنها عاهة برأس المحنى عليه . إدانته مع وجود إصابته بالرأس دون بيان مساهمة كل من الإصابتين في إحداث العاهة . قصور ...
٣٩٥	١٠٤	علامات تجارية . متهم بتقليد علامة تجارية . تمسكه بأن هذه العلامة له وأنه لم يقلدها . عدم تحقيق هذا الدفاع . قصور في الحكم ...
٤١٩	١٤٠	متهم بإحداث عاهة بالمحنى عليه هي فقد طحال . استناده في ذلك

ح س

## حكم (تابع)

تسليميه (تابع)

- إلى ما نقله عن تقرير الكشف الطبي على المجنى عليه . عدم استظهار هذا التقرير . الصلة بين استئصال الطحال وبين إشارته إلى احتمال قيام عذر قانوني لدى المتهم في فعلته . عدم تحدّثه عنه بما ينفي قيامه . قصور . مثال ... ١٧٦ ٥٤٠
- حكم بعدم جواز المعارضة لسبق المعارضة . دفع رافعة المعارضة بأن التوكيل الذي بناء عليه رفعت المعارضة الأولى مزور . عدم تحقيقه . حكم معيب . قصور ... ١٨٤ ٥٦٣
- إدانة متهم في إحراز عذر استناداً إلى نتيجة التفتيش الذي أجرى بمنزله وإلى اعتراف المتهم عند استجوابه أمام النيابة بوجود المخدر في منزله . تبرئته استئنافاً على أساس بطلان التفتيش دون تعرض للاعتراف . قصور ... ١٩٣ ٥٩٠
- اختلاس أشياء محجوزة . يشترط للمقاب في هذه الجريمة علم المتهم علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع وتعبد عدم تقديم المحجوزات للبيع . الاعتماد في إثبات هذا العلم على الإعلان الذي تسلمه شيخ البلد في غياب المتهم . قصور ... ٢٠٩ ٦٤٠
- اشتراك في تزوير في حوالة بريد ونصب . بيان تعدد المتهم التغير في الحوالة بقصد الحصول على مبلغها وتوصله إلى ذلك . كاف . التحدث صراحة عن كل ركن بذاته . لا يلزم ... ٦٥ ١٨٨
- إدانة المتهمين في جناية الضرب المفصلي إلى الموت . تعدد الإصابات . إثبات أنها كلها ساهمت في الوفاة . بيان توافر سبق الإصرار لدى المتهمين . صحة الحكم . المناقشة فيما أورده من أدلة وفي تحصيله واقعة الدعوى من واقعها . لا تقبل ... ٥٥ ١٦٥
- قتل . نية القتل . بيانها في الحكم . مثال ... ٥ ١٦
- نية القتل . بيان توافرها في الحكم . قول الحكم إن المجنى عليه تحسنت حالته بعد الإصابة وخرج من المستشفى وسافر ثم توفي بعد ما أصيب بالشلل .. لا يقدح في توافر هذا الركن ... ٥٤ ١٦١
- نية القتل . التدليل عليها بأن المتهم كان مدفوعاً للقتل بعامل الانتقام لما وقع من الاعتداء على أخيه دون ذكر ما يستند إليه في هذا القول . لا يكفي ... ١٨٨ ٥٧٤
- نية القتل . التحدث عنها باستقلالاً في حق المتهمين واستظهار أن كلا منهما حين أطلق العيار كان يقصد إزهاق روح المجنى عليه . يكفي



ح ص

## حكم (تابع)

### تسليمه (تابع)

		أخذ المتهمين بالتدبير المتيقن في حقهما وهو الشروع في القتل لعدم معرفة
٦٦٥	٢١٨	صاحب العيار الذي أصاب مع ثبوت أن كلا منهما أطلق عياراً . يصح
٧٥١	٢٤٥	نية القتل . إثباتها بما يؤدي إلى ذلك . لا قصور ... ..
		بيان واقعة الدعوى وإيراد الأدلة على إدانة المتهم . النعى على الحكم
		بزعم استناده في أطراح قول للشاهد والأخذ بقول آخر له إلى أمور كان
٢٦	٩	يجب استشارة الطبيب الشرعى فيها . لا يقبل ... ..
		بيان الواقعة . قصد جنائى . النقص عليه في الحكم بعسيرة صريحة .
٤٠٦	١٣٦	لا يلزم . يكفي أن يكون مستفاداً من ظروف الواقعة المبينة به ... ..
		بيان الواقعة . مادة القانون التى عاقب بها الحكم . ذكرها في صدر
		الحكم الابتدائى وقول هذا الحكم إنه يعاقب المتهم بالمادة المطلوبة . قول
		الحكم المطعون فيه في أسبابه إن هذا الحكم سليم . يفيد أخذه بالمادة
٤١٦	١٣٩	المشار إليها ... ..
		بيان واقعة القتل العمد التى أدين المتهم بها . ذكر الأدلة على ثبوتها
		في حقه . تقى ما دفع به المتهم من قيام حالة الدفاع الشرعى بأدلة مؤدية
٥٠٤	١٦٥	إليه ولها أصلها في التحقيقات . المناقشة في ذلك . لا تقبل ... ..

### توقيعه :

		توقيع الأحكام الجنائية . تنظيمه . لا يلجأ فيه إلى قانون المرافعات .
		المرجع في ذلك إلى المادتين ٢٣١ تحقيق و ٥١ تشكيل وما استقر
٥٢٠	١٧١	عليه قضاء محكمة النقض في هذا الخصوص ... ..

## حكم تحضيرى :

		قرار تحضيرى باتخاذ إجراءات . عدول المحكمة عنه .. لا تهرب
٤٠٩	١٣٧	عليها فيه ... ..

### حيازة (ر. انتهاك حرمة ملك الغير)

### حيوان :

		الاضرار بحيوان . وقوع الضرر الكبير بالفعل من أركان هذه
٥٤٠	١٧٦	الجريرة . الشروع في ارتكابها . لا يتصور ... ..



ح س

(د)

دخول منزل (ر. انتهاك حرمة ملك الغير)

دستور :

المادتان ٢٦ و ٢٧ من الدستور وإن كانتا توجبان نصر القوانين والقرارات الوزارية التي تصدر تنفيذاً لها ، إلا أن الأمر ليس كذلك فيما يتعلق بقرارات لجنة التسعير ... ..

٢٤٣ ٧٤٦

دعوى عمومية (ر. أيضاً : حكم «نسييه» ) :

دعوى . دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النيابة بقيدھا ضد مجهول وحفظھا مؤقتاً لعدم معرفة الفاعل . الواقع في الدعوى أنه بعد ذلك أمر رئيس النيابة بإعادة تحقيق الدعوى . مباشرة التحقيق ورفع الدعوى على المتهم . لا يحق له أن يتمسك بأمر الحفظ الأول لأنه لم يصدر في شأنه إذ هو لم يكن وقتئذ متهماً ... ..

١٧٠ ٥١٨

رفع الدعوى الجنائية . النيابة صاحبة الحق في ذلك على وفق مارسمة القانون من أوضاع . المحكمة الجنائية لا تنقيد في الفصل في الدعوى المرفوعة إليها بما صدر من أحكام مدنية ولا تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام ... ..

٢١١ ٦٤٤

دعوى مدنية (ر. أيضاً : حكم «نسييه» ) :

دعوى المدعى بالحقوق المدنية قبل مالك السيارة . إغفال المحكمة الفصل فيها . متى لا يؤثر في سلامة الحكم بإلزام المستأجر بالتعويض عن الحادث ؟ ... ..

٢ ٣

تبرئة المتهم على أساس أن النزاع مدني بحت . تخلى المحكمة الجنائية عن الفصل في الدعوى المدنية . يتعين معه الحكم بعدم قبولها أو بعدم اختصاصها بنظرها . القضاء برفض الدعوى المدنية . خطأ ... ..

١٢٢ ٢٦٤

دفاع (ر. أيضاً : إثبات . تزوير مسكوكات . حكم «نسييه» ) :

طلب التأجيل للاستعداد . تأجيل القضية لليوم التالي . مراعاة أحد محامي المتهم عنه دون تمسك بحضور المحامي الآخر معه . القضاء في الدعوى بعد ذلك . لا إخلال فيه بحق الدفاع ... ..

٥٤ ١٦١

حضور محام عن المتهم وترافقه في الدعوى . عدم طلبه التأجيل للاستعداد وعدم تمسكه بسماع شهود . النعى على الحكم بأنه أخل بحق المتهم في الدفاع . لا محل له ... ..

١٢٠ ٣٥٩



ص	ح	دفاع (تابع)
		الدفع بأن عقد الوديعة مزور . اطراحه لأسباب مؤدية إليه . عدم تحقيق التزوير . لا يؤثر في سلامة الحكم . القيود الخاصة بالأدلة في المواد المدنية . لا تهيد القاضي الجنائي ... ..
٢٠٨	٧٣	طلب معانة . رفضه بناء على اعتبارات منطقية مستندة إلى وقائع الدعوى . لا تأثير على المحكمة فيه ... ..
٣٠٥	١٠٠	طلب إجراء معانة لتكذيب الشهود فيما قرروه من أنهم رأوا المتهمين مع وقوع الحادث في الظلام الخالك . عدم إجابته بناء على أسباب مبررة لذلك . المجادلة في هذا لا تقبل ... ..
٣٣٩	١١٣	دفاع وجدته المحكمة غير منتج في الدعوى . عدولها عن تحقيقه . جائز ما دامت قد بينت الأسباب التي ارتكبت إليها . مثال في حادثة سرقة من قطار ... ..
٣٨٦	١٣٠	متهم بتقليد علامة تجارية . تمسكه بأن هذه العلامة له وأنه لم يقلدها . عدم تحقيق هذا الدفاع . قصور ... ..
٤١٩	١٤٠	طلب إجراء معانة . عدم ثبوته بمحضر الجلسة . إيراد الحكم ما يفيد أن هذا الطلب قدم إلى المحكمة . اكتفاء المحكمة في الرد عليه بأنه غير منتج . قصور في الحكم ... ..
٤٧٤	١٥٦	طلب التهم معانة مكان الحادث . عدم تمسكه بهذا الطلب بعد سماع شهود الإثبات عند المرافعة . عدم تعرض المحكمة له . لا تأثير عليها فيه ... ..
٥٩٨	١٩٦	دفع التهم بأنه أعشى البصر ولم يكن في مكتبته ارتسكاب الحادث الذي وقع ليلاً وطلب تدب الخصائي لفحص قوة إبصاره . تحقيق المحكمة هذا الدفع عن طريق استيضاح الشهود عن قوة إبصاره . ترافع المحامي عنه دون أن يتمسك بشيء في هذا الصدد . لا يقبل منه بعد أن ينص على الحكم أنه أخل بحقه في الدفاع ... ..
٦٥٥	٢١٥	طلب تدب الطبيب الشرعي لمناقشته في الإصابات التي نشأت عنها العاهة . رفضه لأسباب أوردتها المحكمة مبررة لذلك . قول التهم إن المطلوب استدعاؤه خير ، فحضوره واجب قانوناً . لا يقبل ما دام رأى الطبيب الذي اقتنعت به المحكمة كان معروضاً للبحث ... ..
٤٢١	١٤١	طلب تحقيق جوهرى . رفضه . وجوب بيان علة ذلك . علة غير سائغة . بطلان الحكم . مثال في دعوى تبديد ... ..
٥٦	٢٠	طلب تحقيق دفاع جوهرى . رفضه . الرد عليه رداً غير مقبول . اخلاؤه بحق الدفاع . مثال في دعوى قتل ... ..
٦٣	٢٣	تقرير طبي شرعى وتقرير استشارى في الدعوى .. أخذ المحكمة

ح ص

## دفاع (تابع)

- بالتقرير الطبي الشرعى دون مواجهة الطبيب ومناقشتها . من حقها .  
 ليس عليها أن تستعين بغيرها في الترجيح ، فإذا لم يطلب التهم إليها  
 طلبا في هذا الشأن فليس له النعى على الحكم لهذا السبب ... ٣ ٧
- طلب يعتبر تفويضا للمحكمة في تعيين خير . عدم إجابته بناء على  
 أسباب مسوغة لذلك . لا يصح النعى عليها أنها لم تعين الخير ... ٦ ١٨
- دفاع . طلب التهم استيضاح الطبيب الشرعى عن مبلغ إدراك المجنى  
 عليه وتمييزه بعد إصابته . اطراحه اعتمادا على رواية منقولة عن المجنى  
 عليه نفسه بعد إصابته . إخلال بحق الدفاع . كان يجب تحقيق ذلك  
 عن طريق فنى ... ١٩ ٥٣
- النزاع أمام المحكمة الاستئنافية في مسألة فنية واردة في تقرير  
 الخبير المهندس الذى استندت إليه المحكمة الابتدائية . قرار المحكمة  
 استدعاء هذا الخبير لمناقشته . تعذر إعلانه . طلب التهم استدعاء خبير  
 آخر . رفضه . الاعتماد على ما جاء بذلك التقرير . إخلال بحق الدفاع ٥٣ ١٥٩
- تقرير تحليل دماء . المنازعة في دلالة على أن الدماء التى وجدت  
 بملابس التهم من فصيلة دم المجنى عليه . سؤال الطبيب الشرعى في  
 هذا الصدد وإيضاحه موضع النزاع بما اطأنت إليه المحكمة . طلب  
 الدفاع استدعاء الطبيب المحلل . عدم إجابته . لا إخلال في ذلك بحق  
 الدفاع ... ٧٦ ٢٣٠
- إقامته على استحالة ارتكاب التهم للحادث بسبب عجز في يده ،  
 وطلب نذب أطباء تحقيقا لذلك . عدم إجابته هذا الطلب اعتمادا على  
 التحقيق الذى أجرته المحكمة بنفسها وعلى ما قرره الطبيب الشرعى  
 في صده . عدم تقديم التهم وجه اعتراضه على الطبيب الشرعى بما يبرر  
 نذب غيره . لا تثريب على المحكمة ... ١١٠ ٢٣٣
- دفاع متعلق بموضوع الدعوى . لا يلزم الرد عليه صراحة في الحكم .  
 يكفي أن يكون الرد مستفادا من الحكم بالإدانة اعتمادا على أدلة  
 الثبوت ... ١٤٤ ٤٣٨
- ادعاء التهم أنه طلب انتقال المحكمة لتحقيق واقعة معينة . عدم  
 ثبوت ذلك بمحضر الجلسة . لا يحق للتهم أن يدعى أنه طلب ذلك في  
 أثناء مرافعته ، ولا أن ينعى على الحكم أنه لم يحقق ذلك الدفاع ولم  
 يرد عليه ... ٢٦ ٧١
- النعى على المحكمة الاستئنافية أنها لم تحقق وجه عدم تمسك التهم  
 أمامها بهذا الوجه . لا يقبل ... ٥٤ ١٦١
- تفويض المحكمة في إجراء عمل معين . لا تلزم بالرد عليه ... ١١١ ٣٣٦

ح ص

## دفاع (تابع)

- اختلاس أشياء مجبوزة . إدانة المتهم بالاشتراك مع الحارس في  
اختلاسها . دفاع هذا المتهم بأنه كان غائباً عن مكان المجز وأنه لما علم  
به قام بوفاء الدين المجبوز من أجله ، وأن السوق المحددة للبيع تبعد  
عن مكان المجز . شهادة الصراف بما يؤيده . عدم تحقيق هذا المدعى  
المتهم . إقامة الإدانة على استنتاجات وقروض . إخلال بحق الدفاع ... ١٥٣ ١٦٦
- إدانة المتهم في جريمة نصب بتحرير فواتير مزورة تحمل بيانات غير  
صحيحة عن البضاعة الواردة إلى المحل الذي يديره . دفاعه أن التغير  
في هذه الفواتير هو بخط صاحب المحل وعليه تدب خبير لتحقيق ذلك .  
عدم تعرض المحكمة لهذا الدفاع . إخلال بحق الدفاع ... ٢٢٨ ٧٢٤
- طلب ضم قضية لارتباطها بالدعوى المتطورة . تقرير المحكمة ضم  
هذه القضية . حكمها في الدعوى قبل تنفيذ قرار القسم . عرضها في  
حكمها لواقعة كان لها أثر في رأيها . هذا خطأ . كان يجب طرح هذه  
الواقعة على سائر البحث بالجلسة ... ٨٧ ٢٦٨
- طلب ضم قضية في إحدى الجلسات . عدم الإصرار عليه في الجلسة  
التالية . تنازل ضمت عنه . عدم إيجابه إليه . لا إخلال بحق الدفاع ... ١٠١ ٢٠٨
- تهم بإخفاء أشياء مسروقة . إدانته قضائياً استناداً إلى أقوال  
متهين معه بالسرقة . معارضة التهم . عدم طلبه سماعهم في جلسة  
المعارضة . سماع شاهدين من شهود الأقبات واستناده عن سماع باقي  
الشهود . لا إخلال بحق الدفاع ... ١٠٩ ٣٣٦
- وجوب تحقيقه . تهم بشهادة الزور . طلبه سماع علم كشاهد .  
رفض سماعه بناء على اعتراضات القرضها المحكمة . لا يصح . قول  
المحكمة إن هذا المحامي قد روى الواقعة المراد الاستشهاد عليها بإفادته  
ويمان أثناء مراقبته عن أحد المتهين . لا يؤثر . سؤال المحامي كشاهد  
قد يجعل لأقواله بهذه الصفة شأناً غير ما يكون لها باعتبارها دفاعاً .  
نقض الحكم بالنسبة إلى هذا التهم . يقتضي نقضه بالنسبة إلى جميع  
الطاعين ... ١٦٠ ١٨٥
- الاعتماد على أقوال شهود سئلوا في محضر بعد إتمام التحقيق وتقديم  
القضية للحالة دون لفت الدفاع إليه . إخلال بحق الدفاع ... ١٨٧ ٥٧٠
- طلب ضم شكوى وتقرير المحكمة ضماً . مضياً بعد ذلك في نظر  
الدعوى . تراخ المحامي في موضوع الدعوى وعدم تمكنه في جلسة  
المراجعة بضم الشكوى . هذا تنازل ضمت عن طلب الضم ... ٢٢٨ ٧٠٢
- دفاع . توجيه تهمة شهادة الزور على الشهود . عدم منع المحكمة  
إلزامهم من التقدم بما بين لهم من دفاع فيها . تهمهم عليها أنها لم تتح لهم



ح	ص
	دفاع (تابع) .
٣	فرصة الاستعانة بمحام . لا يقبل . الاستعانة بمحام في جنحة غير واجبة .
٧	متهم بجنحة . القانون لا يستوجب حضور محام عنه . على المتهم أن يشرف على ما إذا كان دفاع المحامي متفقاً مع مصلحته . المحامي ليس مقيداً بطريقة معينة في دفاعه عن موكله ... ..
٤	١٠
	متهم بجنحة . حضور محام معه . لا يلزم . المادة ١٩٨ تحقيق التي كانت تنص على أن يكون للمتهم من يساعده . ألغيت بالمادة ٥٦ تشكيل ... ..
٩٥	٢٩٢
	تولى محام واحد الدفاع عن متهمين . ظروف الواقعة ومركز التهمين من الاتهام على ما هو واضح من الحكم لا تؤدي إلى تعارض بين المصلحتين .
١٦٧	٥٠٩
	النعي على الحكم بالاختلال بحق الدفاع . لا يصح ... ..
	صاحب مخبر ومتهم آخر معه . عما كتبتما عن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر . محام واحد عنهما . قصر المحامي دفاعه عن صاحب المخبر . ذلك يتفق بالتعارض بين مصلحتيهما ... ..
١٧٢	٥٢٨
	متهم بجنحة . حضور محام عنه . غير واجب . متهم حضر الجلسة بنفسه ولم يشرف إلى أن له مجامياً . نعيه على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع لعدم تأخيرها القضية حتى يحضر محاميه . طعن لا أساس له ...
١٨١	٥٥٤
	متهم بجنحة . حضور محام عنه غير واجب . تأجيل القضية عدة مرات لغياب محامي المتهم . حضور محام معه في آخر الجلسة ورافقه عنه .
٢٤٨	٧٦٠
	نعيه على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع . لا وجه له ... ..
	تعديل وصف التهمة بالجلسة . ترافع الدفاع على أساسه . عدم طلب مهلة لتحضير دفاع جديد . النعي على الحكم باختلاله بحق الدفاع .
١٦٤	٥٠٠
	لا يقبل ... ..

دفاع شرعي (ر. أسباب الإباحة . حكم «تسبيه» )

دفع :

٢١٩	٦٧٠
	دفع بطلان التفتيش . دفع موضوعي . لا يسوغ للمحاكم الفصل فيه بصحة القبض أو التفتيش استقلالاً . كل ما لها أن تأخذ الدليل المستمد منه أو أن تطرح هذا الدليل . دفع المتهم أمن محكمة الدرجة الأولى بطلان التفتيش . قبوله وتبرئة المتهم . استئناف النيابة . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع وفي موضوع الدعوى . لا خطأ . استئناف النيابة ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة الدرجة الثانية ... ..
	دفع المتهم بعدم جواز الاستدلال عليه بشاهد استرق السمع أو بورقة مسروقة . لا يتعلق بالنظام العام . لا تجوز إثارته لأول مرة

ح س

## دفاع (تابع)

٧٠٥	٢٢٩	... أمام محكمة النقض
		الدفع بعدم الاختصاص المكاني . نظام عام . متى يصح عرضه لأول
٦٦٢	٢١٧	... مرة أمام محكمة النقض؟

## (ر)

## رأفة :

١٧٩	٦١	... رأفة . تقدير موجباتها . موضوعي
-----	----	------------------------------------

## (ز)

## زنا :

٥٤٧	١٧٨	... زنا . المكاتب التي تقبل دليلا في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا . هي الصادرة من المتهم الدالة على حصول الفعل . (المادة ٢٧٦ ع)
-----	-----	---

## (س)

## سجلات ودفاتر :

٢٩٦	٩٧	... صاحب محل ترزى . رفع الدعوى عليه لعدم إمساكه سجلا يدون فيه البيانات المطلوبة قانوناً . إمساكه دفترًا غير شامل لجميع البيانات التي يطلبها القانون . إداته بمقتضى المواد ٦/٤ و ٩٧٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ . صحيفة
-----	----	--

## سب (ر. قذف وسب) .

## سبق إصرار (ر. قتل)

## سرقة (ر. أيضا : حكم «تسبيبه» . محكمة النقض «المصلحة من الطعن») :

٢٧٧.	٩٠	... سرقة . ظرف الليل . تقدير توافره . موضوعي
------	----	--

## سقوط الدعوى :

٤٠٠	١٣٤	... إقامة بناء خارج عن خط التنظيم بدون ترخيص . بمرعة وقتية . سقوط حق رفع الدعوى بها بمضي ثلاث سنوات على تاريخ وقوعها
-----	-----	---

ح ص

(ش)

شهادة الزور :

القصد الجنائي فيها . يكنى لتوفره أن يعتمد الشاهد تغيير الحقيقة بقصد  
تضليل القضاء . عدم تحدث الحكم عن هذا القصد استقلالاً . لا يضر الحكم  
٢٢١ ٦٨٠

(ص)

صحافة (ر. قذف وسب.. مسئولية مدنية)

صيدلة :

صيدلى . صدور أمر إليه من وزير الصحة بتكليفه الاشتغال بمسئولية  
معين . امتناعه عن تنفيذ هذا الأمر بدعوى أنه سبق له أن قذف أمراً  
لمدة سنتين . إدانته صحيحة ... ..  
١٦١ ٤٩٠

(ض)

ضرب أو جرح (ر. أيضاً : حكم «تسييه» ) :

ضرب عمد :

تعمد إصابة شخص معين . إصابة غيره . مسئولية الضارب عن  
الضرب العمد . الخطأ في شخص المجنى عليه لا قسمة له في توافر الجريمة  
٥٠ ١٥٠  
قصد جنائي خاص . لا يلزم . التحدث في الحكم عن القصد استقلالاً .  
٥٠ ١٥٠  
غير لازم ... ..  
القصد الجنائي في هذه الجريمة . لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم .  
إثبات المحكمة أن المتهم ضرب المجنى عليه . مفاد ذلك حتماً أن الضرب  
١٠٧ ٣٢٥  
حصل عن عمد ... ..  
هذه الجريمة لا تتطلب قصداً جنائياً خاصاً . الطعن في الحكم بأنه لم  
٢٣٩ ٧٣٧  
يذكر أن الضرب حصل عمداً . لا وجه له ... ..

إصابة خطأ :

إصابة خطأ . بيان رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين الإصابة .  
الإشارة في الحكم إلى مساهمة المجنى عليه في الخطأ . لا تسقط مسئولية المتهم  
١٥٧ ٤٧٦



ح ص

## ضرب أو جرح (تابع)

ضرب أفضى إلى عاهة : (ر. أيضاً توافق . حكم «تسببه» . دفاع . محكمة النقض .  
«أسباب جديدة أو موضوعية» ) :

عاهة . فقد الإبصار أو معطله . عدم تهديد قوة الإبصار قبل الإصابة .  
لا يؤثر في اعتبار ذلك عاهة ... ..  
١٥٢ ٥١  
عاهة . متهمون متعددون . نشوء العاهة من ضربة واحدة . قيام  
سبق الإصرار عند التهمين جميعاً . مساءلتهم جميعاً عن العاهة . في محله .  
كون الحكم قد سها عن ذكر سبق الإصرار في تلخيصه الأخير للحادثة .  
خطأ مادي غير مؤثر في سلامة الحكم ... ..  
١٧٤ ٥٨

ضرب أفضى إلى الموت (ر. أيضاً : حكم «تسببه» ) :

مسئولية المتهم عن نتيجة الإصابة التي أحدثها . التراخي في العلاج  
أو الإهمال فيه . لا يؤثر في ذلك ما لم يكن متعددا لتجسيم مسؤولية المتهم  
٥١ ١٨  
إثبات الحكم أن التهمين اتفقوا على ضرب الحجي عليه وبأشرك كل  
منهم فعل الضرب تنفيذا لذلك . مساءلتهم جميعاً عن الضرب المفضى إلى  
الموت دون حاجة إلى تعيين من منهم الذي أحدث الإصابة المميتة .  
توافق ظرف سبق الإصرار في حقهم أو عدم توافره . لا يهم ... ..  
٧٤ ٢٧  
مسؤولية المتهم بصفته فاعلا أصليا في هذه الجريمة . مناطها : أن  
يتكون التهم هو الذي أحدث الضرب أو الضربات المفضية إلى الوفاة  
أو التي ساهمت في ذلك أو اتفاقه مع آخرين على ضرب الحجي عليه .  
مسؤولية كل ضارب عن هذه الجريمة ولو كان غيره هو محدث الضربات  
التي سببت الوفاة . إدانة متهم على أساس أنه ضرب الحجي عليه على  
رأسه كما ضربه الآخر على الرأس وأن الضربات جميعاً ساهمت في  
إحداث الوفاة . استناده في ذلك إلى تقرير طبي مع أن ما قتل عنه  
لا يؤدي إلى ما انتهى إليه . قصور ... ..  
١٣٤ ٤٦  
تعدد الإصابات . إثبات أنها كلها ساهمت في الوفاة . بيان توافق  
سبق الإصرار لدى التهمين . إدانة التهمين جميعاً . المناقشة فيما أورده  
من أدلة وفي تحصيله واقعة الدعوى من واقعها . لا يقبل ... ..  
١٦٥ ٥٥

(ط)

طبيب (ر. حكم «تسببه» . دفاع .)

طعن (ر. محكمة النقض .)

ح . ص

## (ظ)

ظروف مشددة (ر . محكمة النقض « المصلحة من الطعن » .)

## (ع)

عقوبة (ر . أيضاً : استئناف . محكمة النقض « المصلحة من الطعن » ) :

٧٨٦	٢٥٠	التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج . لها خصائص العقوبات . يصح الحكم بها بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى ...
١٠	٤	تقديرها موضوعي . أسباب الرأفة أو التشديد . المحكمة غير ملزمة بذكرها في الحكم ...
١٨٨	٦٥	تقديرها موضوعي . وقف التنفيذ . إلغاؤه . لا معقب على المحكمة في ذلك ...
٣٢١	١٠٦	تقديرها موضوعي ...
٦٦٥	٢١٨	تقدير العقوبة موضوعي . التفريق في العقوبة بين متهمين في جناية . لا يصح النعي على الحكم ...
٦٨٥	٢٢٣	تقديرها موضوعي . لا تلزم المحكمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة على كل متهم بالقدر الذي ارتأته ...
٧٢٦	٢٣٥	متهم تقل سنه عن سبع عشرة سنة . توقيع عقوبة السجن عليه . نفيه على المحكمة أنها لم تطبق في حقه المادة ٧٢ ع . لا يقبل ...

## علامات تجارية :

١٣٩	٤٨	القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . الفرض منه : استعمال زجاجات فارغة عليها علامة أو بيان تجاري بعلتها بجماء غازیة أيا كان لونها . علم المتهم بأن العلامة مملوكة لغيره . مستوجب للعقاب ...
١٤٤	٤٩	استعمال زجاجات الكوكاكولا في تعبئتها بجماء غازیة أخرى وحيازتها بقصد البيع . الطابق المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . رفض الدعوى المدنية القائمة من شركة الكوكاكولا على أساس عدم الجرمية في ذلك . خطأ . كون الحكم الجنائي قد صار نهائياً بعدم الطعن فيه . لا يمنع من نقض هذا الحكم . الحكم بالبراءة لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى الدعوى المدنية ...

## عود :

٢٣٨	١١٢	عود . المواد ٤٩ و ٥١ و ٥٢ ع . القضاء بالعقوبة المغلظة . جوازي للمحكمة ...
-----	-----	---

ح ص

(غ)

غش في المعاملات التجارية (ر. أيضاً : حكم «تسبيه» ) :

١٣٩	٤٨	غش في المعاملات التجارية . حكم «تسبيه» إدانة المتهم في عرضه مياها غازية مغشوشة للبيع على أساس وجود رواسب بها . عدم بيان ماهية هذه الرواسب وسبب وجودها بها وأثرها في الشراب . قصور ...
٦٠٣	١٩٨	غش الأشربة . عرض مياه غازية للبيع مع عدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي . انطباق الفقرة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على هذه الواقعة . مصادرة المياه واجبة ...
٧٣٩	٢٤٠	غش اللبن . انتزاع دسم من اللبن . تحقق جريمة الغش . لا يجدي المتهم في هذه الحالة ما يثيره عن الحد الأدنى للدسم أو تغير نسبته حتى في لبن الحيوان الواحد أو بسبب الفل ...
٧٦٣	٢٤٩	التزييف أو الغش المنصوص عليهما في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . تحققه . خلط قطن من رتب واطئة بقطن من رتب أعلى ووضعه في بالات مكبوسة . خلط غير متجانس . طرح هذا القطن في السوق . يعتبر غشاً ...
٧٦٣	٢٤٩	الخدع في رتبة القطن المتفق عليها بين المتعاقدين . هو خدع في حقيقةه . الخلط برتب أعلى وعدم التناسق والتعبئة الخادعة . خدع في طبيعة وصفات القطن الجوهرية ...
٧٦٣	٢٤٩	توفر الغش . استحقاق العقاب بغض النظر عما قد يترتب من التزامات بموجب العقد بين البائع والمشتري في حالة خديعة المشتري أو ما يكون لأحد الطرفين من حقوق مترتبة بمقتضى القانون المدني أو التجاري ...
٧٦٣	٢٤٩	يكفي لقيام جريمة الخديعة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يكون الخلط أحد الأسباب الدافعة إلى إبرام الصفقة . لا يلزم أن يكون هذا الخلط هو السبب الأساسي في التعاقد ...
٧٦٣	٢٤٩	الخدع في القيمة التجارية أو الثمن . متى يكون غير معاقب عليه ؟ إذا كان الكذب فيما يتعلق بالثمن وحده مجرداً عن الخدع فيما يتعلق بمقومات الشيء ...
٧٦٣	٢٤٩	مصادرة . إدانة المتهم بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على اعتبار أنه باع قطناً مغشوشاً . المصادرة واجبة . كون الأقطان قد بيعت وأودع عندها الخزائن لا يمنع من المصادرة . الحكم بها ينسحب على الثمن المتحصل من بيعها ...



ح س

(ف)

فعل فاضح (ر. هتك العرض وإفساد الأخلاق)

(ق)

قاض :

زوال ولايته بالاستعانة . لا يتم إلا بقبولها وإخطاره بذلك ... ٢٢٨ ٧٠٢  
قاضي الاحالة : (ر أمر الإحالة)

قانون :

جريمة لم يعد معاقبا عليها بموجب قرار صادر بعد الحكم الاستثنائي  
في الدعوى . يتعين القضاء ببراءة المتهم (المادة ٥ من قانون العقوبات)  
المفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام . محلها وحدة الفعل  
المنصوص عليه في كل منهما ... ٢٤٩ ٧١٣

قبض وحبس :

قبض . استيقاف الداورية الليلية أشخاصاً يسرون على الأقدام في  
الليل في مكان غير مهود فيه ذلك . لا يعد قبضاً . فرار هؤلاء  
الأشخاص ومشاهدة رجال الداورية إيّاهم يلتقون شيئاً تبين أنه مخدر .  
التقاطه . إدانتهم في إحرازه . تصح ... ١٩٩ ٦٠٦  
قبض وتهديد . لا يشترط أن يكون التهديد بالقتل أو التعذيب تالياً  
للقبض ... ٢٣٠ ٧٠٩  
قبض وتهديد . العروع في هذه الجريمة معاقب عليه . (المادة ٢٨٢ ع) ٢٣٠ ٧٠٩

قتل :

قتل خطأ (ر. أيضاً : حكم « تسببه » ) :

وجوب بيان الخطأ الذي ارتكبه المتهم وعلاقة السببية بين هذا الخطأ  
وبين الفعل الضار الذي وقع . عدم بيان هذه العلاقة . تصور في الحكم ٥٧ ١٧٢

قتل عمد :

المادة ٢٣٤/٣ ع . استحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها . شرطه .  
لتطبيق هذه المادة مع عدم بيان أن القتل ارتكبه لأحد المقاصد المعينة فيها .  
تصور ... ٤١ ١١٨  
قتل مع سبق الإصرار . تعدد التهمين . إدانة متهم بعينه في هذه  
الجريمة مع قى سبق الإصرار عنه أو الاتفاق مع الآخرين على القتل .

قتل (تابع)

قتل عمد (تابع)

٢٤٢	٨٠	... .. قصور
		عدم إقامة الدليل على أنه هو الذي أحدث كل إصابات الرأس التي ساهمت في الوفاة . استنادها في توفر نية القتل لديه إلى تعدد الإصابات بالرأس وتعدد الكسور فيه . قصور
٥٢٥	١٧١	... .. لا مانع
		الإصرار عليه لتسهيل السرقة . لا مانع . اعتبار التهم شريكاً مع مجهول في قتل مقترن بسبق الإصرار وتطبيق المادة ٢٣٤/٣ ع عليه في ذات الوقت . لا مانع

سبق الإصرار :

٥٠٩	١٦٧	إثباته بأدلة مؤدية إليه . مثال
		نية القتل :

٢٥٩	٨٤	... .. ويرجعها إلى أصولها من أوراق الدعوى
٦٦٥	٢١٨	... .. أطلق العيار كان يقصد إزهاق روح المجنى عليه . يكفي
٥٠٠	١٦٤	... .. القول بثبوتها بناء على أدلة مؤدية إليه . مثال
١٦١	٥٤	... .. بيان توافرها في الحكم . قول الحكم إن المجنى عليه تحسنت حاله بعد الإصابة وخرج من المستشفى وسافر ثم توفي بعد ما أصيب بالشلل . لا يندح في توافر هذا الركن
٥٧٤	١٨٨	... .. التدليل عليها بأن التهم كان مدفوعاً للقتل بعامل الانتقام لما وقع من الاعتداء على أخيه دون ذكر ما يستند إليه في هذا القول . لا يكفي
٣٨٩	١٣١	... .. القصور في بيانها موجب لنقض الحكم . صورة القصور في استظهار هذه النية
١٦	٥	... .. بيانها في الحكم . مثال
٣٨٠	١٢٨	... .. توفرها لدى التهم . لا ينفي قيام حالة الدفاع الشرعي عنده
		قذف وسب (ر. أيضاً : حكم «تسبيه» . دفاع ) :

٢٣٥	٧٨	... .. سب . ركن العلانية . الجهر بألفاظ السب من شرفة مطلة على طريق عام على مسمع من كثيرين . توفر هذا الركن
٢٣٥	٧٨	... .. سب . القصد الجنائي . عبارات السب ذاتها تنفيدها دامت مما يندش الشرف سب على . يكفي فيه أن تتضمن ألفاظه خدش الشرف بأي وجه . القصد الجنائي . لا يلزم التحدث عنه صراحة واستقلالاً . يكفي أن يكون مستفاداً من عبارات السب . العلانية . الجهر بألفاظ السب بحيث يسمعا سكان عمارة مكونة من تسعة مساكن . توفر العلانية
٤٤١	١٤٥	

ح س

## قذف وسب (تابع)

- سب . ركن العلانية . مكتب المحامى . محل خاص . اعتبار السب الواقع فيه علنيا . عدم ذكر أسباب مؤدية إلى ذلك . قصور ... ١٨٣ ٥٥٩
- قذف . إسناد التهم إلى المحنى عليها أنها تشتغل بالجانوسية لما أرب خاصة وتتصل بخائن يستغل زوجته وأن لها اتصالا غير شريف بآخرين . هو إسناد وقائع مهينة إليها . كون المقال المتضمن لهذا القذف منقولا عن جريدة أجنبية وترك الأمر للمحنى عليها في تكذيب أو تصحيح هذه الوقائع . لا يؤثر . القذف يتحقق بالصيغة التشكيكية ... ٨٣ ٢٥١
- مجلة . مالمكتها . لا يرفع المسؤولية المدنية عنها بعدها عن أعمالها . اختيارها الناشر يجعلها مسئولة عن خطئه ... ٨٣ ٢٥١
- قذف . استخلاص العلانية من أن . التهم أرسل البرقية المتضمنة القذف إلى وزارة التمرين التابع لها الموظف المقذوف وإلى النائب العام . لا يسوغ . يجب أن يثبت أن التهم قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المحنى عليه ... ١٢١ ٣٦٢
- سب . ركن العلانية . مندره العمدة . محل خاص . لابد من بيان تحقق العلانية في السب الحاصل بها ... ٢١٣ ٦٥١
- قذف وسب . اختصاص . قذف في حق المحنى عليه (وكيل مجلس النواب) لا يتعين بصفته نائبا أو وكيل للمجلس . اختصاص محكمة الجنيح بالنظر فيه ... ٢١٦ ٦٥٧
- قذف . إنكار التهم صدور القذف منه . نفيه على المحكمة أنها لم تتمكن من إثبات وقائع القذف مع كونها متعلقة بعمل المقذوف في حقه . لا يصح ... ٢٢٠ ٦٧٦
- قذف . العلانية . طرقها المينة بالمادة ١٧١ ليست على سبيل الحصر . ترديد عبارات القذف أمام عدة شهود وفي مجالس مختلفة . توافر العلانية . لا يهم ذكر المكان الذى حصل فيه ترديد القذف ... ٢٢٠ ٦٧٦

## قوة الأمر المقضى :

- الحكم بالبراءة لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى الدعوى المدنية ... ٤٩ ١٤٤
- صدور حكم بالبراءة في تبديد بناء على ترجيح دفاع التهمة . رفع هذه التهمة دعوى مباشرة ضد المبلغ بالتبديد . تصدى المحكمة للفصل في كذب البلاغ . لا خطأ في ذلك . سوء قصد المبلغ . القول بعدم ثبوته أخذا بظاهر العقد المحرر بين المبلغ والمبلغ في حقها . لا خطأ في ذلك ٢٣٣ ٧٢١



ح

(ك)

كحول (ر . تقصير)

(م)

مبان (ر . تنظيم . جريمة . سقوط الدعوى) .

متشردون ومشتبه فيهم :

٥٨٥	١٩١	اشتباه . العود إلى الاشتباه . الحكم الصادر بناء على قانون المتشردين والمشتبه فيهم رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . له أثره في حق المشتبه فيه ...
		تشرد . رفع الدعوى على التهمة بوجودها متشردة لامتهانها الدعارة السرية . إدانتها في هذه الجريمة ابتدائياً لما ثبت أيضاً من أنها تدير منزلاً للدعارة السرية . تأييد الإدانة استئنافياً . لا خطأ . لا عبرة بوصف النيابة للتهمة ما دامت التهمة لم تعترض على تعديل الوصف أمام المحكمة الاستئنافية ...
٦٦	٢٤	...

محكمة (ر . إجراءات . قاض) .

محام :

٩٨	٣٤	وقوع فعل منه يكون جريمة معاقبا عليها في قانون العقوبات . الجزاءات التأديبية المرسومة في قانون المحاماة . لا تمنع من عا كته جنائياً ...
----	----	--

محضر الجلسة (ر . إجراءات) .

محكمة الموضوع (ر . أيضاً إثبات . محكمة النقض) :

٧٢٩	٢٣٦	سلطانها في استخلاص واقعة الدعوى ...
-----	-----	-------------------------------------

محكمة النقض (ر . أيضاً دفع) :

التقرير بالطعن وتقديم الأسباب وميعاد الطعن :

٢١٥	٧٥	التقرير به في الميعاد . تقديم الأسباب في الميعاد ولو مقصورة على عدم ختم الحكم في خلال الثمانية الأيام التالية لصدوره . حق الطاعن في أن يمنح مهلة لتقديم أسباب طعنه على الحكم . ليس لخصمه أن يحرمه من ذلك بإعلانه بالحكم ...
-----	----	---

## محكمة النقض (تابع)

س	ح	التقرير بالظمن وتقديم الأسباب وميعاد الظمن (تابع)
٣٩٢	١٣٢	وجوب التقرير به في قلم الكتاب أو في السجن. لا تصل بمحكمة النقض بالظمن إلا من طريق هذا التقرير. التدخل في الظمن من محكوم عليه غير الطاعن. لا يقبل الاحتجاج بقواعد المرافعات في هذا الصدد
٤٧٦	١٥٧	التقرير بالظمن وتقديم الأسباب. ميعاده. الاحتجاج بقواعد المرافعات المدنية الجديدة. في غير محله. ... ..
٧٤١	٢٤١	حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن. الظمن فيه بالقصور لعدم رده على ما زعمه من حضور عام عنه وتقديم شهادة يبرئه. خلو محضر الجلسة من أي إشارة إلى شيء من ذلك. شهادة يعلف الدعوى ليس عليها أية إشارة دالة على أنها قدمت للمحكمة. ظمن لا دليل عليه. ...
		<b>أحكام غير جائز الظمن فيها :</b>
١٧٨	٦٠	حكم غيابي. الظمن فيه قبل صدوره نهائياً بإعلانه وإيقضه ميعاد المعارضة فيه. لا يجوز. ... ..
٣٤٤	١١٥	حكم صادر من محكمة عسكرية. الظمن فيه بطريق النقض. لا يجوز إلا من جهة قضائه في الاختصاص ولا من جهة قضائه في الموضوع
٣٥٤	١١٨	حكم من محكمة المخالفات الاستثنائية بعدم اختصاص محكمة المخالفات بنظر الدعوى. لا يقبل الظمن فيه بطريق النقض. ... ..
٣٩٢	١٣٢	حكم من المحكمة العسكرية العليا. الظمن فيه بطريق النقض. لا يجوز. السلطة القائمة على الأحكام العرفية ووزير العدل هما القاعان بوظيفة محكمة النقض والقضاء العسكري. ... ..
٦١٤	٢٠٢	طلب وقف تنفيذ حكم بتعويض لورثة المجنى عليه حتى يقضى في النقض المرفوع منه. لا يصح. ... ..
		<b>الظمن بالخطأ في تطبيق القانون :</b>
٥١	١٨	حكم أخطأ في المادة الواجب تطبيقها على الواقعة. العقوبة التي أوقعها هي المنصوص عليها في المادة المنطبقة. لا يتقض الحكم. ... ..
١٦٥٧	٢١٦	قذف وسب. تقض. حكم لم يعتبر المجنى عليه موظفاً عمومياً أو ذا صفة نيابية عامة. أخذ المتهم بالمادة ٣٠٣ ع دون ذكر الفقرة الأولى منها. لا يضره. ... ..
٦٥٧	٢١٦	قذف وسب. تقض. مقال اعتبرته المحكمة قذفاً في حين أنه سب. لفت الدفاع إلى المرافعة على أساس السب وتوقيع عقوبة لا تتجاوز المقرر لجريمة السب العلى. لا وجه للتضرر من هذا. ... ..
٧٠٩	٢٣٠	حكم اعتورته أخطاء قانونية. ذكره وقائع الدعوى إجمالاً بحيث لا يستطيع محكمة النقض تطبيق القانون عليها. يعين نقض الحكم وإعادة المحاكمة

ح ص

## محكمة النقض (تابع)

الطعن بالقصور (ر. حكم «تسبيه» )

أسباب جديدة أو موضوعية :

٦٦٢	٢١٧	اختصاص . اختصاص المحكمة الجنائية من جهة المكان من مسائل النظام العام . الدفع بعدم الاختصاص المكاني . متى يصح عرضه لأول مرة أمام محكمة النقض؟ ... ..
٢٧٧	٩٠	نقض . ادعاء المتهم وجود عاهة في يده تمنعه من حمل بندقية . عدم وجود أية إشارة بمحضر الجلسة إلى طلب تحقيق ذلك . إثارة الجدل حوله أمام محكمة النقض . لا تجوز ... ..
٤٠٣	١٣٥	استخلاص المحكمة أن عدول المجنى عليه عن أقواله كان سببه الصلح بينه وبين المتهم . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل ... ..
٥٢٠	١٧١	إخفاء أشياء مسروقة متحصلة من قتل مع سبق الإصرار . عقاب المتهم بالأشغال الشاقة عشر سنوات مع تطبيق المادة ١٧ ع عليه . الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لا يقبل ... ..
٧٠٥	٢٢٩	دفع المتهم بعدم جواز الاستدلال عليه بشاهد استرق السمع أو بورقة مسروقة . لا يتعلق بالنظام العام . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ... ..
٤٥٠	١٤٨	خيانة الأمانة . إدانة المتهم في الاختلاس على أساس ما استظهرته المحكمة من قيام علاقة الوكالة بينه وبين المجنى عليه من الاتفاق المبرم بينهما . إيراد الأدلة على ثبوت الاختلاس . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل ... ..
٦٤٢	٢١٠	دفع المتهم في اختلاس محجوز بعدم علمه بيوم البيع . دفع موضوعي . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ... ..
١٤٤	٤٩	طلبات لم تكن محل نظر المحكمة الاستئنافية (مصادرة) . لا تجوز إثارة الكلام فيها أمام محكمة النقض . مثال ... ..

المصلحة من الطعن :

٧٦٣	٢٤٩	المصلحة من الطعن . مناطها . ما يدعيه رافع الطعن من حق يريد من القضاء حمايته : محكوم ببراءته من تهمة بيع قطن مغشوش قرر أنه غير مالك لهذا القطن . عدم طعن النيابة في الحكم . طعنه في الحكم الصادر بمصادرة القطن . لا يقبل ... ..
-----	-----	--



ح ص

## محكمة النقض (تابع)

### المصلحة من الطعن (تابع)

		خطأ الحكم بتطبيق مادة على واقعة الدعوى غير المادة المنطبقة عليها . دخول العقوبة التي أوقعها في حدود المادة المنطبقة . لا مصلحة للطاعن في الطعن ... ..
١	١	تطبيق المادة ١/٢٤١ على متهمين دون تعيين من منهم الذي أحدث الإصابة التي تطلب علاجها أكثر من عشرين يوماً . ليراد الأدلة التي استخلصت منها المحكمة مساءلتهم جميعاً عن الضرب . العقوبة التي أوقعها تدخل في نطاق المادة ١/٢٤٢ ع . نعيمهم على الحكم أنه لم يبين أى إصابات هي التي أعجزت الحبي على أكثر من عشرين يوماً ولا من الذي أحدثها .
٦١	٢٢	غير مجد ... ..
		منهم بالقتل . دخول العقوبة الواقعة عليه في نطاق المادة ١/٢٣٤ . طعنه على الحكم بأنه أخطأ إذ اعتبر ظرف سبق الإصرار قائماً في حقه . لا مصلحة منه ... ..
١١٣	٣٩	حكم لم ينص على أن التهم كان في حالة دفاع شرعى . تطبيق المادة ١٧ عليه . الاستفادة من الحكم أنه إنما طامله بالرأفة باعتباره متجاوزاً حدود الدفاع لذات الأسباب التي استند إليها في دفاعه . العقوبة المقررة لها تدخل في نطاق المادة ٢٥١ ع . لا مصلحة من الطعن ... ..
٢٦٦	٨٦	إدانة متهم في تزوير ورقة رسمية . العقوبة المقررة عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة للتزوير في محرر عرقى . نعيمه على الحكم بالخطأ في اعتبار الورقة رسمية حالة كونها عرقية . لا مصلحة له من ذلك ... ..
٣١٠	١٠٢	طعن في الأعراس . توفر العلانية العقاب عليه بالحبس والغرامة . تطبيق المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٨ ع . العقوبة المقررة تقع في حدود المادة ٣٠٦ المنطبقة . الطعن فيه من جهة تطبيق المادتين ٣٠٢ و ٣٠٨ ع . لا جدوى منه ... ..
٣٤٨	١١٦	ثبوت وقائع التزوير التي عوقب المتهم عليها . استبعاد بعض الوقائع الواردة في وصف التهمة . لا ينفي الجريمة عن المتهم ... ..
٤٩٢	١٦٢	الطعن من المتهم بعدم فصل المحكمة في الدعوى المدنية المقامة ضده . لا مصلحة منه ... ..
٥٥٤	١٨١	انقضاء المصلحة من الطعن . رفضه . مثال في واقعة حيازة ميزان غير مضبوط ... ..
٥٨٨	١٩٢	استعمال محرر مزور . عدم مجادلة المتهم في قيام هذه الجريمة . إدانته في التزوير والاستعمال وتوقيع عقوبة داخلية في نطاق العقوبة المقررة للاستعمال . طعنه بسقوط دعوى التزوير . لا جدوى له منه ... ..
٦٤٤	٢١١	

ح . ص .

## محكمة النقض (تابع)

### المصلحة من الطعن (تابع)

		متهم برشوة وتزوير . توقيع عقوبة واحدة عليه داخله في حدود عقوبة التزوير . طعنه في الحكم من جهة عدم توافر أركان جريمة الرشوة في حقه . لا يجبل . ارتباط . تقديره موضوعي ...	
٤٩٢	١٦٢	...	...
		إدانة متهم في جريمة شروع في سرقة كيدوسين وفك أختام مصلحة السكة الحديد . تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليه بعقوبة الصروع في السرقة باعتبارها العقوبة الأشد . الطعن في الحكم من جهة اعتباره الأختام لمصلحة حكومية في حين أنها لعركة الناز وهي ليست حكومية : لا مصلحة له فيه ...	
٣١٩	١٠٥	...	...
		رفع الدعوى على المتهم بتهمتين . إدانته فيهما وتطبيق المادة ٣٢ ع . توقيع الحد الأدنى للعقوبة المنصوص عليها لأية التهمتين . كون إحداها لم تعد مساقباً عليها . الطعن بذلك . لا يجدي . مثال ...	
٢٠	٧	...	...
		تقديم شخص لها كفته عن تهمة ارتكاب تزوير في أوراق رسمية وتزوير في أوراق عرقية . اعتبار المحكمة الأوراق الزورة كلها رسمية . توقيع عقوبة واحدة عليه . نعيه على الحكم أنه شدد التهمة الموجهة إليه في أمر الإحالة . لا يجدي ...	
٩٣	٣٣	...	...
سلطة محكمة النقض :			

		طعن . القضاء بعدم قبوله شكلاً بناء على أن التقرير به حصل بعد الميعاد . تبين المحكمة أن التقرير كان في الميعاد . عليها أن ترجع في حكمها وتحكم بقبول الطعن شكلاً ...	
٤٤٦	١٤٧	...	...
		حكم بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم تقديم أسباب له . ظهور أن هذه الأسباب كانت قدمت في الميعاد . يتعين الرجوع في هذا الحكم ...	
٤٣	١٥	...	...
		تعويض . تقديره لا يحتاج إلى عناصر موضوعية . للمحكمة النقض أن تقدره ...	
١٤٤	٤٩	...	...
		طاعن توفي بعد تقريره بالطعن وتقديره الأسباب . يتعين الحكم بإقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إليه ...	
١١٨	٤١	...	...
		قذف . حق محكمة النقض في استظهار مرأى العبارات ...	
٢٥١	٨٣	...	...
آثار النقض :			

		نقض الحكم بالنسبة إلى متهم . يقتضي قفزه بالنسبة إلى شريكه الطاعن ...	
٤٠	١٤	...	...
		حكم قضى بإدانة متهمين . وحدة الواقعة . قفزه بالنسبة إلى أحدهما يقتضي قفزه بالنسبة للآخر ...	
٣١٥	١٠٤	...	...

ح س

محكمة النقض (تابع)

آثار النقض (تابع)

متهم بشهادة الزور . طلب سماع محام كشاهد . رفض سماعه بناء على افتراضات افترضتها المحكمة . لا يصح . نقض الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم . يقتضى نقضه بالنسبة إلى جميع الطاعنين ... ١٦٠ ٤٨٥

مدافع (ر . دفاع . محام)

مرافعة (ر . حكم «تسبيه»)

مستولية مدنية (ر . أيضاً : تضامن . تعويض) :

سيارة . وقوع حادث منها . مستأجرها . متى تصح مساءلته عن خطأ السائق ؟ إذا كان هو الذى اختاره وكانت له عليه وقت حصول الحادث سلطة الأمر والنهى . التعدى في هذا الصدد باشتراك المجنى عليه مع المستأجر في العمل الذى استخدمت فيه السيارة ووجوده بها وقت الحادث . لا وجه له ... ٢ ٣

دعوى المدعى بالحقوق المدنية قبل مالك السيارة . اغفال المحكمة الفصل فيها . متى لا يؤثر في سلامة الحكم بإلزام المستأجر بالتعويض عن الحادث؟ ... ٢ ٣

متبوع (وزير) . تابع (خفير) . مساءلة المتبوع عن اتعويض المحكوم به على التابع . يان عناصرها في الحكم . مثال ... ٤ ١٠

معارضة (ر . أيضاً : استئناف . حكم «تسبيه» . محكمة النقض :

حكم باعتبارها كأن لم تكن . ادعاء المعارض أنه أتاب عنه محامياً حضر الجلسة وقدم شهادة بمرضه . عدم وجود أية إشارة بمحضر الجلسة دالة على ذلك . وجود شهادة بمرضه في ملف الدعوى خالية من أية إشارة تفيد تقديمها لهيئة المحكمة أو لسكاتب الجلسة . لا ثريب على المحكمة فيما قضت به ... ٢٤٢ ٧٤٤

ملاريا :

القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ . الغرض منه اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار هذا المرض . صدور قرار من وزير الصحة بـسريانه على بلد ( الإسكندرية ) . القول بعدم تطبيقه في هذا البلد بحجة أنه غير موجود . لا يؤبه به ... ٥٢ ١٥٤



ح ص

## ملاريا (تابع)

كل ما جاء بالقانون المذكور (رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل) عن مسببات توالد البعوض أو عن الأعمال والاحتياطات المفروضة اتخاذها . ليس على سبيل الحصر . كل ما يرى رجال الصحة أنه من مسببات البعوض وكل لإجراء يرون القيام به لمنع توالده معتبر في نظر هذا القانون ... ..  
مواد مخلوطة ( ر . أيضاً : تحقيق ) :

إحراز . يصح تحقيقه بالنسبة إلى التهم ولو لم يكن المخدر في حيازته للمادية . مستخدم عند التهم يوزع المخدر لحسابه . اعتبار التهم محرزا .  
... ..  
إحراز . إداة التهم في إحراز مخدر . تأسيسها على اعترافه أن هذه المادة التي ضبطت معه قد عثر عليها في جيبه دون أن يعلم ماهيتها . قصور . كان يجب أن تثبت عليه المحكمة أنه كان عالماً بأنها مخدر ... ..  
حيازتها . لا يشترط أن يكون التهم محرزا ماديا لها . يكفي أن يكون قد وضع يده على الجوهر على سبيل التملك والاختصاص ولو كان المحرز شخصا آخر نائباً عنه ... ..  
... ..

## (ن)

نشر ( ر . قذف وسب . مسئولية مدنية )

## نصب :

نوام هذه الجريمة الاحتيال . يشترط في الطرق الاحتيالية أن تكون موجبة لحذف الجني عليه . اضطراب الحكم في بيان هذا الركن .  
قصور بعينه . مثال ... ..  
نصب . اتخاذ صفة غير صحيحة . يكفي لقيام ركن الاحتيال . اتخاذ التهم صفة تاجر ووسيط . توصل بذلك للاستيلاء على مبلغ من الجني عليه . نصب . ( المادة ٣٣٦ ع ) ... ..  
التصرف في مال غير مملوك للتصرف ولا له حق التصرف فيه .  
احتيال . تتحقق به جريمة نصب ... ..

نظام عام ( ر . اختصاص . محكمة النقض . )

نقصد ( ر . قذف وسب )

ص ح

## تقد أجنبي :

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد.		
إدانة متهم في جريمة حيازة أوراق نقد أجنبي لم يعرضها للبيع بالسعر		
الرسمى على وزارة المالية ... ..	٣٨	١١٠
نقض (ر. محكمة النقض)		

## ( ه )

### هتك العرض وإفساد الأخلاق (ر. أيضاً . حكم «تسبيه» :

هتك العرض . جثوم المتهم على المجنى عليها وإدخال أصبعه في دبرها.		
هتك عرض . عدم وجود أثر بها . لا يهم ... ..	١٦٨	٥١٣
هتك عرض . ركن القوة . ارتكاب الفعل ضد إرادة المجنى عليه أو		
بغير رضائه . كلاهما يتحقق بإتيان الفعل أثناء نوم المجنى عليه ... ..	١٧٤	٥٣٤
هتك عرض بالقوة . عناصر هذه الجريمة . بيانها في الحكم ... ..	١٨٤	٥٦١
هتك عرض بالقوة . بيان واقته ... ..	٢٢٢	٦٨٢
وقاع . جلوس المتهم إلى جانب المجنى عليها في غرفة نومها ومراودتها		
عن نفسها وإمساكه بها ورفع رجلها محاولاً مواقعتها . شروع في وقاع	٦٤	١٨٥

## ( و )

### ودیعة (ر. خيانة الأمانة)

### وصف التهمة (ر. أيضاً : متعردون ومشتبه فيهم):

تقديم المتهم للمحاكمة لعرضه للبيع مياه غازية تحمل بيانات تخالف		
الحقيقة وعرضه مياه غازية مغشوشة للبيع . إدانته ابتدائياً في التهمتين.		
استظهار المحكمة الاستئنافية من وقائع الدعوى حيازة المتهم منتجات		
عنيها علامة موضوعة بغير حق . لا خطأ في ذلك . هي إنما فصلت واقعة		
عاقبته من أجلها محكمة أول درجة ... ..	٤٨	١٣٩
رفع الدعوى على المتهم بالقتل الخطأ . إدانة محكمة الدرجة الأولى بإياه		
بهذه الجريمة بوصفها المرفوعة به الدعوى . ذكرها في أسباب حكمها أن		
إهماله وعدم مراعاته اللوائح كان أيضاً بقيادته السيارة بسرعة وهو		
ما لم يذكر بالوصف اعتماداً على المعاينة التي أجريت في الدعوى . مرافعة		
المتهم على هذا الأساس دون أن يعترض على هذه الإضافة . لا يجوز له		
أن يشير ذلك أمام محكمة النقض ... ..	١٩٠	٥٨٠
رفع الدعوى على متهمين بتهمة القتل العمد . تعديل الوصف إلى شروع		
في قتل دون خروج عن الوقائع . يصح دون لفت الدفاع ... ..	٢١٨	٦٦٥

ص ح

## وصف التهمة (تابع)

		تغيير الوصف من فاعل إلى شريك استناداً إلى الوقائع التي تشملها التحقيق ورفضت بها الدعوى دون لقب الدفاع . من حق المحكمة . الواقعة كما أثبتتها الحكم تحقق فيها أركان الاشتراك بطريق المساعدة . ذكر الحكم تزييداً أن الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة . لا يؤثر في صحته ... ..	٢٥٢	٧٩٥
		إسناد المحكمة إلى المتهم أنه لم يتخذ الحيلة اللازمة في قيادة السيارة . استظهار ذلك من ذات الوقائع السندة إليه ومن عبارة الاتهام . هذا ليس إسناداً لواقعة جديدة إلى المتهم ... ..	١٠	٣٠
		متهم بإحداث عاهة . إدائته في ضرب بسيط . لا تثير على المحكمة . تطبيق المواد المطلوب تطبيقها مع استبعاد مادة منها . لا موجب لالفت الدفاع ... ..	١٤٤	٤٣٨
		دعوى مباشرة على المتهم بالغذف . تطبيق المادة المنطبقة قانوناً على الواقعة لا المادة التي طلب المدعى المدني تطبيقها . واجب . لا تلزم المحكمة بلفت الدفاع ... ..	٢٢٠	٦٧٦
		وقاع : (ر. هتك العرض وإفساد الأخلاق)		
		وقف التنفيذ (ر. أيضاً عقوبة) :		
		وقف التنفيذ . إلغاؤه . لا معقب على المحكمة في ذلك ... ..	٦٩٥	١٨٨







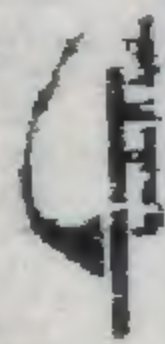












Bibliotheca Alexandrina



0542324